

٦٥ ريال
سعر مقفّل

تَهْدِيَةُ

مِنَّا هَذَا الْعُرْفَانِ

فِي

عُلُومِ الْقُرْآنِ

خالد بن عثمان السبّ



مؤسسة العلم والتأصيل للنشر



دار طيبة الحضر

تَهْدِيْبُ
مَنْبَاهِلِ الْعُرْفَانِ
فِي
عُلُومِ الْقُرْآنِ

ح) دار طبية الخضراء، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السبت، خالد بن عثمان بن علي.
تهذيب مناهل العرفان في علوم القرآن / خالد بن عثمان بن
علي السبت - مكة المكرمة، ١٤٤٠هـ
٧٦٨ ص؛ ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٧-٢٠-٨٢٥٩-٦٠٣-٩٧٨

١- علوم القرآن ٢- القرآن - تفسير أ. العنوان
ديوي ٢٢٠ ١٤٤٠/٢٣٧٦

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٢٣٧٦
ردمك: ٧-٢٠-٨٢٥٩-٦٠٣-٩٧٨



مؤسسة العلم والتأصيل للنشر
elm.taaseel@gmail.com

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

حقوق الطبع محفوظة



دار طبية الخضراء
للنشر والتوزيع | علم يتفهمه

f dar.taibagreen123

dar.taiba

@dar_tg

dar_tg

مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه

٠١٢٥٥٦٢٩٨٦ | yyy.01@hotmail.com

٠٥٠٣٥٦٨٧٧١ | ٠٥٥٠٤٢٨٩٩٢

تَهْذِيبُ

مِنْ أَهْلِ الْعُرْفَانِ

فِي
عُلُومِ الْقُرْآنِ



خالد بن عثمان السبّيت



المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الكتب المؤلفة في علوم القرآن كثيرة جدًا، وعلى هذه الكثرة إلا أن المتخصص كثيرًا ما يتردد حينما يُوجَّه له السؤال المعهود: عن الكتاب المُرشَّح للدراسة الذي يجمع بين قوة المادة العلمية وسلامتها من الدخيل، مع حُسن العَرَض وجودة الصِّيَاغة والأسلوب؛ وذلك أن عامة الكتب المؤلفة في هذا الباب لا تكاد تخلو من ملحوظات تُعَكِّرُ صَفْوَهَا، وقد لا يَتَفَتَّنُ لها كثير من القراء، خاصة إذا كان ذلك مما يتعلق بالاعتقاد، فكان من المُتَعَيِّن إخراج مُؤَلَّف يجمع بين تحرير المادة العلمية، مع حُسن الصِّيَاغة والعَرَض؛ بحيث يتناسب مع ما أَلَفَه القارئ في العصر الحديث من ناحية أسلوب الكتابة، مع الاقتصار على الموضوعات التي تُعَدُّ من صُلْب علوم القرآن وتتصل به اتصالًا مُباشِرًا، دون التطويل بالكلام على موضوعات أخرى تتصل بأصول الفقه، أو اللغة العربية من بلاغة أو غيرها.

وقد رأيتُ منذ مدة طويلة أن ذلك يمكن أن يتحقق بتهديب مادة هذا الكتاب -مناهل العرفان- ولكن ضيق الوقت كان يحول دون تحقيق هذا المطلب.



نبذة عن كتاب (مناهل العرفان)

المؤلف:

للشيخ محمد بن عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ).

حجم الكتاب:

للجلد مجلدان.

طباعات الكتاب:

للجلد طبع مرات كثيرة، وترجم إلى لغات متعددة في حياة المؤلف.

عدد المباحث التي شرحها:

للجلد سبعة عشر مبحثاً.

للجلد وهي من أهم الموضوعات المتعلقة بعلوم القرآن الكريم، وذات الصلة المباشرة به.

مميزاته:

يمكننا أن نلخص أهم مميزات هذا الكتاب بما يلي:

- (١) أن جميع مباحثه تُعتبر مُهمّة وضرورية لطالب هذا العلم، بل إنها أهم مباحث هذا العلم.
- (٢) أن مؤلفه اطلع على كتب كثيرة، منها المتقدم ومنها المتأخر، فجاء كتابه هذا مكتبة واسعة تضمّ الفوائد والتحقيقات المُستمدّة من سائر التخصّصات العلمية.
- (٣) جَمَعَ مؤلفه في تأليفه بين التحقيق العلمي، والأسلوب العصري، فكان تناول الكتاب أمراً ميسوراً على غير المُتخصّصين، كما أن المتخصّصين يجدون فيه بُغيتهم.
- (٤) ظهر في هذا الكتاب عدة مباحث لم يتطرق إليها قبله الزركشي ولا السيوطي في كتابيهما.
- (٥) سَطَرَت صفحات هذا الكتاب يدُ عالم بما يكتب، له شخصيته وأسلوبه المُتميّز.

- (٦) كانت السَّمة الأدبية ظاهرة في أسلوب كَاتِبِهِ في جميع المباحث، مما يُمَتِّع القارئ له من ناحية، ثم يُكَسِّبُه الذوق الأدبي من ناحية أخرى.
- (٧) تجد في هذا الكتاب الربط المُستَمِر بين الدِّين والمعارف الأخرى، بالإضافة إلى محاولة بيان أسرار التشريع وحِكْمِهِ.
- (٨) لم يُتَابِع المؤلفُ في تأليفه هذا الكتاب أساليب من سبقه في كثرة التنوع لعلوم القرآن، بل أدمج الأنواع المُتشابهة في بعض، وجعلها تحت مبحث واحد.
- وبناءً على ذلك كله اعتُبر هذا المُؤَلَّف من المراجع الأساسية في موضوع علوم القرآن؛ ولذا حظي بِشُهْرَةٍ واسعة، حتى أضحي من أكثر كتب الفَنِّ دُيُوعًا وتداولًا.



طريقة التهذيب المُتبَّعة في هذا الكتاب:

- (١) حَذَفْتُ ما فيه خَلَل من ناحية الاعتقاد، وما يُحتاج إلى التطرق فيه إلى جانب العقيدة يُقرَّر على عقيدة أهل السنة والجماعة.
- (٢) حَذَفْتُ ما عليه مأخذ من الناحية العلمية، وأعدتُ تقرير ذلك بطريقة علمية مُحَرَّرة. وهذا والذي قبله يتطلبان تقاريرات في أثناء الكتاب كما لا يخفى، وذلك يتفاوت كثرة وَقَلَّة بِحَسَبِ المبحث، فقد يكون يسيرًا، وقد تكون الحاجة داعية إلى إعادة الكتابة في أغلب مسائل المبحث كما في الأبحاث الثلاثة الأولى من الأصل.
- (٣) حَذَفْتُ الأحاديث والمرويات الضعيفة، واستَعَضْتُ عنها بالمرويات الصحيحة إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- (٤) حَذَفْتُ الاستِطرادات مع اختصار الكلام الطويل في بعض المواضع حَسَبِ الحاجة.
- (٥) أورد المؤلف ﷺ عَقِب كل مبحث مجموعة من الشُّبُهات التي يُثيرها أعداء الإسلام وغيرهم، حتى قارب مجموع ذلك مائة شُبْهة، مع أن كثيرًا من هذه الشُّبُهات أثارها المُستَشْرِقون ولم يَعد يَسمع بها الناس اليوم، فَذَكَرْها إحياء لها، مع أن مَنَهِجَ عَرَض الشُّبْهة هكذا، ثم محاولة الإجابة عنها لا يخلو من إشكالات؛ لما يُؤثِّرُه ذلك من مَفساد متعددة؛ ولذا حَذَفْتُ تلك الشُّبُهات، وما يُحتاج إلى معرفته والجواب عنه أوردته في أثناء الكتاب بطريقة لا تُثير في نَفْس القارئ شيئًا من أثر الشُّبْهة السَّيِّئ.

وربما انتقيتُ من بعض أجوبته ما تدعو الحاجة إلى معرفته، وألحقته بموضعه المناسب من المبحث الذي يتصل به، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

(٦) إضافة ما تدعو الحاجة إليه مما قد يُورده المؤلف بطريقة مُوجزة.

(٧) ميّزتُ كل ما أضفته على الكتاب؛ حيث جعلته بين معقوفين.

(٨) دمجتُ بين المبحث الأول والثاني، وجعلتهما في مبحث واحد؛ لأن ذلك جميعاً يدخل تحت المقدمات.



المنهج العلمي المتَّبَع في هذا الكتاب:

(١) اقتصرْتُ على الأحاديث الصحيحة دون غيرها.

(٢) عزَّوتُ الآيات القرآنية بعد ذِكْرِها مباشرة في صُلب الكتاب، كي لا تكثر الهوامش.

(٣) خَرَجْتُ الأحاديث والآثار في الهامش. فما كان في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بعزوه إليهما، وإن لم يكن في شيء منهما فمن السنن الأربع، فإن لم يكن في شيء منها فمن باقي الكتب التسعة، فإن لم يكن في شيء منها فمن بقية الكتب.

(٤) عزَّوتُ الشواهد الشعرية.

(٥) فسَّرتُ الكلمات الغامضة.

(٦) ضبطتُ من الكلمات ما يحتاج إلى ضبط بالشكل.

(٧) ترجمتُ للأعلام غير المشاهير؛ وذلك باعتبار أن الأعلام من حيث الشهرة وعدمها على أربع مراتب:

المرتبة الأولى: من ذاعت شهرته، وعُرف عند الخاصة والعامة؛ كالخلفاء الأربعة، وأبي هريرة، والأئمة الأربعة، والبخاري، وشيخ الإسلام ابن تيمية وأمثال هؤلاء.

المرتبة الثانية: من عُرف بين طلبة العلم على مختلف تخصصاتهم؛ كالنووي، والحافظ ابن حجر، والسيوطي، والشوكاني... ومن كان على شاكلتهم في هذا الجانب.

المرتبة الثالثة: من كان معروفاً لدى أهل الاختصاص؛ كابن زنجلة^(١) عند أهل القراءات، والكافيجي^(٢) عند أهل اللغة وبعض الفنون.

المرتبة الرابعة: من لا شهرة له أصلاً؛ مثل: ابن نايقا البغدادي^(٣).

وتبقى المسألة مع ذلك نسبية، للأُنظَار فيها مجال.

ولما كان هذا الكتاب الذي بين يديك قد وُضع لعموم طلبة العلم - سواء كانوا من المتخصصين في التفسير والعلوم المُتعلّقة به، أو كانوا من ذَوِي التَّخَصُّصات الأخرى - لم يكن ثمة حاجة لترجمة أصحاب المرتبتين الأولى والثانية، وإنما يُقتصر على ترجمة أصحاب المرتبتين الثالثة والرابعة.

وحرصاً على عدم تطويل الكتاب فإني أذكر التَّرْجُمة مختصرة، مع الإحالة إلى موضعها لمن أراد الاستزادة.

(١) تمّ توثيق المادة العلمية لهذا الكتاب، بالرجوع إلى المصادر الأصلية ما أمكن.

(٢) راجعتُ النقول التي يُورِدُها المؤلف على أصولها، وصَوَّبْتُ ما وقع في ذلك من الأخطاء، وكَمَلْتُ ما كان من سَقَط، فإن كان الكلام منقولاً مع التَّصَرُّف أو الاختصار فإني أُنبِّه على ذلك.

والله أسأل التَّيسِير والسَّدَاد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

تنبيه: منهج التهذيب للكتب يُقبل الاختصار مع الإضافة في آن واحد^(٤)؛ لأن التهذيب إنما يُنسبُ لمن قام به، ولدينا نماذج من كتب التراث مما هَذَّبَه العلماء فزادوا فيه

(١) هو: أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. عاش في المائة الرابعة للهجرة. له كتاب: حجة القراءات. ولا تُوجد له ترجمة في الكتب التي بين أيدينا.

(٢) محيي الدين، أبو عبد الله، محمد بن سليمان بن سعد الرومي الحنفي الكافيجي، لُقِّبَ بذلك لكثرة اشتغاله بكتاب الكافية في النحو. وُلِدَ سنة ثمان وثمانين وسبعمائة، وتوفي سنة تسع وسبعين وثمانمائة. شذرات الذهب (٧/ ٣٢٦).

(٣) عبد الباقي، وقيل: عبد الله بن محمد بن نايقا الشاعر. مُتَّهَم بالزندقة. (توفي سنة خمس وثمانين وأربع مائة). ميزان الاعتدال (٢/ ٥٣٣)، لسان الميزان (٣/ ٣٨٤).

(٤) قال الكفوي في الكليات ص ٣٠٨: "التهذيب: هو عبارة عن تردد النظر في الكلام بعد عمله والشروع في تنقيحه نَظْماً كان أو نَثْراً، وتغيير ما يجب تغييره، وحذف ما ينبغي حذفه، وإصلاح ما يتعين إصلاحه، وكشف ما يُشكِّل من غريبه وإعرابه، وتحرير ما يَدِقُّ من معانيه، وأطراح ما تجافى عن مضاجع الرِّقَّة من غليظ ألفاظه لُتْشْرِيق شُموس الهدى في سماء البلاغة" اهـ. وانظر على سبيل المثال في كتب اللغة: اللسان، وتاج العروس عند كلاهما على مادة (التهذيب).

ونقصوا^(١).

(١) ومن أمثلة ذلك:

(١) أبو محمد، عبد الملك بن هشام (ت ٢١٨هـ)؛ حيث اختصر سيرة ابن إسحاق (ت ١٥٠هـ)، وزاد عليها. انظر في ذلك: سيرة ابن هشام (مقدمة التحقيق / ١، ١٢) ومن أصل الكتاب (١/ ٤)، تهذيب سيرة ابن هشام لعبد السلام هارون ص ١٠-١١.

وهكذا صنع بعض من جاء بعد ابن هشام في كتابه هذا، فمن ذلك:

❖ برهان الدين المُرَحَّل (ت ٧٣٨هـ)، فقد اختصر سيرة ابن هشام، وزاد عليه في كتابه (الذخيرة في مختصر السيرة). انظر: مقدمة التحقيق لسيرة ابن هشام (١/ ١٣)، تهذيب سيرة ابن هشام لعبد السلام هارون ص ١٢.

(٢) محمد بن عبد الله بن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ)؛ فقد اختصر تفسير يحيى بن سلام (ت ٢٠٠هـ)، وزاد عليه ما لم يُفسَّره يحيى، وأضاف أشياء كثيرة من الإعراب واللغة، مع تمييز زياداته عن كلام ابن سلام كما صرح بذلك في مقدمته على كتابه الذي سماه (تفسير كتاب الله العزيز)، (١/ ١١١).

وقد سَبَقَ إلى اختصار هذا الكتاب: هُود بن مُحَكَّم الهُوَّارِي، المتوفى في حدود سنة (٢٨٠هـ) في كتابه (تفسير كتاب الله العزيز)، وإنما ذكرته تبعاً لما قبله؛ لأن عامة زياداته على أصل الكتاب إنما كانت نُصْرَةً لمذهبه الإباضي، وذلك غير محمود من صنيعه. انظر: مقدمة التحقيق (١/ ١٩-٣٧).

(٣) عبد الرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)؛ فقد اختصر كتاب الإحياء للغزالي (ت ٥٠٥هـ) في كتابه (منهاج القاصدين ومفيد الصادقين)، وذكر في مقدمته أن سيكتب كتاباً يخلو عن مفسده، ولا يُجَلِّ بفوائده، يعتمد فيه من النقول على الأصح والأشهر، ومن المعنى الأثبت والأجود، وأنه يحذف ما يصلح حذفه، ويزيد ما يصلح أن يُزاد. منهاج القاصدين (١/ ٧). وقد زاد على الأصل أبواب وفصول متعددة، إضافة إلى أحاديث وآثار وقصص زائدة على ما ذكره الغزالي في الإحياء. انظر: مقدمة تحقيق منهاج القاصدين (١/ ١٢-١٤). ثم جاء بعده نجم الدين ابن قدامة المقدسي (المتوفى في حدود سنة ٦٨٨هـ)، فاختصر كتاب ابن الجوزي، وقال: "ولم ألتمز فيه بالمحافظة على ترتيبه وذكر ألفاظه بعينها، بل ذكرت بعضها بالمعنى قَصْداً للاختصار، وربما ذكرت فيه حديثاً أو شيئاً سِيراً من غيره إن كان مناسباً له" اهـ من مقدمته ص ١٠.

(٤) عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)؛ حيث هَذَّب كتاب الأنساب للسُّعْمَانِي (ت ٥٦٢هـ)، فاختصر الكتاب، ونَبَهَ على بعض الأوهام، وزاد عليه. كما صرح بذلك في مقدمته لكتابه (اللباب في تهذيب الأنساب).

(٥) جمال الدين الجَزِّي (ت ٧٤٢هـ) حيث نظر في كتاب الكَمَال في أسماء الرجال لعبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠هـ)، فبنى عليه كتابه المشهور (تهذيب الكمال في أسماء الرجال)، فحذف منه، وزاد عليه في المصادر والتراجم، حتى بلغ ما زاده على الأصل أكثر من (١٧٠٠) ترجمة، إلى غير ذلك من الزيادات والتصرفات التي جعلت كتابه ثلاثة أضعاف الأصل. وللاستزادة انظر: مقدمة التحقيق لكتاب (تهذيب الكمال / ١-٤١-٤٩)، ومقدمة المؤلف (١/ ١٤٨).

وقد سبقه إلى تهذيب كتاب الكمال واختصاره مع بعض الاستدراكات والإضافات أحد أولاد الحافظ عبد الغني المقدسي رحمته الله، كما أشار إلى ذلك الجَزِّي في مقدمة التهذيب (١/ ١٤٨).

وهكذا فقد حظي كتاب تهذيب الكمال بعناية فائقة لدى العلماء، وصنفوا الكتب في تهذيبه وتقريبه، فمن ذلك:

❖ رافع السَّلَامِي (ت ٧١٨هـ) في كتابه (الكُنَى المختصر من تهذيب الكمال في أسماء الرجال)، حيث اختصر فيه القسم الأخير من (تهذيب الكمال) الخاص بالكُنَى، ورتبه على حروف المعجم، وزاد عليه ونقص. انظر: مقدمة التحقيق لكتاب تهذيب الكمال (١/ ٥١-٥٢).

❖ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في كتابه (تهذيب التهذيب)، فقد أضاف إلى هذا المختصر ما رآه حَرَبًا بالإضافة، وعلّق على كثير من تراجم الأصل. انظر: مقدمة التحقيق لكتاب تهذيب الكمال (١/ ٥٣). =

= وقد جاء في القرن العاشر الحافظ صفي الدين الخزرجي الأنصاري فاختصر كتاب الذهبي (التهذيب)، وزاد فيه زيادات متنوعة كما في مقدمة المؤلف (الخلاصة ١/ ٣)، وانظر: مقدمة المحقق (١/ ١٢).

◆ شمس الدين الحسيني (ت ٧٧٥هـ)، فقد اختصر كتاب الميزي وزاد عليه رجال أربعة كتب، وسماه (التذكرة في رجال العشرة). انظر: مقدمة التحقيق لكتاب تهذيب الكمال (١/ ٦٣).

◆ الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كتابه المعروف (تهذيب التهذيب) الذي اختصر فيه تهذيب الكمال للميزي إلى نحو الثلث، وزاد عليه زيادات متنوعة. انظر: تهذيب الكمال (مقدمة التحقيق) (١/ ٦٧-٧٠، ٧١)، تهذيب التهذيب (مقدمة التحقيق) (١/ ١٤)، ومقدمة المؤلف (١/ ٣-٥).

◆ تقي الدين ابن فهد (ت ٨٧١هـ) في كتابه (نهاية التقريب، وتكميل التهذيب بالتهذيب) الذي جَمَعَ فيه بين الميزي وزيادات ابن حجر في التهذيب مع زيادات زاده. انظر: تهذيب الكمال (مقدمة التحقيق) (١/ ٧٠).

(٦) ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كتابه (لسان الميزان) الذي بناء على كتاب (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)؛ حيث حَذَفَ منه رجال الكتب الستة، وزاد على أصل الكتاب زيادات كثيرة من التراجم المستقلة وغيرها. انظر: مقدمة لسان الميزان (١/ ٤).

والأمثلة على ذلك كثيرة، والاسترسال في ذكرها يطول به الكتاب، وللاستزادة انظر على سبيل المثال: كتاب (تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام) لابن ماکولا (ت ٤٧٥هـ) (مقدمة المؤلف)، وكتاب: (تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية) لمحمد بن حسين المكي، وغير ذلك.

[المبحث الأول]

في

ذكر بعض المقدمات الضرورية المتعلقة بهذا الفن

❖ المقدمة الأولى: في تعريف (علوم القرآن).

❖ المقدمة الثانية: موضوع هذا العلم وفائدته وأهميته وغايته.

❖ المقدمة الثالثة: نشأته وتطوره والمراحل التي مر بها.

❖ المقدمة الرابعة: الكلام على أول ما أُلّف في هذا الفن (حسب الاصطلاح المتأخر)



❖ مقدمة ...

القرآن الكريم: كتاب ختم الله به الكتب، وأنزله على نبيٍّ ختم به الأنبياء، بدين عام خالد ختم به الأديان.

فهو دستور الخالق لإصلاح الخلق، وقانون السماء لهداية الأرض، أنهى إليه مُنزلُه كلَّ تشريع، وأودعه كل نهضة، وناط به كل سعادة.

وهو حجة الرسول وآيته الكبرى: يقوم في فم الدنيا شاهداً برسالته، ناطقاً بنبوته، دليلاً على صدقه وأمانته.

وهو ملاذ الدين الأعلى: يستند الإسلامُ إليه في عقائده وعباداته، وحِكمه وأحكامه، وآدابه وأخلاقه، وقصصه ومواعظه، وعلومه ومعارفه.

وهو عماد لغة العرب الأسمى: تدين له اللغة في بقائها وسلامتها، وتستمدُّ علومها منه على تنوعها وكثرتها، وتفوق سائر اللغات العالمية به في أساليبها ومادّتها.

وهو -أولاً وآخرًا- القوّة المحوِّلة التي غيّرت صورة العالم، ونقلت حدود الممالك، وحوّلت مجرى التاريخ، وأنقذت الإنسانية العائرة، فكأنما خلقت الوجود خلقًا جديدًا.

لذلك كله، كان القرآن الكريم موضعَ العناية الكبرى من الرسول ﷺ وصحابته، ومن سلف الأمة وخلفها جميعًا إلى يوم الناس هذا.

وقد اتخذت هذه العناية أشكالًا مختلفة، فتارة ترجع إلى لفظه وأدائه، وأخرى إلى أسلوبه وإعجازه، وثالثة إلى كتابته ورسمه، ورابعة إلى تفسيره وشرحه، إلى غير ذلك.

ولقد أفرد العلماء كلّ ناحية من هذه النواحي بالبحث والتأليف، ووضعوا من أجلها العلوم ودونوا الكتب، وتباروا في هذا الميدان الواسع أشواطًا بعيدة، حتى زخرت المكتبة الإسلامية بتراث مجيد من آثار سلفنا الصالح، وعلمائنا الأعلام. وكانت هذه الثروة ولا تزال مفخرة نتحدث بها أُمم الأرض، ونُفجّم بها أهل الملل والنحل في كل عصر ومصر!

وهكذا أصبح بين أيدينا الآن مصنفات متنوعة، ومُوسوعات قيّمة، فيما نُسمّيه علم القراءات، وعلم التجويد، وعلم النسخ العثماني، وعلم التفسير، وعلم النسخ والمنسوخ، وعلم غريب القرآن، وعلم إعجاز القرآن، وعلم إعراب القرآن، وما شاكل ذلك من العلوم الدينية والعربية، مما يُعتَبَر بحق أروع مظهر عرفه التاريخ لحراسة كتاب هو سيد الكتب، وبات هذا المظهر معجزة جديدة مُصدّقة لقوله سبحانه: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُ نَزْلًا أَلَدِكْرٍ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ولقد أنجبت تلك العلوم الأنفة وليدًا جديدًا، هو مزيج منها جميعًا، وسليل لها جميعًا، فيه مقاصدها وأغراضها، وخصائصها وأسرارها، "والوَلَدُ سِرُّ أَبِيهِ".

وقد أسَمَوْه "علوم القرآن" وهو موضوع دراستنا في هذا الكتاب إن شاء الله ...



❦ [المقدمة الأولى في تعريف (علوم القرآن):

لكي نصل إلى المعنى المراد من (علوم القرآن) لا بد لنا من أن نُحلّل أجزاء هذا المركّب، ونُعرّف كل جزء من أجزائه، فنقول:

العلوم: جَمْع عِلْم، والعلم في اللغة: ضِدُّ الجهل. قال ابن فارس: "العين واللام والميم أصل صحيح واحد، يدلُّ على أثر بالشيء يتميز به عن غيره" ^(١) اهـ.

وفي الاصطلاح: الاعتقاد الجازم الثابت المُطابق للواقع.

وعرّفه بعضهم بأنه: صفة تُوجب تمييزاً لا يحتمل النقيض.

وقيل: هو إدراك الشيء بحقيقته. وذهب آخرون إلى أنه لا يُحدّد ^(٢).

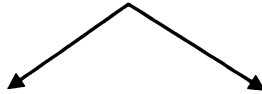
قلت: هذه التعريفات الثلاثة مُتقاربة، وفي الثاني منها قصور من جهة كونه يَصْدُق على ما قد يَقَع من تَصَوُّر للأُمور والأشياء على غير حقائقها مع الجَزْم بذلك.

ومما ينبغي أن يُعلم أن تلك التعريفات مبنية على التقسيم المعروف للحُكْم من حيث كونه جازماً أو غير جازم، وذلك على النحو الآتي:

الأول: حكم الذهن الجازم:

أ- لا يقبل التشكيك (العلم).

ب- يقبل التشكيك (اعتقاد):



١- مطابق للحق (اعتقاد صحيح). ٢- غير مطابق (اعتقاد فاسد)

الثاني: حكم الذهن غير الجازم: وهو مراتب:

(١) الحكم بالشيء مع احتمال نقيضه احتمالاً مرجوحاً. (الظن).

(٢) الحكم بالشيء مع احتمال نقيضه احتمالاً راجحاً (الوهم).

(٣) ما احتمل النقيض مع تساوي الاحتمالات (الشك).

(١) المقاييس (مادة: علم) (ص ٦٨٩)، وانظر المجلد: (مادة: علم) (٤ / ١٠٩).

(٢) انظر معانيه وإطلاقاته في تاج العروس (مادة: علم) (٢٣ / ١٢٧)، المفردات (مادة: علم) (٣٤٣)، شرح

الكوكب المنير (١ / ٦٠-٦٧)، التعريفات (ص ١٥٥)، الكليات (٣ / ٢٠٤-٢١٣)، (٤ / ٢١٩-٢٢٠، ٢٩٦)،

كشاف اصطلاحات الفنون (٢ / ١٠٥٥-١٠٦٠).

وفي هذا المعنى يقول في المراقي^(١):

جَازِمُهُ دُونَ تَغْيِيرِ عِلْمٍ عِلْمًا وَغَيْرِهِ اعْتِقَادٌ يَنْقَسِمُ
إِلَى صَحِيحٍ إِنْ يَكُنْ يُطَابِقُ أَوْ فَاسِدٍ إِنْ هُوَ لَا يُطَابِقُ
وَالْوَهْمُ وَالظَّنُّ وَشَكُّ مَا احْتَمَلَ لِرَاجِحٍ أَوْ ضَدِّهِ أَوْ مَا اعْتَدَلَ

أما إذا نظرنا إلى العلم باعتبار أنه يُقَابَلُ الجهل بنوعيه: البسيط والمُرَكَّب؛ فلا ريب أن العلم يشمل ما هو أوسع من كونه مُنَحْصَرًا في النوع الأول - وهو حُكْمُ الذهن الجازم الذي لا يقبل التشكيك - بل يشمل الظن المشار إليه فيما سبق؛ وذلك أن العمل بالظن الغالب مُعْتَبَرٌ شرعاً^(٢)، وإليه ترجع كثير من المسائل الاجتهادية.

القرآن في اللغة^(٣): اختلف فيه: هل هو مهموز، أو غير مهموز؟ على قولين:

الأول: أنه غير مهموز، وبه يقرأ ابن كثير، وهو قول الشافعي^(٤).

الثاني: أنه مهموز، وعليه الأكثر^(٥).

(١) نثر الورود شرح مراقي السعود (١/ ٤٨).

(٢) في الظن والعمل به راجع: مجموع الفتاوى (١٣/ ١١٠-١٢٥)، (٢٠/ ٢٦٠-٢٦١، ٢٨٦)، الاستقامة (١/ ٥١-٥٦)، مختصر الصواعق ص ٥٩٠، العذب النمير (٢/ ٤٣١-٤٣٤).

(٣) انظر: تفسير ابن جرير (١/ ٩٤-٩٧)، معاني القرآن للزجاج (١/ ٣٠٢)، تهذيب اللغة (باب القاف والراء: ق، ر و.ا.ي.ء)، (٩/ ٢٠٦-٢١٢)، أحكام القرآن للجصاص (١/ ٥٥)، المحيط في اللغة (القاف والراء: و.ا.ي.ء)، (٦/ ١٠-٥)، الصحاح (مادة: قرأ)، (١/ ٦٤-٦٥)، تفسير الماوردي (١/ ٢٣-٢٤، ٢٩٠-٢٩٢)، المفردات (مادة: قرأ)، (ص ٤٠٢)، الفائق (مادة: قرأ)، (٣/ ١٧٦-١٧٧)، نزهة الأعين النواظر (باب: القرية)، (١/ ٤٩٩-٥٠٠)، النهاية في غريب الحديث (مادة: قرأ)، (٤/ ٣٠-٣٢)، تفسير الرازي (٥/ ٨٦)، تفسير القرطبي (٣/ ١١٣-١١٥)، تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ٨٣-٨٦)، لسان العرب (مادة: قرأ) (٣/ ٤٢-٤٣)، بصائر ذوي التمييز (٤/ ٢٦٢-٢٦٣).

(٤) قال الشافعي رحمه الله: "وقرأْتُ عليَّ إسماعيل بن قُسْطَنْطِين، كان يقول: القرآن اسم وليس بمهموز، ولم يُؤْخَذْ مِنْ (قَرَأْتُ)، ولو أُخِذَ مِنْ (قَرَأْتُ) لكان كل ما قُرئ قرأنا، ولكنه اسم للقرآن مثل التوراة والإنجيل. يُهْمَزُ (قَرَأْتُ) ولا يُهْمَزُ القرآن..." اهـ. تهذيب اللغة (٩/ ٢٠٩)، تاريخ بغداد (٢/ ٦٢).

- وقال إسماعيل: قرأْتُ عليَّ شَيْبَل، وقرأ شَيْبَلُ عليَّ عبد الله بن كثير، وأخبر عبد الله بن كثير أنه قرأ عليَّ مُجَاهِد، وأخبر مُجَاهِد أنه قرأ عليَّ ابن عباس، وأخبر ابن عباس أنه قرأ عليَّ أبي، وقرأ أبيُّ عليَّ النبي ﷺ.

- وقال أبو بكر بن مُجَاهِد المقرئ: كان أبو عمرو بن العلاء لا يهْمَزُ القرآن، وكان يقرؤه كما رُوِيَ عن ابن كثير. (تهذيب اللغة (٩/ ٢٠٩).

(٥) انظر: معاني القراءات (١/ ٤٣٥).

ثم اختلف فيه أهل العلم من جهة الاشتقاق وعدمه، على قولين أيضًا:

الأول: أنه عَلِمَ على كتاب الله تعالى، مثل التوراة والإنجيل، وهو قول الشافعي.

الثاني: أنه مُشْتَقٌّ، لكن اختلف أصحاب هذا القول في الأصل الذي اشتق منه على أقوال متعددة.

فالقائلون بأنه غير مهموز لكنه مُشْتَقٌّ، منهم من ذهب إلى أنه مأخوذ من قَرَنْتُ الشيء بالشيء إذا ضَمَمْتَ أحدهما إلى الآخر. وسمي القرآن بذلك لاقتزان سوره وآياته وحروفه، فهو مُشْتَقٌّ من (قَرَنَ)، والاسم (قُرْآن) غير مهموز، ومن هذا يقال للجمع بين الحج والعمرة (قِرَان).

وذهب الفراء إلى أنه مأخوذ من (القَرَائِن)؛ وذلك أن الآيات يُصَدَّق بعضها بعضًا، ويُشابه بعضها بعضًا، فهي قرائن^(١).

وكما أن الخلاف وقع بين هؤلاء في مادة اشتقاقه، فقد وقع مثل ذلك أيضًا للقائلين بأنه مهموز.

فقال طائفة: إنه مصدر من القراءة^(٢). قال أبو الحسن اللحياني^(٣): "يقال: قرأت القرآن، فأنا أقرؤه قراءة، وقرأ، وقرأنا. وهو الاسم"^(٤) اهـ.

قالوا: وهو من المصادر "كالرُّجْحَان والكُفْرَان والعُفْرَان، سُمِّي به الكتاب المقروء من باب تسمية المفعول بالمصدر"^(٥)، والألف واللام الداخلة عليه لِلْمَحِ الْأَصْل.

وفي شعر حسان يمدح عثمان رضي الله عنه^(٦):

ضَحَّوْا بِأَشْمَطَ عُنْوَانُ السُّجُودِ بِهِ يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا
ثم إن المقروء يُسَمَّى قُرْآنًا أيضًا؛ لأن المفعول يُسَمَّى بالمصدر، كما قالوا للمشروب: شَرَاب، وللمكتوب: كِتَاب.

(١) انظر: الإتيان (١/ ١٨١-١٨٢).

(٢) واختاره ابن جرير (١/ ٩٤-٩٥) وعزه لابن عباس والضحاك. وانظر ذلك أيضًا عند تفسير الآية (١٨) من سورة القيامة.

(٣) علي بن المبارك اللحياني. (غلام الكسائي)، وقد أخذ عنه، كما تتلمذ عليه أبو عبيد القاسم بن سلام، له كتاب النوادر. الفهرست (ص ٥٤)، معجم المؤلفين (٧/ ١٧٤).

(٤) تهذيب اللغة (٩/ ٢١١).

(٥) الإتيان (١/ ١٨٢).

(٦) ديوان حسان بن ثابت ص ٢٤٤.

فهو على هذا] مصدر مُرادف للقراءة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (١٧) فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَنبَحَ قُرْآنَهُ. ﴿١٨﴾ [القيامة: ١٧، ١٨]، ثم نُقل من هذا المعنى المصدرى وجُعل اسماً للكلام المُعجز المُنزَّل على النبي ﷺ، من باب إطلاق المصدر على مفعوله.

[وذهب آخرون إلى أنه مُشتق من (قرأ).]

وبعضهم يقول: "هو وَصَفٌ على (فُعْلَان) مُشتق من القُرء" (١).
وكما اختلفوا في مادة اشتقاقه فإنهم قد اختلفوا -أيضاً- في المعنى الذي ترجع إليه مادته الأصلية التي اشتق منها على النحو الآتي:

(١) الذين قالوا: إنه مُشتق من (القراءة)، أو من (قرأ) قد اختلفوا في المعنى الذي ترجع إليه هذه اللفظة على قولين:

الأول: أن المعنى الذي تدور عليه هذه اللفظة هو الجمع، وكل شيء جَمَعْتَهُ فقد قَرَأْتَهُ. قالوا: ومنه قولهم: ما قَرَأْتُ هذه الناقةُ سَلَى (٢) قط؛ إذا لم يَضْطَمَّ رحمها على ولد. وقول الشاعر (٣):

ذِرَاعِي عَيْطَلٍ أَذْمَاءَ بِكْرٍ هَجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينَا
قالوا: أي: لم تضم وتجمع جنيناً في بطنها.

وعليه فالقرآن عندهم مصدر من قولك: قرأتُ الشيء، إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض. وبهذا قال قتادة (٤) ومن وافقه.

وبناء على ذلك فقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن القرآن إنما سُمِّيَ بذلك لأنه يجمع السور فيضمها. وقيل: لكونه جَمَعَ القصص، والأمر والنهي، والوعد والوعيد. أو لأنه جامعٌ لثمرة كُتب الله المُنزلة. أو لجمعه ثمرة جميع العلوم.

(١) الإتيان (١/ ١٨٢).

(٢) السَلَى: غِشَاء رقيق يكون فيه الجنين في الرحم، وهو بمنزلة المشيمة في الإنسان. انظر: المعجم الوسيط (مادة: سلى)، (١/ ٤٤٧).

(٣) البيت لعمر بن كلثوم، وهو من معلقته. (شرح القصائد المشهورات ٢/ ٩٣).
وَالْعَيْطَلُ: الناقة الطويلة، أو طويلة العُنُق في حُسْن منظر وِسْمَن. (اللسان: ع. ط. ل).
وَالأدْمَةُ في الإبل: البياض مع سواد المُقْلَتَيْن. (اللسان: أ. د. م).
وَالهَجَان من الإبل: البَيْض الكرام. (اللسان: هـ. ج. ن).

(٤) روى ابن جرير (١/ ٩٦) عنه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧]: قال: "حفظه وتأليفه".

ولا مُنافاة بين هذه الأمور - على هذا القول - فكلها صحيح وثابت. والله أعلم.

القول الثاني: أن هذه اللفظة ترجع إلى معنى الإظهار والإبانة والإلقاء.

قالوا: سُمِّي القرآن قرآناً: لأن القارئ يُظهِرُهُ وَيُبَيِّنُهُ وَيُلْفِظُهُ من فيه^(١). وقد أخرج ابن

جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ﴾ [القيامة: ١٨] قال: بَيَّنَّاهُ^(٢).

قال ابن جرير رضي الله عنه: "ولكلا القولين - أعني: قول ابن عباس وقول قتادة - اللذين

حكيناها وجه صحيح من كلام العرب، غير أن أولى قوليهما بتأويل قول الله تعالى: ﴿إِنَّ

عَلَيْنَا جَمْعَهُ، وَقُرْءَانَهُ﴾ (١٧) ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ﴾ قول ابن عباس - إلى أن قال: - وإذا صح أن حكم

كل آية من أي القرآن كان لازماً للنبي ﷺ اتباعه والعمل به، مؤلفة كانت إلى غيرها أو

غير مؤلفة؛ صحَّ ما قال ابن عباس في تأويل قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ﴾ أنه يعني به: فإذا

بيَّنَّاهُ لك بقراءتنا فاتَّبِعْ ما بيَّنَّاهُ لك بقراءتنا، دون قول من قال: معناه: فإذا أَلْفَنَّاهُ فاتَّبِعْ ما

أَلْفَنَّاهُ"^(٣).

وقال قُطْرُب^(٤): "سُمِّي قرآناً: لأن القارئ يكتبه، وعند القراءة كأنه يُلقِيه من فيه، أخذاً

من قول العرب: ما قرأت الناقة سلَى قط. أي: ما رمت بولد، وما أسقطت ولدًا قط، وما

طرَحَتْ... فالقرآن يُلْفِظُهُ القارئ من فيه ويُلقِيه، فسُمِّي قرآناً" اهـ^(٥).

وبهذا فسرُّوا ما تقدم من قول الشاعر:

..... لَمْ تَقْرَأْ جَنِينًا

أي: لم تُلقِه.

(٢) الذين قالوا: إنه مُشتَق من (القُرء) لم يَتَّفِقُوا على المعنى الذي يرجع إليه هذا اللفظ

بناء على الاختلاف المشهور في معنى القُرء مما لا يكاد يخلو منه كتاب من كتب

(١) انظر: المحيط في اللغة (مادة: القاف والراء، و.ا.ي)، (٦/ ١٠).

(٢) تفسير ابن جرير (١/ ٩٥) في المقدمة، وساقه أيضًا عند تفسير هذه الآية من سورة القيامة.

(٣) السابق (١/ ٩٦-٩٧).

(٤) محمد بن المستنير بن أحمد البصري، لغوي، نحوي، أخذ النحو عن سيبويه من علماء البصرة، وأخذ عن النِّظَّام المعزلي. وله مصنفات، منها: معاني القرآن، والاشتقاق، وغيرها. توفي ببغداد سنة ٢٠٦هـ. (معجم المؤلفين ١٢/ ١٥).

(٥) التفسير الكبير للرازي (٥/ ٨٦)، تهذيب الأسماء واللغات (مادة: قرأ)، (٣/ ٨٤).

الفقه، والتفسير، وشروح الحديث، والمعاجم اللغوية وغيرها^(١)، وحاصل الأقوال فيه ترجع إلى ثلاثة^(٢).

الأول: أنه يرجع إلى معنى الضم والجمع. قالوا: ومنه: قرأت الماء في الحوض، أي: جمعته.

والقائلون بهذا التفسير للقرء لم يتفقوا على حقيقة المراد به، فمنهم من حمّله على الطهر، ومنهم من حمّله على الحيض. وهما قولان مشهوران لأهل العلم من الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم.

وسياتي ما يوضح ذلك عند الكلام على القول الثالث.

الثاني: عكس ما سبق، حيث فسّر بالإلقاء والطرح، يُقال: قرأت المرأة قرءاً، إذا رأت دمًا، وأقرأت: حاضت، فهي مُقرئة^(٣).

قال قطرب: "وسمي الحيض قرءاً بهذا التأويل" اهـ^(٤). أي: باعتبار أنه وقت خروج الدم المعتاد.

الثالث: أنه مُشترك، فيُطلق على المعنيين السابقين^(٥).

قال الزجاج: "وفي هذا مذهب آخر: وهو أن القرء: الطهر، والقرء: الحيض. قال أبو عبيدة: إن القرء يصلح للحيض والطهر... وأخبرني من أثق به إلى يونس^(٦): أن الإقراء عنده يصلح للحيض والطهر.

وذكر أبو عمرو ابن العلاء أن القرء: الوقت، وهو يصلح للحيض، ويصلح للطهر" اهـ^(٧).

(١) راجع المصادر المذكورة فيما مضى قريباً في الحاشية المتعلقة بتعريف القرآن في اللغة.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٠٥-٣٠٥).

(٣) انظر: المحيط في اللغة (مادة: القاف والراء، و.ا.ي)، (٦/ ١٠).

(٤) تفسير الرازي (٥/ ٨٦)، تهذيب الأسماء واللغات (مادة: قرأ)، (٣/ ٨٤).

(٥) وعزاه الرازي للأصمعي والأخفش والفراء والكسائي. (تفسير الرازي ٦/ ٨٨). وانظر: تهذيب الأسماء واللغات (مادة: قرأ)، (٣/ ٨٥).

(٦) هو يونس بن حبيب الضبي، مولاهم، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة، وسمع من العرب، وأخذ عنه الكسائي والفراء، وروى عنه سيوبه فأكثر. قال أبو عبيدة: اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملاً لأواحي من حفظه. عاش ثمانيناً وثمانين سنة، ولم يتزوج ولم يتسرّ، ولم يكن له همّة إلا طلب العلم، وكان إماماً في النحو واللغة، توفي سنة ١٨٢هـ.

(البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٤٧).

(٧) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٠٤).

قال الأخفش^(١): "أَقْرَأَتِ المرأة: إذا حاضت، وما قَرَأَتْ حيضة: ما ضَمَّت رحمها على حيضة" اهـ.^(٢)

والمقصود أن عامة أهل اللغة يذكرون المعنيين، كما في القاموس: "والقُرء، ويُضَم: الحيض، والطُّهر، ضِدًّا. وَقَرَأَتْ الناقة: حَمَلَتْ. والشيء: جَمَعَهُ وَضَمَّهُ. والحامل: وَلَدَتْ" اهـ.^(٣)

وهذا قد يُفسَّر ما وقع من الاختلاف في حقيقة المُراد بالقُرء عند من فَسَّره بمعنى الجمع؛ وذلك أن بعضهم ذهب إلى أن المُراد به الحيض؛ لأن الدم في وقته يجتمع في الرحم.

وأما الذين حملوه على الطُّهر فقد علَّلوا ذلك بأن الدم في وقت الطُّهر يجتمع في البدن. أو لاجتماعه في الرحم واحتباسه فيه فلا يخرج.

ومن هنا ارتأى بعض العلماء التعبير عن ذلك بعبارة تجمع المعنيين وتؤكِّف بينهما، كقول الزجاج بعد أن ذكر المعنيين السابقين: "والذي عندي: أن القُرء في اللغة: الجمع، وأن قولهم: قَرِئْتُ الماء في الحوض، من هذا..."

وقولك: قرأت القرآن: أي: لَفَظْتُ به مجموعاً... فإنما القُرء اجتماع الدم في البدن، وذلك إنما يكون في الطُّهر، وقد يكون اجتماعه في الرَّحِم، وكلاهما حَسَن، وليس بخارج عن مذاهب الفقهاء، بل هو تحقيق المذهبين " اهـ.^(٤)

وكما نلَحَظ أن الكثير من أهل العلم من المُفسرين وأهل اللغة وغيرهم حينما يتعرضون لبيان معنى هذه المادة (ق.ر.أ) فإنهم يُوردون (القراءة)، و(القُرء) في سياق واحد؛ لكونهم يُرجِعون ذلك إلى معنى واحد في الأصل.^(٥)

(١) ذكر السيوطي في بغية الوعاة (٢/ ٣٨٩) أن المسمين بـ (الأخفش) أحد عشر، أشهرهم ثلاثة: الأكبر، والأوسط، والأصغر. وقد سماهم جميعاً. والمذكور هنا هو الأوسط، وهو سعيد بن مسعدة المجاشعي، مولى بني مجاشع، من أهل بَلْخ، سَكَن البصرة، وكان من المعتزلة. قرأ النحو على سيبويه، وكان أَسَن منه، ولم يأخذ عن الخليل. توفي سنة (٢١٥هـ). والكلام المنقول عنه هنا (بتصرف) من كتابه (معاني القرآن ١/ ١٨٧). انظر في ترجمته: البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٠٣)، وانظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ١٨٧).

(٣) القاموس المحيط (مادة: القرآن) ص ٤٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٠٥).

(٥) تجد ذلك في عامة المصادر المذكورة في الحاشية المتعلقة بمعنى القرآن في اللغة، وغيرها من المصادر مما لم أذكره كثير.

بل إن بعضهم قد توسّع في ذلك فأدخل -بالإضافة إلى ما سبق- ألفاظاً أخرى قد لا تتفق مع الألفاظ السابقة في أصل الاشتقاق. ولعل من المفيد أن أورد بعض النماذج لذلك:

(١) قال ابن فارس رحمه الله: "القاف، والراء، والحرف المعتل^(١): أضلّ صحيح يدل على جَمْع واجتماع -إلى أن قال:- وإذا هُمَزَ هذا الباب كان هو والأول سواء.

قالوا: ومنه القرآن، كأنه سُمِّيَ بذلك لجَمْعِهِ ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك..." اهـ^(٢).

(٢) قال في الفائق: "قرأ، وقرئ، وقرش، وقرن: أخوات في معنى الجَمْع" اهـ^(٣).

(٣) جاء في نزهة الأعين النواظر: "القرية: اسم لما يجمع جماعة كثيرة من الناس، وهو اسم مأخوذ من الجَمْع. تقول: قَرَيْتُ الماء في الحوض، إذا جمعتَه فيه. ويُقال للحوض الذي فيه الماء: مَقْرَأة.

قال الزجاج: والقُرء في اللغة: الجَمْع.

وسُمِّيَ القرآن قرآناً لأنه كلام مُجْتَمِع.

وقال ابن قتيبة^(٤): سُمِّيَ القرآن قرآناً: لأنه جمع السور وضمَّها. وهو من قولك: ما قرأت الناقة سلّى قط، أي: ما ضَمَّت في رَحِمِها ولداً^(٥).

قال النووي رحمه الله: "قال الأخفش: يُقال: ما قرأت حيضة، أي: ما ضَمَّت رَحِمَها على حيضة.

والقرآن من القُرء الذي هو الجمع.

(١) أي: الألف، والواو، والياء.

(٢) المقاييس في اللغة (مادة: قري) (٥/ ٧٨-٧٩).

(٣) الفائق (مادة: قرأ)، (٣/ ١٧٧).

(٤) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وقيل: المروزي، أقام في الدينور مدة قاضياً فنسب إليها، النحوي اللغوي، العلامة الكبير، ذو الفنون، ومنها: أدب الكاتب، وعيون الأخبار، كان ثقة دينا فاضلاً، توفي في منتصف رجب سنة (٢٧٦هـ) وقيل غير ذلك، قيل: أكل هريسة فأصابته حرارة، ثم صاح صيحة شديدة، ثم أغمى عليه إلى وقت الظهر، ثم اضطرب ساعة، ثم هدا فما زال يتشهد إلى وقت السحر، ثم مات رحمه الله. انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٤٣)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٦-٣٠٢).

(٥) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر ص ٤٩٩-٥٠٠.

وَقَرَأَ الْقَارِئُ: أَي: جَمَعَ الحروف بعضها إلى بعض في لَفْظ.

وهذا الأصل يُقَوِّي أن الأقرء هي الأطهار.

قال أبو إسحاق -يعني: الزجاج-: والذي عندي في حقيقة هذا: أن القُرء: الجمع، من قولهم: قَرِئْتُ الماء في الحوض. وإن كان قد أُلْزِمَ الياء، فهو جَمَعْتُ. وَقَرَأْتُ القرآن: لَفَظْتُ به مجموعاً.

وإنما القُرء اجتماع الدم في الرَّحِم، وذلك إنما يكون في الطُّهَر.

هذا كلام الزجاج "اه" (١).

ثم إن ما قَرَّرَه هؤلاء الأئمة -أي: بذلك التوسع- لم يكن مَحَلَّ مَوَافَقَةٍ وتسليم عند آخرين، اعتباراً بأصل الاشتقاق. وسأكتفي هنا بإيراد اعتراضين على ذلك لاثنيين من الأئمة المُحَقِّقِينَ:

الأول: هو حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد البر رحمته الله، فقد قال: "قول من قال: إن القُرء مأخوذ من قولهم: قَرِئْتُ الماء في الحوض ليس بشيء؛ لأن القُرء مهموز، وهذا غير مهموز" اه" (٢).

وقد علَّق عليه القرطبي بقوله: "قلت: هذا صحيح بنقل أهل اللغة: الجوهري وغيره. واسم ذلك الماء: (قَرِئ) بكسر القاف مقصور" اه" (٣).

الثاني: هو الحافظ ابن القيم رحمته الله، فقد قال: "وقولكم: إن القُرء مُشتق من الجَمْع، وإنما يُجمع الحيض في زمن الطُّهَر؛ عنه ثلاثة أجوبة:

أحدهما: أن هذا ممنوع، والذي هو مُشتق من الجمع إنما هو من باب الياء من المُعْتَل من قَرِئَ يَقْرِي، كقَضَى يَقْضِي، والقُرء من المهموز من بنات الهمز، من قرأ يقرأ، كنحر يَنحَر، وهما أصلان مختلفان؛ فإنهم يقولون: قَرِئْتُ الماء في الحوض أقريه، أي: جمعته، ومنه سُمِّيت القرية، ومنه قرية النمل: للبيت الذي تجتمع فيه؛ لأنه يَقْرِيها، أي: يَضُمُّها وَيَجْمَعُها. وأما المهموز فإنه من الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد، ومنه قراءة القرآن؛ لأن قارئه يُظْهره ويُخرجه مقداراً محدوداً لا يزيد ولا ينقص، ويدل عليه

(١) تهذيب الأسماء واللغات (مادة: قرأ)، (٣ / ٨٦).

(٢) الاستذكار (٦ / ١٤٧)؛ باختصار.

(٣) تفسير القرطبي (٣ / ١١٤).

قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧] ففرق بين الجمع والقرآن. ولو كانا واحداً لكان تكريراً محضاً؛ ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانْبِغْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨] فإذا بيناه ^(١). فجعل قراءته نفس إظهاره وبيانه، لا كما زعم أبو عبيدة أن القرآن مُشتق من الجمع. ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سَلَى قَط، وما قرأت جنيثاً، هو من هذا الباب، أي: ما ولدته وأخرجته وأظهرته، ومنه: فلان يقرؤك السلام، ويقرأ عليك السلام، هو من الظهور والبيان، ومنه قولهم: قرأت المرأة حيضة أو حيضتين، أي: حاضتهما؛ لأن الحيض ظهور ما كان كامناً كظهور الجنين، ومنه: قُروء الثريا، وقُروء الريح: وهو الوقت الذي يظهر المطر والريح، فإنهما يظهران في وقت مخصوص، وقد ذكر هذا الاشتقاق المصنّفون في كتب الاشتقاق، وذكره أبو عمرو ^(٢) وغيره، ولا ريب أن هذا المعنى في الحيض أظهر منه في الطهر ^(٣).

والمقصود من إيراد ذلك كله أن يعلم القارئ الكريم أن من الألفاظ ما تنازع أهل اللغة في مادة اشتقاقه وفي معناه، وقد يحتج كل فريق لقوله بأثارة من كتاب الله تعالى، أو سنة نبيه ﷺ، أو كلام العرب. ومن ثم يختلف أهل العلم من الفقهاء أو غيرهم من المَعْرِفِينَ لذلك اللفظ في الاصطلاح إن لم يكن له معنى يخصه في الشرع. إذا تبين ذلك فإنه يمكن القول بأن الأقرب: أن (القرآن) مُشتق من القراءة، وقد تُحذف همزته تخفيفاً.

وأما ما يتعلق بمعنى هذه اللفظة (القراءة) فإنها تدل على معنى الجمع، كما تدل على معنى آخر، وهو الإلقاء والإظهار والإبانة.

وإذا تأملنا فقد نستبعد رجوع هذا الاسم (القرآن) إلى ذينك المعنيين جميعاً وارتباطه بهما؛ فبالنظر إلى معنى الجمع يمكن القول بأنه قيل له ذلك لأنه قد جمَعَ السُّور أو القصص والأخبار والأحكام والأمثال والعقائد... إلخ.

وبالنظر إلى معنى الإلقاء والإبانة؛ فلكون القارئ يلفظ به ويلقيه ويُبين عنه. والله تعالى أعلم.

(١) مضى قريباً.

(٢) يعني: ابن العلاء.

(٣) زاد المعاد (٥/ ٥٦٤).

القرآن في الاصطلاح: هو كلام الله المُنزَّل على محمد ﷺ، بواسطة جبريل عليه السلام، المعجز بأقصر سورة منه^(١).

وهذا التعريف جامع مانع، ويمكن أن يُزاد عليه (المُتَعَبَّد بتلاوته) ولا ضرورة لهذه الزيادة، فالمعنى تامٌ بدونها.
محترزات التعريف:

قولنا: "كلام الله" أخرج غيره من كلام الإنس، والجن، والملائكة. وهذا القيد يُخرج الأحاديث النبوية، كما يخرج الأحاديث القدسية، على القول بأن ألفاظها من النبي ﷺ ومعانيها من الله.

قولنا: "المُنزَّل" أخرج كلامه سبحانه الذي لم يُنزل. قولنا: "على محمد ﷺ" أخرج ما أنزل على غيره من الأنبياء. قولنا: "المُعْجَز بأقصر سورة منه" يُخرج الأحاديث القدسية (بناء على القول بأنها كلام الله لفظاً ومعنى).

تنبيه: الأشاعرة والماتريدية قد لا يُعارضون في مثل هذا التعريف، فهم يقولون: "القرآن كلام الله"، لكنهم يُريدون المعنى دون اللفظ، ويقولون بأن الكلام قد يُعبر به في بعض المواضع عن المعنى القائم في النفس، دون اللفظ.

وهذا مردود عند أهل السنة؛ لأن الكلام في الكتاب والسنة واللغة إذا أُطلق فإنه يُراد به اللفظ والمعنى، مثل إطلاق لفظ "الإنسان" على مجموع الروح والجسد.

وفي تعريف القرآن لم نُقيّد قولنا: "كلام الله" بـ "لَفْظِهِ ومعناه"؛ لأن الكلام عند الإطلاق يَتَّجِه إلى مجموع اللفظ والمعنى؛ هذا هو الأصل^(٢).

وقد عرّف بعضهم القرآن... بأنه اللفظ المُنزل على النبي ﷺ من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس.

هذا الإطلاق... يُنسب إلى علماء الأصول والفقه واللغة العربية، ويُوافقهم عليه

(١) راجع التعبير (ص ٣٩).

(٢) انظر: كتاب مناهل العرفان للزرقاني (دراسة وتقويم) (ص ١٦٠، ١٧٦).

الْمُتَكَلِّمُونَ -أيضًا- غير أنّ هؤلاء الذين أطلقوه على اللفظ المنزل إلخ اختلفوا في تعريفه: فمنهم من أطال في التعريف وأطنب، بِذِكْرِ جميع خصائص القرآن المُمتازة، ومنهم من اختصر فيه وأوجز، ومنهم من اقتصد وتوسّط. فالذين أطنبوا عرّفوه: (بأنه الكلام المُعجزُ المُنزّلُ على النبي ﷺ، المكتوبُ في المصاحف، المنقول بالتواتر، المُتعبّد بتلاوته).

وأنت ترى أن هذا التعريف جمع بين الإعجاز، والتنزيل على النبي ﷺ، والكتابة في المصاحف، والنقل بالتواتر، والتّعبد بالتلاوة، وهي الخصائص العظمى التي امتاز بها القرآن الكريم، وإن كان قد امتاز بكثير سواها.

ولا يخفى عليك أن هذا التعريف كان يكفي فيه ذِكر بعض تلك الأوصاف، ويكون جامعًا مانعًا، غير أن مقام التعريف مقام إيضاح وبيان، فيُناسبه الإطناب لغرض زيادة ذلك والبيان؛ لذلك استباحوا لأنفسهم أن يزيّدوا فيه ويُسهّبوا.

والذين اختصروا وأوجزوا في التعريف: منهم من اقتصر على ذِكر وَصف واحد هو الإعجاز. وَوَجْهَةٌ نَظَرِهِمْ في هذا الاقتصار: أن الإعجاز هو الوصف الذاتي للقرآن، وأنه الآية الكبرى على صِدْق النبي ﷺ، والشاهد العَدْل على أن القرآن كلام الله.

ومنهم من اقتصر على وصفين: هما الإنزال والإعجاز، وَحُجَّتُهُمْ: أن ما عدا هذين الوصفين ليس من الصفات اللازمة للقرآن. بدليل أن القرآن قد تحقق فعلاً بهما دون سواهما على عهد النبوة.

ومنهم من اقتصر على وَصْفَي النقل في المصاحف والتواتر؛ لأنهما يَكْفيان في تحصيل الغرض، وهو بيان القرآن وتمييزه عن جميع ما عداه.

والذين تَوَسَّطُوا: منهم مَنْ عَرَضَ لِإنزال الألفاظ، وللكتابة في المصاحف، وللنقل بالتواتر فحسب، مَوْجَّهًا رَأْيَهُ بأن المقصود هو تعريف القرآن لمن لم يُدرّكه زَمَن النبوة، وأن ما ذَكَرَه من الأوصاف هو من اللوازم البَيِّنَة لأولئك الذين لم يُدرّكوها، بخلاف الإعجاز؛ فإنه غير بَيِّن بالنسبة لهم، وليس وصفًا لازماً لِمَا كان أَقَلَّ من سورة من القرآن.

ومن أولئك الذين تَوَسَّطُوا مَنْ عَرَضَ لِإنزال والنقل بالتواتر والتعبد بالتلاوة فقط، مُسْتَنَدًا إِلَى أَنَّ ذلك هو الذي يُناسب غرض الأصوليين، وعرّفوه بأنه: (اللفظ المُنزّل على النبي ﷺ، المنقول عنه بالتواتر، المُتعبّد بتلاوته).

فاللفظ: جنس في التعريف، يشمل المفرد والمركب. ولا شك أن الاستدلال على الأحكام كما يكون بالمركبات يكون بالمفردات، كالعامة والخاص، والمطلق والمقيد.

وخرج بالمتنزل على النبي ﷺ: ما لم ينزل أصلاً، مثل كلامنا، ومثل [ألفاظ] الحديث النبوي، وما نزل على غير النبي ﷺ، كالتوراة والإنجيل.

وخرج بالمنقول تواتراً: جميع ما سوى القرآن من منسوخ التلاوة والقراءات غير المتواترة، سواء أكانت [أحادية] ... نحو قراءة ابن مسعود ﷺ: "متتابعات" عقيب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾^(١) [المائدة: ٨٩]، أم كانت [شاذة، كقراءة: "إياك يُعْبَد" [الفاحة: ٤] المروية عن الحسن^(٢)] ... فإن شيئاً من ذلك لا يُسمى قرآناً، ولا يأخذ حكمه. وخرجت الأحاديث القدسية إذا تواترت بقولهم: "المُعْبَد بتلاوته" ...

[تعريف علوم القرآن باعتباره علماً على ذلك الفن الخاص به:

لم أجد لأحد من المتقدمين تعريفاً له بهذا الاعتبار، وإنما وجدت ذلك لبعض المعاصرين، حيث حاولوا تعريفه بمفهومه الشامل، فجاءت تعريفاتهم مُتقاربة في المعنى مع بعض التفاوت في الألفاظ.

ولعل من أحسن تلك التعريفات: أن يُقال: هو علم يَضُمُّ أبحاثاً كلية تتصل بالقرآن الكريم من نواح شتى، يمكن اعتبار كل منها علماً مُتميّزاً^(٣).

هذا وإنما سُمِّيَ هذا العلم (علوم القرآن) -بالجمع دون الأفراد- للإشارة إلى أنه خلاصة علوم متنوعة، باعتبار أن مباحثه المُدَوَّنة تتصل اتصالاً وثيقاً ... بالعلوم [الشرعية] ... والعلوم العربية، حتى إنك لتجد كل مبحث منها خليفاً أن يُسلِّك في عداد مسائل علم من تلك العلوم ...



(١) انظر: تفسير ابن جرير (١٠/ ٥٦٠)

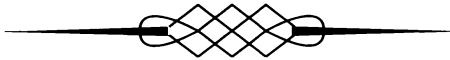
(٢) انظر: الإتيقان (١/ ٢١٦)، إتحاف فضلاء البشر (ص ١٦٣).

(٣) انظر: مقدمة التحقيق لكتاب فنون الأفنان (ص ٧١).

❦ [المقدمة الثانية في موضوع هذا العلم وفائدته وأهميته وغايته:

أولاً: موضوعه:

إن موضوع هذا العلم هو [القرآن الكريم من^(١) آية ناحية من النواحي [المشار إليها] ... في التعريف. بخلاف علوم القرآن بالمعنى الإضافي، فإن موضوعه: هو مجموع موضوعات تلك العلوم المنصوية تحت لوائه. وموضوع كل واحد منها هو القرآن الكريم من ناحية واحدة من تلك النواحي، فعلم القراءات -مثلاً- موضوعه: القرآن الكريم من ناحية لفظه وأدائه، وعلم التفسير موضوعه: القرآن الكريم من ناحية شرحه ومعناه، وهلمَّ جراً...



[ثانياً: فائدته^(٢):

- (١) يُعِين عَلَى فَهْمِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَالْآدَابِ مِنْهُ، كَمَا يَجْعَلُ صَاحِبَهُ مُؤَهَّلاً لِتَفْسِيرِهِ.
- (٢) يُعَرِّفُ الدَّارِسَ بِتَارِيخِ هَذَا الْكِتَابِ الْعَظِيمِ، مِنْ حَيْثُ مَبْدَأُ نَزُولِهِ، وَمُدَّتُهُ، وَطَرِيقَةُ هَذَا النِّزُولِ، وَأَمَاكِنُهُ، وَأَوْقَاتُهُ، وَالْأَحْدَاثُ الَّتِي نَزَلَ فِيهَا.
- (٣) يُؤَوِّقُ لِلدَّارِسِ الْكَثِيرِ مِنَ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ الْمُهِمَّةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.
- (٤) يُسَلِّحُ مَنْ وَقَّفَ عَلَيْهِ، وَفَهِمَهُ، بِسِلَاحٍ قَوِيٍّ يُمَكِّنُهُ مِنْ إِزَالَةِ الْإِشْكَالَاتِ الَّتِي قَدْ تَعَرَّضَ لَهُ، وَيَجْعَلُهُ قَادِرًا عَلَى دَخْضِ شُبُهَةِ الْمُضِلِّينَ.
- (٥) يُوجِدُ الْمَلَكَةَ وَالْقُدْرَةَ عَلَى إِدْرَاكِ مَوَاطِنِ الْعِبَرِ، وَالْحُجَجِ، وَالْأَحْكَامِ، مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ.



(١) انظر: مناهل العرفان (١/ ٢٠)، أصول التفسير وقواعده (ص ٣٢).

(٢) انظر: مناهل العرفان (١/ ٢)، أصول التفسير وقواعده (ص ٣١).

ثالثًا: أهميته^(١):

إن هذا العلم هو الميزان الدقيق الذي يستعين به المُفسّر على فهم كلام الله تعالى، كما يمنعه من الخطأ والشَّطْح في التفسير غالبًا.

هذا وإن مثَّل هذا العلم بالنسبة للتفسير، ونُسبته إليه، كنسبة عِلْم النحو للعربية، من حيث التمكين من سلامة النُّطق العربي، والكتابة العربية، وفهم نصوصها، ونظيره أيضًا عِلْم أصول الفقه وقواعده بالنسبة للفقه، وكذا عِلْم المصطلح بالنسبة للحديث النبوي.

فبهذا العلم يُعرَف صحيح التفسير من فاسده، كما أن عِلْم النحو به يُعرَف صحيح الكلام من خَطْئِهِ، وعِلْم المصطلح يُعرَف به صحيح الحديث من غيره.

رابعًا: غايته^(٢):

معرفة معاني النِّظَم القرآني، وتوضيح آياته، وبيان معانيها وغَوَامِضها، وإِبْرَاز أحكامها، ومن ثَمَّ العمل بمُقْتَضَاها لتحصيل سعادة الدنيا والآخرة.



(١) انظر: أصول التفسير وقواعده (ص ٣٠-٣١).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص ٣١).

﴿المقدمة الثالثة في نشأة هذا العلم وتطوره والمراحل التي مرَّ بها^(١)﴾

١- القرن الأول للهجرة:

أ- العهد النبوي:

كان الرسول ﷺ وأصحابه يعرفون عن القرآن وعلومه ما عرف العلماء وفوق ما عرف العلماء من بعد، ولكن معارفهم لم تُوضَّع على ذلك العهد كفنون مُدَوَّنة، ولم تُجمع في كتب مؤلَّفة؛ لأنهم لم تكن لهم حاجة إلى التدوين والتأليف.

أما الرسول ﷺ فلأنه كان يتلقَّى الوحي عن الله وحده، والله تعالى كَتَبَ على نفسه الرحمة، ليجمعه له في صدره، وليُطْلَقَنَّ لسانه بقراءته وترتيله، وليُيَسِّنَّ له اللثام عن معانيه وأسراره. اقرأ إن شئت قوله سبحانه: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا قَرَأَهُ فَأُنْصِتْ لَهُ يَخْرُجُ الْغَاسِقُ (١٨) ثُمَّ إِنَّمَا عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿ [القيامة: ١٦-١٩].

ثم بلغ الرسول ما أنزل عليه لأصحابه، وقرأه على الناس على مُكثٍ، أي: على مهل وتؤدة؛ ليُخَسِّنُوا أَخْذَهُ، وَيَحْفَظُوا لَفْظَهُ، وَيَفْهَمُوا سِرَّهُ.

ثم شرح الرسول لهم القرآن بقوله، وبعمله، وبتقريره، وبخُلُقِهِ، أي: بسُنَّتِهِ الجامعة لأقواله وأفعاله، وتقريراته، وصفاته، مصداقاً لقوله سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

ولكن الصحابة وَفَّقْتِذِ كانوا عرباً خُلُصًا، مُتَمَتِّعِينَ بجميع خصائص العُرُوبَةِ ومزاياها الكاملة؛ من قُوَّةٍ في الحافظة، وذكاء في القريحة، وتَذَوُّقٍ للبيان؛ وتقدير للأساليب، ووزن لما يسمعون بأدقِّ المعايير، حتى أدركوا من علوم القرآن ومن إعجازه بِسَلِيْقَتِهِمْ وَصَفَاءِ فِطْرَتِهِمْ ما لا نستطيع نحن أن نُدْرِكَه مع رَحْمَةِ العلوم، وكثرة الفنون.

وكان الصحابة رضي الله عنهم - مع هذه الخصائص - أُمِّيِّينَ، وأدوات الكتابة لم تكن ميسورة لديهم، والرسول نهاهم أن يكتبوا عنه شيئاً غير القرآن، وقال لهم أَوَّلَ الْعَهْدِ بنزول القرآن

(١) راجع ما كتبه محقق فنون الأنبان (ص ٧٢-٧٣)، التعبير (ص ٢٨)، ومقدمة أبي الفضل إبراهيم لكتاب الإتيان (١/ ٧-٨)، مقدمة السيوطي لكتاب الإتيان (١/ ٤-١٨)، مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح (١١٩-١٢٦)، مناهل العرفان (١/ ٢١-٣٣)، مباحث في علوم القرآن للقطان (٩-١٥)، أصول التفسير وقواعده (٣٢-٣٥).

فيما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: (ولا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليُمحُهِ، وحدُّثُوا عني فلا حرج، ومن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)^(١)؛ وذلك مخافة أن يُلْتَبَسَ القرآن بغيره، أو يختلط بالقرآن ما ليس منه؛ ما دام الوحي نازلًا بالقرآن. فلتلك الأسباب المُتَصَاوِرَةُ لم تُكْتَبْ علوم القرآن، كما لم يُكْتَب الحديث الشريف. ومضى الرَّعِيلُ الأول على ذلك، ولكن الصحابة كانوا مَضْرِبِ الأمثال في نَشْرِ الإسلام وتعاليمه، والقرآن وعلومه، والسُّنَّة وتَحْرِيرِها، تَلْقِينًا لا تَدْوِينًا، ومُشَافَهة لا كتابة...

[لقد نزل القرآن الكريم على النبي ﷺ والعرب أهل فصاحة وسليقة تُمكنهم من فهم كثير من آياته، وكان إذا أشكل عليهم شيء من معانيه أو أحكامه سألوا رسول الله ﷺ فيُبينه لهم، وكان ﷺ يُفسِّر لهم بعض آياته ويُعلِّمهم أحكامه، ويُقرئ كل واحد منهم على الحرف الذي يَتيسَّر له القراءة به، كما تَعَلَّمَ أولئك الصحابة رضي الله عنهم ناسخه ومنسوخه، وشاهدوا نزوله، وعرفوا أوقات هذا النزول، وأماكنه، وأسبابه - إن كان من ذوي الأسباب - وكان أحدهم لا يتجاوز بضعًا من آياته حتى يَفْهَمَها ويعمل بها.

هذا وقد كان للنبي ﷺ جماعة من أصحابه يكتبون له كل ما يتنزل من القرآن في حينه، فلم ينزل شيء من آياته وسوره إلا وقد كتبه، لكنه كان مُفَرَّقًا في الأكتاف والعُسب وما إلى ذلك من الوسائل التي كانوا يكتبون عليها آنذاك.

وكان إذا نزل على النبي ﷺ شيء من القرآن أرشدهم إلى موضعه من السورة التي هو جزء منها.

فجاءت الآيات مُرتَّبة في السور - كما نقرأها اليوم - بأمر النبي ﷺ وبيانه.

ب- عهد الخلفاء الراشدين:

لما قبض رسول الله ﷺ، وصار الخليفة من بعده أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وارتد كثير من العرب عن الإسلام، جاءت حروب الردة التي راح ضحيتها ما يُقَرَّب من السبعين من القراء، مما حدَّأ بعمر رضي الله عنه أن يُشير على أبي بكر رضي الله عنه بجمع القرآن، فكان ذلك. ومنذ ذلك الوقت أصبح القرآن مجموعًا في صُحُف بعد أن كان مُفَرَّقًا في العُسب، واللِّخاف^(٢)، وقَطَعَ الأكتاف.

(١) أخرجه مسلم (٣٠٠٤).

(٢) هي حجارة بيض رفاق، واحدها (لِخْفَة). انظر: القاموس (مادة: اللخف) (ص ٨٥٢).

ولما كانت خلافة عثمان رضي الله عنه، واختلف الناس في القراءة، وكادت الفتنة أن تقع بينهم في ذلك، قام عثمان رضي الله عنه فجمعهم على مصحف واحد مرسوم بدقة متناهية، وأمر بما سواه من المصاحف والصُّحف أن تُحرق دَرءًا للفتنة.

ومنذ كتابة ذلك المصحف ظهر ما يُسمى بـ (الرسم العثماني) للمصاحف، والذي صار سُنَّةً مُتَّبَعَةً في كتابتها إلى هذا اليوم.

هذا وإن من الأعمال والجهود التي رُوي أنها بُذِلَتْ في عصر الخلفاء: ما نقله السيوطي -بغير إسناد- عن ابن أَشْتَه ^(١) في كتابه "المصاحف" عن ابن سيرين، وفيه: أن علياً رضي الله عنه كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ، وأن ابن سيرين قال: فطلبتُ ذلك الكتاب، وكتبتُ فيه إلى المدينة، فلم أَقْدِر عليه ^(٢).

وقد ساق الحافظ ابن عبد البر رحمته الله بسنده إلى ابن سيرين رضي الله عنه أنه قال: "لما بُويع أبو بكر أبطأ عليّ عن يَبَعْتِهِ، فجلس في بيته، فبعث إليه أبو بكر: ما بَطَأُكَ عني؟! أَكْرَهْتَ إِمْرَتِي؟! فقال عليّ: ما كرهْتُ إِمَارَتَكَ، ولكني أليْتُ ألا أرْتي رِدايَ إلا إلى صلاة، حتى أجمع المصحف. قال ابن سيرين: وبلغني أنه كتبه على تنزيله، ولو أُصِيب ذلك الكتاب لَوُجِدَ فيه علم كثير" ^(٣).

(١) محمد بن عبد الله بن أَشْتَه اللوزري الأصبهاني، سكن مصر وتوفي فيها سنة (٣٦٠هـ). طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ١٦١).

(٢) ذكره السيوطي في الإقتان (١/ ١٦٦). وكتاب المصاحف لابن أَشْتَه مفقود.

(٣) ثم عَقِبَهُ ابن عبد البر بقوله: "أجمع أهل العلم بالحديث أن ابن سيرين أَصَحُّ التابعين مَرَايِلَ، وأنه كان لا يروي ولا يأخذ إلا عن ثقة، وأن مَرَايِلَهُ صحاح كلها، ليس كالحسن وعطاء في ذلك" اهـ. التمهيد (٨/ ٣٠٠-٣٠١).

وهذا الأثر أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٥٧-٢٥٨) وهو مرسل. ومن هذا الطريق أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٩٩). وأخرجه ابن أبي داود من طريق أشعث عن محمد بن سيرين قال: لما تُوفي النبي ﷺ أقسم عليّ ألا يرتدي برداء إلا لجمعة حتى يجمع القرآن في مصحف، ففعل، فأرسل إليه أبو بكر بعد أيام: أَكْرَهْتَ أَمَارَتِي يَا أَبَا الْحَسَنِ؟ قال: لا والله، إلا أنا أقسمت أن لا أرْتي برداء إلا لجمعة، فبايعه ثم رجع.

وقد عَقِبَهُ ابن أبي داود بقوله: "لم يذكر المصحف أحد إلا أشعث، وهو كَلْبُ الحديث. وإنما رَوَوْا: حتى أجمع القرآن. يعني: أتم حِفْظُهُ؛ فإنه يُقال للذي يحفظ القرآن: قد جمع القرآن" اهـ. المصاحف ص ١٦. ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٩٨).

وقال الحافظ ابن كثير بعد نقله ما سبق -وقد حكم عليه بالانقطاع-: "وهذا الذي قاله أبو بكر -يعني: ابن أبي داود- أظهر، والله أعلم؛ فإن علياً لم يُقل عنه مصحف على ما قيل ولا غير ذلك. ولكن قد تَوَجَدَ مصاحف على الوضع العثماني يقال: إنها بَخَطَ علي رضي الله عنه، وفي ذلك نَظَرٌ؛ فإن في بعضها: (كتبه علي بن أبو طالب) وهذا لحن من الكلام، وعلي رضي الله عنه من أبعد الناس عن ذلك؛ فإنه كما هو المشهور عنه هو أول من وضع علم النحو فيما رواه عنه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي... اهـ. فضائل القرآن لابن كثير ص ٢٣-٢٤. =

وإن مما نُقِلَ في ذلك العهد أيضًا: أن عليًّا عليه السلام أمر أبا الأسود الدؤلي بوضع قواعد النحو^(١) صيانةً للنُّطق، وضبطًا للقرآن، فكانت هذه بداية لإعراب القرآن^(٢).

ج- مرحلة ما بعد الخلافة حتى نهاية القرن الأول الهجري:

ذُكر أن زيادًا^(٣) أمر أبا أسود الدؤلي بوضع قواعد الشُّكل^(٤).

قال الداني^(٥): "اختلفت الرواية لدينا فيمن ابتداءً بنقط المصحف من التابعين، فروِّينا أن المبتدئ بذلك كان أبا الأسود الدؤلي، وذلك أنه أراد أن يعمل كتابًا في العربية يُقَوِّمُ الناسُ به ما فسد من كلامهم، إذ كان قد نشأ ذلك في خَوَاصِ الناس وعوامهم، فقال: أرى أن أبتدئ بإعراب القرآن أولاً. فأحضر من يُمسِكُ المصحف، وأحضر صبغًا يُخالِف لون المِداد، وقال للذي يُمسِكُ المصحف عليه: إذا فتحتُ فَايَ فاجعل نقطة فوق الحرف، وإذا كسرتُ فَايَ فاجعل نقطة تحت الحرف، وإذا ضمنتُ فَايَ فاجعل نقطة أمام الحرف، فإن أَتَبَعْتُ شيئًا من هذه الحركات غُنَّةً -يعني: تنوينًا- فاجعل نقطتين. ففعل ذلك حتى أتى على آخر المصحف.

= ونقل الحافظ عن الخطابي أنه ضَعَفَ إسناده لانقطاعه، وقال: "وعلى تقدير أن يكون محفوظًا فمراده بِجَمْعِهِ: حِفْظُهُ في صدره. قال: والذي وقع في بعض طُرُقِهِ: حتى جمعته بين اللوحين وَهَمُّ من رواه. اهـ الفتح (٩/ ١٢-١٣).

وأخرجه ابن الضريس بسنده عن ابن سيرين عن عكرمة -فيما أحسب- قال: "لما كان بعدبيعة أبي بكر عليه السلام، قعد علي بن أبي طالب في بيته فقيل لأبي بكر: قد كره بيعتك. فأرسل إليه فقال: أكرهت بيعتي؟ فقال: لا والله. قال: ما أقعدك عني؟ قال: رأيت كتاب الله يُرَاد فيه، فحدثت نفسي أن لا ألبس ردائي إلا لصلاة حتى أجمعه. فقال أبو بكر: فإنك نعم ما رأيت...". (فضائل القرآن لابن الضريس ص ٧٦).

وهذا الإسناد مع التردد في تسمية عكرمة فيه، أو التردد في مضمون الرواية كسابقه؛ وذلك أنه على فرض رواية ابن سيرين له عن عكرمة فإن عكرمة وُلِدَ في سنة ٢٥هـ.

(انظر: تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٩١)، وهذه الحادثة كانت سنة ١١هـ. وفي متنه نكارة؛ وذلك في قوله: "رأيتُ كتاب الله يُرَاد فيه...!!". وفي سنده من رُمي بالتشيع!!.

وقد أخرجه ابن أبي شيبَةَ بنحوه عن ابن سيرين، وفيه: "ولكن كان القرآن يُرَاد فيه". (مصنف ابن أبي شيبَةَ ١٠/ ٥٤٥). والحاصل مما سبق أن هذا الأثر لا يصح، والله أعلم.

(١) انظر: نثر الدرر (٥/ ١٨٢)، فضائل القرآن لابن كثير ص ٢٤، المزهر للسيوطي (٢/ ٣٩٧، ٣٩٨)، بحث بعنوان (أصول علم العربية في المدينة) لعبد العزيز الصاعدي، في مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (١٠٥-١٠٦).

(٢) هذا هو المشهور بين النحاة، وهذه القصة رواها أبو القاسم الزجاجي في أماليه بإسناد لا يثبت. انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (١/ ٢٦-٢٧).

(٣) زياد بن أبيه، أمير من الدهاة الفاتحين، من أهل الطائف، اختلفوا في اسم أبيه، فقيل: عُبيد الثقفي، وقيل: أبو سفيان، كان مولده سنة (١هـ)، ووفاته سنة (٥٣هـ). ميزان الاعتدال (٢/ ٨٦)، الأعلام (٣/ ٥٣).

(٤) راجع: الإتيقان للسيوطي (٤/ ١٦٠-١٦٢)، مناهل العرفان (١/ ٤٠٠).

(٥) عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الداني، مُقرئ حافظ مُحَدِّث مُفسِّر، وُلِدَ سنة (٣٧١هـ)، وتوفي بدانية سنة (٤٤٤هـ). شذرات الذهب (٣/ ٢٧٢)، معجم المؤلفين (٦/ ٢٥٤).

وَرُوينا أَن المبتدئ بذلك كان نَصْر بن عاصم اللَّيْثِي ^(١) وَأَنه الذي خَمَّسَهَا وَعَشَّرَهَا. وَرُوينا أَن ابن سيرين كان عنده مصحف نَقَطَه يحيى بن يَعْمَر ^(٢)، وَأَنَّ يحيى أول من نَقَطَهَا... وأكثر العلماء على أَن المبتدئ بذلك: أَبُو الأسود الدَّوْلِي؛ جعل الحركات والتونين لا غير، وَأَن الخليل بن أحمد هو الذي جعل الهمز والتشديد والرَّوْم والإشمام" اهـ ^(٣).

وذهب بعضهم إلى أَن الحجاج هو أول من أمر بنَقْط المصاحف وَتَجَزَّئَتْهَا ^(٤). ومن الجهود المبذولة بهذا المضممار في هذه المرحلة: أَن يحيى بن يعمر (ت ٨٩هـ) كتب مُؤَلَّفًا في "القراءة" جمع فيه اختلافات المصاحف المشهورة ^(٥).

وقيل: إن سعيد بن جبير رحمته الله (ت ٩٤هـ)، وقيل: (٩٥هـ) كتب تفسيرًا للقرآن لعبد الملك بن مروان (ت ٨٦هـ) ^(٦) لما طلب منه ذلك ^(٧).

وقد جاء في ترجمة عطاء بن دينار: "قال أحمد بن صالح ^(٨): ... وتفسيره فيما يروي عن سعيد بن جبير صحيفة... " ^(٩) اهـ.

وقال ابن أبي حاتم: "سئل أبي عن عطاء بن دينار فقال: هو صالح الحديث، إلا أَن التفسير أخذه من الدَّيَّوان؛ فَإِن عبد الملك بن مروان كتب يسأل سعيد بن جُبَيْر أَن يكتب إليه بتفسير القرآن، فكتب سعيد بن جبير بهذا التفسير إليه، فوجده عطاء بن دينار في الدَّيَّوان، فأخذه، فأرسله عن سعيد ابن جبير" اهـ ^(١٠).

(١) نصر بن عاصم الليثي، من أوائل واضعي النحو، توفي سنة (٨٩هـ). البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص ٢٣٢)، الأعلام (٨ / ٢٤).

(٢) يحيى بن يعمر البصري العدواني، قيل: هو أول من نَقَط المصاحف، وُلِد بالأهواز، وسكن البصرة، وبها توفي سنة (٨٩هـ)، وقيل: (١٢٩هـ). سير أعلام النبلاء (٤ / ٤٤١)، الأعلام (٨ / ١٧٧).

(٣) النقط للداني (ص ١٢٩)، وهو مطبوع مع كتاب المقنع للمؤلف نفسه.

(٤) راجع: المزهر للسيوطي (٢ / ٣٩٨)، مناهل العرفان (١ / ٣٩٩).

(٥) انظر: مقدمة تفسير ابن عطية (١ / ٣٥)، تهذيب التهذيب (١١ / ٣٦٦)، تاريخ التراث العربي (١ / ٢٢).

(٦) انظر: الطبقات الكبرى (٥ / ١٨٢)، المعارف (٤٤٥)، تاريخ بغداد (١٠ / ٣٨٨)، سير أعلام النبلاء (٤ / ٢٤٦)، تهذيب التهذيب (٦ / ٣٧٣)، شذرات الذهب (١ / ٩٧).

(٧) انظر: الفهرست (ص ٣٧).

(٨) أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر، المعروف بابن الطبري، إمام حافظ، وُلِد سنة (١٧٥هـ)، وتوفي سنة (١٤٨هـ). تهذيب التهذيب (١ / ٣٤).

(٩) تهذيب التهذيب (٧ / ١٧٩).

(١٠) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٢)، معرفة القراء الكبار (١ / ٦٨)، طبقات المفسرين للداودي (١ / ١٨٨).

٢- القرن الثاني للهجرة^(١):

في هذا القرن بدأت تكثر التأليف خاصة في التفسير والحديث؛ ودونك بعض المؤلفات التي وجدت في ذلك الوقت:

- (١) التفسير لمجاهد بن جبر (ت ١٠٤هـ)^(٢).
- (٢) التفسير للضحاک بن مزاحم (ت ١٠٥هـ)^(٣).
- (٣) التفسير لعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه (ت ١٠٧هـ)^(٤).
- (٤) التفسير لمحمد بن كعب القرظي (ت ١٠٨هـ)^(٥).
- (٥) (عد الآي)، و(نزول القرآن) للحسن البصري (ت ١١٠هـ)^(٦).
- (٦) التفسير لعطاء بن أبي رباح (ت ١١٤هـ)^(٧).
- (٧) (عواشر القرآن) و(الناسخ والمنسوخ) لقتادة السدوسي (ت ١١٧هـ و قيل: ١١٨هـ)^(٨).
- (٨) (اختلافات مصاحف الشام والحجاز والعراق)، و(المقطوع والموصول) لعبد الله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨هـ)^(٩).

-
- (١) لمزيد من الفائدة انظر: الفهرس الشامل للتراث (١/ ١٧-٢١).
 - (٢) انظر: المعارف (٤٤٤)، تذكرة الحفاظ (١/ ٩٢)، غاية النهاية (٢/ ٤١)، كشف الظنون (١/ ٤٥٨)، تاريخ التراث (١/ ٧٠).
 - (٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٨)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٩٧)، طبقات المفسرين للداوودي (ص ٢/ ٤٧)، كشف الظنون (١/ ٤٥٢)، معجم المؤلفين (٥/ ٢٧)، تاريخ التراث العربي (١/ ٧١، ٧٢).
 - (٤) انظر: طبقات المفسرين للداوودي (١/ ٣٨٦)، كشف الظنون (١/ ٤٥٣).
 - (٥) انظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٦٥)، المعارف (٤٥٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٧٣)، كشف الظنون (١/ ٤٥٧).
 - (٦) انظر المعارف (٤٤٠)، الفهرست (ص ٣٦)، تذكرة الحفاظ (١/ ٧١)، غاية النهاية (١/ ٢٣٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤٠)، كشف الظنون (١/ ٤٤٦)، تاريخ التراث (١/ ٢٥، ٧٢).
 - (٧) انظر: المعارف (٤٤٤)، تذكرة الحفاظ (١/ ٩٨)، البداية والنهاية (٩/ ٣٠٦)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٧٩)، كشف الظنون (١/ ٤٥٣)، تاريخ التراث العربي (١/ ٧٣، ٧٤).
 - (٨) انظر: الطبقات الكبرى (٧/ ١٧٣)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣١٥)، معجم الأدباء (١٧/ ٩)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٢)، البداية والنهاية (٩/ ٣١٣)، غاية النهاية (٢/ ٢٥)، كشف الظنون (١/ ٤٥٦)، تاريخ التراث العربي (١/ ٧٥، ٢١).
 - (٩) عبد الله بن عامر بن يزيد، أبو عمران اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، ولد بالبلقاء سنة (٨هـ)، وتوفي في دمشق سنة (١١٨هـ). سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٩٢)، الجرح والتعديل (٥/ ١٢٢)، الفهرست (ص ٣٩، ٣١)، الميزان (٢/ ٤٤٩).

(٩) تفسير مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ)^(١)، وله تفسير خمسمائة آية من آيات الأحكام^(٢)، وكذلك (الوجوه والنظائر)^(٣).

(١٠) تفسير القرآن ليحيى بن سلام (ت ٢٠٠هـ)^(٤).

وغير هؤلاء كثير، كشعبة، وسفيان بن عيينة، ووكيع، وابن جريج، وابن وهب^(٥). وكان الغالب في التأليف في ذلك العصر الرواية والنقل، وربما أدمج التفسير بغيره من الحديث في كتاب واحد. هذا وقد ذكرت ما مضى من المؤلفات من أجل التمثيل فقط، وإلا فالتأليف في ذلك الوقت أكثر مما ذكرت بكثير.



٣- القرن الثالث للهجرة (٦):

في هذا القرن اتسعت دائرة التأليف، ونمت عما كانت عليه في السابق نُمُوًا ملموسًا، ودونك بعض ما كُتِبَ آنذاك في التفسير وتوابعه:

(١) (التفسير)، و(الناسخ والمنسوخ) لعبد الوهاب الخفاف (ت ٢٠٤هـ)^(٧).

(١) مقاتل بن سليمان البجلي، أبو الحسن، كبير المفسرين، قال ابن المبارك: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة! وأجمعوا على تركه. (ت حدود ١٥٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٧ / ٢٠١).

(٢) وتفسيره مطبوع.

(٣) وهو مطبوع.

(٤) أبو زكريا يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة البصري التيمي مولا هم، وُلِدَ سنة (١٢٤هـ)، سكن الفيروان، ثم انتقل إلى مصر، وبها توفي بعد أن حج في صفر سنة (٢٠٠هـ). قال أبو عمرو الداني: "سكن إفريقية دهرًا، وسمعوا منه تفسيره الذي ليس لأحد من المتقدمين مثله..." اهـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٩ / ٣٩٦).

(٥) هو عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري بالولاء المصري، أبو محمد، فقيه من أصحاب مالك رحمته الله، وُلِدَ سنة (١٢٥هـ)، وتوفي سنة (١٩٧هـ). سير أعلام النبلاء (٩ / ٢٢٣)، الأعلام (٤ / ١٤٤).

(٦) للاستزادة انظر: الفهرس الشامل للتراث (١ / ٢٥-٣١)، كتاب مناهل العرفان للزرقاني (دراسة وتقويم) (١ / ٢٢٠).

(٧) هو عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي مولا هم البصري، نزيل بغداد، توفي سنة (٢٠٤هـ)، وقيل:

غير ذلك. ينظر: الفهرست ص ٢٠٤، سير أعلام النبلاء (٩ / ٤٥١)، التقريب (ص ٣٦٨)، تذكرة الحفاظ (١ / ٣٣٩)، تهذيب التهذيب (٦ / ٣٩٨)، طبقات المفسرين للداوودي (١ / ٣٦٩).

(٢) (الناسخ والمنسوخ) لحجاج الأعور (ت ٢٠٦هـ) ^(١).

(٣) (الرَّغِيب في علم القرآن) للواقدي (ت ٢٠٧هـ) ^(٢).

(٤) (إعراب القرآن) لعبد الملك بن حبيب القرطبي (ت ٢٣٨هـ) ^(٣).

(٥) (إعراب القرآن) لأبي حاتم، سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٤٨هـ) ^(٤).

(٦) (إعراب القرآن) لأبي العباس المبرّد (ت ٢٨٦هـ) ^(٥).

(٧) (إعراب القرآن) لأبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) ^(٦).

وغيرهم كثير، كعبد الرازق (ت ٢١١هـ)، فقد أُلّف في (التفسير)، وأبي عبيد (ت ٢٢٤هـ) في (القراءات)، و(الناسخ والمنسوخ)، و(فضائل القرآن)، وابن المديني (ت ٢٣٤هـ)؛ حيث أُلّف في (أسباب النزول)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في مُشْكِل القرآن... إلخ.



(١) هو حجاج بن محمد المصيصي الأعور، أبو محمد، الترمزي الأصل، نزل بغداد ثم المصيصية، توفي سنة (٢٠٦هـ). التقريب (ص ١٥٣)، الفهرست (ص ٤٠)، تاريخ بغداد (٨ / ٢٣٦)، تهذيب التهذيب (٢ / ١٨٠)، طبقات المفسرين للداودي (١ / ١٣١).

(٢) محمد بن عمر بن واقد أبو عبد الله الواقدي المدني، مولى بني هاشم، قاضي بغداد، أقدم المؤرخين، حافظ، ولد بالمدينة. توفي (ت ٢٠٧هـ). انظر: الفهرست (ص ١٢٨ طبعة المعرفة)، وفيات الأعيان (٤ / ٣٤٨-٣٥١)، سير أعلام النبلاء (٩ / ٤٥٤ وما بعدها).

(٣) عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي الألبيري القرطبي، أبو مروان، عالم الأندلس في زمانه، ولد في ألبيرة سنة (١٧٤هـ)، وسكن قرطبة، وتوفي فيها سنة (٢٣٨هـ). سير أعلام النبلاء (١٢ / ١٠٢)، كشف الظنون (١ / ٨١).

(٤) أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، إمام في اللغة والشعر، من أهل البصرة، توفي سنة (٢٤٨هـ). سير أعلام النبلاء (١٢ / ٣٦٨)، كشف الظنون (١ / ٨١).

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣ / ٥٧٦)، كشف الظنون (١ / ٨١).

(٦) العلامة المُحدّث، إمام النحو، أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني، مولاهم البغدادي، وُلِد سنة (٢٠٠هـ)، وقد عَمَّرَ، وأَصَمَّ، صدمته دابة فوق في حفرة، ومات منها سنة (٢٩١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٤ / ٥)، كشف الظنون (١ / ٨١).

٤- القرن الرابع والخامس للهجرة^(١):

وفي هذا القرن ازدهر التأليف ازدهاراً ظاهراً في جميع العلوم، وتفنن فيه العلماء بالتصنيف والتأليف، وكثر ذلك واتسع، حتى غدا من العسير على الباحث أن يجمع ما كُتب في ذلك القرن في نوع واحد من العلوم فضلاً عن جميعها. وسوف أكتفي بذكر بعض الأمثلة من المؤلفات في التفسير وعلومه، دون الإطالة بتعداد التأليف التي لا يمكن حصر جانب منها كما أسلفت. ودونك ما وعدت^(٢):

- (١) (الحاوي في علوم القرآن) لمحمد بن خلف بن المَرْزُبَان (ت ٣٠٩هـ)^(٣).
- (٢) (جامع البيان في تفسير القرآن) لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، وهو مطبوع ومشهور.
- (٣) (تفسير القرآن) لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ)^(٤).
- وهذا الكتاب قال عنه مؤلفه: "وَأَلْفْنَا كتاب تفسير القرآن، رددنا فيه على الجبائي^(٥) والبلخي^(٦) ما حرّفا من تأويله" اهـ^(٧).
- وقد ظن بعض الفضلاء أن اسم هذا الكتاب (المُختَرَن في علوم القرآن)، ولا أظن هذا الظن صحيحاً؛ لأن كتاب المُختَرَن في موضوع آخر تماماً، إذ يقول عنه مؤلفه: "وَأَلْفْنَا كتاباً في ضروب من الكلام سميناه (المُختَرَن)، ذكرنا فيه مسائل للمخالفين لم يسألونا عنها، ولا سطروها في كتبهم، ولم يتجهوا للسؤال، وأجبنا عنها بما وفقنا الله تعالى له" اهـ^(٨).

(١) للاستزادة راجع: الفهرس الشامل للتراث (١/ ٣٥-٣٦).

(٢) الكتب الثلاثة الأولى التي ستأتي قصدت إيرادها هنا لبيان موضوعها؛ لأنه قد يُتوهم أنها مؤلفات في موضوع علوم القرآن حسب الاصطلاح المتأخر، وليست كذلك.

(٣) محمد بن خلف بن المَرْزُبَان، هو ابن بسام، أبو بكر المَحَوِّلِي، مؤرخ مترجم عالم بالأدب، توفي سنة (٣٠٩هـ). الفهرست (ص ٩٥، ١٦٦، ١٦٧)، تاريخ بغداد (٥/ ٢٣٧)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٥٧)، طبقات الداودي (٢/ ١٤٦).

ويقع هذا الكتاب في (٢٧) جزءاً، ولم يتم العثور عليه إلى اليوم، والذي يظهر أنه كتاب في التفسير.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٨).

(٥) أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي البصري، من أئمة المعتزلة بالبصرة، وُلِدَ سنة (٢٣٥هـ)، وتوفي سنة (٣٠٣هـ). شذرات الذهب (٢/ ٢٤١).

(٦) أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، من كبار المعتزلة، توفي سنة (٣١٩هـ)، وقيل: سنة (٣١٧هـ). تاريخ بغداد (٩/ ٣٨٤).

(٧) تبين كَذِبُ المفتري (ص ١٣٤).

(٨) المصدر السابق (ص ١٣٣).

ثم رأيت الداوودي ^(١) رحمه الله سماه (المُخْتَزَن في علوم القرآن)!! وقال عنه: "... كتاب عظيم جداً، بلغ فيه سورة الكهف، وقد انتهت مائة جزء، وقيل: إنه أكبر من هذا..." اهـ ^(٢). فالله تعالى أعلم.

- (٤) كتاب (الشامل في علم القرآن) لأبي بكر الصُّولي ^(٣) (ت ٣٣٠هـ) ^(٤).
- (٥) كتاب (الأنوار في علم القرآن) لابن مِقْسَم ^(٥)، توفي في حدود (٣٥٤هـ) ^(٦).
- (٦) كتاب (إمام التنزيل في علم القرآن) للرَّامَهْرُمُزي ^(٧) (ت في حدود ٣٦٠هـ) ^(٨).
- (٧) كتاب (الجامع لعلوم القرآن) لأبي الحسن الرَّماني ^(٩) (ت ٣٨٤هـ) ^(١٠).
- (٨) كتاب (الأمد في علوم القرآن) لعبيد الله بن محمد بن جرو الأسدي ^(١١).

-
- (١) محمد بن علي بن أحمد الداوودي المصري، حافظ مُقَسَّر، أخذ عن السيوطي، توفي سنة (٩٤٥هـ). شذرات الذهب (٨ / ٢٦٤)، معجم المؤلفين (١٠ / ٣٠٤).
 - (٢) طبقات المفسرين للداوودي (١ / ٣٩٨)، وانظر: كشف الظنون (١ / ٤٤٠).
 - (٣) محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس بن محمد بن صُول الصُّولي الجرجاني، أبو بكر، الأديب، صاحب التصانيف. (ت ٣٣٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥ / ٣٠١).
 - (٤) ينظر: الفهرست ص ١٦٨، إيضاح المكنون (٤ / ٣٩). (لم أقف عليه، ولا يُعلم هل هو في موضوع علوم القرآن بحسب الاصطلاح المعروف أو أنه في موضوع آخر).
 - (٥) محمد بن الحسن بن مِقْسَم بن يعقوب بن الحسن بن الحسين أبو بكر العطار، أحد قراء مدينة السلام، عالم باللغة والشعر، كان من أعراف الناس بالقرائن، وأحفظهم لنحو الكوفة. (ت ٣٥٤هـ). ينظر: معجم الأدباء (٦ / ٢٥٠٣)، سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٠٥-١٠٨).
 - (٦) ينظر: الفهرست (ص ٣٦)، سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٠٧). (لم أقف عليه، ولا يُعلم هل هو في موضوع علوم القرآن بحسب الاصطلاح المعروف أو أنه في موضوع آخر)، والكتاب ذكره ابن النديم والزركلي بعنوان (الأنوار في تفسير القرآن)، وظاهر من هذا العنوان أنه في التفسير.
 - (٧) الحسن بن عبد الرحمن بن خَلَّاد، أبو محمد الرَّامَهْرُمُزي القاضي، حافظ متقن، حسن التأليف، صاحب كتاب المُحَدَّث الفاصل بين الراوي والواعي. توفي في حدود (٣٦٠هـ)، ينظر: معجم الأدباء (٢ / ٩٢٣)، الوافي بالوفيات (١٢ / ٤٢).
 - (٨) ينظر: معجم الأدباء (٢ / ٩٢٣)، الوافي بالوفيات (١٢ / ٤٢). (لم أقف عليه، ولا يُعلم هل هو في موضوع علوم القرآن بحسب الاصطلاح المعروف أو أنه في موضوع آخر).
 - (٩) أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرَّماني النحوي، باحث معتزلي مفسر، أصله من سامراء. ومولده ووفاته ببغداد، له نحو مئة مُصَنَّف. توفي (٣٨٤هـ). ينظر: وفيات الأعيان (٣ / ٢٩٩)، الأعلام للزركلي (٤ / ٣١٧).
 - (١٠) ذكره في هدية العارفين (١ / ٦٨٣) باسم: (الجامع الكبير في تفسير القرآن)، مخطوط مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم (٧٩٢٠٠). وهذا ظاهر في كونه كتاب تفسير.
 - (١١) عبيد الله بن محمد بن جَرَو، أبو القاسم الأسدي الموصلي النحوي العروضي المعتزلي، كان ذكياً فصيحاً شاعراً، جَيِّد الخط، صحيح الضبط، أخذ الأدب عن أبي علي الفارسي. (ت ٣٨٧هـ). ينظر: معجم الأدباء (٤ / ١٥٧٧)، تاريخ الإسلام للذهبي (٨ / ٦١٧).

(ت ٣٨٧هـ) ^(١).

(٩) كتاب (الشَّارة في تَلْطِيف العبارة في علم القرآن) لأبي الفَرَج الشَّنبُوزي ^(٢)،
(ت ٣٨٧هـ) ^(٣).

(١٠) (الاستغناء في علوم القرآن) لمحمد بن علي الأَدفوي (ت ٣٨٨هـ) ^(٤).

(١١) كتاب (التنبيه على فضل علوم القرآن) لأبي القاسم النيسابوري ^(٥) (ت ٤٠٦هـ) ^(٦).

(١٢) كتاب (الكافي في علم القرآن) لأبي محمد إسماعيل بن أبي إسحاق السَّرَخْسِي
الهِرَوِي ^(٧) (ت ٤١٤هـ) ^(٨).

(١) ينظر: معجم الأدباء (٤/ ١٥٧٧)، تاريخ الإسلام للذهبي (٨/ ٦١٧). (لم أقف عليه، ولا يُعلم هل هو في موضوع علوم القرآن بحسب الاصطلاح المعروف أو أنه في موضوع آخر).

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الفرج المقرئ الشَّنبُوزي، تلميذ ابن شنبُوز، قرأ عليه القراءات، ولازمه حتى عُرف بغلام ابن شنبُوز، اعتنى بالقراءات حتى تصدر للإقراء بعد أن أكثر التَّرحال في لُقي الشيوخ والمقرئين. توفي سنة (٣٨٧هـ). ينظر: معجم الأدباء (٥/ ٢٣٢٦-٢٣٢٧)، تاريخ الإسلام للذهبي (٨/ ٦٣٧).

(٣) ينظر: معجم الأدباء (٥/ ٢٣٢٧). (لم أقف عليه، ولا يُعلم هل هو في موضوع علوم القرآن بحسب الاصطلاح المعروف أو أنه في موضوع آخر).

(٤) محمد بن علي الأَدفوي، نحوي مفسر، من أهل أَدفو بصعيد مصر الأعلى، كان يبيع الخَشَب في القاهرة، وُلد سنة (٣٠٤هـ)، وتُوفي سنة (٣٨٨هـ) في القاهرة. غاية النهاية (٢/ ١٩٨، ٢٨٠)، طبقات المفسرين للسيوطي (ص ٩٧).

قال الداوودي في طبقاته (٢/ ١٩٧): "وله كتاب في تفسير القرآن سماه "الاستغناء" في مائة وعشرين مجلداً، صنّفه في اثنتي عشرة سنة" هـ. وعنوانه في تاريخ التراث: "الاستغناء في علوم الدين". وذكر له سزكين - في تاريخ التراث (٨/ ١٠٧) - نسخة غير مكتملة في مكتبة سليم أغا برقم (٦٣). وتوجد له نسخة أخرى في مكتبة الإسكندرية برقم (٣٥٩٩) وانظر: الفهرس الشامل للتراث (١/ ٦٢).

وقد قام أحد الباحثين بعمل دراسة على هذا الكتاب، وتحقيق سورة الفاتحة منه، في رسالة ماجستير، في جامعة الإمام عام (١٤٠٥هـ).

(٥) الحسن بن محمد بن حبيب بن أيوب أبو القاسم النيسابوري، أديب، مفسر، واعظ، صاحب كتاب (عقلاء المجانين)، صنّف في التفسير والآداب. (ت ٤٠٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٣٧-٢٣٨)، الأعلام للزركلي (٢/ ٢١٣).

(٦) ينظر: كشف الظنون (١/ ٤٨٩)، هدية العارفين (٢/ ١٣). (لم أقف عليه، ولا يُعلم هل هو في موضوع علوم القرآن بحسب الاصطلاح المعروف أو أنه في موضوع آخر).

(٧) إسماعيل بن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن السَّرَخْسِي الهَرَوِي، أبو محمد القَرَّاب، المُقرئ العابد، كان في الزهد والتَّقَلُّل من الدنيا آية، وفي الإمامة بلا تَظْطير، له مصنفات كثيرة في عدة علوم، وكان إماماً في فنون متنوعة، كالقراءات والحديث ومعاني القرآن والأدب، توفي سنة (٤١٤هـ). ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٩/ ٢٣١)، طبقات الشافعيين لابن القاضي شهبة (١/ ١٧٦).

(٨) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٩/ ٢٣١)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٨٠). (لم أقف عليه، ولا يُعلم هل هو في موضوع علوم القرآن بحسب الاصطلاح المعروف أو أنه في موضوع آخر).

- (١٣) كتاب (الكامل في علم القرآن) لأبي إسحاق الثعلبي^(١) (ت ٤٢٧هـ)^(٢).
- (١٤) كتاب (التفصيل لجامع علوم التنزيل) لأحمد المهدي^(٣) (٤٤٠هـ)^(٤).
- (١٥) كتاب (الشافي في علم القرآن)^(٥) للوفراوندي^(٦) (٧٦هـ).
- (١٦) كتاب (البيان في علوم القرآن) للجرجاني^(٨)، توفي في حدود (٤٤٥هـ)^(٩).
- (١٧) كتاب (البيان الجامع لعلوم القرآن) لأبي داود المقرئ^(١٠) (ت ٤٩٦هـ)^(١١). ذكره الذهبي^(١٢)، وقال: "يقع في ثلاثمائة جزء"^(١٣).

- (١) أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، المفسر المشهور، صاحب التفسير الكبير، كان صادقاً مؤثقاً، بصيراً بالعربية، طويل الباع في الوعظ، توفي سنة (٤٢٧هـ). ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٧٩-٨٠)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٣٥-٤٣٧).
- (٢) ينظر: معجم الأدباء (٤/ ١٦٦٣)، (لم أقف عليه، ولا يُعلم هل هو في موضوع علوم القرآن بحسب الاصطلاح المعروف أو أنه في موضوع آخر).
- (٣) أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي، أصله من المهديّة من بلاد القيروان، كان عالماً بالقراءات والأدب مُتَقَدِّماً فيها. توفي سنة (٤٤٠هـ). ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٩/ ٥٩٨)، الوافي بالوفيات (٧/ ١٦٩)، الأعلام للزركلي (١/ ١٨٤).
- (٤) وهو تفسير كبير، اختصره في كتاب سماه (التحصيل)، ومنهجه في التحصيل أنه يذكر الآية، فيبدأ بتفسيرها، ثم يذكر ما ورد فيها من القراءات، ثم يذكر أوجه إعرابها، وكتب في آخر مُصَنَّفَه قواعد الإعراب. ينظر: طبقات المفسرين للأذنه وي (ص ١١١)، كشف الظنون (١/ ٤٦٢)، الأعلام للزركلي (١/ ١٨٤).
- (٥) ينظر: الفهرست ص ٩٤، هدية العارفين (٢/ ٥٧٢). (لم أقف عليه، ولا يُعلم هل هو في موضوع علم القرآن بحسب الاصطلاح المعروف أو أنه في موضوع آخر).
- (٦) يونس بن محمد بن إبراهيم الوفراوندي النحوي، له من الكتب: الشافي في علم القرآن، والوافي في العروض. ينظر: الوافي بالوفيات (٢٩/ ١٨٦)، هدية العارفين (٢/ ٥٧٢).
- (٧) لم أقف على تاريخ وفاته، ولكن ذكره ابن النديم المتوفى سنة (٤٣٨هـ) في الفهرست، وهذا يعني أنه عاش قبل ذلك.
- (٨) الفضل بن إسماعيل أبو عامر التميمي الجرجاني، أديب أريب، كان مليح الخط، صحيح الضبط، جيد التصنيف، حسن التأليف، توفي في حدود (٤٤٥هـ). ينظر: معجم الأدباء (٥/ ٢١٦٦-٢١٧١)، الوافي بالوفيات (٢٤/ ١٨-٢٣).
- (٩) ينظر: كشف الظنون (١/ ٢٦٣). (لم أقف عليه، ولا يُعلم هل هو في موضوع علوم القرآن بحسب الاصطلاح المعروف أو أنه في موضوع آخر).
- (١٠) سليمان بن أبي القاسم نجاح أبو داود المقرئ، مولى المؤيد بالله المستنصر الأموي، أخذ القراءات عن أبي عمرو الداني وأكثر عنه، وقرأ عليه خلق كثير. (ت ٤٩٦هـ). ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١٠/ ٧٧٨)، الوافي بالوفيات (١٠/ ٢٦٦).
- (١١) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١٠/ ٧٧٨)، الدر الثمين في أسماء المصنفين (ص ٣٨٥). (لم أقف عليه).
- (١٢) تاريخ الإسلام للذهبي (١٠/ ٧٧٨).
- (١٣) وهذا يدل على أنه في التفسير.

(١٨) (رسالة في علوم القرآن) لأبي جعفر السَّراج^(١) (ت ٥٠٠هـ)^(٢).

(١٩) كتاب (المحيط بعلم القرآن) لأحمد بن علي البيهقي^(٣) (ت ٥٤٤هـ)^(٤).

وبما سبق تكون قد عرفت المراحل التي مرَّ بها هذا العلم حتى دُوِّنَ حَسَبَ مفهومه الاصطلاحي الذي مرَّ معنا.

ثم تتابع التأليف في كل الفروع والمباحث المُتعلِّقة بالقرآن الكريم، سواء كان ذلك بطريقة الأفراد لها في التأليف، أو كان ذلك بضمِّ بعضها إلى بعض، وجعلها في كتاب واحد.

ونظرًا لكثرة المؤلفات المختلفة في علوم القرآن، وإتمامًا للغرض الذي من أجله تعرضنا لهذه القضية - وهو التعريف بالأطوار التي مرَّ بها علوم القرآن بمفهومه الشامل - لا أرى حاجة للاستمرار في تعداد المؤلفات التي وُضِعَتْ لمعالجة مبحث خاص من مباحثه؛ بل سوف أكتفي بذكر بعض المؤلفات التي جَمَعَتْ جُمْلَةً من علومه فأقول:

صَنَّفَ الإمام ابن الجوزي رحمته الله (ت ٥٩٧هـ) كتابين في هذا الموضوع، الأول منهما هو: (فنون الأفتان في عيون علوم القرآن)، وهو مطبوع. والآخر وهو كتاب (المُجتبى في علوم تتعلق بالقرآن)، وهو مخطوط^(٥).

ثم جاء علَم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) فألف (جمال القراء وكمال الإقراء)، وهو مطبوع مُتَدَاوِل.

ثم تبعه أبو شامة رحمته الله (ت ٦٦٥هـ)، فصَنَّفَ كتاب (المُرشد الوجيز في علوم تتعلّق بالكتاب العزيز) وخصَّه ببعض مهمات هذا العلم، دون التعرض لغيرها. وهو مطبوع أيضًا.

(١) جعفر بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن جعفر السَّراج، أبو محمد القارئ البغدادي، حافظ عصره، وعلامة زمانه، صاحب كتاب (مصارع العشاق)، توفي في بغداد (٥٠٠هـ). ينظر: معجم الأدباء (٢/ ٧٧٧)، وفيات الأعيان (١/ ٣٥٧-٣٥٨).

(٢) مخطوط في الظاهرية رقم (٥٩٨٧)، ضمن مجموع، وقد وقفتُ عليه، وليس في موضوع علوم القرآن بحسب الاصطلاح المعروف، وإنما هو نَظْم في السُّور المتيقفة العدد، يقع في (٧١) بيتًا.

(٣) أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، أبو جعفر، البيهقي، المعروف بـ "بو جَعْفَرَك"، إمام في القراءة والتفسير والنحو واللغة، من أهل نيسابور، حفظ «كتاب الصحاح» في اللغة عن ظهر قلب. توفي سنة (٥٤٤هـ). ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١/ ٨٤٥)، الوافي بالوفيات (٧/ ١٤٠-١٤١).

(٤) ينظر: معجم الأدباء (١/ ٣٩٩). (لم أقف عليه، ولا يُعلم هل هو في موضوع علوم القرآن بحسب الاصطلاح المعروف أو أنه في موضوع آخر).

(٥) انظر الفهرس الشامل للتراث (١/ ٢١٢).

بعد ذلك جاء الطوفي (ت ٧١٦هـ) فألف كتاب "الإكسير في علوم التفسير" وقد طبع أيضاً.

ثم جاء الزركشي (ت ٧٩٤هـ) فألف "البرهان في علوم القرآن" وهو مطبوع ومشهور أيضاً.

وبعده ألف جلال الدين البلقيني^(١) (ت ٨٢٤هـ) كتاب "مواقع العلوم من مواقع النجوم"، وقد قال عنه السيوطي: "فرايته تأليفاً لطيفاً، ومجموعاً طريفاً، ذا ترتيب وتقرير، وتنويع وتحبير" اهـ^(٢).

وفي القرن نفسه ألف محمد بن سليمان الكافيجي (ت ٨٧٣هـ) كتاباً في هذا الموضوع، قال عنه السيوطي بعد وقوفه عليه: فإذا هو صغير الحجم جداً، وحاصل ما فيه بابان... فلم يشف لي ذلك غليلاً، ولم يهديني إلى المقصود سبيلاً" اهـ^(٣).

بعد ذلك كله طالعنا السيوطي (ت ٩١١هـ) بكتابه (التحبير في علوم التفسير) أولاً، ثم كتابه الموسوعي (الإتقان في علوم القرآن)^(٤).

ثم جاء بعده شمس الدين الحنفي، المعروف بابن عَقِيلَة (ت ١١٥٠هـ)^(٥) فألف كتاب "الزيادة والإحسان في علوم القرآن"^(٦).

ثم ضعف التأليف في هذا المجال عمّا كان عليه، حتى جاء هذا العصر الذي ظهرت فيه كثير من المؤلفات في هذا الموضوع، منها كتاب (البيان في علوم القرآن)^(٧) للشيخ طاهر الجزائري^(٨). وكتاب "منهج الفرقان في علوم القرآن" لمحمد علي سلامة^(٩).

(١) عبد الرحمن بن عمر بن رسلان الكناني البلقيني، وُلد سنة (٧٦٣هـ)، وتوفي سنة (٨٢٤هـ). شذرات الذهب (٧/ ١٦٦)، معجم المؤلفين (٥/ ١٦٠).

(٢) الإتقان (١/ ٥).

(٣) الإتقان (١/ ٤)، والمقصود كتاب: "التيسير في قواعد علم التفسير" وهو مطبوع.

(٤) وهما مطبوعان. وله رسالة مختصرة في أصول التفسير، وقد وضع عليها شرحاً مختصراً، وهي ضمن كتابه (النهاية)، وقد طُبعت مُفردة، وهي في علوم القرآن.

(٥) وهو محمد بن أحمد بن سعيد بن مسعود الحنفي، المكي، الشهير بابن عَقِيلَة، مُحَدِّث، مؤرِّخ، وُلد بمكة، وبها توفي سنة (١١٥٠هـ). معجم المؤلفين (٨/ ٢٦٤).

(٦) وقد طبعته جامعة الشارقة.

(٧) وهو مختصر لكتاب الإتقان للسيوطي.

(٨) طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، ثم الدمشقي، كان من أعضاء المجمع اللغوي العلمي العربي، وأجاد أكثر اللغات الشرقية، مولده سنة (١٢٦٨هـ)، ووفاته سنة (١٣٣٨هـ). الأعلام (٣/ ٢٢١-٢٢٢).

(٩) عالم مشارك في علوم القرآن والمنطق والمناظرة، وُلد في بلدة زُرْقَان بمصر، وتَخَرَّج بالأزهر، ودرَّس بكلية أصول الدين بالأزهر، توفي سنة (١٣٦٢هـ). معجم المؤلفين (١١/ ١٣).

وكتاب "مناهل العرفان في علوم القرآن" لمحمد بن عبد العظيم الزرقاني، وكتاب "مباحث في علوم القرآن" لصبحي الصالح، وكتاب "مباحث في علوم القرآن" لمناع القطان، وكتاب "التعريف بالقرآن والحديث" للزفزاف، وكتاب "علوم القرآن" لمحمد الصباغ، وغيرها كثيرًا.

وهكذا قويت العزائم، وتبارت الهمم، ونشأت علوم جديدة للقرآن. وظهرت مؤلفات في كل نوع منها، سواء في ذلك أقسام القرآن، وأمثال القرآن، وحجج القرآن، وبدائع القرآن، ورسم القرآن، وما أشبهها مما يزوعك تصوُّره بَلَّةُ الاطلاع عليه، ومما يملأ خزائن كاملة من أعظم المكتبات في العالم. ثم لا يزال المؤلفون إلى عصرنا هذا يزدون، وعلوم القرآن ومؤلفاته تنمي وتزدهر وتزيد، بينما الزمان يفنى والعالم يبيد! أليس إعجازًا آخر للقرآن؟ يُريك إلى أي حد بلغ علماء الإسلام في خدمة التنزيل. ويُريك أنه كتاب لا تَفْنَى عجائبه، ولا تنقضي معارفه، ولن يستطيع أن يُحيط بأسراره إلا صاحبه ومُنزله!

وإذا أضفت إلى علوم القرآن ما جاء في الحديث النبوي الشريف وعلومه وكتبه وبحوثه باعتبارها من علوم القرآن، نظرًا إلى أن الحديث شارح للقرآن؛ يبين مبهماتَه، ويُفصِّل مُجملاته، ويُخصِّص عامَّه، كما قال سبحانه لنبيه ﷺ: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، أقول: إذا أضفت الحديث النبوي وعلومه إلى علوم القرآن، تراءى لك بحرٌ مُتلاطِم الأمواج. فإذا زدت عليها سائر العلوم الدينية والعربية باعتبارها خادمة للقرآن أو مُستَمدة منه، رأيت نفسك أمام مؤلفات كالجبال، وموسوعات تُكاثِر الرمال، ولا يسعك حينئذ إلا أن تُردِّد قول الله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وتزداد عَجَبًا إذا علمت أن طريقة أولئك المؤلِّفين في تأليفهم، كانت طريقة استيعاب واستقصاء، يعمد أصحابها أن يُحيطوا بجزئيات القرآن من الناحية التي كتبوا فيها بقدر طاقتهم البشرية، فمن يكتب في غريب القرآن -مثلاً- يذكر كل مفرد من مفردات القرآن التي فيها غَرَابَةٌ وإيهام، ومن يكتب في مجاز القرآن يقتفي أثر كل لفظ فيه مجازًا أيًا كان نوعه في القرآن، ومن يكتب في أمثال القرآن يتحدث عن كل مثل ضربه الله في القرآن، وهكذا سائر أنواع علوم القرآن، ولا ريب أن تلك المجهودات الجبارة لا يتهيأ لإنسان أن يُحيط بها ولو أفنى عُمره، واستنفد وسعته!

لهذا اشرأبت أعناق العلماء أن يعتصروا من تلك العلوم علماً جديداً يكون كالفهرس لها، والدليل عليها، والمتحدث عنها. فكان هذا العلم هو ما نُسَمِّيهِ (علوم القرآن) بالمعنى المُدَوَّن...

[وبما سبق تكون قد عرفت أن هذه المباحث المجتمعة لم تكن قد أخذت وضعاً مُستقلاً في أوائل عهود التأليف، بل كانت مُفَرَّقة في كتب التفسير والحديث والأصول، أو كان التأليف يقتصر على جزئية أو نوع خاص من أنواع العلوم المتعلقة بالقرآن.

ذلك إضافة إلى ما سار عليه عدد من المفسرين - قديماً وحديثاً - حيث صدرُوا مُصنِّفاتهم في التفسير بمقدمات تشتمل على جوانب مختلفة من علوم القرآن، كما فعل الإمام ابن جرير، والراغب الأصفهاني، والقرطبي، وابن عطية، والسيوطي، الذي صنَّف كتابه الإِتقان ليكون مدخلاً إلى تفسيره الذي شرع في تأليفه ولم يُتِمِّهِ "مجمع البحرين" ^(١) ومثلهم كذلك القاسمي، والشنقيطي.

والحاصل أن التأليف في علوم القرآن بالمعنى المُتعارَف جاء مُتأخراً عن التأليف في نظائره من قواعد العلوم وأصولها وضوابطها.. كعلم النحو، ومصطلح الحديث، وأصول الفقه.

قال السيوطي رحمته الله: "ولقد كنتُ في زمان الطَّلَب أتعجب من المُتَقَدِّمين إذ لم يُدَوِّنُوا كتاباً في أنواع علوم القرآن، كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث" اهـ ^(٢). وقال في مقدمته لكتاب التحبير: "وإن مما أهمل المتقدمون تدوينه، حتى تحلَّى في آخر الزمان بأحسن زينة: علم التفسير، الذي هو كمصطلح الحديث" اهـ ^(٣).



(١) اسم هذا الكتاب "مجمع البحرين ومطلع البدرين": قال عنه في الإِتقان: "وقد جعلته -أي: الإِتقان- مقدمة للتفسير الكبير الذي شرعُ فيه، وسميته بمجمع البحرين ومطلع البدرين الجامع لتحريرو الرواية وتقرير الدراية" اهـ. الإِتقان (١/ ١٤).

(٢) الإِتقان (١/ ٤).

(٣) التحبير (ص ٢٨).

❦ المقدمة الرابعة في الكلام على أول ما أُلّف في هذا الفن (حسب الاصطلاح

المتأخر):

ليس من السَّهْل أن نحكم على كتاب ما بأنه أول ما أُلّف في علوم القرآن، وإنما يمكننا أن نذكر أول كتاب وقفنا عليه في هذا الشأن.

وقد ذهب الكافيجي (ت ٨٧٩هـ) إلى أنه هو أول من دوّن كتابًا في هذا الموضوع كما نقل ذلك عنه السيوطي^(١).

واختار السيوطي القول بأن كتاب "مواقع العلوم من مواقع النجوم" الذي أُلّفه جلال الدين البُلُقيني (ت ٨٢٤هـ) هو أول ما أُلّف في هذا الشأن^(٢).

وهذا مُسْتَعْرَب منه مع قوله في مقدمة الإِتقان -بعد أن تقرر ما سبق-:

"ومن المصنفات في هذا النمط -وليس في الحقيقة مثله (أي: الإِتقان) ولا قريبًا منه، وإنما هي طائفة يسيرة، ونُبذة قصيرة- فنون الأُفنان في علوم القرآن لابن الجوزي، وجمال القراء للشيخ عَلم الدين السخاوي، والمُرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز لأبي شامة... اهـ"^(٣). مما يدل على أنه وقف على هذه الكتب وهي مُتَقَدِّمة على كتاب البُلُقيني!!

ذلك وقد اختلفت أنظار المُعاصرين في تحديد المُجَلِّي^(٤) في هذا الشأن، فذهب بعضهم إلى أنه الحوفي (ت ٤٣٠هـ)^(٥) في كتابه البرهان^(٦).

(١) انظر: الإِتقان (١/ ٤).

(٢) انظر الإِتقان (١/ ٦)، التحبير (ص ٢٨).

(٣) الإِتقان (١/ ١٨).

(٤) المُجَلِّي يطلق على السابق الأول في حلبة الخيل. انظر القاموس مادة (الجلي) (ص ١٢٧١).

(٥) هو علي بن إبراهيم بن سعيد أبو الحسن الحوفي، من أهل الحوف بمصر، توفي سنة (٤٣٠هـ). سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٢١).

(٦) انظر مناهل العرفان (١/ ٢٦، ٢٧)، مباحث في علوم القرآن للقطان (ص ١٠).

وهذا الكتاب يقع في ثلاثين مجلدًا!! وقد وقفتُ على بعضه^(١)، وبعد النظر فيه أَلْفَيْتُهُ كتابًا من كتب التفسير، وطريقته في تفسيره: أنه يُورد الآيات القرآنية، ثم يتكلم على الإعراب، والوقف والتَّمام، وما تضمنته الآيات من فوائد، ثم تَجِدُهُ يقول: القول في القراءة.. ثم يقول: القول في المعنى والتفسير.. وهكذا. فهو كتاب تفسير مُرتَّب على نحو ما سبق^(٢).

وقد ذهب آخرون إلى أن أول ما أُلِّف في هذا الشأن هو كتاب ابن المَرْزُبَان (ت ٣٠٩هـ) المسمَّى بـ "الحاوي في علوم القرآن"^(٣).

وهذا الكتاب يقع في سبعة وعشرين جزءًا، مما يدل على أنه كتاب في التفسير، لا فيما نحن فيه، والله أعلم.

واختار بعض المعاصرين أن كتاب البرهان للزركشي (ت ٧٩٤هـ) هو المتقدم في هذا الشأن^(٤). وهذا بعيد غاية البعد، إذ هو مسبوق قَطْعًا، وبقرون عدَّة.

والحاصل أنه من المُتَعَذِّر القول بأن كتابًا بعينه هو أول ما كُتِب في هذا الفن كما أسلفت؛ لكن الأحسن أن يُقال: أول ما وقفنا عليه من مؤلفات هذا الفن^(٥).



(١) وهو من خزائن المكتبة الوطنية بتونس، ورقمه (١٨٤٨٧)، وهو ضمن مصورات مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية، ورقمه: (٣٧٩٥ / ف).

(٢) وانظر أيضًا كلام الزرقاني عنه في مناهل العرفان (١ / ٢٨).

(٣) انظر: مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح (ص ١٤٤).

(٤) وهو محمد أبو الفضل إبراهيم، كما في مقدمته على الإتيان (١ / ٧).

(٥) تنبيه: ذهب بعضهم إلى القول بأن كتاب عجائب علوم القرآن المنسوب لابن الأنباري هو أول المؤلفات في هذا الشأن. والصواب أن الكتاب المذكور لا تصح نسبته لابن الأنباري، بل هو كتاب فنون الأفنان لابن الجوزي، ويُعرف هذا بالمقارنة بينهما، وبدلائل لا مجال لذكرها في هذا الموضع.

[المبحث الثاني]

في

الوحي، والمعجزة، ونزول القرآن

✽ أولاً: الوحي:

حاجة الثقلين إلى الوحي:

إن سعادة العباد، وحياة قلوبهم، والخير الذي يحصل لهم، كل ذلك موقوف على اهتدائهم بنور الوحي، وإذا عُدِمَ ذلك حصل لهم كل شر وشقاء. قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ (١١٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَىٰ (١١٤) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا (١١٥) قَالَ كَذَلِكَ أَنتَ أَنتَ ءَاتَيْنَا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْسِي (١١٦) وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ (طه: ١٢٣ - ١٢٧). وقال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

ونحن اليوم نُشاهد أمماً بلغت من التَّقدُّم المادي قَدَرًا هائلًا، إلا أن تلك الأمم لَمَّا تَخَلَّتْ عن نور الوحي أفلست كل الإفلاس في جانب القِيَمِ الرُّوحِيَّةِ، والأخلاق الإنسانية، بَلَّةُ الأخلاق التي جاء بها من بُعِثَ مُتَمِّمًا لمكارم الأخلاق، الأمر الذي حوَّل الإنسان هناك إلى حيوان بهيم يَلْهَث وراء نزواته وشهواته وغرائزه، ولو كان الثمن لذلك أَمْنُ الناس في أبدانهم أو أموالهم أو أعراضهم أو سائر ضروراتهم. وفي أقل الأحوال فإن الإنسان هناك يتحول إلى آلة لتحقيق أكبر قَدَرٍ مُمكِن من الإنتاج المادي، ويكون هذا الإنتاج مِغْيَارًا لتقديم ذلك الإنسان على الآلة الصماء أو العكس.

كما وقع الانعكاس أيضًا في تَسْخِيرِ تلك المُخترعات، فبدلًا من أن تُسَخَّرَ لخدمة الإنسان وراحته، وُجِّه كثير منها إلى تدمير الإنسان والعمران.

هذا وإن المتابع لمثل تلك الممارسات لدى تلك الأمم يقف على أمور يندى لها الجبين، ويشيب لها الولدان.

وبهذا تعلم "أن السعادة والهدى في متابعة الرسول ﷺ، وأن الضلال والشقاء في مخالفته، وأن كل خير في الوجود سواء كان عامًّا أم خاصًّا فمَنْشُوه من جهة الرسول، وأن كل شر في العالم مختص بالعبد فسببه مخالفة الرسول، أو الجهل بما جاء به، وأن سعادة العباد في معاشهم ومعادهم باتباع الرسالة.

فالرسالة ضرورية للعباد، لا بد لهم منها، وحاجتهم إليها فوق حاجتهم إلى كل شيء، فهي رُوح العالم ونوره وحياته، فأَيُّ صلاح للعالم إذا عدم الرُوح والحياة والنور؟! والدنيا مُظلمة ملعونة إلا ما طلعت عليه شمس الرسالة، وكذلك العبد ما لم تُشرق في قلبه شمس الرسالة، ويَناله من حياتها ورُوحها فهو في ظُلْمَةٍ؛ وهو من الأموات، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، فهذا وَصف المؤمن؛ كان مِيتًا في ظُلْمَةِ الجهل فأَحياه الله برُوح الرسالة ونور الإيمان، وجعل له نورًا يمشي به في الناس. وأما الكافر فَمِيت القلب في الظلمات.

وقد سَمَّى الله تعالى رسالته رُوحًا، ومعلوم أن الرُوح إذا عُدِم فقد فَقَدَت الحياة، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، فذكر هنا الأصلين، وهما: الروح، والنور، فالروح الحياة، والنور النور.

وكذلك يضرب الله الأمثال للوحي الذي أنزله حياةً للقلوب ونورًا لها بالماء الذي ينزله من السماء حياةً للأرض، وبالنار التي يحصل بها النور، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حُلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُ بَثَلٍ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

فشبه العلم بالماء المنزل من السماء؛ لأن به حياة القلوب، كما أن بالماء حياة الأبدان، وشبه القلوب بالأودية؛ لأنها محل العلم، كما أن الأودية محل الماء، فَقَلْبٌ يَسَعُ علمًا كثيرًا، ووادي يسع ماء كثيرًا، وقلْبٌ يسع علمًا قليلًا، ووادي يسع ماء قليلًا، وأخبر تعالى أنه يعلو على السَّيْلِ من الزَّبَد بسبب مُخالطة الماء، وأنه يذهب جُفَاءً، أي: يُرْمَى به ويخفى، والذي ينفع الناس يَمْكُث في الأرض ويستقر، وكذلك القلوب تخالطها

الشهوات والشبهات، فإذا تَرَأَى فيها الحق ثارت فيها تلك الشهوات والشبهات، ثم تذهب جفاء ويستقر فيها الإيمان والقرآن الذي ينفع صاحبه والناس، وقال: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُ بَثْلٍ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ﴾ [الرعد: ١٧]، فهذا المثل الآخر وهو الناري، فالأول للحياة، والثاني للضياء.

ونظير هذين المثالين: المثالان المذكوران في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ إلى قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ إلى آخر الآية [البقرة: ١٧-٢٠].

وأما الكافر ففي ظلمات الكفر والشرك غير حي، وإن كانت حياته حياة بهيمية، فهو عادم الحياة الروحانية العلوية التي سببها الإيمان، وبها يحصل للعبد السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة؛ فإن الله سبحانه جعل الرُّسل وسائط بينه وبين عبادته في تعريفهم ما ينفعهم وما يضرهم، وتكميل ما يُصلحهم في معاشهم ومعادهم، وبعثوا جميعاً بالدعوة إلى الله، وتعريف الطريق المُوصل إليه، وبيان حالهم بعد الوصول إليه.

فالأصل الأول يتضمن إثبات الصفات والتوحيد والقدر، وذكر أيام الله في أوليائه وأعدائه، وهي القصص التي قصّها على عبادته، والأمثال التي ضربها لهم.

والأصل الثاني يتضمن تفصيل الشرائع والأمر والنهي والإباحة، وبيان ما يُحبّه الله وما يكرهه.

والأصل الثالث يتضمن الإيمان باليوم الآخر، والجنة والنار، والثواب والعقاب.

وعلى هذه الأصول الثلاثة مدار الخلق والأمر، والسعادة والفلاح موقوفة عليها، ولا سبيل إلى معرفتها إلا من جهة الرُّسل؛ فإن العقل لا يهتدي إلى تفاصيلها ومعرفته حقائقها، وإن كان قد يُدرك وجه الضرورة إليها من حيث الجملة، كالمريض الذي يُدرك وجه الحاجة إلى الطب ومن يُداويه، ولا يهتدي إلى تفاصيل المرض وتنزيل الدواء عليه...

الحاصل أنه لا فلاح إلا باتباع الرسول ﷺ، فإن الله خص بالفلاح أتباعه المؤمنين وأنصاره، كما قال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، أي: لا مُفْلِح إلا هم، كما قال تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، فخص هؤلاء بالفلاح، كما خص المتقين الذين يؤمنون بالغيب، وقيمون

الصلاة، وينفقون مما رزقهم، ويؤمنون بما أنزل إلى رسوله، وما أنزل من قبله، ويؤمنون بالآخرة- بالهدى والفلاح، فعلم بذلك أن الهدى والفلاح دائر حول رُبْع الرسالة وجودًا وعدمًا ...

فالرسالة ضرورية في إصلاح العبد في معاشه ومعاده، فكما أنه لا صلاح له في آخرته إلا باتباع الرسالة، فكذلك لا صلاح له في معاشه ودينه إلا باتباع الرسالة؛ فإن الإنسان مضطر إلى الشرع؛ فإنه بين حركتين: حركة يجلب بها ما ينفعه؛ وحركة يدفع بها ما يضره. والشرع هو النور الذي يبين ما ينفعه وما يضره، والشرع نور الله في أرضه، وعدله بين عباده، وحضنه الذي من دخله كان آمنًا.

وليس المراد بالشرع التمييز بين الضار والنافع بالحس؛ فإن ذلك يحصل للحيوانات العُجم؛ فإن الحمار والجمل يُميّز بين الشعير والتراب، بل التمييز بين الأفعال التي تضر فاعلها في معاشه ومعاده، كنفع الإيمان والتوحيد؛ والعَدْل والبر... إلخ مما هو نفع وصلاح للعبد في دنياه وآخرته؛ وفي ضد ذلك شقاوته ومضرته في دنياه وآخرته.

ولولا الرسالة لم يهتد العقل إلى تفاصيل النافع والضار في المعاش والمعاد، فمن أعظم نعم الله على عباده وأشرف منّة عليهم: أن أرسل إليهم رُسُلَه، وأنزل عليهم كتبه، وبين لهم الصراط المستقيم. ولولا ذلك لكانوا بمنزلة الأنعام والبهائم، بل أشر حالًا منها، فمن قبل رسالة الله واستقام عليها فهو من خير البرية، ومن ردّها وخرج عنها فهو من شر البرية، وأسوأ حالًا من الكلب والخنزير والحيوان البهيمة.

والدنيا كلها ملعونة ملعون ما فيها إلا ما أشرقت عليه شمس الرسالة، وأُسّس بنيانه عليها، ولا بقاء لأهل الأرض إلا ما دامت آثار الرسل موجودة فيهم، فإذا درست آثار الرسل من الأرض، وانمَحَّت بالكلية خَرَّب الله العالم العلوي والسفلي، وأقام القيامة.

وليست حاجة أهل الأرض إلى الرسول كحاجتهم إلى الشمس والقمر، والرياح والمطر، ولا كحاجة الإنسان إلى حياته، ولا كحاجة العين إلى ضوئها، والجسم إلى الطعام والشراب؛ بل أعظم من ذلك، وأشد حاجة من كل ما يُقَدَّر ويخطر بالبال، فالرسل وسائط بين الله وخلق في أمره ونهيه، وهم السفراء بينه وبين عباده^(١).

(١) ما بين الأقواس " من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية. مجموع الفتاوى (١٩/ ٩٣-١٠٥) (بشيء من الاختصار والتصرف).

"ومن هاهنا تعلم اضطرار العباد فوق كل ضرورة إلى معرفة الرسول، وما جاء به، وتصديقه فيما أخبر به، وطاعته فيما أمر؛ فإنه لا سبيل إلى السعادة والفلاح لا في الدنيا، ولا في الآخرة إلا على أيدي الرسل، ولا سبيل إلى معرفة الطيب والخبيث على التفصيل إلا من جهتهم، ولا يُنال رضا الله البتة إلا على أيديهم، فالطيب من الأعمال والأقوال والأخلاق ليس إلا هديهم وما جاؤوا به، فهم الميزانُ الراجح الذي على أقوالهم وأعمالهم وأخلاقهم تُوزَنُ الأقوال والأخلاق والأعمال، وبمُتَابَعَتِهِمْ يتميز أهل الهدى من أهل الضلال، فالضرورة إليهم أعظم من ضرورة البدن إلى روحه، والعين إلى نورها، والروح إلى حياتها، فأى ضرورة وحاجة فُرِضَتْ، فضرورة العبد وحاجته إلى الرسل فوقها بكثير. وما ظنك بمن إذا غاب عنك هديُّه وما جاء به طُرْفَةً عين فسد قلبك، وصار كالحوت إذا فارق الماء، ووُضِعَ في المِقلَة، فحال العبد عند مفارقة قلبه لما جاء به الرسل كهذه الحال، بل أعظم، ولكن لا يُحِسُّ بهذا إلا قلب حي"^(١).

"فَحَقُّ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَبْذُلَ جُحْدَهُ وَاسْتَطَاعَتَهُ فِي مَعْرِفَةِ مَا جَاءَ بِهِ الْوَحْيُ، وَالْإِهْتِدَاءُ بِهِ، إِذْ هَذَا طَرِيقُ النِّجَاةِ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ، وَالسَّعَادَةِ فِي دَارِ النِّعَمِ، وَالطَّرِيقُ إِلَى ذَلِكَ: الرِّوَايَةُ وَالنَّقْلُ؛ إِذْ لَا يَكْفِي مِنْ ذَلِكَ مُجَرَّدُ الْعَقْلِ. فَكَمَا أَنَّ نَوْرَ الْعَيْنِ لَا يَرَى إِلَّا مَعَ ظَهْوَرِ نَوْرِ أَمَامِهِ، فَكَذَلِكَ نَوْرُ الْعَقْلِ لَا يَهْتَدِي إِلَّا إِذَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ شَمْسُ الرِّسَالَةِ"^(٢).

◆ ابن تيمية وتلميذه ابن القيم يعقدان المقارنة بين الحاجة إلى الوحي والحاجة إلى علم الطب:

قال أبو العباس ابن تيمية رحمته الله: "وحاجة العباد إلى الرسالة أعظم بكثير من حاجة المريض إلى الطب؛ فإن آخر ما يُقَدَّرُ بعدم الطبيب موت الأبدان، وأما إذا لم يحصل للعبد نور الرسالة وحياتها مات قلبه موتاً لا تُرجى الحياة معه أبداً، أو شَقِي شَقَاوَةً لَا سَعَادَةَ مَعَهَا أَبَداً" اهـ^(٣).

وأما ابن القيم فيقول: "حَاجَةُ النَّاسِ إِلَى الشَّرِيعَةِ صَرُورَةٌ فَوْقَ حَاجَتِهِمْ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا نَسَبَةَ لِحَاجَتِهِمْ إِلَى عِلْمِ الطَّبِّ إِلَيْهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ أَكْثَرَ الْعَالَمِ يَعْيشُونَ بِغَيْرِ طَبِيبٍ، وَلَا يَكُونُ الطَّبِيبُ إِلَّا فِي بَعْضِ الْمُدُنِ الْجَامِعَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الْبَدْوِ كُلُّهُمْ

(١) ما بين الأقواس " من كلام ابن القيم. زاد المعاد (١/ ٦٨-٦٩).

(٢) ما بين الأقواس " من كلام شيخ الإسلام. مجموع الفتاوى (١/ ٥-٦) (بتصرف).

(٣) مجموع الفتاوى (١٩/ ٩٦-٩٧).

وأهل الكفور^(١) كلهم - وعامة بني آدم - فلا يحتاجون إلى طبيب، وهم أصحُّ أبداناً، وأقوى طبيعة ممن هو متقيد بالطبيب، ولعل أعمارهم متقاربة.

وقد فطر الله بني آدم على تناول ما ينفعهم، واجتناب ما يضرهم، وجعل لكل قوم عادةً وعرفاً في استخراج ما يهجم عليهم من الأدوية، حتى إن كثيراً من أصول الطب إنما أخذت عن عوائد الناس وعرفهم وتجاربهم، وأما الشريعة فمبناها على تعريف مواقع رضا الله وسخطه في حركات العباد الاختيارية؛ فمبناها على الوحي المخض.

والحاجة {إلى الشريعة أشد من الحاجة} ^(٢) إلى التنفس - فضلاً عن الطعام والشراب -؛ لأن غاية ما يُقدَّر في عدم التنفس والطعام والشراب موت البدن وتعطل الروح عنه، وأما ما يُقدَّر عند عدم الشريعة ففساد الروح والقلب جملةً، وهلاك الأبد.

وشتان بين هذا وهلاك البدن بالموت، فليس الناس قطُّ إلى شيء أحوج منهم إلى معرفة ما جاء به الرسول ﷺ، والقيام به، والدعوة إليه، والصبر عليه، وجهاد من خرج عنه حتى يرجع إليه، وليس للعالم صلاح بدون ذلك البتة، ولا سبيل إلى الوصول إلى السعادة والفوز الأكبر إلا بالعبور على هذا الجسر^(٣) اهـ.

النبوة منحة إلهية^(٤):

النبوة تفضل مخض من الله ﷻ، يؤتيه الله من يصطفيه من عباده: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، ولا يقع ذلك بكسب واجتهاد من العبد، خلافاً لبعض المتفلسفة، حيث زعموا أن ذلك أمر يُحصل بريضة النفس، وجهدها. فهو قول ساقط مخالف لنصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجَبَيْنَا﴾ [مريم: ٥٨]، وقال تعالى مخبراً عن قول يعقوب لابنه: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْنِيكَ رَبُّكَ﴾ [يوسف: ٦]، وقال الله لموسى: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤].

(١) جمع (كفر) وهي القرية الصغيرة.

(٢) ما بين الأقواس زيادة يقتضيها السياق.

(٣) مفتاح دار السعادة (٢) / ٣١٨ - ٣١٩.

(٤) انظر: النبوات ٤٢٢.

وقد رَدَّ الله تعالى على أولئك الذين اقترحوا على الله تعالى رجالاً يختارهم للنبوة: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ (٣١) أَهْمَرُ يَقْسِمُونَ رَحِمَتَ رَبِّكَ وَجَدْنَا... [الزخرف: ٣١-٣٢].

الوحي لغة^(١):

يُطْلَقُ الوحي في كلام العرب على أمور عدة، فمن ذلك:

(١) الكتابة، وفي هذا المعنى يقول العَجَّاج^(٢) (٣):

حَتَّى نَحَاهُمْ جَدُّنَا وَالنَّاحِي لِقَدَرٍ كَانَ وَحَاهُ الْوَاوِي
كما أُطْلِقَ على الكتاب والمكتوب، كما قال لبيد^(٤):

فَمَدَافِعُ الرِّبَانِ عُرِّيَ رُسْمُهَا خَلَقًا كَمَا صَمِنَ الْوُحْيَ سِلَافُهَا
والمُرَاد: ما يُكْتَبُ في الحجارة ويُنْقَشُ عليها.
ومنه قول كعب بن زهير^(٥):

أَتَى الْعُجْمَ وَالْأَفَاقَ مِنْهُ قَصَائِدُ بَقِينَ بَقَاءَ الْوُحْيِ فِي الْحَبَرِ الْأَصَمِ
(٢) الأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿يَأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥٠]، وَحِيلَ على هذا المعنى قول العَجَّاج^(٦):

وَحَى لَهَا الْقَرَارَ فَاسْتَقَرَّتْ وَشَدَّهَا بِالرَّاسِيَّاتِ الثُّبْتَ
وقيل: (وحى) هنا بمعنى (كتب).

(٣) الإشارة والرمز، ومنه قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ١١]، وهو الْمُعَبَّرُ عنه بالرمز في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَيُّنْكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ

(١) انظر: تهذيب اللغة (مادة: وحى)، (٢٩٦ / ٥)، القاموس (مادة: الوحي) ص ١٣٤٢، اللسان (مادة: وحى)، (٣٧٩ / ١٥)، المصباح المنير (مادة: الوحي) ص ٢٥٠، المفردات (مادة: وحى) ص ٨٥٨، فتح الباري (١ / ٩).
(٢) عبد الله بن زُؤَيْب بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء، العجاج، راجز مشهور، وُلِدَ في الجاهلية، ثم أسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك، ففلج وأقعد، وكان لا يهجو، وهو والد رؤية الراجز المعروف.
انظر: الشعر والشعراء ص ٣٩٧، الأعلام (٤ / ٨٦).

(٣) البيت في اللسان (مادة: وحى).

(٤) السابق، والبيت من معلقته. انظر: شرح القصائد المشهورات (١ / ١٣٠).

(٥) ديوان كعب بن زهير ص ١٣٧.

(٦) البيت في اللسان (مادة: وحى).

ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا ﴿[آل عمران: ٤١]﴾. ومن هذا المعنى قول الشاعر^(١):

فأوحى إليها الطرفُ أني أحبها فأثر ذاك الوحي في وجناتها
وقول الآخر^(٢):

فأَوْحَتْ إلينا والأناملُ رُسُلها
٤) البعث والرسالة.

٥) الإلهام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ اللَّبَالِ يَوْمًا ذَلِكَ..﴾ [النحل: ٦٨]، وبه فُسِّر بعضهم قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنِ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: ١١١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ...﴾ [القصص: ٧] على أحد الأقوال في التفسير.

٦) الكلام الخفي، ومنه قول أبي ذؤيب^{(٣)(٤)}:

فقال لها وقد أَوْحَتْ إليه ألا لله أُمُّكَ مَا تَعِيفُ
إلى غير ذلك من الإطلاقات.

وقد أرجع هذه المعاني بعض أهل العلم إلى معنى واحد؛ فمنهم من قال: إنه إعلام في خفاء^(٥)، وبعضهم أضاف قيداً آخر وهو السرعة. ولكن عند التأمل نجد أن بعض تلك الإطلاقات لا يصدق عليها قيد (الخفاء) أو (السرعة).

ولعل الأقرب ما قاله ابن فارس رحمته الله بأن "الواو، والحاء، والحرف المُعْتَلُّ أصل يدل على إلقاء علم في إخفاء أو غيره إلى غيرك... وكل ما ألقىته إلى غيرك حتى علمه فهو وحي حيث كان... وكل ما في باب الوحي فراجع إلى هذا الأصل الذي ذكرناه" اهـ^(٦).

(١) لم أقف على قائله، وهو في بعض كتب المعاصرين، مثل: بيان المعاني على حسب ترتيب النزول (١/ ٥٤)، مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص ٢٤، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (١/ ٢٤).

(٢) السابق.

(٣) خُوَيْلِد بن خالد بن مُحَرَّر الهذلي، شاعر كبير مُخَضَّر، أدرك الجاهلية والإسلام، فأسلم وقدم إلى المدينة حيث توفي النبي ﷺ، وشهد سقيفة بني ساعدة، ثم خرج غازياً فمات بإفريقية في حدود سنة (٢٧هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: الإصابة (٢/ ٣٠٥)، الأعلام (٢/ ٣٢٥).

(٤) اللسان (مادة: وحي).

(٥) انظر: فتح الباري (١/ ٩).

(٦) المقاييس (مادة: وحي) (٦/ ٩٣)؛ (بتصرف)، وانظر: المجمعل (مادة: وحي) ص ٧٤٥.

ثم إن لفظ الوحي قد يُطلق مُرادًا به معنى المفعول، أي: المُوحى^(١).

استعمالات لفظة (الوحي) في القرآن^(٢) :

وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، وذلك في عدد من المعاني، فمن ذلك:

(١) الوحي بالمعنى الخاص (وهو وحي الله لرسله وأنبيائه) بِصُورِهِ المختلفة:

ومما ورد في هذا المعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ...﴾ الآية [النساء: ١٦٣]. وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ...﴾ الآية [الشورى: ١٣].

(٢) الوحي إلى بعض الأنبياء قبل النبوة: (وهذا وما بعده من الوحي بمعناه العام):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْتَمَعُوا أَن يُعْجِلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [يوسف: ١٥]. وذلك على أحد القولين في تفسير الآية.

(٣) الوحي إلى بعض البشر غير الأنبياء، كالوحي إلى بعض أمهات الأنبياء: كقوله تعالى:

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ فَالْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَأَوْحَيْنَا...﴾ [القصص: ٧]
بمعنى: ألهما في سرّها، وألقى في خلدّها، ونفّث في روعها، كما فسّره بذلك الحافظ ابن كثير رحمته الله^(٣)، وقال: "وهو وحي إلهام بلا خلاف" اهـ^(٤).

ومن ذلك: الوحي إلى الحواريين: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ

عَامِنُوا بِي وَبِرَسُولِي...﴾ [المائدة: ١١١]. على القول بأنه إلهام، أي: ألهما ذلك فامتثلوا ما ألهما. وقيل: كان ذلك بواسطة عيسى عليه السلام^(٥).

(١) انظر: فتح الباري (١/ ٩).

(٢) انظر: المفردات (مادة: وحي) ص ٨٥٨-٨٦٠، بصائر ذوي التمييز (١/ ١٨٠-١٨٢).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٨٠).

(٤) السابق (١/ ١١٥)، باختصار.

(٥) السابق (١/ ١١٥).

٤) الوحي بمعنى الإشارة أو الرمز:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ١١]. فهو بمعنى الإشارة الخفية السريعة^(١)، بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ آيَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾ [آل عمران: ٤١]. أي: إشارة^(٢).

٥) الوحي إلى الملائكة (بنوعيه: التكليفي، والتبليغي):

كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ [الأنفال: ١٢].

٦) الوحي الإلهامي لبعض الحيوان فيما تقوم به معاشه:

كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِّنَ اللَّبَالِ يَوْمًا...﴾ [النحل: ٦٨]. فهذا الوحي من قبيل الإلهام والهداية والإرشاد^(٣).

٧) الوحي إلى بعض الجمادات:

كقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ نُّحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ ﴿٤﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٤، ٥]. أي: أمرها، أو أذن لها، كما قال بعض السلف^{(٤) (٥)}.

٨) وحي الشياطين إلى أوليائهم:

كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]. وقوله: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّدُوا لَهُمْ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وفي الجملة: فإن أكثر استعمالات لفظة (الوحي) في القرآن الكريم كانت في النوع الأول - الوحي بالمعنى الخاص - وهو ما سيأتي تعريفه بعده.

(١) السابق (٣/ ١١٣).

(٢) السابق (١/ ٣٦٢).

(٣) السابق (١/ ١١٥)، (٢/ ٥٧٥).

(٤) انظر: ابن جرير (٣٠/ ٢٦٦-٢٦٧)، ابن كثير (٤/ ٥٣٩).

(٥) تنبيه: بعضهم يسمي هذا النوع بـ (الوحي التسخيري لبعض الجمادات أو الكائنات). ولكن هذه العبارة غير دقيقة في هذا الموضع، فتأمل.

الوحي شرعاً:

عَرَفَهُ بعض أهل العلم بأنه الإعلام بالشرع^(١).

ويمكننا أن نُعَبِّرَ بعبارة أوسع فنقول: هو إعلام الله لرسله وأنبيائه بما يريد إبلاغه لهم، من شرع أو كتاب أو غير ذلك، بالكيفية التي يُريدها.

وقد روى ابن أبي حاتم عن الزُّهري أنه سئل عن الوحي فقال: الوحي: ما يُوحى الله إلى نبي من الأنبياء فيُثبت في قلبه، فيتكلم به ويكتبه، وهو كلام الله. ومنه ما لا يتكلم به ولا يكتبه لأحد، ولا يأمر بكتابته؛ ولكنه يُحدِّث به الناس حديثاً، ويُبين لهم أن الله أمره أن يُبينه للناس ويُبلغهم إياه^(٢).

ولا يخفى أن الوحي أوسع من ذلك.

شرح التعريف وبيان مُحترزاته:

قولنا: (هو إعلام الله) يدخل فيه صور الإعلام المختلفة من كتابة، أو بَعَثَ مَلَك، أو تكليم مباشر، أو إلقاء في الرُّوع، وغير ذلك مما يدخل في هذا المعنى.

قولنا: (لرسله وأنبيائه) يدخل في "الرسل": الملائكة الكرام الذين يُبلِّغون رسالات الله ﷻ لأنبيائه ورسله: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥].

وقد خصصنا بذلك هذا الجنس من الملائكة؛ لأن المقصود بالوحي هنا: الوحي بمعناه الخاص.

قولنا: (بما يريد إبلاغه لهم من شرع أو كتاب) لأن من الأنبياء من أوحى الله إليهم بشرع ولم ينزل عليهم كتاباً.

قولنا: (أو غير ذلك) لأن الله تعالى قد يوحى إلى أنبيائه ورسله سوى الشرع، كإخبارهم عن بعض الأمور الغيبية الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، كما قد يوحى إليهم بأمور خاصة.

قولنا: (بالكيفية التي يُريدها). هذا ما يُعرف بـ (أنواع الوحي إلى الأنبياء)، وسيأتي إيضاحه إن شاء الله.

وهناك تعريفات أخرى لا حاجة للتطويل بذكرها^(٣).

(١) انظر: فتح الباري (١/ ٩).

(٢) ذكره السيوطي في الإتقان (١/ ١٢٨).

(٣) انظر: الوحي للمحمدي ص ٢٥، ٢٦.

أنواع الوحي (صور الوحي بمعناه الخاص) ^(١):

إن أجمع آية في كتاب الله تعالى لأنواع الوحي بمعناه الخاص هي آية الشورى، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ [الشورى: ٥١] ^(٢).
فقوله: (إلا وحياً): يشمل:

(١) الرؤيا الصادقة: ومعلوم أن رؤيا الأنبياء حق ووحي من الله تعالى، وقد قال إبراهيم لابنه إسماعيل عليهما السلام فيما قصَّ الله من خبره: ﴿بَنَيْتُ إِذْ أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ آيَةً أَدْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ قَالَ يَتَّبِعْتَنِي أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ - إلى قوله: - ﴿فَدَصَفْتُ الْرُؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢-١٠٥].

ووجه الاستدلال: من جهة أن الرؤيا لو لم تكن وحياً لما جاز لإبراهيم عليه السلام الإقدام على ذبح ولده. وقال عبید بن عُمير ^(٣): "رؤيا الأنبياء وحي"، ثم قرأ الآية ^(٤).
وقال تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ...﴾ الآية [الفتح: ٢٧].

(١) انظر: الشريعة للأجري (٣/ ١٤٦٣)، الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٤٩٦)، المفردات (مادة: وحي) ص ٨٥٩-٨٦٠، زاد المعاد (١/ ٧٧-٧٩)، بصائر ذوي التمييز (٥/ ١٨٠-١٨٢)، فتح الباري (١/ ١٩)، الإتيان (١/ ١٢٨-١٢٩).

(٢) قال الزهري رحمه الله: "نزلت هذه الآية نعمة من أوحى الله إليه من النبيين، فالكلام كلام الله تعالى الذي كلم به موسى من وراء حجاب، والوحي ما يوحى الله به إلى النبي من أنبيائه، فثبت الله تعالى ما أراد من وحيه في قلب النبي، فيتكلم به النبي ﷺ، ويبيّنه، وهو كلام الله ووحيه، ومنه ما يكون بين الله ورسله لا يكلم به أحد من الأنبياء أحداً من الناس، ولكنه سرّ غيب بين الله ورسله، ومنه ما يتكلم به الأنبياء، ولا يكتبونه لأحد، ولا يأمرهم بكتابتها، ولكنهم يُحدِّثون به الناس حديثاً، ويبيّنون لهم أن الله تعالى أمرهم أن يبيّنوه للناس ويبلغوهم، ومن الوحي ما يُرسل الله به من يشاء من اصطفى من ملائكته؛ فيكلمون أنبياءه من الناس، ومن الوحي ما يُرسل الله به من يشاء؛ فيوحون به وحياً في قلوب من يشاء من رسله، وقد بيّن الله ﷻ لنا في كتابه أنه يُرسل جبريل عليه السلام إلى محمد ﷺ، قال الله ﷻ في كتابه: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٧]، وذكر أنه الروح الأمين فقال: ﴿وَلِلَّهِ لَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٣) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿٣٧﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ... الآية". أخرجه الأجري في الشريعة (٩٨٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٢٥) واللفظ له، وذكره ابن عبد البر في الاستذكار (٢/ ٤٩٢-٤٩٣).

(٣) عبید بن عُمير بن قتادة اللبني، أبو عاصم المكي، وُلد على عهد النبي ﷺ، وهو من كبار التابعين. (تقريب التهذيب ص ٣٧٧).

(٤) رواه البخاري (١٣٨).

وفي حديث عائشة رضي الله عنها: (أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح...) الحديث ^(١). وفي الحديث الآخر: (رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) ^(٢).

وهذا لا يعني أن شيئاً من القرآن نزل في حال النوم. وعلى هذا ينبغي أن تُفَرَّق بين أمور ثلاثة:

◆ دعوى ما نزل من القرآن مناماً.

◆ الرؤيا نوع من أنواع الوحي.

◆ بعض القرآن نزل على النبي ﷺ وهو في فراشه.

ولا يرد على ذلك حديث أنس رضي الله عنه، قال: (بينما رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا، إذ أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه مُتَبَسِّمًا. فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟. قال: أنزلت علي آنفًا سورة. فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ الَّذِي..﴾) الحديث ^(٣).

وفي هذا المعنى ما جاء في الصحيحين أن يعلى بن أمية ^(٤) قال لعمر رضي الله عنه: أرني النبي ﷺ حين يوحى إليه. -وفيه-: فجاء يعلى وعلى رسول الله ﷺ ثوب قد أُظِل به، فأدخل رأسه، فإذا رسول الله ﷺ مُحَمَّر الوجه، وهو يَغْطُ، ثم سُرِّي عنه..) الحديث. وفي لفظ: (فنظرت إليه له غطيظ - وأحسبه قال: كغطيظ البكر). وفي رواية: (يَغْطُ كذلك ساعة) ^(٥).

فهذا كله محمول على معنى الحالة التي كانت تعتريه عند نزول الوحي (برحاء الوحي). قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: "يَغْطُ: ... أي: يَنْفُخ، والغَطِيظ: صوت النَّفْس

(١) رواه البخاري (٣). وأطرافه في: (٣٣٩٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٦٩٨٢)، ومسلم (١٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٢ / ٢٧٣)، ومسلم (٤ / ١٧٧١) من حديث أبي هريرة وعبادة بن الصامت رضي الله عنهما. وأخرجه البخاري من حديث أبي سعيد الخدري (٦٩٨٣). وطرفه في: (٦٩٩٤).

(٣) رواه مسلم (٤٠٠).

(٤) يعلى بن أمية بن أبي غبيدة التميمي المكي، حليف قريش، أسلم يوم الفتح، وحسن إسلامه، وشهد الطائف وتبوك، وكان من أجواد الصحابة. قيل: ولي نجران لعمر، واليمن لعثمان. بقي إلى قريب من سنة ستين.

انظر: السير (١٠٠ / ٣).

(٥) رواه البخاري (١٥٣٦). وأطرافه في: (١٧٨٩، ٤٣٢٩، ٤٩٨٥)، ومسلم (١١٨٠).

المُتردد من النَّائم أو المُغمى، وسبب ذلك: شدة ثقل الوحي "اه^(١)."

وهكذا قوله ﷺ: (فإن الوحي لم يأتني وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة). وفي رواية: (فإنه والله ما نزل عليّ الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها)^(٢). ومعلوم أن نزول الوحي عليه في هذه الحال لا يعني أنه كان نائماً، كما أن الوحي أعمّ من القرآن.

٢) النَّفْثُ في الرُّوع، بحيث لا يَشْكُ بأن هذا الذي أُلقي في قلبه من الله تعالى. وَيَدُلُّ لهذا النوع أيضاً حديث: (إن رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوعي أن نَفْسًا لن تموت حتى تَسْتَكْمَلَ رزقها...) ^(٣).

٣) الإلهام: وهو إلقاء المعاني في القلب على وجه من العلم الضروري لا يستطيع له دَفْعًا، ولا يَجِدُ فيه شكًا، ولو من غير نزول المَلَك. وهو أخص من الإعلام.

(١) الفتح (٣/ ٣٩٤).

(٢) رواه البخاري (٢٥٨١)، وطرفه في (٣٧٧٥).

(٣) أخرجه أبو عبيد في الغريب (١/ ٢٩٨)، وابن أبي شيبة (١٣/ ٢٢٧)، وهنّاد في الزهد (٤٩٤)، (١/ ٢٨١)، والعسكري في تصحيقات المحدثين (١/ ٢٠٩)، والدارقطني في العلل (٨٧٥)، والحاكم (٢١٣٥)، (٢/ ٤)، والقضاعي (١١٥١)، (٢/ ١٨٥)، والبيهقي في الشعب (٩٨٩١)، والخطيب في المتفق والمفترق (١٥٧٢)، (٣/ ٤٠٣)، والبغوي في شرح السنة (٤١١١-٤١١٣)، وقال الحافظ في المطالب العالية (٩٢٧): "فيه انقطاع" اهـ. وهو في السلسلة الصحيحة (٢٨٦٦). من حديث ابن مسعود ﷺ. وللحديث شواهد متعددة، منها:

١) عن حذيفة ﷺ: أخرجه البزار (البحر الزخار)، (٢٩١٤)، (٧/ ٣١٥)، وقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن حذيفة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد" اهـ. وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٢٥) وقال: "أبو حفص الأعشى له غير ما ذكرت، ورواياته بالأسانيد التي يرويها غير محفوظة". وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٢/ ٣٣٩): "رواته ثقات إلا قدامة بن زائدة بن قدامة، فإنه لا يحضرني فيه جرح ولا تعديل" اهـ. وقال الهيثمي (٤/ ٧١): "فيه قدامة... لم أجد من ترجمه. وبقية رجاله ثقات" اهـ. وراجع: الميزان للذهبي (٣/ ٢٥٦). وهو في صحيح الترغيب (١٧٠٢)، (٢/ ٣١٢).

٢) عن أبي أمامة ﷺ: أخرجه الطبراني في الكبير (٧٦٩٤)، وأبو نعيم في الحلية (١٠/ ٢٧). وقال الهيثمي في المجمع (٤/ ٧٢): "وفيه عُفَيْر بن معدان، وهو ضعيف" اهـ. وهو في صحيح الجامع (٢٠٨١).

٣) عن المُطَّلِب بن حَنْطَل: أخرجه الشافعي في الرسالة (٣٠٦، ٢٨٩)، وهو في مسنده (١١٥٣)، (١/ ٢٣٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٢٧)، وفي الشعب (١١٤١)، وفي بيان خطأ من أخطأ على الشافعي (٢٠٠)، (١/ ١٨)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٢٧٠)، والبغوي في شرح السنة (٤١١٠). وأُعلِّ بالإرسال. وقد

أطال الكلام عليه الشيخ أحمد شاكر ﷺ في تعليقه على كتاب الرسالة للشافعي (ص ٩٣-١٠٣).

٤) عن معمر بن عمران عن صاحب له. أخرجه معمر بن راشد في الجامع (٧٠٧)، وعبد الرزاق (٢٠١٠). وأورده ابن الأثير في جامع الأصول (٧٥٨٦)، (١٠/ ١١٧) عن أنس ﷺ، ولم أجده في غيره من المصادر. وقال: رواه رُزَيْن.

والمقصود أن الحديث يتقوى بمجموع هذه الشواهد، والله أعلم.

وفي الحديث: (فأحمده بمحامد لا أقدر عليه الآن، يُلهمنيه الله) ^(١).

والمقصود أن الإلهام بالنسبة للرسول نوع من الوحي، بخلاف غيرهم.

وقد فُرق بعضهم بين النفس في الرُّوع والإلهام بأن الأول يكون بواسطة المَلَك، بخلاف الثاني، وكأنه نظر إلى الحديثين اللَّذَيْن أوردتهما عند الكلام على هذين النوعين، ولكن ذلك لا يكفي في تقرير الفُرق المُشار إليه، والله أعلم.

٤) الكتابة: وهو أن ينزل الوحي مكتوباً، كالتوراة، قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ...﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقال: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْفَضْبُ أَخَذَ الْأَلْوَابَ فِي شُحْهَاتِهَا هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] وقال: ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَابَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ...﴾ [الأعراف: ١٥٠].

وفي الحديث: (احتج آدم وموسى... قال له آدم: يا موسى: اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده...)، وفي رواية: (كتب لك التوراة بيده) ^(٢).

وقوله تعالى: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ يدل على التكليم المُباشر، كما وقع ذلك لآدم وموسى ومحمد -عليهم الصلاة والسلام-، وذلك ليلة المعراج كما سيأتي.

وقد جاء التصريح بهذا المعنى في أربع آيات في ثلاث سور من القرآن الكريم؛ ففي سورة البقرة: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ...﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وفي النساء: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ -إلى قوله: - ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣، ١٦٤]، فأكد ذلك بالمصدر، ومعلوم أن التوكيد بالمصدر ينفي احتمال المجاز، وفي الأعراف: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ...﴾ [الأعراف: ١٤٣] وقوله بعده: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ يدل على أن التكليم كان من وراء حجاب.

وقوله أيضاً: ﴿قَالَ يَمْؤُوسَى إِنَّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي...﴾ [الأعراف: ١٤٤].

فهذه الآية صريحة في الدلالة على هذا المعنى، وأما الآيات التي تدل عليه بظاهرها

فكثيرة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ يَتَدَارَأُ مِنْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ...﴾ [البقرة: ٣٣].

(١) أخرجه البخاري (٧٤١٠) ومسلم واللفظ له (١٩٣).

(٢) رواه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢).

وقوله: ﴿فَلَمَّا أَنهَا تُودِي يَمُوسَى ۖ إِنَّهُ أَنَارُكَ فَخَلَعَ نَعْلَيْكَ...﴾ الآيات [طه: ١١-١٤].

وقد وقع ذلك للنبي ﷺ كما يدل له حديث المعراج لما فَرَضَ عليه الصلوات الخمس، ففي بعض رواياته: (فلما جاوزتُ نادى مُناد: أَمْضِيْتُ فَرِيضَتِي، وخَفَفْتُ عن عبادي)^(١). وفي رواية: (فَنُودِي: إني قد أَمْضِيْتُ فَرِيضَتِي، وخَفَفْتُ عن عبادي، وأَجَزْتُ الحسنة عَشْرًا)^(٢).

وفي رواية: (حتى قال: يا محمد! إنهن خمسُ صلوات كلَّ يومٍ وليلة، لكل صلاة عَشْرٌ، فذلك خمسون صلاة. ومن هَمَّ بحسنة فلم يعملها كُتِبَتْ له حسنة، فإن عملها كُتِبَتْ له عَشْرًا. ومن هَمَّ بسيئة فلم يعملها لم تُكْتَبْ شيئًا، فإن عملها كُتِبَتْ سيئة واحدة)^(٣).

وقوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ يحتمل معنيين:

الأول: أن يُرْسِلَ رسولًا ملائكيًّا -وهو جبريل عليه السلام^(٤)- إلى رسله من البشر. قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ...﴾ [الحج: ٧٥].

وقال: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا...﴾ [فاطر: ١]. وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۖ عَلَى قَلْبِكَ...﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤].

الثاني: أن يُرْسِلَ رسولًا من الإنس إلى قومه، أو إلى الناس كافة.

والحاصل أن مجيء القرآن كله داخل تحت قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾.

(١) رواه البخاري (٣٨٨٧) من حديث أنس عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه. وقد رواه مسلم (١٦٤) من غير هذه الجملة.

(٢) رواه البخاري (٣٢٠٧) من حديث أنس عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه. وقد رواه مسلم -كما في الحاشية السابقة- من غير هذه الجملة.

(٣) رواه مسلم من حديث أنس رضي الله عنه (١٦٢).

(٤) تنبيه: جبريل عليه السلام هو الذي نزل بالقرآن على النبي ﷺ من عند الله تعالى، كما دل على ذلك نصوص الكتاب والسنة. وقد ينزل ملك آخر -في غير القرآن- في أحيان قليلة، كما في حديث ابن عباس رضي الله عنه: "بينما جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضًا من فوقه، فرفع رأسه فقال: هذا باب فُتِحَ اليوم لم يُفْتَحْ قط إلا اليوم، فنزل منه ملكٌ فقال: هذا ملكٌ نزل إلى الأرض، لم ينزل قط إلا اليوم، فسلم وقال: أبشر بنورين أتوتيهما لم يؤتيهما نبيٌ قبلك: فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة". رواه مسلم (٨٠٦). فهذا الملك نزل بهذه البشارة.

صور مجيء الملك إلى الرسول ﷺ^(١) :

أجمع ما ورد في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها: أن الحارث بن هشام^(٢) رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: (أحياناً مثل صلصلة الجرس، وهو أشده عليّ، فيفصم عني وقد وعيتُ عنه ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول). قالت عائشة رضي الله عنها: (ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد، فيفصم عنه وإن جبينه ليَتَفَصَّدُ عَرَقًا)^(٣).

فهذا الحديث مُصَرِّحٌ بصورتين من صور مجيء الوحي إلى النبي ﷺ، ومعلوم - باستقراء الأدلة - أن صور مجيء الوحي لا تنحصر في هاتين الصورتين، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وأورد على ما اقتضاه الحديث - وهو أن الوحي مُنْهَصِرٌ في الحالتين - حالات أخرى: إما من صفة الوحي، كمجيئه كدوي النحل، والنقث في الرُوع، والإلهام، والرؤيا الصالحة، والتكليم ليلة الإسراء بلا واسطة. وإما من صفة حامل الوحي، كمجيئه في صورته التي خُلِقَ عليها له ستمائة جناح، ورؤيته على كرسي بين السماء والأرض وقد سدّ الأفق.

والجواب: منع الحصر في الحالتين المُقَدَّم ذكرهما وحملهما على الغالب، أو حمل ما يُغَايِرُهما على أنه وَقَعَ بعد السؤال، أو لم يَتَعَرَّضْ لصفتي الملك المذكورتين لندورهما، فقد ثبت عن عائشة أنه لم يَرَهُ كذلك إلا مرتين، أو لم يأتَ في تلك الحالة

(١) انظر: زاد المعاد (١/ ٧٨)، فتح الباري (١/ ١٩)، الإتيان (١/ ١٢٨-١٢٩).

(٢) ابن المغيرة بن عبد الله المخزومي، كان من الطلقاء، وهو أخو أبي جهل. أسلم يوم الفتح، وحسن إسلامه، وكان شريفاً كبير القدر، أعطاه النبي ﷺ من غنائم حنين مائة من الإبل. استشهد بالشام رضي الله عنه. انظر: السير (٤/ ٤١٩).

(٣) رواه البخاري (٢)، ومسلم (٢٣٣٣).

قال الحافظ: "والصلصلة... في الأصل: صوت وقوع الحديد بعضه على بعض، ثم أطلق على كل صوت له طنين. وقيل: هو صوت مُتْدَارِك لا يُدْرِك في أول وهلة" اهـ.

ثم قال: "قيل: والصلصلة المذكورة صوت الملك بالوحي. قال الخطابي: يُريد أنه صوت مُتْدَارِك يسمعه ولا يَتَبَيَّنُهُ أول ما يسمعه حتى يفهمه بعد. وقيل: بل هو صوت خفيف أجنحة الملك. والحكمة في تقدّمه أن يقرع سمعه الوحي فلا يبقى فيه مكان لغيره" اهـ. الفتح (١/ ٢٠).

وقوله: "فيفصم عني": أي: يقطع ويتجلى ما يغشائي". قاله الحافظ.

وللوقوف على ما تضمنه الحديث من أنواع الوحي، انظر: الاستذكار لابن عبد البر (٢/ ٤٨٩).

بوحى، أو أتاه به فكان على مثل صَلَصلة الجَرَس، فإنه بيّن بها صفة الوحي لا صفة حامله.

وأما فنون الوحي فدوي النحل لا يُعارض صَلَصلة الجَرَس؛ لأن سَماع الدّوي بالنسبة إلى الحاضرين - كما في حديث عمر - يَسْمَع عنده كدويّ النحل، والصلصلة بالنسبة إلى النبي ﷺ، فسبّهُه عمر بدوي النحل بالنسبة إلى السامعين، وسبّهُه هو ﷺ بصلصلة الجَرَس بالنسبة إلى مقامه.

وأما النَّفث في الرُّوع فيحتمل أن يَرْجع إلى إحدى الحالتين، فإذا أتاه الملك في مثل صَلَصلة الجَرَس نَفَثَ حينئذ في رُوعه.

وأما الإلهام فلم يقع السؤال عنه؛ لأن السؤال وقع عن صفة الوحي الذي يأتي بحامل، وكذا التكليم ليلة الإسراء.

وأما الرؤيا الصالحة فقال ابن بطلال^(١): لا تَرِد؛ لأن السؤال وقع عما ينفرد به عن الناس؛ لأن الرؤيا قد يَشْرُكُ فيها غيره اهـ. والرؤيا الصادقة وإن كانت جزءاً من النبوة فهي باعتبار صدقها لا غير، وإلا لساغ لصاحبها أن يُسَمَّى نَبِيّاً وليس كذلك.

ويحتمل أن يكون السؤال وقع عما في اليقظة، أو لكون حال المنام لا يخفى على السائل فاقتصر على ما يخفى عليه، أو كان ظهور ذلك له ﷺ في المنام أيضاً على الوجهين المذكورين لا غير، قاله الكرمانى^(٢). وفيه نظر.

وقد ذكر الحليمي^(٣) أن الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعاً - فذكرها - وغالبها من صفات حامل الوحي، ومجموعها يدخل فيما ذكر اهـ^(٤).

(١) أبو الحسن، علي بن خلف بن بطلال البكري، القرطبي، ثم البلسني، ويعرف بابن اللجام، كانت له عناية فائقة بالحديث، وشرح صحيح البخاري. توفي سنة (٤٤٩هـ). انظر: السير (١٨ / ٤٧).

(٢) محمد بن يوسف بن علي الكرمانى، ثم البغدادي، ولد سنة (٧١٧هـ)، وأخذ العلم عن جماعة من علماء بلده، ثم ارتحل إلى شيراز، ثم حج واستوطن بغداد، ودخل الشام ومصر، وصنف شرحاً للبخاري سماه: (الكواكب الدراري). توفي بعد مرجعه من الحج سنة (٧٨٦هـ). انظر: البدر الطالع (٢ / ٢٩٢).

(٣) أبو عبد الله، الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الشافعي. قال عنه الذهبي: القاضي العلامة، رئيس المحدثين والمتكلمين بما وراء النهر، أحد الأذكياء الموصوفين... إلخ. وُلِدَ سنة (٣٣٨هـ)، ونشأ ببخارى، وتوفي سنة (٤٠٣هـ). انظر: السير (١٧ / ٢٣١).

(٤) الفتح (١ / ١٩-٢٠).

هذا، ويمكن أن نُحصِر الصور الواردة في ذلك فيما يأتي^(١):

(١) على هيئته الملائكية الحقيقية^(٢)، وذلك مرتين -على المشهور- ويدل لذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣].

وقد أخرج الشيخان من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ، فقال: "إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خُلِقَ عليها غير هاتين المرتين، رأيته مُنْهَبِطًا من السماء، سادًّا عِظْمُ خَلْقِهِ ما بين السماء إلى الأرض"^(٣).

وهكذا فَسَّر جماعة من السلف قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ﴿١١﴾ [النجم: ٨-١١] بأن المُراد بذلك جبريل عليه السلام حيث رآه في صورته له ستمائة جناح^(٤).

وفي حديث جابر رضي الله عنه -وهو يُحدِّث عن فترة الوحي- فقال في حديثه: (بينما أنا أمشي إذ سمعتُ صوتًا من السماء فرفعتُ بصري، فإذا المَلَكُ الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض...) ^(٥).

(٢) أن يأتيه بصفة غير مرئية، تَظْهَر آثارها، ولكن لا يُرى فيها المَلَكُ.

ويدل لذلك ويوضحه:

◆ حديث عائشة رضي الله عنها -المتقدم- لما سأل الحارث بن هشام رضي الله عنه النبي ﷺ: كيف يأتيك الوحي؟ فكان في جواب النبي ﷺ:

(أحيانًا مثل صَلَصلة الجرس، وهو أشده علي، فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال).

وقول عائشة رضي الله عنها في آخر الحديث: (ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد،

(١) انظر: صحيح السيرة للألباني ص ١٠٦-١١٠.

(٢) انظر: فتح الباري (٨/ ٦٠٩).

(٣) سيأتي تخريجه في الهامش بعده.

(٤) وهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه، كما في البخاري (٣٢٣٢، ٤٨٥٦، ٤٨٥٧)، ومسلم (١٧٤). وأبو هريرة رضي الله عنه، كما في مسلم (١٧٥).

وعائشة رضي الله عنها، كما في البخاري (٣٢٣٤، ٣٢٣٥، ٤٦١٢، ٤٨٥٥، ٧٣٨٠، ٧٥٣١)، ومسلم (١٧٧). وانظر ما أورده

ابن جرير في تفسيره لهذه الآيات، وفتح الباري (٨/ ٦٠٨).

(٥) رواه البخاري (٤). وأطرافه في: (٣٢٣٨، ٤٩٢٦-٤٩٢٧، ٤٩٥٤، ٦٢١٤)، ومسلم (١٦١).

فَيَقْصِمُ عَنْهُ وَإِنْ جَبِينَهُ لِيَتَقَصَّدَ عَرَقًا^(١).

وقولها: "لِيَتَقَصَّدَ" قال الحافظ: "مأخوذ من الفَصْد، وهو قَطْع العِرْق لِإِسَالَةِ الدَّم، شَبَّهَ جَبِينَهُ بِالْعِرْقِ الْمَفْصُودِ مُبَالِغَةً فِي كَثْرَةِ الْعِرْقِ.

وقولها: "في اليوم الشديد البرد" دلالة على كثرة مُعَانَاة التَّعَبِ وَالْكَرْبِ عِنْدَ نَزُولِ الْوَحْيِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ الْعَادَةِ، وَهُوَ كَثْرَةُ الْعِرْقِ فِي شِدَّةِ الْبَرْدِ؛ فَإِنَّهُ يُشْعِرُ بِوُجُودِ أَمْرِ طَائِرٍ زَائِدٍ عَلَى الطَّبَاعِ الْبَشَرِيَّةِ" اهـ^(٢).

♦ ب- حديث عمر رضي الله عنه: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ يُسَمِعُ عِنْدَ وَجْهِهِ كَدَوِيَّ النَّحْلِ)^(٣).

♦ ج- حديث عبادة رضي الله عنه قال: (كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كُرْبٌ^(٤) لَذَلِكَ وَتَرَبَّدَ^(٥) لَهُ وَجْهُهُ...)^(٦).

وعنه رضي الله عنه: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ نَكَسَ رَأْسَهُ، وَنَكَسَ أَصْحَابُهُ رُؤُوسَهُمْ، فَلَمَّا أُتِيَ عَنْهُ^(٧) رَفَعَ رَأْسَهُ)^(٨).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) فتح الباري (١/ ٢١).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٦٠٣٨)، وأحمد (٢٢٣)، وعبد بن حميد (١٥)، والترمذي (٣١٧٣)، والبخاري (٣٠١) والنسائي في الكبرى (١٤٣٩) وقال: "هذا حديث منكر، لا نعلم أحداً رواه غير يونس بن سليم، ويونس بن سليم لا نعرفه" اهـ. ورواه العقيلي في الضعفاء (٤/ ٤٦٠) وقال عن يونس هذا: "لا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ" اهـ.

ورواه الحاكم (١/ ٥٣٥)، (٢/ ٣٩٢) وصححه. ووافقه على ذلك الذهبي في الموضع الأول. وتعقبه في الموضع الثاني بقوله: "سئل عبد الرزاق عن شيخه ذا - أي: يونس - فقال: أظنه لا شيء" اهـ. ورواه البغوي في شرح السنة (١٣٧٦)، وحسنه. وعزاه في الدر المنثور (٥/ ٢) لابن المنذر، والبيهقي في الدلائل، والضياء المختارة. وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر رحمته الله في تعليقه على المسند (١/ ٢٥٥-٢٥٦)، كما حسنه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط في تعليقه على جامع الأصول (١١/ ٢٨٢)، وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي (٦٢٠)، كما صغفه شعيب الأرناؤوط في تحقيق المسند (١/ ٣٥١) لجهالة يونس بن سليم. ومعنى "دوي النحل": صوت يُسْمَعُ مِنْهُ إِذَا تَجَمَّعَ الْمُقَائِيسُ (مادة: دوي)، (٢/ ٣٠٩).

(٤) أي: أصابه الكَرْبُ، وهو المشقة.

(٥) أي: علته غيرة. والزيادة تغير البياض إلى السواد. وإنما حصل له ذلك لعظم موقع الوحي.

(٦) رواه مسلم (١٦٩٠، ٢٣٣٤).

(٧) أي: ارتفع عنه الوحي.

(٨) رواه مسلم (٢٣٣٥).

وفي رواية: (كان إذا أنزل عليه الوحي عرفنا ذلك فيه، وغمض عينيه...) (١).

❖ د- حديث يعلى بن أمية رضي الله عنه - المتقدم - أنه قال لعمر رضي الله عنه: (أرني النبي ﷺ حيث يوحى إليه - إلى أن قال: - فجاءه الوحي، فأشار عمر رضي الله عنه إلى يعلى، فجاء يعلى وعليه رسول الله ﷺ ثوب قد أظلل به، فأدخل رأسه، فإذا رسول الله ﷺ مُحَمَّرُ الوجه، وهو يَقْطُ، ثم سُرِّي عنه...) الحديث.

وفي رواية: (فقال عمر: تعال، أيسرّك أن تنظر إلى النبي ﷺ وقد أنزل عليه الوحي؟ قلت: نعم، فرفع طَرَف الثوب، فنظرتُ إليه له عَطِيط - وأحسبه قال: كَغَطِيط البَكْر -...) (٢).

❖ هـ- عن الفلتان بن عاصم (٣): كنا عند النبي ﷺ فأنزل الله عليه، وكان إذا أنزل عليه دام بصره مفتوحة عيناه، وفرغ سمعه وقلبه لما يأتيه من الله، فكنا نعرف ذلك منه... (٤).
(٣) على صورة رجل.

ويدل لذلك:

❖ حديث عائشة رضي الله عنها - المتقدم - وفيه: (وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول...) (٥).

❖ حديث سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان... حيث جاء بصورة رجل، وهو حديث مشهور، رواه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم (٦).

❖ عن أبي عثمان النهدي (٧) قال: (أنبت أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ وعنده أم سلمة،

(١) هذه الرواية أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (٢٤١)، والشاشي في المسند (١٣٢٥)، (٣ / ٢٢٣). وقد عزاها في جامع الأصول (١١ / ٢٨٣) لمسلم، ولم أقف عليها فيه. وانظر: صحيح السيرة للألباني ص ١٠٧.
(٢) تقدم تخريجه.

(٣) الفلتان بن عاصم الجرمي، خال كليب بن شهاب الجرمي، ويُعدّ في الكوفيين، سكن في المدينة. انظر: أسد الغابة (٤ / ٣٥١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٥ / ٢٨٨-٢٨٩).

(٤) موارد الظمان (١٧٣٣)، صحيح موارد الظمان (١٤٥٠).
(٥) تقدم تخريجه.

(٦) منهم عمر رضي الله عنه وهو في صحيح مسلم (٨). وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقد رواه غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم، انظر: جامع الأصول (١ / ٢٠٧-٢١٧)، فتح الباري (١ / ١٦٦).

(٧) عبد الرحمن بن مل - وقيل: غير ذلك - البصري، مخضرم مُعَمَّر، أدرك الجاهلية والإسلام، وكانت هجرته من أرض قومه وقت استخلاف عمر. وذكر عن نفسه أنه بلغ مائة وثلاثين سنة، لكنه لم يلق النبي ﷺ. مات سنة (١٠٠هـ) وقيل غير ذلك. السير (٤ / ١٧٥).

فجعل يُحَدِّث، ثم قام، فقال النبي ﷺ لأُم سلمة: من هذا؟ -أو كما قال- . قالت: هذا دُخِيَّةٌ^(١). قالت أُم سلمة: أئيم الله ما حسبته إلا إياه، حتى سمعتُ خطبة نبي الله ﷺ يخبر عن جبريل. أو كما قال^(٢). وقد سئل أبو عثمان: ممن سمعت هذا؟ قال: من أسامة بن زيد.

(٤) في مثل صَلَصلة الجَرَس.

وقد مضى حديث عائشة رضي الله عنها في ذلك^(٣)، كما ذكرنا معنى صَلَصلة الجَرَس.

(٥) أن يَنْفُث في رُوعه.

وذكرنا ما يَدُلُّ لذلك من قول النبي ﷺ: (إن روح القدس نفث في رُوعي...) ^(٤).

(٦) ٦- أن يأتيه الملك في النوم.

ويدل لذلك حديث عائشة رضي الله عنها المتقدم: (أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصالحة في النوم...) ^(٥).

هذا وقد أوردتُ -فيما سبق- كلامًا لبعض أهل العلم في الجمع بين بعض الصور المذكورة هنا فراجع إن شئت ^(٦).

الوحي من ناحية العقل:

من المعلوم أن الوحي أمر غيبي؛ فالْمُؤْمِنُ يُصَدِّقُ به، وَيُسَلِّمُ، وقد أثنى الله تعالى على المؤمنين بذلك، وجعله من أخص أوصافهم فقال: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]. لكن لو جادل أحد من الناس في وقوع ذلك "فنقول: من المعلوم لكل عاقل له أدنى نَظَرٍ وتَأَمُّلٍ: أن أهل المِلْكِ أكمل في العلوم النافعة، والأعمال الصالحة ممن ليس من أهل المِلْكِ؛ فما من خير يُوجَدُ عند غير المسلمين من أهل المِلْكِ إلا عند المسلمين ما هو أكمل منه، وعند أهل المِلْكِ ما لا يُوجَدُ عند غيرهم؛ وذلك أن العلوم والأعمال نوعان:

(١) دحية بن خليفة الكلبي القُضاعي، بعثه النبي ﷺ إلى عظيم بُصْرَى ليوصله إلى هرقل. أسلم قبل بدر ولم يشهدها. وذكر الذهبي أنه كان أجمل الصحابة الموجودين بالمدينة. وقد بقي إلى زمن معاوية رضي الله عنه. السير (٢/ ٥٥٠).

(٢) رواه البخاري (٣٦٣٤). وطرفه في: (٤٩٨٠). ومسلم (٢٤٥١).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) عند بداية الحديث على صور مجيء الملك إلى الرسول.

نوع يحصل بالعقل: كعلم الحساب والطب، والصناعة من الحياكة والخياطة والتجارة ونحو ذلك. فهذه الأمور عند أهل الملل كما هي عند غيرهم؛ بل هم فيها أكمل، فإن علوم المتفلسفة - من علوم المنطق والطبيعة والهيئة، وغير ذلك - من متفلسفة الهند واليونان، وعلوم فارس والروم؛ لما صارت إلى المسلمين: هذبوها ونقحوها؛ لكمال عقولهم، وحسن ألسنتهم، وكان كلامهم فيها أتم وأجمع وأبين، وهذا يعرفه كل عاقل وفاضل.

وأما ما لا يعلم بمجرد العقل، كالعلوم الإلهية، وعلوم الديانات: فهذه مختصة بأهل الملل، وهذه منها ما يمكن أن يُقام عليه أدلة عقلية؛ فالآيات الكتابية مستنبطة من الرسالة. فالرسل هدوا الخلق وأرشدوهم إلى دلالة العقول عليها، فهي عقلية شرعية، فليس لمخالف الرسول أن يقول: هذه لم تعلم إلا بخبرهم؛ فإثبات خبرهم بها دور^(١)؛ بل يُقال: بعد التهم وإرشادهم، وتبيينهم للمعقول: صارت معلومة بالعقل والأمثال المضروبة، والأقيسة العقلية.

وبهذه العلوم: يُعلم صحة ما جاء به الرسول ﷺ، وبطلان قول من خالفوه.

(النوع الثاني): ما لا يعلم إلا بخبر الرسل، فهذا يُعلم بوجوه:

منها: اتفاق الرسل على الإخبار به من غير تواطؤ ولا اتفاق بينهم؛ فإن المخبر إما أن يكون صادقاً خبره مطابقاً لمخبره، وإما ألا يكون، وإذا لم يكن خبره مطابقاً لمخبره: فإما أن يكون متعمداً للكذب، وإما أن يكون مخطئاً، فإذا قدر عدم الخطأ والتعمد: كان خبره صادقاً لا محالة.

ومعلوم أنه إذا أخبر واحد عن علوم طويلة فيها تفاصيل كثيرة - لا يمكن في العادة أن تكون من قبيل الخطأ -، وأخبر غيره بمثل ذلك - مع الجزم بأنهما لم يتواطأ، ولا يمكن أن يُقال: إنه يمكن الكذب في مثل ذلك -: أفاد خبرهما العلم، وإن لم يُعلم حالهما، فلو ناجى رجل رجلاً بحضرة رجال، وحدث بحديث طويل، فيه أسرار تتعلق به، ثم أخبرنا رجل بتلك الأمور والأسرار، ثم جاء آخر قد علمنا أنه لم يتفق مع المخبر الأول، فأخبر عن تلك المناجاة والأسرار مثل ما أخبر به الأول: جزمنا قطعاً بصِدْقَهما.

ومعلوم أن موسى أخبر بما أخبر به قبل أن يُبعث محمد ﷺ، وقبل أن يُبعث المسيح.

(١) الدور: هو توقف كل واحد من الشئيين على الآخر. انظر: الكليات ص ٤٤٧.

ومعلوم أيضًا لكل من كان عالمًا بحال محمد ﷺ: أنه نشأ بين قوم أميين، لا يقرءون كتابًا، ولا يعلمون علوم الأنبياء، وأنه لم يكن عندهم من يعلم ما في التوراة والإنجيل، ونبوة الأنبياء.

وقد أخبر محمد ﷺ من توحيد الله وصفاته، وأسمائه، وملائكته، وعرشه، وكُرسِيّه، وأنبيائه ورسله، وأخبارهم وأخبار مُكذَّبِيهم: بنظير ما يُوجد في كتب الأنبياء، من التوراة وغيرها.

فمن تدبر التوراة والقرآن: علم أنهما جميعًا يخرجان من مُشكاة واحدة، كما ذُكر ذلك النجاشي، وكما قال ورقة بن نوفل: هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى.

ولهذا قرَن الله تعالى بين التوراة والقرآن في مثل هذا في قوله: ﴿لَوْلَا أَوْفَىٰ مِثْلَ مَا أَوْفَىٰ مُوسَىٰ أَوْلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أَوْفَىٰ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ﴾ إلى قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [القصص: ٤٨-٤٩]، وقالت الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الاحقاف: ٣٠]، وقال: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَنِينَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كُتِبَ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود: ١٧]، وقال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ إلى قوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩١، ٩٢].

فهذه الطريقة: كل من علِم ما جاء به موسى والنبيون قبله وبعده، وما جاء به محمد ﷺ: علم علمًا يقينًا أنهم كلهم مُخبرون عن الله، صادقون في الإخبار، وأنه يمتنع -والعياذ بالله- خلاف الصدق من خطأ وكذب.

ومن الطرق: الطرق الواضحة القاطعة المعلومة إلى قيام الساعة بالتواتر من أحوال أتباع الأنبياء، وأحوال من كذَّبهم وكفر بهم، حال نوح وقومه، وهود وقومه، وصالح وقومه، وحال إبراهيم وقومه، وحال موسى وفرعون، وحال محمد ﷺ وقومه.

وهذا الطريق قد بينها الله في غير موضع من كتابه، كقوله: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر: ٥]، وقال: ﴿وَلِنْ يَكْذِبُواكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ﴾ [٥٢] وقوم إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ [٥٣] وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكَذَّبَ مُوسَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ إلى قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُون لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٢-٤٦]، وقوله: ﴿وَلْيَكْفُرْ لِمَزُورٍ عَلَيْهِمْ مُصْحِحِينَ﴾ [١٣٧] وَبِأَيْلٍ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨] وقال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ

لَا مُتَوَسِّعِينَ ﴿ [الحجر: ٧٥].

فبين أنه تارك آثار القوم المُعَذِّبِينَ لِلْمُشَاهَدَةِ، وَيُسْتَدَلُّ بِذلك على عقوبة الله لهم، وقال تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ ﴾ الآيتين ^(١) [الإسراء: ١٧].

فذكر طريقين يُعَلِّمُ بهما ذلك:

(أحدهما): ما يُعَايِنُ وَيُعَقِّلُ بالقلوب.

(والثاني): ما يُسَمِعُ. فإنه قد تواتر عند كل أحد حال الأنبياء، ومُصَدِّقَهُمْ وَمُكَدِّبَهُمْ، وعاینوا من آثارهم ما دلَّ على أنه سبحانه عاقب مُكَدِّبَهُمْ، وانتقم منه، وأنهم كانوا على الحق الذي يُحِبُّه ويرضاه، وأن من كَذَّبَهُمْ كان على الباطل الذي يَغْضِبُ الله على أهله، وأن طاعة الرسل طاعة الله، ومعصيتهم معصية الله.

ومن الطُّرُقُ أيضًا: أن يُعَلِّمَ ما تواتر من مُعْجَزَاتِهِمُ الباهرة، وآياتِهِمُ القاهرة، وأنه يَمْتَنِعُ أن تكون المعجزة على يد مُدَّعِي النبوة وهو كذاب، من غير تناقض، ولا تَعَارُض... ومن الطُّرُقُ: أن الرسل جاؤوا من العلوم النافعة، والأعمال الصالحة بما هو معلوم عند كل عاقل لبيب، ولا يُنْكِرُهُ إِلَّا جاهل غاو ^(٢).

والواقع أن جميع ما سنذكره في الكلام على أن دلائل النبوة ليست قاصرة على المعجزة داخل هنا، هذا بالإضافة إلى المُعْجَزَةِ نفسها.

بل يكفي في تقرير الوحي هنا] أنه قد أخبر بوقوعه الصادق المعصوم محمد ﷺ، وكل ما أخبر بوقوعه الصادق المعصوم فهو حق ثابت، وذلك هو المطلوب. أما الدليل على أنه قد أخبر بوقوعه الصادق المعصوم: فما مرَّ عليك من أنباء الوحي في الكتاب والسنة. وأما الدليل على أن كل ما أخبر بوقوعه الصادق المعصوم فهو حق ثابت: فإن ذلك هو مقتضى الصِّدْقِ والعِصْمَةِ...

[ومن الأدلة] على أن محمدًا ﷺ صادق معصوم... المعجزة القائمة مقام قوله تعالى لعباده في شأن تصديق رسوله: "صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُ عَنِّي، ومن ذلك أنه يُوَحِّى إِلَيْهِ مِنِّي".

وهنا نجد أنفسنا قد انتهينا إلى المعجزة، فما هي المعجزة؟ ...

(١) لعل آية السجدة أوضح في الدلالة على المعنى الذي يتحدث عنه شيخ الإسلام ﷺ.

(٢) ما بين الأقواس من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٤/ ٢١٠-٢١٥) (بتصرف).

[ثانياً: المعجزة:

أسماء المعجزة:

إن تسمية آيات الأنبياء (معجزات) مما أطلقه النُّظَّار^(١)، ثم صار مُسْتَهْرًا عند كثير من المتأخرين، مع أن هذا اللفظ (معجزة) لم يرد في الكتاب ولا في السنة؛ إذ لم يُسمَّها الله في كتابه إلا (آيات) و(براهين) و(بينات) كما قال تعالى: ﴿فَلَاذِكْ بُرْهَانٍ مِنْ رَبِّكَ...﴾ [الفصص: ٣٢] وقال: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام:

١٢٤] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ...﴾ [الإسراء: ١٠١].

كما تُسمى: (دلائل النبوة) و(أعلام النبوة)، وهو اسم يدل على مقصودها، ويختص بها، لا يقع على غيرها من خوارق السحرة وأشباهم. فهو مُطَرِّد لا يَنْتَقِضُ، كما أنه مُطَابِقٌ لِمُسَمَّاه^(٢).

وأما كونها معجزة أو خارقة فذلك وَصَفٌ لنوع من آيات الأنبياء، وشرط في هذا النوع، ومن لوازمه - كما سيأتي - لكن شرط الشيء ولازمه قد يكون أعم منه^(٣).

وإذا وُصِفَتْ بأنها (معجزات) فلا بد أن يَعْجَزَ عن الإتيان بها كل من ليس بنبي، أو لم يُشْهَد له بالنبوة^(٤).

وأما كونها (عجائب) فينبغي أن يُقَيَّدَ ذلك بما يختص بها، فيقال: العجائب التي أتت بها الأنبياء، وخوارق العادات التي ظهرت على أيديهم، والتي لا يقدر عليها الإنس والجن، فلا طريق إليها بحيلة ولا اكتساب^(٥).

حقيقة المعجزة^(٦):

هي ما يُظْهِرُهُ الله تعالى من الآيات والبراهين الدالة على نبوة الأنبياء، مما يَسْتَلْزَمُ صِدْقَهُمْ، بشرط خَرَقِ عادة الثقلين غير الأنبياء، والخروج عن مقدورهم، مع عَجْزِهِمْ عن مُعَارَضَتِهَا^(٧).

(١) انظر: النبوات: ٢٨٩، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٢١، مجموع الفتاوى (١١ / ٣١١)، الجواب الصحيح (٥ / ٤١٢-٤١٨).

(٢) انظر: النبوات ٢٨٩، ٣١٠، الجواب الصحيح (٥ / ٤١٢).

(٣) انظر: النبوات ٣١٠.

(٤) انظر: السابق ٣٢١.

(٥) انظر: السابق ٣١١.

(٦) انظر: السابق (ص ٢٨٣-٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣١٠-٣١١).

(٧) انظر: السابق (ص ٢٨٣)، وانظر (ص ٢٨٤).

شرح التعريف وبيان محترزاته:

قولنا: "هي ما يُظهِرُ الله تعالى من الآيات والبراهين الدالة على نبوة الأنبياء" يدخل تحت هذه الجملة ما يأتي:

(١) جميع آيات الأنبياء سواء ما كان منها من جنس العلم، أو من جنس الآيات المتعلقة بالقُدرة والفعل والتأثير، كما سيأتي في أنواع الآيات الخارقة.

(٢) مما يدخل في العبارة السابقة: الآيات التي يُظهِرها الله قبل مبعث النبي، والآيات التي تُوجد في حياة النبي، وبعد بعثته، كما تشمل الآيات التي تكون بعد زمانه مما يُؤيّد صدقه، كما سيأتي في أنواع آيات الأنبياء من حيث التعلق بالزّمان.

(٣) يدخل فيما سبق الآيات التي يُظهِرها الله على يد الأنبياء، والآيات التي تظهر على يد بعض أتباعهم، وهذا بناءً على إطلاقها في عُرْف المُتقدمين، حيث إنهم يُطلقون ذلك على الجميع، خلافاً للمتأخرين الذين فَرَّقُوا، فأطلقوا على ما يظهر على أيدي الأنبياء: (معجزات)، وأطلقوا على ما يظهر على أيدي أتباع الأنبياء (كرامات)^(١).

قولنا: "مما يَسْتَلْزَمُ صِدْقُهُمْ": أي: يدلُّ على صِدْقِهِمْ ولا بد؛ لأنَّ الدليل -وهو الآية أو العلامة- لا يدل إلا إذا كان مختصاً بالمدلول عليه، مُسْتَلْزِمًا له، إمّا مساوٍ له، وإمّا أَخَصَّ منه، ولا يجوز أن يكون أعم منه غير مُسْتَلْزِم له^(٢).

فالحاصل أن آيات الأنبياء لا بد وأن تكون دالة على صِدْقِهِمْ، سواء كان العلم بذلك ضروريًا، كانشقاق القمر^(٣)، وجعل العصا حيّة، وخروج الناقة، أم كان العلم بذلك غير ضروري^(٤).

وهذا القيد يُخرج خوارق السّحرة وأمثالهم؛ لأن ذلك كله لا يستلزم صِدْقَهُمْ.

قولنا: "بشرط خرق عادة الثقلين - غير الأنبياء -، والخروج عن مقدورهم"، هذا من شروطها وصفاتها ولوازمها، إذ إنه يمتنع أن تكون مُعتادة لغيرهم، لكن لا يمتنع أن يأتي

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٣١١-٣١٢)، الجواب الصحيح (ص ٥/ ٤١٩).

(٢) انظر: النبوات (ص ٢٨٤).

(٣) للوقوف على بعض الأحاديث الواردة في ذلك انظر: جامع الأصول (١١/ ٣٩٦-٣٩٨)، الصحيح المسند من دلائل النبوة ص ١٨٢.

(٤) انظر: النبوات (ص ٢٨٣).

نبي آخر بمثلها، ولا أن يأتي من يُصدّقهم بمثلها؛ فإن تصديقه لهم يتضمن صدّقهم، فلم يأت إلا مع صدّقهم^(١).

فالمُرَاد بخرق العادة هنا: أي: عادة غير الأنبياء، أي: لا يكون ذلك لغير جنسهم وجنس من صدّقهم^(٢).

فلا يمكن لأحد أن يحصل ذلك بتعلّم، أو حيّلة، بخلاف خوارق السحرة ونحوهم، وسيأتي ما يوضح ذلك.

قولنا: "مع عجزهم عن مُعارضتها"، هذا من صفاتها وشروطها ولوازمها؛ إذ يمتنع أن يأتي من يعارضهم بمثلها.

والمقصود بعدم المُعارضة: أي: لا يقدر أن يأتي بها من ليس بنبي أو مُتّبِع لنبي^(٣).

وهذا يخرج خوارق السحرة وأمثالهم، إذ إن معارضتهم بمثلها أمرٌ ممكن.

وبما سبق تعلم بطلان ما أشاعه المتكلمون وأضرابهم^(٤)، وراج عند كثير من المُتتسبين للسنة، من أن المعجزة هي الأمر الخارق للعادة، المُقترن بدعوى النبوة مع التّحدّي.

فقد زعم هؤلاء أن كل ما يخرج عن الأمر المعتاد، ويكون خارقاً للعادة مع دعوى النبوة فهو معجزة^(٥).

وزعم طائفة أن العادة لا تُخرق إلا لنبي، وحملهم ذلك على التّكذيب بخوارق السحرة والكهان وكرامات الصالحين^(٦).

ولهم مقالات تُشبه ما سبق^(٧)، يجمعها عدم التوفيق للحق والصواب. هذا وإن ذُيوع هذا الباطل، وسعة انتشاره بين كثير من المُعلّمين والمُتعلّمين يُوجب الوقوف عند تلك القضايا الثلاث التي يدور عليها غالب كلامهم، فنقول:

(١) السابق (٢٨٣).

(٢) السابق.

(٣) السابق.

(٤) انظر مذاهبهم في ذلك: النبوات (ص ٢٨٩).

(٥) السابق (ص ٥).

(٦) السابق (٥، ١٥٠).

(٧) السابق (ص ٢٠٧).

المسألة الأولى: عدّهم (خَرَقَ العادة) حَدًّا مُطَابِقًا لـ (المعجزة) طَرْدًا وَعَكْسًا^(١).

عرفت فيما سبق أنّ كون المعجزة (خارقة للعادة) شرط من شروطها، ولازم من لوازمها، وهو وَضْف من أوصافها، لكن لا يصح أن يُجعل حَدًّا مُطَابِقًا لها، طَرْدًا وَعَكْسًا؛ إذ إنّ كون الشيء خارقًا للعادة أعم من أن يكون معجزة، إذ إنّ هذا اللفظ (خوارق العادات) يشمل آيات الأنبياء، وخوارق السحرة ونحوهم.

وأهل الكلام هؤلاء أطلقوا هذا اللفظ ولم يُحقِّقوا معناه^(٢)، فلم يُميزوا بين ما يَخْرِق العادة وما لا يَخْرِقها^(٣)، فوقع في كلامهم في هذا الجانب كثير من الاضطراب^(٤)؛ وقد تنبّه بعض حُذّاقهم لذلك فأغفلوا اشتراطه أصلاً^(٥).

والتحقيق أنّ (العادة) أمر إضافي، فقد يعتاد قوم ما لم يَعتَده غيرهم، فهذه إذا خُرِقت فليست دالة على صِدْق النبي بحيث لا تُوجَد بدون ذلك.

والله تعالى لا يَنْقُض عادته التي هي سنته إلا لمن أراد تمييزه واختصاصه كالأنبياء - عليهم السلام -، فمن خَصَّه بشيء من ذلك كان له من الخصائص التي تكون لغيره ما يُناسب ذلك، فيُستَدَل بتلك الخصائص على أنه من أهل الاختصاص بالنبوة.

وتلك هي عادته وسنته فيمن اختصهم بالنبوة، فهو يُمَيِّزهم بخصائص يَمْتازون بها عن غيرهم، ولم تكن له تعالى عادة بأن يجعل مثل آيات الأنبياء لغيرهم حتى يُقال: إنه خَرَقَ عادته ونَقَضَها، بل عادته أنّ تلك الآيات لا تكون إلا مع النبوة^(٦).

ضابط خَرَقَ العادة في آيات الأنبياء^(٧):

المعتبر هنا هو أن تكون خارقة لعادة غير الأنبياء مطلقاً، بحيث تختص بالأنبياء، فلا تُوجَد إلا مع الإخبار بنبوته^(٨).

(١) السابق (ص ٥، ٤٩-٥٧، ١٥٠-١٧٩، ٢٠٥-٢١١، ٢٨٢).

(٢) السابق (ص ٢٠٥).

(٣) السابق (ص ١٥٢، ٢٠٨، ٣١٠).

(٤) السابق (ص ٢٠٥، ٣١٠-٣١١، ٣٣٠).

(٥) السابق (ص ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٨٩).

(٦) السابق (ص ٣٣٠).

(٧) السابق (ص ١٥٧، ١٦٥، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٧-٣٣٠، ٣٧٠، ٣٩٢-٣٩٥).

(٨) السابق (ص ٣٠٩).

وليس المقصود خرق عادة طائفة من الناس، أو أمة من الأمم، بل تكون خارقة لعادة جميع الأمم من الجن والإنس من غير الأنبياء.

وهكذا ما يظهر على أيدي أتباعهم، فإنه مُختص بمن يشهد بنبوته^(١).

فهذا كله مما لا يُقدَّر عليه الإنس والجن، فلا طريق إليه بالحيلة والاكْتساب كما هو الشأن في الكهانة والسحر.

وأما ما يظهر على أيدي الكهنة والسحرة مما يقع لهم بإعانة الشيطان... فهذا أمر موجود في العالم، كثير، يعرفه الناس، وليس هو من خوارق عادات جميع الثقليين، بل هو من العجائب الغريبة التي يختص بها بعض الناس...^(٢).

والحاصل أن آيات الأنبياء ليس لها نظير لغير الأنبياء ومن يُصدِّقهم، فإذا وُجد نظيرها من كل وجه لغير الأنبياء ومن يشهد لهم بالنبوة لم تكن تلك من آياتهم^(٣).

ولا يَصْرُّ في ذلك أن تكون مُعتادة للأنبياء، كالإخبار ببعض المُعْجَبَات... لأن الدليل مُستلزم للمدلول عليه، فإذا لم يكن ذلك مُعتادًا إلا لنبي، كان مُستلزمًا للنبوة، وكان من أتى به لا يكون إلا نبيًّا^(٤).

وبهذا تعلم أنه لا يجب في معجزة النبي أن تخرق عادات غيره من الأنبياء، ولا أقول: (لا يجوز أن تخرق عادات الأنبياء)؛ لأنها قد تكون خارقة -أيضًا- لعادات الأنبياء؛ بحيث تكون مما اختص به أحد الأنبياء، كما هو الشأن في كثير من آياتهم.

لكن لا يجب في آياتهم أن تكون مختصة بنبي، بل ولا يجب أن يختص ظهورها على يد النبي، بل متى اختصت به وهي من خصائصه كانت آية له^(٥).

وهكذا إذا سُمِّيت أو وُصفت بأنها (معجزات) فلا بد أن يعجز عن الإتيان بها كل من ليس بنبي، ولم يشهد للنبي بالنبوة.

(١) السابق (ص ٣٠٨).

(٢) السابق (ص ٣٠٩).

(٣) السابق (ص ٣١١).

(٤) السابق (ص ٣٠٩).

(٥) السابق (ص ٣٠٥، ٣٢٢).

فهي معجزة لجميع المُكذِّبين أو الشَّاكِّين في نبوته من الثقلين^(١).

وهكذا إذا قيل: هي (عجائب)، والعَجَب ما خرج عن نظيره، فلم يكن له نظير، فلا بد أن يكون من العجائب التي لا نظير لها أصلاً عند غير الأنبياء والمُصدِّقين بهم، لا من الجن ولا من الإنس^(٢).

هذا، واعلم أن العادة هنا إنما تثبت بمرة، وليس من شرط فسادها أن تقع غير مرّة، مع انتفاء الشهادة بالنبوة، بل متى وقعت مرة واحدة مع انتفاء الشهادة بالنبوة، لم تكن مختصة بشهادة النبوة، ولا بالنبوة، فلا يجب أن تكون آية^(٣).

أما الكرامات: فهي من آيات الأنبياء، لكن آيات الأنبياء التي بها تثبت نبوتهم، وبها وجب على الناس الإيمان بهم فهي أمر يختصون به لا يكون للأولياء ولا لغيرهم، بل يكون من المعجزات الخارقة لعادات جميع الثقلين من غير الأنبياء. فما يقدر عليه الإنس والجن فلا يكون وحده آية للنبي.

أما ما يقدر عليه الملائكة، فإن ذلك قد يكون من آياتهم؛ لأنهم لم يُرسلوا إلى الملائكة، والملائكة لا تفعل شيئاً إلا بإذن الله.

فما تفعله معهم الملائكة فهو بإذن الله، وهو مما خَصَّ به الأنبياء^(٤).

أقسام الآيات الخارقة التي تكون للأنبياء^(٥).

يمكن أن نقسم الآيات الخارقة التي يُجريها الله على يد أنبيائه ورسله وبعض من صدّقهم وشهد لهم بالنبوة إلى قسمين:

القسم الأول: جِنْسٌ في نوع العلم.

وهذا كالإخبار عن بعض المُغيّبات التي أظهره الله عليها^(٦)، سواء كان ذلك في الأمور الماضية، وهذا كثير في قصص الأنبياء وأتباعهم في القرآن، أم كان من الغيب الحاضر، كإخباره

(١) السابق (ص ٣٢١).

(٢) السابق (ص ٣٢١).

(٣) السابق (٣٢٢).

(٤) السابق (٣٢٨-٣٢٩).

(٥) انظر النبوات ١٢، ٣٢٨، الجواب الصحيح (٦/ ١٥٩-٣٢٣)، المصباح المنير (١/ ٢٨١، ٣٣٤).

(٦) للوقوف على بعض الأحاديث في ذلك راجع: جامع الأصول (١١/ ٣١١)، الصحيح المسند من دلائل النبوة ص ٣٩٩، ٣١١، ١٣٨.

بموت النجاشي^(١)، وإخباره بموت أحد المنافقين في المدينة وكان ﷺ خارجها^(٢)، كإخباره بموضع ناقته حينما ضَلَّتْ عنه في بعض الطريق في غزوة تبوك^(٣). أم كان من الغيب المستقبل، كإخباره عن أمور كثيرة بعضها وقع، وبعضها سيقع كما أخبر ﷺ.

ومما يدخل في نوع العلم: القرآن الكريم، والشرعة التي أُرسل الله تعالى نبيه ﷺ بها. الحاصل أن ما اختصَّ به من هذا النوع خارج عن قُدرة الإنس والجن. القسم الثاني: الآيات المُتعلّقة بالقُدرة والفعل والتأثير^(٤):

ويدخل تحت هذا القسم أنواع تسعة، كل نوع منها تحت صور كثيرة، ووقائع متعددة. وهذه الأنواع هي:

◆ النوع الأول: ما كان في العالم العلوي. كانشقاق القمر^(٥).

◆ النوع الثاني: الآيات في الجو، كاستسقاءه ﷺ، واستصحائه^(٦)، وطاعة السحاب له، ونزول المطر بدعائه.

◆ النوع الثالث: تَصَرُّفه في الحيوان. (الإنس والجن والبهائم).

◆ النوع الرابع: آثاره في الأشجار والخشب، كحنين الجذع^(٧) الذي كان يخطب عليه.

◆ النوع الخامس: الماء والطعام والثمار الذي كان يَكْثُرُ ببركته^(٨).

◆ النوع السادس: تأثيره في الأحجار، وتَصَرُّفه فيها، وتسخيرها له.

(١) للوقوف على بعض الأحاديث في ذلك راجع: جامع الأصول (٦/ ٢١٥-٢١٦)، الصحيح المسند من دلائل النبوة ص ١٣٨.

(٢) راجع: جامع الأصول (١١/ ٣٤٥).

(٣) انظر: تاريخ الطبري (٣/ ٦٥)، السيرة لابن حبان (١/ ٣٦٦)، المحلى لابن حزم (١١/ ٢٢٢)، الدلائل للبيهقي (٤/ ٥٩، ٦٠)، (٥/ ٢٣٢)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٢٨٨)، أسد الغابة (١/ ٦٠٢)، وأورده ابن القيم في زاد المعاد (٣/ ٤٧٧) وقال محققه - الأرناؤوط -: رجاله ثقات.

(٤) للوقوف على بعض الأحاديث في ذلك انظر: جامع الأصول (١١/ ٣٣١)، الصحيح المسند من دلائل النبوة (٩٧-١٣٣).

(٥) تقدم قريباً، عند الحديث على تعريف المعجزة.

(٦) للوقوف على بعض الأحاديث في ذلك راجع: جامع الأصول (٦/ ١٩٥-٢١٢)، الصحيح المسند ص ٢٠٧.

(٧) للوقوف على بعض الأحاديث الواردة في ذلك راجع: جامع الأصول (١١/ ٣٣٢-٣٣٤)، الصحيح المسند ص ١٩٠.

(٨) للوقوف على بعض الأحاديث الواردة في ذلك راجع: جامع الأصول (١١/ ٣٣٤-٣٦٤، ٣٨٩)، الصحيح المسند ص ١٠٣، ١١٣، ٢١١-٢١٣، ٢٢٩، ٢٤٩-٢٥٠.

- ◆ النوع السابع: تأييد الله له بملائكته.
- ◆ النوع الثامن: كفاية الله له أعداءه، وعصمته له من الناس^(١).
- ◆ النوع التاسع: إجابة دعوته^(٢). سيما إذا كان المدعوبه من خوارق العادات، كتكثير الطعام والشراب ونحو ذلك.
- ويمكن أن نقسم تلك الآيات بطريقة أخرى فنقول^(٣)(٤):
- القسم الأول: الآيات الحسية. وهي ثلاثة أنواع:
- ◆ النوع الأول: أمور خارجة عن ذاته: كانشقاق القمر، وتسليم الحجر.
- ◆ النوع الثاني: أمور في ذاته: كخاتم النبوة.
- ◆ النوع الثالث: أمور في صفاته: كملازمته للصدق والأمانة طيلة حياته، قبل المبعث وبعده.
- القسم الثاني: الآيات العقلية: وهي ستة أنواع:
- (١) أنه من بلدة وقبيلة لا تعرف العلم، ولم يسافر منها إلا مرتين إلى بلاد الشام، ولم يلتق في تلك السفرتين بأحد من علماء أهل الكتاب.
- (٢) أنه قبل إظهاره للنبوة لم يكن مشغلاً بهذه الأمور.
- (٣) تحمله في أداء الرسالة أنواع المتاعب، فلم يُغيّر ذلك عن المنهج الأول... وكذا لما قوّيت شوكته.
- (٤) كونه مُستجاب الدعوة.
- (٥) ورود البشارة به ﷺ في الكتب المتقدمة.
- (٦) إخباره عن الغيوب الماضية والحاضرة والمستقبلية.
- وقد وقع للنبي ﷺ آيات من جميع تلك الأنواع، إذ إن دلائل نبوته ﷺ كثيرة متنوعة تزيد على الألف فيما ذكره بعض أهل العلم^(٥).

(١) انظر أدلة ثبوت هذا النوع في الجواب الصحيح (٦/ ٢٧٣)، جامع الأصول (١١/ ٣٧٧)، الصحيح المسند ص ١٨٤.

(٢) للوقوف على بعض الأحاديث في ذلك انظر: جامع الأصول (١١/ ٣٦٥)، الصحيح المسند ص ٢٠٤.

(٣) انظر: إيثار الحق على الخلق ٧٩-٨٥.

(٤) وهذا التقسيم لآيات الأنبياء من حيث هي من غير حصر بنوع خاص يكون خارقاً للعادة (المعجزات).

(٥) انظر: الجواب الصحيح (١/ ٣٩٩)، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٣٠٠.

المسألة الثانية: في أنه ليس من شرط المعجزة أن تكون مُقترنة بدعوى النبوة^(١) خلافاً للمتكلمين.

عرفت فيما سبق أن المتكلمين يقولون في تعريفهم المعجزة: (هي الأمر الخارق للعادة المقترن بدعوى النبوة...) إلخ؛ فجعلوا دعوى النبوة جزءاً من الآية^(٢).

وهذا ليس بصحيح؛ إذ لا دليل عليه البتة^(٣)، بل يلزم من هذا الشرط إبطال عامة الآيات^(٤)؛ لأن أكثر آيات الأنبياء لم تقع مُقترنة بدعوى النبوة، وهذا أمر في غاية الوضوح. وإنما يكفي في الآية -التي هي من قبيل المعجزة- أن تكون في نفسها مما يَعجز الثقلان عن الإتيان بمثله، سواء ذكر المُستدل هذا أو لم يذكره؛ لأنه لا يصير دليلاً بِذِكر ذلك، أو تنتفي عنه الدلالة بعدم ذِكره^(٥).

وسبب غلط المُتكلمين حينما شرطوا هذا الشرط أنهم لم يعرفوا ما يخص الآيات، ولم يضبطوا خارق العادة بضابط يُمَيِّز بينها وبين غيرها، بل جعلوا ما للسحرة والكهان هو -أيضاً- من آيات النبوة إذا اقترنت بدعوى النبوة، ولم يُعارضه مُعارض^(٦).

المسألة الثالثة: في أنه ليس من شرط آيات الأنبياء تَحَدِّي النبي واستدلاله بها^(٧).

ليس من شرط آيات الأنبياء -المُعجزات- استدلال النبي بها، ولا تَحَدِّي بالإتيان بمثله؛ بل هي دليل على نبوته، وإن خَلَّتْ عن هذين القيدَين؛ لأنها إذا كانت في نفسها مما لا يقدرُونَ على الإتيان بمثله، سواء ذَكَرَ المُستدل هذا أو لم يذكره، فهي دليل في نفسها، لا أنها تصير دليلاً إذا استدل بها، ولا ينتفي اتصافها بالدلالة إذا لم يستدل بها.

ولو التزمنا ذلك الشرط لأبطلنا عامة آيات الأنبياء كما أشرنا سابقاً عند الكلام على بطلان شَرْطِيَّة دعوى النبوة في تعريف المعجزة.

(١) انظر: النبوات (ص ٥٥، ٤٩-٥٧، ١٥٠-١٧٩-٢٠٥-٢١١، ٢٨٢، ٣٢٢-٣٢٤).

(٢) السابق (ص ٣٢٢).

(٣) السابق (٢١٠).

(٤) السابق.

(٥) السابق.

(٦) السابق (ص ٣٢٢).

(٧) السابق (ص ١٥٦، ١٧٧-١٧٨، ٢٠٧-٢١١، ٢٩٣).

والحاصل أن مثل هذه الشروط غير صحيحة، وإنما وقع فيها من وقع بسبب عدم التمييز بين آيات الأنبياء وخوارق السحرة ونحوهم.

والواقع أن تلك القيود مع كونها غير صحيحة، فهي لا تميز لنا بين آيات الأنبياء وخوارق السحرة والكهان؛ ذلك أن الخوارق تظهر على أيدي الرسل كما تظهر على أيدي أضدادهم من الكهان ونحوهم، فلا بد من أن يكون الخارق للعادة خارقاً لعادة الثقلين.

وهكذا اشتراطهم دعوى النبوة، فإن النبوة قد يدعيها بعض المنحرفين الذين قد تظهر بعض الخوارق على أيديهم، كما هو الشأن في الأسود العنسي، ومسيلمة الكذاب وأضرابهم.

وكانوا يستدلون بذلك على باطلهم ويحتجون به؛ وإنما يعرف باطلهم من هداة الله إلى معرفة الفرق بين حال الأنبياء وحال أولئك المبطلين، كما عرف الفرق بين آيات الأنبياء وخوارق السحرة.

الفرق بين المعجزات والكرامات^(١) :

عرفت فيما سبق أن المتقدمين يطلقون على الجميع لفظ (آيات)، وإنما اشتهر عند المتأخرين تسمية ما يظهر على أيدي الأنبياء (معجزات)، وما يظهر على أيدي أتباعهم (كرامات)^(٢).

والحق أن الكل من جنس واحد، والتسمية لا تضر في ذلك. لكن ثمة فروقات بين آيات الأنبياء والآيات التي تظهر على أيدي بعض أتباعهم، ومن أهم هذه الفروقات: (١) أن الآيات التي تكون برهاناً على نبوة النبي كالقرآن الكريم لنبوة النبي ﷺ، وانقلاب العصا إلى حية لنبوة موسى عليه السلام، وأمثال ذلك، فإن هذا النوع يكون مختصاً بالأنبياء، ولا يكون لأحد من أتباعهم^(٣).

(٢) أن آيات الأنبياء أعلى من كرامات الأولياء^(٤)؛ لأن "آيات الأتباع لا تصل إلى مثل آيات المتبوع، وإن كانوا قد يشاركونه في بعضها... كتكثير الطعام والشراب"^(٥).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٣١١)، النبوات ٢٠٥، ٢٩٦، ٣٠٥-٣٠٨، ٣٢٨، ٣٢٩، ٤٠٤-٤٠٥، الجواب الصحيح (٥/ ٤١٩)، لوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٩٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٣١١-٣١٢)، الجواب الصحيح (٥/ ٤١٩).

(٣) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٤١٩).

(٤) انظر: النبوات ٤٠٥.

(٥) النبوات ص ٣٢٩، بتصرف يسير.

ذلك أن آيات الأنبياء صغار وكبار، كما قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا آيَاتِنَا الْكُبْرَى﴾ [النازعات: ٢٠]، وقال: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨]، فالآيات الكبرى التي بها تَثَبَّتْ نبوتهم، وبها وَجَبَ عَلَى الناس الإيمان بهم مُخْتَصَّةٌ بهم، فهي من المعجزات الخارقة للعادات، الناقضة لعادات جميع الإنس والجن غير الأنبياء^(١) كما سبق، وأما الصغرى فقد تكون للصالحين، كتكثير الطعام والشراب... لكن لم يُوجَد لأحد من ذلك كما وَجَدَ للنبي ﷺ أنه أطعم الجيش من شيء يسير.

الحاصل أنه قد يُوجَد لغيرهم من جنس ما وَجَدَ لهم، لكن لا يُماثلونهم في قَدْرِهِ، فهم مُخْتَصَّوْنَ إما بجنس الآيات، فلا يكون لِمِنْهُمْ -كالإتيان بالقرآن، وانشقاق القمر... -؛ وإما بِقَدْرِهِا وكيفيتها، كنار الخليل عليه السلام؛ فإن أبا مسلم الخولاني^(٢) صارت النار عليه بَرْدًا وسلامًا، لكن لم تكن مثل نار إبراهيم عليه السلام في عَظَمَتِهَا. فهو مُشَارِكٌ لإبراهيم في جنس الآية لا في قَدْرِهَا^(٣)؛ لأن الله فَضَّلَ الأنبياء على غيرهم، كما فَضَّلَ بعض النبيين على بعض. فلا بد أن يمتاز الفاضل بما لا يَقْدَرُ المفضول على مثله.^(٤) فالكرامات وإن كانت مُعتادة من الصالحين، إلا أن معجزات الأنبياء فوق ذلك.^(٥)

(٣) أن أتباع الأنبياء مُعترفون بأن ما يأتون به هو من آيات الأنبياء، فكراماتهم من آيات الأنبياء^(٦)؛ فإنه لولا ذلك لما كان هؤلاء أولياء، ولم تكن لهم كرامات^(٧).

(٤) أن كرامات الصالحين مُسْتَلْزِمَةٌ لصدقهم في قولهم: إن محمدًا رسول الله، ولثبوت نبوته^(٨).

(١) انظر: النبوات ص ٣٢٨، الجواب الصحيح (٥/ ٤١٩).

(٢) عبد الله بن ثوب الداراني، من سادات التابعين وزهادهم، قدم من اليمن، وقد أسلم في أيام النبي ﷺ، فدخل المدينة في خلافة الصديق. وله أخبار عجيبة وكرامات. توفي بأرض الروم سنة (٦٢ هـ) فيما حكاه بعضهم. انظر: السير (٤/ ٧).

(٣) انظر: النبوات ٢٩٦.

(٤) انظر: السابق ٣٢٩، ٣٠٥، ٣٢٩.

(٥) انظر: السابق ٢٩٦.

(٦) انظر: السابق ٢٩٦، ٣٠٧، ٣٠٨.

(٧) انظر: السابق ٣٠٧.

(٨) انظر: السابق ٣٠٥، ٣٠٧، الجواب الصحيح (٥/ ٤١٩).

الفرق بين المعجزات وغيرها من الخوارق^(١) :

(١) أن آيات الأنبياء -المُعْجِزَة- مُختصة بهم، يعجز عن الإتيان بمثلها الثقلان، فهي خارقة لعادة غير الأنبياء^(٢)، بخلاف خوارق السحرة فإنه يمكن لغيرهم أن يُعَارِضهم بمثلها، فهي ليست خارقة لعادة أمثالهم^(٣).

(٢) أن خوارق السَّحَرَة تحصل بالاكْتِسَاب، بخلاف معجزات الأنبياء^(٤).

(٣) أن آيات الأنبياء تكون قبل حياتهم وبعدها، كما تجري على يد غيرهم من أتباعهم.

(٤) أن ما يأتي به الساحر أو الكاهن داخل في مقدور الإنس والجن، وإنما يختلفون في الطريق إليه، فالساحر قد يَقْتُل بالسَّحَر، والقتل مقدور بهذا الطريق وغيره.

وهكذا الطيران في الهواء، أو المشي على الماء، فهذا الجنس يقع لمن هم دون الإنس والجن من الحيوان كالطيور والحيتان...^(٥).

(٥) النبي صادق فيما يُخبر به عن الكتب، لا يكذب قط. بخلاف غيره^(٦)، كما قال الله

تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ... ﴾ [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٢].

(٦) يُفَرِّق بين الأنبياء والأدعياء بالنظر فيما يأمر به الأنبياء ويفعلونه، وما يأمر به الأدعياء من الكهنة والسحرة ويفعلونه^(٧).

(٧) أن النبوة لو قُدِّر أنها تُنال بالكسب فإنما تُنال بالأعمال الصالحة، والصِّدْق والعَدْل والتوحيد، ولا تحصل مع الكذب على من دون الله فضلاً عن أن تحصل مع الكذب على الله تعالى^(٨).

(١) انظر: النبوات ١٥٦-١٥٧، ١٥٩، ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩، ١٨٨-١٩٠، ٢١١، ٣١١، ٣٤٤، ٣٨٥، ٣٩١-٣٩٥، ٤٠٤، ٤٢٢-٤٣٣، الجواب الصحيح (١/ ٤١٧-٤١٨).

(٢) انظر: النبوات ١٥٦، ١٨٨، ٣١١، ٣٩٢، ٤٠٤، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٧. وقد عرفنا سابقاً بأن كرامات الأولياء من جُمْلَة آيات الأنبياء، فهي دليل على صِدْقهم. والمقصود أن ذلك يكون من الله تعالى، وليس يحصل بتعلُّم أو اكتساب.

(٣) انظر: السابق ١٥٧، ١٨٨، ١٨٩، ٣٩١، ٤٢٥.

(٤) انظر: السابق ١٨٨، ٣١١، ٣٩١، ٤٢٢، ٤٢٧.

(٥) انظر: السابق ١٦٨، ١٨٩، ٣١١، ٣٩١-٣٩٢، ٤٠٤، ٤٢٢، ٤٢٥.

(٦) انظر: السابق ١٨٨، ٣٩٣، ٤٢٢.

(٧) انظر: السابق ١٨٨، ٢١١، ٤٢٢، ٤٣٠.

(٨) انظر: السابق ١٨٩، ٤٢٣.

- (٨) خوارق السحرة ليست خارقة لعادات بني آدم، بل كل ضَرْب منها مُعتاد لطائفة غير الأنبياء، وأما آيات الأنبياء فليست مُعتادة لغير الصادقين على الله، ولمن صَدَّقَهُمْ^(١).
- (٩) أن النبي قد تَقَدَّمه أنبياء، فهو لا يأمر إلا بجنس ما أَمَرَت به الرسل قبله، فله نُظراء يُعتبر بهم، وكذلك الساحر والكاهن له نُظراء يُعتبر بهم^(٢).
- (١٠) أن آيات الأنبياء تَدُل على النبوة، بينما خوارق السحرة تَدُل على نَقِيض ذلك؛ فإن ما يأتي به السَّحرة والكُهَّان لا يكون إلا لكذاب فاجر عدو الله، فهو مُناقض للنبوة^(٣).
- (١١) أن الأحوال الشيطانية تبطل أو تضعف عند ذِكْر الله وتوحيده، وكذا إذا قُرِئَت قوارعُ القرآن، لاسيما آية الكرسي، فإنها تبطل عامة هذه الخوارق الشيطانية، أما آيات الأنبياء والأولياء فَتَقْوِي بِذِكْرِ الله وتوحيده^(٤).
- (١٢) أن أهل السحر والكهانة تتلاعب بهم الشياطين وتُضِلُّهم، فكثير منهم تَحْمِلُهُ الشياطين ولا يدري كيف حُمِلَ، وقد تُوهِمُهُ الشياطين أنه يركب فَرَسًا، والحقيقة أنه شيطان تَصَوَّر له في هيئة مركوب، وقد يرى أنه يمشي في الهواء من غير مركوب، والواقع أن الشيطان هو الذي حمّله، وكذا المشي على الماء، فقد يجعل له الجن ما يمشي عليه، وهو يظن أنه يمشي على الماء.
- وهذا كله بخلاف معجزات الأنبياء وكرامات الصالحين، فهي حق ثابت^(٥).
- أنواع آيات الأنبياء من حيث الظهور والخفاء^(٦) :**
- إن دلائل النبوة من جنس دلائل الربوبية، إذ إن فيها الظاهر لكل أحد، كالحوادث المشهودة، كخلق السماء والأرض والنبات... إلخ.
- ومنها ما يختص به من عَرَفَهُ، كمقادير الكواكب، وحركاتها، ودقائق علم التَّشريح، ونظائر ذلك.
- وهكذا دلائل النبوة؛ فإن منها ما هو ظاهر لكل من شاهده، كانشقاق القمر، وتكثير الطعام والشراب... إلخ.

(١) انظر: السابق ١٨٩، ٤٢٣، ٤٢٥.

(٢) انظر: السابق ١٩٠، ٤٢٨.

(٣) انظر: السابق ٢١١، ٣٨٥، ٣٩١، ٤٠٤، ٤٢٢.

(٤) انظر: السابق ٤٠٤.

(٥) انظر: السابق ٣٩٤، ٣٩٥.

(٦) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٤٣٥-٤٣٦).

ومنها ما لا يظهر لكل أحد، ومن المعلوم أن علماء أهل الكتاب يعلمون من دلائل نبوة الرسول ﷺ ما لا يعلمه الأعرابي.

أنواع آيات الأنبياء من حيث التعلق بالزمان^(١) :

تنوع آيات الأنبياء ودلائل صدقهم من حيث التعلق بالزمان إلى نوعين:

النوع الأول: ما يقع قبل مبعثهم، وهو قسمان:

♦ القسم الأول: ما يقع قبل حياتهم، كإخبار الكتب السابقة وغير ذلك من الإرهاصات الدالة على نبوتهم.

♦ القسم الثاني: ما وقع في حياتهم قبل البعثة، وهو من الإرهاصات أيضًا التي تدل على مبعثهم وتوطئ له، كحادثة شق الصدر.

النوع الثاني: ما يقع بعد مبعثهم، وهو على قسمين:

♦ القسم الأول: ما وقع في حياتهم، وهو كثير، كناقاة صالح، وانفلاق البحر لموسى، وانشقاق القمر لمحمد -عليهم الصلاة والسلام-.

♦ القسم الثاني: ما وقع بعد موتهم، كوقوع أشياء أخبروا عنها قبل وقوعها، ويدخل في ذلك أيضًا ما يظهر على يد أتباعهم من الخوارق.

أنواع آيات الأنبياء من حيث الانقضاء والبقاء^(٢) :

تنوع آيات الأنبياء من هذه الحيثية إلى نوعين:

الأول: ما مضى وصار معلومًا بالخبر، كناقاة صالح، ونار إبراهيم، وعصا موسى،

وانشقاق القمر للنبي ﷺ.

وهذا حال عامة آيات الأنبياء قبل النبي ﷺ.

الثاني: ما هو باق إلى اليوم، كالقرآن الكريم، وكالعلم والإيمان اللذين في أتباعه ﷺ، وكذا شريعته التي جاء بها وما فيها من الحكم الباهرة، والمصالح العظيمة، وكالآيات التي يُظهرها الله وقتًا بعد وقت من كرامات الصالحين من أمته، وكذلك ما يقع ويتحقق من الأمور التي أخبر عنها قبل ذلك.

(١) انظر: النبوات ٢٩٣، ٣٢٢، الجواب الصحيح (٥/ ٤٢٠)، (٦/ ٤٠٨-٤١٣).

(٢) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٤٢٠-٤٢١).

دلائل صدق الأنبياء ليست محصورة في المعجزات^(١) :

من المعلوم أن المعجزات دليل صحيح على تقدير النبوة، إلا أن الدليل على النبوة غير محصور فيها، خلافاً لمن قَصَرَ ذلك على المعجزة من المُتَكَلِّمين وَمَنْ تَابَعَهُم، الأمر الذي حَدَا بكثير منهم إلى إنكار خَرْق العادات لغير الأنبياء، سواء في ذلك كرامات الأولياء، أو ما يُضَادُّ ذلك من السحر ونحوه، وإنما حَمَلَهُم على ذلك طَلَب دَفْع المُعَارِض عن الدليل ليكون صحيحاً.

والحق أن دلائل النبوة أوسع من ذلك بكثير، فقرائن الأحوال والأوصاف كل ذلك يدل على حال الشخص، سواء كان من الصادقين أم من الكذبة. وقد أحسن من قال^(٢) :

لو لم يكن فيه آيات مُبَيِّنَةٌ كانت بديهته تأتيك بالخبر

ولا يخفى أن كل من ادعى النبوة وهو كاذب قد ظهر على يديه ما يَدُلُّ على بطلان دعواه من الكذب والفجور، الأمر الذي يَظْهَر لكل من له تمييز^(٣).

فالناس يُمَيِّزون في ذلك، كما يُمَيِّزون بين أصحاب المِهْن والصناعات.

ومعلوم أن النبوة مُشْتَمِلَةٌ على علوم وأعمال لا بد أن يَتَّصِفَ الرَّسُولُ بها، وهي أشرف العلوم والأعمال، فكيف يَشْتَبِه مع ذلك الصادق فيها بالكاذب؟ وهكذا -أيضاً- فإن حال الأخبار تُعَرَف بما يَخْتَفُّ بها من قرائن، كما يُعَرَف حال المرء من خَوْفٍ وَمَرَضٍ وَفَرَحٍ بما يَقْتَرِنُ به وَيُظْهَرُ على تصرفاته وَصَفْحَةِ وجهه.

وهكذا كل من أَسَرَّ سَرِيرَةً فَإِنَّمَا تَظْهَرُ على صَفْحَةِ وجهه وفَلَتَات لسانه؛ ولذا سَارَعَ وَرَقَةُ بن نوفل وخديجة^(٤) إلى الإيمان قبل مُشَاهَدَةِ شيء من المعجزات.

(١) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٤٢٠-٤٨٢)، (٦/ ٥) إلى آخر المجلد، مجموع الفتاوى (١٤/ ١٨٨-٢٠٠)،

النبوات (ص ٢١١، ٣٤٥، ٣٤٩، ٣٦٧-٣٧٢، ٣٧٥، ٣٩٠)، شرح الطحاوية (ص ١٤٠-١٥٥).

(٢) نسب بعضهم إلى حسان رضي الله عنه، وذكره بعضهم بلا نسبة، ونسبه الحافظ لعبد الله ابن رواحة رضي الله عنه. انظر: عيون الأخبار لابن قتيبة (١/ ٢٢٤)، شرح الطحاوية (ص ١٤١)، الإصابة (٤/ ٧٥).

(٣) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٣٥٧-٤١١).

(٤) البخاري (٣). وأطرافه في: (٣٣٩٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٦٩٨٢). ومسلم (١٦٠).

وكذلك هِرَقْل حينما بلغه كتاب النبي ﷺ، فإنه سأل عن أمور مُتَعَدِّدة، وليس منها المعجزات^(١). وقد عرف أن تلك الأوصاف التي سأل عنها وأجابه أبو سفيان لا تكون إلا لنبي؛ ولذا كان آخر ما قال لأبي سفيان وأصحابه: "وقد كنتُ أعلم أن نبياً يُبعث، ولم أكن أظنه منكم، ولوددتُ أني أخلص إليه، ولولا ما أنا فيه من الملك لذهبتُ إليه، وإن يكن ما تقول حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين"^(٢).

هذا وإن ما يفعله الله بأنبيائه ومُكذِّبهم في الدنيا من نَصْر الله لرسله، وإكرامه لهم، وإدائهم على أعدائهم، مع ما أنزله بأعدائهم من ألوان العقوبات، كل ذلك يدل على صدق ما جاؤوا به.

ونحن قد علمنا بالتواتر من أحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم علماً يقينياً أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه عدة:

منها: أنهم أخبروا الأمم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أعدائهم، وبقاء العاقبة لهم.

ومنها: ما أحدثه الله لهم من النصر المبين، وإهلاك أعدائهم، وإذا عُرف الوجه الذي حصل عليه ذلك - كغَرَق فرعون، وغَرَق قوم نوح - عُرف صدق الرسل.

ومنها: أن بين من يأتيه الوحي وبين الكاهن والكاذب فرقاً بيناً، فالنبي لا يكون إلا باراً مُطيعاً، بخلاف غيره^(٣).

ومنها: أنه تحدى الثقليين أن يأتوا بمثل هذا القرآن، وهذا لا يُقدِّم عليه إلا من هو واثق بصِدْقِهِ والحق الذي معه؛ إذ لو كان عنده أدنى شك في ذلك لجاز أن يظهر كذبه في هذا الخبر فيفسد عليه ما قَصَّده، وهذا لا يُقدِّم عليه عاقل، والأمم متفقون مؤمنهم وكافرهم على كمال عقل النبي ﷺ^(٤)، ولا نزاع بين العقلاء أنه كان يقصد أن يُصدِّقه الناس.

ومعلوم أن من دعا الناس إلى مثل هذا الأمر العظيم، ولم يزل حتى استجابوا له طَوْعاً وكرهاً، وظهرت دعوته، وانتشرت ملته هذا الانتشار الهائل، هو من عظماء الرجال على

(١) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٣٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧). وأطرافه في: (٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١).

(٣) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٣٥٧).

(٤) السابق (٥/ ٤٠٩-٤١٠).

أي حال كان؛ فأقدمه -مع هذا القصد- في أول الأمر وهو في مكة، مع قلة أتباعه، على أن يقول خَبَرًا يَقْطَعُ به أنه لو اجتمع الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله، لا في ذلك العصر، ولا في سائر الأعصار المتأخرة، فإن ذلك لا يكون إلا مع جزمه بذلك، وتيقُّنه به، وإلا فمع الشك والظن لا يقول ذلك من يخاف أن يَظْهَر كَذِبُه فيفتضح، فيرجع الناس عن تصديقه.

وإذا كان جازمًا بذلك مُتَيَقِّنًا به لم يكن ذلك إلا عن إعلام الله له بذلك. وليس في العلوم المُعتادة أن يعلم الإنسان أنَّ جميع الخلق لا يقدرُون أن يأتوا بمثل كلامه إلا إذا علم العالم أنه خارج عن قُدرة البَشَر^(١).

ومنها: أن نَسَبَه ونشأته وسيرته وأخلاقه وأقواله وأفعاله كل ذلك يدل على صِدْقِهِ ونُبُوَّتِهِ^(٢)، وقد كان معروفًا بالصدق، والبر، والعدل، ومكارم الأخلاق، مع التَّخَلِّي عن الرذائل والفواحش والظلم والكذب والخيانة، وكل وَصْف مذموم، وقد شَهِد له بذلك أهل مكة مع شدة عداوتهم له^(٣).

وكان خَلْقُهُ وصورته أكمل الصور وأتمَّها، وأجمعها للمحاسن الدالة على الكمال. وهكذا كان شأنه بعد البعثة، قبل الهجرة وبعدها، فلم يزل قائمًا بأمر الله على أكمل طريقة وأتمها من الصدق والعدل والوفاء، لا يُحَفَظُ عليه كذبة واحدة، ولا ظُلْمٌ لأحد، ولا غَدْر، بل كان أصدق الناس، وأعدلهم وأوفاهم بالعهد، مع اختلاف الأحوال عليه، من حَرْبٍ وسَلْمٍ، وأَمْنٍ وخوفٍ، وَغِنًى وفَقْرٍ، وَقِلَّة وكَثْرَةٍ، ومع ذلك كله نَجِدُه مُلَازِمًا لِأَكْمَل الطُّرُق، حتى ظهرت دعوته في جميع أرض العرب التي كانت مَمْلُوءة بالجهل وعبادة الأوثان والكهانة، وأنواع الكفر، وَسَفْكَ الدماء المحرمة... وقطيعه الأرحام، والإعراض عن الله تعالى والدار الآخرة، فصاروا أعلم أهل الأرض وأدينهم وأعدلهم وأفضلهم، حتى إن النصارى لما رأوهم -حين قدموا الشام- قالوا: ما كان الذين صحبوا المسيح بأفضل من هؤلاء^(٤).

(١) السابق (٥/ ٤٣٢-٤٣٣).

(٢) السابق (٥/ ٤٣٧).

(٣) السابق (٥/ ٣٥٨).

(٤) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٤٤٠)، زاد المعاد (٣/ ٢٨٠-٢٨١)، إغاثة اللهفان (٢/ ٢٩٨)، البداية والنهاية (٦/ ٧١).

وهو ﷺ مع ظهور أمره، وطاعة الخلق له، وتقديمتهم له على الأنفس والأموال مات ولم يُخلف درهمًا ولا دينارًا، ولا شاة ولا بعيرًا، إلا بغلته وسلاحه، وذرعه مزهونة عند يهودي على ثلاثين صاعًا من شعير ابتاعها لأهله^(١)؛ وكان بيده ﷺ عقار يُنفق منه على أهله، والباقي يضره في مصالح المسلمين، فحكّم بأنه لا يُورث.

ومنها: كمال أمته، والعلم والإيمان الذي في أتباعه، مع كمال شريعته وشمولها، وما فيها من حكم وأحكام.

وقد كان ﷺ يأمر أمته بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويحلّ لهم الطيبات ويحرّم عليهم الخبائث.

ومعلوم أنه ﷺ شرع الشريعة شيئًا بعد شيء، حتى أكمل الله دينه وأتم نعمته، فجاءت شريعته أكمل الشرائع، لم يبق معروف تعرّف العقول أنه معروف إلا أمر به، ولا مُنكر تعرّف العقول أنه مُنكر إلا نهى عنه، ولم يأمر بشيء فقيّل: ليته لم يأمر به، ولا نهى عن شيء فقيّل: ليته لم ينه عنه، وأحلّ الطيبات، ولم يُحرّم شيئًا منها، وحرّم الخبائث ولم يُحلّ شيئًا منها، وجمّع محاسن ما عليه الأمم، فلا يُذكر في التوراة والإنجيل والزبور نوع من الخبر عن الله وعن ملائكته، وعن اليوم الآخر إلا وقد جاء به على أكمل وجه، بل أخبر بأشياء ليست في تلك الكتب.

فليس في الكتب إيجابٌ لعدل، وقضاءٌ بفضّل، ونذْبٌ إلى الفضائل، وترغيبٌ في الحسنات إلا وقد جاء به، وبما هو أحسن منه، وهذا لا يمكن أن يصدر عن كذاب جاهل. وإذا نظر اللبيب في العبادات التي شرعها، وعبادات غيره من الأمم، ظهر فضلها ورجحانها، وكذلك الحدود والأحكام وسائر الشرائع.

أمّا أمته فهي أكمل الأمم في كل فضيلة، فإذا قيس علمهم بعلم سائر الأمم، ظهر فضل علمهم، وإن قيس دينهم وعباداتهم وطاعتهم لله بغيرهم، ظهر أنهم أدين وأعبد له وأطوع. وقُلّ مثل ذلك في شجاعتهم وجهادهم وصبرهم وسخائهم وبذلهم.

وهذه الفضائل به نالوها، ومنه تعلّموها، وهو الذي أمرهم بها؛ إذ لم يكونوا قبله مُتبعين لكتاب جاء هو بتكميله، كما جاء المسيح بتكميل شريعة التوراة.

فكل علم نافع وعمل صالح عليه أمة محمد ﷺ إنما أخذوه عن نبيهم ﷺ، مع ما يظهر لكل عاقل: أن أمته أكمل الأمم في جميع الفضائل العلمية والعملية، ومعلوم أن كل كمال في الفرع المتعلم إنما هو من الأصل المعلم، وهذا يقتضي أنه كان أكمل الناس علماً ودينًا، وأن علم أمته ودينهم من آياته، كما أن شريعته من آياته.

وهذه الأمور جميعًا توجب العلم الضروري بأنه كان صادقًا في قوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] ^(١).

ومنها: أن الطعن في نبوته طعن في الرب تبارك وتعالى؛ إذ لا يتصور أن يتجرأ أحد بالكذب على الله تعالى فيُضيف إليه كل ما يأمر به، أو ينهى عنه، ويقرأ على الناس كلامًا ينسبه إليه، ويُشرع ويحكم، ويُقاتل من لم يؤمن به، ويبقى على ذلك ثلاثًا وعشرين سنة، ثم الله ينصره، ويزيد في أتباعه، ويجعل العاقبة له، ويخذل عدوه، ويُنزل به ألوان بأسه ومثلاته، فتظهر حُجته على قومه بالحجة والبرهان، والسيف والسنان!! هذا لا يكون أبدًا؛ الأمر الذي يدل على صدق نبوة من كان هذا شأنه ﷺ ^(٢). وقد مرّ بك في الدليل العقلي على الوحي نحو من هذا، فكل ما يُقال هناك يصح أن يُذكر هنا والعكس. والله أعلم.

ثالثًا: نزول القرآن:

هذا مبحث مهم في علوم القرآن بل هو أهم مباحثه جميعًا؛ لأن العلم بنزول القرآن أساس للإيمان بالقرآن وأنه كلام الله، وأساس للتصديق بنبوة الرسول ﷺ، وأن الإسلام حق. ثم هو أصل لسائر المباحث الآتية بعد في علوم القرآن. فلا جرم أن يتصدّرها جمعاء، ليكون من تقريره وتحقيقه سبيل إلى تقريرها وتحقيقها. وإلا فكيف يقوم البناء على غير أساس ودعام؟

ولأجل الإحاطة بهذا المطلب العزيز، نتكلم -إن شاء الله- على معنى نزول القرآن، ثم على مرات هذا النزول، ودليل كل نزول، وكيفيته، وحكمته، ثم على الوحي وأدلته...

(١) انظر: النبوات (ص ٣٩٠)، الجواب الصحيح (١/ ٤١٠، ٤١٧)، (٥/ ٤٢٠-٤٢١، ٤٣٧)، شرح العقيدة الطحاوية (ص ١٤٠-١٥٥).

(٢) انظر الهامش السابق.

(۱) تفسیر ابن کثیر (۲ / ۵۶۱).

﴿ نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾ [القدر: ٤]، يناسب قوله: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ (٤) أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ [الدخان: ٤، ٥]، فهذا شبيه بقوله: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ ﴾ [النحل: ١٠٢].
وأما المطلق ففي مواضع: منها: ما ذكره من إنزال السكينة بقوله: ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ٢٦]، وقوله: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الفتح: ٤]، إلى غير ذلك.

والملائكة قد تنزل على قلوب المؤمنين بالسكينة، كقوله: ﴿ إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكِ أَنِ مَعَكُمْ فَتَبَيَّنُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [الأنفال: ١٢]، فذلك الثبات نزل في القلوب بواسطة الملائكة، وهو السكينة... ومنه حديث حذيفة رضي الله عنه الذي في الصحيحين، عن النبي ﷺ قال: (إن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، ثم علموا من القرآن، ثم علموا من السنة...) (١).
والأمانة: هي الإيمان، أنزلها في أصل قلوب الرجال؛ وهو كإنزال الميزان والسكينة...

فقد تبين أنه ليس في القرآن، ولا في السنة لفظ نزول إلا وفيه معنى النزول المعروف (الذي هو من أعلى إلى أسفل)، وهذا هو اللائق بالقرآن؛ فإنه نزل بلغة العرب، ولا تعرف العرب نزولاً إلا بهذا المعنى، ولو أُريد غير هذا المعنى لكان خطاباً بغير لغتها، ثم هو استعمال للفظ المعروف له معنى في معنى آخر بلا بيان، وهذا لا يجوز بما ذكرنا، وبهذا يحصل مقصود القرآن واللغة الذي أخبر الله تعالى أنه بينه، وجعله هدى للناس... (٢).

٢- تنزلات القرآن (٣)؛

شرف الله هذا القرآن بأن جعل له ثلاثة تنزلات:

أ- التنزل الأول إلى اللوح المحفوظ: ودليله قول الله سبحانه: ﴿ بَلْ هُوَ قَوْلٌ نَّجِيدٌ ﴾ (٦) في لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿ [البروج: ٢١، ٢٢] ... وكان جملة لا مُفَرَّقًا؛ لأنه الظاهر من اللفظ عند الإطلاق، ولا صارف عنه؛ ولأن أسرار تنجيم القرآن على النبي ﷺ لا يُعَقَّلُ تحقُّقها في هذا التنزل.

(١) أخرجه البخاري (٦٤٩٧)، وانظر الأرقام: (٧٠٨٦، ٧٢٧٦). ومسلم (١٤٣).

(٢) ما بين الأقواس " من كلام شيخ الإسلام رحمته الله في مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٤٦-٢٥٧) (بتصرف). وانظر أيضًا كلامه رحمته الله في المجلد (١٢/ ١١٨)، فما بعدها، و(١٥/ ٢٢١).

(٣) انظر: المرشد الوجيز ص ٩، التذكار للقرطبي ص ٢٢، الإتقان (١/ ١١٦).

و [قد تكون] حكمة هذا النزول، ترجع إلى الحكمة العامة من وجود اللوح نفسه، وإقامته سجلًا جامعا لكل ما قضى الله وقدر، وكل ما كان وما يكون من عوالم الإيجاد والتكوين [إلى قيام الساعة]. فهو شاهد ناطق، ومظهر من أروع المظاهر الدالة على عظمة الله، وعلمه، وإرادته، وحكمته، وواسع سلطانه وقدرته. ولا ريب أن الإيمان به يُقَوِّي إيمان العبد بربه من هذه النواحي، ويبعث الطمأنينة إلى نفسه، والثقة بكل ما يظهره الله لخلقه من ألوان هدايته وشرائعه وكتبه، وسائر أفضيته وشؤونه في عبادته، كما يحمل الناس على السكون والرضا تحت سلطان القدر والقضاء، ومن هنا تهون عليهم الحياة بضرائها وسرائها، كما قال -جل شأنه-: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ٢٢﴾ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿[الحديد: ٢٢-٢٣] ...

ب- التنزل الثاني للقرآن: كان هذا التنزل الثاني إلى بيت العزة في السماء الدنيا، والدليل عليه قوله سبحانه في سورة الدخان: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، وفي سورة القدر: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وفي سورة البقرة: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

دلت هذه الآيات الثلاث على أن القرآن أنزل في ليلة واحدة، توصف بأنها (مباركة) أخذًا من آية الدُّخَان، وتُسمَّى (ليلة القدر) أخذًا من آية سورة القَدَر، وهي من ليالي شهر رمضان أخذًا من آية البقرة. وإنما قلنا ذلك جمعًا بين هذه النصوص في العمل بها، ودفعًا للتعارض فيما بينها.

ومعلوم بالأدلة القاطعة -كما يأتي- أن القرآن أنزل على النبي ﷺ مُفَرَّقًا لا في ليلة واحدة، بل في مدى سنين عددًا، فتعيَّن أن يكون هذا النزول الذي نَوَّهت به هذه الآيات الثلاث نزولًا آخر غير النزول على النبي ﷺ. وقد جاءت الأخبار الصحيحة مُبَيِّنَةً لمكان هذا النزول، وأنه في بيت العزة من السماء الدنيا، كما تدل الروايات الآتية:

(١) ... عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس ؓ، أنه قال: (فُصِّلَ القرآن من الذِّكْرِ في بيت العِزَّة من السماء الدنيا، فجعل جبريل ينزل به على النبي ﷺ) ^(١).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٠/ ٥٣٣)، وابن نصر في قيام الليل (وهو في مختصره ص ٢٤٨)، وابن الضريس في فضائل القرآن (١٢٠)، والنسائي في الكبرى (٧٩٩١)، وفي فضائل القرآن (١٦)، وابن جرير (٢٨١٢، ٢٨١٣)، =

(٢) ... عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه، أنه قال: (أنزل القرآن جملةً واحدةً إلى سماء الدنيا ليلة القدر، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة)، ثم قرأ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، ﴿وَقَرَأْنَاكَ فَرَقَتَهُ لِقْرَاءَةٍ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكِّ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]^(١).

(٣) ... عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: (أنزل القرآن جملةً واحدةً إلى سماء الدنيا، وكان بمواقع النجوم، وكان الله ينزله على رسوله ﷺ بعضه في إثر بعض)^(٢).

(٤) ... عن ابن عباس رضي الله عنه، أنه سأله عطية بن الأسود^(٣) فقال: أوقع في قلبي الشك قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وهذا أنزل في شوال، وفي ذي القعدة، وفي ذي الحجة، وفي المحرم، وصفر، وشهر ربيع.

فقال ابن عباس: (إنه أنزل في رمضان، في ليلة القدر جملة واحدة، ثم أنزل على مواقع

= والطبراني في الكبير (١٢٣٨١، ١٢٣٨٢)، والحاكم (٢/ ٢٢٣، ٦١١)، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه" اهـ. ووافقه الذهبي. وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٤٩٦)، والضياء في المختارة (١٥١، ١٥٣، ١٥٤). وذكره الهيثمي في المجمع (٧/ ١٥٧)، وقال: "رواه الطبراني عن شيخه عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، وهو ضعيف" اهـ. وقال الحافظ ابن حجر في (الفتح ٩/ ٤): "إسناده صحيح" اهـ.

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٦٦٩) وابن أبي شيبه (١٠/ ٥٣٣)، وابن نصر في قيام الليل (وهو في مختصره ص ٢٤٨)، وابن الضريس في فضائل القرآن (١١٧، ١١٨) ص ١٢٥، والنسائي في الكبرى (٧٩٨٩، ٧٩٩٠، ١١٣٧٢)، وفي التفسير (٣٩٢)، وفي فضائل القرآن (١٤، ١٥)، وابن جرير (٢٨١٦-٢٨١٨)، والطبراني في الكبير (١١٨٣٩)، وابن منده في الإيمان (٧٠٣، ٧٠٤)، والحاكم (٢/ ٢٢٢، ٣٦٨) وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه" اهـ. ووافقه الذهبي. وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٤٩٧)، وفي الدلائل (٧/ ١٣١، ١٣٢)، وذكره في الشعب (٥/ ٢٠٠)، وأورده ابن كثير في فضائل القرآن ص ٣٦، من طريق أبي عبيد، وقال: "هذا إسناد صحيح" اهـ. كما حكم بثبوته الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٣١).

(٢) أخرجه البزار (٢٢٩٠)، وابن نصر في قيام الليل (وهو في مختصره ص ٢٤٨)، وابن الضريس في فضائل القرآن (١١٩، ١٢١-١٢٢)، والنسائي في الكبرى (١١٦٨٩)، وفي التفسير (٧٠٩)، وابن جرير (٢٨١٩)، (٣/ ٤٤٧)، والطبراني في الكبير (١٢٣٨٢)، وابن منده (٧٠٥)، والحاكم (٢/ ٢٢٢، ٥٣٠) وصححه، ووافقه الذهبي. والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٩٥)، والشعب (٣٣٨٦، ٢٠٥٤)، وفي السنن (٤/ ٣٠٦)، والدلائل (٧/ ١٣١)، وابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ٥٠)، وصححه الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٦٢٠).

(٣) عطية بن الأسود اليمامي الحنفي، من بني حنيفة، من علماء الخوارج وأمرائهم، توفي نحو سنة ٧٥هـ. (الأعلام للزركلي ٤/ ٢٣٧).

النجوم رَسَلًا في الشهور والأيام^(١).

قال أبو شامة^(٢): "رَسَلًا: أي: رَفَقًا. [وقوله]: (على مواقع النجوم)، أي: على مثل [مواقع النجوم، ومواقعها]: مساقطها. يريد...: أنزل... مُفَرَّقًا يتلو بعضه بعضًا على تُوْدَةٍ ورفق" اهـ.

هذه أحاديث أربعة من جملة أحاديث ذُكِرَتْ في هذا الباب، وكلها صحيحة كما قال السيوطي^(٣)، وهي أحاديث موقوفة على ابن عباس، غير أنَّ لها حكم المرفوع إلى النبي ﷺ، لِمَا هو مَقَرَّرٌ من أنَّ قول الصحابي مما لا مجال للرأي فيه، ولم يُعرف بالأخذ عن الإسرائيليات؛ حُكْمُه حُكْمُ المرفوع. ولا ريب أنَّ نزول القرآن إلى بيت العزّة من أنباء الغيب التي لا تُعرف إلا عن المعصوم...

وكان هذا النزول جملةً واحدةً في ليلة واحدة هي ليلة القدر كما عَلِمَتْ؛ لأنه المُتبادر من نصوص الآيات الثلاث السابقة، وللتنصيص على ذلك في الأحاديث التي عرضناها عليك. بل... إنَّ القرطبي^(٤) نقل حكاية الإجماع على نزول القرآن جملةً من اللوح المحفوظ إلى بيت العزّة في السماء الدنيا...

[وأما ما يُقَالُ مما هو مُخالف لهذا القول فلا عِبرة به. والله أعلم].

الحكمة في هذا النزول:

... وفي تعدّد النزول وأماكنه، مرةً في اللوح، وأخرى في بيت العزّة، وثالثة على قلب النبي ﷺ: في ذلك التّعَدّد مُبالغةٌ في نَفْيِ الشَّكِّ عن القرآن، وزيادة للإيمان به، وباعثٌ على الثقة فيه؛ لأنَّ الكلام إذا سُجِّلَ في سجلات متعددة، وصحّت له وجودات كثيرة كان ذلك أنْفَى للريب عنه، وأدعى إلى تَسْلِيمِ ثبوته، وأدنى إلى وَفَرَةِ الإيقان به، مما لو سُجِّلَ في سِجَلٍّ واحد، أو كان له وجود واحد.

[وعلى كُلِّ فإنَّ ما يُذكر من الحِكم عند الكلام على هذه التَّنَزُّلات إنما هو مُجَرَّد استنباطات من بعض العلماء^(٥)، تَحْتَمِلُ الصواب وغيره. ونحن لا يَضِيرُنا عدم الوقوف

(١) أخرجه ابن نصر في قيام الليل (وهو في مختصره ص ٢٤٩)، وابن جرير (٢٨٢٢)، (٣/ ٤٤٨)، وابن أبي حاتم في التفسير (١٩٤٢٤)، (١/ ٣١٠)، والطبراني في الكبير (١٢٠٩٥)، (١١/ ٣٩١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٥٠١)، وقوله: "رَسَلًا": أي: أجزاء متتابعة. وبالكسر فبمعنى المهل. وهو ما ذكره أبو شامة.

(٢) المرشد الوجيز ص ١١.

(٣) الإتيان (١/ ١١٧). وقد سبقه إلى ذلك: أبو جعفر النحاس، وأبو شامة، وابن كثير، وابن حجر.

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٢٩٧). وفي ثبوت الإجماع في هذا نظر، وإنما هو قول عامة أهل العلم.

(٥) انظر: جمال القراء (١/ ٢٠-٢١)، المرشد الوجيز لأبي شامة ص ٢٤-٢٧، الإتيان (١/ ١١٩).

على ذلك، إنما المقصود هو الإيمان بالقرآن، وأنه كلام الله تعالى، والإقبال عليه تعلّمًا وتعليمًا، وتلاوة وتدبرًا، وتحاكمًا وعملاً].

ج- التنزل الثالث للقرآن: هذا هو واسطة عقد التنزلات؛ لأنه المرحلة الأخيرة التي منها شِعَّ النور على العالم؛ ووصلت هداية الله إلى الخلق، وكان هذا النزول بوساطة أمين الوحي جبريل يَهْطُ به على قلب النبي ﷺ. ودليله قول الله تعالى في سورة الشعراء مُخَاطِبًا لرسوله ﷺ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١١٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١١٤﴾ بِلسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥].

[٣- مصدر لتأتي جبريل القرآن الكريم:]

... قال البيهقي^(١) في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]: "يريد - والله أعلم -: إِنَّا أَسْمَعُنَا الْمَلَكَ، وأفهمناه إياه، وأنزلناه بما سمع" اهـ.
ومعنى هذا أنّ جبريل أخذ القرآن عن الله سَمَاعًا. [ومما يَدُلُّ على ذلك:] ... ما أخرجه الطبراني من حديث النّوّاس بن سَمْعَانَ مرفوعًا إلى النبي ﷺ: "إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ أَخَذَتِ السَّمَاءُ رَجْفَةً شَدِيدَةً مِنْ خَوْفِ اللَّهِ، فَإِذَا سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ صَعِقُوا وَخَرُّوا سَجْدًا، فَيَكُونُ أَوَّلُهُمْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جَبْرِيلُ، فَيَكَلِّمُهُ اللَّهُ بِوَحْيِهِ بِمَا أَرَادَ، فَيَنْتَهِي بِهِ إِلَى الْمَلَائِكَةِ، فَيَكَلِّمُهُمْ بِسَمَاءٍ سَأَلَهُ أَهْلُهَا: مَاذَا قَالَ رَبُّنَا؟ قَالَ: الْحَقُّ، فَيَنْتَهِي بِهِ حَيْثُ أَمَرَ"^(٢)...

(١) الأسماء والصفات (١/ ٥٦١).

(٢) أخرجه ابن جرير (٢٤/ ٩١)، وابن خزيمة في التوحيد (٢٠٦)، وابن أبي حاتم (١/ ٣٤٨)، (كما في تفسير ابن كثير ٣/ ٥٣٧)، وقال: "سمعت أبي يقول: ليس هذا الحديث بالتام عن الوليد بن مسلم" اهـ. ورواه أبو الشيخ في العظمة (١٦٢)، (٢/ ٥٠٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٣٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٢/ ١٦١). وأورده الأصبهاني في الحجة (١٥٣)، (٢/ ١٩١). وللحديث شواهد، منها:

(١) عن ابن مسعود ؓ: ذكره البخاري (تعليقًا)، ووصله الحافظ في التلخيص. ورواه البخاري في خَلْق الأفعال، وأبو داود، والدارمي في الرد على الجهمية، وعبد الله بن أحمد في السنة، وابن جرير في التفسير، وابن خزيمة في التوحيد، وابن أبي حاتم في الرد على الجهمية، وابن حبان في صحيحه، وأبو الشيخ في العظمة، وابن بطة في الإبانة، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة، واللالكائي، والسجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت، والبيهقي في الأسماء والصفات، والخطيب في تاريخه. بعضهم يرويه موقوفًا، وبعضهم رواه مرفوعًا. ومثله لا يقال من جهة الرأي، فالموقوف له حكم الرفع. وللاستزادة في الكلام على رفعه ووقفه: راجع: العلل للدارقطني (٥/ ٢٤٣)، تاريخ بغداد (١١/ ٣٩٢-٣٩٣)، السلسلة الصحيحة (١٢٩٣).

(٢) عن أبي هريرة ؓ. رواه البخاري في صحيحه.

٤- ما الذي نزل به جبريل ﷺ؟

ولتعلم في هذا المقام أن الذي نزل به جبريل على النبي ﷺ هو القرآن [لفظاً ومعنى]، ... من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس. وتلك الألفاظ هي كلام الله وحده، لا دخل لجبريل ولا لمحمد ﷺ في إنشائها... بل الذي ... [تكلم به] أولاً هو الله ﷻ؛ ولذلك تُنسب له دون سواه، وإن نطق بها جبريل ومحمد ﷺ، وملايين الخلق من بعد جبريل ومحمد ﷺ من لَدُن نزول القرآن إلى يوم الساعة...

والحق أنه ليس لجبريل في هذا القرآن سوى ... [أدائه] للرسول، وإيحائه إليه، وليس للرسول ﷺ في هذا القرآن سوى وعيه وحفظه، ثم تبليغه، ثم بيانه وتفسيره، ثم تطبيقه وتنفيذه. [وقد تضافرت النصوص الدالة على ذلك] ... نحو [قوله تعالى:] ﴿وَإِنَّكَ لَلنَّكَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]، ونحو: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٢٠٣]، ونحو: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنْتَ بِشَرِّ النَّاسِ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَدَّبِلَهُ مِنْ تِلْكَ نَفْسٍ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس: ١٥]، ونحو: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ ١١ ﴿لَاخْذَنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ ١٢ ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ ١٣ ﴿فَمَا مَكْرُومٌ مِنْ آمِدٍ عَنْهُ حَاجِرِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧] ...

وصفة القول في هذا المقام أن القرآن أُوحيت ألفاظه [ومعانيه] من الله اتفاقاً، وأن الحديث القدسي أُوحيت ألفاظه [ومعانيه] من الله... والحديث النبوي أُوحيت معانيه - في غير ما اجتهد فيه الرسول - والألفاظ من الرسول ﷺ. بيد أن القرآن له خصائصه من الإعجاز، والتعبد به، ووجوب المحافظة على أدائه بلفظه، ونحو ذلك، وليس للحديث القدسي والنبوي شيء من هذه الخصائص. ولعل [الحكمة في هذا التفريق أن الإعجاز منوط بألفاظ القرآن، فلو أُبجج أداؤه بالمعنى لذهب إعجازه، وكان مظنة للتغيير والتبديل، واختلاف الناس في أصل التشريع والتنزيل. أما الحديث القدسي والحديث النبوي فليست ألفاظهما مناط إعجاز؛ ولهذا أباح الله روايتهما بالمعنى، ولم يمنحهما تلك الخصائص والقداسة الممتازة التي منحها القرآن الكريم، تخفيفاً على الأمة، ورعاية لمصالح الخلق في الحالين من منح ومنع: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣].

٥- مُدَّةُ هَذَا النُّزُولِ^(١) :

وابتداءً هذا الإنزال من مَبْعَثِهِ ﷺ، وانتهى بِقُرْبِ انتهاء حياته الشريفة، وتُقَدَّرُ هذه المدة بعشرين، أو ثلاثة وعشرين، أو خمسة وعشرين عامًا، تَبَعًا للخلاف في مُدَّةِ إقامته ﷺ في مكة بعد البعثة، أكانت عشر سنين، [أم] ثلاث عشرة، أم خمس عشرة سنة. أما مُدَّةُ إقامته بالمدينة فعَشر سنين اتفاقًا. كذلك قال السيوطي.^(٢) ...

[قال الحافظ ابن حجر ﷺ في أثناء شرحه لحديث عائشة وابن عباس ﷺ] قالوا: (لَبِثَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ عَشْرَ سَنِينَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سَنِينَ)^(٣): قال: (وهذا ظاهره أنه ﷺ عاش ستين سنة، إذا انضم إلى المشهور أنه بُعِثَ عَلَى رَأْسِ الْأَرْبَعِينَ، لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الرَّاوي أَلْغَى الْكُسْرَ... فَإِنْ كُلٌّ مِنْ رَوَيْ عَنْهُ أَنَّهُ عَاشَ سَتِينَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ وَسَتِينَ جَاءَ عَنْهُ أَنَّهُ عَاشَ ثَلَاثًا وَسَتِينَ، فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ عَاشَ ثَلَاثًا وَسَتِينَ، وَمَا يُخَالِفُ ذَلِكَ إِمَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى إِلْغَاءِ الْكُسْرِ فِي السَّنِينَ، وَإِمَّا عَلَى جَبْرِ الْكُسْرِ فِي الشُّهُورِ. وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَيُمْكِنُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَشْهُورِ بِوَجْهِ آخَرَ: وَهُوَ أَنَّهُ بُعِثَ عَلَى رَأْسِ الْأَرْبَعِينَ، فَكَانَتْ مُدَّةُ وَحْيِ الْمَنَامِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ إِلَى أَنْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْمَلَكُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ فِتْرَةٍ، ثُمَّ فَتَرَ الْوَحْيَ، ثُمَّ تَوَاتَرَ وَتَتَابَعَ، فَكَانَتْ مُدَّةُ تَوَاتُرِهِ وَتَتَابُعِهِ بِمَكَّةَ عَشْرَ سَنِينَ مِنْ غَيْرِ فِتْرَةٍ... اهـ^(٤)).

وذكر في موضع آخر^(٥): "عن ابن عباس ﷺ لَبِثَ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَبُعِثَ لِأَرْبَعِينَ، وَمَاتَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسَتِينَ" ثم قال: "وهذا مُوَافِقٌ لِقَوْلِ الْجُمْهُورِ... وَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ مَنْ رَوَى عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ مَا يُخَالِفُ الْمَشْهُورَ - وَهُوَ ثَلَاثٌ وَسِتُونَ - جَاءَ عَنْهُ الْمَشْهُورُ، وَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةُ، وَأَنْسٌ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَلَى مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ عَاشَ ثَلَاثًا وَسَتِينَ، وَبِهِ جَزَمَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَمَجَاهِدٌ. وَقَالَ أَحْمَدُ: هُوَ الثَّبَتُ عِنْدَنَا" اهـ.

(١) انظر في ذلك: الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ١٧٣-١٧٤)، تفسير ابن جرير (١٥/ ١٧٩-١٨٠)، تفسير ابن عطية (١٠/ ٣٥٧)، زاد المسير (١/ ٥)، التذكار للقرطبي ص ٢٤، والتفسير له (٢/ ٢٩٧)، (١٠/ ٣٣٩)، التسهيل لابن جزي (١/ ٦)، (٢/ ٣٢٩)، البحر المحيط في التفسير (٧/ ١٢٣)، فضائل القرآن لابن كثير ص ٦، البرهان للزركشي (١/ ٢٣٢)، فتح الباري (٩/ ٤)، الإتيقان (١/ ١١٦، ١٢٠)، الزيادة والإحسان لابن عقيلة (١/ ١٢٤)، ١٥٢، ١٨٩.

(٢) الإتيقان (١/ ١١٦). وانظر: الجامع لشعب الإيمان (٣/ ٨-٩)، الأثرين (١٣٤٧-١٣٤٨).

(٣) رواه البخاري (٤٩٧٨، ٤٩٧٩).

(٤) فتح الباري (٩/ ٤).

(٥) (٨/ ١٥١).

هذا وقد حاول بعض أهل العلم تحديد المدة التي نزل فيها الوحي بالسنين والشهور والأيام، ولم تتفق آراؤهم في ذلك، بل اختلفوا^(١)، وعلة ذلك أن معوّلهم في تحديد هذه المدة إما حديث لا يثبت، أو فهم لآية في كتاب الله لم يكن استدلالهم بها على هذا المطلوب محل تسليم لدى آخرين. ومن ثم فإن عدم الجزم بذلك أولى].

٦- دليل تنجيهم هذا النزول:

والدليل على تفرّق هذا النزول وتنجيهم، قول الله - تعالت حكمته - في سورة الإسراء: ﴿وَقَرَأْنَا أَنْفَرْتَهُ لِنَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقوله في سورة الفرقان: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢، ٣٣] ...

[وقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنه في سبب نزولها: أن المشركين قالوا: "إن كان محمد كما يزعم نبياً فلم يعذبه ربه؛ ألا ينزل عليه القرآن جملة واحدة؟! ينزل عليه الآية، والآيتين، والسورة؟! فأنزل الله على نبيه جواب ما قالوا: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾"]^(٢).

وقد دلّت آية الفرقان هذه على أمرين:

أحدهما: أن القرآن نزل مُفَرَّقًا على النبي ﷺ.

والثاني: أن الكتب السماوية من قبله نزلت جملة، كما اشتهر ذلك بين جمهور العلماء حتى كاد يكون إجماعاً.

ووجه الدلالة على هذين الأمرين: أن الله تعالى لم يُكذِّبهم فيما ادعوا من نزول الكتب السماوية جملة، بل أجابهم ببيان الحكمة في نزول القرآن مُفَرَّقًا، ولو كان نزول الكتب السماوية مُفَرَّقًا كالقرآن لردّ عليهم بالتكذيب، وإعلان أن التنجيم هو سنة الله فيما أنزل

(١) انظر: الرحيق المختوم ص ٧٥، تاريخ التشريع الإسلامي للخضري ص ٥-٧، المدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبه ص ٥٥-٥٦، تاريخ القرآن للزنجاني ص ٢٦، ٣٣، مناهل العرفان (١/ ٤٤-٤٥، ٩٧-٩٨)، بحث بعنوان: (نزول القرآن والعناية به في عهد الرسول ﷺ) للشايع. (ضمن ندوة: عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه) المحور الأول - الجزء الأول ص ١٤٤-١٥٩.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (١٥١٢٦)، والضياء في المختارة (١١٩)، وذكره السيوطي في الدر (٥/ ٧٠) وزاد نسبته للحاكم وابن مردويه. ولم أقف عليه في المستدرک.

على الأنبياء من قبل، كما ردَّ عليهم بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَكْمَثُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠] حين طعنوا على الرسول وقالوا: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧].

٧- الحكم والأسرار في تنجيم القرآن:

لتنجيم نزول القرآن الكريم أسراراً عدَّة، وحِكَمٌ كثيرة، نستطيع أن نُجْمِلَهَا في أَرْبَعِ حِكَمٍ رئيسية:

الحكمة الأولى:

تثبيت فؤاد النبي ﷺ، وتقوية قلبه، وذلك من وجوه خمسة:

الوجه الأول: أنَّ في تجدُّد الوحي، وتكرار نزول المَلَكِ به من جانب الحقِّ إلى رسوله ﷺ سروراً يملأ قلب الرسول، وغِبْطَةً تُشْرَحُ صَدْرَهُ، وكلاهما يتجدَّدُ عليه بسبب ما يشعر به من هذه العناية الإلهية، وتَعَهُدُّ مولاه إياه في كل نَوْبَةٍ من نَوَابِتِ هذا النزول.

الوجه الثاني: أنَّ في التنجيم تيسيراً عليه من الله في حِفْظِهِ وفَهْمِهِ، ومعرفة أحكامه وحِكَمِهِ، وذلك مُطْمَئِنٌّ لَهُ عَلَى وَعْيٍ مَا يُوحَى إِلَيْهِ حَفْظًا وفَهْمًا، وأحكامًا وحِكَمًا، كما أنَّ فيه تقويةً لِنَفْسِهِ الشريفة على ضبط ذلك كله.

الوجه الثالث: أنَّ في كل نَوْبَةٍ من نوبات هذا النزول المُنَجِّم معجزة جديدة غالبًا، حيث تحداهم كل مرة أن يأتوا بمثل نوبة من نَوَابِتِ التنزيل، فظَهَرَ عَجْزُهُم عن المُعَارَضَةِ، وضاعت عليهم الأرض بما رحبت. ولا شك أن المعجزة تشدُّ أَرْزَهُ وتُرْهِفُ عَزْمَهُ، باعتبارها مؤيِّدَةً لَهُ ولِحِزْبِهِ، خاذلةً لأعدائه ولخَصْمِهِ.

الوجه الرابع: أنَّ في تأييد حقِّه ودَخْضِ باطلِ عدوِّه -المرَّة بعد الأخرى- تَكَرُّارًا لِلذِّكْرِ فَوْزِهِ وفَلَجِهِ بالحق والصواب، وشهوده لضحايا الباطل في كل مَهْبِطٍ للوحي والكتاب. وإنَّ كُلَّ ذَلِكَ إِلَّا مُشْجِّعٌ لِلنَفْسِ، مُقَوِّمٌ لِلْقَلْبِ والفؤاد.

والفَرْقُ بين هذا الوجه والذي قبله، هو الفَرْقُ بين الشَّيْءِ وأَثَرِهِ، أو المَلْزُومِ ولازمه، فالمعجزة من حيث إنها قُوَّةٌ للرسول، ومُؤَيِّدَةٌ مُطْمَئِنِّةٌ لَهُ، ومُثَبِّتَةٌ لِفؤاده، بَقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَثَرِ انتصاره، وهزيمة خَصْمِهِ بها. ثم إنَّ هذا الأثر العظيم وحده مُطْمَئِنٌّ لِقَلْبِهِ الكريم، ومُثَبِّتٌ لِفؤاده أيضًا، أَشْبَهَ شَيْءٍ بالسَّلاح: وجوده في يد الإنسان مُطْمَئِنٌّ لَهُ وَلَوْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ فِي خَصْمِهِ، ثم انتصار الإنسان وهزيمة خَصْمِهِ به إذا أَعْمَلَهُ فِيهِ مُطْمَئِنٌّ لِلِفؤاد، مُرِيحٌ لِلْقَلْبِ مرةً أخرى.

الوجه الخامس: تعهد الله إياه عند اشتداد الخصام بينه وبين أعدائه بما يهون عليه هذه الشدائد.

ولا ريب أن تلك الشدائد كانت تحدث في أوقات متعددة، فلا جرم كانت التسلية تحدث هي الأخرى في مرّات متكافئة. فكلما أخرج حضمه، سلّاه ربه.

وتجيء تلك التسلية تارة عن طريق قصص الأنبياء والمرسلين، التي لها في القرآن عَرْضٌ طويل، وفيها يقول الله: ﴿وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا ثَبَتْنَا بِهِ فُؤَادَكَ...﴾ [هود: ١٢٠].

وتارة تجيء التسلية عن طريق وعد الله لرسوله بالنصر والتأييد والحفظ، كما في قوله سبحانه...: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقوله...: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، ونحو ما في سورتي الضحى وألم نشرح من الوعود الكريمة، والعطايا العظيمة.

وطوراً تأتيه التسلية عن طريق إيعاد أعدائه وإنذارهم، نحو قوله تعالى: ﴿سَيَهْرِمُ الْجَمْعُ وَيُولُونُ الدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]، وقوله سبحانه: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].

وطوراً آخر ترد التسلية في صورة الأمر الصريح بالصبر، نحو قوله جل شأنه: ﴿فَأَصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، أو في صورة النهي عن التفجع عليهم؛ والحزن منهم، نحو قول الله: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٌ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر: ٨]، ونحو قوله سبحانه: ﴿وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧].

ومن موارد تسلية الله لرسوله: أن يخوفه عواقب حزنه من كفر أعدائه، نحو: ﴿لَعَلَّكَ بَنِيعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٣].

ومنها أن يؤيِّسه منهم ليستريح ويتسلّى عنهم، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ كِبَرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَاتَّبِعْهُمْ ذَايَةً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (٣٥) ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٥، ٣٦].

ويمكن أن تدرج هذه الحكمة بوجوهها الخمسة تحت قول الله في بيان الحكمة من تنجيم القرآن: ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢].

الحكمة الثانية:

التدرج في تربية هذه الأمة الناشئة علماً وعملاً. وينضوي تحت هذا الإجمال أمور خمسة أيضاً:

أولها: تيسير حفظ القرآن على الأمة العربية، وهي كما علمت كانت أمة أمية. وأدوات الكتابة لم تكن ميسورة لدى الكاتبين منهم على ندرتهم، وكانت مُشْتَغَلَةً بمصالحها المعاشية، وبالدفاع عن دينها الجديد بالحديد والدم، فلو نزل القرآن جملة واحدة لعجزوا عن حفظه، فاقتضت الحكمة العليا أن يُنَزَّلَ الله إليهم مُفْرَقًا لِيَسْهُلَ عليهم حفظه، ويتهيأ لهم استظهاره.

ثانيها: تسهيل فهمه عليهم كذلك، مثل ما سبق في توجيه التيسير في حفظه.

ثالثها: التمهيد لكمال تخلّيهم عن عقائدهم الباطلة، وعباداتهم الفاسدة، وعاداتهم المردولة؛ وذلك بأن يرضوا على هذا التخلّي شيئاً فشيئاً، بسبب نزول القرآن عليهم كذلك شيئاً فشيئاً، فكلما نجح الإسلام معهم في هدم باطل، انتقل بهم إلى هدم آخر، وهكذا يبدأ بالأهم ثم بالمهم، حتى انتهى بهم آخر الأمر عن تلك الأرجاس كلها فطهرهم منها وهم لا يشعرون بَعَثَ ولا حَرَجَ، وفَطَمَهُم عنها دون أن يَرْتَكِسُوا في سابق فتنة أو عادة. وكانت هذه سياسة رشيدة لا بد منها في تربية هذه الأمة الممجّدة، لا سيما أنها كانت أئمة معاندة، تتحمّس لموروثاتها، وتُسَمِّيت في الدفاع عما تعتقده من شرفها؛ وتتهوّر في سفك الدماء، وشن الغارات لأنفها الأسباب.

رابعها: التمهيد لكمال تخلّيهم بالعقائد الحقّة، والعبادات الصحيحة، والأخلاق الفاضلة، بمثل تلك السياسة الرشيدة السابقة؛ ولهذا بدأ الإسلام ببطّامهم عن الشرك والإباحة، وإحياء قلوبهم بعقائد التوحيد والجزاء، من جرّاء ما فتح عيونهم عليه من أدلة التوحيد، وبراهين البعث بعد الموت، وحجج الحساب والمسؤولية والجزاء. ثم انتقل بهم بعد هذه المرحلة إلى العبادات، فبدأهم بفرضية الصلاة قبل الهجرة، وثنى بالزكاة وبالصوم في السنة الثانية من الهجرة، وختم بالحج في السنة السادسة منها.

وكذلك كان الشأن في العادات: رَجَرَهُم عن الكبائر، وشدّد النكير عليهم فيها، ثم نهاهم عن الصغائر في شيء من الرّفق، وتدرّج بهم في تحريم ما كان مُسْتَأْصَلاً فيهم كالخمر.. تدرّجاً حكيمًا، حقّق الغاية، وأنقذهم من كابوسها في النهاية.

وكان الإسلام في انتهاج هذه الخطة المثلى أبعد نظراً، وأهدى سبيلاً، وأنجح تشريعاً، وأنجع سياسةً من تلکم الأمم المتمدنة المتحضرة التي أفلست في تحريم الخمر على شعوبها أفطع إفلاس، وفشلت أمر فشل. وما عهد أمريكا في مهزلة تحريمها الخمر ببعيد! أليس ذلك إعجازاً للإسلام في سياسة الشعوب، وتهذيب الجماعات، وتربية الأمم؟ بلى، والتاريخ على ذلك من الشاهدين!!

خامسها: تثبيت قلوب المؤمنين، وتسلحهم بعزيمة الصبر واليقين، بسبب ما كان يقصه القرآن عليهم الفينة بعد الفينة، والحين بعد الحين من قصص الأنبياء والمرسلين، وما كان لهم ولأتباعهم مع الأعداء والمخالفين، وما وعد الله به عباده الصالحين من النصر والأجر والتأييد والتمكن. والآيات في ذلك كثيرة، حسبك منها قول العلي الكبير: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥]. وقد صدق الله وعده، ونصر عبده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده: ﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥].

ويمكن أن تندرج هذه الحكمة الثانية بما انصوى تحتها في قول الله تعالى: ﴿وَقَرَأْنَا فَرَقَنَّهُ لِقِرَاءَةٍ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مَكِّثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، كما يمكن أن يفسر بها قوله تعالى في سورة الفرقان في بيان أسرار التنجيم: ﴿وَرَوَّكُنَّهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢] باعتبار أن... [التنكير قد يرد] للتعظيم، إشارة إلى المعاني المنطوية تحت هذا الترتيل.

الحكمة الثالثة:

مُسَايَرَةُ الحوادث والطوارئ في تجددها وتفرقها، فكلما جد منهم جديد نزل من القرآن ما يناسبه، وفصل الله لهم من أحكامه ما يوافقهم. وتنظم هذه الحكمة أموراً أربعة:

أولها: إجابة السائلين على أسئلتهم عندما يوجهونها إلى الرسول ﷺ، سواء أكانت تلك الأسئلة لغرض التثبت من رسالته - كما قال الله تعالى في جواب سؤال أعدائه إياه: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا...﴾ [الإسراء: ٨٥]، ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٨٣]، إلخ الآيات في هذا

الموضوع من سورة الكهف - أم كانت لغرض التنوير ومعرفة حُكم الله، كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَاطَبُوا عَنْهُ فَأَخُوهُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

ولا ريب أن تلك الأسئلة كانت تُرفع إلى النبي ﷺ في أوقات مختلفة، وعلى نوباتٍ مُتعددة، حاكية أنهم سألوا ولا يزالون يسألون. فلا بدع أن ينزل الجواب عليها كذلك في أوقاتها المختلفة، ونوباتها المُتعددة.

ثانيها: مُجاراة الأفضية والوقائع في حينها ببيان حُكم الله فيها عند حدوثها ووقوعها. ومعلوم أن تلك الأفضية والوقائع لم تقع جملةً، بل وقعت تفصيلاً وتدرجاً، فلا مناص إذن من فصل الله فيها بنزول القرآن على طَبَقِها تفصيلاً وتدرجاً. والأمثلة على هذا كثيرة، منها قوله سبحانه في سورة النور: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿أُولَٰئِكَ مَبَرُورٌ مَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [النور: ١١-٢٦]، وهُنَّ عشر آيات^(١) نزلن في حادث من أزوع الحوادث: هو اتِّهام السيدة الجليلة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بالإفك. وفيها دروس اجتماعية لا تزال تُقرأ على الناس، كما لا تزال تُسجل براءة هذه الحصان الطاهرة من فوق سبع سموات.

ومن الأمثلة: قوله تعالى في مُفتتح سورة المجادلة: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ خَبِيرٌ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ١-٤]. وهن ... [أربع] آيات نزلن عندما رفعت حَوْلَةُ بنت ثعلبة^(٢) شكواها إلى رسول الله ﷺ من أن زوجها أوس بن الصَّامت^(٣) ظَاهر منها،

(١) الآية العاشرة هي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٠]، فهن عشر آيات كما في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها المشهور في قصة الإفك، وهو ما صرح به الحافظ ابن كثير رضي الله عنه في تفسيره (٣/ ٢٦٨)، وكونها ست عشرة آية - كما يدل عليه صنيع المؤلف، وقد سبقه إلى ذلك ابن عطية في المحرر الوجيز (١١/ ٢٧٧) - باعتبار أن العشر نازلة في خصوص عائشة رضي الله عنها والست آيات بعدها نزلت في توابع ذلك. والله أعلم.

(٢) وقيل: حَوْلَةُ، وقيل: بنت حكيم، وقيل: بنت مالك بن ثعلبة بن أضرم بن فهر بن ثعلبة ابن غنم بن عوف. انظر: أسد الغابة (٧/ ٩٢). وانظر: (٧/ ٩٤، ٩٥)، الإصابة (٨/ ١١٤).

(٣) أوس بن الصامت بن قيس بن أضرم الأنصاري الخزرجي، أخو عبادة بن الصامت. شهد بدراً والمشاهد بعدها. قال ابن حبان: مات في أيام عثمان، وله خمس وثمانون سنة. وقيل غير ذلك. انظر: الإصابة (١/ ٣٠٢-٣٠٣).

وجادلت الرسول بأن معها صبيّةً صغيرةً إن ضمّتهم إلى زوجها ضاعوا، وإن ضمّتهم إليها جاعوا^(١).

ثالثها: لفت أنظار المسلمين إلى تصحيح أغلاطهم التي يُخطئون فيها، وإرشادهم إلى شاكلة الصواب في الوقت نفسه. ولا ريب أن تلك الأغلاط كانت في أزمان مُتفرّقة، فمن الحكمة أن يكون القرآن النازل في إصلاحها مُتكافئاً معها في زمانها.

اقرأ إن شئت قوله سبحانه في سورة آل عمران: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]، إلى آيات كثيرة بعدها، وكلّها نزلت في غزوة أحد إرشاداً للمسلمين إلى مواضع أخطائهم في هذا الموقف الرّهيب، والمأزق العصيب.

وكذلك اقرأ قوله سبحانه في سورة التوبة: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَافَتْ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ ثُمَّ وَلِيتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ (٢٥) ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ (٢٦) ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ [التوبة: ٢٥-٢٦]. وهي آيات تُردّع المؤمنين عن رذيلة الإعجاب والاعتزاز في يوم من أيام الله، وتُلَفِّت نظرهم إلى مقدّار تدارك الله لهم في شدّتهم، وإلى وجوب أن يتوبوا إلى رُشدِهِم، ويتوبوا إلى ربهم.

رابعها: كشف حال أعداء الله المنافقين، وهتك أستارهم وسرائرهم للنبي والمسلمين؛ كيما يأخذوا منهم جذرهم فيأمنوا شرّهم، وحتى يتوب من شاء منهم.

اقرأ - إن شئت - قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْأَخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٨-٢٠]، وهُنَّ ثلاث عشرة آية فصّحت المنافقين، كما فصّحتهم سورة التوبة في كثير من الآيات، وكما كشف القرآن أستارهم في كثير من المناسبات.

ويمكن أن تندرج هذه الحكمة الثالثة بمضامينها الأربعة في قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

(١) للوقوف على الروايات الواردة في سبب نزولها: انظر: الاستيعاب في بيان الأسباب (٣/ ٣٢٧-٣٤٠).

الحكمة الرابعة:

الإرشاد إلى مصدر القرآن، وأنه كلام الله وحده، وأنه لا يمكن أن يكون كلام محمد ﷺ، ولا كلام مخلوق سواه.

وبيان ذلك: أن القرآن الكريم تَقْرَؤُهُ من أوله إلى آخره، فإذا هو مُحْكَمُ السَّرْدِ، دقيق السَّبْكِ، مَتِينُ الأسلوب، قويُّ الاتِّصَالِ، آخِذٌ بِرِقَابِ بعض في سَوْرِهِ وآيَاتِهِ وَجُمْلِهِ، يَجْرِي دَمُ الإعجاز فيه كُلُّهُ مِنْ أَلْفِهِ إِلَى بَائِهِ، كَأَنَّهُ سَبِيكَةٌ واحدة، ولا يكاد يُوجَدُ بين أجزائه تَفَكُّكٌ ولا تَخَاذُلٌ، كَأَنَّهُ حَلَقَةٌ مُفْرَغَةٌ! أو كَأَنَّهُ سِمْطٌ وَحِيدٌ، وعَقْدٌ فَرِيدٌ يأخذ بالأبصار: نَظُمَتْ حُرُوفُهُ وكَلِمَاتُهُ، وَنُسِقَتْ جُمْلَتُهُ وآيَاتُهُ، وجاء آخره مُساوِقًا لِأَوَلِهِ، وبدا أَوَلُهُ مُوَاتِيًا لِآخِرِهِ!!

وهنا نتساءل: كيف اتَّسَقَ للقرآن هذا التَّأَلُفُ الْمُعْجِزُ؟ وكيف استقام له هذا التَّنَاسُقُ الْمُذْهِشُ؟ على حين أنه لم يتنزَّلْ جملةً واحدةً، بل تنزَّلَ أَحَادًا مُفَرَّقَةً تَفَرَّقُ الوقائع والحوادث في أكثر من عشرين عامًا!!

الجواب: أَتَنَّا نَلْمَحُ هنا سِرًّا جَدِيدًا من أسرار الإعجاز، وَنَشْهَدُ سِمَةً فَذَّةً من سِمَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ، ونقرأ دليلاً ساطعاً على مَصْدَرِ القرآن، وأنه كلام الواحد الديان: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وإلا فَحَدِّثْنِي -بربك- كيف تستطيع أنت؟ أم كيف يستطيع الخَلْقُ جميعاً أن يأتوا بكتاب مُحْكَمِ الاتصال والترابط، متين النَّسْجِ والسَّرْدِ، مُتَأَلِّفِ البدايات والنهايات، مع خضوعه في التَّأَلِيفِ لعوامل خارجة عن مقدور البَشَرِ، وهي وقائع الزمن وأحداثه التي يجيء كُلُّ جُزْءٍ من أجزاء هذا الكتاب تَبَعًا لَهَا، وَمُتَّحِدًا عَنْهَا: سبباً بعد سبب، وداعية إثر داعية، مع اختلاف ما بين هذه الدواعي، وتَغَايُرِ ما بين تلك الأسباب، ومع تَرَاخِي زَمَانِ هذا التَّأَلِيفِ، وتطاول آماد هذه النجوم إلى أكثر من عشرين عامًا.

لا ريب أن هذا الانفصال الزماني، وذاك الاختلاف الملحوظ بين هاتيك الدواعي يَسْتَلْزِمَانِ في مجرى العادة التَّفَكُّكُ والانحلال، ولا يَدَعَانِ مجالاً للارتباط والاتصال بين نجوم هذا الكلام.

أما القرآن الكريم فقد خَرَقَ العادة في هذه الناحية أيضاً: نزل مُفَرَّقًا مُنْجَمًا، ولكنه تَمَّ مُتَرَابِطًا مُحْكَمًا. وَتَفَرَّقَتْ نجومُه تَفَرَّقَ الأسباب، ولكن اجتمع نَظْمُهُ اجتماع شَمْلِ الأحاب. ولم يتكامل نزوله إلا بعد عشرين عامًا، ولكن تكامل انْسِجَامُهُ بدايةً وختامًا!!

أليس ذلك بُرْهَانًا ساطعًا على أنه كلام خالق القُوَى والقُدَر، ومالك الأسباب والمُسَبِّبات، ومُدَبِّر الخَلْق والكائنات، وقَيُّوم الأرض والسموات، العليم بما كان وما سيكون، الخبير بالزمان وما يحدث فيه من شؤون؟!.

لاحظ فوق ما أسلفنا أن رسول الله ﷺ كان إذا نزلت عليه آية أو آيات ... [أرشد إلى موضعها من السورة]، وهو بشرٌ لا يذري (طبعًا) ما ستجيء به الأيام، ولا يعلم ما سيكون في مُستقبل الزمان، ولا يُدرِك ما سيحدث من الدواعي والأحداث فضلًا عما سينزل من الله فيها. وهكذا يمضي العمر الطويل والرسول على هذا العهد، يأتيه الوحي بالقرآن نجمًا بعد نجم، وإذا القرآن كله بعد هذا العمر الطويل يكمل ويَتِمُّ، وَيَنْتَظِم ويتأخى ويأتلف ويلتئم، ولا يؤخذ عليه أدنى تخاذل ولا تفاوت، بل يُعْجِزُ الخَلْق طُرًّا بما فيه من انسجامٍ ووحدَةٍ وترابط: ﴿كَتَبَ أَحْكَمَتْ أَيْنُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

وإنه ليستبين لك سرُّ هذا الإعجاز إذا ما علمت أن محاولة مثل هذا الاتِّساق والانسجام لن يُمكن أن يأتي على هذا النمط الذي نزل به القرآن، ولا على قريب من هذا النمط، لا في كلام الرسول ﷺ، ولا كلام غيره من البلغاء وغير البلغاء.

خذ مثلاً حديث النبي ﷺ وهو ما هو في رُوَعته وبلاغته، وطُهره وسُمُوّه: لقد قاله الرسول ﷺ في مناسبات مختلفة، لدواعٍ مُتباينة، في أزمان مُتطاولَةٍ؛ فهل في مُكنتك ومُكنة البشر معك أن يَنْظُمُوا من هذا السَّرْد الشَّتيت وحده كتابًا واحدًا يَصقله الاسترسال والوَحدة، من غير أن يُنْقِصُوا منه، أو يَتَزَيَّدُوا عليه، أو يتصرفوا فيه؟؟

ذلك ما لن يكون، ولا يمكن أن يكون، ومن حاول ذلك فإنما يُحاول العَبَث، ويخرج للناس... [بكلام] يَنْقُصُه الترابط والانسجام، وتُعَوِّزُه الوَحدة والاستِرسال...

إذن: فالقرآن الكريم يَنْطِقُ نزوله مُنْجَمًا بأنه كلام الله وحده. وتلك حكمة جَلِيلَة الشَّأن، تدلُّ الخَلْق على الحقِّ في مصدر القرآن! ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦].



المبحث... [الثالث]

في

أول ما نزل، وآخر ما نزل من القرآن

مدار هذا المبحث على النقل... [فحسب]، ولا مجال للعقل فيه إلا بالترجيح بين الأدلة، أو الجمع بينها فيما ظاهره التعارض منها.

ومن فوائد الإمام بأول ما نزل وآخره:

(١) تمييز الناسخ من المنسوخ فيما إذا وردت آيتان أو آيات على موضوع واحد، وكان الحكم في إحدى هذه الآيات يُغَيِّرُ الحكم في الأخرى.

(٢) ... معرفة تاريخ التشريع الإسلامي، ومراقبة سيره التدرجي، والوصول من وراء ذلك إلى حكمة الإسلام وسياسته في أخذه الناس بالهَوَادَةِ والرَّفْقِ، والبُعْدَ بهم عن غوائل الطَّفَرَةِ والعُنْفِ، سواءً في ذلك هَدَمَ ما مَرَدُّوا عليه من باطل، وبناء ما لم يُحِيطُوا بعلمه من حق.

(٣) ... إظهار مَدَى العناية التي أحيط بها القرآن الكريم، حتى عُرف فيه أول ما نزل وآخر ما نزل، كما عُرف مَكِّيُّه ومَدَنِيُّه، وسَفَرِيُّه وحَضَرِيُّه، إلى غير ذلك، ولا ريب أنَّ هذا مَظْهَر من مَظَاهِر الثِّقَةِ به، ودليل على سلامته من التَّغْيِيرِ والتَّبْدِيلِ: ﴿لَا بُدَّيْلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [يونس: ٦٤].

وليس من غرضنا في هذا الباب أن نتحدَّث عن أول ما نزل وآخر ما نزل في كلِّ تعليم من تعاليم الإسلام، فتلك غاية بعيدة المدى، ومجهود طويل جدير أن يُفَرَّدَ بالتأليف، وله مواضع أخرى يمكن طلبه منها. إنما الميسور لنا أن نُحَدِّثَك عن أمرين:

أحدهما: أول ما نزل من القرآن على الإطلاق، وآخر ما نزل منه على الإطلاق، وهذا هو المقصود المُمَهِّم.

الثاني: نماذج من أول ما نزل في بعض الأحكام التشريعية، وآخر ما نزل منها، أي: أوائل وأواخر إضافية مخصوصة ومقيَّدة ببعض الأحكام.

أول ما نزل على الإطلاق:

ورد في ذلك أقوال...، [أشهرها اثنان، هما:]

القول الأول: وهو أصحها: أنه صدر سورة: ﴿أَفْرَأَ بِأَسِيرَيْكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]. إلى قوله

سبحانه: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥]، ودليله ما يأتي:

(١) ... عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت: (أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ. ثُمَّ حُبَّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ، فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ -وَهُوَ التَّعَبُّدُ- اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتَزَوَّدُ لِدَلَيْكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ. قُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيءٍ. فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ ثُمَّ أَرْسَلَنِي. فَقَالَ: اقْرَأْ. قُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيءٍ. فَأَخَذَنِي الثَّانِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ ثُمَّ أَرْسَلَنِي. فَقَالَ: اقْرَأْ. قُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيءٍ. فَأَخَذَنِي الثَّالِثُ. ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿أَفْرَأَ بِأَسِيرَيْكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (١) ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ (٢) ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [العلق: ١-٣]، وفي بعض الروايات: حَتَّى بَلَغَ ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥]. فرجع بها إلى خَدِيجَةَ يَرْجُفُ فُؤَادُهُ (١). إلى آخر الحديث، وهو طويل.

وفَلَقَ الصَّبْحَ: ضيأؤه. والتَحَنُّنُ: المُرَادُ بِهِ التَّعَبُّدُ، وَأَصْلُهُ تَرَكَ الْجَنَّتْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ تَدُلُّ عَلَى التَّجَنُّبِ وَالتَّنَحِّيِّ عَنْ مَصَادِرِهَا. وَنَظِيرُهُ: التَّهَجُّدُ، وَالتَّائِبُ، وَالتَّحَرُّجُ. وَغَطَّنِي بَفَتْحِ الْغَيْنِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ، أَي: ضَمَّنِي ضَمًّا شَدِيدًا حَتَّى كَانَ لِي غَطِيطٌ، وَهُوَ صَوْتُ مَنْ حُسِستْ أَنْفَاسُهُ بِمَا يُشَبِّهُ الْخَنَقَ. وَالْجَهْدُ بَفَتْحِ الْجِيمِ، يُطْلَقُ عَلَى الْمَشَقَّةِ، وَعَلَى الْوُسْعِ وَالطَّاقَةِ، وَبِضْمِ الْجِيمِ يُطْلَقُ عَلَى الْوُسْعِ وَالطَّاقَةِ لَا غَيْرَ، وَهُمَا رَوَايَتَانِ (٢).

(٢) ... عن عائشة رضي الله عنها -أَيْضًا- أنها قالت: أَوَّلُ سُورَةٍ نَزَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿أَفْرَأَ بِأَسِيرَيْكَ﴾ [العلق: ١] (٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: الفتح (١/ ٢٣-٢٤).

(٣) رواه الفاكهي في أخبار مكة (٣/ ٣٨٥)، وابن جرير (٣٠/ ٢٥٢)، والحاكم (٢/ ٥٢٩) وقال: "صحيح على شرط مسلم" اه، ووافقه الذهبي. وأخرجه البيهقي في الدلائل (٢/ ١٥٥) وقال: "هذا إسناد صحيح" اه والواحد في أسباب النزول ص ١١، وذكره السيوطي في الدر (٦/ ٣٦٨) وزاد نسبه لابن مردويه.

(٣) ... عن أبي رجاء العطاردي^(١)، قال: كان أبو موسى يُقَرِّئُنَا فَيُجْلِسُنَا حَلَقًا وعليه ثوبان أبيضان، فإذا تلا هذه السورة: ﴿أَفَرَأَى بِأَسْرِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] قال: هذه أول سورة نزلت على محمد ﷺ^(٢).

... القول الثاني: أن أول ما نزل إطلاقاً: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]. واستدل أصحاب هذا الرأي بما رواه الشيخان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف^(٣): أنه قال: سألت جابر بن عبد الله ﷺ: أي القرآن أنزل قبل؟ فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، فقلت: أو ﴿أَفَرَأَى بِأَسْرِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، وفي رواية: نُبِّئْتُ أَنَّهُ: ﴿أَفَرَأَى بِأَسْرِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]. فقال أُحَدِّثُكُمْ مَا حَدَّثَنَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قال رسول الله ﷺ: (إِنِّي جَاوَزْتُ بِحِرَاءَ، فَلَمَّا قَضَيْتُ جَوَارِي نَزَلْتُ، فَاسْتَبَطَنْتُ الْوَادِيَّ - زَادَ فِي رِوَايَةٍ - فَنُودِيتُ فَنظَرْتُ أَمَامِي وَخَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي، ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَى السَّمَاءِ فَإِذَا هُوَ - يَعْنِي: جَبْرِيلُ - زَادَ فِي رِوَايَةٍ جَالِسَ عَلَى عَرْشٍ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَأَخَذْتَنِي رَجْفَةً، فَأَتَيْتُ خَدِيجَةَ، فَأَمَرْتُهُمْ فَدَثَرُونِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١، ٢]^(٤).

لكن هذه الرواية ليست نصاً فيما نحن بسبيله من إثبات أول ما نزل من القرآن إطلاقاً، بل تحتل أن تكون حديثاً عما نزل بعد فترة الوحي، وذلك هو الظاهر من رواية أخرى رواها الشيخان أيضاً، عن أبي سلمة، عن جابر - أيضاً - (بَيْنَا أَنَا أُمَشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَصْرِي قِبَلَ السَّمَاءِ، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ قَاعِدٌ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَجِئْتُ حَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ، فَجِئْتُ أَهْلِي، فَقُلْتُ: رَمَلُونِي

(١) عمران بن ملحان - وقيل غير ذلك -، أدرك زمن النبي ﷺ ولم يلقه. قال أبو حاتم: "فر من النبي ﷺ ثم أسلم بعد الفتح، وأتى عليه مائة وعشرون سنة" اهـ واختلفوا في سنة وفاته. انظر: تهذيب التهذيب (١٢ / ١٢٤).
(٢) أخرجه ابن أبي شيبه (١٠ / ٥٤٢)، (١٤ / ٨٨)، والفاكهي في أخبار مكة (٣ / ٣٨٥)، وابن الضريس في الفضائل (٢٤)، والحاكم (٢ / ٢٢٠) وقال: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" اهـ ووافقه الذهبي. وأخرجه الثعلبي في الكشف والبيان (١٠ / ٢٤٤)، وأبو نعيم في الحلية (١ / ٢٥٦). وذكره الهيثمي في المجموع (٧ / ١٣٩) وقال: "رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح" اهـ. وأورده السيوطي في الدر (٦ / ٣٦٨) وزاد نسبته لابن الأنباري، والطبراني، وابن مردويه.

وموضع الشاهد منه، وهو قوله: "هذه أول سورة..." إلخ بعضهم يرويه عن أبي موسى، وبعضهم يرويه عن أبي رجاء، من قوله.

(٣) قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته. كان من سادات قريش، ومن أهل الفقه والعلم، توفي سنة أربع وتسعين، وقيل: أربع ومائة، وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب التهذيب (١٢ / ١٢٧-١٢٨).

(٤) رواه البخاري (٤٩٢٢). وطر فاه: (٤٩٢٣، ٤٩٢٤)، ومسلم (١٦١).

فَرَمَلُونِي. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ ۖ قُفِّانِيذِرِ ۚ﴾ (١) وَرَبِّكَ فَكَثِيرٌ ۚ (٢) وَيَا أَيُّهَا فَطَهْرٌ ۚ (٣) وَالرُّجُزُ فَاهْجُرْ ۚ (المدثر: ١-٥)، قال أبو سلمة: والرجز: الأوثان^(١).

قلت: وَجِشْتُ: على وزن فَرِحْتُ، معناه: ثَقُلَ جسمي عن القيام، وسببه فزع الرسول وخوفه ﷺ.

فظاهر هذه الرواية يدلُّ على أنَّ جابراً استند في كلامه على أنَّ أول ما نزل من القرآن هو المدثر، إلى ما سمعه من رسول الله ﷺ وهو يُحَدِّثُ عن فترة الوحي، وكأنه لم يسمع بما حَدَّثَ به رسول الله ﷺ عن الوحي قبل فترته من نزول الملك على الرسول في حراء بصدر سورة اقرأ - كما رَوَتْ عائشة - فاقتصر في إخباره على ما سمع ظاناً أنه ليس هناك غيره، اجتهداً منه^(٢)... ويحتمل أنه أراد أول ما نزل بعد فترة الوحي وانقطاعه، أو أول ما نزل في الرسالة، وهذا أبعد هذه الاحتمالات.



آخر ما نزل على الإطلاق:

اختلف العلماء في تعيين آخر ما نزل من القرآن على الإطلاق، واستند كل منهم إلى آثار ليس فيها حديث مرفوع إلى النبي ﷺ، فكان هذا من دواعي الاشتباه، وكثرة الخلاف على أقوال شتى:

الأول: أنَّ آخر ما نزل قول الله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١]، أخرجه النسائي [وغيره] ... عن ابن عباس رضيهما ﷺ (٣) (٤).

(١) رواه البخاري (٤). وأطرافه في: (٣٢٣٨، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، ٤٩٥٤، ٦٢١٤)، ومسلم (١٦١).
(٢) انظر: الفتح (٨/ ٦٧٨)، الإتيان (١/ ٩٦-٧٠)، الزيادة والإحسان لابن عقيلة (١/ ١٧٥).
(٣) تفسير الثوري (١٣٢) ص ٧٣، وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٦٧٧)، والنسائي في الكبرى (١١٠٥٧-١١٠٥٨)، وفي التفسير له (٧٧، ٧٨)، وابن جرير (٦/ ٣٩-٤١)، وابن المنذر في تفسيره (٦٥)، والنحاس في معاني القرآن (١/ ٣١٢)، والطبراني في الكبير (١٢٠٤٠، ١٢٣٥٧)، (١١/ ٣٧١)، (١٢/ ٢٣)، والبيهقي في الدلائل (٧/ ١٣٧)، والواحدي في أسباب النزول ص ١٤، وذكره الهيثمي في المجمع (٦/ ٣٢٤) وقال: "رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما ثقات" اهـ. كما أورده السيوطي في الدر (١/ ٣٦٩-٣٧٠)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن الأنباري في المصاحف، وابن مردويه. وصحح الشيخ أحمد شاكر إسناده عند ابن جرير (٦/ ٤٠).
(٤) وهذا المذهب قال جماعة من السلف، فقد روي عن السدي، وعطية، وأبي صالح، وسعيد بن جبير وآخرين. راجع: تفسير ابن جرير (٦/ ٣٩-٤١)، الدر المنثور (٢/ ١١٦).

الثاني: أن آخر ما نزل هو قول الله تعالى في سورة البقرة أيضاً: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]. أخرجه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه^(١)، والبيهقي [وغيره] عن ... عمر رضي الله عنه^(٢).

الثالث: أن آخر ما نزل آية الدين في سورة البقرة - أيضاً - وهي قوله سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُتِبُوهٗ﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يَكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِمُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهي أطول آية في القرآن.

أخرج ابن جرير عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه: (أنه بلغه أن أخذت القرآن عهداً بالعرش آية الدين)^(٣).

أخرج أبو عبيد في الفضائل عن ابن شهاب رضي الله عنه قال: (آخر القرآن عهداً بالعرش آية الربا وآية الدين)^(٤).

ويمكن الجمع بين هذه الأقوال الثلاثة بما قاله السيوطي^(٥) من أن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف؛ لأنها في قصة واحدة، فأخبر كل عن بعض ما نزل بأنه آخر، وذلك صحيح...

[الرابع]: أنه آية: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]. واستدلوا بما أخرجه البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنه قال: هذه الآية: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾، هي آخر ما نزل، وما نسخها شيء^(٦).

(١) البخاري (٤٥٤٤).

(٢) دلائل النبوة (٧/ ١٣٨). ورواه ابن ماجه (٢٢٧٦) وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (١٨٦٠)، وراجع كلام

الشيخ أحمد شاكر رضي الله عنه في الموضوع السابق من ابن جرير.

(٣) أخرجه ابن جرير (٦٣١٦)، (٤١/ ٦). وقال ابن أبي حاتم في العلل (١٧٥١): "سئل أبو زرعة عن حديث رواه ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: حدثني سعيد بن المسيب أنه بلغه: أن أحدث القرآن بالعرش آية الدين. ورواه ابن المبارك عن معمر عن الزهري قال: بلغنا عن سعيد بن المسيب أنه قال: آخر آية عهداً بالعرش: آية الدين. قال أبو زرعة: حديث معمر أحب إليّ" اهـ.

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الأثر عند ابن جرير: "هذا إسناد صحيح إلى ابن المسيب، ولكنه حديث ضعيف لإرساله؛ إذ لم يذكر ابن المسيب من حدّثه به". ابن جرير (٤١/ ٦).

(٤) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٦٧٥).

(٥) الإتيقان (١/ ٧٨)، وانظر: الفتح (٨/ ٢٠٥).

(٦) أخرجه البخاري (٤٥٩٠). وطرفه في (٤٧٦٣)، ومسلم (٣٠٢٣).

ولا يخفى عليك أن كلمة "وما نسخها شيء" تشير إلى أن المُراد من كونها آخر ما نزل: أنها آخر ما نزل في حكم قتل المؤمن عمداً، لا آخر ما نزل مطلقاً^(١).

[الخامس] ...: أن آخر آية نزلت: ﴿سَتَقْتُلُونَكَ قُلُوبُ اللَّهِ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، وهي خاتمة سورة النساء، وأن آخر سورة نزلت: سورة (براءة). واستند صاحب هذا الرأي إلى ما يرويه البخاري ومسلم عن البراء بن عازب رضي الله عنه، أنه قال: آخر آية نزلت: ﴿سَتَقْتُلُونَكَ قُلُوبُ اللَّهِ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾، وآخر سورة نزلت: (براءة)^(٢).

ويمكن نقض هذا الاستدلال بحمل الخبر المذكور على أن الآية آخر ما نزل في الموارث، وأن السورة آخر ما نزل في شأن تشريع القتال والجهاد، فكلاهما آخر إضافي لا حقيقي^(٣).

[السادس] ...: أن آخر ما نزل سورة المائدة. واحتج صاحب هذا القول... [بما ثبت عن عائشة رضي الله عنها] أنها قالت لجُبَيْر بن نُفَيْر^(٤): يا جُبَيْر، هل تقرأ المائدة؟ قلت: نعم. قالت: أما إنها آخر سورة نزلت...^(٥).

ويمكن ردُّه بأن المُراد أنها آخر سورة نزلت في الحلال والحرام، فلم تُنسخ فيها أحكام. وعليه فهي آخر مُقيَّد كذلك.

[السابع] ...: أن آخر ما نزل هو خاتمة سورة براءة: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، إلى آخر السورة... [واحتج هذا القائل بما جاء عن أَبِي بن كعب رضي الله عنه] قال: آخر آية أنزلت على النبي ﷺ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ...﴾^(٦).

(١) انظر: فتح الباري (٨ / ٢٥٨).

(٢) رواه البخاري (٤٦٥٥)، ومسلم (١٦١٨).

(٣) انظر: الفتح (٨ / ٢٥٥)، الإتيقان (١ / ٧٨).

(٤) جُبَيْر بن نُفَيْر بن مالك بن عامر الحضرمي الحمصي، أدرك حياة النبي ﷺ ولم يلقه، وكان من أئمة التابعين بحمص، توفي سنة (٧٥هـ)، وقيل: (٨٠هـ). السير (٤ / ٧٦).

(٥) أخرجه أحمد (٢٥٥٤٧)، وصححه الحاكم (٢ / ٣١١)، ووافقه الذهبي.

وجاء عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه نحوه. رواه الترمذي وغيره.

(٦) وفي رواية: "إن آخر ما نزل من القرآن...". وهذا الأثر رواه أحمد (٢١١١٣)، وقال الحاكم (٢ / ٣٣٨):

"حديث شعبة عن يونس بن عبيد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" اهـ. ووافقه الذهبي.

الآية].

ويمكن نقضه بأنها آخر ما نزل من سورة براءة، لا آخر مطلق...

[الثامن] ...: أَنَّ آخر ما نزل هو آخر سورة الكهف: ﴿فَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠] [واحتج القائل بذلك بما جاء عن معاوية رضي الله عنه أنه قرأها على المنبر وقال: إنها آخر آية أنزلت من القرآن^(١)]. قال ابن كثير: هذا أثر مُشْكِل؛ [فإن هذه الآية آخر سورة الكهف، والكهف كلها مكية]، ولعل [معاوية] أراد أنه لم ينزل بعدها آية تنسخها، ولا تُغيّر حُكْمَهَا، بل هي مُثَبِّتة مُحْكَمَة، [فاشتبه ذلك على بعض الرواة فَرَوَى بالمعنى على ما فهمه]^(٢) اهـ. وهو يفيد أنها آخر مُقَيَّد لا مُطلق.

[التاسع] ...: أَنَّ آخر ما نزل هو سورة: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [لما] رواه مسلم عن ... [عبيد الله بن عبد الله بن عتبة^(٣)] قال: قال لي ابن عباس: تَعْلَمُ آخر سورة نزلت من القرآن، نزلت جميعًا؟ قلت: نعم، ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾. قال: صدقت.

= وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ٣٦): "رواه عبد الله بن أحمد، والطبراني، وفيه علي بن زيد ابن جدعان، وهو ثقة سبي الحفاظ، وبقي رجاله ثقات" اهـ. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند (٣٥/ ٤٢): "أثر حسن، وهذا إسناد ضعيف" اهـ.

وهذا الأثر بهذا السياق مروى عن ابن عباس رضي الله عنه عن أبي بن كعب رضي الله عنه. وقد أورده النحاس في معاني القرآن بغير إسناد (٣/ ٢٧٢) عن ابن عباس رضي الله عنه. وجاء عن أبي رضي الله عنه بلفظ: "أحدث القرآن عهدًا بالله - وفي لفظ: بالسماء - هاتان الآيتان...". أخرجه ابن الضريس في الفضائل (١٢٥)، ص ١٢٨، وابن جرير (١٧٥١٦، ١٧٥١٧)، والواحدي في أسباب النزول ص ١٥. وقال محقق ابن جرير: "مرسل عن أبي" اهـ.

وفي رواية عن أبي رضي الله عنه - في قصة جمع القرآن - وفيه: "حتى انتهوا إلى هذه الآية من سورة براءة: (ثم انصرفوا...) فظنوا أن هذا آخر ما أنزل من القرآن، فقال لهم أبي بن كعب: إن رسول الله ﷺ أقراني بعدها آيتين: (لقد جاءكم...) إلى (وهو رب العرش العظيم). ثم قال: هذا آخر ما أنزل من القرآن..."، رواه أحمد (٢١٢٢٦)، وقال الهيثمي في المجمع: "رواه عبد الله بن أحمد، وفيه محمد بن جابر الأنصاري، وهو ضعيف" اهـ. وهذا الأثر بهذا السياق ضَعْفُهُ الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند (٣٥/ ١٥٠).

(١) رواه ابن جرير (١٦/ ٤٠)، والطبراني في الكبير (٩٢١)، (١٩/ ٣٩٢)، وفي مسند الشاميين (٢٥٤١). وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ١٤): "رواه الطبراني ورجاله ثقات" اهـ.

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ١١٠).

(٣) الإمام الفقيه، أحد الفقهاء السبعة، وجدّه عتبة هو أخو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وُلِدَ عبيد الله في خلافة عمر أو بُعِثَها، وكان أعشى البصر، وهو مُعْلَم عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. وكانت وفاته سنة (٩٨هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: السير (٤/ ٤٧٥).

قال الإمام مسلم: وفي رواية ابن أبي شيبة: تَعَلَّمُ أَيُّ سُوْرَةٍ. ولم يقل: آخِرٌ^(١).

ويحتمل أنه أراد [أن هذه السورة آخر ما نزل مُشْعِرًا بوفاة النبي ﷺ]. ويؤيده ما... [أخرجه البخاري عن ابن عباس ؓ حينما سأله عمر ؓ عن هذه السورة، فقال: (أَجَلٌ، أو مَثَلٌ ضَرْبٌ لمحمد ﷺ، نُعِيَتْ له نَفْسُهُ)^(٢)]. وفي رواية: (هو أَجَلُ رسول الله ﷺ أَعْلَمَهُ له)^(٣).

ويحتمل -أيضًا- أنها آخر... [سورة نزلت كاملة، كما قال الحافظ ابن حجر ؓ]^(٤).

تلك أقوال... [تسعة] عرفتُها وعرفتُ توجيهها، ورأيتُ أن الذي تَشْتَرِيحُ إليه النفس منها هو أن آخر القرآن نزولًا على الإطلاق... [الآيات الثلاث من سورة البقرة، وهي آية الربا، وآية: (واتقوا يومًا ترجعون فيه إلى الله)، وآية الدِّين، وأنها نزلت في وقت واحد، فمن قال عن واحدة منها بأنها آخر ما نزل فقد أصاب، والله أعلم]^(٥)، وأن ما سواها أو آخر إضافية، أو مُقَيِّدَةٌ بما عَلِمْتُ.

لكن القاضي أبا بكر في الانتصار يذهب مذهبًا آخر إذ يقول: ... [وليس في شيء من هذه الروايات ما رُفِعَ إلى النبي ﷺ، وإنما هو خبرٌ عن القائل به، وقد يجوز أن يكون قاله بضرب من الاجتهاد، وتغليب الظن، وتظاهر الحال، وليس العلم بذلك أيضًا من فرائض الدين، ولا هو مما نصَّ الرسول ﷺ على أمر فيه، بيَّنه وأشاعه وأذاعه وقصد إلى إيجابه وإبانه الحجة به، فلذلك لم يجب ظهوره عنه، وحصول الإتيان عليه، وثبوت العلم به قطعًا يقينًا" اهـ. ثم ذكر الاحتمالات^(٦)]. وكأنه يشير إلى الجمع بين تلك الأقوال المُتَشَعِّبَةِ بأنها أو آخر مُقَيِّدَةٌ بما سمع كل منهم من النبي ﷺ، وهي طريقة مُريحة، غير أنها لا تُلقِي ضوءًا على ما عسى أن يكون قد اختتم الله به كتابه الكريم.

[وقال البيهقي: "هذا الاختلاف يرجع -والله أعلم- إلى أن كل واحد منهم أخبر بما

(١) رواه مسلم (٣٠٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٦٩).

(٣) أخرجه البخاري (٤٩٧٠).

(٤) الفتح (٨/ ٧٣٤).

(٥) انظر: الإتيان (٨/ ٧٨). وانظر الفتح (٨/ ٢٠٥).

(٦) الانتصار ص ٢٤٥.

عنده من العلم، أو أراد أن ما ذُكر من أواخر الآيات التي نزلت. والله أعلم" اهـ^(١)].

مَثَلَانِ مِنْ أَوَائِلِ وَأَوَاخِرِ مَخْصُوصَةٍ:

نضع بين يديك هنا مثليين من أوائِلِ وأواخرِ مَخْصُوصَةٍ ببعض الأحكام الشرعية؛ لنلاحظ فيهما سَيْرَ التشريع الإسلامي وتدرُّجَ الحكيم.

١- ما نزل في الخمر:

[عن عمر رضي الله عنه؛ قال: اللهم بَيِّنْ لنا في الخمر بيانًا شافيًا؛ فإنها تُذهِبُ المال والعقل؛ فنزلت: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ التي في سورة البقرة؛ فدُعي عمر، فقرأت عليه، فقال: اللهم بَيِّنْ لنا في الخمر بيانًا شافيًا؛ فنزلت الآية التي في سورة النساء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣]؛ فكان منادي رسول الله ﷺ إذا أقام إلى صلاة نادى: "أن لا يَقْرَبَنَّ الصلاة سكران"؛ فدُعي عمر؛ فقرأت عليه، فقال: اللهم بَيِّنْ لنا في الخمر بيانًا شافيًا؛ فنزلت الآية التي في المائدة، فدُعي عمر؛ فقرأت عليه، فلما بلغ: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾ [المائدة: ٩١]؛ قال عمر: انتهينا انتهينا^(٢)].

٢- ما نزل في أمر الجهاد...

لم يشرع الجهاد... في صدر الإسلام على الرغم من أن الأذى كان يُصَبُّ على المسلمين من أعدائهم صَبًّا. بل كان الله يأمر بالعفو والصفح، ومن ذلك قوله سبحانه في سورة البقرة: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٩]، فكانت أَمْرًا صريحًا لهم بالعفو والصفح حتى يأتي الله بأمره فيهم من القتال، ويتضمن ذلك النهي عن القتال حتى يأتي أمر الله. ثم شرع القتال... [لمن قَاتَلَهُمْ وَظَلَمَهُمْ] في السنة الثانية من الهجرة بقوله تعالى في سورة الحج: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَكَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ ^(٣) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ

(١) دلائل النبوة (٧/ ١٣٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٥٣)، والترمذي (٣٠٤٩)، والنسائي (٥٥٤٠)، وصححه الحاكم (٢/ ٢٧٨)، (٤/ ١٤٣)، وقال ابن المديني كما في مسند الفاروق (٢/ ٥٦٧): "هذا حديث كوفي صالح الإسناد" اهـ. كما صححه الضياء في المختارة (١/ ١٥٠)، وأحمد شاكر في تعليقه على المسند (٣٧٨)، والألباني في صحيح الترمذي (٣٠٤٩).

(۱) انظر الإتيان (۱ / ۸۱).

ابن جرير^(١) في تفسير الآية المذكورة: ... ["وأول الأُقوال في ذلك بالصواب أن يقال: إن الله ﷻ أخبر نبيه ﷺ والمؤمنين به أنه أكمل لهم - يوم أنزل هذه الآية على نبيه - دينهم، بإفرادهم البلد الحرام، وإجلائه عن المشركين، حتى حَجَّه المسلمون دونهم لا يُخالطهم المشركون" اهـ] وأيدَ هذا التأويل بما رواه عن ابن عباس ﷺ قال: (كان المشركون والمسلمون يحجُّون جميعاً، فلما نزلت... براءة فنفي المشركين عن البيت، وحجَّ المسلمون لا يُشارِكهم في البيت الحرام أحد من المشركين، فكان ذلك من تمام النعمة: ﴿وَأَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣] ^(٢).

نسأل الله أن يُتِمَّ علينا نعمته آمين.



(١) تفسير الطبري (٩ / ٥٢٠).

(٢) أخرجه الطبري (١١٠٨٨)، (٩ / ٥٢١) من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس ﷺ. وذكره السيوطي في الدر (٢ / ٢٥٨) وزاد نسبه لابن المنذر.

المبحث... [الرابع]

في

أسباب النزول

القرآن الكريم قِسْمَان: قِسْمٌ نزل من الله ابتداءً غيرَ مرتبطٍ بسبب من الأسباب الخاصة، إنما هو لَمْخَضٌ هِدَايَةِ الْخَلْقِ إِلَى الْحَقِّ، وهو كثير ظاهر لا يحتاج إلى بَحْث ولا بيان. وقِسْمٌ نزل مُرْتَبِطًا بسبب من الأسباب الخاصة، وهو موضوع بحثنا الآن. غير أننا لا نريد أن نُسْتَعْرِضَ جميع الآيات التي جاءت على أسباب، فذلك شَأْنٌ بعيد. وقد انتدب له جماعة أفردوه بالتأليف، منهم... الواحدي والجَعْفَرِيُّ^(١) وابن حجر، ومنهم السيوطي الذي وضع فيه كتابًا حافلًا... سماه "لُبَابُ الثُّقُولِ في أسباب النزول".

إنما غرضنا في هذا المبحث أن نُحِيطَ بِكَ عِلْمًا بِأَسْبَابِ النَّزُولِ مِنْ أَطْرَافِهِ الْأَحَدِ عَشَرَ، وهي معنى سبب النزول، وفوائد معرفة أسباب النزول، وطريق هذه المعرفة، والتعبيرات عن سبب النزول، وحُكْمُ تَعَدُّدِ الْأَسْبَابِ وَالنَّازِلِ وَاحِدًا، وَتَعَدُّدِ النَّازِلِ وَالسَّبَبِ وَاحِدًا، والعموم والخصوص بين لَفْظِ الشَّارِعِ وَسَبَبِهِ، وتحقيق الخلاف في عموم اللفظ وخصوص سببه، وأدلة الجمهور في ذلك،... [وأدلة] المخالفين وتفنيدها، وشبهة بالسبب الخاص مع اللفظ العام.



(١) أبو إسحاق، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجَعْفَرِيُّ، نسبة إلى قلعة (جَعْفَر) بين (بالس) و(برقة) على الفرات، وفيها ولد سنة (٦٤٠هـ)، وسكن دمشق مدة، ثم ولي مشيخة الخليل إلى أن مات بها سنة (٧٣٢هـ). وله مصنفات متنوعة، منها: شرح للشاطبية بعنوان: (كنز المعاني في شرح حرز الأمان)، وله: (جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد). انظر: معرفة القراء الكبار (٢/ ٧٤٣).

١- معنى سَبَب النزول:

سبب النزول: هو ما نزلت الآية أو الآيات مُتَحَدِّثَةً عنه أو مُبَيِّنَةً لحكمه أيام وقوعه. والمعنى أنه حادثة وقعت في زمن النبي ﷺ، أو سؤال وُجِّه إليه فنزلت الآية أو الآيات من الله تعالى ببيان ما يَتَّصِلُ بتلك الحادثة، أو بجواب هذا السؤال. سواء أكانت تلك الحادثة خصومة... [وقعت، كما جاء عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير؛ أنه حَدَّثَهُ: أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند النبي ﷺ في شِرَاجِ الحَرَّةِ التي يَسْقُونَ بها النخل، فقال الأنصاري: سَرَّحَ الماءَ يَمُرُّ، فأبى عليه. فاختصما عند النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ للزبير: (اسق يا زبير! ثم أُرْسِلَ الماءُ إلى جارك)؛ فغضب الأنصاري، فقال: أن كان ابن عمك؛ فَتَكَلَّوْا وجه رسول الله ﷺ، ثم قال: (اسق يا زبير! ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر). فقال الزبير: والله إني لأَحْسِبُ هذه الآية نزلت في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾^(١). وفي رواية: (والله إن هذه الآية أنزلت في ذلك). وفي رواية: (والله ما أحسب هذه الآية إلا نزلت في ذلك). وكلها في الصحيح].

أم كانت تلك الحادثة خطأً فاحشاً ارتكب... [كما جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ قال: دعانا رجل من الأنصار قبل أن تحرم الخمر، فتقدم عبد الرحمن بن عوف وصلى بهم المغرب، فقرأ: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]؛ فالتبس عليه فيها؛ فنزلت: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾.

وفي رواية: أنه كان هو وعبد الرحمن بن عوف ورجل آخر يشربون الخمر، فصلى بهم عبد الرحمن بن عوف فقرأ: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾؛ فخلط فيها؛ فنزلت: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^(٢) [النساء: ٤٣].

(١) رواه البخاري (٢٣٥٩، ٢٣٦٠). وأطرافه في (٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٧٠٨، ٤٥٨٥)، ومسلم (٢٣٥٧).

وقوله: "شِرَاجِ الحَرَّةِ": أي: مسابيل الماء فيها.

تنبيه: هناك روايات لهذا الحديث في غير الصحيحين أصرح عبارة في سبب النزول، ففي بعضها: "فنزلت". وللوقوف على تلك الروايات: راجع الاستيعاب في بيان الأسباب (١/ ٤٢٤-٤٢٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٥٤)، والترمذي (٣٠٢٦)، وقال: "حديث حسن غريب صحيح"، وقال الحاكم (٢/ ٣٠٧)، (٤/ ١٤٢): "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وصححه الضياء المقدسي، والألباني. وقال البوصيري في إتحاف الخيرة (٦/ ١٩٤): "رواته ثقات".

أَمْ كَانَتْ تِلْكَ الْحَادِثَةُ تَمَنِّيًا مِنَ التَّمَنِّيَّاتِ، وَرَغْبَةً مِنَ الرِّغْبَاتِ، كَمَوَافَقَاتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّتِي أَفْرَدَهَا بَعْضُهُمْ بِالتَّأْلِيفِ ^(١). وَمِنْ أَمْثَلِهَا مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: (وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى، فَنَزَلَتْ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى﴾ [البقرة: ١٢٥]، وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ نِسَاءَكَ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ الْبُرُّ وَالْفَاجِرُ، فَلَوْ أَمَرْتَهُنَّ أَنْ يَحْتَجِبْنَ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ. وَاجْتَمَعَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاؤُهُ فِي الْغَيْرَةِ فَقُلْتُ لَهُنَّ: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ﴾ فَنَزَلَتْ كَذَلِكَ... [التحریم: ٥] ^(٢).

وَسِوَاءَ أَكَانَ ذَلِكَ السُّؤَالُ الْمَرْفُوعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَتَّصِلُ بِأَمْرِ مَضَى، نَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣] إلخ ^(٣).

أَمْ يَتَّصِلُ بِحَاضِرٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ^(٤) [الإسراء: ٨٥] [كَمَا سَيَأْتِي].

أَمْ يَتَّصِلُ بِمُسْتَقْبَلٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ -جَلَّ ذِكْرُهُ- فِي سُورَةِ النَّازِعَاتِ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ إلخ [النَّازِعَاتِ: ٤٢]. [كَمَا جَاءَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمْ يَزَلْ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ

(١) اعْتَنَى الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِجَمْعِهَا، وَمِنْ هَؤُلَاءِ: ابْنُ شُبَّةٍ فِي تَارِيخِ الْمَدِينَةِ، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ (تَرْجُمَةُ عُمَرَ)، وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي إِرْشَادِ السَّارِيِّ، كَمَا أَفْرَدَهَا بَعْضُهُمْ بِالتَّأْلِيفِ، فَمِنْ ذَلِكَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْحَنْبَلِيُّ الدِّمَشْقِيُّ فِي كِتَابِ: (الدَّرُّ الْمُسْتَطَابُ فِي مَوَافَقَاتِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعَلِيِّ أَبِي تَرَابٍ، وَتَرْجُمَتُهُمْ مَعَ عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابِ).
عَبْدُ الْبَاقِيِّ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِيِّ الْبَعْلِيُّ الدِّمَشْقِيُّ الْحَنْبَلِيُّ فِي كِتَابِ: (اِقْتِطَافُ الثَّمَرِ فِي مَوَافَقَاتِ عُمَرَ).
كَمَا نَظَّمَهَا آخَرُونَ، فَمِنْ ذَلِكَ:
قَطَفَ الثَّمَرِ فِي مَوَافَقَاتِ عُمَرَ لِلْسَيُوطِيِّ.

وَقَدْ شَرَحَهَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلَّانَ الْمَكِّي، وَبَدْرُ الدِّينِ الْحَسَنِيُّ أَيْضًا فِي كِتَابِ (فَيْضُ الْوَهَابِ فِي مَوَافَقَاتِ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ).

نَظَّمَ الدَّرُّ فِي مَوَافَقَاتِ عُمَرَ لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَوِيِّ. وَلَهُ شَرْحٌ عَلَيْهَا، كَمَا شَرَحَهَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَلْبَاسِيُّ الْمَقْدِسِيُّ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٠٢)، وَأَطْرَفَهُ فِي: (٤٤٨٣، ٤٧٩٠، ٤٩١٦). وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مُخْتَصِرًا مِنْ طَرِيقِ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ... (٢٣٩٩).

(٣) ظَاهِرُ مِنَ الْآيَةِ أَنَّهَا جَاءَتْ جَوَابًا لِسُؤَالٍ. وَإِنْ كَانَتْ الرِّوَايَاتُ الْوَارِدَةُ فِي سَبَبِ النِّزُولِ لَا تَصَحُّ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٥)، وَأَطْرَفَهُ فِي: (٤٧٢١، ٧٢٩٧، ٧٤٥٦، ٧٤٦٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٩٤)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وَكَذَلِكَ بِسَبَبِ سُؤَالِ الْيَهُودِ. وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -فِي غَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ- أَنَّهَا نَزَلَتْ بِسَبَبِ سُؤَالِ الْمُشْرِكِينَ. كَمَا عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَسَيَأْتِي.

الساعة؛ حتى أنزل الله ﷻ: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ (٣١) إِلَىٰ رَيْكَ مِنْهَا ﴿﴾ [النازعات: ٤٣، ٤٤] (١).

والمراد بقولنا: (أيام وقوعه): الظروف التي ينزل القرآن فيها مُتَحَدِّثًا عن ذلك السبب، سواء أوقع هذا النزول عَقِبَ سببه مُباشرة، أم تأخر عنه مُدَّةٌ لِحِكْمَةٍ من الْحِكَمِ... ثم إن كلمة: "أيام وقوعه" في تعريف سبب النزول قيدٌ لا بدَّ منه للاحتراز عن الآية أو الآيات التي تنزل ابتداءً من غير سبب، بينما هي تتحدَّث عن بعض الوقائع والأحوال الماضية أو المستقبلية، كبعض قصص الأنبياء السابقين وأُمَمِهِم، وكالحديث عن الساعة وما يتصل بها، وهو كثير في القرآن الكريم.



٢- فوائد معرفة أسباب النزول (٢):

زعم بعضُ الناس أنه لا فائدة للإلمام بأسباب النزول، وأنها لا تعدو أن تكون تاريخًا للنزول، أو جاريةً مجرى التاريخ، وقد أخطأ فيما زعم؛ فإنَّ لأسباب النزول فوائد مُتَعَدِّدة، لا فائدة واحدة:

[الفائدة] الأولى: معرفة حِكْمَةِ الله تعالى على التعيين فيما شرعه بالتنزيل، وفي ذلك نَفْعٌ للمؤمن وغير المؤمن.

أما المؤمن: فيزداد إيمانًا على إيمانه، ويحرص كلَّ الحرص على تنفيذ أحكام الله والعمل بكتابه؛ لِمَا يتجلَّى له من المصالح والمَزَايا التي نِيَّطَتْ بهذه الأحكام، ومن أجلها جاء هذا التنزيل.

وأما الكافر: فتشوقه تلك الحِكْمِ الباهرة إلى الإيمان إن كان مُنْصَفًا، حين يعلم أنَّ هذا التشريع الإسلامي قام على رعاية مصالح الإنسان، لا على الاستبداد والتَحَكُّم والطغيان، خصوصًا إذا لاحظ سَيْرَ ذلك التشريع وتَدَرُّجه في موضوع واحد، وحَسْبُكَ

(١) أخرجه البزار (كشف الأستار) (٢٢٧٩)، وابن جرير (٣٠ / ٤٩)، والحاكم (٥ / ٥٠)، (٢ / ٥١٣، ٥١٤)، وأبو نعيم في الحلية (٧ / ٣١٤)، والخطيب في تاريخه (١١ / ٣٢١). وعزاه الحافظ في تخريج الكشف (٤ / ١٨١) لإسحاق بن راهويه في مسنده، وابن مردويه في تفسيره. وذكره السيوطي في الدر (٦ / ٣١٤) وزاد نسبه لابن المنذر وابن مردويه.

وبعضهم رواه مرسلاً. راجع: الكافي الشاف لابن حجر.

(٢) انظر: المستصفى (ص ٢٣٦)، الموافقات (٤ / ١٤٦)، البرهان (١ / ٢٢-٢٩)، الإتيقان (١ / ٨٢-٨٥)، الزيادة والإحسان (١ / ٢٩٢).

شاهدًا على هذا تحريم الخمر وما نزل فيه، وقد مرَّ بك في البحث السابق، فلا تُعيده، ولا تَغفل.

الفائدة الثانية: الاستعانة على فهم الآية ودفع الإشكال عنها، حتى لقد قال الواحدي^(١): "لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها، وبيان نزولها". وقال ابن تيمية^(٢): "معرفة سبب النزول تُعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يُورث العلم بالمُسبَّب" اهـ.

ولنبين لك ذلك بأمثلة ثلاثة:

الأول: قال الله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّكَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥]، فهذا اللفظ الكريم يدلُّ بظاهره على أنَّ للإنسان أن يُصَلِّيَ إلى أيَّة جهة شاء، ولا يجب عليه أن يُؤلِّي وجهه شَطْرَ البيت الحرام، لا في سفر ولا حضر. لكن إذا عُلِمَ... [سبب النزول ارتفع الإشكال].

وقد تعددت الروايات في سبب نزولها، ودونك بعض ما ورد في ذلك:

♦ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كان أول ما نُسخ من القرآن: القبلة؛ وذلك أن رسول الله ﷺ لما هاجر إلى المدينة، وكان أكثر أهلها اليهود، أمره الله ﷻ أن يستقبل بيت المقدس، ففَرَحَت اليهود. فاستقبلها رسول الله ﷺ بضعة عشر شهرًا، فكان رسول الله ﷺ يُحِبُّ قِبْلَةَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، فكان يدعو وينظر إلى السماء، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلُوبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ إلى قوله: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]. فارتاب من ذلك اليهود، وقالوا: ﴿مَا وَلَهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾، فأنزل الله ﷻ: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]^(٣).

♦ عن عامر بن ربيعة^(٤) رضي الله عنه قال: (كنا مع النبي ﷺ في سفر، في ليلة مُظْلِمَةٍ، فلم نَدْرِ أين القبلة، فصلَّى كل رجلٍ مِنَّا على حياله، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ، فنزلت:

(١) أسباب النزول للواحدي ص ٨. (بتصرف).

(٢) في مقدمة أصول التفسير ص ١٤.

(٣) تفسير ابن جرير (١٨٣٣)، (٢/ ٥٢٧).

(٤) عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك العَنَزِي، حليف آل الخطاب، صحابي، أسلم قديمًا، وهاجر وشَهِدَ بدرًا، مات ليالي قتل عثمان. تقريب التهذيب ٢٨٧.

﴿فَأَيْنَمَا تُولَوْنَ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] (١).

المثال الثاني: ... [جاء] في ... [الصحيحين] (٢) أن مروان بن الحَكَمَ أشكل عليه معنى قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يُحَمَّدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَاقِرٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨]. وقال: لئن كان كل امرئ فرح بما أُوتِيَ، وأحب أن يُحمد بما لم يفعل مُعَذَّبًا لَنُعَذِّبَنَّ أَجْمَعُونَ. وبقي في إشكاله هذا حتى بين له ابن عباس أن الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي ﷺ عن شيء فكتموا إياه، وأخبروه بغيره، ورأوه أنهم أخبروه بما سألهم عنه، واستحمدوا بذلك إليه. أي: طلبوا منه أن يَحْمَدَهُمْ على ما فعلوا. وهنالك زال الإشكال عنه، وفهم مراد الله من كلامه هذا ووعيده [بناء على جواب ابن عباس ﷺ]، وإلا فالعبرة بعموم اللفظ والمعنى، لا بخصوص السبب].

المثال الثالث: أشكل على عروة بن الزبير ﷺ أن يفهم فَرَضِيَّةَ السَّعْيِ بين الصفا والمروة مع قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوَاعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].

وإشكاله نشأ من أن الآية الكريمة نفت الجُنَاحَ، ونفَى الجُنَاحَ لا يتفق والفرضية في رأيه، وبقي في إشكاله هذا حتى سأل خالته أم المؤمنين عائشة ﷺ: فَأَفْهَمْتَهُ أَنَّ نَفْيَ الجُنَاحِ هنا ليس نفياً للفرضية، إنما هو نفْيٌ لما وقر في أذهان المسلمين يومئذ من أن السعي بين الصفا والمروة من عمل الجاهلية...، فلما ظهر الإسلام... تَحَرَّجَ المسلمون أن يَطَّوَّفُوا بينهما لذلك، فنزلت الآية...

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٥٧) من طريقين، قال في الموضع الأول: "هذا حديث ليس إسناده بذلك، لا نعرفه إلا من حديث أشعث السَّكَّانِ، وأشعث... يُضَعَّفُ في الحديث" اهـ. وقال في الموضع الثاني: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث أشعث السَّكَّانِ أبو ربيع... وأشعث يُضَعَّفُ في الحديث" اهـ. وأخرجه ابن ماجه (١٠٢٠)، وقال العقيلي في الضعفاء (٣٠ / ١): "وأما حديث عامر بن ربيعة فليس يُروى من وجه يثبت متنه" اهـ. وضعفه الحافظ ابن كثير في التفسير (١ / ١٥٨)، وقال الشيخ أحمد شاكر ﷺ في تعليقه على تفسير ابن جرير (٢ / ٥٣١): "وقد ذهب في شرحي للترمذي رقم: (٣٤٥) إلى تحسين إسناده، ولكنني أستدرك الآن وأرى أنه حديث ضعيف" اهـ. والحديث حسنه لغيره الألباني في الإرواء (٢٩١)، وذكره في صحيح الترمذي (٢٩٥٧)، وصحيح ابن ماجه (٨٤٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٦٨)، (٨ / ٢٣٣)، ومسلم (٢٧٧٨).

كما في الصحيحين وغيرهما - واللفظ للبخاري - ما نصه: فقال -أي: عروة- لها - أي: لعائشة-: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]: فوالله، ما على أحدٍ جُنَاحَ إِلَّا يَطَّوَّفَ بالصفا والمروة! قالت: بئس ما قلت يا ابن أختي، إِنَّ هَذِهِ لَوَ كَانَتْ كَمَا أَوَّلَتْهَا عَلَيْهِ، كَانَتْ: "لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطَّوَّفُ بِهِمَا" ولكنها أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلِّ، فَكَانَ مِنْ أَهْلِ أَنْ يَتَحَرَّجَ أَنْ يَطَّوَّفَ بالصفا والمروة، فَلَمَّا أَسْلَمُوا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الْآيَةِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: "وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا" (١).

ومعنى يُهْلُونَ: يَحْجُونَ.

ومَنَاة الطَّاغِيَةِ: اسْمُ صَنْمٍ، كَانَ صَخْرَةً نَصَبَهَا عَمْرُو بْنُ لُحْيٍ بِجَهَةِ الْبَحْرِ، فَكَانُوا يَعْبُدُونَهَا.

وَالْمُشَلِّ بضم الميم، واللام الأولى مشددة مفتوحة: اسم موضع قريب من قُديد من جَهَةِ الْبَحْرِ.

وقُديد بضم القاف: قرية بين مكة والمدينة.

وكلمة "سَنَّ" معناها في هذا الحديث شَرَعَ، أَوْ فَرَضَ بِدَلِيلٍ مِنَ السُّنَّةِ لَا مِنَ الْكِتَابِ (٢).

الفائدة الثالثة: دَفَعَ تَوَهُمَ الْحَضَرِ [أو التخصيص] عَمَّا يَفِيدُ بظَاهِرِهِ ... [ذلك]، نحو قوله سبحانه... [﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْإِغْيَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا لِنَبْتِغُوا عَرْضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْنَهَا فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِنَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣]، وقد أخرج مسلم عن جابر رضي الله عنه: أَنَّ جَابِرَةَ لَعَبَدَ اللَّهُ بَنَ أَبِي بْنِ سُلُولٍ يَقَالُ لَهَا: مُسَيِّكَةً، وَأُخْرَى يَقَالُ لَهَا: أُمَيْمَةً. فَكَانَ يُكْرِهُهُمَا عَلَى الزَّنى، فَشَكَّكَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْإِغْيَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا لِنَبْتِغُوا عَرْضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْنَهَا فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِنَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٣).

(١) صحيح البخاري (١٦٤٣)، وأطرافه في: (١٧٩٠، ٤٤٩٥، ٤٨٦١)، ومسلم (١٢٧٧).

(٢) انظر: الفتح (٣/ ٤٩٩).

(٣) صحيح مسلم (٣٠٢٩).

فقد يفهم من الشرط في قوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَا تَحْصُنَا﴾ أن مفهومه مُعْتَبَر؛ فإذا لم تُردِّ التَّحْصُن فلا حرج في ذلك!! وهذا غير مُراد، وسبب النزول يبين ذلك].

الفائدة الرابعة: تخصيص الحكم بالسبب، عند مَنْ يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ. ... [أي: أن ذلك يختص بنوع ذلك المعين الذين نزلت فيه لا بشخصه، فلا يكون المُعْتَبَر - على هذا القول - عموم اللفظ أو المعنى، وإنما خصوص السبب^(١)].

ومثاله حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً أصاب من امرأة قُبْلَةً، فأتى النبي ﷺ فأخبره، فأنزل الله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي الْهَارِ وَزُلْفًا مَنْ أَلِيلَ إِنْ أَحْسَنْتَ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ﴾ [مود: ١١٤]. فقال الرجل: يا رسول الله، ألي هذا؟ قال: لجميع أمتي كلهم^(٢).

فعلى هذا القول تكون الآية مُختصة بهذا النوع من السيئات، أخذًا من سبب النزول، فإذا لم يُعرف السبب لم يمكن هذا التخصيص].

الفائدة الخامسة: معرفة أن سبب النزول غير خارج عن حكم الآية إذا وَرَدَ مُخَصَّصٌ لها. وذلك لقيام الإجماع على أن حكم السبب باقٍ قطعاً^(٣)، فيكون التخصيص قاصراً على ما سواه. فلو لم يُعرف سبب النزول لجاز أن يفهم أنه مما خرج بالتخصيص، مع أنه لا يجوز إخراجها قطعاً للإجماع المذكور؛ ولهذا يقول الغزالي في المستصفى: ولذلك - يشير إلى امتناع إخراج السبب بحكم التخصيص بالاجتهاد - غلط أبو حنيفة رضي الله عنه في إخراج الأُمَّة المُسْتَفْرَسَةِ من قوله ﷺ: "الولد للفراش". والخبر إنما ورد في وَليدة رَمْعَةٍ؛ إذ قال عَبْدُ بَن رَمْعَةٍ^(٤): هو أخي، وابن وَليدة أبي، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ. فقال ﷺ:

(١) قال ابن تيمية: "والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه أم لا، فلم يقل أحد من علماء المسلمين إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص فيعم ما يشبهه ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ، والآية التي لها سبب معين إن كانت أمراً ونهياً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبراً بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص ولمن بمنزلته أيضاً" اهـ. مقدمة في أصول التفسير ص ١٣.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٦). وطره في (٤٦٨٧)، ومسلم (٢٧٦٣). وفي الباب عن جماعة من الصحابة (انظر: الاستيعاب في بيان الأسباب ٢/ ٣٦٥-٣٧٣). وفي بعضها ما يدل على أنه نال منها ما هو أكثر من ذلك، لكن لم يجامعها.

(٣) انظر: البرهان للزركشي (١/ ٢٢-٢٣)، الإتيان (١/ ٨٢).

(٤) عبد بن زعنة بن قيس بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر القرشي العامري، أخو سودة أم المؤمنين رضي الله عنها. الإصابة (٤/ ٣٢٢).

"الولد للفراش وللعاهر الحجر"^(١).

فأثبت للأمة فراشاً. وأبو حنيفة لم يبلغه السبب؛ فأخرج الأمة من العموم" اهـ^(٢).

الفائدة السادسة: معرفة مَنْ نزلت فيه الآية على التعيين؛ حتى لا يُشْتَبَه بغيره، فَيُتَّهَم البريء، ويُبرَأ المريب -مثلاً-؛ ولهذا رَدَّت عائشة رضي الله عنها على مروان حين اتَّهم أخاها عبد الرحمن بن أبي بكر بأنه الذي نزلت فيه آية: ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَاذِيهِ أَفِي لَكُمْ﴾ الخ [الأحقاف: ١٧]، وقالت: "والله ما هو به، وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أُسَمِّيَهُ لَسَمَّيْتُهُ"^(٣) إلى آخر تلك القصة.

الفائدة السابعة: تيسير الحفظ، وتسهيل الفهم، وتثبيت الوحي في ذهن كل مَنْ يسمع الآية إذا عَرَف سببها؛ وذلك لأنَّ رِبْط الأسباب بالمُسَبِّبات، والأحكام بالحوادث، والحوادث بالأشخاص والأزمنة والأمكنة؛ كل أولئك من دواعي تَقَرُّر الأشياء وانتقاشها في الذهن، وسهولة استذكارها عند استذكار مقارناتها في الفكر. ...

٣- طريق معرفة سبب النزول:

لا طريق لمعرفة أسباب النزول إلا النقل الصحيح، ... ومن هنا لا يحلُّ القول في أسباب النزول إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن عِلْمِهَا^(٤).

وعلى هذا فإنَّ رُوي سبب النزول عن صحابيٍّ فهو مقبول، وإنَّ لم يَعْضُدْ -أي: لم يُعَزِّزْ برواية أخرى تُقَوِّيه-؛ وذلك لأنَّ قول الصحابي فيما لا مجال للاجتهاد فيه حُكْمه حُكْم المرفوع إلى النبي ﷺ؛ لأنه يَبْعُدُ كلُّ البُعد أن يكون الصحابي قد قال ذلك من تلقاء نفسه، على حين أنه خبرٌ لا مَرَدَّ له إلا السَّماع والنقل، أو المُشاهدة والرؤية.

(١) أخرجه البخاري (٢٠٥٣). وأطرافه في (٢٤٢١، ٢٥٣٣، ٢٧٤٥، ٤٣٠٣، ٦٧٤٩، ٦٧٦٥، ٦٨١٧، ٧١٨٢)، ومسلم (١٤٥٧).

(٢) المستصفى (ص ٢٣٦).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٢٧). ولفظه: "ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن؛ إلا أن الله أنزل عُنْدي". وأما اللفظ الذي أورده المؤلف فأخرجه النسائي في الكبرى (١١٤٩١)، والخطابي في غريب الحديث (٢/ ٥١٧)، والحاكم (٤/ ٤٨١). وقد جمع الحافظ في الفتح (٨/ ٥٧٦-٥٧٧) كثيراً من روايات هذا الحديث وألفاظه.

(٤) انظر: أسباب النزول للواحدي ص ٨.

أما إذا رُوي سبب النزول بحديث مُرسل -أي: سقط من سنده الصحابيُّ وانتهى إلى التابعي- فحكمه أنه لا يُقبل إلّا إذا صحَّ واعتضدَ بمُرسلٍ آخر... [أو مُسند، بشروط ذكرها بعض أهل العلم^(١)].



٤- التعبير عن سبب النزول^(٢):

تختلف عبارات القوم في التعبير عن سبب النزول، فتارةً يُصرَّح فيها بلفظ السبب فيقال: (سبب نزول الآية كذا). وهذه العبارة نصٌّ في السببية لا تحتل غيرها. وتارةً لا يُصرَّح بلفظ السبب، ولكن يُؤتى بفاء داخلية على مادة نزول الآية عقب سرّد حادثة، وهذه العبارة مثل تلك -في الدلالة على السببية أيضًا-.

ومرّة يُسأل الرسول ﷺ فيُوحى إليه، ويُجيب بما نزل عليه، ولا يكون تعبيرٌ بلفظ سبب النزول، ولا تعبيرٌ بتلك الفاء، ولكن السببية [قد] تُفهم... من المقام، كرواية ابن مسعود رضي الله عنه الآتية عندما سُئل النبي ﷺ عن الروح^(٣). وحُكم هذه -أيضًا- حُكم ما هو... [صريح] في السببية، [إلا أنه دون ما قبله لتطرّق الاحتمال إليه].

ومرّة أخرى لا يُصرَّح بلفظ السبب، ولا يُؤتى بتلك الفاء، ولا بذلك الجواب المبني على السؤال، بل يقال: نزلت هذه الآية في كذا -مثلاً- وهذه العبارة ليست نصًّا في السببية، بل تحتملها وتحتل أمرًا آخر، هو بيان ما تضمّنته الآية من الأحكام. والقرائن وحدها هي التي تُعيّن أحد هذين الاحتمالين أو تُرجّحه.

ومن هنا نعلم أنه إذا وردت عبارتان في موضوع واحد: إحداهما نصٌّ في السببية لنزول آية أو آيات، والثانية ليست نصًّا في السببية لنزول تلك الآية أو الآيات؛ هنالك نأخذ في السببية بما هو نصٌّ، ونَحْمِلُ الأخرى على أنها بيانٌ لمدلول الآية؛ لأنّ النصّ أقوى في الدلالة من المحتمل. [وسياقي ما يُوَضِّح ذلك في الكلام على المسألة الآتية]...

(١) وبه قال الشافعي، وشيخ الإسلام رحمهم الله تعالى. انظر: مقدمة أصول التفسير ص ٢٤، نزهة النظر ص ٢٢٠، تدريب الراوي (١/ ١٦٧-١٧٥). قالوا: "إن صح مخرجه؛ بأن جاء أو نحوه من وجه آخر مُسندًا أو مُرسلًا، أُرسله من أخذ العلم عن غير رجال المُرسِل الأول كان صحيحًا". إلى غير ذلك مما يُذكر من الشروط.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٩-٣٤٠)، (١٦/ ١٤٧-١٤٩)، المسودة ص ٢٩٩، الإتيقان (١/ ٨٩-٩١)، تفسير القاسمي (١/ ٢٣).

(٣) تقدم تخريجه.

أما إذا كان الاختلاف دائراً بين عبارتين أو عبارات ليس شيء منها نصّاً، كأن يقول بعض المفسرين: نزلت هذه الآية في كذا. ويقول الآخر: نزلت في كذا - ثم يذكر شيئاً آخر غير ما ذكره الأول، وكان اللفظ يتناولهما، ولا قرينة تُصرف إحداهما إلى السببية - فإنّ الروایتين كليهما تُحمَلان على بيان ما يتناوله اللفظ في المدلولات، ولا وجه لحملهما على السبب.

وأما إذا كان الاختلاف دائراً بين عبارتين أو عبارات كلّها نصٌّ في السببية، فهنا يتشعب الكلام. ولنُفَرِّده بعنوان:

٥- تعدّد الأسباب والنازل واحد^(١):

... [والقاعدة في هذا الباب أنه إذا تعددت المرويات في سبب النزول، نُظَر إلى الثبوت، فاقْتَصِر على الصحيح، ثم العبارة، فاقْتَصِر على الصريح، فإن تقارب الزمان حُمِل على الجميع، وإن تباعد حُكِم بتكرار النزول أو الترجيح^(٢)].

فهذه القاعدة من أنفع ما يكون للناظر في كتب التفسير، فكثيراً ما يذكر المفسرون أسباباً عدة لنزول الآية. وفي هذه الحالة ينبغي النظر إلى تلك الروايات حسب هذا التدرج وهو:

(١) أن يُنظر في الصحة والثبوت، فيُقتصر على الصحيح ويُطْرَح ما عداه.

(٢) بعد استخراج الصحيح يُنظر إلى العبارة الواردة، فإن وجدناها غير صريحة في جميع الروايات، نحو: "نزلت هذه الآية في كذا" فهذا كله من قبيل التفسير، ولا يحكم بواحد منها أنه سبب نزولها.

أما إن كان بعض العبارات من قبيل الصريح والآخر من غير الصريح، ففي هذه الحالة يُقْتَصِر على الصريح دون غيره، فيكون الصريح هو سبب النزول، وأما غيره فمن قبيل التفسير.

(٣) إذا كانت الروايات الصحيحة الصريحة متعددة؛ بحيث إنها تُخبر عن وقائع مختلفة،

(١) انظر: قواعد التفسير (١/ ٦٩).

(٢) انظر الإتيان: (١/ ٩١-٩٦)، وذكر أمثلة هناك، الزيادة والإحسان (١/ ٢٩٨).

فهنا ننظر في زمان حدوث تلك الوقائع، فإن كانت مُتقاربة الحدوث، حكمنا بأن الآية نزلت بعد تلك الأسباب جميعاً.

أما إن كان الزمان متباعدًا ففي هذه الحالة يُلجأ إلى القول بتكرار النزول. وبعض العلماء يذهب إلى الترجيح، كأن يكون أحد الرواة حاضراً القصة، أو مُباشراً لها، أو غير ذلك من طرق الترجيح الكثيرة. والأول أولى. والله أعلم.

وهذا التقرير يَنحَلُّ عن المُشغَل بالتفسير كثير من الإشكالات المُتعلّقة بتعدد روايات النزول.

وبعد تقرير ما سبق أذكر أمثلة على كل نوع من الأنواع التي تضمنتها هذه القاعدة.

أ- مثال ما كان بعض الروايات فيه ثابتاً، والآخر لم يصح، (والكل صريح):

قال تعالى: ﴿وَالْضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: ١-٣].

أخرج الشيخان من حديث جندب بن سفيان^(١) قال: (اشتكى رسول الله ﷺ فلم يقم ليلتين أو ثلاثاً، فجاءت امرأة فقالت: يا محمد، إني لأرجو أن يكون شيطانك قد تركك، لم أره قريبك منذ ليلتين أو ثلاثاً، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَالْضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَىٰ ۝٣﴾^(٢)، فهذه رواية صحيحة كما لا يخفى، والعبارة فيها صريحة (فأنزل الله). وقد وردت بعض الروايات في سبب نزولها لكنها لم تصح، مع أنها صريحة في العبارة.

قال الحافظ رحمه الله: "ووجدت الآن في الطبراني بإسناد فيه من لا يُعرف أن سبب نزولها وجود جُزء كلب تحت سريره ﷺ، لم يشعر به، فأبطأ عنه جبريل لذلك^(٣). وقصة إبطاء جبريل بسبب كون الكلب تحت سريره مشهورة، لكن كونها سبب نزول هذه الآية غريب. بل شاذ مردود بما في الصحيح، والله أعلم.

(١) جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي، ثم العَلَقِي بفتحتيْن ثم قاف، أبو عبد الله، وربما نُسب إلى جده، له صحبة، ومات بعد الستين. التقريب ص ١٤٢.

(٢) رواه البخاري (٤٩٥٠)، ومسلم (١٧٩٧).

(٣) الرواية المشار إليها هي عن حفص بن ميسرة عن أمه عن أمها - وكانت خادمة رسول الله ﷺ - أن جرّوا دخل بيت النبي ﷺ فدخل تحت السرير، فمات، فمكث النبي ﷺ أربعة أيام لا ينزل عليه الوحي، فقال: يا خولة: ما حدث في بيت رسول الله؟ جبريل لا يأتي. فقلتُ في نفسي: لو هيأت البيت وكنته! فأهويت بالمكنسة تحت السرير، فأخرجت الجرّو. فجاء النبي ﷺ تَزَعَدَ لحبته - وكان إذا نزل عليه الوحي أخذته الرعدة - فأنزل الله: (والضحى) إلى قوله: (فترضى). الإِتقان: (١/ ٩٢).

ورود لذلك سبب ثالث: وهو ما أخرجه الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لما نزل على رسول ﷺ القرآن أبطأ عنه جبريل أياماً، فتغير بذلك، فقالوا: ودَّعه ربه وقلاه، فأنزل الله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾^(١)).

ومن طريق إسماعيل مولى آل الزبير^(٢) قال: فتر الوحي حتى شقَّ ذلك على النبي ﷺ وأخزنه. فقال: لقد خشيتُ أن يكون صاحبي قلاني. فجاء جبريل بسورة "الضحى" وذكر سليمان التيمي^(٣) في السيرة التي جمعها ورواها محمد بن عبد الأعلى^(٤)، عن معتمر بن سليمان^(٥)، عن أبيه قال: "وفتر الوحي، فقالوا: لو كان من عند الله لتتابع، ولكن الله قلاه. فأنزل الله: ﴿وَالضُّحَى﴾، و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ بكملهما".

وكل هذه الروايات لا تثبت. والحق أن الفترة المذكورة في سبب نزول: ﴿وَالضُّحَى﴾ غير الفترة المذكورة في ابتداء الوحي، فإن تلك دامت أياماً، وهذه لم تكن إلا ليلتين أو ثلاثاً^(٦)، فاختلط على بعض الرواة^(٧) اهـ.

وعليه يكون سبب نزول الآية هو ما ثبت في الصحيح دون غيره من الروايات.
ب- مثال ما صحَّت فيه بعض الروايات دون بعض. (والصحيح منه الصريح ومنه غيره):

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

وقد تعددت الروايات في سبب نزولها، ودونك ما ورد في ذلك:

-
- (١) ابن جرير (٣٠ / ٢٣١).
- (٢) إسماعيل بن أبي حكيم، القرشي بالولاء، المدني، مولى عثمان بن عفان، وقيل: مولى الزبير بن العوام. من ثقات أهل الحديث. كان كاتباً لعمر بن عبد العزيز. توفي سنة (١٣٠هـ). انظر: تهذيب الكمال (٣ / ٦٣)، الأعلام للزركلي (١ / ٣١٣-٣١٣).
- (٣) سليمان بن طرخان، أبو المعتمر التيمي البصري، الإمام العابد شيخ الإسلام. توفي بالبصرة سنة ثلاث وأربعين ومائة، وله من العمر سبع وتسعون سنة. السيرة (٦ / ١٩٥).
- (٤) محمد بن عبد الأعلى البصري، أبو عبد الله البصري، مات سنة خمس وأربعين ومائتين. التاريخ الكبير للبخاري (١ / ١٧٤).
- (٥) معتمر بن سليمان بن طرخان، الإمام الحافظ القدوة، أبو محمد التيمي البصري، ولد سنة ست ومائة، ومات سنة سبع وثمانين ومائة. السير (٨ / ٤٧٧).
- (٦) وهذا ما رجحه ابن كثير رحمته الله. انظر: البداية والنهاية (٣ / ١٧).
- (٧) فتح الباري (٨ / ٧١٠).

(١) أخرج ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (كان أول ما نُسَخ من القرآن: القِبْلَةُ. وذلك أن رسول الله ﷺ لما هاجر إلى المدينة، وكان أكثر أهلها اليهود، أمره الله ﷻ أن يستقبل بيت المقدس، ففرحت اليهود، فاستقبلها رسول الله ﷺ بِضْعَةِ عَشْرَ شَهْرًا، فكان رسول الله ﷺ يُحِبُّ قِبْلَةَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، فكان يدعو وينظر إلى السماء، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ إلى قوله: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]. فارتاب من ذلك اليهود، وقالوا: ﴿مَا وَلَهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾، فأنزل الله ﷻ: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١٤٢]. وقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُونَ فَثَمَّ وَجَّهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٥] ^(١).

وهذه الرواية ثابتة عن ابن عباس رضي الله عنه، كما أنها من قبيل الصريح في أسباب النزول.
(٢) عن عامر بن ربيعة ^(٢) رضي الله عنه قال: (كنا مع النبي ﷺ في سَفَرٍ في ليلة مُظْلِمَةٍ، فلم نَدْرِ أين القبلة، فَصَلَّى كل رجلٍ مِنَّا عَلَى حِيَالِهِ، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ، فنزلت: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُونَ فَثَمَّ وَجَّهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٥] ^(٣).

فهذا الحديث صحيح ثابت، وصريح في الدلالة على سبب النزول.
(٣) عن ابن عمر رضي الله عنه قال: (كان النبي ﷺ يصلي على راحلته تَطَوُّعًا أَيْنَمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ، وهو جاء من مكة إلى المدينة. ثم قرأ ابن عمر هذه الآية: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ...﴾ [البقرة: ١١٥].

وقال ابن عمر: ففي هذا أنزلت هذه الآية ^(٤).

فهذا صحيح لكنه غير صريح.

(٤) أخرج ابن جرير عن قتادة أن النبي ﷺ قال: إن أخاكم النجاشي قد مات فصلُّوا عليه. قالوا: نُصَلِّي عَلَى رَجُلٍ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ! قال: فنزلت: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٩]. قال قتادة: فقالوا: إنه كان لا يصلي إلى القبلة. فأنزل الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُونَ فَثَمَّ وَجَّهُ اللَّهُ﴾ ^(٥).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) رواه مسلم (٧٠٠). وهذا لفظ الترمذي. وقد رواه البخاري لكن من غير ذكر ما يتعلق بالنزول.

(٥) تفسير ابن جرير رقم: (١٨٤٤).

فهذا مع كونه صريحاً في الدلالة على سبب النزول إلا أنه ضعيف لإرساله.

(٥) أخرج ابن جرير عن مُجاهد: (لما نزلت: ﴿ادْعُوِيَ اسْتَجِبْ لَهُ﴾ [غافر: ٦٠]. قالوا: إلى أين؟ فنزلت: ﴿فَأَيُّكُمْ تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾^(١). وهذا كالذي قبله.

فهذه خمسة أسباب: الأول منها: صحيح وصريح، والثاني: كذلك، والثالث: صحيح لكنه غير صريح، والرابع والخامس: صريحان لكن غير صحيحين.

وبمقتضى القاعدة يبقى عندنا من هذه الخمسة اثنان هما: الأول والثاني. فإن كان وقوع الحادثتين مُتقارباً؛ كانت الآية نازلة عقيبهما. أما إن كان الوقوع مُتباعداً فيُقال بتكرّر النزول. والله أعلم.

ج- مثال ما صحت فيه الروايات، وكانت صريحة، مع تقارب النزول:

- قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ...﴾ الآية [النور: ٦].

أخرج الشيخان من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، أن عويمراً^(٢) أتى عاصم بن عُدي^(٣) - وكان سيّد بني عَجَلان - فقال: كيف تقولون في رجل وجد مع امرأته رجلاً، أيقبله فتقتلونه، أم كيف يصنع؟ سألني رسول الله ﷺ عن ذلك. فأتى عاصم النبي ﷺ فقال: يا رسول الله!! فكره رسول الله ﷺ المسائل، فسأله عويمر!! فقال: إن رسول الله ﷺ كره المسائل وعابها. قال عويمر: والله لا أنتهي حتى أسأل رسول الله ﷺ عن ذلك. فجاء عويمر فقال: يا رسول الله، رجل وجد مع امرأته رجلاً، أيقبله فتقتلونه، أم كيف يصنع؟ فقال رسول الله ﷺ: قد أنزل الله القرآن فيك وفي صاحبك... الحديث^(٤).

وفي رواية عند البخاري: (فقال عويمر: والله لأتبع النبي ﷺ، فجاء وقد أنزل الله تعالى القرآن خُلف عاصم، فقال له: قد أنزل الله فيكم قرآناً).

(١) تفسير ابن جرير رقم: (١٨٤٧).

(٢) عويمر بن أبي أبيض العَجَلاني، وقيل: عويمر بن الحارث بن زيد بن جابر بن الجعد بن العَجَلان، و"أبيض" لقب لأحد آبائه. الإصابة (٤/ ٦٢٠-٦٢١).

(٣) عاصم بن عدي بن الجد بن العجلان الأنصاري، كان سيّد بني العجلان، صحابي، خرج لبدر فكَسِرَ فَرْدَهُ النبي ﷺ، ثم شهد أحداً فما بعدها. مات في خلافة معاوية، وقد جاز المائة. الإصابة (٣/ ٤٦٣)، التقريب ٢٨٥.

(٤) البخاري (٤٧٤٥)، وأطرافه في: (٤٢٣، ٤٧٤٦، ٥٢٥٩، ٥٣٠٨، ٥٣٠٩، ٦٨٥٤، ٧١٦٥، ٧١٦٦، ٧٣٠٤)، ومسلم (١٤٩٢).

وأخرج من حديث ابن عباس رضي الله عنه: أن هلال بن أمية كذب امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحْماء^(١). فقال النبي ﷺ: البينة أو حدٌّ في ظهرك. فقال: يا رسول الله، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يَلْتَمِسُ البَيِّنَةَ؟ فجعل النبي ﷺ يقول: البينة وإلا حدٌّ في ظهرك. فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، فليُزَيَّرَنَّ الله ما يُبَرِّئ ظهري من الحدِّ. فنزل جبريل، وأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾ الحديث^(٢).

فالحديثان صحيحان، والعبارتان صريحتان^(٣).

د- مثال ما صحت فيه الروايات، وكانت صريحة مع تباعد النزول:

قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ...﴾ الآية [الإسراء: ٨٥].

أخرج الشيخان وغيرهما من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: (كنت أمشي مع النبي ﷺ في حُرْث بالمدينة، وهو يتوكأ على عسيب، فَمَرَّ بَنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ، فقال بعضهم: لو سألتموه، فقال بعضهم: لا تسألوه؛ فإنه يُسْمِعُكُمْ ما تَكْرَهُونَ. فقالوا: يا أبا القاسم: حدثنا عن الروح. فقام النبي ﷺ ساعة، ورفع رأسه إلى السماء؛ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، حَتَّى صَعَدَ الْوَحْيُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾^(٤). وهذا كان في المدينة).

وأخرج الترمذي وغيره، من حيث ابن عباس رضي الله عنه قال: قالت قريش لليهود: أعطونا شيئاً نسأل هذا الرجل. فقالوا: سلوه عن الروح. فسألوه عن الروح، فأنزل الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾^(٥).

(١) شريك بن عبدة بن مُعَيْث - وقيل: معتب - البَكْوِي، حليف الأنصار، نُسِبَ إِلَى أُمِّهِ لِسَوَادِهَا، شَهِدَ مَعَ أَبِيهِ أَحَدًا، وَهُوَ أَخُو الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ لِأُمِّهِ. انظر: الوافي بالوفيات (١٦ / ٨٨)، مغني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (٣ / ٥٢٢).

(٢) البخاري (٤٧٤٧).

(٣) والمقصود التمثيل لهذا النوع، وإلا فإن العلماء مختلفون في كونهما واقعتين مختلفتين، أو أنها واقعة واحدة حصلت لواحد منهما - هلال، أو عويمر - ثم اختلفوا في الترجيح في ذلك. وللوقوف على المزيد في ذلك راجع: الفتح (٨ / ٤٥٠)، (٩ / ٤٤٨-٤٥١)، الاستيعاب في بيان الأسباب (٢ / ٥٤٦-٥٥٦)، المحرر في أسباب نزول القرآن (٢ / ٧١٩-٧٤٢).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) رواه الترمذي (٣١٤٠) وقال: "هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه" اهـ. وصححه ابن حبان (٩٩٩)، والحاكم (٢ / ٥٣١)، ووافقه الذهبي. وقال الحافظ في الفتح (٨ / ٤٠١): "رجاله رجال مسلم" اهـ. وصححه الألباني في صحيح الموارد وغيره (١٤٦٥).

قال ابن كثير مُعَلِّقًا على حديث ابن مسعود: (وهذا السِّيَاق يقتضي فيما يظهر بادي الرأي أن هذه الآية مدنية، وأنها نزلت حين سأله اليهود عن ذلك بالمدينة، مع أن السورة كلها مكية. وقد يُجاب عن هذا بأنه قد تكون نزلت عليه بالمدينة مرة ثانية كما نزلت عليه بمكة قبل ذلك...) اهـ^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: (ويمكن الجمع بأن يتعدد النزول، بحمل سكوته في المرة الثانية على تَوَقُّع مزيد بيان في ذلك. وإن ساغ هذا وإلا فما في الصحيح أصح) اهـ^(٢).

هـ- مثال الترجيح (عند القائل به في هذه المسألة):

يمكن أن نُثَمِّلَ لذلك ببعض ما سبق، كالمذكور في سبب نزول آية الروح، فإن ابن مسعود رضي الله عنه -وهو راوي أحد الحديثين في سبب نزولها- كان حاضراً القصة، كما أن حديثه مُخَرَّج في الصحيحين، كما تضمنت تفصيلاً خلا منه حديث ابن عباس؛ فترجح روايته بناءً على ذلك.

وكرر جرح ما رواه الشيخان أو أحدهما في بعض الأمثلة السابقة على غيره.

وقد ذكرنا من قبل أن القول بتكرار النزول أولى من القول بالترجيح. والله أعلم.

قد يستشكل البعض [تكرار النزول... ما دامت الآية قد نزلت قبل ذلك السبب الجديد، وحفظها الرسول ﷺ، واستظهرها الحُفَظاء من الصحابة، ويمكن الرجوع إليها من غير حاجة إلى نزولها مرة أخرى].

فالجواب: أن هناك حكمةً عاليةً في هذا التكرار، وهي تنبيه الله لعباده، وَلَفَّتْ نَظَرَهُمْ إِلَى مَا فِي طَيِّ تِلْكَ الْآيَاتِ الْمُكَرَّرَةِ مِنَ الْوَصَايَا النَّافِعَةِ، وَالْفَوَائِدِ الْجَمَّةِ، الَّتِي هُمْ فِي أَشَدِّ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا. ...

أضف إلى هذه الحكمة ما ذَكَرَهُ الزركشي... من أن تكرار النزول تعظيم لشأن المُكْرَّر، وتذكير به خوف نسيانه^(٣)، [فيكون ذلك التكرار من باب التذكير بالحُكْم السابق والتأكيد عليه، وبيان أن الواقعة داخلة تحت حكم الآية].

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٦٠).

(٢) الفتح (٨/ ٤٠١).

(٣) البرهان (١/ ٢٩). وانظر أيضًا: الإتقان (١/ ٩٥، ١٠٢-١٠٣)، الزيادة والإحسان لابن عقيلة (١/ ٣٠٣، ٣٢٨)،

قواعد التفسير (١/ ٦٢).

وهذا أمرٌ لا غرابة فيه، إذ من المقطوع به أن القرآن كان ينزل بمكة على حَرْف واحد -وهو حَرْف قريش- وإنما نزلت سائر الأحرف بالمدينة. وهذا يعني أن السور النازلة في مكة قد تكرر نزولها مرة ثانية بالأحرف الأخرى. وهذا فيما يتعلق بالآيات التي نزلت على أكثر من حرف.

ثم إن هذا القول خير من القول بالترجيح بين الروايات؛ لأن الجمع مطلوب ما أمكن؛ ذلك أن في الترجيح إهدارًا لبعض الروايات. والله أعلم.



٦- تعدد النازل والسبب واحد:

قد يكون أمرٌ واحدٌ سببًا لنزول آيتين أو آيات متعددة -على عكس ما سبق- ولا مانع من ذلك؛ لأنه لا ينافي الحكمة في إقناع الناس، وهداية الخلق، وبيان الحق عند الحاجة، بل إنه قد يكون أبلغ في الإقناع وأظهر في البيان...
[أمثلة ما اتَّحد سببه، وتعددت الآيات النازلة فيه^(١):

١- أخرج الترمذي وغيره من حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: (يغزو الرجال ولا تغزو النساء، وإنما لنا نصف الميراث. فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَنَمَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ...﴾ الآية [النساء: ٣٢].

قال الترمذي: قال مُجاهد: فأنزل فيها: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]^(٢). وأخرج وغيره أيضًا عنها قالت: يا رسول الله: لا أسمع الله ذكرَ النساء في الهجرة، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]^(٣).

(١) انظر: الإتيان (١/ ٩٧)، قواعد التفسير (١/ ٦٥).

(٢) رواه الترمذي (٣٠٢٢)، (٢/ ٣٠٦، ٣٠٥، ٤١٦). وقال الحاكم (٢/ ٣٠٦، ٣٠٥): "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، إن كان سمع مجاهد من أم سلمة" اهـ ووافقه الذهبي. وقال في موضع آخر (٢/ ٤١٦): "صحيح على شرط الشيخين" اهـ ووافقه الذهبي. وقال الحافظ: "هذا حديث حسن". وهو في صحيح سنن الترمذي (٣٠٢٢).

(٣) رواه الترمذي (٣٠٢٣) وقال الحاكم (٢/ ٣٠٠): "صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي. وهو في صحيح الترمذي (٣٠٢٣).

وأخرج الحاكم وغيره عنها قالت: قلت: يا رسول الله، يُذَكَّر الرجال ولا يُذَكَّر النساء؟ فأنزل الله ﷺ: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ...﴾ الآية [الأحزاب: ٣٥]، وأنزل: ﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ..﴾ الآية [آل عمران: ١٩٥]، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وأقره الذهبي^(١).

٢- أخرج ابن جرير بسنده عن ابن عباس ؓ قال: كان رسول الله ﷺ جالساً في ظل شجرة، فقال: إنه سيأتيكم إنسان فينظر إليكم بعيني شيطان، فإذا جاء فلا تكلموه. فلم يلبث أن طلع رجل أزرق^(٢). فدعاه رسول الله ﷺ فقال: علامَ تشتمني أنت وأصحابك؟ فانطلق الرجل فجاء بأصحابه فحلفوا بالله ما قالوا وما فعلوا، حتى تجاوز عنهم، فأنزل الله: ﴿يَخْلِفُونَكَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾ الآية [التوبة: ٧٤]. ثم نعتهم جميعاً إلى آخر الآية^(٣).

وقد ذكر ابن جرير ؓ أسباباً أخرى في نزولها.

والأثر السابق أخرجه الحاكم وغيره بلفظ مقارب، وفي آخره: (فأنزل الله ﷺ: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ، كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ...﴾ [المجادلة: ١٨]. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي^(٤).



(١) رواه أحمد (٦٥٧٥، ٢٦٦٠٣)، وصححه الحاكم (٣٠٥، ٣٠٦، ٤١٦)، وأقره الذهبي.

(٢) أي: أزرق العين.

(٣) أخرجه ابن جرير (١٦٩٧٣)، (١٤ / ٣٦٣)، وزاد نسبه في الدر (٣ / ٢٥٨) للطبراني وأبي الشيخ وابن مردويه. وصححه شاكر في تعليقه على ابن جرير (١٤ / ٣٦٤).

(٤) أخرجه أحمد (٢٤٠٧، ٣٢٧٧)، وصححه الحاكم (٢ / ٤٨٢)، ووافقه الذهبي. وقال الحافظ ابن كثير عن أحد طرقه: "إسناد جيد" اهـ تفسير ابن كثير (٤ / ٣٤٨). وقال الهيثمي في المجمع (٧ / ١٢٢): "رواه الطبراني وأحمد والبخاري، ورجال الجميع رجال الصحيح" اهـ.

تنبيه: الظاهر أن الواقعة في الحديثين واحدة، وأن قوله في الأول "في ظلِّ شجرة"، وفي الثاني "في ظلِّ حُجرة" ربما يرجع إلى الضبط، وقد جاء الأول عند البغوي في تفسيره (٢ / ٣٧٠): "في ظلِّ حُجرة". وأما الثاني فقد جاء بالألفاظ متقاربة، مثل: "في ظلِّ حُجرتِه"، "في ظلِّ حُجرة من حُجرة"، إضافة إلى بعض الزيادات، مثل: "قد كاد يَقْلُصُّ عنه الظل". فهذه الألفاظ في الحديث الثاني دالة على الضبط، وربما تكون لفظة "شجرة" مما تَصَحَّف على بعض الرواة، والله أعلم.

ثم إن ذكر آية براءة في الأول، وآية المجادلة في الثاني دليل على نزول الآيتين بسبب واقعة واحدة، مع احتمال كون النازل إحدى الآيتين فحسب، وأن ذكر الأخرى خطأ من أحد رواه.

٧- العموم والخصوص بين لفظ الشارع وسببه:

هذا مبحثٌ أفردته الأصوليون بالكلام؛ لأنَّ مهمَّتَهُم الاستدلال بالفاظ الشارع على الأحكام، ونحن نُلَخِّصُ لك هنا ما يسمح به المقام لمناسبة أسباب النزول، وما ينزل فيها مما يُوافِقُها أو لا يُوافِقُها في العموم والخصوص فنقول: اعلم أنَّ... [العبارة بعموم اللفظ والمعنى لا بخصوص السبب] ^(١).

أما اعتبار عموم اللفظ فظاهر؛ وذلك أن للعموم صِيغًا لفظية تدل عليه، وإعمال تلك الصِّيغ هو مقتضى القواعد الأصولية، وعملٌ بما تدلُّ عليه الألفاظ في لغة العرب ومعهودهم في مخاطباتهم. وهذا ظاهر. والأدلة على هذا مُتَعَدِّدة، منها:

(١) ما أخرجه الشيخان من حديث ابن مسعود رضي الله عنه: (أن رجلاً أصاب من امرأة قبلة، فأتى رسول الله ﷺ، فذكر ذلك له فأنزلت عليه: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي الْتَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ أَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتٍ ذَلِكَ ذِكْرِي لِلذَّكْرَيْنِ﴾ [هود: ١١٤]. قال الرجل: ألي هذه؟ قال: لمن عمل بها من أمتي ^(٢) واللفظ للبخاري. وفي لفظ عند مسلم: (فقال رجل من القوم: يا نبي الله! هذا له خاصة؟ قال: بل للناس كافة) ^(٣). وفي لفظ آخر: (فقال معاذ: يا رسول الله هذا لهذا خاصة، أو لنا عامة؟ قال: بل لكم عامة) ^(٤).

(١) انظر المُسَوِّدَة: ١٣٠-١٣٢، البحر المحيط للزركشي: (٤/ ٢٦٩)، شرح تنقيح الفصول: ٢١٦، التبصرة للشيرازي: ١٤٤، شرح الكوكب المنير: (٣/ ١٧٧)، وللإستزادة راجع: البرهان للجويني: (١/ ٢٥٣)، تخریج الفروع على الأصول: ٣٥٩، شرح مختصر الروضة: (٢/ ٥٠١)، فتح الباري: (١/ ١٨، ١٠٢، ٣١٥، ٣٦١، ٤٥٠)، (٤/ ١٤، ١٧٠، ١٨٤)، (٥/ ٩٩، ٢٢٨، ٣٦٨)، (٨/ ١٩١، ٢١٥، ٢٥٤، ٤٤٤)، (٩/ ٤٥٩، ٥٠٢، ٥٧١، ٦٥٩)، (١٠/ ٢٦)، (١٢/ ١٠٧، ٢٦١)، (١٣/ ١١٢)، تفسير ابن جریر: (٣٠/ ٣٠)، نشر البنود: (١/ ٢٥٩)، البرهان للزركشي: (١/ ٢٤، ٣٢)، الفقيه والمتفقه: (١/ ٣١١)، الإتقان (١/ ٨٥)، المستصفی: (ص ٢٣٦)، الأصفهاني على ابن الحاجب: (٢/ ١٥٠)، التمهيد لأبي الخطاب: (٢/ ١٦١)، نهاية السؤل: (٢/ ١٨١)، إحكام الفصول: ١٧٧، الأشباه والنظائر لابن السبكي: (٢/ ١٣٤)، مجموع الفتاوى: (١٣/ ٣٣٩)، (١٥/ ٣٦٤، ٤٥١)، (١٦/ ١٤٨-١٤٩)، (١٧/ ١٢٦)، (١٩/ ٨٤)، (٣١/ ٢٨-٢٩)، فتح القدير: (١/ ١١٥، ١٧٧، ١٨٣، ١٨٧، ٢١٢، ٢٣٣، ٣٠٣، ٣٣٣، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٥٦، ٥٠٣، ٥١٦، ٥٤٠، ٥٦٧، ٥٧٧، ٥٨٥، ٥٩١)، (٢/ ٨، ٤١، ٤٧، ٥٨، ٩٤، ١٨٠، ٣٢٠، ٦٠٢)، (٣/ ٦٧، ٢١٥، ٢٦١، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٤٩، ٣٢٧، ٣٥٩، ٤٩٥، ٥٠٨)، (٤/ ٢١، ٥٢، ٥٥، ٨٠، ٨٤، ١٤٠، ٢٠٦، ٢٢١، ٣١١، ٤١٤)، (٥/ ٣٥، ٤٨، ٢١٩، ٢٢٩، ٤٠٣، ٥١٥، ٥٨٢، ٥٩٤). القواعد الحسان ص ١٤، أضواء البيان (٣/ ٣٥٩-٣٦٠). طريق الوصول للسعدي: ص ٣٠٠، المذكرة في أصول الفقه: ص ٢٥٠، تفسير السعدي: (ص ٦٤)، قواعد التفسير (٢/ ٥٩٣).

(٢) تقدم تخریجه.

(٣) مسلم (٤/ ٢١١٧).

(٤) مسلم (٤/ ٢١١٧).

وهذا الحديث صريح فيما ذكرنا من أن العبرة بعموم اللفظ.

(٢) ولهما من حديث علي بن أبي طالب عليه السلام: (أن رسول الله ﷺ طَرَقَهُ وفاطمة بنت النبي ﷺ ليلة فقال: أَلَا تُصَلِّيَانِ؟ فقلتُ: يا رسول الله، أنفُسنا بيد الله، فإذا شاء أن ينعثنا بَعَثَنَا، فأنصَرَف حين قلتُ ذلك ولم يَرْجِع إِلَيَّ شيئاً، ثم سمعته وهو مُوَلَّ يَضْرِبُ فَخِذَهُ وهو يقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤])^(١). والشاهد هنا هو استدلال النبي ﷺ في الآية، مع أنها نازلة في الكفار الذين يُجادلون في القرآن^(٢)؛ فدل ذلك على اعتبار عموم اللفظ^(٣).

عمل الصحابة فمن بعدهم؛ حيث عَدَّوا الآيات النازلة على أسباب خاصة إلى غير أسبابها، كآية الظهار^(٤)، وآية اللعان^(٥)، وآية القذف^(٦)، وغير ذلك مما هو معروف.

(٣) وهو مأخوذ من اللغة: "فإن الرجل لو قالت له زوجته: طَلَّقْنِي، فطَلَّقَ جميع نسائه، لا يختص الطلاق بالطالبة التي هي السبب"^(٧).

(٤) وهو دليل من النظر، وهو أن يُقال:

♦ إن الشريعة عامة لجميع المكلفين.

♦ لو قُصر العام الوارد على سبب على سببه لضاع كثير من أحكام الشريعة.

♦ من المقرر أن الأصل بقاء العام على عمومته حتى يرد ما يُخَصِّصُهُ، وسبب النزول لا يكون بالضرورة مُخَصِّصًا للعموم.

(١) البخاري (١١٢٧)، ومسلم (٧٧٥).

(٢) انظر: أضواء البيان (٤/ ٣٠٢).

(٣) بناء على أن المراد بـ (الإنسان): جنس الإنسان. وبه قال الجمهور.

(٤) هي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْطِئُونَ مِنْ ذُنُوبِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ذَلِكَ تُوعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: ٣].

(٥) هي قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدُهَا أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(٦) وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعَنَتِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ^(٧) وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ^(٨) وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ^(٩) [النور: ٦-٩].

(٦) هي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤].

(٧) المذكرة في أصول الفقه للشنقيطي ص ٢٥٢.

❖ أنه لا يُترك التعبير بالأخص، ويُعبّر بالأعم إلا لِمُوجِب. وهو التعميم هنا^(١).

وأما اعتبار العموم من جهة المعنى: فذلك هو الراجح من أقوال أهل العلم، بصرف النظر عن طريقة توصيف ذلك: هل هو من قبيل الحقيقة أو المجاز - عند القائل به -.

وكلام الأصوليين على هذه المسألة كثير ومُتَفَرِّق يُمكن تَبَعُّه ومراجعتَه في مَظَانِّه^(٢)، لكن أكتفي هنا بالإشارة إلى بعض الصور أو الأنواع التي يُحَكِّمُ فيها بالعموم أَخْذًا من المعنى أو نحوه، فمن ذلك:

(١) المفهوم بنوعيه (الموافقة والمخالفة)، فإنه عام فيما سوى المنطوق^(٣). فالنهي عن التأيف في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٍ﴾ [الإسراء: ٢٣] يدل على المنع من جميع صور الأذى المسكوت عنها - مما هو من قبيل التأيف أو ما كان أعلى منه - بطريق الأولى. وهذا ما يُعرف بمفهوم الموافقة.

وسئل الإمام أحمد رحمته الله عن المُحَرِّمِ يَقْتُلُ السَّيِّءَ والذَّئِبَ والغراب ونحوه؟ فاحتج بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ الآية [المائدة: ٩٥]^(٤). وذلك حُكْمٌ منه بالعموم أَخْذًا من مفهوم المخالفة.

(٢) دلالة الاقتضاء والإضمار^(٥)، والقاعدة: أن حذف المُتَعَلِّقِ يُفِيدُ العموم النَّسْبِيَّ^(٦). أي: أن حَذْفَ المُضْمَرِ يُفِيدُ تعميم المعنى المناسب له.

ومما يدخل في ذلك: ما نُسِبَ الحُكْمُ فيه لِذَاتٍ؛ لأن هذه النِّسْبَةَ تقتضي فِعْلًا مُقَدَّرًا مُنَاسِبًا، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فيشمل جميع الاستمتاعات المقصودة من النساء.

(٣) ما رُتِّبَ فيه الحكم على وصف - وإن لم يكن في اللفظ ما يدل على العموم من جهة اللغة - وإنما يكتسب صفة العموم من جهة العِلَّةِ^(٧)؛ فإنها تُعَمِّمُ معلولها في بعض الصور،

(١) انظر: أضواء البيان (١/ ١١٨، ١٢٣).

(٢) انظر على سبيل المثال: شرح الكوكب المنير (٣/ ١٠٦، ١٥٤-١٥٨).

(٣) السابق (٣/ ٢٠٩)، قواعد التفسير (٢/ ٥٧٥).

(٤) انظر: شرح الكوكب (٣/ ٢١٠).

(٥) السابق (٣/ ١٩٧).

(٦) انظر: قواعد التفسير (٢/ ٥٩٧).

(٧) انظر السابق (٢/ ٥٧٧).

كما هو مقرر عند الأصوليين. ويُعرف ذلك عندهم بمسلك الإيماء والتنبيه^(١).

فقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَا تَوْا هُمْ فَسِقُونَ﴾ بعد قوله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [براءة: ٨٤] يدل على تعليل النهي عن الصلاة على المنافقين أو القيام على قبورهم للدعاء لهم، وذلك الوصف المذكور يصدق على الكفار كذلك، فيصح الاستدلال بالآية على المنع من الصلاة على الكافر أو القيام على قبره.

(٤) ومما له نوع تعلُّق بالعموم لا من جهة الصيغة اللفظية: اللفظ المشترك، حيث يصح أن يُراد به جميع معانيه ما لم يُوجد ما يَمْنَع من ذلك^(٢). فقوله تعالى: ﴿فَرَزْتُ مِّنْ قُورٍ﴾ [المدثر: ٥١] يصح أن يُراد به جميع المعاني الداخلة تحته، كالأسد، والرامي، والنبل، وأصوات الناس...

(٥) ويشبه ما سبق: حَمَل اللفظ على حقيقته ومجازه - على القول بالمجاز - ما لم يكن ما يمنع من ذلك^(٣). ويُمَثَّل له بعضهم بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] قالوا: فهو حقيقة في ولد الصُّلب، مجاز في ولد الابن.

(٦) الخطاب الخاص بالنبي ﷺ - ما لم يَقم دليل على تخصيصه به ﷺ^(٤) - وذلك يشمل أمته؛ لأن الأمة تُخَاطَب في شخص قدوتها ومُقَدِّمِهَا ﷺ. فقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ أَنَّ اللَّهَ وَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ...﴾ الآية [الأحزاب: ١] يشمل أمته، وهكذا قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ...﴾ [التحریم: ١] كذلك. فالله تعالى يقول: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ...﴾ الآية [الأحزاب: ٣٧]، فَعَلَّ الإباحة بنفي الحرج عن أمته. وقال أيضًا: ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسًا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِّنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فلو كان الخطاب المُوجَّه إليه مُخْتَصًّا به في الأصل فإنه لا يحتاج إلى التنصيص على التخصيص به ﷺ^(٥).

(١) انظر: شرح الكوكب (٣/ ٤٧٧)، (٤/ ١٢٥).

(٢) السابق (٣/ ١٨٩).

(٣) انظر: السابق (٣/ ١٩٥).

(٤) انظر: السابق (٣/ ٢١٨)، قواعد التفسير (٢/ ٥٧٨).

(٥) انظر: شرح الكوكب (٣/ ٢٢٠).

(٧) الخطاب الموجه لواحد من الأمة يعم غيره إلا للدليل يُخصّصه به^(١).

وذلك أن الشريعة عامة للمكلفين، فقوله تعالى مخاطبًا أمهات المؤمنين: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقَلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (٣) وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ... ﴿[الأحزاب: ٣٢-٣٣]، كل ذلك يشمل غيرهن من المؤمنات كما لا يخفى.

(٨) ما ورد على سبب خاص - وإن لم يكن في اللفظ عموم - ما لم يقدّم دليل على التخصيص^(٢). وهي مسألة الباب.

ويمكن أن يُمثّل لهذا النوع بما أخرجه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمكث عند زينب بنت جحش فيشرب عندها عسلًا. قالت: فتواطيتُ^(٣) أنا وحفصة أن آتين ما دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم فلتقتل: إني أجد منك ريح مغاير^(٤). أكلت مغاير؟ فدخل على إحداهما فقالت ذلك له. فقال: "بل شربتُ عسلًا عند زينب ابنت جحش، ولن أعود له". فنزل: ﴿لَمْ يُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: ١] إلى قوله: ﴿إِنْ نُبَا﴾ [التحریم: ٤] لعائشة وحفصة. ﴿وَإِذْ أَسْرَأْتِنِي إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ [التحریم: ٣] لقوله: بل شربتُ عسلًا^(٥).

وفي رواية للبخاري: (وقد حلفت، لا تخبري بذلك أحدًا).

فهذا اللفظ لا عموم فيه، وقد نزل على سبب خاص، ولكن يؤخذ العموم من جهة المعنى؛ فلا يجوز لأحد أن يُحرّم ما أحلّ الله.



(١) انظر: قواعد التفسير (٥٧٣ / ٢).

(٢) انظر: شرح الكوكب المنير (١٧٧ / ٣).

(٣) أي: تواطأت.

(٤) جمع مُغْفُور، وهو صمغ حلو ينضج شجر العُرْفُط، وله رائحة كريهة. (النهاية ٣ / ٣٧٤).

(٥) البخاري (٤٩١٢)، وأطرافه في: (٥٢١٦، ٥٢٦٧، ٥٤٣١، ٥٥٩٩، ٥٦١٤، ٥٦٨٢، ٦٦٩١، ٦٩٧٢)، ومسلم (واللفظ

له) (١٤٧٤).

٨- صورة السبب قطعية الدخول في العام^(١):

إذا كان اللفظ عامًّا فإننا نجزم بدخول جميع الأفراد التي يصدق عليها ذلك اللفظ تحته إذا أُطلق. إلا أن الجزم قد يكون مُتفاوتًا بالنسبة لتلك الأفراد، خلافًا للمتكلمين الذين منعوا من تَفَاضُل اليقين والجزم والعلم بناءً على عقيدتهم المنحرفة في الإيمان. وعليه يمكن أن نجعل أفراد العام من حيث قوة الدخول تحته على ثلاث درجات: الأولى: وهي أقواها: وهي صورة السبب المُشار إليها أعلاه.

ذلك أن سائر الأفراد يمكن أن يتطرق إليها التخصيص، عدا صورة السبب فإنه لا يجوز إخراجها بالاجتهاد.

الثانية: ما يَكْتَسِب قوة في الدخول تحت العام -على مُجَرَّد كونه أحد أفراد- عن طريق المُجاورة بين الآيات، وهو جزء من عِلْم المناسبات، وصورته: أن يقع تَعَاقُب بين آيتين أو مقطعين في القرآن الكريم، ولا يكون ثمة علاقة بينهما من جهة أسباب النزول، مع أن أحدهما عام والآخر يُعَدُّ جزءًا أو نوعًا من ذلك العام. فيكون هذا النوع أو الجزء من أَوْلَى أفراد العام دخولاً فيه، وإن كان أضعف من صورة السبب.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أنه رُتبة متوسطة بين صورة السبب وسائر أفراد العام^(٢).

الثالثة: سائر الأفراد.

أ- مثال المرتبة الأولى:

١- قال تعالى: ﴿يَبْنَىءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

أخرج مسلم عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عُرْيَانة، فتقول: من يُعِيرُني تَطَوُّافًا^(٣) تجعله عليّ فَرَجِها، وتقول:

اليوم يبدو بعضُـه أو كُلُّـه فمابدا منه فلا أحلِّـه

(١) البناني على الجمع (٢/ ٣٩)، الأصفهاني على ابن الحاجب (٢/ ١٥٦)، المسودة ١٣٢، شرح الكوكب (٣/ ١٨٧)، القواعد والفوائد الأصولية ٢٤٢، المستصفى (ص ٢٣٦)، نشر البنود (١/ ٢٦١)، البرهان للزركشي (١/ ٢٣)، الفقيه والمتفقه (١/ ٣١١)، الإتيان (١/ ٨٢، ٨٧)، أضواء البيان (٣/ ١٥٤).

(٢) انظر البرهان للزركشي (١/ ٢٥)، نشر البنود (١/ ٢٦٢)، البناني على الجمع (٢/ ٤٠)، الإتيان (١/ ٨٨).

(٣) هو ثوب تلبسه المرأة تطوف به.

فنزلت هذه الآية: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(١).

فصورة السبب هي ستر العورة عند الطواف والصلاة. واللفظ في الأصل - كما يدل عليه لفظ الزينة المضاف - عام لهذا ولغيره، إلا أن صورة السبب أقوى ما يدخل فيه.

٢- قال تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣].

فالنكاح يُطلق على الوطء، كما يُطلق على العقد. وبكل واحد من القولين قال جماعة من المفسرين. وإنما كان نزول الآية بسبب العقد لا الوطء^(٢). وعليه تكون صورة السبب هي العقد على الزانية. وبناء على ذلك يكون المنع من العقد على الزانية أقوى ما يدخل تحت عمومها. وكل اجتهاد أخرج هذه الصورة من حكم العام فهو باطل.

ب- مثال المرتبة الثانية:

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّلُوتِ﴾ إلى قوله: ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥١-٥٧].

فهذه الآيات نزلت في كعب بن الأشرف - أو غيره من اليهود - حينما ذهب إلى مكة، وسأله المشركون عن النبي ﷺ وعن دينه، فزعم أن مشركي مكة أهدى من النبي ﷺ^(٣).

وهذه الجناية منه كتمان للأمانة التي كان يجب عليه أداؤها.

(١) مسلم (٣٠٢٨).

(٢) وذلك في الرجل الذي استأذن النبي ﷺ أن يتزوج من امرأة بغية. انظر: جامع الأصول رقم (٧٢٧)، الاستيعاب في بيان الأسباب (٢/ ٥٤٠).

(٣) أخرجه ابن إسحاق، وأحمد (كما في ابن كثير ٨/ ٥١٣)، والنسائي في الكبرى (١١٧٠٧)، وهو في التفسير (٧٢٧)، وابن جرير (٩٧٨٦)، وابن أبي حاتم في التفسير (٥٤٤٠)، وابن حبان (الإحسان)، (٦٥٣٨)، والطبراني في الكبير (١١٦٤٥) عن ابن عباس ؓ.

وقد رواه عبد الرزاق في التفسير (١/ ١٦٤)، وابن جرير (٩٧٨٧-٩٧٨٩)، وابن أبي حاتم (٥٤٤١)، والواحدي في أسباب النزول ص ١٥٥-١٥٦ عن عكرمة مرسلاً. كما رواه ابن أبي حاتم في التفسير (٥٤٥٧) عن أبي مالك مرسلاً.

ورواه البزار في (كشف الأستار)، (٢٢٩٣) وفيه نزول آية: ﴿إِنَّكَ شَأْنُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]، وليس فيه ذكر لآية النساء.

والحديث صحيحه الألباني (صحيح السيرة ص ٢٢٥)، وصحيح موارد الظمان (١٤٤٨). وشعيب الأرناؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان (١٤/ ٥٣٤). كما حكم ابن كثير (٤/ ٥٥٩) على إسناد البزار بالصحة.

بعد أن عرفت هذا أَنتَقِلُ بك إلى الآية الواردة بعد هذه الجملة من الآيات، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]. فقولته تعالى: (الأمانات) عامٌ يندرج تحته جميع الأمانات، وأقوى الأفراد دخولاً في هذا العموم: ما يتعلق بسبب نزولها لو صح فيه حديث^(١)، ثم يلي ذلك ما كان له نوع تعلق بالآية من جهة المُجَاوَرَة، كأمانة الشهادة بالحق التي ضيَّعها أولئك النَّفَر من اليهود، كما يدلُّ لذلك سبب نزول الآيات السابقة، ثم يأتي في المرتبة الثالثة سائر الأمانات.

ج- مثال المرتبة الثالثة:

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [النحل: ٩٠]، فيدخل في عمومه كل أنواع العدل، سواء مع الزوجات، أو بين الأولاد، أو بين الرعية، أو بين الخصوم عند فصل القضاء، فهذه كلها وغيرها أفراد تدخل تحت هذا اللفظ العام. والأمثلة أكثر من أن تُحصى.



(١) للوقوف على بعض الروايات في ذلك، انظر: ابن جرير (٨ / ٤٩١)، أسباب النزول للواحدي ص ١٥٧-١٥٨.

المبحث الخامس

في

نزول القرآن على سبعة أحرف

هذا مبحثٌ طريفٌ وشائقٌ، غير أنه مُخِيفٌ وشائكٌ!.. أما طرافته وشوقه؛ فلأنه يُرينا مَظْهَرًا من مظاهر رحمة الله وتخفيفه على عباده، وتيسيره لكتابه على كافة القبائل العربية، بل على جميع شعوب الأمة الإسلامية من كلِّ جِيلٍ وَقَبِيلٍ، حتى ينطقوا به لَيِّنَةً أَلَسْتَهُمْ، سَهْلَةً لَهْجَاتِهِمْ، بَرَعَمَ ما بينهم من اختلاف في اللغات، وَتَنَوُّعٍ في الخصائص والمُمَيِّزَاتِ. ومن طَرَافَةِ هذا المبحث -أيضًا- أنك تُشاهد فيه عَرَضًا عَامًّا لِمُنْتَجَاتِ أَفْكَارٍ كَثِيرَةٍ، وَتَشْهَدُ جَيْشًا جَرَّارًا من مذاهب وآراء، كُلُّهَا تُحَاوِلُ العمل لخدمة العلم، وإظهار الحق، والدفاع عن عَرِينِ القرآن والإسلام.

وأما مخافة هذا المَبْحَثِ وشوْكه؛ فلأنه كَثُرَ فيه القيل والقال، إلى حدِّ كاد يَطْمَسُ أنوار الحقيقة، حتى اسْتَعَصَى فَهْمُهُ على بعض العلماء، ولَاذًا بالفرار منه، وقال: إنه مُشْكِلٌ. وحتى اضْطَرَّ جماعةٌ من كِبَارِ الْمُحَقِّقِينَ أن يُفَرِّدُوهُ بالتأليف قديمًا وحديثًا... أَضَفَ إلى ذلك أَنَّ الخَطَأَ في هذا الباب قد يَتَّخِذُ منه أعداء الإسلام سَبِيلًا عَوَجًا إلى توجيهِ المَطَاعِينَ الخبيثة إلى القرآن...

ونحن نستعين الله وَنُسْتَهْدِيهِ أَنْ يُخَلِّصَ لَنَا الْوَرْدَ مِنَ الشُّوْكِ في هذا الموضوع الشَّائِقِ الشَّاكِّ، وَأَنْ يُهَيِّئَ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا.

وَسَنَجُوزُ في هذا الميدان -إن شاء الله- جُولَاتٍ عِدَّةً، نَتَحَدَّثُ فيها عن أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف، وعن شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة، بينها فوائد كثيرة لاختلاف الحروف والقراءات، وعن معنى نزول القرآن على سبعة أحرف، وعن الوجوه السبعة في المذهب المختار، وعن تحقيق النسبة بين المذهب المُخْتَارِ وأشباهه، وعن وجوه اختيار هذا المذهب، وعن دَفْعِ الاعتراضات الواردة عليه، وعن [مدى] بقاء هذه الأحرف السبعة في المصاحف [العثمانية]... وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.



١- أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف^(١):

لا سبيل إلى الاستدلال على هذا إلا مما صَحَّ عن رسول الله ﷺ، ولقد جاء هذا النقل الصحيح من طُرُق مختلفة كثيرة، ورُوي حديثُ نزول القرآن على سبعة أحرف عن جَمْع كبير من الصحابة^(٢): منهم عمر، وعثمان، وابن مسعود، وابن عباس، وأبو هريرة، وأبو بكرة^(٣)، وأبو جُهيم^(٤)، وأبو سعيد الخدري، وأبو طلحة الأنصاري^(٥)، وأُبَيُّ بن كعب، وزيد بن أرقم^(٦)، وسُمرة بن جندب^(٧)، وسليمان بن صُرَد^(٨)، وعبد الرحمن بن عوف، وعمر بن أبي سلمة^(٩)، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم^(١٠)،

(١) للوقوف على كثير من المرويات في هذا الباب: انظر على سبيل المثال: فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ١٦٣-١٦٨)، ابن جرير (١/ ٢١-٦٧)، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢/ ٥٩-٦٣)، مشكل الآثار للطحاوي (٤/ ١٨١-١٩٥)، الإبانة عن معاني القراءات ص ٧٨-٨٥، الأحرف السبعة للداني ص ١١-٢٢، التمهيد لابن عبد البر (٧/ ٢٧٢)، شرح السنة للبغوي (٤/ ٥٠١-٥١٢)، جامع الأصول (٢/ ٤٧٧-٤٨٤)، المرشد الوجيز ص ٧٧-٩٠، فضائل القرآن لابن كثير ص ٢٦-٣١، مجمع الزوائد (٧/ ١٥٠-١٥٤)، النشر لابن الجزري (١/ ١٩-٢١)، كنز العمال (٢/ ٥٩١-٦١٠).

(٢) انظر: النشر (١/ ٢١)، الإتقان (١/ ١٣١)، الزيادة والإحسان لابن عقيلة (١/ ٤٧٢-٤٧٥).
(٣) هو نُفيع بن الحارث بن كلدة الثقفي، لُقِّب بأبي بكرة لأنه تدلَّى ببكرة يوم حصار الطائف، توفي بالبصرة سنة (٥٢هـ). انظر: الإصابة (٦/ ٣٦٩)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٨).

(٤) هو ابن الحارث بن الصَّمة بن عمرو بن عتيك الأنصاري. قيل: اسمه: عبد الله، وقيل: الحارث بن الصَّمة، له صحبة، وهو ابن أخت أبي بن كعب ؓ. انظر: الإصابة (٧/ ٦٢)، تهذيب الكمال (٣٣/ ٢٠٩).

(٥) هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الخزرجي، شَهِد العقبة وبدراً وما بعدها، وكان من الرُّمّة من الصحابة، توفي سنة (٣٤هـ). انظر: تهذيب الكمال (١٠/ ٧٥).

(٦) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس بن النعمان بن مالك الأنصاري الخزرجي، غزا مع النبي ﷺ سبع عشرة غزوة، ونزل الكوفة، وشهد صفين مع علي ؓ. وكان من خَوَاصِّ أصحابه. مات بالكوفة سنة (٦٦هـ) وقيل سنة (٦٨هـ). انظر: تهذيب الكمال (١٠/ ٩).

(٧) سُمرة بن جُندب بن هلال بن حديج بن مرة الفزاري، حليف الأنصار، سكن البصرة، وكان زياد يستخلفه عليها ستة أشهر، وعلى الكوفة ستة أشهر، فلما مات زياد استخلفه على البصرة، فأقره معاوية عليها عامًا أو نحوه، ثم عزله. وكانت وفاته في البصرة، وقيل: في الكوفة سنة (٥٨هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال (١٢/ ١٣٠).

(٨) سليمان بن صُرَد بن العجون، يُكنى أبا مطرف، أسلم وصحب النبي ﷺ، وكان من أشرف قومه، نزل الكوفة، وشهد مع علي ؓ صفين، وخرج إلى الشام في طلب دم الحسين ؓ، فقُتِل سنة (٦٥هـ) وهو ابن ثلاث وتسعين سنة. انظر: تاريخ بغداد (١/ ٢٠١).

(٩) عمر بن أبي سلمة، واسمه: عبد الله بن عبد الأسد القرشي المخزومي، أبو حفص، ربيب رسول الله ﷺ، وُلِدَ بأرض الحبشة، وولَّاه علي ؓ البحرين، وشهد معه يوم الجمل، وتوفي في المدينة سنة (٨٣هـ). انظر: تهذيب الكمال (٢١/ ٣٧٢).

وأنس، وحذيفة، وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري (٢) عليه السلام. فهؤلاء أحد وعشرون صحابياً، ما منهم إلا رواه وحكاه ...

وكان هذه الجموع التي يؤمن تَوَاطُؤُها على الكذب هي التي جعلت الإمام أبا عبيد بن سلام (٣) يقول بتواتر هذا الحديث (٤) ...

وهاك طائفة من تلك الأحاديث نُسِوقها إليك استدلالاً من ناحية، وتَنْوِيرًا في بيان المعنى وإقامة لمعالم الحق فيه من ناحية ثانية:

(١) روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن ابن عباس عليهما السلام أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "أقرأني جبريلُ على حرفٍ فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف" (٥).

زاد مسلم: "قال ابن شهاب: بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلالٍ ولا حرام".

(٢) وروى البخاري ومسلم أيضاً -واللفظ للبخاري- أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: "سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعتُ لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة، لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكذتُ أساوره في الصلاة، فانتظرتُه حتى سلّم، ثم لَبَّيتُ بردائه أو بردائي، فقلتُ: من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسولُ الله ﷺ. قلتُ له: كذبتَ، فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرأها!! فانطلقتُ أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلتُ له: يا رسول الله، إني سمعتُ هذا يقرأ

(١) هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد القرشي الأسدي، وأمه زينب بنت العوام، أخت الزبير، له ولأبيه صُحبة، وكان من مُسَلِّمة الفتح، وكان رجلاً صَليِّباً مَهِيْباً، يأمر بالمعروف في رجال معه، وكانوا يمشون بالإصلاح والنصيحة في الشام، مات قبل أبيه. وقال أبو نعيم: استشهد بأجنادين من أرض الشام. انظر: تهذيب الكمال (٣٠/ ١٩٤).

(٢) أم أيوب بنت قيس بن سعد بن قيس الأنصارية الخزرجية، زوج أبي أيوب عليه السلام، نزل عليهم النبي ﷺ لما قدم إلى المدينة. انظر: تهذيب الكمال (٣٥/ ٣٣١).

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله. كان أبوه مملوكاً رومياً لرجل هروي. وكان مولد أبي عبيد سنة (١٥٧هـ). قرأ القرآن على أبي الحسن الكسائي، وإسماعيل بن جعفر، وغيرهما. وهو إمام في الفقه واللغة والقراءات، وصاحب سنة. توفي سنة (٢٢٤هـ) بمكة. انظر: السير (١٠/ ٤٩٠).

(٤) فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ١٦٨).

(٥) رواه البخاري (٣١٩). وطرفه في: (٤٩٩١)، ومسلم (واللفظ له) (٨١٩).

بسورة الفرقان على حروف لم تقرئها، وأنت أقرأتني سورة الفرقان. فقال رسول الله ﷺ: "أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام" فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرأها. قال رسول الله ﷺ: "هكذا أنزلت". ثم قال رسول الله ﷺ: "اقرأ يا عمر" فقرأت، فقال: "هكذا أنزلت". ثم قال رسول الله ﷺ: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه" (١).

(٣) وروى مسلمٌ بسنده عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: "كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه. فأمرهما رسول الله ﷺ فقرأ، فحسن النبي ﷺ شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية. فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد عشيبي ضرب في صدري، ففضت عرقاً، وكأنما أنظر إلى الله ﷻ فرقاً، فقال لي: "يا أباي، أرسل إلي: أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه: أن هوّن على أمتي، فردّ إلي الثانية: اقرأه على حرفين، فرددت إليه: أن هوّن على أمتي، فردّ إلي الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف، ولك بكل ردة ردّتكها مسألة تسألنيها. فقلت: "اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي. وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلي الخلق كلهم حتى إبراهيم عليه السلام" (٢).

واعلم أن معنى قول أبي بن كعب رضي الله عنه: "فسقط في نفسي من التكذيب" إلخ أن الشيطان ألقي إليه من وساوس التكذيب ما شوش عليه حاله حين رأى النبي ﷺ قد حسن القراءتين وصوبهما على ما بينهما من اختلاف، وكاننا في سورة واحدة هي سورة النحل على ما رواه الطبري (٣). وكأن الذي مرّ بخاطره وقتئذ أن هذا الاختلاف في القراءة يُنافي أنه من عند الله. لكنه كان خاطراً من الخواطر الرديئة التي لا تنال من نفس صاحبها مثلاً، ولا تفتنها عن عقيدة، ولا يكون لها أثر باقي ولا عمل دائم.

ومن رحمة الله بعباده أنه لا يؤاخذهم بهواجس النفوس، وخلجات الضمائر العابرة، ولكن يؤاخذهم بما كسبت قلوبهم، حين يفتح الإنسان للشبهة صدره، ويوجه إليها اختياره وكسبه، ثم يعقد عليها فؤاده وقلبه.

(١) رواه البخاري (٢٤١٩). وأطرافه في: (٤٩٩٢، ٥٠٤١، ٦٩٣٦، ٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨).

(٢) مسلم (٨٢٠).

(٣) ابن جرير (٣٢).

قال القرطبي رحمته الله: "فكان هذا خاطر - يشير إلى ما سَقَطَ في نَفْسِ أَبِي - من قبيل ما قال فيه النبي ﷺ حين سألوه: إِنَّا نَجِدُ في أَنفُسِنَا ما يَتَعَاطَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ. قال: "وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟". قالوا: نعم. قال: "ذاك صريحُ الإيمان" ^(١). رواه مسلم ^(٢).

ومن هذا تعلم أَنَّ ما خطر لسيدنا أَبِي بن كعب رضي الله عنه لا يَمَسُّ مقامه، ولا يُصَادَمُ إيمانه، ما دام قد دَفَعَهُ بإرشاد رسول الله ﷺ سريعًا كما في الحديث الشريف.

وأيُّ إنسان يستطيع أن يحمي نفسه خواطرَ السوءِ الهُوجاءِ، ورياحِ الهواجسِ الشنعاءِ؟ إنما الواجب على المؤمن أن يُحَارِبَ تلكَ الخواطرَ الرديئةَ بأسلحةِ العلم، وتعاليمِ الشريعة، ولا يَسْتَسَلِمَ لها، ولا يَسْتَرْسِلَ معها. وعلينا أن نتعاون في هذا الميدان كما فَعَلَ الرسول ﷺ بِأَبِي إِذْ ضَرَبَ في صدره؛ ليصرفه بِشَدِّهِ عن الاشتغال بهذا الخاطر، وَلِيَلْفِتَهُ بِقُوَّةٍ إلى ما قَصَّه عليه علاجًا لَشُبْهَتِهِ من أَنَّ القرآنَ أنزلَ على سبعةِ أحرف، تَهْوِينًا على أُمَّتِهِ وتيسيرًا لها. ولقد نجح الرسول ﷺ في هذا العلاج أَيْمًا نجاح حتى قال أَبِي نفسه: "فَفِضْتُ عَرَقًا، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ وَرَجُلًا فَرَقًا".

ذلك ما نراه مُخَلِّصًا في هذا المقام الذي زَلَّتْ فيه بعض الأقدام، وللعلامة الشيخ محمد عبد الله دِرَاز ^(٣) كلامٌ جَيِّدٌ في مثل هذا الموضوع من كتابه المختار ^(٤)، فارجع إليه إن أردت التوسع ومزيد البيان.

أضف إلى ما ذكرنا أَنَّ خصومة أَبِي بن كعب في أمر اختلاف القراءة على هذا النحو، إنما كانت من قبل أن يعلم أَنَّ القرآنَ أنزلَ على سبعةِ أحرف، فهو وقتئذٍ كان معذورًا بدليل أنه لما عَلِمَ بذلك، واطْمَأَنَّتْ إليه نفسه عَمِلَ بما عَلِمَ، وكان مَرْجِعًا مُهَمًّا من مراجع القرآن على اختلاف رواياته؛ وكان من رُؤَاةِ هذا العلم للناس، كما نلاحظه في الحديثين المُسْنَدَيْنِ إليه بعدُ.

(١) تفسير القرطبي (١/ ٤٩)؛ بتصرف يسير.

(٢) رواه مسلم (١٣٢).

(٣) فقيه متأدب مصري أزهرى، كان من هيئة كبار العلماء في الأزهر، وُلِدَ في كَفَرِ الشيخ سنة (١٨٩٤م)، حصل على الشهادة الثانوية الأزهرية، ثم العالمية سنة (١٩١٦م)، ثم تعلم الفرنسية، ثم سافر إلى فرنسا عام (١٩٣٦م) في بعثة أزهرية، وحصل على الدكتوراه من جامعة السربون عام (١٩٤٧م). توفي سنة (١٩٥٨م) الموافق (١٣٧٧هـ). انظر: ترجمة له في كتابه (النبا العظيم)، الأعلام للزركلي (٦/ ٢٤٦).

(٤) المختار من كنوز السنة ص ٣٨٣ فما بعدها.

٤) روى مسلم بسنده عن أبي بن كعب رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَصَاةِ بَنِي غِفَارٍ ^(١). قَالَ: "فَاتَاهُ جَبْرِيلُ عليه السلام فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمْتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ. فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ؛ وَإِنَّ أُمْتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةُ فَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمْتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ. فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ؛ وَإِنَّ أُمْتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ. ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةُ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمْتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ؛ وَإِنَّ أُمْتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ. ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةُ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمْتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ. فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأْتُمْ عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا" ^(٢). ... [وفي لفظ: "فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ" ^(٣)].

٥) وروى الترمذي [وغيره] عن أبي بن كعب -أيضاً- قَالَ: لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَبْرِيلُ عِنْدَ أَحْجَارِ الْمِرَاءِ ^(٤)، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَجَبْرِيلَ: إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ؛ فِيهِمُ الشَّيْخُ الْفَانِي، وَالْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ، وَالْغُلَامُ. قَالَ: "فَمُرُّهُمْ فَلْيَقْرَأُوا الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ" ^(٥)...

وفي... [حديث] حذيفة رضي الله عنه: "فقلت: يا جبريل، إِنِّي أُرْسِلْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ، فِيهِمُ الرَّجُلُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالْغُلَامُ، وَالْجَارِيَةُ، وَالشَّيْخُ الْفَانِي الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ. قَالَ: "إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ" ^(٦).

٦) أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس ^(٧) مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنْ عَمْرِو رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو: إِنَّمَا هِيَ كَذَا وَكَذَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ:

(١) الأضواء: الغدير. انظر: النهاية (١/ ٥٣).

(٢) رواه مسلم (٢٧٤).

(٣) أخرج هذه الرواية: ابن جرير (٣٤)، (٤٦)، (١/ ٣٩، ٤٦)، وأبو عوانة في مستخرجه (٣٨٤٠)، (٢/ ٤٦٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٢٨٧-٢٨٨).

(٤) موضع بقاء. انظر: النهاية (٤/ ٣٢٣).

(٥) رواه الترمذي (٢٩٤٤) وقال: "هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبي بن كعب" اهـ، واللفظ لأحمد. وصححه ابن حبان (٧٣٩)، والألباني في تعليقه على صحيح ابن حبان (٢/ ١٥٥).

(٦) أخرجه أحمد (٣٢٧٣، ٣٣٣٢٦، ٣٣٣٩٨، ٢٣٤٤٧).

(٧) هو عبد الرحمن بن ثابت، وكان أحد فقهاء الموالي، شهد فتح مصر، توفي سنة (٥٤هـ). تهذيب الكمال (٣٤/ ٢٠٤).

(٢٠٤)، مغني الأخبار (٣/ ٣٢١)، والطبراني في الكبير (٣٠١٩)، (٣/ ١٦٧).

"إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ، فَلَا تَمَارُوا"^(١)...

(٧) روى الحاكم وابن حبان [وغيرهما]... عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: أقرأني رسول الله ﷺ سورة من آل حم، فزحمت إلى المسجد، فقلت لرجل: اقرأها. فإذا هو يقرأها حروفاً ما أقرأها. فقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرناه، فتغير وجهه وقال: "إنما أهلك من قبلكم الاختلاف" ثم أسر إلى عليّ شيئاً. فقال عليّ: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم. قال: فانطلقنا وكل رجل يقرأ حروفاً لا يقرأها صاحبه"^(٢).

(٨) وأخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أيضاً أنه سمع رجلاً يقرأ آية سمع النبي ﷺ يقرأ خلافها. قال: فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي ﷺ فقال: "كلاكما مُحسنٌ، فاقراً". قال شعبة -أحد رواة هذا الحديث-: أكبر علمي أن النبي ﷺ قال: "فإن من كان قبلكم اختلفوا فأهلِكُوا"^(٣)...

(٩) وأخرج ابن جرير الطبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ، فاقرؤوا ولا حرجَ، ولكن لا تختُمُوا ذِكْرَ رَحْمَةٍ بعذابٍ، ولا ذِكْرَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ"^{(٤)(٥)}.



(١) أخرجه أحمد (١٧٨١٩، ١٧٨٢١)، وقال ابن كثير: (تفسير ابن كثير، طبعة دار طيبة ١/ ٤١): "حديث جيد"، وقال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٦/ ٣١٩): "رجال إسناده ثقات"، وقال الحافظ في الفتح (٩/ ٢٦): "إسناده حسن" اهـ.

(٢) أخرجه أحمد (٣٩٨١، ٣٩٩٢)، وصححه ابن حبان (٧٤٧)، والحاكم (٢/ ٢٢٣-٢٢٤)، وحسنه شعيب الأرناؤوط في تعليقه على ابن حبان (٧٤٧)، (٣/ ٢٢٣)، وانظر السلسلة الصحيحة (٤/ ٢٧-٢٨).

(٣) البخاري (٢٤١٠). وأطرافه في: (١٤٠٨، ٣٤١٤، ٣٤٧٦، ٤٨١٣، ٥٠٦٣، ٦٥١٧-٦٥١٨، ٧٤٢٨، ٧٤٧٧).

(٤) أخرجه ابن جرير (٤٥)، (١/ ٤٥-٤٦)، وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٢٨٨). وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الحديث في تفسير ابن جرير: "إسناده صحيح على شرط الشيخين" اهـ.

(٥) والمراد: أنه مخير في القراءة بأي تلك الأوجه شاء مما نزل على النبي ﷺ دون ما سواه. وقد احتج به الحافظ ابن عبد البر لمذهبه القائل بأن المراد بالأحرف السبعة: سبعة أوجه من المعاني المتفقة المتقاربة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبل، وتعال، وهلم. انظر: التمهيد (٨/ ٢٨١، ٢٨٣-٢٨٤، ٢٨٨-٢٨٩). والنشر (١/ ٥١-٥٢).

٢- شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة:

إن الناظر في هذه الأحاديث الشريفة وما مائلها يستطيع أن يُقيم منها شواهد بارزة، تكون منارات هُدى، ومصادر إشعاع ونور، تُرشده إلى ما عسى أن يكون هو الحق والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة، كما يستطيع أن يأخذ منها موازين ومقاييس يُحاكم إليها كل ما شَجَرَ من هذا الخلاف البعيد، في هذا الموضوع الدقيق.

الشاهد الأول: أنَّ الحِكْمَةَ في نزول القرآن على الأحرف السبعة... [هي] التيسير على الأمة الإسلامية كلها، خصوصاً الأمة العربية التي شُوْفِهَتْ بالقرآن؛ فإنها كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلافٌ في اللهجات، ونبرات الأصوات، وطريقة الأداء، وشُهْرَة بعض الألفاظ في بعض المدلولات، على رَغْم أنها كانت تَجْمَعُها العُروبة، ويُوَحِّدُ بينها اللسان العربيُّ العام. فلو أَخَذْتُ كلها بقراءة القرآن على حَرْفٍ واحد لَشَقَّ ذلك عليها... وهذا الشاهد تجده ماثلاً بوضوح بين الأحاديث السَّالفة في قوله ﷺ في كلِّ مرَّةٍ من مرَّات الاستزادة: "فرددتُ إليه أن هوْنٌ على أمتي"، وقوله: "أَسْأَلُ اللهَ معافاته ومغفرته، وإنَّ أمتي لا تُطَيِّقُ ذلك"، ومن أنه ﷺ لَقِيَ جبريلَ فقال: "يا جبريل، إني أُرسلُ إلى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ، فيهم الرجلُ والمرأة، والغلامُ والجارية، والشيخُ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط" إلخ.

قال المحقق ابن الجزري: "فأما سبب وروده على سبعة أحرف: فلتخفيف على هذه الأمة، وإرادة التيسر بها، والتهوين عليها شرقاً لها، وتوسعةً ورحمةً وخُصُوصيةً لِفَضْلِها، وإجابة لِقُصْدِ نبيها أَفْضَلَ الخلق وحبیب الحق، حيث أتاه جبريل فقال له: "إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فقال ﷺ: أَسْأَلُ اللهَ معافاته ومعونته ^(١) إِنَّ أمتي لا تُطَيِّقُ ذلك، ولم يزل يُرَدِّدُ المسألةَ حتَّى بَلَغَ سبعة أحرف". ثم قال: "وكما ثبت [صحيحاً]: "إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَإِنَّ الْكِتَابَ قَبْلَهُ كَانَ يَنْزَلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ" ^(٢)؛ وذلك أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ -عليهم الصلاة والسلام- كانوا يُعِثُّونَ إِلَى

(١) اللفظ الوارد في الحديث: "ومغفرته".

(٢) جاء ذلك في حديث ابن مسعود ﷺ مرفوعاً، أخرجه أحمد (٤٢٥٢)، وقال الحاكم (١/ ٥٥٣): "صحيح الإسناد ولم يخرجاه" اهـ. وقال الذهبي: "صحيح سمعه ابن وهب منه" اهـ. وقال في موضع آخر (٢/ ٢٨٩): "صحيح الإسناد ولم يخرجاه" اهـ. وعلق عليه الذهبي بقوله: "منقطع" اهـ. وقال ابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٢٧٥): "وهذا حديث عند أهل العلم لا يثبت؛ لأنه يرويه حيوة عن عقيل عن سلمة هكذا. ورويه الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سلمة بن أبي سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً. وأبو سلمة لم يلق ابن مسعود، =

قومهم الخاصين [بهم]، والنبي ﷺ بُعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسودها، وعربيها وعجميها، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر. بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه ﷺ، فلو كُلفوا العدول عن لغتهم، والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يُستطاع، وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطبائع" اهـ^(١).

فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتعدد الحروف:

كل ما مرَّ عليك في الشاهد الأول تقريرٌ لحكمة واحدة، وفائدة واحدة من فوائد اختلاف القراءات وتعدد الحروف التي نزل عليها القرآن الكريم، وهي أبرز الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الذهن. ونُحيطك علماً هنا بأن لهذا الاختلاف والتعدد فوائد أخرى: ...

(١) منها بيان حُكم من الأحكام: كقوله سبحانه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...﴾ [المائدة: ٣٨]، وفي قراءة ابن مسعود عليه السلام: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾. فدلّت هذه القراءة على أن القطع يكون لليد اليمنى^(٢).

(٢) ومنها الجَمْع بين حُكْمَيْن مختلفين بمجموع القراءتين: كقوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَلُوا أَلْسِنَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، قُرئ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء

= وابنه سلمة ليس ممن يحتاج به، وهذا الحديث مجتمع على ضعفه من جهة إسناده" اهـ. قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ٢٩): "وصحح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم، وفي تصحيحه نظر لانتقاعه بين أبي سلمة وابن مسعود. وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري مرسلًا. وقال: هذا مرسل جيد" اهـ. وحسنه الألباني في الصحيحة (٥٨٧)، وقال الشيخ أحمد شاكِر في تعليقه على المسند (٤٢٥٢): "إسناده صحيح" اهـ. وضعفه الأرئوط في تعليقه على المسند (٤٢٥٢).

(١) النشر (١/ ٢٢).
(٢) رواه الثوري (كما نقله الحافظ ابن كثير في التفسير ٢/ ٥٤-٥٥)، وابن جرير (١١٩٠٧، ١١٩١٠)، (١٠/ ٢٩٤-٢٩٥)، والبيهقي في السنن (٨/ ٢٧٠)، وأورده أبو عبيد في الفضائل (٢/ ١٥٤) بغير إسناد. وذكره السيوطي في الدر (٢/ ٢٨٠) وزاد نسبه لابن المنذر وأبي الشيخ.

وقد جاءت هذه القراءة عن إبراهيم النخعي عليه السلام. كما أخرج ذلك سعيد بن منصور (٧٣٧)، (٤/ ١٤٦٤)، وابن جرير (١١٩٠٧، ١١٩٠٨)، (١٠/ ٢٩٤، ٢٩٥)، والبيهقي (٨/ ٢٧٠)، وذكره السيوطي في الدر (٢/ ٢٨٠) وزاد نسبه لابن المنذر وأبي الشيخ. وصحح الحافظ إسناده في الفتح (٢/ ٩٩).

من كلمة: ﴿يَطْهَرْنَ﴾^(١)، ولا ريب أنَّ صيغة التشديد تُفيد وجوب المُبالغة في طُهر النساء من الحيض؛ لأنَّ زيادة المَبْنَى تدلُّ على زيادة المعنى. أما قراءة التخفيف فلا تُفيد هذه المُبالغة. ومجموع القراءتين يَحْكُمُ بأمرين:

♦ أحدهما: أنَّ الحائض لا يَقْرِبُها زوجها حتى يحصل أَصل الطُّهر، وذلك بانقطاع الحيض.

♦ وثانيهما: أنها لا يَقْرِبُها زوجها -أيضاً- إلاَّ إنَّ بالغت في الطُّهر، وذلك بالاغتسال، فلا بد من الطُّهرين كليهما في جواز قربان النساء.

وهو مذهب الشافعي ومن وافقه أيضاً^(٢).

(٣) ومنها الدلالة على حُكْمين شرعيين، ولكن في حالين مختلفين: كقوله تعالى في بيان الوضوء: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، قرئ بنصب لفظ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ وبجرها^(٣)، فالنصب يفيد طَلَب غُسْلِها؛ لأنَّ العَطْفَ حينئذ يكون على لفظ: ﴿وُجُوهَكُمْ﴾ المنصوب، وهو مغسول. والجرُّ يفيد طَلَب مَسْحِها؛ لأنَّ العطف حينئذ يكون على لفظ ﴿رُءُوسِكُمْ﴾ المجرور، وهو ممسوح. وقد بيّن الرسول ﷺ أنَّ المسح يكون لِلإِسْخافِ، وأنَّ الغَسْلَ يجب على من لم يَلْبَسِ الخُفَّ.

(٤) ومنها دَفْعُ تَوَهُّمٍ ما ليس مُراداً: كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]، وقرئ "فامضوا إلى ذكر الله"^(٤).

(١) قرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وحمة والكسائي وخلف: (يَطْهَرْنَ) مشددة الطاء، والهاء مفتوحة. وقرأ الباقون: (يَطْهَرْنَ) خفيفة، والهاء مضمومة. انظر: المبسوط لابن مهران ص ١٤٦.

(٢) انظر: الأم (١/ ٥٩)، (٥/ ٨، ١٧٢)، المجموع (٢/ ١٤٧، ٣٦٦، ٣٧٠)، المغني (١/ ٤١٩).

(٣) قرأ أبو جعفر وأبو عمرو وابن كثير وعاصم -في رواية أبي بكر- وحمة وخلف: (وَأَرْجُلَكُمْ) بالخفض. وقرأ الباقون بالنصب. انظر: المبسوط ص ١٨٤.

(٤) وردت هذه القراءة عن جماعة من الصحابة والتابعين، منهم:

(١) عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ذكره البخاري تعليقاً (٨/ ٦٤١)، ورواه مالك في الموطأ (٢٣٥). ووصله الحافظ في الفتح (٨/ ٦٤٢)، وفي تغليق التعليق (٤/ ٣٤١).

(٢) عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: رواه عبد الرزاق في التفسير (٢/ ٢٩١)، وفي المصنف (٥٣٤٦، ٥٣٤٩)، (٣/ ٢٠٧)، وأبو عبيد في الفضائل (٦٨٠)، (٢/ ١٣٩)، وابن أبي شيبة (٢/ ١٥٧)، وابن جرير (٢٨/ ٩٩، ١٠١)، والطبراني في الكبير (٩٥٤٠)، (٩/ ٣٥٦-٣٥٧)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٠/ ٢٣٢).

(٣) عبد الله بن عمر رضي الله عنه: رواه عبد الرزاق في التفسير (٢/ ٢٩١)، والتعلبي في الكشف والبيان (٩/ ٣١١)، وأبو نعيم في تسمية ما روى عن الفضل بن دكين (٥٨)، (١/ ٨٨).

فالقراءة الأولى يُتَوَهَّمُ منها وجوبُ السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم؛ لأنَّ المُضَيَّ ليس من مَدْلُولِهِ السرعة.

(٥) ومنها بيان لفظٍ مُبْهِمٍ على البعض: نحو قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] وقُرئ: "كالصوف المنفوش".
فبيّنت القراءةُ الثانيةُ أَنَّ الْعِهْنَ هو الصوف^(١) (٢).

(٦) ومنها تجلية عقيدة ضلَّ فيها بعضُ الناس: نحو قوله تعالى: ... ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢] فقد قرأ حمزة والكسائي: (عجبت) بضم التاء، وقرأ الباقون بفتحها^(٣).

وعلى قراءة الضم تكون الآية دليلاً على إثبات هذه الصفة لله تعالى على الوجه الذي يليق بكماله وجلاله.

(٧) ومنها: تكثير المعاني وتنويعها: وذلك ظاهر من عامة الأمثلة السابقة. ومن أمثلة ذلك أيضاً:

(١) قال تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، وفي قراءة: ﴿المجيد﴾^(٤)، فقراءة الرفع يكون ﴿المجيد﴾ صفة لله ﷻ، وعلى قراءة الجر يكون صفة للعرش. فكأنهما آيتان.

(٢) قال تعالى: ﴿وَجَدَهَا تَعْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦]، وقد ورد في قراءة أخرى: "حامية"^(٥).

= (٤) أبي بن كعب رضي الله عنه: رواه ابن شبة في تاريخ المدينة (٢/ ٧١١).
(٥) ابن الزبير رضي الله عنه: رواه ابن المنذر في الأوسط (١٧٨٨)، (٤/ ٥٣).
(٦) أبو العالية: رواه ابن جرير (٢٨/ ٩٩).
(١) وردت هذه القراءة عن جماعة من السلف، منهم:
(١) عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ذكره البخاري تعليقاً (٨/ ٧٢٨).
(٢) سعيد بن جبیر: رواه أبو عبيد في الفضائل (٦٩٣)، (٢/ ١٤٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٢٩٦، ٢٩٧).
(٣) محمد بن زياد، قال: أدركت السلف وهم يقرؤون في هذا الحرف في القارعة: (وتكون الجبال كالصوف المنفوش). رواه ابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٢٩٦).
(٢) انظر في هذه الفائدة من فوائد القراءات: قواعد التفسير (١/ ٩٠).
(٣) انظر: المبسوط لابن مهران ص ٣٧٥، حجة القراءات ص ٦٠٦.
(٤) انظر: المبسوط في القراءات العشر ٤٦٦، حجة القراءات: ٧٥٧.
(٥) انظر: المبسوط لابن مهران ٢٨٢.

فالأولى من الحَمَاءِ، وهي الطين المُتْنِ المُتَغَيَّرِ اللون.

ومعنى القراءة الثانية: حارة.

قال في حجة القراءات: "وهذا القول -يعني الأول- ليس ينفي قول من قرأها: "حامية" إذا كان جائزاً أن تكون العين التي تغرب الشمس فيها حارة، وقد تكون حارة وذات حَمَاءٍ وطينة سوداء، فتكون موصوفة بالحرارة وهي ذات حَمَاءٍ" (١) اهـ.

وقال ابن كثير: "ولا منافاة بين معنييهما، إذ قد تكون حارة لمجاورتها وَهَجِ الشمس عند غروبها، ومُلاقاتها الشَّعَاعِ بلا حائل، وَحِمَّةٌ في ماء وطين أسود" (٢).

والخلاصة: أنَّ تنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات (٣). وذلك ضربٌ من ضروب البلاغة، يبتدئ من جمال هذا الإيجاز، وينتهي إلى كمال الإعجاز.

أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة، والأدلة القاطعة على أنَّ القرآن كلام الله، وعلى صدق مَنْ جاء به وهو رسول الله ﷺ؛ فإنَّ هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تُؤدِّي إلى تناقض في المقروء وتضاد، ولا إلى تهافت وتخاذل، بل القرآن كله على تنوع قراءته يُصدِّق بعضه بعضاً، ويبيِّن بعضه بعضاً، ويَشْهَدُ بعضه لبعض، على نَمَطٍ واحد في علوِّ الأسلوب والتعبير، وهدفٍ واحد من سموِّ الهداية والتعليم. وذلك -من غير شك- يُفيدُ تعدُّد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف.

ومعنى هذا: أنَّ القرآن يُعجزُ إذا قُرئ بهذه القراءة، ويُعجز -أيضاً- إذا قُرئ بهذه القراءة الثانية، ويُعجز -أيضاً- إذا قُرئ بهذه القراءة الثالثة، وهلمَّ جرَّاً. ومن هنا تتعدَّد المعجزات بتعدد تلك الوجوه والحروف!

ولا ريب أنَّ ذلك أدلُّ على صدق محمد ﷺ؛ لأنه أعظم في اشتمال القرآن على مناحِ جَمَّةٍ في الإعجاز وفي البيان على كلِّ حرف ووجه، ولكلِّ لهجة ولسان: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢].

الشاهد الثاني: أنَّ مرَّات استزادة الرسول ﷺ للتيسير على أمته كانت ستاً غير الحرف الذي أقرأه أمين الوحي عليه أول مرة، فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها.

(١) حجة القراءات: ٤٢٩.

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ١٠٢).

(٣) انظر: قواعد التفسير (١/ ٨٨).

تأمل حديث ابن عباس رضي الله عنه السابق^(١)، وقول رسول الله ﷺ فيه: "أقرأني جبريلُ على حَرْفٍ، فراجعتُهُ، فلم أزلُ أستزيدهُ ويزيدني حتى بلغَ سبعةَ أحرفٍ". وكذلك جاء في حديث لأبي بكرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "فنظرتُ إلى ميكائيل فسكتَ، فعلمتُ أنه قد انتهت العِدَّةُ"^(٢). يُضاف إلى ذلك المراجعاتُ الثابتةُ في الأحاديث الأخرى، وإن كانت لم تبلغَ ستاً صراحةً، غير أن الحديث جاء بلفظ السَّبعة، فيُعلم من مجموع تلك الروايات أن المراد بلفظ (سبعة) حقيقة العدد المعروف في الأحاد بين الستة والثمانية.

الشاهد الثالث: أن مَنْ قرأ حَرْفاً من هذه الحروف، فقد أصاب شاكلة الصَّواب أيًا كان ذلك الحَرْف، كما يدلُّ عليه فيما مضى قوله ﷺ: "فأيما حَرْف قرؤوا عليه فقد أصابوا"^(٣).

وقوله ﷺ لكل من المُختلفين في القراءة: ... [هكذا أنزلت]^(٤).

وقوله ﷺ لهما في رواية ابن مسعود: "كِلَاكُمَا مُحسن"^(٥).

وقوله ﷺ فيما يرويه عمرو بن العاص رضي الله عنه: "فأيَّ ذلك قرأتُم أصبتم"^(٦). وعدم موافقته ﷺ لعمر، وأبي، وابن مسعود، وعمرو بن العاص على مُعارضة مُخالفهم بالطُّرق الآتية في الأحاديث السَّالفة. ودفعه في صدر أبي حين استصعب عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة. ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أي أحد من القراءة بأي حَرْف من الأحرف السبعة النازلة.

الشاهد الرابع: أن القراءات كلها على اختلافها كلام الله، لا مدخل لبشر فيها، بل كلها نازلة من عنده تعالى، مأخوذة بالتلقي عن رسول الله ﷺ. يدلُّ على ذلك أن الأحاديث الماضية تُفيد أن الصحابة -رضوان الله عليهم- كانوا يرجعون فيما يقرؤون إلى رسول الله ﷺ يأخذون عنه، ويتلقون منه كل حَرْف يقرؤون عليه. انظر قوله ﷺ في قراءة كل من المُختلفين:

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٤٢٥، ٢٠٥١٤) وقال شعيب الأرناؤوط في تعليقه على مسند أحمد (٣٤ / ٧١، ١٤٧): "صحيح

لغيره" اهـ.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سبق تخريجه.

"هكذا أنزلت". وقول المُخَالِف لصاحبه: "أقرأنيها رسول الله ﷺ" ^(١).

ثم أضف إلى ذلك أنه لو صحَّ لأحد أن يُغيّر ما شاء من القرآن بمُراده أو غير مُراده لبطلت قُرْآنِيَّة القرآن وأنه كلام الله، ولذهب الإعجاز، ولما تحقّق قوله ﷺ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. ثم إنَّ التبديل والتغيير مردودٌ من أساسه بقوله سبحانه: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّهُ بَشَرٌ نَحْنُ عَرِّهَذَا أَوْ بَدَلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدَلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (١٥) قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿ [يونس: ١٥، ١٦].

فإذا كان أفضل الخلق محمد ﷺ قد تحرّج من تبديل القرآن بهذا الأسلوب، فكيف يسوغ لأحد مهما كان أمره أن يُبدّل فيه ويُغيّر بمُراده أو غير مُرادف؟ ﴿سُبْحَنَكَ هَذَا بَهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

(٢) ... [أما ما ورد في] بعض الروايات [مما ظاهره] ... تخيير الشخص أن يأتي من عنده باللفظ وما يُرادفه؛ أو باللفظ وما لا يُضادّه في المعنى [كحديث أبي هريرة ؓ] (وهو الحديث التاسع مما سبق) ^(٣)، و[كحديث أبي بكرة ؓ]، وفيه: "كلها شافٍ كافٍ، ما لم تَخْتِمَ آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب، نحو قولك: تعال، وأقبل، وهلم، واذهب، وأسرع، وعجل" ^(٤). ... ومثله حديث أبي بن كعب ^(٥). وأكثر من ذلك ما جاء في فضائل أبي عبيد - [إن صح -] أن عبد الله بن مسعود أقرأ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾ (١٢) طَعَامُ الْإِثْمِ ﴿ [الدخان: ٤٣، ٤٤]، فقال الرجل "طَعَامُ الْيَتِيم" فردّها عليه، فلم يَسَقِمْ بها لسانه:

(١) تقدم تخريجه.

(٢) من هذا الموضوع إلى آخر الكلام في الوجه الرابع نقلته من كلام المؤلف في جواب الشبهة الثانية من هذا المبحث.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه قريباً. قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: "صحيح لغيره دون قوله في آخره: "نحو قولك: تعال، وأقبل، وهلم... إلخ. ثم قال: "وهذا الحرف" نحو قولك: "لم يرد بإسناد صحيح مرفوعاً، وقد روي عن ابن مسعود موقوفاً من قوله: "إني سمعت القراء فوجدتهم متقاربين، فاقروا كما علمتم، وإياكم والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال". أخرجه الطبري في مقدمة تفسيره (٤٨)، (٥٠ / ١)، والطبراني في الكبير (٨٦٨٠)، (٩ / ١٤٩) "اهـ. المسند (تحقيق الأرناؤوط)، (٣٤ / ١٤٧). وانظر (٣٤ / ٧١).

(٥) تقدم تخريجه.

فقال: أتستطيع أن تقول: طعامُ الفاجر؟ قال: نعم. قال: فافعل^(١).

... [فإن] هذه الروايات... لا نُسلِّم... [أنها تدل على] تخيير الشخص أن يأتي من تلقاء نفسه باللفظ وما يُرادفه، أو باللفظ وما لا يُضاده في المعنى، ... بل قُصارَى ما تدلُّ عليه هذه الروايات أن الله تعالى وسَّع على عباده، خصوصًا في مَبْدَأ عَهْدِهِم بالوحي أن يقرؤوا القرآن بما تَلَيَّنُ به ألسنتهم، وكان من جُمْلَةِ هذه التَّوسُّعة القراءة بِمُتَرَادِفَاتٍ من اللفظ الواحد للمعنى الواحد، مع ملاحظة أن الجميع نازلٌ من عند الله، نزل به الروح الأمين، على قلب محمد ﷺ، وقرأه الرسول على الناس على مُكث، وسمعه منه، ثم نَسَخَ الله ما شاء أن يَنسخ بعد ذلك، وأبقى ما أبقي، لِحُكْمَةٍ سامية تستقبلك في مَبْحث النَّسخ.

يدلُّ على أن الجميع نازلٌ من عند الله تعالى: قوله ﷺ لكلٍّ من الْمُتَنَازِعِينَ الْمُخْتَلِفِينَ في القراءة من أصحابه: "هَكَذَا أُنزِلْتُ"، وقول كلٍّ من الْمُخْتَلِفِينَ لصاحبه: "أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ"، وقول الله تعالى لرسوله ﷺ جوابًا لمن سأله تبديل القرآن: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَآئِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس: ١٥]، وليس بعد كلام الله ورسوله كلام. وكذلك أجمعت الأمة على أنه لا مَدْخَلُ لِبَشَرٍ في نَظْمِ هذا القرآن؛ لا من ناحية أسلوبه، ولا من ناحية ألفاظه، بل ولا من ناحية قانون أدائه، فمن يَخْرُجُ على هذا الإجماع، ويتَّبِعُ غير سبيل المؤمنين يولِّه الله ما تَوَلَّى، وَيُصِلِهِ جَهَنَّمَ وساءت مصيرًا.

(١) أخرجه أبو عبيد في الفضائل (٥٥٥) ومن طريقه ابن الأنباري - كما نقله القرطبي (١٦ / ١٤٩) بإسناده - عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ؓ. ومعلوم أن رواية عون بن عبد الله عن ابن مسعود مرسلة كما قال الترمذي والدارقطني. وكان عون كثير الإرسال كما قال ابن سعد. وقد جاء مرسلًا أيضًا من طريق إبراهيم النخعي عن ابن مسعود بنحوه، أخرجه أبو يوسف في الآثار (٢٢٣)، ومحمد بن الحسن في كتاب الآثار (٢٧١)، كلاهما عن أبي خنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم. وهذا مع إرساله فإن حماد بن أبي سليمان له أوهام، وكان أبو حاتم لا يحتج به. وكذلك أرسله الإمام مالك عن ابن مسعود ؓ، أخرجه ابن حزم في الإحكام (٤ / ٥٢٨)، وذكره ابن عبد البر في التمهيد بلا إسناد (٨ / ٢٩٢). كما ذكره السيوطي في الدر (٦ / ٣٢) وزاد نسبته لابن المنذر. وعليه فإن هذا الأثر لا يصح عن ابن مسعود ؓ.

وقد جاء نحوه عن أبي الدرداء ؓ، أخرجه عبد الرزاق (٥٩٨٦)، (٣ / ٣٦٤)، وابن جرير (٢٥ / ١٣٠، ١٣١)، والحاكم (٢ / ٤٥١)، والثعلبي في التفسير (٨ / ٣٥٥)، وزاد السيوطي في الدر (٦ / ٣٢) نسبته لسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن المنذر. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" اهـ. ووافقه الذهبي.

وها نحن أولاً قد رأينا القرآن في تلك الآية يمنع الرسول ﷺ من محاولة ذلك منعاً باتاً، مَشْفُوعاً بالوعيد الشديد، ومُضْحَوياً بالعقاب الأليم. فما يكون لابن مسعود رضي الله عنه، ولا لأكبر من ابن مسعود -بعد هذا- أن يُبدِّل لَفْظاً من ألفاظ القرآن بلفظٍ من تلقاء نفسه. انظر ما قرَّرناه في الشاهد... السابع من هذا المبحث.

أما هذه الرواية المنسوبة إلى ابن مسعود رضي الله عنه من أنه أقرأ الرجل بكلمة: "الفاجر" بدلاً من كلمة: "الأنيم" في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقْوِمِ ﴿٣٢﴾ طَعَامُ الْآثِمِ﴾ [الدخان: ٤٣، ٤٤]، فإنها لا تثبت عنه، وعلى فَرَض صحتها فقد قال القرطبي رحمه الله تعليقاً عليها: "ولا حجة في هذا للجهال من أهل الزَّيْغ أنه يجوز إبدال الحرف من القرآن بغيره؛ لأن ذلك إنما كان من عبد الله تقريباً للمُتَعَلِّم، وتَوَطُّة منه للرجوع إلى الصواب، واستعمال الحق، والتكلم بالحرف على إنزال الله... اهـ" (١).

كما يحتمل... أن ابن مسعود رضي الله عنه سمع الروایتين عن رسول الله ﷺ، ولما رأى الرجل قد تَعَسَّر عليه النُطْق بالأولى، أشار عليه أن يقرأ بالثانية، وكلاهما مُنَزَّل من عند الله. وكذلك حديث أبي بكرة السَّابِق لا يدلُّ على جواز تبديل الشخص ما شاء من القرآن بما لا يُضَادُّه،... إنما ذلك الحديث وأشباهه من باب الأمثال التي يضر بها الرسول ﷺ للحروف التي نزل عليها القرآن؛ ليفيد أنَّ تلك الحروف على اختلافها ما هي إلا ألفاظٌ مُتَوَافِقَةٌ مَفَاهِيمُهَا، مُتَسَانِدَةٌ مَعَانِيهَا، لا تَخَاذُلُ بينها ولا تَهَافُت، ولا تَصَادُّ ولا تَنَاقُضُ، ليس فيها معنى يُخَالِفُ معنى آخر على وجه يَنْفِيهِ وَيُنَاقِضُهُ، كالرَّحْمَةِ التي هي خِلَافُ العذاب وضدّها. وتلك الأحاديث بهذا الوجه تقريرٌ؛ لأن جميع الحروف نازلة من عند الله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وهاك برهاناً آخر ذكره صاحب التَّيْبَان في مثل هذا المقام إذ يقول: "إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رضي الله عنه دُعَاءَ فِيهِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ: "وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتُ". فلما أراد البراء أن يَعْرِضَ ذَلِكَ الدُّعَاءَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَرَسُولُكَ الَّذِي أَرْسَلْتُ" فلم يوافق النبي ﷺ على ذلك، بل قال له: "لا. وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتُ" (٢). وهكذا نهاه ﷺ أن يَضَع لَفْظَةَ (رسول) موضعَ لَفْظَةِ (نبي)، مع أنَّ كليهما حقٌّ لا يُحِيلُ معنى، إذ هو رسولٌ ونبيٌّ معاً.

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ١٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٧)، وأطرافه في: (٦٣١١، ٦٣١٣، ٦٣١٥، ٧٤٨٨)، (١/ ٣٥٧)، ومسلم (٢٧١٠).

ثم قال: فكيف يسوغ للجهال المغفلين أن يقولوا: إنه ﷺ كان يُجيزُ أن يُوضَعَ في القرآن الكريم مكان (عزيز حكيم): (غفورٌ رحيمٌ)، أو (سميعٌ عليمٌ)، وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرأنا؟ والله يقول مُخْبِرًا عن نبيه ﷺ: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥]، ولا تبديل أكثر من وضع كلمة مكان أخرى" اهـ. بتصرف قليل^(١).

الشاهد الخامس: أنه لا يجوز منع أحد من القراءة بأي حَرْف من تلك الأحرف السبعة النازلة. يدلُّ على ذلك قوله ﷺ: "فلا تُمارُوا فيه؛ فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ"^(٢) وعدمُ موافقته لعمر، وأبي، وابن مسعود، وعمر بن العاص على مُعارضة مخالفتهم بالطرق الأنفة في الأحاديث السالفة^(٣). ويدلُّ على ذلك أيضًا دَفْعُهُ في صدر أبي حين اسْتَضَعَبَ عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة^(٤). ولا رَيْب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أي أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة النازلة.

الشاهد السادس: أن الصحابة -رضوان الله عليهم- كانوا مُتَحَمِّسِينَ في الدِّفاع عن القرآن، مُسْتَسْلِمِينَ في المُحافظة على التنزيل، مُتَقَيِّظِينَ لكلِّ مَنْ يُحَدِّثُ فيه حَدَثًا ولو كان عن طريق الأداء واختلاف اللَّهْجَات، مُبَالِغِينَ في هذه اليَقَظَة، حتَّى لَيَأْخُذُونَ في هذا الباب بِالظَّنَّةِ، وَيُنَافِحُونَ عن القرآن بكلِّ عناية وَهَمَّةٍ. وَحَسْبُكَ استِدْلَالٌ على ذلك ما فَعَلَ عمر ﷺ بصاحبه هشام بن حكيم ﷺ، على حين أنَّ هشامًا كان في واقع الأمر على صواب فيما يقرأ، وأنه قال لعمر تَسْوِيغًا لقراءته: أَقْرَأْنِيهَا رسول الله ﷺ، لكن عمر لم يَقْنَعْ، بل لَبَّيْهِ وَسَاقَهُ إلى المُحاكَمَة، ولم يَتْرَكْهُ حتَّى قضى رسولُ الله ﷺ لهشام بأنه أصاب. قُلْ مثل ذلك فيما فَعَلَ أَبِي بن كعب ﷺ بصاحبه، وما كان من ابن مسعود وعمر بن العاص وصاحبيهما ﷺ. والأحاديث بين يديك عن كُتُب، فارجع إليها إن أردت.

(١) التبيان لطاهر الجزائري ص ٥٨.

(٢) تقدم تخريجه من حديث عمرو بن العاص، وجاء عنه بلفظ: "لا تجادلوا في القرآن؛ فَإِنْ جَدَّ أَلَا فِيهِ كُفْرٌ". أخرجه الطيالسي في المسند ص ٣٠٢، والبيهقي في الشعب (٢٠٦١)، وهو في صحيح الجامع (٧١٠٠).

وقد روى الحديث جماعة من الصحابة ﷺ، ولعلي أشير إلى ذلك بشيء من الإيجاز، فمنهم:

(١) أبو هريرة ﷺ: بلفظ: "المراء في القرآن كفر". رواه أبو داود (٤٦٠٣)، وجاء عنه بلفظ: "جدال في القرآن كفر". رواه أحمد (٧٥٠٧).

(٢) أبو جهم الأنصاري ﷺ، بلفظ: "مراء في القرآن كفر". رواه أحمد (١٧٥٤٢).

(٣) تحت عنوان: أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف.

(٤) تقدم تخريجه.

الشاهد السابع: أنه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات مَعْرَكَةً جِدَالٍ ونزاعاً وشِقَاقاً، ولا مَثَارَ تَرَدُّدٍ وتشكيكٍ وتكذيبٍ، ولا سلاحَ عَصَبِيَّةٍ وتَنَطُّعٍ وجُمُودٍ، على حين أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حِكْمَتُهُ من الله التيسير والتخفيف والرحمة والتَّهْوِينُ على الأمة، فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليُسْرُ عُسْرًا، ومن هذه الرحمة نِقْمَةً! يُرْشِدُ إلى ذلك قوله ﷺ فيما سبق: "فَلَا تُمَارُوا فِيهِ؛ فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ". وكذلك تَغَيَّرَ وَجْهُهُ الشريف عند اختلافهم مع قوله: "إِنَّمَا أَهْلُكَ مِنْ قَبْلِكُمْ الْاِخْتِلَافُ"، وَضَرْبُهُ فِي صَدْرِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ حِينَ جَالَ بِخَاطِرِهِ حَدِيثُ السَّوِّءِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ الْجَلِيلِ.

الشاهد الثامن: أن المراد بالأحرف في الأحاديث السابقة: وجوهٌ في الألفاظ... [من غير تَضَارِبٍ وَتَنَاقُضٍ فِي الْمَعَانِي]. بِدَلِيلِ أَنَّ الْخِلَافَ الَّذِي صَوَّرَتْهُ لَنَا الرِّوَايَاتُ الْمَذْكُورَةُ كَانَ دَائِرًا حَوْلَ قِرَاءَةِ الْأَلْفَافِ لَا تَفْسِيرِ الْمَعَانِي، مِثْلَ قَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "إِذَا هُوَ يَقْرَأُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرَأْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ". ثُمَّ حَكَّمَ الرَّسُولُ أَنْ يَقْرَأَ كُلُّ مَنْهُمَا، وَقَوْلُهُ ﷺ: "هَكَذَا أُنْزِلَتْ". وَقَوْلُهُ: "أَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ فَقَدْ أَصَبْتُمْ"، وَنَحْوِ ذَلِكَ... .

[وَعَلَيْهِ فَإِنْ نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ لَا يَتَعَارَضُ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

ذَلِكَ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ الَّذِي تُشَبِّهُتُ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ غَيْرَ الْاِخْتِلَافِ الَّذِي يَنْفِيهِ الْقُرْآنُ [وَهَذَا كَافٍ فِي دَفْعِ التَّنَاقُضِ، فَكِلَاهُمَا صَادِقٌ. وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَحَادِيثَ الشَّرِيفَةَ تُثَبِّتُ الْاِخْتِلَافَ بِمَعْنَى التَّنَوُّعِ فِي طُرُقِ أَدَاءِ الْقُرْآنِ وَالنُّطْقِ بِالْفَافِ فِي دَائِرَةِ مَحْدُودَةٍ لَا تَعْدُو سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، وَبَشَرَطِ التَّلَقِّي فِيهَا كُلِّهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَمَّا الْقُرْآنُ فَيَنْفِي الْاِخْتِلَافَ بِمَعْنَى التَّنَاقُضِ وَالتَّدَافُعِ بَيْنَ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَتَعَالِيمِهِ، مَعَ ثُبُوتِ التَّنَوُّعِ فِي وَجْهِ التَّلَفُّظِ وَالْأَدَاءِ السَّابِقِ.

وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ تَنَاقُضٌ وَلَا تَخَاذُلٌ وَلَا تَضَادٌّ وَلَا تَدَافُعٌ بَيْنَ مَدْلُولَاتِ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ، وَتَعَالِيمِهِ وَمَرَامِيهِ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ، بَلِ الْقُرْآنُ كُلُّهُ سِلْسِلَةٌ وَاحِدَةٌ: مُتَّصِلَةُ الْحَلَقَاتِ، مُحْكَمَةُ السُّورِ وَالْآيَاتِ، مُتَّخِذَةُ الْمَبَادِئِ وَالْغَايَاتِ، مَهْمَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُ قِرَاءَتِهِ، وَمَهْمَا تَنَوَّعَتْ فُنُونُ أَدَائِهِ.

وللمُحقق ابن الجزري^(١) كلام نفيس يتّصل بهذا الموضوع ننقل إليك شيئاً منه بقليل من التصرف، إذ يقول: "قد تدبّرنا اختلاف القراءات، فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال: أحدها: اختلاف اللفظ لا المعنى.

الثاني: اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد.

الثالث: اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد، لكن يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

فأما الأول: فكالاختلاف في ألفاظ: (الصَّراط)^(٢)، و(عليهم)^(٣)، و(يُؤَدِّه)^(٤)، و(الْقُدْس)^(٥)، و(يحسب)^(٦)، ونحو ذلك مما يُطلق عليه أنه لغات فقط.

أما الثاني: فنحو لفظ (مالك) و(ملك) في الفاتحة^(٧)؛ لأن المُراد في القراءتين هو الله تعالى؛ لأنه مالك يوم الدين ومَلِكُهُ... وكذا (نُنشَرُها) بالزاي و(نُنشَرُها) بالراء^(٨)؛ لأن المُراد بهما هو العِظام؛ وذلك أنّ الله تعالى أنشَرها، أي: أحيّاها، وأنشَرها، أي: رَفَع بعضها إلى بعض حتى التأمّت، فضمّن الله المعنيين في القراءتين.

وأما الثالث: فنحو قوله تعالى: ﴿وَطَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ [يوسف: ١١٠]، قُرئ بالتشديد والتخفيف في لفظ (كُذِّبُوا) المبني للمجهول^(٩). فأما وجه التشديد، فالمعنى: وتيقّن

(١) في النشر (١/ ٤٩-٥١).

(٢) قرأ ابن كثير -في رواية القوّاس- بالسين، وقرأ حمزة بإشمام الزاي، وروى عنه بالزاي، وقرأ الباقر بالصاد. انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ٨٠، النشر (١/ ٢٧١-٢٧٢).

(٣) قرأه حمزة بضم الهاء، وقرأ ابن كثير ونافع -في رواية- (عليهْمَا) بكسر الهاء وضم الميم، وقرأ الباقر بكسر الهاء وسكون الميم. انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ٨٠-٨١، النشر (١/ ٢٧٢).

(٤) قرأ أبو عمرو وحمزة وأبو بكر: (يُؤَدِّه) بسكون الهاء، وقرأ الباقر (يُؤَدِّهِي)، وقرأ نافع -في رواية-: (يُؤَدِّه) بالاختلاس. انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ١٦٦-١٦٧، النشر (١/ ٣٠٥).

(٥) قرأ ابن كثير: (الْقُدْس) بإسكان الدال في جميع القرآن، وقرأ الباقر بضم الدال. انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ١٠٥-١٠٦، النشر (٢/ ٢١٥).

(٦) قرأه ابن عامر وعاصم وحمزة: بفتح السين، وقرأ الباقر بالكسر. انظر: حجة القراءات ص ١٤٨، النشر (٢/ ٢٣٦).

(٧) قرأ عاصم والكسائي: (مالك) باللف، وقرأ الباقر بغير ألف. انظر حجة القراءات ص ٧٧، النشر (١/ ٢٧١).

(٨) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: (نُنشَرُها) بالراء، وقرأ الباقر بالزاي. انظر: حجة القراءات ص ١٤٤، النشر (٢/ ٢٣١).

(٩) قرأ أهل الكوفة: (كُذِّبُوا) بالتخفيف، وقرأ الباقر: (كُذِّبُوا) بالتشديد. انظر: حجة القراءات ص ٣٦٦، النشر (٢/ ٢٩٦).

الرسَل أن قومهم قد كَذَّبُوهم. وأما وجه التخفيف، فالمعنى: وتَوَهَّم المُرسَل إليهم أن الرسَل قد كَذَّبُوهم (أي: كذبوا عليهم) فيما أخبروهم به^(١). فالظنُّ في الأولى يقين، والضمائر الثلاثة للرسَل. والظنُّ في القراءة الثانية شك، والضمائر الثلاثة للمُرسَل إليهم.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، بفتح اللام الأولى، ورفع الأخرى في كلمة (لِنَزُولِ)، وبكسر الأولى وفتح الثانية فيها أيضاً^(٢). فأما وجه فتح الأولى ورفع الثانية من (لِنَزُولِ) فهو أن تكون كلمة (إِنْ) مُحَقَّفَةً من الثقيلة، أي: وَإِنْ مكرهم كامل الشدة تُقْتَلَع بسببه الجبال الراسيات من مواضعها. وفي القراءة الثانية: (إِنْ) نافية، أي: ما كان مكرهم وَإِنْ تَعَاطَم وتَفَاقَم لِيَزُولَ منه أمرُ محمد ﷺ ودينُ الإسلام. ففي الأولى تكون الجبال حقيقة، وفي الثانية تكون مجازاً^(٣). ثم قال أيضاً: "فليس في شيء من [القراءات] تَنَافٍ، ولا تَضَادٌّ، ولا تَنَاقُضٌ. وكلُّ ما صَحَّ عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله، ولم يَسَعْ أحداً من الأمة رَدُّه، وَلَزِمَ الإيمانُ به، وأنه كَلَّه مُنْزَل من عند الله، إذ كل قراءةٍ منها مع الأخرى بِمَنْزِلَةِ الآية مع الآية^(٤)، يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تَضَمَّنَتْهُ عِلْماً وعملاً، ولا يجوز تَرْكُ مُوجِبِ إحداهما لأجل الأخرى ظَنًّا أن هذا تَعَارُضٌ" اهـ ...

[الشاهد التاسع: ما دلت عليه تلك الروايات من نزول القرآن على سبعة أحرف لا يُعَارِض ما هو مُقَرَّر من أن القرآن نزل بلغة قريش؛ لأمرين:

١) أن القرآن نزل على لغة قريش في الأصل، وكان الأمر على ذلك قبل الهجرة، واستمر نزوله على لغة قريش بعدها، إلا أنه لما كَثُرَ الداخلون في الإسلام من سائر قبائل العرب صار القرآن ينزل على سبعة أحرف في ضمنها جُمْلَةٌ من لغات العرب. وإنما كان ذلك تَوْسِيعَةً على الناس، وإلا فَلُغَةُ قريش هي التي عليها القراءة المشهورة بين المهاجرين والأنصار، وعليها العَرَضَةُ الأخيرة.

(١) وقال بعض أهل العلم: وظن قومهم أن الرسَل قد كَذَّبُوا، بمعنى: أُخْلِفُوا ما وعده من النصر. انظر: حجة القراءات ص ٣٦٦.

ويحتمل معنى آخر: وهو أن ذلك وقع للرسَل حين أبطأ النصر، لكنه كان من جملة الخواطر التي ما يلبث المؤمن أن يدفعها فلا تضره، وإنما وقع ذلك حال الكرب والشدة.

(٢) قرأ الكسائي: (لِنَزُولِ) بفتح اللام الأولى وضم الثانية. وقرأ الباقر: (لِنَزُولِ). انظر: حجة القراءات ص ٣٧٩، النشر (٢/ ٣٠٠).

(٣) انظر: حجة القراءات ص ٣٧٩.

(٤) انظر: قواعد التفسير (١/ ٨٨).

٢) أنه ليس معنى نزول القرآن على سبعة أحرف، أي: سبع لغات من لغات العرب، وإنما المراد: سبعة أوجه من وجوه التَّغَاير التي سنذكرها قريباً إن شاء الله. هذا ويحتمل أن المراد بنزوله على لغة قريش: أي: في الأعم الأغلب. والله أعلم.



٣- معنى نزول القرآن على سبعة أحرف:

يهمنا بعد الذي أسلفنا إليك أن تُبين لك معنى الجملة الشريفة: "إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف"، فإليك:

أما لفظ القرآن فقد أشبعناه كلاماً في المبحث الأول.

وأما الإنزال: فقد استوفينا تحقيقاً في المبحث ... [الثاني].

وأما السبعة: فقد علمت في الشاهد الثاني من الشواهد الماضية أن المراد بها حقيقتها، وهي: العدد المعروف في الأحاد بين الستة والثمانية.

وأما الأحرف: فجمع حرف، والحرف يُطْلَق على معانٍ كثيرة، أتى عليها صاحب القاموس؛ إذ يقول ما نصّه^(١): "الحرف من كل شيء: طَرَفُهُ، وَشَفِيرُهُ، وَحَدُّهُ، وَمِنْ الْجَبَلِ: أَعْلَاهُ الْمُحَدَّدُ، ... وواحد حروف التهجي، والناقاة الضامرة، أو المهزولة، أو العظيمة، ومَسِيلُ الماء، وآرامٌ سودٌ ببلاد سليم.

وعند النحاة: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل... ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١٧]، أي: وجه واحد، وهو أن يعبد على السَّراء لا على الضَّراء، أو على شكٍّ، أو على غير طمأنينة من أمره، أي: لا يدخل في الدين مُتَمَكِّنًا... "اهـ... ..

وأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف: أنه الوجه بالمعنى الذي سَنَقُصُّه عليك... ..

ثم إن كلمة (على) في قوله ﷺ: "أنزل القرآن على سبعة أحرف" تشير إلى أن المسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير، أي: أنزل القرآن موسَّعاً فيه على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه، يقرأ بأي حَرْف أراد منها على البَدَل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشَّرْط، وعلى هذه التَّوسِعة.

(١) القاموس المحيط باب الفاء، فصل الحاء، (مادة: الحرف) ص ٧٩٩. وقد ذكر بعد ذلك أن المراد بالأحرف الواردة في أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف: أنها سبع لغات من لغات العرب متفرقة فيه.

وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تُقرأ على سبعة أوجه؛ إذا لقال ﷺ: "إن هذا القرآن أنزل سبعة أحرف"، بحذف لفظ (على). بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة، بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه، مهما كثر ذلك التعدد والتنوع في أداء اللفظ الواحد، ومهما تعددت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة.

فكلمة ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، التي ورد أنها تُقرأ بطُرقٍ تبلغ السبعة أو العشرة^(١)، وكلمة ﴿وَعَبْدَ الظُّلُمَاتِ﴾ [المائدة: ٦٠] التي ورد أنها تُقرأ باثنتين وعشرين قراءة^(٢)، وكلمة (أف) التي أوصل الرُّمَّاني^(٣) لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة^(٤)، كل أولئك وأشباه أولئك، لا يخرج التغاير فيه على كثرته عن وجوه سبعة.



٤- الوجوه السبعة في المذهب المختار:

[إن الذين ذهبوا إلى أن المراد بـ (الأحرف السبعة) سبعة (أوجه) من وجوه التغاير، حاول كل واحد منهم أن يَحْصُرَ تلك الأوجه عن طريق الاستقراء، فنتج عن ذلك وقوع نوع من التَّفَاوُت بين الأوجه التي يذكرها بعض أصحاب هذا القول وبين ما يذكره غيره. وأنت إذا تأملت الأوجه التي يذكرها أحدهم وجدت فيها نوعاً من التداخل، فضلاً عن مجموع ما ذكروه من الأوجه.

وقد رأيتُ أن أوفاهم استقراءً، وأعدلهم جمعاً: أبو الفضل الرازي رحمته الله^(٥)؛ إذ إن

(١) انظر: البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٦)، بصائر ذوي التمييز (٤/ ٥٢١).

(٢) انظر: زاد المسير (٢/ ٣٨٨)، الرازي (١٢/ ٣٦)، القرطبي (٦/ ٢٣٥-٢٣٦)، البحر المحيط في التفسير (٤/ ٣٠٩)، الدر المصون (٤/ ٣٢٧).

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) انظر: الدر المصون (٧/ ٣٤١)، وفيه: "تسع وثلاثين". وقال أبو حيان: "وذكر الزناني في كتاب الحُلل له أن في (أف) لغات تقارب الأربعين" اهـ. البحر المحيط في التفسير (٧/ ٣٢٢).

(٥) أبو الفضل، عبد الرحمن بن المُحَدِّث أحمد بن الحسن بن بُندار العجلي، الرازي، المكي المولد، المُقَرَّر، وُلِدَ سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، كان إماماً في القراءات، وعالماً بالنحو والأدب، مع زهد وعبادة، توفي في بلد أُوشير في جمادى الأولى سنة أربع وخمسين وأربعمائة. انظر: السير (١٨/ ١٣٥).

جميع الأوجه التي ذكرها غيره تَنَدَرَج تحت ما ذكر^(١).

ودونك تلك الأوجه التي اختارها، حيث قال^(٢): [... الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف.

الأول: اختلاف الأسماء من أفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماضي، ومضارع، وأمر.

الثالث: اختلاف وجوه الإعراب.

الرابع: الاختلاف بالنقص والزيادة.

الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير.

السادس: الاختلاف بالإبدال.

السابع: اختلاف اللغات - يريد اللهجات - كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والإظهار والإدغام، ونحو ذلك اهـ. غير أن النقل كما ترى لم يُشَفَّعْ بتمثيل فيما عَثَرْنَا.

ويمكن التمثيل للوجه الأول منه - وهو اختلاف الأسماء - بقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨] و[المعارج: ٣٢]. قُرئ هكذا: (لَأَمَانَاتِهِمْ) جمعا، وقُرئ: (لَأَمَانَتِهِمْ) بالإنفراد^(٣).

ويمكن التمثيل للوجه الثاني - وهو اختلاف تصريف الأفعال - بقوله سبحانه: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩]، قُرئ هكذا بنصب لفظ: (رَبَّنَا) على أنه منادى، وبلفظ: (بَاعِدْ) فعل أمر، وبعبارة أُنسَب بالمقام: (فِعْلٌ دَعَاءٌ). وقُرئ هكذا: (رَبُّنَا بَعْدَ) برفع (رَبِّ) على أنه مبتدأ، وبلفظ (بَعْدَ)، فِعْلًا ماضيا مُضَعَّفَ العين جملته خبر^(٤).

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن ص ٣٦، مشكل الآثار (٤/ ٣٦)، الإبانة لمكي ص ٥٣-٥٨، الأحرف السبعة للداني ص ٣٣، فنون الألفان (٢٠٧، ٢٠٩، ٢١١)، المرشد الوجيز ص ١١٦-١١٨، ١٢٣، ١٢٦، النشر (١/ ٢٦-٢٧)، فتح الباري (٩/ ٢٨-٢٩)، الإتيان (١/ ١٣٢-١٣٤).

(٢) انظر: النشر (١/ ٢٧)، الفتح (٩/ ٢٩)، الإتيان (١/ ١٣٣).

(٣) قرأ ابن كثير بغير ألف على التوحيد: (لَأَمَانَتِهِمْ)، وقرأ الباقون بالألف على الجمع: (لَأَمَانَاتِهِمْ). انظر: النشر (٢/ ٣٢٨).

(٤) قرأ يعقوب: (رَبُّنَا) بالرفع، (بَاعِدَ) بالألف وفتح العين والبدال.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام: (رَبَّنَا) بالنصب، (بَعْدَ) بتشديد العين وإسكان الدال من غير ألف. والباقون بتخفيفها: أبو عمرو وحزمة والكسائي وخلف. وأما قراءة: (رَبُّنَا) بالرفع، و(بَعْدَ) بفتح الباء والعين مشددة فهي قراءة مروية عن ابن عباس وابن الحنفية وآخرين. انظر: المحتسب (٢/ ١٨٩).

وانظر: حجة القراءات ص ٥٨٨، الكشف لمكي (٢/ ٢٠٧)، النشر (٢/ ٣٥٠).

ويمكن التمثيل للوجه الثالث - وهو اختلاف وجوه الإعراب - بقوله سبحانه: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، قُرئ بفتح الراء وضمها، فافتح على أن: (لا) نافية، فالفعل مجزوم بعدها، والفتحة الملحوظة في الراء هي فتحة إدغام المثليين. أما الضمُّ فعلى أن (لا) نافية، فالفعل مرفوع بعدها^(١).

ومثل هذا المثال قوله سبحانه: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، قُرئ برفع لفظ (المجيد) وجَرَّه.

فالرفع على أنه نعت لكلمة (ذو)، والجَرُّ على أنه نعت لكلمة (العرش)^(٢). فلا فَرْق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإعراب في اسم أو فعل كما رأيت.

ويمكن التمثيل للوجه الرابع - هو الاختلاف بالنقص والزيادة - بقوله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل: ٣]، قُرئ بهذا اللفظ... [وقُرئ] أيضاً: (والذكر والأنثى) بنقص كلمة (ما خلق)^(٣).

ويمكن التمثيل للوجه الخامس - وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير - بقوله سبحانه: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩] وقُرئ: (وَجَاءَتْ سَكْرَتُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ)^(٤).

ويمكن التمثيل للوجه السادس - وهو الاختلاف بالإبدال - بقوله سبحانه: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، بالزاي. وقُرئ: (نُنْشِرُهَا)^(٥) بالراء.

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (يُضَارُّ) بالرفع، وقرأ الباقر: (يُضَارُّ) بفتح الراء. انظر: حجة القراءات ص ١٣٦، النشر (٢/ ٢٢٧).

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف بخفض الدال، وقرأ الباقر برفعها. انظر: حجة القراءات ص ٧٥٧، الكشف لمكي (٢/ ٣٦٩)، النشر (٢/ ٣٩٩).

(٣) من قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء ؓ، أخرجه البخاري (٣٧٤٢)، (٧/ ٩٠). وأطرافه في: (٣٧٦١، ٣٧٤٣، ٤٩٤٤، ٤٩٤٤، ٦٢٧٨)، ومسلم (٨٢٤).

(٤) هذه القراءة مروية عن أبي بكر ؓ: أخرجه أبو عبيد في الفضائل (٥٥٨)، وذكرها ابن جرير بغير إسناد (٢٦/ ١٦٠-١٦١)، ونسبها ابن خالويه في كتاب: مختصر في شواذ القرآن ص ١٤٥، لأبي بكر وأبي ؓ. ونسبها ابن جني (٢/ ٢٨٣) لسعيد بن جبيرة وطلحة. ونسب ابن الجوزي في زاد المسير (٨/ ١٢) لابن مسعود وأبي عمران: (وجاءت سكرات الحق بالموت). كما يروى عن أبي بكر وأبي وسعيد بن جبيرة بتقديم الموت. وانظر: تفسير القرطبي (١٧/ ١٢).

(٥) تقدمت قريباً.

وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَطَلَّجَ مَنُضُورٌ﴾ [الواقعة: ٢٩]، وقُرِئ (وَطَلَّجَ) بالعين^(١). فلا فَرْق في هذا الوجه -أيضًا- بين الاسم والفعل.

ويمكن التمثيل للوجه السابع -وهو اختلاف اللهجات- بقوله سبحانه: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ [النازعات: ١٥]، تُقرأ بالفتح والإمالة في: (أُنَبِّئُ)، ولفظ: (موسى). فلا فَرْق في هذا الوجه أيضًا بين الاسم والفعل. والحرفُ مثلهما، نحو: ﴿يَا قَدِيرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، قُرِئ بالفتح والإمالة في لفظ: (بلي)^(٢).

[وبعد أن عرفت ما سبق، بقي أن يُقال: بأن الأفضل تَرْكُ تحديد تلك الأوجه على سبيل الحَضَر، لكن إنما يُذكر شيء من ذلك على سبيل التمثيل، نظرًا لما أُشرتُ إليه فيما سبق من كثرة التداخل بين ما يُذكر من الأوجه في هذا الباب؛ ولأن مَبْنَى تحديد تلك الأوجه إنما هو التَّبَع والاستقراء، ومعلوم أنه لم يَصِل إلينا جميع ما نزل من الأحرف. وعليه فيكون الاستقراء في هذه الحالة غير تام، ومن ثَمَّ فإنه لا يُعوَّل عليه. وبهذا يندفع عَدَد من الإشكالات التي تعترض من ذهب إلى تحديد تلك الأوجه وحَضَرها].

٥- لماذا اخترنا هذا المذهب:

وإنما اخترنا هذا المذهب لأربعة أمور:

أحدها: أنه هو الذي تؤيده الأدلة في الأحاديث... [التسعة] الماضية وما شابهها. ثانيها: أنه هو الراجح في تلك الموازين التي أقمناها شواهد بارزة من تلك الأحاديث الواردة. فارجع النظر إليها، ولا داعي لإعادتها. أما المذاهب الأخرى فسترى أنَّ التوفيق أخطأها في رعاية تلك الأدلة أو بعضها، وستطيش بين يديك في موازين هذه الشواهد قليلًا أو كثيرًا.

(١) وهي مروية عن علي عليه السلام. أخرجه ابن جرير (٢٧/ ١٨٠، ١٨١)، والثعلبي في الكشف والبيان (٩/ ٢٠٧)، وذكرها السيوطي في الدر (٦/ ١٥٧)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن أبي حاتم، وابن الأنباري في المصاحف.

(٢) انظر: النشر (٢/ ٣٥، ٣٦، ٣٧).

ثالثها: أنَّ هذا المذهب يعتمد على الاستقراء... لاختلاف القراءات وما ترجع إليه من الوجوه السبعة، بخلاف غيره فإنَّ استقراءه ناقص أو في حكم الناقص. فكلمة (أف) التي أوصلها الرَّمَانِي إلى سبع وثلاثين لغةً يُمكن ردُّ لغاتها جميعاً إلى هذه الوجوه السبعة، ولا تخرج عنها. وكذلك الاختلاف في اللهجات -وهو اختلافٌ شَكْلِيٌّ- يردُّ إليها ولا يخرج عنها. بخلاف الآراء الأخرى، فإنه يتعذَّر أو يتعسَّر الرجوع بالقراءات كلّها إليها. وليس من صواب الرأي أن يَحْضُرَ النبي ﷺ الأحرف التي نزل عليها القرآن في سبعة ثم نَتْرَكْ نحن طُرُقاً في القراءات المَرْبُوعَة عنه دون أن نردّها إلى السبعة؛ لأنَّ ذلك يلزمه أحد خَطَرَيْن: فإما أن تكون تلك الطُّرُق المقروء بها غير نازلة، وإما أن يكون هنا حرف نازل وراء السبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن، ويكون الحَضْر في كلام الرسول ﷺ غير صحيح. وكلا هذين خطأً عظيم وإثمٌ كبير.

رابعها: أنَّ هذا الرأي لا يلزمه محذورٌ من المحذورات الآتية التي يَسْتَهْدَفُ لها الأقوال الأخرى، وسنَزجها إليك قريباً، فاصبر وما صبرك إلا بالله. الذين قالوا بهذا المذهب:

ولا يَعْزِبَنَّ عن بالك أنَّ هذا المذهب قد اختاره في جملته فحول من العلماء،... [أمثال] الإمام ابن قتيبة، والمُحَقِّق ابن الجزري، والقاضي ابن الطيب كما يأتي: ... وقد اختار هذا المذهب -أيضاً- من المُتَأَخِّرِينَ بعض أعلام المحققين، كالعلامة... الشيخ الخُضْري الدُّمِيَّاطِي^(١)، والعلامة... الشيخ محمد بَخِيْت المُطِيعِي^(٢). لكن منهم من تغاضى عن الفروق الدقيقة التي بين الرازي ومذاهب أولئك الثلاثة الذين تشاركت آراؤهم في الجملة، ومنهم مَنْ صرَّح بالاتحاد بين هذه المذاهب جميعاً وما شابهها، واعتبر الخلاف بينها لفظياً فحَسَبَ.

لهذا نرى أن نَسُوقَ إليك في هذا المقام تلك المذاهب الثلاثة -أيضاً-، جمعاً بين المُتَشَابِهَات من ناحية، وتمهيداً لتحقيق الفَرْق بينها وبين مذهب الرازي من ناحية أخرى...

(١) هو محمد بن مصطفى بن حسن الخُضْري، فقيه شافعي، عالم بالعربية، وُلِدَ بدمياط سنة (١٢١٣هـ)، دخل الأزهر، فمَرَضَ وَصُمَّتْ أذْناه، فعاد إلى بلده، واشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية، وله رسالة في أصول التفسير، وتوفي في دمياط سنة (١٢٨٧هـ). انظر: الأعلام (٧/ ١٠٠).

(٢) محمد بَخِيْت بن حسين المُطِيعِي الحنفي، مفتي البلاد المصرية، وُلِدَ في بلدة المُطِيعَة سنة (١٢٧١هـ)، وتعلم في الأزهر، ودرَّس فيه، ثم انتقل إلى القضاء، ثم صار مُفتياً للبلاد المصرية سنة (١٣٣٣هـ). ومن مؤلفاته: الكلمات الحسان في الأحرف السبعة وجمع القرآن. توفي في القاهرة سنة (١٣٥٤هـ). انظر: الأعلام (٦/ ٥٠).

أما ابن قتيبة فيقول^(١): ... ["وقد تدبّرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه:

أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يُزيلها عن صورتها في الكتاب، ولا يُغيّر معناها، نحو قوله تعالى: ﴿وَهَلْ يُخْرِجُ إِلَّا الْكُفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، وفي القراءة الأخرى: (وهل يُجَازِي إِلَّا الْكُفُورُ)^(٢).

الوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يُغيّر معناها، ولا يُزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله: ﴿رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩]، وفي القراءة الأخرى: (رَبَّنَا بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا)^(٣).

الوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يُغيّر معناها ولا يُزيل صورتها، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وفي القراءة الأخرى: (نُنْشِرُهَا)^(٤).

الوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يُغيّر صورتها في الكتاب ولا يُغيّر معناها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٢٩]، ويروى عن ابن مسعود رضي الله عنه: (إِلَّا زَفِيَّةً)^(٥).

الوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يُزيل صورتها ومعناها. نحو قوله تعالى: ﴿وَطَلَّحَ مَنُضُورٌ﴾ [الواقعة: ٢٩]، وفي القراءة الأخرى: (وطلّح)^(٦).

الوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩]، وفي القراءة الأخرى: (وجاءت سكرة الحق بالموت)^(٧).

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٣٦. وقد أورده المؤلف بتصريف كثير جداً. وأوردته ملخصاً بتصريف يسير.

(٢) الأولى لحمزة والكسائي وحفص، والثانية للباقيين. انظر: حجة القراءات ص ٥٨٧، النشر (٢/ ٣٥٠).

(٣) تقدمت قريباً.

(٤) تقدمت قريباً.

(٥) أخرجه أبو عبيد في الفضائل (٥٤٩، ٦١٨)، وابن جرير (٥٥)، (١/ ٥٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٣٨٥)،

والصغرى (١٠٠٣). وفي سنده انقطاع؛ لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن مسعود رضي الله عنه. والمقصود التمثيل

للتوضيح.

(٦) تقدمت.

(٧) تقدمت.

الوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله تعالى: (وما عملت أيديهم) [يس: ٣٥]، وفي القراءة الأخرى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾^(١).

وأما ابن الجزري فيقول^(٢):

قد تتبعْتُ صحيحَ القراءات وشاذَّها، وضعيفها ومُنكَرها، فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجهٍ لا يخرج عنها، [وذلك:]

(١) ... إما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة، نحو: ...

(يحسب) بوجهين^(٣).

(٢) أو بتغيير في المعنى فقط، نحو: ﴿فَلَقَّيْءَ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْتِ﴾ [البقرة: ٣٧]. برفع لفظ (آدم)، ونصب لفظ (كلمات)، وبالعكس^(٤).

(٣) وإما في الحروف بتغيير المعنى لا الصورة، نحو: (تَبْلُو)، و(تَتْلُو)^(٥).

(٤) وعكس ذلك، نحو: (بَصْطَةً) و(بَسْطَةً)^(٦)...

(٥) أو بتغييرها، نحو: (فَامْضُوا)، (فَاسْعُوا)^(٧).

(٦) وإما في التقديم والتأخير، نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ بفتح ياء المضارعة مع بناء الفعل للفاعل في إحدى الكلمتين، وبضمها مع بناء الفعل للمفعول في الكلمة الأخرى^(٨).

(٧) أو في الزيادة والنقصان، نحو: (أَوْصَى)، و(وَصَّى)^(٩).

فهذه سبعة [أوجه] لا يخرج الاختلاف عنها.

(١) القراءة الأولى لحمزة والكسائي وأبي بكر. وقرأ الباقون بالثانية. انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ٥٩٨، النشر (٢/ ٣٥٣).

(٢) النشر (١/ ٢٦). (بتصرف).

(٣) تقدمت.

(٤) قرأ بالأول الجمهور، وبالثاني ابن كثير. انظر: النشر (٢/ ٢١١).

(٥) بالأول قرأ الجمهور، وبالثاني قرأ حمزة والكسائي. انظر: النشر (٢/ ٢٨٣).

(٦) انظر: النشر (٢/ ٢٢٨-٢٣٠).

(٧) تقدمت.

(٨) قرأ حمزة والكسائي: (فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ) ببناء الأول للمجهول، وقرأ الباقون بالبناء للمعلوم. انظر: النشر (٢/ ٢٤٦).

(٩) قرأ نافع وابن عامر: (وَأَوْصَى بِهَا)، وقرأ الباقون: (وَوَصَّى). انظر: حجة القراءات ص ١١٥، النشر (٢/ ٢٢٢).

وأما القاضي ابن الطيب فيقول^(١): ... تدبّرت وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتها سبعا:

(١) منها ما تتغيّر حرّكته ولا يزول معناه ولا صورته، مثل: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، و﴿أَطْهَرُ﴾^(٢)، أي: ... [بفتح] الراء وضمها. (وَيَضِيقُ صَدْرِي)، ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي﴾ أي: ... [بفتح] القاف وضمها^(٣).

(٢) ومنها ما لا تتغيّر صورته، ويتغيّر معناه بالإعراب، مثل: ﴿رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾، و﴿بَاعَدَ﴾^(٤)، أي: بصيغة الماضي والطلب.

(٣) ومنها ما تبقى صورته، ويتغيّر معناه باختلاف الحروف، مثل قوله: ﴿نُنْشِرُهَا﴾، ﴿نُنْشِرُهَا﴾^(٥) أي: بالراء، وبالزاي.

(٤) ومنها ما تتغيّر صورته ويبقى معناه، مثل: ﴿كَأَلَمَهِنِ الْمَنُوشِ﴾، و﴿كَالِصُوفِ الْمَنُوشِ﴾^(٦).

(٥) ومنها ما يتغيّر صورته ومعناه، مثل: ﴿وَطَلَعَ مَنُضُورٌ﴾، و﴿طَلَعَ مَنُضُودٌ﴾^(٧).

(٦) ومنها التقديم والتأخير، مثل: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾، ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾^(٨).

(٧) ومنها الزيادة والنقصان، نحو: ﴿لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً﴾، و﴿لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً أَثْنَى﴾^(٩) أي: بزيادة لفظ (أثنى).

(١) الانتصار (١/ ٣٨٥-٣٨٩).

(٢) وهي قراءة شاذة، نسبها في المحتسب (١/ ٣٢٥) لسعيد بن جبير، والحسن - بخلاف - ومحمد بن مروان المدني، وعيسى الثقفي، وابن أبي إسحاق. وانظر: فنون الألفان ص ٢٠٩، المرشد الوجيز ص ١١٣، البرهان للزركشي (١/ ٢١٤)، النشر (١/ ٢٧).

(٣) انظر: النشر (٢/ ٣٣٥).

(٤) تقدمت.

(٥) تقدمت.

(٦) تقدمت.

(٧) تقدمت.

(٨) تقدمت.

(٩) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٣٢، معاني القرآن للحاس (٦/ ٩٧). وفي معاني القرآن للفراء (١/ ٣٣٢)، (٢/ ٢٢٨): (ولي نعمة أثنى). وفي المصادر السابقة كما هو مئبّأ أعلاه. وهي قراءة شاذة، تنسب

٦- النسبة بين هذه المذاهب ومذهب الرازي:

ويذهب بعض الجهابذة إلى القول بالاتحاد بين هذه المذاهب الثلاثة ومذهب الرازي، بل بينها جميعاً وبين ما يُشابهها، ويجعل الخلاف بينها كلها لفظياً لا حقيقياً. وذلك تكلفٌ بعيدٌ فيما أرى؛ لأننا نلاحظ وجهاً كاملاً في كلام الرازي، لم يُنَوَّه به واحدٌ من أولئك الثلاثة، فهو فضلاً عن أنه أدمج وجوههم السبعة في وجوه ستة بطريقته الدقيقة، نجده قد عقّد الوجه السابع لاختلاف اللهجات، كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم ونحو ذلك.

على حين أننا ما رأينا واحداً من أولئك الأعلام الثلاثة عرّض لهذا النوع من الاختلاف، بل وجدنا في كلامهم ما جعلهم يُهمّلون هذا الوجه عن قصد وعمد. ... [قال ابن الجزري: "وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام، والروم والإشمام، والتفخيم والترقيق، والمد والقصر، والإمالة والفتح، والتحقيق والتسهيل، والإبدال والنقل مما يُعبّر عنه بالأصول، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تُخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً" اهـ^(١)].

ولكني أرى أنّ هذا العذر الذي قدّمه ... [ابن الجزري] لإهمال هذا الوجه لا يسوّغ ذلك الإهمال؛ فإنّ المسألة مسألة أسماء وعناوين يترتب عليها أنّ اختلاف اللهجات في اللفظ الواحد تُخرجه من أن يكون واحداً أو لا تُخرجه، بل المسألة مسألة رعاية أمر واقع تختلف به القراءات فعلاً، ويمكن أن يكون مثار النزاع السابق الذي دبّ بين الصحابة في اختلاف القراءات، كما يمكن أن يكون -أيضاً- مثاراً للنزاع في كلّ عصر ومصر بين القراء، إذا لم يعلموا أن الجميع من عداد الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن؛ وذلك لأنّ تحريف القرآن يحرم بما يمسّ صورته، وطريق أدائه، وكيفية لهجته، كما يحرم بما يمسّ جوهره، وتغيير حروفه وكلماته وحركاته وتزئيبه.

أمر آخر: هو أنّ التيسير على الأمة -وهي الحكمة البارزة في نزول القرآن على سبعة أحرف- لا يتحقّق على الوجه الأكمل إلا بحسبان هذا الوجه الذي نوّه به الرازي، وهو اختلاف اللهجات. بل هذا قد يكون أولى بالحسبان وأحرى بالرعاية في باب التخفيف والتيسير؛ لأنه قد يسهل على المرء أن ينطق بكلمة من غير لغته في جوهرها، ولا يسهل

(١) النشر (٢٦-٢٧) وقد ذكره الزرقاني بتصرف كثير معزواً لابن قتيبة، وهو وهم.

عليه أن يَنْطِقَ بكلمة من غير لغته نفسها بِلَهْجَةٍ غير لَهْجَتِهِ، وطريقة في الأداء غير طريقته؛ ذلك لأنَّ التريق والتفخيم، والهمز والتسهيل، والإظهار والإدغام؛ والفتح والإمالة، ونحوها ما هي إلا أمورٌ دقيقة، وكيفياتٌ مُكْتَنَفَةٌ بشيء من الغموض والعُسْرِ في النطق على مَنْ لم يتعودها ولم ينشأ عليها.

واختلاف القبائل العربية فيما مضى كان يَدُور على اللهجات في كثير من الحالات. وكذلك اختلاف الشعوب الإسلامية، وأقاليم الشعب الواحد منها الآن يدور في كثير من الحالات أيضًا على اختلاف اللهجات.

وإذن فتخفيف الله على الأمة بنزول القرآن على سبعة أحرف لا يتحقق إلا بملاحظة الاختلاف في هذه اللهجات. حتى إن بعض العلماء جعل الوجوه السبعة مُنحصرة في اللهجات لا غير، كما يأتي.

قال الإمام ابن قتيبة... في كتاب المُشْكِل...: "فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ أن يُقْرِئَ كُلَّ أمة (لعله يُريد بالأمة القَبيلة) بِلَهْجَتِهِمْ، وما جَرَتْ به عادتهم، فَالْهُذَلِيُّ يقرأ: (عَتَّى حينٍ) ^(١)، يُريد: ﴿حَتَّى حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٤]؛ [لأنه] هكذا يَلْفِظُ بها وَيُسْتَعْمَلُها (أي: يَقْلِبُ الحاء عينا في النطق)، والأسدي يقرأ: (تَعْلَمُونَ)، (وَتَعْلَمُ)، (وَتَسُوذُ وَجُوهٌ) [آل عمران: ١٠٦]، (أَلَمْ إِعْهَدْ) [يس: ٦٠] بكسر حروف المضارعة في ذلك كله، والتميمي يَهْمِزُ، والقرشي لا يَهْمِزُ. والآخر يقرأ: ﴿وَإِذَا عَذَابٌ قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١١]، ﴿وَغِيضَ أَلْمَاءٍ﴾ [هود: ٤٤] بإشمام الضم مع الكسر، و: ﴿يَضَعْنَاهُنَّ رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] بإشمام الكسر مع الضم، و: ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنُ﴾ [يوسف: ١١] بإشمام الضم مع الإدغام" ^(٢).

ثم قال ابن قتيبة أيضًا: "ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده، طفلاً ويافعاً وكَهْلاً لاشتد ذلك عليه، وعظمت المِحنة فيه، ولا يُمكن إلا بُعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة. فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم مُتَسَعًا في اللغات، ومُتَصَرِّفًا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين..." اهـ ^(٣).

(١) هذه القراءة تروى عن ابن مسعود رضي الله عنه. أخرج ذلك الخطيب في تاريخه (٣/ ٤٠٦)، وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٢٧٨)، وعزاه في كنز العمال (٤٨١٣)، (٢/ ٥٩٣) لابن الأنباري في الوقف.

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٣١ (بتصرف). وانظر: الخصائص لابن جني (٢/ ١٠)، المزهر (١/ ٢٢٢، ٢٥٥).

(٣) تأويل مشكل القرآن (بتصرف) ص ٣٢.

فأنت تراه قد اعتبر اللهجات وطُرُق الأداء صراحةً في هذه الكلمات.

وكذلك نجد العلامة ابن الجزري رحمه الله يعترف بهذا الاختلاف في اللهجات، ويقول ما نصّه: "وهذا يقرأ: (عَلَيْهِمْ)، وَ(فِيهِمْ) بضم الهاء، والآخر يقرأ: (عَلَيْهِمُو)، وَ(مَنْهُمُو) بالصلة. وهذا يقرأ: (قَدْ أفلَحَ)، وَ(قُلْ أَوْحِي)، (وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ) بالنقل، والآخر يقرأ: (مُوسَى)، وَ(عِيسَى) بالإمالة. وغيره يُلَطَّفُ. وهذا يقرأ: (خَيْرًا بصيرًا) بترقيق الراء، والآخر يقرأ: (الصَّلَاةَ)، وَ(الطَّلَاقَ) بالتفخيم، إلى غير ذلك" اهـ^(١).

ولكن من العَجَب العُجَاب أن هذين الإمامين الجليلين اللَّذَيْنِ اعترفا صراحة باختلاف اللهجات وطُرُق الأداء على هذا الوجه فاتهما أن ينظّماه في سلك الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن تيسيرًا على الأمة! والعصمة لله وحده.

[فالأوفى والأشمل] ... ما ذهب إليه الرازي!.

ولعل ... هذا الشمول الذي وُفِّق إليه الرازي في الوجوه السبعة هو التنقيح الذي نَوَّه به ابن حجر رحمه الله، إذ قال: "وقد أخذ -أي: الرازي- كلام ابن قتيبة ونقَّحه"^(٢). وليس معناه الاتحاد بينهما؛ لِمَا علمت من وضوح الفُرُق، وأنّ كلام الرازي أعمُّ من كلام أولئك الثلاثة عموماً مُطلقاً.



[٧- فيما يتعلق بـ] بقاء الأحرف السبعة في المصاحف:

نَنقِلُ بك إلى نقطة أخرى: هل الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم لها وجودٌ في المصاحف العثمانية؟

ذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن جميع هذه الأحرف موجودةٌ بالمصاحف العثمانية.

واحتجوا: بأنه لا يجوز للأمة أن تُهْمَل نُقْلُ شيء منها، وأنّ الصحابة أجمعوا على نُقْلِ المصاحف العثمانية من الصُّحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.

(١) النشر (١/ ٢٣)، (بتصرف).

(٢) الفتح (٩/ ٢٩).

ومعنى هذا أن الصُّحف التي كانت عند أبي بكر جَمَعَت الأحرف السبعة، ونُقِلَت منها المصاحف العثمانية بالأحرف السبعة كذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن المصاحف العثمانية مُشْتَمِلَةٌ على ما يحتمله رَسْمُهَا من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعَرَضَةِ الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام، مُتَّصِمَةٌ لها.

وذهب ابن جرير الطبري^(١) ومن [وافقه]... إلى أن المصاحف العثمانية لم تشمل إلا على حرف واحد من الحروف السبعة، وتأثروا في هذا الرأي بمذهبهم في معنى الحروف السبعة، وما التزموه فيه من أن هذه السبعة كانت في صدر الإسلام أيام الرسول ﷺ، وخلافة أبي بكر وعمر، وصَدِرَ من خلافة عثمان رضي الله عنه، ثم رَأَتِ الأمة بقيادة عثمان أن تَقْتَصِرَ على حرف واحد من السبعة جَمْعًا لكلمة المسلمين، فَأَخَذَتِ به وأهملت كل ما عداه من الأحرف الستة، ونَسَخَ عثمان المصاحف بهذا الحرف الذي اسْتَبَقَتْهُ الأمة وحده. وسيأتي بيان هذا المذهب وما وَرَدَ عليه من تَوْهِين.

والتحقيق: أن القول باشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة كلها أو بعضها، يتوقف على أمرين:

أحدهما: تحديد المُراد من الأحرف السبعة.

وثانيهما: الرجوع إلى ما هو مكتوبٌ ومَأْثُلٌ بتلك المصاحف في الواقع ونَفْسِ الأمر. ولقد أسلفنا لك ما اخترناه في تحديد المُراد من الأحرف السبعة، وأنها الأوجه التي يرجع إليها كل اختلاف في القراءات، سواء منها ما كان صحيحًا وشاذًا ومُنْكَرًا، وأنها تَنْحَصِرُ في سبعة...

ونحن إذا رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العثمانية وما هو مخطوط بها في الواقع ونَفْسِ الأمر نخرج بهذه الحقيقة التي لا تقبل النَقْضَ، ونصل إلى فَصْلِ الخطاب في هذا الباب، وهو أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على [بعض] الأحرف السبعة [لا] كلها... .

(١) تفسير الطبري (١/ ٥٧-٥٩). ووافقه الإمام الشاطبي المقرئ في نظمه لكتاب المقنع لأبي عمرو الداني المعروف بـ (عقيلة أتراب القصائد)، ووافقه عَلم الدين السخاوي في شرحه (الوسيلة إلى كشف العقيلة) ص ٦٩.

ولنبين ذلك في المذهب الذي اخترناه:

أما الوجه الأول منه: - وهو اختلاف الأسماء أفرادًا وجمعًا إلخ - نحو قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨] المقروءة بجمع (الأمانة) وإفرادها^(١)، فقد اشتمل عليهما المصحف؛ إذ كان الرّسم العثماني فيه هكذا: (لأمتهم) برسم المفرد في الحروف، ولكن عليها ألف صغيره لتشير إلى قراءة الجمع، وغير منقوطة ولا مشكولة.

وأما الوجه الثاني: - وهو اختلاف تصريف الأفعال - نحو قوله سبحانه: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، المقروءة بكسر الكاف وضمّها في الفعل^(٢)، فقد وافقت كلتا القراءتين رسم المصحف العثماني - أيضًا -؛ لأنّ هَيْكَلُ الْفِعْلِ واحد في الخط لا يتغيّر في كلتا القراءتين، والمصحفُ العثماني لم يكن مُعْجَمًا ولا مَشْكُولًا.

وأما الوجه الثالث: - وهو اختلاف وجوه الإعراب - كقراءة: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بفتح الراء وضمها^(٣)؛ فإنّ الرسم العثماني يحتملها كالوجه السابق، وهو واضح.

وأما الوجه الرابع: - وهو الاختلاف بالنقص والزيادة - فمنه ما يوافق الرسم في بعض المصاحف، نحو قوله سبحانه في سورة التوبة: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقُرئ: (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا) بزيادة لفظ: (من)، وهما قراءتان متواترتان^(٤)، وقد وافقت كلتاهما رسم المصحف، بيد أنّ ذات الزيادة تُوافق رسم المصحف المكي؛ لأنّ لفظ: (من) ثابتة فيه. أما حذفها فإنه يُوافق رسم غير المصحف المكي؛ حيث لم تثبت فيه، أي: من غير المصحف المكي.

ومن هذا الوجه ما لا يُوافق رسم المصحف بحال من الأحوال، نحو قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ رِوَاءُهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، وقرأ ابن عباس هكذا: (يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا)^(٥) بزيادة كلمة: (صَالِحَةٍ)، فإنّ هذه الكلمة لم تثبت في مصحف من

(١) تقدمت.

(٢) بالأولى قرأ حمزة والكسائي، وقرأ الباقون بضم الكاف. انظر: المبسوط لابن مهران ص ٢١٤.

(٣) تقدمت.

(٤) بالأولى قرأ الجمهور، وبالثانية قرأ ابن كثير. انظر: المبسوط ص ٢٢٨.

(٥) أخرجه البخاري (٣٤٠١). وطفاه في: (٤٧٢٥، ٤٧٢٧)، ومسلم (٢٣٨٠).

المصاحف العثمانية، فهي مُخالفة لخط المصحف، ... [فهي تحتل أن تكون منسوخة، أو أنها من قبيل التفسير وليست من القراءة، والاحتمال الثالث: أن تكون من جُملة الأحرف السبعة التي تُرِكَت. والله أعلم].

فتلخص مما ذكرنا أن بعض هذا الوجه الرابع اشتملت عليه المصاحف، وبعضه لم تشتمل عليه. ...

وأما الوجه الخامس: -وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير- فهو مثل سابقه، منه ما هو مُوافق لرسم المصحف، نحو قوله سبحانه: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [التوبة: ١١١]، قُرئ الفعل بالبناء للفاعل في الأول، وللمفعول في الثاني، وقُرئ بالعكس، وهما قراءتان مُتواترتان^(١)، ولا يُخالف شيء منهما رسم المصحف.

ومنه ما خالف رسم المصحف، نحو قوله سبحانه: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩]، وقُرئ: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ)^(٢)؛ فإن هذه القراءة الثانية لا يحتملها رسم المصحف وإن كانت منقولة عن أبي بكر الصديق، وطلحة بن مُصَرِّف^(٣)، وزين العابدين عليه السلام، لكنها لم تتواتر [ففيها الاحتمالات الثلاثة السابقة] فلا يجوز القراءة بها، بخلاف القراءة الأولى؛ لأنها وافقت خط المصحف، واستقرت القراءة بها... ومثل ذلك قوله سبحانه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، وقُرئ: (إِذَا جَاءَ فَتْحُ اللَّهِ وَالنَّصْرُ)^(٤). فالأولى هي التي وافقت الرسم. والثانية لم توافقه. ...

وأما الوجه السادس: -وهو الاختلاف بالإبدال- فقد وافق بعضه رسم المصحف، وخالفه البعض أيضًا. مثال ما وافق الرسم: قوله سبحانه: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنِإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، وقُرئ: (فَتَبَيَّنُوا)^(٥). وهما قراءتان مُتواترتان، وتوافق كلتاهما رسم المصحف.

(١) تقدمت.

(٢) تقدمت.

(٣) ابن عمرو بن كعب اليامي الهمداني الكوفي، الحافظ المُقرئ المُجَوِّد، توفي في آخر سنة (١١٢هـ). انظر: السير (٥/ ١٩١).

(٤) وهي قراءة مروية عن ابن عباس عليه السلام. أخرجها أبو عبيد في الفضائل (٥٧٤)، وابن أبي داود في المصاحف ص ٩٢، وزاد السيوطي في الدر (٦/ ٤٠٦) نسبته لابن المنذر.

(٥) بالأولى قرأ الجمهور، وبالثانية قرأ حمزة والكسائي. انظر: المبسوط لابن مهران ص ١٨٠.

ومثال الثاني: قراءة: (إِذَا تُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَامْضُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ)^(١)، وقراءة: (وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالصُّوْفِ الْمَنْفُوشِ)^(٢) فإنهما مخالفتان لرسم المصحف، [والكلام فيهما كما سبق] ...

وأما الوجه السابع: -وهو الاختلاف بسبب تباين اللهجات- فيوافق رَسْم المصحف مُوَافَقَةً تامة؛ لأنه اختلافٌ شَكْلِي لا يترتب عليه تَغْيِير جَوْهر الكلمة، وهو ظاهر. وتَجِد شواهد كثيرة في خط المصحف تدلُّ على بعض هذا النوع من الاختلاف نحو: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾^(٣) [النازعات: ١٥]، فإنها رُسِمَت هكذا بياء في الفعل بعد التاء، وبقلب ألف (موسى) ياء، ومن غير شَكْلٍ ولا إعجام.



٨- الأقوال الأخرى ودفعها:

وهاك مَعْرُضًا عَامًّا تَشْهَد فيه الآراء الأخرى بما لها وما عليها. رأينا من واجبنا أن نَسْوقها إليك، ثم نُوهِّنها بين يديك؛ كيلا يكون منها حَجَر عَثْرَةٍ في طريقك إلى ما اخترناه وأيدناه.

القول الأول:

أن هذا الحديث مُشْكِل لا سبيل إلى معرفة معناه المقصود. وشُبْهته: أن لفظ (أحرف) فيه جَمْع حَرْف، والحَرْف مُشْتَرَك لَفْظِي بين معانٍ كثيرة، والمُشْتَرَك اللفظي لا يُدْرَى أيُّ معانيه هو المقصود؟.

ويُدْفَع هذا الرأي: بأننا لا نُسَلِّم ما قاله على إطلاقه من أن المُشْتَرَك اللفظي لا يُدْرَى أيُّ معانيه هو المقصود؟ بل المُشْتَرَك اللفظي يدلُّ على معناه المقصود متى قامت قرينة تُعَيِّن ذلك المعنى، تقول: نَظَرْتُ بالعين المُجَرَّدَةَ، وشَرِبْتُ من عين زُبَيْدَةٍ. ومعناهما واضحٌ غير مُشْكِل، مع أن لفظ (العين) فيهما مُشْتَرَكٌ لَفْظِي، ولكن مدلوله يَتَعَيَّن في المثال

(١) تقدمت.

(٢) تقدمت.

(٣) تقدمت.

الأول أن يكون جارحة الإنسان الباصرة، ومدلوله في المثال الثاني يتعيّن أن يكون نابعة الماء الجارية، وذلك بقرينة لفظ (نظرت) في المعنى الأول، ولفظ (شربت) في الثاني.

وعلى هذا الباب جاء لفظ: (أحرف) في الحديث الشريف؛ فإنّ سياق الروايات السابقة يدلّ على أنّ المراد بالحرف معنى من معانيه السابقة على التعيين، وهو الوجه، وأنّ الأحرف هي الأوجه التي يرجع إليها الاختلاف في قراءة ألفاظ القرآن لا معانيه. وقد قام الدليل العقليّ - وهو الاستقراء -... على أنّ هذه الوجوه سبعة كما أسلفنا...، وتذكّر الشاهد الثامن... [على سبيل الخصوص].

القول الثاني:

... أنّ لفظ (السبعة) في الحديث الشريف ليس مراداً به حقيقة العدد المعروف، إنما هو كناية عن الكثرة في الأحاد، كما أنّ السبعين تُستعمل كناية عن الكثرة في العشرات، وكما أنّ السبعمائة تُستعمل كناية عن الكثرة في المئات. ويُدفع هذا بما قدّمناه في الشاهد الثاني، فارجع إليه. ...

القول الثالث والرابع:

أنّ المراد بالأحرف السبعة سبع قراءات. ويُدفع بأنه إذا كان المراد بهذا أنّ كل كلمة من كلمات القرآن تُقرأ سبع قراءات فذلك ممنوع؛ لأنه لا يوجد في القرآن كلمة تُقرأ على سبعة أوجه إلا القليل. وإذا كان المراد أن غاية ما ينتهي إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة سبعة أحرف فهذا يصحّ أن يكون (قولاً رابعاً) كما قال السبكي، ثم هو غير مُسلّم أيضاً؛ لأنّ في كلمات القرآن ما يُقرأ بطرُق أكثر كما ورد أنّ كلمة: ﴿وَعَبَدَ الطَّغُوتَ﴾ تُقرأ باثنين وعشرين وجهاً^(١). وأنّ كلمة: (أف) فيها سبع وثلاثون لغة^(٢).

وإذا كان المراد أن الاختلاف في القراءات لا يخرج عن سبعة أوجه؛ فعلى صاحب هذا القول البيان، فإذا بيّنها بالوجوه التي ذكرناها كان هذا القول مُتداخلاً معها، فلا يستقيم اعتباره قولاً مستقلاً برأسه. وبعض أكابر العلماء حاول أن يجعله مُتّحداً مع القول الذي اخترناه وما أشبهه، ولكنك قد علمت ما فيه.

(١) تقدمت.

(٢) تقدمت.

القول ... [الخامس]:

أنَّ المُراد بالأحرف السبعة: وجوهٌ ترجع إلى كَيْفِيَّةِ النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومد وقصر، وتشديد وتخفيف وتلين.

وهو مدفوعٌ بأنه قد زاد فيما عدّه على سبعة.

وإذا أجاب بأنَّ السبعة غيرُ مُراد بها حقيقتها، وأنها مثَّل في الكثرة؛ فقد علمت ما فيه.

ثم إنَّ الأوجه التي ذكرها واحدًا واحدًا ترجع كلّها إلى نوع واحد: هو اختلاف اللهجات، وكيفيات النطق وحدها، فلا تشمل القراءات التي ترجع إلى اختلاف نفس الألفاظ بالإبدال، أو التقديم والتأخير، أو النقص والزيادة، ونحو ذلك، وفي هذا من القصور ما فيه...

القول ... [السادس]:

وهو أنَّ المُراد بالأحرف السبعة: أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، وإن شئت فقل: سبع لغات من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة ومعنى واحد، نحو: هَلَمْ، وَأَقْبَلْ، وتعال، وعَجَلْ، وأسْرِعْ، وقَصِّدِي، ونحوي. فهذه ألفاظ سبعة معناها واحد؛ هو طلب الإقبال. وهذا القول منسوبٌ لجمهور أهل الفقه والحديث^(١)، منهم: سفيان، وابن وهب^(٢)، وابن جرير الطبري^(٣)، والطحاوي رحمهم الله^(٤). وحجتهم وحجتهم ما جاء في حديث أبي بكرة رضي الله عنه من قوله ﷺ: "كلّها شافٍ، كاف ما لم تُختمْ آيةُ عذابٍ برحمةٍ، ولا آيةُ رحمةٍ بعذابٍ، نحو قولك: تعالَ وأقبلَ وهلمَّ، واذهبْ، وأسْرِعْ، وعَجَلْ"^(٥). وما جاء في حديث أبي بن كعب رضي الله عنه أنه كان يقرأ: (كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ،

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٨ / ٢٨١)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٣ / ١٨٨-١٨٩)، فتح الباري (٩ / ٢٦)، الإتيقان (١ / ١٣٤).

(٢) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي الفهري، أبو محمد المصري الفقيه العابد، عُرض عليه القضاء فَجَنَّنَ نفسه ولزم بيته. توفي سنة (١٩٧هـ). انظر: تهذيب الكمال (١٦ / ٢٧٧).

(٣) تفسير ابن جرير (١ / ٥٧-٥٨).

(٤) مشكل الآثار (٤ / ١٨٨، ١٩٠).

(٥) تقدم تخريجه. والزيادة التي في آخره وهي قوله: "نحو قولك: تعالَ وأقبل... إلخ، لا تصح.

مَرُّوا فِيهِ، سَعَوْا فِيهِ) ^(١)... وكان يقرأ: (لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْظِرُونَا، أَمْهَلُونَا، أَخْرُونَا) ^(٢).

ويُدفع هذا القول بوجوه:

أحدها: أنَّ ما ذُكر في هذه الأحاديث ليس من قبيل حَصْر الأحرف السبعة فيها وفي نوعها وحده حتى يَصِحَّ الاستدلال بها على ما ذهبوا إليه، بل هو - كما قال ابن عبد البر ^(٣) - من قبيل ضرب المَثَل للحروف التي نزل القرآن عليها، وأنها معانٍ مُتَّفِقٌ مَفْهُومها، مُخْتَلِفٌ مَسْمُوعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده.

وكيف يكون المُراد حَصْر الأحرف السبعة فيما ذكروه؟ على حين أنه يرجع إلى بعض نوع واحد من أنواع الاختلاف، وهو إبدال كلمة بأخرى أعم من أن يكون بُرَادِفٍ أو غير مُرَادِف. ولا ريب أنَّ مذهبهم المذكور يتلخَّص في أنه إبدال كلمة بأخرى على شَرْط الترادف. وهذا بعض ذاك. فأين يذهبون بتلك الوجوه الأخرى وهي باقية إلى اليوم في القراءات المتواترة المكتوبة بين دفتي المصحف على ما بيَّناه في المذهب المختار. فَقَصُر الحروف السبعة على بعض ذلك النوع وحده فيه ما فيه من القصور الذي أوردنا عليه في الأقوال السابقة القاصرة، بل القصور هنا أشدُّ وأفحش؛ لأنه يرجع إلى بعض نوع واحد لا إلى نوع كامل، بله أنواع مُتَعَدِّدة!

ثانيها: أنَّ أصحاب هذا المذهب - على جلاله قدرهم، ونباهة شأنهم - قد وضعوا أنفسهم في مأزِقٍ ضيقٍ؛ لأن ترويجهم لمذهبهم اضطرهم إلى أن يَتَوَرَّطُوا في أمور خَطَرُهَا عَظِيم، إذ قالوا: إنَّ الباقي الآن حرفٌ واحد من السبعة التي نزل عليها القرآن، أما الستة الأخرى فقد ذهبت ولم يُعَد لها وجود البتة. ونَسُوا... تلك الوجوه المتنوعة القائمة في القرآن على جبهة الدَّهْر إلى اليوم...

القول ... [السابع]:

أنَّ المُراد بالأحرف السَّبْعَةُ سَبْع لغات من لغات العرب، بمعنى أنَّ القرآن لا يخرج عن سبع لغات من لغات العرب، وهي لغة قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة،

(١) ساقه الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (٨ / ٢٩١) من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بصير.

(٢) السابق (٨ / ٢٩١).

(٣) السابق (٨ / ٢٨٣).

وتميم، واليمن، وهي أفصح لغات العرب.

قال بعضهم: هذا أصح الأقوال وأولاها بالصواب، وهو الذي عليه أكثر العلماء، وصححه البيهقي^(١)، واختاره الأبهري^(٢)، واقتصر عليه صاحب القاموس^(٣).

وقال أبو عبيد: "ليس المراد أن كل كلمة تُقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مُفرقة فيه، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم. قال: وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً"^(٤).

وقيل في عدّ القبائل السبع آراء أخر.

ويُدفع هذا القول على جميع آرائه بأمرين:

أحدهما: أن في القرآن الكريم ألفاظاً كثيرة من لغات قبائل أخرى غير السبعة التي عدوها، مثل كلمة: (سَامِدُونَ) في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ﴾ [النجم: ٦١]، فإنها بالحميرية^(٥). ومثل كلمة: (خَمْرًا) في قوله: ﴿إِنِّي أَرَنْتِي أَغْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، فإنها بلغة أهل عمان^(٦)؛ لأنهم يُسمُّون العنب خَمْرًا -أي: حقيقة لا مجازًا-. ومثل كلمة: (بَعْلًا) في قوله تعالى: ﴿أَلَدَعُونَ بَعْلًا﴾ [الصافات: ١٢٥]، أي: رَبًّا، بلغة أَرْدِ شَنْوَاءَ^(٧). ومثل كلمة: (لَا يَلْتَكُمُ) أي: لا ينقصكم، في قوله تعالى: ﴿لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَلِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤]،

(١) الجامع لشعب الإيمان (٣/ ٥٣٥).

(٢) محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح، أبو بكر الفقيه المالكي الأبهري، سكن بغداد، وانتهت إليه الرئاسة في مذهب مالك، وكان فقيهاً محدثاً، أصولياً، مقرئاً، جمع بين القراءات وعلوم الإسناد، توفي سنة (٣٧٥هـ). انظر: تاريخ بغداد (٥/ ٤٦٢).

(٣) القاموس (مادة: الحرف) ص ٧٩٩.

(٤) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٣٣٩، (بتصرف).

(٥) جاء ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه. أخرجه ابن جرير (٢٧/ ٨٣)، والبيهقي (١٠/ ٢٢٣). كما هو مروي عن عكرمة. رواه ابن أبي شيبة (١٠/ ٤٧١)، والبخاري تعليقاً، كتاب التفسير، باب سورة النجم، (٨/ ٦٠٤)، ووصله الحافظ في التعليق (٤/ ٣٢٢). كما رواه ابن جرير (٢٧/ ٨٢، ٨٣). وذكره السيوطي في الدر (٦/ ١٣٢)، وزاد نسبه لسعيد بن منصور، وعبد بن حميد. كما جاء ذلك عن الشافعي رضي الله عنه. أخرجه البيهقي في أحكام القرآن (٢/ ١٧٨).

(٦) جاء ذلك عن الضحاك. رواه ابن جرير (١٩٢٧٤)، وابن أبي حاتم في التفسير (١١٦٠٠)، والنحاس في معاني القرآن (٣/ ٤٢٦). وأورده السيوطي في الدر (٤/ ١٩)، وزاد نسبه لابن المنذر.

(٧) جاء ذلك عن قتادة. أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (١٨٢٥١)، وذكره السيوطي في الدر (٥/ ٢٨٦)، وزاد نسبه لعبد الرزاق، وعبد بن حميد.

فإنها بلغة بني عبس^(١). ومثل كلمة (فبأؤوا) بمعنى: استوجبوا، في قوله تعالى: ﴿فَبَاءُوا بِعَصْبِ عَلَى عَصْبٍ﴾ [البقرة: ٩٠]، فإنها بلغة جرهم^(٢). ومثل كلمة (رَفَثَ) بمعنى: جماع، في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فإنها بلغة مذحج^(٣). ومثل كلمة (تُسَيِّمُونَ) بمعنى: ترعون، في قوله تعالى: ﴿فِيهِ تُسَيِّمُونَ﴾ [النحل: ١٠]، فإنها بلغة خثعم^(٤)، إلى غير ذلك.

وارجع إلى النوع السابع والثلاثين من إتيان السيوطي إن أردت المزيد^(٥).

وحسبك في هذا المقام ما نقله الواسطي^(٦) في كتابه الذي وضعه في القراءات العشر إذ يقول: "في القرآن من [اللغات خمسون لغة: لغة] قريش، وهذيل، وكنانة، وخثعم، والخزرج، وأشعر، ونمير، وقيس عيلان، وجرهم، واليمن، وأزد شنوءة، وكندة، وتميم، وحمير، ومدنين، ولخم، وسعد العشيرة، وحضر موت، وسدوس، والعمالقة، وأنمار، وعسّان، ومذحج، وخزاعة، وغطفان، وسبأ، وعمان، وبنو حنيفة، وثعلب، وطيء، وعامر بن صعصعة، وأوس، ومزينة، وثقيف، وجذام، وبلي، وعذرة، وهوزان، والنمير، واليمامة" اهـ^(٧)...

ثانيهما: أن توجيه هذا المذهب بما قاله أبو عبيد يقتضي أن يكون القرآن أبعاضاً، منه ما هو بلغة قريش، ومنه ما هو بلغة هذيل، وهكذا. ولا شك أن ذلك غير مُحَقَّقٍ لحكمة التيسير الملحوظة للشارع الحكيم في نزول القرآن على سبعة أحرف؛ فإنّ هذا المذهب يَسْتَلْزِمُ أن كل شخص لا يمكنه أن يقرأ إلاّ البعض الذي نزل بلغته، دون البعض الذي نزل

(١) جاء ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه. وقد ذكره السيوطي في الدر (٦/ ١٠٠)، وعزاه للطستي في مسائله.

(٢) اللغات في القرآن لابن حسنون (١/ ٢٠)، الإتيان (٢/ ٩٥).

(٣) اللغات في القرآن لابن حسنون (١/ ٢١)، الإتيان (٢/ ٩٧).

(٤) انظر: الإتيان (٢/ ٩٧).

(٥) (٢/ ٨٩) (فيما وقع بغير لغة الحجاز).

(٦) أبو العز، محمد بن الحسين بن بُندَار القلانسي الواسطي، شيخ العراق، ومُقرئ القراء بواسط، وُلِدَ سنة

(٤٣٥هـ) بواسط، وَتَصَدَّرَ للإقراء بها، وَرُجِلَ إليه من الآفاق، له كتاب الإرشاد في القراءات العشر - وهو

المقصود هنا -، وله كتاب الكفاية الكبرى، أكبر من الإرشاد. توفي سنة (٥٢١هـ) بواسط. انظر: غاية النهاية (٢/

١٢٨)، النشر (١/ ٨٦-٨٧).

(٧) نقله السيوطي في الإتيان (٢/ ١٠٢).

بلغة غيره. وهذا باطل من ناحية، ومُخَالَف للاختلاف الذي صَوَّرْتَهُ لنا الروايات السابقة بين الصحابة في القراءة من ناحية أخرى؛ فَإِنَّ المقروء فيها كان واحدًا لا محالة، كسورة الفرقان بين عمر وهشام، وقد صَوَّب الرسول ﷺ قراءة كلٍّ من الْمُخْتَلِفَيْن، وكلاهما قُرْشِي.

[ثم إن العلة التي من أجلها جَمَعَ عثمان رضي الله عنه الناس على قراءة واحدة هي الاختلاف في القراءة - كما سيأتي - فلو كان الأمر على ما ذكره أصحاب هذا القول فكيف وقع الاختلاف، وماذا صَنَعَ عثمان رضي الله عنه؟].

القول ... [الثامن]:

أَنَّ المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات قبائل مُضَر خاصة، وأنها مُتَفَرِّقة في القرآن، وأن تلك القبائل السبع هي: قريش، وكنانة، وأسد، وهذيل، وتميم، وضبة، وقيس.

وَيُرَدُّ هذا بما رددنا به سابقه، بل هذا أدنى إلى البطلان؛ لأنه أَخْصَّ مما قبله الذي دحضناه من جهة خصوصه، فكيف هذا؟ تلك ناحية. وثمة ناحية أخرى: وهي أَنَّ في قبائل مُضَر شَوَاذٌ يُنَزَّه عنها القرآن الكريم، مثل كَشْكَشَةِ قَيْسٍ، وهي جَعَلَ كاف المؤنث شيئاً، فيقولون في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحَنَّكٍ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]، قد جعل رُبُّسٍ تَحْتَسٍ سَرِيًّا. ومثل تَمْتَمَةِ تميم الذين يجعلون السين تاءً فيقولون في الناس: (النات). مع أَنَّ هذه لغات لم يُحْفَظ منها شيء في القرآن الكريم.

القول ... [التاسع] إلى ... [السابع والثلاثين]:

أَنَّ المراد بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن سبعة أصناف في القرآن. وأصحاب هذه الأقوال يختلفون في تعيين هذه الأصناف، وفي أسلوب التعبير عنها: ...

لهم فمنهم مَنْ يقول: إنها أمر ونهي، وحلال وحرام، ومُحْكَم ومُتَشَابِه، وأمثال.

لهم ومنهم مَنْ يقول: إنها وعد ووعد، وحلال وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج.

لهم ومنهم مَنْ يقول: إنها مُحْكَم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم، وقَصَص.

﴿١﴾ ومنهم مَنْ يقول: إنها لفظ عام أُريد به العام، ولفظ خاص أُريد به الخاص، ولفظ عام أُريد به الخاص، ولفظ خاص أُريد به العام، ولفظ يُسْتَعْنَى بتنزيله عن تأويله، ولفظ لا يَعْلَمُ فقهه إلا العلماء، ولفظ لا يَعْلَمُ معناه إلا الراسخون في العلم.

﴿٢﴾ ومنهم مَنْ يقول: إنها إظهار الربوبية، وإثبات الوجدانية، وتعظيم الألوهية، والتعبد لله، ومُجانبة الإشرار، والترغيب في الثواب، والترهيب من العقاب.

﴿٣﴾ ومنهم مَنْ يقول: إنها المطلق والمُقيد، والعام والخاص، والنص والمؤوّل، والناسخ والمنسوخ، والاستثناء وأقسامه.

﴿٤﴾ ومنهم مَنْ يقول: إنها الحذف، والصلة، والتقديم والتأخير، والاستعارة، والتكرار، والكناية، والحقيقة والمجاز، والمُجمل والمُفسّر، والظاهر، والغريب.

﴿٥﴾ ومنهم مَنْ يقول سوى ذلك كلّه، غير أنها من هذا الطراز، أو من طراز ما سبق في الأقوال الأخرى، حتى أكمل بها بعضهم عدّة الأقوال أربعين قولاً.

١٠- ردود إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة:

والكل مردود ردّاً إجمالياً بما يأتي:

أولاً: أن سياق الأحاديث السابقة لا يَنْطَبِقُ على هذه الأقوال بحال، فإنّ هذه الأصناف التي عَيَّنوها لا يَتَأَتَّى الاختلاف فيها بسبب القراءة. والاختلاف الذي نقلته الروايات السابقة تدلّ تلك الروايات نفسها على أنه ما كان إلا بسبب القراءة، فتعيّن أن يكون مرّجه التلفّظ وكيفية النطق، لا تلك الأصناف والأنواع التي سردوها في معرض الآراء. انظر الشاهد الثامن من شواهدنا الماضية إن شئت.

ثانياً: أنه لا يُوجَد لهم سندٌ صحيحٌ يدلُّ على حَضَرِ الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن فيما بيّنه. وما يكون لنا أن نقبل رأياً غير مُدَلَّل ولا مُؤَيَّد بحجة.

ثالثاً: أن التّوسعة الملحوظة للشارع الرحيم في نزول القرآن على الأحرف السبعة لا تتحقّق فيما ذكره من تلك الأصناف والأنواع.

رابعاً: أن بعض تلك الآراء نلاحظ عليها أنها زادت على السبعة فيما ذكّرت من الأصناف والأنواع. فإما أن تكون أخطأت في العدّ من أول الأمر، وإما أن تكون متأثرة

بفكرة أن لفظ السبعة كناية لا حقيقة، وقد علمت فيما سبق ما فيه من خطأ -أيضاً- راجع الشاهد الثاني من شواهدنا الآنفة إن أردت.

خامساً: أن أكثر ما ذكره في تلك الآراء والأصناف يتداخل بعضه في بعض، ويُشبه بعضه بعضاً، فمن المُتَعَسِّر اعتبارها أقوالاً مستقلةً.

نقل السيوطي^(١) عن الشرف المُرسِي^(٢) أنه قال: "هذه الوجوه أكثرها مُتداخلة ولا أدري مُسْتَنَدَها، ولا عَمَّنْ نُقِلَتْ؟ ولا أدري لم خَصَّ كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر؟ مع أنها كلّها موجودة في القرآن، فلا أدري معنى التخصيص!! ومنها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة. وأكثرها مُعَارِضٌ لحديث عمر وهشام بن حكيم الذي في الصحيح، فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه، وإنما اختلفا في قراءة حروفه.

وقد ظن كثير من العوام أن المُراد بها القراءات السبع، وهو جهل قبيح" اهـ ...

[وقفة أخيرة: قد يتوهم بعض العامة -كما في النقل السابق-] ... أنه لا معنى للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن إلا تلك القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القُرَّاء.

والجواب: أن هذه شبهة تُعَرِّضُ كثيراً للعامة ومن في حُكْمهم ممن لم يأخذوا من علوم القرآن والحديث بحظ ولا نصيب؛ فإن ذلك المعنى الذي زعموه غير صحيح من وجهين:

أحدهما: أن الأحرف التي نزل بها القرآن أعمُّ من تلك القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة القراء عمومًا مطلقًا، وأن هذه القراءات أخصُّ من تلك الأحرف السبعة النازلة خصوصًا مطلقًا؛ ذلك لأن الوجوه التي أنزل الله عليها كتابه تَنْتَظِمُ كل وجهٍ قرأ به النبي ﷺ، وأقرأه أصحابه، وذلك يَنْتَظِمُ القراءات السبع المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة السبعة القراء، كما يَنْتَظِمُ ما فوقها إلى العشرة، وما بعد العشرة، وما كان قرآنًا ثم نُسخ ولم يصل إلى هؤلاء القُرَّاء جميعًا؛ ولهذا نصوا في المذهب المُختار على أنه يشمل كل وجوه القراءات صحيحها وشاذها ومنكرها كما سبق.

(١) الإتيان (١/ ١٤١) (بتصرف يسير).

(٢) شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل السَّلَمي المُرسِي الأندلسي، المُفسِّر المُحدِّث النحوي المالكي، وُلِدَ بمرسية، وسافر ورحل إلى كثير من البلاد، وكان كثير الحج، وجمع كثيرًا من الكتب، وكان صاحب زهد وعبادة وورع. توفي سنة ٦٥٥هـ. انظر: السير (٢٣/ ٣١٢).

ثانيهما: أَنَّ السَّبْعَةَ لم يكنوا قد خَلِقُوا ولا وُجِدُوا حين نَطَقَ الرسول ﷺ بهذا الحديث الشريف. ومُحال أن يفرض الرسول على نفسه وعلى أصحابه ألا يقرؤوا بهذه الأحرف السبعة النازلة إلا إذا علموا أَنَّ هؤلاء القراء السبعة قد اختاروا القراءة بها، على حين أن بين العَهْدَيْن [مدة طويلة]...! وعلى حين أَنَّ هؤلاء القراء وسواهم إنما أخذوا عن النبي ﷺ من طريق أصحابه ومن أخذ عنهم إلى أن وصلوا إليهم. [فهذا القول]... يستلزم الدَّور^(١) الباطل [فهو] باطل.

ويستلزم -أيضاً- أن يبقى قول الرسول ﷺ: "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ" عارياً عن الفائدة، غير نافذ الأثر، حتى يُؤكَّد القراء السبعة المعروفون، وتؤخذ القراءة عنهم. وذلك باطل -أيضاً- يُكذِّبه الواقع من قراءة النبي -صلوات الله وسلامه عليه-، وقراءة أصحابه وتابعيه بالأحرف السبعة من قبل أن يُؤكَّد القراء السبعة المعروفون.

قال المحقِّق ابن الجزري: ... ["مع إجماعهم... على أنه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين -وإن كان يظنه بعض العوام-؛ لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خَلِقُوا ولا وُجِدُوا. وأول من جمع قراءتهم: أبو بكر بن مجاهد في أثناء المئة الرابعة" اهـ]^(٢).



(١) الدَّور: هو تَوَقُّف كل واحد من الشَّيْئَيْن على الآخر. انظر: الكليات للكفوي ص ٤٤٧.

(٢) النشر (١/ ٢٤). وقد نقل الزرقاني في الأصل كلاماً في هذا المعنى نسب له لابن الجزري، والواقع أنه ليس من كلامه، وإنما كان ابن الجزري قد نقله من إسماعيل بن إبراهيم القراب، كما في النشر (١/ ٤٦). وأما كلام ابن الجزري نفسه فهو ما أثبتناه أعلاه.

المبحث... [السادس]

في

المكي والمدني من القرآن الكريم

ليس من غرضنا في هذا المبحث أن نَسْتَقْصِي بالتفصيل والتدليل آيات القرآن الكريم وسُورَه، وأن نُحَقِّق ما كان منها مكيًّا، وما كان مدنيًّا، فتلك محاولة كبيرة جدية أن تُفَرِّد بالتأليف، وقد أفردوها فَعَلًا بالتأليف جماعةً، منهم مكِّيٌّ والعِزُّ الدِّريني^{(١)(٢)}.

ولكن حسبنا هنا أن نتكلَّم على الاصطلاحات في معنى المكي والمدني، وعلى فائدة العلم بالمكي والمدني، وعلى الطريق الموصلة إليه، وعلى الضوابط التي يُعرَف بها، وعلى السُّور المكية والمدنية والمُخْتَلَف فيها، وعلى أنواع السور المكية والمدنية، وعلى أوجهٍ تتعلَّق بالمكي والمدني، وعلى فروقٍ أخرى بين المكي والمدني...

١- الاصطلاحات في معنى المكي والمدني:

للعلماء في معنى المكي والمدني ثلاثة اصطلاحات:

الأول: أنَّ المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة، ويدخل في مكة ضواحيها، كالمنزل على النبي ﷺ بمنى وعَرَقات والحُدَيْبِيَّة. ويدخل في المدينة ضواحيها -أيضًا- كالمنزل عليه في بدرٍ وأُحُد.

(١) عبد العزيز بن أحمد بن سعيد بن عبد الله، أبو محمد، عز الدين الدميري المعروف بالدِّريني المصري الشافعي الصوفي الأشعري، يُنسب إلى (دبرين) بلدة في مصر. توفي سنة (٦٩٤هـ). انظر: طبقات الداوودي (١/ ٣١٠-٣١٢).

(٢) ذكرهما السيوطي في الإتقان (١/ ٢٢)، وطاش زاده في مفتاح السعادة (٢/ ٣٤٤)، وابن عقيلة في الزيادة والإحسان (١/ ٢٠٤).

وهذا التقسيم لُوَظ في مكان النزول كما ترى، لكن يَرِد عليه أنه غير ضابط ولا حاصر؛ لأنه لا يشمل ما نزل بغير مكة والمدينة وضواحيهما، كقوله سبحانه في سورة التوبة: ... ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [التوبة: ٦٥]، فإنها نزلت بتبوك^(١)، ... ولا ريب أن عدم الضبط في التقسيم يترك واسطة لا تدخل فيما يذكر من الأقسام، وذلك عَيْبٌ يُخْلُ بالمقصود الأول من التقسيم، وهو الضبط والحصر.

الاصطلاح الثاني: أن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة، وعليه يُحمل قول مَنْ قال: إن ما صُدِّر في القرآن بلفظ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فهو مكِّي؛ وما صُدِّر فيه بلفظ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فهو مدني؛ لأن الكُفْر كان غالباً على أهل مكة فخطوبوا بـ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، وإن كان غيرهم داخلاً فيهم؛ ولأن الإيمان كان غالباً على أهل المدينة فخطوبوا بـ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وإن كان غيرهم داخلاً فيهم أيضاً. وألحق بعضهم صيغة: ﴿يَبْنَى ءَادَمُ﴾ بصيغة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾. أخرج أبو عبيد رضي الله عنه في فضائل القرآن عن ميمون بن مهران رضي الله عنه قال: "ما كان في القرآن ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، أو ﴿يَبْنَى ءَادَمُ﴾ فإنه مكِّي، وما كان ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فإنه مدني"^(٢).

وهذا التقسيم لُوَظ في المخاطبون كما ترى، لكن يَرِد عليه أمران: أحدهما: ما ورد على سابقه من أنه غير ضابط ولا حاصر؛ فإن في القرآن ما نزل غير مصدّر بأحدهما، نحو قوله سبحانه في فاتحة سورة الأحزاب: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ إلخ [الأحزاب: ١]. ونحو قوله سبحانه في فاتحة سورة المنافقين: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ إلخ [المنافقون: ١].

ثانيهما: أن هذا التقسيم غير مطَّرد في جميع موارد الصيغتين المذكورتين، بل إن هناك آياتٍ مدنيةً صُدِّرت بصيغة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، وهناك آيات مكية صُدِّرت بصيغة: ﴿يَا أَيُّهَا

(١) كما دل على ذلك ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنه. أخرجه ابن جرير (١٦٩١٢)، (٣٣٣ / ١٤)، وابن أبي حاتم في التفسير (١٠٠٤٤). وزاد في الدر (٣ / ٢٥٤) نسبته لأبي الشيخ وابن مردويه.

(٢) فضائل القرآن لأبي عبيد (٦٦٧).

الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴿١﴾. مثال الأولى: سورة النساء؛ فإنها مدنية، وأولها: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١]، وكذلك سورة البقرة مدنية، وفيها: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، ومثال الثانية: سورة الحج، فإنها مكية مع أن في أواخرها: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧].

قال بعضهم^(١): "هذا القول إن أخذ على إطلاقه ففيه نظر؛ فإن سورة البقرة مدنية، وفيها: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]" - إلى آخر ما ذكرناه أمامك. غير أنه قال أخيراً... - "فإن أريد أن الغالب كذلك فصحيح"^(٢).

أقول: ولكن صحة الكلام في ذاته لا تسوغ صحة التقسيم؛ فإن من شأن التقسيم السليم أن يكون ضابطاً حاصراً، وأن يكون مُطَرِّداً. وقد الغالبية المراد لا يُحَقِّق الضبط والحصر وإن حقق الاطراد، فيبقى التقسيم معيياً. على أنهم قالوا: المراد لا يدفع الإيراد.

الاصطلاح الثالث - وهو المشهور -: أن المكي ما نزل قبل هجرته ﷺ إلى المدينة، وإن كان نزوله بغير مكة، والمدني ما نزل بعد هذه الهجرة، وإن كان نزوله بمكة.

وهذا التقسيم - كما ترى - لوحظ فيه زمن النزول، وهو تقسيم صحيح سليم؛ لأنه ضابطٌ حاصرٌ ومُطَرِّدٌ لا يختلف، بخلاف سابقه؛ ولذلك اعتمده العلماء واشتهر بينهم. وعليه فآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] مدنية، مع أنها نزلت يوم الجمعة بعرفة في حجة الوداع^(٣)... وقُلْ مثل ذلك فيما نزل بأسفاره ﷺ، كفاتحة سورة الأنفال، وقد نزلت ببدر^(٤)، فإنها مدنية لا مكية على هذا الاصطلاح المشهور.



(١) البرهان (١/ ١٩٠) (بتصرف).

(٢) وللإستزادة: راجع: تفسير القرطبي (١/ ٥)، مجموع الفتاوى (١٥/ ١٦٠)، البرهان (١/ ١٩٠)، الإتيقان (١/ ٤٧)، الزيادة والإحسان (١/ ٢٢٠-٢٢١).

(٣) كما جاء عن عمر رضي الله عنه. أخرجه البخاري (٤٥). وأطرافه في: (٤٤٠٧، ٤٦٠٦، ٧٢٦٨). ومسلم (٣٠١٧).

(٤) كما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه. أخرجه البخاري (٤٦٤٥). ويدل لذلك أيضاً الأحاديث الواردة في سبب نزول صدر هذه السورة.

٢- فائدة العلم بالمكي والمدني:

من فوائد العلم بالمكي والمدني: تمييزُ الناسخ من المنسوخ فيما إذا وردت آيتان أو آيات من القرآن الكريم في موضوع واحد، وكان الحكم في إحدى هاتين الآيتين أو الآيات مخالفاً للحكم في غيرها، ثم عُرف أنَّ بعضها مكي وبعضها مدني، فإننا نحكم بأن المدني منها ناسخ للمكي نظرًا إلى تأخر المدني عن المكي.

ومن فوائده -أيضًا-: معرفة تاريخ التشريع وتدرُّجه الحكيم بوجه عام، وذلك يترتب عليه الإيمان بسُمُو السياسة الإسلامية في تربية الشعوب والأفراد. وسَيَسْتَقْبِلُكَ في هذا المبحثُ فُرُوقٌ بين المكي والمدني تلاحظ فيها جلال هذه الحكمة.

ومن فوائده -أيضًا-: الثَّقة بهذا القرآن، وبوصوله إلينا سالمًا من التغيير والتحريف. ويدل على ذلك: اهتمام المسلمين به كل هذا الاهتمام، حتى ليعرفون ويتناقلون ما نزل منه قبل الهجرة وما نزل بعدها، وما نزل بالحضر وما نزل بالسفر، وما نزل بالنهار وما نزل بالليل، وما نزل بالشتاء وما نزل بالصيف، وما نزل بالأرض وما نزل بالسما، إلى غير ذلك، فلا يُعْقَل بعد هذا أن يَسْكُتُوا ويتركوا أحدًا يمسه وَيَعْبُثُ به، وهم الْمُتَحَمِّسُونَ لحراسته وحمايته والإحاطة بكل ما يتصل به أو يَخْتَفُّ بنزوله إلى هذا الحد!

٣- الطريق الموصلة إلى معرفة المكي والمدني:

لا سبيل إلى معرفة المكي والمدني إلا بما ورد [عمن شاهدوا التنزيل] في ذلك؛ لأنه لم يَرِدْ عن النبي ﷺ بيان للمكي والمدني؛ وذلك لأنَّ المسلمين في زمانه لم يكونوا في حاجة إلى هذا البيان، كيف وهو يشاهدون الوحي والتنزيل، وَيَشْهَدُونَ مكانه وزمانه وأسباب نزوله عِيَانًا. "وليس بعدَ العِيَانِ بيان".

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورةٌ من كتاب الله إلا أنا أعلمُ أين أنزلت؟ ولا أنزلت آيةٌ من كتاب الله إلا أنا أعلمُ فيمن أنزلت؟ ولو أعلم أن أحدًا أعلم مني بكتاب الله تَبْلُغُهُ الإبلُ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ ^(١). وقال أيوب رضي الله عنه: سأل رجلٌ عِكرمة رضي الله عنه عن

آية من القرآن فقال: "نَزَلَتْ فِي سَفْحِ ذَلِكَ الْجَبَلِ" وأشار إلى سَلْعٍ^(١).

ولعل هذا التوجيه الذي ذكرته أولى مما ذكّره القاضي أبو بكر [الباقلائي] في الانتصار^(٢)، إذ يقول ما نصّه: "ولم يرد عن النبي ﷺ في ذلك قول؛ لأنه لم يأمر به، ولم يجعل الله عِلْمَ ذلك من فرائض الأمة، وإن وَجَبَ في بعضه على أهل العلم معرفةُ تاريخ الناسخ والمنسوخ، فقد يُعرف ذلك بغير نصّ الرسول" اهـ.

[وإذا تقرر أن طريق معرفة المكي والمدني هو النقل فَحَسَبَ؛ فإنه بذلك يتبين ما في كثير من الدعاوى في هذا الباب التي مَبْنَاهَا على مُجَرَّد النَّظَرِ في موضوع الآية أو المعنى الذي فَهَمَهُ منها بعض المُفسرين، فَحَكَمَ بأنها مكية أو مدنية]^(٣).

٤- الضوابط التي يُعرف بها المكي والمدني:

قد عرفنا فيما مضى أن مَرَدَّ العلم بالمكي والمدني هو السَّماع عن طريق الصحابة رضي الله عنهم، بيد أن هناك علاماتٍ وضوابط يُعرف بها المكي والمدني. وهاك ضوابط المكي:

(١) كل سورة فيها لفظ "كلاً" فهي مكية^(٤). وقد ذُكر هذا اللفظ في القرآن ثلاثاً وثلاثين مرة، في خمس عشرة سورة كلها في النصف الأخير من القرآن^(٥). قال الدّريني رحمه الله:

وَمَا نَزَلَتْ كَلًّا يَبْتَرِبَ فَأَعْلَمَنْ وَلَمْ تَأْتِ فِي الْقُرْآنِ فِي نِصْفِهِ الْأَعْلَى^(٦)

(١) رواه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٢٧). وسلع: جبل في المدينة.

(٢) الانتصار (١/ ٢٤٧).

(٣) انظر: قواعد التفسير (١/ ٧٧).

(٤) انظر: الإيضاح لمكي ص ١١٤، جمال القراء (١/ ٢٤٧)، البرهان (١/ ١٨٨)، مصاعد النظر (١/ ١٦١)، الإتيان (١/ ٤٨).

(٥) انظر: البرهان للزركشي (١/ ٣٦٩)، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٧٨٦.

(٦) ذكره الزركشي في البرهان (١/ ٣٦٩)، والسيوطي في الإتيان (١/ ٤٨)، والكفوي في الكليات ص ٧٥٤. والذي وقفت عليه في منظومة الدريني الموسومة بـ (التيسير في علم التفسير) قوله:

وهي ثلاث وثلاثون استمع والكُل في النصف الأخير فأتبع
وكلها في السور المكية وقِسْمة الفَرَا هي المرضية

وذلك في نسختين خطيتين للمنظومة، وهما في موقع مخطوطات الأزهر برقم: (٣٠٩٦٥)، (٣٠٣٦٣٨). وتجد البيتين في المخطوطة الأولى في الورقة ٤٩، وفي الثانية في الورقة ٤٥.

قال العَمَّاني^(١): "وَحِكْمَةُ ذَلِكَ: أَنْ نِصْفَ الْقُرْآنِ الْآخِرِ نَزَلَ أَكْثَرَهُ بِمَكَّةَ، وَأَكْثَرَهَا جَبَابَرَةٌ، فَتَكَرَّرَتْ فِيهِ عَلَى وَجْهِ التَّهْدِيدِ وَالتَّعْنِيفِ لَهُمْ وَالْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، بِخِلَافِ النِّصْفِ الْأَوَّلِ. وَمَا نَزَلَ مِنْهُ فِي الْيَهُودِ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى إِيرَادِهَا فِيهِ لِذِلَّتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ" اهـ^(٢).

(٢) كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا سَجْدَةٌ فَهِيَ مَكِّيَّةٌ لَا مَدْنِيَّةٌ^(٣). [وَيُسْتثنَى مِنْ ذَلِكَ سُورَةُ الْحَجِّ عِنْدَ الْقَائِلِ بِأَنَّهَا مَدْنِيَّةٌ].

(٣) كُلُّ سُورَةٍ فِي أَوَّلِهَا حُرُوفُ التَّهَجِّيِّ فَهِيَ مَكِّيَّةٌ سِوَى سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ فَإِنَّهُمَا مَدْنِيَّتَانِ بِالْإِجْمَاعِ. وَفِي الرَّعْدِ خِلَافٌ^(٤).

(٤) كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا قِصَصُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأُمَمِ السَّابِقَةِ فَهِيَ مَكِّيَّةٌ سِوَى الْبَقَرَةِ^(٥).

(٥) كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا قِصَّةُ آدَمَ وَإِبْلِيسَ فَهِيَ مَكِّيَّةٌ سِوَى سُورَةِ الْبَقَرَةِ أَيْضًا^(٦).

(٦) كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ وَلَيْسَ فِيهَا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فَهِيَ مَكِّيَّةٌ^(٧)، وَلَكِنَّهُ وَرَدَ عَلَى هَذَا مَا تَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيْكَ مِنْ سُورَةِ الْحَجِّ، [وَفِيهَا خِلَافٌ مَعْرُوفٌ].

(٧) [قِيلَ:] كُلُّ سُورَةٍ مِنَ الْمُفْصَّلِ^(٨) فَهِيَ مَكِّيَّةٌ. [وَاحْتَجَّ قَائِلُ ذَلِكَ بِمَا] أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ

(١) الحسن بن علي بن سعيد العَمَّاني، أبو محمد، مُقَرَّرٌ، نَزَلَ مِصْرَ بَعْدَ سَنَةِ (٥٠٠هـ)، لَهُ كِتَابٌ فِي الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ. انْظُرْ: مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ (٣/ ٢٥٤).

(٢) نَقَلَهُ السَّيُوطِيُّ فِي الْإِتْقَانِ (١/ ٤٨) عَنِ الْعَمَّانِيِّ. وَأُورِدَهُ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ إِلَيْهِ (١/ ٣٦٩). وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ كِتَابِ الْعَمَّانِيِّ فِي الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ (مَخْطُوطٌ).

(٣) ذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي الْإِتْقَانِ (١/ ٤٨) نَقْلًا عَنِ الْهَذَلِيِّ.

(٤) انْظُرْ: الْإِيضَاحُ لِمَكِيِّ ص ١١٤، جَمَالُ الْقِرَاءِ (١/ ٢٤٧)، فَضَائِلُ الْقُرْآنِ لِابْنِ كَثِيرٍ ص ٦، الْبَرْهَانُ (١/ ١٨٩)، مُصَاعَدُ النَّظَرِ (١/ ١٦١)، الْإِتْقَانُ (١/ ٤٨)، الزِّيَادَةُ وَالْإِحْسَانُ (١/ ٢٢١).

(٥) انْظُرْ: الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ (سِوَى فَضَائِلِ الْقُرْآنِ لِابْنِ كَثِيرٍ).

(٦) السَّابِقُ.

(٧) انْظُرْ: فَضَائِلُ الْقُرْآنِ لِأَبِي عُبَيْدٍ ص ٣٦٧، مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (١٠/ ٥٢٢-٥٢٣)، الْمُسْتَدْرَكُ (٣/ ١٨-١٩)، الْإِيضَاحُ لِمَكِيِّ ص ١١٤، دَلَالَةُ النُّبُوَّةِ لِلْبَيْهَقِيِّ (٧/ ١٤٤)، جَمَالُ الْقِرَاءِ (١/ ٢٤٧)، فَضَائِلُ الْقُرْآنِ لِابْنِ كَثِيرٍ ص ٦-٧، الْبَرْهَانُ لِلزَّرْكَشِيِّ (١/ ١٨٩)، مُصَاعَدُ النَّظَرِ (١/ ١٦١)، الْإِتْقَانُ (١/ ٤٧)، الزِّيَادَةُ وَالْإِحْسَانُ (١/ ٢٢٠).

(٨) الْمُفْصَّلُ عَلَى وَرَآنٍ (مُعَظَّمٌ): هُوَ السُّورَةُ الْآخِرَةُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مُبْتَدَأَةٌ مِنْ سُورَةِ الْحَجَرَاتِ عَلَى الْأَصَحِّ. وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لَكثْرَةِ الْفَصْلِ فِيهَا بَيْنَ السُّورِ بَعْضُهَا وَبَعْضٌ مِنْ أَجْلِ قِصَرِهَا. وَقِيلَ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِقِلَّةِ الْمَنْسُوخِ فِيهَا، فَقَوْلُهَا قَوْلٌ فَضَّلَ لَا نَسْخَ فِيهِ وَلَا نَقْضَ (الزَّرْقَانِي).

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: "نزل المفصل بمكة، فمكثنا حججاً نقرؤه ولا ينزل غيره" ^(١).

لكن يرد على هذا أن بعض سور المفصل مدني نزل بعد الهجرة اتفاقاً، كسورة النصر؛ فإنها كانت من أواخر ما نزل بعد الهجرة، بل قيل: إنها آخر ما نزل، كما سبق في مبحث أول ما نزل وآخر ما نزل. فالأولى أن يُحمل كلام ابن مسعود هذا [-لو صح-] على الكثرة الغالبة من سور المفصل، لا على جميع سور المفصل...
أما ضوابط المدني: فكما يأتي ^(٢):

- (١) كل سورة فيها الحدود والفرائض فهي مدنية ^(٣).
 - (٢) كل سورة فيها إذنٌ بالجهاد وبيانٌ لأحكام الجهاد فهي مدنية.
 - (٣) كل سورة فيها ذكر المنافقين فهي مدنية ما عدا سورة العنكبوت،... [ففيها خلاف معروف، والجمهور على أنها مكية] ^(٤).
- قال ابن كثير رحمه الله: "وأراد بعضهم ضبط ذلك بضوابط في تقييدها عُسر ونُظر" اهـ ^(٥).



- (١) أخرجه سعيد بن منصور (١٢٦)، والطبراني في الأوسط (٦٣٤٤)، وفي سنده حُديج بن معاوية، وهو صدوق يخطئ كما في التقريب، وأبو إسحاق السبيعي، وهو مدلس، واختلط في آخر عمره، ولم يصرح في روايته هنا بالسماع.
- ورواه ابن أبي شيبة (١٠ / ٥٢٢)، والحاكم (٢ / ٢٢٤) من طريق أبي إسحاق السبيعي. وذكره السيوطي في الدرر (٦ / ١٠١) وزاد نسبه لعبد بن حميد.
- والحاصل أن هذا الأثر لا يصح والله أعلم.
- (٢) انظر: الإيضاح ص ١١٤، دلائل النبوة (٧ / ١٤٤)، جمال القراء (١ / ٢٤٧)، البرهان (١ / ١٨٨)، الإتقان (١ / ٤٨)، الزيادة والإحسان (١ / ٢٢١).
- (٣) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٦٦٥)، ولفظه: "ما كان من حد أو فريضة فإنه أنزل بالمدينة، وما كان من ذكر الأمم فإنه أنزل بمكة".
- (٤) للوقوف على أقوال أهل العلم في ذلك: راجع: تفسير ابن أبي زمنين (٣ / ٣٣٩)، ابن عطية (١٢ / ١٩٩)، زاد المسير (٦ / ٢٥٣)، القرطبي (١٣ / ٣٢٣)، البحر المحيط في التفسير (٧ / ١٣٧-١٣٨)، التحرير والتنوير (٢٠ / ١٩٩).
- (٥) فضائل القرآن لابن كثير ص ٦.

٥- السور المكية، والمدنية، والمُختلف فيها:

نقل السيوطي في الإتيان أقوالاً كثيرة في تعيين السور المكية والمدنية^(١)، من أوقفها ما ذكره أبو الحسن الحصار^(٢) في كتابه الناسخ والمنسوخ إذ يقول^(٣): "المدني باتفاق عشرون سورة، والمُختلف فيه اثنتا عشرة سورة، وما عدا ذلك مكي باتفاق". ثم نظم في ذلك أبياتاً رقيقة جامعة.

وهو يُريد بالسور العشرين المدنية بالاتفاق: سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، والتوبة، والنور، والأحزاب، ومحمد، والفتح، والحجرات، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والجمعة، والمنافقين، والطلاق، والتحريم، والنصر.

ويُريد بالسور الاثنتي عشرة المُختلف فيها: سورة الفاتحة، والرعد، والرحمن، والصف، والتغابن، والتطيف، والقدر، ولم يكن، وإذا زلزلت، والإخلاص، والمعوذتين.

ويُريد بالسور المكية باتفاق: ما عدا ذلك، وهي اثنتان وثمانون سورة. وإلى هذا القسم المكي يشير في منظومته بقوله^(٤):

وما سوى ذاك مكيٌّ تنزُّله
فلا تكن من خلاف الناس في حَصْرِ
فليس كلَّ خلافٍ جاء مُعْتَبَرًا
إلا خلافٌ له حظٌّ من النظرِ
وقد جرى هذا البيت مجرى الأمثال عند أهل العلم.



(١) الإتيان (١/ ٢٤-٢٩).

(٢) علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن موسى الخزرجي، أبو الحسن الحصار، فقيه إشبيلي الأصل، جاور بمكة، وتوفي في المدينة سنة (٦١١هـ). انظر: الأعلام (٤/ ٣٣٠).

(٣) الإتيان (١/ ٢٨).

(٤) الإتيان (١/ ٢٨).

٦- أنواع السور المكية والمدنية^(١):

قد تكون السورة كلها مكية، وقد تكون كلها مدنية، وقد تكون السورة مكية ما عدا آيات منها، وقد تكون مدنية ما عدا آيات منها، فتلک أربعة أنواع.

مثال النوع الأول: سورة المدثر؛ فإنها كلها مكية.

ومثال الثاني: سورة آل عمران؛ فإنها كلها مدنية.

ومثال الثالث: سورة الأعراف؛ فإنها مكية... [بالإجماع، واستثنى بعضهم] آية:

﴿وَسَأَلْتُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]. واستثنى غيره هذه

الآية المذكورة وما بعدها من الآيات إلى قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وقال: إن تلك الآيات مدنية^(٢).

ومثال النوع الرابع: سورة [النحل، واستثنى بعضهم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ

عَاقَبْتُمْ إِنْ...﴾^(٣). [النحل: ١٢٦] إلى آخرها.

والمقصود التمثيل، وإلا فإن العبرة في ذلك بما دلّ عليه الدليل الصحيح كما قال

الحافظ ابن كثير رحمته الله^(٤).

واعلم أن وصف السورة بأنها مكية أو مدنية، يكون تبعاً لما يغلب فيها، أو تبعاً

لفاتحتها، فقد ورد أنه إذا نزلت فاتحة سورة بمكة مثلاً كتبت مكية، ثم يزيد الله فيها ما

يشاء^(٥). ولعل الأنسب بالاصطلاح المشهور في معنى المكي والمدني أن يقال: إذا نزلت

(١) انظر: الفضائل لأبي عبيد ص ٣٦٥ وما بعدها، البيهقي في الدلائل (٧ / ١٤٢)، جمال القراء (١ / ٧)، الفضائل لابن كثير ص ٦-٧، البرهان (١ / ١٩٣)، الإتيان (١ / ٢٤)، الزيادة والإحسان (١ / ٢٢٣).

(٢) انظر في ذلك: النكت والعيون (٢ / ١٩٨)، ابن عطية (٧ / ٥)، زاد المسير (٣ / ١٦٤)، رموز الكنوز (٢ / ٧١)، القرطبي (٧ / ١٦٠)، تفسير الخازن (٢ / ٢٠٨)، الإتيان (١ / ٣٩)، الألوسي (٨ / ٧٤)، تفسير المنار (٨ / ٢٦٠)، ابن عاشور (٨ / ٦).

(٣) انظر: الإتيان (١ / ٤٤، ٤١).

(٤) فضائل القرآن ص ٣٨.

(٥) أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن (١٧)، ص ٧٣ عن ابن عباس رضي الله عنه. وفي إسناده عمر بن هارون: متروك كما في التقريب، وكذلك عطاء بن أبي مسلم الذي رواه عن ابن عباس رضي الله عنه: قال عنه في التقريب: "صدوق يهم كثيراً، ويرسل ويدلس" اهـ. وروايته عن ابن عباس رضي الله عنه مرسلة. انظر: تهذيب الكمال (٢٠ / ١٠٧). وذكره السخاوي في جمال القراء (٨ / ١) عن عطاء بن أبي مسلم.

فاتحة سورة قبل الهجرة كُتبت مكية، وإذا نزلت فاتحة سورة بعد الهجرة كُتبت مدنية، ثم يُذكر المُستثنى من تلك السور -إن كان هناك استثناء- فيقال: سورة كذا مكية إلا آية كذا فإنها مدنية، أو سورة كذا مدنية إلا آية كذا فإنها مكية، أو نحو ذلك، كما تراه في كثير من المصاحف عنواناً للسورة.

وقد بدّل العلماء هِمّةً جبّارةً في استقصاء حال ما نزل من السور والآيات، حتى لقد قال أبو القاسم النيسابوري^(١) في كتاب التنبيه على فضل علوم القرآن^(٢) ما نصه: "من أشرف علوم القرآن: عِلْمُ نزوله، وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة والمدينة، وما نزل بمكة وحُكْمه مدني، وما نزل بالمدينة وحُكْمه مكّي، وما نزل بمكة في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهل مكة، وما يُشبه نزول المكّي في المدني، وما يُشبه نزول المدني في المكّي، وما نزل بالجُحفة، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحدّية، وما نزل ليلاً، وما نزل نهاراً، وما نزل مُشيّعاً، وما نزل مُفرداً، والآيات المدنيات في السور المكية، والآيات المكيات في السور المدنية، وما حُمِلَ من مكة إلى المدينة، وما حُمِلَ من المدينة إلى مكة، وما حُمِلَ من المدينة إلى أرض الحبشة، وما نزل مُجملاً، وما نزل مُفسّراً، وما اختلفوا فيه، فقال بعضهم: مكّي، وبعضهم: مدني، فهذه خمسة وعشرون وجهًا، من لم يعرفها ويُميّز بينها لم يحلّ له أن يتكلم في كتاب الله تعالى" اهـ.

قال السيوطي بعد أن أورد هذا^(٣): وقد أشبعت الكلام على هذه الأوجه، فمنها ما أفردته بنوع، ومنها ما تكلمت عليه في ضمن بعض الأنواع. اهـ...



(١) تقدمت ترجمته.

(٢) انظر: البرهان للزركشي (١/ ١٩٢)، الإتيان (١/ ٢٢).

والكتاب المشار إليه منشور في مجلة المورد العراقية، تحقيق: محمد عبد الكريم الراضي، العدد: ٤ مجلد ١٧، عام ١٤٠٩هـ. وهو في كشف الظنون (١/ ٤٨٩).

(٣) الإتيان (١/ ٢٢).

وَجُوهٌ تَتَعَلَّقُ بِالْمَكِيِّ وَالْمَدَنِيِّ:

نَبَّهَ السيوطي^(١) عند كلامه في هذا المبحث إلى أن هناك وجوهاً في المكي والمدني:

منها: ما حُمِلَ من مكة إلى المدينة، نحو سورة... سَبَّحَ^(٢).

ومنها: ما حُمِلَ من المدينة إلى مكة، نحو... صدر سورة التوبة المدنية^(٣).

ومنها: ما حُمِلَ إلى الحبشة، نحو سورة مريم، فقد صحَّ أن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه قرأها على النجاشي^(٤).

ومنها: ما حُمِلَ إلى الروم، كقوله ﷺ في سورة آل عمران: ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ تَمَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَّاهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ الآية [آل عمران: ٦٤]^(٥).

وأنت خبير بأن الاصطلاح المشهور في المكي والمدني ينتظم كل ما نزل؛ سواء أكان بمكة والمدينة، أم بغيرهما كالجحفة، والطائف، وبيت المقدس، والحديبية، ومنى، وعرفات، وعُسْفَانَ، وتَبُوك، وبدر، وأحُد، وحِراء، وحمراء الأسد. وتفصيل ذلك يخرج بنا إلى حدِّ الإطالة، فناهيك ما ذكرنا...



(١) السابق (١/ ٤٩) نقلاً عن أبي القاسم النيسابوري في كتابه التنبيه على فضل علوم القرآن، وزاد عليه.

(٢) يدل لذلك حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: "أول من قدم علينا مصعب بن عمير وابن أم مكتوم، وكانوا يُقَرِّئون الناس، فقدم بلال وسعد وعمار بن ياسر، ثم قدم عمر بن الخطاب في عشرين من أصحاب النبي ﷺ، ثم قدم النبي ﷺ... فما قدم حتى قرأت (سبح اسم ربك الأعلى) في سور من المفصل". رواه البخاري (٣٩٢٥)، وأطرافه في: (٣٩٢٤، ٤٩٤١، ٤٩٩٥).

(٣) يدل لذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مُؤَدَّنَيْن يوم النحر نُؤَدَّن بمنى ألا لا يحج بعد العام مُشْرِك، ولا يطوف بالبيت عريان. قال حميد بن عبد الرحمن: ثم أردف رسول الله ﷺ علياً فأمره أن يُؤَدَّن ببراءة...". رواه البخاري (٣٦٩). وأطرافه في: (١٦٢٢، ٣١٧٧، ٤٣٦٣، ٤٦٥٥، ٤٦٥٦، ٤٦٥٧). ورواه مسلم مختصراً (١٣٤٧).

(٤) رواه أحمد (١٧٤٠، ٢٢٤٩٨)، عن أم سلمة رضي الله عنها.

والحديث حسنه شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند (١٧٤٠، ٢٢٤٩٨)، وصححه أحمد شاكراً في تعليقه على المسند (١٧٤٠)، والألباني في فقه السيرة ص ١٢١.

(٥) يدل لذلك حديث أبي سفيان مع هرقل. أخرجه البخاري (٧). وأطرافه في: (٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١)، ومسلم (١٧٧٣).

فروق أخرى بين المكي والمدني:

تُوجد فروقٌ أخرى بين المكي والمدني -غير ما قدّمناه في ضوابطهما- وهذه الفروق فيها دقّة عن تلك؛ لتعلّقها في مجموعها بأمور معنوية وبلاغية؛... [لذلك أفرناها بعنوان خاص].

ونذكر من خواصّ القسم المكي: أنه قد كُثِر فيه ما يأتي:

أولاً: أنه حمَل حملةً شَعَوَاءَ على الشرك والوثنية، وعلى الشبهات التي تذرّع بها أهل مكة للإصرار على الشرك والوثنية، ودخل عليهم من كل باب، وأتاهم بكل دليل، وحاكمهم إلى الحِسِّ، وضَرَبَ لهم أبلغ الأمثال، حتّى انتهى بهم إلى أنّ تلك الآلهة المُرِيفَة لا تُقدّر أن تَخْلُق مُجْتَمَعَةً أَقْلَ نوع من الذباب، بل لا تستطيع أن تدفع عن نفسها سَرَّ عادية الذباب، وقال: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّكَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴾ [الحج: ٧٣].

ولما عاندوا واحتجّوا بما كان عليه آبائهم نَعَى عليهم أن يَمْتَنُوا كرامة الإنسان إلى هذا الحضيض من الدّلة للأحجار والأصنام، وسَفَّه أحلامهم وأحلام آبائهم الذين أهلكوا النّظر في أنفسهم وفي آيات الله في الآفاق، وقَبَّحَ إليهم الجُمود على هذا التقليد الأعمى للآباء والأجداد: ﴿أَوَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٠]. وناقشهم كذلك في عقائدهم الضالة التي نَجَمَت عن تلك الوثنية من جُحود الإلهيات والنبوّات، وإنكار البعث والمسؤولية والجزاء.

ثانياً: أنه فتح عيونهم على ما في أنفسهم من شواهد الحق، وعلى ما في الكون من أعلام الرشد، ونوّع لهم في الأدلة، وتفنّن في الأساليب، وقاضاهم إلى الأوّليات والمُشاهدات، ثم قادهم من وراء ذلك قيادةً راشدةً حكيمة إلى الاعتراف بتوحيد الله في ألوهيته وربوبيته، والإيمان بالبعث ومسئوليته، والجزاء العادل ودِقَّتْه، ثم التسليم بالوحي وبكلّ ما جاء به الوحي من هدى الله في الإلهيات والنبوّات والسّمعيّات في العقائد على سواء.

ثالثاً: أنه تحدّث عن عاداتهم القبيحة، كالقتل، وسَفْكَ الدماء، ووَأد البنات، واستباحة الأعراس، وأكل مال الأيتام، فلَقَّتْ أنظارهم إلى ما في ذلك من أخطار، وما زال بهم حتّى طهّرهم منها، ونَجَحَ في إبعادهم عنها.

رابعاً: أنه شرح لهم أصول الأخلاق، وحقوق الاجتماع، شَرْحاً عَجِيباً كَرَّهَ إليهم الكفر والفسوق والعصيان، وفوضى الجهل، وجفاء الطَّبْع، وقَذَارَةُ القلب، وخُشُونَةُ اللفظ، وَجَبَّ إليهم الإيمان، والطاعة، والنظام، والعلم، والمحبة، والرحمة، والإخلاص، واحترام الغير، وبرَّ الوالدين، وإكرام الجار، وطهارة القلوب، ونظافة الألسنة، إلى غير ذلك.

خامساً: أنه قصَّ عليهم من أنباء الرسل وأمهم السابقة ما فيه أبلغ المواعظ وأنفع العبر، من تقرير سنَّه تعالى الكونية في إهلاك أهل الكفر والطغيان، وانتصار أهل الإيمان والإحسان، مهما طالَت الأيام وامتدَّ الزمان، ما داموا قائمين بنصرة الحق وتأييد الإيمان. سادساً: أنه سلك مع أهل مكة سبيلَ الإيجاز في خطابه، حتى جاءت السور المكية قصيرة الآيات... والسُور [-غالبًا-]؛ لأنهم كانوا أهل فصاحةٍ ولَسَن، صناعتهم الكلام، وهِمَّتْهم البيان؛ فيناسبهم الإيجاز والإقلال دون الإسهاب والإطناب.

كما أنَّ قانون الحكمة العالية، قضى بأن يسلك سبيل التدرُّج والارتقاء في تربية الأفراد، وأن يُقدِّم الأهم على المُهمِّ، ولا ريب أنَّ العقائد والأخلاق... أهمُّ من ضروب العبادات ودقائق المعاملات؛ لأنَّ الأولى كالأصول بالنسبة للثانية؛ لذلك كَثُرَ في القسم المكي التحدُّث عنها، والعناية بها - كما علمت في الخواصَّ الماضية - جَرِيًّا على سُنَّة التدرُّج من ناحية، وتقديمًا للأهم على المُهمِّ من ناحية أُخرى.

أما خواصَّ القسم المدني، فنذكر منها: أنه قد كثر فيه ما يأتي:

أولاً: التحدُّث عن دقائق التشريع، وتفاصيل الأحكام، وأنواع القوانين المدنية والجنائية والحربية والاجتماعية والدولية، والحقوق الشخصية، وسائر ضروب العبادات والمعاملات. انظر -إن شئت- في سورة البقرة والنساء والمائدة والأنفال والقتال والفتح والحجرات ونحوها.

ثانيًا: دعوة أهل الكتاب من يهود ونصارى إلى الإسلام، ومناقشتهم في عقائدهم الباطلة، وبيان جناياتهم على الحق، وتَحْرِيفهم لَكُتُب الله، ومحاكمتهم إلى [كُتُبهم، بل وإلى] العقل والتاريخ. اقرأ -إن شئت- سورة البقرة وآل عمران والمائدة والفتح ونحوها.

ثالثًا: سلوك الإطناب والتطويل في [غالب] آياته وسوره... [ولعل السبب في ذلك - والله أعلم - هو طبيعة الموضوعات التي تضمنتها السور المدنية في أكثر آياتها؛ ذلك أنها تشرح الأحكام وتذكر تفاصيلها، إضافة إلى أنها تتضمن مُحَاجَّة اليهود والرد عليهم].

المبحث... [السابع]

في

جمع القرآن وتاريخه، ...

ونماذج من الروايات الواردة في ذلك

كلمة (جمع القرآن) تُطلق تارة ويُراد منها: حِفْظُه واستِظْهاره في الصدور، وتُطلق تارةً أُخرى ويُراد منها كتابته كله حروفاً وكلماتٍ وآياتٍ وسوراً، هذا جَمْعٌ في الصحائف والسطور، وذاك جَمْعٌ في القلوب والصدور.

ثم إنَّ جمعه بمعنى كتابته حَدَثَ في الصدر الأول ثلاث مرات:

الأولى: في عهد النبي ﷺ.

والثانية: في خلافة أبي بكر رضي الله عنه.

والثالثة: على عهد عثمان رضي الله عنه.

وفي هذه المرة الأخيرة وحدها نُسخَت المصاحف وأُرسلت إلى الآفاق. ...

جَمْعُ القرآن بمعنى حِفْظِه في الصدور:

نزل القرآن على النبي ﷺ، فكانت هِمَّتُه بادئ ذي بدءٍ مُنْصَرَفَةً إلى أن يحفظه وَيَسْتَظْهَره، ثم يقرأه على الناس على مُكْثٍ ليحفظوه ويستظْهروه، ضرورة أنه نبيُّ أُمِّيٍّ بعثه الله في الأميين: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

ومن شأن الأمي أن يُعَوِّلَ على حافظته فيما يَهْمُه أمره، ويُعينه استحضاره وجمعه. خصوصاً إذا أُوتِيَ من قُوَّةِ الحِفْظِ والاستظهار ما يُيسِّرُ له هذا الجَمْعُ والاستحضار.

وكذلك كانت الأمة العربية على عهد نزول القرآن، وهي مُتَمَتِّعة بخصائص العروبة الكاملة، التي منها سُرعة الحِفْظ، وسِيلان الأذْهان، حتى كانت قلوبهم أناجيلهم، وعقولهم سِجَلَاتٍ أنسابهم وأيامهم، وحوافظهم دواوين أشعارهم ومفَاحِرهم. ثم جاء القرآن فبَهَرهم بَقوة بيانه، وأخذ عليهم مَشاغِرهم بِسَطوة سُلْطانه، واستأثر بِكريم مَواهبهم في لَفْظه ومعناه، فَخَلَعُوا عليه حياتهم حين علموا أنه رُوح الحياة!

أما النبي ﷺ فبلغ من حِرْصه على استظهار القرآن وحِفْظه أنه كان يُحَرِّك لسانه به في أشد حالات حَرَجِه وشِدَّتِه، وهو يُعاني ما يُعانيه من الوَحْي وسَطْوَتِه، وجبريل في هُبوطه عليه بِقُوته. يَفْعَل الرسول كُل ذلك استِعْجَالاً لِحِفْظه وَجَمْعِه في قلبه، مخافة أن تَفُوتَه كلمة، أو يَفُت منه حرف. وما زال ﷺ كذلك حتى طَمَأَنهُ ربه بأن وَعَدَه أن يَجْمَعَه له في صدره، وأن يُسَهِّل له قراءة لَفْظه وفَهْم معناه، فقال له في سورة القيامة: ﴿لَا تُحَرِّك بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (٢) فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَنبَحَ قُرْآنَهُ (٣) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ (٤) [القيامة: ١٦-١٩]، وقال له في سورة طه: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (طه: ١١٤). ومن هنا كان ﷺ جامع القرآن في قلبه الشريف، وسَيِّد الحفاظ في عَصْره المنيف، ومَرْجِع المسلمين في كُل ما يُعْنِيهم من أَمْرِ القرآن وعلوم القرآن. وكان ﷺ يقرؤه على الناس على مُكث كما أَمَره مولاة، وكان يقوم به الليل ويزين الصلاة. وكان جبريل يُعارضه إياه في كُل عام مرة، وعَارَضَه إياه في العام الأخير مرتين. قالت عائشة وفاطمة (رضي الله عنهما): سَمِعْنَا رسول الله ﷺ يقول: "إن جبريل كان يُعارضني القرآن في كُل سنة مرة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إِلَّا حَضَرَ أَجْلِي" (١).

{(٢) وأما... الاستثناء الذي في قوله سبحانه: ﴿سَنُقَرِّكَ فَلَا تَنْسَى﴾ (٦) إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴿[الأعلى: ٦-٧]... [على رأي الفراء ومن وافقه] (٣) استثناء صُورِيٍّ لا حَقِيقِيٍّ. والحِكْمَة فيه أن يُعْلِن الله عباده أن عدم نسيانه ﷺ الذي وعده الله إياه في قوله: ﴿فَلَا تَنْسَى﴾ إنما هو مَحْض فضل من الله وإحسان، ولو شاء سبحانه أن يُنسيه لأنساه. وفي ذلك الاستثناء الصوري فائدتان:

(١) أخرجه البخاري (٣٦٢٤). وأطرافه في: (٣٦٢٦، ٣٧١٦، ٤٤٣٤، ٦٢٨٦)، ومسلم (٢٤٥٠).
(٢) ما بين الأقواس { } من كلام المؤلف في الجواب عن الشبهة الأولى (المناهل ١/ ٢٦٠-٢٦٣).
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٥٦).

إحدهما: ترجع إلى النبي ﷺ حيث يشعر دائماً أنه مغمورٌ بنعمة الله وعنايته، ما دام متذكراً للقرآن لا ينساه.

والثانية: تعود على أمته حيث يعلمون أنّ نبيهم ﷺ فيما خصّه الله به من العطايا والخصائص لم يخرج عن دائرة العبودية، فلا يُفتنون فيه كما فُتِنَ النصارى في المسيح ابن مريم.

[قالوا:] والدليل على أنّ هذا الاستثناء صُوريٌّ لا حقيقي أمران:

أحدهما: ما جاء في سبب... [نزول قوله ﷺ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾؛ فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ إذا نزل عليه جبريل بالوحي، وكان مما يُحرّك به لسانه وشفثه فيشتد عليه، فكان ذلك يُعرف منه؛ فأنزل الله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ أخذه ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾؛ قال: إنّ علينا أن نجмعه في صدرك، وقرآنه: فتقرأه، ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانصتْ لِقُرْآنِهِ﴾؛ قال: فإذا أنزلناه؛ فاستمع له، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٧]. علينا أن نبيّنه بلسانك، قال: فكان إذا أتاه جبريل؛ أطرق، فإذا ذهب؛ قرأه كما وعده الله تعالى^(١).

ثانيهما: أن قوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: ٧]، يُعلّق وقوع النسيان على مشيئة الله إياه. والمشيئة لم تقع، بدليل ما مرّ بك من نحو قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧]. وإذا فالنسيان لم يقع؛ للعلم بأن عدم حصول المُعلّق عليه يَسْتَلْزِمُ عدم حصول المُعلّق. فالذي عنده ذوقٌ لأساليب اللغة، ونظرٌ في وجوه الأدلة لا يتردّد في أن الآية وعدٌ من الله أكيد بأن الرسول يُقرئه الله فلا ينسى، وعداً منه على وجه التأييد، من غير استثناء حقيقي لوقت من الأوقات، وإلا لما كانت الآية مُطْمَئِنِّة له ﷺ، ولكان نزولها أشبه بالعبث ولغو الكلام!...

ذلك رأيي في معنى الاستثناء. وثمّة وجه آخر فيه: وهو أنه استثناء حقيقي [-على قول الجمهور-]، غير أنّ المراد به منسوخ التلاوة،... [أو ما يكون النسيان فيه عارضاً دون ما يكون دائماً]^(٢)، ويكون معنى الآية: أنّ الله تعالى يُقرئ نبيه فلا يُنسيه إلا ما شاءه، [مما يُعرض فيه النسيان لكن لا يكون مُستمرّاً، أو]... ما نُسِختْ تلاوته لحكمة من الحكَم

(١) رواه البخاري (٥)، وأطرافه في (٤٩٢٧-٤٩٢٩، ٥٠٤٤، ٧٥٢٤)، ومسلم (٤٤٨).

(٢) للوقوف على أقوال المفسرين: انظر على سبيل المثال: المحرر الوجيز (١٦/ ٢٨٢)، تفسير القرطبي (٢٠/

١٨-١٩)، التحرير والتنوير (١/ ٢٨٠) وغيرها. وانظر: فتح الباري (٩/ ٨٥)، عمدة القارئ (١٦/ ٢٣٥).

التي بيّنها العلماء في مَبْحَث النَّسْخ. والدليل على هذا قوله سبحانه في سورة البقرة: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، قال... أبو السُّعُود في تفسيره: "وَقُرئ: (ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِكُهَا)^(١). وقُرئ: (ما نُنْسِكُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَنْسَخُهَا)^(٢). والمعنى: أن كل آية نَذْهَبَ بها على ما تَقْتَضِيهِ الحِكمة والمصلحة من إزالة لَفْظِهَا أو حُكْمِهَا أو كُلِّهِمَا معاً إلى بَدَلٍ أو إلى غير بدل ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾، أي: نوع آخر هو خيرٌ للعباد بحسب الحال في النفع والثواب من الذاهبة. وقُرئ بقلب الهمزة ألفاً^(٣). (أو مثلها) أي: فيما ذُكِرَ من النفع والثواب" اهـ ما أردنا نقله^(٤).

وأياً ما يكن معنى الاستثناء في آية: ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ (٦) ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦، ٧] فإنه لا يُفْهَم منه أن الرسول ﷺ نَسِيَ حَرْفاً واحداً مما أُمِرَ بتلاوته وتبليغه للخلق، وإبقاء التشريع على قراءته وقرآنيته من غير نَسْخ. وذلك على أن المُراد من النسيان المحو التام من الذاكرة. أما إن أُريد به غِيْبَةُ الدَّهْنِ عنه فقد سبق القول فيه قريباً.

ولا تَحْسَبَنَّ أن دواعي سَهْوِ الرسول ﷺ ونسيانه تنال من مقامه؛ فإنها دواعٍ شريفة {...، [تَظْهَرُ بها بَشَرِيَّتُهُ، وَتَقَرُّدُ الله تعالى بأوصاف الكمال المطلق من كل وجه، إضافة إلى ما يحصل بسبب ذلك من بيان لأحكام الشرع حال السَّهْوِ. والله أعلم.

وهذا لا يقع لك إشكال عند الوقوف على بعض المرويات في هذا الباب، كما في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: "سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد فقال: رحمه الله؛ لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتهن من سورة كذا وكذا.

وفي رواية: "يرحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية كنت أنسيتها من سورة كذا وكذا"^(٥). فهذا لا إشكال فيه؛ لأن [{ هذه الآيات مكتوبة في الوثائق التي استكتبها

(١) وهي مروية عن سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٦٤)، الكشف والبيان للثعلبي (١/ ٢٥٥)، الكشف (١/ ١٧٦)، المحرر الوجيز (١/ ٣١٩)، تفسير الرازي (٣/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٢) وهي مروية عن ابن مسعود رضي الله عنه والأعمش. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٦٤)، المصاحف ص ٦٩، ١٠٨، المحتسب (١/ ١٠٣)، الكشف (١/ ١٧٦)، المحرر الوجيز (١/ ٣١٩)، الرازي (٣/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٣) انظر: الميسر في القراءات الأربع عشرة ص ١٧.

(٤) تفسير أبي السعود (١/ ١٤٣).

(٥) رواه البخاري (٢٦٥٥)، وأطرافه في: (٥٠٣٨، ٥٠٤٢، ٦٣٣٥)، ومسلم (٧٨٨).

(٦) ما بين الأقواس { } من كلام المؤلف في الجواب عن الشبهة الأولى. (المناهل ١/ ٢٥٨-٢٦٠).

الرسول ﷺ، ... محفوظة في صدور أصحابه الذين تلقوها عنه، والذين بلغ عددهم مبلغ التواتر، وأجمعوا جميعاً على صحته. كما [سيتين] ... ذلك في دستور جمع القرآن.

إنما قصارى هذا الخبر أنه يدل على أن قراءة ذلك الرجل ذكرت النبي ﷺ إياها، وكان قد أنسيها أو أسقطها -أي: نسياناً-.

وهذا النوع من النسيان لا يُزعزع الثقة بالرسول ﷺ، ولا يُشكك في دقة جمع القرآن ونسخه؛ فإن الرسول ﷺ كان قد حفظ هذه الآيات من قبل أن يحفظها ذلك الرجل، ثم استكتبها كتاب الوحي، وبلغها الناس فحفظوها عنه، ومنهم رجل الرواية عباد بن بشر رضي الله عنه (١) (٢) ...

وليس في ذلك الخبر... رائحة أن هذه الآيات لم تكن بالمحفوظات التي كتبها كتاب الوحي، وليس فيه ما يدل على أن أصحاب الرسول ﷺ كانوا قد نسوها جميعاً، والتي يُخاف عليها وعلى أمثالها الضياع، ويُخشى عليها السقوط عند الجمع واستنساخ المصحف الإمام، ... بل الرواية نفسها ثبتت صراحةً أن في الصحابة من كان يقرأها وسمِعها الرسول ﷺ منه.

ثم إن دستور جمع القرآن -... [وسياتي]- يؤيد أنهم لم يكتبوا في المصحف إلا ما تظاهر الحفظ والكتابة والإجماع على قرآنيته. ومنه هذه الآيات التي يدور عليها الكلام هنا من غير ما شك.

ولا يفوتك في هذا المقام أمران:

أحدهما: أن كلمة: "أَسْقَطْتُهُنَّ" في بعض روايات هذا الحديث، معناها أسقطتهن نسياناً، كما تدل على ذلك كلمة: "أُنْسِيْتُهُنَّ" في الرواية الأخرى. ومُحال أن يُراد بها الإسقاط عمدًا؛ لأن الرسول ﷺ لا ينبغي له ولا يُعقل منه أن يُبدل شيئاً في القرآن بزيادة أو نقص من تلقاء نفسه...

(١) ابن وقش بن زُغبة بن زُغوراء بن عبد الأشهل، أبو الربيع الأنصاري، أحد البدرين، كان من سادة الأوس، عاش خمساً وأربعين سنة، أسلم على يد مصعب بن عمير رضي الله عنه استشهد رضي الله عنه يوم اليمامة. انظر: السير (١/ ٣٣٧).

(٢) جاء التصريح به في رواية ذكرها البخاري تعليقاً (٥/ ٢٦٤). وجاء في رواية في غير الصحيحين أنه: عبد الله بن يزيد الأنصاري. انظر: الفتح (٥/ ٢٦٥).

هذا هو حُكْم العقل المجرّد من الهوى، وهو -أيضاً- حكم النقل في كتاب الله؛ إذ يقول سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وإذ يقول جلّ ذكره: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥].

الأمر الثاني: أن روايات هذا الخبر لا تُفيد أن هذه الآيات التي سمعها الرسول ﷺ من عبّاد بن بشر قد امّحت من ذهنه الشريف جملةً. غاية ما تفيده: أنها كانت غائبة عنه ثم ذكرها وحضرت في ذهنه بقراءة عبّاد. وعَيَّبة الشيء عن الذّهن، أو غفلة الذّهن عن الشيء غير مَحْوٍ منه، بدليل أن الحافظ منا لأيّ نصّ من النصوص يَغيب عنه هذا النصّ إذا اشتغل ذهنه بغيره، وهو يوقن في ذلك الوقت بأنه مخزون في حافظته بحيث إذا دعا إليه داع استعرضه واستحضره ثم قرأه. أما النسيان التام المُرادف لانِحْماء الشيء من الحافظة فإنّ الدليل قام على استحالتها على النبي ﷺ فيما يُخلّ بوظيفة الرسالة والتبليغ. وإذا عرض له نسيان فإنه سحابة صيف لا تجيء إلا لتزول. ولا ريب أن نسيان الرسول ﷺ هنا كان بعد أن أدّى وظيفته وبلّغ الناس وحفظوا عنه. فهو نسيانٌ لم يُخلّ بالرسالة والتبليغ^(١). قال البدر العيني^(٢) في باب نسيان القرآن من شَرَحِه لصحيح البخاري ما نصّه: "وقال الجمهور: جاز النسيان عليه -أي: على النبي ﷺ- فيما ليس طريقه البلاغ والتعليم، بشرط ألا يُقرَّر عليه، بل لا بدّ أن يذكره. وأما غيره فلا يجوز قبل التبليغ، وأما نسيان ما بلّغه كما في هذا الحديث فهو جائز بلا خلاف" اهـ^(٣).

وأما الصحابة -رضوان الله عليهم- فقد كان كتاب الله في المحل الأول من عنايتهم، يتنافسون في استظهاره وحفظه، ويتسابقون إلى مُدارسته وتفهّمه، ويتفاضلون فيما بينهم على مقدار ما يحفظون منه. وربما كانت قُرّة عين... [المرأة] منهم أن يكون مهرها في زواجها سورة من القرآن يُعلمها إياها زوجها. وكانوا يهجرون لذة النوم وراحة الهجود إيثاراً للذة القيام به في الليل، والتلاوة له في الأسحار، والصلاة به والناس نيام، حتى لقد كان الذي يمرُّ ببيوت الصحابة في غَسَقِ الدُّجَى يَسْمَع فيها دَوياً كدَوِيّ النّحل بالقرآن.

(١) انظر: شرح النووي لمسلم (٥/ ٦٤)، (٦/ ٣١٧)، فتح الباري (٩/ ٨٦)، (١١/ ١٣٨).

(٢) بدر الدين، أبو الثناء، وأبو محمد، محمود بن شهاب الدين أحمد بن شرف الدين العينيّ الأصل والمولد والمنشأ، المصري الدار والوفاة، الحنفي المذهب، المعروف بالعيني. توفي في القاهرة، سنة (٨٥٥هـ). انظر:

شذرات الذهب (٧/ ٢٨٦).

(٣) عمدة القاري (١٦/ ٢٣٦).

وكان الرسول ﷺ يُذَكِّي فيهم رُوح هذه العناية بالتنزيل، يبلغهم ما أنزل إليه من ربّه، وَيَبْعَثُ إلى من كان بعيد الدار منهم من يُعَلِّمهم ويُقَرِّئهم، كما بَعَثَ مصعبَ بن عمير وابن أم مكتوم إلى أهل المدينة قبل هجرته يُعلِّمانهم الإسلام، ويُقرئانهم القرآن^(١)...

ومن هنا كان حَفَاط القرآن في حياة الرسول ﷺ جَمًّا غَفِيرًا^(٢)، منهم الأربعة الخلفاء، وطلحة، وسعد، وابن مسعود، وحذيفة، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبو هريرة، وأبو عمر، وابن عباس، وعمر بن العاص، وابنه عبد الله، ومعاوية، وابن الزبير، وعبد الله بن السائب^(٣)، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة، وهؤلاء كلهم من المهاجرين، رضوان الله عليهم أجمعين.

وحَفِظَ القرآن من الأنصار في حياته ﷺ أبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو الدرداء، ومُجَمِّع بن جارية^(٤)، وأنس بن مالك، وأبو زيد^(٥) الذي سُئِلَ عنه أنس فقال: إنه أحد عمومتي ﷺ. وقيل: إن بعض هؤلاء أَكْمَلَ حِفْظَهُ للقرآن بعد وفاة النبي ﷺ. وأيًا ما تكن الحال فإنّ الذين حفظوا القرآن من الصحابة كانوا كثيرين، حتى

(١) كما يدل لذلك حديث البراء بن عازب ﷺ، وقد تقدم تخريجه.

(٢) انظر: الطبقات الكبرى (٢/ ٢٧١).

(٣) عبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي، قارئ أهل مكة، من صغار الصحابة، قرأ على عبد الله بن أبي، وعرض عليه القرآن مجاهد وعبد الله بن كثير. توفي في حدود سنة (٧٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٤٧).

(٤) مُجَمِّع بن جارية بن عامر بن مُجَمِّع الأنصاري الأوسي، له صحبه. قال ابن سعد: توفي في خلافة معاوية بن أبي سفيان، وليس له عَقَب. انظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٤٤).

(٥) قال ابن سعد: "هو ثابت بن زيد بن قيس بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج..." اهـ. وقيل غير ذلك. وهو من كبار الصحابة، وممن حفظ القرآن كله في زمن النبي ﷺ، شهد أحدًا، ونزل البصرة، ثم رجع إلى المدينة، وبها توفي في خلافة عمر ﷺ. انظر: السير (١/ ٣٣٥).

وقال النحاس في الناسخ والمنسوخ (٢/ ٤٠٢): "وأبو زيد: سعد بن عبيد بن بني عمرو بن عوف من الأنصار".

وقيل: هو قيس ابن السَّكَن بن قيس بن زيد بن حَرَام. قاله الواقدي في المغازي (١/ ١٦٤). وهذا موافق لقول أنس: "هو أحد عموماتي".

وقال الحافظ في الفتح (٩/ ٥٢): "ثم وجدت عند أبي داود ما يرفع الإشكال من أصله؛ فإنه روى بإسناد على شرط البخاري إلى ثمامة عن أنس أن أبا زيد الذي جمع القرآن اسمه قيس بن السكن. قال: وكان رجلًا منا من بني عدي بن النجار أحد عمومتي، ومات ولم يَدَعْ عَقْبًا، ونحن ورثناه. قال ابن أبي داود: حدثنا أنس بن خالد الأنصاري قال: هو قيس بن السكن، من زعوراء، من بني عدي بن النجار. قال ابن أبي داود: مات قريبًا من وفاة النبي ﷺ فذهب علمه ولم يؤخذ عنه، وكان عَقْبِيًّا بدرًا" اهـ. وانظر أيضًا: شرح الأبي على مسلم (٦/ ٢٩٦)، والفتح (٧/ ١٢٧).

كان عدد القتلى منهم بيتر معونة ويوم اليمامة أربعين ومائة. قال القرطبي: "وقد تواترت الأخبار بأنه قُتل يوم اليمامة سبعون ممن جَمَعَ القرآن، وكان ذلك في سنة وفاة النبي ﷺ وأول سني خلافة أبي بكر ﷺ. وإذا قُتل في جيش واحد سبعون ممن جَمَعَ القرآن؛ فالذين بقوا في ذلك الجيش منهم لم يُقتلوا أكثر من أولئك أضعافاً. وإذا كان ذلك في جيش واحد! فانظر كم بقي في مدين الإسلام -إلى ذلك- وفي عساكر آخر من الصحابة ﷺ ممن جَمَعَ القرآن. فيظهر من هذا أن الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ لا يُخصيهم أحد، ولا يَضِبُّهم عَدَدٌ" اهـ^(١) ...

قال المحقق ابن الجزري: "ثم إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على خطِّ المصاحف والكتب. وهذه أشرف خصيصة من الله لهذه الأمة، ففي الحديث الصحيح الذي رواه مسلم أن النبي ﷺ قال: "إن ربي قال لي: قُمْ في قریش فأنذرهم، فقلتُ له: أي ربِّ إذن يثْلغُوا رأسي حتى يدْعُوهُ خُبْرَةٌ. فقال: إني مُبتليكَ ومُبتَل بك، ومُنزَلُ عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظان، فابعثُ جُنْدًا أبعث مثلهم، وقَاتِلْ بمنْ أطاعكَ مَنْ عصاك. وأنْفِقْ يُنْفِقْ عليك"^(٢). فأخبر تعالى أن القرآن لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تُغسل بالماء، بل يقرؤه في كلِّ حال، ... وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب، ولا يقرؤونه إلا نظراً لا عن ظَهر قلب" اهـ ما أردنا نقله^(٣).

ولا يُشْكِلَنَّ عليك في هذا المقام ما جاء في صحيح البخاري، عن أنس بن مالك ﷺ قال: "مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غيرُ أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد. قال: "ونحن ورثناه"^(٤)^(٥) ...

(١) نقله الحافظ في الفتح (٩/ ٥٢)، والسيوطي في الإتقان (١/ ٤٠٠). وهو منقول من كلام القرطبي في المُفْهِم (الفُضائل / ترجمة أبي) بمعناه. (المُفْهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم).

(٢) رواه مسلم (٢٨٦٥).

(٣) النشر (١/ ٦).

(٤) البخاري (٥٠٠٤)، (٩/ ٤٧). وقد مضى قريباً من كلام الحافظ ما يفسر قوله: "ونحن ورثناه" يعني أبا زيد.

(٥) في الجواب عن ذلك: انظر: الانتصار للباقلاني (١/ ١٨٠)، المرشد الوجيز ص ٣٦-٤٢، تفسير القرطبي (١/ ٥٧)، شرح الأبي على مسلم (٦/ ٢٩٤-٢٩٦)، البرهان للزركشي (١/ ٢٤٢)، الفتح (٧/ ١٢٨)، (٩/ ٥١)،

الإتقان (١/ ١٩٩).

وإنما قلنا: لا يُشكركنّ عليك هذا الحديث؛ لأنّ الحَضْرَ الذي تَلَمَّحَ فيه حَضْرُ نَسْبِي، وليس حَضْرًا حَقِيقًا حتّى ينفي أن يكون غير هؤلاء الأربعة قد جَمَعَهُ على عَهْدِ رسول الله ﷺ.

والدليل على أنّ هذا الحَضْرَ إضافي لا حقيقي هو ما رواه البخاري [ومسلم] عن أنس نفسه -أيضًا- وقد سأله قتادة عن جمع القرآن على عَهْدِ رسول الله ﷺ فقال: "أربعة، كلهم من الأنصار: أبيُّ بن كعبٍ، ومعاذُ بنُ جبلٍ، وزيدُ بنُ ثابتٍ، وأبو زيدٍ"^(١)، فأنت ترى أن أنسًا في هذه الرواية ذَكَرَ من الأربعة أبيَّ بن كعب بدلًا من أبي الدرداء في الرواية السابقة. وهو صادق في كلتا الروایتين؛ لأنّه ليس بمعقول أن يُكذَّبَ نفسه، فتعيّن أنه يُريد من الحَضْر الذي أورده الحَضْرَ الإضافي، بأن يُقال: إن أنسًا ﷺ تعلّق غرضه في وقت ما بأن يذكر الثلاثة، ويذكر معهم أبي بن كعب دون أبي الدرداء، حاصرًا الجمع فيهم، ثم علّق غرضه في وقت آخر بأن يذكر الثلاثة ويذكر معهم أبا الدرداء دون أبي بن كعب.

وهذا التوجيه وإن كان بعيدًا، إلا أنه يتعين المصير إليه جَمْعًا بين هاتين الروایتين، وبينهما وبين روايات أخرى ذَكَرَتْ غير هؤلاء. ومن هنا قال [المازري] ^(٢): ...

[وكيف تعرف النّقْلة أنه لم يُكمله سوى أربعة، وكيف تُتصوّر الإحاطة بهذا وأصحاب النبي ﷺ مُفترقون في البلاد، وهذا لا يُتصوّر حتّى يلقي النّاقِل كل رجل منهم فيخبره عن نفسه أنّه لم يُكْمَل القرآن، وهذا بعيد تصوّره في العادة، كيف وقد نقل الرّواة إكمال بعض النّساء لِقِراءته، وقد اشتهر حديث عائشة ﷺ وقولها: "كنت جاريةً حديثة السنّ لا أقرأ كثيرًا من القرآن"^(٣). ولم يُذكر في هؤلاء الأربعة أبو بكر الصديق، ولا عمر بن الخطاب ﷺ، وكيف يُظنّ بهذين اللذين هما أفضل الصحابة أنّهما لم يحفظاه وحفظه من سواهما؟ وهذا كلّهُ يُؤكّد ما قلناه "اهـ"^(٤).

(١) البخاري (٥٠٠٣)، وطرفه في: (٣٨١٠)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار ﷺ. حديث رقم: (٢٤٦٥).

(٢) محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري، أول من أبرز علم الأصول في تونس، وله كتاب المُعْلِم بفوائد مسلم، له اطلاع على كثير من العلوم في الشريعة واللغة والطب وغيرها. توفي سنة (٥٣٦هـ). السير (٢٠/ ١٠٤).

(٣) جزء من حديث الإفك الطويل. أخرجه البخاري (٢٦٦١)، (٥/ ٢٦٩)، وأطرافه في: (٢٦٣٧)، (٤١٤١)، (٤٧٥٠)، ومسلم (٢٧٧٠).

(٤) المعلم بفوائد مسلم (٣/ ١٥١).

وكيف يكون الواقع ما ذكر، وقد جاء في... [الصحيحين عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه]:
 أن النبي ﷺ... [قال:] "خذوا القرآن عن أربعة: عن عبد الله بن مسعود، وسالم،
 ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب"^(١)، والأربعة المذكورون منهم اثنان من المهاجرين،
 وهما الأولان، واثنان من الأنصار، وهما الأخيران" اهـ.

ولعل مراد [المازري] بهذا نفي الحصر الحقيقي وتوجيه الحصر الإضافي، على نحو
 ما بينا مُستدلّين بحديث أنس نفسه - كما رأيت - وبالروايات الأخرى التي حكى بعضهم
 فيها التواتر، وهي تُصرّح بأسماء أخرى غير أسماء الأربعة المذكورين في رواية أنس هذه.
 من تلك الروايات: [ما ثبت]... عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه وأنه قال: "جَمَعْتُ الْقُرْآنَ
 فَقَرَأْتُ بِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: اقْرَأْهُ فِي شَهْرٍ... "إلى آخر الحديث"^(٢).

ومنها... [ما جاء] عن محمد بن كعب القرظي قال: "جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ خَمْسَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، وَأَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَأَبُو
 الدرداء، وأبو أيوب الأنصاري"^(٣).

وذهب بعضهم إلى أن الجمع في حديث أنس المذكور مُرادٌ به الكتابة لا الحفظ.
 وبعضهم ذهب إلى أن المُراد به الجمع بوجوه القراءات كلّها، أو تلقياً ومُشافهةً عن
 الرسول ﷺ، أو الجمعُ شيئاً فشيئاً حتى تكامل نزوله.

... ولأبي بكر الباقلاني^(٤) أجوبة ثمانية يُحاول بها دَفْعُ إشكال هذا الحديث، لكن ابن
 حجر ضَعَّفَهَا^(٥)، وغيره فَنَدَّهَا، والخطب سهل على كلّ حال، وفيما ذكرناه كفاية للخروج
 من هذا الإشكال.

(١) البخاري (٣٧٥٨). وأطرافه في: (٣٧٦٠، ٣٨٠٦، ٣٨٠٨، ٤٩٩٩)، ومسلم (٢٤٥٩).

(٢) ورد حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه من طُرُق مُتَعَدِّدة، وبروايات مختلفة، وأصله مُخَرَّجٌ في الصحيحين، وليس
 فيه موضع الشاهد هنا. وسأقتصر في تخريجه على رواياته المُصَرَّحة بكونه قد جمع القرآن أو حفظه، فأقول:
 أخرجه ابن ماجه (١٣٤٦)، وصححه ابن حبان (الإحسان)، (٧٥٣، ٧٥٤). وصَحَّحَ إسناده الحافظ في الفتح
 (٩/ ٥٢)، وقال الأرئوط في تعليقه على المسند (١١/ ٦٧، ٤٥٩): "صحيح لغيره" اهـ. وانظر السلسلة
 الصحيحة (١٥١٣).

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٧٢)، وابن عساكر في تاريخه (٤٧/ ١٣٧)، وذكره الحافظ في الفتح (٩/
 ٥٣) وعزاه لابن أبي داود، ثم قال: "إسناده حسن مع إرساله" اهـ.

(٤) الانتصار (١/ ١٦٨-١٨١).

(٥) الفتح (٩/ ٥١). وللإستزادة: راجع المصادر التي ذكرتها قريباً في الجواب عن هذا الإشكال ص ٢٤١
 (هامش ٩).

غير أنه لا يفوتني أن أقضي لك على هذا الإشكال بكلمة أعجبتني عن المازري إذ يقول ما نصّه: ... [هذا الحديث مما ذكره بعض المُلحِدة في مطاعِنها، وحاوَلت بذلك القَدَح في الثقة بنقل القرآن، ولا مُستَرَوَح لها في ذلك؛ لأنّا لو سلّمنا أن الأمر كما ظنّوه، وأنه لم يُكْمَل القرآن سوى أربعة فإنّه قد حفظ جميع أجزائه مئون لا يُخصّون، وما من شَرَط كونه متواتراً أن يحفظ الكلُّ الكلُّ، بل الشيء الكثير إذا روى كل جزء منه خلق كثير عُلِم ضرورة، وحَصَلَ مُتواتراً، ولو أن "قَفَا نبكي" ^(١) روى كل بيت مائة رجل مثلاً، لم يحفظ كل مائة سوى البيت الذي روته لكانت مُتواترة. فهذا الجواب عن قَدَحِهِمْ] ^(٢).

وقال القرطبي: ... [وقد تواترت الأخبار بأنه قُتل يوم اليمامة سبعون ممن جَمَعَ القرآن، وكان ذلك في سنة وفاة النبي ﷺ. وأول سني خلافة أبي بكر ﷺ. وإذا قُتل في جيش واحد سَبعون ممن جَمَعَ القرآن؛ فالذين بقوا في ذلك الجيش منهم لم يُقتلوا أكثر من أولئك أضعافاً. وإذا كان ذلك في جيش واحد! فانظر كم بقي في مُدُن الإسلام -إذ ذاك- وفي عساكر أُخر من الصحابة ﷺ ممن جمع القرآن؟ فيظهر من هذا أن الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ لا يُحصيهم أحد، ولا يضبطهم عدد...
فإن قيل: فإذا لم يكن له دليل خطاب فلا شيء خصّ هؤلاء الأربعة بالذِّكر دون غيرهم؟ فالجواب من أوجه:

أحدها: أنه يحتمل أن يكون ذلك لتعلّق عَرَض المتكلم بهم دون غيرهم، كالحال في ذكر الألقاب.

وثانيها: لحضور هؤلاء الأربعة في ذِهنه دون غيرهم.

وثالثها: أن هؤلاء الأربعة قد اشتهروا بذلك في ذلك الوقت دون غيرهم ممن يحفظ جَميعه.

ورابعها: أن أنسًا سَمِع من هؤلاء الأربعة إخبارهم عن أنفسهم أنهم جَمَعوا القرآن، ولم يَسْمَع مثل ذلك من غيرهم، وكلُّ ذلك مُحتمل، والله تعالى أعلم ^(٣).

(١) إشارة إلى قصيدة امرئ القيس المشهورة، وهي إحدى المعلقات السبع، ومطلعها:

قَفَا نَبَكٍ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
يَسْقُطُ اللَّوْثُ بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوْمِلِ

(٢) المعلم (٣/ ١٥٠).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (في الفضائل / ترجمة أبي بن كعب).

ثم إن ما ذكرناه في هذا المقام لا يتجاوز دائرة الصحابة الذين جمعت صدورهم كتاب الله في حياة رسول الله ﷺ، أما بعد وفاته ﷺ فقد أتم حفظ القرآن آلاف مؤلفة من الصحابة، واشتهر بإقراء القرآن من بينهم سبعة: عثمان، وعلي، وأبي بن كعب، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وأبو موسى الأشعري. كلهم جمعوا التنزيل بين حنايا صدورهم، وأقرؤوه لكثير غيرهم. جازاهم الله أحسن الجزاء، آمين...^{(١)(٢)}.



جَمَعَ الْقُرْآنَ بِمَعْنَى كِتَابَتِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ :

قلنا: إن هِمَّةَ الرسول ﷺ وأصحابه ﷺ كانت مُنْصَرَفَةً أَوَّلَ الْأَمْرِ إِلَى جَمْعِ الْقُرْآنِ فِي الْقُلُوبِ بِحِفْظِهِ وَاسْتِظْهَارِهِ ضَرُورَةً أَنَّهُ نَبِيُّ أُمَّيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي الْأُمِّيِّينَ. أَضِفْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ أَدَوَاتِ الْكِتَابَةِ لَمْ تَكُنْ مَيَسُورَةً لَدَيْهِمْ فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ. وَمِنْ هُنَا كَانَ التَّعْوِيلُ عَلَى الْحِفْظِ فِي الصَّدُورِ يَفُوقُ التَّعْوِيلَ عَلَى الْحِفْظِ بَيْنَ السُّطُورِ، عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ أَيَّامُنَا مِنْ جَعْلِ صَفَحَاتِ صُدُورِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ دَوَاوِينَ لِأَشْعَارِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ وَمَفَاخِرِهِمْ وَأَيَامِهِمْ.

ولكن القرآن حَظِيَ بِأَوْفَى نَصِيبٍ مِنْ عِنَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، فَلِمَ تَصْرِفُهُمْ عِنَايَتَهُمْ بِحِفْظِهِ وَاسْتِظْهَارِهِ عَنْ عِنَايَتِهِمْ بِكِتَابَتِهِ وَنَقْشِهِ، وَلَكِنْ بِمَقْدَارِ مَا سَمَحَتْ بِهِ وَسَائِلُ الْكِتَابَةِ وَأَدَوَاتُهَا فِي عَصْرِهُمْ.

فها هو ذا رسول الله ﷺ قَدْ اتَّخَذَ كِتَابًا لِلْوَحْيِ، كُلَّمَا نَزَلَ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَمَرَهُمْ بِكِتَابَتِهِ، مُبَالِغَةً فِي تَسْجِيلِهِ وَتَقْيِيدِهِ، وَزِيَادَةً فِي التَّوَثُّقِ وَالضَّبْطِ وَالْإِحْتِيَاظِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى تُظَاهِرَ الْكِتَابَةُ الْحِفْظَ، وَيُعَايِذَ النِّقْشُ اللَّفْظَ.

وكان هؤلاء الكتاب من خيرة الصحابة ﷺ، فيهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي،

(١) انظر: الطبقات لابن سعد (٢/ ٢٧١-٢٧٢)، المعرفة والتاريخ (١/ ٤٨٧)، المرشد الوجيز ص ٣٦-٤٢، تفسير القرطبي (١/ ٥٦-٥٩)، معرفة القراء الكبار (١/ ٢٤)، البرهان للزركشي (١/ ٢٤١)، شرح الأبي على مسلم (٦/ ٢٩٤-٢٩٦)، فتح الباري (٩/ ٥١)، الإتيان (١/ ١٩٩).

(٢) وهكذا أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث، فقد حفظته في زمن النبي ﷺ كما جاء عند أبي داود. وصححه ابن خزيمة (١٦٧٦)، (٣/ ٨٩). وحسنه الألباني في الإرواء (٢/ ٢٥٥)، وفي تعليقه على ابن خزيمة (٣/ ٨٩).

ومعاوية، وأبان بن سعيد^(١)، وخالد بن الوليد، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وثابت بن قيس^(٢)، وغيرهم^(٣)

وكان ﷺ يدلهم على موضع المكتوب من سورتها، فيكتبونه فيما يسهل عليهم من العُصْب^(٤)، واللِّخَاف^(٥)، والرِّقَاع^(٦)، وقَطَعَ الأديم^(٧)، وعِظَام الأكتاف والأضلاع، ثم يوضع المكتوب في بيت رسول الله ﷺ.

وهكذا انقضى العهد النبوي السعيد والقرآن مجموع على هذا النَّمَط، بيد أنه لم يُكتب في صُحُف، ولا في مصاحف، بل كُتِبَ منشورًا كما سمعت بين الرِّقَاع والعظام ونحوها مما ذكرنا...

وعن زيد بن ثابت قال: "كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُوَلِّفُ الْقُرْآنَ مِنَ الرِّقَاع"^(٨). وكان هذا الترتيب بتوقيف من جبريل عليه السلام،... ولا ريب أن جبريل كان لا يصدر في ذلك إلا عن أمر الله ﷻ.

(١) أبو الوليد الأموي، أسلم قبل الفتح، وكان تاجرًا مؤسّرًا، سافر إلى الشام، وهو الذي أجاز ابن عمه عثمان بن عفان رضي الله عنه يوم الحديبية، وقد هاجر بعد إسلامه إلى المدينة، واستعمله النبي ﷺ سنة تسع على البحرين، ثم استشهد هو وأخوه خالد يوم أحنادين. انظر: السير (١/ ٢٦١).

(٢) ثابت بن قيس بن شماس بن زهير الأنصاري الخزرجي، خطيب الأنصار، شهد أحدًا وبيعة الرضوان، واستشهد يوم اليمامة. انظر: السير (١/ ٣٠٨).

(٣) في كُتَاب الوحي: انظر: بهجة المجالس لابن عبد البر (١/ ٣٥٦)، جوامع السيرة لابن حزم ص ٢٦-٢٧، تاريخ دمشق (٤/ ٣٢٤)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٩)، عيون الأثر لابن سيد الناس (١/ ٣١٥)، تهذيب الكمال (١/ ١٩٦)، البداية والنهاية (٥/ ٣٣٩)، المصباح المُنْضِي في كُتَاب النبي الأمي العربي (١/ ٢٩)، تخرّيج الدلالات السَّمْعِيَّة من الجِرْف والصنائع (١/ ١١٧)، فتح الباري (٩/ ٢٢)، كُتَاب النبي ﷺ للأعظمي، التراتيب الإدارية (١/ ١١٥)، كُتَاب الوحي لأحمد عبد الرحمن عيسى ص ٦٥، ٣٢٥.

(٤) العُصْب - بضم العين والسين - جمع عسيب، وهو جريد النخل، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطَّرَف العريض. (زرقاني).

(٥) اللِّخَاف - بكسر اللام - جمع لَخْفَة، بفتح اللام وسكون الخاء، وهي الحجارة الرقيقة. وقال الخطابي: صفائح الحجارة. (زرقاني).

(٦) الرِّقَاع: جمع رقعة، وقد تكون من جِلْد أو وَرَق أو كاغد. (زرقاني).

(٧) الأديم: الجِلْد. (زرقاني).

(٨) أخرجه الترمذي (٣٩٥٤)، وصححه ابن حبان (١١٤)، وقال الحاكم (٢/ ٢٢٩، ٦١١): "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" اهـ، ووافقه الذهبي، وهو في السلسلة الصحيحة (٥٠٣).

أما الصحابة -رضوان الله عليهم- فقد كان منهم من يكتبون القرآن، ولكن فيما تيسر لهم من قرطاس أو كتفٍ أو عظم أو نحو ذلك، بالمقدار الذي يبلغ الواحد عن رسول الله ﷺ. ولم يلتزموا توالي السور وترتيبها؛ وذلك لأنَّ أحدهم كان إذا حَفِظ سورةً أنزلت على رسول الله ﷺ أو كَتَبَهَا ثم خرج في سِرِيَةٍ -مثلاً- فنزلت في وَقْتِ غِيَابِهِ سورة؛ فإنه كان إذا رجع يأخذ في حِفْظ ما ينزل بعد رجوعه وكتابته، ثم يَسْتَدْرِك ما كان قد فاته في غيابه، فيجمعه ويتتبعه على حَسَب ما يسهل له، فيقع فيما يكتبه تقديم وتأخير بسبب ذلك. وقد كان من الصحابة من يعتمد على حِفْظه فلا يكتب جَرِيًّا على عادة العرب في حِفْظ أنسابها، واشتِظَّهار مَفَاخِرِها وأشعارها من غير كتابه.

صَفْوَةُ المقال:

وصفوة المقال أنَّ القرآن كان مكتوبًا كلَّه على عهد الرسول ﷺ، وكانت كتابته ملحوظًا فيها أن تشمل الأحرف السبعة التي نزل عليها، غير أنَّ بعض الصحابة كان قد كتب بعض منسوخ التلاوة، ... ولم يكن القرآن على ذلك العهد مجموعًا في صُحُف ولا مصاحف عامة.

لماذا لم يُجمع القرآن أيامئذ في صُحُفٍ ولا مصاحف؟

وإنما لم يُجمع القرآن في صُحُفٍ ولا مصاحف لاعتبارات كثيرة:

أولها: أنه لم يُوجد من دواعي كتابته في صُحُفٍ أو مصاحف مثل ما وُجد على عهد أبي بكر حتى كتبه في صُحُف. ولا مثل ما وُجد على عهد عثمان حتى نَسَخه في مصاحف. فالمسلمون وقتئذ بخير، والقراء كثيرون، والإسلام لم يَسْتَبْجِرِ عمرانه بعد، والفتنة مأمونة، والتعويل لا يزال على الحِفْظ أكثر من الكتابة، وأدوات الكتابة غير ميسورة، وعناية الرسول ﷺ باستظهار القرآن تفوق الوصف وتوفي على الغاية، حتى في طريقة أدائه على حروفه السبعة التي نزل عليها.

ثانيها: أنَّ النبي ﷺ كان بصَدَد أن ينزل عليه الوحي بِنَسْخ ما شاء الله من آية أو آيات.

ثالثها: أنَّ القرآن لم ينزل مرة واحدة، بل نزل مُنْجَمًا في مدى عشرين سنة أو أكثر.

رابعها: أنَّ ترتيب آياته... ليس على ترتيب نزوله، فقد علمت أنَّ نزوله كان على حَسَب الأسباب، أما ترتيبه فكان لغير ذلك من الاعتبارات.

وأنت خبير بأن القرآن لو جُمع في صُحُف أو مصاحف والحال على ما شرحنا لكان عُرْضَةً لتغيير الصُّحُف كلما وَقَعَ نَسْخ، أو حَدَثَ سَبَب. مع أَنَّ الظروف لا تُسَاعِد، وأدوات الكتابة ليست ميسورة، والتعويل كان على الحِفْظ قبل كل شيء. ولكن لما استقرَّ الأمر بختام التنزيل، ووفاء الرسول ﷺ، وأَمِنَ النُّسخ، وتقرَّرَ الترتيب، ووُجِدَ من الدواعي ما يقتضي نَسْخه في صُحُف أو مصاحف وفق الله الخلفاء الراشدين فقاموا بهذا الواجب حِفْظًا للقرآن، وحِياطة لأصل التشريع الأول مُصَدِّقًا لقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

جَمْعُ الْقُرْآنِ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ ؓ:

أَلْقَتِ الْخِلَافَةَ قِيَادَهَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ ؓ بَعْدَ غُرُوبِ شَمْسِ النُّبُوَّةِ، وَوَاجَهْتُ أَبَا بَكْرٍ فِي خِلَافَتِهِ هَذِهِ أَحْدَاثٌ شِدَادٌ، وَمَشَاكِلُ صِعَابٍ، مِنْهَا مَوْقِعَةُ الْيَمَامَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ لِلْهَجْرَةِ، وَفِيهَا دَارَتْ رَحَى الْحَزْبِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الرَّدَّةِ مِنْ أَتْبَاعِ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَابِ، وَكَانَتْ مَعْرَكَةُ حَامِيَةِ الْوَطِيسِ، اسْتُشْهِدَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنْ قُرَاءِ الصَّحَابَةِ وَحَفَظَتَهُمْ لِلْقُرْآنِ، يَنْتَهِي عَدْدُهُمْ إِلَى السَّبْعِينَ، وَأَنْهَاهُ بَعْضُهُمْ إِلَى خَمْسِمِائَةٍ^(١)، مِنْ أَجْلِهِمْ سَالِمَ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ ؓ. وَلَقَدْ هَالَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ، وَعَزَّ الْأَمْرَ عَلَى عَمْرِو ؓ، فَدَخَلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، وَاقْتَرَحَ عَلَيْهِ أَنْ يَجْمَعَ الْقُرْآنَ خَشْيَةَ الضَّيَاعِ بِمَوْتِ الْحَفَاطِ وَقَتْلِ الْقُرَّاءِ، فَتَرَدَّدَ أَبُو بَكْرٍ أَوَّلَ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ وَقَافًا عِنْدَ حُدُودِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ، يَخَافُ أَنْ يَجْرَهُ التَّجْدِيدُ إِلَى التَّبْدِيلِ، أَوْ يُسَوِّقَهُ الْإِنْشَاءَ وَالْإِخْتِرَاعَ إِلَى الْوُقُوعِ فِي مَهَاوِي الْخُرُوجِ وَالْإِبْتِدَاعِ.

وَلَكِنَّهُ بَعْدَ مُفَاوَظَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمْرِو تَجَلَّى لَهُ وَجْهُ الْمَصْلَحَةِ، فَاقْتَنَعَ بِصَوَابِ الْفِكْرَةِ، وَشَرَحَ اللَّهُ لَهَا صَدْرَهُ، وَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ الْجَمْعَ الَّذِي يُشِيرُ بِهِ عَمْرٌ مَا هُوَ إِلَّا وَسِيلَةٌ مِنْ أَعْظَمِ الْوَسَائِلِ النَّافِعَةِ إِلَى حِفْظِ الْكِتَابِ الشَّرِيفِ، وَالْمَحَافَظَةِ عَلَيْهِ مِنَ الضَّيَاعِ وَالتَّحْرِيفِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ الْخَارِجَةِ، وَلَا مِنَ الْبِدْعِ وَالْإِضَافَاتِ الْفَاسِقَةِ، بَلْ هُوَ مُسْتَمَدٌّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي وَضَعَهَا الرَّسُولُ ﷺ بِتَشْرِيعِ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ، وَاتِّخَاذِ كُتَّابٍ لِلْوَحْيِ، وَجَمْعِ مَا كَتَبَهُ عِنْدَهُ حَتَّى مَاتَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

(١) انظر: فضائل القرآن لابن كثير ص ١٤، البداية والنهاية (٦ / ٣٣٩).

قال أبو عبد الله المحاسبي^(١) في كتاب (فَهْم السُّنَنِ) ما نصّه: "كتابة القرآن ليست بمُحَدَّثَةٍ؛ فإنه ﷺ كان يأمر بكتابتها، ولكنه كان مُفَرَّقًا في الرِّقَاع، والأَكْتاف، والعُسْب، فإنما أَمَرَ الصديق بنسخها من مكانٍ مُجْتَمَعًا، وكان ذلك بمنزلة أوراقٍ وُجِدت في بيت رسول الله ﷺ فيها القرآن مُتَشَتَّر، فجمعها جامع ورَبَطَهَا بخيط، حتى لا يضيع منها شيء" اهـ^(٢).

تنفيذ أبي بكر ﷺ للفكرة:

اهتم أبو بكر بتحقيق هذه الرغبة، ورأى أن يَنْدُب لتحقيقها رجلاً من خيرة رجالات الصحابة، هو زيد بن ثابت ﷺ؛ لأنه اجتمع فيه من المواهب ذات الأثر في جَمْع القرآن ما لم يجتمع في غيره من الرجال، إذ كان من حُفَاط القرآن، ومن كُتَّاب الوحي لرسول الله ﷺ، وشهد العَرَضَةَ الأخيرة للقرآن في ختام حياته ﷺ، وكان فوق ذلك معروفاً بِخُصُوبَةِ عَقْلِهِ، وَشِدَّةِ وَرَعِهِ، وَعِظَمِ أَمَانَتِهِ، وَكَمَالِ خُلُقِهِ، واستقامة دينه^(٣). فاستشار أبو بكر عمر ﷺ في هذا

(١) الحارث بن أسد البغدادي المُحَاسِبِي، صاحب تصوف، وله مصنفات في الزهد وغيره، أثنى عليه الإمام أحمد من وجهٍ وحَدَّر منه من وجه، تكلم في مسألة اللفظ، ومسألة الإيمان. مات سنة (٢٤٣هـ). انظر: السير (١٢ / ١١٢).

(٢) نقله الزركشي في البرهان (١ / ٢٣٨)، والسيوطي في الإتقان (١ / ١٦٨).

(٣) ينظر: ما ذكره أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ص ٣٨٤.

وقد أورد المؤلف رحمه الله هنا شبهة حول جَمْع القرآن وأجاب عنها فقال: { ... وَرَدَ أَنَّ عبد الله بن مسعود قال: "يا معشر المسلمين، أُعْزِلَ عن نَسْخِ المصاحف وَيَتَوَلَّاهُ رَجُلٌ؟! والله لقد أسلمت وإنه لفي صُلْبِ رَجُلٍ كافر" اهـ^(١) ...

يعني هذا الرَّجُلُ: زيد بن ثابت ...

[والجواب]:

أولاً: بأن كلام ابن مسعود هذا إذا صَحَّ لا يدل على الطعن في جَمْع القرآن، إنما يدل على أنه كان يرى في نفسه أنه هو الأولي أن يُسَنَدَ إليه هذا الجَمْع؛ لأنه كان يَشُقُّ بِنَفْسِهِ أَكْثَرَ مِنْ نَفْثَةِ بَرِيدٍ في هذا الباب، وذلك لا يُثْبِتُ أَنَّهُ كان يرى في زيد أهلية وكفاية للنهوض بما أُسْنَدَ إليه وإن كان هو في نَظَرِ نَفْسِهِ أَكْفَأَ وَأَجْدَر. غير أن المسألة تقديرية، ولا ريب أن تقدير أبي بكر وعمر وعثمان لزيد أصدق من تقدير ابن مسعود له، كيف وقد عرفت فيما سبق مجموعة المؤهلات والمزايا التي تَوَافَرَتْ فيه حتى جَعَلَتْهُ الجدير بتنفيذ هذه الغاية السَّامِيَةِ. أضف إلى ذلك أن عثمان ضَمَّ إليه ثلاثة، ثم كان هو وجمهور الصحابة مُشْرِفِينَ عليهم مُراقِبِينَ لهم، وناهيك في عثمان أنه كان من حُفَاط ومعلمي القرآن!

وخلاصة هذا الجواب: أن اعتراض ابن مسعود على فرض صحته كان مُنْصَبًّا على طريقة تأليف لَجْنَةِ الجَمْع لا على صحة نَفْسِ الجَمْع. مع أن كلمة ابن مسعود السَّالِفَةُ لا تدل على أكثر من أنه كان يَكْبُرُ زيداً بزمَن طویل إذ كان عبد الله مُسْلِمًا وزيد لا يزال ضميراً مُسْتَتَرًّا في صُلْبِ أبيه. وليس هذا بمطعن في زيد،

(١) هذا الأثر أخرجه الترمذي (٣١٠٤)، وقال: "حسن صحيح"، وقال ابن العربي في أحكام القرآن (٢ / ٦٠٩): "حديث صحيح لا يُعْرَفُ إلا من حديث الزهري"، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٣ / ٢٥٤).

فوافقه. وجاء زيدٌ فعَرَضَ أبو بكر عليه الفكرة، ورَغِبَ إليه أن يقوم بتنفيذها، فتردَّد زيدٌ أول الأمر، ولكن أبا بكر ما زال به يُعالِجُ شُكوكه، ويُبَيِّنُ له وَجْهَ المصلحة، حتى اطمأنَّ واقتنع بصواب ما نُدِبَ إليه، وشرَعَ يَجْمَعُ، وأبو بكر وعمر وكبار الصحابة يُشْرِفون عليه، ويُعاونونه في هذا المشروع الجَلَل، حتى تمَّ لهم ما أرادوا: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا الْآنَ يُسَمِّرُ نُورَهُ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].

وفي ذلك يروي البخاري رحمته الله في صحيحه أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: "أُرْسِلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مَقْتَلٌ أَهْلَ الْيَمَامَةِ -أي: عَقِبَ اسْتِشْهَادِ الْقُرَاءِ السَّبْعِينَ فِي واقعة اليمامة- فإذا عمرُ بنُ الخطابِ عنده. قال أبو بكر رضي الله عنه: "إِنَّ عمرَ أَتَانِي فقال: إِنَّ القَتْلَ قد اسْتَحَرَّ -أي: اشتدَّ- يَوْمَ اليمامةِ بِقُرَاءِ القرآن، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ القَتْلُ بِالْقُرَاءِ بِالْمَوَاطِنِ فيذهب كثيرٌ من القرآن، وَإِنِّي أَرَى أَنْ أَتَامِرَ بِجَمْعِ القرآن. قلتُ لعمر: كيف نفعُلُ ما لم يفعله رسولُ الله ﷺ؟

= فكم تَرَكَ الأولُ لِلآخر. ولو كان الأمر بالسَّن لاختل كثير من نظام الكون. ثم إن كلمة ابن مسعود ربما يُفهم منها الطعن في زيدٍ مِنْ ناحية أَنَّ أباه كان كافرًا، ولكن هذا ليس بمطعن، فكثير من أكابر الصحابة كانوا في مبدأ أمرهم كُفَرَاءً، وخرجوا من أصلاب آباء كافرين، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، ويقول: ﴿قُلْ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾. ثانياً: أننا إذا سلّمنا صحة ما نُقِلَ عن ابن مسعود، وسلّمنا أنه أراد الطعن في صحة جَمْعِ القرآن لا نُسلّم أنه دام على هذا الطعن والإنكار، بدليل ما صَحَّ عنه أنه رجع إلى ما في مصحف عثمان، وحرَّق مصحفه في آخره الأمر^(٢) حين تبين له أَنَّ هذا هو الحق، وبدليل ما صَحَّ عنه من قراءة عاصم عن زُرعة وقد تقدَّم. ثالثاً: أَنَّ كلام ابن مسعود هذا على تسليم صحته، وأنه أراد به الطعن في صحة الجَمْع، وأنه دام عليه ولم يرجع عنه؛ لا نُسلّم أنه يدل على إبطال تواتر القرآن؛ فَإِنَّ التواتر كما أسلفنا يكفي في القطع بصحة مرويه أن يُنْقَلَ عن جَمْعٍ يُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ على الكذب بشروطه، وليس من شروطه ألا يُخَالَفَ فيه مُخَالَفٌ حتى يُقَدِّح في تواتر القرآن أن يُخَالَفَ فيه ابن مسعود أو غير ابن مسعود ما دام جَمْعٌ غفير من الصحابة قد أقروا جَمْعَ القرآن على هذا النحو في عهد أبي بكر مرة وفي عهد عثمان مرة أخرى^(٣).

(٢) لم أقف على نصٍّ مُستد في ذلك، وإنما ذكر ذلك بعض أهل العلم، كابن أبي داود في كتابه المصاحف، ص ٢٥؛ فإنه عقد باباً بعنوان: (رضاء عبد الله بن مسعود لجمع عثمان رضي الله عنه المصاحف). والذهبي في السَّيَر (١/ ٤٨٨)؛ حيث قال: "قد ورد أن ابن مسعود رَضِيَ وتابع عثمان والله الحمد". وقال ابن كثير في تفسيره (٤/ ٥٧١): "مشهور عند كثير من القراء والفقهاء أن ابن مسعود كان لا يَكْتَبُ المَعُوذَتَيْنِ في مصحفه، فلعله لم يَسْمَعْهُمَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، ولم يتواتر عنده، ثم لعله قد رَجَعَ عن قوله ذلك إلى قول الجماعة؛ فَإِنَّ الصحابة رضي الله عنهم كتبوهما في المصاحف الأئمة، ونفذوها إلى سائر الآفاق كذلك، والله الحمد والمنة". وقد ذكر بعضهم بعض الروايات مستشهداً بها على ذلك، لكنها غير صريحة. ينظر: العدل والإحسان في تحرير اعتراضات ابن مسعود على مصحف عثمان ص ٨٠ - ٨١.

(٣) ما بين الأقواس {} من كلام المؤلف في الجواب عن الشبهة الرابعة حول جمع القرآن (المناهل ١/ ٢٧٧-٢٧٨).

قال عمر: هذا والله خيرٌ، فلم يزل عمر يُراجعني حتى شرح الله صدرِي لذلك، ورأيتُ في ذلك الذي رأى عمرُ. قال زيد: قال أبو بكر: إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا تَنْتَهَمُكَ، وَقَدْ كُنْتَ تَكْتَبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَتَّبِعُ الْقُرْآنَ فَاجْمَعُهُ. فوالله، لو كَلَّفُونِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ! قُلْتُ: كَيْفَ تَفْعَلُونَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قال: هو والله خيرٌ. فلم يزل أبو بكر يُراجعني حتى شرح الله صدرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ. فَتَتَّبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الْعُسْبِ وَاللَّخَافِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ، حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] حتى خاتمة براءة. فكانت الصُّحُفُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ^(١).

(١) أخرجه البخاري (٤٦٧٩). وقد أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه مع اختلاف في الروايات في الآية التي وجدها، وفي اسم من وُجِدَتْ عنده، على النحو الآتي:

الرقم	اسم الصحابي	الآية
٢٨٠٧	خزيمة بن ثابت	﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ...﴾ [الأحزاب: ٢٣].
٤٠٤٩	خزيمة بن ثابت الأنصاري	﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ...﴾ [الأحزاب: ٢٣].
٤٧٨٤	خزيمة الأنصاري	﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ...﴾ [الأحزاب: ٢٣].
٤٩٨٨	خزيمة بن ثابت الأنصاري	﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ...﴾ [الأحزاب: ٢٣].
٤٦٧٩	خزيمة الأنصاري - وفي رواية: أبو خزيمة الأنصاري. - وفي أخرى: أبو خزيمة. - وفي أخرى: خزيمة أو أبو خزيمة.	﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (١٢٨) فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْمَظِيدِ [التوبة: ١٢٨-١٢٩].
٤٩٨٦	أبو خزيمة	﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ...﴾ إلى آخر السورة [التوبة: ١٢٨-١٢٩].
٤٩٨٩	أبو خزيمة الأنصاري	﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ...﴾ إلى آخر السورة [التوبة: ١٢٨-١٢٩].
٧٤٢٥	أبو خزيمة الأنصاري	﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ...﴾ إلى آخر السورة [التوبة: ١٢٨-١٢٩].
٧١٩١	خزيمة أو أبو خزيمة	﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ...﴾ إلى آخر السورة [التوبة: ١٢٨-١٢٩].

فهذا الحديث - كما ترى - يدلُّ على مَبْلَغِ اهتمام كبار الصحابة رضي الله عنهم بالمحافظة على القرآن، وعلى مَبْلَغِ ثقة أبي بكر وعمر بزيد بن ثابت، وعلى جَدَارَةِ زيد بهذه الثقة لِتَوَافُرِ تلك المناقب التي ذكرها فيه أبو بكر. وَيُؤَيِّدُ وَرَعَهُ وَدِينَهُ وَأَمَانَتَهُ قَوْلُهُ: "فوالله، لو كَلَّفُونِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أُمِرْتُ بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ". ويشهد بوفرة عقله تردُّده وتَوَقُّفه أول الأمر، ومُتَنَاقِشَتُهُ لأبي بكر حتى راجعه أبو بكر وأقنعه بوجه الصواب. وَيَنْطِقُ بِدَقَّةِ تحريره قَوْلُهُ: "فَتَبَبَعْتُ الْقُرْآنَ مِنَ الْعُسْبِ وَاللَّخَافِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ". رضي الله عنه وأرضاه، ورضي عنهم وعنا أجمعين.

= قال الحافظ: "... الذي وُجد معه آخر سورة التوبة غير الذي وُجد معه الآية التي في الأحزاب؛ فالأول اختلف الرواة فيه على الزُّهري: فمن قائل: "مع خزيمه". ومن قائل: "مع أبي خزيمه". ومن شاك فيه، يقول: "خزيمه أو أبي خزيمه". والأرجح: إن الذي وُجد معه آخر سورة التوبة: أبو خزيمه، بالكُنية. والذي وُجد معه الآية من الأحزاب: خزيمه" اهـ. الفتح (٩/ ١٥). وانظر أيضًا: (٨/ ٣٤٥). وقال في موضع آخر (٨/ ٥١٨): "فالذي يظهر أنهما حديثان" اهـ.

وقال (٦/ ٢٤): "قوله: (عن خارجه بن زيد)، أي: ابن ثابت. وللزهري في هذا الحديث شيخ آخر، وهو عبيد بن السَّاق، لكن اختلف خارجه وعبيد في تعيين الآية التي ذَكَرَ زيد أنه وجدها مع خزيمه، فقال خارجه: إنها قوله تعالى: ﴿مَنْ الْتَمَيْنَ رِجَالًا صَدَقُوا﴾. وقال عبيد: إنها قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾. وقد أخرج البخاري الحديثين جميعًا بالإسنادين المذكورين، فكأنهما جميعًا صَحَّاحًا عنده" اهـ.

وقال (٩/ ١٥): "وأخرج ابن أبي داود من طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: (أتى الحارث بن خزيمه بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة، فقال: أشهد أني سمعتهما من رسول الله ﷺ ووعيتهما. فقال عمر: وأنا أشهد لقد سمعتهما. ثم قال: لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا سورة من القرآن فألحقوها في آخرها). فهذا إن كان محفوظًا احتمل أن يكون قول زيد بن ثابت: ووجدتها مع أبي خزيمه، لم أجدها مع غيره، أي: أول ما كتبت. ثم جاء الحارث بن خزيمه بعد ذلك. أو أن أبا خزيمه هو الحارث بن خزيمه، لا ابن أوس" اهـ.

وقال (٨/ ٣٤٥): "ومما نبه عليه أن آية التوبة وجدها زيد بن ثابت لما جمع القرآن في عهد أبي بكر. وآية الأحزاب وجدها لما نسخ المصاحف في عهد عثمان" اهـ.

وقال (٩/ ١٥): "وأبو خزيمه: قيل: هو أوس بن يزيد بن أصرم، مشهور بكنيته دون اسمه. وقيل: هو الحارث بن خزيمه. وأما خزيمه: فهو ابن ثابت، ذو الشهادتين" اهـ.

وانظر في ترجمة الحارث بن خزيمه (أو: خَزَمَة): الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٢٨٧-٢٨٨)، أسد الغابة (١/ ٦٠٢)، الإصابة (١/ ٤٧٧).

وفي ترجمة أبي خزيمه: أسد الغابة (٦/ ٨٥).

وفي ترجمة خزيمه بن ثابت: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٤٤٨)، أسد الغابة (٢/ ١٧٢)، الإصابة (١/ ٤٢٥).

وراجع الفتح (٩/ ١٢-٢٢).

دُستور أبي بكر عليه السلام في كتابة الصُّحف :

وانتهج زيد في القرآن طريقة دقيقة مُحكمة وضعها له أبو بكر وعمر، فيها ضمان لحياطة كتاب الله بما يليق به من ثَبُتٍ بالغٍ وحَذَرٍ دقيقٍ، وتَحَرَّياتٍ شاملةٍ، فلم يكتفِ بما حفظ في قلبه، ولا بما كتب بيده، ولا بما سمع بأذنه، بل جعل يتبَّع وَيَسْتَقْصِي آخِذاً على نفسه أن يعتمد في جَمْعِهِ على مصدرين اثنين:

أحدهما: ما كُتِبَ بين يدي رسول الله ﷺ.

والثاني: ما كان محفوظاً في صدور الرجال. وبلغ من مُبالغته في الحِطة والحَذَر أنه لم يقبل شيئاً من المكتوب حتى يشهد شاهدان عدلان أنه كُتِبَ بين يدي رسول الله ﷺ.

يدلُّ على ذلك ما أخرجه ابن أبي داود^(١) من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب^(٢)، قال: "... [أراد عمر بن الخطاب أن يجمع القرآن فقام في الناس] فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأتنا به، وكانوا كتبوا ذلك في الصُّحف والألواح والعُشب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهدَ شَهِيدان^(٣)."

ويدلُّ عليه ما أخرجه ابن أبي داود -أيضاً-، ولكن من طريق هشام بن عروة، عن أبيه أن أبا بكر قال لعمر، ولزيد: "أقعدا على باب المسجد، فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فأكُتِّبَا^(٤)" ... [قال الحافظ: " ورجاله ثقاتٌ ... [مع انقطاعه، وكان] ... المراد بالشاهدين: الحفظُ والكتابة...، [أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كُتِبَ بين يدي رسول الله ﷺ، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن. وكان غرضهم ألا يُكُتَّبَ إلا من عيَّن ما كُتِبَ بين يدي النبي ﷺ لا من مُجرَّد الحِفظ " اهـ^(٥)].

(١) أبو بكر، عبد الله بن أبي داود، سليمان السجستاني، من أكابر الحفاظ ببغداد، له كتاب المصابيح، والمصاحف وغيرها، وشارك أباه في شيوخه بمصر والشام. وتوفي سنة (٣١٦هـ). انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٤٦٤)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٠٥)، (٤/ ٣٥٤)، (٥/ ٢٢١)، ميزان الاعتدال (٢/ ٤٣٣).

(٢) ابن أبي بلتعة اللخمي، أبو محمد المدني، تابعي ثقة جليل القدر، روى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، لكنه لم يسمع من عمر رضي الله عنه، وإنما يروي بواسطة أبيه كما قال ابن معين رضي الله عنه. انظر: تهذيب الكمال (٣١/ ٤٣٥).

(٣) أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (١/ ٤٦٣)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٧، وابن عساكر (١٦/ ٣٦٥). وهو منقطع.

(٤) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٢.

(٥) الفتح (٩/ ١٤-١٥).

وقال السخاوي في (جمال القرآن) ما يُفيد أنَّ المراد بهما رَجُلَانِ عَدْلَانِ، إذ يقول ما نصُّه: ["ومعنى هذا الحديث -والله أعلم-: من جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله الذي كُتِبَ بين يدي رسول الله ﷺ، وإلا فقد كان زيد جامعاً للقرآن" اهـ^(١)] ...

ولم يعتمد زيدٌ ﷺ على الحفظ وحده؛ ولذلك قال في الحديث الذي رواه البخاري سابقاً: إنه لم يجد آخر سورة براءة إلا مع أبي خزيمة. أي: لم يجدها مكتوبةً إلا مع أبي خزيمة الأنصاري، مع أنَّ زيداً كان يحفظها، وكان كثيرٌ من الصحابة يحفظونها، ولكنه أراد أن يجمع بين الحفظ والكتابة زيادةً في التوثيق، ومبالغةً في الاحتياط. وعلى هذا الدستور الرشيد تمَّ جمعُ القرآن بإشراف أبي بكر وعمر وأكابر الصحابة ﷺ وإجماع الأمة عليه دون تكبر. وكان ذلك مَنْقَبَةً خالدة لا يزال التاريخ يذكرها بالجميل لأبي بكر في الإشراف، ولعمر في الاقتراح، ولزيد في التنفيذ، وللصحابة في المعاونة والإقرار!.

قال عليٌّ ﷺ: "أعظمُ الناس في المصاحف أجراً أبو بكر، رحمةُ الله على أبي بكر، هو أوَّلُ مَنْ جَمَعَ كِتَابَ اللَّهِ". أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بسند حسن^(٢).

وقد قُوبِلَت تلك الصُّحُف التي جمعها زيدٌ بما تَسْتَحِقُّ من عناية فائقة، فَحَفِظَهَا أبو بكر عنده، ثم حَفِظَهَا عمر بعده. ثم حَفِظَهَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ حفصة بنت عمر بعد وفاة عمر، حتى طلبها منها خليفة المسلمين عثمان ﷺ، حيث اعتمد عليها في استِنْسَاخِ مصاحف القرآن، ثم رَدَّهَا إليها كما يأتيك بيانه إن شاء الله.

مزايا هذه الصُّحُف:

وامتازت هذه الصُّحُف:

أولاً: بأنها جمعت القرآن على أدقِّ وجوه البحث والتحري، وأسلم أصول التثبُّت العلمي، كما سبق شرحه لك في الدستور السابق.

ثانياً: أنها اقْتَصَرَ فيها على ما لم تُنسخ تلاوته.

ثالثاً: أنها ظَفِرَتْ بإجماع الأمة عليها، وتَوَاتَرَتْ ما فيها.

(١) جمال القرآن (١/ ٨٦).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في فضائل الصحابة (٥١٣، ٥١٤)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١١، ١٢. وذكره الهندي في الكنز (٤٧٥٣) وزاد نسبه لابن سعد، وأبي نعيم في المعرفة، وخيشمة في فضائل الصحابة. (ولعله أراد: كتاب الصحابة لأحمد بن أبي خيشمة). وحسَّن إسناده الذهبي في تاريخ الإسلام (٢/ ٦٠)، والحافظ في الفتح (٩/ ١٢)، والعيني في عمدة القارئ (٢٠/ ١٦)، وصحح إسناده ابن كثير في فضائل القرآن ص ٥٧.

ولا يطعن في ذلك التواتر ما مرَّ عليك من أنَّ آخر سورة براءة لم يُوجَد إلا عند أبي خزيمة؛ فإنَّ المُراد أنه لم يُوجَد مكتوبًا إلا عنده، وذلك لا يُنافي أنه وُجِدَ محفوظًا عند كثرة غامرة من الصحابة بَلَّغَتْ حدَّ التواتر، وقد قلنا غير مرة: إنَّ المعوَّل عليه وقئذ كان هو الحفظ والاستظهار، وإنما اعتمد على الكتابة كمصدر من المصادر زيادة في الاحتياط؛ ومبالغة في الدقَّة والحذر^(١)

(١) قال المؤلف ﷺ في موطن آخر من هذا الكتاب: { ... ما يُروى عن زيد بن ثابت أنه قال في الجَمْع على عهد أبي بكر ما نصّه: "فَقُمْتُ فَتَبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الرَّفَاعِ وَالْأَكْثَافِ وَالْعُسْبِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ، حَتَّى وَجَدْتُ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ أَبِي خَزِيمَةَ الْأَنْصَارِيِّ^(٢) لَمْ أَجِدْهُمَا مَعْ غَيْرِهِ، وَهَمَّا: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ ... } مع ما يُروى أيضًا عن زيد بن ثابت أنه قال في الجَمْع على عهد عثمان ما نصّه: فَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُهَا، لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ إِلَّا مَعَ خَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ^(٣) الَّذِي جَعَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَهَادَتَهُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾؟^(٤) والجواب ...:

أولاً: أنَّ كلام زيد بن ثابت هذا لا يُطِلُّ التَّوَاتُرَ، وبيان ذلك: أنَّ الآيتين ختام سورة التوبة لم تثبت قرأتهما بقول أبي خزيمة^(٥) وَحْدَهُ، بَلْ ثَبَّتَ بِأَخْبَارِ كَثْرَةٍ غَامِرَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنْ حِفْظِهِمْ فِي صُدُورِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا كَتَبُوهُ فِي أَوْرَاقِهِمْ. ومعنى قول زيد: "حتى وجدت من سورة التوبة آيتين لم أجدهما عند غيره" أنه لم يجد الآيتين اللتين هما ختام سورة التوبة مكتوبتين عند أحد إلا عند أبي خزيمة، فالذي انفرد به أبو خزيمة هو كتابتهما لا حِفْظَهُمَا، وليس الكتابة شرطًا في التواتر، بل المشروط فيه أن يرويه جَمْعٌ يُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، ولو لم يكتبه واحد منهم فكتابه أبي خزيمة الأنصاري كانت توثقًا واحتياطًا فوق ما يطلبه التواتر ويقتضيه، فكيف تَقْدَحُ في التواتر بانفراده بها؟!

ثانيًا: يُقال مثل ذلك فيما رُوِيَ عن زيد في آية سورة الأحزاب: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾؛ فَإِنَّ معناه أن زيدًا لم يجدها مكتوبة عند أحد إلا عند خزيمة بن ثابت الأنصاري. ويدل على أن هذا هو المعنى الذي أرادَه زيد بعبارة تلك، قول زيد نفسه: "فَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ" الخ؛ فَإِنَّ تعبيره بلفظ فَقَدْتُ يُشعر بأنه كان يحفظ هذه الآية، وأنها كانت معروفة له، غير أنه فَقَدَ مكتوبها، فلم يجده إلا مع خزيمة، وإلا فَمَنْ الذي أنبأ زيدًا أنه فقد آية؟

ثالثًا: أنَّ كلام زيد فيما مضى من ختام التوبة وآية الأحزاب لا يدل على عَدَمِ تَوَاتُرِهِمَا، حَتَّى عَلَى فَرَضِ أَنَّهُ يُرِيدُ انفراد أبي خزيمة وخزيمة بِذِكْرِهِمَا مِنْ حِفْظِهِمَا. غاية ما يدل عليه كلامه: أَنَّهُمَا انفردا بِذِكْرِهِمَا ابْتِدَاءً، ثُمَّ تَذَكَّرَ الصَّحَابَةُ مَا ذَكَرَهُ، وَكَانَ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةُ جَمْعًا يُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، فَدَوَّنَتْ تِلْكَ الْآيَاتِ فِي الصُّحُفِ وَالْمَصْحُفِ بَعْدَ قِيَامِ هَذَا التَّوَاتُرِ فِيهَا^(٦).

(١) تقدم قريبًا.

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٧٩).

(٣) خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة الخطمي الأنصاري، أبو عمارة، يعرف بذِي الشَّهَادَتَيْنِ، جعل رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين، شهد بدرا وما بعدها من المشاهد، قاتل مع علي ﷺ بصفين حتى قتل، وذلك سنة (٣٧هـ). ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٤٤٨)، أسد الغابة (٢/ ١٧٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٢٣٩).

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٨٤).

(٥) تقدم قريبًا.

(٦) ما بين الأقواس { } من كلام المؤلف في الجواب عن الشبهة الخامسة حول جمع القرآن (المناهل ١/ ٢٧٧ - ٢٧٩).

[ملحوظة:] جَمَعُ القرآن في صُحُفٍ أو مصحفٍ على ذلك النَّمَطِ الأنف بمزاياه السابقة التي ذكرناها بين يديك لم يُعرف لأحدٍ قبل أبي بكر رضي الله عنه، وذلك لا يُنافي أن الصحابة كانت لهم صُحُفٌ أو مصاحفُ كتبوا فيها القرآن من قبل، لكنها لم تظفر بما ظفرت به الصُحُفُ المجموعة على عهد أبي بكر، من دِقَّةِ البَحْثِ والتحرِّي، ومن الاقتصار على ما لم تُنسخ تلاوته، ...، ومن إجماع الأمة عليها...، بل هي مصاحف فَرْدِيَّةٌ ليست لها تلك الثقة، ولا هذه المزايا. وإذا كانت قد سَبَقَتْ في الوجود، وتقدَّم بها الزمان فإنَّ جَمْعَ أبي بكر هو الأول من نوعه على كلِّ حال. وقد اعترف علي بن أبي طالب نفسه بهذه الحقيقة في الحديث الذي أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بسند حسن أنفًا إذ قال: "أعظمُ الناسِ أجراً في المصاحف أبو بكرٍ، رحمةُ الله على أبي بكرٍ، هو أولُ من جَمَعَ كِتَابَ الله".

فهذا اعترافٌ صريح من أبي الحسن رضي الله عنه بالأوَّلِيَّةِ لَجَمْعِ أبي بكرٍ على النحو الأنف. رضوان الله عليهم أجمعين.

جَمْعُ القرآن على عهد عثمان رضي الله عنه:

اتَّسَعَتِ الفتوحات في زمن عثمان رضي الله عنه، واستَبَحَرَ العمران، وتفرَّق المسلمون في الأمصار والأقطار، وَبَنَتِ ناشئةٌ جديدةٌ كانت بحاجة إلى دراسة القرآن، وطال عهدُ الناس بالرسول ﷺ والوحي والتنزيل. وكان أهل كلِّ إقليم من أقاليم الإسلام يأخذون بقراءةٍ من اشتهر بينهم من الصحابة رضي الله عنهم، فأهل الشام يقرؤون بقراءة أبي بن كعب، وأهل الكوفة يقرؤون بقراءة عبد الله بن مسعود، وغيرهم يقرأ بقراءة أبي موسى الأشعري. فكان بينهم اختلاف في حروف الأداء ووجوه القراءة بطريقةٍ فتحت باب الشقاق والنزاع في قراءة القرآن، أشبه بما كان بين الصحابة قبل أن يعلموا أنَّ القرآن نزل على سبعة أحرف، بل كان هذا الشقاق أشدَّ؛ لِيُعَدَّ عهد هؤلاء بالنبوة، وعدم وجود الرسول ﷺ بينهم، يَطْمَئِنُّونَ إلى حُكْمِهِ، وَيَصْدُرُونَ جميعًا عن رأيه. واستَفْحَلِ الداء حتى... كادت تكون فتنة في الأرض وفساد كبير. ...

أخرج ابن أبي داود في المصاحف من طريق أبي قلابة أنه قال: "لما كانت خلافة عثمان جعل المُعَلِّمُ يُعَلِّمُ قراءة الرجل، والمُعَلِّمُ يُعَلِّمُ قراءة الرجل، فجعل الغُلَّمانُ يلتقون فيختلفون، حتى ارتفع ذلك إلى المُعَلِّمين، حتى كَفَرَ بعضهم بعضًا، فبلغ ذلك

عثمان، فخطب فقال: "أنتم عندي تختلفون، فمن نأى عني من الأمصار أشدَّ اختلافًا"^(١).

وصدق عثمان رضي الله عنه، فقد كانت الأمصار النائية أشدَّ اختلافًا ونزاعًا من المدينة والحجاز. وكان الذين يسمعون اختلاف القراءات من تلك الأمصار إذا جمعتهم المجامع، أو التقوا على جهاد أعدائهم يَعْجَبُونَ من ذلك، وكانوا يُمَعِنُونَ في التَّعَجُّب والإنكار كلما سمعوا زيادة في اختلاف طُرُق أداء القرآن. وتأدَّى بهم التَّعَجُّب إلى الشكِّ والمُداجاة، ثم إلى التَّائِب والمُلاحاة. وَتَقَطَّعت الفتنة التي كادت تَطِيحُ فيها الرؤوس، وتسفك الدماء، وتقود المسلمين إلى مثل اختلاف اليهود والنصارى في كتابهم. كما قال حذيفة لعثمان رضي الله عنه في الحديث الآتي قريبًا.

أضف إلى ذلك أنَّ الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن لم تكن معروفة لأهل تلك الأمصار، ولم يكن من السَّهْل عليهم أن يعرفوها كلَّها حتى يتحاكموا إليها فيما يختلفون. إنما كان كلُّ صحابي في إقليم يُقرِّئهم بما يَعْرِف فقط من الحروف التي نزل عليها القرآن، ولم يكن بين أيديهم مصحف جامع يرجعون إليه فيما شجر بينهم من هذا الخلاف والشقاق البعيد.

لهذه الأسباب والأحداث رأى عثمان رضي الله عنه بثاقب رأيه، وصادق نظره أن يتدارك الخرق قبل أن يتَّسع على الراقع، وأن يَسْتَأْصِل الداء قبل أن يَعِزَّ الدواء، فجمع أعلام الصحابة وذوي البَصَر منهم، وأجال الرأي بينه وبينهم في علاج هذه الفتنة، وَوَضَعَ حَدًّا لذلك الاختلاف، وَحَسَمَ مادة هذا النزاع، فأجمعوا أَمْرَهُمْ على اسْتِنْسَاح مصاحف يُرسل منها إلى الأمصار، وأن يُؤمر الناس بإحراق كلِّ ما عداها، وألَّا يَعْتَمِدُوا سواها. وبذلك يُرَأَّب الصَّدْع، وَيُجَبَّر الكسر، وتُعتَبَر تلك المصاحف العثمانية الرَّسْمِيَّة نورهم الهادي في ظلام هذا الاختلاف، ومصباحهم الكشف في ليل تلك الفتنة، وَحَكْمُهُم العَدْل في ذاك النزاع والمِرَاء، وشفاءهم الناجع من مصيبة ذلك الداء.

(١) أخرجه ابن جرير (٦١)، (١/ ٦١)، وابن أبي داود في المصاحف ص ٢٨-٢٩. وأبو قلابة لم يدرك تلك الواقعة،

ولم يسمع من عثمان رضي الله عنه شيئًا.

وقد رواه أبو عمرو الداني في المقنع ص ١٧ عن أبي قلابة عن رجل من بني تميم يقال له -أحسب- أنس بن مالك.

ثم ساق رواية بعده عن أبي قلابة قال: حدثني من كان يكتب معهم. قال حماد -يعني: ابن زيد-: أظنه أنس بن مالك القشيري.

وأنس بن مالك القشيري صحابي.

تنفيذ عثمان رضي الله عنه لقرار الجمع:

وشرع عثمان في تنفيذ هذا القرار الحكيم، حول أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين من الهجرة^(١)، فعهد في نسخ المصاحف إلى أربعة من خيرة الصحابة وثقات الحفاظ، وهم: زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص^(٢)، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام^(٣). وهؤلاء الثلاثة الآخرون من قريش.

وأرسل عثمان رضي الله عنه إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر رضي الله عنها، فبعثت إليه بالمصحف التي عندها -وهي المصحف التي جمع القرآن فيها على عهد أبي بكر رضي الله عنه^(٤)-، وأخذت لجنة الأربعة هؤلاء في نسخها. وجاء في بعض الروايات أن الذين نُدبوا لنسخ المصاحف كانوا اثني عشر رجلاً^(٥). وما كانوا يكتبون شيئاً إلا بعد أن يُعرض على الصحابة، ويُقرُّوا أن رسول الله ﷺ قرأ على هذا النحو الذي نجده الآن في المصاحف.

دستور عثمان رضي الله عنه في كتابة المصاحف:

ومما تواضع عليه هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا لا يكتبون في هذه المصاحف إلا ما تحققوا أنه قرآن، وعلموا أنه قد استقرَّ في العرصة الأخيرة، وما أيقنوا صحته عن النبي ﷺ مما لم يُنسخ، وتركوا ما سوى ذلك نحو قراءة: (فامضوا إلى ذكر الله) بدل كلمة: (فاسعوا)^(٦). ونحو: (وكان وراءهم ملكٌ يأخذُ كلَّ سفينةٍ صالحةٍ غصباً) بزيادة كلمة (صالحة)^(٧)، إلى غير ذلك.

(١) انظر: فتح الباري (٩/ ١٧).

(٢) ابن أبي أحiche، سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس، قُتل أبوه يوم بدر مشركاً، وخلف سعيداً طفلاً. قال أبو حاتم: له صحبة. كان أميراً شريفاً جواداً حليماً وقوراً ذا حزم وعقل، ولي إمرة المدينة غير مرة لمعاوية، وولي إمرة الكوفة لعثمان رضي الله عنه، وقد اعتزل الفتنة، وكان يوم الدار مع المقاتلة عن عثمان. توفي في قصره بالعرصة على ثلاثة أميال من المدينة، سنة (٥٩هـ). انظر: السير (٣/ ٤٤٤).

(٣) ابن المغيرة بن عبد الله المخزومي، كان أبوه من الطلقاء، ومن حسن إسلامه. قال الذهبي: "ولا صحبة لعبد الرحمن، بل له رؤية، وتلك صحبة مُقَيَّدة" اهـ. توفي قبل معاوية. انظر: السير (٣/ ٤٨٤).

(٤) كما في الصحيح (٤٩٨٧). وأطرافه في: (٣٥٠٦، ٤٩٨٤). وسيأتي قريباً.

(٥) رواه ابن شبة في تاريخ المدينة (٢/ ١٦٣)، وابن أبي داود في المصاحف ص ٣٣، ٣٤ عن ابن سيرين. وهذه الواقعة كانت قبل ولادته. وانظر الفتح (٩/ ١٩).

(٦) تقدمت.

(٧) تقدمت.

وإنما كتبوا مصاحف متعدّدة؛ لأنّ عثمان رضي الله عنه قصّد إرسال ما وقع الإجماع عليه إلى أقطار بلاد المسلمين، وهي الأخرى متعدّدة، وكتبوها مُتَّفَاوِتَةً في إثبات وحذف وبدل وغيرها؛ [لأنه قصد اشتغالها على العرضة الأخيرة، وكانت] خالية من النّقط والشّكل، ... [كما هو شأن الكتابة آنذاك]، فكانت بعض الكلمات يُقرأ رَسْمُهَا بأكثر من وجه عند تجرّدها من النّقط والشّكل، نحو (فَتَبَيَّنُوا) من قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقُ بَنِي فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، فإنها تصلح أن تُقرأ: (فَتَبَيَّنُوا) عند خلوّها من النّقط والشّكل، وهي قراءة أخرى^(١). وكذلك كلمة (نُنشِزُهَا) من قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَىٰ آلِطَّارِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فإن تجرّدها من النّقط والشّكل -كما ترى- يجعلها صالحة عندهم أن يقرؤوها: ﴿نُنشِزُهَا﴾ بالزاي، وهي قراءة واردة أيضًا^(٢). وكذلك كلمة (أَف) التي ورد أنها تُقرأ بسبعة وثلاثين وجهًا^(٣).

أما الكلمات التي لا تدل على أكثر من قراءة عند خلوّها من النّقط والشّكل -مع أنها واردة... [بوجه آخر] أيضًا- فإنهم كانوا يرسمونها في بعض المصاحف برسم يدل على قراءة، وفي بعض آخر برسم آخر يدل على القراءة الثانية، كقراءة (وَصَى) بالتضعيف، و(أَوْصَى) بالهمز، وهما قراءتان في قوله سبحانه: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢]^(٤). وكذلك قراءة: (تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ)، وقراءة: ﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ بزيادة لفظ (مِنْ) في قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿لَهُمْ جَنَّاتُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ٨٩]، وهما قراءتان أيضًا^(٥).

وصفوة القول: أنّ اللفظ الذي لا تختلف فيه وجوه القراءات كانوا يرسمونه بصورة واحدة لا محالة. أما الذي تختلف فيه وجوه القراءات، فإن كان لا يمكن رسمه في الخط مُحْتَمِلًا لتلك الوجوه كلّها فإنهم يكتبونه برسم يُوافق بعض الوجوه في مصحف، ثم يكتبونه برسم آخر يُوافق بعض الوجوه الأخرى في مصحف آخر، وكانوا يتحاشون أن

(١) تقدمت.

(٢) تقدمت.

(٣) تقدمت.

(٤) تقدمت.

(٥) تقدمت.

يكتبوه بالرسمين في مصحف واحد؛ خشية أن يُتوهَّم أن اللفظ نزل مكرَّرًا بالوجهين في قراءة واحدة، وليس كذلك...

وكذلك كانوا يتحاشون أن يكتبوا هذا اللفظ في مصحف واحد برسمين: أحدهما في الأصل، والآخر: في الحاشية؛ لئلا يُتوهَّم أن الثاني تصحيح للأول. أضف إلى ذلك أن كتابة أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية دون العكس تحكُّم، أو ترجيح بلا مُرجح، وذلك نحو كلمة (وَصَّى) بالتضعيف، و(أَوْصَى) بالهمز كما سبق...

وكان من الدستور الذي وضعه عثمان رضي الله عنه لهم في هذا الجمع -أيضاً- أنه قال لهؤلاء القُرَشِيِّين: "إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ، فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانٍ قَرِيشٍ؛ فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ". ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصُّحُفَ في المصاحف ردَّ عثمان الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ؛ وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أَقْفٍ بِمَصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مَصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ.

وفي ذلك يروي البخاري في صحيحه بسنده عن ابن شهاب: أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدَّثه "أن حذيفة بن اليمان قَدِمَ عَلَى عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافُهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. فَأَرْسَلَ عثمانُ إِلَى حَفْصَةَ: أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ، ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكَ. فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عثمان، فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ فَنَسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ. وَقَالَ عثمانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قَرِيشٍ؛ فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ. ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصُّحُفَ في المصاحف ردَّ عثمانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ، فَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أَقْفٍ بِمَصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مَصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ" ^(١).

تحريق عثمان رضي الله عنه للمصاحف والصُّحُفِ المخالفة:

بعد أن أتمَّ عثمانُ نَسْخَ المصاحف بالصورة السابقة عمل على إرسالها وإنفاذها إلى الأقطار، وأمر أن يُحْرَقَ كُلُّ مَا عداها مما يُخَالِفُهَا، سواء أكانت صُحُفًا أم مصاحف؛

وذلك ليقطع عِرْقُ النَّزاعِ من ناحية؛ وَلِيَحْمِلَ المسلمون على الجادَّةِ في كتاب الله من ناحية أخرى، فلا يأخذوا إلا بتلك المصاحف التي تَوَافَر فيها من المزايا ما لم يَتَوَافَر في غيرها.

وهذه المزايا هي:

- (١) الاقتصار على ما ثبت... [عن طريق الحفظ والكتابة بين يدي رسول الله ﷺ].
 - (٢) وإهمال ما نُسِخَتْ تلاوته ولم يَسْتَقِر في العَرْضَةِ الأخيرة.
 - (٣) وترتيب السور والآيات على الوجه المعروف الآن، بخلاف صُحُف أبي بكر ﷺ فقد كانت مرتبة الآيات دون السور.
 - (٤) وكتابتها [على حرف قريش، وهو الذي كانت عليه العَرْضَةُ الأخيرة التي عَرَضَهَا النبي ﷺ على جبريل في العام الذي مات فيه ﷺ]...
 - (٥) وتجريدها من كل ما ليس قرآنًا، كالذي كان يكتبه بعض الصحابة في مصاحفهم الخاصة شرًا لمعنى، أو بيانًا لناسخ ومنسوخ، أو نحو ذلك.
- وقد استجاب الصحابة ﷺ لعثمان ﷺ فحرقوا مصاحفهم، واجتمعوا جميعًا على المصاحف العثمانية. حتى عبد الله بن مسعود ﷺ الذي نُقِلَ عنه أنه أنكر أولاً مصاحف عثمان، وأنه أبى أن يحرق مصحفه؛ رجع وعاد إلى حَظِيرَةِ الجماعة حين ظهر له مزايا تلك المصاحف العثمانية، واجتماع الأمة عليها، وتوحيد الكلمة بها.
- وبعدئذ طَهرَ الجوّ الإسلامي من أَوْبَةِ الشقاق والنزاع، وأصبح مصحف ابن مسعود، ومصحف أبي بن كعب، ومصحف عائشة، ومصحف علي، ومصحف سالم مولى أبي حذيفة؛ أصبحت كلها وأمثالها... مغسولة بالماء، أو محروقة... ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ لِقَتَالًا وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٥].
- ورضى الله عن عثمان فقد أَرْضَى بذلك العمل الجليل ربه، وحافظ على القرآن، وجمع كلمة الأمة، وأغلق باب الفتنة، ولا يَبْرَح المسلمون يَقْطِفون من ثمار صَنِيعِهِ هذا إلى اليوم وما بعد اليوم.
- ولن يَقْدَح في عمله هذا أنه أحرق المصاحف والصُّحُف المخالفة للمصاحف العثمانية، فقد علمت وَجْهَ نَظَرِهِ في ذلك. على أنه لم يفعل ما فَعَلَ من هذا الأمر الجَلَل، إلا بعد أن استشار الصحابة ﷺ، واكتسب مُوَافَقَتَهُمْ، بل وَظَفِرَ بمعاونتهم وتأيدهم وشكْرهم.

روى أبو بكر الأنباري^(١)، عن سُويد بن غَفَلَة^(٢)، قال: "سمعت علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: يا معشر الناس، اتقوا الله، وإياكم والغُلُوَّ في عثمان، وقولكم: حَرَّاقُ مصاحف!! فوالله ما حَرَّقَهَا إِلَّا عن ملأٍ منا أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم"^(٣).

وعن عمير بن سعيد^(٤) قال: قال علي بن أبي طالب عليه السلام: "لَوْ كُنْتُ الْوَالِي وَقَتَ عثمانَ لَفَعَلْتُ فِي الْمَصَاحِفِ مِثْلَ الَّذِي فَعَلَ عثمانُ"^(٥). رضي الله عن الجميع، وجزاهم أحسن الجزاء على هذا الصنيع.

فَذَلِكَا:

تستطيع مما سبق أن تفرّق بين مرّات جمع القرآن في عهوده الثلاثة: عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعهد أبي بكر، وعهد عثمان رضي الله عنه، فالجمع في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عبارة عن كتابة الآيات وترتيبها، ووضعها في مكانها الخاصّ من سورها، ولكن مع بَعَثَةِ الكتابة وتفرّقها بين

(١) الإمام الحافظ اللغوي ذو الفنون، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري، المقرئ النحوي، كان آية في الحفظ، حتى قيل إنه يحفظ عشرين ومائة تفسير بأسانيدها، وكان يملئ من حفظه، مع زهد وتواضع، ولزوم للسنّة، له مصنفات كثيرة، توفي ليلة عيد الأضحى ببغداد سنة (٣٢٨هـ) عن سبع وخمسين سنة. انظر: السير (٢٧٤ / ١٥).

(٢) ابن عوسجة بن عامر، أبو أمية الجعفي الكوفي، لا تثبت له صحبة، وإنما أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكان في سنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو أصغر بستين، وقدم المدينة بعد دفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وكان من المعروفين بالزهد. وذكر بعضهم أنه بلغ عشرين ومائة سنة ولم يُرْ مُحْتَبِيًّا وَلَا مُتَّسِنًا قَط. وقد تزوج بكراً وهو ابن مائة وست عشرة سنة. مات سنة (٨٢هـ). انظر: السير (٦٩ / ٤).

(٣) جاء ذلك عن سُويد بن غَفَلَة بألفاظ متعددة. أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٤٦١)، وابن شبة في تاريخ المدينة (٢ / ١٦٥، ١٦٦)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٩، ٢٩-٣٠، والداني في المقنع ص ١٨، والبيهقي في السنن (٢ / ٤٢)، والخطيب البغدادي في الفصل للوصول المدرج في النقل (٢ / ٩٥١-٩٥٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩ / ٢٤٥). وانظر: العلل للدارقطني (٣ / ٢٢٩)، والبغوي في شرح السنة (٤ / ٥٢٤). وقال محققه: "إسناد صحيح" اهـ. كما صحّ إسناده الحافظ في الفتح (٩ / ١٨).

(٤) عمير بن سعيد النخعي الصُّهْبَانِي، أبو يحيى الكوفي. قال الذهبي: "شيخ ثقة، مُعَمَّرٌ، من البقايا" اهـ، توفي سنة (١١٥هـ) وقيل غير ذلك. قال الذهبي: "لعله جاوز المائة". انظر: السير (٤ / ٤٤٣)، تهذيب الكمال (٢٢ / ٣٧٦).

(٥) ذكره القرطبي (١ / ٥٤) عقب إيراده أثر سُويد السابق عن علي عليه السلام مباشرة. وقد عزا أثر سُويد عن علي إلى ابن الأنباري في كتاب الرد (ولعله كتاب الرد على مخالف مصحف عثمان). فيحتمل أنه نقل أثر عمير بن سعيد أيضًا من كتاب الرد.

ولم أقف على هذا الأثر عن علي عليه السلام من طريق عمير بن سعيد. لكن ذلك جاء من طريق سُويد بن غَفَلَة - الأثر السابق - في بعض رواياته.

عُسْبٍ وعظام، وحجارة ورِقَاع، ونحو ذلك حسبما تنيسر أدوات الكتابة، وكان الغرض من هذا الجَمْع زيادة التوثق للقرآن، وإن كان التعويل أيامئذ على الحفظ والاستظهار.

أما الجمع في عهد أبي بكر رضي الله عنه فقد كان عبارة عن نقل القرآن وكتابته في صُحف مرتَّب الآيات -أيضًا-، مقتصرًا فيه على ما لم تُنسخ تلاوته... وكان الغرض منه تسجيل القرآن وتقييده بالكتابة مجموعًا مُرتَّبًا خشية ذهاب شيء منه بموت حَمَلته وحُفَظَه.

وأما الجمع في عهد عثمان رضي الله عنه فقد كان عبارة عن نقل ما في تلك الصُحف في مصحف واحد إمام، واستنساخ مصاحف منه تُرسل إلى الآفاق الإسلامية مُلاحظًا فيها تلك المزايا السالف ذُكرها مع ترتيب سوره وآياته جميعًا. وكان الغرض منه إطفاء الفتنة التي اشتعلت بين المسلمين حين اختلفوا في قراءة القرآن، وجَمَعَ شَمْلهم وتوحيد كلمتهم، والمحافظة على كتاب الله من التغيير والتبديل...



[الدواعي والعوامل التي توافرت في الصحابة رضي الله عنهم حتى استظهروا القرآن والحديث النبوي وتَبَتُّوا فيهما:

والكلام في هذا الموضوع يكون من ناحيتين:

الناحية الأولى: [الدواعي والعوامل في حفظ الصحابة للكتاب والسنة ونقلهم لهما: ...

العامل الأول: أنهم كانوا أُميين لا يعرفون القراءة؛ ولا يحذِّقون الخط والكتابة، اللهم إلَّا نَزَرَ يسيرًا لا يُصاغ منهم حُكْم على المجموع. وترجع هذه الأُمية السائدة فيهم إلى... بُعْدِهِم عن أسباب المَدِينَة والحضارة، وعدم اتصالهم اتصالًا علميًا وثيقًا بالأمَّتين المُتَحَضِّرَتَيْن في العالم لذلك الحين: أمة الفرس في الشرق، وأمة الروم في الغرب. ومعلوم أَنَّ الكتابة والقراءة وأمَّحاء الأُمية في أية أمة رَهِينٌ بخروجها من عهد السَّدَاجَة والبساطة إلى عهد المَدِينَة والحضارة.

ثم إنَّ هذه الأُمية تجعل المرء منهم لا يُعَوِّل إلا على حافظته وذاكرته فيما يَهمه حِفْظُه وذُكْرُه. ومن هنا كان تعويل الصحابة على حوافظهم يقدحونها في الإحاطة بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ لأنَّ الحفظ هو السبيل الوحيدة أو الشبيهة بالوحيدة إلى إحاطتهم بهما.

ولو كانت الكتابة شائعة فيهم لاعتمدوا على النَّقْش بين السُّطور، بدلًا من الحِفْظ في الصدور.

نعم، عمل الرسول ﷺ على كتابة القرآن، وكان له كُتَّابٌ يكتبون الوحي كما سبق، وكان بعض الصحابة يكتبون القرآن لأنفسهم كذلك، غير أن هؤلاء هؤلاء كانوا فئة قليلة بجانب الجَمِّ الغفير من سواد الأمة الكثير. ولعلك لم تنس أن كتابة القرآن في عهد الرسول كان الغرض منها زيادة التوثق والاحتياط للقرآن الكريم بتقييده وتسجيله بالنقش، فوق تقييده وتسجيله بالحفظ.

أما السنة النبوية: فقد نهى النبي ﷺ أصحابه عن كتابتها أول الأمر مخافة اللبس بالقرآن، إذ قال ﷺ: "لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمَحْهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ". رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ^(١).

نعم، خشي الرسول ﷺ أن يختلط القرآن بالسنة إذا هم كتبوا السنة كما كانوا يكتبون القرآن، أو أن تتوزع جهودهم وهي لا تحتمل أن يكتبوا جميع السنة وجميع القرآن، فَقَصَرَهُمْ عَلَى الْأَهَمِّ أَوْلَا وهو القرآن، خصوصًا إذا لاحظنا أن أدوات الكتابة كانت نادرة لديهم إلى حد بعيد، حتى كانوا يكتبون في اللَّخَاف ... [والعُسْب] والعظام كما علمت.

فرحمة بهم من ناحية، وأخذًا لهم بتقديم الأهم على المهم من ناحية ثانية، وحفظًا للقرآن أن يَشْتَبَهَ بالسنة إذا هم كتبوا السنة بجانب القرآن نَظَرًا إِلَى عِزَّةِ الْوَرَقِ وَنُدْرَةِ أدوات الكتابة، رعاية لهذه الغايات الثلاث نهى الرسول ﷺ عن كتابة السنة.

أما إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، ولم يُخَشِ الاختلاط، وكان الأمر سهلًا على الشخص فلا عليه أن يكتب الحديث الشريف كما يكتب القرآن الكريم. وعلى ذلك تُحْمَلُ الأحاديث الواردة في الإذن بكتابة السنة آخر الأمر، والوارد في الإذن لبعض الأشخاص كعبد الله بن عمرو رضي الله عنه ^(٢). ولهذا الموضوع مبحث خاص به، فاطلبه إن شئت في علوم الحديث ^(٣).

(١) مسلم (٣٠٠٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٢٩)، وصححه إسناده شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند (٦٥١٠، ٦٨٠٢)، والألباني في السلسلة الصحيحة (١٥٣٢).

(٣) انظر في ذلك: المصنف لابن أبي شيبة (٩/ ٤٩-٥٥)، السنن للدارمي (١/ ٩٨-١٠٧)، تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ١٩٣، المدخل للبيهقي (١/ ٤٠٥-٤٢٤)، تقييد العلم للخطيب البغدادي ص ٦٤، جامع بيان العلم (١/ ٢٦٨-٣٣٥)، فتح الباري (١/ ٢٠٧)، حجية السنة لعبد الغني عبد الخالق ص ٤٩٣، ٤٣٠-٤٤٣، بحوث في تاريخ السنة المشرفة لأكرم العمري ص ٢٢٢-٢٢٥.

وأيًا ما تكن كتابة القرآن والسنة النبوية، فإن التعويل قبل كل شيء كان على الحفظ والاستظهار، ولا يزال التعويل حتى الآن على التلقّي من صدور الرجال، ثقةً عن ثقة، وإمامًا عن إمام إلى النبي ﷺ.

غير أن الرجل الأمي، والأمة الأميّة يكونان أسبق من غيرهما إلى الحفظ؛ للمعنى الذي أسلفناه لك.

العامل الثاني: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا أمة يُضرب بها المثل في الذكاء والألمعية، وقوة الحافظة وصفاء الطبع، وسيلان الذهن وحدة خاطر! وفي التاريخ العربي شواهد على ذلك يطول بنا تفصيلها، ولعلها على بالٍ منك. حتى لقد كان الرجل منهم ربما يحفظ ما يسمعه لأول مرة مهما كثر وطال، وربما كان من لغة غير لغته، ولسانٍ سوى لسانه، وحسبك أن تعرف أن رؤوسهم كانت دواوين شعرهم، وأن صدورهم كانت سجلّ أنسابهم، وأن قلوبهم كانت كتاب وقائعهم وأيامهم! كل أولئك كانت خصائص كامنة فيهم وفي سائر الأمة العربية من قبل الإسلام، ثم جاء الإسلام فأزّهف فيهم هذه القوى والموهب، وزادهم من تلك المزايا والخصائص بما أفاد طبعهم من صقل، ونفوسهم من طهر، وعقولهم من سُمُو، خصوصًا إذا كانوا يسمعون لأصدق الحديث وهو كتاب الله، ولخير الهدي وهو هدي محمد ﷺ.

العامل الثالث: بساطة هذه الأمة العربية، واقتصرها في حياتها على ضروريات الحياة من غير ميل إلى الترف، ولا إنفاق جهد أو وقت في الكماليات، فقد كان حسب الواحد منهم لقيمات يُقمن صلبه، وكان يكفيه من معيشته ما يذكره شاعرهم في قوله:

وَمَا الْعِيشُ إِلَّا نَوْمَةٌ وَتَبَطَّحَ وَتَمَرُّ عَلَى رَأْسِ النَّخِيلِ وَمَاءٌ
ومثلك يعلم أن هذه الحياة الهادئة الوداعة، وتلك العيشة الراضية القاصدة تُوفّر الوقت والمجهود، وتُرضي الإنسان بالموجود، ولا تشغل البال بالمفقود. ولهذا أثره العظيم في صفاء الفكرة، وقوة الحافظة، وسيلان الأذهان، خصوصًا أذهان الصحابة في اتّجاهها إلى حفظ القرآن، وحديث النبي ﷺ، وذلك على حد قول القائل^(١):

فصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا

(١) سَطُرَ بيت نُسبه بعضهم للشاعر المشهور يزيد بن الطثيرة. انظر: وفيات الأعيان (٦/ ٣٧٠). وبعضهم نسبه لغيره، وهي في ديوان ديك الجن (١/ ١٧٩).

العامل الرابع: حُبُّهم الصادقَ لله تعالى ولرسوله ﷺ، حبًّا ملك مشاعرهم، واحتلَّ مكان العقيدة فيهم. وأنت تعرف أنَّ الحُبَّ إذا صدق وتمكَّن حمل المُحِبِّ حَمَلًا على ترسُّم آثار محبوبه، والتلذُّذ بحديثه، والتناوُّر بأخباره. ووغي كلُّ ما يصدر عنه ويُنذرُ منه. ومن هنا كان حُبُّ الصحابة لله ورسوله ﷺ من أقوى العوامل على حفظهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. على حدِّ قول القائل^(١):

لَهَا أَحَادِيثٌ مِنْ ذِكْرِكَ تَشْغَلُهَا عَنِ الشَّرَابِ وَتُلهِيهَا عَنِ الزَّادِ
لَهَا بِوَجْهِكَ نُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ وَمِنْ حَدِيثِكَ فِي أَغْصَانِهَا حَادِ
إِذَا شَكَّتْ مِنْ كَلَالِ السَّيْرِ وَاعْدَهَا رَوْحَ الْقُدُومِ فَتَحْيَا عِنْدَ مِيعَادِ

أما حُبُّ الصحابة ﷺ العميق لله تعالى فلا يحتاج إلى شرح وبيان، ولا إلى إقامة دليل وبرهان، فهم خير القرون بنصِّ حديث الرسول ﷺ: "خيرُ [الناس] قَرْنِي، ثم الذين يَلُونَهُمْ"^(٢). وهم الذين بذلوا نفوسهم ونفائسهم رخيصةً في سبيل رضاه، وهم الذين باعوا الدنيا بما فيها يبتغون فضلاً من الله، وهم الذين حملوا هداية الإسلام إلى الشرق والغرب، وأتوا بالعَجَب العُجَاب في نجاح الدعوة الإسلامية بالحَضَر والبَدْو، وكانوا أحرىء بامتداح الله إياهم غير مرَّة في القرآن، وبثناء الرسول ﷺ في أحاديث عظيمة الشأن! وأما مظاهر حُبِّهم للرسول ﷺ فيما حكاه التاريخ الصادق عنهم من أنه ما كان أحدٌ يُحِبُّ أحدًا مثل ما كان يُحِبُّ أصحاب محمدٍ محمدًا. دَمَ الرجل منهم رخيص في سبيل أن يُفدَى رسول الله ﷺ من شوكة يُشاكها في أسفل قدمه. وماء وضوئه يتدرونه في اليوم الشديد البَرْد يتبرَّكون به، وأبو الواحد منهم وأبناءؤه من ألدِّ أعدائه ما داموا يعادون محمدًا ﷺ، وحديث محمد ﷺ موضع التنافس من رجالهم ونسائهم، حتى إذا أعيى الواحد منهم طَلَابَةُ تَنَآوَب هو وزميلٌ له الاختلاف إلى رسول الله ﷺ، على أن يقوم أحدهما بعمل الآخر عند ذهابه، ويقوم الآخر برواية ما سَمِعَ وعرفه من الرسول ﷺ بعد إيباه^(٣).

(١) انظر: جامع العلوم والحكم (٣/ ١٢٦٩) وانظر: زهر الآداب (١/ ٥٠٧-٥٠٨).

(٢) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، أخرجه البخاري (٢٦٥١). وأطرافه في: (٣٦٥٠، ٦٤٢٨، ٦٦٩٥)، ومسلم (٢٥٣٥). ومن حديث ابن مسعود رضي الله عنه، أخرجه البخاري (٢٦٥٢). وأطرافه في: (٣٦٥١، ٦٤٢٩، ٦٦٥٨)، ومسلم (٢٥٣٣). وبهذا المعنى من حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم (٢٥٣٦)، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم (٢٥٣٤).

(٣) انظر: باب التناوب في طلب العلم من صحيح البخاري. (زرقاني).

وهذه وافدة النساء تقول لرسول الله ﷺ: "يا رسول الله، غَلَبَنَا عَلَيْكَ الرجالُ، [وفي رواية: ذهب الرجال بحديثك]، فاجعل لنا مِنْ نَفْسِكَ يوماً نَأْتِيكَ فيه تُعَلِّمُنَا مِمَّا عَلَّمَكَ اللهُ" (١). إلى غير ذلك من شواهد ومظاهر تدلُّ على مبلغ هذا الحب السامي الشريف، ويرحم الله القائل:

أَسْرَتْ قُرَيْشٌ مُسْلِمًا فِي غَزْوَةٍ فَمَضَى بِلَا وَجَلٍ إِلَى السَّيَافِ
سَأَلُوهُ هَلْ يُرْضِيكَ أَنَّكَ سَالِمٌ وَلَكَ النَّبِيُّ فِدَىٌّ مِنَ الْإِتْلَافِ
فَأَجَابَ كَلًّا لَا سَلِمْتُ مِنَ الرَّدَى وَيُصَابُ أَنْفُ مُحَمَّدٍ بِرُعَافِ

ولقد كان من مظاهر هذا الحب - كما رأيت - تسابقهم إلى كتاب الله يأخذونه عنه، ويحفظونه منه. ثم إلى سُنَّتِهِ الغراء يحيطون بأقوالها وأفعالها وأحوالها وتقاريراتها. بل كانوا يتفننون في البحث عن هديه وخبره، والوقوف على صفته وشكله. ...

العامل الخامس: بلاغة القرآن الكريم إلى حدِّ فاق كلَّ بيان، وأخرس كلَّ لسان، واسكت كلَّ معارض ومكابِر، وهَدَمَ كلَّ مُجادِل ومُهاوِر، حتَّى قام ولا يزال يقوم في فَمِ الدنيا معجزة من الله لحبيبه ﷺ، وآية من الحق لتأييد رسوله. وبعد كلام الله - في إعجازه وبلاغته - كلامُ محمد ﷺ في إشراقه وديباجته وبراعته، وجزالة ألفاظه وسُمُو معانيه وهدايته. فقد كان ﷺ أفصح الناس، وأبلغ الناس، وكان العرب إلى جانب ذلك مأخوذِينَ بكلِّ فصيح بليغ، مُتَنافِسِينَ في حِفْظ أجود المنظوم والمثثور. فمن هنا هَبُّوا هَبَّةً واحدة يحفظون القرآن، ويفهمون القرآن، ويعملون بالقرآن، وينامون وَيَسْتَقِظُونَ على القرآن. وكذلك السنة النبوية كانت عنايتهم بحفظها والعمل بها تلي عنايتهم بالقرآن الكريم يتناقضونها ويتبادرونها كما سمعت.

والكلام في أسرار بلاغة القرآن ووجوه إعجازه، وفي بلاغة كلام النبوة وامتيازها، وفي تنافس العرب في ميدان البيان كلِّ ذلك مما لا يحتاج إلى شرح ولا تبيان، فهذا كتاب الله ينطق علينا بالحق، ويتحدَّى بإعجازه كافَّة الخلق. وهذا بحر النبوة يفيض بالدراري واللالى، ويزخر بالهدايات البالغة والحكم الغوالي. وهذا تاريخ الأدب العربي يُسجِّل

لأولئك العرب فوقهم في صناعة الكلام، وسبقهم في حلبة الفصاحة كافة الأنعام، وامتنيازهم في تذوق أسرار البلاغة خصوصًا بلاغة القرآن!!

العامل السادس: الترغيب في الإقبال على الكتاب والسنة علمًا وعملاً، وحفظًا وفهمًا، وتعليمًا ونشرًا، وكذلك الترهيب من الإعراض عنهما، والإهمال لهما.

نقرأ في القرآن الكريم قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تَجَرَّةً لَّنْ تَبُورَ ۖ ﴿٢١﴾ لِّيُؤْفِقَهُمُ أَجْرَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٢٩، ٣٠]، فتأمل كيف قدم تلاوة القرآن على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة؟ ونقرأ قوله جل ذكره: ﴿كَتَبْنَا أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا لِّدَّبَرُوا ءَايَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]. فانظر كيف حث بهذا الأسلوب البارع على تدبر القرآن والتذكر والاتعاظ به؟ ونقرأ قوله عز اسمه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ ۖ ﴿١٢١﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّوْا فَاُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩، ١٦٠]. فتدبر كيف يكون وعيد من كتم القرآن وهدى القرآن؟

ثم نقرأ في السنة النبوية قوله ﷺ: "ما اجتمع قومٌ في بيتٍ من بيوت الله، يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفَّتْهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده" رواه مسلم^(١). ...

ونقرأ في صحيح البخاري ... قوله ﷺ: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"^(٢). ... أليس ذلك وأمثال ذلك -وهو كثير- يُحفز الهمم ويحرك العزائم، إلى حفظ القرآن واستظهاره والمداومة على تلاوته؟ ...

أما السنة النبوية: فقد جاء في شأنها عن الله تعالى: ﴿وَمَا ءَانَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْهَوْا﴾ [الحشر: ٧]. وقوله سبحانه: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَذِكْرًا﴾

(١) مسلم (٢٦٩٩).

(٢) البخاري (٥٠٢٧)، وطره في: (٥٠٢٨).

[الأحزاب: ٢١]، وقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وجاء ترغيباً في السنة النبوية من الحديث الشريف قوله ﷺ: "نَصَرَ الله امرأ سمع منّا حديثاً فأدّاه كما سمعه، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ"^(١). وهو حديث مُتَوَاتِر، وقوله ﷺ في خطبة حجة الوداع: "ألا فليبلغ الشاهد الغائب، فلعلّ بعض من يبلغه أن يكون أَوْعَىٰ له من بعض من سمعه" رواه الشيخان^(٢).

وجاء ترهيباً من الإعراض عن السنة قوله ﷺ: "من رَغِبَ عن سُنتي فليس مني"^(٣) رواه مسلم. وقوله ﷺ: "... [يُوشِكُ الرجلُ مُتَكِنًا على أريكته، يُحَدِّثُ بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتابُ الله ﷻ، فما وجدنا فيه من حلالِ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وما وجدنا فيه من حرامِ حَرَّمْنَاهُ. ألا وإن ما حَرَّمَ رسولُ الله ﷺ مثل ما حَرَّمَ الله". وعند أبي] داود في أوله: "ألا إني أُوتيتُ الكتابَ ومثله معه"^(٤). فأنت ترى في أمثال هذه الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة ما يُحَقِّزُ هِمَّةَ المؤمن الضعيف إلى الإقبال على روائع النبوة يَسْتَهْدِيهَا، وبدائع النبي ﷺ يَسْتَظْهَرُهَا، فكيف أنت والصحابة الذين كانوا لا يُضَارِعُونَ طولَ باع ولا علوَّ همة في هذا الميدان!!

(١) هذا الحديث رواه عن النبي ﷺ كثير من الصحابة، أوصلهم بعضهم إلى الثلاثين. وجاء عن بعضهم من طرق متعددة يصل بعضها إلى الثلاثين طريقاً. وقد جمعت ما أمكن في تخريجه في أوراق، ثم رأيت أن ذلك مما تطول به هذه الحاشية جداً. بعد ذلك وقفت على كتاب جامع في هذا الموضوع بعنوان (دراسة حديث: "نصر الله امرأة سمع مقالتي" رواية ودراية) للشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله. فمن أراد التوسع في ذلك فليراجعها.

(٢) أخرجه البخاري (٦٧). وأطرافه في: (١٥٠)، (١٧٤١)، (٣١٩٧)، (٤٤٠٦)، (٤٦٦٢)، (٥٥٥٠)، (٧٠٧٨)، (٧٤٤٧)، ومسلم (١٦٧٩)، (٣/ ١٣٠٥). من حديث أبي بكرة ؓ. وقد وردت الجملة الأولى منه في أحاديث أخرى في الصحيحين وغيرهما.

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٥٨٠)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢)، وصححه ابن حبان (١٢) (الإحسان). وصححه إسناده شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند (٢٨/ ٤١٠، ٤٢٩)، وفي تعليقه على ابن حبان (١/ ١٨٩) وقال: "إسناده قوي" اهـ. وذكره الألباني في الصحيحة (٢٨٧٠)، وصححه سنن أبي داود (٣٨٤٨). من حديث المقدم بن معدي كرب ؓ.

وفي الباب: من حديث العرباض بن سارية، وأبي رافع، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، وأبي هريرة، وخالد بن الوليد ؓ.

العامل السابع: منزلة الكتاب والسنة من الدين، فالكتاب هو أصل التشريع الأول، والدستور الجامع لخير الدنيا والآخرة، والقانون المنظم لعلاقة الإنسان بالله، وعلاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه. ثم السنة هي الأصل الثاني للتشريع، وهي شارحة للقرآن الكريم، مُفَصِّلَةٌ لِمُجْمَلِهِ، مُقَيِّدَةٌ لِمُطْلَقِهِ، مُخَصِّصَةٌ لِعَامَّةِهِ، مُبَيِّنَةٌ لِمُبْهَمِهِ، مُظْهِرَةٌ لَأَسْرَارِهِ كما قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. ومن هنا يقول يحيى بن [أبي] كثير رحمته الله (١): "السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب قاضياً على السنة" (٢).

يريد بهذه الكلمة ما وضَّحه السيوطي بقوله: "والحاصل أن معنى احتياج القرآن إلى السنة أنها مُبَيِّنَةٌ لَهُ، ومُفَصِّلَةٌ لِمُجْمَلَاتِهِ؛ لأنَّ فيه لَوْجَازَتَهُ كَنُوزًا يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يَعْرِفُ خَفَايَا خَبَايَاها فَيُبَيِّرُهَا، وذلك هو المنزل عليه رحمته الله، وهو معنى كون السنة قاضية على الكتاب، وليس القرآن مُبَيِّنًا لِلسَّنةِ، ولا قاضياً عليها؛ لأنها بَيَّنَّتْ بِنَفْسِهَا، إذ لم تصل إلى حدِّ القرآن في الإعجاز والإيجاز؛ لأنها شَرَحَتْ لَهُ، وشَأْنَ الشَّرْحِ أن يكون أوضح وأبين وأبسط من المشروح" اهـ (٣).

ولا ريب أنَّ الصحابة رحمهم الله كانوا أعرف الناس بمنزلة الكتاب والسنة، فلا غرو أن كانوا أحرص على حِذْقِهَا وتحفظهما والعمل بهما.

العامل الثامن: ارتباط كثير من كلام الله ورسوله بوقائع وحوادث وأسئلة من شأنها أن تُثير الاهتمام، وتُنبه الأذهان، وتُلَفِّتَ الأنظار إلى قضاء الله ورسوله فيها، وحديثهما عنها، وإجابتهما عليها، وبذلك يتمكن الوحي الإلهي والكلام النبوي في النفوس أفضل تَمَكُّنٍ، وَيَتَنَقَّشُ في الأذهان على مرِّ الزمان.

تَجَوَّلْ مَرَّةً في رياض القرآن الكريم تجده يُسَايرُ الحوادث والطوارئ في تجدُّدها ووقوعها، فتارةً يُجِيبُ السَّائِلِينَ على أسئلتهم بمثل قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ

(١) يحيى بن أبي كثير الطائي، مولاهم، أبو نصر اليمامي، كان شعبة يُقَدِّمُهُ على الزهري، وكان من العبَّاد، وكان إذا حضر جنازة لم يتعش تلك الليلة، ولا يقدر أحد من أهله يكلمه. توفي سنة (١٢٩هـ). وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال (٣١/ ٥٠٤).

(٢) أخرجه الدارمي (٦٢٧). وقد قال الإمام أحمد رحمته الله في مثل هذه العبارة: "ما أجسر على هذا، ولكن السنة تُفسَّرُ القرآن وتُبيِّنُهُ". كما روى ذلك عنه أبو داود في مسائله ص ٢٧٦، وابن عبد البر في جامعهِ (٢٣٥٤)، والخطيب في الكفاية ص ١٤، والهروي في ذم الكلام (٢١١)، وأبو يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٥٢)، والحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ ص ٢٧.

(٣) مفتاح الجنة للسيوطي ص ٤٤.

قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ [الإسراء: ٨٥]، وتارة يُفَصَّلُ في مشكلة قامت، وبِقَضِي على فتنة طَغَتْ بمثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النور: ١١]، إلى قوله: ﴿وَأَلَيْكَ مِزْرُوتٌ مِّمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [النور: ٢٦]، وهنَّ ست عشرة آية من سورة النور نزلن في حادث من أروع الحوادث، هو اتهام أم المؤمنين السيدة الجليلة عائشة زوج رسول الله ﷺ، وبنت الصديق أبي بكر -رضي الله عنها وعن أبيها-. وفي هذه الآيات دروس اجتماعية قُرئت ولا تزال تُقرأ على الناس إلى يوم الساعة، ولا تزال تُسجَّل براءة هذه الحَصَان الطاهرة من فوق سبع سموات. وتارة يُلَفَّت القرآن أنظار المسلمين إلى تصحيح أغلاطهم التي وقعوا فيها، ويُرشدُهم إلى شاكلة الصواب. كقوله سبحانه في سورة آل عمران: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]، إلى آيات كثيرة بعدها. وكلها نزلت في غزوة أحد تدل المسلمين على خطئهم في هذا الموقف الرهيب، وتُحذِّرهم أن يقعوا حينًا آخر في مثل ذاك المأزق العصيب.

وعلى هذا النمط نزلت سُور في القرآن، وآيات تفوق العدد وتُجاوز الإحصاء. وإذا تَجَوَّلْتَ في رياض الحديث النبوي الشريف يُطالِعُكَ منه العَجَب العجَاب في هذا الباب. انظر قصة المخزومية التي سَرَقَتْ، وقول الرسول ﷺ لمن شفع فيها: "وايم الله، لو أن فاطمة بنت محمدٍ سرقت لقطعْتُ يدها". رواه أصحاب الكتب الستة^(١). ثم تأمل حادث تلك المرأة الجُهنية التي أَقَرَّت بزناها بين يدي رسول الله ﷺ وهي حُبْلَى من الزنا، كيف أمر الرسول فكفلها وليها حتى وضعت حَمْلَهَا، ثم أتى بها فَرُجِمَتْ، ثم صُلِّي رسولُ الرحمة عليها. ولما سُئِل -صلوات الله وسلامه عليه- كيف تُصلي عليها وهي زانية؟ قال: "لقد تابَتْ توبةً لو قُسمت بين سبعين من أهل المدينة لو سعتهم. وهل وَجَدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى؟" ...^(٢).

وتدبِّر الحديث المعروف بحديث جبريل، وفيه يسأل جبريلُ رسولَ الله ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان والساعة وأشراطها على مرأى ومَسْمَعٍ من الصحابة. وقد قال لهم أخيرًا: "هذا جبريلُ أتاكم يُعَلِّمُكُمْ دينكم" أخرجه الخمسة غير البخاري^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٥). وأطرافه في: (٣٧٣٣، ٤٣٠٤، ٦٨٨٧)، ومسلم (١٦٨٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه مسلم (١٦٩٦)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٣) تقدم تخريجه.

والناظر في السُّنة يجدها في كثرتها الغامرة تدور على مثل تلك الوقائع والحوادث والأسئلة.

[ولا يخفى]... أن ارتباط المعلومات بأمور مُقارَنة لها في الفكر تجعلها أبقي على الزمن، وأثبت في النفس، فلا بدع أن يكون ما ذكرنا داعية من دواعي حفظ الصحابة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، على حين أنهم هم المُشاهدون لتلك الوقائع والحوادث، المُشافهون بخطاب الحق، المُواجهون بكلام سيد الخلق في هذه المناسبات المُلائمة، والأسباب القائمة التي تجعل نفوسهم مُستشرفةً لقضاء الله فيها، مُتعطشة إلى حديث رسوله عنها، فينزل الكلام على القلوب وهي مُتشوّفة، كما ينزل الغيث على الأرض وهي مُتعطشة، تنهله بلهف، وتأخذه بشغف، وتُمسكه وتُحِرص عليه بيقظة، وتعتز به وتعتد عن حقيقة، وتنفع به وتنفع، بل تهتز به وتربو وتُنبت من كل زوج بهيج!!

العامل التاسع: اقتران القرآن دائماً بالإعجاز، وافتراق بعض الأحاديث النبوية بأمور خارقة للعادة تُروّع النفس، وتُشوّق الناظر، وتهول السامع. وإنما اعتبرنا ذلك الإعجاز وخرق العادة من عوامل حفظ الصحابة؛ لأنَّ الشَّأن فيما يخرج على نواميس الكون وقوانينه العامة أن يتقرّر في حافظة من شاهده، وأن يتركز في فؤاد كل من عاينه فرداً كان أو أمة؛ حتى لقد يتخذ مبدأً تُورّخُ بحدوثه الأيام والسنون، وتُقاس بوجوده الأعمار والأجال.

أما القرآن الكريم فأعجازه سارٍ فيه سريان الماء في العود الأخضر، لا تكاد تخلو سورة ولا آية منه. وأعرّف الناس بوجوه إعجازه، وأعظمهم ذوقاً لأسرار بلاغته هم أصحاب محمد ﷺ؛ لأنهم يصدرون في هذه المعرفة وهذا الذوق عن فطرتهم العربية الصافية، وسليقتهم السليمة السامية، وتمهّروا في فنون البيان وصناعة اللسان. ومن هذا كان القرآن حياتهم الصحيحة، به يقومون ويقعدون، وينامون ويستيقظون، ويعيشون ويتعاملون، ويلتذّون ويتعبّدون. وهذا هو معني كونه رُوحاً في قول الله سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، وليست هناك طائفة في التاريخ تمثّل فيها القرآن رُوحاً كما تمثّل في هذه الطبقة العليا الكريمة، طبقة الصحابة الذين وهبوه حياتهم فوهبهم الحياة، وطبّعهم طبعة جديدة حتى صاروا أشبه بالملائكة، وهكذا سوّاهم الله بكتابه خلقاً آخر، ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

وأما السنة النبوية: فقد اقترن بعضها بمعجزات خارقة، وأمامك أحاديث المعجزات -وهي كثيرة- فيها المُعجِب والمُطرب. غير أنّا نربأ بك أن تكون فيها كحاطب ليل، على

حين إنّ بين أيدينا في الصحيح منها الجَمّ الغفير، والعدد الكثير: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤].

وهاك نموذجا واحدا رواه البخاري ومسلم عن أبي العباس سهل بن سعد الساعدي^(١) أن رسول الله ﷺ قال يوم خير: "لأُعطينَ هذه الرايةَ غداً رجلاً يفتحُ اللهَ على يديه، يُحبُّ اللهَ ورسوله، ويُحِبُّه اللهُ ورسوله"، فباتَ الناسَ يَدُوكُونَ -أي: يخوضون- ليلتهم، أيهم يُعطَاهَا، فلما أصبحَ الناسُ غدّوا على رسول الله ﷺ كلّهم يرجو أن يُعطَاهَا. فقال: أين عليّ بن أبي طالب؟، ف قيل: هو يا رسول الله يشتكي عينيه. قال: "فأرسلوا إليه"، فأتي به، فبصقَ رسولُ الله ﷺ في عينيه، ودعا له، فبرأ حتى كأن لم يكن به وجعٌ. فأعطاهُ الرايةَ، فقال عليّ ﷺ: يا رسولَ الله، أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟ قال: "انفذْ على رِسلكَ حتى تنزلَ بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجبُ عليهم من حقِّ الله فيه، فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من أن يكون لك حُمْرُ النّعم"^(٢).

وهذه الوصية من الرسول ﷺ علي في هذا المقام جديرةٌ وحدها أن تقطع ألسنة أولئك الأفاكين الذين يزعمون أنّ الإسلام قام على السيف والقوة، واعتمد على البطش والقسوة، ولم ينتشر بالدليل والحجة، ولم يجرى بالسلام والرحمة: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلاَّ كُذْبًا﴾ [الكهف: ٥].

العامل العاشر: حِكْمَةُ الله ورسوله في التربية والتعليم، ... والدعوة والإرشاد، مما جعل الكتاب والسنة يتقرران في الأذهان، ويُسهلان على الصحابة في الحفظ والاستظهار. أما القرآن الكريم: فحسبك أن تعرف من حِكْمَةِ الله به في التربية والتعليم أنه أنزله على الأمة الإسلامية باللغة الحبيبة إلى نفوسهم، وبالأسلوب الخلّاب، والنّظم المعجز الآخذ بقلوبهم، وأنه تدرّج بهم في نزوله، فلم ينزل جملة واحدة يُرهقهم به ويَعجزون عنه، بل أنزله مُنْجَماً في مدى عشرين أو بضع وعشرين سنة، ثم رَبَطَ بالحوادث والأسباب

(١) سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الخزرجي الساعدي، كان أبوه من الصحابة الذين توفوا في حياة النبي ﷺ، وكان سهل آخر من مات بالمدينة من الصحابة، وكان من أبناء المئة. توفي سنة (٩١هـ). انظر: السير (٣/ ٤٢٢).

(٢) البخاري (٢٩٤٢). وأطرافه في: (٣٠٠٩، ٣٧٠١، ٤٢١٠)، ومسلم (٢٤٠٦). وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص، وأبي هريرة، وسلمة بن الأكوع.

الخاصة في كثير من صُورِهِ وآيَاتِهِ، ودَعَمَهُ بالدليل والحُجَّة، وخاطَبَ به العقول والضمائر، وناطَ به مصلحتهم وخيرهم وسعادتهم، وصدر في ذلك كله عن رحمة واسعة بهم، يكادون يلمسونها باليد ويرونها بالعين! ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ... وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

وأما السُنَّة النبوية: فقد صرَّبت الرقم القياسي في باب هذه السياسة التعليمية الراشدة، حتى إذا كان علماء التربية في العصور الحديثة، قد عدَّوا من الحِكْمة في التعليم والتربية الاستعانة بوسائل الإيضاح وألوان التشويق، فإنَّ محمدًا ﷺ - النبي الأمي - كان من قبل أربعة عشر قرنًا... هو المعلِّم الأول في رعاية تلك الوسائل الموضَّحة، وهاتيك المشوِّقات الرائعة، حتى تفتحت قلوب سامعيه للهداية، وامتلأت صدور أصحابه بتعاليمه، كأنما كُتِبَتْ فيها كتابًا بالكلمة والحرف.

ذلك لأنه ﷺ كان أفصح الناس لسانًا، وأوضحهم بيانًا، وأجودهم إلقاءً، ينتقي عيون الكلام، وهو الذي أوتي جوامع الكلِّم، ويفتح الكلام ويختِّمه بأشداقه، ويُفصِّله تفصيلًا يُراعي فيه المقام والأفهام، ولا يسرد الحديث سرِّدًا يُزري بروقِّه، أو يذهب بشيء منه، بل يتكلَّم كلامًا لو عدَّه العادُّ لأحصاه. وكان يعيد الكلمة ثلاثًا، أو أكثر من ثلاث عند الحاجة، كيما تُحفظ عنه، كما جاء في صحيح مسلم أنه ﷺ قال: "هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ" قالها ثلاثًا^(١). وكما جاء في حديث البخاري ومسلم أنه ﷺ قال: "أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟" (ثلاثًا). قلنا: بلى يا رسول الله. قال: "الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعَقْوُقُ الْوَالِدَيْنِ، أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وشهادة الزور" وكان مُتَكِنًا فَجَلَسَ. فما زال يكرِّرها حتى قلنا: لَيْتَهُ سَكَتَ^(٢).

ومن هَدْيِهِ ﷺ أنه كان إذا خطب احمرَّت عيناه، وعلا صوته، واشتدَّ غضبه، حتى كأنه مُنْذِر جيش، يقول: "صَبِّحْكُمْ وَمَسَاءَكُمْ". ويقول: "بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ" وَيَقْرُنُ بَيْنَ أَضْبَعِيهِ السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى، ويقول: "أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَدَّنَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ".

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٠).

(٢) البخاري (٢٦٥٤). وأطرافه في: (٥٩٧٦، ٦٢٧٣، ٦٢٧٤، ٦٩١٩)، ومسلم (٨٧).

ثم يقول: "أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، من ترك مالا فلا هله، ومن ترك ديناً أو ضياعاً^(١) فالْيَّ وَعَلَيَّ" رواه مسلم^(٢)

ومن وسائل إيضاحه ﷺ أنه كان يضرب لهم الأمثال الرائعة التي تُجَلِّي لهم المعاني، كأنها العروس بارعة ليلة الزفاف، أو الشمس ساطعة ليس دونها سحب. تأمل قوله وهو يضرب المثل في ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وخطر إهمالهما، ثم قل لي برك: هل يُبَارح ذاكرتك هذا التمثيل البديع؟

يروى البخاري عن النعمان بن بشير ﷺ أن النبي ﷺ قال: "مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها، وبعضهم أسفلها. فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نُؤذ من فوقنا!! فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا، ونجوا جميعاً"^(٣).

ومن وسائل إيضاحه ﷺ: أسألته التي كان يلقيها على أصحابه فيوقظ بها انتباههم، ويُزهِف بسببها شعورهم، حتى يستقبلوا هذيه بنفوس عطاش، وقلوب ظماء، فيستقرّ فيها أثبت استقرار، ويعلق بها علوق الروح بالأجسام.

وإليك مثلاً واحداً عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "أتدرون من المفلس؟"، قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع. فقال: "إن المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا. فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فُيئت حسناته قبل أن يُقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طُرِحَ في النار" رواه مسلم^(٤).

ومن العجائب في وسائل إيضاحه ﷺ أنه كان يستعين برسم يديه الكريمتين على توضيح المعاني وتقريبها إلى الأذهان، مع أنه النبي الأمي الذي لم يقرأ كتاباً، ولم يجلس إلى أستاذ، ولم يذهب إلى مدرسة، ولم يدرس الرسم ولا الهندسة.

(١) الضَّيَاع بفتح الضاد: يُستعمل مصدرًا لضاع، ويُستعمل اسمًا بمعنى العيال أو الضائعين منهم. قال في القاموس: "والضَّيَاع أيضًا: العيال، أو ضَيَعُهُمْ" اهـ. ولا يخفى أن المعنى المصدري غير مراد هنا. (زرقاني).

(٢) مسلم (٨٦٧).

(٣) البخاري (٢٤٩٣). وطره في: (٢٦٨٦).

(٤) مسلم (٢٥٨١).

نقرأ في صحيح البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: خطَّ النبي ﷺ خطًّا مُرَبَّعًا، وخطَّ خطًّا في الوسط خارجًا منه، وخطَّ خُطَطًا صِغَارًا إلى هذا الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط، وقال: "هذا الإنسان، وهذا أجله، مُحِيطٌ به -أو: قد أحاط به- وهذا الذي هو خارجُ أمله، وهذه الخُطَطُ الصغار الأعراض، فإن أخطأه هذا نهشَهُ هذا، وإن أخطأه هذا نهشَهُ هذا" ^(١).

ومن سياسته الحكيمة في التعليم والتربية: أنه كان يتتبع فرصة الخطأ في أفهامهم، فيصحح لهم الفكرة في حينها، ويلقنهم تعاليمه السامية ونفوسهم مُستشرفة لها. من ذلك ما يقصُّه علينا البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادته، فلما أُخبروا كأنهم تقالُّوها -أي: رأوها قليلة- وقالوا: أين نحن من رسول الله ﷺ وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر؟ قال أحدهم: أما أنا فأصلي الليل أبداً. وقال الآخر: وأنا أصوم الدهر أبداً. وقال الآخر: وأنا اعتزل النساء فلا أتزوج أبداً. فجاء رسول الله ﷺ إليهم فقال: "أنتم الذين قلتم كذا وكذا!! أما والله إني لأخشاكم لله، وأتقاكم لله، ولكني أصوم وأفطر، وأصلي وأزقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني" ^(٢).

وكان من وسائل إيضاحه: تمثيله ﷺ بالعمل، يصلي ويقول: "صَلُّوا كما رأيتموني أصلي" ^(٣)، ويحجُّ ويقول: "لَتَأْخُذُوا مَنَاسِكُكُمْ" ^(٤). ويشير بأصبعيه السبابة والوسطى ويقول: "بُعِثْتُ أنا والساعة كهاتين" ^(٥) كما تقدَّم في رواية مسلم.

العامل الحادي عشر: الترغيب والترهيب اللذان يفيض بهما بحر الكتاب والسنة. ولا ريب أن غريزة حب الإنسان لنفسه تدفعه إلى أن يُحقِّق لها كل خير، وأن يَحْصِيها كل شر، سواء ما كان فيهما من عاجل، وما كان من آجل، ومن هنا تحرص النفوس الموفقة على وغي هداية القرآن وهدى الرسول ﷺ، وتعمل جاهدة على أن تحفظ منهما ما وسعها الإمكان.

(١) البخاري (٦٤١٧). وقد أثبت بلفظ البخاري، ووقع في المناهل بألفاظ مُغايرة.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٦٣١)، وأطرافه في: (٦٢٨، ٦٣٠، ٦٥٨، ٦٨٥، ٨١٩، ٢٨٤٨، ٦٠٠٨، ٧٢٤٦). من حديث

مالك بن الحويرث رضي الله عنه. وقد أخرجه مسلم (٦٧٤) وليس فيه موضع الشاهد هنا.

(٤) رواه مسلم (١٢٩٧). وفي الباب عن أبي موسى رضي الله عنه.

(٥) تقدم تخريجه.

أما النفوس الضالة المخدولة فإنها مصروفة عن هذه السعادة بصوارف الهوى والشهوة، أو محجوبة عن هذا المقام بحجاب التعصب والجمود على الفتنة، أو مُرْتَظِمَةٌ بظلام الجهل في أوحال الضلال والنكال.

ولسنا بحاجة أن نلتبس شواهد الترغيب والترهيب من الكتاب والسنة، فمددتهما فيأض بأوفى ما عرف العلم من ضروب الترغيب والترهيب، وفنون الوعد والوعيد، وأساليب التبشير والإنذار على وجوه مختلفة، واعتبارات متنوعة، في العقائد والعبادات، والمعاملات والأخلاق على سواء.

وهاك نموذجًا من ترغيبات القرآن وترهيباته على سبيل التذكير - والذكرى تنفع المؤمنين - يقول تبارك اسمه في سورة واحدة: ﴿وَقَالُوا آءِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَفِرُونَ ١٠﴾ ﴿قُلْ يَتُوبَ فَرْدُكُمْ مَلَكَ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ١١﴾ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ١٢﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ١٣﴾ فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ١٤﴾ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ١٥﴾ نَسْجَافُ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ١٦﴾ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ١٧﴾ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ ١٨﴾ أَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْلُوكِ ١٩﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيهِمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ٢٠﴾ وَلَنَذِقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلَدِّ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ٢١﴾ وَمَن أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ ﴿[السجدة: ١٠-٢٢].

فانظر بعين بصيرتك في أساليب هذه الترغيبات، وفنون تلك الترهيبات التي احتوتها هذه الآيات، والقرآن مليءٌ كله من هذه الأنوار على هذا الغرار!

ولا تحسبن السنة النبوية إلا بحرًا متلاطم الأمواج في هذا الباب. وهاك نموذجًا بل نماذج منها تدلُّك على مدى ما تتأثر به النفوس البشرية عندما يمرُّ بها الوعد والوعيد، وما يتركه هذا التأثير من ثبات الأوامر والنواهي واستقرارها في الذهن، وانتقاشها في صحيفة الفكر، ثم اندفاع الإنسان من ورائها إلى العمل والاتباع.

ها هو ﷺ يُبَشِّرُ وَاصِلَ رَحِمِهِ بِسَعَةِ الرِّزْقِ والبركة في العمر فيقول: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبَسِّطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ" ^(١)...

وها هو ﷺ يتحدث بالوعد لمن جعل الآخرة همَّه، وبالوعيد لمن جعل الدنيا همَّه فيقول: "مَنْ كَانَتْ الْآخِرَةُ هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ غَنَاءَهُ فِي قَلْبِهِ، وَجَمَعَ لَهُ شَمْلَهُ، وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ. وَمَنْ كَانَتْ الدُّنْيَا هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ فَقْرَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَفَرَّقَ عَلَيْهِ شَمْلَهُ، وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قُدِّرَ لَهُ" ^(٢)...

وها هو ﷺ يُحَرِّضُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ، وَيُحَثِّهِمْ عَلَى الدِّفَاعِ وَالنِّضَالِ، فيقول: "تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي، وَإِمَانًا بِي، وَتَصَدِيقًا بِرِسَالِي، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ؛ أَوْ أَرْجِعُهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ. وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ مَا مِنْ كَلِمٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ حِينَ كَلِمَ: لَوْثُهُ لَوْ نُ دِمَ، وَرِيحُهُ مَسْكٌ. وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَبَدًا. وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأَحْمِلُهُمْ، وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي، وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي. وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنْ أَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَغْزُو فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَغْزُو فَأُقْتَلَ" ^(٣)...

فأنت ترى في هذه الكلمات النبوية قوة هائلة محولة تجعلها ماثلة في الأذهان، كما تجعل النفوس رخيصة هينة في سبيل ... [إعلاء كلمة الله تعالى]، حتى لقد كان الرجل يستمع إلى هذه المُرَغَّبَاتِ والمُشَوِّقَاتِ وهو يأكل فما يصبر حتى يُتِمَّ طَعَامَهُ، بل يرمي بما في يده، ويقوم فيجاهد مُتَشَوِّقًا إِلَى الْمَوْتِ، مُتَلَهِّفًا عَلَى أَنْ يَسْتَشْهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ... [كما في حديث أنس رضي الله عنه في غزوة بدر، وفيه: فقال رسول الله ﷺ: "قُومُوا إِلَى جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ"، قال: يقول عُمَيْرُ بْنُ الْحُمَامِ الْأَنْصَارِيُّ ^(٤): يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَنَّةٌ

(١) أخرجه البخاري (٢٠٦٧)، (٤/ ٣٠١). وطرفه في: (٥٩٨٦)، ومسلم (٢٥٥٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٤٦٥)، وهو في صحيح الترمذي والترغيب والترهيب (٣١٦٩)، والسلسلة الصحيحة (٩٤٩). وفي الباب عن زيد بن ثابت، وأبي سعيد الخدري، وأبي الدرداء، وأبي بن كعب، وابن عباس، والحسن (مرسلًا) ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦)، (١/ ٩٢). وأطرافه في: (٢٧٨٧)، (٢٧٩٧)، (٢٩٧٢)، (١٣٢٣)، (٧٢٢٦)، (٧٢٢٧)، (٧٤٥٧)، (٧٤٦٣)، ومسلم -واللفظ له- (١٨٧٦).

(٤) عمير بن الحُمَامِ بن الحُجُوح بن زيد بن حرام الأنصاري السُّلَمي، كان أول من قُتِلَ في سبيل الله في الحرب. قيل: قتله خالد الأعلم. انظر: الإصابة (٤/ ٥٩٣-٥٩٥).

عرضها السماوات والأرض؟ قال: "نعم". قال: بَخْ بَخْ. فقال رسول الله ﷺ: "ما يحملك على قولك: بَخْ بَخْ؟"، قال: لا والله يا رسول الله، إلا رجاء أن أكون من أهلها. قال: "فإنك من أهلها". فأخرج تمرات من قرنه، فجعل يأكل منهن ثم قال: لئن أنا حييت حتى آكل تمراتي هذه إنها لحياة طويلة. قال: فرمى بما كان معه من التمر، ثم قاتلهم حتى قُتل^(١).

العامل الثاني عشر: اهتداء الصحابة -رضوان الله عليهم- بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، يُحِلُّون ما فيهما من حلال، ويُحَرِّمُون ما فيهما من حرام، ويتبعون ما جاء فيهما من نُصَح ورُشَد، ويتعهَّدون ظواهرهم وبواطنهم بالترية والآداب الإسلامية، دستورهم القرآن، وإمامهم الرسول ﷺ.

وما من شك أن العمل بالعلم يقرِّره في النفس أبلغ تقرير، وينقُشه في صحيفة الفكر أثبت نقش، على نحو ما هو معروف في فنّ التربية وعلم النفس من أن التطبيق يؤيِّد المعارف، والأمثلة تُقيِّد القواعد، ولا تطبيق أبلغ من العمل، ولا مثال أمثل من الاتباع، خصوصًا المعارف الدينية، فإنها تزكو بتنفيذها، وتزيد باتباعها. قال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَفَقَّأ لَنَجْعَلَ لَكُم مَّفْزَعًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، أي: هداية ونورًا تُفرِّقون به بين الحق والباطل، وبين الرشد والغَيّ، كما جاء في بعض وجوه التفاسير...

العامل الثالث عشر: وجود الرسول ﷺ بين ظَهْرَانِيهِمْ يُحَفِّظُهُم من الكتاب والسنة ما لم يحفظوه، ويُعَلِّمُهُم ما جهلوه، ويُجِيبُهُمْ إذا سألوه، ويُريهِم شاكِلَةَ الصَّوَاب فيما أخطؤوه، وَيَقْفَهُم على حقيقة الأمر إذا تشكَّكوه، في صبر وأناة، وسعة صدر، وكرم نفس، وطيب قلب. ولا ريب أن هذا عاملٌ مُهمٌ يُيسِّرُ لَهُم الحِفْظ، ويُهَوِّنُ عَلَيْهِم الاستظهار، ضرورة أنه ﷺ مرجع واضح، ومنهل عذب، لا سيما إذا لاحظنا أنه ﷺ كان دائم البشر، سهَّل الخلق، لئِن الجانب، ليس بفظ، ولا غليظ، ولا صخاب، ولا فحاش، ولا عيَّاب، وأن من جالسه أو فاوضه في حاجة صابره حتى يكون هو المُنصِّرف عنه، ومن سألَه حاجة لم يَرُدَّه إلا بها أو بميسور من القول، قد وسَّع الناس بَسْطُهُ وخُلُقُهُ، فصار لهم أبا، وصاروا عنده في الحق سواءً. مجلسه مجلس علم وحياء وأمانة وصبر، يُدْرَس فيه القرآن، وتُذاع فيه السنة، وَيَعْبَقُّ منه أريجُ الهداية.

(١) رواه مسلم (١٩٠١). وفي الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله ﷺ واقعة مشابهة في يوم أحد.

عوامل خاصة بالقرآن الكريم:

تلك العوامل التي ذكرناها عوامل مُشتركة بين الكتاب والسنة، طَوَّعَتْ للصحابة حِفْظَهما واستظهارهما، والإحاطة بهما وحِذْقهما.

يَبْدَأُ أَنَّ هُنَاكَ عوامل خاصّة توافرت في حِفْظ الصحابة للقرآن دون السنة:

أولها: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَحَدَّى بِالْقُرْآنِ أُمَّةَ الْعَرَبِ، بَلْ كَافَّةَ الْخَلْقِ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤] ... [بل] قَالَ: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ﴾ [هود: ١٣] ... [بل] قَالَ: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] ... [بل] سَجَّلَ عَلَيْهِمْ هَزِيمَتَهُمْ، وَأَعْلَنَ فَالَجَ الْقُرْآنَ بِالْإِعْجَازِ فِي هَذَا الْمِيدَانِ إِذْ قَالَ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

هذا التحدي الذي امتاز به القرآن فَتَحَ عِیُونَ النَّاسِ جَمِيعًا، وَلَفَّتَهُمْ بِقُوَّةِ إِلَهِهِ، لَا فَرْقَ بَيْنَ أَوْلِيَائِهِ وَأَعْدَائِهِ، أَمَّا أَوْلِيَائُوهُ وَتَتَّبِعُوهُ فَقَرُّوهُ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ؛ لِيُفْجِحُوا بِهِ أَعْدَاءَهُمْ، وَيُؤَيِّدُوا بِإِعْجَازِهِ دِينَهُمْ وَنَبِيَّهُمْ. وَأَمَّا أَعْدَاؤُهُ وَمُخَالَفُوهُ فَاقْتَفَوْا أَثَرَهُ وَتَتَّبِعُوهُ أَمَلًا فِي أَنْ يَجِدُوا فِيهِ مَغْمَزًا، وَيَأْخُذُوا عَلَيْهِ مَطْعَنًا. فَلَا جَرَمَ كَانَ هَذَا التَّحْدِي مِنَ الدَّوَاعِي الَّتِي تَوَافَرَتْ عَلَى نَقْلِ الْقُرْآنِ وَتَوَاتَرَهُ وَجَرَّيَانَهُ عَلَى كُلِّ لِسَانٍ!

ثانيها: عَنَانِيَةُ ﷺ بِكُتَابَةِ الْقُرْآنِ فِيمَا تَبَسَّرَ مِنْ أَدَوَاتِ الْكُتَابَةِ، إِذْ أَخَذَ كُتَابًا لِلْوَحْيِ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَأَقْرَأَ كُلَّ مَنْ يَكْتُبُ الْقُرْآنَ لِنَفْسِهِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي نَهَى فِيهِ عَنْ كُتَابَةِ السَّنَةِ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي أَسْلَفْنَاهُ مِنْ رَوَايَةِ مُسْلِمٍ: "لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ"^(١).

وَعِنِّي عَنِ الْبَيَانِ أَنَّ الْكُتَابَةَ مِنْ عَوَامِلِ تَيْسِيرِ الْحِفْظِ وَالْإِسْتِظْهَارِ.

ثالثها: تَشْرِيعُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ فَرَضًا كَانَتْ أَوْ نَفْلًا، سِرًّا أَوْ جَهْرًا، لَيْلِيَةً أَوْ نَهَارِيَةً؛ حَتَّى صَلَاةُ الْجَنَازَةِ. وَمِثْلُ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ. وَتِلْكَ وَسِيلَةٌ فَعَّالَةٌ جَعَلَتْ الصَّحَابَةَ يَقْرَءُونَهُ وَيَسْمَعُونَهُ؛ ثُمَّ جَعَلَتْهُمْ عَنْ هَذَا الطَّرِيقِ يَتَحَفَّظُونَهُ وَيَسْتَظْهِرُونَهُ، لَا فَرْقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، وَصَغِيرٍ وَكَبِيرٍ؛ وَغَنِيٌّ وَفَقِيرٌ عَلَى قَدَرِ مَا سَمَحَ بِهِ اسْتِعْدَادُ كُلِّ مِنْهُمْ.

رابعها: الترغيب في تلاوة القرآن ولو في غير صلاة، ومن غير وضوء. اقرأ إن شئت قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تَجَرَّةً لَّنْ تَكُونَ ۖ لِيُؤْفِقَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۗ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٢٩، ٣٠].

ويقول النبي ﷺ: "مثل الذي يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام البررة، ومثل الذي يقرأ القرآن وهو يتعاهده وهو عليه شديد فله أجران" رواه البخاري ومسلم^(١).

ويقول ﷺ: "لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله القرآن وهو يقوم به آتاء الليل وآتاء النهار، ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آتاء الليل وآتاء النهار" رواه الشيخان -أيضا-^(٢).
ويقول ﷺ: "من قرأ حرفاً من كتاب الله تعالى فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها. لا أقول: الم حرف. ولكن ألف حرف؛ ولām حرف؛ وميم حرف"^(٣)، رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح.

ويقول ﷺ: "يقال لقارئ القرآن: اقرأ وارزق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا؛ فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها" رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي^(٤).
ويقول ﷺ: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه" رواه البخاري^(٥).

فهل يُعقل أن أصحاب محمد ﷺ الذين سمعوا ذلك وأمثال ذلك يتوانون لحظة عن قراءة القرآن؟ ثم ألا تكون تلك التلاوة سبيلاً إلى أن يحذقوه ويُحرزوه؟

(١) البخاري (٤٩٣٧)، ومسلم (٧٩٨).

(٢) البخاري (٥٠٢٥). وطرفه في: (٧٥٢٩)، ومسلم (٨١٥). من حديث ابن عمر ؓ.

وفي الباب من حديث أبي هريرة ؓ في الصحيح. وفي الصحيحين من حديث ابن مسعود ؓ: "لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق. ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها".

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩١٠) من حديث ابن مسعود ؓ، وصححه السيوطي في مطلع البدرين ص ٥٤. وهو في صحيح سنن الترمذي (٢٩١٠)، وحسن إسناده ابن باز في مجموع فتاويه (٢٦ / ١٣).

وجاء عن ابن مسعود ؓ في سياق آخر (مرفوعاً وموقوفاً) عند الدارمي (٣٦٢٦). وفي الباب عن عوف بن مالك ؓ.

(٤) أخرجه أبو داود (١٤٥١)، والترمذي (٢٩١٤)، والنسائي في الكبرى (٨٠٥٦)، وحسن إسناده شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند (٦٧٩٩)، وابن حبان (٧٦٦)، وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٢٤٠)، وصحيح أبي داود (١٣٠٠) من حديث عبد الله بن عمرو. وفي الباب عن أبي هريرة، وابن مسعود ؓ.

(٥) البخاري (٥٠٢٧، ٥٠٢٨)، (٩ / ٧٤).

خامساً: عناية الرسول ﷺ بتعليم القرآن وإذاعته ونشره؛ إذ كان يقرؤه على الناس على مكث كما أمره الله، وكان يُسمِعهم إياه في الخطبة والصلاة، وفي الدروس والعظات، وفي الدعوة والإرشاد، وفي الفتوى والقضاء. وكان يُرَغَّب في تعليمه ونشره كما سمعت، وكان يُرسل بعثات القراء إلى كل بلد يُعلِّمون أهلها كتاب الله، كما أرسل مُصعب بن عمير وابن أم مكتوم ﷺ إلى أهل المدينة قبل هجرته ﷺ إليها^(١)، ... قال عبادة بن الصامت ﷺ: كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي ﷺ إلى رجلٍ منا يُعلمه القرآن^(٢).

سادساً: القداسة التي امتاز بها كتاب الله عن كل ما سواه، حيث اجتمع فيه من المزايا ما قصصنا عليك وما لم نقصص عليك، كنسبته إلى الله تعالى، ... وكحُرْمَةِ مَسِّ مصحفه وحمله على... المُحَدِّث، ... إلى غير ذلك^(٣).

ولا شك أن هذه القداسة تُلَفِّت الأنظار إليه، وتخلع همم المؤمنين به عليه، فيُحيطون به علماً، ويخضعون لتعاليمه عملاً؛ وذلك ما حدا للمسلمين في كل عصر ومصر أن يُعَنِّوا بحفظ كتاب الله حتى عصرنا الذي نعيش فيه، فما بالك بعصر الصحابة وهو عصر العلم والنور، والتقوى والهداية، والنشر والدعوة؟!.

أما بعد: فهذه بضعة عشر عاملاً توافرت في أصحاب الرسول الأكرم ﷺ حتى حفظوا الكتاب والسنة، وقد جمعناها لك هذا الجمع، مُعْتَقِدِينَ أَنَّ من ورائها عوامل شخصية توافرت في بعض القراء وبعض المُحَدِّثين منهم دون بعض. والسبيل إلى تلك العوامل الشخصية: دراسة تراجم أولئك القراء والمُتَصَدِّرين لرواية الحديث من الصحابة، فارجع إليها إن شئت، واحرص على ما ذكرنا لك، وصُغ منها أسلحة علمية مُرَهَفَةٌ تُشهرها في وجه أولئك الخَوَنة الذين يخوضون في الصحابة بغير علم، ويَطْعَنون في الكتاب والسنة عن طريق الطعن فيهم بعدم الحِفظ والضبط.

ونحن نتحدَّى أُمَمَ العالم بهذه الدواعي التي توافرت في الصحابة حتى نقلوا الكتاب والسنة، وتواتر عنهم ذلك خصوصاً القرآن الكريم.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٤٠٠)، وحسنه الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند (٢٢٧٦٦)، (٣٧ / ٤٢٦)، وهو في صحيح أبي داود (٢٩١٦)، (٢ / ٦٥٥).

(٣) انظر في ذلك: الجامع في شعب الإيمان (٣ / ٤٤٤ وما بعدها).

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جَمَعْتُنَا يا جريُّر المَجَامِعُ! ^(١)
 غمرهم الله برحمته ورضوانه، وصبَّ عليهم شآبيب جُوده وإحسانه. آمين.

[الناحية الثانية:] ... عوامل تثبت الصحابة عليهم السلام في الكتاب والسنة:

الآن وقد فرغنا من عوامل حفظ الصحابة عليهم السلام للكتاب والسنة، نُعرِّجُ على عوامل تثبتهم -رضوان الله عليهم- فيهما؛ فنذكر أنَّ الناظر في تاريخ الصحابة يروُّه ما يعرفه عنهم في تثبتهم أكثر مما يروُّه عنهم في حفظهم؛ لأنَّ التَّثَبُّتَ فضيلة ترجع إلى الأمانة الكاملة والعقل الناضج من ناحية، ثم هو في الصحابة بلغ القمة من ناحية أخرى، إذ كان تثبتًا بالغًا، وحذرًا دقيقًا، وحِيطَةً نادرة، وتحرُّيًا عميقًا لكتاب الله تعالى وهدي رسوله ﷺ في كل ما يتصل بهما عن قُرب أو بُعد.

ولهذا التَّثَبُّتُ النادر في دِقَّتِهِ واستِقْصائه بَوَاعِث ودَوَاعٍ، أو أسباب وعوامل يَجْمَلُ بنا أن نُقدِّمها إليك كأسلحة ماضية تُنافِجُ بها عن الكتاب والسنة، وعن الصحابة في أدائهم للكتاب والسنة.

العامل الأول: أنَّ الله تعالى أمر في مُحْكَم كتابه بالتَّثَبُّتِ والتَّحَرِّي، وحذَّر من الطَّيْشِ والتَّسْرُعِ في الأنباء والأخبار، بله القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فقال سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنِإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمِجْهَلَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وكذلك نهى الله عن اتباع ما لا دليل عليه إلا أن تَسْمَعَ الأُذُن، أو ترى العين، أو يَعْتَقِدَ القلب عن بُرْهان، فقال عزَّ من قائل: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وقد عاب القرآن على مَنْ يأخذون بالظنِّ فيما لا يكفي فيه الظنُّ فقال الله -جلَّ شأنه-: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨]، إلى غير ذلك من أدلة كثيرة في الكتاب والسنة تأمر بالنظر، وكان الصحابة هم المُخاطَبِينَ بهذه التعاليم والمُشَافَهِينَ بها، فلا ريب أن تكون تلك الآداب الإسلامية من أهمِّ العوامل في تثبتهم وحذرهم خصوصًا فيما يتصل بكتاب ربهم تعالى وسنة نبيهم ﷺ. وبعيدٌ كلُّ البُعد، بل مُحَالٌ كل الاستحالة أن يكونوا قد أهملوا هذا النَّصْحَ السامي وهم خير طبقة أُخرجت للناس.

العامل الثاني: ما سمعوه من الترهيب الشديد، ومن التهديد والوعيد لمن يكذب على الله أو يفترى على رسوله ومصطفاه، قال الله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، فانظر كيف سلك الله من افترى الكذب عليه في سلك من قال: ﴿أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾، ثم انظر كيف قدّمه عليهما في الذكر، وصدّره في الوعيد، ونعته أول من نعت بالإغراق في الظلم.

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ﴾ [الصف: ٧]، وقال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٦٠].

ونقرأ في السنة النبوية أنه ﷺ قال: "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" (١). وهو حديث... متواتر،... رواه اثنان وستون صحابياً، منهم العشرة المبشرون بالجنة، ولا يُعرف حديث اجتمع عليه العشرة المبشرون بالجنة إلا هذا، ولا حديث يُروى عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا (٢).

ولقد سمع الصحابة هذه الترهيبات وأمثالها. وما أمثالها في القرآن والسنة بقليل، بل لقد سمع الأصحاب نهي رسول الله ﷺ عما دون الكذب، وما كان أقل من التزيد، إذ حذّره رواية الضعفاء والمدخولين، فقال: "سيكون في آخر أمتي أناسٌ يُحدّثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آبائكم، فإياكم وإياهم" رواه مسلم (٣). بل حذّره ﷺ رواية المجاهولين فقال: "إن الشيطان ليتمثل في صورة الرجل فيأتي القوم فيحدثهم بالحديث من الكذب، فيتفرقون، فيقول الرجل منهم: سمعت رجلاً أعرف وجهه ولا أدري ما اسمه يُحدّث" رواه مسلم (٤).

(١) هذا الحديث - كما قال المؤلف - متواتر، رواه جمع كثير من الصحابة رضي الله عنهم، وهو مُخرَج في الصحيحين وغيرهما، وله طرق كثيرة يطول تتبعها، وقد أفرد جماعة بالتصنيف، منهم الطبراني في كتاب مطبوع بعنوان: (طرق حديث: من كذب علي متعمداً)، وقد جمع فيه ما يقرب من مئة وثمانين طريقاً عن ستين صحابياً، وللحافظ ابن حجر رحمه الله كلام مفيد في تخريج هذا الحديث ذكره في الفتح (١/ ٢٠٣-٢٠٤).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٥، التقييد والإيضاح ص ٢٦٦، تدريب الراوي (٢/ ١٧٧).

(٣) رواه مسلم (٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) رواه مسلم (٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

فهل يستبيح عاقل مُنْصِف لنفسه أن يقول: إِنَّ الصحابة الذين سمعوا هذه النصائح وتلك الزواجر عن التَّزِيد والافتراء يُقَدِّمُون على كَذِب في القرآن والسنة، أو يُقَصِّرُون في التَّثَبُّت والتحري والاحتياط في نَقْل الذِّكْر الحكيم، والهدي النبوي الكريم؟!^(١).

(١) فأما ما يزعم بعضهم أَنَّ الصحابة قد حَذَفُوا مِنَ القرآن آيةَ المتعة وصيغة القنوت، فإن {كلمة الفصل في هذا الموضوع: أَنَّ ... صيغة القنوت ... [هذه] لم تثبت ... [قرأتِها] حتى ... [تكون] في عِدَاد القرآن ... قال صاحب الانتصار ما نصّه^(٢): "إِنَّ كلام القنوت المَرْوِي أَنَّ أَبِي بن كعب أثبتَه في مصحفه^(٣) لم تَقَمَّ الحجة بأنه قرآن مُنْزَل، بل هو صَرْب من الدعاء، وأنه لو كان قرآنًا لَنُقِلَ إلينا نَقْل القرآن، وَحَصَلَ العلم بِصَحَّتِهِ"، ثم قال: "وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ كلام كان قرآنًا منزلاً ثم نُسِخ وأُبِيح الدعاء به، وخالط بما ليس بقرآن. ولم يَصِحْ ذلك عنه، إنما رُوِيَ عنه أَنَّهُ أثبتَه في مصحفه، وقد أثبت في مصحفه ما ليس بقرآن مِنْ دعاء أو تأويل" اهـ. وهذا الدعاء هو القنوت الذي أَخَذَ به ... الحنفية. وبعضهم ذَكَر أَنَّ أَبِيًا عليه السلام كتبه في مصحفه، وسَمَّاه سورة الخَلْع والخَفْد؛ لورود مادة هاتين الكلمتين فيه، وقد عرفتَ تَوَجِيه ذلك. والخلاصة: أَنَّ بعض الصحابة الذين كانوا يكتبون القرآن لأنفسهم في مصحف أو مصاحف خاصة بهم ربما كتبوا فيها ما ليس بقرآن مما يكون تأويلًا لبعض ما غمض عليهم مِنْ معاني القرآن، أو مما يكون دعاء يجري مَجْرَى أدعية القرآن في أَنَّهُ يَصِحُّ الإتيان به في الصلاة عند القنوت أو نحو ذلك، وهم يعلمون أَنَّ ذلك كله ليس بقرآن، ولكن نُذِرُهُ أدوات الكتابة، وكونهم يكتبون القرآن لأنفسهم وحدهم دون غيرهم، هَوْنٌ عليهم ذلك؛ لأَنَّهُمْ أَمِنُوا عَلَى أَنفُسِهِم اللَّبْسَ واشتباه القرآن بغيره، فظن بعض قصار النَّظَر أَنَّ كل ما كتبوه فيها إنما كتبوه عَلَى أَنَّهُ قرآن، مع أَنَّ الحقيقة ليست كذلك، إنما هي ما عَلِمَتْ. أَضِفْ إِلَى ذلك أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أتَى عليه حين مِنَ الدَّهْرِ نَهَى عن كتابة غير القرآن؛ إِذ يقول فيما يرويه مسلم: "لا تكتبوا عني، وَمَنْ كتب عني شيئًا غير القرآن فليَمْحُضْهُ"^(٤)، وذلك كله مخافة اللَّبْسِ والخَلْط والاشتباه في القرآن الكريم {...} . [وكذلك ما وَرَدَ عن ابن مسعود رضي الله عنه أَنَّهُ كان يُنْكِرُ المَعْوِذَتَيْنِ، فالجواب:]

(١) الانتصار للباقلاني (٦٢/١)؛ بالمعنى.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١١٢/٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣١٤/٢)، (٣٨٩/١٠)، من طريق ميمون بن مهران أَنَّهُ قال: في قراءة أَبِي بن كعب: "اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ... الخ"، قال الألباني في الإرواء (١٧١/٢): "رجال إسناده ثقات، ولكن ابن مهران لم يَسْمَعْ مِنْ أَبِي فهو منقطع".

وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ٣١٨-٣١٩)، من طريق ميمون أيضًا بلفظ: "قرأتُ في مصحف أَبِي بن كعب ... الخ". وأخرجه من طريق عَزْرَةَ أَنَّهُ قال: "قرأتُ في مصحف أَبِي هاتين السورتين: (اللهم إنا نستعينك)، و(اللهم إياك نعبد)". ومن طريق محمد بن سيرين أَنَّهُ قال: "كتب أَبِي بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب، والمعوذتين، و(اللهم إنا نستعينك)، و(اللهم إياك نعبد)".

وأخرجه ابن الصريس في فضائله -كما في الدر المنثور (٦٩٥/٨)- من طريق حماد أَنَّهُ قال: "قرأنا في مصحف أَبِي بن كعب ... الخ". وأورده محمد بن نصر المروزي في مختصر قيام الليل (ص ٣٢٢)، بلفظ مقارب، عن سلمة بن كهيل وعن ابن إسحاق، من غير إسناده، وذكره الباقلاني في الانتصار (٢/٣٢٣) عن الشعبي عن ابن عوف عن محمد بن أَبِي بن كعب.

وكل هذه الأسانيد منقطعة؛ فميمون وابن سيرين وعزرة وحماد لم يثبت سماعهم مِنْ أَبِي بن كعب، ولكن يبقى أَنَّ هذه الطُّرُق يَشُدُّ بعضها بعضًا، مما يَتَوَقَّيْ ثبوت نِسْبَةِ ذلك لأَبِي بن كعب؛ ولذلك قال ابن المنادي في الناسخ والمنسوخ -كما في البرهان (٣٧/٢)-: "لا خلاف بين الماضين والغازبين أَنَّهُما مكتوبتان في المصاحف المنسوبة إلى أَبِي بن كعب، وَأَنَّهُ ذَكَرَ عن النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ أَقْرَأَهُ إِيَّاهُما، وَتُسَمَّى سورتي الخَلْع والخَفْد"، وقال أبو الفتح المقدسي في تحريم نكاح المتعة، ص ٩٠: "لا ترى أَنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ سورتي القنوت ليستا مِنَ القرآن، وإن كانتا في قراءة أَبِي". للمزيد ينظر: المصاحف المنسوبة للصحابة لمحمد الطَّاسَن (٣٩٩-٣١٣).

(٣) تقدم تخريجه.

{أولاً: بأن ابن مسعود لم يَصِح عنه هذا النقل الذي تَمَسَّكتم به، من إنكاره كون المعوذتين من القرآن. والمسألة مذكورة في كثير من كتب التفسير وعلوم القرآن مع تمحيصها والجواب عليها ... بل رُوي أنه حَكَّ من مصحفه المعوذتين زعمًا منه أنها ليستا من القرآن^(٤).

قال النووي في شرح المذهب^(٥) ما نصّه: "أجمع المسلمون على أنّ المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأنّ مَنْ جَحَد شيئاً منها كَفَر. وما يُقَال عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح" اهـ.

وقال ابن حزم في كتاب القِدْح المُعَلَّى: "هذا كَذِب على ابن مسعود وموضوع"^(٦). بل صَحَّ عن ابن مسعود نفسه قراءة عاصم، وفيها المعوذتان والفاتحة، وفي صحيح مسلم عن عُقْبَةَ بن عامر^(٧) أنه ﷺ قرأهما في الصلاة^(٨).

زاد ابن حبان من وجه آخر عن عُقْبَةَ بن عامر أيضًا: فإن استطعت ألا تَقُوتك قراءتهما في صلاة فافعل^(٩). وأخرج أحمد من طريق أبي العلاء بن الشَّخِير^(١٠)، عن رَجُلٍ من الصحابة: أن النبي ﷺ أقرأنا المعوذتين، وقال له: "إذا أنت صليتَ فاقرا بهما"، وإسناده صحيح^(١١).

ثانيًا: يُحْتَمَلُ أن إنكار ابن مسعود لقراءة المعوذتين والفاتحة على فرض صحته، كان قبل عِلْمه بذلك، فلمَّا بَيَّنَّ له قرأتهما بعدُ، وتمَّ التواتر، وانعقد الإجماع على قرأتهما، كان في مقدمة مَنْ آمَنَ بأنهما من القرآن.

قال بعضهم: "يُحْتَمَلُ أن ابن مسعود لم يَسْمَعْ المعوذتين من النبي ﷺ، ولم تَتَوَاتَرَ عنده، فَتَوَقَّفَ في أمرهما، وإنما لم يُنْكِر ذلك عليه؛ لأنه كان بَصَدَّ البحث والنظر، والواجب عليه التَّثَبُّت في هذا الأمر"^(١٢) اهـ.

ولعل هذا الجواب هو الذي تَسْتَرِيح إليه النَّفْس؛ لأنَّ قراءة عاصم عن ابن مسعود بُنِيَتْ فيها المعوذتان والفاتحة، وهي صحيحة، ونَقَلها عن ابن مسعود صحيح، وكذلك إنكار ابن مسعود للمعوذتين جاء من طريق صححه ابن حجر^(١٣). إذا فليُحْتَمَلُ هذا الإنكار على أولى حالات ابن مسعود؛ جمعًا بين الروایتين.

(٤) سبأني تخريج ذلك قريباً.

(٥) (٣/ ٣٩٦).

(٦) ينظر: المحلى بالآثار (١/ ٣٢).

(٧) عُقْبَةُ بن عامر بن عيسى بن عمرو بن عدي الجهني، أبو حماد، وقيل: أبو أسيد، وقيل غير ذلك، صحابي جليل، رُوِيَ عن النبي ﷺ كثيراً، وكان قارئاً عالمًا بالفرائض والفقه، فصيح اللسان، شاعراً، كاتباً، وهو أحد مَنْ جمع القرآن، سكن مصر، وكان والياً عليها، وتوفي في خلافة معاوية ﷺ. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٠٧٣ - ١٠٧٤)، أسد الغابة (٤/ ٥١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤٤٢٩ - ٤٣٠).

(٨) أخرجه مسلم (٨١٤) عن عُقْبَةَ بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: "ألم تَرَ آيات أنزلت الليلة لم يَر مثلهن قط، قل أعوذ برب الفلق، وقل أعوذ برب الناس". وليس فيه أنه قرأهما في صلاة، وقد ورد عند أبي داود (١٤٦٢)، والنسائي (٥٤٣٦)، وصححه ابن خزيمة (٥٣٥)، وابن حبان (١٨١٨)، والألباني في التعليقات الحسان (١٨١٥) وغيره، وجَوَّد إسناده ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢/ ٤٤٣)، أنه صلى بهما صلاة الصبح.

(٩) أخرجه النسائي في الكبرى (٧٨٤٠)، وابن حبان (١٨٤٢)، والحاكم (٣٩٨٨)، والبيهقي في الشعب (٢٣٣١)، والطبراني في الكبير (١٧/ ٣١١) (٨٦١)، قال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني. ينظر: صحيح موارد الظمآن (٢/ ١٩٠)، التعليقات الحسان (٣/ ٣٢٥).

(١٠) يزيد بن عبد الله بن الشَّخِير أبو العلاء العامري البصري، أحد الأئمة، كان فاضلاً ثقة كبير القدر، كان يقرأ بالمصنف حتى يُغشَى عليه، توفي سنة (١٠٨هـ)، وقيل: (١١١هـ). ينظر: تهذيب الكمال (٣٢/ ١٧٥)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٩٣ - ٤٩٤).

(١١) أخرجه أحمد (٢٠٨٤)، وصححه إسناده الهشمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٤٨)، وابن حجر في فتح الباري (٨/ ٧٤٢)، والعيني في عمدة القاري (٢٠/ ١١)، والألباني في أصل صفة صلاة النبي (٢/ ٤٣٨).

(١٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٨/ ٧٤٣).

(١٣) فتح الباري (٨/ ٧٤٣).

وقد ورد ذلك عن ابن مسعود بروايات متعددة، من ذلك:

ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢١٨٦)، وصححه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه على المسند (٢١٨٦)، عن زر بن حبیش قال: قلْتُ لأبي بن كعب: إن ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه، فقال: أشهد أن رسول الله ﷺ أخبرني: "أن جبريل قال له: قل أعوذ برب الفلق، فقلتها، فقال: قل أعوذ برب الناس، فقلتها"، فنحن نقول ما قال النبي ﷺ.

= وما يُقال في نقل إنكاره قرآنية المعوذتين يُقال في نقل إنكاره قرآنية الفاتحة^(١٤)، بل نقل إنكاره قرآنية الفاتحة أدخل في البطلان ... باعتبار أن الفاتحة أم القرآن، وأنها السَّبع المثاني التي تنشئ وتُكرَّر في كل ركعة من ركعات الصلاة على لسان كل مسلم ومسلمة. فحاشى لابن مسعود أن يكون قد خفي عليه قرآنيتهما فضلا عن إنكاره قرآنيتهما. وقصارى ما نُقل عنه أنه لم يكتبها في مصحفه، وهذا لا يدل على الإنكار.

قال ابن قتيبة ما نصّه: "وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه فليس لظنّه أنها ليست من القرآن، معاذ الله، ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كُتب وُجِّع بين اللوحين مخافة الشك والنسيان والزيادة والنقصان" اهـ^(١٥). ومعنى هذا: أن عدم كتابة ابن مسعود للفاتحة في مصحفه كان سببه وضوح أنها من القرآن، وعدم الخوف عليها من الشك والنسيان والزيادة والنقصان.

ثالثاً: أننا إن سلمنا أن ابن مسعود أنكر المعوذتين، وأنكر الفاتحة، بل أنكر القرآن كله؛ فإن إنكاره هذا لا يُضربنا في شيء؛ لأن هذا الإنكار لا يَنْقُص تواتر القرآن، ولا يرفع العلم القاطع بثبوته القائم على التواتر. ولم يقل أحد في الدنيا: إن من شرط التواتر والعلم اليقيني المبني عليه ألا يُخالف فيه مُخالف. وإلا لأمكن هدم كل تواتر، وإبطال كل علم قام عليه بمُجرد أن يُخالف فيه مُخالف، ولو لم يكن في العير ولا في التغير.

قال ابن قتيبة في مُشكل القرآن: "ظن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن؛ لأنه رأى النبي ﷺ يُعوذ بهما الحَسَن والحسين، فأقام على ظنّه، ولا نقول: إنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار" اهـ^(١٦).... {

ونزدك هنا في توهين ... [ذلك] أموراً:

أولها: أن عاصمًا وهو أحد القراء السبعة قرأ القرآن كله، وفيه المعوذتان بأسانيد صحيحة، بعضها يَرُجَّع إلى ابن مسعود نفسه؛ ذلك أن عاصمًا قرأ على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب، وقرأ على أبي مريم زب بن حُبَيْش الأسدي، وعلى ... [سعد بن إياس] الشيباني^(١٧).

= وعند ابن حبان (٤٤٢٩)، وصححه الألباني في التعليقات الحسان (٦/ ٤٢٦): عن زر بن حُبَيْش قال: "لقيتُ أباي بن كعب، فقلتُ له: إن ابن مسعود كان يَحْكُ المعوذتين من المصاحف، ويقول إنهما ليستا من القرآن فلا تجعلوا فيه ما ليس منه". وأصل الأثر في البخاري (٤٩٧٧)، بلفظ: "إن أحاك ابن مسعود يقول كذا وكذا...".

وأخرج عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٢١٨٧)، والطبراني في الكبير (٩/ ٢٣٥)، وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ١٤٩): "رواه عبد الله بن أحمد والطبراني، ورجال عبد الله رجال الصحيح، ورجال الطبراني ثقات"، وصحح إسناده شعيب الأرناؤوط في تحقيق المسند (٢١٨٧)، عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: كان عبد الله يَحْكُ المعوذتين من مصاحفه، ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله"، وفي رواية عند ابن شبة في تاريخ المدينة (٣/ ١٠١): "ويقول: لا يحل قراءة ما ليس منه"، وفي رواية عند الطبراني في الكبير (٩/ ٩١٤٩)، (٩/ ٩١٤٩): "ألا خلطوا فيه ما ليس فيه".

وأخرج الزوار (٥/ ٢٩)، وأبو يعلى كما في المطالب العالية (٣٧٩٥)، والطبراني في الكبير (٩/ ٢٣٥) (٩/ ٩١٥٢)، وقال البوصيري في إتحاف الخيرة (٤/ ٤٦٧): "هذا إسناده رجاله ثقات"، عن علقمة عن عبد الله، أنه كان يَحْكُ المعوذتين من المصحف ويقول: "إنما أمر النبي ﷺ أن يُعوذ بهما"، وكان عبد الله لا يقرأ بهما.

(١٤) أخرج أبو عبيد بسنده في فضائل القرآن، ص ٣١٨، عن ابن سيرين قال: "كتب أبي بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوذتين، واللهم إنا نستعينك، واللهم إياك نعبد، وتركهن ابن مسعود، وكتب عثمان منهن فاتحة الكتاب والمعوذتين"، وسنده مُتَقَطَّع كما تقدم؛ لعدم سماع ابن سيرين من ابن مسعود ﷺ.

وأخرجه أبو بكر الأنيباري بسنده -كما أورده القرطبي في تفسيره (١/ ١١٤-١١٥)-، وعبد بن حميد -كما في الدر المنثور (١٠/ ١)-؛ بلفظ: "كان عبد الله لا يكتب فاتحة الكتاب في المصحف وقال: لو كتبها لكتب في أول كل شيء".

وذكر مؤلف المصاحف المنسوبة للصحاب، ص ٣٥٥-٣٥٦: أن في سنده ابن قدامة، فإن كان المصيصي -وهو الأقرب- فالأثر صحيح، وإن كان الدُّوَلِي وهو من الطبقة السابعة فالأثر ضعيف.

(١٥) تأويل مُشكل القرآن ص ٣٥؛ بتصرف.

(١٦) السابق، ص ٣٤؛ بتصرف.

(١٧) سعد بن إياس الشيباني أبو عمرو؛ أحد المشايخ الثلاثة الذي قرأ عليهم الإمام عاصم، من بني شيبان بن ثعلبة بن عكابة، أدرك الجاهلية، وكاد أن يكون صحابياً، وعاش مائة وعشرين عاماً، قال الإمام عاصم: "كان أبو عمرو الشيباني يُقرئ القرآن في المسجد الأعظم، فقرأت عليه، ثم سألته عن آية، فأنهمني بهوى". توفي سنة (٩٥ هـ). ينظر: أسد الغابة (٢/ ٤٢٦)، سير أعلام النبلاء (٤/ ١٧٣-١٧٤).

العامل الثالث: أن الإسلام أمرهم بالصدق ونهاهم عن الكذب إطلاقاً، فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، وأنت خير بأن هذا الخطاب بهذه الصيغة في هذا المقام، مع تقديم الأمر بالتقوى فيه إشارة إلى أن الصدق المأمور به من مقتضيات الإيمان، ومن دعائم التقوى، ويُفهم من هذا أن مَنْ كذب وافترى فسيبيله سبيل من كفر وطغى، كما صرح سبحانه بذلك في قوله: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥].

ويقول النبي ﷺ: "عليكم بالصدق؛ فإنه مع البر، وهما في الجنة. وإياكم والكذب؛ فإنه مع الفجور، وهما في النار" (١)...

= قرأ هؤلاء على ابن مسعود نفسه، وقرأ ابن مسعود على رسول الله ﷺ.

ثانيها: أن حمزة - وهو من القراء السبعة أيضاً - قرأ القرآن كله بأسانيده الصحيحة وفيه المعوذتان عن ابن مسعود نفسه؛ ذلك أن حمزة قرأ على الأعمش أبي محمد سليمان بن مهران، وقرأ الأعمش على يحيى بن وثاب، وقرأ يحيى على علقمة الأسود وعبيد بن نضلة الخزاعي وزر بن حبيش وأبي عبد الرحمن السلمي، وهم قرؤوا على ابن مسعود على النبي ﷺ.

ولحمزة سند آخر هذه القراءة إلى ابن مسعود أيضاً. ذلك أنه قرأ على أبي إسحاق السبيعي (١٨)، وعلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى (١٩)، وعلى ... جعفر الصادق. وهؤلاء قرؤوا على علقمة بن قيس، وعلى زر بن حبيش، وعلى زيد بن وهب (٢٠)، وعلى مسروق، وهم قرؤوا على المنهال (٢١) وغيره، وهم على ابن مسعود وأمير المؤمنين علي (عليه السلام) ... [٢٢]، وهما على النبي ﷺ.

ثالثها: أن الكسائي قرأ القرآن وفيه المعوذتان بسنده إلى ابن مسعود أيضاً، ذلك أنه قرأ على حمزة الذي انتهى بين يديك سنده إلى ابن مسعود من طريقين.

(١) رواه ابن ماجه (٣٨٤٩)، وصححه ابن حبان (الإحسان)، (٥٧٠٤). وحسنه العراقي، وصحح إسناده الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على ابن حبان (٥٧٣٤)، وعلى المسند (٥، ١٧، ٣٤، ٤٤)، والألباني في صحيح الترغيب (٢٩٣٣)، وأحمد شاكر في التعليق على المسند (٥، ١٧، ٣٤، ٤٤) من حديث أبي بكر ﷺ. وفي الباب عن ابن مسعود ومعاوية وأبي أمامة ﷺ.

(١٨) عمرو بن عبد الله بن علي بن أحمد بن ذي يحميد بن السبيع السبيعي الهمداني الكوفي أبو إسحاق، من أعيان التابعين، الحافظ، شيخ الكوفة، وعالمها، ومحدثها، ثقة حجة بلا نزاع، قرأ القرآن على الأسود بن يزيد وأبي عبد الرحمن السلمي، وقرأ عليه حمزة الزيات، وكان يقرأ القرآن في كل ثلاث. توفي سنة (١٢٧هـ)، وقيل غير ذلك. ينظر: وفیات الأعيان (٣/ ٤٥٩)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٩٢ - ٤٠١).

(١٩) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، مفتي الكوفة وقاضها، تولى القضاء بالكوفة وأقام حاكماً ثلاثاً وثلاثين سنة، وكان قارئاً للقرآن عالماً به، وكان من أحسب الناس، ومن أنقط الناس للمصنف، وأخطه بقلم، وكان جميلاً، نبلاً، وعنه أخذ حمزة الزيات، وكان يقول: "إنا تعلمنا جودة القراءة عند ابن أبي ليلى"، توفي في شهر رمضان، سنة (١٤٨هـ). ينظر: وفیات الأعيان (٤/ ١٧٩ - ١٨١)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٣١٠ - ٣١٦).

(٢٠) زيد بن وهب أبو سليمان الجهني الكوفي، الإمام، الحجة، مخضرم قديم، قبض النبي ﷺ وزيد في الطريق لفقائه وصحبته، قرأ القرآن على ابن مسعود، وشهد مع علي مشاهدته، وتوفي بعد وفاة الجماجم في حدود سنة (٨٣هـ). ينظر: الثقات لابن حبان (٤/ ٢٥٠)، سير أعلام النبلاء (٤/ ١٩٦).

(٢١) المنهال بن عمرو أبو عمرو الأسدي مولاهم الكوفي، وثقة يحيى بن معين وغيره، قرأ القرآن على سعيد بن جبير وغيره، وقرأ عليه ابن أبي ليلى وغيره، وكان حسن الصوت، توفي سنة بضع عشرة ومائة. ينظر: تهذيب الكمال (٢٨/ ٥٦٨ - ٥٧٢)، سير أعلام النبلاء (٥/ ١٨٤).

فانظر... كيف جعل الصدق هاديًا إلى البر وإلى الجنة، وجعل الكذب هاديًا إلى الفجور وإلى النار...

وستقضي العَجَب حين تعلم أن الرسول ﷺ بالغ في تقبيح الكذب حتى في تَوَافِه الأشياء ومُحَقَّرَات الأمور! استمع إليه ﷺ وهو ينهى عن الكَذِب في المزاح بهذه الطريقة الرادعة فيقول: "وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ لِيَضْحَكَ مِنْهُ الْقَوْمُ فَيَكْذِبُ، وَيَلُّ لَهُ" رواه أبو داود والترمذي^(١).

ثم استمع إليه ﷺ وهو يتوَعَّد من يكذب في منامه ويقول: "مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كَلَّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَنْ يَفْعَلَ"^(٢).

قل لي بربك: هل تلك الطبقة الأولى المُمْتَازة التي سمعت ذلك وأضعاف ذلك بآذانها من فَمِ رسولها ﷺ، والتي اعتَنَقَت الإيمان... واعتَقَدَت طريقًا إلى سعادتها وعزِّها، والتي باعت أنفسها وأموالها لله بأن لها الجنة في نعيمها وخلودها، نقول: هل تلك الطبقة الكريمة ترضى بعد ذلك كله أن تترك رأسها، وتَنكص على أعقابها؛ فتكذب على الله ورسوله، أو لا تتحرَّى الصدق في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟! ذلك شَطَطٌ بعيد لا يجوز إلَّا على عقول المغفلين!

العامل الرابع: أن الصحابة -رضوان الله عليهم- كانوا مُغْرَمِينَ بالتفقه والتعلم، مُؤَلَّعِينَ بالبحث والتَّحْقِيق، مشغوفين بكلام الله وكلام رسول الله ﷺ، يعتقدون المجالس لمُدَارَسَةِ القرآن وفَهْمِهِ، ويركبون ظهور المطايا لَطَلَبِ العلم وأخذه. وكانت عناية الرسول ﷺ بتعليمهم القرآن تفوق كلَّ عناية، يقرؤه عليهم، ويخطبهم به، ويُزَيِّن إمامته لهم بقراءته في صلاته، وفي دروسه وعظاته. وكان فوق ذلك يُجِب أن يسمعه منهم كما يُحِب أن يقرأه عليهم. روى البخاري ومسلم أن ابن مسعود ﷺ قال: قال لي رسول الله ﷺ: "اقرأ عليَّ القرآن". قلت: يا رسول الله، أقرأ عليك وعليك أنزل؟! قال: "إني أُحِبُّ أن أسمعهُ من غيري". فقرأتُ عليه سورة النساء حتى إذا جئتُ إلى هذه الآية: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٩٦)، والترمذي (٢٣١٥) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وقد حسَّنه الترمذي، والألباني في صحيح الترغيب (٢٩٤٤)، وصحيح الجامع (٧٠١٣)، وكذا الشيخ شعيب الأرنؤوط في التعليق على المسند (٣٣/ ٢٢٥، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٦٢)، وقال الحافظ في البُلُوغ (١٥٣٠): "إسناده قوي"، وجود إسناده ابن باز في فتاويه (٦/ ٣٩١)، وصحح إسناده في موضع آخر (٧/ ٧٤).

(٢) رواه البخاري (٧٠٤٢).

مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجَّهْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴿ [النساء: ٤١] قال: "حَسْبُكَ الْآنَ". فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذَرِفَانِ^(١).

وكذلك كان الصحابة رضي الله عنهم، همّتهم أن يقرؤوا القرآن ويستمعوه. روى الشيخان عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إني لأعرفُ أصواتَ رُفَقَةِ الْأَشْعَرِيِّينَ بِاللَّيْلِ حِينَ يَدْخُلُونَ، وَأَعْرِفُ مَنَازِلَهُمْ مِنْ أَصْوَاتِهِمْ بِالْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ، وَإِنْ كُنْتُ لَمْ أَرِ مَنَازِلَهُمْ حِينَ نَزَلُوا بِالنَّهَارِ"^(٢)...

وقد سبق في عوامل حفظ الصحابة للسنة مدى عنايتهم بالإقبال عليها، والاهتمام ببقاء رسول الله ﷺ للتعلّم منه والأخذ عنه...

أليس هذا الولوع بالكتاب والسنة من دواعي تثبتهم فيهما، كما هو من دواعي حفظهم لهما؟ لأنّ اشتهاه الشيء وذوّعه، ولينّ الألسنة به يجعله من الوضوح والظهور بحيث لا يشوبه لبس، ولا يخالطه زيف، ولا يُقبل فيه دخيل.

العامل الخامس: يُسر الوسائل لدى الصحابة رضي الله عنهم إلى أن يتثبتوا، وسهولة الوصول عليهم إلى أن يقفوا على جليّة الأمر فيما استغلق عليهم معرفته من الكتاب والسنة؛ وذلك لمعاصرتهم رسول الله ﷺ، يتصلون به في حياته فيشفي صدورهم من الريبة والشك، ويُريح قلوبهم بما يُشعّ عليهم من أنوار العلم وحقائق اليقين.

أما بعد غروب شمس النبوة، وانتقاله ﷺ إلى جوار ربه فقد كان من السهل عليهم - أيضًا - أن يتّصلوا بمن سمعوا بأذانهم من رسول الله ﷺ، والسامعون يومئذ عدد كثير وجَمٌّ غفير، يُساكنونهم في بلدهم، ويُجالسونهم في نواديهم، فإن شك أحدهم في آية من كتاب الله، أو خبر عن رسول الله ﷺ أمكنه التثبّت من عشرات سواه، دون عَنَت ولا عُسر!

العامل السادس: شجاعة الأصحاب رضي الله عنهم شجاعة فطرية، وصراحتهم صراحة طبيعية، نشروا عليهما مُنْذُ حَدَاتِهِمْ، وطُبِعُوا عليهما بفطرتهم وبيئتهم، كأمة متبديّة لا تعرف ختل الحضارة الملوثة، ولا تألف نفاق المدينة المذبذبة. ثم جاء الإسلام فعزّز فيهم هذا الخلق الفاضل، وزادهم منه، وبنى حضارته الصحيحة ومدنيّته الطاهرة عليه بمثل ما سمعت في أصدق الحديث وخير الهدى. حتى لقد كان الرجل منهم يقف في

(١) رواه البخاري (٤٥٨٢). وأطرافه في: (٥٠٤٩، ٥٠٥٠، ٥٠٥٥، ٥٠٥٦)، ومسلم (٨٠٠).

(٢) رواه البخاري (٤٢٣٢)، ومسلم (٢٤٩٩).

وسط الجمهور يردُّ على أمير المؤمنين وهو يُلقي خطاب عرشه ردًّا قويًّا صريحًا خَسَنًا...، وأمير المؤمنين... يغتبط بهاتيك الصراحة، ويُسرُّ بتلك الشجاعة، ويُعلن اغتباطه بموقف ذلك العربي الخَسَن الذي ردَّ عليه...، وما أَمَر عمر ببعيد عنكم، ولا مجهول لكم... عند ولايته الخلافة وهو قائم يُلقي خطاب عرشه...!!

فهل يرضى العقل والمنطق أن تُجرح هذه الأمة الصريحة القوية وتُتهم بالكذب أو بالسكوت على الكذب في كلام الله، وفي سنة رسول الله ﷺ؟!.

ثم ألا يَحْمِلهم هذا الخُلُق المُشْرِق فيهم على كمال الثبُت ودَقَّة التَّحَرِّي في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ؟ "لَقَدْ أَسْفَرَ الصُّبْحُ لَذِي عَيْنَيْنِ"!.
 العامل السابع: تكافل الصحابة تكافلاً اجتماعياً فَرَضَه الإسلام عليهم، فجعل عيونهم مُفَتَّحة لكل من يكذب على الله، أو يفترى على رسول الله، أو يخوض في الشريعة بغير علم، أو يُفتي في الدين بغير حجة.

أجل: لقد كان كل واحد منهم يعتقد أنه عضو في جسم الأمة، عليه أن يتعاون هو والمجموع في المحافظة على الملة، ويعتقد أنه لَبَنَةٌ في بناء الجماعة، عليه أن يعمل على سلامتها من الدَّغَل والزَّغَل، والافتراء والكذب، خصوصاً في أصل التشريع الأول وهو القرآن. وأصله الثاني وهو سنة الرسول ﷺ.

وبين يديك الكتاب والسنة فاقرأ فيهما -إن شئت- أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تجدها كثيرة متآخِذة تُقرِّر ذاك التكافل الاجتماعي الإسلامي بين آحاد الأمة بما لا يَدَعُ مجالاً لمُفْتَرٍ على الله، ولا يترك حيلة لحاطب ليل في حديث رسول الله ﷺ.

استمع إلى كلام الحق وهو يحضُّ على دعوة الخير وفضيلة النصح إذ يقول ﷺ: ...
 ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾
 ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَرَّوْا وَخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴿١٠٦﴾ [آل عمران: ١٠٤-١٠٦]، إلى أن قال جلَّ ذِكْرُه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ

لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وهكذا قدَّم الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الإيمان به تنويهاً بجلالتهما، وحثاً على التَّمَسُّك بِحَبْلِهِمَا، وإشارة إلى أن الإيمان بالله لا يُصان ولا يكون إلا بهما.

وتدبر قول الله تعالى...: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة: ٧٨].

ثم تأمل حكم الله على بني الإنسان جميعاً بأنهم غريقون في الخسران إلا من جمع عناصر السعادة الأربعة: وهي الإيمان، والعمل الصالح، والتوصية بالحق، والتوصية بالصبر في قوله سبحانه: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنِ خَشِيرٌ ﴿٢﴾﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ [سورة العصر].

سمع أصحاب رسول الله ﷺ ذلك، وشؤفوها بخطابه من فم رسول الله عن جبريل عن الله، ثم سمعوا بعد ذلك من كلام رسول الله أمثال ما يأتي:

(١) يقول ﷺ: "والذي نفسي بيده لتأمرنَّ بالمعروف، ولتنهونَّ عن المنكر، أو ليوشكن أن يبعث الله عليكم عقاباً منه، ثم تدعونني فلا يستجاب لكم" (١)...

(٢) وعن عبادة بن الصامت ﷺ قال: "بأيعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى ألا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً -أي: ظاهراً-، عندكم من الله تعالى فيه برهان، وعلى أن نقول الحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم" (٢)...

فهل بعد هذا كله يُعقل أن يبعث الصحابة، أو يُقرَّوا من يبعث بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ؟!.

العامل الثامن: تعويدهم الصدق، وترويضهم عليه عملاً، كما أُرشدوا إليه وأدبوا به - فيما سمعت - علماً. وأنت خبير بأن التربية غير التعليم، وأن العلم غير العمل، وأن نجاح الفرد والأمة مرهون بمقدار ما ينهلان من رحيق التربية، وما يقطفان من ثمرات الرياضة النفسية والقوانين الخلقية.

(١) أخرجه الترمذي (٢١٦٩). وقد حسَّنه الألباني لغيره (صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٢٨٦)، وكذا شعيب الأرئوط، كما في التعليق على المسند (٣٨/ ٣٣٢، ٣٥٢) من حديث حذيفة ﷺ.

وقد جاء عن حذيفة ﷺ موقفاً مع اختلاف في بعض ألفاظه، كما عند أحمد (٥/ ٣٩٠) وغيره. وقد حسَّنه شعيب الأرئوط في تعليقه على المسند (٣٨/ ٣٤٠).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٥٥، ٧٠٥٦). وطرفه في: (٧٢٠٠).

أما العلم وحده فقد يكون سلاح شقاء ونذير فناء؛ كما نرى ونسمع، ويا لهول ما نرى وما نسمع!!

ولقد أدرك الإسلام هذه الناحية الجليلة في بناء الأمم فأعارها كل اهتمام، وعُني بالتنفيذ والعمل أكثر مما عني بالعلم والكلام.

ولعلك لم تنس أن الإسلام شرع عقوبة من أشنع العقوبات لمن اقترف نوعاً من الكذب، وهو نوع الخوض في الأعراض، تلك العقوبة: هي حدُّ القَذْف الذي يقول الحق جل شأنه فيه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَالْجِدْوَةُ لِمَنْ يَكْفُرْنَ فَلَهُنَّ جُلْدَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤].

فتأمل كيف عاقب هذا القاذف الكاذب بالجلد ثمانين، وردَّ شهادته، وحكم بأنه من الفاسقين، بل قال: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤]، أي: لا فاسق سواهم، ولا خارج عن حدود الدين والأدب إلا هم!

ثم سَنَفْ مسميكم بما يرويه أبو داود في سننه من أن عبد الله بن عامر^(١) قال: "جاء رسول الله ﷺ إلى بَيْنَتَا وأنا صَبِيٌّ صغيرٌ، فَذَهَبْتُ لِأَلْعَبَ، فَقَالَتْ أُمِّي: تَعَالَ حَتَّى أُعْطِيكَ. فقال ﷺ: وَمَا أَرَدْتَ أَنْ تُعْطِيَهُ؟ قَالَتْ: تَمْرًا. فقال: أَمَا إِنَّكَ لَوْ لَمْ تَفْعَلِي لَكُنْتِ عَلَيْكَ كَذْبَةً"^(٢). تصوّر في هذه التربية السامية كيف لم يسمح الرسول ﷺ لأُم أن تعذّب طفلها الصغير وعَدًّا غير صادق، بل يُسائلها: ما الذي كانت تُعْطيه لو جاء؟ ثم يُقرّر رأيها لو خاست بعهدا هذا لكتبها الله عليها كَذْبَةً! وهكذا يكفي بذكر كلمة (كَذْبَةً) في هذا المقام رَدْعًا لها وزجرًا. ومنه تعلم أن لفظ الكذب كان سَوَوط عذاب يُخيف الصحابة رضي الله عنهم رجلاً

(١) عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي، وُلِدَ في عهد النبي ﷺ، وتوفي النبي ﷺ وهو ابن خمس، وقيل: أربع. قال ابن معين: لم يسمع من النبي ﷺ. وقال الترمذي: رأى النبي ﷺ، وروى عنه حرفاً، وإنما روايته عن أصحاب محمد ﷺ. توفي سنة بضع وثمانين. انظر: الطبقات الكبرى (٥/ ٦-٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٣٨).
(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٧٠). وقال ابن سعد بعد إخراجها له في الطبقات (٥/ ٦): "قال محمد بن عمر -الواقدي-: فلا أحسب عبد الله بن عامر حفظ هذا الكلام عن رسول الله ﷺ لصغره" اهـ. وتعقبه الحافظ في التهذيب (٥/ ٢٣٨) بقوله: "كذا قال، ويحتمل أن يكون أمّه أخبرته بذلك فأرسله هو -إلى أن قال-: وأخرجه ابن سعد بسند حسن" اهـ. والحدِيث حَسَنُ الْأَلْبَانِي في الصحيحة (٧٤٨)، وصحيح الجامع (١٣٣١)، وشعيب الأرئوط (حسن لغيره) في تعليقه على المسند (٤٧٠/ ٢٤).

ونساء؛ وذلك لما يسمعون عنه من شناعة؛ ولما يعرفون فيه من بشاعة! ولما تأصل في نفوسهم من فضيلة الصدق وشرف الحق!...

العامل التاسع: القدوة الصالحة، والأسوة الحسنة التي كانوا يجدونها في رسول الله ﷺ ماثلة كاملة، جذابة أخاذة. ولا يعزبن عن بالك أن القدوة الصالحة خير عامل من عوامل التعليم والتربية، والتأديب والتهذيب، خصوصاً بين نبي ومُتبعيه، وأستاذ ومُتعلّميهِ، ورئيس ومرؤوسيه، وراع ورعيته.

وها نحن أولاء نرى علماء النفس والاجتماع، وأقطاب التربية والتعليم، وُبناة الأخلاق والأُمم، نراهم لا يزالون يتحدثون في القدوة الصالحة، ويُوصون بالقدوة الصالحة، ويبحثون عن القدوة الصالحة؛ وذلك لمكانتها من التأثير والإصلاح، والتقويم والنجاح في الأفراد والأُمم على سواء!!.

ولم يعرف التاريخ ولن يعرف قدوة أسمى، ولا أسوة أعلى، ولا إمامة أسنى من محمد ﷺ في كافة مناحي الكمال البشري، خصوصاً خُلُقهُ الرّضِيّ، وأدبه السّني، ولا سيما صدّقه وأمانته، وتحرّيه ودقّته!.

أجل: فقد كان ﷺ مشهوراً بالصدق، معروفاً بالأمانة حتى من قبل بعثته ورسالته، فكان إذا سار أشاروا إليه بالبّنان؛ وقالوا: هذا هو الصادق، وإذا حكم رضوا حكومته وقالوا: هذا هو الأمين!

وكانت هذه الفضائل المُشرقة فيه من بواعث إيمان المُنصفين من أهل الجاهلية به. ولقد اضطرّ أن يشهد له بها أعداؤه الألداء، كما آمن بها أتباعه الأوفياء!.

فهذا هو سفيان بن حرب زعيم... المعارضة له يُقرُّ بين يدي قيصر الرُّوم بصدق محمد ﷺ، وأنهم لم يحفظوا عليه كذبة واحدة قبل رسالته، ويكاد يؤمن القيصر متأثراً - في جملة ما تأثر - بهذه الشهادة التي انطلق بها لسان ألدّ خصوم محمد ﷺ يومئذ، ثم يقول في التعليق على كلام أبي سفيان، والتنويه بصدق محمد ﷺ: "ما كان (أي: محمد) ليذَر الكَذِبَ على الناس ويكذب على الله"! والحديث طويل مشهور يرويه البخاري في صحيحه^(١). فراجعهُ إن شئت...

مرحى مرحى لسياسة الإسلام، وأخلاق نبي الإسلام!!.

وإذا كانت هذه الأخلاق العليا هي منار القدوة للصحابة عليهم السلام في رسول الله ﷺ، فكيف لا يفتبسون من هذه الأنوار، ولا يضرّبون في حياتهم على هذه الأوتار؟ فضلاً عن أن يقال عنهم: إنهم يكذبون أو لا يتحرّون في كتاب الله وسنة رسول الله!! ﴿سُبْحَنَكَ هَذَا بَهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

العامل العاشر: سموّ تربية الصحابة عليهم السلام على فضائل الإسلام كلها، وكمال تأدّبهم بأداب هذا الدين الحنيف، وشدة خوفهم من الله، وصفاء نفوسهم إلى حدّ لا يتفق والكذب خصوصاً الكذب على الله تعالى، والتجّتي على أفضل الخليفة صلوات الله وسلامه عليه.

يقول علماء الأخلاق...: إن الكذب جنائية قبيحة، لا يمكن أن يصدر إلا عن نفس ساقطة لم تتأدّب، ولا يتصور أن يفشو إلا في شعب شاذ لم يتهذب.

ونحن إذا استعرضنا تاريخ الصحابة -رضوان الله عليهم- نشاهد العجب في عظمة تأديب الإسلام لهم، وتربيته إياهم تربية سامية جعلتهم أشباه الملائكة يمشون على الأرض، لا سيما ناحية الصدق والأمانة، والتثبت والتحري والاحتياط؛ وذلك من كثرة ما قرّر القرآن فيهم لهذه الفضائل، ومن عناية الرسول ﷺ بهم علماً وعملاً ومراقبة، حتى أصبحوا بنعمة من الله وفضل منطبعة قلوبهم على هذه الجلائل، متشبعة نفوسهم بمبادئ الشرف والنبل، تأبى عليهم كرامتهم أن يقاربوا الكذب أو يقارفوا التّهجّم، لا سيما التّهجّم على مقام الكتاب العزيز، وكلام صاحب الرسالة ﷺ.

قالت عائشة رضي الله عنها: "ما كان خلقٌ أشدَّ على أصحاب رسول الله ﷺ من الكذب، ولقد كان رسول الله ﷺ يطلع على الرجل من أصحابه على الكذب فما ينجلي من صدره حتى يعلم أنه أحدث توبة لله ﷻ"^(١). ...

(١) أخرجه الترمذي (١٩٧٣)، وصححه ابن حبان (الإحسان) (٥٧٠٦)، وحسنه ابن القيم في إعلام الموقعين (٩٣/١)، وصحح إسناده شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند (٤٢/١٠٠)، وابن حبان (٥٧٣٦)، وكذا الألباني في السلسلة الصحيحة (٨٠/٥) وغيرها.

عوامل أخرى:

إذا استعرضت بعض العوامل السابقة في حفظ الصحابة عليهم السلام للكتاب والسنة تجد منها عوامل صالحة -أيضاً- لأن تكون دواعي تثبتهم في الكتاب والسنة؛ ولهذا أكتفي بالإشارة إليها دون إعادتها:

(١) فذكاء العرب، وقوة حوافظهم، وصفاء طبعهم -إلى آخر ما ذكرنا في العامل الثاني هناك- لا شك أنه داعية من دواعي تثبتهم -أيضاً-؛ لأن الشأن فيمن نشأ على هذه الصفات أن يكون واثقاً مما حفظ فلا يحتاج إلى تزويد ولا يقع في تهجم.

(٢) وحب الصحابة عليهم السلام لله تعالى ولرسوله ﷺ عامل كذلك من عوامل التثبت؛ لأن المحب الصادق لا يقنع إلا بما يثق أنه كلام حبيبه من غير لبس ولا شك، ولا يرضى أن يفترى الكذب على حبيبه، ولا يقبل أن يتقول عليه أو يتهم في كلامه، خصوصاً إذا عرف أنه يكره ذلك منه. (انظر العامل الرابع من عوامل الحفظ).

(٣) وموقف الصحابة عليهم السلام في محراب الفصاحة والبيان، وعلو كعبهم في نقد الكلام، وكمال ذوقهم في إدراك إعجاز القرآن وبلاغة النبي ﷺ، كل أولئك ييسر عليهم التثبت، ويهون عليهم أن يردوا ما ليس من كلام الله وكلام رسوله ﷺ، ضرورة أنهم يدركون الفوارق بين الأساليب الفاضلة والمفضولة، ويرئون كلامهم بموازينهم البلاغية الصادقة. (انظر العامل الخامس من عوامل الحفظ).

(٤) وعلم الصحابة عليهم السلام بمنزلة الكتاب والسنة من الدين يجعلهم بلا شك يهتمون بالتثبت منهما، والحيطة لهما. (انظر العامل السابع من عوامل الحفظ).

(٥) واقتران الكتاب بالإعجاز، واقتران السنة ببعض المعجزات والغرائب، ثم ارتباط كثير من آيات القرآن وأحاديث الرسول ﷺ بالحوادث والوقائع، كل أولئك مما يجعل النفوس تتوثق منهما، ولا تشبه فيهما، ولا تقبل التزويد والكذب عليهما. (انظر العامل الثامن والتاسع من عوامل الحفظ).

إذا جمعت هذه العوامل وأمثالها إلى العشرة المسطورة بين يديك رأيت بضعة عشر عاملاً من الدواعي المتوافرة، والأدلة القائمة على أمانة الصحابة عليهم السلام وتثبتهم من الكتاب والسنة.

مظاهر هذا الثبوت:

وهكذا نتصفح تاريخ الصحابة رضي الله عنهم، ونقتفي آثارهم، فإذا هي شواهد حق على تغلغل فضيلة الصدق فيهم، وشدة نفورهم ونقاء ساحتهم من الكذب وما يُشبه الكذب.

[فهذا علي رضي الله عنه يقول] "إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا تُخَرِّجُوا مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ" ^(١).

وإن شئتم فاعجبوا من سعيد بن المسيب رضي الله عنه وهو أحد مَنْ رَبَّاهُم الصحابة: رَمَدَتْ عَيْنَاهُ مَرَّةً حَتَّى بَلَغَ الرَّمَدُ خَارِجَهُمَا، (والرمد: وسخٌ أبيض من مجرى الدمع من العين)، فقل له: لو مسحتَ عينيك!! فقال: وأين قول الطيب: لا تمسَّ عينيك، فأقول: لا أفعل!؟ ^(٢).

وتدبروا ما رواه مسلم بسنده عن مجاهد رضي الله عنه قال: جاء بُشَيْرُ الْعَدَوِيِّ ^(٣) إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْذَنُ ^(٤) لِحَدِيثِهِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ. فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا لِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي؟ أَحَدَّثْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَسْمَعُ!

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ ابْتَدَرْتُهُ أَبْصَارُنَا، وَأَضْغَيْنَا إِلَيْهِ بِأَذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ ^(٥).

ومن هذا الورع البالغ والحذر الدقيق تحرَّج كثير من أكابر الصحابة عن الرواية والتحديث، فلم يُسمع منهم إلا التَّزْرُ اليسير، مع أنَّ لديهم من رسول الله ﷺ العُمر الكثير. يُحَدِّثُ ابْنُ الزَّبِيرِ رضي الله عنه فيقول: قُلْتُ لِأَبِي: مَا لِي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ؟ فَقَالَ: أَمَّا إِنِّي لَمْ أَفَارِقْهُ مُنْذُ أَسْلَمْتُ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "مَنْ

(١) أخرجه البخاري (٥٠٥٧، ٦٩٣٠)، ومسلم (١٠٦٦).

(٢) ذكره الغزالي في الإحياء (٣ / ١٤١).

(٣) بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ بْنِ أَبِي الْحَمِيرِ الْعَدَوِيُّ الْبَصْرِيُّ، أَبُو أَيُّوبَ، الْعَابِدُ، أَحَدُ الْمُخَضَّرِينَ، وَكَانَ أَحَدَ الْقُرَاءِ الزَّهَادِ. انظر: السير (٤ / ٣٥١).

(٤) أي: لا يستمع ولا يُضغِي.

(٥) أخرجه مسلم في المقدمة (٧).

كذبَ عليّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ" (١) ...

وإذا كان هذا مظهرًا من مظاهر حذرهم واحتياطهم للسنة النبوية، فماذا تُقدَّر من مظاهر حذرهم واحتياطهم لكتاب الله العزيز؟! إني أعتقد أنك إذا رجعت إلى أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف تُشاهد العَجَب العجَاب من روائع هذه المظاهر.

فهذا عمر رضي الله عنه يأخذ بخناق هشام بن حكيم، ويسوقه إلى النبي ﷺ، وما نَقَم عليه إلا أنه قرأ سورة الفرقان على وجه لم يقرأه عمر، ولم يكن يعرف عمر أنه هكذا نزل، ولم يُرسل عمر هشامًا حتى انتهى به إلى رسول الله ﷺ، وأمره الرسول ﷺ أن يُرسله، ثم استقرأهما ﷺ، وقال في قراءة كليهما: "هَكَذَا أُنزِلْتُ". وقال: "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَؤُوا مَا تيسر منه" (٢). هذا مُلَخَّص ما كان بين عمر وهشام، ومثل ذلك وقع من أبي بن كعب (٣)، وعبد الله بن مسعود (٤)، وغيرهما رضي الله عنهم مع أصحابهم، مما تعرَّضه عليك الروايات المبسوطه هناك في هذا الموضوع!.

أضف إلى هذا تلك الدقة البالغة التي أجملناها لك في دستور أبي بكر ودستور عثمان رضي الله عنهما في جَمْع القرآن بالصُّحُف والمصاحف، وهي على مقربة منك، فارجع إليها إن شئت. ...

ويرحم الله ابن الخطاب، فقد أخذ بالأسس التي وضعها أبو بكر رضي الله عنه لحياطة الكتاب والسنة، ثم بنى عليها، وشَمَخ بها وزاد فيها، حتى تشدَّد مع الأمناء الموثقين، وضيق الخناق على الصحابة المُكثرين. ...

ثم جاء دور عثمان وعلي رضي الله عنهما فحذوا حذو أبي بكر وعمر، إذ أوئى الكتاب في كَتَفهما إلى رُكْن رَكِين، وظلَّ ظليل، وبقيت السنة في عهدهما رفيعة العِمَاد، قوية السَّنَاد، حتى تلقَّاهما بنو أمية على ما تَرَكها الخلفاء، بيضاء مُشرقة، ليلُها كنهارها.

ولبثت السنة في العهد الأموي مُعتصمة بعزَّتْها ومَنَعَتْها، حتى طلع نجم [الخليفة] ... العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، على رأس المائة الثانية فردَّد صدئ جَدِّه عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ضرورة صَوْن السنة وَوَعِيَّها، ولكن رأى أن يكون ذلك عن طريق الكتابة

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

والنَّقْش في السُّطُور، بعد أن وُعيت في العهد الماضي عن طريق الحفظ في القلوب والصدور. وبذلك انتقل الحديث النبوي إلى دور جديد سعيد، هو دور التأليف والكتابة والتّقييد، مما كان له أبلغ الأثر في وصوله إلينا موزونًا بأدق موازين العلم والبحث الدقيق.

نتيجة ذلك:

ولقد كان من نتيجة ذلك كلّهُ أن أُحيط الكتاب والسنة بسياج من الفولاذ والحديد، وأن حُفظ الدين من العبث بأصول التشريع، وأن أخذ خَلْفُ الأُمَّة درسًا قِيمًا عن سَلَفهم الصالح في ضرورة الاستبراء للدين، واليقظة في حراسة الكتاب والسنة، وجوب نقد الرواة وفحص المرويات. وبهذا أيضًا أخذ الطريق على الدّسّ والدّسّاسين، وحيكت الشّباك للدجالين والوَصّاعين، وأصبح الدين الإسلامي منيع الحوزة، محفوظ الدّمار، إلى درجة تفاخر بها شعوب العالم؛ وأمم الأرض، وأديان الدنيا، مما لا يكاد يُوجد مثله ولا قريبٌ منه في تاريخ أية شريعة من الشرائع السماوية والوضعية منذ خلق الله السموات والأرض إلى يوم الناس هذا!!

الموقف خطير:

ولا تحسبنَ -أيها القارئ الكريم- أني بالغت أو أسرفت، وإن كنت قد أطلت وأكثرت، فإنّ هذا البحث جليل وخطير يتّصل في جلالته وخطورته بتلك الطائفة المُمْتَازة التي اختارها الله لتلقي كتابه، ومُعَاَصِرَة رسوله ﷺ، وحُسن النيابة عنه في نشر هداية الإسلام، والدفاع عن جمى الدين الحنيف.

أولئك هم حَجَر الزاوية في بناء هذه الأمة المسلمة، عنهم قبل غيرهم تَلَقَّت الأمة كتاب الله، وحَدَّثت سنة رسول الله ﷺ، وعرفت تعاليم الإسلام، فالغُصُّ من شأنهم، والتحقيق لهم، بل النظر إليهم بالعين المجرّدة من الاعتبار لا يَتَّفَق والمركز السامي الذي تَبَوَّؤوه، ولا يُوَائِم المَهْمة الكبرى التي انتدبوا لها ونهضوا بها، كما أنّ الطعن فيهم والتجريح لهم يُزَلْزل بناء الإسلام، ويُفَوِّض دعائم الشريعة، ويُشَكِّك في صحة القرآن، ويُضَيِّع الثقة بسنة سيد الأنام...!

لذلك عُنِي علماء الإسلام قديمًا وحديثًا بالدفاع عن عَرِين الصحابة؛ لأنه -كما رأيت- دفاعٌ عن عَرِين الإسلام. ولم يكن ذلك الدفاع نَزْوَةً هَوًى، ولا تَبْوَةً عَصِيَّة، بل كان نتيجة لدراسات تحليلية، وأبحاث تاريخية، وتحقيقات بارعة واسعة، أحصتهم

عدداً، ونقدتهم فرداً فرداً، وعرضتهم على أدق موازين الرجال مما تباهي به الأمة الإسلامية كافة الأمم والأجيال.

وبعد هذا التحقيق والتدقيق خرج الصحابة رضي الله عنهم من بوتقة هذا البحث، وإذا هم خير أمة أخرجت للناس، وأسمى طائفة عرفها التاريخ، وأنبل أصحاب نبي ظهر على وجه الأرض، وأوعى وأضبط جماعة لما استُخفظوا عليه من كتاب الله وهدي رسول الله ﷺ. وقد اضطّر أهل السنة والجماعة أن يُعلنوا رأيهم هذا كعقيدة، فقرروا أن الصحابة عدول. ولم يشذ عن هذا الرأي إلا المبتدعة والزنادقة -قبّحهم الله-.

قال أبو زُرعة الرازي^(١): "إذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك لأن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى ذلك إلينا كله الصحابة. وهؤلاء -يعني: الزنادقة- يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليُبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة" اهـ^(٢).

شهادة علياً من الله للصحابة رضي الله عنهم:

وفوق ما تقدم نجد الحق ﷺ يمتدح أصحاب محمد ﷺ غير مرة، ونرى الرسول ﷺ يُطري صحابته في غير موضع. اقرأ إن شئت قوله ﷺ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، إلى آخر سورة الفتح. ثم اقرأ إن شئت قوله -عز اسمه-: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِ الْكُفَّارِ﴾ [الحديد: ١٠]، وقوله جلّت حكمته: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ في سورة الحشر [آية رقم: ٨، ٩]. وتأمل قوله -عز من قائل-: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [الخ: آل عمران: ١١٠]، وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، ولا ريب أن الصحابة هم المُشَافَهُون بهذا الخطاب، فهم داخلون في مضمونه بادئ ذي بدء، مُتَحَقِّقُونَ بمزاياه أول الأمر!!

(١) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي المخزومي، مولى عيَّاش بن مُطَرِّف. حافظ متقن، كان إماماً ربانياً، كثير التواضع. وُلِدَ سنة (٢٠٠هـ)، وتوفي بالري، سنة (٢٦٤هـ). له ترجمة حافلة في كتب التراجم. راجع تهذيب الكمال (١٩/ ٨٩).

(٢) انظر: الكفاية للخطيب ص ٤٩، تاريخ دمشق (٣٨/ ٣٢) أو (٥٩/ ١٤١)، تهذيب الكمال (١٩/ ٩٦)، الإصابة (١/ ١٦٢-١٦٣).

شهادة الرسول ﷺ لأصحابه:

وكذلك نقرأ في صحيح السنة ما يشهد بفضل الصحابة، وكمال امتيازهم على الثقلين سوى النبيين والمرسلين، ... جاء في صحيح البخاري ومسلم أنه ﷺ قال في شأن أصحابه: "فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ"^(١).

وتواتر عنه ﷺ أنه قال: "خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ..."^(٢).

فأنت ترى من هذه الشهادات العالية في الكتاب والسنة ما يرفع مقام الصحابة إلى الذروة، وما لا يترك لطاعن فيهم دليلاً ولا شبه دليل.

حكمة الله في اختيار الصحابة ﷺ:

والواقع أن العقل المُجَرَّد من الهوى والتعصب يُحيل على الله في حكمته ورحمته أن يختار لحمل شريعته الختامية أمةً مغموزة أو طائفة مَلْمُوزة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. ومن هنا كان توثيق هذه الطبقة الكريمة -طبقة الصحابة- يُعتبر دفاعاً عن الكتاب والسنة وأصول الإسلام من ناحية، ويُعتبر إنصافاً أدبياً لمن يستحقونه من ناحية ثانية، ويُعتبر تقديراً لحكمة الله البالغة في اختيارهم لهذه المهمة العظمى من ناحية ثالثة. كما أن توهينهم والتَّيْل منهم يُعَدُّ غَمْزاً في هذا الاختيار الحكيم، ولَمْزاً في ذلك الاصطفاء والتكريم، فوق ما فيه من هدم الكتاب والسنة والدين.

على أن المُتَصَفِّح لتاريخ الأمة العربية وطبائعها ومميزاتها يرى من سلامة عنصرها، وصفاء جوهرها، وسمو مميزاتها ما يجعله يحكم مُطْمَئِناً بأنها صارت خير أمة أخرجت للناس، بعد أن صهرها الإسلام، وطهرها القرآن، ونفى خبثها سيد الأنام ﷺ.



(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وأخرجه مسلم (٢٥٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وفي الباب عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

المبحث... [الثامن]

في

ترتيب آيات القرآن وسوره

معنى الآية: ...

[أ- الآية في اللغة:

يُكثِّرُ بعض أهل العلم من المعاني التي يقولون بأن لفظ (الآية) قد أُطلق عليها^(١)، إلا أن بعض المحققين أرجع تلك المعاني جميعاً إلى معنيين اثنين^(٢):

الأول: العلامة^(٣). ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمُ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٨].

وقوله تعالى عن الحواريين أنهم قالوا: ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِّنكَ﴾ [المائدة: ١١٤].

ومن ذلك قول النابغة الذبياني^(٤):

تَوَهَّيْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لَسْتُ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ

قال ابن عاشور: "وإنما سُمِّيت آية لأنها دليل على أنها موحى بها من عند الله إلى النبي ﷺ؛ لأنها تشتمل على ما هو من الحد الأعلى في بلاغة نظم الكلام؛ ولأنها لوقوعها مع غيرها من الآيات جعلت دليلاً على أن القرآن مُنزل من عند الله، وليس من تأليف البشر" اهـ^(٥).

(١) كما في الأصل - المناهل - وغيره.

(٢) انظر على سبيل التمثيل: أضواء البيان (٣/ ٢٢٢)، العذب المنير (١/ ١٥١).

(٣) انظر: ابن جرير (١/ ١٠٦)، المقاييس في اللغة، كتاب الهمزة، باب الهمزة والياء وما يثلثهما في الثلاثي، (مادة: أي)، (١/ ١٦٨)، ابن كثير (١/ ٧)، القاموس (مادة: أي) ص ١٢٦١.

(٤) ديوان النابغة ص ٥٢-٥٣.

(٥) التحرير والتنوير (١/ ٧٤).

وهذا المعنى هو الذي اختاره أبو العباس ابن تيمية رحمته الله ورَدَّ ما سواه - كما سيأتي - فقال: "والصواب: أنَّها آية من آيات الله؛ أي: علامة من علاماته، ودلالة من أدلة الله، وبيان من بيانه؛ فإن كل آية قد بُيِّنَ فيها مِنْ أَمْرِهِ وخبره، ما هي دليل عليه، وعلامة عليه فهي آية من آياته؛ وهي أيضًا دالة على كلام الله المُبَّين لكلام المخلوقين؛ فهي دلالة على الله سبحانه، وعلى ما أرسل بها رسوله" اهـ^(١).

وإلى هذا المعنى - أيضًا - أَرْجَعَ رحمته الله قول من فَسَّرَها بمعنى العَجَب؛ وذلك أن آيات الله تعالى كلها عجيبة، فهي خارجة عن قُدْرَةِ البَشَرِ^(٢).

والمقصود أنه قيل لها: (آية) لأنها دالة على من تكلم بها وكمال صفاته، كما أنها دالة على ما تضمنته من المعنى أو الحكم، وهي دالة أيضًا على صِدْق من جاء بها.

وأما قول بعضهم بأنه أُطلق عليها ذلك باعتبار أنها علامة للفصل بين ما قبلها وما بعدها، فقد اعترض عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله من نحو خمسة أوجه، وهي^(٣):

الأول: أن الآية مفصولة عما قبلها وعما بعدها كما نعلم. فهذا تحصيل حاصل.

الثاني: أن هذا غير مُطَرِّد؛ وذلك أن أول آية على الإطلاق آية، وليس قبلها آية تُفصل عنها، وكذا يُقال في آخر آية على الإطلاق، كما يقال ذلك في أول آية من السورة وآخر آية منها.

الثالث: أن الآية إذا قُرئت وحدها كانت آية، وليس معها غيرها.

الرابع: أن دعوى أنها علامة على هذا الانقطاع: قَدْرٌ مُشْتَرَك بين جميع الأشياء التي يتميز بعضها عن بعض، ولا تُسمى آيات، كالسورة؛ فإنها متميزة عمَّا قبلها وعمَّا بعدها وهي آيات كثيرة، وأيضًا فالكلام الذي قبلها منقطع، وما قبلها آية، فليست دلالة الثانية على الانقطاع بأولى من دلالة الأولى عليه.

الخامس: كيف يكون المعنى ما ذكر والله تعالى قد سماها آياته فقال: ﴿تِلْكَ

آيَاتُ اللَّهِ تَنْتَلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٢٥٢].

(١) النبوات ص ٢٦٣.

(٢) السابق ص ٢٦٤.

(٣) السابق ص ٢٦٢-٢٦٣.

الثاني: بمعنى الجماعة، تقول: خرج القوم بأيّتهم: أي: بجماعتهم.
قالوا: ومنه قول بُرْج بن مُسْهِر^(١):

خَرَجْنَا مِنَ النَّقَبَيْنِ لَا حَيٍّ مِثْلُنَا بَايْتْنَا نَزْجِي اللَّقَاحَ الْمَطَافِلَا
قال ابن فارس: "ومنه آية القرآن؛ لأنها جماعة حروف" اهـ^(٢).

وقال ابن الأثير: "ومعنى الآية من كتاب الله تعالى: جماعة حروف وكلمات" اهـ^(٣).

وقد اعترض على هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله بقوله:

"هذا فيه نظر؛ فإن قولهم: خرج القوم بأيّتهم: قد يراد به بالعلامة التي تجمعهم؛ مثل
الراية، واللواء؛ فإن العادة أن كل قوم لهم أمير، يكون له آية يُعَرَّفُونَ بها، فإذا أخرج الأمير
آيتهم، اجتمعوا إليه، ولهذا سُمي ذلك عِلْمًا. والعَلَمُ هي العلامة والآية، ويُسمى راية؛
لأنه يُرى. فخرجهم بأيّتهم: أي بالعلَم والآية التي تجمعهم؛ فيُستدل بها على خروجهم
جميعهم، فإن الأمير المُطاع إذا خرج لم يتخلف أحدٌ، بخلاف ما إذا خرج بعض أمرائه.
وإلا، فللفظ الآية: هي العلامة، وهذا معلومٌ بالاضطرار، والاشتراك في اللفظ لا يثبتُ بأمرٍ
محمّل" اهـ^(٤).

ب- الآية في الاصطلاح^(٥)؛

عرّفها بعضهم بقوله: طائفة ذات مَطْلَعٍ وَمَقْطَعٍ، مُندرجة في سورة من القرآن.
وعرّفها آخرون بأنها: قرآن مُركَّب من جُمْلٍ، ولو تقديرًا أو إلحاقًا، ذو مبدأ ومقطع،
مُندرج في سورة.

(١) ابن جلاس بن الأرت الطائي، شاعر، من معمرى الجاهلية، كان مقيمًا في بلاد طيء، توفي قبل الهجرة بنحو
ثلاثين سنة. انظر: الأعلام للزركلي (٢/ ٤٧).

والبيت في المقاييس (مادة: أيي)، (١/ ١٦٩)، تفسير القرطبي (١/ ٦٦)، اللسان (مادة: أيا)، (١٤/ ٦٢).
ومعنى: نَزْجِي: نسوق. واللقاح: ذوات الألبان. والمطافِلَا: النوق معها أولادها.

(٢) المقاييس (مادة: أيي)، (١/ ١٦٩).

(٣) النهاية (١/ ٨٧).

(٤) النبوات ص ٢٦٣.

(٥) انظر: تفسير ابن جرير: (١/ ١٠٦)، تفسير القرطبي: (١/ ٦٦)، تفسير ابن كثير: (٧/ ١)، بصائر ذوي التمييز:

(١/ ٨٥)، تفسير النيسابوري: (١/ ٢٩)، وللاستزادة راجع: تفسير الماوردي: (١/ ٢٨)، تفسير ابن عطية: (١/

٤٧)، فنون الأفتان: (٢٣٦)، جمال القراء: (١/ ٤٠)، البرهان للزركشي: (١/ ٢٦٦)، التيسير في قواعد علم

التفسير: (١٦٧)، التحجير: (٤٠)، الإتيقان: (١/ ١٨٧)، نكت الانتصار: (٥٧)، التحرير والتنوير: (١/ ٧٤)،

حاشية مقدمة التفسير: (٣١)، مناهل العرفان: (١/ ٣٣١-٣٣٢).

وقريب من ذلك قول بعضهم: هي القطعة من كلام الله تعالى ذات بداية ونهاية، منفصلة عما قبلها وعما بعدها، مُندرجة تحت سورة من سور القرآن الكريم. وهذه التعريفات الثلاثة مُتقاربة.

شرح بعض العبارات التي وردت في التعريف:

فقولنا: "ولو تقديرًا" كي يدخل نحو قوله: ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] إذ التقدير: هما مدهامتان. ونحو قوله: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١] التقدير: أقسم بالفجر. وقولنا: "أو إلحاقًا" ذكرنا ذلك لإدخال بعض فواتح السور من الحروف المقطعة. فقد عُدَّ أكثرها آيات].



طريقة معرفة الآية^(١):

لا سبيل إلى معرفة آيات القرآن إلا بتوقيف من الشارع؛ لأنه ليس للقياس والرأي مجال فيها، إنَّما هو محض تعليم وإرشاد، بدليل أنَّ العلماء عَدُّوا ﴿الْمَصَّ﴾ آية، ولم يَعُدُّوا نظيرها وهو ﴿الْمَرْ﴾ آية، وعَدُّوا ﴿يَسَّ﴾ آية، ولم يَعُدُّوا نظيرها، وهو ﴿طَسَّ﴾ آية، وعَدُّوا ﴿حَمَّ﴾ ① عَسَقَ آيتين، ولم يَعُدُّوا نظيرها، وهو ﴿كَهَيْعَصَ﴾ آيتين، بل آية واحدة، فلو كان مَبْنِيًّا على القياس لكان حُكْم المثلين واحدًا فيما ذُكِر، ولم يجيء هكذا مُخْتَلَفًا.

ذلك مذهب الكوفيين؛ لأنهم عَدُّوا كُلَّ فاتحة من فواتح السور التي فيها شيء من حروف الهجاء آية سوى ﴿حَمَّ﴾ ① عَسَقَ، فإنهم عدوها آيتين، وسوى ﴿طَسَّ﴾، ولم يعدوا من الآيات ما فيه "ر"، وهو ﴿الرَّ﴾، و﴿الْمَرْ﴾.

وما كان مُفْرَدًا، وهو ﴿قَ﴾، ﴿صَّ﴾، ﴿تَ﴾، أي: لم يَعُدُّوا شيئًا منها آية. وغير الكوفيين لا يعتبرون شيئًا من الفواتح آية إطلاقًا.

وحيث قلنا: إنَّ المسألة توقيفية، فلا يَشْتَبَهَنَّ عليك هذا الخلاف؛ لأنَّ كُلًّا وقف عند حدود ما بلغه أو عِلْمه. ولا تقولن: كيف عَدُّوا ما هو كلمة واحدة آية؟ لأنَّ الوارد عن

(١) انظر: البرهان (١/ ٢٦٧)، الإلتقان (١/ ١٨٨).

الشارع هو هذا، كما عُدَّت كلمة (الرحمن) في صدر سورة الرحمن آية، وكما عُدَّت كلمة ﴿مُدَّاهَمَتَانِ﴾ آية، وقوفًا عند الوارد.

أخرج البخاري... عن أبي سعيد بن المُعلَّى^(١) رضي الله عنه قال: كنتُ أصلي في المسجد، فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه، ثم أتيتُه فقلت: يا رسول الله، إني كنتُ أصلي. فقال: "ألم يقل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]". ثم قال: "لأعلمنك سورة هي أعظمُ السورِ في القرآنِ قبلُ أنْ تخرجَ من المسجد"، ثم أخذ بيدي، فلما أراد أن يخرجَ قلت له: ألم تقل: لأعلمنك سورة هي أعظمُ سورة في القرآن؟ قال: "﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ هي السبعُ المثاني والقرآنُ العظيمُ الذي أُوتيتُه"^(٢).

فهذا الحديث يدل على أن الفاتحة سبع آيات، وعلى أنها هي المُراد بال سبع المثاني في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]...

وأخرج مسلم عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟"، قال: قلت: الله ورسول أعلم. قال: "يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟"، قال: قلت: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. فضربَ في صدري وقال: "لِيَهْنِكَ العلمُ أبا المنذر"^(٣).

وأخرج [الشيخان]... عن أبي مسعود البصري^(٤) رضي الله عنه أنه قال: قال النبي ﷺ: "من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه"^(٥).

وأخرج الإمام أحمد في مسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: "أقرأني رسول الله ﷺ سورة من الثلاثين من آل حم"^(٦)، قال: يعني: الأحقاف. لأنَّ السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين

(١) الحارث بن نُفيع بن المُعلَّى، أمه أئيمة بنت قُرط بن خنساء، قيل: توفي سنة أربع وسبعين. وذكر ابن عبد البر أنه لا يُعرف إلا بحدِيثين. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٦٦٩-١٦٧١)، الإصابة (١/ ٦٩٢، ٦٩٣) (٧/ ٤٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٧٤)، وأطرافه في: (٤٦٤٧، ٤٧٠٣، ٥٠٠٦).

(٣) أخرجه مسلم (٨١٠).

(٤) عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، مشهور بكنيته، اتفقوا على أنه شهد العقبة، واختلفوا في شهوده بدرًا، فقال الأكثر: نزلها فنُسب إليها، وجزم البخاري بأنه شهدا. وقد شهد أحدا وما بعدها، ونزل الكوفة، وكان من أصحاب علي رضي الله عنه، قيل: مات بالكوفة، وقيل: بالمدينة. ورجح الحافظ أن وفاته كانت بعد سنة أربعين من الهجرة. انظر: الإصابة (٤/ ٤٣٢).

(٥) رواه البخاري (٤٠٠٨)، وأطرافه في: (٥٠٠٨، ٥٠٠٩، ٥٠٤٠، ٥٠٥١). ومسلم (٨٠٧، ٨٠٨).

(٦) تقدم تخريجه.

آية سُميت الثلاثين.

وقال ابن العربي^(١): "ذكر النبي ﷺ: أَنَّ الْفَاتِحَةَ سَبْعُ آيَاتٍ^(٢)، وسورة الْمُلْكِ ثلاثون آية" اهـ^(٣).

رأي آخر:

وبعض العلماء يذهب إلى أَنَّ معرفة الآيات منه ما هو سماعيٌّ توقيفيٌّ، ومنها ما هو قياسيٌّ، ومرجع ذلك إلى الفاصلة، وهي الكلمة التي تكون آخر الآية، نظيرها قرينة السَّجْع في النثر، وقافية البيت في الشعر. يقولون: فما ثبت أَنَّ النبي ﷺ وقف عليه دائماً تحقَّقنا أَنَّهُ فاصلة، وما وَصَلَهُ دائماً تحقَّقنا أَنَّهُ ليس فاصلة، وما وقف عليه مرةً ووصله أخرى: احتمل الوقفُ أَن يكون لتعريف الفاصلة، أو لتعريف الوقف التام، أو للاستراحة، واحتمل الوصلُ أَن يكون غير فاصلة، أو فاصلة وَصَلَهَا لتقدُّم تعريفها.

وفي هذا مجالٌ للقياس، وهو ما ألحق غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه لأمر يقتضيه ذلك. ولا محذور فيه؛ لأنه لا يؤدي إلى زيادة ولا نقصان في القرآن، وإنما غايته تعيين محل الفصل أو الوصل.

وقد يُلاحظ في الكلمة الواحدة من القرآن أمران، يقتضي أحدهما عدّها من الفواصل، والآخر يقتضي خلاف ذلك. مثال ذلك: كلمة ﴿عَلَيْهِمْ﴾، الأولى في سورة الفاتحة، منهم مَنْ يعتبرها رأس آية، ومنهم مَنْ لا يراها كذلك. وسبب هذا: أَنهم اختلفوا في البسملة أهي آية من الفاتحة أم لا؟ مع اتفاقهم على أَنَّ عدد آيات الفاتحة سبع. فالذين ذهبوا إلى أَنَّ البسملة آية من الفاتحة جعلوا ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦]، إلى آخر السورة آية واحدة. والذين ذهبوا إلى أَنَّ البسملة ليست آية منها جعلوا الآية السابعة ما بعد كلمة ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الأولى. واعتبروا هذه الكلمة فاصلة لوقوعها في آخر الآية السادسة.

(١) نقله الزركشي في البرهان (١/ ٢٦٨)، والسيوطي في الإتقان (١/ ١٨٩).

(٢) كما دل عليه حديث أبي سعيد بن المعلق السابق.

(٣) كما في حديث أبي هريرة ؓ مرفوعاً: "إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غُفر له، وهي سورة: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي يَكُونُ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]. رواه الترمذي (٢٨٩١)؛ واللفظ له، وأبو داود (١٤٠٠)، وابن ماجه (٣٧٨٦)، وقال الترمذي: "حديث حسن"، وصححه ابن حبان (٧٨٧، ٧٨٨)، وابن الملقن في البدر المنير (٣/ ٥٦٢)، وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ١٢٧): "رجاله رجال الصحيح"، وصحح إسناده البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٦/ ٢٩٠)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٢٠٩١) وغيره.

ومن المُرجّحات لعدّها فاصلة: تحقق التناسب بين الآيات في المقدار، بخلاف ما إذا لم يُعتبر فاصلة؛ فإنّ هذه الآية الأخيرة تطول وتزيد على ما سواها كثيرًا.

ومن المُرجّحات لعدم عدّها فاصلة: أنها لا تُشاكل فواصل الفاتحة؛ فإنه جاء في كل واحدة منها قبل الحرف الأخير ياء مد، بخلاف هذه. أضف إلى ذلك أنه لم تجيء فاصلة على هذا النمط في سورة من السور.

واعلم أنه قد تُطلق الآية القرآنية ويُراد بعضها أو أكثر، ولكن على ضرب من المجاز والتوسّع، فلا تتوقض فيه.

مثال إطلاق الآية على بعضها: قول ابن عباس رضي الله عنه: أُرِجَى آية في القرآن: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾^(١) [الرعد: ٦]. فإنّ هذه الجملة الكريمة بعض آية باتفاق.

ومثال إطلاق الآية على أكثر منها: قول ابن مسعود رضي الله عنه: أَحْكَمُ آية: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(٢) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ رضي الله عنه ^(٣) [الزلزلة: ٧، ٨].
فإنهما آيتان باتفاق.



عدد آيات القرآن^(٣):

قال صاحب التبيان ما نصه: "وأما عدد آي القرآن: فقد اتفق العادّون على أنه ستة آلاف ومائتا آية وكسر، إلا أنّ هذا الكسر يختلف مبلغه باختلاف أعدادهم:

ففي عدد المدني الأوّل: سبع عشرة، وبه قال نافع.

وفي عدد المدني الأخير: أربع عشرة عند شيبه^(٤)، وعشر عند أبي جعفر^(٥).

(١) ذكره النحاس في إعراب القرآن (٤/ ١٣، ١١٦)، وابن خالويه في الحجة في القراءات السبع ص ٣١٠، والزرکشي في البرهان (١/ ٤٤٨)، والسيوطي في الإتقان (٤/ ١٣٠)، ولم أقف له على إسناد.

(٢) ذكره الثعلبي في تفسيره (١٠/ ٢٦٧)، والبغوي في تفسيره (٥/ ٢٩٤).

(٣) انظر: فنون الأفتان ص ٢٤١، جمال القراء (١/ ١٨٩)، البرهان (١/ ٢٤٩)، الإتقان (١/ ١٨٩).

(٤) شيبه بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني المقرئ الإمام، مولی أم سلمة رضي الله عنها، وأحد شيوخ نافع في القراءة، وقاضي المدينة ومقرئها مع أبي جعفر، توفي سنة ثلاثين ومائة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٧٩).

(٥) يزيد بن القعقاع، أحد القراء العشرة، مدني، قرأ على مولاة عبد الله بن عياش، وأبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنه، وصلى بابن عمر رضي الله عنه. توفي بالمدينة سنة سبع وعشرين ومائة. وقيل غير ذلك. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٧٢).

وفي عدد المكي: عشرون.

وفي عدد الكوفي: ست وثلاثون. وهو مروى عن حمزة الزيات^(١).

وفي عدد البصري: خمس، وهو مروى عن عاصم الجحدري^(٢).

وفي رواية عنه: أربع. وبه قال أيوب بن المتوكل البصري^(٣). وفي رواية عن البصريين أنهم قالوا: تسع عشرة، ورؤي ذلك عن قتادة.

وفي عدد الشامي: ست وعشرون. وهو مروى عن يحيى بن الحارث الذماري. اهـ^(٤).

وقال صاحب التبيان -أيضاً- قبل ذلك ما نصه: "عدد المكي منسوب إلى عبد الله بن

كثير^(٥) أحد السبعة، وهو يروي ذلك عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

وعدد المدني على ضربين: عدد المدني الأول، وعدد المدني الأخير. فعدد المدني الأول غير منسوب إلى أحد بعينه، وإنما نقله أهل الكوفة عن أهل المدينة مرسلاً، ولم يُسموا في ذلك أحداً، وكانوا يأخذون به وإن كان لهم عدد مخصوص.

وعدد المدني الأخير منسوب إلى أبي جعفر بن يزيد بن القعقاع، أحد العشرة،

وشيبة بن نصاح. وقد رواه عنهما إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري^(٦) بواسطة

(١) حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل، أبو عمار الكوفي الزيات، أحد السبعة، ولد سنة ثمانين، قرأ عليه الكسائي وغيره، كان إماماً حجة، قيماً بكتاب الله تعالى، حافظاً للحديث، بصيراً بالفرائض والعربية، عابداً خاشعاً، عظيم الورع، درس عليه الثوري القرآن أربع دراسات، وقال عن نفسه: نظرت في المصحف حتى خشيت أن يذهب بصري. توفي سنة ست وخمسين ومائة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١١١).

(٢) عاصم بن أبي الصبّاح العجاج، وقيل: ميمون، الجحدري، البصري، قرأ على نصر بن عاصم والحسن، مات سنة ثمان وعشرين ومائة، وقيل غير ذلك. انظر: غاية النهاية (١/ ٣٤٩).

(٣) أيوب بن المتوكل الأنصاري البصري، الصيدلاني المقرئ، عرض القراءة على الكسائي وغيره، وحدث عنه ابن المديني وابن معين، وآخرون. مات سنة مئتين. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٤٨).

(٤) يحيى بن الحارث، أبو عمرو الغساني الذماري، ثم الدمشقي، إمام الجامع الأموي، وشيخ القراءة بدمشق بعد عبد الله بن عامر، يُعد من التابعين أخذ عن ابن عامر، وقيل: قرأ على واثلة بن الأسقع، مات سنة خمس وأربعين ومائة، وعاش تسعين سنة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٠٥).

(٥) عبد الله بن كثير بن المطلب الداري المكي، إمام المكيين في القراءة، أصله فارسي، وكان دارياً بمكة، أي: عطّاراً، قرأ على عبد الله بن السائب رضي الله عنه، ومجاهد، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وغيره، ولد بمكة سنة خمس وأربعين، وتوفي سنة عشرين ومائة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٨٦).

(٦) مولا هم المدني، أبو إسحاق، أخذ القراءة على شيبة بن نصاح، ونافع وغيرهما، ونزل بغداد. وأخذ عنه القراءة: الكسائي، وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما. توفي ببغداد سنة ثمانين ومائة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٤٤).

سليمان بن جَمَاز^(١).

وقد وَهَمَ من نَسَب عدد المدني الأول إلى أبي جعفر وشيبة، وعدد المدني الأخير إلى إسماعيل بن جعفر. وكأنَّ الذي أوقعه في ذلك ما ذُكِرَ في بعض الكتب من أنَّ نافعاً^(٢) روى عنهما المدني الأول، وأنَّ أبا عمرو^(٣) عرض العدد المذكور على أبي جعفر، فإنَّ رواية ذلك عنهم لا تقتضي نسبته إليهما. وأما نسبة عدد المدني الأخير إليهما فهو مما لا ريب فيه "اهـ. ما أردنا نقله تنويراً في هذا الموضوع الذي اضطربت فيه بعض النقول.

سبب هذا الاختلاف^(٤):

سبب هذا الاختلاف أن النبي ﷺ كان يقف على رؤوس الآي تعليمًا لأصحابه أنها رؤوس آي، حتى إذا علموا ذلك وصل ﷺ الآية بما بعدها طلباً لتمام المعنى، فيظن بعض الناس أن ما وقف عليه النبي ﷺ ليس فاصلة، فيصلها بما بعدها مُعتبراً أن الجميع آية واحدة، والبعض يعتبرها آية مستقلة فلا يصلها بما بعدها.

[وقد يقال بأن ذلك -أو بعضه- قد يرجع إلى أوجه القراءة التي تَلَقَّوها عن رسول الله ﷺ، كما في البسملة وبعض فواتح السور، كما أسلفنا قريباً عند الكلام على طريق معرفة الآية].

وقد علمت أن الخطب في ذلك سهل؛ لأنه لا يترتب عليه في القرآن زيادة ولا نقص.



(١) سليمان بن مسلم بن جَمَاز، وقيل: سليمان بن سالم، أبو الربيع الزهري مولا هم المدني، عرض على أبي جعفر وشيبة ونافع. مات بعد السبعين ومائة. انظر: غايه النهاية (١/ ١٣٨).

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم الليثي مولا هم، أحد القراء السبعة، أصله من أصبهان، وكان أسود اللون حالكا، صبيح الوجه، حسن الخلق، فيه دعاية، صلى في مسجد النبي ﷺ ستين سنة. مات سنة تسع وستين ومائة. وقيل غير ذلك. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٠٧).

(٣) أبو عمرو بن العلاء المازني المقرئ النحوي البصري، اسمه: زبان، وقيل غير ذلك. ولد سنة ثمان وستين، وقيل: سنة سبعين، وأخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة، فعرض بمكة على مجاهد وسعيد بن جبير وعطاء وعكرمة بن خالد وابن كثير. وفي المدينة على أبي جعفر ويزيد بن رومان وشيبة، وفي البصرة على يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم والحسن وغيرهم. قيل: ولد بمكة سنة ثمان وستين، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة سنة أربع وخمسين ومئة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٠٠).

(٤) انظر: البرهان (١/ ٢٥١)، الإتيقان (١/ ١٨٩)، الزيادة والإحسان (٢/ ٤٨).

[أطول آية وأقصر آية]:

وآيات القرآن مختلفة في الطول والقصر، فأطول آية: هي آية الذِّين في سورة البقرة التي هي أطول سورة، وأقصر آية: كلمة "يس" الواقعة في صدر سورة يس^(١).

فوائد معرفة الآيات^(٢):

يزعم بعض الناس أنه لا فائدة من معرفة آيات القرآن، وللرد عليهم نذكر لهذه المعرفة ثلاث فوائد لا فائدة واحدة:

الفائدة الأولى: العلم بأن كل ثلاث آيات قصار مُعجزة للنبي ﷺ، وفي حكمها الآية الطويلة التي تعدل بطولها تلك الثلاث القصار [-على قول بعض أهل العلم-]. ووجه ذلك أن الله تعالى أعلن التحدي بالسورة الواحدة فقال سبحانه: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، والسورة تصدق بأقصر سورة، كما تصدق بأطول سورة. وأقصر سورة في القرآن هي سورة الكوثر، وهي ثلاث آيات قصار. فثبت أن كل ثلاث آيات قصار معجزة، وفي قوتها الآية الواحدة الطويلة التي تكافئها.

الفائدة الثانية: حُسن الوقف على رؤوس الآي...؛ لأن الوقف على الفواصل سُنَّة، بناءً على ظاهر الحديث الذي... يرويه أبو داود عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ثم يقف. ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ثم يقف. ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ثم يقف^(٣)...

(١) في قول الكوفيين، خلافاً لمن لا يسمي ذلك آية، بل يقول: فواتح السور. وقال بعضهم: (ثم نظر) ونظائرها، نحو: (والفجر)، (والضحى)، (عم). وقال الداني في البيان ص ١٢٦: "لا أعلم كلمة هي وحدها آية في ذلك إلا قوله تعالى في الرحمن: ﴿مُذْهَبَانِ﴾". وانظر: البرهان (١/ ٢٥٢، ٢٦٧، ٢٦٨)، الإتيان (١/ ١٨٨، ١٩٥).

(٢) انظر: الإتيان (١/ ١٩٦).

(٣) جاء هذا الحديث بأسانيد وألفاظ مختلفة، ليس في كثير منها موضع الشاهد هنا، وسأقتصر في التخريج على ما تضمن موضع الشاهد دون غيره من الروايات. فقد أخرجه أبو داود (٣٩٨٢)، والترمذي (٢٩٢٧). والحديث تكلم فيه بعض أهل العلم، قال الترمذي في السنن (١/ ١٨٥): "هذا حديث غريب، وبه يقول أبو عبيد ويختاره... وليس إسناده بمتصل؛ لأن الليث بن سعد روى هذا الحديث عن ابن أبي مُلَيْكَةَ، عن يعلى بن مَمْلُك، عن أم سلمة. وحديث الليث أصح" اهـ. وصححه النووي في المجموع (٣/ ٣٣٣، ٣٤٦)، وقال ابن الجزري في النشر (١/ ٢٢٦): "وهو حديث حسن، وسنده صحيح" اهـ. وصححه الألباني كما في صحيح الترمذي (٢٩٢٧)، وصفة الصلاة - الأصل - (١/ ٢٩٣)، ومختصر الشمايل ص ١٦٦، والشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على زاد المعاد (١/ ٤٦٣)، وقال في التعليق على المسند (٤٤/ ٢٠٦): "صحيح لغيره". =

الفائدة الثالثة: اعتبار الآيات في الصلاة والخطبة، قال السيوطي ما نصه^(١): "يترتب على معرفة الآي وعدّها وفواصلها أحكام فقهية، منها: اعتبارها فيمن جهل الفاتحة؛ فإنه يجب عليه بدلها سبع آيات [- عند بعض العلماء-]^(٢). ومنها اعتبارها في الخطبة؛ فإنه يجب فيها [- عند بعض العلماء-] قراءة آية كاملة، ولا يكفي شطرها إن لم تكن طويلة، وكذا الطويلة على ما [أطلقه] ... الجمهور^(٣)."

ثم قال: ومنها: اعتبارها في السورة التي تُقرأ في الصلاة أو ما يقوم مقامها، وفي الصحيح أنه ﷺ كان يقرأ في الصبح بالسيتين إلى المائة^(٤). ومنها: اعتبارها في قراءة قيام الليل"، إلى آخر ما قال. انتهى ما أردنا نقله.

... ونقل عن الهذلي^(٥) في كامله ما نصه: "اعلم أن قومًا جهلوا العدد وما فيه من الفوائد، حتى قال الزعفراني^(٦): العدد ليس بعلم، وإنما اشتغل به بعضهم ليروّج به سُوقه.

== قال النحاس في القطع والانتفاء ص ٨٧: "ومعنى هذا: الوقوف على رؤوس الآيات، وأكثر أو آخر الآي في القرآن تام أو كاف، وأكثر ذلك في السور القصار الآي... "اهـ. وقال البيهقي في الشعب (١٧٥ / ٤): "ومتابعة السنة أولى مما ذهب بعض أهل العلم بالقرآن من تتبع الأغراض والمقاصد، والوقوف عند انتهائها" اهـ. وبذلك قال كثيرون، كابن القيم في زاد المعاد (١ / ٤٦٣)، وابن الجوزي في النشر (١ / ٢٢٦)، ونقل عن جماعة القول بذلك، والألباني في صفة الصلاة - الأصل - (١ / ٢٩٦)، والإرواء (٢ / ٦٢).

(١) الإتيان (١ / ١٩٦).

(٢) للوقوف على أقوال أهل العلم في ذلك، راجع: المبسوط للسرخسي (١ / ٢٢١-٢٢٢)، بدائع الصنائع (١ / ١١٢)، المجموع (٣ / ٣٧٥)، المغني (٢ / ١٥٩-١٦٠).

(٣) راجع مذاهب العلماء في ذلك في: المبسوط للسرخسي (٢ / ٢٦)، بدائع الصنائع (١ / ٢٦٣)، المجموع (٤ / ٥٢٠)، المغني (٣ / ١٧٤، ١٧٦).

(٤) أخرجه البخاري (٥٤٧)، ومسلم (٦٤٧).

(٥) يوسف بن علي بن جبارة الهذلي البُسْكَري، أبو القاسم، اشتهر بكثرة شيوخه وتجوّاله في طلب القراءات، رحل من أقصى المغرب إلى بلاد الترك، وذلك في سنة خمس وعشرين وأربع مئة. وقال عن نفسه: "فجملة من لقيت في هذا العلم ثلاث مئة وخمسة وستون شيخًا من آخر المغرب إلى باب فرغانة يمينًا وشمالًا، وجبالًا وبحرًا".

وقال عن كتابه الكامل: "وألفت هذا الكتاب فجعلته جامعًا للطرق المتلوة، والقراءات المعروفة، ونسخت به مصنفاتي كالوجيز والهادي وغيرهما". قال الذهبي: "بلغني أنه مات في سنة خمس وستين وأربع مئة، سامحه الله تعالى. وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات، وحشد في كتابه أشياء منكّرة لا تحل القراءة بها، ولا يصح لها إسناد" اهـ. انظر: معرفة القراء الكبار (١ / ٤٢٩). وقد حقق الكتاب: الشيخ محمد غياث الجنباز في ست مجلدات.

(٦) الحسين بن مالك، أبو عبد الله الرازي ثم البصري، مُقرئ له اختيار في القراءة، له كتاب (الاستغناء في القراءات)، وكتاب في الوقف والابتداء. توفي سنة (٣٧٤ هـ). انظر: غاية النهاية (١ / ٢٤٩).

قال: وليس كذلك، ففيه من الفوائد: معرفة الوقف؛ ولأن الإجماع انعقد على أن الصلاة لا تصح بنصف آية. وقال جمع من العلماء: تجزئ بآية، وآخرون بثلاث آيات، وآخرون لا بد من سبع. والإعجاز لا يقع بدون آية. فللعدد فائدة عظيمة في ذلك "اهـ" (١)...

ترتيب آيات القرآن (٢):

انعقد إجماع الأمة على أن ترتيب آيات القرآن الكريم - على هذا النمط الذي نراه اليوم بالمصاحف - كان بتوقيف من النبي ﷺ عن الله تعالى، وأنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه. بل كان جبريل عليه السلام ينزل بالآيات على الرسول ﷺ ويرشده إلى موضع كل آية من سورتها، ثم يقرأها النبي ﷺ على أصحابه، ويأمر كُتَّاب الوحي بكتابتها مُعَيَّنًا لهم السورة التي تكون فيها الآية، وموضع الآية من هذه السورة. وكان يتلوه عليهم مرارًا وتكرارًا في صلاته وعظاته، وفي حكمه وأحكامه. وكان يُعَارِض به جبريل عليه السلام كل عام مرة، وعارضه به في العام الأخير مرتين. كل ذلك كان على الترتيب المعروف لنا في المصاحف. وكذلك كان كل من حفظ القرآن أو شيئًا منه من الصحابة؛ حفظه مُرتَّب الآيات على هذا النمط، وشاع ذلك وذاع، وملأ البقاع والأسماع، يتدارسونه فيما بينهم، ويقرؤونه في صلاتهم، ويأخذ بعضهم عن بعض، ويسمعه بعضهم من بعض بالترتيب القائم الآن، فليس لواحد من الصحابة والخلفاء الراشدين يد ولا تصرف في ترتيب شيء من آيات القرآن الكريم. بل الجَمْع الذي كان على عهد أبي بكر رضي الله عنه لم يتجاوز نقل القرآن من العُسْب واللَّخَاف وغيرها في صُحُف، والجَمْع الذي كان على عهد عثمان رضي الله عنه لم يتجاوز نقله من الصُّحُف في مصاحف. وكلا هذين كان وفق الترتيب المحفوظ المُستفيض عن النبي ﷺ عن الله تعالى.

أجل: انعقد الإجماع على ذلك تامًا لا ريب فيه. وممن حكى هذا الإجماع جماعة، منهم الزركشي في البرهان (٣)، وأبو جعفر (٤) في المناسبات إذ يقول ما نصه: "ترتيب

(١) الإتيان (١/ ١٩٦).

(٢) انظر: شرح البخاري لابن بطال (١٠/ ٢٣٨)، إكمال المعلم (٣/ ١٣٧)، البرهان (١/ ٢٥٦)، الإتيان (١/ ١٧٢).

(٣) انظر: شرح البخاري لابن بطال (١٠/ ٢٣٨)، إكمال المعلم (٣/ ١٣٧)، البرهان (١/ ٢٥٦)، الإتيان (١/ ١٧٢).

(٤) أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير العاصمي الثقفي الغرناطي، وُلِدَ في أواخر سنة سبع وعشرين، وقيل: ثمان وعشرين وست مئة للهجرة، في جيان، وبها نشأ إلى أن بلغ السادسة عشرة فتحول منها إلى غرناطة، وبها اشتهر، وإليها يُنسب. توفي سنة ثمان وسبع مئة للهجرة، عن إحدى وثمانين سنة. انظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٨٤).

الآيات في سورها واقعٌ بتوقيفه ﷺ وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين^(١).
واشتد هذا الإجماع إلى نصوص كثيرة، منها:
ما سبق لك قريباً. ...

ومنها: ما ثبت في السنن الصحيحة من قراءة النبي ﷺ بسور عديدة، كسورة البقرة، وآل عمران، والنساء^(٢)، ومن قراءته لسورة الأعراف في صلاة المغرب^(٣)، وسورة ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ... في صلاة الصبح^(٤)، وقراءة سورة السجدة وسورة ﴿هَذَا أَنَّى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ في صبح يوم الجمعة^(٥)، وقراءته سورة الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة^(٦)، وقراءته سورة ق في الخطبة^(٧)، وسورة اقتربت وق في صلاة العيد^(٨)، كان يقرأ ذلك كله مرتب الآيات على النحو الذي في المصحف على مرأى ومسمع من الصحابة.

ومنها: ما أخرجه البخاري^(٩)، عن ابن الزبير رضي الله عنه، قال: قلت لعثمان بن عفان: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة: ٢٤٠]، قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها أو تدعها. (والمعنى: لماذا تكتبها؟ أو قال: لماذا تتركها مكتوبة؟ مع أنها منسوخة). قال: يا ابن أخي، لا أُغَيِّرُ شيئاً من مكانه.

فهذا حديث أبلغ من الصبح في أن إثبات هذه الآية في مكانها -مع نسخها- توقيفي لا يستطيع عثمان رضي الله عنه باعترافه أن يتصرف فيه؛ لأنه لا مجال للرأي في مثله.

ومنها: ما رواه مسلم عن عمر رضي الله عنه، قال: ما راجعتُ رسول الله ﷺ في شيء ما راجعته في الكلالة، وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه، حتى طعن بأصبعه في صدري، وقال: يا عمر، ألا تكفيك آية الصَّيْفِ التي في آخر سورة النَّسَاء^(١٠).

(١) البرهان في ترتيب سور القرآن ص ٧٩.

(٢) رواه مسلم (٧٧٢).

(٣) رواه البخاري (٧٦٤).

(٤) ذكره البخاري تعليقاً، كتاب الأذان، باب الجمع بين السورتين في الركعة. (٢/ ٢٥٥). ورواه مسلم موصولاً (٤٥٥).

(٥) أخرجه البخاري (٨٩١). وطرفه في: (١٠٦٨). ومسلم (٨٧٩).

(٦) أخرجه مسلم (٨٧٧).

(٧) رواه مسلم من حديث عمرة بنت عبد الرحمن عن أختها. ومن حديث أم هشام بنت حارثة بن النعمان.

(٨) أخرجه مسلم (٨٧٣).

(٩) أخرجه مسلم (٨٩١).

(١٠) البخاري (٤٥٣٠). وطرفه في: (٤٥٣٦).

(١١) رواه مسلم (٥٦٧)، (١٦١٧).

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ ﷺ دَلَّهَ عَلَى مَوْضِعِ تِلْكَ الْآيَةِ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ، وَهِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦].



ترتيب السور.

معنى السورة^(١):

السورة ... : [فيها لغتان: (سورة) بدون همز، و(سُورة) بالهمز. أما (سورة) بدون همز فهي لغة قريش وأكثر قبائل العرب، تُجمع على (سُور). قال تعالى: ﴿قُلْ فَأَتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ﴾ [هود: ١٣]. وقال الراعي^(٢):

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٌ أَخْمِرَةٌ
سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ
ويجوز أن تُجمع على سُورَات، وسُورَات.

قال ابن فارس: "السين والواو والراء: أصل واحد يدل على عُلُوِّ وارتفاع"^(٣) اهـ
وذهب بعضهم إلى أنها مأخوذة من معنى الإبانة، ومن معنى الارتفاع والمنزلة، ومن معنى الإحاطة، ومعنى التمام^(٤).
أما كونها مأخوذة من معنى (الإبانة): فإن السورة بائنة عن السورة الأخرى، منفصلة عنها.

وأما كونها مأخوذة من معنى (الارتفاع) و(المنزلة): فذلك لأن منزلتها رفيعة وعظيمة وشريفة، يَشْرُفُ بها القارئ، ويرتفع بها من منزلة إلى منزلة^(٥)، كما قال النابغة الذبياني^(٦):

.....

(١) انظر: الكشف (١/ ٩٧) المحرر الوجيز (١/ ٤٦)، اللسان (مادة: سور)، (٤/ ٣٨٦).

(٢) هو حصين بن معاوية، من بني نمير، وكان يُقال لأبيه في الجاهلية: معاوية الرئيس. وكان سيذاً، وإنما قيل له: الراعي؛ لأنه كان يصف راعي الإبل في شعره، وولده وأهل بيته بالبادية سادة أشراف. وكان أعور. انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٢٧٠. والبيت في اللسان (٤/ ٣٨٩).

(٣) المقاييس، كتاب السين، باب السين والواو وما يثلثهما. (٣/ ١١٥).

(٤) انظر: اللباب في تفسير الاستعانة والبسملة وفاتحة الكتاب ص ٢٠٦.

(٥) انظر: ابن جرير (١/ ١٠٤)، الكشف (١/ ٩٧)، ابن عطية (١/ ٤٦)، اللسان (مادة: سور)، (٤/ ٣٨٦).

(٦) البيت في اللسان (٤/ ٣٨٦).

ألم تر أن الله أعطاك سورة ترى كل ملك دونها يتذبذب
أي: أعطاك منزلة رفيعة قصرت عنها منازل الملوك.
وقيل: لأنها منزلة بعد منزلة، مقطوعة عن الأخرى^(١).

وأما كونها بمعنى (الإحاطة): فلأنها مُحِيطة بما احتوت عليه من الآيات، ومن قرأها
بكاملها أَشْرَفَ واطَّلَعَ على ما فيها من الآيات. كسُور البلد يكون عاليًا مُرتَفَعًا، ويُحِيط بما
في داخله من العمران من المنازل والدُّور والبيوت وغيرها^(٢)، ومن صَعَدَ عليه شَاهَدَ ما
بداخله من ذلك العمران^(٣).

وأما كونها بمعنى (التمام) فلأنها تامة مُنفصلة عن السورة الأخرى، تامة بموضوعاتها
وآياتها، كما تُسمي العرب الناقاة التامة الكريمة سورة^(٤).
وأما اللغة الثانية: (سُورَة) بالهمز، فإنها لغة تميم، وتُجمع على (سُور) بهمز.
والسُّورَة في الأصل: معناها القِطْعة من الشيء، والْبَقِيَّة منه، ومنه (سُور الشَّرَاب): أي
بَقِيَّتَه.

قال الأعشى^(٥):
وبانت وقد أَسَارَتْ في الفؤاد صَدْعًا على نَأْيِهَا مُسْتَطِيرًا
أي: أَبَقَتْ في الفؤاد.
ومعنى السُّورَة من القرآن: هي القِطْعة منه^(٦).

-
- (١) انظر: القاموس (مادة: سورة) ص ٤٠٣.
(٢) انظر: الكشف (١/ ٩٧)، تفسير ابن كثير (١/ ٧).
(٣) قال الزرقاني: "قالوا: وهي مأخوذة من (سُور المدينة)؛ وذلك:
إما لما فيها من وَضْع كلمة بجانب كلمة، وآية بجانب آية، كالسُّور تُوضَع كل لَبْنَة فيه بجانب لبنة، ويُقام كل صف
منه على صف.
وإما لما في السورة من معنى العلو والرفعة المعنوية الشبيهة بعلو السُّور ورفعته الحسية.
وإما لأنها حصن وحماية لمحمد ﷺ وما جاء به من كتاب الله القرآن، ودين الحق الإسلام، باعتبار أنها معجزة
تُخَرِّس كل مُكابِر، ويُحَقِّقُ الله بها الحق ويبطل الباطل، ولو كره المجرمون. أشبه بسور المدينة، يُحَصِّنُهَا
ويحميها غارة الأعداء، وسطوة الأشقياء" اهـ. (مناهل العرفان ١/ ٣٤٣).
(٤) انظر: اللسان (٤/ ٣٨٦).
(٥) البيت في ديوانه ص ٩٣. وفيه: (أورثت) بدل (أسارت) في الطبعة التي رجعت إليها، وهو في ابن جرير (١/ ١٠٥) بلفظ: (أسارت).
(٦) انظر: ابن جرير (١/ ١٠٥)، ابن عطية (١/ ٤٦)، ابن كثير (١/ ٧)، اللسان (مادة: سور) (٤/ ٣٨٦).

والسورة من القرآن في الاصطلاح^(١): القطعة من كلام الله تعالى في كتابه، ذات بداية ونهاية معروفة، تشتمل على ثلاث آيات فأكثر.

ويقرب من هذا ما عرّفها به بعضهم بقوله: هي الطائفة من القرآن، المترجمة، التي أقلها ثلاث آيات.

وقيل: قرآن يشتمل على أي ذوات فاتحة وخاتمة، وأقلها ثلاث آيات.

وقيل: طائفة مستقلة من آيات القرآن ذات مَطْلَع ومَقْطَع.

تنبيه: ما ذكر في بعض التعريفات من أن أقلها ثلاث آيات، راجع إلى الاستقراء.

وَسُور القرآن الكريم: مائة وأربع عشرة سورة، أطولها سورة البقرة، وأقصرها سورة الكوثر.

حكمة تسوير السور^(٢):

لتجزئة القرآن إلى سُور فوائد وحكم:

منها: التيسير على الناس وتشويقهم إلى مُدارسة القرآن وتَحْفُظْهُ؛ لأنه لو كان سبيكة واحدة لا حَلَقَات بها لصعب عليهم حِفْظْهُ وفَهْمْهُ، وأَعْيَاهُمْ أن يخوضوا عُباب هذا البحر الخِضَمِّ الذي لا يُشَاهِدُونَ فيه عن كَثْبٍ مَرافئ ولا شواطئ.

ومنها: الدلالة على موضوع الحديث ومحور الكلام؛ فإنّ في كل سورة موضوعاً بارزاً تتحدث عنه، كسورة البقرة، وسورة يوسف، وسورة النمل، وسورة الجن.

ومنها: الإشارة إلى أنّ طول السورة ليس شرطاً في إعجازها، بل هي معجزة وإن بلغت الغاية في القِصَر كسورة الكوثر.

قال صاحب الكشف^(٣) في فوائد تفصيل القرآن وتقطيعه سُوراً كثيرة ما نصه: "منها - أي: الفوائد - أن الجنس إذا انطوت تحته أنواع وأصناف، كان أحسن وأفخم من أن يكون باباً واحداً.

(١) انظر تفسير ابن جرير: (١/ ١٠٤)، الكشف (١/ ٩٧)، تفسير القرطبي: (١/ ٦٥)، تفسير ابن كثير: (١/ ٧)، بصائر ذوي التمييز: (١/ ٨٤)، تفسير النيسابوري: (١/ ٢٨)، وللاستزادة راجع: تفسير المارودي: (١/ ٢٧)، تفسير ابن عطية: (١/ ٤٦)، فنون الأفتان: (هامش): (٢٣٣)، جمال القراء: (١/ ٣٩)، البرهان للزركشي: (١/ ٢٦٣)، التيسير في قواعد علم التفسير: (١٦٧)، التحبير: (٤٠)، إجابة السائل: (٦٤)، نكت الانتصار: (٥٧)، التحرير والتنوير: (١/ ٨٤)، حاشية مقدمة التفسير: (٢٩)، مناهل العرفان: (١/ ٣٤٣).

(٢) انظر: البرهان (١/ ٢٦٤-٢٦٥)، والإتقان (١/ ١٨٦-١٨٧).

(٣) الكشف (١/ ٩٧) (بتصرف).

ومنها: أن القارئ إذا أتم سورة أو باباً من الكتاب ثم أخذ في آخر كان أنشط له وأبعث على التحصيل منه لو استمرَّ على الكتاب بطوله، ومثله المسافر إذا قطع ميلاً أو فرسخاً نفَس ذلك عنه ونَشِط للسَّير، ومن ثمَّ جُزِّي القرآن أجزاءً وأقساماً.

ومنها: أنَّ الحافظ إذا حَذَق السُّورة اعتقد أنه أخذ من كتاب الله طائفة مستقلة بنفسها، فيَعْظَم عنده ما حَفِظَه، ومنه حديث أنس رضي الله عنه: "كان الرَّجُلُ إِذْ قرَأَ البقرة وآل عمران جَدًّا فِينَا"^(١).

ومن ثمَّ كانت القراءة في الصلاة بسورة تامة أفضل.

ومنها: أنَّ التفصيل سبب تلاخُط الأشكال والنظائر وملاءمة بعضها لبعض، وبذلك تتلاحق المعاني والنظم، إلى غير ذلك من الفوائد "اهـ.

أقسام السُّور^(٢):

قسَّم العلماء سور القرآن إلى أربعة أقسام، خَصُّوا كلاً منها باسم معين، وهي:

الطُّول، والمِثْن، والمِثْنِي، والمُفَصَّل.

فالطُّول: سبع سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف.

فهذه ستة، واختلفوا في السابعة: أهى الأنفال وبراءة معاً؛ لعدم الفصل بينهما بالبسملة، أم هي سورة يونس؟؟.

والمِثْنون: هي السور التي تزيد آياتها على مائة أو تقاربها.

والمِثْنِي: هي التي تلي المِثْنين في عدد الآيات. وقال الفراء: هي السور التي أيُّها أقل من مائة آية؛ لأنها تُثْنِي - أي: تُكرِّر - أكثر مما تُثْنِي الطُّول والمِثْنون^(٣).

والمُفَصَّل: هو أواخر القرآن، واختلفوا في تعيين أوله على اثني عشر قولاً^(٤)، فقليل:

(١) أخرجه أحمد (٣/ ١٢١)، وانظر (٣/ ٢٢٢، ٢٤٥) (٦/ ٧٥)، وصححه ابن حبان (٧٤١)، وصحح إسناده الشيخ شعيب الأرناؤوط، وقال: "على شرط مسلم" كما في تعليقه على ابن حبان (٣/ ١٩)، وعلى المسند (١٩/ ٢٤٨).

(٢) انظر: ابن جرير (١/ ١٠٠)، جمال القراءة (١/ ٣٥-٣٦)، البرهان (١/ ٢٤٤)، الإتيان (١/ ١٧٩-١٨٢). وتجد في هذه المصادر مزيداً من التفصيل في سبب تسمية كل قسم منها.

(٣) وعبارته في معاني القرآن (٢/ ٤١٨): "أي: مُكْرَرًا يُكْرَرُ فيه ذِكرُ الثواب والعقاب" اهـ.

(٤) انظر: مشكل الآثار (٢/ ١٤٧)، البرهان (١/ ٢٤٥)، الفتح (٢/ ٢٤٩)، الإتيان (١/ ١٨٠).

أوله (ق)^(١)، وقيل غير ذلك.

وصحّح النووي أن أوله (الحجرات)^(٢).

وسُمي بالمُفَصَّل لكثرة الفَصَل بين سوره بالبسملة، وقيل لقلّة المنسوخ منه؛ ولهذا يُسمي المُحَكَّم أيضًا، كما روى البخاري عن سعيد بن جبير، قال: "إنّ الذي تدعونه المُفَصَّل هو المُحَكَّم"^(٣).

والمُفَصَّل ثلاثة أقسام^(٤): طوال، وأوساط، وقصار.

فطواله: من أول (الحجرات) إلى سورة (البروج).

وأوساطه: من سورة (الطارق) إلى سورة (لم يكن).

وقصاره: من سورة (إذا زلزلت) إلى آخر القرآن.

المذاهب في ترتيب السور^(٥):

اختلف في ترتيب السور على ثلاثة أقوال:

الأول: أن ترتيب السور على ما هو عليه الآن لم يكن بتوقيف من النبي ﷺ؛ إنما كان باجتهاد من الصحابة. وينسب [القاضي عياض والسيوطي وآخرون] هذا القول إلى

(١) واختاره ابن كثير، كما في التفسير (٤/ ٢٢٠)، والحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٢٥٩). مع أنه قال قبل هذا الموضع بنحو عشر صفحات (٢/ ٢٤٩): "والراجح الحجرات" اهـ، ولعله سبق قلم؛ لأنه قال بعده ص ٢٥٩: "وتقدم أنه من (ق) إلى آخر القرآن على الصحيح" اهـ.

(٢) نقله الحافظ في الفتح (٢/ ٢٤٩)، والسيوطي في الإتقان (١/ ١٨٠). ولم أقف على هذا الترجيح في شيء من كتبه. وقد نقل عنه الحافظ بعض الأقوال التي قيلت في ذلك، وعزا ذلك للمجموع شرح المذهب. ولم أقف في شيء منه على ترجيح شيء منها.

(٣) البخاري (٥٠٣٥)، وطرفه في: (٥٠٣٦).

(٤) انظر: الإتقان (١/ ١٨١).

(٥) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٤/ ١٠٣-١٠٥)، شرح البخاري لابن بطال (١٠/ ٢٣٨)، البرهان في توجيه متشابه القرآن للكرماني ص ٢٤، إكمال المعلم (٣/ ١٣٧)، المغني لابن قدامة (٢/ ١٦٩)، المرشد الوجيز ص ٤٥، تفسير القرطبي (١/ ٦١)، الشرح الكبير (٣/ ٦١٩)، البرهان في تناسب سور القرآن للغرناطي ص ٧٩، مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٦، ٤٠٩-٤١٠)، (٢٢/ ٣٥٣-٣٥٤)، فضائل القرآن لابن كثير ص ١٩، ٣٨-٣٩، البرهان للزركشي (١/ ٢٥٧)، فتح الباري لابن رجب (٤/ ٤٦٨)، فتح الباري لابن حجر (٩/ ٤٠، ٤٢-٤٣)، الإتقان (١/ ١٧٦)، الزيادة والإحسان (٢/ ١٢)، كشاف القناع (٢/ ٣٢٢-٣٢٣)، صفة الصلاة للألباني (الأصل) (٢/ ٥٠٠-٥٠٢)، تفسير ابن عاشور (١/ ٨٦).

جمهور العلماء^(١)، منهم مالك^(٢) والقاضي أبو بكر [الباقلائي] فيما اعتمده من قوله^(٣). وإلى هذا المذهب يُشير ابن فارس في كتاب المسائل الخمس^(٤) بقوله: "جَمَعُ القرآن على ضربين: أحدهما تأليف السور، كتقديم السبع الطُّوال وتعقيبها بالمئين، فهذا هو الذي تَوَلَّته الصحابة عليهم السلام وأما الجَمْع الآخر فهو جَمْع الآيات في السور فذلك شيء تولاه النبي ﷺ كما أخبر به جبريل عن أمر ربه ﷻ" اهـ. [وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(٥)، والحافظ بن رجب^(٦)].

وقد استدلوا على رأيهم هذا بأمرين^(٧):

أحدهما: أنَّ مصاحف الصحابة كانت مختلفة في ترتيب السور قبل أن يُجَمَعَ القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه، فلو كان هذا الترتيب توقيفياً منقولاً عن النبي ﷺ ما ساغ لهم أن يُهمِّلوه ويتجاوزوه ويختلفوا فيه ذلك الاختلاف الذي تُصوِّره لنا الروايات^(٨). فهذا مصحف أبي بن كعب رضي الله عنه رُوي أنه كان مَبْدُوءاً بالفاتحة، ثم البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران، ثم الأنعام.

وهذا مصحف ابن مسعود رضي الله عنه كان مَبْدُوءاً بالبقرة، ثم النساء، ثم آل عمران إلخ. على اختلاف شديد.

وهذا مصحف علي رضي الله عنه كان مُرتباً على النزول، فأوله: (اقرأ)، ثم المدثر، ثم (ق)، ثم المزل، ثم (تبت)، ثم التكوير، وهكذا إلى آخر المكي والمدني.

(١) إكمال المعلم (٣/ ١٣٧)، البرهان لابن الزبير ص ٧٩، مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٦)، فتح الباري (٩/ ٤٢)، الإتيقان (١/ ١٧٩).

(٢) المقنع في رسم مصاحف الأمصار ص ١٨.

(٣) الانتصار (١/ ٦٠، ٢٧٨-٢٩٢) وقد أطل في تقرير ذلك والاحتجاج له، والرد على من خالفه، فراجع؛ فإنه مفيد لطالب العلم.

(٤) الكتاب مفقود، ونقل هذا عنه الزركشي في البرهان (١/ ٢٣٧، ٢٥٨)، والسيوطي في الإتيقان (١/ ١٧٦).

(٥) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٦، ٤٠٩-٤١٠)، (٢٢/ ٣٥٣-٣٥٤).

(٦) فتح الباري لابن رجب (٤/ ٤٦٨).

(٧) لهم أدلة أكثر من ذلك، انظرها في الانتصار للباقلاني (١/ ٢٨٠-٢٨٦).

(٨) انظر: الإتيقان (١/ ١٧٦-١٨١).

الدليل الثاني: ما أخرجه ابن أَشْتَه في المصاحف، من طريق إسماعيل بن عِيَّاش^(١)، عن حبان بن يحيى^(٢)، عن أبي محمد القرشي^(٣) قال: "أَمَرَهُم عثمان أن يُتَابَعُوا الطُّوْلَ، فجعل سورة الأنفال وسورة التوبة في السَّبع، ولم يَفْصِل بينهما بِسْمِ الله الرحمن الرحيم^(٤)...".

وما رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم عن ابن عباس رضي الله عنه قال: "قُلْتُ لعثمان: ما حَمَلَكُم على أن عَمَدْتُم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المئين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر "بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"، ووضعتموها في السبع الطُّوْل؟

فقال عثمان رضي الله عنه: "كان رسول الله ﷺ تنزل عليه السور ذوات العَدَد، فكان إذا أنزل عليه شيء دعا بعض من يكتب فيقول: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يُذَكَّرُ فيها كذا وكذا"، وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً، وكانت قصتها شبيهة بقصتها. فظننْتُ أنها منها، فُقبِضَ رسول الله ﷺ ولم يُبَيِّن لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر "بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"، ووضعتهما في السبع الطُّوْل"^(٥).

(١) إسماعيل بن عياش بن سليم، أبو عتبة الحمصي العنسي مولاهم، ولد سنة ثمان ومئة، كان من بحور العلم، صادق للهِجَة، متين الديانة، صاحب سنة واتباع وجمالة ووقار، توفي سنة إحدى وثمانين ومائة. انظر: السير (٨ / ٣١٢).

(٢) لم أجده ترجمته.

(٣) لعله عيسى بن موسى القرشي، الشامي الدمشقي؛ وذلك لكونه من أهل هذه الطبقة، ثم هو شامي. وهو مترجم في تهذيب الكمال (٢٣ / ٤١). قال عنه في التقريب ص ٤٤١: "صدوق من السابعة" اهـ. وعيسى لم يُذَكَّر عثمان رضي الله عنه.

(٤) كتاب ابن أَشْتَه مفقود، والأثر أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (٣ / ١٠١٦)، قال: ثنا هارون بن عمير، قال: ثنا ضمرة بن ربيعة، قال: ثنا إسماعيل بن عياش... إلخ. والصواب: هارون بن عمر. وقد مضى في تاريخ ابن شبة بنفس الإسناد (٣ / ٩٩٧): "هارون بن عمر". وهكذا في تاريخ ابن عساكر (٦٤ / ١٤).

(٥) أخرجه أبو داود (٧٧١)، والترمذي (٣٠٨٦)، وصححه ابن حبان (٤٣)، وقال الترمذي (٥ / ٢٧٣): "هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث عوف عن يزيد الفارسي عن ابن عباس" اهـ. وقال الحاكم (٢ / ٢٢١): "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" اهـ ووافقه الذهبي. وانظر أيضاً (٢ / ٣٣٠). =

[قال الباقلاني: "فهذا تصريحٌ من عثمان بأنه لم يكن من الرسول نصٌّ على وجوب تأليف الأنفال إلى براءة، وأنهم إنما عملوا ذلك بالرأي والاجتهاد الذي ذكره عثمان عن نفسه، وما غلب على ظنه، وليس في الأمة من يُفَرِّق بين تأليف السورة فيجعل بعضه مُضَيِّقًا مُوقَفًا على ترتيبه وبعضه مُوسَّعًا ومُخَيَّرًا فيه وغير منصوصٍ على تأليفه؛ فلذلك لم يَجُزْ لأحد أن يقول: إنما ترك رسول الله ﷺ التأليف والترتيب في الأنفال وبراءة فقط، وأوجهه ونصّ عليه في غيرها" اهـ^(١)].

ويمكن أن يُناقش هذا المذهب بالأحاديث الدالة على التوقيف، وستأتيك في الاحتجاج للقول الثاني.

ويمكن -أيضاً- مناقشة دليلهم الأول باحتمال أن اختلاف مَنْ خالف من الصحابة في

= وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على ابن جرير (١٣١): "ضعيف جداً" اهـ. وقال في التعليق على المسند (٣٩٩): "في إسناده نظر كثير، بل هو عندي ضعيف جداً، بل هو حديث لا أصل له، يدور إسناده في كل رواياته على يزيد الفارسي، الذي رواه عن ابن عباس..."

فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث يكاد يكون مجهولاً... فلا يقبل منه مثل هذا الحديث يتفرد به. وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي قراءةً وسماعاً وكتابةً في المصاحف. وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك، فلا علينا إذا قلنا: إنه حديث لا أصل له تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث... وكثيراً ما يُضَعَّفُ أئمة الحديث راوياً لانفرداه برواية حديث منكر يُخَالِفُ المعلوم من الدين بالضرورة، أو يُخَالِفُ المشهور من الروايات، فأولئ أن نُضَعِّفَ يزيد الفارسي هذا بروايته هذا الحديث مُنفَرِّداً به... فلا عِبرة بعد هذا كله في هذا الموضوع بتحسين الترمذي، ولا بتصحيح الحاكم، ولا بموافقة الذهبي، وإنما العبرة للحجة والدليل" اهـ.

وقال الشيخ رشيد رضا في تفسير المنار (٩ / ٤٨٧): "ويرد عليه أنه لا يُعقل أن يُرتَّبَ النبي ﷺ جميع السور إلا الأنفال وبراءة، وقد صح أنه ﷺ كان يتلو القرآن كله في رمضان على جبريل ﷺ مرة واحدة من كل عام، فلما كان العام الذي تُوَفِّي فيه عارضه القرآن مرتين، فأين كان يضع هاتين السورتين في قراءته؟ التحقيق أن وضعهما في موضعهما توقيفي وإن فات عثمان أو نسيه، ولولا ذلك لعارضه الجمهور أو ناقشوه فيه عند كتابة القرآن... -ثم نقل كلام الترمذي وبعض ما قيل في يزيد الفارسي، ثم قال:- فمثل هذا الرجل لا يصح أن تكون روايته التي انفرد بها مما يُؤخذ به في ترتيب القرآن المتواتر" اهـ. وانظر أيضاً ما نقله عنه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١ / ٣٣٠). وقال شعيب الأرناؤوط في التعليق على المسند (١ / ٤٦٠): "إسناده ضعيف، ومثته منكر. يزيد الفارسي هذا لم يرو عنه هذا الحديث غير عوف بن أبي جميلة، وهو في عداد المجهولين، وقد انفرد بروايته" اهـ.

وذكره الألباني في ضعيف الترمذي (٥٩٩)، وضعيف أبي داود (٣٠٦).

الترتيب إنما كان قَبْلَ عِلْمِهِم بالتوقيف، أو كان في خصوص ما لم يَرِد فيه توقيف دون ما ورد فيه.

ويمكن مناقشة دليلهم الثاني بأنه خاصٌّ بمحل وروده، وهو سورة الأنفال والتوبة ويونس، فلا يصح أن يُصاغ منه حكم عام على القرآن كله. [هذا لو صحَّ الحديث، وقد عرفت ما فيه. وقد أجاب الباقلاني عن هذا الاعتراض بقوله: "فإن قال قائل: فهل تَزْعُمون أنَّ ظَنَّ عثمان لكون براءة من الأنفال لِشَبَه قصتها بقصتها صحيحٌ وأمرٌ يجوزُ الاعتلالُ به؟

قيل له: لا، ولَسْنَا نَعْلَمُ قَطْعًا أنَّ كلام عثمان خَرَجَ على هذا الوجه، بل لعله خرج على وَجْه آخرَ بزيادةٍ لفظيةٍ ونقصانٍ لفظيةٍ، اختصره الراوي أو زادَ فيه، ويدلُّ على ذلك أيضًا أنَّ عثمان قد قال وَعَلِمَ أنَّ كُلَّ واحدةٍ من السورتين لها اسمٌ يَخُصُّها، وَعَلِمَ تُعَرَّفُ به، وأنه قد كان يتلقَّى إحدى السورتين على عهد الرسول وبعده مَن لا يَحْفَظُ الأخرى ولا يَعْلَمُها، وَمَن يَضُمُّ إلى تَعْلَمُ الأنفال سورةً أخرى مما بعدَ براءة، وكلُّ هذا يُوجِبُ أنَّهما سورتانِ مُنفصلتانِ، تُعَرَّفُ كُلُّ واحدةٍ منهما بغير التي تُعَرَّفُ بها الأخرى، وليس تَرُكُ الفَصْلِ بينهما بكَتُبَ بسم الله الرحمن الرحيم دليلًا على أنَّهما سورةٌ واحدةٌ؛ لأنه قد يجوزُ أن يكون إنما لم يَكُتُبَ في أول براءة بسم الله الرحمن الرحيم لما قَدَّمناه من قَبْلُ، من كونها نازلةً بالسَّيْفِ لا أمانَ فيها، أو لغير ذلك، لا أنها من جملة الأنفال" اهـ^(١)].

القول الثاني: أن ترتيب السور كُلِّها توقيفي بتعليم الرسول ﷺ، كترتيب الآيات، وأنه لم توضع سورة في مكانها إلا بأمر منه ﷺ^(٢). واستدل أصحاب هذا الرأي بأن الصحابة أجمعوا على المصحف الذي كُتِبَ في عهد عثمان رضي الله عنه ولم يخالف منهم أحد. وإجماعهم لا يَتِمُّ إلا إذا كان الترتيب الذي أجمعوا عليه عن توقيف؛ لأنه لو كان عن اجتihad لَتَمَسَّكَ أصحاب المصاحف المُخالفة بِمُخَالَفَتِهِمْ، لكنهم لم يَتَمَسَّكُوا بها، بل عَدَلُوا عنها وعن ترتيبهم، وعَدَلُوا عن مصاحفهم وأحرقوها، ورجعوا إلى مصحف عثمان وترتيبه جميعًا، ثم ساقوا روايات لمذهبهم كأدلة يَسْتَنِدُ إليها الإجماع.

(١) الانتصار (١/ ٢٨٢).

(٢) للوقوف على أدلتهم ومناقشتها: انظر: الانتصار (١/ ٢٨٥-٢٨٨).

منها ما رواه الإمام أحمد وأبو داود عن [أوس بن] حذيفة الثقفي ^(١) رضي الله عنه قال: "كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف... -إلى أن جاء في هذه الرواية ما نصّه- فقال لنا رسول الله ﷺ: "طراً عليّ حزبي من القرآن، فأردتُ ألا أخرج حتى أقضيه". فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ، قلنا: كيف تُحزّبون القرآن؟ قالوا: نُحزّبه ثلاث سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة سورة، وثلاث عشرة، وحزب المُفصّل من (ق) حتى نختم ^(٢).

قالوا: فهذا يدل على أنّ ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان على عهد رسول الله ﷺ.

[قال الحافظ: "فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي ﷺ، ويُحتمل أن الذي كان مُرتّباً حينئذ: حزب المُفصّل خاصة، بخلاف ما عداه، فيُحتمل أن يكون كان فيه تقديم وتأخير... اهـ ^(٣)].

لكن هذه الدلالة [-لو صح الحديث-] غير ظاهرة فيما نفهم، اللهم إلا في ترتيب حزب المُفصّل خاصة، بخلاف ما سواه؛ [كيف والحديث لا يصح!!]

واحتجوا لمذهبهم -أيضاً- بأن السور المُتجانسة في القرآن لم يلتزم فيها الترتيب والولاء، ولو كان الأمر بالاجتهاد لُلُوِحِظَ مكان هذا التّجانس والتماثل دائماً، لكن ذلك

(١) أوس بن حذيفة بن ربيعة بن أبي سلمة بن غَيْرَة بن عوف. توفي سنة تسع وخمسين. وقال الإمام أحمد والحافظ ابن حجر وآخرون: هو أوس بن أبي أوس. وقال البخاري في تاريخه وابن حبان: ويقال: هو أوس بن أبي أوس، ويقال: أوس بن أوس. وقال أبو نعيم: وأما أوس بن أوس الثقفي فيروي عنه الشاميون. وقيل فيه: أوس بن أبي أوس أيضاً" اهـ. وذهب ابن معين إلى أنهما واحد، وتبعه على ذلك أبو داود وغيره. ورجح الحافظ أنهما اثنان.

انظر: الإصابة: (١/ ٢٩٢، ٢٩٧، ٣٩٢)، وللإستزادة: راجع الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ١٢٠).

(٢) أخرجه أبو داود (١٣٨٠)، وابن ماجه (١٣٤٥).

قال ابن معين: "وحديثه عن النبي ﷺ في تحزيب القرآن حديث ليس بالقائم" اهـ. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ١٢٠)، وحسنه ابن كثير في الفضائل ص ١٤٨، والعراقي في تخريج الإحياء (١/ ٦٧٢)، وفي المغني عن حمل الأسفار (١/ ٢٢٥)، وابن حجر كما في الفتوحات لابن علان (٣/ ٩٢٢)، وضعفه الألباني كما في رده على البوطي ص ٣٦، وضعيف الجامع (٢٠٧١)، وضعيف أبي داود (٢/ ٦٩)، وضعيف ابن ماجه (٢٨٣)، وكذا الشيخ شعيب الأرناؤوط كما في التعليق على المسند (٢٦/ ٨٩).

(٣) الفتح (٩/ ٤٣). وقال قبله ص ٤٢: "نعم، ترتيب بعض السور على بعض أو معظمها لا يمتنع أن يكون توقيفاً، وإن كان بعضه من اجتهاد بعض الصحابة" اهـ.

لم يكن، بدليل أن سورة المُسَبِّحات لم تُرتب على التوالي بينما هي مُتماثلة في افتتاح كل منها بتسبيح الله، بل فُصل بين سورها بسورة (قد سمع) والمُمتحنة والمنافقين، وبدليل أن (طسم الشعراء، وطسم القصص) لم يتعاقبا مع تماثلهما، بل فُصل بينهما بسورة أقصر منهما، وهي (طس).

وقد أيد هذا المذهب أبو جعفر النَّحَّاس^(١) فقال: "المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله ﷺ؛ لحديث واثلة^(٢): "أُعْطِيَتْ مَكَانَ التَّوْرَةِ السَّبْعَ الطَّوَالَ"^(٣). وكذلك انتصر أبو بكر الأنباري لهذا المذهب فقال: "أنزل الله القرآن إلى سماء الدنيا، ثم فرَّقه في بضع وعشرين سنة، فكانت السورة تنزل لأمر يحدث، والآية جواباً لمُسْتَخْبِرٍ، ويُوقِف جبريل النبي ﷺ على موضع [الآية و] السورة، [فأتساق السور كاتساق] الآيات والحروف. كله من النبي ﷺ، فمن قَدَم سورة أو آخرها أفسد نظم القرآن"^(٤).

وأخرج ابن أَشْته في كتاب المصاحف من طريق ابن وهب، عن سليمان بن بلال^(٥)، قال: سمعت ربيعة^(٦) يُسأل: لِمَ قُدِّمَت البقرة وآل عمران وقد أنزل قبلهما بضع وثمانون

(١) القطع والائتناف ص ٨٢، الناسخ والمنسوخ (٢/ ٤٠٠-٤٠٩) كلاهما له. (بتصرف).
(٢) واثلة بن الأسقع بن عبد العزيز بن عبد ياليل بن ناشب الليثي، من أصحاب الصُّفَّة، أسلم سنة تسع، وشهد غزوة تبوك، وكان من فقهاء المسلمين. سكن قرية البلاط من غُوطَة دمشق مدة. توفي سنة ثلاث وثمانين، وهو ابن مائة وخمس سنين. وهو آخر من مات من الصحابة بدمشق كما قال قتادة. انظر: السير (٣/ ٣٨٣).
(٣) أخرجه أحمد (١٦٩٨١)، وأورده ابن كثير في التفسير (١/ ٣٤) من طريق أبي عبيد، وقال: هذا حديث غريب، وسعيد بن بشير فيه لِين" اهـ. وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على ابن جرير (١/ ١٠٠): "رواه الطبري هنا بإسنادين أحدهما صحيح والآخر ضعيف" اهـ. وانظر تعليقه على المسند (١٧٠٤٩)، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب (١٤٥٧)، وصححه بمجموع طرقه في السلسلة (١٤٨٠)، وحسنه شعيب الأرناؤوط في التعليق على المسند (١٦٩٨٢). وفي الباب عن أنس عند المروزي في قيام الليل، والثعلبي في التفسير. وعن أبي أمامة عند الطبراني في الكبير، وعن ثوبان عند الثعلبي في التفسير، والبغوي في تفسيره، وعن ابن مسعود موقوفاً عند ابن جرير، وعن أبي قلابة مرسلًا عند ابن الضريس في فضائل القرآن، وابن جرير، وعن سعيد بن أبي هلال مرسلًا عند أبي عبيد.

(٤) نقله القرطبي في التفسير (١/ ٦٠)، والزركشي في البرهان (١/ ٢٦٠)، والسيوطي في الإتيقان (١/ ١٧٦).
(٥) الإمام المفتي الحافظ أبو محمد القرشي التيمي، مولا هم المدني، وُلد في حدود سنة مائة، وتُوفي بالمدينة سنة اثنتين وسبعين ومائة. انظر: السير (٧/ ٤٢٥).

(٦) ربيعة بن أبي عبد الرحمن قُرُوح، ويقال: أبو عبد الرحمن القرشي التيمي، مولا هم، المشهور بريبعة الرأي. صاحب فقه وفضل وعلم وسخاء، توفي سنة ست وثلاثين ومائة بالمدينة. انظر: السير (٦/ ٨٩).

سورة بمكة، وإنما أنزلنا بالمدينة؟ فقال: قُدِّمَتْنا وَأُلِّفَ القرآن على عِلْمٍ ممن أَلْفَ به - إلى أن قال - : فهذا مما يُنتَهَى إليه ولا يُسأل عنه^(١).

[وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد القاسم بن سَلَام^(٢)، ومحمود بن حمزة الكَرْمَانِي^(٣)، والزركشي^(٤)].

ويمكن مناقشة هذا المذهب:

أولاً: بأن الرواية التي ساقوها وأمثالها خاصّة بمَحَالِّها، فلا يَنْسَجِبُ حكم التوقيف على الكل. ثم هي ظنية في إفادة كون الترتيب عن توقيف.

ثانياً: أنّ حديث ابن عباس رضي الله عنه السابق في القول الأول صريح في أنّ عثمان رضي الله عنه كان قد اجتهد في ترتيب الأنفال والتوبة ويونس.

ثالثاً: أنّ الإجماع الذي استندوا إليه لا يدل على توقيف في ترتيب جميع السور؛ لأنه لا يشترط أن يستند الإجماع إلى نصّ في ترتيب جميع السور، فَحَسَبَ الصحابة رضي الله عنهم أن يحملهم الاجتهاد المَوْفَّقُ على أن يُجمعوا على ترتيب عثمان رضي الله عنه للسور، ويتركوا ترتيب مصاحفهم، توحيداً لكلمة الأمة، وقطعاً لعِرْقِ النزاع والفتنة إذا تُركَ كلُّ ورأيه في هذا الترتيب.

القول الثالث: أنّ ترتيب بعض السور كان بتوقيف من النبي صلى الله عليه وآله، وترتيب بعضها الآخر كان باجتهاد من الصحابة. وقد ذهب إلى هذا الرأي ... [جماعة] من العلماء؛ ... لأنه وردت أحاديث تفيد ترتيب البعض كما مرَّ بك من الرأي الثاني القائل بالتوقيف، وخلا البعض الآخر مما يفيد التوقيف. بل وردت آثار تُصَرِّحُ بأنَّ الترتيب في البعض كان عن اجتهاد، كالحديث الآنف في القول الأول المروي عن ابن عباس رضي الله عنه.

(١) أخبار المدينة لابن شبه (١٧٧٢)، (٢/ ١٣١)، جامع بيان العلم (١٨١٢)، (٢/ ٩٤٩).

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد (١٠٣-١٠٥).

(٣) البرهان في توجيه متشابه القرآن ص ٤٤.

(٤) محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، كان في حدود الخمسمائة، وتوفي بعدها. له مصنفات، منها: لباب التفسير وعجائب التأويل، والبرهان في توجيه متشابه القرآن وغيرها. وكان قد لزم موطنه (كرمان) ولم يرحل منها. انظر: طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ٣١٢).

(٥) البرهان (١/ ٢٦٠).

يَبْدَأُ الْمُؤَيَّدِينَ لهذا المذهب اختلفوا في السور التي جاء ترتيبها عن توقيف، والسور التي جاء ترتيبها عن اجتهاد. فقال القاضي أبو محمد بن عطية: "إِنَّ كَثِيرًا مِنَ السُّورِ قَدْ عَلِمَ تَرْتِيبُهَا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، كَالسَّبْعِ الطُّوَالِ وَالْحَوَامِيمِ وَالْمُفَصَّلِ. وَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فُوضَ الْأَمْرُ فِيهِ إِلَى الْأُمَّةِ بَعْدَهُ" (١).

وقال أبو جعفر بن الزبير: "الآثار تشهد بأكثر مما نَصَّ عليه ابن عطية، ويبقى فيها قليل يمكن أن يَجْرِيَ فِيهِ الْخِلَافُ، كَقَوْلِهِ ﷺ: "اقْرَؤُوا الزُّهْرَاوَيْنِ: الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ" رواه مسلم (٢)...

وروى البخاري عن ابن مسعود ﷺ أنه قال في بني إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء: "إِنَّهُمْ مِنَ الْعِتَاقِ الْأَوَّلِ، وَهُمْ مِنْ تِلَادِي" (٣).
فذكرها نَسَقًا كما استقرَّ ترتيبها.

وفي صحيح البخاري أنه ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه كلَّ ليلة جَمَعَ كَفِّهِ ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا فَقَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ (٤) "اهـ" (٥).

وقال السيوطي ما نصه: "الذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقي، وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال. ولا ينبغي أن يُستدل بقراءته ﷺ سورًا ولاءً على أن ترتيبها كذلك، وحينئذ فلا يَرُدُّ حَدِيثُ قِرَاءَةِ النِّسَاءِ قَبْلَ آلِ عِمْرَانَ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَ السُّورِ فِي الْقِرَاءَةِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَلَعَلَّه فَعَلَ ذَلِكَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ" اهـ (٦).

(١) المحرر الوجيز (١/ ٣٥) (بتصرف).

(٢) مسلم (٨٠٤).

(٣) البخاري (٤٧٠٨). وطر فاه في (٤٧٣٩، ٤٩٩٤).

"والعتاق: جمع عتيق، وهو القديم من كل شيء، والمراد بالعتاق هنا: ما نزل أولاً.

والتلاد -بكسر التاء وفتحها- ضد الطارف، وهو: المُسْتَحْدَثُ من المال ونحوه. والمراد بالتلاد هنا: ما نزل أولاً -أيضاً-. قال في المختار: وفي الحديث: "هِنَّ مِنْ تِلَادِي" يعني: السور، أي: من الذي أخذته من القرآن قديماً" (زرقاني).

(٤) أخرجه البخاري (٥٠١٧). وطر فاه في: (٥٧٤٨، ٦٣١٩).

(٥) البرهان في تناسب سور القرآن ص ٨٢-٨٣ (مع الاختصار والتصرف).

(٦) الإتيان (١/ ١٧٩). وما نقله عن البيهقي أورده قبل ذلك ص ١٧٧، وعزاه لكتاب المدخل -وليس في المطبوع- وانظر: دلائل النبوة للبيهقي (٧/ ١٥٢)، الجامع في شعب الإيمان (٤/ ٥ وما بعدها). وبنحو ما قال البيهقي قال البغوي في شرح السنة (٤/ ٥١٨-٥١٩). محتجاً بأن القراء المعروفين أسندوا قراءتهم إلى الصحابة... وهؤلاء قرؤوا على النبي ﷺ، قال: فثبت أن القرآن كان مجموعاً محفوظاً كله في صدور الرجال أيام حياة النبي ﷺ، مؤلفاً هذا التأليف إلا سورة براءة... قال: فثبت أن القرآن كان على هذا التأليف والجمع في زمان النبي ﷺ.

... وقد حاول الزركشي في البرهان أن يجعل الخلاف من أساسه لفظياً فقال: "والخلاف بين الفريقين -أي: القائلين بأن الترتيب عن اجتهاد، والقائلين بأنه عن توقيف- لفظي؛ لأنَّ القائل بالثاني يقول: إنه رَمَزَ إليهم بذلك؛ لِعَلَّهم بأسباب نزوله ومواقع كلماته؛ ولهذا قال مالك: إنما أَلْفَوْا القرآن على ما كانوا يسمعون من النبي ﷺ، مع قوله بأنَّ ترتيب السور كان باجتهاد منهم، فألَّ الخِلاف إلى أنه هل هو بتوقيف قولي، أو بمُجَرَّد إسنَاد فِعْلي، بحيث يبقى لهم فيه مجالٌ للنظر" اهـ^(١). وسبقه في ذلك جعفر بن الزبير^(٢).

[والأرجح أن الخلاف ليس بلفظي، ويترتب عليه القول بالمناسبات بين السور.

ولعل أقرب هذه الأقوال: ما ذهب إليه الإمام مالك رحمته الله أن ذلك ليس بتوقيف، لكن استأنسوا بما عهدوا من قراءة النبي رحمته الله. والله أعلم.] احترام هذا الترتيب:

وسواء أكان ترتيب السور توقيفياً أم اجتهادياً، فإنه ينبغي احترامه خصوصاً في كتابة المصاحف^(٣)؛ لأنه عن إجماع الصحابة والإجماع حجة؛ ولأنَّ خلافه يَجَرُّ إلى الفتنة، ودَرْء الفتنة، وسدِّ ذرائع الفساد واجب.

أما ترتيب السُور في التلاوة فليس بواجب^(٤)، ... وإليك ما قاله الإمام النووي في كتابه التبيان، إذ جاء في هذا الموضوع بما نصه: "قال العلماء: الاختيار أن يقرأ على ترتيب المصحف فيقرأ الفاتحة، ثم البقرة، ثم آل عمران، ثم ما بعدها على الترتيب، وسواء أقرأ في الصلاة أم في غيرها. حتى قال بعض أصحابنا: إذا قرأ في الركعة الأولى سورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ يقرأ في الثانية بعد الفاتحة من البقرة.

(١) البرهان للزركشي (١/ ٢٥٧)، (بتصرف).

(٢) انظر: البرهان في تناسب سور القرآن ص ٨٣.

(٣) مع أن بعضهم أجاز ذلك حتى في الكتابة. انظر: الانتصار (١/ ٢٨٠)، كشف القناع (٢/ ٣٢٣).

(٤) في الكلام على هذه المسألة: انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٤/ ١٠٣-١٠٥)، الانتصار للباقلاني (١/ ٢٨٠-٢٨٨)، شرح البخاري لابن بطال (١٠/ ٢٣٩)، شعب الإيمان للبيهقي (٤/ ٥ وما بعدها)، الفائق في غريب الحديث (٤/ ٢٥)، إكمال المعلم (٣/ ١٣٧) غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٤٣٦)، المغني (٢/ ١٦٩)، تفسير القرطبي (١/ ٦١)، شرح البخاري لابن رجب (فتح الباري)، (٤/ ٤٦٧، ٤٦٨)، فتح الباري لابن حجر (٩/ ٤٠)، تفسير ابن عاشور (١/ ٨٨)، حاشية ابن قاسم على الروض (٢/ ٣٦).

قال بعض أصحابنا: ويستحب إذا قرأ سورة أن يقرأ بعدها التي تليها^(١).

ودليل هذا أن ترتيب المصحف إنما جُعل هكذا لحكمة، فينبغي أن يُحافظ عليها إلا فيما ورد الشرع باستثنائه، كصلاة الصبح يوم الجمعة: يقرأ في الأولى سورة السجدة، وفي الثانية ﴿هَذَا أَنَّى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾، وصلاة العيد: في الأولى (ق)، وفي الثانية ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾، وركعتي سنة الفجر: في الأولى ﴿قُلْ يَتَّيِّبُهَا الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثانية ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وركعات الوتر: في الأولى ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وفي الثانية ﴿قُلْ يَتَّيِّبُهَا الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثالثة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين.

ولو خالف الموالاة فقرأ سورة لا تلي الأولى، أو خالف الترتيب فقرأ سورة ثم قرأ سورة قبلها جاز^(٢)، فقد جاء بذلك آثار كثيرة. وقد قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الركعة الأولى من الصبح بالكهف وفي الثانية بيوسف^(٣)، [أو يونس].

(١) وممن نص على ذلك: ابن قدامة في المغني (٢/ ١٦٩)، والبهوتي في كشف القناع (٢/ ٣٢٢) ونقلًا عن الإمام أحمد رضي الله عنه أنه قال: "أعجب إلي أن يقرأ من البقرة إلى أسفل" اهـ.

(٢) نص عليه في المغني (٢/ ١٦٩). ونقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أنه سُئل عن ذلك فقال: "لا بأس به" اهـ. وبنحوه في كشف القناع (٢/ ٣٢٣).

قال الباقلاني في الانتصار (١/ ٢٨٠): "واعلموا -رحمكم الله- أن من قال من أهل العلم: إن تأليف سور المصحف كان واجبًا عن توقيف من الرسول لا يقول مع ذلك إن تلقين القرآن وتلاوته والصلاة به يجب أن يكون مرتبًا على حسب الترتيب الموقوف عليه في المصحف، بل إنما يوجب تأليف سورته كذلك في الرسم والكتابة، ولا نعلم أحدا منهم قال: إن ترتيب ذلك واجب في الصلوات المفروضة وغيرها، وفي تلقين القرآن ودرسه، وإنه لا يحل لأحد أن يتلقن الكهف قبل البقرة، ويقرأ في صلاته الحج بعد الكهف، ولا أن يدرس البقرة ثم يدرس بعدها النحل والرعد، هذا مما لا نعرفه مذهبًا لأحد وإن كان وجوب الترتيب في الرسم والكتابة مذهبًا لجماعة من أهل العلم والقرآن، والذي نقولُه: إن تأليف السور ليس واجبًا في الكتابة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التلقين والتعليم، وإنه لم يكن من الرسول في شيء من ذلك، نص على ترتيب وتضييق الأمر حدّه لا يجوز تجاوزه، فلذلك اختلفت تأليفات المصاحف التي قدما ذكرها، واستجاز الرسول والأئمة من بعده وسائر أهل أعصار المسلمين ترك الترتيب للسور في الصلاة والدرس والتلقين والتعليم" اهـ. وقال القاضي عياض في إكمال المعلم (٣/ ١٣٧): "ولا خلاف أنه يجوز للمصلي في الركعة الثانية أن يقرأ بسورة قبل التي صلى بها في الأولى، أو إنما يقع الكراهة بذلك في ذلك في ركعة واحدة، أو لمن يتلو القرآن. وقد أجاز هذا بعضهم، وتناول نهي من نهى من السلف عن قراءة القرآن مُتَكَسِّبًا أن يقرأ من آخر السورة آية بعد آية إلى أولها، كما يفعل من يُظهر قوة الحفظ، ولا خلاف أن تأليف كل سورة وترتيب آياتها توقيف من الله تعالى على ما هي عليه الآن في المصحف، وعلى ذلك نقلته الأمة عن نبيها ﷺ" اهـ.

(٣) أورده البخاري تعليقًا، كتاب الأذان، باب الجمع بين السورتين في الركعة (٢/ ٢٥٥). قال الحافظ (٢/ ٢٥٧): "وصله جعفر الفريابي في كتاب الصلاة له من طريق عبد الله بن شقيق... ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في المستخرج" اهـ.

وقد كره جماعة مُخَالَفَةَ ترتيب المصحف، وروى ابن أبي داود عن الحسن أنه كان يكره أن يقرأ القرآن إلا على تأليفه في المصحف^(١)^(٢). وبإسناده الصحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قيل له: إن فلاناً يقرأ القرآن منكوساً؟ فقال: ذلك منكوس القلب^(٣)^(٤).

[قال الباقلاني بعد أن أورد هذا الأثر وأثراً آخر معه:

"وهذا لا حُجَّةَ فيه؛ لأنهما إنما عَنَّا بذلك مَنْ يقرأ السورة منكوسةً ويبتدئُ مِنْ آخرها إلى أولها؛ لأن ذلك حرامٌ محظورٌ، وفي الناس من يتعاطى هذا في القرآن وفي إنشاد الشعر، فيدُلُّ عند نفسه بذلك لسانه، ويقتدِرُ به على الحِفظ، وذلك مما حظره الله تعالى ومنَعَه في قراءة القرآن؛ لأنه إفسادٌ للسورة، ومخالفةٌ لما قُصِدَ بها، وتجاوزٌ لما حُدَّ في كتابتها وتلاوتها، وليس يُريدُ بذلك مَنْ قرأ القرآن مِنْ أسفل إلى فوق، وَمَنْ بدأ بِآلِ عمران وثني بالبقرة، وكيف يريدون ذلك وهم قد عَلموا اختلاف تأليف المصاحف، وأنَّ في الأمَّة مَنْ يبدأ بحفظ ما خَفَّ من المفصل ثم يرتفعُ إلى حِفظ ما طال وصَعِبَ، ومنهم من يحفظ مُتَفَرِّقاً مِنَ المواضع المختلفة ويَتْلُوه كذلك، وَمَنْ يُصَلِّي به من فرائضه ونوافله على هذا

(١) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٤/ ١٠٣-١٠٥)، الجامع في شعب الإيمان (٤/ ٥ وما بعدها).

(٢) وممن نُقل عنه القول بالكراهة: الإمام أحمد رضي الله عنه في رواية، إذا تَعَمَّدَ؛ لمخالفته ترتيب المصحف. كما نقل ذلك الحافظ ابن رجب في شرحه على البخاري (٤/ ٤٦٨). وجاء في كشف القناع (٢/ ٣٢٢): "يكره... سواء كان ذلك في ركعة أو ركعتين" اهـ. وقد صرح الحافظ ابن رجب رضي الله عنه بعدم الكراهة، وعزاه للأكثرين. انظر: فتح الباري لابن رجب (٤/ ٤٦٧، ٤٦٨).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٩٤٧)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (١٠٨)، وابن أبي شيبه (١٠/ ٥٦٤)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٦٩، وابن البخري (مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البخري) (٦٦٤)، والبيهقي في الشعب (٢١١٠، ٢١١١)، والطبراني في الكبير (٨٨٤٦)، (٩/ ١٨٩). وصححه النووي في التبيان ص ٧٧، وقال في المجموع (٧/ ١٦٨): "رواه الطبراني ورجاله ثقات" اهـ.

(٤) من أهل العلم من حمل ذلك على تنكيس الآيات في السورة، فيبدأ من آخر السورة حتى يبلغ أولها. وهذا مُحَرَّم قطعاً؛ لأنه يُفْسِدُ نَظْمَ السورة ومعانيها. وممن حمّله على ذلك: الباقلاني في الانتصار (١/ ٢٨٦)، والزمخشري في الفائق (٤/ ٢٥)، والقاضي عياض في إكمال المعلم (٣/ ١٣٧)، وهو ظاهر كلام شيخ الإسلام في الفتاوى (١٣/ ٣٩٦، ٤٠٩-٤١٠)، (٢٢/ ٣٥٣-٣٥٤)، وابن رجب في شرحه للبخاري (٤/ ٤٦٧، ٤٦٨) وغيرهم.

ومنهم من حمل ذلك على تنكيس السور، فلا يراعي ترتيبها في المصحف، وإلى هذا ذهب أبو عبيد كما في غريب الحديث له (٤/ ١٠٣-١٠٥)، والكرماني في البرهان ص ٢٤-٢٥، وابن الجوزي في غريب الحديث له (٢/ ٤٣٦)، وانظر: كَشَفُ الْقِنَاعِ (٢/ ٣٢٢).

وقد استبعد أبو عبيد رضي الله عنه المعنى الأول، وقال: "وهذا شيء ما أحسب أحداً يطيقه، ولا كان هذا في زمن عبد الله ولا عرفه" اهـ. وقال: "فإذا بدأ من المعوذتين صارت فاتحة الكتاب آخر القرآن، فكيف تسمى فاتحته وقد جعلت خاتمتها؟" اهـ. غريب الحديث (٤/ ١٠٣-١٠٤).

الوجه، وهو غير مذموم، بل عمل الأمة على تجويز ذلك، وأنه شائع مستقر إلى اليوم، وقول ابن مسعود: "ذاك رجل منكوس القلب" إنما خرج على وجه الذم، فلا ذم على من قرأ البقرة وثني بالنحل لو صلى كذلك، فثبت أن التأويل ما قلناه...

فصح أن تأويل منكس القراءة تنكيس آيات السور، وقول عبد الله بن مسعود: "ذاك رجل منكوس القلب" يعني: أنه مقيم على معصية الله تعالى، ومخالف لأمره في لزوم ترتيب آيات السور وترك قلبها أو قلب حروف آياتها" اهـ^(١).

وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها فممنوع منعاً مؤكداً؛ لأنه يذهب بعض ضروب الإعجاز، ويزيل حكمة ترتيب الآيات. وقد روى ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي الإمام التابعي الجليل والإمام مالك بن أنس أنهما كرها ذلك، وأن مالكا كان يعيبه ويقول: هذا عظيم. وأما تعليم الصبيان من آخر المصحف إلى أوله فحسن، وليس هذا من الباب؛ فإن ذلك قراءة متفاضلة في أيام متعددة على ما فيه من تسهيل الحفظ عليهم. والله أعلم. اهـ^(٢).



(١) الانتصار (١/ ٢٨٦).

(٢) التبيان في آداب حملة القرآن ص ٧٦-٧٧.

المبحث... [التاسع]

في

كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه وما يتعلق بذلك

أ- الكتابة^(١):

معروف أنّ الأمة العربية كانت مؤسومةً بالأُمِّيَّة، مشهورةً بها، لا تدري ما الكتابة ولا الخط. وجاء القرآن يتحدث عن أميتها هذه فقال: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢]. [قيل:] ولم يشدّ عن هذه القاعدة إلا أفرادٌ قلائل في قريش، تعلّموا الخط ودرسوه قبيل الإسلام^(٢)، وكان ذلك إرهابًا من الله وتمهيدًا لمبعث النبي ﷺ، وتقرير دين الإسلام، وتسجيل الوحي المنزل عليه بالقرآن؛ لأنّ الكتابة أدعى إلى حفظ التنزيل وضبطه، وأبعد عن ضياعه ونسيانه...

[لكن القول بأن الكتابة كانت نادرة في العرب قبل الإسلام بإطلاق لم يكن محل اتفاق لدى أهل العلم قديمًا وحديثًا، حيث ذهب بعضهم إلى أنها كانت موجودة غير نادرة - كما يَصِف بعض المؤرّخين - وإن لم تكن غالبية، مع التفاوت بين العرب - حسب منازلهم - في معرفتها.

ويستدل هؤلاء بأدلة لا نرى الحاجة للإطالة بذكرها، فلترجع في مَطَانِّهَا^(٣).

أولئك أهل مكة، أما أهل المدينة فكان بينهم أهل الكتاب من اليهود، وقد دخل النبي ﷺ

(١) انظر: تاريخ المصحف الشريف للقاضي ص ٥، تاريخ القرآن للكردي ص ١٣٢، كتابة المصحف الشريف وطابعته للعوفي ص ١٥.

(٢) انظر: الفهرست للنديم ص ٧، صبح الأعشى (٣ / ١٠)، المزهر للسيوطي (٢ / ٣٥١)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (٨ / ١٥٧-١٥٩)، رسم المصحف لغانم قدوري ص ٤٦، ٤٢، ٤٨.

(٣) انظر: رسم المصحف لغانم قدوري ص ١٧. وقد أجاد في ذلك وأفاد.

المدينة وفيها يهودي يُعَلِّم الصبيان الكتابة، وكان فيها بضعة عشر رجلاً يحذقون الكتابة^(١)...

شأن الكتابة في الإسلام:

ثم جاء الإسلام... [فعالج فيما عالج] أُمِّيَّةَ الْعَرَبِ، وعمل على مَحْوِهَا، وَطَفِقَ يَرْفَعُ من شأن الكتابة وَيُعَلِّي من مقامها. وَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ فَهَذِهِ أَوَائِلُ آيَاتِ نَزْلِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ يُشِيدُ الْحَقُّ فِيهَا بِالْقَلَمِ، وَمَا يُعَلِّمُ اللَّهُ عِبَادَهُ بوساطة القلم، إِذْ يَقُولُ جَلَّتْ حِكْمَتُهُ: ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ (٢) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٣) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿[العلق: ١-٥].

وهذه سورة (ن) يحلف العلي الأعلى فيها بالقلم وما يسطرون، إِذْ يَقُولُ: ﴿ت وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ (١) مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴿[القلم: ١، ٢]، وهذا من أروع ألوان التنبيه إلى الخط والكتابة ومزاياهما.

وهذا رسول الله ﷺ يدفع أصحابه دَفْعًا إِلَى أَنْ يَتَعَلَّمُوا الْخَطَّ وَيَحْذِقُوا الْكِتَابَةَ، وَيُهَيِّئُ لَهُمُ السَّبِيلَ بِكُلِّ مَا يَسْتَطِيعُ مِنْ وَسِيلَةٍ مُشْرُوعَةٍ.

حتى لقد ورد أَنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ أُسْرُوا سِتِينَ مُشْرَكًا، فَكَانَ مِمَّا يَقْبَلُ الرَّسُولُ ﷺ فِي فِدَاءِ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ أَنْ يُعَلَّمَ عَشْرَةَ مِنْ أَصْحَابِهِ الْكِتَابَةَ وَالْخَطَّ^(٢). وهكذا أعلن الرسول ﷺ بعمله هذا أَنَّ الْقِرَاءَةَ وَالْكِتَابَةَ عَدِيلَانِ لِلْحَرِيَّةِ، وَهَذَا مُنْتَهَى مَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْهِمَمُ فِي تَحْرِيرِ شَعْبٍ أُمِّيٍّ... الأُمِّيَّة.

وبمثل هذه الطريقة أَخَذَتْ... الأُمِّيَّةُ تَتَبَّدُّ بِأَنْوَارِ الْإِسْلَامِ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَحُلَّ مَحَلَّهَا الْعِلْمُ وَالْكِتَابَةُ وَالْقِرَاءَةُ. وهذا من أدلِّ الأدلة على أَنَّ الْإِسْلَامَ دِينُ الْعِلْمِ وَالْحَضَارَةِ وَالْمَدَنِيَّةِ...

(١) انظر: صبح الأعشى (٣ / ١١)، المزهرة (٢ / ٣٥١)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (٨ / ١٦٠)، رسم المصحف ص ٧٨، ٤٩.

تنبيه: ذكر المؤلف في الأصل أسماء لبعض من كان يعرف الكتابة في المدينة آنذاك، لكن وقع في بعضها أخطاء وتصحيقات.

(٢) أخرجه أحمد (٢٢١٦)، عن ابن عباس ؓ. وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٢٢١٦)، وحسنه الأرناؤوط في التعليق على المسند (٢٢١٦). وبنحوه عن ابن سعد مرسلًا عن عكرمة (٢ / ١٧)، وعن الشعبي (٢ / ١٤).

كتابة القرآن:

... إن كتابة القرآن [قد] وفيهاها بحثها في مبحث جَمْع القرآن، ... وذكرنا هناك كيف كُتِب القرآن؟ وفيَم كُتِب؟ على عهد النبي ﷺ، ثم على عهد أبي بكر، ثم على عهد عثمان رضي الله عنه.

ومنه تعلّم أن عناية الرسول ﷺ وأصحابه بكتابة القرآن كانت عناية فائقة. يدلّك على هذه العناية أن النبي ﷺ كان له كُتّاب يكتبون الوحي؛ منهم الأربعة الخلفاء، ومعاوية وأبان بن سعيد، وخالد بن الوليد، وأُبَيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وثابت بن قيس، وأرقم بن أبي [أرقم^(١)] وحَنْظَلَة بن الربيع^(٢)، وغيرهم^(٣). فكان ﷺ إذا أنزل عليه شيء يدعو أحد كُتّابه هؤلاء، ويأمره بكتابة ما نزل عليه، ولو كان كلمة، كما... [في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه] قال: "لما نزلت: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَلِيدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥] دعا رسول الله ﷺ زيّدا فجاءه بكتف فكتبها... [الحديث^(٤)].

ولعلك لم تنس حديث... [زيد بن ثابت رضي الله عنه]: "كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع"^(٥). وقوله ﷺ: "من كتب عني شيئا غير القرآن فليمحّه"^(٦).
وقول أبي بكر لزيد بن ثابت: إنك رجل شاب لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ^(٧).

(١) الأرقم بن أبي الأرقم، واسم أبي الأرقم: عبد مناف بن أسد بن جندب بن عبد الله بن عمر بن مخزوم. وعاش الأرقم إلى عهد معاوية، ومات سنة ٥٥ هـ وهو الذي كان النبي ﷺ مستخفيا في داره بأصل الصفا، وهاجر إلى المدينة، وأخى النبي ﷺ بينه وبين عبد الله بن أنيس، وقد شهد بدرًا. ومات بالمدينة، وصلى عليه سعد بن أبي وقاص، ودفن بالبقيع. انظر: مختصر تاريخ دمشق (٢/ ٣٣١)، البداية والنهاية (٥/ ٣٤١). تنبيه: في الأصل: أرقم بن أبي، والصواب ما ذكرت.

(٢) حنظلة بن الربيع بن صيفي بن رياح بن الحارث التميمي الأسدي، شهد مع خالد رضي الله عنه حروبه بالعراق وغيرها، وأدرك أيام علي وتخلّف عن القتال معه في الجمل وغيره، ومات بعد أيام علي رضي الله عنه. انظر: البداية والنهاية (٥/ ٣٤٢).

(٣) راجع ما سبق في مبحث: جمع القرآن بمعنى كتابته في عهد رسول الله ﷺ.

(٤) رواه البخاري (٢٨٣١). وطرفاه في: (٤٥٩٣، ٤٥٩٤). ومسلم (١٨٩٨).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) تقدم تخريجه.

(٧) تقدم تخريجه.

أضف إلى ذلك أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكتبون القرآن فيما يتيسر لهم حتى في العظام والرِّقاع وجريد النَّخل ورقيق الحجارة ونحو ذلك، مما يدلُّ على عِظَم بلائهم في هذا الأمر الجَلَل! رضي الله عنهم.



ب- رَسْم المصحف ^{(١)(٢)}:

رَسْم المصحف: يُراد به... [الطريقة التي كُتِب بها القرآن الكريم في عهد عثمان رضي الله عنه].
والأصل في المكتوب أن يكون مُوافقاً تمام المُوافقة للمنطوق، من غير زيادة ولا نَقْص، ولا تبديل ولا تغيير. لكن المصاحف العثمانية قد أُهمل فيها هذا الأصل، فوُجِدَتْ بها حروف كثيرة جاء رَسْمها مُخالفًا لأداء النُّطق؛ وذلك... [أنهم كتبوه -على الأرجح- على معهودهم في الكتابة آنذاك] ^(٣).

وقد عُنِيَ العلماء بالكلام على رَسْم القرآن وحَضَر تلك الكلمات التي جاء خَطُّها على غير مقياس لَفْظها. وقد أفرده بعضهم بالتأليف، منهم الإمام أبو عمرو الداني إذ أَلَف فيه كتابه المسمى (المُقنع) ^(٤). ومنهم العلامة أبو العباس المراكشي ^(٥) إذ أَلَف كتابًا أسماه: (عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل). ومنهم العلامة الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولي ^(٦) إذ نظم أرجوزة سماها (اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من

(١) الكتابات في هذا الموضوع كثيرة جدًا، منها ما أفرد في هذا الباب، ومنها ما كان ضمن موضوعات أخرى، كالكتب المؤلفة في علوم القرآن وغيرها. ومن أنفع هذه الكتب وأشملها: كتاب: رسم المصحف، لغانم قُدوري ص ١٢٨ فما بعدها.

(٢) للوقوف على ما قد يثار حول هذا الموضوع انظر: مناهل العرفان (١/ ٣٧٩ وما بعدها)، بحث محكم بعنوان:

الروايات الواردة عن عبد الله بن عباس التي توهم الطعن في رسم المصحف لمنصور العيدي، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول، جمادى الأولى، ١٤٣٨هـ، ص ١٥١ وما بعدها.

(٣) انظر: تاريخ المصحف الشريف للقاضي ص ٧، رَسْم المصحف لغانم قُدوري ص ١٦٤، ١٧٠، ٣٩١.

(٤) اسم الكتاب: المقنع في رسم مصاحف الأمصار. وهو مطبوع.

(٥) أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الديماطي الشافعي، الشهير بالبناء، ولد بدمياط، ونشأ بها، ثم ارتحل إلى القاهرة، ثم جاور بالمدينة إلى أن مات بها سنة (١١١٧هـ). انظر: معجم المؤلفين (٢/ ٧١).

(٦) محمد بن أحمد بن عبد الله -وبعضهم يقول: الحسن- الضرير، الشهير بالمتولي، وُلِد في القاهرة في حدود سنة (١٢٤٨هـ)، ولمَّا أتم حفظ القرآن الكريم التحق بالأزهر فتعلم العلوم الشرعية والعربية، ثم اعتنى بعلم القراءات اهتمامًا بالغًا، فحفظ المتون المعروفة فيه، واشتغل بتلقي القراءات وتلقيها والتأليف فيها حتى فاق أقرانه فيها، فَلُقِّب في زمانه بـ(ابن الجزري الصغير)، ووُصِف بـ(خاتمة المحققين)، ثم انتهت إليه مشيخة المقارئ والإقراء بمصر سنة (١٢٩٣هـ)، وتوفي سنة (١٣١٣هـ) عن خمس وستين سنة. انظر: معجم المؤلفين (٨/ ٢٨١).

المرسوم^(١). ثم جاء العلامة... الشيخ محمد [بن علي بن] خلف الحسيني شيخ المقارئ بالديار المصرية^(٢)، فشرح تلك المنظومة، وذيل الشرح بكتاب سماه: (مرشد الحيران إلى معرفة ما يجب اتباعه في رسم القرآن)^(٣).

قواعد رسم المصحف:

وللمصحف العثماني قواعد في خطه ورسمه، حَصَرَهَا علماء الفن في ست قواعد، وهي: الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والفصل والوصل، وما فيه قراءتان فُقِرَ على إحداهما...^(٤).

مزايا الرسم العثماني:

لهذا الرسم مزايا وفوائد [وذلك على القول بأن الصحابة رضي الله عنهم اصطَلَحُوا في عهد عثمان رضي الله عنه على كتابة القرآن بطريقة خاصة، على غير المعهود من كتابتهم آنذاك. وإلا كان ذلك مما وقع اتفاقاً نظراً لطريقة الكتابة في ذلك العهد].

الفائدة الأولى: الدلالة ... [على] القراءات المتنوعة في الكلمة الواحدة بقدر الإمكان؛ وذلك أن قاعدة الرِّسْم لُوْحِظَ فيها أن الكلمة إذا كان فيها قراءتان أو أكثر، كُتِبَتْ بصورة تحتمل هاتين القراءتين أو الأكثر، فإن كان الحرف الواحد لا يحتمل ذلك، بأن كانت صورة الحرف تختلف باختلاف القراءات جاء الرِّسْم على الحرف الذي هو خلاف الأصل؛ وذلك ليُعلم جواز القراءة به وبالحرف الذي هو الأصل. وإذا لم يكن في الكلمة إلا قراءة واحدة بحرف الأصل رُسِمَتْ به.

مثال الكلمة تُكتب بصورة واحدة وتُقرأ بوجوه متعددة: قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا

لَسَحَرٌ﴾ [طه ٦٣].

رُسِمَتْ في المصحف العثماني هكذا: "إِنْ هَذَا لَسَحَرٌ" من غير نقط، ولا شكل، ولا تشديد، ولا تخفيف في نوني (إِنْ) و(هَذَا)، ومن غير ألف ولا ياء بعد الذال من (هَذَا).

(١) وهي مطبوعة وعدد أبياتها: (٧٤).

(٢) محمد بن علي بن خلف الحسيني، المعروف بالحداد، مقرئ، من فقهاء المالكية بمصر، وُلِدَ في بلدة بني حسن بالصعيد، وتعلم بالأزهر، ثم عُيِّنَ شيخاً للقراء بمصر سنة (١٣٢٣هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٣٠٤).

(٣) سماه في الأعلام: (إرشاد الحيران في رسم القرآن). وهو مطبوع.

(٤) للاستزادة: راجع الأصل.

ومجيء الرّسم كما ترى كان صالحا عندهم لأن يُقرأ بالوجوه الأربعة التي وردت كلّها بأسانيد صحيحة^(١) :

أولها: قراءة نافع ومنّ معه؛ إذ يُشَدَّدون نون (إنّ) ويُخَفِّفون (هذان) بالألف.

ثانيها: قراءة ابن كثير وحده؛ إذ يُخَفِّف النون في (إنّ) ويُشَدِّد النون في (هذان).

ثالثها: قراءة حفص إذ يخفف النون في (إن) و(هذان) بالألف.

رابعها: قراءة أبي عمرو بتشديد (إنّ) وبالياء وتخفيف النون في (هذين). فتدبّر هذه الطريقة المثلى الضابطة لوجوه القراءة؛ لتعلم أنّ سلفنا الصالح كان في قواعد رسمه للمصحف أبعد منّا نظرًا وأهدى سبيلًا^(٢).

الفائدة الثانية: إفادة المعاني المختلفة بطريقة تكاد تكون ظاهرة، وذلك نحو قطع كلمة (أم) في قوله تعالى ﴿أَمْ مَن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٠٩]، ووصلها في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَمْشِي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [تبارك: ٢٢]، إذ كُتِبَ هكذا (أَمَّن) بإدغام الميم الأولى في الثانية وكتابتها ميمًا واحدة مُشَدَّدة، فَقَطَعَ (أم) الأولى في الكتابة للدلالة على أنها (أم) المنقطعة التي بمعنى بل، ووصل (أم) الثانية للدلالة على أنها ليست كذلك...

الفائدة... [الثالثة]: الدلالة على أصل الحركة، مثل كتابة الكسرة ياء في قوله سبحانه: (وإيتاء ذي القربى)، إذ تُكْتَبَ هكذا: (وإيتائي ذي القربى). ومثل كتابة الضمة واوًا في قوله سبحانه: ﴿سَأُورِيكَو دَارَ الْفَسَقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥]؛ إذ كُتِبَ هكذا (سأوريكم).

ومثل ذلك الدلالة على أصل الحرف، نحو الصلاة والزكاة إذ كُتِبَا هكذا: (الصلوة، الزكوة) ليفهم أنّ الألف فيهما مُنْقَلَبَةٌ عن واو. (من غير نُقْط ولا شكل كما سبق).

الفائدة... [الرابعة]: إفادة بعض اللغات الفصيحة، مثل كتابة هاء التأنيث تاء مفتوحة دلالة على لغة طيء، وقد تقدّمت الأمثلة لهذا النوع. ومثل قوله سبحانه: (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ) [هود: ١٠٥]، كُتِبَ بحذف الياء هكذا (يأت) للدلالة على لغة هذيل.

(١) انظر: المبسوط لابن مهران ص ٢٩٦.

(٢) انظر: رسم المصحف لغانم قدوري ص ١٩٢.

الفائدة... [الخامسة]: حَمَلَ الناس على أن يتلقَّوا القرآن من صدور ثقات الرجال، ولا يتكلموا على هذا الرِّسم العثماني الذي جاء غير مُطابِقٍ للنُّطق الصحيح في الجملة. وينضوي تحت هذه الفائدة مَرِيتان:

إحدهما: التوثق من ألفاظ القرآن، وطريقة أدائه، وحُسن ترتيله وتجويده؛ فإن ذلك لا يمكن أن يُعرف على وَجْه اليقين من المصحف مهما تكن قاعدة رَسْمه واصطلاح كتابته. فقد تُخطئ المَطْبَعَة في الطَّبْع، وقد يخفى على القارئ بعض أحكام تجويده، كالقلقلة والإظهار والإخفاء والإدغام والرَّوْم والإشمام ونحوها، فضلاً عن خفاء تطبيقها.

ولهذا قرّر العلماء أنه لا يجوز التعويل على المصاحف وحدها، بل لا بدَّ من التثبُّت في الأداء والقراءة بالأخذ عن حَافِظٍ ثَقِيٍّ. وإن كنت في شكٍّ فقل لي بربك: هل يستطيع المصحف وحده بأيِّ رَسْم يكون أن يَدُلَّ قارئاً أيّاً كان على النُّطق الصحيح بفواتح السُّور الكريمة؛ مثل (كهيعص، حم عسق، طسم)؟ ومن هذا الباب الرَّوْم والإشمام في قوله سبحانه: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١]، من كلمة (لا تأمناً).

المزية الثانية: اتصال السند برسول الله ﷺ، وتلك خاصّة من خواصّ هذه الأمة الإسلامية امتازت بها على سائر الأمم.

... [وقد ذكر] ابن حزم [أن] نُقِلَ الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتِّصال خَصّاً الله به المسلمين دون سائر الملل. وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من كتب اليهود، ولكن لا يقرَّبون فيه من موسى قُرْبنا من محمد ﷺ. بل يَقِفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عَصْراً. إنما يَبْلُغون إلى شمعون ونحوه... وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلّا تحريم الطلاق. وأما النقل المُشْتَمِل على طريق فيه كَذَاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى.

وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يَبْلُغوا صاحب نبي أو تابعيًّا، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص^(١).

(١) راجع كلامه مفصلاً في الفصل في الملل والنحل (٢/ ٦٧-٧٠) فإنه مفيد.

هل رَسَم المصحف توقيفي؟^(١):

للعلماء في رَسَم المصحف آراء ثلاثة:

الرأي الأول: أنه... لا تجوز مُخالفته. وذلك مذهب الجمهور. واستدلوا... [بأن الصحابة عليهم السلام كتبوا المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه على هذا الرَسْم، وقد انعقد إجماعهم عليها في ذلك الوقت. هذا بالإضافة إلى أن فَتَح الباب لكتابة المصاحف على طريقة تَغَاير الرَسْم العثماني يكون ذريعة إلى التلاعب بالقرآن والاختلاف فيه؛ ذلك أن بعض قواعد الرَسْم تختلف من قُطر لآخر، الأمر الذي يُوقع في الاشتباه والاختلاف، ومن ثم: الهوى والتعصب].

وملخص هذا الدليل: أن رَسَم المصاحف العثمانية ظَفِرَ بأمرٍ، كل واحد منها يجعله جديرًا بالتقدير ووجوب الاتباع. تلك الأمور هي: ... إجماع الصحابة... عليه، ثم إجماع الأمة عليه بعد ذلك في عهد التابعين والأئمة المجتهدين...

ولا ريب أن إجماع الأمة في أي عَصَر واجب الاتباع، خصوصًا العصر الأول. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۚ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وممن حكى إجماع الأمة على ما كَتَبَ عثمان رضي الله عنه: صاحب المُقْنِع^(٢)؛ إذ يروي بإسناده إلى مصعب بن سعد^(٣) قال: "أدركتُ الناسَ حين شَقَّق عثمان رضي الله عنه المصاحف، فأعجبهم ذلك [أو قال: لم يَعب ذلك] أحدٌ"^(٤).

(١) انظر: البرهان (١/ ٣٧٩)، الإتيان (٤/ ١٤٦)، الزيادة والإحسان (٢/ ٤٢٤)، رسم المصحف لغانم قدوري ص ١٦٥.

(٢) وهو أبو عمرو الداني

(٣) مصعب بن سعد بن أبي وقاص القرشي الزهري، أبو زرارَةَ المدني، كان ثقة كثير الحديث، توفي سنة (١٠٣هـ). انظر: تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٤).

(٤) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٤٦٠)، وانظر: (٧١٦، ٢/ ١٥٣). والداني في المقنع ص ١٨ بهذا اللفظ. وأخرجه البخاري في خُلُق أفعال العباد (٣٧٣) ص ١١٩. ولفظه: "أدركت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حين شَقَّق عثمان المصاحف. قال: فأعجب. أو قال: لم يَعب ذلك منهم أحد". وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٩، ولفظه: "أدركت الناس متوافرين حين حَرَّق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك. وقال: لم ينكر ذلك منهم أحد". وفي رواية ص ٣٢: "فما رأيت أحدًا عاب ذلك عليه". قال أبو عبيد ص ٣٢٥: "يعني من المهاجرين والأنصار وأهل العلم" اهـ.

وكذلك [ما رواه البخاري^(١)] عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عثمان رضي الله عنه أرسل إلى كل ... [أُفّق بمصحف مما نسخوا]، وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يُخالِف الذي أرسل إليهم. ولم يُعرف أن أحداً خالف في رسم هذه المصاحف العثمانية.

وانعقاد الإجماع على تلك المصطلحات في رسم المصحف دليل على أنه لا يجوز العُدُول عنها إلى غيرها. ويرحم الله الإمام الخراز^(٢) إذ يقول^(٣):

وبعده جرّده الإمام	في مصحفٍ ليقْتدي الأنعام
ولا يكون بعده اضطرابُ	وكان فيما قد رأى صوابُ
وقصّة اختلافهم شهيرة	كقصّة الإمامة العسيرة
فينبغي لأجلِ ذا أن نقْتفي	مرسوم ما أصّله في المصحف
ونقتدي بفعله وما رأى	في جعله لمن يخطّ ملجأ

أقوال العلماء في التزام الرسم العثماني^(٤):

روى السخاوي^(٥) بسنده أن مالكا رضي الله عنه سُئل: رأيت من استكتب مصحفاً أترى أن يكتب على ما استحدثه الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: "لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكتبة الأولى".

قال السخاوي: "والذي ذهب إليه مالك هو الحق، إذ فيه بقاء الحال الأولى إلى أن يعلمها الآخر، ... وفي خلاف ذلك تجهيل الناس بأوليتهم ..."^(٦).

وقال أبو عمرو الداني: لا مخالف لمالك من علماء الأمة في ذلك^(٧).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) محمد بن محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله الأموي الشريشي، الشهير بالخراز، عالم بالقراءات، من أهل فاس، له مؤلفات، منها مورد الظمان في رسم القرآن. توفي سنة (٧١٨هـ). انظر: الإعلام (٧/ ٣٣).

(٣) هذه الأبيات في مطلع أرجوزته المعروفة بـ: (مورد الظمان في رسم القرآن) وهي مطبوعة.

(٤) انظر: البرهان (١/ ٣٧٩)، الإتيان (٤/ ١٤٦)، الزيادة والإحسان (٢/ ٤٢٤)، تاريخ المصحف للقاضي ص ٧٩. تاريخ القرآن للكردى ص ١٥٥، رسم المصحف لغانم قدوري ص ١٦٥.

(٥) في كتابه: الوسيلة إلى كشف العقيلة ٧٩-٨٠. وقد نقل قول الإمام مالك: أبو عمرو الداني في المقنع ص ١٩، وابن رشد في البيان والتحصيل (١٨/ ٣٥٤)، والباجي في المنتقى (١/ ٤٧٦)، والزركشي في البرهان (١/ ٣٧٩)، والسيوطي في الإتيان (٤/ ١٤٦).

(٦) الوسيلة إلى كشف العقيلة ص ٨٠.

(٧) المقنع ص ١٩. بتصرف يسير.

وقال أبو عمرو الداني -أيضاً-: سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف، أترى أن يُغَيَّر من المصحف إذا وُجد فيه كذلك؟ قال: لا.

قال أبو عمرو: يعني: الألف والواو المَزِيدَتَيْن في الرَّسْم المعدومتين في اللفظ، نحو... [الواو في (أولئك)، ونحو الألف في (لن ندعو)]^(١).

وقال الإمام أحمد بن حنبل: تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ألف أو ياء أو غير ذلك^(٢).

وجاء في حواشي المنهج في فقه الشافعية... كلمة الربا تُكتب بالواو والألف كما جاء في الرَّسْم العثماني، ولَا تُكتب في القرآن بالياء أو الألف، لأنَّ رَسْمَهُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ...^(٣).

وقال... نظام الدين النيسابوري^(٤) ما نصه: "وقال جماعة من الأئمة: إنَّ الواجب على القُرَّاء والعلماء وأهل الكتابة أن يَتَّبِعُوا هذا الرَّسْم في خط المصحف؛ فإنه رَسْم زيد بن ثابت، وكان أمين رسول الله ﷺ وكاتب وحيه"^(٥).

وقال البيهقي في شعب الإيمان: "مَنْ كَتَبَ مصحفاً ينبغي أن يُحَافِظَ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف، ولا يُخالفهم فيه، ولا يُغَيِّرَ مما كتبوه شيئاً؛ فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانة، فلا ينبغي أن نظنَّ بأنفسنا استدراكاً عليهم"^(٦) اهـ.

[بقي أن تعلم أن القائلين بوجوب كتابة المصاحف بالرَّسْم العثماني يختلفون في توجيه ذلك؛ فمنهم من يرى أن مَبْنَى ذلك على التوقيف من النبي ﷺ، ويحتجون لذلك بأدلة لا تنهض لإثبات هذا المُدَّعى]^(٧).

(١) السابق ص ٣٦ بتصرف يسير واختصار.

(٢) الآداب الشرعية (٢/ ٢٨٣)، البرهان للزركشي (١/ ٣٧٩)، الإتقان (٤/ ١٤٦)، شرح منتهى الإرادات (١/ ٧٤).

(٣) انظر في ذلك: حاشية الجرمي على شرح منهج الطلاب (٢/ ١٨٩)، وحاشية الجمل على المنهج لذكريا الأنصاري (٥/ ٣٩٢)، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج للهيتمي (٤/ ٢٧٢).

(٤) الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، نظام الدين، مفسر، له اشتغال بالفلسفة والرياضيات، أصله من بلدة قم، ونشأ في نيسابور. قيل: وفاته بعد سنة (٨٥٠هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٢/ ٢١٦).

(٥) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/ ٤٠).

(٦) الجامع لشعب الإيمان (٤/ ٢١٩) (بتصرف يسير).

(٧) للوقوف على أدلتهم راجع الأصل.

وذهب آخرون - وهو الأرجح - إلى أن ذلك لم يكن بتوقيف من الشارع، وإنما ينبغي التزام الرّسم العثماني لما أسلفنا من الأدلة في صدر هذه المسألة.

والذين [^(١) يقولون: إن كثيراً من المتعلّمين لا يحفظون القرآن، ولا يُحَسِّنون قراءته في المصحف؛ لعدم معرفتهم الرّسم العثماني؛ فلماذا نتقيّد بهذا الرسم ولا نكتب المصاحف اليوم باصطلاح الكتابة المعروف، تسهلاً على الناشئة، وتيسيراً على الناس؟] يقال لهم:

أولاً...: أن في الرّسم العثماني مزايا وفوائد، ذكرناها سابقاً.

[ثانياً]...: أن مذهب الجمهور قائم على أدلة متوافرة على وجوب التزام هذا الرّسم عندهم.

وقد تقدّمت تلك -أيضاً-:

[ثالثاً]...: أن مصطلح الخط والكتابة في عصرنا عُرضة للتغيير والتبديل، ومن المُبالغة في قداسة القرآن حمايته من التغيير والتبديل في رسمه.

[رابعاً]...: أن إخضاع المصحف لمصطلحات الخط الحديثة ربما يجرّ إلى فتنة أشبه بالفتنة التي حدثت أيام عثمان، وحملت على أن يجمع القرآن. فربما يقول بعض الناس لبعض، أو بعض الشعوب لبعض عند اختلاف قواعدهم في رسم المصحف: رسمي خير من رسمك، أو مصحفي خير من مصحفك، أو رسمي صواب ورسمك خطأ، وقد يجرّ ذلك إلى أن يؤثّم بعضهم بعضاً، أو يُقاتل بعضهم بعضاً. ومن المقرر أن درء المفاسد مُقدّم على جلب المصالح.

[خامساً]:... أن الرّسم العثماني أشبه بالرّسم العام الذي يجمع الأمة على كتابة كتاب ربه في سائر الأعصار والأمصار، كاللغة العربية؛ فإنها اللسان العام الذي يجمع الأمة على قراءة كتاب ربه في سائر الأعصار والأمصار. وما يكون لنا أن نُقرّط في أمر هذا شأنه، يجمع الشّتات، وينظم الأمة في سلك واحد لا فرق بين ماضٍ وحاضر وآتٍ!

[سادساً]:... أنه يمكن تسهيل القراءة على الناس بإذاعة القرآن كثيراً إذاعة مضبوطة دقيقة، وإذاعة فنّ التجويد في المدارس وفي أوساط المتعلّمين.

(١) ما بين الأقواس {} من كلام المؤلف في الكلام عن الشبهة العاشرة (المناهل ١/ ٣٩٠-٣٩٢).

وأخيرًا يُمكن -كما قالت مجلة الأزهر- أن نُنبّه في ذيل كلّ صفحة من صفحات المصحف على ما يكون فيها من الكلمات المُخالفة للرّسم المعروف، والاصطلاح المألوف. لا سيما أن رّسم المصاحف العثمانية لا يُخالف قواعدنا في الخط والإملاء إلّا قليلاً، وفي كلمات معدودة.

أضف إلى ذلك أن الفرق بين الرّسمين لا يُوقع القارئ اليقظ في لبس عند تأمله وإمعانه غالباً.

ولقد مرّت على الأمة أجيال وقرون وما شَعرت بغضاضة في التزامها الرّسم العثماني. على أن المُعوّل عليه أولاً وقبل كل شيء هو التلقي من صدور الرجال، وبالتّلقي يذْهب الغموض من الرّسم كائنًا ما كان. وليس بعد العيان بيان.

الرأي الثاني: أن رّسم المصاحف اصطلاحياً لا توقيفياً، وعليه فتجوز مُخالفته. وممن جَنَح إلى هذا الرأي: ابن خلدون في مُقدّمته^(١). وممن تَحَمَّس له: القاضي أبو بكر في الانتصار إذ يقول ما نصه: "وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئاً، إذ لم يأخذ على كُتّاب القرآن وخطّاط المصاحف رّسمًا بعينه دون غيره أوجبه عليهم وترك ما عداه، إذ وجوب ذلك لا يُدرَك إلّا بالسمع والتوقيف. وليس في نصوص الكتاب ولا مفهومه أن رّسم القرآن وضبطه لا يجوز إلّا على وَجْه مخصوص وحدّ محدود ولا يجوز تجاوزه، ولا في نصّ السنة ما يُوجب ذلك ويُدلّ عليه، ولا في إجماع الأمة ما يُوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية، بل السنة دلت على جواز رّسمه بأي وجه سهّل؛ لأن رسول الله ﷺ كان يأمر برّسمه ولم يُبيّن لهم وَجْهًا مُعيّنًا، ولا نهى أحدًا عن كتابته؛ ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يُكتب الكلمة على مَخْرَج اللفظ، ومنهم من كان يَزِيد ويُقْصِر لِعِلْمِهِ بأن ذلك اصطلاح، وأنّ الناس لا يخفى عليهم الحال؛ ولأجل هذا بعينه جاز أن يُكتب بالحروف الكوفية والخط الأول، وأن يُجعل اللام على صورة الكاف، وأن تُعوّج الألفات، وأن يُكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يُكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين؛ وجاز أن يُكتب بالخطوط والهجاء المُحدثة، وجاز أن يُكتب بين ذلك.

وإذا كانت خطوط المصاحف وكثير من حروفها مختلفة مُتغايرة الصورة، وكان الناس قد أجازوا ذلك، وأجازوا أن يُكتب كلّ واحد منهم بما هو عادته، وما هو أسهل

وأشهر وأولى، من غير تأثيم ولا تنكير، عُلِمَ أنه لم يُؤخَذ في ذلك على الناس حدٌ محدود مخصوص، كما أخذ عليهم في القراءة والأذان.

والسبب في ذلك: أن الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرموز، فكلّ رَسْم دالٌّ على الكلمة، مُفِيدٌ لوجه قراءتها تجب صحته وتصويب الكاتب به على أي صورة كانت.

وبالجملة فكلّ من ادّعى أنه يجب على الناس رَسْمٌ مخصوص وجب عليه أن يُقيم الحجة على دعواه. وأتى له ذلك؟ "انتهى بتلخيص^(١).
ونوقش هذا المذهب:

أولاً: بالأدلة التي ساقها جمهور العلماء لتأييد مذهبهم. وهي بين يديك عن كُتُب، ... وبعضها من إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم، [وبعضها من النظر] ...
[ثانياً]: ...: أن قول القاضي أبي بكر: "ولذلك اختلفت خطوط المصاحف" إلخ لا يُسلّم له بعد قيام الإجماع وانعقاده ومعرفة الناس بالرّسم... العثماني على ما قرّره هناك...

الرأي الثالث: يميل صاحب... البرهان إلى ما يُفهم من كلام العز ابن عبد السلام، من أنه يجوز بل يجب كتابة المصحف الآن لعامة الناس على الاصطلاحات المعروفة الشائعة عندهم، ولا تجوز كتابته لهم بالرّسم العثماني الأول؛ لثلا يُوقع في تغيير من الجهال، ولكن يجب في الوقت نفسه المحافظة على الرّسم العثماني كأثر من الآثار النفيسة الموروثة عن سلفنا الصالح، فلا يُهمَل مُراعاة لجَهْل الجاهلين، بل يبقى في أيدي العارفين الذين لا تخلو منهم الأرض.

قال في البرهان^(٢): "قلت: وهذا كان في الصدر الأول، والعلم حيّ غصّ. وأما الآن فقد يُخشى الإلباس؛ ولهذا قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام: لا تجوز كتابة المصحف الآن على الرّسم الأول باصطلاح الأئمة؛ لثلا يُوقع في تغيير من الجهال"، ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه؛ لثلا يُؤدّي إلى دروس العلم. وشيء قد أحكمته القدماء لا يُترك مُراعاة لجَهْل الجاهلين. ولن تخلو الأرض من قائم لله بحجة" اهـ... .



(١) الانتصار (٢/ ٥٤٧-٥٤٩) باختصار وتصرف.

(٢) البرهان/ ٣٧٩. (بتصرف يسير). وانظر في هذا الموضوع: رسم المصحف لغانم القدوري ص ١٦٧.

[ج-] ... المصاحف تفصيلاً:

لعلك لم تَنَسَ ما ذكرناه في المباحث السابقة عن نشأة المصاحف العثمانية وكتابتها ورسمها، وتحريق عثمان عليه السلام ما سواها من المصاحف الفردية التي كانت لبعض الصحابة عليهم السلام... ولأجل الإحاطة بما يتَّصل بالمصاحف العثمانية يجدر بنا أن نتحدث عما يأتي:

الحروف السبعة ... والمصاحف العثمانية^(١):

المصاحف التي نَسَخَهَا عثمان عليه السلام كان مجموعها مشتملاً على [بعض - وقيل: كل -] الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، كما بيَّنَّا ذلك أوفى بيان تحت عنوان خاص في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف، فارجع إليه إن شئت...

الصحف والمصاحف:

قلنا: إنَّ أبا بكر عليه السلام جَمَعَ القرآن في صُحُف، وإنَّ عثمان عليه السلام جَمَعَهُ ونَسَخَهُ في مصاحف.

والفَرْق بين الصُّحُف والمصاحف في الأصل: أنَّ الصُّحُف جَمْع صحيفة، وهي القِطْعة من الورق أو الجلد يُكْتَب فيها.

أما المصحف فهو بَزَنَة اسم المفعول من أَصْحَفَهُ، أي: جمع فيه الصُّحُف. فكأن المصحف ملحوظ في معناه اللغوي دفتاه، وهما جانباه أو جِلْداه اللذان يُتَّخَذان جامعاً لأوراقه، ضابطاً لصُحُفه، حافظاً لها.

ولا يُلحَظ هذا في معنى الصُّحُف، وإنَّ كان يَصِحَّ استعمال كلا المعنيين استعمالاً مُتَوَسِّعاً فيه.

هذا في أصل اللغة.

(١) انظر: تفسير ابن جرير (١/ ٥٨)، النشر (١/ ٣١)، منجد المقرئين ص ٢١، الإتيقان (١/ ١٤١)، تاريخ المصحف الشريف للقاظمي ص ٦٢، رَسَم المصحف لغانم قدوري ص ١٠٧، ١٢٠.

أما في الاصطلاح: فالمراد بالصُّحُف الأوراق المُجَرَّدة التي جُمع فيها القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه، وكانت سُورًا مُرتَّبة آياتها فقط؛ كل سورة على حِدة، لكن لم يَتَرَتَّب بعضها إثر بعض.

والمراد بالمصحف اصطلاحًا: الأوراق التي جُمع فيها القرآن مع ترتيب آياته وسوره جميعًا على الوجه الذي أجمعت عليه الأمة أيام عثمان رضي الله عنه. وقد أطلق بعضهم لفظ المصحف على صُحُف أبي بكر رضي الله عنه، وتوجيهه لا يخفى.

ولقد بَقِيَت الصُّحُف عند أبي بكر رضي الله عنه حتى حضرته الوفاة، فدَفَعَهَا إلى عمر رضي الله عنه؛ لأنه وصَّى له بالعهد، ولما مات عمر انتقلت إلى ابنته أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها بوصية من عمر ^(١)، ثم طَلَبَهَا عثمان رضي الله عنه، ونَسَخ المصاحف منها، وردَّها إليها، وبَقِيَت عندها حتى تُوفيت رضي الله عنها ^(٢).

وقد حضر جنازتها مروان -والي المدينة وقتئذ- ورغب إلى أخيها عبد الله بن عمر أن يَبْعَث إليه بالمصحف، فبعثها إليه، وكان مروان قد طلبها من... حفصة من قبل فأبت رضي الله عنها. أخرج ابن أبي داود في رواية أن مروان أحرَق هذه الصُّحُف، وفي رواية أنه غَسَلَهَا، وفي رواية أنه شَقَّقَهَا ^(٣). ولا مانع من الجَمْع بين هذه الروايات الثلاث بأنه غسلها أولًا، ثم شَقَّقَهَا ثانيًا، ثم أحرَقَهَا أخيرًا، مُبالغةً في التكريم والمحو ^(٤).

(١) انظر: فتح الباري (٩/ ١٦).

(٢) تقدم ذِكر ذلك في أكثر من موضع.

(٣) للوقوف على الروايات في طلب مروان المصحف، راجع: تفسير القرآن من الجامع لابن وهب (٤٨)، (١/ ٣١)، فضائل القرآن لأبي عبيد (٤٥٩)، تاريخ المدينة لابن شبة (١٧١/ ٢)، تاريخ أبي زرعة (١/ ٢٤، ٦٢)، الأحاد والمثاني (٣٠٥٤، ٣٠٥٥)، تاريخ واسط ص ٢٥٣، المصاحف ص ٢٨، ٣٢، شرح مشكل الآثار (٢٠٦٠، ٣١١٨)، صحيح ابن حبان (الإحسان)، (٤٤٩٠)، معجم الطبراني (٣١٠)، (٢٣/ ١٨٩)، مسند الشاميين (٣١٦٨)، تاريخ دمشق (١٩/ ٣٠٨). وقد صحح الحافظ ابن كثير إسناد رواية ابن أبي داود "فأمر بها مروان فشَقَّقَتْ". فضائل القرآن ص ٨٦. وللاستزادة راجع: جمال القرآء (١/ ٨٨)، المرشد الوجيز ص ٥٢، فتح الباري (٩/ ١٦، ٢٠).

(٤) ذكر هذا الجَمْع بين الروايات الحافظ في الفتح (٩/ ٢٠).

كما روي أنه قال: إنما فعلتُ هذا لأني خَشِيتُ إن طال بالناس زمان أن يَرْتَابَ في شأن هذه الصُّحُفِ مُرتاب، أي: يظنّ أنّ فيها ما يُخالف المصاحف؛ فإنها كانت صُحُفًا مَنُثُورَةً، لا تأخذ شَكْلَ المصاحف المجموعة المنظومة.

عدد المصاحف^(١) :

اختلفوا في عدد المصاحف التي استنسخها عثمان رضي الله عنه ... [فقال بعضهم:] إنها ستة: المكي، والشامي، والبصري، والكوفي، والمدني العام الذي سيّره عثمان رضي الله عنه من محل نسّخه إلى مقرّه، والمدني الخاص به الذي حبّسه لنفسه، وهو المُسمّى بالإمام.

... وذهب ... [بعضهم] إلى أنها خمسة ... [ولعلمهم أرادوا] بالخمسة ما عدا المصحف الإمام، فيكون الخلاف لَفْظِيًّا بينه وبين ... [سابقه. وقيل: أربعة، وقيل سبعة]. وقيل: إنها ثمانية، خمسة متفق عليها، وهي: الكوفي، والبصري، والشامي، والمدني العام، والمدني الخاص، وثلاثة مُخْتَلَفٌ فيها، وهي المكي، ومصحف البحرين، ومصحف اليمن. وقيل: إن عثمان رضي الله عنه أنفذ إلى مصر مصحفًا.

والمفهوم على كل حال أن عثمان رضي الله عنه قد استنسخ عددًا من المصاحف يفي بحاجة الأمة، وجَمَعَ كلمتها، وإطفاء فِتْنَتِهَا، ولا يتعلّق بتعيّن العدّد كبير غَرَض ... والله تعالى أعلم بالحقيقة؛ [فإنه لم يصح في عدّها شيء من الروايات].

كيف أنفذ عثمان رضي الله عنه المصاحف العثمانية؟ :

كان الاعتماد في نقل القرآن -ولا يزال- على التلقّي من صدور الرجال ثقةً عن ثقة، وإمامًا عن إمام إلى النبي صلى الله عليه وآله؛ لذلك اختار عثمان رضي الله عنه حُفَظًا يَثِقُ بهم، وأنفذهم إلى الأقطار الإسلامية، واعتبر هذه المصاحف أصولًا ثواني مُبَالِغَةً في الأمر، وتوثيقًا للقرآن، ولجَمَعَ كلمة المسلمين. فكان يُرْسِلُ إلى كلّ إقليم مصحفه مع من يُوافِق قراءته في الأكثر الأغلب.

(١) انظر: المصاحف ص ٤٣، المقنع ص ١٩، الوسيلة إلى كشف العقيلة ص ٧٤-٧٥، التبيان للنووي ص ١٤٩، فضائل القرآن لابن كثير ص ٢٠، البرهان للزركشي (١/ ٢٤٠)، النشر (١/ ٧)، الفتح (٩/ ٢٠، ٣٢)، الإتيان (١/ ١٧٢)، الناسخ والمنسوخ للكرمي ص ٢٣٧، الزيادة والإحسان (٢/ ٢٧)، تاريخ القرآن للكردي ص ٧٤، تاريخ المصحف الشريف للقاضي ص ٥٩، رُسَم المصحف لغنام القدوري ص ١٠٩.

رُوي أن عثمان رضي الله عنه أمر زيد بن ثابت رضي الله عنه أن يُقرئ بالمَدَنِي، وبَعَث عبد الله بن السائب مع المكي، والمغيرة بن [أبي] شهاب ^(١) مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر بن عبد القيس مع البصري ^(٢)^(٣). ثم نقل التابعون عن الصحابة، فقرأ أهل كلِّ مصر بما في مصحفهم تَلَقُّيًا عن الصحابة الذين تلقَّوه من فَمِ النبي ﷺ، فقاموا في ذلك مقام الصحابة الذين تلقَّوه من فَمِ النبي ﷺ. ثم تَفَرَّغ قوم للقراءة والأخذ والضبط، حتى صاروا في هذا الباب أئمة يُرْحَل إليهم، ويؤخَذ عنهم، وأُجْمِع أهل بلدهم على تَلَقِّي قراءتهم واعتماد روايتهم. ومن هنا نُسِبَت القراءة إليهم، وأُجْمِعَت الأُمَّة -وهي معصومة من الخطأ في إجماعها- على ما في هذه المصاحف، وعلى تَرْك كلِّ ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال؛ لأنه لم يَثْبِت عندهم ثبوتًا مُتواترًا أنه من القرآن.

أين المصاحف العثمانية الآن؟ ^(٤)؛

ليس بين أيدينا دليل قاطع على وجود المصاحف العثمانية الآن فضلًا عن تَعْيِين أمْكِنتها. وقُصارى ما علمناه عنها أخيرًا أن ابن الجَزَرِي رأى في زمانه مصحف أهل الشام، ورأى في مصر مصحفًا -أيضًا-.

أما المصاحف الأَثَرِيَّة التي تحتويها خزائن الكتب والآثار في مصر، ويقال عنها: إنها مصاحف عثمانية، فإننا نشك كثيرًا في صحة هذه النسبة إلى عثمان رضي الله عنه لأنَّ بها زركشة ونقوشًا موضوعة كعلامات للفُصُل بين السور، ولبیان أعشار القرآن، ومعلوم أنَّ المصاحف العثمانية كانت خالية من كلِّ هذا، ومن النَّقْط والشكل [أيضًا] كما علمت.

نعم إنَّ المصحف المحفوظ في خزانة الآثار بالمسجد الحسيني والمنسوب إلى عثمان رضي الله عنه، مكتوبٌ بِالْخَطِّ الكوفي القديم، مع تجويف حروفه وسَعَة حَجْمه جدًّا.

(١) المغيرة بن أبي شهاب، واسمه: عبد الله بن عمرو بن المغيرة بن ربيعة المخزومي، قرأ على عثمان رضي الله عنه، وقرأ عليه ابن عامر، مات سنة إحدى وتسعين، وله تسعون سنة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٤٨).

(٢) عامر بن عبد القيس، أبو عمرو التميمي العنبري، البصري. كان من عُبَاد التابعين وقرائهم، وله أخبار عجيبة في الزهد والاجتهاد في العبادة. توفي في زمن معاوية، ودُفِنَ ببيت المقدس. انظر: السير (٤/ ١٥).

(٣) ولم أقف له على إسناده.

(٤) انظر: المقنع للداني ص ٢٣، وما كتبه ابن جبير وابن بطوطة في رحلتيهما عند ذكر جامع دمشق، فضائل القرآن لابن كثير ص ٢٤، النشر (١/ ٤٥٥، ٤٥٦)، وكتاب رسم المصحف لغانم قدوري ص ١٥٧، وأضواء على مصحف عثمان بن عفان لسحر السيد ١٢٤-١٣٥، مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص ٨٧-٨٩.

ورسمه يُوافق رَسْم المصحف المدني أو الشامي، حيث رُسِم فيه كلمة: (مَنْ يَرْتَدُّ) من سورة المائدة بدالين اثنين مع فكَّ الإدغام، وهي فيها بهذا الرسم. فأكبر الظن أن هذا المصحف منقول من المصاحف العثمانية على رَسْم بعضها. وكذلك المصحف المحفوظ بتلك الخزانة، ويقال: إن عليّ بن أبي طالب عليه السلام كتبه بخطه، يلاحظ فيه أنه مكتوب بذلك الحَظَّ الكوفي القديم، بيد أنه أصغر حجمًا، وخطه أقلَّ تجويفًا من سابقه، ورسمه يُوافق غير المدني والشامي من المصاحف العثمانية، حيث رُسِمَت فيه الكلمة السابقة: (مَنْ يَرْتَدُّ) بدال واحدة مع الإدغام، وهي في غيرهما كذلك... [فالله تعالى أعلم].

ثم إنَّ عدم بقاء المصاحف العثمانية قاطبة لا يضرنا شيئًا ما دام المَعوّل عليه هو النقل والتلقي ثقة عن ثقة، وإمامًا عن إمام، إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وذلك مُتواتر مُستفيض على أكمل وجه في القرآن حتى الآن.

على أن المصاحف العثمانية نُسخَت على غرارها الآلاف المؤلفة في كل عصر ومصر، مع المحافظة على الرَسْم العثماني؛ كما سيجيء إن شاء الله.

المصاحف في دَوْر التجويد والتحسين:

كانت المصاحف العثمانية أشبه بماء نزل من السماء، فأصاب أرضًا خَصْبة صالحة، ولكنها ظامئة مُتَعَطِّشة. فما كاد يَصِل إليها الماء حتى اهتزَّت وربَّتْ وأنبَت من كلِّ زوج بهيج! كذلك المصاحف الشريفة، ما كاد عثمان يُرسلها إلى الآفاق الإسلامية حتى أقبلت عليها الأمة من كلِّ صوب وحذب، وحتى اجتمعت عليها الكلمة في الشرق والغرب، وحتى نُسخَت على غرارها آلاف مؤلَّفة من المصاحف... في كلِّ جيل وقَبيل.

ومما يَلْفِت النَّظْر أنَّ يد التجويد والصَّقل والتحسين أخذت تتناول المصاحف على ألوان شتى وضروب متنوعة، فهناك تحسينات مادِّية، أو شَكْلِيَّة تَرْجِع إلى النَّسخ والطَّبْع والحَجْم والورق والتجليد... ونحو ذلك. وهذه لا تَعْنِينَا كثيرًا، لأنَّ أمرها هَيِّن، وإن كان فيها بعض التيسير أو التشويق إلى القرآن الكريم. وهناك تحسينات معنوية أو جوهريّة ترجع إلى تقريب نُطق الحروف، وتمييز الكلمات، وتحقيق الفُروق بين المُتشابهات عن

طريق الإعجام والشَّكْل ونحوهما^(١). وفي هذه نسوق الحديث.

الإعجام^(٢):

إعجام الكتاب: نَقْطُهُ. قال في القاموس: "أَعْجَمَ فَلَانٌ الْكَلَامَ: ذَهَبَ بِهِ إِلَى الْعُجْمَةِ، وَالْكِتَابَ: نَقَطَهُ، كَعَجَّمَهُ وَعَجَّمَهُ -أي: بتخفيف العين وتضعيفها-"^(٣).

والمعروف أَنَّ المصحف العثماني لم يكن منقوطاً؛ ... بَيِّدَ أَنَّ الْمُؤَرِّخِينَ يَخْتَلِفُونَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّ الْإِعْجَام كَانَ مَعْرُوفًا قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَلَكِنْ تَرَكُوهُ عَمْدًا فِي الْمَصَاحِفِ... [لتبقى الكلمة مُحْتَمِلَةً لِأَن تَقْرَأَ بِكُلِّ مَا يُمَكِّنُ مِنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ فِيهَا، كَمَا يَرَى الدَّانِي، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَابْنُ الْجَزَرِيِّ، وَلَا يَخْلُو مِنْ إِشْكَالٍ]^(٤).

وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّ النَّقْطَ لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا مِنْ بَعْدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤْلِيِّ^(٥). [أَوْ بَعْضُ تَلَامِذِهِ. وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عُرِفَ قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى نِطَاقٍ مُحْدُودٍ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ فِي الْكِتَابَةِ إِلَّا قَلِيلًا أَوْ نَادِرًا]^(٦).

وَسِوَاءَ أَكَانَ هَذَا أَمْ ذَاكَ فَإِنَّ إِعْجَامَ الْمَصَاحِفِ لَمْ يَحْدِثْ عَلَى الْمَشْهُورِ إِلَّا فِي عَهْدِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ؛ إِذْ رَأَى أَنَّ رَقْعَةَ الْإِسْلَامِ قَدْ اتَّسَعَتْ، وَاخْتَلَطَ الْعَرَبُ بِالْعِجَمِ،

(١) انظر: كتابة المصحف الشريف وطابعته للعوفي ص ٣٥.

(٢) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٣٩٢ وما بعدها، كتاب النقط للداني ص ١٢٩، الإِتْقَان (٤/ ١٦٠)، التَّحْيِيرُ ص ٣٣٨، الزيادة والإحسان (٣/ ٦)، تاريخ المصحف الشريف للقاضي ص ٧٤، ٧٥، تاريخ القرآن للكردي ص ١٨١، رسم المصحف لغانم قدوري ص ٤١١، ٤٥٢، ٤٦٧ كتابة المصحف الشريف وطابعته للعوفي ص ٣٠، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية لناصر الدين الأسد، قصة الحروف والأرقام لعادل المهيري (فصل الإعجام أو التنقيط)، مقال بعنوان إرهابيات النَّشْأَةِ فِي النُّحُو الْعَرَبِيِّ، لمحمد زغوان. مقال في مجلة التراث العربي، العددان (٩٩-١٠٠)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (٨/ ١٨٥).

(٣) القاموس، باب الميم، فَضَّلَ الْعَيْنَ ص ١١٣٥.

(٤) انظر: المحكم للداني ص ٣، مجموع الفتاوى (١/ ٣١٩)، النشر (١/ ٣٣)، تاريخ المصحف الشريف للقاضي ص ٥٣، ٧٣، رَسَمَ الْمَصْحَفَ لغانم قدوري ص ٣٩٥. وهناك من يقول بأن الصحابة رضي الله عنهم هم أول من نقط المصاحف. انظر: رسم المصحف للقدوري ص ٤٢٠.

(٥) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٣، الفهرست لابن النديم ص ٤٠، النقط ص ١٢٩، معجم الأدياء (١٢/ ٣٤)، وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ (٢/ ٢١٦)، البرهان (١/ ٢٥٠، ٢٥١)، الإِتْقَان (٦/ ٢٢٤٥)، التَّحْيِيرُ ص ٣٣٨، المزهَر (٢/ ٣٩٨)، رَسَمَ الْمَصْحَفَ للقدوري ص ٣٩٤، ٤١٣، ٤١٨، ٤١٩.

(٦) انظر: رَسَمَ الْمَصْحَفَ لغانم قدوري ص ٣٩٤، ٤٥٢. وللوقوف على بعض الآثار والنقوش القديمة في الخط العربي يمكن الرجوع إلى هذا الموقع: (<https://goo.gl/jVdrvrr>).

وكادت العُجْمَة تمسُّ سلامة اللغة، وبدأ اللُّبس والإشكال في قراءة المصحف يُلحُّ بالناس، حتى ليشق على السواد منهم أن يهتدوا إلى التمييز بين حروف المصحف وكلماته وهي غير مُعْجَمَة. هنالك رأى بثاقب نظره أن يتقدّم للإنقاذ، فأمر الحجاج أن يُعنى بهذا الأمر الجَلَل. وندب الحجاج - طاعةً لأمر المؤمنين - رجلين جليلين يُعالجان هذا المُشكل وهما: نَصْر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يَعمَر العدواني^(١). وكلاهما كُفء قدير على ما نُدب له، إذ جَمَعَ بين العلم والعمل، والصلاح والورع، والخبرة بأصول اللغة ووجوه قراءة القرآن. وقد اشتركا - أيضًا - في التلمذة والأخذ عن أبي الأسود الدؤلي.

ويرحم الله هذين الشيخين، فقد نجحا في هذه المحاولة، وأعجما المصحف الشريف لأول مرة، ونَقَطَ جميع حروفه المُتشابهة، والتزما ألا تزيد النقط في أيِّ حرف على ثلاث. وشاع ذلك في الناس بعد، فكان له أثره العظيم في إزالة الإشكال واللبس عن المصحف الشريف.

وقيل: إنَّ أول من نَقَطَ المصحف أبو الأسود الدؤلي^(٢)، وإنَّ ابن سيرين كان له مصحف منقوط^(٣)، نَقَطَهُ يَحْيَى بن يَعمَر. ويمكن التوفيق بين هذه الأقوال: بأنَّ أبا الأسود أول من نَقَطَ المصحف، ولكن بصفة فردية، ثم تبعه ابن سيرين، وأنَّ عبد الملك أول من نَقَطَ المصحف، ولكن بصفة رَسْمِيَّة عامة، ذاعت وشاعت بين الناس، دَفْعًا للبس والإشكال عنهم في قراءة القرآن.

[والأقرب أن النقط الذي كان على يد أبي الأسود إنما هو نقط الإعراب (التشكيل)، ثم جاء بعد ذلك نقط الإعجام. وهذا كله يُقال من باب غلبة الظن، وإلا فليس بين أيدينا ما يُوجب القطع بشيء من هذه الأقوال].

(١) انظر: النقط ص ١٢٩، البرهان (١/ ٢٥١)، الإتيان (٦/ ٢٢٤٥)، التحبير ص ٣٣٨، الزيادة والإحسان (٣/ ٧)، رسم المصحف للقدوري ص ٤١٧، ٤٣٧، ٤٥٧، ٤٥٨.

(٢) راجع المصادر المدونة في الحاشية في أول الكلام على الإعجام.

(٣) أخرجه أبو عبيد في الفضائل (٧٣٦)، وسعيد بن منصور (٨٨)، وابن الضريس في الفضائل (٣٧)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٦٠، ١٦١، والداني في المحكم ص ١٣، وفي النقط ص ١٢٩، وانظر: البرهان للزركشي (١/ ٢٥٠)، الزيادة والإحسان (٣/ ٧)، رسم المصحف لغانم قدوري ص ٤٣٥، ٤٣٧.

شَكْلُ المصاحف ^(١) :

شَكْلُ الكتاب في اللغة رديف لإعجابه [عند بعضهم]. وقد عرفت أن الإعجام هو النَّقْط. قال صاحب القاموس ما نصه: "... والكتاب - أي: وشَكْلُ الكتاب - أعجمه، كأشكله، كأنه أزال عنه الإشكال" اهـ ^(٢). ثم شاع استعمال الشَّكْل في خصوص ما يَغْرِض للحروف من حركة أو سكون. والمناسبة بين المعنيين ظاهرة؛ لأن في كلٍّ منهما إزالة لإشكال الحَرْف ودَفْعًا لِلْبَس عنه.

وقال أبو حاتم: "شَكَلْتُ الكتاب، أشكله، فهو مشكول، إذا قَيَّدْتَهُ بالإعراب" اهـ ^(٣).

[وذكر] ... المؤرخون على أن العرب في عهدهم الأول، لم يكونوا يعرفون شَكْل الحروف والكلمات فضلاً عن أن يشكلوها؛ ذلك لأن سَلَامَةً لُغَتِهِمْ، وصفاء سَلِيْقَتِهِمْ وذِلَاقَةً أَلْسِنَتِهِمْ كُلِّ أولئك كان يُغْنِيهِمْ عن الشَّكْل. ولكن حين دَخَلَتِ الإسلامُ أُمَمٌ جديدة؛ منهم العَجَم الذين لا يَعْرِفُونَ العربية بدأت العُجْمَةُ تَحِيف على لغة القرآن.

بل قيل: إن أبا الأسود الدؤلي سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]. فقرأها بجر اللام من كلمة (رسوله)، فأفزع هذا اللحن الشَّيْع أبا الأسود، وقال: عزَّ وَجْهُ اللَّهِ أَنْ يَبْرَأَ من رسوله. ثم ذهب إلى زياد والي البصرة وقال له: قد أَجَبْتُكَ إلى ما سألت. وكان زياد قد سأله أن يجعل للناس علامات يَعْرِفُونَ بها كتاب الله، فتباطأ في الجواب حتى رَاَعَ هذا الحادث، وهنا جَدَّ جِدُّهُ، وانتهى به اجتهاده إلى أن جَعَلَ علامة الفتحة نُقْطَةً فوق الحَرْف، وجعل علامة الكسر نُقْطَةً أسفله، وجعل علامة الضمة

(١) انظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة ص ٧١-٧٣، الإنقان (٤/ ١٦٠)، الزيادة والإحسان (٣/ ٦)، تاريخ المصحف الشريف للقاضي ص ٧٤، تاريخ القرآن للكردى ص ١٨٠، كتابة المصحف الشريف وطباعته للعوفي ص ٢٧، رَسْمُ المصحف لغانم قدوري ص ٤١٠، ٤١١، ٤٦٧، مصادر الشعر الجاهلي لناصر الدين الأسد، قصة الحروف والأرقام (فصل: الإعجام أو التقيط) لعادل المهيري، إرهاصات النشأة في النحو العربي لمحمد زغوان، مقال في مجلة التراث العربي، العدد (٩٩، ١٠٠)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (٨/ ١٨٥)، تاريخ المصحف للقاضي ص ٧٤.

(٢) القاموس (باب اللام، فصل الشين) ص ١٠١٩.

(٣) اللسان (مادة: شكل)، (١١/ ٣٥٨).

نُقْطَةً بين أجزاء الحرف، وجعل علامة السكون نقطتين^(١).

طَفِقَ الناس يَنْهَجُونَ مَنْهَجَهُ، ثم امتدَّ الزمان بهم فبدؤوا يزيدون ويبتكرون، حتى جعلوا للحرف المشدَّد علامة كالقوس، ولألف الوصل جرَّة فوقها أو تحتها أو وسطها، على حَسَب ما قبلها من فتحة أو كسرة أو ضمة. ودامت الحال على هذا حتى جاء عبد الملك بن مروان فرأى بِنَافِذ بصيرته أن يُمَيِّز ذوات الحروف من بعضها، وأن يَتَّخِذَ سبيله إلى ذلك التمييز بالإعجام والنَّقْط، على نحو ما تقدم تحت العنوان السابق. وهنالك اضْطُرَّ أن يَسْتَبْدِل بالشكل الأول -الذي هو النَّقْط- شكلاً جديداً هو ما نعرفه اليوم من علامات الفتحة والكسرة والضمة والسكون^(٢).

والذي اضطره إلى هذا الاستبدال أنه لو أبقى العلامات الأولى على ما هي عليه نُقْطاً، ثم جاءت هذه الأخرى نُقْطاً كذلك لتشابهها واشتباك الأمر؛ فميَّز بين الطائفتين بهذه الطريقة وَنِعَمًا فَعَلَ.

حكم نَقْط المصحف وشكَّله^(٣):

كان العلماء في الصدر الأول يَرَوْنَ كراهة نَقْط المصحف وشكَّله مُبالغةً منهم في المحافظة على أداء القرآن كما رَسَمه المصحف، وخوفاً من أن يُؤدِّي ذلك إلى التغيير فيه.

ومن ذلك ما رُوي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: جرِّدوا القرآن ولا تَخْلِطوه

(١) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (١/ ٣٩-٤١)، المحكم للداني ص ٣-٤، الوسيلة إلى كشف العقيلة ص ٧١-٧٣. وهناك روايات أخرى غير هذه، راجع كتاب رَسْم المصحف لغانم قدوري ص ١٤-١٥، ٤٢١-٤٢٣. وانظر منه أيضاً ص ٤١٣، ٤٥٦، ٤٥٨.

فائدة: كثير من الروايات التي تذكر نقط المصاحف ترجع إلى عهد ولاية زياد بن أبيه على البصرة (٤٤-٥٣ هـ)، ويرجع بعضها إلى عهد عبيد الله بن زياد (ت ٦٧ هـ).

(٢) انظر: الوسيلة للسخاوي ص ١١٠-١١١، الإتيان (٤/ ١٦٢)، الزيادة وإحسان (٣/ ٦)، تاريخ المصحف للقاضي ص ٧٦، تاريخ القرآن للكردى ص ١٨٠، رَسْم المصحف لغانم قدوري ص ٤٥، ٤٣٤، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٦، ٤٤٦، كتابة المصحف الشريف وطباعته للعوفي ص ٣٢.

(٣) انظر: الإتيان (٤/ ١٦٠)، التحبير ص ٣٣٨، الزيادة والإحسان (٣/ ٨).

(١) أخرجه عبد الرزاق (٧٩٤٤)، وأبو عبيد في الفضائل (٨٩٥، ٣٧)، وابن أبي شيبة (٤٩٨ / ٢)، (٥٥١ / ٥)، (١٠ / ١٠)، (٥٥١، ٥٥٠)، والمروزي في قيام الليل (المختصر ص ١٦٨)، والفرابي في فضائل القرآن (٤٠، ٣٩)، والنسائي في الكبرى (١٠٨٠٠)، وفي عمل اليوم والليلة (٩٦٤)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، وابن الأعرابي في المعجم (٥١٣)، (٢ / ١٤)، والطبراني في الكبير (٩٧٥٣)، (٩ / ٤١٢)، والمستغفري في فضائل القرآن (٢٠٨)، وأبو نعيم في الحلية (٩ / ٢١٧)، والداني في المحكم ص ٧، والبيهقي في الشعب (٢٤٢٢)، وأورده إبراهيم الحربي في رسالته في القرآن وأنه غير مخلوق ص ٥٣، وعبد الله بن أحمد في السنة (٩٣)، (١ / ١٣٦)، والخلال في السنة (١٠٣ / ٦) بلا إسناد.

وفي الباب عن عمر رضي الله عنه. أخرجه معمر في الجامع (١٢٧١)، وعبد الرزاق (٢٠٦٦٢)، وابن سعد في الطبقات (٦ / ٨٧)، وابن جرير في التاريخ (٥ / ١٩)، والحاكم (١ / ١٠٢)، والبيهقي في المعرفة (١ / ٨٣)، والهروي في ذم الكلام (٥٨٧)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٣ / ٥٦٥).

وعن إبراهيم النخعي: أخرجه أبو عبيد (٧٣١)، وسعيد بن منصور (٨٢)، وابن أبي شيبة (١٠ / ٥٥٠)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٢، والداني في المحكم ص ٧، والبيهقي في الشعب (٢٤٢٤). عامتهم يرويه بلفظ "كان يقال"، إلا الداني في المحكم فقد رواه بلفظ: "كان يقول". وهي رواية عند أبي داود في المصاحف، والبيهقي في الشعب.

وعن أبي العالية: أخرجه ابن أبي شيبة (٢ / ٤٩٨)، (١٠ / ٥٥١)، وابن الضريس في الفضائل (٤٥)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٤، ١٥٧.

وعن ابن سيرين: أخرجه ابن الضريس في الفضائل (١٦)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٧. وعن الحسن: أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٧.

وعن عبد الرحمن بن الأسود: أخرجه ابن أبي شيبة (٢ / ٤٩٨)، (١٠ / ٥٥١)، وأحمد في العلل (٦٩٠)، (١ / ١٤٢)، وأبو زرعة في تاريخه (١ / ١٠٠)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢ / ٦٨٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٤٠ / ٣٤). بعضهم يرويه بلفظ: "كان يقال". وبعضهم بلفظ: "كان يقول".

(٢) فائدة في المراد بقوله: "جَرَّدُوا القرآن": فقد نقل السيوطي في الإتيان (٤ / ١٦٢) عن الحربي في غريب الحديث أن ذلك يحتمل وجهين:

الأول: جَرَّدُوهُ في التلاوة، ولا تخلطوا به غيره. والثاني: جَرَّدُوهُ في الخط من النُقْط والتعشير.

ثم نقل السيوطي عن البيهقي - ولم أقف عليه في شيء من كتبه - أنه قال: لا تخلطوا به غيره من الكتب، لأن ما خلا القرآن من كتب الله إنما يُؤخَذ عن اليهود والنصارى، وليسوا بمؤمنين عليها اهـ.

وقال البيهقي في المعرفة (١ / ٨٣): "وأمرهم بتجريد القرآن عند عدم الحاجة إلى الرواية؛ لأن القوم كانوا رغبا في أخذ القرآن فلم يرد إشغالهم بغيره قبل استحكامه شفقة عليهم" اهـ.

وهذا الذي ذكره البيهقي في المعرفة مغاير لما عزاؤه إليه السيوطي كما ترى. ولعله وقع خطأ ما في عزوه للبيهقي، فقد وقفت عليه من كلام أبي عبيد في غريب الحديث (١ / ٤٧-٤٩) حيث قال: "قد اختلف الناس في تفسير قوله: جَرَّدُوا القرآن، فكان إبراهيم يذهب به إلى نقط المصاحف ويقول: جَرَّدُوا القرآن ولا تخلطوا به غيره. قال أبو عبيد: وإنما نرى أن إبراهيم كره هذا مخافة أن ينشأ نشوء يدركون المصاحف منقوطة، فيرى أن النقط من القرآن؛ ولهذا المعنى كره من كره الفواتح والعواشر، وقد ذهب كثير من الناس إلى أن يُتَعَلَّم وحده ويترك الأحاديث؛ قال أبو عبيد: وليس لهذا عندي وجه، وكيف يكون عبد الله أراد هذا وهو يُحَدِّث عن النبي ﷺ بحديث كثير! ولكنه عندي ما ذهب إليه إبراهيم وما ذهب إليه عبد الله نفسه، وفيه وجه آخر وهو عندي من أبين هذه الوجوه أنه أراد بقوله: جَرَّدُوا القرآن، أنه حثهم على ألا يُتَعَلَّم شيء من كتب الله غيره، لأن ما خلا القرآن من كتب الله إنما يُؤخَذ عن اليهود والنصارى وليسوا بمؤمنين عليها، وذلك بين في حديث آخر عن عبد الله نفسه عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال: أصبت أنا وعلقمه صحيفة فانطلقنا إلى عبد الله فقلنا:

= هذه صحيفة فيها حديث حسن، قال: فجعل عبد الله يمحوها بيده ويقول: "نحن نقص عليك أحسن القصص"، ثم قال: إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره. وكذلك حديثه الآخر: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فعسى أن يُحدثوكم بحق فتكذبوا به، أو بباطل فتصدقوا به، وكيف يهدونكم وقد أضلوا أنفسهم! ومنه حديث النبي ﷺ حين أتاه عمر بصحيفة أخذها من بعض أهل الكتب، فغضب فقال: أَمْتَهُوْكَون فيها يا ابن الخطاب؟ والحديث في كراهة هذا كثير. فأما مذهب من ذهب إلى ترك أحاديث النبي ﷺ فهذا باطل؛ لأن فيه إبطال السنن، ومما يبين ذلك حديث عمر حين وجّه الناس إلى العراق فقال: جَرِّدُوا القرآن وأَقِلُّوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم؛ ففي قوله: أَقِلُّوا الرواية عن رسول الله ﷺ، ما يبين لك أنه لم يُرد بتجريد القرآن ترك الرواية عن رسول الله ﷺ، وقد رَخَّص في القليل منه، وهذا يبين لك أنه لم يأمر بترك حديث رسول الله ﷺ، ولكنه أراد عندنا علم أهل الكتب للحديث الذي سمع من النبي ﷺ فيه حين قال: أَمْتَهُوْكَون فيها يا ابن الخطاب؟ ومع هذا إنه كان يحدث عن النبي ﷺ بحديث كثير" اهـ.

وقال ابن الجزري في النشر (١/ ٣٢): "كانوا ربما يُدخلون التفسير في القراءة إضاحا وبياناً؛ لأنهم مُحَقِّقُونَ لما تَلَقَّوه عن النبي ﷺ قرأنا، فهم آيُونَ من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه، لكن ابن مسعود ﷺ كان يكره ذلك ويمنع منه" اهـ. ثم ذكر الأثر المنقول عنه. وحاصل ما سبق: أن التجريد يحتمل أن يكون في الخط، ويحتمل أن يكون في القراءة والاشتغال.

أما في الخط فيحتمل:
أ- تجريده من النقط والشكل والتعشير ونحو ذلك.
ب- تجريده من التفسير ونحوه.
وأما في التلاوة والاشتغال، فيحتمل:
١- ألا يكون له اشتغال بغيره من الكتب السابقة.
٢- ألا يشتغل عنه بالحديث النبوي.

وإذا استقر أن الروايات لهذه العبارة -جَرِّدُوا القرآن- وما اقترن بها من الألفاظ نجد الآتي:

١- في أحد روايات أثر ابن مسعود: "وتجريده ألا يُكتب في المصحف مفصل، ولا تعشير، ولا سورة كذا وكذا...". فقد جاء ذلك مع قوله جَرِّدُوا القرآن في سياق واحد عند المستغفر في فضائل القرآن، ولم أتبين هل ذلك من تمام كلام ابن مسعود ﷺ أو أنه مُدرَج فيه.

كما نجد ذلك كالتعليل لكراهة إبراهيم النخعي والحسن وابن سيرين وأبي العالية للتعشير، أو وضع علامات عند رؤوس الآي، أو أن يكتب سورة كذا وكذا. وقد سبق القول بأن عامة الروايات التي جاءت عن إبراهيم في "جَرِّدُوا القرآن" كانت بلفظ: "كان يقال". فكأنه يشير بذلك إلى ما جاء عن ابن مسعود ﷺ.

٢- نجد في كثير من الروايات عبارات ذات مدلول واحد تقريباً، مثل: "ولا تكتبوا فيه شيئاً إلا كلام الله"، و"لا تخلطوه بشيء"، و"لا تخلطوا به ما ليس فيه"، و"لا تلبسوا به ما ليس منه"، و"لا تلبسوا به شيئاً"، و"لا تكتبوا فيه شيئاً إلا كلام الله ﷺ"، وكلها روايات في أثر ابن مسعود ﷺ عند عبد الله بن أحمد وابن أبي داود، والداني، وأبي نعيم. وبنحو من بعضها عن إبراهيم النخعي.

وفي رواية عند ابن أبي شيبة: قرأ رجل عند ابن مسعود فقال: استعذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم. فقال عبد الله: "جَرِّدُوا القرآن".

وعند الفريابي وابن أبي داود: "قال شعبة: فحدثت به أبا التياح وكان عربياً، فقال: نعم. أُمِرُوا أن يُجَرِّدُوا القرآن. قلت له: ما جَرِّدُوا القرآن؟ قال: لا يخلطوا به غيره".

٣- وأما ما جاء عن عمر ﷺ فهو ظاهر في أن المراد أن لا يُزاحم بالاشتغال برواية الحديث، كما في قوله: "إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فلا تبدونهم بالأحاديث فيشغلونكم، جَرِّدُوا القرآن، وأَقِلُّوا الرواية عن رسول الله ﷺ".

وما روي عن ابن سيرين رضي الله عنه أنه كره النقط والفواتح والخواتم إلى غير ذلك ^(١).

= وبهذا نعلم أن ما ورد من الأمر بتجريد القرآن لا يُحمل معناه على المنع من نُقْط الإعجام أو نقط الإعراب (التشكيل)، وإن فسره بعضهم بذلك. والله أعلم.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٧٩٤٨) أن أبا رجاء سأل عن النقط فقال: أخشى أن يزداد في الحروف. وممن رَوَى الكراهة عنه: أبو عبيد في الفضائل (٧٣٣، ٧٣٤، ٧٤٠)، وسعيد بن منصور (٨٩)، والداني في المحكم ص ١١، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٩. وممن يروى عنه الكراهة أيضًا:

(١) إبراهيم النخعي: رواه أبو عبيد (٧٣١)، وسعيد بن منصور (٨٤)، وابن أبي شيبة (٤٩٨ / ٢)، وابن الضريس (٤٤، ٤٤)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٣، ١٥٦، ١٥٩، ١٦١-١٦٢، والداني في المحكم ص ٧، ١٠-١١، ١٦-١٧، والبيهقي في الشعب (٢٤٢٤). ولفظه عند ابن أبي داود: "كانوا يكرهون النقط والتعشير وإحصار السور".

(٢) الحسن البصري: رواه أبو عبيد (٧٣٣)، وسعيد بن منصور (٩٠)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٧، ١٥٨، والداني في المحكم ص ٧. كلهم يروي الكراهة في ذلك عن الحسن وابن سيرين. بل جاء في رواية عن الحسن عند سعيد بن منصور (٨٧) أنه قال: "لَحُسُ الدُّبُر - وهي قُرْحَة الدابة والبعر - أحب إلي من نُقْط المصحف".

(٣) قتادة: رواه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٩. وفي بعض الروايات عنه: "وددت أن أيديهم قُطعت. يعني من نُقْط المصحف".

(٤) عباد الخَوَاص. فقد كان لا يقرأ إلا في مصحف غير منقوط. رواه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٦٠.

(٥) الإمام مالك: قال: ولا يزال الإنسان يسألني عن نُقْط القرآن فأقول له: أما الإمام من المصاحف فلا أرى أن يُنْقَط، ولا يُزَاد في المصاحف ما لم يكن فيها، وأما المصاحف الصغار التي يتعلم فيها الصبيان وألواحهم فلا أرى بذلك بأسًا. وسُئِل عن سُكُل المصاحف فقال: أما الأمهات فلا أراه، وأما المصاحف التي يتعلم فيها الغلمان فلا بأس، كما رواه الداني في المحكم ص ٨، ٧. وفي النقط ص ١٣٠.

وقد جاء الترخيص في ذلك عن جماعة من السلف، منهم:

(١) الحسن البصري: رواه أبو عبيد في الفضائل (٧٣٤، ٧٣٥)، وسعيد بن منصور (٨٦، ٨٩)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٦٠، ١٦١، والداني في المحكم ص ١٢، والبيهقي في الشعب (٢٤٢٤).

(٢) ابن سيرين. فقد كان له مصحف منقوط كما مضى قريبًا. ورأى عنه أبو عبيد (٧٣٦) أنه قال: لا بأس بنقط المصاحف.

وقال منصور بن زاذان: سألت الحسن وابن سيرين عنه -أي: النقط- فقالا: لا بأس به. أخرجه عبد الرزاق (٧٩٤٨)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٦٠، والبيهقي في الشعب (٢٤٢٤).

(٣) ربيعة: رواه الداني في المحكم ص ٨، وفي النقط ص ١٢٩، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٦١.

(٤) الليث بن سعد: رواه الداني في المحكم ص ٨، وفي النقط ص ١٣٠.

مرادهم بالنقط:

عند تتبع الروايات المنقولة عن السلف في كراهة النقط أو الترخيص فيه نجد أن غالب تلك المرويات يدل على أن مرادهم بالنقط: نُقْط الإعراب (الشكل)، لا نُقْط الإعجام.

ودونك بعض العبارات المنقولة عنهم في ذلك:

(١) عن الحسن وابن سيرين أنهما كانا يكرهان نُقْط المصاحف بالنحو. أخرجه ابن أبي داود في المصاحف

ص ١٥٩.

ولكن الزمان تغير - كما علمت - فاضطر المسلمون إلى إعجام المصحف وشكله لنفس ذلك السبب، أي: للمحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفاً من أن يُؤدّي تجرّده من النّقط والشكل إلى التّغيير فيه.

فمعقول حينئذ أن يزول القول بکراهة ذینک الإعجام والشّکل، ويحلّ محلّه القول بوجوب أو باستحباب الإعجام والشّکل؛ لما هو مقرر من أن الحكم يدور مع علّته وجوداً وعدماً. قال النووي رحمته الله في كتابه التّبيان ما نصّه: قال العلماء: ويُستحب نقط المصحف وشكله؛ فإنه صيانة من اللحن فيه والتصحيف، وأما كراهة الشعبي ^(١) والنّخعي النّقط؛ فإنما كراهاه في ذلك الزمان خوفاً من التّغيير فيه، وقد أمّن ذلك اليوم فلم يُمتنع منه كنظائره، مثل: تصنيف العلم، وبناء المدارس والرباطات وغير ذلك، والله أعلم. اهـ ^(٢).

= وفي رواية ص ١٦٠ عن منصور بن زاذان أنه سألهما: ينقط بالنحو؟ وأنها قالوا: لا بأس. كما روى عن كل واحد منهما بمفرده كما في ص ١٥٨. وروي عن ابن سيرين أنه سُئل عن المصحف: يُنْقَطُ بالنحو؟ قال: أخشى أن يزيدوا في الحروف ص ١٥٨.

وروى عبد الرزاق (٧٩٤٠) عنه أنه كان يكره أن يُشكل المصحف أو يُزاد فيه شيء. وعن الحسن أنه كان لا يرى بأساً بِنَقْطِ المصحف بالنحو. أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٦٠. وفي رواية عند عبد الرزاق (٧٩٤٨)، وسعيد بن منصور (٨٩)، والبيهقي في الشعب (٢٤٢٤) أنه سُئل عن مصحف يُنْقَطُ بالعربية فقال: لا بأس به.

(٢) عن قتادة أنه كان يكره أن يُنْقَطَ المصحف بالنحو. أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٩.

(٣) سُئل ربّعة عن شكل القرآن في المصاحف؟ فقال: لا بأس. أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٦١، والداني في المحكم ص ٨، وفي النقط ص ١٢٩.

(٤) عن إبراهيم النخعي أنه كان يكره في المصحف النقط والتعشير. قال سفيان: أراه نقط العربية. أخرجه عبد الرزاق (٧٩٤١).

(١) أخرجه عنه ابن أبي شيبة (١٤/ ١٣٨)، من طريق فراس بن يحيى قال: أصبت في سجن الحجاج ورقاً منقوطاً بالنحو، وكان أول نقط رأيته، فأُتيت به الشعبي فأرْبَتَه إياه، فقال: "اقرأ عليه ولا تنقطه بيدك".

(٢) التّبيان ص ١٥٠.

تجزئة... [المصحف] (١):

كانت المصاحف العثمانية مُجَرَّدَة من التَّجْزِئَة التي نَذَرها، كما كانت مُجَرَّدَة من النَّقْطِ والشَّكْلِ. ولما امتدَّ الزمان بالناس جعلوا يَفْتَنُون في المصاحف وتجزئتها عدَّة

(١) وردت روايات كثيرة عن جماعة من السلف في كراهة التعشير والتَّجْزِئَة، وكتابة أسماء السُّور، فمن ذلك:

(١) عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كره التَّعْشِيرَ، أخرج ذلك عنه عبد الرزاق (٧٩٤٢)، وأبو عبيد (٧٣٧)، وابن أبي شيبه (٢/ ٤٩٧)، وابن الضريس (٣٦، ٤٨) ص ٨٤، ٨٧، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٥، ١٥٦، والداني في المحكم ص ٩، والبيهقي في الشعب (٢٤٢٣)، وأخرج عنه أبو عبيد (٧٣٨) أنه كان يَحْكُهُ. وقال أبو جمره: "أُتيت إبراهيم بمصحف لي مكتوب فيه سورة كذا وكذا آية. فقال إبراهيم: أُمَحُّ هذا؛ فإن ابن مسعود كان يكره هذا، ويقول: لا تخلطوا بكتاب الله ما ليس منه". أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٤.

(٢) عن عطاء (كراهة التعشير). أخرجه ابن أبي شيبه (٢/ ٤٩٧)، والداني في المحكم ص ٩. وسأله ابن جريج: أنكتب عند كل سورة خاتمة سورة كذا، وفيها كذا وكذا آية؟ فنهى عن ذلك وقال: بدعة. وجاء نحوه عن أبي رزين. أخرجه أبو عبيد في الفضائل (٧٤١)، وابن أبي شيبه (٢/ ٤٩٧)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٤، والداني في المحكم ص ١٦.

(٣) عن مجاهد (كراهة التعشير). أخرجه عبد الرزاق (٧٩٤٣)، وأبو عبيد (٧٣٩)، وابن أبي شيبه (٢/ ٤٩٧)، والداني في المحكم ص ٩.

(٤) عن أبي العالية (كراهة التعشير). رواه الداني في المحكم ص ٩. وروى عنه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٧ أنه كره الجمل في القرآن. وفي رواية عند ابن الضريس (٤٥)، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٤: أنه كان يكره الجمل في الحواشي، ويكره: خاتمة سورة كذا وكذا، وفتحة سورة كذا وكذا.

(٥) عن ابن سيرين: أخرجه أبو عبيد (٧٤٠)، وابن أبي شيبه (٢/ ٤٩٧)، والداني في المحكم ص ٩، وروى عنه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٧، أنه كان يكره أن يكتب في المصاحف هذه العواشر والفواتح...

(٦) عن الحسن البصري: أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٧.

(٧) عن إبراهيم النخعي: أخرجه عبد الرزاق (٧٩٤١)، وابن أبي شيبه (٢/ ٤٩٧)، وابن الضريس (٤٢) وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٦، ١٦٠، وأخرج عنه سعيد بن منصور (٨٢)، أنه كان يكره أن يُحْلَى المصحف، وأن يُعْشَر، أو يُصَغَّر. وفي رواية عن سعيد بن منصور والبيهقي في الشعب (٤/ ٢١٩): وكان يكره أن يُكْتَبَ بالذهب، أو يُعْلَمَ عند رؤوس الآي.

(٨) وفي رواية عند ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٣ أنه سأله الأعمش عن التعشير في المصحف، ويكتب سورة كذا وكذا، فكرهه.

وفي رواية عند البيهقي في الشعب (٤/ ٢١٩): كان يقال: يُكْرَهُ أن يُعْشَر المصحف أو يُصَغَّر.

وفي رواية عند ابن أبي داود ص ١٥٣: كانوا يكرهون تصغير المصاحف والفواتح والعواشر.

وفي رواية عند ابن أبي داود ص ١٥٣: كانوا يكرهون النَّقْطَ والتَّعْشِيرَ وإحصاء السور.

وفي رواية عند ابن أبي داود ص ١٥٣-١٦١ أنه كان يكره العواشر والفواتح وتصغير المصحف، وأن يكتب فيه سورة كذا وكذا.

وفي رواية ص ١٥٦: كانوا يكرهون التعشير والتنقيط والخواتم في المصحف.

وفي رواية عند ابن الضريس (٤٤) أنه كره أن ينقط المصحف أو يُخْتَمَ أو يُعْشَر أو يُبَاعَ أو يُشْتَرَى.

تَجْزِئَاتٍ، مختلفة الاعتبارات^(١).

فمنهم من قَسَمَ القرآن ثلاثين قِسْمًا، وأطلقوا على كل قسم منها اسم الجزء، بحيث لا يَخْطُر بالبال عند الإطلاق غيره، حتى إذا قال قائل: قرأتُ جزءًا من القرآن، تبادر إلى الذهن أنه قرأ جزءًا من الثلاثين جزءًا التي قَسَموا المصحف إليها. وَجَرَى على ذلك أصحاب الرِّبَعَات، إذ طبعوا كل جزء في نُسخة مستقلة، ومجموع النُّسخ الجامعة للقرآن كله يسمونه: (رَبْعَةٌ).

ويُوجَد من هذا القبيل أجزاء مستقلة بالطَّبْع بأيدي صغار التلاميذ في المدارس وغيرهم.

وَمَنْ الناس من قَسَموا الجزء إلى حزبين، وَمَنْ قَسَموا الحِزْب إلى أربعة أجزاء سَمَوْا كُلَّ واحد منها رُبْعًا.

ومن الناس مَنْ وضعوا كلمة (خَمْس) عند نهاية كُلِّ خمس آيات من السورة، وكلمة (عَشْر) عند نهاية كُلِّ عشر آيات منها، فإذا انقضت خَمْس أخرى بعد العشر أعادوا كلمة (خَمْس)، فإذا صارت هذه الخَمْس عشرًا أعادوا كلمة (عشر) وهكذا دواليك إلى آخر السورة. وبعضهم يكتب في موضع الأخماس رأس الخاء بدلًا من كلمة (خَمْس)، ويكتب في موضع الأعراس رأس العين بدلًا من كلمة (عشر). وبعض الناس يرمز إلى رؤوس الآي برقمٍ عَدَدِها من السورة، أو من غير رقم. وبعضهم يكتب فواتح للصور كعنوان يُنَوِّه فيه باسم السورة وما فيها من الآيات المكية والمدنية إلى غير ذلك.

وللعلماء في ذلك كلام طويل بين الجواز بکراهة، والجواز بلا کراهة، ولكن الخطب سَهْل على كل حال، مادام الغرض هو التيسير والتسهيل، وما دام الأمر بعيدًا عن اللبس والتزيُّد والدَّخِيل...

(١) انظر في ذلك: كتاب فنون الأفنان ص ٢٥٣-٢٧٧، جمال القراءة (١/ ١٢٤-١٨٦).

احترام المصحف:

ليس فيما نرى ونسمع كتابٌ أُحيطَ بهالةٍ من الإجلال والتقديس كالقرآن الكريم. حتى لقد وصفه الحق جل شأنه بأنه [في] كتاب مكنون، وحكم بأنه لا يمسه إلا المطهرون، وأقسم على ذلك إذ يقول: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْعِدِ الْجُومِ ۖ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (٧٦) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧) فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ (٧٨) لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٧٩) تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الواقعة: ٧٥-٨٠].

وحتى نهى الرسول ﷺ عن السفر به إلى أرض العدو إذا خيف وقوع المصحف في أيديهم. والحديث مروي في الصحيحين^(١).

وحتى أفتى العلماء بكفر من رمى به في قاذورة، وبحُرمة من باعه لكافر ولو ذميًّا، قالوا: بوجوب الطهارة لمسّه وحمله، وكذلك ما يتصل به من خريطة وغلاف وصندوق على... [قول بعضهم].

واستحبوا تحسين كتابته، وإيضاحها، وتحقيق حروفها...

رزقنا الله الأدب معه ومع كتابه، ومع كافة من اصطفاهم من عباده، آمين.



(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٠). ومسلم (١٨٦٩).

المبحث... [العاشر]

في

القراءات والقراء

أ- القراءات:

القراءات: جَمْع قراءة، وهي في اللغة مصدر سماعي لقراء.
وفي الاصطلاح: مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مُخالفًا به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطُرُق عنه، سواء أكانت هذه المُخالفة في نُطق الحروف أم في نُطق هيئاتها.

قال السيوطي عند كلامه على تقسيم الإسناد إلى عالٍ ونازل ما نصه: "ومما يُشبه هذا التقسيم الذي لأهل الحديث: تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه. فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم، واتفقت عليه الروايات والطُرُق عنه فهو قراءة. وإن كان للراوي عنه فرواية. أو لمن بعده فنازلًا فطريق. أو لا على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه فوجه" اهـ^(١).

وفي منجد المُقرئين لابن الجزري ما نصّه: "القراءات عِلْمٌ بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو النَّاقلة..."

والمُقرئ: العالم بها ورواها مُشافهة، فلو حَفِظَ التيسير -مثلاً- ليس له أن يُقرئ بما فيه إن لم يُشافهه من شُوفَةٍ به مُسَلَّسًا؛ لأنّ في القراءات أشياء لا تُحكم إلّا بالسمع والمُشافهة.

والقارئ المُبتدئ: من شرع في الأفراد إلى أن يُفرد ثلاثًا من القراءات.

والمُنتهي: مَنْ نقل من القراءات أكثرها وأشهرها" اهـ^(٢).

(١) الإتيان (١/ ٢٠٩).

(٢) منجد المقرئين ص ٣.

نشأة علم القراءات:

قلنا غير مرة: إنّ المُعَوَّل عليه في القرآن الكريم إنما هو التلقي والأخذ، ثقةً عن ثقة، وإمامًا عن إمام إلى النبي ﷺ، وإنّ المصاحف لم تكن ولن تكون هي العمدة في هذا الباب.

إنما هي مرجع جامع للمسلمين على كتاب ربهم، ولكن في حدود ما تدلُّ عليه وتُعيِّنه، دون ما لا تدل عليه ولا تُعيِّنه. وقد عرفت أنّ المصاحف لم تكن منقوطة ولا مشكولة، وأنّ صورة الكلمة فيها كانت مُحتملة لكل ما يُمكن من وجوه القراءات المُختلفة، وإذا لم تحتملها فربما كُتبت الكلمة بأحد الوجوه في مصحف، ثم كُتبت في مصحف آخر بوجه آخر، وهلم جرا. فلا غَرَو أن كان التعويل على الرواية والتلقي هو العمدة في باب القراءة والقرآن...

ثم إنّ الصحابة -رضوان الله عليهم- قد اختلف أخذهم عن رسول الله ﷺ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد، ومنهم مَنْ أخذه بحرفين، ومنهم مَنْ زاد. ثم تفرّقوا في البلاد وهم على هذه الحال، فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم، وأخذ تابع التابعين عن التابعين، وهلم جرا، حتى وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصّصوا وانقطعوا للقراءات، يضبطونها، ويُعنّون بها، وينشرونها كما يأتي.

هذا منشأ علم القراءات واختلافها، وإن كان الاختلاف يرجع في الواقع إلى أمور يسيرة بالنسبة إلى مواضع الاتفاق الكثيرة كما هو معلوم. لكنه -على كلّ حال- اختلافٌ في حدود السبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن، كلّها من عند الله، لا من عند الرسول ﷺ، ولا أحدٍ من القراء أو غيرهم.

وللنويري^(١) كتاب... وضعه شرحًا للطَّيِّبَة في القراءات العشر، يَجْمَلُ بي أن أنقل إليك منه هنا الكلمة الآتية^(٢):

(١) محمد بن محمد بن محمد بن علي النويري الميموني، القاهري، المالكي، أبو القاسم، فقيه أصولي، نحوي، صوفي، عروضي، مقرئ، ولد سنة (٨٠١هـ)، وتوفي بمكة سنة (٨٥٧هـ). له شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري، وهو مطبوع، وله مؤلفات أخرى في مختلف العلوم، نظمًا ونثرًا. انظر: البدر الطالع (٢/ ٢٥٦)، معجم المؤلفين (١١/ ٢٨٦).

(٢) شرح طيبة النشر للنويري (١/ ١١٢) (بتصرف يسير).

"والاعتماد في نقل القرآن على الحفظ؛ ولذلك أرسل -أي: عثمان رضي الله عنه- كل مصحف مع مَنْ يُوافق قراءته في الأكثر وليس بلازم. وقرأ كل مصرٍ بما في مصحفهم، وتلقوا ما فيه من الصحابة الذين تلقوه عن النبي ﷺ. ثم تجرّد للأخذ عن هؤلاء قوم أسهروا ليلهم في ضبطها، وأتعبوا نهارهم في نقلها، حتى صاروا في ذلك أئمةً للاقتداء، وأنجمًا للاهتداء، وأجمع أهل بلدهم على قبول قراءتهم، ولم يختلف عليهم اثنان في صحة روايتهم ودرايتهم؛ ولتصديهم للقراءة نُسبت إليهم، وكان المَعَوَّل فيها عليهم.

ثم إنَّ القراء بعد هؤلاء كثروا، وفي البلاد انتشروا، وخلفهم أُمم بعد أُمم، وعُرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المُتقن للتلاوة المشهورة بالرواية والدراية، ومنهم المُحصِّل لوَصف واحد، ومنهم المُحصِّل لأكثر من واحد، فكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلَّ منهم الائتلاف.

فقام عند ذلك جهابذة الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد بقَدْر الحاصل، وميّزوا بين الصحيح والباطل، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزّوا الأوجه والروايات، وبيّنوا الصحيح والشاذّ، والكثير والفاذّ، بأصول أصْلوها، وأركان فضّلوها، إلخ" اهـ.

طبقات الحفّاظ المُقرئين الأوائل^(١):

ولقد اشتهر في كلّ طبقة من طبقات الأمة جماعة بحفظ القرآن وإقراءه.

فالمُشتهرون من الصحابة بإقراء القرآن: عثمان، وعلي، وأُبَيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري، وسائر أولئك الذين أرسلهم عثمان بالمصاحف إلى الآفاق الإسلامية.

والمُشتهرون من التابعين: ابن المسيب، وعروة، وسالم^(٢)، وعمر بن عبد العزيز،

(١) انظر: النشر (١/ ٨-٩).

(٢) سالم بن مَعْقِل، أصله من إصطخر، من السابقين الأولين البدرين، كان يؤم المهاجرين الذين قدموا من مكة حين قدم المدينة؛ لأنه كان أقرأهم. قال موسى بن عتبة: "والى أبا حذيفة، وإنما الذي أعتقه هي بُيْتَةُ بنت يَعار الأنصارية، زوجة أبي حذيفة بن عتبة، وتباه أبو حذيفة. وقد استشهد ﷺ يوم اليمامة. انظر: السَّيَر (١/ ١٦٧).

وسليمان بن يسار^(١)، وأخوه عطاء^(٢)، وزيد بن أسلم^(٣)، ومسلم بن جُنْدَب^(٤)، وابن شهاب الزهري، وعبد الرحمن بن هُرْمَز^(٥)، ومعاذ بن الحارث المشهور بمعاذ القارئ^(٦)، (وكل هؤلاء كانوا بالمدينة).

وعطاء، ومجاهد، وطاوس، وابن أبي مُلَيْكَة^(٧)، وعبيد بن عُمَيْر، وغيرهم. (وهؤلاء كانوا بمكة).

وعامر بن عبد القيس، وأبو العالية^(٨)، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر^(٩)، وجابر بن زيد^(١٠)، والحسن، وابن سيرين، وقتادة، وغيرهم. (وهؤلاء كانوا

(١) سليمان بن يسار المدني، أحد الفقهاء السبعة في المدينة، مولى أم المؤمنين ميمونة، وُلد في خلافة عثمان رضي الله عنه في حدود سنة أربع وثلاثين، توفى سنة سبع ومائة، وكان عمره ثلاثاً وسبعين سنة. انظر: السير (٤/ ٤٤٤).

(٢) عطاء بن يسار، الإمام الفقيه الواعظ الثبت الحجة، كان مُلَازِمًا لمسجد رسول الله ﷺ، وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً. توفي سنة ثلاث ومائة. انظر السير (٤/ ٤٤٨).

(٣) زيد بن أسلم، أبو عبد الله العدوي العُمَري المدني الفقيه، كان له حلقة في مسجد رسول الله ﷺ يحضرها الفقهاء، توفي في ذي الحجة، سنة ست وثلاثين ومائة. انظر السير (٥/ ٣١٦).

(٤) أبو عبد الله المدني القارئ القَاص، مولى هُذَيْل، قرأ على ابن عِيَّاش، وقرأ عليه نافع، وتَأَدَّب عليه عمر بن عبد العزيز، وكان من الفُصحاء. توفي في خلافة هشام بن عبد الملك، بعد سنة عشر ومائة تقريباً. انظر: معرفة القراء الكبار (٨٠/ ١).

(٥) الإمام الحافظ المُقرئ أبو داود عبد الرحمن بن هُرْمَز المدني الأعرج، مولى محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، جَوَد القرآن وأقرأه، وكان يكتب المصاحف، أخذ القراءة عن أبي هريرة وابن عباس وعبد الله ابن عياش بن أبي ربيعة، وكان أعلم الناس بأنساب قريش، وأخذ العربية عن أبي الأسود الدؤلي. مات مُرابطاً بالإسكندرية، وذلك في سنة سبع عشرة ومائة، وربما جاوز الثمانين. انظر: السير (٥/ ٦٩).

(٦) معاذ بن الحارث بن الحُباب بن الأرقم الأنصاري المازني النجاري، أبو حليمة، ويقال: أبو الحارث المدني القارئ. قيل: شهد الخندق، وقيل: لم يُدرك من حياة النبي ﷺ إلا ست سنين. وهو الذي أقامه عمر رضي الله عنه فيمن أقام في رمضان ليصلي التراويح، وشهد الجسر مع أبي عبيد. قيل: قتل يوم الحرة وله تسع وستون سنة. انظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ١٧٠).

(٧) عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَة، زهير بن عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي، أبوبكر القرشي التيمي المكي القاضي المؤذن، ولد في خلافة علي رضي الله عنه أو قبلها، وكان عالماً مفتياً صاحب حديث وإتقان، ولي القضاء والأذان لابن الزبير، مات سنة سبع عشرة ومئة، وكان من أبناء الثمانين. انظر: السير (٥/ ٨٨).

(٨) رُفَيع بن مهران، الإمام المُقرئ الحافظ المُفسر، أبو العالية الرياحي البصري، كان مولى لامرأة من بني رياح بن يربوع، أدرك زمان النبي ﷺ وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، ودخل عليه. وحفظ القرآن وأقرأه على أبي بن كعب، وتصدر لإفادة العلم، وبَعُدَ صيته، وقرأ على زيد وابن عباس رضي الله عنهما. وكان من أعلم الناس بالقرآن بعد الصحابة رضي الله عنهم. توفي سنة تسعين، وقيل غير ذلك. انظر: السير (٤/ ٢٠٧).

(٩) قال في القاموس: "يَعْمَرُ كَيْفَعَلُ أَسْمَاء" (زرقاني).

(١٠) أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي اليَحْمَدي، مولاهم، البصري، الحَوْفي، كان عالم أهل البصرة في زمانه، ومن كبار تلامذة ابن عباس، مات سنة ثلاث وتسعين. انظر: السير (٤/ ٤٨١).

بالبصرة).

وعلقمة^(١)، والأسود^(٢)، ومسروق^(٣)، وعبيدة^(٤)، والربيع بن خثيم^(٥)، والحارث بن قيس^(٦)، وعمرو بن شرحبيل^(٧)، وعمرو بن ميمون^(٨)، وأبو عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش^(٩)، وعبيد بن نضلة^(١٠)، وأبو زُرعة بن عمرو^(١١)، وسعيد بن جبير، والنخعي،

(١) الإمام الحافظ المُجَوِّد المجتهد، فقيه الكوفة وعالمها ومقرئها، أبو شَيْبَل علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة النخعي، عَمُّ الأسود بن يزيد، وأخيه عبد الرحمن، وخال فقيه العراق إبراهيم النخعي. وُلِدَ في عهد النبي ﷺ، وعَدَّاه في المُخَضَّرِمين، نزل الكوفة، ولازم ابن مسعود حتى رَأَسَ في العلم والعمل، وجَوَّدَ القرآن على ابن مسعود، وتصدَّى للإمامة والفتيا بعد ابن مسعود وعلي رضي الله عنهما، وكان يُشَبِّهُ بابن مسعود في هديه ودَلَّه وسمته، وكان عَقِيمًا لا يُولِدُ له. توفي سنة إحدى وستين، وقيل غير ذلك. انظر: السير (٤/ ٥٣).

(٢) الأسود بن يزيد بن قيس، أبو عمرو النخعي الكوفي، أخو عبد الرحمن بن يزيد، ووالد عبد الرحمن بن الأسود، وابن أخي علقمة بن قيس، وخال إبراهيم النخعي، كان مُخَضَّرَمًا، أدرك الجاهلية والإسلام. حج ثمانين من بين حج وعمرة، وكان صَوَامًا قَوَامًا. وقرأ على ابن مسعود، وكان يصوم الدهر. توفي سنة خمس وسبعين، وقيل غير ذلك. انظر: السَّيَر (٤/ ٥٠).

(٣) مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية، أبو عائشة الوادعي الهمداني الكوفي. قال الخطيب: يقال: إنه سُرق وهو صغير، ثم وُجِدَ فُسِّمَ مسروقًا. وهو من كبار التابعين، ومن المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي ﷺ، وكان كثير العبادة والورع والزهد. توفي سنة اثنتين وستين، وقيل: غير ذلك. انظر: السير (٤/ ٦٣).

(٤) عبيدة بن عمرو السلماني المرادي الكوفي، الفقيه، أسلم عام فتح مكة بأرض اليمن، أخذ عن علي وابن مسعود وغيرهما رضي الله عنهما، وكان يُقَرَأُ ويفتي. توفي سنة اثنتين وسبعين، وقيل غير ذلك. انظر: السير (٤/ ٤٠).

(٥) الربيع بن خثيم بن عائذ، أبو يزيد الثوري الكوفي، الإمام القدوة العابد، أدرك زمان النبي ﷺ ولم يلقه، كان من عقلاء الرجال، ومن أهل الورع والعبادة. توفي قبل سنة خمس وستين. انظر: السير (٤/ ٢٥٨).

(٦) الحارث بن قيس الجعفي الكوفي، العابد الفقيه، صَحِبَ عَلِيًّا وابن مسعود رضي الله عنهما، توفي في زمن معاوية، ووصل إلى عليه أبو موسى الأشعري رضي الله عنهما. انظر: السير (٤/ ٧٥).

(٧) أبو ميسرة عمرو بن شرحبيل الهمداني الكوفي، حَدَّثَ عن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهما، وكان من العباد الأولياء، توفي في ولاية عبيد الله بن زياد. انظر: السير (٤/ ١٣٥).

(٨) عمرو بن ميمون الأودي المَذْحِجِي الكوفي، الإمام الحجة، أبو عبد الله، أدرك الجاهلية، وأسلم في عهد النبي ﷺ، وقدم الشام مع معاذ رضي الله عنهما، ثم سكن الكوفة، وكان كثير العبادة، والحج والعمرة. مات سنة خمس وسبعين، وقيل: غير ذلك. انظر: السير (٤/ ١٥٨).

(٩) زَرَّ بن حُبَيْش بن حَبَّاشَة بن أوس، مُقَرَّر الكوفة مع السَّلَمِي، أبو مَرِيَم الأسدي، أدرك أيام الجاهلية، وقرأ على ابن مسعود وعلي، وتصدر للإقراء، فقرأ عليه يحيى بن وثاب وعاصم بن بهدلة، وأبو إسحاق، والأعمش، وغيرهم. توفي سنة إحدى وثمانين وقيل غير ذلك، وقد جاوز مائة وعشرين سنة. انظر: السير (٤/ ١٦٦).

(١٠) عبيد بن نضلة الخزاعي، أبو معاوية الكوفي المقرئ. روى عن ابن مسعود رضي الله عنهما، وقرأ على علقمة، وكان مُقَرَّر أهل الكوفة في زمانه. توفي في ولاية بشر بن مروان على العراق سنة أربع وسبعين للهجرة. انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٧٠).

(١١) أبو زُرعة ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي، من ثقات التابعين وعلمائهم، اسمه كنيته على الأشهر، وقيل: هَرَم، وقيل: عمرو كأبيه، وقيل غير ذلك. انظر: السير (٥/ ٨).

والشعبي. (وهؤلاء كانوا بالكوفة).

والمغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب مصحف عثمان، وخُلَيْد بن سعد^(١) صاحب أبي الدرداء، وغيرهما. (وهؤلاء كانوا بالشام).

ثم تفرغ قوم للقراءات يضبطونها وَيُعَوِّنُ بها. فكان بالمدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثم شيبه بن نَصَّاح^(٢)، ثم نافع بن أبي نعيم.

وكان بمكة عبد الله بن كثير، وحُميد بن قيس الأعرج^(٣)، ومحمد بن مُحَيِّص^(٤).

وكان بالكوفة يحيى بن وثَّاب^(٥)، وعاصم بن أبي النُّجُود^(٦)، وسليمان الأعمش^(٧)، ثم حمزة، ثم الكسائي.

(١) خلد بن سعد السَّلَاماني، مولى أم الدرداء، يروي عن أبي الدرداء. وكان يسكن بيت المقدس، وكان قارئاً حسن الصوت، يجتمع عليه الناس في بيت أم الدرداء يقرأ عليهم. انظر: الثقات لابن حبان (٤/ ٢١٠)، الوافي بالوفيات (١٣/ ٢٣٦).

(٢) قال في القاموس: "وَنَصَّاحَةٌ وَالدُّشَيْبَةُ الْقَارِئُ" هكذا بالناء المربوطة، ولكن الذي في كتب القراء كالنشر وطبقات القراء "نصاح" من غير تاء مربوطة (زرقاني).

(٣) أبو صفوان المكي القارئ، قرأ القرآن على مجاهد ثلاث مرات، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وابن عيينة وغيرهم، وكان قارئ أهل مكة، وكان أقرضهم وأحسبهم. توفي سنة ثلاثين ومائة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٩٧).

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن مُحَيِّص السهمي، مولاهم، المكي، قارئ أهل مكة. قرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد ودرَّجاس مولى ابن عباس، وقرأ عليه شُبُل بن عَبَّاد، وأبو عمرو بن العلاء وغيرهما. وقد اختلفوا في اسمه على ستة أقوال، توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٩٨).

(٥) يحيى بن وثَّاب الأسدي الكاهلي مولاهم، الكوفي، الإمام المقرئ الفقيه، شيخ القراء، أقام بالكوفة، وقرأ على أصحاب علي وابن مسعود حتى صار أقرأ أهل زمانه، أخذ القراءة عن علقمة ومسروق والأسود والشيباني والسلمي، وقرأ عليه الأعمش وطلحة بن مُصَرِّف وغيرهما. توفي سنة ثلاث ومائة. انظر: السير (٤/ ٣٧٩).

(٦) عاصم بن أبي النُّجُود الأسدي مولاهم، الكوفي، أحد السبعة، واسم أبيه بَهْدَكَة، قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حُبَيْش الأسدي، وقرأ عليه الأعمش، والمُفَضَّل الصَّبِّي، وأبو بكر بن عياش، وحفص بن سليمان، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، وحمزة بن حبيب وغيرهم أحرفاً من القراءة، وإليه انتهت الإمامة في القراءة بالكوفة بعد شيخه أبي عبد الرحمن السلمي، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن، وكان من أفصح الناس. توفي آخر سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل غير ذلك. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٨٨).

(٧) سليمان بن مِهْران الأعمش، أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي، قرأ القرآن على يحيى بن وثَّاب، وزيد بن وهب، وزر بن حُبَيْش، وعرض القرآن على أبي العالية، ومجاهد، وعاصم بن بَهْدَكَة. وقرأ عليه حمزة الزيات وغيره. كان مولده سنة إحدى وستين، وكان يُسَمَّى المصحف من صدقه. وبقي قريباً من سبعين سنة لم تَقُتْ التكبيرة الأولى. توفي سنة ثمان وأربعين ومائة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٩٤).

وكان بالبصرة عبد الله بن أبي إسحاق^(١)، وعيسى بن عمر^(٢)، وأبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجَحْدَرِي، ثم يعقوب الحضرمي^(٣).

وكان بالشام عبد الله بن عامر، وعطية بن قيس الكلابي^(٤)، وإسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر^(٥)، ثم يحيى بن الحارث الذُمَارِي، ثم شريح بن يزيد الحضرمي^(٦).
وقد لمع في سماء هؤلاء القراء نجوم عدّة مهروا في القراءة والضبط حتى صاروا في هذا الباب أئمة يُرْحَل إليهم، ويُؤخذ عنهم.

أعداد القراءات:

ثم اشتهرت عبارات تحمل أعداد القراءات فقليل: القراءات السبع، والقراءات العشر، والقراءات الأربع عشرة.

وأحظى الجميع بالشهرة ونبأه الشأن القراءات السبع.

وهي القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة المعروفين، وهم: نافع، وعاصم، وحمزة، وعبد الله بن عامر؛ وعبد الله بن كثير؛ وأبو عمرو بن العلاء، وعلي الكسائي.

(١) عبد الله بن أبي إسحاق الزيايدي الحضرمي، مولاهم، من كبار النحاة، أخذ عنه النحو أبو عمرو بن العلاء والأخفش وغيرهما. توفي سنة سبع عشرة ومائة. انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١١٩، الأعلام (٤/ ٧١).

(٢) عيسى بن عمر، أبو عمر الثقفي. قيل: إنه كان مولى لخالد بن الوليد المخزومي، ونزل في ثقيف، أخذ القراءات والنحو عن عبد الله بن أبي إسحاق، والحروف عن ابن كثير وابن مُحَيِّص. روى عنه الأصمعي والخليل، وهو الذي كَمَّل النحو وهذبه وبوّه. توفي سنة تسع وأربعين ومائة. انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٦٧.

(٣) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق، مولى الحضرميين، قرأ القرآن على أبي المنذر سلام بن سليم وغيره، وسمع من حمزة الزيات، وشعبة وغيرهما، وقرأ عليه رُوح، ورؤيس، وأبو حاتم السجستاني، وأبو عمرو الدوري وغيرهم. كان عالماً بالعربية ووجوها، والقرآن واختلافه، من أهل الورع والزهد. توفي سنة خمس ومائتين. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٥٨).

(٤) أبو يحيى عطية بن قيس الكلبي الدمشقي المذبوح، عَرَضَ على أم الدرداء، وُلد سنة سبع، وتوفي سنة عشر ومائة، وقيل غير ذلك. انظر: السير (٥/ ٣٢٤).

(٥) إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، أبو عبد الحميد الدمشقي، مولى بني مخزوم، ومُفَقَّهٌ أولاد عبد الملك بن مروان، روى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وكان من أزهد الناس. ولأه عمر بن عبد العزيز المغرب، فأقام بها سنتين، وكان حسن السيرة، فأسلم في عهده عامة البربر. مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. انظر: السير (٥/ ٢١٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٧٧).

(٦) شريح بن يزيد أبو حَيَّوَة الحمصي المؤدّن المُقرئ، صاحب القراءات الشاذة، ومُقرئ الشام، توفي سنة ثلاث ومائتين. انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٩١).

والقراءات العشر: هي هذه السبع وزيادة قراءات هؤلاء الثلاثة: أبي جعفر، ويعقوب، وخلف^(١).

وعلم القراءات أتى عليه حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً، ثم أهّل عهد التدوين للقراءات، ولم يكن لهذه السبعة بهذا العنوان وجود -أيضاً-... وقد بينا فيما سبق^(٢) أن هناك مؤلفات في القراءات وُجدت في القرن الأول والثاني الهجريين.

ومن ذلك: كتاب (القراءة)^(٣) ليحيى بن يعمر (ت ٥٨٩هـ)، جَمَعَ فيه اختلافات المصاحف المشهورة.

وكتب عبد الله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨هـ) كتاباً في اختلافات مصاحف الشام والحجاز والعراق^(٤).

وكتب ابن مُحِصَن (ت ١٢٣هـ) اختياراً في القراءة على مذهب العربية^(٥).

وَأَلَفَ أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) كتاب (القراءات)^(٦).

ومثله أيضاً لعيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ)^(٧).

وكتب حمزة الكوفي (ت ١٥٦هـ) كتاباً في القراءة^(٨).

ومثله أيضاً لنافع المدني (ت ١٦٩هـ)^(٩).

وَأَلَفَ هُشَيْم بن بشير (ت ١٨٣هـ) كتاباً في (القراءات)^{(١٠)(١١)}.

(١) خلف بن هشام بن ثعلب، وقيل: ابن طالب بن غراب، أبو محمد البغدادي المُقَرَّر البزار، كان عابداً صَوَّاماً، توفي سنة تسع وعشرين ومائتين، وكان مولده سنة خمسين ومائة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٢٠٨).

(٢) راجع: المبحث الأول - المقدمة الثالثة.

(٣) انظر: غاية النهاية (٢/ ٣٨١)، تاريخ التراث (١/ ٢٢).

(٤) انظر: الفهرست (٣١)، غاية النهاية (١/ ٤٢٣)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤٠)، الأعلام (٤/ ٩٥).

(٥) الفهرست (٣٣)، غاية النهاية (٢/ ١٦٧)، تاريخ التراث (١/ ٢٣).

(٦) الفهرست (ص ٣٢).

(٧) الفهرست (٣٣، ٤٧)، غاية النهاية (١/ ٦١٣).

(٨) المعارف لابن قتيبة (٥٢٩)، الفهرست (٣٢)، غاية النهاية (١/ ٢٦١)، معجم المؤلفين (٤/ ٧٨).

(٩) المعارف لابن قتيبة (٥٢٨)، الفهرست (٣١)، تذكرة الحفاظ (١/ ٩٩)، غاية النهاية (٢/ ٣٣٠).

(١٠) الفهرست (٢٨٤)، تاريخ التراث العربي (١/ ٨٨).

(١١) هشيم بن بشير بن أبي خازم قاسم بن دينار، أبو معاوية السَّلَمي، مولا هم الواسطي. ولد سنة أربع ومائة، مُحدث بغداد وحافظها، كان عظيم الهبة، رفيع القدر، كثير العبادة، من أهل الإتقان والحفظ. انظر: السير (٨/ ٢٨٧).

ولا يخفى عليك أن بعض ما ذكرت من الكتب لا تُعتبر جامعة للقراءات، وإنما تُعالج نواحي معينة محدودة، أو تذكر قراءة واحدة.. سوى الكتب الثلاثة التي بعنوان (القراءات) مما سبق ونحوها، والله أعلم.

ثم تتابع الناس في التأليف في هذا الباب، وكان من أبرز من صنّف فيه: أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)^(١)، وإسماعيل القاضي (ت ٢٨٢هـ)^(٢)، وأبو حاتم السجستاني (ت ٢٤٨هـ)، وابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، وغيرهم كثير.

... وقد ذكروا في القراءات شيئاً كثيراً، وعرضوا روايات تُربي على أضعاف قراءة هؤلاء السبعة.

... [وإنما] اشتهرت قراءات هؤلاء السبعة... على رأس المائتين في الأمصار الإسلامية.

فكان الناس في البصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع.

ومكثت القراءات السبع على هذه الحال دون أن تأخذ مكانها من التدوين حتى خاتمة القرن الثالث؛ إذ نهض ببغداد الإمام ابن مجاهد أحمد بن موسى بن عباس^(٣) فجمع قراءات هؤلاء الأئمة السبعة، غير أنه أثبت الكسائي وحذف يعقوب... .

[هذا، ولم يكن اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء قد وقع اتفاقاً؛ لما صرح به غير واحد من أهل العلم. وأكتفي هنا بنقل كلام الإمام مكّي بن أبي طالب رحمته الله في هذه المسألة، حيث قال: "فإن سأل سائل فقال: لِمَ جُعِلَ القراء الذين اختيروا للقراءة سبعة، ألا كانوا أكثر أو أقل؟!]

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله، كان أبوه مملوكاً رومياً لرجل هروي، وكان مولد أبي عبيد سنة سبع وخمسين ومائة، قرأ القرآن على أبي الحسن الكسائي، وإسماعيل بن جعفر، وغيرهما، وهو إمام في الفقه واللغة، وصاحب سنة، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين بمكة. انظر: السير (١٠/ ٤٩٠).

(٢) أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي، مولاهم البصري، المالكي، قاضي بغداد، ولد سنة تسع وتسعين ومائة، وقرأ على قالون وغيره، وفاق أهل عصره في الفقه، له مؤلفات في الفقه، وأحكام القرآن، ومعاني القرآن، والقراءات، توفي فجأة سنة اثنتين وثمانين ومائتين. انظر: السير (١٣/ ٣٣٩).

(٣) أبو بكر البغدادي العطشي، المقرئ، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين، قرأ على قبل وغيره، وتصدر للإقراء، وبعُدَ صيته، ورُحِّلَ إليه من الأقطار، وكان له في حلقة أربعة وثمانون خليفة يأخذون على الناس، توفي في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاث مئة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٢٦٩).

فالجواب: أنهم جُعِلُوا سبعة لعلتين، إحداهما: أن عثمان رضي الله عنه كتب سبعة مصاحف، ووجهُها إلى الأمصار، فجعل عدد القراء على عدد المصاحف.

والثاني: أنه جعل عددهم على عدد الحروف التي نزل بها القرآن وهي سبعة، على أنه لو جعل عددها أكثر أو أقل لم يمنع ذلك أن عدد الرواة الموثوق بهم أكثر من أن يُحصى...^(١) اهـ^(٢).

وقد كان] أخذ على نفسه ألا يروي إلا عمن اشتهر بالضبط والأمانة وطول العُمُر في مُلازمة القراءة، واتفاق الآراء على الأخذ عنه والتلقي منه ...، [فقصد إلى اختيار إمام واحد من كل مصر من تلك الأمصار السبعة، إلا أنه لم يجد في بعض الأمصار من هو على شرطه فكمّل العدد من الكوفة. لكن اقتصار ابن مجاهد على هؤلاء السبعة ليس] بحاصر للقراء فيهم، ولا بملزم أحدًا أن يقف عند حدود قراءاتهم، بل كلّ قراءة توافرت فيها الأركان الثلاثة للضابط المشهور وجب قبولها^(٣).

ومن هنا كانت القراءات العشر، بزيادة قراءات يعقوب، وأبي جعفر، وخلف، على قراءات أولئك السبعة.

وكانت القراءات الأربع عشرة، بزيادة أربع على قراءات هؤلاء العشرة، وهي قراءات الحسن البصري، وابن مُحيصن، ويحيى اليزيدي،... [والأعمش].

فوائد اختلاف القراءات:

استوفينا هذه النقطة بيانًا في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف.

أنواع اختلاف القراءات:

تكلمنا على هذا الموضوع في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف -أيضًا-.

ضابط قبول القراءات:

لعلماء القراءات ضابط مشهور يَزنون به الروايات الواردة في القراءات فيقول: كل قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا، ووافقت العربية ولو بوجه، وصح

(١) الإبانة عن معاني القراءات ص ٦٦.

(٢) وانظر في هذا المعنى: البرهان (١/ ٣٢٩)، الإتيان (١/ ٢٢٤-٢٢٥).

(٣) أي: إن وجدت الآن. ولكن هيئات أن توجد، بعد أن استقر الأمر في الواقع وعُرف أنه ليس بعد القراءات العشر التي بين أيدينا قراءة أخرى متواترة. وسيستقبلك تحقيقه فيما بعدُ فانتظره (زرقاني).

إسنادها ولو كان عمن فوق العشرة من القراء فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن.

وهذا الضابط نَظَّمَهُ صاحب الطيِّبة، فقال^(١):

وكلُّ ما وافقَ وجهَ نحوٍ وكان للرَّسمِ احتمالاً يحوي
وصحَّ إسناداً هو القرآنُ فهذه الثلاثةُ الأركانُ
وحيثما يخلُ ركنٌ أثبت شذوذةً لوأنه في السبعة
والمراد بقولهم: "ما وافق أحد المصاحف العثمانية" أن يكون ثابتاً ولو في بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦]^(٢) من سورة البقرة، بغير واو. وكقراءته: ﴿وَالزُّبَيْرُ وَيَا لِكَيْبِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] بزيادة الباء في الاسمين؛ فإن ذلك ثابتٌ في المصحف الشامي^(٣)، وكقراءة ابن كثير: ﴿جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠] في الموضع الأخير من سورة التوبة، بزيادة كلمة: (مِنْ) فإن ذلك ثابتٌ في المصحف المكي^(٤).

والمراد بقولهم: "ولو تقديرًا" أنه يكفي في الرواية أن توافق رَسْمَ المصحف، ولو مُوافقة غير صريحة، نحو: ﴿تِلْكَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فإنه رُسِمَ في جميع المصاحف بحذف الألف من كلمة (مالك). فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً^(٥) كما كُتِبَ (مَلِكِ النَّاسِ)، وقراءة الألف تحتمله تقديرًا كما كُتِبَ: (مَالِكِ الْمَلِكِ)، فتكون الألف حُذفت اختصارًا، كما حُذفت في حالات كثيرة ألمحنا إليها سابقًا في قواعد رَسْمِ المصحف. أما المُوافقة الصريحة فكثيرة، نحو قوله سبحانه: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فإنها كُتِبَت في المصحف بدون نقط. وهنا وافقت قراءة (نُنْشِزُهَا) بالزاي، وقراءة (نُنْشِزُهَا) بالراء^(٦).

(١) طيبة النشر ص ٣٢، وانظر شرح ذلك وأمثلته في النشر (١/ ١٠-١٣).

(٢) انظر: المبسوط لابن مهران ص ١٣٤.

(٣) السابق ص ١٧٢.

(٤) تقدمت.

(٥) تقدمت.

(٦) تقدمت.

ومن بُعدِ نظرِ الصحابة في رَسْمِ المصحف أن الكلمة التي رُوِيَتْ على الأصل وعلى خلاف الأصل كانوا يكتبونها بالحرف الذي يخالف الأصل؛ ليتعادل مع الأصل الذي لم يُكتب في دلالة الصورة الواحدة على القراءتين؛ إذ يدلّ على إحداهما بالحرف وعلى الثانية بالأصل، نحو كلمتي: (الصراط^(١)، والمصيطرون^(٢)) بالصاد المبدلة بالسّين؛ فإنهم كتبوها بالصاد، وعدلوا عن السين التي هي الأصل؛ لتكون قراءة السين وإن خالفت الرّسم قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام أيضًا مُحْتَمِلَةً. ولو كُتِبَ ذلك بالسين على الأصل لفات هذا الاحتمال، وعُدَّتْ قراءة غير السين مخالفةً للرسم والأصل كليهما؛ ولذلك كان الخلاف المشهور في (بصطة) الأعراف دون (بسطة) البقرة؛ لكون حرف البقرة كُتِبَ بالسين، وحرف الأعراف كُتِبَ بالصاد^(٣).

وللعلامة النويري على الطيبة كلمة نفيسة في هذا الموضوع إذ يقول ما نصه:

"اعلم أن الرسم هو تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها. والعثماني: هو الذي رُسِمَ في المصاحف العثمانية. وينقسم إلى قياسي، وهو ما وافق اللفظ، وهو معنى قولهم: تحقيقاً. وإلى سماعي، وهو ما خالف اللفظ، وهو معنى قولهم: تقديرًا. وإلى احتمالي، وسيأتي.

ومخالفة الرسم اللفظ محصورة في خمسة أقسام: وهي: الدلالة على البدل، نحو: (الصراط)، وعلى الزيادة، نحو: (ملك)، وعلى الحذف، نحو: (لكننا هو)، وعلى الفصل، نحو: (فمال هؤلاء)، وعلى أن الأصل الوصل، نحو: (ألا يسجدوا).

فقراءة الصاد والحذف والإثبات والفصل والوصل خمستها وافقها الرّسم تحقيقًا، وغيرها تقديرًا؛ لأن السين تُبدل صَادًا قبل أربعة أحرف، منها الطاء كما سيأتي، وألف (مالك) عند المثبت زائدة، وأصل (لكنّا) الإثبات، وأصل (فمال) الفصل، وأصل (ألا يسجدوا) الوصل... فالبدل في حكم المُبدَل منه، وكذا الباقي؛ وذلك ليتحقق الوفاق التقديري؛ لأن اختلاف القراءتين إذا كان يتغاير دون تضاد ولا تناقض فهو في حكم الموافق، وإذا كان بتضاد أو تناقض ففي حكم المخالف. والواقع الأول فقط، وهو الذي لا يلزم من صحة أحد الوجهين فيه بطلان الآخر.

(١) تقدمت.

(٢) انظر: المبسوط لابن مهران ص ٤١٦.

(٣) تقدمت.

وتحقيقه: أن اللفظ تارة يكون له جهة واحدة فيُرسم على وَفْقها، فالرسم هنا حصر جهة اللفظ، فمخالفه مُناقض. وتارة يكون له جهات فيُرسم على إحداها، فلا يحصر جهة اللفظ، فاللافظ به موافق تحقيقاً، وبغيره تقديرًا؛ لأن البدل في حكم المُبدل منه، وكذا بقية الخمسة...

والقسم الثالث: ما وافق الرسم احتمالاً. ويندرج فيه ما وقع الاختلاف فيه بالحركة والسكون، نحو: (القدس)^(١)، وبالتخفيف والتشديد، نحو: (يُنْشَرُكُم) بيونس^(٢)، وبالقِطْع والوصل المُعبر عنه بالشكل، نحو: (ادخلوا) بغافر^(٣)، وباختلاف الإعجام، نحو: (يعلمون)^(٤)، و(يفتح)^(٥)، وبالإعجام والإهمال، نحو: (نَنْشِزُها)^(٦). وكذا المُختلف في كيفية لفظها، كالمُدْغَم، والمُسَهَّل، والمُمَال والمُرَقَّق، والمُدَوَّر؛ فإنّ المصاحف العثمانية هكذا كلّها؛ لتجرّدها عن أوصافها.

فقول الناظم: "وكان للرسم احتمالاً": دخل فيه مما وافق الرسم تحقيقاً بطريق الأولي، وسواء وافق كل المصاحف أو بعضها، كقراءة ابن عامر: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾^(٧) [البقرة: ١١٦]، ﴿وَبِالْزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] فإنه ثابت بالشامي، وكابن كثير في: ﴿جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠] بالتوبة؛ فإنه ثابت في الكوفي^(٨)، إلى غير ذلك.

وقوله: "احتمالاً": يحتمل أن يكون جَعَلَهُ مُقَابِلًا للتحقيقي؛ فتكون القسمة عنده ثنائِيَّة، وهو التحقيقي والاحتمالي، ويكون قد أدخل التقديري في الاحتمالي، وهو الذي فَعَلَهُ في نُشْرِهِ.

(١) تقدمت.

(٢) انظر: المبسوط لابن مهران ص ٢٣٣ في قوله تعالى: (هو الذي يُسَيِّرُكُمْ في البر والبحر).

(٣) قرأ نافع وحفص عن عاصم وحزمة والكسائي: (ويوم تقوم الساعة أَدْخَلُوا آلَ فِرْعَوْنَ) بقطع الألف وكسر الخاء. وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم: (الساعة أَدْخَلُوا) بوصل الألف وضم الخاء. انظر: المبسوط لابن مهران ص ٣٩٠.

(٤) انظر: النشر (٢/ ٢١٧).

(٥) في قوله تعالى: (ولا تفتح لهم). انظر: المبسوط لابن مهران ص ٢٠٨.

(٦) تقدمت.

(٧) تقدمت.

(٨) تقدمت.

ويحتمل أن يكون ثلث القسمة، ويكون حكم الأولين ثابتاً بالأولوية. ولولا تقدير موافقة الرّسم للزّيم الكلّ مخالفة الكلّ في نحو: (السّموات، والصّالحات، واللّيل).

ثم إن بعض الألفاظ يقع فيه موافقة إحدى القراءتين أو القراءات تحقيقاً والأخرى تقديرًا، نحو: (مَلِكٌ)^(١)، وبعضها يقع فيه موافقة القراءتين أو القراءات تحقيقًا، نحو: (أَنْصَارًا لِلَّهِ)^(٢)، (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ)^(٣)، و(يَغْفِرُ لَكُمْ)^(٤)، و(هَيْتَ لَكَ)^(٥).

واعلم أنّ مخالف صريح الرّسم في حرف مُدْغَم، أو مُبْدَل، أو ثابِت، أو محذوف، أو نحو ذلك لا يُعَدُّ مُخَالِفًا إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة. ألا ترى أنهم يعدّون إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء (تَسْأَلُنِي)^(٦) بالكهف، وقراءة: (وَأَكُونُ مِنَ الصّالِحِينَ)^(٧) ونحو ذلك من مخالف الرّسم غير مردود؛ لرجوعه لمعنى واحد، وتمشّيه مع صحة القراءة وشهرتها. بخلاف زيادة كلمة ونقصانها، وتقديمها وتأخيرها، حتى ولو كانت حرف معنى؛ فإنّ له حكم الكلمة، ولا تُسَوِّغ مخالفة الرسم فيه. وهذا هو الحدّ الفاصل في حقيقة اتباع الرّسم ومخالفته "اهـ"^(٨).

وقولهم في الضابط المذكور: "وافق العربية ولو بوجه": يُريدون وجهًا من وجوه قواعد اللغة، سواء أكان أفصح أم فصيحًا، مُجمَعًا عليه أم مُختلفًا فيه اختلافًا لا يضرّ مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقّاها الأئمة بالإسناد الصحيح، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية.

هاك الحافظ أبا عمرو الداني في كتابه (جامع البيان) بعد ذكره إسكان كلمة (بَارِئُكُمْ)، و(يَأْمُرُكُمْ) في قراءة أبي عمرو^(٩)، وبعد حكاية إنكار سيبويه لذلك^(١٠)، يقول ما نصّه:

(١) تقدمت.

(٢) في سورة الصف: قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: (كونوا أنصارًا لله). وقرأ الباقر: (كونوا أنصار الله). انظر: المبسوط ص ٤٣٥.

(٣) قرأ حمزة والكسائي: (فناداه الملائكة). وقرأ الباقر: (فنادته الملائكة). انظر: المبسوط ص ١٦٣.

(٤) انظر: المبسوط لابن مهران ص ٩٥.

(٥) قرأ نافع وابن عامر (هَيْتَ)، وقرأ ابن كثير (هَيْتُ)، وقرأ الباقر (هَيْتَ). انظر: المبسوط ص ٢٤٥.

(٦) انظر: النشر (٢/ ٣١٢، ٣١٦).

(٧) في قراءة أبي عمرو بإثبات الواو، وقرأ الباقر (وأكن). انظر: النشر (١/ ٤٨).

(٨) شرح طيبة النشر للنوري (١/ ١١٥-١١٧)؛ (بتصرف يسير).

(٩) انظر: شرح الهداية للمهدوي (١/ ١٦٦)، النشر (١/ ١٠، ٣٩٣)، (٢/ ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٤١).

(١٠) انظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٠٢). وانظر: السبعة لابن مجاهد ص ١٥٥-١٥٦، الخصائص لابن جني (٢/ ٣٤٠)، النشر (٢/ ٢١٣).

"والإسكان أصح في النقل، وأكثر في الأداء. وهو الذي أختاره وأخذ به، -إلى أن قال-: وأئمة القراء لا... [تعمل] في شيء من حروف القرآن على الأفسس في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت... لا يردها قياس عربية ولا فُشو لغة؛ لأن القراءة سُنَّة مُتَّبَعَةٌ يلزم قبولها والمصير إليها" اهـ^(١).

قلت: وهذا كلام وجيه؛ فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى، وكلام رسوله، وكلام العرب، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحَكَم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد، وَوَجِبَ أَنْ يَرْجِعُوا هُمْ بِقَوَاعِدِهِمْ إِلَيْهِ، لَا أَنْ نَرْجِعَ نَحْنُ بِالْقُرْآنِ إِلَى قَوَاعِدِهِمُ الْمُخَالَفَةَ نُحْكَمُهَا فِيهِ، وَإِلَّا كَانَ ذَلِكَ عَكْسًا لِلآيَةِ، وَإِهْمَالًا لِلْأَصْلِ فِي وَجوب الرعاية!

وقولهم في ذلك الضابط: "وصحَّ إسناده": يريدون به: أن يروي تلك القراءة عدلٌ ضابط عن مثله وهكذا إلى الرسول ﷺ، من غير شذوذ ولا علة قاذحة، بل شَرَطُوا فَوْقَ هَذَا أَنْ تَكُونَ الرِّوَايَةُ مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط، ولا مما شذَّ به بعضهم.

والمحقق ابن الجزري يشترط التواتر، ويُصَرِّحُ به في هذا الضابط، ويعتبر أن ما اشتهر واستفاض مُوَافَقًا الرَّسْمَ والعربية في قوة المتواتر في القطع بقرآنيته، وإن كان غير متواتر^(٢).

منطوق هذا الضابط ومفهومه:

يدل هذا الضابط بمنطوقه: على أن كل قراءة اجتمع فيها هذه الأركان الثلاثة يُحْكَمُ بقبولها، بل لقد حكموا بكفر من جحد^(٣). سواء أكانت تلك القراءة مروية عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة؛ أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين.

ويدل هذا الضابط بمفهومه: على أن كل قراءة لم تتوافر فيها هذه الأركان الثلاثة يُحْكَمُ بعدم قبولها، وبعدم كُفْر من يجحدها. سواء أكانت هذه القراءة مَرُويَةً عن الأئمة السبعة، أم عن غيرهم، ولو كان أكبر منهم مقامًا، وأعظم شأنًا.

(١) جامع البيان للداني ص ٨١-٨٢.

(٢) النشر (١/ ٩، ١٣)، وقارن بما ذكره في منجد المقرئين ص ١٥، ١٦.

(٣) قد يقال: لا يُسَلَّمُ لهم ذلك إلا أن كانت القراءة متواترة معلومة من الدين بالضرورة، ويمكن أن يُجاب بأن هذه الأركان الثلاثة أمانة التواتر والعلم من الدين بالضرورة. كما يأتي تفصيله، وإذن يكون الحكم صحيحًا (زرقاني).

هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، كما صرح به الداني^(١)، ومكي^(٢)، والمهدوي^(٣)، وأبو شامة^(٤)، وناهيك هؤلاء الأربعة أنهم أئمة في قراءات القرآن وعلوم القرآن.

قال أبو شامة في كتابه المرشد الوجيز^(٥) ما نصه: "فلا ينبغي أن يُعْتَرَّ بكلِّ قراءة تُعْزَى إلى واحدٍ من هؤلاء الأئمة السبعة، ويُطلق عليها لفظ الصحة، وأنها كذلك أُنزلت، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط. وحينئذ فلا ينفرد بنقلها مُصَنَّفٌ عن غيره، ولا يختصُّ ذلك بنقلها عنهم، بل إن نُقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يُخرجها عن الصحة؛ فإنَّ الاعتماد على استِجْماع تلك الأوصاف لا على من تُنسب إليه.

والقراءات المنسوبة إلى كلِّ قارئٍ من السبعة وغيرهم مُنْقَسِمة إلى المُجمَع عليه والشاذ. غير أنَّ هؤلاء السبعة لُشْهَرَتهم، وكثرة الصحيح المُجمَع عليه في قراءاتهم تركن النفس إلى ما نُقل عنهم فوق ما نُقل عن غيرهم" اهـ...

ثم إنَّ مفهوم هذا الضابط المحكوم عليه بما ترى تَنْصُوي تحته بضع صور يُخالف بعضها حكم بعض تفصيلاً، وإن اشتركت كلها في الحكم عليها إجمالاً بعدم قبولها كما عَلِمَتْ.

ذلك أنَّ الضابط المذكور يَصْدُق مفهومه بنفي الأركان الثلاثة، وَيَصْدُق بنفي واحد واثنين منها. ولكلِّ حالة حكم خاصُّ تَعَلَّمه من عبارة الإمام مكي التي نُسوقها إليك،

(١) انظر: النشر (١/ ٩).

(٢) الإبانة عن معاني القراءات ص ٣٩. وهو مكي بن أبي طالب حَمْوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني، ثم القرطبي، وُلد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، كان من أوعية العلم، مع الدين والسكينة والفهم، توفي سنة سبع وثلاثين وأربع مائة. انظر: السير (١٧/ ٥٩١).

(٣) ذكره في كتابه: (بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات) ضمن مجموع بعنوان: نصوص محققه في علوم القرآن الكريم. ص ٢٤٥. وهو أبو العباس، أحمد بن عمار المهدوي، المقرئ، من أهل المَهْدِيَّة، وقد تقدمت ترجمته. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٣٩٩).

(٤) المرشد الوجيز ص ١٧١-١٧٤. وأبو شامة: هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن عباس المقدسي الدمشقي، أبو القاسم، شهاب الدين، مُحَدِّث، حافظ، مُؤَرِّخ، مُفَسِّر، فقيه، أصولي، مُقرئ، نحوي، وُلد بدمشق سنة (٥٩٩هـ)، وبها نشأ، وبها كانت وفاته حيث مرض بسبب أنه دخل عليه رجلان في صورة مستفتين، فضرباه، فمرض ومات سنة (٦٦٥هـ). ولُقِّب بأبي شامة لشامة كبيرة كانت فوق حاجبه الأيسر. انظر: الأعلام (٣/ ٢٩٩)، (معجم المؤلفين ٥/ ١٢٥).

(٥) المرشد الوجيز ص ١٧٤. (بتصرف يسير).

ونَصَّها^(١): "فإن سأل سائل: ما الذي يُقَبَّل من القراءات الآن فيقرأ به؟ وما الذي يُقَبَّل ولا يُقرأ به؟ وما الذي لا يُقَبَّل ولا يُقرأ به؟

فالجواب: أن جميع ما روي من القراءات على [ثلاثة] أقسام:

قسم يُقرأ به اليوم: وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهنّ: أن يُنقل عن الثقات عن النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغاً^(٢)، ويكون موافقاً لخط المصحف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به، وقُطِع على... [مُغَيِّيه] وصحته وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف، وكفر من جحد.

قال: والقسم الثاني: ما صحَّ نقله عن الآحاد، وصحَّ وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف. فهذا يُقبل ولا يُقرأ به^(٣)؛ لعلتين:

إحداهما: أنه لم يؤخذ عن إجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يُقرأ به بخبر الواحد.

والعلة الثانية: أنه مُحَالِف لما قد أُجمع عليه، فلا يُقطع على... [مُغَيِّيه] وصحته، وما لم يُقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر مَنْ جحد، ولبس ما صنَّع إذ جحد.

قال: والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية. فهذا لا يُقبل وإن وافق خط المصحف.

قال: ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصاراً" اهـ.

(١) الإبانة ص ٣٩-٤٠. (بتصرف يسير).

(٢) في الإبانة (شائعاً).

(٣) ومعنى هذا أنه يقبل على اعتبار أنه خبر شرعي يصح الاحتجاج به عند مَنْ يرى ذلك، وهم الحنفية دون الشافعية، ولا يقرأ به على أنه قرآن، ولا ليوهم القارئ أحداً أنه قرآن. قال النووي: "اعلم أن الذي استقرت عليه المذاهب وآراء العلماء أن من قرأ بها -أي: الشواذ- غير معتقد أنها قرآن ولا موهم أحداً ذلك، بل لما فيها من الأحكام الشرعية عند مَنْ يحتج بها أو الأحكام الأدبية؛ فلا كلام في جواز قراءتها. وعلى هذا يحمل حال مَنْ قرأ بها من المتقدمين. وكذلك -أيضاً- يجوز تدوينها في الكتب والتكلم على ما فيها. وإن قرأها باعتقاد قرآنتها أو لإيهام قرآنتها حرّم ذلك. ونقل ابن عبد البر في تمهيده إجماع المسلمين عليه" اهـ. (زرقاني).

ثم انبرى المَحَقِّقُ ابن الجزري^(١) لذلك التمثيل الذي تَرَكَه مكِّيٌّ اختصارًا، فقال:

مثال القسم الأول: (ملك)، و(مالك)^(٢)، و(يَخْدَعُونَ)، و(يُخَادِعُونَ)^(٣)، و(أوصي)، و(ووصي)^(٤)، و(يَطْوَعُ)، و(تَطَوَّعَ)^(٥) ونحو ذلك من القراءات المشهورة.

ومثال [القسم] الثاني: قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء: (والذكر والأنثى)^(٦) في قوله تعالى: (وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى) [الليل: ٣]، بحذف لفظ (ما خلق). وقراءة ابن عباس: (وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَضَبًا)^(٧) بإبدال كلمة (أمام) من كلمة (وراء)، وبزيادة كلمة (صالحة). (وأما الغلام فكان كافرًا)^(٨) بزيادة كلمة (كافرًا) ونحو ذلك مما ثبت برواية الثقات. إلى أن قال:

ومثال القسم الثالث مما نقله غير ثقة كثير: كما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف، كقراءة ابن السَّمِيعِ^(٩)، وأبي السَّمَّالِ^(١٠)، وغيرهما في (نُنَجِّيكَ بِيَدِنَا) "نُنَجِّيكَ"^(١١) [بالحاء المهملة]. و(لَمَنْ خَلَفَكَ آيَةً) بفتح اللام، أي: من قوله: (خَلَفَكَ) بسكونها^(١٢). وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمته الله والتي جمعها أبو الفضل

(١) النشر ١/ ١٤-١٦.

(٢) تقدمت.

(٣) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بالألف، وقرأ الباقر بن بغير الألف. انظر: المبسوط لابن مهران ص ١٢٧.

(٤) قرأ نافع وابن عامر بالألف، وقرأ الباقر بن بغير الألف. انظر: المبسوط ص ١٣٧.

(٥) قرأ حمزة والكسائي بالياء وتشديد الطاء، وجزم العين. وقرأ الباقر بالتاء وفتح الطاء مخففة، وفتح العين. انظر: المبسوط ص ١٣٨.

(٦) تقدمت.

(٧) تقدمت.

(٨) البخاري (٣٤٠١). وانظر: (٤٧٢٥-٤٧٢٧)، ومسلم (٢٣٨٠).

(٩) محمد بن عبد الرحمن بن السَّمِيعِ اليماني، أحد القراء. قال الذهبي: "له قراءة شاذة منقطعة السند، قاله أبو عمرو الداني وغيره. وروى عنه أخباره إسماعيل بن مسلم المكي، ذاك الواهي. وهنا خَبَطَ آخر: وهو أن محمد بن السَّمِيعِ ذكر أنه تلا على نافع بن أبي نعيم، وعلى أبي حنيفة، وشريح بن يزيد. وذكر سبط الخياط أن وفاة ابن السَّمِيعِ في سنة تسعين، في خلافة الوليد بن عبد الملك!! فانظر إلى هذا البلاء" اهـ. الميزان (٣/ ٥٧٥).

(١٠) أبو السَّمَّال، واسمه قُتَيْب العدوي، المقرئ، بصري، له حروف شاذة، قال الذهبي: "لا يعتمد على نقله، ولا يُوثَّق به" اهـ. الميزان (٤/ ٥٣٤).

(١١) المحتسب (١/ ٣١٦).

(١٢) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ٣٨١)، البحر المحيط في التفسير (٦/ ١٠٤).

محمد بن جعفر الخزاعي^(١)، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) برفع الهاء، ونصب الهمزة، يعني: برفع لفظ الجلالة، ونُصِبَ لفظ العلماء^(٢).

وقد راج ذلك على أكثر المفسرين، ونسبها إليه، فتكلف توجيهها؛ فإنها لا أصل لها، وإن أبا حنيفة لبريء منها.

ومثال ما نقله ثقة ولا وَجْه له في العربية - ولا يصدر هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون، والحفاظ الضابطون، وهو قليل جدًا، بل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه - رواية خارجة^(٣) عن نافع (مَعَائِش) بالهمزة^(٤)، ثم قال: ويدخل في هذين القسمين ما يذكره بعض المتأخرين من سُرَّاح الشاطبية في وقف حمزة، نحو: (أَسْمَائُهُمْ^(٥)، وَأُولَئِكَ^(٦)) بياء خالصة، ونحو (شَرَكَائُهُمْ^(٧)، وَأَجْبَاؤُهُ^(٨)) بواو خالصة. ونحو (بَدَأْتُمْ^(٩)، وَأَخَاهُ^(١٠)) بألف خالصة، ونحو (رَا^(١١)) في (رَأَى^(١٢))، و(تر) في (تَرَأَى^(١٣))، و(اَشْمَزَتْ) في (اَشْمَاَزَتْ^(١٤))، و(فَادَارْتُمْ) في (فَادَارْتُمْ^(١٥))، بحذف الهمزة

(١) محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل، أبو الفضل الخزاعي الجرجاني المقرئ، وذكر الخطيب بأنه كان شديد العناية بعلم القرآن، كما نقل عن بعض المعتنقين بعلوم القراءات بأن الخزاعي كان يخلط تخليطاً قبيحاً، ولم يكن على ما يزويه مأموناً. قال الخطيب نقلاً عن أبي العلاء الواسطي: بأنه وضع كتاباً في الحروف نسبة إلى أبي حنيفة. إلى آخر ما ذكر. وكانت وفاته بآمد سنة ثمان وأربع مائة. انظر: تاريخ بغداد (٢/ ١٥٧)، تاريخ دمشق (٥٢/ ٢٣٠)، النشر (١/ ١٦، ٣٤، ٩٣).

(٢) انظر: الكشف والبيان (٨/ ١٠٥)، القرطبي (١٤/ ٣٤٤).

(٣) خارجة بن مُصعب بن خارجة، شيخ خراسان، أبو الحجاج الضُّبَعِي السَّرَخْسِي. توفي سنة ثمان وستين ومائة، وله ثمان وسبعون سنة. انظر: السير (٧/ ٣٢٦).

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٨، إتحاف فضلاء البشر (ص ٢٨٠).

(٥) انظر: البدور الزاهرة ص ٢٩، الوافي في شرح الشاطبية ص ١١٤.

(٦) انظر: النشر (١/ ٤٦١، ٤٦٢، ٤٧٦).

(٧) السابق (١/ ٤٦١، ٤٧٦).

(٨) السابق (١/ ٤٦١، ٤٦٢، ٤٧٦، ٤٦٨).

(٩) السابق (١/ ٤٦١).

(١٠) السابق (١/ ٤٦٢).

(١١) السابق (١/ ٤٨٤).

(١٢) السابق (١/ ٤٧٨، ٤٨٤).

(١٣) السابق (١/ ٤٥٢، ٤٦٢، ٤٨٤).

(١٤) السابق (١/ ٤٦٢، ٤٧٢).

في ذلك كله مما يسمونه التخفيف الرَّسمي، ولا يجوز في وَجْه من وجوه العربية؛ فإنه إما أن يكون منقولاً عن ثقة - ولا سبيل إلى ذلك - فهو مما لا يُقبل؛ إذ لا وجه له.

وإما أن يكون منقولاً عن غير ثقة، فَمَنْعُهُ أَحرَى ورُدُّهُ أولى. مع أي تَبَعْتَ ذلك فلم أجده منصوصاً لحزمة، لا بطريق صحيحة ولا ضعيفة.

ثم قال: ويبقى قِسْم مردود - أيضاً - وهو ما وافق العربية والرَّسم ولم يُنقل ألبتة، فهذا رُدُّه أحق، وَمَنْعُهُ أشد؛ ومُرتكبه مُرتكب لعظيم من الكبائر. وقد ذُكر جواز ذلك عن محمد بن الحسن بن مِقْسَم البغدادي المقرئ النحوي، وكان بعد الثلاثمائة^(١).

قال الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم^(٢) في كتابه البيان: وقد نبغ نابغ في عصرنا فزعم أن كل ما صحَّ عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يُوافق المصحف، فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها. فابتدع بدعة ضلَّ بها [عن] قَصْد السبيل.

قلت: وقد عُقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء، وأجمعوا على منعه، وأوقف للضرب، [فتاب] ورجع، وكُتب عليه محضر بذلك. كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد^(٣)، وأشرنا إليه في الطبقات^(٤) اهـ.

ملاحظة: إنما اكتفى القراء في ضابط القراءة المشهورة بصحة الإسناد مع الركنين الآخرين، ولم يشترطوا التواتر - مع أنه لا بدَّ منه في تحقُّق القرآنية - لأسباب ثلاثة:

أحدها: أن هذا ضابط لا تعريف، والتواتر قد لُوْحِظ في تعريف القرآن على أنه شَطْر أو شَرْط على الأقل. ولم يُلحَظ في الضابط لأنه يُغتفر في الضوابط ما لا يُغتفر في التعاريف، فالضوابط ليست لبيان الماهية والحقيقة.

(١) محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مِقْسَم، أبو بكر البغدادي، المقرئ، النحوي، العطار، كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات، مشهورها وغريبها وشاها. وكان قد سلك مذهب ابن شنبوذ، فحمل الناس عليه لذلك، وتُوْظِر، واشْتَيْب، فرجع عن اختياره بعد أن وقف للضرب. ثم رجع بعد موت ابن مجاهد إلى قوله. وُلِدَ سنة خمس وستين ومائتين، وتوفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٢٠٦)، معرفة القراء الكبار (١/ ٣٠٦).

(٢) عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، أبو طاهر البغدادي المقرئ، قرأ القرآن على ابن مجاهد وغيره، وكان من أخص أصحابه، وكان بارعاً في النحو على مذهب الكوفيين، ولما مات ابن مجاهد أجمعوا على تقديم أبي طاهر مكانه، فتصدر للإقراء في مجلسه، توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد (١١/ ٧)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١)، معرفة القراء الكبار (١/ ٣١٢).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٢٠٧).

(٤) النشر (١/ ١٤-١٧) (بتصرف). وانظر: غاية النهاية (٢/ ١٢٣-١٢٥).

ثانيها: التيسير على الطالب في تمييز القراءات المقبولة من غيرها؛ فإنه يسهل عليه بمجرّد رعايته لهذا الضابط أن يُميّز القراءات المقبولة من غير المقبولة. أما إذا اشترط التواتر فإنه يصعب عليه ذلك التمييز؛ لأنّه يضطر في تحصيله إلى أن يصل إلى جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كلّ طبقة من طبقات الرواية. وهيهات أن يتيسّر له ذلك. ثالثها: أنّ هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة.

بيان هذه المساواة: أنّ ما بين دفتي المصحف متواتر ومُجمع عليه من الأمة في أفضل عهودها، وهو عهد الصحابة، فإذا صحّ سند القراءة، ووافقت قواعد اللغة، ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلم القاطع وإن كانت آحاداً.

ولا تنس ما هو مقرر في علم الأثر من أنّ خبر الآحاد [قد] يُفيد العلم [لا سيما] إذا احتفت به قرينة تُوجب ذلك.

فكأن التواتر كان يُطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن.

أما بعد وجود هذا المصحف المُجمع عليه فيكفي في الرواية صحّتها وشهرتها متى وافقت رُسم هذا المصحف ولسان العرب.

قال... المحقق ابن الجزري ما نصّه: "قولنا: وصحّ سندها" نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، وهكذا حتى ينتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شدّ به بعضهم.

وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف بصحة السند، وزعم أنّ القرآن لا يثبت إلّا بالتواتر^(١)، وأنّ ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن. وهذا مما لا يخفى ما فيه؛ فإنّ التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من موافقة الرّسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله، وقُطع بكونه قرآناً، سواء وافق الرّسم أم خالفه" اهـ^(٢)...

(١) أي: في هذا الضابط الذي لوحظ فيه وجود الركنين الآخرين مع هذا الركن. وإنما فسّرنا كلامه بذلك لأنّ التواتر مجرد شرط أو شرط في القرآن كما هو التحقيق؛ ولأنّ موضوع حديثه هنا إنّما هو اشتراط التواتر في هذا الركن الذي هو جزء من الضابط، كما صرح به أولاً، وكما يرشد إليه كلامه آخرًا (زرقاني).

(٢) النشر (١/ ١٣)، (بتصرف يسير).

أنواع القراءات من حيث السند:

[ذكر السيوطي أن الذي تحرر له من] ... أنواع القراءات ستة:

الأول: المتواتر: وهو ما رواه جَمْع عن جَمْع لا يمكن تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الكَذِبِ عن مثلهم.

مثاله: ما اتفقت الطُّرُق فِي نَقْلِهِ عَنِ السَّبْعَةِ. وهذا هو الغالب في القراءات.

الثاني: المشهور: هو ما صَحَّ سنده بأن رواه العدل الضابط عن مثله وهكذا، ووافق العربية، ووافق أحد المصاحف العثمانية، سواء أكان عن الأئمة السبعة، أم العشرة، أم غيرهم من الأئمة المقبولين، واشتهر عند القراء فلم يعدّه من الغَلَط ولا من الشذوذ، إلا أنه لم يَبْلُغ درجة المتواتر.

مثاله: ما اختلفت الطُّرُق فِي نَقْلِهِ عَنِ السَّبْعَةِ، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض.

[وأمثلة ذلك كثيرة في فَرْش الحروف، وكذا نحو مراتب المدود، والفتح والإمالة لبعض الكلمات، ونحو ذلك مما هو من قبيل الأداء].

ومن أشهر ما صُنِّفَ فِي هَذَيْنِ النَوْعَيْنِ: التيسير للداني، والشاطبية، وطيبة النشر في القراءات العشر.

وهذان النوعان هما اللذان يُقْرَأُ بِهِمَا، مع وجوب اعتقادهما، ولا يجوز إنكار شيء منهما.

النوع الثالث: [الآحاد، وهو] ما صَحَّ سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يَشْتَهَرِ الاشتهار المذكور. وهذا النوع لا يُقْرَأُ بِهِ، ولا يَجِبُ اعتقاده. من ذلك: ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجَحْدَرِي، عن أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: "مُتَكَيِّنَ عَلَى رَفَارِفَ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِي حَسَانٍ"^(١). ومنه قراءة (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ) بفتح

(١) قال ابن جني: "ومن ذلك قراءة النبي ﷺ، وعثمان، ونصر بن علي، والجَحْدَرِي، وأبي الجَلْد، ومالك بن دينار، وأبي طُعْمَةَ، وابن مُحَيْصِن، وزُهَيْرُ الْفُرْقِيِّ... وذكرها. (المحتسب ٢/ ٣٥٥).

والمرفوع إلى النبي ﷺ رواه الدُّورِي (جزء فيه قراءات النبي ﷺ ١١٤)، ص ١٥٧، والبزار كما في كشف الأستار (٢٣١٧)، والحاكم في المستدرک (٢/ ٢٥٠)، والمزي في تهذيب الكمال (١٤/ ٤٢٥). وأورده السيوطي في الدر (٦/ ١٥٢) وعزاه لابن الأنباري في المصاحف، والحاكم. قال أبو عبيد في الفضائل (١/ ٣١٣): "هذا الحرف يروى مرفوعاً يُحَدِّثُونَهُ عَنِ الْأَرطَبَانِي عَنْ عَاصِمِ الْجَحْدَرِي، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وقال ابن جرير (٢٦/ ١٦٥): "غير محفوظ ولا صحيح السند" اهـ. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه" اهـ. وتعقبه الذهبي بقوله: "منقطع، وعاصم لم يدرك أبا بكرة" اهـ. وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ١٥٦): =

الفاء^(١).

الرابع: الشاذ، وهو ما لم يصحّ سنده: كقراءة ابن السَّمِيعِ: (فَالْيَوْمَ نُنَحِّيكَ بِبَدَنِكَ)^(٢) بالحاء المهملة (لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَفَكَ آيَةً) بفتح اللام من كلمة (خَلَفَكَ)^(٣).

الخامس: الموضوع: وهو ما نُسب إلى قائله من غير أصل. مثال ذلك: القراءات التي جمعها محمد بن جعفر الخزاعي، نسبها إلى أبي حنيفة. وقد سبق الكلام عليها في شرح الضابط الآنف.

النوع السادس: ما يشبه المُدْرَج من أنواع الحديث. وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ مِنْ أُمِّ) بزيادة لفظ: (من أم)^(٤).

وقراءة: (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ) بزيادة لفظ: (في مواسم الحج)^(٥).

وقراءة [ابن] الزبير: (وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ) بزيادة لفظ: (وَيُسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ).

"وقال البزار: وفيه عاصم الجحدري، وقد تقدم الكلام عليه قبل هذا الحديث". يريد قوله: "فيه عاصم الجحدري، وهو قارئ. قال الذهبي: قراءته شاذة وفيها ما يُنْكَرُ... ولم يسمع عاصم من أبي بكره" اهـ. تنبيه: في مسند البزار المطبوع (٣٦٧٣)، والمستدرک (٢/ ٢٥٠): "رفرف خضر وعبقرى حسان". هكذا على القراءة المشهورة. لكن الذي في الكتب التي تعزو لهؤلاء ككشف الأستار، ومجمع الزوائد، والدر المنثور: (رفارف خضر وعباقرى حسان).

وأما قراءة زهير الرُقْبِي: فقد رواها الفراء في معاني القرآن (٣/ ١٢٠)، وابن جرير (٢٦/ ١٦٥)، وذكرها السيوطي في الدر (٦/ ١٥٢) وعزاها إلى عبد بن حميد.

وأما قراءة عاصم الجحدري: فقد ذكرها السيوطي في الدر (٦/ ١٥٢)، وعزاها إلى ابن المنذر. وأما قراءة أبي طَعْمَةَ فقد رواها ابن وهب، تفسير القرآن من الجامع لابن وهب (١٤٤)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (٥٥٩).

(١) رواه الحاكم (٢/ ٢٤٠) وسكت عنه، وكذا الذهبي. وانظر المحتسب (١/ ٣٠٦) وعزا هذه القراءة لعبد الله بن قُسيط.

(٢) تقدمت.

(٣) تقدمت.

(٤) أخرجه الدارمي (٣٢١٨).

(٥) رواه البخاري (١٧٧٠). وأطرافه في: (٢٠٥٠، ٢٠٩٨، ٤٥١٩).

وإنما كان شبيهًا ولم يكن مُدرجا؛ لأنه وَقَعَ خلاف فيه. قال ... [عمرو بن دينار - أحد رواة-] "فما أدري أكانت قراءاته -يعني: [ابن] الزبير - أم فُسِّر". أخرجه سعيد بن منصور^(١)، وأخرجه ابن الأنباري وجزم بأنه تفسير^(٢).

وكان الحسن يقرأ: (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا، الْوُرُودُ: الدُّخُولُ)^(٣) قال ابن الأنباري: قوله: (الْوُرُودُ: الدُّخُولُ)، تفسير من الحَسَنِ لمعنى الورود. وغلط فيه بعض الرواة فأدخله في القرآن^(٤).

قال ابن الجزري في آخر كلامه: "وربما كانوا يُدخلون التفسير في ... [القراءة] إيضاحًا [وبيانًا]؛ لأنهم ... [مُحَقِّقُونَ] لِمَا تَلَقَّوه عن رسول الله ﷺ قرأنا. فَهُمْ آمَنُونَ من

(١) سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخراساني، المروزي، ثم البلخي، ثم المكي المجاور، الثقة الثبت، من أئمة الحديث، وهو راوية سفيان بن عيينة. توفي بمكة، في رمضان، سنة سبع وعشرين ومائتين. انظر: السير (١٠/ ٥٨٦).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور (٥٢١ من التفسير)، وابن جرير (٧٥٩٦)، (٧/ ٩١-٩٢)، وابن أبي داود في المصاحف ص ٩٣، والتعليقي في الكشف والبيان (٣/ ١٢٢). وذكره السيوطي في الدر (٢/ ٦١-٦٢)، وعزاه لسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن الأنباري في المصاحف. وهذه القراءة مروية عن عثمان رضي الله عنه أيضًا، كما رواها ابن جرير (٧٥٩٥)، (٧/ ٩١)، وابن أبي داود في المصاحف ص ٤٨، وذكرها السيوطي في الدر (٢/ ٦٢) وزاد نسبتها إلى عبد بن حميد، وابن الأنباري. ولفظه: "ويستعينون الله..." كما نسبها ابن عطية في المحرر الوجيز (١/ ٥٠٩) لعثمان وابن الزبير وابن مسعود رضي الله عنهم.

(٣) قال القرطبي بعد أن أورد قراءة ابن الزبير: "قال أبو بكر الأنباري: وهذه الزيادة تفسير من ابن الزبير، وكلام من كلامه غلط فيه بعض الناقلين فألحقه بالفاظ القرآن؛ يدل على صحة ما أصف الحديث الذي حدثني أبي - وساق بسنده عن عثمان رضي الله عنه القراءة السابقة - فما يشك عاقل في أن عثمان لا يعتقد هذه الزيادة من القرآن؛ إذ لم يكتبها في مصحفه الذي هو إمام المسلمين، وإنما ذكرها واعظًا بها، ومؤكِّدًا ما تقدمها من كلام رب العالمين جل وعلا" اهـ. الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٦٥-١٦٦).

(٤) لم أقف على من نسب هذه القراءة للحسن البصري رضي الله عنه، سوى السيوطي في الإتيان (١/ ٢١٦)، وفيه من التحريف والتصحيف ما لا يخفى. وهذه القراءة ذكرها القرطبي (١١/ ١٣٦)، قال: "وروي عن يونس عن الحسين أنه كان يقرأ: (وإن منكم إلا واردها) الورود: الدخول. على التفسير للورود، فغلط فيه بعض الرواة فألحقه بالقرآن" اهـ. ولعل ذلك تصحّف على السيوطي فقال (الحسن) كما وقع في القراءة التي قبلها حيث نسبها للزبير، كما تصحّف عليه (عمرو) بعمّر، فقال: "قال عمّر رضي الله عنه". والصحيح أنه عمرو -يعني: ابن دينار-. فلا غرابة هنا أن يتصحّف الحسين بـ (الحسن) ثم يُضيف إليه (البصري) جزيًا على اعتقاده. والله أعلم. ويدل لذلك أن المُستفيض في كتب التفسير عن الحسن البصري أنه لا يُفسّر الورود بالدخول أصلًا. فلعل المقصود: الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، ويروي عنه: يونس بن القاسم الحنفي. انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٣٧).

(٥) هذا -كما سبق- لم أجد من نقله عن ابن الأنباري سوى السيوطي في الإتيان (١/ ٢١٦)، وقد مضى من كلام القرطبي.

الالتباس". انتهى بتصرف تبعنا فيه صاحب الكواكب الدرية^(١).

الآراء في القراءات السبع:

هنا يجد الباحث نفسه في مُعْتَرَك مليء بكثرة الخلافات، واضطرابات النقول، واتساع المسافة بين المختلفين إلى حد بعيد.

وإليك صورة مُصَغَّرَةٌ تشهد فيها... الآراء... بين الكاتِبَيْنِ في هذا الموضوع:

١- يُبالغ بعضهم في الإشادة بالقراءات السَّبْع، ويقول: مَنْ زعم أنَّ القراءات السَّبْع لا يلزم فيها التواتر فقلوه كفر؛ لأنه يؤدي إلى عدم تواتر القرآن جملة. ويُعزى هذا الرأي إلى مفتي البلاد الأندلسية الأستاذ أبي سعيد فرج بن بُب^(٢)، وقد تحمس لرأيه كثيرًا، وألف رسالة كبيرة في تأييد مذهبه، والردَّ على مَنْ رَدَّ عليه^(٣).

ولكن دليله الذي استند إليه لا يُسَلِّم له؛ فإنَّ القول بعدم تواتر القراءات السبع لا يَسْتَلْزِم القول بعدم تواتر القرآن. كيف؟ وهناك فَرْق بين القرآن والقراءات السَّبْع، بحيث يَصِحُّ أن يكون القرآن مُتَوَاتِرًا في غير القراءات السبع، أو في القَدْر الذي اتفق عليه القراء جميعًا، أو في القَدْر الذي اتفق عليه عَدَدٌ يُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ على الكذب؛ قُرَاء كانوا أو غير قُرَاء، بينما تكون القراءات السبع غير متواترة، وذلك في القَدْر الذي اختلف فيه القراء ولم يجتمع على روايته عدد يُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ على الكذب في كل طبقة، وإن كان هذا احتمالًا ينفيه الواقع كما هو التحقيق الآتي.

٢- يبالغ بعضهم في توهين القراءات السَّبْع والغص من شأنها، فيزعم أنه لا فَرْق بينها وبين سائر القراءات، ويحكم بأن الجميع روايات آحاد. وَيَسْتَدِلُّ على ذلك بأنَّ القول

(١) النشر (١/ ٣٢). ولعله أراد (الكواكب الدرية فيما يتعلق بالمصاحف العثمانية) لمحمد بن علي بن خلف الحسيني، المعروف بالحداد، المتوفى سنة (١٣٥٧هـ)، وكتابه طبع في مطبعة البابي الحلبي بمصر سنة (١٣٤٤هـ). وذلك منقول عن السيوطي في الإتيان (١/ ٢١٥-٢١٦) حيث لخص من كلام ابن الجزري وزاد عليه.

(٢) فرج بن قاسم بن أحمد بن بُب، أبو سعيد التغلبي الغرناطي، نحوي، من الفقهاء العلماء، انتهت إليه رئاسة الفتوى في الأندلس، وولي الخطابة بجامع غرناطة، توفي سنة (٧٨٢هـ). انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة (٤/ ٢١٢)، الأعلام للزركلي (٥/ ١٤٠).

(٣) وذلك في واقعة معينة في أحد مساجد الأندلس، فتكلم فيها ابن بُب، ثم وجه بعض من حضرها استفتاء لابن عرفة، فأجابه ابن عرفة بفتوى مكتوبة، فرد عليه ابن بُب برسالة سماها: (فتح الباب ورفع الحجاب بتعقيب ما وقع في تواتر القرآن من السؤال والجواب). وللوقوف على فتوى ابن عرفة: انظر: المعيار المُعَرَّب (١٢/ ٦٨)، وانظر فيه رسالة ابن بُب في الرد عليه (١٢/ ٧٦). وانظر قول ابن بُب في أن القول بأن القراءات السبع لا يلزم فيها التواتر كفر في فتوى ابن عرفة (١٢/ ٦٩، ٧٣)، ورد ابن بُب عليه (١٢/ ١٣٦).

بتواترها أمر مُنكر يُؤدي إلى تكفير مَنْ طعن في شيء منها، مع أَنَّ الطَّعْنَ وَقَعَ فِعْلاً من بعض العلماء والأعلام.

ونُناقش هذا الدليل بأنَّنا لا نُسَلِّمُ أَنَّ إنكار شيء من القراءات يقتضي التكفير على القول بتواترها. وإنما يُحكم بالتكفير على مَنْ علم تواترها ثم أنكره. والشيء قد يكون مُتواتراً عند قوم غير مُتواتر عند آخرين، وقد يكون مُتواتراً في وقت دون آخر، فطَعْنُ مَنْ طَعَنَ منهم يُحمَلُ على ما لم يعلموا تواتره منها، وهذا لا ينفي التواتر عند مَنْ علم به: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

ويمكن مناقشة هذا الدليل -أيضاً- أَنَّ طعن الطاعنين إنما هو فيما اختلف فيه، وكان من قبيل الأداء. أما ما اتَّفَقَ عليه فليس بموضع طَعْن. ونحن لا نقول إلا بتواتر ما اتَّفَقَ عليه دون ما اختلف فيه.

٣- يقول ابن السبكي^(١) في جَمْع الجوامع وشارحه ومُحَسِّيه: "القراءات السبع مُتواترة تواتراً تاماً، أي: نَقَلَهَا عن النبي ﷺ جَمْع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب لمثلهم، وهلم جرّاً.

ولا يضرّ كون أسانيد القُرَّاء آحاداً، إذ تخصيصها بجماعة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، بل هو الواقع، فقد تلقاها عن أهل كلّ بلد بقراءة إمامهم الجُمُّ الغفير عن مثلهم؛ وهلم جرّاً. وإنما أسندت إلى الأئمة المذكورين ورواتهم المذكورين في أسانيدهم؛ لتصديدهم لضبط حروفها، وحفظ شيوخهم الكَمَل فيها" اهـ^(٢).

وقد يُناقش هذا بأنها لو تواترت جميعاً ما اختلف القُرَّاء في شيء منها، لكنهم اختلفوا في أشياء منها، فإذا لا يُسَلِّمُ أَنَّ تكون كلّها مُتواترة.

ويُجَابُ عن هذا بأنَّ الخلاف لا ينفي التواتر، بل الكلُّ مُتواتر، وهم فيه مختلفون؛ فإنَّ كلّ حرف من الحروف السَّبْعَة التي نزل بها القرآن بَلَّغَهُ الرسول ﷺ إلى جماعة يُؤْمَنُ تواطؤهم على الكذب حفظاً لهذا الكتاب، وهم بَلَّغُوهُ إلى أمثالهم وهكذا. ولا شكَّ أَنَّ الحروف يُخَالِف بعضها بعضاً، فلا جرم تواتر كلّ حرف عند مَنْ أَخَذَ به وإن كان الآخر

(١) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر، ولد في القاهرة سنة (٧٢٧هـ)، وانتقل مع والده إلى دمشق، وبها توفي سنة (٧٧١هـ). نسبته إلى سبك، من أعمال المنوفية بمصر، قال ابن كثير: "جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجز على قاض مثله" اهـ. توفي بالطاعون. انظر: الأعلام (١٨٤/٤).

(٢) حاشية البناي على شرح المحلي على متن جمع الجوامع (بتصرف)، (١/ ٢٢٨).

لم يعرفه ولم يأخذ به. وهنا يجتمع التخالف والتواتر. وهنا يستقيم القول بتواتر القراءات السبع، بل القراءات العشر كما يأتي.

٤- ويذهب ابن الحاجب^(١) إلى تواتر القراءات السبع، غير أنه يستثني منها ما كان من قبيل الأداء، كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة. قال البَنّاني^(٢) على جَمْع الجوامع: "وكأن وجه ذلك: أن ما كان من قبيل الأداء بأن كان هيئة للفظ يتحقق اللفظ بدونها، كزيادة المد على أصله، وما بعده من الأمثلة، وما كان من هذا القبيل لا يضبطه السماع عادة؛ لأنه يقبل الزيادة والنقصان؛ بل هو أمر اجتهادي. وقد شرطوا في التواتر ألا يكون في الأصل عن اجتهد.

فإن قيل: قد يُتصور الضبط في الطبقة الأولى للعلم بضبطها ما سمعته منه ﷺ على الوجه الذي صدر منه من غير تفاوت بسبب تكرر عرضها ما سمعته منه ﷺ.

قلنا: إن سلم وقوع ذلك لم يُفد، إذ لا يتأتى نظيره في بقية الطبقات؛ فإن الطبقة الأولى لا تُقدّر عادة على القطع بأن ما تلقّته الثانية جارٍ على الوجه الذي نطق به النبي ﷺ. وبما تقرر عُلِم أن الكلام فيما زاد على أصل المد وما بعده لا في الأصل فإنه متواتر.

والحاصل أنه إن أُريد بتواتر ما كان من قبيل الأداء تواتره باعتبار أصله، كأن يُراد تواتر المد من غير نظر لمقداره، وتواتر الإمالة كذلك، فالوجه خلاف ما قال ابن الحاجب؛ للعلم بتواتر ذلك. وإن أُريد تواتر الخصوصيات الزائدة على الأصل فالوجه ما قاله ابن الحاجب. قاله ابن قاسم^(٣) انتهى بقليل من التصرف^(٤).

لكننا إذا رجعنا لعبارة ابن الحاجب نجدها كما يقول في مختصر الأصول له: "القراءات السبع مُتواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة

(١) عثمان بن عمر بن أبي بكر الكُردي، المُلقَّب بجمال الدين، ويكنى بأبي عمرو، والمشهور بابن الحاجب؛ لأن أباه كان حاجبًا لأحد الأمراء. وُلد بإسنا من صعيد مصر (سنة ٥٧٠هـ)، ثم انتقل مع أبيه إلى القاهرة، فحفظ القرآن واشتغل بالفقه على مذهب مالك، والعربية، والقراءات. وتوفي في الإسكندرية سنة (٦٤٦هـ).

(٢) عبد الرحمن بن جار الله البَنّاني المغربي، فقيه أصولي، قدم مصر، وجاور بالأزهر، منسوب إلى قرية بَنّانة بإفريقية. له حاشية مشهورة على شرح المحلي على جمع الجوامع. توفي سنة (١١٩٨هـ).

(٣) شهاب الدين أحمد بن قاسم العبّادي، القاهري الشافعي، له حاشية على شرح المَحَلّي على جمع الجوامع بعنوان: الآيات البينات. توفي بالمدينة عائدًا من الحج سنة (٩٩٤هـ). انظر: شذرات الذهب (٨/ ٤٣٤).

وللوقوف على كلامه المشار إليه: انظر: الآيات البينات (١/ ٣٩٩-٤٠١).

(٤) البَنّاني على جمع الجوامع (١/ ٢٢٨-٢٢٩). (وقد نقله البَنّاني عن العبّادي مع الاختصار والتصريف).

ونحوها" اهـ^(١). وهذا زعمٌ صريحٌ منه بأن المدَّ والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها من قبيل الأداء، وأنها غير متواترة. وهذا غير صحيح، كما يأتيك نبؤُه في مناقشة ابن الجزري له طويلاً.

٥- يذهب أبو شامة إلى أن القراءات السبع متواترة فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء، أما ما اختلفت الطرق في نقله عنهم فليس بمتواتر، سواء أكان الاختلاف في أداء الكلمة - كما ذهب ابن الحاجب - أم في لفظها. فالاستثناء هنا أعم مما استثناء ابن الحاجب.

وعبارة أبي شامة في كتابه المرشد الوجيز نصها ما يأتي^(٢): "... وقد شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة، أي: كل فرد فرد مما روي عن هؤلاء الأئمة السبعة؛ قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب.

ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطُّرُق، واتفقت عليه الفرق، من غير تكبير له، مع أنه شاع واشتهر واستفاض، فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها.

فإن القراءات السبع المُراد بها ما روي عن الأئمة السبعة القُراء المشهورين، وذلك المروي عنهم منقسم إلى ما أُجمع عليه عنهم لم يختلف فيه الطُّرُق، وإلى ما اختلف فيه بمعنى أنه نُفِيت نسبته إليهم في بعض الطُّرُق.

فالمُصَنِّفون لكتب القراءات يختلفون في ذلك اختلافاً كثيراً، ومن تصفح كتبهم في ذلك، ووقف على كلامهم فيه عرف صحة ما ذكرناه.

وأما من يهول في عبارته قائلا: إن القراءات السبع متواترة، لـ (أنَّ القرآنَ أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ) فخطؤه ظاهر، لأن الأحرف السبعة المراد بها غير القراءات السبع على ما سبق تقريره في الأبواب المتقدمة...

والكتب في ذلك - كما ذكرنا - مختلفة، ولا سيما كتب المغاربة والمشاركة، فبين كتب الفريقين تباين في مواضع كثيرة، فكم في كتابه من قراءة قد أنكرت، وكم فات كتابه

(١) بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب) للأصفهاني (١/ ٤٦٩).

(٢) المرشد الوجيز ص ١٧٦-١٧٨، وقد نقلت كلامه بنصه من كتابه المشار إليه، وتركت ما نقله عنه المؤلف بواسطة البناني في حاشيته على الجمع لكثرة ما فيه من الاختصار والتصرف.

من قراءة صحيحة فيه ما سَطُرَتْ، على أنه لو عرف شروط التواتر لم يجسر على إطلاق هذه العبارة في كل حرف من حروف القراءة.

فالحاصل إننا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء، بل القراءات كلها منقسمة إلى متواتر وغير متواتر، وذلك بين لمن أنصف وعرف وتصفح القراءات وطرقها...

فليس الأقرب في ضبط هذا الفصل إلا ما قد ذكرناه مرارًا من أن كل قراءة اشتهرت بعد صحة إسنادها، وموافقتها خط المصحف، ولم تُنكر من جهة العربية فهي القراءة المُعتمد عليها، وما عدا ذلك فهو داخل في حيز الشاذ والضعيف، وبعض ذلك أقوى من بعض.

والمأمور باجتنابه من ذلك ما خالف الإجماع لا ما خالف شيئًا من هذه الكتب المشهورة عند من لا خبرة له "اهـ".

ورأي أبي شامة هذا كنت أقول في الطبعة الأولى: إنه أمثل الآراء فيما أرى، وذلك لأمر أربعة:

أولها: أنه رأي سليم من التوهينات التي نُوقِشت بها الآراء السابقة.

ثانيها: أنه يستند إلى الواقع في دعواه وفي دليله؛ ذلك أن القراءات السبع وَقَعَ اختلاف بعضها حقيقة في النطق بألفاظ الكلمات تارة، وبأداء تلك الألفاظ تارة أخرى. ومن هنا كانت الدعوى مطابقة للواقع.

ثم إن دليله يقوم على الواقع -أيضًا- في أن بعض الروايات مضطربة في نسبتها إلى الأئمة القراء، فبعضهم نفاها، وبعضهم أثبتها؛ وذلك أمانة انتفاء التواتر؛ لأن الاتفاق في كل طبقة من الجماعة الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب لازم من لوازم التواتر. وقد انتفى هذا الاتفاق هنا فينتفي التواتر؛ لما هو معلوم من أنه كلما انتفى اللازم انتفى الملزوم.

ثالثها: أن هذا الرأي صادر عن... [متخصص] مُمَهَّر في القراءات وعلوم القرآن، وهو أبو شامة، (وصاحب الدار أدري بما فيها).

رابعها: أن هذا الرأي يتفق وما هو مُقَرَّر لدى المُحَقِّقين من أن القراءات قد تتوافر فيها الأركان الثلاثة المذكورة في ذلك الضابط المشهور، وقد تنتفي هذه الأركان الثلاثة كلاً أو بعضاً، لا فرق في هذا بين القراءات السبع وغير السبع على نحو ما تقدم. ويتفق هذا الرأي -أيضًا- وما صرحوا به من تقسيم القراءات باعتبار السند إلى ستة أقسام كما سبق.

استدراك^(١):

لكني بعد مُعاودة البحث والنظر، واتساع أفق اطلاعي فيما كَتَبَ أهل التحقيق في هذا الشأن، تبَيَّن لي أنَّ أبا شامة أخطأه الصواب أيضًا فيمن أخطأ، وأنني أخطأت في مُشايَعته وتأييده.

ويضطرنني إنصاف الحقِّ أن أكرِّر على الوجوه التي أَيْدَتْهُ بها بين يديك، فأنقضها وجهًا وجهًا، (والرجوع إلى الحق فضيلة).

١- فرأى أبي شامة المَسْطُور لم يَسَلِّمْ من مثل تلك التوهينات التي نُوقِشت بها الآراء السابقة، وسترى قريبًا شدة مُناقشة الحساب في كلام ابن الجزري.

٢- ثم إنَّ الغِطَاء قد انكشف عن أنَّ القراءات السبع، بل القراءات العشر كلُّها متواترة في الواقع، وأنَّ الخلاف بينها لا ينفي عنها التواتر، فقد يجتمع التواتر والتخالف، ... كما يستبين لك الأمر فيما يأتي من تحقيق ابن الجزري.

٣- أما أنَّ أبا شامة... [متخصص] متمهِّر، فسبحان مَنْ له العصمة، والكمال لله تعالى وحده. على أنَّ الذي ردَّ عليه واخترنا رأيه -وهو ابن الجزري-... [متخصص] متمهر -أيضًا-، وإليه انتهت الزعامة في هذا الفن، حتى إذا أُطلق لقب المُحقِّق لم ينصرف إلَّا إليه، (وكم تَرَك الأول للآخر).

٤- وأما ما قرَّره المحقِّقون من تقسيم القراءات إلى متواتر وغير متواتر، فهو تقسيم لا يُغني عن أبي شامة شيئًا في رأيه هذا؛ لأنَّ كلامهم هناك في مُطلق القراءات، أما كلامنا وكلام أبي شامة هنا فهو في خصوص القراءات السبع. وبينهما بَرَزْخٌ لا يبغيان.

الآراء في القراءات الثلاث المُتمِّمة للعشر:

لقد علمت فيما سبق ما قيل في القراءات السبع من أنها متواترة أو غير متواترة. أما القراءات الثلاث المُكَمِّلة للعشر فقليل فيها بالتواتر، ويُعزَى ذلك إلى ابن السبكي^(٢). ... وقيل فيها بالشذوذ، ويُعزَى ذلك إلى الفقهاء الذين يعتبرون كلَّ ما وراء القراءات السبع شاذًّا^(٣).

(١) أثبتُّ استدراكه في هذا الموضع ليطلع القارئ الكريم على القول الآخر.

(٢) كما في جمع الجوامع (حاشية البناي ١/ ٢٣١)، وبه قال كثير من القراء وغيرهم، وهو قول الأصوليين.

(٣) انظر: حاشية البناي (١/ ٢٣١).

التحقيق تواتر القراءات العشر كلها:

والتحقيق الذي يؤيده الدليل هو أن القراءات العشر كلها متواترة، وهو رأي المحققين من الأصوليين والقراء، كابن السبكي^(١) وابن الجزري^(٢) والنُّويري^(٣)، بل هو رأي أبي شامة في نقل آخر صحَّحه الناقلون عنه^(٤)، وجوزوا أن يكون الرأي الآنف مدسوساً عليه، أو قاله أول أمره ثم رجع عنه بعد.

ولعل من الصواب والحكمة أن أترك الكلام هنا للمحقق ابن الجزري يصول فيه ويجول، ويُشهب ويُطرب، واضعاً للحق في نصابه، دافعاً للخطأ وشبهاته. فافقأه، واصبر على الإكثار والتطويل؛ فإنَّ المقام دقيق وجليل: (وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ) [فاطر: ١٤].

قال رحمته في كتابه منجد المقرئين، ... ما نصه: "(الفصل الثاني: في أن القراءات العشر متواترة قرشاً وأصولاً، حال اجتماعهم وافتراقهم، وحلّ مُشْكِل ذلك).

اعلم أن العلماء بالغوا في ذلك نفياً وإثباتاً، وأنا أذكر أقوال كل ثم أبين الحق من ذلك. أما مَنْ قال بتواتر القرش^(٥) دون الأصول: فابن الحاجب قال في مختصر الأصول له: "القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمَدَّ والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه" اهـ^(٦). فزعم أن المد والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول، كالإدغام، وترقيق الرءات، وتفخيم اللامات، ونَقْل الحركة، وتسهيل الهمزة من قبيل الأداء، وأنه غير متواتر. وهذا قول غير صحيح كما سنبينه.

أما المد فأطلقه وتحت ما يسكب العبرات؛ فإنه إما أن يكون طبيعياً أو عَرَضِيّاً. والطبيعي هو الذي لا تقوم ذات حروف المد بدونه، كالألف من (قال)، والواو من (يقول)، والياء من (قيل)، وهذا لا يقول مسلم بعدم تواتره، إذ لا تُمكن القراءة بدونه.

(١) مضمي قريباً.

(٢) سيأتي قريباً.

(٣) انظر: شرح طيبة النشر (١/ ١٢٧) وما بعدها).

(٤) انظر: منجد المقرئين ص ٧٨.

(٥) يُراد بالقرش: الجزئيات التي يقع الخلاف في قراءتها ولا يُقاس عليها. كقراءة (يَخْدَعُونَ) في سورة البقرة، لا يُقاس عليها ما جاء في سورة النساء من كلمة (يَخَادِعُونَ الله) مع أن الخلاف وقع في قراءة الأولى.

ويُراد بالأصول: الكلّيات التي تندرج تحتها جميع الجزئيات المُتماثلة، كقواعد المد والهمز والإمالة (زرقاني).

(٦) مختصر ابن الحاجب (١/ ٣٧٧-٣٨٠).

والمدُّ العَرَضِي هو الذي يَغْرِضُ زيادةً على الطبيعي لموجب، إما سكون أو همز. فأما السكون فقد يكون لازماً كما في فواتح السور، وقد يكون مُشَدِّداً نحو (الم، ق، ن، ولا الضالين) ونحوه، فهذا يُلْحَق بالطبيعي، لا يجوز فيه القصر؛ لأنَّ المدَّ قام مقام حرف تَوْضِلاً للنطق بالسكون. وقد أجمع المحققون من الناس على مدّه قَدْرًا سواءً. وأما الهمز فعلى قسمين:

الأول: إما أن يكون حرف المد في كلمة والهمز في أخرى، وهذا تُسمِّيهِ القراء مُنفصلاً، واختلفوا في مدّه وقصره، وأكثرهم على المد. فادّعاؤه عدم تَوَاتُر المدِّ فيه ترجيح من غير مُرَجِّح، ولو قال العكس لكان أظهر لشبهته؛ لأنَّ أكثر القراء على المدِّ.

الثاني: أن يكون حرف المد والهمز في كلمة واحدة، وهو الذي يُسمِّيهِ مُتصلاً. وقد أجمع القراء سَلَفًا وخَلَفًا من كبير وصغير، وشريف وحقير على مدّه، لا خلاف بينهم في ذلك إلا ما رُوي عن بعض مَنْ لا يُعَوَّل عليه بطريق شاذّة، فلا تجوز القراءة به. حتى إنَّ إمام الرواية أبا القاسم الهذلي -الذي دخل المشرق والمغرب، وأخذ القراءة عن ثلاثمائة وخمسة وستين شيخاً، وقال: رحلت من آخر المغرب إلى فَرَغانة يميناً وشمالاً، وجبلاً وبحراً، وألّف كتابه الكامل الذي جمع فيه بين الذرّة وأذن الجرّة، من صحيح وشاذ ومشهور ومنكر^(١) - قال في باب المدِّ في فصل المتصل^(٢): "لم يُختلف في هذا الفصل أنه ممدود على وتيرة واحدة، فالقراء فيه على نمط واحد، وقَدَرُوهُ بثلاث أَلِفَات -إلى أن قال:- وذكر العراقي أنَّ الاختلاف في مدّ كلمة واحدة كالاختلاف في مد كلمتين، ولم أسمع هذا لغيره. وطالما مارسْتُ الكُتُب والعلماء فلم أجِد من يجعل مدّ الكلمة الواحدة كمدّ الكلمتين إلاّ العراقي" اهـ.

قلت^(٣): والعراقي هذا: هو منصور بن أحمد المقرئ، كان بخراسان^(٤). ولقد أخطأ

(١) تقدّمت ترجمته والتعريف بكتابه.

(٢) ص ٤٢١.

(٣) القائل هو ابن الجزري.

(٤) قال ابن الجزري في غاية النهاية (١/ ٤١٤): "منصور بن أحمد أبو نصر القُهنْدُزِي (بضم القاف، والهاء، والدال، وبالزاي)، الهروي. شيخ ضابط، نزل غَزَنَة، وروى القراءات عن أبي الحسين بن علي الخَبَازِي. روى القراءات عنه أبو القاسم الهذلي. كذا نسبته الهذلي، ولعله منصور بن محمد كما سيأتي" اهـ. ثم ذكر بعده (١/ ٤١٥) ترجمة "منصور بن محمد بن العباس، أبو نصر الهروي، نزيل غَزَنَة، المقرئ، شيخ مُتَصَدِّر، ولعله منصور القُهنْدُزِي المتقدم، ووهم في نسبته الهذلي..." اهـ.

في ذلك، وشيوخه الذين قرأ عليهم نعرفهم: الإمام أبو بكر ابن مِهْران^(١)، وأبو الفرج الشَّنبُوزي^(٢)، وإبراهيم بن أحمد المروزي^(٣)، ولم يُرو عنهم شيء من ذلك في طريق من الطرق.

فإذا كان ذلك يُجَسِّر ابن الحاجب أو من هو أكبر منه على أن يُقدِّم على ما أُجمع عليه فيقول: هو غير مُتواتر، فهذه أقسام المد العرضي أيضًا مُتواترة، لا يشكُّ في ذلك إلا جاهل. وكيف يكون المد غير مُتواتر وقد أجمع عليه الناس خَلْقًا عن السلف؟

فإن قيل: قد وجدنا القراء في بعض الكتب، كالتيسير للحافظ الداني وغيره جعل لهم فيما مُدَّ للهمز مراتب في المد إشباعًا وتوسطًا، وفوقه ودونه، وهذا لا ينضبط؛ إذ المد لا حدَّ له. وما لا ينضبط كيف يكون متواترًا؟

قلت: نحن لا ندَّعي أن مراتبه مُتواترة، وإن كان قد ادَّعاه طائفة من القراء والأصوليين. بل نقول: إن المد العرضي من حيث هو مُتواتر مقطوع به، قرأ به النبي ﷺ، وأنزله الله تعالى عليه، وأنه ليس من قبيل الأداء، فلا أقلَّ من أن نقول: القَدْر المُشترك

= والأرجح أنه الأول، وقد ترجم له الذهبي في معرفة القراء (١/ ٣٨٣) بقوله: "صاحب التصانيف في القراءات، ذكره الهذلي في كامله، هو أبو نصر منصور بن أحمد المُقرئ. قرأ على أبي بكر بن مهران، وأبي الفرج الشَّنبُوزي... وجماعة... وكان من أئمة هذا الشأن" اهـ. ويبقى النظر في اسم أبيه، ففي جميع المواضع التي ذكره فيها ابن الجزري في كتابيه: (النشر، وغاية النهاية) يسميه (أحمد)، وهكذا ذكر الذهبي في ترجمته -كما سبق- إلا أن ابن الجزري في تحبير التيسير (١/ ١٧١) روى عن الهذلي قال: "أخبرنا أبو نصر منصور بن محمد القُهْزَنْدِي" اهـ. وهكذا الصَّفْدي في الوافي بالوفيات في ترجمة ابن القريق المُقرئ، قال: "وقرأ عليه أبو نصر منصور بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله المُقرئ العراقي" اهـ، وهكذا السَّمعاني في الأنساب (٥/ ٢٨٤)، (٩/ ٢٦٧-٢٦٨)، وقد ذكر ترجمة له فقال: "أبو نصر منصور بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن بشر بن كامل بن زيد بن سعيد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن معتمد بن هبة الله بن زيد بن محمد بن جرير بن عبد الله البجلي المُقرئ، المعروف بالعراقي، صاحب كتاب الوقوف. وقيل له العراقي لكثرة مقامه بالعراق وسفره إليها، كان من القراء المجودين، رحل في طلبها إلى العراق والحجاز... ورجع إلى ما وراء النهر... وتوفي في حدود سنة خمسين وأربعمائة" اهـ. (٤/ ١٧٦). وذكر له في (٥/ ٦٨٢) كتاب علل القراءات. وذكر له ابن الجزري في النشر (١/ ٩٣، ٣١٥) كتاب الإشارة في القراءات العشر.

(١) أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران الأصبهاني ثم النيسابوري، ولد سنة (٢٩٥هـ)، له كتاب الغاية في القراءات العشر، وكتاب الشامل في القراءات العشر، وشرحه في كتاب المبسوط في القراءات العشر. توفي سنة (٣٨١هـ)، وله ست وثمانون سنة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٣٤٧).

(٢) سيذكر المؤلف ترجمته.

(٣) إبراهيم بن أحمد بن عبد الله بن عمران، أبو إسحاق البغدادي المَرْوزي، يُعرَف بابن المنابري. انظر: غاية النهاية (١/ ٢).

مُتَوَاتِر. وأما ما زاد على القدر المُشْتَرَك كعاصم وحمزة وورش، فهو إن لم يكن مُتَوَاتِرًا فصحيح مُسْتَفَاض^(١) مُتَلَقَّى بالقبول. ومن ادعى تواتر الزائد على القدر المُشْتَرَك فليُبيِّن.

وأما الإمالة على نوعيها فهي وضدها لغتان فاشيتان من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، مكتوبتان في المصاحف، مُتَوَاتِرَتَان، وهل يقول أحد في لغة أجمع الصحابة والمسلمون على كتابتها في المصاحف: إنها من قبيل الأداء؟ وقد نقل الحافظ الحُجَّة أبو عمرو الداني في كتابه (إيجاز البيان)^(٢) الإجماع على أن الإمالة لغة لقبائل العرب، دعاهم إلى الذهاب إليها التِمَاس الخِفَّة.

وقال الإمام أبو القاسم الهذلي في كتاب الكامل^(٣): "إن الإمالة والتفخيم لغتان ليست ليست إحداهما أقدم من الأخرى، بل نزل القرآن بهما جميعًا - إلى أن قال -: والجملة بعد التطويل أن مَنْ قال: إن الله تعالى لم يُنزل القرآن بالإمالة أخطأ، وأعظم الفرية على الله تعالى، وظنَّ بالصحابة خلاف ما هم عليه من الورع والتَّقَى" اهـ.

قلتُ: كأنه يشير إلى كونهم كتبوا بالإمالة في المصاحف، نحو (يحيى، وموسى، وهدي، ويسعى، والهدى، وَيَغْشِيهَا، وَسَوَّيْهَا، وَجَلَّيْهَا، وَآسَى، وَآتَيْكُمْ) وما أشبه ذلك مما كتبوه بالياء على لغة الإمالة، وكتبوا مواضع تُشَبِّه هذا بالألف على لغة الفتح، منها قوله ﷺ في سورة إبراهيم: (وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [إبراهيم: ٣٦]، حتى إنهم كتبوا: (تَعْرِفُهُمْ بِسَمِيِّهِمْ) [البقرة: ٢٧٣] في البقرة بالياء، وكتبوا: (سَيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ) [الفتح: ٢٩] بالألف. وأيُّ دليل أعظم من ذلك؟!.

قال الهذلي: "وقد أجمعت الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على الأخذ والقراءة والإقراء بالإمالة والتفخيم". وذكر أشياء، ثم قال: "وما أحد من القراء إلا رُوِيَ عنه إمالة قلَّت أو كَثُرَتْ - إلى أن قال -: وهي - يعني: الإمالة - لغة هَوَازِن، وبكر بن وائل، وسعد بن بكر" اهـ^(٤).

(١) كذا بالأصل. ولعل صوابه "مستفيض" (زرقاني). قلت: عامة أهل اللغة يقولون بأن الصواب (مستفيض)، وقد عدوا (مُستَفَاض) من الخطأ، وبعضهم يشير إلى أنه لغة غير مشهورة. انظر: إصلاح المنطق ص ٣٠٧، تهذيب اللغة (مادة: فضا)، المخصص لابن سيده (٤/ ٥)، مختار الصحاح (مادة: فيض)، المُطْلَع على أبواب المُقْنَع ص ٣٧٢، اللسان (مادة: فيض)، المصباح المنير (مادة: فوض)، القاموس (باب الضاد، فصل الفاء)، تاج العروس (مادة: فضض). وأجازه صاحب المحيط في اللغة (٨/ ٥١).

(٢) وهو كتاب: إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع.

(٣) ص ٣٠٨.

(٤) الكامل ص ٣٠٩، ٣١٠. بتصرف يسير.

وأما تخفيف الهمزة ونحوه من الثقل، والإدغام، وترقيق الرءاءات، وتخفيف اللامات فمتواتر قطعاً، معلوم أنه مُنزل من الأحرف السبعة، ومن لغات العرب الذين لا يُحَسِّنون غيره، وكيف يكون ذلك غير مُتواتر أو من قبيل الأداء؟ وقد أجمع القراء في مواضع على الإدغام في مثل: (مُذَكِّر) [القمر: ٦٧]، (أُنْقَلْتُ^(١) دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا) [الأعراف: ١٨٩]، [ما لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ] [يوسف: ١١].

وكذلك أجمع القراء في مواضع على تخفيف الهمزة، نحو: (الآن، الله، الذَّكْرَيْنِ) في الاستفهام، وفي مواضع على النقل، نحو: (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) [الكهف: ٣٨]، و(يرئى، ونرى)، وعلى ترقيق الرءاءات في مواضع، نحو: (فِرْعَوْنَ، وَمِزْيَةً) وعلى تخفيف اللامات في مواضع، نحو اسم الجلالة بعد الضمة والفتحة.

وأجمع الصحابة -رضوان الله عليهم- على كتابة الهمزة الثانية من قوله تعالى في آل عمران: (أَوُنَبِّئُكُمْ) بواو. قال أبو عمرو الداني وغيره: إنما كتبوا ذلك على إرادة تسهيل الهمزة بين بين. اهـ^(٢).

وكيف يكون ما أجمع عليه القراء أمماً عن أمم غير مُتواتر؟ وإذا كان المدّ وتخفيف الهمز والإدغام غير مُتواتر على الإطلاق فما الذي يكون متواتراً؟ أَقْصَر (آلم)، (ودابة)، (وأولئك) الذي لم يقرأ به أحد من الناس؟ أم تخفيف همزة (الذَّكْرَيْنِ، الله) الذي أجمع الناس على أنه لا يجوز، وأنه لحن؟ أم إظهار (مُذَكِّر) الذي أجمع الصحابة والمسلمون على كتابته وتلاوته بالإدغام؟ فليت شعري مَنْ الذي تَقَدَّمَه قبلُ بهذا القول، فقفا أثره؟ والظاهر أنه لما سَمِعَ قول الناس: إن التواتر فيما ليس من قبيل الأداء ظنَّ أن المد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه من قبيل الأداء، فقال غير مُفَكَّر فيه!! وإلا فالشيخ أبو عمرو لو فكَّر فيه لما أقدم عليه، أو لو وقف على كلام إمام الأصوليين من غير مُدَافَعَة القاضي أبي بكر ابن الطيب الباقلاني في كتاب (الانتصار)^(٣) حيث قال: "جميع ما قرأ به قُرَاء الأُمصار مما اشتهر عنهم اسْتِفَاضَ نَقْلُهُ. ولم يُدْخِلْهُ في حكم الشذوذ، بل رآه سائِغاً جائِزاً، من همز، وإدغام، ومدّ، وتشديد، وحذف وإمالة، أو تَرَكَ ذلك كُلَّهُ، أو شيء منه، أو تقديم أو تأخير؛ فإنه كُلُّهُ منزل من عند الله تعالى، ومما وقف الصحابة على صحته، وخَيْرُ بينه وبين

(١) لعله يريد إدغام التاء في الدال (زرقاني).

(٢) انظر: المقنع في رسم مصاحف الأُمصار ص ٦٥.

(٣) (١/ ٦٥-٦٦)؛ بالمعنى.

غيره، وصوب جميع القراء به".

قال: ^(١) "ولو سوَّغنا لبعض القراء إمالة ما لم يُملَّه الرسول ﷺ والصحابة، أو غير ذلك لسوَّغنا لهم مخالفة جميع قراءة الرسول ﷺ". ثم أطال ﷺ الكلام على تقدير ذلك، وجوَّز أن يكون النبي ﷺ أقرأ واحدًا بعض القرآن بحرف وبعضه بحرف آخر، على ما قد يراه أيسر على القارئ. اهـ ^(٢).

قلت: ^(٣) وظهر من هذا أنَّ اختلاف القراء في الشيء الواحد مع اختلاف المواضع قد أخذَه الصحابي كذلك من رسول الله ﷺ، وأقرأه كذلك، إلى أن اتصل بالقراء. نحو قراءة حفص: (مَجْرِيهَا) بالإمالة فقط ^(٤)، ولم يُملَّ في القرآن غيره. وقراءة ابن عامر: (إِبْرَاهَام) في مواضع محصورة ^(٥). وقراءة أبي جعفر: (يُحْزِن) في الأنبياء فقط بضم الياء وكسر الزاي، وفي باقي القرآن بفتح الياء وضم الزاي. وقراءة نافع عكسه في جميع القرآن بضم الياء وكسر الزاي إلَّا في الأنبياء فإنه فتح الياء وضم الزاي ^(٦)، وشبه ذلك مما يقول القراء عنه: جَمَعَ بين اللغتين ^(٧).

وليت الإمام ابن الحاجب أخلَّى كتابه من ذُكر القراءات وتواترها، كما أخلَّى غيره كتبهم منها. وإذ قد ذكرها فليته لم يتعرَّض إلى ما كان من قبيل الأداء. وإذ قد تعرَّض فليته سكت عن التمثيل؛ فإنه إذا ثبت أنَّ شيئًا من القراءات من قبيل الأداء لم يكن متواترًا عن النبي ﷺ، كتقسيم وقف حمزة وهشام، وأنواع تسهيله؛ فإنه وإن تواتر تخفيف الهمز في الوقف عن رسول الله ﷺ، لم يتواتر أنه وقف على موضع بخمسين وجهًا، ولا بعشرين ولا بنحو ذلك. وإنما إنَّ صحَّ شيءٌ منها فوجَّه، والباقي لا شك أنه من قبيل الأداء ^(٨).

(١) أي: الباقلاني.

(٢) انظر: الانتصار (١/ ٣٣٨).

(٣) القائل: ابن الجزري.

(٤) انظر: النشر (٢/ ٤١).

(٥) انظر: النشر (٢/ ٢٢١).

(٦) انظر: النشر (٢/ ٢٤٤).

(٧) الكلام مستفاد من أبي شامة في المرشد الوجيز ص ١٦٦-١٦٧. وقد نقل قبله أيضًا كلام الباقلاني السابق.

(٨) لعلك فهمت أن مرادهم بكلمة: "من قبيل الأداء" ما يتصل بتقدير الأصول المتواترة. مثلاً المدُّ للهمز أصل جاء متواترًا. أما تقديره بأربع حركات أو ست فليس بمتواتر؛ لأنه لا يسهل ضبطه. وقيل فيه بالتواتر -أيضًا- (زرقاني)

ولما قال ابن السبكي في كتابه جمع الجوامع: "والسبع مُتواترة، قيل: فيما ليس من قبيل الأداء، كالمَد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه". وسُئِلَ عن زيادته على ابن الحاجب "قيل" المقتضية لاختياره أنَّ ما هو من قبيل الأداء كالمَد والإمالة إلى آخره متواترٌ، فأجاب رحمته في كتابه مَنع الموانع: اعلم أنَّ السبع مُتواترة، والمَدُّ مُتواتر، والإمالة مُتواترة، كلُّ هذا بيِّن لا شك فيه. وقول ابن الحاجب: "فيما ليس من قبيل الأداء" صحيح لو تجرَّد عن قوله: كالمَد والإمالة. لكن تمثيله بهما أوجب فسادَه كما سنوضحه من بعد؛ فلذلك قلنا: "قيل"، لنبين أنَّ القول بأنَّ المد والإمالة والتخفيف غير مُتواترة ضعيف عندنا، بل هي مُتواترة. ثم أخذ يذكر المد والإمالة والتخفيف -إلى أن قال:- فإذا عرفت ذلك فكلما قاضٍ بتواتر السبع، ومن السَّبع مُطلق المد والإمالة وتخفيف الهمز بلا شك" اهـ^(١).

أما^(٢) مَنْ قال: إنَّ القراءات مُتواترة حال اجتماع القُرَّاء لا حال افتراقهم، فأبو شامة، قال في المرشد الوجيز في الباب الخامس منه^(٣): "فإنَّ القراءات المنسوبة إلى كلِّ قارئ من السَّبعة وغيرهم منقسمة إلى المُجمَّع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم، وكثرة الصحيح المُجمَّع عليه في قراءتهم تَرَكَّن النفس إلى ما نُقل عنهم فوق ما يُنقل عن غيرهم.

فمما نُسب إليهم وفيه إنكار لأهل اللغة وغيرهم: الجمع بين الساكنين في تاءات البَزِّيِّ^(٤)، وإدغام أبي عمرو^(٥)، وقراءة حمزة: (فما اسطأعوا)^(٦)، وتسكين من أسكن: (بارئكم) و(يأمركم) ونحوه^(٧)، و(سبأ)^(٨)، و(يابني)^(٩)، و(مكر السيء)^(١٠)، وإشباع الياء

(١) منع الموانع ص ٢٧٣-٢٨٣.

(٢) ابتداء كلام ابن الجزري.

(٣) ص ١٧٤، وانظر منجد المقرئين ص ٦٢-٦٣.

(٤) انظر: الإقناع لابن الباذش (٢/ ٦١٢)، النشر (١/ ١٠).

(٥) انظر: النشر (١/ ١٠)، (٢٩٦).

(٦) انظر: المبسوط لابن مهران ص ٢٨٥، النشر (١/ ١٠).

(٧) انظر: النشر (١/ ١٠)، (٢/ ٦٢، ٦١٢).

(٨) السابق (١/ ١٠)، (٢/ ٣٣٧).

(٩) السابق (١/ ١٠)، (٢/ ٢٨٩).

(١٠) السابق (١/ ١٠)، (٢/ ٣٥٢).

في (نَزَّعِي) ^(١)، و(يَتَّقِي وَيُضَيِّرُ) ^(٢)، و(أَفْتِيْدَة من الناس) ^(٣)، وقراءة (لَيْكَة) بفتح الهاء ^(٤)، وهمز (سَأْفِيْهَا) ^(٥)، وخفض (والأرحام) في أول النساء ^(٦)، ونصب (كُنْ فَيَكُونُ) ^(٧)، والفصل بين الْمُتَضَائِفِينَ في الأنعام ^(٨)، وغير ذلك، إلى أن قال: فكلّ ذلك محمول على قلة ضبط الرواة فيه. ثم قال: وإن صحّ النقل فيه فهو من بقايا الأحرف السبعة التي كانت القراءة مُباحة عليها على ما هو جائز في العربية، فصيحاً كان أو دون ذلك. وأما بعد كتابة المصاحف على اللفظ المُنزل فلا ينبغي قراءة ذلك اللفظ إلا على اللغة الفصحى من لغة قريش وما ناسبها؛ حملاً لقراءة النبي ﷺ والسادة من أصحابه على ما هو اللائق بهم؛ فإنهم إنما كتبوه على لغة قريش، فكذا قراءتهم له.

قال: وقد شاع على ألسنة جماعة من المُقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلّدين: أنّ القراءات السبع كلّها مُتواترة؛ أي في كلّ فردٍ مما رُوِيَ عن هؤلاء الأئمة السبعة. قالوا: والقَطْع بأنها منزلة من عند الله تعالى واجب.

قال: ونحن بهذا نقول، لكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطُّرق، واتفقت عليه الفرق من غير تكبرٍ له، مع أنه شاع واشتهر واستفاض، فلا أقلّ من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها" اهـ ^(٩)

فانظر - يا أخي - إلى هذا الكلام الساقط ^(١٠) الذي خرج من غير تأمل، المتناقض في غير موضع في هذه الكلمات اليسيرة! أوقفتُ عليه شيخنا الإمام... أبا محمد محمد بن محمد بن محمد الجَمَالِي ^(١١) فقال: ينبغي أن يُعَدَم هذا الكتاب من الوجود،

(١) السابق (١/ ١٠)، (٢/ ١٨٠، ١٨٧).

(٢) السابق (١/ ١٠)، (٢/ ١٨٠، ١٨٧).

(٣) السابق (١/ ١٠)، (٢/ ٢٩٩).

(٤) انظر: المسوط لابن مهران ص ٣٢٨، النشر (١/ ١٠). وفي عامة المصادر يقولون: "بفتح التاء".

(٥) انظر: النشر (١/ ١٠)، (٢/ ٣٣٨).

(٦) السابق (١/ ١٠)، (٢/ ٢٤٧).

(٧) السابق (١/ ١٠)، (٢/ ٢٢٠).

(٨) السابق (١/ ١٠)، (٢/ ٢٦٣).

(٩) المرشد ص ١٧٤-١٧٧، وانظر منجد المقرئين ص ٦٣. (بتصرف).

(١٠) هذا من كلام ابن الجزري في منجد المقرئين ص ٦٣.

(١١) محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد النسائي، الجَمَالِي، الشافعي، وُلِدَ بُعِيدَ السبعِمائة، وكان جامعاً لأنواع الجَمَال، من الشكل الحَسَن، والخلق، وحُسْن الصوت، وحُسْن الخط، وحُسْن النظم، وحُسْن العبادة والزهد. توفي في سنة أربع وثمانين وسبعِمائة بدمشق. انظر: غاية النهاية (١/ ٣٨٧).

ولا يَظْهَرُ البَيِّنَةُ، وإنه طَعَنُ في الدين.

قلت^(١): ونحن - يشهد الله - أننا لا نقصد إسقاط الإمام أبي شامة، إذ الجواد قد يَغْثَرُ، ولا نجعل قَدْرَهُ، بل الحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَعَ. ولكن نقصد التنبيه على هذه الزلَّة المزلَّة؛ ليحذر منها مَنْ لا معرفة له بأقوال الناس، ولا اطلاع له على أحوال الأئمة.

أما قوله: "فمما نُسب إليه، وفيه إنكار أهل اللغة إلخ" فغير لائق بمثله أن يجعل ما ذَكَرَهُ مُنْكَرًا عند أهل اللغة. وعلماء اللغة والإعراب الذين اعتمدوا سَلَفًا وخَلَفًا يُوجِّهونها، وَيَسْتَدِلُّونَ بها. وأتَى يَسَعُّهُمْ إنكار قراءة تواترت أو استفاضت عن رسول الله ﷺ؟ إِلَّا تَوَيْسَ لا اعتبار بهم، لا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار، جمدوا على ما علموا من القياسات، وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها وفصحها، حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزله الله يُوافق قياسًا ظاهرًا عنده، ولم يقرأ بذلك أحد لَقَطَعَ له بالصحة. كما أنه لو سُئِلَ عن قراءة مُتَوَاتِرَةٌ لا يعرف لها قياسًا لأنكرها، وَلَقَطَعَ بشذوذها، حتى إن بعضهم قَطَعَ في قوله ﷺ: (مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا) [يوسف: ١١] بأن الإدغام الذي أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم والمسلمون لَحْنٌ، وأنه لا يجوز عند العرب؛ لأنَّ الفعل الذي هو (تَأْمَن) مرفوع، فلا وجه لسكونه حتى يُدْغَمَ في النون التي تليه!.

فانظر - يا أخي - إلى قَلَّةِ حياء هؤلاء من الله تعالى!! يجعلون ما عَرَفُوهُ من القياس أصلًا والقرآن العظيم فرعًا! حاشا العلماء الْمُقْتَدِيَّ بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك. بل يجيئون إلى كُلِّ حرف مما تقدم ونحوه يُبَالِغُونَ في توجيهه والإنكار على مَنْ أنكره. حتى إنَّ إمام اللغة والنحو أبا عبد الله محمد بن مالك قال في منظومته الكافية الشافية في الفصل بين المتضايفين^(٢):

وعُمدتي قِرَاءَةُ ابنِ عامِرٍ وَكَمْ لَهَا مِنْ عَاصِدٍ وَنَاصِرٍ

ولولا خوف الطول، وخروج الكتاب عن مقصوده، لأوردت ما زعم أن أهل اللغة أنكروه، وذكرت أقوالهم فيها، ولكن إن مدَّ الله في الأجل لأضعنَّ كتابًا مُسْتَقْلًا في ذلك، يَشْفِي القلب، وَيُشْرِحُ الصِّدْرَ، أذكر فيه جميع ما أنكره مَنْ لا معرفة له بقراءة السبعة والعشرة.

(١) القائل: ابن الجزي.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/ ٩٧٩).

ولله دَرَّ الإمام أبي نصر الشيرازي^(١) حيث حكى في تفسيره عند قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) [النساء: ١]، كلام الزجاجي^(٢) في تضعيف قراءة الخفض، ثم قال: "ومثل هذا الكلام مردودٌ عند أئمة الدين؛ لأنَّ القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ، فمن ردَّ ذلك فقد ردَّ على النبي ﷺ، واستقبح ما قرأ به. وهذا مقام محظور لا يُقلد فيه أئمة اللغة والنحو. ولعلمهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح منه، فإنَّ لا ندَّعي أنَّ كل ما في القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة".

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان، عند ذكر إسكان (بَارئُكُمْ، وَيَأْمُرُكُمْ) لأبي عمرو بن العلاء: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأَفْشَى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت عندهم لم يَرُدِّها قياس عربية، ولا فُشُو لغة؛ لأنَّ القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، فلزم قَبُولُهَا والمصير إليها"^(٣).

قلت^(٤): ثم لم يكف الإمام أبا شامة حتى قال: "فكل ذلك -يعني: ما تقدّم- محمول على قَلَّةٍ ضبط الرواة". لا والله، بل كلّه محمول على كثرة الجهل ممن لا يعرف لها أوجهاً وشواهد صحيحة تُخَرِّجُ عليها، كما سنبينه -إن شاء الله تعالى- في الكتاب الذي وعدنا به آنفاً، إذ هي ثابتة مُستفاضَةٌ؛ ورواتها أئمة ثقات. وإن كان ذلك محمولاً على قَلَّةٍ ضبطهم، فليت شعري أكان الدِّين قد هان على أهله؟ حتى يجيء شخص في ذلك الصدر يُدخل في القراءة بقِلَّةٍ ضبطه ما ليس منها، فيُسمَع منه ويؤخذ عنه، ويُقرأ به في الصلاة وغيرها، ويذكره الأئمة في كُتُبهم، ويُقرَّئون به، ويُستفاض، ولم يزل كذلك إلى زماننا هذا لا يمنع أحد من أئمة الدين القراءة به؟! مع أنَّ الإجماع مُنعقد على أنَّ مَنْ زاد حركة أو حرفاً في القرآن أو نقص من تلقاء نفسه، مُصِرّاً على ذلك يكفر؛ والله جلَّ وعلا تولَّى حفظه: (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ) [فصلت: ٤٢].

وأعظم من ذلك تنزُّله؛ إذ قال: "وعلى تقدير صحتها، وأنها من الأحرف السبعة لا ينبغي قراءتها، حملاً لقراءة النبي ﷺ وأصحابه على ما هو اللائق بهم". إذا كان النبي ﷺ

(١) محمد بن هبة الله بن محمد بن هبة الله بن يحيى بن ميميل، أبو نصر الشيرازي، انظر: غاية النهاية (١/ ٣٩٦).

(٢) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النحوي، تلميذ الزجاج، وهو منسوب إليه، مات بطبرية في رمضان سنة أربعين وثلاثمائة. انظر: السير (١٥/ ٤٧٥).

(٣) جامع البيان للداني ص ٨١-٨٢.

(٤) القائل: ابن الجزري.

وأصحابه -رضوان الله عليهم- لم يقرؤوا بها مع تقدير صحتها، وأنها من الأحرف السبعة، فمن أوصلها إلى هؤلاء الذين قرؤوا بها؟.

ثم يقول: "فلا أقل من اشتراط ذلك" يعني: اشتراط الشهرة والاستفاضة.

قلت: ألا تنظرون إلى هذا القول؟ ثم أحد في الدنيا يقول: إن قراءة ابن عامر وحمزة وأبي عمرو، ومن اجتمع عليه أهل الحرمين والشام: أبي جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر، وقراءة البزري وقنبل وهشام؛ إن تلك غير مشهورة ولا مستفاضة وإن لم تكن متواترة؟! هذا كلام من لم يدرك ما يقول، حاشا الإمام أبا شامة منه. وأنا من فرط اعتقادي فيه أكاد أجزم بأنه ليس من كلامه في شيء، ربما يكون بعض الجهلة المتعصبين ألحقه بكتابه، أو أنه ألف هذا الكتاب أول أمره، كما يقع لكثير من المصنفين. وإلا فهو في غيره من مصنفاته كشرحه على الشاطبية^(١) بالغ في الانتصار والتوجيه لقراءة حمزة: (والأرحام) بالخفض^(٢)، والفصل بين المتضايفين^(٣)، ثم قال في الفصل: ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام مثله؛ لأنه نافي، ومن أسند هذه القراءة مثبت، والإثبات مرجح على النفي بالإجماع. قال: ولو نُقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في النشر لرجع عن قوله، فما باله ما يكتفي بناقلي القراءة عن التابعين عن الصحابة رضي الله عنهم ثم أخذ في تقرير ذلك^(٤).

قلت: هذا الكلام مبين لما تقدم، وليس منه في شيء، وهو الأليق بمثله رضي الله عنه.

ثم قال أبو شامة في المرشد بعد ذلك القول: "فالحاصل أننا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها"^(٥).

قلت^(٦): ونحن كذلك؛ لكن في القليل منها، كما تقدم في الباب الثاني^(٧).

قال: "وغاية ما يُبديه مدعي تواتر المشهور منها، كإدغام أبي عمرو، ونقل الحركة

(١) المسمى: (إبراز المعاني من حرز الأماني) (مطبوع).

(٢) إبراز المعاني (ص ٤١١-٤١٢).

(٣) السابق (ص ٤٦١).

(٤) السابق (ص ٤٦٦).

(٥) المرشد الوجيز ص ١٧٨.

(٦) القائل: ابن الجزري.

(٧) يشير بذلك إلى مثل قراءة هشام: (أفئدة) بياء بعد الهمز؛ فإنه اعتبره صحيحاً مقطوعاً به وإن لم يتواتر؛ لأن استفاضته وموافقة الرسم والعربية قرائن مثلها يفيد العلم في غير المتواتر. انظر المنجد ص ١٩. (زرقاني).

لَوْزَش، وَصِلَة مِيم الْجَمْع وَهَاءُ الْكِنَايَةِ لِابْنِ كَثِيرٍ؛ أَنَّهُ مُتَوَاتِرٌ عَنْ ذَلِكَ الْإِمَامِ الَّذِي تُسَبِّتُ تِلْكَ الْقِرَاءَةُ إِلَيْهِ، بَعْدَ أَنْ يُجْهَدَ نَفْسُهُ فِي اسْتَوَاءِ الطَّرْفَيْنِ وَالْوَاسِطَةِ، إِلَّا أَنَّهُ بَقِيَ عَلَيْهِ التَّوَاتُرُ مِنْ ذَلِكَ الْإِمَامِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْ ذَلِكَ. وَمَنْ ثُمَّ تُسَكَّبُ الْعِبَرَاتُ؛ فَإِنَّهَا مِنْ ثُمَّ لَمْ يَنْقُلْهَا إِلَّا أَحَادٌ، إِلَّا الْيَسِيرَ مِنْهَا^(١).

قلت: هذا من جنس ذلك الكلام المتقدم. أوقفت عليه شيخنا الإمام واحد زمانه شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب ببيروند الشافعي^(٢)، فقال لي: معذور أبو شامة، حيث إن القراءات كالحديث، مَخْرَجُهَا كَمَخْرَجِهِ، إِذَا كَانَ مَدَارُهَا عَلَى وَاحِدٍ كَانَتْ أَحَادِيثٌ؛ وَخَفِيَ عَلَيْهِ أَنَّهَا تُسَبِّتُ إِلَى ذَلِكَ الْإِمَامِ اصْطِلَاحًا؛ وَإِلَّا فَكُلُّ أَهْلِ بَلَدَةٍ كَانُوا يَقْرَءُونَهَا أَخَذُوهَا أُمَمًا عَنْ أُمَمٍ. وَلَوْ انْفَرَدَ وَاحِدٌ بِقِرَاءَةٍ دُونَ أَهْلِ بَلَدَةٍ لَمْ يُوَافِقْهُ عَلَى ذَلِكَ أَحَدٌ، بَلْ كَانُوا يَجْتَنِبُونَهَا وَيَأْمُرُونَ بِاجْتِنَابِهَا.

قلت^(٣): صدق. ومما يدلُّ على هذا ما قال ابن مجاهد: قال لي قُنبِل: قال لي القَوَّاسُ^(٤) فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ: الْقَ هَذَا الرَّجُلُ - يَعْنِي: الْبَزِّي - فَقُلْ لَهُ: هَذَا الْحَرْفُ لَيْسَ مِنْ قِرَاءَتِنَا. يَعْنِي: (وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ) مُخَفَّفًا. وَإِنَّمَا يُخَفَّفُ مِنَ الْمَيِّتِ مَنْ قَدْ مَاتَ، وَمَنْ لَمْ يَمُتْ فَهُوَ مُشَدَّدٌ^(٥). فَلَقِيتُ الْبَزِّيَ فَأَخْبَرْتَهُ، فَقَالَ لِي: قَدْ رَجَعْتُ عَنْهُ^(٦)...

وقال محمد بن صالح^(٧): سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ لِأَبِي عَمْرٍو: كَيْفَ تَقْرَأُ (لَا يُعَذَّبُ) عَذَابَهُ أَحَدٌ. وَلَا يُوثِقُ وَثَاقُهُ أَحَدٌ؟ [الفجر: ٢٥، ٢٦]. فَقَالَ: (لَا يُعَذَّبُ) بِالْكَسْرِ. فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: كَيْفَ؟ وَقَدْ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (لَا يُعَذَّبُ) بِالْفَتْحِ. فَقَالَ لَهُ أَبُو عَمْرٍو: لَوْ سَمِعْتُ الرَّجُلَ الَّذِي قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا أَخَذْتَهُ عَنْهُ. أَوْ تَدْرِي مَا ذَاكَ؟ لِأَنِّي أَتَمُّ الْوَاحِدِ

(١) المرشد الوجيز ص ١٧٨ (بتصرف يسير).

(٢) لعله محمد بن أحمد بن محمد، ابن مرزوق العجيسي، أبو عبد الله، شمس الدين، من أعيان تلمسان، رحل إلى المشرق سنة (٧١٨هـ) مع والده، وأقام بمصر مدة، وعاد إلى تلمسان سنة (٧٣٣هـ)، وتولى أعمالاً علمية وسياسية، ثم رحل إلى القاهرة، واتصل بالملك الأشرف فولاه مناصب علمية، استمر عليها حتى توفي سنة (٧٨١هـ). انظر: الأعلام ٥/ (٣٣١). إلا أنه مالكي المذهب.

(٣) القائل: ابن الجزري.

(٤) أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صبح بن عون، أبو الحسن المكي المقرئ، النُّبَال، المعروف بالقَوَّاس. جلس للإقراء مدة، وتوفي بمكة سنة أربعين ومئتين. انظر: معرفة القراء الكبار ١/ (١٧٨).

(٥) انظر: النشر ٢/ (٢٢٥).

(٦) انظر: معرفة القراء الكبار ١/ (١٧٩).

(٧) محمد بن صالح أبو إسحاق المري البصري الخياط، روى عن شبلى بن عباد. انظر: غاية النهاية ٢/ (١٥٥) - (١٥٦).

الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة^(١).

قال الشيخ أبو الحسن السَّخَاوي^(٢): وقراءة الفتح أيضًا ثابتة بالتواتر.

قلت: صدق؛ لأنها قراءة الكسائي.

قال السَّخَاوي: وقد تواتر الخبر عند قوم دون قوم، وإنما أنكرها أبو عمرو؛ لأنها لم تبلغه على وجه التواتر^(٣).

قلت^(٤): وهذا كان من شأنهم على أن تَعَيَّن هؤلاء القراء ليس بلازم، ولو عَيَّن غير هؤلاء لجاز. وتَعَيَّنهم إما لكونهم تصدَّوا للإقراء أكثر من غيرهم، أو لأنهم شيوخ المُعَيَّن كما تقدم. ومن ثمَّ كره من السلف أن تُنسب القراءة إلى أحد. روى ابن أبي داود، عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يكرهون: سند فلان، وقراءة فلان^(٥).

قلت: وذلك خوفًا مما توهمه أبو شامة، من أن القراءة إذا نُسبت إلى شخص تكون أحادية. ولم يدرِ أن كلَّ قراءة نُسبت إلى قارئ من هؤلاء، كان قُرَّاءها زَمَن قارئها وقبلة أكثر من قُرَّائها في هذا الزمن وأضعافهم. ولو لم يكن انفراد القُرَّاء مُتواترًا لكان بعض القرآن غير مُتواتر؛ لأنَّنا نجد في القرآن أحرفًا تختلف القُرَّاء فيها، وكلُّ منهم على قراءة لا تُوافق الآخر، كـ (أَرْجِه) وغيرها، فلا يكون شيءٌ منها مُتواترًا. وأيضًا قراءة من قرأ: (مالك)، (ويُخادعون) فكثير من القرآن غير مُتواتر؛ لأنَّ التواتر لا يثبت باثنين ولا بثلاثة.

قال الإمام الجَعْفَرِي^(٦) في رسالته^(٧): وكلَّ وجه من وجوه قراءته كذلك -يعني:

(١) انظر: جمال القراء (١/ ٢٣٥)، المرشد الوجيز ص ١٨١.

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، علم الدين السخاوي، ولد في سَخَا بمصر سنة (٥٥٨هـ)، ثم انتقل إلى القاهرة، ولازم الشاطبي، وأخذ عنه القراءات واللغة والنحو، ثم ارتحل إلى الشام وبقي نحوًا من أربعين سنة، وتلمذ عليه جماعة من أهل العلم، كأبي شامة وغيره، وله مصنفات متنوعة؛ منها: فتح الوصيد في شرح القصيد، شرح فيه منظومة الشاطبي في القراءات (حرز الأمان)، والوسيلة إلى شرح العقيلة، شرح فيه قصيدة الشاطبي في الرسم المعروفة بـ (عقيلة أتراب القصايد). وغير ذلك. وتوفي سنة (٦٤٣هـ). انظر: السير (٢٣/ ١٢٢).

(٣) جمال القراء (١/ ٢٣٥).

(٤) القائل: ابن الجزري.

(٥) لم أقف عليه عند ابن أبي داود. وقد أخرجه ابن أبي شيبة (١٠/ ٥٣٢). من غير ذكر (سند فلان).

(٦) أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجَعْفَرِي، نسبة إلى قلعة جَعْفَر بين بالس وبرقة على الفرات، فيها ولد سنة (٦٤٠هـ) وسكن دمشق مدة، ثم ولي مشيخة الخليل إلى أن مات بها. سنة (٧٣٢هـ). وله مؤلفات متنوعة، منها شرح للشاطبي بعنوان (كنز المعاني في شرح حرز الأمان)، وله (جميلة أرباب المراسد في شرح عقيلة أتراب القصائد). انظر: معرفة القراء الكبار (٢/ ٧٤٣).

(٧) نقله في منجد المقرئين ص ٦٩.

مُتَوَاتِرًا؛ لأنها أَبَاعُضُهُ. ثم قال: فظهر من هذا فساد قول من قال: هو مُتَوَاتِرٌ دُونَهَا، إذ هو عبارة عن مجموعها.

ثم قال ابن الجزري^(١): ومما يحقق لك أن قراءة أهل كل بلد مُتَوَاتِرَةٌ بالنسبة إليهم: أن الإمام الشافعي رحمته الله جعل البسملة من القرآن، مع أن روايته عن شيخه مالك تقتضي عدم كونها من القرآن؛ لأنه من أهل مكة، وهم يُثَبِّتُونَ البسملة بين السورتين، ويعدُّونها من أول الفاتحة آية، وهو قرأ قراءة ابن كثير على إسماعيل القسطنط^(٢) عن ابن كثير، فلم يعتمد في روايته عن مالك في عدم البسملة؛ لأنها آحاد، واعتمد على قراءة ابن كثير لأنها مُتَوَاتِرَةٌ. وهذا لطيف فتاؤله؛ فإنني كنت أجد في كتب أصحابنا يقولون: إن الشافعي رحمته الله روى حديث عدم البسملة عن مالك ولم يُعَوِّلْ عليه، فدلَّ على أنه ظَهَرَ له فيه عِلَّةٌ، وإلا لما ترك العمل به.

قلت: ولم أر أحداً من أصحابنا بين العلة، فبيننا أنا ليلة مُفَكِّرٍ، إذ فتح الله تعالى بما تقدَّم - والله تعالى أعلم - أنها هي العلة. مع أني قرأت القرآن برواية إمامنا الشافعي، عن ابن كثير كالبرِّي وقُتِبِل. ولما علم بذلك بعض أصحابنا من كبار الأئمة الشافعية قال لي: أريد أن أقرأ عليك القرآن بها.

ومما يزيدك تحقيقاً ما قاله أبو حاتم السجستاني^(٣)، قال: "أول من تتبَّع بالبصرة وجوه القراءات وألَّفَهَا وتتبَّع الشاذَّ منها، فبحث عن إسناد هارون بن موسى الأعمور^(٤)". قال: وكان من القراء. فكره الناس ذلك، وقالوا: قد أساء حين ألَّفَهَا؛ وذلك أن القراءة إنما يأخذها قرون وأمة عن أفواه أمة، ولا يُلْتَفَتُ منها إلى ما جاء من وراء وراء^(٥) اهـ.

(١) في منجد المقرئين ص ٦٩-٧٠.

(٢) إسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنْطِين، أبو إسحاق المخزومي، مولا هم، المكي، المعروف بالقسطنط، قارئ أهل مكة في زمانه، وآخر أصحاب ابن كثير وفاة، وأقرأ دهرًا. قيل توفي سنة (١٩٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/١٤١).

(٣) أبو حاتم، سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، ثم البصري، المقرئ، النحوي، اللغوي، تصدر للإقراء والحديث والعربية، عاش ثلاثاً وثمانين سنة، ومات في سنة (٢٥٥هـ). انظر: السير (١٢/٢٦٨).

(٤) هارون بن موسى، أبو عبد الله العتكي البصري، له قراءة معروفة، روى القراءة عن عاصم الجحدري، وعاصم بن أبي النجود، وعبد الله بن كثير، وابن محيصن، وحميد بن قيس، وأبي عمرو بن العلاء عن عاصم وغيرهم. وقد كان يهودياً فأسلم، وحفظ النحو، وهو من أهل الحديث أيضاً. وذكر بعضهم أنه كان قَدَرِيًّا معتزليًّا. توفي حدود سنة (١٧٠هـ). انظر: غاية النهاية (١/٤٢٩)، الأعلام (٨/٦٣).

(٥) انظر: المرشد الوجيز ص ١٨١.

قلت^(١): يعني آحادًا عن آحاد.

وقال الحافظ العلامة أبو سعيد خليل كيكلدي العلائي^(٢) في كتابه المجموع المذهب: "وللشيخ شهاب الدين أبي شامة في كتابه (المُرشد الوجيز)^(٣) وغيره كلام في الفرق بين القراءات السبع، والشاذة، وفيه وفي كلام غيره أيضًا من متقدمي القراء ما يؤهم أن القراءات السبع ليست متواترة كلها، وأن أعلاها ما اجتمع فيه صحة السند، وموافقة خط المصحف الإمام، والفصيح من لغة العرب، وأنه يكفي فيها الاستفاضة.

وليس الأمر كما ذكر هؤلاء. والشبهة دخلت عليهم من انحصار أسانيدنا في رجال معروفين، فظنوها كأخبار الآحاد.

وقد سألت شيخنا إمام الأئمة أبا المعالي^(٤) رحمه الله عن هذا الموضوع فقال: انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم، فقد كان يتلقاه أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجَم الغفير عن مثلهم، وكذلك دائمًا. والتواتر حاصل بهم. ولكن الأئمة الذين تصدوا لضبط الحروف وحفظوا شيوخهم فيها جاء السند من جهتهم. وهذا كالأخبار الواردة في حجة الوداع ونحوها، هي آحاد، ولم تزل حجة الوداع منقولة، بمن يحصل بهم التواتر عن مثلهم في كل عصر، فهذه كذلك. وهذا موضع ينبغي التنبيه له" اهـ^(٥). انتهى والله أعلم" اهـ^(٦).

ذلك ما قاله العلامة ابن الجزري في هذا المقام من كتابه المنجد، ولعله فصل الخطاب في هذا الموضوع؛ ولذلك آثرنا أن ننقله إليك محاولين حُسن عرضه وضبطه والتعليق عليه مختصرًا بقدر الإمكان ...

(١) القائل: ابن الجزري.

(٢) خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي، أبو سعيد، صلاح الدين، وُلد في سنة (٦٩٤هـ)، اشتغل بالحديث والفقه والعربية، وصنّف التصانيف النافعة في العلوم المتنوعة، وقد جمع بين العلم والدين والكرم والمروءة وطلاقة الوجه، والفصاحة. توفي ببيت المقدس سنة (٧٦١هـ). انظر: الدرر الكامنة (٢/ ٢١٢)، الأعلام (٢/ ٣٢١).

(٣) المرشد الوجيز ص ١٧١.

(٤) أبو المعالي، محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم الشافعي الأنصاري، كمال الدين، المعروف بابن الزُّمْلَكَاني. وُلد بدمشق سنة (٦٦٧هـ)، وبها تعلّم، حتى تصدّر للتدريس، وانتهت إليه رئاسة الشافعية في عصره. توفي سنة (٧٢٧هـ).

(٥) المجموع المذهب ص ١٥١-١٥٢ (رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية، لم تُنشر، تحقيق إبراهيم جالو).

(٦) منجد المقرئين ص ٥٧-٧٠. (بتصرف يسير). وكان بداية النقل عنه هنا من ص ٣٧٥.

ب- القراء:

القراء: جَمْع قارئ، وهو في اللغة اسم فاعل من: قرأ. ويُطلق في الاصطلاح على إمام من الأئمة المعروفين الذين تُنسب إليهم القراءات السابقة. وقد سَرَدنا عليك أسماءهم. وتُتَحَفك هنا بنبذة قصيرة عن كل واحد من مشهورهم، وعن بعض من اشتهر بالرواية عنه؛ لتطلع على كمحة من فضلهم؛ ولتتصل اتصالاً علمياً بهذه الفئة الكريمة التي لها هذا الأثر الرائع في المحافظة على أداء القرآن الكريم بتلك الطُرُق المُدَوِّية في جميع أنحاء العالم الإسلامي مدى تلك القرون الطويلة. ونحن لا نريد بهذه الكلمات استقصاء تاريخهم، ولا الأدوار التي مرّت على قراءاتهم، فذلك شوط واسع، أفردته بالتأليف جماعة، منهم الذهبي، وابن الجزري في طبقات القراء^(١).

القراء السبعة ﷺ:

١- ابن عامر:

اسمه: عبد الله اليحصبي، نسبة إلى يحضب، وهو فخذٌ من حمير، ويكنى: أبا نعيم، وأبا عمران. وهو تابعي جليل، لقي وإثله بن الأسقع^(٢)، والنعمان بن بشير^(٣). وقد أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، عن عثمان بن عفان، عن رسول الله ﷺ. وقيل: إنه قرأ على عثمان نفسه. وقد توفي بدمشق سنة (١١٨) ثمان عشرة ومائة. وقد اشتهر برواية قراءته هشام وابن ذكوان، ولكن بواسطة أصحابه. فأما هشام: فقد أخذ القراءة عن عراك بن خالد المُرِّي^(٤)، عن يحيى بن الحارث الدُمَاري، عن ابن عامر.

(١) طبقات القراء لابن الجزري عولت عليها في تراجم القراء خصوصاً عند الاختلاف بين المراجع؛ لأنه هو المعروف بالمُحَقِّق!... (زرقاني).

(٢) وإثله بن الأسقع بن كعب الليثي ﷺ وكان من أصحاب الصُّفَّة، أسلم سنة تسع، وشهد غزوة تبوك، ثم نزل الشام، وعاش إلى سنة خمس وثمانين، وله مائة وخمس سنين. وقيل غير ذلك. وهو -كما قال قتادة- آخر من مات من الصحابة في دمشق. انظر: السَّيَر (٣/ ٣٨٣).

(٣) النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي. وُلِدَ سنة اثنتين من الهجرة، وهو في عِدَاد صغار الصحابة ﷺ. وقد قُتِلَ سنة (٦٤هـ) ﷺ. انظر: السَّيَر (٣/ ٤١١).

(٤) عَرَاك بن خالد بن يزيد بن صالح بن صُبَيْح المُرِّي، أبو الضحَّاك الدمشقي، شيخ أهل دمشق في عصره، مات قبيل المائتين. انظر: تهذيب الكمال (١٩/ ٥٤٤)، معرفة القراء الكبار (١/ ١٥٠).

وكان هشام قاضيًا فقيهاً مُحدثاً ثقةً ضابطاً، توفي بدمشق سنة (٢٤٥) خمس وأربعين ومائتين.

وأما ابن ذكوان: فهو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي، الدمشقي. أخذ القراءة عن أيوب بن تميم^(١)، عن يحيى بن الحارث الدّمّاري، عن ابن عامر.

يقول أبو زرعة... الدمشقي^(٢): "لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمن ابن ذكوان عندي أقرأ منه"^(٣). توفي سنة (٢٤٢) اثنتين وأربعين ومائتين.

وفي ابن عامر وروايته يقول صاحب الشاطبية^(٤):

وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ فَتِلْكَ بِعَبْدِ اللَّهِ طَابَتْ مُحَلَّلًا
هَشَامٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَهُوَ ائْتِسَابُهُ لِدُكْوَانَ بِالْإِسْنَادِ عَنْهُ تَنْقَلًا
٢- ابن كثير:

هو أبو محمد، أو أبو مَعْبِد، عبد الله بن كثير الداري، كان إمام الناس في القراءة بمكة، تحفّه السّكينة، ويحوطه الوقار. لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك رضي الله عنه.

وروى عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبيّ بن كعب، عن رسول الله ﷺ. وقرأ على عبد الله بن السائب المخزومي. وقرأ عبد الله هذا على أبيّ بن كعب وعمر بن الخطاب رضي الله عنه. وكلاهما قرأ على رسول الله ﷺ.

(١) أيوب بن تميم بن سليمان بن أيوب، أبو سليمان التميمي الدمشقي المقرئ، وُلد في أول سنة عشرين ومائة، توفّي سنة ثمان وتسعين ومائة. وقيل: تسع عشرة ومائتين، وله تسع وتسعون سنة وشهران. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٤٨).

(٢) في الأصل: "يقول أبو زرعة فيه: "إنه الحافظ الدمشقي، لم يكن بالعراق... إلخ. وهو خطأ. والصواب: يقول أبو زرعة الدمشقي: لم يكن بالعراق... إلخ.

وأبو زرعة الدمشقي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان بن عمرو النصرى، وُلد قبل المائتين، وله كتاب في التاريخ مطبوع. توفي سنة (٢٨١هـ). انظر: السّير (١٣/ ٣١١).

(٣) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٧/ ٨)، تهذيب الكمال (١٤/ ٢٨٢)، معرفة القراء الكبار (١/ ١٩٩)، تاريخ الإسلام للذهبي (٨/ ٣٠٨)، النشر (١/ ١٤٥).

(٤) حرز الأمان ص ٣.

وتوفي سنة (١٢٠) عشرين ومائة بمكة المكرمة.

وقد اشتهر بالرواية عنه - ولكن بواسطة أصحابه - البزّي وقُبْلُ.

أما البزّي: فهو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة. فالبزّي نسبة إلى بزة هذا، وهو جدّه الأعلى.

كان إماماً ضابطاً ثقةً، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة. روى عن عكرمة بن سليمان^(١)، عن شبل بن عبّاد^(٢)، وإسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنْطِين، عن ابن كثير. وكان إمام المسجد الحرام ومقرئه ومؤدّنه. توفي سنة (٢٥٠) خمسين ومائتين.

وأما قُبْلُ: فهو محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد المخزومي المكي، يُكنى أبا عمر، ويُلقب بقُبْلُ لشدة^(٣).

كان إماماً في القراءة، ضابطاً ثقة يؤمّه الناس من أقطار الأرض. أخذ القراءة عن أبي الحسن أحمد القوّاس، عن وهب^(٤)، عن القسّط، عن شبل ومعروف^(٥)، وكلاهما قرأ على ابن كثير.

توفي سنة (٢٩١) إحدى وتسعين ومائتين.

وفي ابن كثير وروايه يقول صاحب الشاطبية^(٦):

ومكةُ عبدُ الله فيها مُقامُهُ هو ابنُ كثيرٍ كائِرُ القومِ مُعتَلاً
روى أحمدُ البزّي له ومحمدٌ على سَنَدٍ وهو الملقَّبُ قُبْلُلاً

(١) عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر، أبو القاسم المكي، المقرئ، مولى آل شيبه الحَجَبِي. قال الذهبي: "وقد تفرد عنه البزّي بحديث التكبير من (والضحى). وعكرمة شيخ مستور، ما علمت أحداً تكلم فيه" اهـ. وكان إمام أهل مكة في القراءة بعد شبل وأصحابه. بقي إلى قبيل المائتين. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٤٦).

(٢) شبل بن عبّاد، أبو داود المكي، مقرئ مكة، وكان أجل أصحاب ابن كثير. مولده سنة (٤٠هـ)، وكان مولى لعبد الله بن عامر الأموي، وقد خلف ابن كثير في القراءة بمكة. بقي إلى قريب سنة (١٦٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٢٩).

(٣) قُبْلُ كَقُنْفُذ: الغلام الحادّ الرأس الخفيف الروح. ذلك أصل معناه، ثم سُمّي به محمد بن عبد الرحمن القارئ. انظر القاموس إن شئت (زرقاني).

(٤) وهب بن واضح أبو الإخريط، ويقال: أبو القاسم المكي، مقرئ أهل مكة، انتهت إليه رئاسة الإقراء فيها، وكان مولى لعبد العزيز بن أبي رَوَاد. توفي سنة (١٩٠هـ). معرفة القراء الكبار (١/ ١٤٦).

(٥) معروف بن مُشْكَن، أبو الوليد المكي، مقرئ مكة مع شبل، وُلد سنة (١٠٠هـ)، وهو من أبناء الفُرس الذين بعثهم كسرى في السفن لطرد الحبشة من اليمن، وهو أحد الذين خلفوا ابن كثير في القراءة بمكة مع شبل. توفي سنة (١٩٥هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٣٠).

(٦) حرز الأمان ص ٣.

٣- عاصم:

هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الأسدي. والنَّجُود: بفتح النون وضم الجيم، مأخوذ من نجدت الثياب إذا سويت بعضها ببعض.

كان قارئاً مُتَقِنًا، آية في التحرير والإتقان والفصاحة وحُسْن الصوت بقراءة القرآن. قرأ على زَرِّ بن حبیش، على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، على رسول الله ﷺ.

وقرأ -أيضاً- على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السُّلَمي ^(١)، مُعَلِّم الحسن والحسين رضي الله عنه. وقرأ عبد الرحمن هذا على... علي رضي الله عنه، وأخذ... علي قراءته عن رسول الله ﷺ. تُوفي بالكوفة أو بالسَّماوة سنة (١٢٧) سبع وعشرين ومائة. روى عنه شعبة وحفص كلاهما بدون واسطة.

أما شعبة: فهو المشهور بابن عيَّاش بن سالم الأسدي. وقيل: اسمه محمد، وقيل: مُطَرِّف ^(٢)، ويكنى أبا بكر؛ لأن شعبة اسم مشترك بينه وبين أبي بَسْطَام شعبة بن الحجاج البصري ^(٣).

كان إماماً عالمًا كبيراً. تُوفي بالكوفة سنة (١٩٣) ثلاث وتسعين ومائة. وأما حفص: فهو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة البَزَّاز. كان ربيب عاصم: تَرَبَّى في حجره، وقرأ عليه، وتعلَّم منه كما يتعلم الصبي من مُعَلِّمه، فلا جَرَم كان أدقَّ إتقاناً من شعبة. توفي سنة (١٨٠) ثمانين ومائة. وفي عاصم وراوييه يقول صاحب الشاطبية ^(٤):

وبالكوفة الغراء منهم ثلاثة أذاعوا فقد ضاعت شذئ وقرنُفلاً
فأما أبو بكر وعاصمُ اسمه فشُعبَةُ رَاوِيهِ المُبرِّزُ أَفْضَلُ
وذاك ابنُ عيَّاشٍ أبو بكرٍ الرضا وحفصٌ وبالإتقان كان مُفَضَّلُ

(١) عبد الله بن حبيب بن ربيعة الكوفي، أبو عبد الرحمن، مقرئ الكوفة، وُلِد في حياة النبي ﷺ، وقرأ القرآن على عثمان، وعلي، وزيد، وأبي، وابن مسعود رضي الله عنه، وقرأ عليه: عاصم بن أبي النجود، ويحيى بن وثاب وغيرهم. توفي سنة (٧٤هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال (١٤/ ٤٠٨-٤١٠)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٦٧-٢٧٢).

(٢) في الأصل: (مطرق). والصواب ما أثبت. انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٣٧٢).

(٣) شعبة بن الحجاج بن الورد، الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، أبو بَسْطَام الأزدي العتكي، مولا هم الواسطي، كان من أوعية العلم. وُلِد سنة (٨٠هـ)، وهو أول من جَرَح وعَدَلَ. توفي بالبصرة سنة (١٦٠هـ). انظر: السير (٧/ ٢٠٢).

(٤) حرز الأماني ص ٣.

٤- أبو عمرو:

هو أبو عمرو زَبَّان بن العلاء بن عمار البصري. كان من أعلم الناس بالقراءة مع صدق وأمانة وثقة في الدين.

روى عن مجاهد بن جَبْر، وسعيد بن جبیر، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب، عن رسول الله ﷺ.

وقرأ على جماعة، منهم أبو جعفر، ويزيد بن القَعْقَاع، والحسن البصري. وقرأ الحسن على حطّان^(١) وأبي العالية. وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب.

توفي سنة (١٥٤) أربع وخمسين ومائة.

وممن اشتهر بالرواية عنه الدُّورِي والسُّوسِي، ولكن بواسطة اليزيدي أبي محمد يحيى بن المبارك العدوي المتوفى سنة (٢٠٢) اثنتين ومائتين. وسُمِّي باليزيدي نسبة إلى يزيد بن منصور خال الخليفة المهدي؛ لأنه كان يُؤدّب ولده.

أما الدُّورِي: فهو أبو عمر حفص بن عمر المُقرئ الضرير، ولُقّب بالدُّورِي نسبة إلى الدُّور، وهو موضع بالجانب الشرقي من بغداد، كان ثقة ضابطاً؛ أول من جَمَعَ القراءات، روى عن اليزيدي، عن أبي عمرو، وتوفي سنة (٢٤٦) ست وأربعين ومائتين.

وأما السُّوسِي: فهو أبو شعيب صالح بن زياد، روى عن اليزيدي، عن أبي عمرو. وكان ثقة ضابطاً. توفي سنة (٢٦١) إحدى وستين ومائتين.

وفي أبي عمرو وروايه يقول صاحب الشاطبية^(٢):

وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ	أَبُو عَمْرٍو الْبُصْرِيُّ فَوَالِدُهُ الْعَلَاءُ
أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِيِّ سَيِّئُهُ	فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفُرَاتِ مُعَلِّلاً
أَبُو عَمَرَ الدُّورِي وَصَالِحُهُمْ أَبُو	شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبَّلَا

(١) حطّان بن عبد الله الرقاشي، ويقال: السدوسي البصري، كان كبير القدر، صاحب ورع، توفي سنة نيف وسبعين. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٤٩).

(٢) حرز الأمان ص ٣.

٥- حمزة:

هو أبو عُمارة حمزة بين حبيب الزيات الكوفي مولى عكرمة بن ربيع التيمي. قرأ على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش، على يحيى بن وثاب، على زب بن جُبَيْش، على عثمان وعلي وابن مسعود، على النبي ﷺ. كان ورعاً عالماً بكتاب الله، مُجَوِّداً له، عارفاً بالفرائض والعربية، حافظاً للحديث. تُوفي بِحُلُوان سنة (١٥٦) ست وخمسين ومائة.

وممن اشتهر بالرواية عنه: خَلَفٌ وَخَلَادٌ، لكن بواسطة أبي عيسى سُليمان بن عيسى الحنفي الكوفي المتوفى سنة (١٨٨) ثمان وثمانين ومائة. أما خَلَفٌ: فهو أبو محمد خَلَفٌ بن هشام بن طالب بن البزار. كان زاهداً عابداً. روى عن سليم بن عيسى الحنفي، عن حمزة. وتُوفي سنة (٢٢٩) تسع وعشرين ومائتين. وأما خَلَادٌ: فهو أبو عيسى خَلَادٌ بن خالد الأحول الصيرفي. روى عن سُليمان بن عيسى عن حمزة. وكان أضيف أصحاب سُليمان وأجلهم عرفاناً وتحقيقاً. تُوفي بالكوفة سنة (٢٢٠) عشرين ومائتين.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية^(١):

وَحَمْزَةُ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إِمَامًا صَبُورًا لِلْقُرْآنِ مُرْتَلَاً
رَوَى خَلَفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي رَوَاهُ سُليمانٌ مُثَقِّنًا وَمُحَصِّلًا

٦- نافع:

هو أبو رُويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم المَدَنِي. أخذ القراءة عن أبي جعفر القارئ، وعن سبعين من التابعين، وهم أخذوا عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة، عن أبي بن كعب، عن رسول الله ﷺ. وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة ... [النبوية]. توفي سنة (١٦٩) تسع وستين ومائة.

وممن اشتهر بالرواية عنه قالون وورش:

أما قالون: فهو أبو موسى عيسى بن مينا النحوي. ولُقِّبَ بقالون لجودة قراءته؛ لأن قالون معناه الجيد في أصل وضعها^(٢).

(١) السابق ص ٥-٦.

(٢) قيل: أصلها رومية. راجع (مادة قلن) في تهذيب اللغة للأزهري، والفائق للزمخشري، والنهاية لابن الأثير، واللسان.

قرأ عن نافع، واختصَّ به كثيرًا، وقال: قرأت على نافع غير مرة، وكتبت عنه. توفي سنة (٢٢٠) عشرين ومائتين.

وأما ورش: فهو عثمان بن سعيد المصري، يُكنى: أبا سعيد، ويُلقب بورش لشدة بياضه^(١). رحل إلى المدينة فقرأ على نافع ختمات سنة (١٥٥) خمس وخمسين ومائة، ثم رجع إلى مصر فانتهدت إليه رياسة الإقراء بها، وكان حسن الصوت جيد القراءة. توفي سنة (١٩٧) سبع وتسعين ومائة.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية^(٢):

فأما الكريمُ السَّرِّيُّ الطَّيِّبُ^(٣) نافعٌ فذاك الَّذي اختارَ المَدِينَةَ مَنْزِلًا
وَقَالُوا عِيسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشُهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ نَائِلًا
٧- الكسائي:

هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النخوي. لُقِّب بالكسائي؛ لأنه كان في الإحرام لابسا كساءً.

قال أبو بكر الأنباري: اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو، وأوحدهم بالغريب، وكان أوحد الناس بالقرآن، فكانوا يكثرُونَ عليه، حتى يضطر أن يجلس على الكرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره؛ وهم يسمعون منه، ويضبطون عنه. توفي سنة (١٨٩) تسع وثمانين ومائة.

وقد اشتهر بالرواية عنه أبو الحارث والدُّوري.

أما أبو الحارث: فهو الليث بن خالد المروزي. كان من أجلاء أصحاب الكسائي، ثقة وضبطًا، توفي سنة (٢٤٢) اثنتين وأربعين ومائتين.

وأما الدُّوري: فهو أبو عمر حفص بن عمر الدُّوري الذي أُلْمِعنا إليه في الرواية عن أبي عمرو.

(١) الوَرَشُ في أصل اللغة: يَطْلُق على شيء يُصنع من اللبن؛ فيصح أن يُضْرَب به المثل في البياض. انظر القاموس ص ٦٠٩ (زرقاني).

(٢) حرز الأمان ص ٣.

(٣) يشير بهذه الكلمة إلى ما روي عنه أنه كان إذا تكلم يُشَم من فيه ريح المسك بسبب قراءة النبي ﷺ في فيه منامًا؛ كما أخبر نافع بذلك.

وفي الكسائي وراوييه يقول صاحب الشاطبية^(١):

وَأَمَّا عَلِيٌّ فَالْكَسَائِيُّ نَعْتُهُ لِمَا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ تَسْرِيلاً
رَوَى لَيْثُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرَّضَا وَحَفْصُ هُوَ الدُّورِيُّ وَفِي الذَّكْرِ قَدْ خَلَا
تمام القراء العشرة:

وهاك كلمة عن الثلاثة الذين إذا أُضيفوا إلى السبعة السابقين تكمل بهم عدّة القراء العشرة أصحاب القراءات العشر المعروفة، والتي سبق الكلام عليها قريباً.

٨- أبو جعفر:

هو يزيد بن القعقاع القارئ، ... وقد سبق أنه أخذ عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة، عن أبي بن كعب، عن رسول الله ﷺ. تُوفي أبو جعفر سنة (١٣٠) ثلاثين ومائة، وكان تابعياً جليل القدر، رفيع المنزلة.

وقد اشتهر بالرواية عنه أبو موسى عيسى بن وَرْدَانَ الْحَذَاء، وأبو الربيع سليمان بن مسلم بن جَمَّاز.

أما ابن وَرْدَانَ: فهو أبو موسى عيسى بن وَرْدَانَ الْحَذَاء، من أصحاب نافع في القراءة على أبي جعفر. كان مُقرئاً ضابطاً ثقة. وتوفي سنة (١٦٠) ستين ومائة.

وأما ابن جَمَّاز: فهو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جَمَّاز. قرأ على أبي جعفر وشيئة بن نَصَّاح ونافع. وتوفي بعد سنة (١٧٠) سبعين ومائة بالمدينة ... [النبوية].

٩- يعقوب:

هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي. قرأ على أبي المنذر سَلَام بن سليمان الطويل^(٢). وقرأ سَلَام على عصام وعلى أبي عمرو. توفي يعقوب سنة (٢٠٥) خمس ومائتين.

وممن اشتهر بالرواية عنه رَوْح بن عبد المؤمن، ومحمد بن المتوكل اللؤلؤي المُلقَّب بِرُوَيْس وغيرهما.

(١) حرز الأمان ص ٤.

(٢) سَلَام بن سليمان الطويل، أبو المنذر المَزَنِي مولا هم، البصري ثم الكوفي، المُقرئ النحوي، المعروف بالخراساني. كان من جِلَّة علماء البصرة، وكان فصيحاً، وصاحب سنة، مع غيرة واحتساب، وكان يؤم بجامع البصرة. توفي سنة (١٧١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٣٢).

أما رَوْح: فهو أبو الحسن رَوْح بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم الهذلي النحوي، قرأ على إمام البصرة أبي محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وكان إماماً جليلاً ثقة روى عنه البخاري. وتوفي سنة (٢٣٤) أربع أو خمس وثلاثين ومائتين.

وأما رُويس: فهو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، المعروف برؤيس. كان من أصدق أصحاب يعقوب. وتوفي بالبصرة سنة (٢٣٨) ثمان وثلاثين ومائتين. ١٠- خَلَف:

هو أبو محمد خَلَف بن هشام بن ثعلب بن خَلَف بن ثعلب، قرأ على سُليم عن حمزة، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى^(١)، وعلى أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري^(٢) صاحب الْمُفَضَّل الضَّبِّي^(٣)، وعلى أبان العطار^(٤)، وهُم عن عاصم، وتوفي خَلَف سنة (٢٢٩) تسع وعشرين ومائتين كما سبق في ترجمة حمزة.

وممن اشتهر بالرواية عنه أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عبد الله المروزي، ثم البغدادي، الورَّاق، المتوفى سنة (٢٨٦) ست وثمانين ومائتين.

وممن اشتهر بالرواية عنه -أيضاً- أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحدَّاد البغدادي، المتوفى سنة (٢٩٢) اثنتين أو ثلاث وتسعين ومائتين.

تمام القراء الأربعة عشر:

وهاك كلمة مختصرة عن الأربعة الذين إذا أُضيفوا إلى العشرة السابقين كملت عدة القراء الأربعة عشر الذين تُنسب إليهم القراءات المعروفة بالقراءات الأربع عشرة.

(١) لم أقف على ترجمته سوى ما ذكر ابن حبان في الثقات (٩/ ٢٨٤) قال: "يعقوب بن خليفة التميمي، أبو يوسف الأعشى، كوفي، يروي عن أبي الأحوص والكوفيين، روى عنه محمد بن خلف التيمي وأهل الكوفة" اهـ

(٢) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن ثابت بن زيد بن قيس، أبو زيد الأنصاري، النحوي، ولد سنة (١٢٠هـ)، وكان من أعيان أهل النحو واللغة والشعر. توفي سنة (٢١٥هـ) بالبصرة عن أربع أو خمس وتسعين سنة. انظر: السير (٩/ ٤٩٤).

(٣) المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر، أبو محمد الضبي الكوفي، إمام، مقرئ، نحوي، أخباري، تكلموا في قراءته. توفي سنة (١٦٨هـ). انظر: غاية النهاية (١/ ٤١٢).

(٤) أبان بن يزيد بن أحمد، أبو يزيد البصري العطار النحوي، قرأ على عاصم وغيره. قال ابن الجزري: "لا أعلم متى توفي، ولا رأيت أحداً ذكر له وفاة، وكان عندي أنه توفي سنة بضع وستين ومائة تقريباً... ثم ظهر لي أنه توفي بعد ذلك بسنين" اهـ. غاية النهاية (١/ ١).

١١- الحسن البصري:

هو السيد الإمام الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري، الغنّي بشهرته عن تعريفه.

المتوفى سنة (١١٠) عشر ومائة.

١٢- ابن محيصن:

هو محمد بن عبد الرحمن السَّهْمِي المكي، مُقَرَّرٌ أهل مكة مع ابن كثير. المتوفى سنة (١٢٣) ثلاث وعشرين ومائة.

١٣- يحيى اليزيدي:

هو يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد العدوي البصري المعروف باليزيدي. المتوفى سنة (٢٠٢) اثنتين ومائتين.

١٤-... [الأعمش]^(١):

هو سليمان بن مِهْرَان، أبو محمد الأسدي، الكاهلي مولا هم، الكوفي، وُلد سنة (٦١هـ)، وكان يُسَمَّى المصحف من صدقه، توفي سنة (١٤٨هـ)^(٢)

هؤلاء الأئمة وأضرابهم هم الذين خدموا الأمة والمِلَّة، وحافظوا على الكتاب والسنة.

وفيهما يقول السيوطي بإتقانه: "ثم لما اتَّسَعَ الخَرْق، وكاد الباطل يَلْتَبَسَ بالحق، قام جَهَابُذَةُ الأئمة، وبالقوا في الاجتهاد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعَزَّوْا الوجوه والروايات، ومَيَّزُوا الصحيح والمشهور والشاذ، بأصول أَصْلُوهَا، وأركان فَصَّلُوهَا.

فأول من صَنَّفَ في القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام^(٣)، ثم أحمد بن حنبل الكوفي^(٤)، ثم إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون، ثم أبو جعفر بن جرير الطبري، ثم أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني^(٥)، ثم أبو بكر بن مُجاهد، ثم قام

(١) في الأصل ذكر الشَّيْبَوْنِي، وهو أحد راويي الأعمش. انظر: إتحاف فضلاء البشر (ص ٦٧).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٩٤-٩٥)؛ وقد سبقت ترجمته.

(٣) تقدم الكلام على ذلك.

(٤) أحمد بن حنبل بن محمد بن جعفر بن أحمد بن حنبل الكوفي، نزيل أنطاكية، أصله من خراسان، ثم سافر إلى الحجاز وغيرها حتى استقر بأنطاكية فنُسِبَ إليها، وكان من أئمة القراء وحُذَّاقهم ومُعَمِّرهم، عني بالقراءة من الصغر، وكان فصيحاً عالماً، وكان إذا قرأ تخاله لفخامة صوته وجهوريته بدويّاً. توفي سنة (٢٥٨هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٢٠٧).

(٥) أبو بكر الرملي الضرير، المُقَرَّر، وهو الدَّاجُونِي الكبير، رحل إلى الشيوخ، وجمع القراءات، وأخذ القراء عنه جماعة، منهم ابن مجاهد. توفي بعد العشرين وثلاثمائة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٢٦٨).

الناس في عصره وبعده بالتأليف في أنواعها، جامعًا ومُفردًا، موجزًا ومُسهبًا. أئمة القراءات لا تُحصى. وقد صنَّف طبقاتهم حافظ الإسلام أبو عبد الله الذَّهبي، ثم حافظ القراءات أبو الخير ابن الجزري^(١).

أَسأل الله تعالى أن يغمر الجميع بواسع رحماته، وأن يجزيهم أفضل الجزاء على خدمتهم لكتابه. آمين.

حكم ما وراء العشر:

وقع الخلاف -أيضًا- في القراءات الأربع التي تزيد على العشر، وتُكَمَّل الأربع عشرة: فقليل بتواتر بعضها. وقيل بصحتها. وقيل بشذوذها، إطلاقًا في الكل.

وقيل: إن المسألة ليست مسألة أشخاص ولا أعداد، بل هي قواعد ومبادئ، فأیما قراءة تحققت فيها الأركان الثلاثة لذلك الضابط المشهور فهي مقبولة، وإلا فهي مردودة. لا فَرَق بين قراءات القُرَّاء السَّبعة، والقُرَّاء العشرة، والقُرَّاء الأربعة عشر وغيرهم، فالميزان واحد في الكل. والحق أحقُّ أن يُتبع.

قال صاحب الشافي^(٢): "التمسك بقراءة سبعة من القُرَّاء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة، وإنما هو من جَمْع بعض المتأخرين، فانتشر، وأوهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك، وذلك لم يقل به أحد" انتهى بشيء من التصرف^(٣).

وقال الكواشي^(٤): "كل ما صحَّ سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق خطَّ المصحف الإمام فهو من السَّبعة المنصوصة. (يريد السبعة الأحرف في الحديث النبوي

(١) الإِتقان (١/ ٢٠٦).

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) هذا النص نقله المؤلف من كتاب الإِتقان للسيوطي (١/ ٢٢٥)، وقد تَصَرَّف فيه السيوطي كعادته، وهو أيضًا في النُّشر (١/ ٤٦)، وكلاهما صَرَّح بنسبته إلى كتاب الشافي. وقد نقل نحوه الزركشي في البرهان (١/ ٣٣٠) عن القُرَّاب، وعزاه إلى كتاب الكافي. فالله أعلم.

(٤) موفق الدين، أبو العباس، أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الشيباني، الكواشي، الموصلي، الشافعي، المقرئ، المُفسِّر، منسوب إلى كَواشَة، وهي قلعة من بلاد الموصل. ولد فيها سنة (٥٩٠هـ)، وبرز في علم القراءات، والتفسير، والعربية، وكان إمامًا في الزهد والعبادة والورع. وقد كُفَّ بصره قبل موته بسنوات. وكانت وفاته سنة (٦٨٠هـ). وله مؤلفات، منها: التفسير الكبير المسمى: (تبصرة المُتذكِّر وتذكرة المُتبَصِّر) وقد حُقِّق في رسائل علمية في الجامعة الإسلامية، وتمت مُناقشتها. وله مختصر لهذا الكتاب (تلخيص تبصرة المُتذكِّر)، وقد حُقِّق في رسائل علمية بجامعة الإمام. وله تفسير آخر بعنوان: (كشف الحقائق وشرح الدقائق). انظر: معرفة القراء الكبار (٢/ ٦٨٥)، النُّشر (١/ ٤٤)، طبقات الداودي (١/ ١٠٠)، طبقات المفسرين للأدنه وي ص ٢٥٢.

(المعروف). ثم قال: وقد اشتدَّ إنكار أئمة هذا الشأن على مَنْ ظنَّ انحصار القراءات المشهورة في مثل ما في التيسير والشاطبية" اهـ^(١).

وهذا رأي قريب من الصواب، لولا أنه لم يقصر نظره على ما هو الواقع القائم بيننا اليوم من القراءات، ولم يطبّق الحكم ولم يُفصّل فيه، بل ساق الكلام عامًّا كما ترى.

والتحقيق هو ما ذهب إليه أبو الخير ابن الجزري، من أنّ القراءات العشر التي بين أيدينا اليوم مُتواترة دون غيرها. قال في مُنجد المقرئين ما يفيد أنّ "الذي جَمَعَ في زمننا هذه الأركان الثلاثة (أي: في ذلك الضابط المشهور مع ملاحظة إبدال شرط صحة الإسناد بتواتره) هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول، أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زماننا. فقراءة أحدهم كقراءة الباقيين في كونها مقطوعًا بها.

أما قول من قال: إنّ القراءات المتواترة لا حدَّ لها، فإنَّ أراد القراءات المعروفة في زماننا فغير صحيح؛ لأنه لا يوجد اليوم قراءة مُتواترة وراء القراءات العشر. وإنَّ أراد ما يشمل قراءات الصدر الأول فمحتمل.

ثم إن... [القراءات الصحيحة]^(٢) على قسمين:

القسم الأول: ما صحَّ سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم. وهذا ضربان:

ضرب استفاض نقله، وتلقّته الأئمة بالقبول، كما انفرد به بعض الرواة وبعض الكتب المُعتبرة، أو كمراتب القراء في المدِّ ونحو ذلك، فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل من عند الله على النبي ﷺ من الأحرف السبعة. وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة وإن لم يبلغ مبلغها...

والضرب الثاني: لم تتلقه الأئمة بالقبول، ولم يستفض. وهذا فيه خلاف العلماء: منهم مَنْ يُجَوِّز القراءة والصلاة به، ومنهم مَنْ يمنع القراءة بما وراء العشرة، مَنْع تحريم لا كراهة. قال ابن السبكي في جمع الجوامع: "ولا تجوز القراءة بالشاذ: والصحيح أن ما

(١) ذكره الزركشي في البرهان (١/ ٣٣١)، وابن الجزري في النّشر (١/ ٤٤)، والسيوطي في الإتقان (١/ ٢٢٥). وهو من كتابه (تبصرة المُتذكّر) ولم يُطبع.

(٢) هكذا العبارة في منجد المقرئين ص ١٦.

وراء العشرة فهو شاذ، وفقاً للبغوي والشيخ الإمام^(١). ويريد بالشيخ الإمام والده... أبا الحسن علي بن عبد الكافي^(٢) السبكي.

القسم الثاني: من القراءة الصحيحة ما وافق العربية، وصحّ سنده، وخالف الرّسم، كالذي يرد عن طريق صحيح من زيادة ونقص، وإبدال كلمة بأخرى، مما جاء عن أبي الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم، فهذه القراءة تُسمّى اليوم شاذّة؛ لكونها شذّت عن رّسم المصحف المُجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحاً. فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها. قال الإمام أبو عمر بن عبد البر في كتاب التمهيد: "وقال مالك: إنّ مَنْ قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يُخالف المصحف لم يُصلّ وراءه. وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلا قومًا شذّوا لا يُعَرَّج عليهم"^(٣).

وحكى ابن عبد البر الإجماع -أيضاً- على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ.

وقال ابن الجزري: قال أصحابنا من الشافعية وغيرهم^(٤): لو قرأ بالشاذ في صلاته بطلت صلاته إن كان عالماً. وإن كان جاهلاً لم تبطل، ولكن لا تحسب له تلك القراءة. واتفق علماء بغداد على تأديب الإمام ابن شنبوذ واستتابته على قراءته وإقراءته بالشاذ. ذلك كله فيما صحّ فيه النقل والعربية، ولكنه خالف الرّسم. أما ما لم يصح فيه نقل فهو أقل من أن يُسمّى شاذّاً، ولو وافق العربية والرّسم، بل هو قراءة مكذوبة يكفر مُتعمدها.

حكى المحقق ابن الجزري أنّ استفتاء رُفِع من العَجَم إلى دمشق في حدود الأربعين والستمائة، صورته: هل تجوز القراءة بالشاذ؟ وهل يجوز أن يقرأ القارئ عشراً كل آية بقراءة ورواية؟. فأجاب عليه الإمامان: أبو عمرو بن الصلاح^(٥) وأبو عمرو بن الحاجب.

(١) بتصرف يسير. جمع الجوامع مع حاشية البنّاني (٢/ ٢٣١).

(٢) ابن علي بن ثمان بن يوسف بن موسى الأنصاري الخزرجي، ولد بسبّك من أعمال المنوفية بمصر، سنة (٦٨٣هـ)، ولي القضاء بدمشق سنين، ثم عاد إلى مصر، وتوفي سنة (٧٥٦هـ). انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة (٣/ ٣٧).

(٣) التمهيد (٨/ ٢٩٣).

(٤) انظر: المجموع للنووي (٣/ ٣٩٢).

(٥) عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصير، تقي الدين، أبو عمرو النصرى الكردي، الشهرزوري، وُلد سنة (٥٧٧هـ) بشهرزور، ورحل وتنقل، وكان عالماً مُشاركاً في عدة فنون، مع وفور العقل، وحُسن السّمت، وشِدّة الورع، وذَكَر الذهبي أنه كان على مذهب السلف في الاعتقاد. وذَكَر عنه أنه قال: ما فعلتُ صغيرة في عمري. توفي بدمشق سنة (٦٤٣هـ). انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة (٢/ ١١٣).

أما ابن الصلاح فقال: "يشترط أن يكون المقروء به تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآنًا، أو استفاض نقله كذلك، وتلقته الأمة بالقبول، كهذه القراءات السبع؛ لأنَّ المُعْتَبَر في ذلك اليقين والقطع، على ما تَقَرَّرَ وتَمَهَّد في الأصول. فما لم يُوجَد فيه ذلك كما عدا السَّبع، أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة به مَنع تحريم لا مَنع كراهة^(١)، في الصلاة وخارج الصلاة، وممنوعٌ مَن عَرَف المصادر والمعاني ومن لم يعرف ذلك، وواجب على من قَدَر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يقوم بواجب ذلك. وإنما نُقِلَها من نُقُلها من العلماء لفوائد فيها تتعلق بعلم العربية لا للقراءة بها. هذا طريق مَن استقام سبيله.

ثم قال: والقراءة الشاذة ما نُقِل قرآنًا من غير تواتر ولا استفاضة مُتَلَقاة بالقبول من الأُمة، كما اشتمل عليه المُحتَسَب لابن جني وغيره.

وأما القراءة بالمعنى من غير أن يُنقل قرآنًا فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلاً، والمُجْتَرى على ذلك مُجْتَرى على عظيم، وضالٌّ ضلالاً بعيداً، فَيُعَزَّر ويُمْنَع بالحبس ونحوه، ولا يُخَلَّى ذو ضلالة، ولا يَحُلُّ للمتمكن من ذلك إمهاله. وَيَجِب مَنع القارئ بالشاذ وتأثيمه بعد تعريفه، وإن لم يمتنع فعليه التعزيز بِشَرْطه.

وإذا شرع القارئ بقراءة ينبغي ألا يَزَالَ يقرأ بها ما بقي للكلام تعلقٌ بما ابتدأ به. وما خالف هذا فمَنه جائز وممتنع. وعُدَّ المرض مانع من بيانه بحقه. والعلم عند الله تعالى" اهـ^(٢).

وأما ابن الحاجب فقال: "لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة ولا غيرها، عالمًا كان بالعربية أو جاهلاً. وإذا قرأ بها قارئ، فإن كان جاهلاً بالتحريم عُرِفَ به وأمر بِتَرْكها، وإن كان عالمًا أُدِّب بِشَرْطه، وإن أصرَّ على ذلك أُدِّب على إصراره وحُسِّس إلى أن يرتدع عن ذلك. وأما تبديل (آتِنَا) بـ (أَعْطِنَا)، و(سَوَّلْتُ) بـ (زَيَّنْتُ)، ونحوه، فليس هذا من الشواذ، وهو أشدُّ تحريمًا، والتأديب عليه أبلغ، والمنع منه أوجب" اهـ^{(٣)(٤)}.

(١) فتاوى ابن الصلاح ص ٢٣١ هكذا: "فما لم يوجد فيه ذلك فممنوع منه منع كراهة، وممنوع منه في الصلاة وخارج الصلاة..." اهـ.

(٢) هذا الجواب تجده مُفَرَّقًا في أجوبة متعددة من فتاوى ابن الصلاح من ص ٢٣٠-٢٣٣. وقد نقله هكذا أبو شامة في المرشد الوجيز ص ١٨٣، والزرکشي في البرهان (١/ ٣٣٣).

(٣) جواب ابن الحاجب نقله أبو شامة ص ١٨٥، والزرکشي (١/ ٣٣٣).

(٤) هذا الكلام الذي نقله المؤلف من ص ٣٨٩-٣٩١ بما فيه من النقول من كتاب: منجد المقرئين ص ١٥-١٨ مع الاختصار والتصرف.

فَذَلِكَ الْبَحْثُ:

يخلص لنا من هذا البحث بعد تحقيق وجوه الخلاف فيه أمور مُهمّة؛ يجدر بنا أن نوليها الالتفات والانتباه الخاص:

أولها: أنّ القراءة لا تكون قرآنًا إلاّ إن كانت مُتواترة؛ لأنّ التواتر شرط في القرآنية.

ثانيها: أنّ القراءات العشر الذائعة في هذه العصور مُتواترة على التحقيق الآنف. وإذن هي قرآن. وكلّ واحدة منها يُطلق عليها أنها قرآن.

ثالثها: أنّ ما وراء القراءات العشر مما صحّت روايته آحادًا، ولم يستفص، ولم تتلقّه الأمة بالقبول شاذٌ وليس بقرآن، وإن وافق رُسم المصحف وقواعد العربية.

رابعها: أنّ ركن صحة الإسناد المذكور في ضابط القرآن المشهور لا يُراد بالصحة فيه مُطلق صحّة، بل المُراد صحّة ممتازة تصل بالقراءة إلى حدّ الاستفاضة والشهرة وتلقّي الأمة لها بالقبول، حتّى يكون هذا الركن بقريّة الركنين الآخرين في قوّة التواتر الذي لا بد منه في تحقّق القرآنية. كما فصلنا ذلك من قبل.

خامسها: أنّ القراءة قد تكون متواترة عند قوم، غير متواترة عند آخرين، والمأمور به ألاّ يقرأ المسلم إلاّ بما تواتر عنده، ولا يكتفي بما رُوِيَ له آحادًا وإن كان مُتواترًا عند الراوي له، كما ردّ الشافعي رواية مالك مع صحّتها؛ لمخالفتها ما تواتر عنده. ولا تنس ما قاله ابن الجزري في ذلك أنفًا...



المبحث... [الحادي] عشر في

التفسير والمفسرين وما يتعلق بهما

أ- التفسير:

التفسير في اللغة: الإيضاح والتبيين، ومنه قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

والتفسير في الاصطلاح: علم يُبحث فيه عن [أحوال] القرآن الكريم من حيث دلالاته على مُراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية.

... [والمراد بكلمة علم: ما يشمل المعارف التصورية والتصديقية؛ نظرًا لكونه يتضمن ما هو من قبيل التعريفات وما هو من قبيل الأحكام].

وخرج بقولنا: يُبحث فيه عن أحوال القرآن: العلوم الباحثة عن أحوال غيره.

وخرج بقولنا: من حيث دلالاته على مُراد الله تعالى: العلوم التي تَبْحَثُ عن أحوال القرآن من جهة غير جهة دلالاته، كعلم القراءات؛ فإنه يبحث عن أحوال القرآن من حيث ضَبْط ألفاظه، وكيفية أدائها. ومثل علم الرسم العثماني؛ فإنه يبحث عن أحوال القرآن الكريم من حيث كيفية كتابة ألفاظه.

وخرج بهذه الحثيثة -أيضًا- المعارف التي تبحث عن أحوال القرآن من حيث إنه... [كلام الله] غير مخلوق؛ فإنها من علم... [العقيدة]. وكذلك المعارف الباحثة عن أحوال القرآن من حيث... [حكم] قراءته... للجُنُب ونحوها، فإنها من علم الفقه.

وقولنا: بقدر الطاقة البشرية: لبيان أنه لا يقدح في العلم بالتفسير عدم... [الإحاطة] بمعاني [القرآن كلها؛ فإن ذلك إلى الله تعالى]...

التأويل:

والتأويل مُرادف للتفسير في أشهر معانيه اللغوية. قال صاحب القاموس^(١): "أَوَّلُ الكلامِ تَأْوِيلًا، وتَأْوِيلُهُ: ذَبْرُهُ وَقَدْرُهُ وَفَسْرُهُ" اهـ. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴿[آل عمران: ٧٧]. وكذلك جاءت آيات كثيرة فيها لفظ التأويل، ومعناه في جميعها: البيان والكشف والإيضاح. أما التأويل في اصطلاح المفسرين فإنه يختلف معناه. فبعضهم يرى أنه مُرادف للتفسير. وعلى هذا فالنسبة بينهما التساوي. ويشيع هذا المعنى عند المتقدمين. ومنه قول مجاهد: "إن العلماء يعلمون تأويله -يعني القرآن-"^(٢)، وقول ابن جرير في تفسيره: "القول في تأويل قوله تعالى كذا... واختلف أهل التأويل في هذه الآية...".

[وذهب آخرون إلى التفريق بينهما، لكن اختلفوا في تحديد ذلك الفرق. ولعل الأقرب أن يقال بأن للتأويل إطلاقات متعددة]^(٣):

الأول: يُطلق ويُراد به تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالف. وبذلك يُفسر التأويل في آية آل عمران: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ الآية. على الوصل. وفي هذا يقول ابن عباس رضي الله عنه: "أنا ممن يعلم تأويله"^(٤).

وهكذا ما ورد من دعاء النبي ﷺ له -كما في بعض الروايات-: "اللهم فقِّهه في الدين، وعلمِّه التأويل"^(٥).

(١) القاموس المحيط باب اللام، فصل الهمزة، (مادة: آل) ص ٩٦٣.

(٢) أخرجه أبو عبيد في الفضائل (٧١)، وابن جرير (٦/ ٢٠٣)، وابن المنذر في التفسير (١/ ١٣٢)، والنحاس في معاني القرآن (١/ ٣٥٣)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٦٠٨)، والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٣٠٥)، وابن الأنباري في الأضداد ص ٤٤٤، وذكره البخاري تعليقاً، ووصله الحافظ في الفتح (٨/ ٢١٠)، وفي تعليق التعليق (٤/ ١٨٩) من طريق عبد بن حميد في تفسيره.

وجاء نحوه عن الربيع، عند ابن جرير (٦/ ٢٠٣).

(٣) انظر: تفسير ابن جرير (٦/ ٢٠٤)، بيان تلبيس الجهمية (٨/ ٢٦٢)، جامع المسائل (٣/ ١٧١)، درء التعارض (١/ ٢٠١-٢٠٨)، (٥/ ٢٣٧-٣٨١)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨٨-٢٩٤)، (١٧/ ٣٦٤)، شرح الطحاوية ص ٢٥٢.

(٤) أخرجه ابن جرير (٦/ ٢٠٣)، وابن المنذر في التفسير (١/ ١٣٢)، والنحاس في معاني القرآن (١/ ٣٥٣)، وابن الأنباري في الأضداد ص ٤٤٤.

(٥) الحديث أصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ. وقد جاء بهذا اللفظ من غير وجه وبأسانيد مختلفة عن ابن عباس رضي الله عنه، رواه أحمد (٢٣٩٧، ٢٤٢٢، ٢٨٧٩، ٣٠٣٢، ٣١٠٢)، وصححه ابن حبان (٧٠٥٥)، والحاكم (٣/ ٥٣٤)، وانظر (ص ٥٣٦، ٥٣٧)، والذهبي، والألباني في الصحيحة (٢٥٨٩).

ويلحق بهذا الإطلاق -إطلاق التأويل على التفسير- تأويل الرؤيا إذا أُريد به تفسيرها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٦]، وقوله: ﴿وَلَنُعَلِّمُهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٢١]، وقوله: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ [يوسف: ٣٦]، وقوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ﴾ [يوسف: ٤٤]، وقوله: ﴿أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥]، وقوله: ﴿وَعَلَّمَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ١٠١].

وهكذا تأتي هذه اللفظة مرادًا بها تفسير ما قد يقع من الأعمال والتصرفات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨]، وقوله: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢].

الثاني: إطلاقه على ما يصير ويؤول إليه الشيء في ثاني حال، سواء كان خبرًا، أو أمرًا، أو رؤيا.

فتأويل الخبر: هو حصول ووقوع المُخْبَر به، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِي نَسُوهُ مِنْ قَبْلٍ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ...﴾ [الأعراف: ٥٣]، وقوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩].

وتأويل الأمر: هو فعل المأمور به، كما في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: "سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي"؛ يتأول القرآن^(١).

وتأويل الرؤيا: هو تحقُّقها ووقوعها، كقوله تعالى: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ...﴾ [يوسف: ١٠٠]. فهذا معنى آخر غير التفسير.

كما ورد بمعنى العاقبة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩، الإسراء: ٣٥] في موضعين من كتاب الله تعالى.

وفي الجملة فإن هذا الإطلاق الثاني -عمومًا- يرجع إلى معنى العاقبة. والله أعلم.

= وقد جاء من حديث ابن عمر عن أبيه رضي الله عنه كما عند الآجري في الشريعة (١٧٤٨)، والخطيب في تاريخه (١/ ١٧٤)، والبنغوي في معجم الصحابة (١٤٦٣).

ورواه الخطيب في الكفاية (ص ٢٦٢) عن عكرمة مرسلًا.

ورواه أحمد في فضائل الصحابة (١٥٦٠) عن محمد بن علي مرسلًا.

(١) رواه البخاري (٨١٧)، وطرفه في (٤٩٦٨)، ومسلم (٤٨٤).

التفسير تفسيران:

لكن التفسير على نوعين بالإجمال:

أحدهما: تفسير... لا يتجاوز حَلَّ الألفاظ وإعراب الجُمْل، وبيان ما يحتويه نَظْم القرآن الكريم من نِكات بلاغية، وإشارات فنية. وهذا النوع أقرب إلى التطبيقات العربية منه إلى التفسير وبيان مُراد الله من هداياته.

النوع الثاني: تفسير يُجاوز هذه الحدود، ويجعل هدفه الأعلى تجلية هدايات القرآن، وتعاليم القرآن، وحكمة الله فيما شرع للناس في هذا القرآن، على وَجْه يجتذب الأرواح، وَيَفْتَح القلوب، وَيَدْفَع النفوس إلى الاهتداء بهُدَى الله. وهذا هو الخليق باسم التفسير، وفيه يُساق الحديث إذا تكلمنا عن فضله والحاجة إليه.

فضل التفسير والحاجة إليه:

نهضة الأفراد والأمم لا يمكن أن تكون صحيحة عن تجربة، ولا سَهْلة مُتيسرة، ولا رائعة مُدهشة إلا عن طريق الاسترشاد بتعاليم القرآن ونُظْمه الحكيمة التي رُوِعت فيها جميع عناصر السعادة للنوع البشري على ما أحاط به عِلْم خالقه الحكيم. وَبَدَهِيَّ أن العمل بهذه التعاليم لا يكون إلا بعد فَهْم القرآن وتدبُّره، والوقوف على ما حوى من نُصَح ورُشْد، والإلمام بمبادئه عن طريق تلك القوة الهائلة التي يحملها أسلوبه البارِع المُعْجِز. وهذا لا يتحقق إلا عن طريق الكشف والبيان لما تدل عليه ألفاظ القرآن - وهو ما نُسَمِّيه بعِلْم التفسير - خصوصًا في هذه العصور الأخيرة التي فسدت فيها مَلَكَةُ البيان العربي، وضاعت فيها خصائص العروبة حتى من سلائل العرب أنفسهم.

فالتفسير هو مفتاح هذه الكنوز والذخائر التي احتواها هذا الكتاب المجيد النازل لإصلاح البشر، وإنقاذ الناس، وإعزاز العالم.

وبدون التفسير لا يمكن الوصول إلى هذه الكنوز والذخائر، مهما بالغ الناس في ترديد ألفاظ القرآن، وتوافروا على قراءته كل يوم ألف مرة بجميع وجوهه التي نزل عليها.

وهنا تلمح السرّ في تأخّر مُسْلِمَة هذا الزمن على رغم وفرة المصاحف في أيديهم، ووجود ملايين الحفاظ بين ظهرانيهم، وعلى رغم كثرة عددهم، واتساع بلادهم، في حين أنّ سلفنا الصالح نجحوا بهذا القرآن نجاحًا مُدهشًا كان وما زال موضع إعجاب التاريخ والمؤرخين. مع أن أسلافنا أولئك كانوا في قلة من العدد، وضيق من الأرض، وخشونة

من العيش، ومع أن نُسَخ القرآن ومصاحفه لم تكن ميسورة لهم، ومع أن حُفَافَه لم يكونوا بهذه الكثرة الغامرة.

أجل إنَّ السرَّ في ذلك هو أنهم توفروا على دراسة القرآن واستخراج كنوز هداياته، يستعينون على هذه الثقافة العليا بمواهبهم الفطرية، وملكاتهم السليمة العربية من ناحية، وبما يشرح رسول الله ﷺ وبيَّنه لهم بأقواله وأعماله وأخلاقه وسائر أحواله كما قال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وعلى ذلك كان همُّهم الأول هو القرآن الكريم يحفظونه ويفهمونه قبل أن يحفظوه، ثم يعملون بتعاليمه بدقَّة، ويهتدون بهديِه في يَقَظَة.

بهذا وحده صَفَّت أرواحهم، وطَهَّرَتْ نفوسهم، وعَظُمَتْ آثارهم؛ لأنَّ الروح الإنساني هو أقوى شيء في هذا الوجود، فمتى صفا وتهدَّب، وحسن توجيهه وتأدَّب، أتى بالعَجَب العُجَاب: ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

وكذلك أتت الأمة العربية بالعَجَب العُجَاب في الهداية والإرشاد، وإنقاذ العالم، وإصلاح البشر، وكتب الله لهم النصر والتأييد والدَّوْلَة والظَّفَر، حتى على أقوى الدول المعادية لدعوة الحق والإصلاح في ذلك العهد: دولة الفرس في الشرق، ودولة الرومان في الغرب. تلك مَحَوَّها من لوح الوجود بهدم طغيانها وإسلام شُعْبها، وهذه سلبوها ما كان في حوزتها من ممالك الشرق وشعوبه الكثيرة. ثم دانت لهم الدنيا فاستولوا على بعض بلاد أوروبة، وأقاموا فيها دولة... [إسلامية] شامخة البنيان، كانت بهجة الدنيا وزينة الحياة، ومنها شَعَّ النور على الشعوب الأوروبية، وكانت النواة الناجحة في نهضتهم الحديثة الحاضرة. (تلك هي فردوس الأندلس المفقود)!!

أما غالب مُسْلِمَة اليوم فقد اكتفوا من القرآن بألفاظ يردِّدونها، وأنغام يُلَحِّنُونها في المآتم والمقابر والدُّور، وبمصاحف يحملونها أو يُودِعُونها بركة في البيوت. ونسوا أن بركة القرآن العظمى إنما هي في تدبُّره وتفهُّمه، وفي الجلوس إليه والاستفادة من هديه وآدابه، ثم في الوقوف عند أوامره ومراضيه، والبُعد عن مَسَاخِطه ونواهيه. والله تعالى يقول: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا بَيِّنَاتٍ لِّبَيِّنَةٍ وَلِيَتَذَكَّرَ أَوَّلُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، ويقول سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَفْقَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]، ويقول جلَّ ذكره: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧].

فما أشبه المسلمين اليوم بالعطشان يموت من الظمأ والماء بين يديه، وبالحيوان يَهْلِك من الإعياء والنور من حوله يهديه السبيل لو فتح عينيه، ﴿ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الحج: ١١].

ألا إن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها، وهو أن يعودوا إلى كتاب الله يَسْتَلْهِمُونَهُ الرُّشْدَ، وَيَسْتَمْنَحُونَهُ الْهُدَى، وَيُحْكَمُونَهُ فِي نفوسهم وفي كل ما يتصل بهم كما كان آبائنا الأولون يتلون حَقَّ تلاوته بتدبر وتفكر في مجالسهم ومساجدهم وأنديتهم وبيوتهم، وفي صلواتهم المفروضة والنافلة، وفي تهجدهم بالليل والناس نيام، حتى ظهرت آثاره الباهرة عاجلة فيهم، فرفع نفوسهم وانتشلها من حضيض الوثنية، وأعلى همهم وهذب أخلاقهم، وأرشدهم إلى الانتفاع بقوى الكون ومنافعه. وكان من وراء ذلك أن مهروا في العلوم والفنون والصناعات كما مهروا في الأخلاق والآداب والإصلاح والإرشاد، ووصلوا إلى غاية بزوا فيها كل أم الدنيا، حتى قال بعض فلاسفة الغرب^(١) في كتابه ([السنن النفسية لـ] تطوُّر الأمم) ما نصّه: "إن ملكة الفنون لا تَسْتَحْكَم في أمة من الأمم إلا في ثلاثة أجيال: جيل التقليد، وجيل الخُصْرَمَة، وجيل الاستقلال. وشذَّ العرب وحدهم فاستحكمت فيهم ملكة الفنون في جيل واحد" اهـ^(٢).

قال السيوطي في بيان الحاجة إلى التفسير ما ملخصه^(٣): "القرآن إنما نزل بلسان عربي في زمن أفصح العرب، فكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه. أما دقائق باطنه فلا تَظْهَر لهم إلا بعد البحث والنَّظَر وسؤالهم النبي ﷺ، مثل قولهم: "وَأَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟!" حينما نزل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]. ففسره النبي ﷺ بالشرك، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]^(٤).

وكذلك حين قال النبي ﷺ: "مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عُذِّبَ"^(٥). سألته عائشة

(١) وهو غوستاف لوبون، طبيب ومؤرخ فرنسي، كتب في علم الآثار، وعني بالحضارة الشرقية. من أشهر آثاره: حضارة العرب، وحضارة الهند، والحضارة المصرية، والسنن النفسية لتطور الأمم. عرف بأنه أحد أشهر فلاسفة الغرب الذين أنصفوا الأمة العربية والحضارة الإسلامية. توفي في فرنسا سنة (١٩٣١م). انظر: موسوعة ويكيبيديا.

(٢) تفسير المنار (١/ ٧).

(٣) الإتيقان (٤/ ١٧٠)، مع الاختصار والتصرف.

(٤) رواه البخاري (٣٢) وأطرافه في: (٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٤٧٧٦، ٦٩١٨، ٦٩٣٧)، ومسلم (١٢٤).

(٥) رواه البخاري (١٠٣) وأطرافه في: (٤٩٣٩، ٦٥٣٦)، ومسلم (٢٨٧٦).

أم المؤمنين عليها السلام عن قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ (٨) وَنَقَلَبَ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿[الانشقاق: ٨، ٩]، فقال عليها السلام: "ذَلِكَ الْعَرَضُ".

وكقصة عدي بن حاتم عليه السلام في الخيط الأبيض والخيط الأسود^(١).

ونحن محتاجون إلى ما كانوا يحتاجون إليه، بل نحن أشد الناس احتياجاً إلى التفسير؛ لقصورنا عن مدارك اللغة وأسرارها بغير تعلم" اهـ.

مما تقدم يتبين أن فائدة التفسير هي التذكر والاعتبار، ومعرفة هداية الله في العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق؛ ليفوز الأفراد والمجاميع بخير العاجلة والآجلة.

ويتبين -أيضاً- أن هذا العلم من أشرف العلوم الدينية والعربية، إن لم يكن أشرفها جميعاً. وذلك لسُمُو موضوعه، وعِظَم فائدته.

وسُمِّي علم التفسير لما فيه من الكشف والتبيين. واختص بهذا الاسم دون بقية العلوم مع أنها كلها مُشتملة على الكشف والتبيين؛ لأنه لجلالة قدره، واحتياجه إلى زيادة الاستعداد، وقصده إلى تبين مراد الله من كلامه، كان كأنه هو التفسير وحده دون ما عداه.



ب- أقسام التفسير:

ورد عن ابن عباس عليهما السلام أن التفسير أربعة: حلال وحرام لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تُفسره العرب بألسنتها، وتفسير تفسره العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله^(٢).

قال الزركشي في البرهان ما ملخصه: "هذا تقسيم صحيح.

فأما الذي تعرفه العرب بألسنتها: فهو ما يرجع إلى لسانهم من اللغة والإعراب.

فأما اللغة: فعلى المفسر معرفة معانيها، ومُسَمَّيات أسمائها. ولا يلزم ذلك القارئ...

(١) رواه البخاري (١٩١٦) وأطرافه في: (٤٥٠٩، ٤٥١٠)، ومسلم (١٠٩٠)، من حديث عدي بن حاتم عليه السلام.

(٢) رواه الفريابي في القدر (٤١٤) بلفظ: "نزل القرآن على أربعة أوجه: حلال وحرام لا يسع أحد جهلها، ووجه عربي تعرفه العرب، ووجه تأويل يعلمه العلماء، ووجه تأويل لا يعلمه إلا الله عليه السلام، ومن انتحل فيه علماً فقد كذب". ورواه ابن جرير (٧١)، (١/ ٧٥)، بلفظ: "التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يقدر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره". كما رواه الطبراني في مسند الشاميين (١٣٨٥) بنحو لفظ الفريابي.

وأما الإعراب: فما كان اختلافه مُحيلاً للمعنى وجب على المفسر والقارئ تعلّمه؛ ليوصل المفسر إلى معرفة الحكم، ويسلم القارئ من اللحن. وإن لم يكن مُحيلاً للمعنى وجب تعلمه على القارئ؛ ليسلم من اللحن، ولا يجب على المفسر؛ لو صوله إلى المقصود بدونه.

وأما ما لا يُعذر أحد بجهله: ما تبادر إلى الأفهام معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد، وكل لفظ أفاد معنى واحداً جلياً يعلم أنه مراد الله تعالى. فهذا القسم لا يلتبس تأويله؛ إذ كل أحد يُدرك معنى التوحيد من قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] أنه لا شريك له في الألوهية، وإن لم يعلم أن (لا) موضوعه في اللغة للنفي، و(إلا) موضوعه للإثبات، وأن مقتضى هذه الكلمة الحصر، ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ونحوه، طلب إيجاب المأمور به، وإن لم يعلم أن صيغة (افعل) للوجوب^(١)

وأما ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فهو ما يجري مجرى الغيوب، كآيات التي تذكر فيها الساعة، والروح [ونحو ذلك]... فلا مساغ للاجتهاد في تفسيره، ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف بنص من القرآن أو الحديث أو إجماع الأمة على تأويله.

وأما ما يعلمه العلماء، ويرجع إلى اجتهادهم: ... فذلك استنباط الأحكام، وبيان المُجْمَل، وتخصيص العموم. وكلّ لفظ احتمل معنيين فصاعداً فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه اعتماداً على الدلائل والشواهد دون مجرد الرأي "انتهى المقصود منه"^(٢). لكنه لم يلتزم فيه ترتيب الأقسام على ما روي عن ابن عباس، ولا ضير في ذلك ما دام أنه قد استوعب عدتها الأربعة كما رأيت...

(١) هكذا نقله المؤلف مُقَرَّراً له، وتابعه على هذا التفسير الشيخ مناع القطان في كتابه (مباحث في علوم القرآن ص ٣٦). وتفسيره بما جاء في رواية الفريابي والطبراني أولى؛ ولذا قال ابن جرير عقبه (١/ ٧٥-٧٦): "وهذا الوجه الرابع الذي ذكره ابن عباس من أن أحداً لا يُعذر بجهالته، معنى غير الإبانة عن وجه مطالب تأويله، وإنما هو خبر عن أن من تأويله ما لا يجوز لأحد الجهل به" اهـ. وقال الماوردي في تفسيره (١/ ٣٦): "وأما الذي لا يُعذر أحد بجهالته فهو ما يلزم الكافة في القرآن من الشرائع وجملته دلائل التوحيد" اهـ. والمراد: ما يجب على المكلف تعلمه؛ لتوقف الإيمان الصحيح، أو العمل عليه.

(٢) البرهان (٢/ ١٦٤ وما بعدها) (مع الاختصار والتصرف). ومجمل كلام الزركشي منقول من كلام الماوردي في النكت والعيون (١/ ٣٦).

ج- التفسير المأثور^(١):

هو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة [أو التابعين] بيانا لمراد الله تعالى من كتابه:

١- مثال ما جاء في القرآن^(٢) قوله سبحانه: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فإن كلمة ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ بيان وشرح للمراد من كلمة ﴿الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾ التي قبلها.

وكذلك قوله سبحانه: ﴿قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَنَا تَغْفِيرٌ لَنَا وَرَحْمَةٌ لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، فإنها بيان للفظ (كلمات) من قوله تعالى: ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتَيْنِ فَنَابَغَا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧] على بعض وجوه التفسير.

وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]، فإنه بيان للفظ: ﴿مَا يُتَنَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ من قوله سبحانه: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَنَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١].

وقوله تعالى: ﴿لَيْنَ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [المائدة: ١٢]، فإنها بيان للعهدين في قوله سبحانه: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]، الأول للأول، والثاني للثاني.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ﴾ ② ﴿النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ٢، ٣]، فإن كلمة ﴿النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ بيان لكلمة ﴿الطَّارِقُ﴾ التي قبلها. وغير ذلك كثير يُعلم بالتدبر لكتاب الله تعالى.

٢- ومثال ما جاء في السنة شرحا للقرآن: أنه ﷺ فسر الظلم بالشرك في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وأيد تفسيره هذا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]^(٣).

(١) للوقوف على تفاصيل أكثر في هذا الباب: راجع قواعد التفسير (١/ ١٠٤-١٨٧)، وكتابي الآخر في التفسير بالمأثور.

(٢) انظر: السابق (١/ ١٠٨).

(٣) سبق تخريجه.

وفسّر الحساب اليسير بالعَرْض حين قال: "مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عُدَبَ" فقالت له... عائشة ؓ: أَوَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْقِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۖ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۚ ﴿٨﴾ وَنَقَلَبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا﴾ [الانشقاق: ٧-٩]؟! فقال ؓ: "ذَلِكَ الْعَرْضُ" ^(١)؛ بيانا للحساب اليسير.

وكذلك فسّر الرسول ﷺ القوة بالرمي في قوله سبحانه: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] ^(٢).

وفي صحيح كتب السنة من ذلك شيء كثير ^(٣)...

[وتفسير القرآن بالقرآن يُعدُّ أقوى أنواع التفسير؛ إلا إنه لا يُقطع بصحته إلا إن كان الذي فسّر الآية بالآية رسول الله ﷺ، أو وقع عليه الإجماع، أو صدر عن أحد الصحابة ولم يُعلم له مخالف.

وأما ما عدا هذه الصور فإنه لا يُجزم بصحته؛ لأنه اجتهد من قائله يُخطئ فيه ويُصيب، مع أن الطريقة التي سلكها من حيث المبدأ صحيحة، لكنه قد يخطئ في التطبيق. وبهذا تعرف أن للاجتهاد مدخلا في هذا النوع من أنواع التفسير، فلا يختلط الأمر عليك ^(٤).

وأما التفسير بالسنة: فإن كان النبي ﷺ قد ذكر الآية مع التفسير، وصح النقل فيه؛ فهذا نجزم به؛ لأن النبي ﷺ أعلم الأمة بمعاني القرآن: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ ﴿٢﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤].

وأما ما لم يتعرض فيه النبي ﷺ لذكر الآية، وإنما كان الربط بين الحديث والآية من قِبَلِ الْمُفَسِّرِ فهذا النوع يدخله الاجتهاد - أعني: اجتهاد المُفَسِّر - فقد يُصيب المُفَسِّر فيه، وقد يُخطئ ^(٥).

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه مسلم (١٩١٧).

(٣) للاستزادة: انظر: قواعد التفسير (١/ ١٣٠).

(٤) انظر: السابق (١/ ١٠٧، ١٠٩).

(٥) السابق (١/ ١٠٧، ١٣٦-١٣٧).

٣- بقي القسم الثالث: وهو بيان القرآن بما صحَّ وُرُوْدُهُ عن الصحابة -رضوان الله عليهم-: ... [وذلك يقع على أنواع وصور مختلفة يتنوع معها الحكم، فيكون لكل نوع منها حكم يُناسبه، وهذه الأنواع هي^(١):

- (١) ما له حكم الرفع، وهو ما لا يقال من جهة الرأي، كأسباب النزول، والإخبار بالمُغَيَّيات ما لم يكن -هذا الأخير- مأخوذاً عن بني إسرائيل.
- (٢) ما رجعوا فيه إلى لغتهم. وحُكْم هذا النوع: القبول؛ لأنهم أهل اللسان.
- (٣) ما رجعوا فيه إلى أهل الكتاب. فهذا له حكم الإسرائيليات.
- (٤) ما اجتهدوا فيه، وهو أنواع:

للم الأول: أن يتوافق اجتهادهم، فيكون حجة؛ لأنه إجماع.
للم الثاني: أن يختلف اجتهادهم، فيُرجَّح بين أقوالهم بأحد المُرَجَّحات.
للم الثالث: أن يُنقل عن أحدهم قول ولا يعلم له مخالف. وله صورتان:
♦ أن يشتهر مع عدم العلم بالمخالف. فهذا يُعد حجة، بل هو معدود من الإجماع عند جماهير العلماء.

♦ ألا يشتهر، أو لا يُعلم هل اشتهر أو لا. فالجمهور، ومنهم الأئمة الأربعة على أنه حجة.

تحقيق قول الحاكم في تفسير الصحابي:

اشتهر عن الحاكم رحمته الله إطلاق القول بأن تفسير الصحابي له حكم الرفع: وقد أخذ هذا مما ظهر من كلامه في مواضع عدة من كتابه المستدرک، بل قد عزا ذلك للشيخين^(٢).

والتحقيق أن الحاكم رحمته الله لا يحمل ذلك القول على إطلاقه مُجَرِّداً عن أي قيد، بل يُقَيِّده فيما يختص بأسباب النزول.

وبرهان ذلك كلامه في كتابه الآخر "معرفة علوم الحديث"؛ فإنه قال فيه بعد أن ذكر الموقوف على الصحابة: "ومن الموقوف الذي يُستدل به على أحاديث كثيرة -ثم ساق بسنده- عن أبي هريرة رضي الله عنه في قول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿لَوَاحُةٌ لِلْبَشَرِ﴾ [المندر: ٢٩].

(١) للتوسع: راجع: السابق (١/ ١٧٨-١٨٤).

(٢) انظر: المستدرک (١/ ٢٧، ١٢٣، ٥٤٢)، (٢/ ٢٥٨، ٣٤٥)، (٤/ ٥٧٥)، وانظر: مختصر الصواعق (ص ٥٤١).

قال: تلقاهم جهنم يوم القيامة، فتَلَفَحَهم لَفْحَةً فلا تَتَرَكُ لحمًا على عظم إلا وضعت على العراقيب. قال: وأشباه هذا من الموقوفات تُعَدُّ في تفسير الصحابة.

فأما ما نقول في تفسير الصحابي: مسند، فإنما نقوله في غير هذا النوع، فإنه كما - ثم ساق بسنده عن جابر - قال: كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دُبُرِها في قُبُلِها جاء الولد أحول، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَسَاوَكُمْ حَرَثٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]. قال الحاكم: هذا الحديث وأشباهه مسندة عن آخرها، وليست بموقوفة؛ فإن الصحابي الذي شهدَ الوَحْيَ والتنزيل، فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا؛ فإنه حديث مسند "أهـ"^(١).

أما ما يُنقل عن التابعين ففيه خلاف العلماء: منهم من اعتبره من المأثور؛ لأنهم تلقوه من الصحابة غالبًا. ومنهم من قال: إنه من التفسير بالرأي.

[والأقرب أن يُفَصَّلَ فيه، فهو أنواع متعددة^(٢)]:

الأول: ما له حكم الرفع:

وهذا النوع يشمل كل ما لا يُقال من جهة الرأي، كأسباب النزول، والإخبار عن بعض المُعْجَبَات - شريطة ألا يكون الراوي ممن يأخذ عن بني إسرائيل - لكن هذا النوع يكون من قبيل المرسل، فلا يُقبل إلا بالشروط التي قررها أهل العلم في المرسل لِيُقْبَلَ^(٣).

الثاني: ما أجمعوا عليه. وهو حجة بلا ريب.

الثالث: ما رجعوا فيه إلى أهل الكتاب. وهذا له حكم الإسرائيليات^(٤).

الرابع: ما اختلفوا فيه. فلا يكون حجة، وإنما يُعمل فيه بالمرجّحات^(٥).

الخامس: أن يرد عن أحدهم ولا يُعلم له مخالف.

وهذا النوع فيه قولان للعلماء:

الأول: أنه حجة. وهو رواية عن أحمد، وقول للشافعي^(٦).

(١) معرفة علوم الحديث: (١٩-٢٠).

(٢) للتوسع: راجع: قواعد التفسير (١/ ١٩٦).

(٣) انظر: مذاهب العلماء في المرسل من حيث القبول والرد: جامع التحصيل للعلائي ص ٢٧-٤٨، نزهة النظر ص ٢٢٠، النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥٤٦ وما بعدها).

(٤) انظر: حكم هذه الروايات في قواعد التفسير (١/ ١٦٦).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٥).

(٦) انظر: المُسَوِّدَة ص ١٧٦-١٧٧، إعلام الموقعين (١/ ٢٥).

الثاني: أنه ليس بحجة. وهو الرواية الأخرى عن أحمد^(١). كما هو ظاهر قول الشافعي في الرسالة^(٢).

وفي تفسير ابن جرير الطبري كثير من النقول عن الصحابة والتابعين في بيان القرآن الكريم...

[المراد بقول الإمام أحمد رحمه الله: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير"^(٣).

ذكر أهل العلم لهذه المقولة توجيهات متعددة، أذكر اثنين منها:

الأول: أنه قال ذلك نظرًا لكثرة الضعيف فيها، إذ الغالب عليها انعدام الأسانيد الصحيحة المتصلة، لكن هذا لا يعني طرد الحكم في الجميع.

وقد مال إلى هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله^(٤). والحافظ ابن حجر العسقلاني حيث قال: "ينبغي أن يُضاف إليها الفضائل، فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة، إذ كانت العمد في المغازي على مثل الواقدي، وفي التفسير على مثل مقاتل والكلبي، وفي الملاحم على الإسرائيليات. وأما الفضائل.." إلخ^(٥). اهـ^(٦).

الثاني: أنه عني بذلك كتبًا مخصوصة.

قال الخطيب: "وهذا الكلام محمول على وجه، وهو أن المراد به كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير مُعتمد عليها، ولا موثوق بصحتها؛ لسوء أحوال مصنفها، وعدم عدالة ناقلها، وزيادات القصّاص فيها.." إلى أن قال:

(١) انظر: المسوّدة ص ١٧٧.

(٢) (ص ٥٩٧-٥٩٨).

(٣) انظر: المسودة ١٧٥، منهاج السنة: (٧/ ٤٣٥)، البرهان للزركشي: (٢/ ١٥٦)، شرح الكوكب المنير: (٢/

١٥٨)، الإتيان: (٤/ ١٧٨)، (١٨٠)، لسان الميزان: (١/ ١٣)، تفسير القاسمي: (١/ ٧)، قواعد التفسير: (١/

١٩٨).

(٤) انظر: منهاج السنة: (٧/ ٤٣٥).

(٥) لسان الميزان: (١/ ١٣).

(٦) وإلى هذا التوجيه ذهب المؤلف -الزرقاني- كما في تعليقه على حاشية الكتاب.

"وأما الكتب المصنفة في تفسير القرآن فمن أشهرها كتابا الكلبي، ومقاتل بن سليمان -ثم ساق بسنده إلى عبد الصمد بن الفضل^(١) قال:- سئل أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي، فقال أحمد: من أوله إلى آخره كذب. ف قيل له: فيَحِلُّ النَّظَرُ فيه؟ قال: لا. (ثم ساق بسنده رواية عن مالك تدل على كذب مقاتل بن سليمان...)، إلى أن قال الخطيب: "ولا أعلم في التفسير كتابًا مصنفًا سَلِمَ من عِلَّةٍ فيه أو عري من مطعن عليه" اهـ^(٢).



د- المفسرون من الصحابة ﷺ:

قال السيوطي في الإتقان: "اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير.

أما الخلفاء: فأكثر من رُوي عنه منهم علي بن أبي طالب... [ﷺ]، والرواية عن الثلاثة قليلة جدًا. وكان السبب في ذلك تَقَدُّم وفاتهم" اهـ^(٣).

ومعنى هذا السبب في إقلال الثلاثة -أبي بكر وعمر وعثمان- من التفسير: أنهم كانوا في وَسْطِ أغلب أهله علماء بكتاب الله، واقفون على أسرار التنزيل، عارفون بمعانيه وأحكامه، مُكْتَمَلَة فيهم خصائص العروبة. أما... عليّ ﷺ، فقد عاش بعدهم حتى كثرت حاجة الناس في زمانه إلى مَنْ يُفَسِّر لهم القرآن، وذلك من اتساع رقعة الإسلام، ودخول عَجَم في هذا الدين الجديد كادت تذوب بهم خصائص العروبة، ونشأة جيل من أبناء الصحابة كان في حاجة إلى عِلْم الصحابة. فلا جرم كان ما نُقِل عن عليّ أكثر مما نُقِل عن غيره. أضف إلى ذلك ما امتاز به... من خصوبة الفكر، وغزارة العلم، وإشراق القلب. ثم أضف أيضًا سَبْقُ اشتغالهم بمهام الخلافة، وتصريف الحكم دونه.

(١) عبد الصمد بن الفضل بن خالد بن هلال المرواحي، يكنى أبا نصر. أحد الذين رووا ونقلوا عن الإمام أحمد ﷺ، كان في مصر، وكان أول من أخرج عمل المرواح فيها، وقد حَدَّث عن ابن وهب وابن عيينة ووكيع. توفي بمصر سنة ثلاث وأربعين ومائتين. انظر: تاريخ ابن يونس (٢/ ١٢٨)، طبقات الحنابلة: (١/ ٢١٨).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (٢/ ١٦٢-١٦٣).

(٣) الإتقان (٤/ ٢٠٤)، (بتصرف يسير).

روى مَعْمَر^(١)، عن وهب بن عبد الله^(٢)، عن أبي الطفيل^(٣) قال: شهدت علياً عليه السلام يخطب ويقول: سَلُونِي، فوالله لا تسألوني عن شيءٍ إلا أخبرتكم. وسألوني عن كتاب الله، فوالله ما من آيةٍ إلا وأنا أعلمُ أبليلٍ نَزَلَتْ أم بنهار؟ أم في سهل أم في جبل؟^(٤).
وفي رواية عنه قال: "والله ما نَزَلَتْ آيةٌ إلا وقد علمتُ فيم أنزلت؟ وأين أنزلت؟ إن ربي وهب لي قلباً عقولاً، ولساناً سؤولاً"^(٥).

وقد كثرت الروايات -أيضاً- عن ابن مسعود رضي الله عنه. وحسبك في معرفة خطره وجلالة قدره ما رواه أبو نعيم، عن أبي البختري^(٦)، قال: قالوا لـعلي: أخبرنا عن ابن مسعود؟ قال: علم القرآن والسنة ثم انتهى، وكفى بذلك علماً!^(٧).

وأما ابن عباس رضي الله عنه فهو تَرْجُمان القرآن بشهادة... ابن مسعود رضي الله عنه قال: "نعم

(١) معمر بن راشد الأزدي، الحداني، أبو عروة ابن أبي عمرو البصري، سكن اليمن. وقال أحمد: "لا تضم أحداً إلى معمر إلا وجدته يتقدمه في الطلب، كان من أطلب أهل زمانه للعلم". وهو أول من رحل إلى اليمن. وكان فقيهاً حافظاً متقناً ورعاً. توفي سنة (١٥٠هـ)، وقيل: (١٥٣هـ)، وقيل: (١٥٤هـ)، وله ثمان وخمسون سنة. انظر: تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٣ وما بعدها).

(٢) وهب بن عبد الله بن أبي دبي الكوفي، وقد ينسب إلى جده، ويقال: وهب بن عبد الله بن كعب بن سور الأزدي الهنائي. وثقه ابن معين. انظر: تهذيب الكمال (٣١/ ١٣١).

(٣) عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمير بن جابر بن عميس الليثي، أبو الطفيل، قال ابن عبد البر: "أدرك من حياة النبي ﷺ ثمان سنين. كان مولده عام أحد، ومات سنة مائة أو نحوها. ويقال: إنه آخر من مات ممن رأى النبي ﷺ. وكان محباً لـعلي رضي الله عنه، وكان من أصحابه في مشاهدته". انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٧٩٨).

(٤) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٥٧)، والبلاذري في أنساب الأشراف (٢/ ٩٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٩٨)، وأورده ابن عبد البر في الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١١٠٧)، والبُري في الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة (٢/ ٢٤٠)، والجوزي في تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٨٧).

(٥) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٥٧)، والبلاذري في أنساب الأشراف (٢/ ٩٩)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٦٧-٦٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٩٨).

(٦) سعيد بن فيروز الطائي مولاهم، الكوفي، الفقيه، العابد، وكان مُقدِّم القراء الذين قاموا على الحجاج في فتنة ابن الأشعث، فقتل أبو البختري في وقعة الجماجم سنة اثنين وثمانين. وروايته عن علي مرسلة. انظر: (٤/ ٢٧٩)، تهذيب الكمال (١١/ ٣٢)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٢٢.

(٧) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٦٣)، وابن أبي شيبه (١٢/ ١١٦)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٥٤٤)، والبلاذري في أنساب الأشراف (١١/ ٢٢٣)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٢٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١/ ٤٢٠).

تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ^(١).

وقد دعا له النبي ﷺ بقوله: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل"^(٢).

وَرُوي أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَسْأَلُهُ عَنْ ﴿السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كَأَنَّا رَتَقًا فَفَنَقَنَهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، أَي: مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَأَنَّا رَتَقًا فَفَنَقَنَهُمَا﴾، فَقَالَ: أَذْهَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، ثُمَّ تَعَالَى أَخْبَرَنِي. فَذَهَبَ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: "كَانَتِ السَّمَوَاتُ رَتَقًا لَا تُمَطَّرُ، وَكَانَتِ الْأَرْضُ رَتَقًا لَا تُنْبَتُ، فَفَتَقَ هَذِهِ بِالْمَطَرِ، وَهَذِهِ بِالنَّبَاتِ". فَجَرَعَ إِلَى ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: "قَدْ كُنْتُ أَقُولُ: مَا يَعْجِبُنِي جَرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، فَالآنَ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ أُوتِيَ عِلْمًا"^(٣).

لكن يجب الحيلة فيما عَزَى إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنَ التفسير، فقد كثر عليه فيه الدسُّ والوضع، كما سيأتي.

وكذلك أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ... بن قيس الأنصاري، أحد كُتَّابِ الوحي. فقد كان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْمُكْثَرِينَ فِي التفسير، الْمُبَرِّزِينَ فِيهِ، كَمَا اشتهر في القراءة وبرز فيها. روى له في التفسير أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِي^(٤)، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ^(٥)، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ. وإسناده صحيح^(٦).

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٧٩)، وفي الجزء المتمم (٤٤، ٤٥، ٤٦)، (١/ ١٤٧-١٤٩)، وأبو خيثمة في العلم (٤٨)، ص ١٥-١٦، وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ١١١)، وأحمد في فضائل الصحابة (١٥٥٦)، (٢/ ٨٤٥)، والفوسى في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٩٥، ٤٩٦)، والبلاذري في أنساب الأشراف (٤/ ٣٠)، وابن جرير في التفسير (١/ ٩٠)، وأبو عروبة في المتقى من كتاب الطبقات ص ٦٨، والحاكم (٣/ ٥٣٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٢٦٠)، (٣/ ١٧٠٢)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ١٩٣)، والخطيب في تاريخه (١/ ١٧٤).

وقد جاء نحوه مرفوعاً من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولا يصح.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم (١٣٦٣٩)، (٨/ ٢٤٥٠)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٣٢٠)، وعزاه السيوطي لهما في الدرر (٤/ ٣١٧)، وزاد نسبه لابن المنذر.

(٤) وهو عيسى بن أبي عيسى، عبد الله بن ماهان، قال في التقريب ص ٦٢٩: "صدوق سيئ الحفظ، خصوصاً عن مغيرة. من كبار السابعة، مات في حدود الستين" اهـ.

(٥) الربيع بن أنس البكري، أو الحنفي، بصري، نزل خراسان، قال الحافظ في التقريب ص ٢٠٥: "صدوق له أوهام، ورُوي بالتشيع، من الخامسة، مات سنة أربعين أو قبلها" اهـ.

(٦) الإتيان (٤/ ٢١٠). وقد صحح هذا الإسناد الحاكم، ووافقه الذهبي (المستدرک) (٢/ ٤٠١، ٥٤٠)، وجوّده الحافظ في الفتح (٨/ ١٧٢)، وحسنه الألباني في صحيح الترمذي (٣١٢٩).

وانظر في الكلام على هذا الطريق: الإتيان (٤/ ٢٠٩)، الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور (١/ ٣٤)، أسانيد التفسير للطبري ص ٧١.

وما قيل في ضبط بعض رواياته لا يضر؛ لأنهم يروونه عن كتاب.

وأما الباقي من العشرة: وهم زيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير، فمع شهرتهم في التفسير كانوا أقل من الأربعة الذين قبلهم.

وقد ورد عن جماعة من الصحابة - غير هؤلاء العشرة - شيء من التفسير، بيد أنه قليل، منهم: أنس، وأبو هريرة، وابن عمر، وجابر، وعمرو بن العاص، وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

هـ- تفسير ابن عباس رضي الله عنهما [١]:

الرواية عنه واختلاف الرواة فيها^(١):

أكثر الصحابة تفسيرا ابن عباس؛ ذلك لما عرفت من أنه تزجمان القرآن؛ ولتأخر الزمان به حتى اشتدت حاجة الناس إلى الأخذ عنه بعد اتساع الإسلام، واستبحار العمران، ولانقطاعه وتفرغه للنشر والدعوة والتعليم، دون أن تشغله خلافة، أو تصرفه سياسة وتدير لشؤون الرعية، غير أن الرواية عنه مختلفة الدرجات.

قال السيوطي في الإتقان^(٢): "ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يُحصى كثرة بروايات وطرق مختلفة، فمن جيدها: طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي^(٣) عنه. قال أحمد بن حنبل: "بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة، لو رحل رجل فيها إلى مصر

(١) انظر: العجّاب في بيان الأسباب (١/ ٢٠٣ وما بعدها)، الإتقان (٤/ ٢٠٧)، الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور (١/ ٣٧ وما بعدها)، أسانيد التفسير للطريفي ص ٤٣ وما بعدها.

(٢) نقله المؤلف مع الاختصار والتصرف (٤/ ٢٠٧-٢٠٩).

(٣) علي بن سالم بن المخارق، مولى العباس بن عبد المطلب. قال الحافظ في التقريب ص ٤٠٢: "أرسل عن ابن عباس ولم يره، ... صدوق قد يخطئ" اهـ.

وقال في تهذيب التهذيب (٧/ ٢٩٨): "بينهما -أي: بينه وبين ابن عباس- مجاهد" اهـ. وقال: "له عند مسلم حديث واحد... وروى له الباقر حديثا آخر... ونقل البخاري من تفسيره رواية معاوية بن صالح عنه عن ابن عباس شيئا كثيرا في التراجم وغيرها، ولكنه لا يسميه، يقول: قال ابن عباس، أو يذكر عن ابن عباس" اهـ. توفي سنة (١٤٣هـ). انظر: تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٩٠). وقال الذهبي في الميزان (٣/ ١٣٤): "وأخذ تفسير ابن عباس عن مجاهد، فلم يذكر مجاهداً بل أرسله عن ابن عباس... روى معاوية بن صالح عنه عن ابن عباس تفسيراً كبيراً ممتعاً" اهـ.

قاصداً ما كان كثيراً". أسنده أبو جعفر النحاس^(١).

قال ابن حجر: وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث^(٣)، رواها عن معاوية بن صالح^(٤)، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس. وقد اعتمد عليها البخاري في صحيحه كثيراً فيما يُعلِّقه عن ابن عباس^(٥).

وقال قوم: لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير، وإنما أخذه عن مجاهد أو سعيد بن جبير.

ثم قال ابن حجر: بعد أن عُرِفَت الواسطة وهو ثقة، فلا ضير في ذلك. اهـ^(٦). وأخرج منها ابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم^(٧)، وابن المنذر^(٨) كثيراً، ولكن بوسائط بينهم وبين أبي صالح^(٩).

(١) في النسخ والمنسوخ (١/ ٤٦٢) بنحوه. واللفظ الذي أورده السيوطي أعلاه يوافق -سوى في حرف واحد- ما أورده النحاس في كتابه إعراب القرآن (٣/ ٧٣) بغير إسناد.

(٢) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المُرادي النحوي، المعروف بالنَّحَّاس، عالم لغوي، أديب، مفسر، فقيه على مذهب الشافعي، وكان على عقيدة السلف الصالح ﷺ، تنقل بين مصر والعراق والشام. توفي سنة (٣٣٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٠١).

(٣) عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، مولاهم، المصري، قال الحافظ في التقریب ص ٣٠٨: "صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه. وكانت فيه غفلة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين، وله خمس وثمانون سنة" اهـ. قال الحافظ في مقدمة الفتح (هــدي الساري ص ٤١٣-٤١٤): "لقبه البخاري وأكثر عنه، وليس هو من شرطه في الصحيح، وإن كان حديثه عنده صالحاً فإنه لم يُورد له في كتابه إلا حديثاً واحداً، وعُلِّقَ عنه غير ذلك... ثم ذكر أقوال النقاد فيه، وعقبها بقوله: "ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك، أن ما يجيء من روايته عن أهل الحِذْق كـيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ فيتوقف فيه...". اهـ.

(٤) معاوية بن صالح بن حدير بن سعيد بن سعد بن فهر الحضرمي الحمصي، قاضي الأندلس، وثَّقه أحمد وابن معين وابن مهدي والعجلي والنسائي وأبو زرعة، ومنهم من صَعَّفه، قال الحافظ في التقریب ص ٥٣٨: "صدوق له أوهام" اهـ. توفي سنة (١٥٨هـ). انظر: التهذيب (١٠/ ١٨٩).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٢٩٨)، الأملية المطلقة ص ٦٢.

(٦) الفتح (٨/ ٤٣٨-٤٣٩) (بنحوه).

(٧) أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ابن أبي حاتم الرازي)، ولد سنة (٢٤٠هـ)، وكان قد كساه الله نوراً وبهاءً يُسرُّ من نظر إليه، وكان من أوعية العلم، وبحراً في العلوم ومعرفة الرجال، مع الزهد، توفي في الري، سنة (٣٢٧هـ)، وله بضع وثمانون سنة. انظر: السير (١٣/ ٢٦٣).

(٨) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ولد في حدود سنة (٢٤١هـ) في نيسابور، وبها نشأ، ثم استقر بمكة، وبها توفي في حدود سنة (٣١٨هـ). انظر: السير (١٤/ ٤٩٢).

(٩) قال أبو جعفر النحاس في النسخ والمنسوخ ص ٧٥: "وهو صحيح عن ابن عباس، والذي يطعن في إسناده يقول: ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، وإنما أخذ التفسير عن مجاهد وعكرمة! وهذا القول لا يُوجِبُ طعنًا؛ لأنه أخذه عن رجلين ثقتين، وهو في نفسه ثقة صدوق" اهـ.

ومن جيد الطرق عن ابن عباس: طريق قيس^(١)، عن عطاء بن السائب^(٢)، عن سعيد بن جبير عنه. وهذه الطرق صحيحة على شرط الشيخين^(٣).

وكذا طريق ابن إسحاق^(٤)، عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت^(٥)، عن عكرمة، أو سعيد بن جبير عنه. هكذا... [بالتَّردُّد]، وإسنادها حسن^(٦)، وقد أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيرًا.

= وقال الخليلي في الإرشاد (١/ ٣٩٣): "وتفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: رواه الكبار عن أبي صالح كاتب الليث، عن معاوية. وأجمع الحفاظ على أن ابن أبي طلحة لم يسمعه من ابن عباس" اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في العُجَاب (١/ ٢٠٦): "... وعلي صدوق لم يلتق ابن عباس. لكنه إنما حَمَلَ عن ثقات أصحابه، فلذلك كان البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة" اهـ. كما حكم بصحة هذا الإسناد في الفتح (١٣/ ٢٧١).

وللاستزادة راجع: أسانيد التفسير للطريفي ص ٥٦، الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور (١/ ٤٦). (١) قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي، من ولد قيس بن الحارث، ويقال: الحارث قيس الأسدي، وثقه جماعة، وضعفه آخرون. قال عنه في التقريب ص ٤٥٧: "صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به، من السابعة، مات سنة بضع وستين" اهـ. انظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٥).

(٢) عطاء بن السائب بن مالك الثقفي، قال عنه الحافظ في التقريب ص ٣٩١: "صدوق اختلط، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين" اهـ. وانظر: تهذيب الكمال (٢٠/ ٨٦).

(٣) وهذا الإسناد قال عنه الشيخ أحمد شاكر رحمته الله: "إسناده حسن على الأقل؛ لأن عطاء بن السائب تغير حفظه في آخر عمره، وقيس بن الربيع قديم، لعله سمع منه قبل الاختلاط، ولكن لم نبتين ذلك بدليل صريح" اهـ. من تعليقه على تفسير ابن جرير (١/ ١٤٤).

(٤) محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار المدني، المطليبي، مولا هم، وثقه جماعة، وضعفه آخرون، وروى له مسلم في المُتَابَعَات، وعلّق له البخاري. وقال عنه الحافظ في الفتح (٤/ ١٧): "وهو حجة في المغازي لا في الأحكام إذا خالف" اهـ. وقال في التقريب ص ٤٦٧: "صدوق يُدَلَّس، وزُمي بالتشيع والقَدَر، من صغار الخامسة، مات سنة، خمسين ومائة، ويقال بعدها" اهـ. وانظر: التهذيب (٩/ ٣٤).

(٥) ذكره البخاري في التاريخ (١/ ٢٢٥)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٨٨)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٣٩٢). وقال الذهبي في الكاشف (٢/ ٢١٥): "وثق". وقال في الميزان (٣/ ٢٦): "لا يُعرف". وقال الحافظ في التقريب ص ٥٥٥: "مجهول من السادسة، تفرد عنه ابن إسحاق" اهـ.

(٦) وهذا الإسناد صححه الحافظ ابن كثير في التفسير (١/ ١٢٧)، وقال الهيثمي في المجمع (٢/ ١٤): "رجاله موثقون" اهـ.

وقال عنه الحافظ في العُجَاب (١/ ٣٥١): "بسند جيد" اهـ. وانظر: (١/ ٢٠٥-٢٠٦).

وذكر في موضع آخر (٢/ ٦٧٢) أن الشك في كونه عن عكرمة أو سعيد بن جبير من قِبَل ابن إسحاق، أو من شيخه محمد بن أبي محمد. كما حَسَّن هذا الإسناد في الفتح (٧/ ٣٣٢)، (٨/ ٢٣١).

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على تفسير ابن جرير (١/ ٢١٩) عن محمد بن أبي محمد: "زعم الذهبي أنه لا يعرف، وهو معروف. ترجمه البخاري في الكبير فلم يذكر فيه جرحًا، وذكره ابن حبان في الثقات، وكفى بذلك معرفة وتوثيقًا" اهـ. وقال في عمدة التفسير (٣/ ٨٢): "وإسناده جيد أو صحيح" اهـ. وضعفه الألباني في ضعيف أبي داود (٢/ ٤٣١).

وأوهى طرقة: طريق الكلبي^(١)، عن أبي صالح، عن ابن عباس^(٢).

وكذا طريق مقاتل بن سليمان^(٣).

وطريق الضحاك بن مزاحم^(٤)، عن ابن عباس منقطعة؛ فإن الضحاك لم يلقه^(٥).

وبالجملة فقد روي عن الشافعي أنه قال: لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيهة بمائة حديث^(٦). اهـ^(٧).

(١) قال عنه الحافظ في التقریب ص ٤٧٩: "محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو النضر الكوفي، النسابة المُفسّر، مُتهم بالكذب، وُرمي بالرّفض، ... مات سنة ست وأربعين" اهـ.

(٢) قال ابن جرير معقّباً على أثر ساقه عن ابن عباس ؓ (١/ ٦٦): "ولست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله؛ وذلك أن الذي روى عنه... الكلبي عن أبي صالح" اهـ.

وأورد الذهبي في الميزان (٣/ ٥٥٦-٥٥٩) فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل، ومن ذلك ما قاله الثوري، قال: قال لي الكلبي: "كل ما حدثك عن أبي صالح فهو كذب". وسئل الإمام أحمد: يجل النظر في تفسير الكلبي؟ قال: "لا".

وقال الذهبي: "يروي عن أبي صالح، عن ابن عباس التفسير. وأبو صالح لم ير ابن عباس، ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف، فلما احتيج إليه أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها - كناية عن الكذب والاختلاق - لا يحل ذكره في الكتب، فكيف الاحتجاج به" اهـ.

وذكره الحافظ في العُجَاب (١/ ٢٠٩) في أول ما ذكر من رواية الضعفاء عن ابن عباس ؓ، وقال: "فإنه يرويه عن أبي صالح... عن ابن عباس، والكلبي اتهموه بالكذب، وقد مرض فقال لأصحابه في مرضه: "كل شيء حدثكم عن أبي صالح: كذب!!

ومع ضعف الكلبي فقد روى عنه تفسيره مثله أو أشد ضعفاً، وهو محمد بن مروان السدي الصغير، ورواه عن محمد بن مروان مثله أو أشد ضعفاً، وهو صالح بن محمد الترمذي... اهـ. وانظر في هذا الإسناد: العُجَاب (١/ ٢٠٩)، أسانيد التفسير للطريفي ص ٦٦ وما بعدها.

(٣) ذكره الحافظ ابن حجر في العُجَاب (١/ ٢١٧) في جملة تفاسير ضعفاء التابعين فمن بعدهم، وقال: "وقد نسبوه إلى الكذب، ... وروى تفسير مقاتل هذا عنه أبو عَصْمَة نوح بن أبي مريم الجامع، وقد نسبوه إلى الكذب. ورواه أيضاً عن مقاتل: هذيل بن حبيب، وهو ضعيف، لكنه أصلح حالاً من أبي عصمة" اهـ.

(٤) الضحاك بن مزاحم الهلالي الخرساني، وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة، وقال الثوري: "خذوا التفسير من أربعة: ... والضحاك". وقد صَعَفَهُ يحيى بن سعيد.

ولم يلق ابن عباس ؓ كما نص على ذلك جَمْع من أهل العلم. قال عبد الملك بن ميسرة: "إنما لقي سعيد بن جبيرة بالرّي، فأخذ عنه التفسير". وقال عنه الحافظ في التقریب ص ٢٨٠: "صدوق كثير الإرسال" اهـ. توفي سنة (١٠٥هـ)، وقيل: (١٠٦هـ). انظر: تهذيب الكمال (١/ ٢٩١)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٢٥).

(٥) قال الحافظ في العُجَاب (١/ ٢١١): "ومنه جُوَيْر بن سعيد، وهو واهٍ، روى التفسير عن الضحاك بن مزاحم، وهو صدوق، عن ابن عباس، ولم يسمع منه شيئاً. وممن روى التفسير عن الضحاك: علي بن الحكم، وهو ثقة، وعبيد بن سليمان وهو صدوق، وأبو رَوْق عطية بن الحارث، وهو لا بأس به" اهـ.

(٦) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٢٣).

(٧) الإتيان (٤/ ٢٠٧-٢٠٩)، مع الاختصار وشيء من التصرف.

و- الرواية عن غير ابن عباس من الصحابة [ﷺ]:

نُحَدِّثُكَ عَنْ ثَلَاثَةِ أَعْلَامٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي التَّفْسِيرِ، غَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ:

أُولَهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، كَانَ سَادِسَ سِتَةٍ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مُسْلِمٌ سِوَاهُمْ، وَكَانَ خَادِمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُلْبِسُهُ نَعْلَيْهِ، وَيَمْشِي مَعَهُ وَأَمَامَهُ، فَكَانَ لَهُ مِنْ هَذِهِ الصَّلَةِ النَّبَوِيَّةِ خَيْرٌ مُتَّقَفٌ وَمُؤَدَّبٌ؛ لِذَلِكَ عَدُّهُ مِنْ أَعْلَمِ الصَّحَابَةِ بَكْتَابِ اللَّهِ وَمَعْرِفَةِ مُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِ، وَحَلَالِهِ وَحَرَامِهِ.

قَالَ فِي الْإِتْقَانِ: "قَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي التَّفْسِيرِ أَكْثَرُ مِمَّا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه."

وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا نَزَلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا وَأَنَا أَعْلَمُ فِيمَنْ نَزَلَتْ وَأَيْنَ نَزَلَتْ؟ وَلَوْ أَعْلَمَ مَكَانَ أَحَدٍ أَعْلَمَ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنْنِي تَنَالَهُ الْمَطَايَا لِأَتَيْتَهُ" ^(١) "أهـ" ^(٢).

رَوَى عَنْهُ كَثِيرُونَ، وَلَكِنْ تَبَعَهُمُ الْعُلَمَاءُ بِالنَّقْدِ وَالتَّجْرِيعِ ^(٣).

ثَانِيهِمْ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه هُوَ ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَصِهره عَلَى ابْنَتِهِ... فَاطِمَةَ... رضي الله عنها، وَالْخَلِيفَةُ الرَّابِعُ مِنْ بَعْدِهِ. وُلِدَ ﷺ وَشَبَّ وَدَرَجَ فِي الْإِسْلَامِ؛ فَلَمْ يَسْجُدْ لَصَنْمٍ قَطْ. وَكَانَ لَصِلَتِهِ الْوَثِيقَةُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَثْرَ عَظِيمٍ فِي اسْتِنَارَةِ نَفْسِهِ، وَغَزَاوَةِ مَادَتِهِ، وَسَعَةِ عِلْمِهِ، بَلَّةٌ مَا وَهَبَهُ اللَّهُ مِنْ فِطْرَةٍ صَافِيَةٍ، وَذَكَاءٍ نَادِرٍ، وَعَقْلٍ مُوَهَّوبٍ. حَتَّى ضُرِبَ بِهِ الْمَثَلُ فِي حَلِّ الْمَشَاكِلِ، فَقِيلَ: "قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا" ^(٤).

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "مَا أَخَذْتُ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ فَعَنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ" ^(٥). وَحَسِبُكَ هَذِهِ الشَّهَادَةَ مِنْ تَرْجُومَانِ الْقُرْآنِ.

لَكِنْ ابْتُلِيَ عَلِيُّ رضي الله عنه... [بِقَوْمٍ يَكْذِبُونَ عَلَيْهِ]، فَانْسَبُوا إِلَيْهِ مَا هُوَ مِنْهُ بَرِيءٌ، وَقَوْلُهُ مَا لَمْ يَقُلْ؛ لِذَلِكَ يُلَاحَظُ أَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْ عَلِيٍّ فِيهِ دَسٌّ كَثِيرٌ، تَصَدَّقَتْ لَهُ صَيَارِفَةُ النَّقْدِ مِنْ

(١) تقدم تخرجه.

(٢) الإِتْقَانُ (٤/ ٢٠٤)، (بشيء من الاختصار والتصرف).

(٣) انظر: أسانيد التفسير للطريفي ص ٦٩-٧٠.

(٤) ذكره أبو حيان في البحر المحيط (٣/ ٢٥٨).

(٥) أورده ابن عطية في المحرر الوجيز (١/ ٤١)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١/ ٣٥).

رجال الرواية، حتى ما زوا ما صحَّ مما لم يصح: ﴿وَلَا يَنْبُتُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾ [فاطر: ١٤] ^(١).

ثالثهم: أبي بن كعب الأنصاري رضي الله عنه كان من أعلام القراء، ومن كتَّاب الوحي، وممن شهد بدرًا. ورَدَ فيه: "وأقروهم لكتاب الله ﷻ أبي بن كعب" ^(٢).

(١) انظر: أسانيد التفسير للطريفي ص ٧٠-٧١.

(٢) ورد بهذا اللفظ، وبألفاظ أخرى مقاربة، مثل: "وأقروها لكتاب الله..."، و"وأقروهم أبي"، و"وأبي أقروهم"، و"أقروها أبي"، و"أقرأ أمتي أبي".

وقد رواه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، منهم:

١) أنس بن مالك رضي الله عنه: رواه الترمذي (٣٧٩٠، ٣٧٩١)، وابن ماجه (١٥٤، ١٥٥).

والحديث روي موصولاً ومرسلاً - كما سيأتي - انظر: العلل للدارقطني (٢٦٧٦).

وقال الترمذي بعد أن أخرجه من طريق قتادة عن أنس (٣٧٩٠): "وهذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وقد رواه أبو قلابة عن أنس عن النبي ﷺ نحوه. والمشهور حديث أبي قلابة" اهـ.

وقال عقب إخرجه له من طريق أبي قلابة عن أنس (٣٧٩١): "هذا حديث حسن صحيح" اهـ.

وقال الحاكم (٣/ ٤٢٢): "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. لكنه قال عنه في كتابه معرفة علوم الحديث ص ١١٤: "وهذا من نوع آخر علته، فلو صح بإسناده لأخرج في الصحيح؛ إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة أن الرسول ﷺ قال: "أرحم أمتي" مرسلاً، وأسند ووُصِّل: "إن لكل أمة أميناً، وأبو عبيدة أمين هذه الأمة". هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء وعاصم جميعاً. وأسقط المرسَل من الحديث، وخرج المتصل بذكر أبي عبيدة في الصحيحين" اهـ.

وقال البيهقي في السنن بعد ما ذكر من رواه بالوصل ومن رواه بالإرسال (٦/ ٣٤٦): "وكل هؤلاء الرواة ثقات أثبات" اهـ.

وقال الذهبي في المعجم المختص (١/ ٧١): "هذا الحديث نظيف الإسناد، ثابت عن أبي قلابة، ولكن علَّل بأن أبا قلابة لم يسمع من أنس، مع أن روايته عن أنس في الصحاح في عدة أحاديث..." اهـ.

وقال الحافظ في الفتح (٨/ ١٦٧) بعد أن ذكر تصحيح الترمذي له: "لكن قال غيره: إنما الصواب إرساله" اهـ. وقال في (٧/ ٩٣): "وإسناده صحيح، إلا أن الحفاظ قالوا: الصواب في أوله الإرسال، والموصول منه ما اقتصر عليه البخاري، والله أعلم" اهـ. يريد: "إن لكل أمة أميناً، وإن أميناً أيتها الأمة أبو عبيدة بن الجراح". وهو من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة قال: حدثني أنس بن مالك... (البخاري ٣٧٤٤).

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند (٢٠/ ٤٥٢)، (٢١/ ٤٠٦): "إسناده صحيح على شرط الشيخين" اهـ. وصححه الألباني في عدد من كتبه، كالسلسلة الصحيحة (١٢٢٤)، وصحيح ابن ماجه (١٢٥)، وصحيح الجامع (٨٩٥). ولعله رجع عن ذلك. (انظر: تراجم الألباني (١/ ٢٨) ضمن الموسوعة الشاملة). وللإستزادة: انظر: كشف الخفاء (١/ ١٢٤-١٢٥)، علم الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية لوصي الله عباس ص ٥٨-٥٩.

(٢) أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: أخرجه ابن الأعرابي في المعجم (٢١٩٢)، والآجري في الشريعة (١١٦٥، ١٥٥٨، ١٧٩٥)، وابن عبد البر في الاستيعاب (١/ ١٧).

قال الألباني في ضعيف الجامع (٧٧٦): "ضعيف جداً".

(٣) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أخرجه أبو يعلى (٥٧٦٣). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ١٥٥): "رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، وهو ضعيف" اهـ. وقال محقق مسند أبي يعلى: "إسناده واه" =

روى أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب نسخة كبيرة في التفسير، أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم منها كثيراً، وكذا أخرج الحاكم في مُستدركه، وأحمد في مسنده^(١).

ز- المفسرون من التابعين:

طبقاتهم، وتقدّم الروي عنهم^(٢):

نستطيع أن نعتبر التابعين طبقات ثلاثاً: طبقة أهل مكة، وطبقة أهل المدينة، وطبقة أهل العراق.

طبقة أهل مكة:

أما طبقة أهل مكة من التابعين، فقد كانوا أعلم الناس بالتفسير... [قال شيخ الإسلام ابن تيمية]: "أعلم الناس بالتفسير أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس، كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح^(٣)، وعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير، وطاوس" اهـ^(٤).

أما مجاهد: فقد كان أوثق من روى عن ابن عباس؛ ولذا يعتَمِد على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من أقطاب العلم وأئمة الدين، قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن

= (٤) جابر بن عبد الله رضي الله عنه: عزاه الهيثمي في المجمع (٩/ ١٥٥)، للطبراني في الأوسط، وقال: "إسناده حسن وضعفه الألباني كما في ضعيف الجامع (٨٧٥).

(٥) أبو محجن، أو محجن رضي الله عنه: أخرجه ابن عبد البر في الاستيعاب (١/ ١٦).

(٦) عن قتادة مرسلًا: أخرجه معمر في الجامع (٢٠٣٨٧)، وسعيد بن منصور (٤).

(٧) عن الحسن مرسلًا: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٨٣٧)، وابن عبد البر في الاستيعاب (١/ ١٧).

(٨) عن أبي قلابة مرسلًا: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٦٨١).

(٩) عن عمر رضي الله عنه موقوفًا: أخرجه البخاري (٤٤٨١).

(١) مضي الكلام على هذا الطريق.

(٢) انظر: مقدمة أصول التفسير لابن تيمية ص ٤٦، العُجَاب (١/ ٢١٤)، الإِتقان: (٤/ ٢١٠)، الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور (١/ ٥٠)، أسانيد التفسير للطبراني ص ٧٣ وما بعدها.

(٣) عطاء بن أبي رباح -أسلم- أبو محمد القرشي، مولاهم، المكي، وُلِد في أثناء خلافة عثمان رضي الله عنه، ونشأ بمكة، وانتهت فتوى أهل مكة إليه وإلى مجاهد، وكان رضي الله عنه أسود، أعور، أفتس، أشل، أعرج، ثم عمي، وقطعت يده مع ابن الزبير، وكان أعلم الناس بالمناسك، وحج أكثر من سبعين حجة، توفي سنة (١١٤هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: السير (٥/ ٧٨).

(٤) مقدمة أصول التفسير ص ٢٣. (بتصرف).

مجاهد فحسبك به^(١). وقال ... مجاهد...: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة^(٢). وعنه أيضًا قال: عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، أقف عند كل آية منه، أسأله عنها: فيم أنزلت؟ وكيف كانت؟^(٣).

ولا تعارض بين هاتين الروایتين، فالإخبار بالقليل لا ينافي الإخبار بالكثير. ويحتمل أن عرضه القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة كان طلبًا لضبطه وتجويده وحسن أدائه. وأما عرضه إياه ثلاث مرات فكان طلبًا لتفسيره ومعرفة أسرارهِ وحكمه وأحكامه. كما يدل عليه قوله: أقف عند كل آية منه أسأله عنها: فيم أنزلت وكيف أنزلت؟؟

وأما عطاء وسعيد: فقد كان كل منهما ثقةً ثبتًا في الرواية عن ابن عباس. قال سفيان الثوري: خذوا التفسير عن أربعة: عن سعيد بن جبیر، ومجاهد، وعكرمة، والضحاك^(٤). وقال قتادة: أعلم التابعين أربعة، كان عطاء بن أبي رباح أعلمهم بالمناسك، وكان سعيد بن جبیر أعلمهم بالتفسير إلخ^(٥). وقال أبو حنيفة: ما لقيت أحدًا أفضل من عطاء^(٦).

وأما عكرمة مولی ابن عباس: فقد قال ... [الشَّعْبِي] فيه: ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة^(٧). وقال عكرمة: كان ابن عباس جعل في رجلي الكبَل^(٨)، ويعلمني القرآن

(١) تفسير ابن جرير (١/ ٩٠)، (١٠٨).

(٢) أخرجه ابن سعد (٥/ ٢٤٣)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٣١٩)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٢٨٠)، وابن عساکر في تاريخه (٥٧/ ٢٥).

(٣) جاء بروايات متعددة:

في بعضها من غير ذكر عدد. أخرجه الطبراني في الكبير (١١٠٩٧).

وفي بعضها (مرتين). أخرجه البيهقي (٧/ ٣١٧).

وفي بعضها: (مرتين أو ثلاث مرات). أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١٨٦٦).

وفي بعضها: (ثلاث عرضات). أخرجه الدارمي (١٢٤٦).

(٤) أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ١٥٠)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٢٨-٣٢٩)، وابن عساکر في تاريخ دمشق (٤١/ ٩٢)، (٥٧/ ٢٨).

(٥) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ١٦)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٧٢).

(٦) أخرجه ابن الجعد (١٩٧٦، ١٩٧٧)، والفاكهي في أخبار مكة (١٥٩٠)، والترمذي في العلل الكبير (ص ٣٨٨)، والصغير (ملحق بالسنن ٥/ ٧٤١)، وابن حبان في المجروحين (١/ ٢٠٩)، وفي صحيحه (٥/ ٤٧٤)، والبيهقي في الدلائل (١/ ٤٤)، وفي القراءة خلف الإمام (ص ١٥٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢١٣٢، ٢١٣٥).

(٧) الحلية (٣/ ٣٢٦).

(٨) الكبَل: بفتح الكاف وكسرها، مع سكون الباء: القيد. (زرقاتي).

والسنة^(١). وكان يقول: لقد فسرْتُ ما بين اللوحين (... يريد ما بين دفتي المصحف). وكل شيء أُحدثكم في القرآن فهو عن ابن عباس. اهـ^(٢).

وأما طاوس بن كيسان اليماني^(٣): فقد كان من رجال العلم والعمل، وأدرك من أصحاب النبي ﷺ نحو الخمسين. وَرَدَ أنه حج بيت الله الحرام أربعين مرة، وكان مُجاب الدعوة. قال فيه ابن عباس: إني لأظن طاوسًا من أهل الجنة^(٤) ﷺ.

طبقة أهل المدينة:

منهم: زيد بن أسلم^(٥). وقد أخذ عنه ابنه عبد الرحمن^(٦)، ومالك بن أنس إمام دار الهجرة.

ومنهم: أبو العالية، وهو من رواية أبي بن كعب. وقد روى عنه الربيع بن أنس. ومنهم: محمد بن كعب القُرظي^(٧) الذي قال فيه... [عون بن عبد الله]^(٨): ما رأيت أحدًا أعلم بتأويل القرآن من القُرظي^(٩).

(١) أخرجه الدارمي (٥٩٤)، وذكره البخاري تعليقًا (الفتح ٥ / ٧٥)، قال: "وقيد ابن عباس عكرمة على تعلم القرآن والسنة والفرائض". ووصله الحافظ في تغليق التعليق (٣ / ٣٢٦)، وفي الفتح.

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣ / ٣٢٧)، وابن عساكر في تاريخه (٤١ / ٨٩).

(٣) ذكره في طبقة أهل مكة باعتبار أنه من تلاميذ ابن عباس ﷺ، وإلا فهو في عِدَاد أهل اليمن، وقد ذكره ابن سعد (٥ / ٣٩١) في الطبقة الثانية من طبقات أهل اليمن بعد الصحابة ﷺ.

(٤) الحلية (٤ / ٤).

(٥) في الكلام على تفسيره: انظر: العُجَاب (١ / ٢١٧).

وهو زيد بن أسلم القرشي العدوي، المدني، الفقيه، الثقة، مولى عمر ﷺ، كانت له حلقة في مسجد النبي ﷺ. قال عبيد الله بن عمر: "لا أعلم به بأسًا، إلا أنه يفسر برأيه القرآن، ويكثر منه" اهـ. توفي سنة (٣٦ هـ). انظر: تهذيب الكمال (١٠ / ١٢).

(٦) عبد الرحمن بن زيد بن أسلم... كان صالحًا في نفسه، إلا أنه ضعيف في الرواية، لكن التفسير الذي يرويه عن أبيه نسخة كبيرة. فهو يروي عن كتاب. توفي سنة (١٨٢ هـ). انظر: تهذيب الكمال (١٧ / ١١٤)، العُجَاب (١ / ٢١٧).

(٧) محمد بن كعب بن سلَيم بن أسد القُرظي، كان أبوه ممن لم يُنْبِث يوم قُرَيْظَة فُتْرِك، سكن الكوفة، ثم تحول إلى المدينة، كان ثقة عالمًا، كثير الحديث، ورِعًا، وكانت ولادته -على ما ذكر يعقوب بن شيبه- في آخر خلافة علي ﷺ، في سنة أربعين. وكان له جلساء من أعلم الناس بتفسير القرآن، وكانوا مجتمعين في مسجد الرَبِيعَة، فأصابتهم زلزلة، فسقط عليهم المسجد فماتوا جميعًا تحته. وكان وفاته سنة (١٢٠ هـ)، وقيل غير ذلك، وقد قارب الثمانين. انظر: تهذيب الكمال (٢٦ / ٣٤٠).

(٨) عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله الكوفي الزاهد، كان مرجئًا، فرجع عن ذلك، ثم خرج مع ابن الأشعث، ثم فر من الحجاج، كان كثير الصدقة، عظيم الخشوع، فكان يُحَدِّث أصحابه ولحيته ترش بالدموع. انظر: تهذيب التهذيب (٢٤ / ١٥٣)، الأعلام للزركلي (٥ / ٩٨).

(٩) المعرفة والتاريخ (١ / ٥٦٤)، تهذيب الكمال (٢٦ / ٣٤٥).

طبقة أهل العراق:

منهم: مسروق بن الأجدع. كان ورعاً زاهداً، صَحِبَ ابن مسعود رضي الله عنه. قال: ابن معين^(١) فيه: "ثقة لا يُسأل عنه"^(٢).

وكان القاضي شريح^(٣) يستشيرُه في مُعضلات المسائل^(٤)، روى عنه الشعبي^(٥)، وأبو وائل^(٦)، وآخرون؛ لصدق روايته وأمانته.

ومنهم: قتادة بن دعامة. هو من رواة ابن مسعود، شهد له ابن سيرين بالضبط والحفظ^(٧). وقال فيه ابن المسيب: ما رأيت عراقياً أحفظ من قتادة^(٨).

غير أنه كان يخوض في القضاء والقدر، فتحرَّج بعض الناس من الرواية عنه. وقد احتجَّ به أرباب الكتب الصحيحة.

ومنهم: أبو سعيد الحسن البصري. قال ابن سعد فيه: ["قالوا: كان الحسن جامعاً عالماً، عالياً رفيعاً، فقيهاً، ثقة مأموناً، عابداً ناسكاً، كبير العلم فصيحاً، جميلاً وسيماً"]^(٩)... حتى قيل: إنه سيد التابعين.

(١) يحيى بن معين بن عَوْن بن زياد بن بَسْطَام بن عبد الرحمن المُرِّي الغَطَفَانِي، أبو زكريا البغدادي، مولى غَطَفَانَ. إمام أهل الحديث في زمانه، كان إماماً ربانياً، عالماً، حافظاً، ثباً، مُتَقَنّاً. وُلِدَ سنة (١٥٨هـ)، وتوفي في المدينة سنة (٢٣٣هـ) في أيام الحج قبل أن يحج، وقد استوفى خمساً وسبعين سنة، ودُفِنَ بالبقيع، وقد غُسل وأُخرج على سرير النبي ﷺ، وتُودَى بين يديه: "هذا الذي كان ينفي الكذب عن رسول الله ﷺ". انظر: تهذيب الكمال (٣١/ ٥٤٣).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٣٩٧)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٥٥).

(٣) شُرَيْح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر الكندي، أبو أمية الكوفي القاضي، أدرك النبي ﷺ ولم يلقه، استقضاه عمر على الكوفة، وأقره عثمان وعلي ومعاوية ويزيد بن معاوية وعبد الملك بن مروان، وأقام على القضاء بها ستين سنة، ثم استعفى من الحجاج سنة، ثم مات، وكان من أعلم الناس بالقضاء، وله في ذلك أخبار مشهورة. قيل: مات سنة ثمانين، وقيل غير ذلك. وهو ابن مائة وعشر سنين، وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٤٣٥).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٥٥).

(٥) عامر بن شراحيل الشَّعْبِي، أبو عمرو الكوفي، ولد لست سنين خلت من خلافة عمر رضي الله عنه، وكان من أوعية العلم، قيل: مات سنة (١١٠هـ) وهو ابن سبع وسبعين، وقيل: غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال (١٤/ ٢٨).

(٦) شقيق بن سلمة، أبو وائل الأسدي، الكوفي، أدرك النبي ﷺ ولم يره، ذكر أنه تعلم القرآن في شهرين. توفي سنة (٨٢هـ). وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٥٤٨).

(٧) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٤)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٠٧).

(٨) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٣)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٠٧).

(٩) الطبقات الكبرى (٧/ ١١٥).

ومنهم: عطاء بن أبي مسلم الخراساني. أصله من البصرة، لكنه أقام بخراسان بعد أن دخلها؛ لذلك نُسب إليها. كان من أجلاء العلماء، غير أنه كان مُصابًا بسوء الحفظ؛ لذلك اختلفوا في توثيقه.

ومنهم: مُرّة الهمداني الكوفي. لكثرة عبادته قيل له: مُرّة الطيّب، ومُرّة الخير، أخذ عن أبي بن كعب، وعمر بن الخطاب، وغيرهما من الصحابة، وروى عنه الشعبي وغيره. هؤلاء هم أعلام المفسرين من التابعين، استمدوا آراءهم وعلومهم مما تلقوه من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

وعنهم أخذ تابعو التابعين، وهكذا، حتى وصل إلينا دين الله وكتابه وعلومه ومعارفه سليمة كاملة، عن طريق التلقي والتلقين، جيلًا عن جيل، مصداقًا لقوله سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، ولقوله ﷺ: "يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُوْلُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْعَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ" (١).

(١) هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة وغيرهم، فمن ذلك:

- ١) ابن عباس ؓ: أخرجه الهروي في ذم الكلام ص ١٧٨.
- ٢) جابر بن سمرة ؓ: أخرجه الهروي في ذم الكلام ص ١٧٨، وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣١).
- ٣) معاذ بن جبل ؓ: أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ١١.
- ٤) ابن مسعود ؓ: أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ٢٨ (مختصرًا).
- ٥) أبو هريرة ؓ: أخرجه البزار (٩٤٢٣)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ١٠)، والطبراني في مسند الشاميين (٥٩٩)، وابن عدي في الكامل (١/ ٢٤٨)، وابن عبد البر في التمهيد (١/ ٥٩)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ٢٨، ٢٩، وفي الجامع (١٣٤)، وأبو الحسين بن غنائم في فوائده (١٦)، والهروي في ذم الكلام ص ١٧٨، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/ ٢٣٦).
- ٦) عبد الله بن عمرو ؓ: أخرجه البزار (٩٤٢٣)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ١٠)، وابن عبد البر (١/ ٥٩). قال في المجمع (١/ ١٤٠) عن حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمرو عند البزار: "فيه عمرو بن خالد القرشي، كذّبه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ونسبه إلى الوضع" اهـ.
- ٧) عبد الله بن عمر ؓ: أخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٢٤٨)، (٣/ ٤٥٧)، وتَمَّام في فوائده (٨٩٩)، والهروي في ذم الكلام ص ١٧٨، والسلفي في معجم السفر (١٥٨٥).
- قال ابن عدي في الكامل عَقِبَ هذا الحديث: "وهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة، وعندني أن خالد بن عمرو وضعها على الليث" اهـ. الكامل (٣/ ٤٥٨) وانظر (١/ ٢٤٧-٢٤٩).
- ٨) أبو الدرداء ؓ: رواه الطحاوي في مُشْكِل الآثار (٣٨٨٤).
- ٩) أسامة بن يزيد ؓ: رواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ٢٨، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ٣٩)، والعلائي في بُغْيَةِ الملتمس ص ٣٤، وفي إثارة الفوائد المجموعة (١١).
- قال العلائي في بُغْيَةِ الملتمس (١/ ٣٤): "هذا حديث حسن غريب صحيح، تفرد به من هذا الوجه مُعَان بن رَفَاعَة، وقد وثقه علي ابن المديني ودُحِيم، وقال فيه أحمد بن حنبل: لا بأس به، وتكلم فيه يحيى بن معين وغيره" إلى آخر ما قال.

= كما نقل (١/ ٣٥) عن مهنا أنه سأل الإمام أحمد عن حديث مُعَان بن رِفَاعَةَ: يحمل هذا العلم... الحديث. قال: فقلتُ لأحمد: كأنه كلام موضوع!! قال: لا، هو صحيح. فقلتُ له: ممن سمعته أنت؟ قال: من غير واحد. قلتُ: من هم؟... -إلى أن قال: -ومُعَان بن رِفَاعَةَ لا بأس به" اهـ..

وقد تَعَقَّبَهُ ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٠) بقوله: "وخفي على أحمد من أمره ما علمه غيره" اهـ. ثم نقل أقوالاً من ضَعَّفوه. ثم قال: "والإليه هذا فإن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري مُرْسِل هذا الحديث، لا نعرفه البتة في شيء من العلم غير هذا، ولا أعلم أحدًا ممن صَنَّف الرجال ذكره..."

فهذا عندهم غاية المجهول، فكيف يعرض عن مثل هذه العلة التي هو بها في جملة ما لا يحتج به أحد إلى الاختصار على الإرسال الذي يكون به في جملة ما يختلف فيه؟ فاعلم ذلك؟" اهـ.

وساقه العُقَيْلي (٤/ ٢٥٦) في ترجمة مُعَان بن رِفَاعَةَ، وقال: ولا يُعرف إلا به. وقد رواه قوم مرفوعاً من جهة لا تثبت؟ اهـ.

(١٠) أنس بن مالك رضي الله عنه: أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤/ ٢٢٥).

(١١) أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه: أخرجه العُقَيْلي في الضعفاء (١/ ٩)، وابن عدي في الكامل (١/ ٢٤٩).

(١٢) علي رضي الله عنه: أخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٢٤٧).

(١٣) إبراهيم بن عبد الرحمن العذري: أخرجه ابن وَصَّاح في البدع والنهي عنها (١/ ٢٥)، ص ٢٥، والعُقَيْلي في الضعفاء (٤/ ٢٥٦)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ١٧)، وابن حبان في الثقات (٤/ ١٠)، والآجري في الشريعة (١/ ٢٦٨، ٢٦٩)، وابن عدي في الكامل (١/ ٢١١)، (٣/ ٢٤٩)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٣٣)، وأبو نُعَيْم في معرفة الصحابة (٧٣٢)، والبيهقي في السنن (١٠/ ٣٥٣)، وفي الدلائل (١/ ٤٤)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ٢٩، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ٣٨)، والسَّلَفِي في العلم (١٧١)، وابن الأثير في أسد الغابة من طريق ابن منده (١/ ١٥٧)، والعلائي في بُغْيَةِ المُلْتَمَس ص ٣٥.

وفي بعض طرقه: رواه إبراهيم العذري عن بعض أشياخه، أو عن ثقة عنده من أشياخه: كما عند ابن وَصَّاح في البدع والنهي عنها (٢) ص ٢٦، وابن عدي في الكامل (١/ ٢٤٩)، والبيهقي في السنن (١٠/ ٣٥٣)، والدلائل (١/ ٤٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ٣٨).

وحديث إبراهيم العذري هذا قال عنه العلائي في بُغْيَةِ المُلْتَمَس (١/ ٣٥): "معضل". وصححه الألباني في المشكاة (٢٤٨)، (١/ ٨٢).

(١٤) عن عيسى بن صبيح: رواه الخطيب في الجامع (١٣٥).

وقد تكلم كثير من أهل العلم على هذا الحديث، فضعفه جماعة، وقَوَّاه آخرون: قال أبو نعيم -كما في جامع المسانيد (١/ ٦٨)- عن حديث إبراهيم العذري، وأسامة بن زيد، وأبي هريرة: "وكلها مضطربة غير مستقيمة".

وممن ضعفها: برهان الدين الأناسي في الشذا الفياح (١/ ٢٣٩-٢٤٠)، والعراقي كما في التقييد والإيضاح ص ١٣٨-١٣٩.

وقال الحافظ في الإصابة (١/ ١١٨): "وقد أورد ابن عدي هذا الحديث من طرق كثيرة كلها ضعيفة". وقال السخاوي في كتابه الغاية في شرح الهداية ص ٦٤: "وهو من جميع طرقه ضعيف، كما صرح به الدارقطني، وأبو نعيم، وابن عبد البر، لكن يمكن أن يتقوى بتعدددها ويكون حسناً كما جزم به العلائي" اهـ. وانظر كلامه على الحديث أيضاً في فتح المغيث (٢/ ١٦)، وللاستزادة: انظر: تدريب الراوي (١/ ٣٠٢-٣٠٣)، وتوضيح الأفكار (٢/ ٩٠-٩٣).

نقد المروى عن التابعين:

يُلاحظ على ما رُوي عن التابعين اعتبارات مهمة تُثير الطعن... وتوجّه النقد... [إلى كثير من تلك المرويات].

منها: أنهم لم يُشاهدوا عهد النبوة، ولم يتشرّفوا بأنوار الرسول ﷺ، فيغلب على الظن أن ما يُروى عنهم من تفسير القرآن إنما هو من قبيل الرأي لهم، فليس له قوة المرفوع إلى النبي ﷺ.

ومنها: أنه... [يقل] فيه الإسناد الصحيح.

ومنها: اشتماله على إسرائيليّات... انسابت إليه تارةً من زنادقة الفرس، وأخرى من بعض مُسلّمة أهل الكتاب...

**ح- ضعف الرواية بالمأثور وأسبابه:**

علمنا أنّ الرواية بالمأثور تتناول ما كان تفسيراً للقرآن بالقرآن، وما كان تفسيراً للقرآن بالسنة، وما كان تفسيراً للقرآن بالموقوف على الصحابة، أو التابعين على رأي.

أما تفسير بعض القرآن ببعض، وتفسير القرآن بالسنة الصحيحة المرفوعة إلى النبي ﷺ، فلا خلاف في وجاهته وقبوله [من حيث الأصل، بصرف النظر عن بعض التفصيل الذي لا حاجة للتطويل بذكره هنا].

وأما تفسير القرآن بما يُعزى إلى الصحابة والتابعين فإنه يتطرق... [إلى كثير منه] الضعف من وجوه.

أولها: ما دسّه أعداء الإسلام، مثل زنادقة اليهود والفرس، فقد أرادوا هدم هذا الدين المتين عن طريق الدسّ والوضع حينما أعيتهم الحيل في النيل منه عن طريق الحرب والقوة، وعن طريق الدليل والحجة.

ثانيها: ما لّفقه أصحاب المذاهب... [المنحرفة] ترويجاً [لباطلهم، كالشيعة]... الذين نسبوا... [إلى عليّ رضي الله عنه] ما هو منه بريء، وكالمتزلفين الذين حطّبوا في حبل العباسيين، فنسبوا إلى ابن عباس رضي الله عنه ما لم تصح نسبته إليه، تملّقاً لهم، واستداراً لديّناهم.

ثالثها: اختلاط الصحيح بغير الصحيح، ونُقل كثير من الأقوال المعزوة إلى الصحابة أو التابعين من غير إسنادٍ ولا تحرر، مما أدَّى إلى التباس الحقِّ بالباطل. زد على ذلك أنَّ مَنْ يرى رأياً صار يعتمده دون أن يذكر له سنداً، ثم يجيء من بعده فينقله على اعتبار أنَّ له أصلاً، ولا يكلف نفسه البحث عن أصل الرواية، ولا مَنْ يرجع إليه هذا القول.

رابعها: أنَّ تلك الروايات مليئةٌ بالإسرائيليات، ومنها كثير من الخرافات التي يقوم الدليل على بطلانها...

خامسها: أنَّ ما نُقل نقلاً صحيحاً عن الكتب السابقة التي عند أهل الكتاب، كالطورا والإنجيل، أمرنا الرسول ﷺ أن نتوقف فيه، فلا نُصدِّقهم؛ لاحتمال أنه مما حرفوا في تلك الكتب، ولا نُكذِّبهم؛ لاحتمال أنه مما حفظوه منها، فقد قال تعالى فيهم: ﴿أَوْتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٢٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) رحمه الله: "والاختلاف في التفسير على نوعين: منه ما مُستنده النقل فقط، ومنه ما يُعلم بغير ذلك، والمنقول: إما عن المعصوم، أو غيره، ومنه ما يمكن معرفة الصحيح منه من غيره، ومنه ما لا يمكن ذلك. وهذا القسم -أي: الذي لا يمكن معرفة صحيحه من ضعيفه- عامته ما لا فائدة فيه ولا حاجة بنا إلى معرفته. وذلك باختلافهم في لون كلب أهل الكهف واسمه، وفي البعض الذي ضُرب به القتل من البقرة، وفي قَدْر سفينة نوح وخشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر، ونحو ذلك. فهذه الأمور طريق العلم بها النقل. فما كان منها منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ، وما لا بأن يُقل عن أهل الكتاب، ككعب ووهب وقف عن تصديقه وتكذيبه؛ لقوله ﷺ: ["لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿أَمَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ﴾ الآية"]^(٢).

وكذا ما نُقل عن بعض التابعين -وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب- فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض. وما نُقل عن الصحابة نقلاً صحيحاً فالنفس إليه أسكن مما يُنقل عن التابعين؛ لأنَّ احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ أو من بعض مَنْ سمعه منه أقوى؛ ولأنَّ نُقل الصحابة عن أهل الكتاب أقلُّ من نُقل التابعين. ومع جُرم الصحابي بما يقوله كيف يُقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نُها عن تصديقهم؟.

(١) في مقدمة تفسيره (١٨-٣٥) مع الاختصار والتصرف.

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٨٥). وطرفاه في: (٧٥٤٢، ٧٣٦٢).

وأما القسم الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجودٌ كثيرًا والله الحمد، وإن قال الإمام أحمد: "ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والمَلَاحِمْ، والمَعَاذِي" ^(١)، وذلك لأنَّ الغالب عليها المراسيل.

وأما ما يُعلم بالاستدلال لا بالنقل: فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حَدَثْنَا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان... -ثم ذكر الجهتين اللتين هما مثار الخطأ فقال:-

إحداهما: حَمَلَ ألفاظ القرآن على معانٍ اعتقدوها؛ لتأييدها به.

والثانية: التفسير بمجرد دلالة اللغة العربية من غير مراعاة المتكلم بالقرآن -وهو الله ﷻ- والمنزَّل عليه، والمُخَاطَبُ به "اهـ. ما أردنا نقله بتصرف قليل...

وكلمة الإنصاف في هذا الموضوع أن التفسير بالمأثور نوعان:

أحدهما: ما توافرت الأدلة على صحَّته وقبوله. وهذا لا يليق بأحد رُدُّه، ولا يجوز إهماله وإغفاله،... بل هو... عامل من أقوى العوامل على الاهتداء بالقرآن.

ثانيهما: ما لم يصح لسبب من الأسباب الآنفه أو غيرها. وهذا يجب رُدُّه ولا يجوز قبوله ولا الاشتغال به، اللهم إلا لتمحيصه والتنبيه إلى ضلاله وخطئه حتى لا يغترَّ به أحد. ولا يزال كثير من أيقاظ المفسرين، كابن كثير يتحرَّون الصحة فيما ينقلون، ويُزيِّقون ما هو باطل أو ضعيف، ولا يُحَابُّون ولا يَجْبُنُون.

ولعل الذين أطلقوا القول في رد المأثور إنما أرادوا المُبالغة؛ كما علمت في توجيه كلمة الإمام أحمد بن حنبل. وعُذْرهم أنَّ الصحيح منه قليل...، حتى لقد قال الإمام الشافعي رحمه الله: "لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمائة حديث" ^(٢). أي: مع كثرة ما رُوي عنه.

وقد أشار ابن خلدون إلى أنَّ العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم، وإنما غلبت عليهم البداءة والأمية. وإذا تشوَّقوا إلى معرفة شيء مما تشوَّق إليه النفوس البشرية في أسباب المُكوِّنات، وبَدء الخليقة، وأسرار الوجود فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم،

(١) الكامل لابن عدي (١/ ٢١٢)، الجامع للخطيب (٢/ ١٦٢-١٦٣)، ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٣٠٤).

وللاستزادة في الكلام على توجيهه: انظر: قواعد التفسير (١/ ١٩٨)، مقدمة تحقيق تفسير ابن كثير للحوييني (١/ ١٤).

(٢) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٢٣).

ويستفيدونه منهم ... -إلى أن قال:- وهؤلاء مثل كعب الأحبار؛ ووهب بن منبه، وعبد الله بن سلام، فامتلات التفاسير من المنقولات [عندهم في أمثال هذه الأغراض أخبارٌ موقوفة عليهم، وليست مما يرجع إلى الأحكام فتُحرَّرُ في الصحة التي يجب بها العمل، وتساهل المفسرون في مثل ذلك، وملؤوا كتب التفسير بهذه المنقولات] ^(١)...

[وقفة مع ثلاثة من أشهر أصحاب الروايات الإسرائيلية:]

أما ابن سلام رحمه الله فحسبك أنه صحابي من خيرة الصحابة رضي الله عنه، ومن المُبشرين بالجنة، يروي الترمذي عن معاذ رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إنَّه عاشرُ عشرة في الجنة" ^(٢). وفيه نزلت آية: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾ [الأحقاف: ١٠] ^(٣)...

وأما وهب بن منبه فقد كان تابعاً ثقةً واسع العلم. روى عن أبي هريرة رضي الله عنه كثيراً، وله حديث في الصحيحين عن أخيه همام ^(٤)...

وأما كعب فقد كان تابعاً جليلاً، أسلم في خلافة أبي بكر رضي الله عنه. وناهيك أن الصحابة رضي الله عنهم أخذوا عنه، كما أخذ هو عن الصحابة، وروى عنه جماعة من التابعين مُرسلاً. وله شيء في صحيح البخاري وغيره.

ولكن يجب أن نُفرِّق في هذا المقام بين ما يصحُّ أن يُقال فيهم، وما يصح أن يُنقل

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٥٥٤-٥٥٥.

(٢) رواه الترمذي (٣٨٠٤) عن يزيد بن عَمِيرَةَ. وصححه ابن حبان (الإحسان ١٧٢١)، والحاكم (١/ ٩٨)، (٣/ ٤١٦، ٢٧٠).

وذكره الحافظ في الإصابة (٤/ ١٠٣)، وحكم على إسناده عند البخاري في التاريخ الصغير بأنه جيد، كما صححه الأرئوط في التعليق على المسند (٣٦/ ٤١٩)، والألباني في صحيح الجامع (٣٩٧٥). وقد أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق (٦٩٨) وفي تالي تلخيص المشابه (٢٩٨) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١١/ ٤٦٣)، (٢٩/ ١٢٩) عن الحارث بن عميرة.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٣٨)، (٢٠/ ١١٩)، وفي مسند الشاميين (١٦٣٧)، (٢/ ٤٣١)، وابن فاختر في موجبات الجنة (٤٠٤)، (١/ ٢٧٠) عن شُرْحَبِيل بن معشر.

وأخرجه أبو زرعة في تاريخه (١/ ٦٤٨)، والطبراني في مسند الشاميين (٢٤٠)، (١/ ١٣٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١/ ٤٢٣)، (٤٦/ ٤١٠)، (٤٧/ ١٢١) عن عمرو بن ميمون من غير تصريح برفعه. وكذا أخرجه الحاكم (١/ ٩٨) عن مكحول بلفظ: "فإنه كان يُقال". ومكحول لم يُدرِك معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٣٨١٢)، ومسلم (٢٤٨٣) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. وفي الباب عن غيره.

(٤) هَمَّام بن منبه بن كامل اليماني، أبو عَقْبَةَ الصنعاني الأبنوي - من أبناء فارس - توفي سنة (٥١٣٢). انظر: تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٩٨).

عنهم، فأما ما يصح أن يُقال فيهم فهو الثقة والتقدير على نحو ما أَلَمَعْنَا. وأما الذي يُنقل عنهم فمنه الصحيح وغير الصحيح، لكن عدم صحة ما لم يصح لا يُعَلَّل باتهامهم وجرحهم، فقد علمت مَنْ هُمْ؟ إنما يُعَلَّل بأحد أمرين:

أولهما: رجال السند الذين ينقلون عنهم، فقد يكون بينهم مُتَّهَم في عدالته أو ضبطه؛ ولهذا يجب النظر في سلسلة الرواة عنهم، رجلاً رجلاً، ولدينا من كتب الجرح والتعديل ما يفي بهذه الغاية. ولا يكفي الاعتماد على ذكر السند في كتاب كبير، كتفسير ابن جرير، فقد يذكر ابن جرير أو غيره أشياء غير صحيحة، ويسوق أسانيداً، ثم لا يُيَسِّن المجروح من رجال السند ولا المُعَدَّل فيهم. وعذره في ذلك أن أحوال الرجال كانت معروفة لأهل ذلك الزمان، فيستطيعون أن يحكموا في ضوء هذه المعرفة بقبول الخبر أو برده. أما نحن في هذا الزمان المتأخر فقد أهملنا هذا الميزان، ولم نُعِنَ بمعرفة حال الأسانيد والرجال، فاللوم علينا لا على أولئك الأعلام، ولا مَعْدِيٌّ لنا عن الاسترشاد بكتب الجرح والتعديل في هذا المقام.

الأمر الثاني: أن يكون أولئك الثلاثة قد رَوَوْا ما رَوَاهُ على أنه مما كان في الإسرائيليات، فتقبلها الآخذون على أنها من الإسلاميات؛ ولهذا يجب النظر في هذه المرويات؛ فإن كانت مما يُقرُّه الإسلام قبلناها، وإن كانت مما يردُّه رددناها، وإن كانت مما سكت عنه سكتنا عنها عملاً بقوله ﷺ: "... [لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿أَمَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ﴾ الآية]" (١) [رواه البخاري بهذا اللفظ...

[حكم الروايات الإسرائيلية (٢):

الروايات الإسرائيلية ثلاثة أقسام:

الأول: ما علمنا صحته لوجود ما يشهد له مما في الكتاب أو السنة. فهو صحيح ولا مانع من التحديث به.

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: صحيح البخاري، الأحاديث رقم: (٢٦٨٥، ٤٤٨٥، ٧٣٦٢، ٧٣٦٣، ٧٥٢٢، ٧٥٢٣، ٧٥٤٢)، فتح الباري (٨/ ١٧٠، ١٣/ ٩١، ٣٣٣، ٤٩٦، ٥١٦)، مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٦٦-٣٦٧)، تفسير ابن كثير: (١/ ٤، ١٤١، ٢/ ٢٧٥، ٣/ ٨٩، ١٨١، ٣٦٦، ٤١٦، ٤/ ٢٢١)، تفسير القاسمي: (١/ ٤٤)، تفسير السعدي: (١/ ٤٦)، عمدة التفسير (١/ ١٤)، قواعد التفسير (ص ٥٥).

الثاني: ما تيقنا كذبه. لوجود ما يعارضه في الكتاب أو السنة. فهذا يُطَوَّى ولا يُروى إلا في مقام الإبطال والرد.

الثالث: ما كان من المسكوت عنه. فليس عندنا ما يُكذِّبه ولا ما يُصدِّقه. فهذا نُكذِّبه، ولا نجزم بشوته. لكن لا مانع من التحديث به، بيد أن القرآن لا يُفسَّر به.

قال العلامة أحمد شاكر رحمته الله: "إن إباحة التحديث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن، وجعله قولاً أو رواية في معنى الآيات، أو في تعيين ما لم يُعَيَّن فيها، أو في تفصيل ما أُجمل فيها شيء آخر!! لأن في إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله ما يؤهم أن هذا الذي لا نعرفُ صدقه ولا كذبه مُبينٌ لمعنى قول الله سبحانه، ومفصَّلٌ لما أُجمل فيه! وحاشا لله ولكتابه من ذلك.

وإن رسول الله ﷺ - إذ أذن بالتحديث عنهم - أمرنا ألا نصدقهم ولا نكذبهم. فأَيُّ تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نقرنها بكتاب الله، ونضعها منه موضع التفسير أو البيان؟! اللهم غَفراً... "اهـ" (١).

ط- تدوين التفسير بالمأثور^(٢) وخصائص الكتب المؤلفة في ذلك:

... [الكتب المؤلفة في التفسير بالمأثور لم تكن على طريقة مُتَّحِدَةٍ من حيث المنهج الذي سلكه كل مؤلف في كتابه، فقد وقع التفاوت والتغاير في ذلك^(٣)، بحيث نستطيع أن نجعل الكتب المصنَّفة في التفسير بالمأثور على نوعين:

(١) عمدة التفسير (١/ ١٤).

(٢) ذكر المؤلف تحت هذا العنوان ثمانية كتب، ستة منها في التفسير، وهي: (تفسير ابن جرير، وتفسير أبي الليث السمرقندي، والدر المنثور، وتفسير ابن كثير، وتفسير البغوي، وتفسير بقي بن مخلد). وذكر معها كتابين: (أسباب النزول للواحدي، والناسخ والمنسوخ للنحاس)، ولا يخفى أن الكتابين الأخيرين ليسا من كتب التفسير؛ إضافة إلى أن كلامه على الجميع جاء مُقتَضِباً، فشرعت في الكلام على كتب التفسير بالمأثور منذ أوائل المؤلفات التي وصلتنا - أو بعضها - إلى عصرنا الحاضر؛ ثم رأيت أنه قد طال وكثر، فاختصرته فيما سيأتي، وجعلت الكتابة المُشار إليها في مؤلف مستقل.

(٣) يدخل في التفسير بالمأثور: تفسير القرآن بالقرآن، ومن أجل وأشهر المصنفات فيه: كتاب أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ). ومن ذلك: كتاب تفسير القرآن بكلام الرحمن لأبي الوفاء، ثناء الله الأمر تَسْرِي، (ت ١٣٦٧هـ).

النوع الأول: ما يقتصر على ذكر الروايات فحسب^(١)؛

وعند النظر في هذا اللون من المؤلفات نجد -أيضاً- أنها تنقسم باعتبارات متعددة؛ فمن ذلك:

١- تنقسم باعتبار الرفع وغيره إلى قسمين:

القسم الأول: ما يَجْمَع بين المرفوع وغيره، وذلك نوعان:

أ- ما يُذَكَّر معه الإسناد: وعلى ذلك عامة الكتب المتقدمة المُصَنَّفَة في التفسير بالمأثور، وهي كثيرة جداً، ومُنْذ وقت مبكر. وسأورد أمثلة لذلك مما بقي محفوظاً -أو بعضه- إلى عصرنا الحاضر، فمن ذلك:

١- تفسير القرآن: لعبد الرزاق الصنعاني.

التعريف بالمؤلف: هو الإمام عبد الرزاق بن همام بن نافع، أبو بكر الحِمْيَرِي، مولا هم، الصنعاني. وُلِد ونشأ باليمن، وارتحل إلى الحجاز والشام والعراق. كان مولده سنة (١٢٦هـ)، وكانت وفاته في نصف شوال سنة (٢١١هـ)، وعاش خمساً وثمانين سنة^(٢).

التعريف بالكتاب: جرى المؤلف ﷺ على الطريقة المعهودة في التفسير بالمأثور لدى المتقدمين، حيث يسوق المرويات المرفوعة وغيرها بأسانيدھا في تفسير الآية، وفي ضمن ذلك الصحيح وغيره، إضافة إلى بعض المرويات عن بني إسرائيل، وذلك كله بطريق الرواية المحضة من غير تعقيب، أو توجيه، أو ترجيح لأحد الأقوال، و"كان يميل إلى التَّشْيِيع، ويروي كثيراً من فضائل علي، وإن كانت ضعيفة"^(٣).

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في مقدمته في أصول التفسير ص ٣٩: "وأما النوع الثاني من مستندي الاختلاف -وهو ما يُعَلِّم بالاستدلال لا بالنقل- فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، فإن التفاسير التي يُذكر فيها كلام هؤلاء، صُرفاً لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين، مثل تفسير عبد الرزاق، ووكيع، وعبد بن حميد، وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْم، ومثل تفسير الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وبقي بن مخلد، وأبي بكر بن المُنْذِر، وسفيان بن عُيَيْنَة، وشَيْئِد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وأبي سعيد الأشج، وأبي عبد الله بن ماجه، وابن مردويه" اهـ.

كما ذكر الحافظ في الْعُجَاب (١/ ٢٠٢) فما بعدها) جملة من الكتب الداخلة تحت هذا النوع. وفي كتب الفهارس أسماء لكثير من المؤلفات في هذا الموضوع، وعلى سبيل المثال: راجع تاريخ التراث العربي (المجلد الأول) لفؤاد سزكين، وكذا استدراقات الدكتور حكمت بشير عليه (المجلد الأول من الاستدراقات)، هذا بالإضافة إلى ما تقدم في أول هذا الكتاب.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٣-٥٨٠).

(٣) منهاج السنة (٧/ ١٣).

وقد طُبِعَ الكتاب بتحقيق الدكتور مصطفى مسلم عام (١٤١٠هـ).

٢- تفسير عَبْدُ بن حُميد:

التعريف بالمؤلف: هو الإمام، الحافظ، أبو محمد، عَبْدُ بن حُميد بن نَصْر الكِسِّي، ويُقال: الكَشِّي، ويُقال: اسمه عبد الحميد.

وُلِدَ بعد السبعين ومائة، وكان من الأئمة الثقات، مات سنة (٢٤٩هـ)^(١).
التعريف بالكتاب:^(٢)

يُعد هذا التفسير من الكتب المفقودة إلى اليوم، لكن وُجِدَ على حاشية المجلد الثاني من النسخة الخطية لتفسير ابن أبي حاتم نقولات من تفسير عَبْدُ بن حُميد، وذلك من سورتي آل عمران، والنساء. وقد طُبِعَت مؤخرًا في عام (١٤٢٥هـ).

والذي يغلب على الظن عند النظر في ما تضمنته هذه النسخة أنها لا تُمثل تفسير عَبْدُ بن حُميد تمثيلًا دقيقًا، وإنما هي -فيما يظهر- عبارة عن مُختارات ومُقتبسات من الكتاب المُشار إليه.

بناءً على ما سبق فإن الباحث لا يستطيع أن يدرس تفسير عَبْدُ بن حُميد من خلال هذه التعليقات المُستَمدة من تفسيره. والله أعلم.

٣- تفسير القرآن لابن المُنذر:

التعريف بالمؤلف: هو الإمام الحافظ الفقيه، أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن المُنذر النيسابوري الشافعي، نزيل مكة. وُلِدَ في حدود سنة (٢٤١هـ).

وقد أَرَخَ بعضهم وفاته في سنة (٣١٨هـ)^(٣).

التعريف بالكتاب:

قال عنه الذهبي رحمته الله: "ولابن المنذر تفسير كبير في بضعة عشر مجلدًا، يَقْضي له بالإمامة في علم التأويل" اهـ^(٤). كما اعتبره الحافظ ابن حجر رحمته الله أحد التفاسير الأربعة التي قَلَّ أن يَشُدَّ عنها شيء من التفسير المرفوع والموقوف على الصحابة، والمقطوع عن

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٣٥)، طبقات المفسرين للداوودي (١/ ٣٧٤).

(٢) انظر: منهاج السنة (٧/ ١٣).

(٣) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١٩٧)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٩٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٩٢).

التابعين^(١). وقال عنه الداودي: "لم يُصَنَّف مثله" اهـ^(٢).

وطريقته في هذا التفسير أنه يُورد الروايات مُتتابة بالأسانيد - غالباً - من غير تعليق أو تقسيم مُرتبة على الأقوال في الآية كما يصنع أبو جعفر ابن جرير رحمته الله، وهذه الروايات تتنوع؛ فمنها المرفوع وغير المرفوع، وبعضها من الإسرائيليات، وهي مُتَضَمِّنة - إضافة إلى التفسير - للقراءات، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والأخبار والقصص إلى غير ذلك مما نجده في كتب التفسير بالمأثور غالباً.

٤- تفسير القرآن العظيم مُسنَّداً عن الرسول رحمته الله والصحابة والتابعين.

التعريف بالمؤلف^(٣): أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المُنْذِر الحنظلي الرازي، المعروف بابن أبي حاتم.

وُلِدَ سنة (٢٤٠هـ)، ووالده الإمام المعروف أبو حاتم الرازي.

وقد عُمِّرَ رحمته الله حتى بلغ السابعة والثمانين، وتوفي في مدينة الرِّي سنة (٣٢٧هـ).

التعريف بالكتاب:

وَصَفَ ابن أبي حاتم رحمته الله كتابه في مقدمته فقال: "سألني جماعة من إخواني لإخراج تفسير القرآن مُختَصراً بأصح الأسانيد، وحَذَفَ الطُّرُق والشواهد والحروف والروايات، وتنزيل السور، وأن نقصد لإخراج التفسير مُجَرَّداً دون غيره، مُتَقَصِّص تفسير الآي حتى لا نترك حرفاً من القرآن يوجد له تفسير إلا أخرج ذلك... فتحرّيت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسناداً، وأشبعها متناً، فإذا وجدت التفسير عن رسول الله رحمته الله لم أذكر معه أحداً من الصحابة ممن أتى بمثل ذلك، وإذا وجدته عن الصحابة فإن كانوا مُتَّفِقِينَ ذكرته عن أعلاهم درجة بأصح الأسانيد، وسميت مُوافقيهم بحذف الإسناد.

وإن كانوا مُخْتَلَفِينَ ذكرتُ اختلافهم، وذكرتُ لكل واحد منهم إسناداً، وَسَمَّيْتُ مُوافقيهم بحذف الإسناد. فإن لم أجد عن الصحابة ووجدته عن التابعين عَمِلْتُ فيما أجد عنهم ما ذكرته من المثل في الصحابة، وكذا أجعل المثل في أَتْبَاعِ التابعين وأتباعهم" اهـ^(٤).

(١) انظر: العجائب (١/ ٢٠٢-٢٠٣).

(٢) طبقات المفسرين (٢/ ٥٦).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٣-٢٦٩)، البداية والنهاية (١١/ ١٩١).

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ١٤) طبع مكتبة الباز، وهناك فروقات في النص تظهر عند المقارنة بطبعة مكتبة الدار، ودار طيبة، (١/ ٩).

قال عنه الذهبي: "وله تفسير كبير في عدة مجلدات، عامته آثار بأسانيده، من أحسن التفاسير" اهـ^(١).

وقال ابن كثير: "وله التفسير الحافل الذي اشتمل على النقل الكامل، الذي يربو فيه على تفسير ابن جرير الطبري وغيره من المفسرين إلى زماننا" اهـ^(٢).

وقال الشيخ محمد رشيد رضا عن تفسير ابن جرير وتفسير ابن أبي حاتم بأنها "أعظم ما كتبه أئمة الحفاظ رواة الأثر على الإطلاق... وأما من جهة الرواية عن الصحابة والتابعين فابن أبي حاتم أشد من ابن جرير وسائر رواة التفسير تحريراً للصحيح"^(٣).

والكتاب على الطريقة المعهودة لدى أكثر المصنفين في التفسير بالمأثور من الاختصار على الرواية من غير ترجيح ولا بيان أو تعليل من قبل المؤلف غالباً.

وللأسف لم يصل إلينا هذا التفسير كاملاً، وإنما وصل بعض الأجزاء منه، وهي: من أول القرآن إلى نهاية سورة الرعد.

من سورة المؤمنون إلى نهاية سورة العنكبوت.

ب- ما حذف إسناده: ومن أشهر الكتب في ذلك:

الدر المنثور في التفسير بالمأثور:

التعريف بالمؤلف^(٤): عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن

الفخر عثمان الخضير السيوطي.

ولد سنة (٨٤٩هـ).

وكانت وفاته في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى، سنة إحدى عشرة

وتسعمائة، عن إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوماً.

التعريف بالكتاب^(٥):

شرح السيوطي بتأليف كتاب حافل في التفسير سماه (مجمع البحرين ومطلع

البدرين)، لكن هذا المؤلف لم يتم.

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٤).

(٢) البداية والنهاية (١١/ ١٩١).

(٣) مجلة المنار (٢٧/ ٦١٠).

(٤) ترجم لنفسه في حُسن المحاضرة (١/ ٣٣٥-٣٣٦)، وانظر: مقدمة الدر المنثور (طبع دار هجر).

(٥) انظر: مقدمة التحقيق للكتاب، (طبعة هجر)، وبحث بعنوان: (الأصول العامة لمنهج السيوطي في تفسير الدر المنثور) لمصطفى إبراهيم المنشي. منشور في مجلة مؤنة للبحوث والدراسات (ج ١٠/ عدد ٣) عام ١٩٩٥م.

وله كتاب آخر قال عنه في الإتيان: "وقد جمعتُ كتابًا مُسنَدًا فيه تفاسير النبي ﷺ والصحابة، فيه بضعة عشر ألف حديث، ما بين مرفوع وموقوف. وقد تم والله الحمد في أربع مجلدات، وسميته: "ترجمان القرآن" اهـ^(١).

وقال في مقدمة الدر المنثور: "فلما ألفتُ كتاب (ترجمان القرآن)، وهو التفسير المُسنَد عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وتم بحمد الله تعالى في مجلدات، وكان ما أوردته فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرج منها واردات، رأيت قصور أكثر الهمم عن تحصيله، ورغبتهم في الاقتصار على متون الأحاديث دون الإسناد وتطويله، فلخصتُ منه هذا المُختصر، مُقتصرًا فيه على متن الأثر، مُصدرًا بالعزو والتخريج إلى كل كتاب مُعتبر، وسميته بـ (الدر المنثور في التفسير بالمأثور) اهـ.

وكان مُرادُه أن يجمع ما أمكن من الأحاديث والآثار في التفسير من غير اعتبار لحال تلك المرويات، فجمع في هذا الكتاب الصحيح وغيره من الضعيف والموضوع، والإسرائيليات.

كما لم يكن مَعْنِيًا بالحكم على تلك الروايات أو بيان حالها من الصحة والضعف إلا ما قل^(٢).

والكتاب له ثلاث مزايا رئيسية تميزه عن كثير من كتب التفسير بالمأثور: الأولى: أنه يمثل موسوعة كبرى في التفسير بالمأثور؛ نظرًا لكثرة ما حواه من الأحاديث والآثار في هذا الباب.

(١) الإتيان (٤/ ٢٢٢).

(٢) ودونك تفصيل هذه الجملة بذكر شيء من النماذج على سبيل التقريب:

أولاً: من عبارات السيوطي في حكمه على الأسانيد: صحيح (٨٣ مرة)، حسن (٦٢ مرة)، جيد (٣٩ مرة)، قوي (٢)، لا بأس به (١)، رجاله ثقات (٨)، مُقارب (١)، ضعيف (١٣٠)، فيه ضعف (١)، ضعيف جدًا (٣)، واه (٣٠)، لين (١)، فيه من لا يُعرَف (٣)، فيه مجاهيل (٣)، فيه مجهول (٣)، فيه متروك (١)، فيه من يُجهل حاله (١)، فيه انقطاع (١)، فيه الواقدي (٢)، فيه الكُذِّبِي (١)، إلى غير ذلك من العبارات، كقوله: "هذا مُرسل ضعيف الإسناد... والآخر مُفَصَّل الإسناد ضعيف، لا يقوم به ولا بالذي قبله حجة". وقوله: "مُرسل صحيح الإسناد"، وقوله: "مُرسل حسن الإسناد"، كما عَقَّب على حديث أخرجه ابن حبان في صحيحه، وابن الجوزي في الموضوعات فقال: "هما في طري نقیض، والصواب أنه ضعيف لا صحيح ولا موضوع، كما بينه في مختصر الموضوعات".

ثانيًا: العلماء الذين نقل عنهم أحكاماً أو نقدًا للمرويات في هذا الكتاب - غير الحاكم - منهم: الذهبي (١٤ مرة)، البيهقي (٨)، ابن كثير (٤)، ابن عدي (٣)، ابن حجر (٢)، أبو حاتم (١)، ابن عبد الرحمن (١)، أبو داود (١)، الدارقطني (١)، البخاري (١)، ابن شاهين (١)، الهيثمي (١).

وهذا الإحصاء تقريبي كما سبق.

الثانية: كثرة مصادره وتنوعها^(١).

الثالثة: أنه نقل عن كثير من الكتب التي فقدت، أو فقد بعضها.

القسم الثاني: ما يقتصر على أحد النوعين: (المرفوع، أو الموقوف ونحوه):

والكتب المصنفة في ذلك متعددة، ولا أرى التطويل في عرضها والكلام عليها^(٢).

(١) انظر: مصادر السيوطي في الدر المنثور، د. عامر حسن صبري. (بحث منشور في مجلة كلية الآداب / جامعة الإمارات، عدد ٤ / عام ١٤٠٨هـ) من ص ١٩١-٢٣٤.

(٢) هناك مؤلفات قديمة وأخرى حديثة في التفسير النبوي، فمن ذلك:

(١) تفسير النبي ﷺ، لمحمد بن أحمد المَحَامِلِي، أبو الحسن الضُّبِّي، (ت ٤٠٧هـ). (انظر: فهرس مصنفات تفسير القرآن الكريم ٢/ ٥٥٢).

(٢) تفسير النبي ﷺ، علي بن أحمد الواحدي، أبو الحسن النيسابوري، (ت ٦٨هـ). (انظر: المصدر السابق ٢/ ٥٥٣). ويحتاج إلى مزيد من التحقق من ثبوته للمؤلف.

(٣) التفسير النبوي، محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني، (ت ٨٤٠هـ). (انظر: المصدر السابق ٢/ ٥٥٢).

(٤) التفسير النبوي في القرآن الكريم. (هكذا، ولعله: للقرآن الكريم). لعَوَاد بن بلال العوفي. في رسالتيه الماجستير والدكتوراه، في الجامعة الإسلامية، الأولى: عام ١٤٠٢هـ، والثانية: عام ١٤٠٨هـ. (المصدر السابق).

(٥) الصحيح المُسند من التفسير النبوي للقرآن الكريم، للسيد إبراهيم أبو عمة.

(٦) تفسير أي القرآن بالسنة، لسالم الجزيري التونسي. (انظر: المصدر السابق ١/ ٢٠٤).

كما نجد أبو أيّبا في بعض كتب السنة في التفسير خاصة، كما في صحيح البخاري، وسنن الترمذي، والسنن الكبرى للنسائي.

وقد جمع بعض الباحثين أحاديث التفسير من الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، كما في كتاب (جامع التفسير من كتب الأحاديث) لخالد آل عَقْدَة.

كما وُجِدَت مؤلفات في تفسير الصحابة عموماً، مثل: كتاب تفسير الصحابة، لأبي الحسن محمد بن أحمد المَحَامِلِي الضُّبِّي (ت ٤٠٧هـ). (انظر: المصدر السابق ١/ ٣٦١).

وبعضهم جمع تفسير صحابي مُعَيَّن، فمن ذلك:

(١) تفسير ابن مسعود، لمحمد بن أحمد عيسوي. (انظر: المصدر السابق ١/ ٢٣٤).

(٢) التفسير المأثور عن عمر بن الخطاب. لإبراهيم بن حسن. (انظر: المصدر السابق ١/ ٥٣٨).

(٣) تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة. عبد العزيز بن عبد الله الحميدي. (انظر: المصدر السابق ١/ ٢٣٤).

(٤) تفسير أم المؤمنين عائشة. عبد الله أبو السعود بدر. (انظر: المصدر السابق ١/ ٢٣٩).

(٥) مرويات أم المؤمنين عائشة في التفسير. سعود بن عبد الله الفنيسان. (انظر: المصدر السابق ٣/ ١١٨٨).

(٦) المرويات عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ في التفسير. (في رسالتين للماجستير في جامعة الإمام، الأولى لمحمد بن عبد الله الخضير، والثانية لفهد بن عبد العزيز الفاضل). (انظر: المصدر السابق ٣/ ١١٨٧).

كما اعتنى آخرون بجمع تفسير بعض التابعين، فمن ذلك:

(١) تفسير أبي العالية (في رسالتين للماجستير في جامعة الإمام، الأولى: لخليفة الكَوَّاري، والثانية: لنورة الورتان). (انظر: المصدر السابق ١/ ٢٣٦).

(٢) تفسير محمد بن كعب القُرْظِي (من سورة الفاتحة حتى نهاية سورة الناس). عبيد بن عبد الله. (رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية). (انظر: المصدر السابق ١/ ٥٤٠).

٢- تنقسم باعتبار ذكر الإسناد وحذفه إلى قسمين:
القسم الأول: وهي الكتب المُسنَّدة. وعلى هذا النهج سار أكثر المُصنِّفين في التفسير بالمأثور.

القسم الثاني: وهي الكتب التي تقتصر على ذكر الروايات من غير إسناد.
النوع الثاني: ما يجمع بين الرواية (المأثور) والدراية:

وهذا النوع من المُصنَّفات في التفسير ينقسم أيضًا إلى قسمين:

القسم الأول: من يسوق الروايات بأسانيدها:

ودونك نماذج من ذلك:

١- تفسير يحيى بن سلام:

التعريف بالمؤلف^(١): يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة التميمي، مولا هم، أبو زكريا، وُلِدَ بالكوفة سنة (١٢٤هـ)، وسكن القيروان، واستوطنها.

وقد سافر من إفريقيا للحج، وتوفي بمصر بعد رجوعه من حجته تلك سنة (٢٠٠هـ).

التعريف بالكتاب^(٢):

لابن عاشور توصيف للكتاب، فذكر أنه "يقع في ثلاثين جزءًا من التجزئة القديمة، أي: في ثلاث مجلدات ضخمة، مبني على إيراد الأخبار مُسنَّدة، ثم تَعَقَّبَها بالنقد والاختيار، فبعد أن يُورِد الأخبار المروية مُفْتَتِحًا إسنادها بقوله: (حدثنا)، يأتي بحُكْمه الاختياري مُفْتَتِحًا بقوله: "قال يحيى". ويجعل مَبْنَى اختياره على المعنى اللغوي، والتخريج الإعرابي، ويتدرج من اختيار المعنى إلى اختيار القراءة التي تَمَاشَى وإياه، مُشِيرًا إلى اختياراته في القراءة بما يقتضي أن له رواية أو طريقًا لا يبعد أن تكون راجعة إلى قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري؛ لأن يحيى بصري النشأة، وإلى طريقه المُختار في القراءة يُشير في تفسيره بقوله: "والذي في مصحفنا" اهـ.

= (٣) مروات سعيد بن جبير (من أول سورة يونس إلى آخر القرآن الكريم). محمد أيوب. (دكتوراه في الجامعة الإسلامية). (انظر: المصدر السابق ٣ / ١١٨٩).

(٤) تفسير الحسن البصري. جمع محمد عبد الرحيم.

(١) انظر: طبقات علماء إفريقية لمحمد بن أحمد أبو العرب الإفريقي. ص ٣٧، ميزان الاعتدال (٤ / ٣٨٠)، سير أعلام النبلاء (٩ / ٣٩٦)، غاية النهاية (٢ / ٣٧٣)، لسان الميزان (٦ / ٢٥٩)، العُجَاب (١ / ٢١٩)، فتح الباري (١١ / ٤٣٩)، طبقات الداودي (٢ / ٣٧١).

(٢) انظر: التفسير ورجاله لابن عاشور ص ٢٨.

ولعلي أوجز أبرز معالمه في النقاط الآتية:

(١) لا يظهر للمؤلف منهج واضح فيما يُورده من الروايات، فنجد أنه يذكر الإسناد أحياناً، ويتركه في مواضع كثيرة جداً؛ ولذا فإن اعتبار الكتاب من المصنفات المُسندة في التفسير لا يخلو من تجوُّز.

(٢) يعزو المؤلف كثيراً التفسير إلى بعض التابعين، كقتادة ومجاهد والحسن والسدي، وغالباً ما يكون ذلك من غير إسناد، كما أنه يُفسّر مواضع غير قليلة بعبارته من غير عزو.

(٣) لا نكاد نجد في الكتاب تحريرات وترجيحات مُوصَّلة ومبنية على أُسس علمية، كتلك التي نجدها في تفسير ابن جرير مثلاً، وإنما نجد ما عدّه ابن عاشور اختياراً للمؤلف حين يقول: (قال يحيى)، إنما هي عبارات مُختصرة يُبين بها لفظة ونحوها، أو يذكر كلاماً أشبه بالإسرائيليات، وكثيراً ما يُعبّر بنحو: (وسمعتُ بعضهم...)، (وبلغني...)، (بلغنا...)، (سمعتُ بعض أهل الكوفة...)، (وبلغني عن سعيد بن جبير...)، (سمعتُ من يقول...)، (رُويَ كذا...)، (ذُكرَ لنا...)، (وأخبرني صاحب لي...).

(٤) الكتاب إلى الاختصار أقرب، ولا يمكن مقارنته من ناحية القيمة العلمية رواية ودراية بمثل تفسير ابن جرير، بل ولا تفسير ابن كثير.

(٥) في الكتاب مواضع كثيرة يذكر فيها المؤلف أقوالاً في تفسير الآية، مع أن حاصلها يرجع إلى معنى واحد، وقد يُنبّه إلى ذلك أحياناً.

وهذا التفسير لم يصل إلينا كاملاً، وقد فُقد منه كثير^(١).

(١) طُبِعَ منه مجلدان من سورة النحل إلى آخر سورة الصافات، بتحقيق: هند سَلْبِي. كما نُشر منه في الجزائر ستة أجزاء بتحقيق عدد من الباحثين.

وللكتاب ثلاثة مختصرات:

♦ الأول: لأبي المُطَرِّف القناعي، عبد الرحمن بن مروان (ت ٣١٤هـ). وهو مفقود.

♦ الثاني: ليهود بن مُحَكَّم الهواري (ت ٣٨٠هـ). (تفسير كتاب الله العزيز). (مطبوع).

♦ الثالث: لابن أبي رَمَين (ت ٣٩٩هـ). (تفسير القرآن العزيز). (مطبوع).

٢- جامع البيان عن تأويل آي القرآن. (تفسير ابن جرير الطبري).

التعريف بالمؤلف^(١): هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري. وُلِدَ سنة (٢٢٤هـ) ... وتوفي سنة (٣١٠هـ) ...

[التعريف بالكتاب:

قال الخطيب البغدادي]: "كتاب ابن جرير في التفسير لم يُصنَّف أحدٌ مثله"^(٢)

وقال أبو حامد الإسفراييني شيخ الشافعية: "لو رحل أحد إلى الصين، ليحصل تفسير ابن جرير لم يكن ذلك كثيرًا عليه"^(٣).

ومن مزاياه أنه حرَّر الأسانيد، وقَرَّب البعيد، وجمع ما لم يجمعه غيره، غير أنه قد يسوق أخبارًا بالأسانيد غير صحيحة ثم لا يُنبِّه على عدم صحتها. وقلنا: إن عذره في ذلك هو ذكر السند في زمن توافر الناس فيه على معرفة حال السند من غير توقف على تنبيه منه. وهذا التفسير موجود إلى اليوم، ومنتشر مطبوع، وهو عمدة لأكثر المفسرين^(٤) ...

[٣- معالم التنزيل (تفسير البغوي):

التعريف بالمؤلف^(٥): الإمام، الحافظ، المُفسِّر، المُقرئ، الفقيه، مُحبي السنة، أبو محمد، الحسين بن مسعود بن محمد بن القراء^(٦)، البغوي^(٧) الشافعي، المُلقَّب بـ(رُكْن الدين).

كان مولده سنة (٤٣٣هـ) (وقيل غير ذلك).

(١) انظر: تاريخ بغداد (٢/ ١٦٢)، تاريخ دمشق (٥٢/ ١٨٨)، وفيات الأعيان (٤/ ١٩١)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧)، معجم الأدباء (٦/ ٢٤٤١)، الإمام الطبري (شيخ المفسرين، وعمدة المؤرِّخين، ومُقدِّم الفقهاء والمُحدِّثين) محمد الزحيلي، إمام المفسرين والمُحدِّثين والمُؤرِّخين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (سيرته، عقيدته، مؤلفاته). علي بن عبد العزيز الشبل.

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ١٦٣) (بتصرف يسير).

(٣) السابق.

(٤) الكلام في ترجمة ابن جرير رحمته الله، وكتابه (جامع البيان) يطول جدًّا، وهو أجل كتب التفسير وأعظمها نفعًا، وأغزرها علمًا، ولشهرته وكثرة المنوهين به.

اكتفيت بما ذكره المؤلف على وجازته؛ لثلا يسترسل القلم فيطول هذا الكتاب.

(٥) انظر: وفيات الأعيان (٢/ ١٣٦)، تفسير الخازن (١/ ٣-٤)، سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٣٩)، طبقات المفسرين للسيوطي ص ٣٩، شذرات الذهب لابن العماد (٤/ ٤٧-٤٨).

(٦) كان أبوه يعمل القراء ويبيعها، فُنسب إلى ذلك.

(٧) نسبة إلى بلدة في خراسان بين مرو وهرقة، يقال لها: (بغ)، و(بَغشور).

وكان البغوي رحمته الله على عقيدة أهل السنة في الجملة، وقد وقع له بعض التأويلات في بعض الصفات.

وكانت وفاته رحمته الله بمرور الرُّوذ في شوال سنة (٥١٦هـ). وذكر الذهبي في السير أنه عاش بضعاً وسبعين سنة.
التعريف بالكتاب^(١):

ذكر المؤلف في مقدمة هذا الكتاب^(٢) أنه ألّفه استجابة لرغبة من طلب منه ذلك؛ وأنه جمع كتاباً مُتوسّطاً بين الطويل المُمل، والقصير المُخل.

ثم ذكر أسانيده إلى من يروي عنهم من السلف، كما صرح بأنه يذكر في هذا الكتاب القراءات المتواترة دون الشاذة.

وأما الأحاديث المرفوعة فالمُعتمد فيه عنده ما كان من الكتب المسموعة للحُفّاظ وأئمة الحديث، كما أعرض عن ذِكر المناكير وما لا يليق بحال التفسير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والبغوي تفسيره مُختصر من الثعلبي، لكنه صان تفسيره من الأحاديث الموضوعة، والآراء المُبتدعة" اهـ^(٣).

ولعل من المناسب أن أورد هنا أبرز المعالم التي تُعرّف القارئ الكريم بهذا الكتاب:

(١) يذكر في بداية تفسير السورة: اسم السورة، وربما ذكر أسماءها، ووجه كل تسمية، كما يذكر مكان النزول، وقد يذكر عدد آيات السورة، لكن ذلك في بعض المواضع دون بعض.

(٢) يُورد المؤلف الروايات في فضائل السور أو الآيات، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ.

(٣) تَوَسَّط المؤلف في هذا الكتاب فجاء تفسيره بين الطويل والوجيز.

(٤) صاغ المؤلف كتابه بعبارة سهلة واضحة يفهما القارئ من غير غموض.

(١) انظر: مقدمات التحقيق: طبعة دار طيبة، وطبعة دار المعرفة، وطبعة دار إحياء التراث العربي.

(٢) مقدمة معالم التنزيل (١/ ٤٦-٥٥).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٤). ونحوه في (١٣/ ٣٨٥)، الفتاوى الكبرى (٥/ ٨٤).

٥) جمع المؤلف في هذا الكتاب بين علمي الرواية والدراية في التفسير، فهو تارة يصوغ المعاني بعبارته، ويستشهد عليها بالمنقولات، وتارة يُورد الروايات ويُعلّق عليها إذا اقتضت الحاجة.

٦) سلك المؤلف في هذا التفسير الطرق المعتمدة في هذا الفن، ففسّر القرآن بالقرآن، وبالسنة، وبأقوال الصحابة، وبأقوال التابعين.

كما يُفسّر القرآن باللغة، وينقل عن أهلها -كأبي عبيدة والخليل والفراء والكسائي- لبيان المعنى، أو الاشتقاق، أو الإعراب من غير تطويل ولا إكثار، وإنما حيث دعت الحاجة.

ولم يكن للمؤلف عناية بالمباحث البلاغية والرقائق المتعلقة بهذا الباب.

٧) اعتمد المؤلف في هذا الكتاب القراءات المتواترة، وقد يذكر غيرها مما رُوي عن بعض السلف عليهم السلام.

كما أنه يُوجّه القراءات التي يذكرها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وكل ذلك يذكره على سبيل الإيجاز من غير توسّع.

٨) عند ذكر الأحاديث النبوية فإنه يسوقها غالباً بالإسناد، أما الآثار فكثيراً ما يُوردُها من غير إسناد لكونه ساق أسانيد في أول الكتاب كما سبق.

مع أنه ذكر بعض الآثار من غير إسناد، ولم تكن مروية بالأسانيد المذكورة في أول الكتاب.

٩) عامة الأحاديث التي ذكرها في هذا الكتاب من قبيل الصحيح، أو الحسن، كما أورد فيه روايات ضعيفة، وربما دون ذلك مما قد يُحكم عليه بالضعف الشديد، أو الوضع وهو قليل، وقد يُورد ذلك بصيغة التمرّض.

وقد روى عن بعض المتهمين كالكلبي، وقد نأف النقل عنه في هذا الكتاب على أربعمئة موضع.

١٠) يُورد في هذا التفسير أقوال أهل السنة، كما يذكر أدلتهم، وربما ذكر بعض مخالفاتهم وردّ قولهم.

وربما وقع في شيء من التأويل لبعض الصفات، وقد يذكر كلامًا مُجْمَلًا^(١)، لكنه ﷺ لم يكن بحال ممن يُحَاكِم النصوص إلى أصول بدعية، أو يُجَرِّبها على قواعد كلامية فَيُؤَوِّلها بناء على ذلك، وإنما كان مُعَظَّمًا للنصوص من الكتاب والسنة، داعيًا إلى ذلك، مُتَّبِعًا للسلف الصالح، وإن وقع له بعض الخطأ في بعض المواضع، فإن ذلك لا يعني اعتبار كتابه هذا من جملة تفاسير أهل البدع بحال من الأحوال.

(١١) يتعرض المؤلف للمسائل الفقهية، ويذكر أقوال السلف، والأئمة، ويذكر ذلك مع الإيجاز غالبًا، ولا يلتزم الترجيح دائمًا، وإنما يُرَجِّح في بعض المواضع دون بعض.

(١٢) يذكر المؤلف أقوال السلف في تفسير الآية، ولا يُرَجِّح بينها إلا في مواضع قليلة.

(١٣) يُبين المؤلف الحقائق الشرعية، كالإيمان، والإسلام، والكفر، والنفاق، ويذكر أصلها ومعناها في الشرع، وربما تَطَرَّق إلى بعض التفاصيل كبيان أنواع الكفر، وأركان الإيمان.

(١٤) من عادة المؤلف أنه يُورد بعض الإشكالات والسرؤالات على ظاهر النظم، أو المعنى، ثم يُجيب عنها.

(١٥) لم يَخُلُ الكتاب من بعض الروايات الإسرائيلية، وربما من غير تعليق، لكنه لم يكن مُكْثَرًا من إيرادها، وقد نقل في هذا الكتاب عن وَهْب بن مُنْبَه وكعب الأحرار في نحو من ستين موضعًا.

(١) انظر: المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات (٢/ ٥٨٩ وما بعدها).

القسم الثاني: من لم يتقيد بذكر الإسناد غالباً، ودونك نماذج من ذلك:

١- (تفسير أبي الليث السمرقندي)^(١).

(١) جاء في كشف الظنون (١/ ٤٤١): «تفسير أبي الليث». وقال: «وهو كتاب مشهور لطيف مفيد» اهـ.

وسمّاه الزركلي في الأعلام (٨/ ٢٧) بـ «تفسير القرآن». وقال: «وهو غير كبير» اهـ.

وقال في الحاشية ص ٢٨: «قُلْتُ: في بعض فهراس المكتبات: من تصنيفه: (بحر العلوم)، بضعة مجلدات في

التفسير. والصواب أن (بحر العلوم) من تأليف سمرقندي آخر، اسمه (علي) من أبناء المائة التاسعة» اهـ.

وهذا الكتاب الآخر ذكره صاحب كشف الظنون (١/ ٢٢٥) بهذا الاسم (بحر العلوم في التفسير)، وقال:

«للشيخ الفاضل، السيد، علاء الدين، علي السمرقندي... المتوفى في حدود سنة ستين وثمانمائة... وهو كتاب

كبير، فيه فوائد جليلة انتخبها من كتب التفاسير، وأضاف إليها فوائد من عنده بعبارة فصيحة، وانتهى إلى

سورة المجادلة. أربع مجلدات» اهـ.

وقال الزركلي (٥/ ٣٢) في ترجمة علاء الدين السمرقندي: «له كتب، منها: (تفسير القرآن)... وهو المُسمّى:

(بحر العلوم)، وَرَدَّ ذِكْرُهُ في فهرس الأزهر (١/ ١٧٨)، الطبعة الأولى، ودار الكتب (١/ ٣٧) منسوباً إلى (أبي

الليث نصر بن محمد السمرقندي) خطأ» اهـ.

والحاصل أن تسمية كتاب أبي الليث بـ (بحر العلوم) قد جاءت في:

♦ فهراس بعض المكتبات، كما سبق.

♦ بعض المؤلفات في مناهج المفسرين، وعلوم القرآن وغيرها، ومن أبرزها: كتاب (التفسير والمفسرون)

لمحمد حسين الذهبي (١/ ١٤٧، ١٦١)، ومباحث في علوم القرآن للقطان ص ٣٧٠.

♦ على بعض النسخ الخطية، مثل:

للم نسخة المحفوظة في خزانة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد. بحسب ما ذكر الدكتور عبد الرحيم أحمد

الزرق (وقد حقق هذا التفسير، من أوله إلى آخر تفسير سورة الأنعام، في أطروحته للدكتوراه في كلية

دار العلوم في القاهرة، عام ١٤٠٣هـ، وقد طُبِعَتْ سنة ١٤٠٥هـ، بمطبعة الإرشاد ببغداد).

للم نسخة الأزهرية. (وقد ذكر أحد الباحثين أنها قد كُتِبَتْ بخط مُعَايير لَخَطِ الناسخ).

♦ النسخة المطبوعة من الكتاب، بهذا العنوان: (تفسير السمرقندي، المُسمّى بحر العلوم). بتحقيق: علي

مُعَوَّض، وزملائه، وهو من منشورات دار الكتب العلمية.

وكذلك في الطبعة الأخرى بتحقيق: محمود مطرجي، نشر دار الفكر.

وقد عرفت تسميته في (كشف الظنون) و(الأعلام).

وهكذا سائر النسخ الخطية - كما ذكر اثنان حقاً جزءاً من الكتاب - حيث جاءت تسميته: (تفسير القرآن

الكریم)، أو (تفسير القرآن العظيم)، أو (تفسير أبي الليث).

وفي (الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط)، (١/ ٥٥): (تفسير أبي الليث السمرقندي، أو:

تفسير القرآن).

وهذا الاسم الأخير (تفسير القرآن) ورد في كثير من كتب التراجم، كما في الجواهر المضية في طبقات الحنفية

(٢/ ١٩٦)، تاج التراجم ص ٣١٠، طبقات المفسرين للأذنه وي ص ٩١، هدية العارفين (٢/ ٤٩٠)، معجم

المؤلفين (١٣/ ٩١).

وللكتاب نُسخ خطية كثيرة جداً، يمكن أن نوصول إلى معلومات أَوْفَر بعد تتبعها. وانظر لذلك على سبيل

المثال: (استدراكات على تاريخ التراث العربي) - (قسم التفسير وعلوم القرآن) للدكتور حكمت بشير

(٢/ ٢٥٣-٢٧٢).

وللفائدة: يمكن الرجوع إلى الرابط: (vb.tafsir.net/tafsir4199/#.VXUNZtJViko).

التعريف بالمؤلف^(١): نَصْر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السَّمَرْقَنْدي، الحنفي، الملقب بـ (إمام الهدى). صاحب كتاب (تنبيه الغافلين). وكتاب (بُستان العارفين).

وقد تأثر المؤلف رحمته الله بشيء من العقائد الكلامية، لكن لم يكن مُطَرِّدًا في ذلك. هذا وكانت وفاة المؤلف سنة (٣٧٥هـ) وقيل غير ذلك.

التعريف بالكتاب:

يُعَدُّ هذا الكتاب من المُصَنَّفَاتِ المُتَوَسِّطَةِ في التفسير، وهو جامع بين الرواية والدراية، حيث يذكر من كلامه ما يفسر به اللفظة أو الآية، وينقل في ذلك أيضًا من المأثور ما يفسر به، كما نجد ذلك في مثل تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير، ومعالم التنزيل للبغوي ونحوهما، إلا أنه أكثر اختصارًا من ابن كثير.

ولعل من المناسب أن أذكر أبرز ملامح هذا الكتاب:

(١) يذكر في بداية السورة مكان نزولها، وعدد آياتها.

(٢) يسوق الروايات بالأسانيد أحيانًا، كما يذكرها من غير إسناد في مواضع كثيرة، سواء في ذلك المرفوع وغيره. وهذه الروايات منها الصحيح ومنها الضعيف فما دونه^(٢).

(٣) يذكر القراءات المتواترة مَعْرُوضَةً إلى القُرَّاء السبعة، وقد يذكر بعض القراءات غير المتواترة، وربما نَبَّه على شذوذها. كما أنه يُوَجِّه القراءات حيث دعت الحاجة إلى ذلك.

(٤) يُفَسِّرُ الألفاظ الغريبة، ويذكر الشواهد من الشعر، كما يُبَيِّن أحيانًا معاني بعض حروف المعاني ونحو ذلك.

(٥) كثيرًا ما يذكر أقوالًا في الآية من غير عَزْوٍ إلى قائل مُعين، وإنما يقول: قيل كذا، وقال بعضهم كذا...

(٦) إذا كان للمادة المُفَسَّرَة معنى واحد في جميع القرآن فإنه يُنَبِّه على ذلك.

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٦ / ٣٢٢)، طبقات المفسرين للداوددي (٢ / ٣٤٦)، الأعلام للزركلي (٨ / ٢٧).

(٢) قال شيخ الإسلام في الرد على البكري (١ / ٥٩): "وإذا كان تفسير الثعلبي وصاحبه الواحدي ونحوهما فيها من الغريب الموضوع في الفضائل والتفسير ما لم يَجُز معه الاعتماد على مجرد عَزْوِهِ إليها فكيف بغيرها، كتفسير أبي القاسم القشيري، وأبي الليث السمرقندي، وحقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي، الذي ذكر فيه عن جعفر ونحوه ما يُعلم أنه من أعظم الكذب. مع أن هؤلاء المُصَنِّفِينَ أهل صلاح ودين وفضل وزهد وعبادة".

(٧) من عادة المؤلف أنه يُورد بعض السؤالات والإشكالات في اللفظ أو المعنى، ثم يُجيب عنها.

(٨) أنه يُشير إلى بعض المعاني أو الأحكام المُستنبطة من غير إطالة.

(٩) لا يتحرز المؤلف من ذكر الروايات الإسرائيلية وما في حكمها، وإنما يُورد ذلك في مواضع من كتابه.

(١٠) صاغ المؤلف كتابه هذا بعبارة واضحة سهلة لا تُشكّل على القارئ، وأسلوبه في هذا الكتاب أشبه بأسلوب المتأخرين.

(١١) جاءت مادة الكتاب مُتوازنة بحيث لم يغلب عليه جانب معين كما نجد في بعض كتب التفسير. والكتاب مطبوع كاملاً في ثلاثة مجلدات.

٢- لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن).

التعريف بالمؤلف^(١): هو علي بن محمد بن إبراهيم الشَّيْخِي^(٢)، البغدادي، أبو محمد، علاء الدين. المعروف بالخازن.

وُلِدَ ببغداد سنة (٦٧٨هـ)، وبها نشأ، ثم انتقل إلى دمشق وأقام بها مدة، وكان خازن الكتب بالمدرسة السُّمَيْسَاطِيَّة فيها، ومن هنا لُقِّبَ بـ (الخازن). انتقل إلى حلب، وبها توفي في آخر شهر رجب، أو مُسْتَهَلَّ شهر شعبان سنة (٧٤١هـ).

التعريف بالكتاب: تحدث المؤلف في مقدمته لهذا الكتاب عن تفسيره هذا ومنهجه فيه، وحاصل ما ذكر^(٣):

(١) أنه اختصر فيه تفسير البغوي، وزاد عليه زيادات انتخبها من كتب التفسير دون أن يكون له تَصَرُّفٌ فيها.

(٢) أنه جَانَبَ فيه حد التطويل والإسهاب.

(٣) أنه حذف منه الأسانيد.

(٤) عزا الأحاديث إلى مُخرجيها من أصحاب الكتب الستة، ورَمَزَ لكل من الصحيحين وما اتفقا عليه بحرف يذكره قبل اسم الصحابي راوي الحديث.

(١) انظر: الدرر الكامنة (٤/ ١١٥)، طبقات المفسرين للأذنه وي ص ٢٦٧، الأعلام للزركلي (٥/ ٥).

(٢) نسبة إلى الشَّيْخَة من أعمال حلب.

(٣) مقدمة لباب التأويل (١/ ٣-٤).

وإما ما يرويه أصحاب السنن فإنه يذكره باسمه، وما لم يجده في هذه الكتب وقد أخرجه البغوي بسنده الذي انفرد به فإنه يقول: "رَوَى الْبَغَوِيُّ بِسَنَدِهِ".

وما رواه البغوي بإسناد الثعلبي يقول فيه: "رَوَى الْبَغَوِيُّ بِإِسْنَادِ الثَّعْلَبِيِّ"، وأن ما كان فيه من أحاديث زائدة وألفاظ مُتَغَيِّرَةٌ فقد اجتهد في تصحيح ذلك من الكتب المُعْتَبَرَةِ عند أهل العلم، كجامع الأصول وغيره.

٥) عَوَّضَ عَنْ حَذْفِ الْإِسْنَادِ شَرْحَ غَرِيبِ الْحَدِيثِ.

٦) اجْتَهِدَ فِي الْإِيجَازِ مَعَ حُسْنِ التَّرْتِيبِ، إِضَافَةً إِلَى التَّسْهِيلِ وَالتَّقْرِيبِ.

هذا وقد فرغ من تأليفه يوم الأربعاء، العاشر من رمضان، سنة (٧٢٥هـ)^(١).

٣- تفسير القرآن العظيم (ابن كثير).

التعريف بالمؤلف^(٢): هو الإمام الحافظ المُوَرِّخُ المُفَسِّرُ عِمَادُ الدِّينِ أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ الْقُرَشِيُّ. وُلِدَ قَرِيبًا مِنْ سَنَةِ (٧٠٠هـ).

وكان المؤلف رحمته الله على عقيدة السلف، وذلك أشهر وأظهر من أن يُنَبَّهَ عليه.

وهو شافعي المذهب في الفروع، لكنه رحمته الله كان عالمًا مجتهدًا، ينظر في الأدلة ولا يُقَلِّدُ، مع ما له من الاطلاع الواسع على السنن والآثار ومذاهب السلف فمن بعدهم.

وكان رحمته الله قد كُفِّ بِصَرِّهِ فِي آخِرِ عَمَرِهِ، وَتَوَفَّى يَوْمَ الْخَمِيسِ مُنْتَصَفَ شَهْرِ شَعْبَانَ، سَنَةِ (٧٧٤هـ) عَنْ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً.

التعريف بالكتاب^(٣): يُعَدُّ تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ مِنْ أَجَلِّ كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَأَكْثَرِهَا تَدَاوُلًا وَشُهْرَةً لَدَى طُلَّابِ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِمْ؛ وَذَلِكَ لِعَنَانِيَّتِهِ بِالْمَأْثُورِ، وَمَا يَذْكُرُهُ مَعَهُ مِنَ الْمَعَانِي وَالْفَوَائِدِ وَالْأَقْوَالِ وَالتَّرْجِيحاتِ الْمُتَحَرَّرَةِ، كُلِّ ذَلِكَ بِعِبَارَةٍ وَاضِحَةٍ يَفْهَمُهَا عُمُومُ الْقُرَّاءِ، مِنْ غَيْرِ إِسْهَابٍ مُمِلٍّ، وَلَا اخْتِصَارٍ مُخِلٍّ.

هذا وإن الحديث عن هذا الكتاب في جوانبه المختلفة يستدعي بَسْطًا لَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْمَوْضِعُ؛ وَلِذَلِكَ سَأَذْكَرُ أَبرزَ معالم منهجه، ثم أتبع ذلك بذكر أهم مميزات هذا الكتاب.

(١) انظر: كشف الظنون (٢/ ١٥٤٠).

(٢) انظر: الدرر الكامنة (١/ ٤٤٥)، عمدة التفسير (مختصر تفسير القرآن العظيم) لأحمد شاكر (١/ ٢٣)، منهج ابن كثير في التفسير ص ١٢-٤٥.

(٣) انظر كتاب: منهج ابن كثير في التفسير للامام.

أبرز المعالم في منهج ابن كثير^(١):

- (١) عنايته بتفسير القرآن بالقرآن، وهي أبرز ميزة لهذا الكتاب^(٢).
- (٢) يُفسّر القرآن بالسنة بالأوجه المعروفة عند أهل العلم^(٣).
- ويلحق بما سبق من تفسير القرآن بالسنة: ما يتعلق بنزول القرآن من جهة سببه، ومكانه، وزمانه، مع بيان حال تلك الروايات، مُحاولًا الجمع بينها إذا اقتضى المقام ذلك.
- (٣) يُكثر من إيراد أقوال الصحابة والتابعين مع نسبتها إلى قائلها غالبًا، ويذكر عباراتهم ولو كانت مُتقاربة من جهة المعنى^(٤). وكذا التوفيق بينها ما أمكن بحيث يُبين أنها ترجع إلى معنى واحد إذا احتمل المقام ذلك، وإلا فإنه يُرجّح بين تلك الأقوال بطرق الترجيح المُعتبرة.
- (٤) يُفسّر القرآن بالأخبار التاريخية، وذلك بالنسبة للحوادث الواقعة في العهد النبوي^(٥). وأما الأخبار الإسرائيلية فهو يُقرّر فيها ما قرّره المحققون من أهل العلم، كشيخ الإسلام ابن تيمية^(٦) وغيره مِنْ جَعَلَهَا على ثلاثة أقسام -وهي معروفة- وأنها تُذكر من باب الاستئناس لا للاحتجاج بها^(٧). وأن مسلكه في هذا التفسير: الإعراض عن كثير منها؛ لما فيها من تضییع الزمان؛ ولما اشتمل عليه كثير منها من الكذب المُروّج عليهم... وأنه إنما يذكر ما أذن الشارع في نقله^(٨).
- (٥) يرجع إلى اللغة العربية ويحتكم إليها مُستشهدًا بكلام العرب شعرًا ونثرًا، مع ما يذكره من أقوال علماء اللغة^(٩)، وربما ناقش بعض ذلك أو عارضه، كما يُفسر مفردات القرآن ومعاني الآيات الإجمالية على وفق لغة العرب.

(١) السابق ص ١٧٩-٤١٥.

(٢) للوقوف على التفصيل انظر: السابق ص ١٨٥-٢٢١.

(٣) السابق ص ٢٢٥-٢٧٤.

(٤) انظر: السابق ص ٢٧٩.

(٥) السابق ص ٣٢٩.

(٦) انظر: مقدمة في أصول التفسير ص ٤٤.

(٧) انظر كلامه في مقدمة تفسيره (١/ ٤)، وفي مواضع من التفسير، مثل (٢/ ٢٧٥)، (٣/ ٢٥، ٨٩، ١٨١-١٨٢، ٣٣٦)، (٤/ ٢٢١)، وفي البداية والنهاية (١/ ٦)، (٢/ ١٣٣).

(٨) انظر في ذلك كله: منهج ابن كثير في التفسير للاحم ٣٦٣-٣٤١.

(٩) السابق ص ٣٧٥-٤١٥.

وأما بيان المناسبات فهو وإن لم يُصَرَّح بلفظ المُناسَبة، إلا أنه يُبين وجه الارتباط بين بعض الآيات، أو المقاطع، أو القصص ونحو ذلك.

(٦) يُعَدُّ الحافظ ابن كثير رحمه الله من المُقتصدين في ذكر القراءات القرآنية، فهو لا يذكر من القراءات إلا ما يدور فَهْمُ المعنى عليه، أو يتعلق به الحكم.

(٧) يُورد المؤلف أقوال المجتهدين من الفقهاء من السلف فمن بعدهم، كما يُعْنَى بذكر المذاهب الأربعة لاسيما الشافعي، مع التوسط في هذا الباب، بالإضافة إلى مُناقشة الأقوال وبيان الراجح من المرجوح - غالباً^(١).

مميزات هذا الكتاب^(٢):

- (١) اعتماده أحسن طرق التفسير.
- (٢) سلامة العقيدة.
- (٣) عنايته بجانب الرواية ونقد المرويات والحكم عليها.
- (٤) تجرد المؤلف وبُعده عن التعصب.
- (٥) إيراد المعنى العام للآية.
- (٦) موقفه الحازم من الروايات الإسرائيلية في الجملة.
- (٧) الاعتدال في مادة هذا الكتاب بين الطول والقصر، والاعتدال في عرض المسائل ذات العلاقة من فقه ونحو وبلاغة، وغير ذلك. فلم يغلب عليه سوى جانب المأثور الذي يُعَدُّ مزية له.
- (٨) سلامة أسلوبه من الغموض والعبارات الصعبة، فجاء سهلاً واضحاً يفهمه المُتخصص وغيره.
- (٩) عنايته بالترجيح بين الأقوال في التفسير وغيره.
- (١٠) توجيهه لأقوال السلف، وبيان مَحَامِلها مما لا يُحسنه كثير ممن يقرأ في كتب التفسير.
- (١١) كثيراً ما تأتي عبارته مُحْكَمَةٌ مُوجِزة ومُعَبِّرة عن المعاني التي يذكرها المفسرون متى ما أمكن جمع أقوالهم تحت مدلول الآية. وإنما يُعرَف ذلك بالمقارنة مع كتب التفسير، والنظر في الأقاويل. وهذه من أبرز ما يُميز هذا الكتاب.

(١) انظر: السابق ص ٣٠٦-٣٢٠.

(٢) انظر: السابق ص ٤١٩.

١٢) أن اجتهادات المؤلف لم تخرج عن دائرة التفسير بالرأي المحمود.

١٣) تنوع مصادره وكثرتها لاسيما كتب التفسير، وما كان منها بالمأثور على وجه الخصوص، إضافة إلى غيرها من سائر الفنون، كالحديث وعلومه، والفقه وأصوله، والعقائد والتاريخ واللغة وغيرها، على تفاوت في مدى استمداده واستفادته منها^(١).

وربما توهم من لم يخبر هذا الكتاب أنه مختصر من تفسير ابن جرير!! وهذا غير صحيح، وبين الكاتبين فروقات كثيرة لا مجال لذكرها هنا^(٢).

ولم كان الكتاب بهذه المثابة ذاع صيته، وطار ذكره في الآفاق، وكثرت طبعاته^(٣) وتحقيقاته ومختصراته^(٤)، وعظم الانتفاع به، وكثر ثناء العلماء عليه^(٥).

طُرُق المفسرين بعد العصر الأول:

ثم إن كتب التفسير بالمأثور موسوعات كبيرة، لا نستطيع الإحاطة بها ولا بأسماء جميع مؤلفيها، ولا بطريقة كل مؤلف فيها. غير أننا نستطيع أن نُجمل القول في طُرُق المفسرين بعد العصر الأول فنقول:

بعد عصر الأولين الذين أَلَّفوا في التفسير بالمأثور، والتزموا ذكر السند بجملته جاء قوم صَنَّفُوا في التفسير، واختصروا الأسانيد، ولم ينسبوا الأقوال لقائلها، فالتبس بذلك الصحيح وغيره، وصار الناظر في تلك الكتب يظنها كلها صحيحة، بينما هي مُفَعَّمة بالقصص وبالإسرائيليات على وجه لا تمييز فيه، كأنها كلها حقائق. ومن هنا استُهدِفَت رواياتهم للتجريح والظعن. ولولا ما يقوم به المحققون في كل عصر من إحقاق الحق ودحض الباطل لأنظمت المعالم، واختلط الحابل بالنابل، ولكان ذلك مثار مطاعن تُوجه بلا حساب إلى الإسلام والمسلمين. فقد ذكروا في قصص الأنبياء، وفي بدء الخليقة، والزلازل، ويأجوج ومأجوج، وبرودة الماء الذي في الآبار زمن الصيف وحرارته في الشتاء؛ ذكروا في ذلك كله ما يندي له الجبينُ خجلاً، وما لا يتفق والحقائق العلمية أبداً!! ويا ليتهم نبهوا على وضعه! لو أنهم فعلوا لكان الأمر هيناً، ولكنهم

(١) السابق ص ٧٣-١٧٥.

(٢) السابق ص ٩٨-١٠١.

(٣) السابق ص ٦٥.

(٤) السابق ص ٦٩.

(٥) السابق ص ٤٢٠.

لم يذكروا السند كما ذكر الأولون؛ ليستطيع المُطَّلِع عليه نَقْدَه بالرجوع إلى كُتُب الجرح والتعديل. ثم لم يُكَلِّفُوا أنفسهم الحكم على السند بعد محاكمته إلى كُتُب التعديل والتجريح. (وتلك ثلاثة الأثافي).

وقد عني بعض المفسرين بأن يسرد شتات الأقوال، حتى إنه ذكر في تفسير قوله سبحانه: ﴿عَبْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَاسِقِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، نحو عشرة أقوال، مع أن الوارد الصحيح تفسير (المغضوب عليهم) باليهود، وتفسير (الضالين) بالنصارى^(١)، ولكن الولوع بكثرة النقول نأى بهم عن الاختصار على التفسير المقبول.

وكذلك نلاحظ أن كل بارع في فن يقتصر غالباً في تفسيره على الفن الذي برع فيه. فالمُبَرِّز في العلوم العقلية - كالفخر الرازي - أُغْرِمَ باستعراض أقوال الحكماء والفلاسفة وشُبُههم والرد عليها في تفسيره، والمُبَرِّز في الفقه - كالقرطبي - أُلِعَ بتقرير الأدلة للفروع الفقهية، والرد على المخالفين، والمُبَرِّز في النحو - كالزجاج، والواحدي في البسيط، وأبي حيان في البحر - يهتم أعظم الاهتمام بالإعراب ووجوهه، ونقل قواعد النحو وفروعها.

وأصحاب المذاهب المتطرفة، والنحل الضالة يقصدون إلى تأويل الآيات على ما يُرَوِّج مذهبهم في التَّطَرُّف والضلال.

والأخباريون يَعْنِيهِمْ أن يَسْتَقْصُوا القصص والأخبار عن سلف، صحيحة كانت أو باطلة.

والإشاريون وأرباب التصوف تهمهم ناحية الترغيب والترهيب والزهد والقناعة والرضا. فيفسرون القرآن بما يُوافِق مَشَارِبَهُمْ وأذواقهم.

وعلى الإجمال نرى كل نابغة في فن، أو داعية إلى مذهب أو فكرة يجتهد في تفسير الآيات بما يُوافِقُ فَنَّهُ، ويُلَاثِمُ مَشْرَبَهُ، ويُناصر مذهبه، ولو كان بعيداً كل البعد عن المقصد الذي نزل من أجله القرآن.

(١) أخرجه الترمذي عن أبي بن كعب رضي الله عنه مطولاً (٢٩٥٣)، ومختصراً (٢٩٥٤)، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ"، وصححه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١/ ٦٤)، وغيره، وابن القيم في مفتاح دار السعادة (١/ ٣٧) وغيره، والألباني في صحيح الجامع (٨٢٠٢). وللوقوف على الأحاديث والروايات في ذلك والكلام عليها انظر: ابن جرير (١/ ١٩٣-١٩٥)، الدر المنثور (١/ ٤٢)، الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور (١/ ٨٨-٩٠)، حاشية سنن سعيد بن منصور (تحقيق الحميد)، (٢/ ٥٣٧-٥٤٢).

ولقد غالى بعضهم فجعل القرآن مُشْتَمِلاً على العلوم الكونية، كالطبيعة، والكيمياء، والحساب، والجبر، وما إلى ذلك.

وقد... [حَقَّقَ] ذلك [المؤلف] في المبحث الأول فارجع إليه إن شئت...، [وسنعود إلى القول في هذا الموضوع مرة أخرى^(١)].

والخلاصة هنا: أنه يجب على المفسر ملاحظة أن القرآن كتاب هداية وإعجاز، وأن يجعل هدفه الأعلى، ومقصده الأسمى إظهار هدايات الله من كلامه، وبيان وجوه إعجازه في كتابه: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢].

التفسير المحمود والتفسير المذموم^(٢):

تفسير الصحابة والتابعين، وتفسير الذين اعتمدوا على أقوال الصحابة والتابعين بالأسانيد الصحيحة، وتفسير أهل الرأي الموفق الذين جمعوا بين المأثور الصحيح مع حذف أسانيده وبين آرائهم العلمية المعتدلة، كل هذه الثلاثة من التفسير المحمود. ويغلب هذا النوع الثالث في عصرنا الحاضر؛ إذ تجمع التفاسير لدينا بين معاني مأثورة ومعاني توسَّعوا في ذكرها عن طريق الرأي والاجتهاد المُعْتَمَد على العلم والاعتدال.

وهناك نوع رابع: هو تفسير أهل الأهواء والبدع، وحكمه أنه مذموم. قالوا: وأشهر الغارقين في هذا الضلال: الرَّمَّانِي^(٣)، والجُبَّائِي^(٤)، والقاضي عبد الجبار^(٥).

ثم اختلفوا في الزمخشري، فمنهم من عدَّ تفسيره من هذا النوع؛ لما فيه من مناحي الاعتزال، ومنهم من قال: إنَّ فيه فوائد مهمة. يُريد بذلك أن يلتبس له المعاذير، وأن

(١) في آخر مبحث (في إعجاز القرآن الكريم).

(٢) انظر في ذلك وضابطه: قواعد التفسير (١/ ٢٤٢-٢٤٦).

(٣) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي المعتزلي، صنف في علوم متنوعة، وله نحو مئة مصنف، وكان يتشيع، ويفضل علياً عليه السلام على جميع الصحابة رضي الله عنهم. (ت ٣٨٤هـ) عن ثمان وثمانين سنة. انظر السير (١٦/ ٥٣٣). كشف الظنون (١/ ٤٤٧).

(٤) أبو علي، محمد بن عبد الرهاب البصري، شيخ المعتزلة، شيخ أبي الحسن الأشعري، (ت ٣٠٣هـ)، له كتاب (التفسير الكبير). السير (١٤/ ١٨٣).

ولابنه أبي هاشم عبد السلام (ت ٣٢١هـ) كتاب في التفسير. انظر: السير (١٥/ ٦٣)، وكلاهما من المعتزلة. (٥) أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الشافعي، شيخ المعتزلة، ولي قضاء الري، وصنف وأكثر، توفي سنة (٤١٥هـ) وهو من أبناء التسعين. وكتابه في التفسير سماه: (تنزيه القرآن عن المطاعن). انظر: السير (١٧/ ٢٤٤)، التفسير والمفسرون (١/ ٣٦٨).

يُغَلَّبُ جانب الفوائد التي فيه على جانب الاعتزال الذي يحتويه.

ولكن عدالة الأحكام تقضي بأن نُسَوِّي بين جميع التفاسير، وأن نُحاكمها إلى مبدأ واحد، فما وافق منها وجه الصواب، وكان بمنأى عن البدع والأهواء فهو محمود، وما تورَّط منها في الخطأ، وتخبَّط في الهوى والبدعة فهو مذموم، لا فَرْق بين الزمخشري وغير الزمخشري، ولا بين معتزلي وغير معتزلي.

ميزان المدح والذم:

ثم إن هناك ميزاناً لما يُحمد من التفسير وما يُذم، وهو الفَيَضَل الذي يجب أن نُحَكِّمَهُ ونُزِنَ كل تفسير به، فما رجع في هذا الميزان قبلناه وحمدناه، وما طاش رفضناه وذَمَمْنَاهُ. والمدح والذم درجات بعضها فوق بعض، على حسب استيفاء التفسير لوجوه المدح والذم أو نقصها قليلاً أو كثيراً. وسنضع هذا الميزان بين يديك تحت عنوان: (منهج المفسرين بالرأي). فانتظره رويداً.

غير أننا نسترعي نظرك هنا إلى كلمة (أهل البدع والأهواء)، ونريد أن تكون مُوَفَّقاً في حُكْمِكَ على أية طائفة أو أي شخص ببدعة أو هوى، وإلا خيف عليك أن تكون أنت صاحب البدعة والهوى في حكمك: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ تُنْفَخُ الْأَنْفُسُ إِلَىٰ يَوْمِ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦].

ي- التفسير بالرأي: الجائز منه وغير الجائز^(١):

المراد بالرأي هنا الاجتهاد. فإن كان الاجتهاد مُوَفَّقاً -أي: مُسْتَنَدًا إلى ما يجب الاستناد إليه، بعيداً عن الجهالة والضلالة- فالتفسير به محمود، وإلا فمذموم. والأمور التي يجب استناد الرأي إليها في التفسير ... [ذكرها] الزركشي^(٢)، فقال ما ملخصه: للنظر في القرآن لطلب التفسير مأخذ كثيرة، أهماتها أربعة:

(١) انظر في هذا الموضوع: ابن جرير (١/ ٧٧-٨٩)، العدة لأبي يعلى (٣/ ٧١٠)، تفسير البغوي (١/ ٦٦ وما بعدها)، تفسير القرطبي (١/ ٣١)، مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص ٤٩، تفسير الخازن (١/ ٦)، إعلام الموقعين (١/ ٦٥)، الموافقات (٤/ ٢٧٦)، البرهان للزركشي (٢/ ١٦١)، الإتيقان (٤/ ١٨٢)، قواعد التفسير (١/ ٢٤٢)، التحرير والتنوير (١/ ٢٨).

(٢) البرهان (٢/ ١٥٦-١٦٤)، ونقلها عنه السيوطي في الإتيقان (٤/ ١٨٠).

الأول: النقل عن رسول الله ﷺ، مع التحرُّز عن الضعيف والموضوع.

الثاني: الأخذ بقول الصحابي، فقد قيل: إنه في حكم المرفوع مطلقاً، وخصّه بعضهم بأسباب النزول ونحوها مما لا مجال للرأي فيه.

الثالث: الأخذ بمطلق اللغة، مع الاحتراز عن صَرَف الآيات إلى ما لا يدلُّ عليه الكثير من كلام العرب.

الرابع: الأخذ بما يقتضيه الكلام، ويدل عليه قانون الشرع. وهذا النوع الرابع هو الذي دعا به النبي ﷺ لابن عباس في قوله: "اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ" ^(١).

فمن فسر القرآن برأيه -أي: باجتهاده- مُلتزماً الوقوف عند هذه المآخذ، مُعْتَمِداً عليها فيما يرى من معاني كتاب الله كان تفسيره سائغاً جائزاً خَلِيقاً بأن يُسَمَّى التفسير الجائز، أو التفسير المحمود. وَمَنْ حاد عن هذه الأصول، وفَسَّر القرآن غير مُعْتَمِد عليها كان تفسيره ساقطاً مردوفاً خَلِيقاً بأن يُسَمَّى التفسير غير الجائز، أو التفسير المذموم.

فالتفسير بالرأي الجائز يجب أن يُلاحظ فيه الاعتماد على ما نُقل عن الرسول ﷺ وأصحابه مما يُنير السبيل للمفسر برأيه، وأن يكون صاحبه عارفاً بقوانين اللغة، خبيراً بأساليبها، وأن يكون بصيراً بقانون الشريعة حتى يُنَزَلَ كلام الله على المعروف من تشريعه.

أما الأمور التي يجب البُعد عنها في التفسير بالرأي فمن أهما ^(٢): التَّهَجُّم على تبين مُراد الله من كلامه على جهالة بقوانين اللغة أو الشريعة.

ومنها: حَمْل كلام الله على المذاهب الفاسدة.

ومنها: الخوض فيما استأثر الله بعلمه.

ومنها: القطع بأن مُراد الله كذا من غير دليل.

ومنها: السَّير مع الهوى والاستحسان.

ويمكن تلخيص هذه الأمور الخمسة في كلمتين، هما: الجهالة والضلالة.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) قَسَمَ الحافظ ابن القيم رحمه الله الرأي المذموم إلى خمسة أقسام. انظر: إعلام الموقعين (١/ ٦٧-٦٩). وانظر: قواعد التفسير (١/ ٢٤٣).

وما ذكره المؤلف هنا أورده السيوطي في الإتقان (٤/ ١٩١) نقلاً عن ابن النقيب.

وينبغي أن يُعلم أنّ في القرآن علومًا تتنوع إلى... [نوعين]^(١):

الأول: علّم لم يُطْلَع الله عليه أحدًا مِنْ خلقه، بل استأثر به وحده، كمعرفة حقيقة ذاته وصفاته وغُيوبه التي لا يعلمها إلا هو. وهذا النوع لا يجوز الكلام فيه لأحد إجماعًا...

[الثاني]: العلوم التي علّمها الله تعالى لنبيه مما أمر بتبليغه. وهذا النوع قسمان:

قسم: لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق السَّمْع، كالكلام في الناسخ والمنسوخ، والقراءات، وقصص الأمم الماضية، وأسباب النزول، وأخبار الحشر والنشر والمعاد.

وقسم: يُعرف بطريق النظر والاستدلال، ... وهو ما يتعلق بآيات الأحكام والمواظ والأمثال والحكم ونحوها لمن له أهلية الاجتهاد.

العلوم التي يحتاجها المفسّر^(٢):

وقد بيّن العلماء أنواع العلوم التي يجب توافرها في المفسّر فقالوا: هي اللغة والنحو؛ والصّرف، وعلوم البلاغة، وعلم أصول الفقه، وعلم التوحيد، ومعرفة أسباب النزول، والقصص، والناسخ والمنسوخ، والأحاديث المبيّنة للمُجْمَل والمُبْهَم، وعلم المَوْهبة [والملكة]، وهو علم يُورّثه الله تعالى لمن عمل بما علم، ولا يناله مَنْ في قلبه بدعة، أو كِبَر، أو حُبُّ دُنيا، أو مِيل إلى المعاصي. قال الله تعالى: ﴿سَاصِرُونَ عَنِ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، [ويُروى عن] الإمام الشافعي^(٣):

شَكُوتُ إِلَى وَكَيْعِ سَوْءِ حِفْظِي فَأَرْشَدَنِي إِلَى تَرْكِ الْمَعَاصِي
وَأَخْبَرَنِي بِأَنَّ الْعِلْمَ نَوْرٌ وَنُورُ اللَّهِ لَا يُهْدَى لِعَاصِي
... [ملحوظة:]

هذه الشروط التي ذكرناها، وهذه العلوم كلّها إنما هي لتحقيق أعلى مراتب التفسير. مع إضافة تلك الاعتبارات المُهمّة المسطّورة في الكلمات القيّمة الآتية.

أما المعاني العامة التي يَسْتَشْعِرُ منها المرء عَظْمَةَ مَولاه، والتي يَفْهَمُهَا الإنسان عند إطلاق اللفظ الكريم فهي قَدْرٌ يكاد يكون مُشْتَرَكًا بين عامّة الناس، وهو المأمور به للتدبّر والتذكّر؛ لأنه سبحانه سَهْلُهُ وَيَسْرُهُ، وذلك أدنى مراتب التفسير.

(١) ذكره في الإتيان (٤ / ١٩١) نقلاً عن ابن النقيب.

(٢) ذكرها السيوطي في الإتيان (٤ / ١٨٥)، مع تصرف المؤلف في ذلك.

(٣) ديوان الشافعي ص ٨٧.

... [جاء في تفسير المنار ما خلاصته] ^(١):

"للتفسير مراتب، أداها: أن يُبين بالإجمال ما يُشرب القلب عظمة الله وتنزيهه، ويصرف النفس عن الشر، ويجذبها إلى الخير. وهذه هي التي قلنا: إنها مُتيسرة لكل أحد: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القم: ١٧].

وأما المرتبة العليا، فهي لا تتم إلا بأمور:

أحدها: فهم حقائق الألفاظ المفردة التي أُودعها القرآن، بحيث يُحقق المفسر ذلك من استعمالات أهل اللغة، غير مُكتفٍ بقول فلان وفهم فلان؛ فإن كثيراً من الألفاظ كانت تُستعمل في زمن التنزيل بمعانٍ، ثم غلبت على غيرها بعد ذلك بزمان قريب أو بعيد، ومن ذلك: لفظ (التأويل)، اشتهر بمعنى التفسير مُطلقاً، أو على وجه مخصوص، ولكنه جاء في القرآن بمعانٍ أخرى، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ، يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ، يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلٍ قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ مِنَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]، فإن المراد به العاقبة، وما يعدُّ به القرآن من المثوبة والعقوبة، أي: ما يؤدي إليه الأمر في وعده ووعيده.

فعلى المحقق المُدقق أن يفسر القرآن بحسب المعاني التي كانت مُستعملة في عصر نزوله.

والأحسن أن يفهم اللفظ من القرآن نفسه، بأن يُجمع ما تكرر في مواضع منه، وينظر فيه، فربما استعمل بمعانٍ مختلفة، كلفظ (الهداية) وغيره. ويُحقق كيف يتفق معناه مع جملة من الآية؟ فيعرف المعنى المطلوب من بين معانيه.

وقد قالوا: إن القرآن يُفسر بعضه بعضاً، وإنَّ أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ: موافقته لما سبق له من القول، واتفاقه مع جملة المعنى، وائتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملة.

ثانيها: الأساليب: فينبغي أن يكون عنده من علمها ما يفهم به هذه الأساليب الرفيعة، وذلك يحصل بممارسة الكلام البليغ ومزاولته، مع التفطن لنكتته ومَحَاسِنِهِ، والوقوف على مُراد المتكلم منه.

نعم إننا لا نَسَامِي إلى فهم مُراد الله تعالى كله على وجه الكمال والتمام، ولكن

يمكننا فهم ما نهدي به بقدر الطاقة. ويحتاج في هذه إلى علم الإعراب، وعلم الأساليب -المعاني والبيان-، ولكن مجرد العلم بهذه الفنون، وفهم مسائلها، وحفظ أحكامها لا يفيد المطلوب. ترون في كتب العربية أنّ العرب كانوا مُسدّدين في النطق، يتكلمون بما يُوافق القواعد قبل أن تُوضع. أتحيسون أنّ ذلك كان طبعياً لهم؟! كلا. وإنما هي ملكة مكتسبة بالسماع والمحاكاة؛ لذلك صار أبناء العرب أشدَّ عجمَةً من العجم عندما اختلطوا بهم. ولو كان طبعياً ذاتياً لهم لما فقدوه في مدة خمسين سنة من بعد الهجرة.

ثالثها: علم أحوال البشر: فقد أنزل الله هذا الكتاب، وجعله آخر الكتب، وبين فيه ما لم يبينه في غيره. وبين فيه كثيراً من أحوال الخلق وطبائعه وسُننه الإلهية في البشر، وقصّ علينا أحسن القصص عن الأمم وسيرها الموافقة لسنته فيها. فلا بدّ للناظر في هذا الكتاب من النظر في أحوال البشر في أطوارهم وأدوارهم ومناشئ اختلاف أحوالهم، من قوة وضعف، وعزّ وذُلّ، وعلم وجهل، وإيمان وكفر، ومن العلم بأحوال العالم الكبير علويّه وسفليّه. ويحتاج في هذا إلى فنون كثيرة؛ من أهمها التاريخ بأنواعه.

أجمل القرآن الكلام عن الأمم، وعن السنن الإلهية، وعن آياته في السموات والأرض، وفي الآفاق والأنفس، وهو إجمالٌ صادرٌ عن أحاط بكل شيء علماً، وأمّرنا بالنظر والتفكير والسّير في الأرض لنفهم إجماله بالتفصيل الذي يزيدنا ارتقاءً وكمالاً. ولو اكتفينا من علم الكون بنظرة في ظاهره لكنّا كمن يعتبر الكتاب بلون جلّده، لا بما حواه من علم وحكمة.

رابعها: العلم بوجه هداية البشر كلهم بالقرآن: فيجب على المُفسّر القائم بهذا الفرض الكفائي أن يعلم ما كان عليه الناس في عصر النبوة من العرب وغيرهم؛ لأنّ القرآن ينادي بأنّ الناس كلّهم كانوا في شقاء وضلال، وأنّ النبي ﷺ بُعث به لهدايتهم وإسعادهم. وكيف يفهم المُفسّر ما قَبّحته الآيات من عوائدهم على وجه الحقيقة أو ما يقرب منها إذا لم يكن عارفاً بأحوالهم وما كانوا عليه؟! يروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: [إنما تُنقَضُ عُرَى الإسلام عُرْوَةٌ عُرْوَةٌ إذا نَشَأَ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية] ^(١)... والمُرَاد أنّ من نشأ في الإسلام، ولم يعرف حال الناس قبله يجهل تأثير هدايته وعناية الله بجعله مُغيّراً لأحوال البشر، ومُخْرِجاً لهم من الظلمات إلى النور.

(١) أثر مشهور يروى عن عمر رضي الله عنه، يذكره أهل العلم في مُصنّفاتهم، ولم أقف عليه في كتاب مُسنّد.

ومن جَهِل هذا يظن أن الإسلام أمر عادي، كما ترى بعض الذين يترَّبون في النظافة والنعيم يَعُدُّونَ التشديد في الأمر بالنظافة والسواك من قبيل اللغو؛ لأنه من ضروريات الحياة عندهم، ولو اختبروا غيرهم من طبقات الناس لعرفوا الحكمة من تلك الأوامر، وتأثير تلك الآداب من أين جاء؟

خامسها: العلم بسيرة النبي ﷺ وأصحابه: وما كانوا عليه من علم وعمل وتَصَرُّف في الشؤون دُنْيَوِيهَا وأُخْرَوِيهَا" انتهى من تفسير المنار بتصرف قليل.

[وهو كلام جيد، إلا إنه فاتته أهم الأُسُس التي يُبنى عليها التفسير، وهي ما أثار عن النبي ﷺ وأصحابه، مع الاستفادة من تفسير التابعين، إضافة إلى معرفة الناسخ والمنسوخ، والمُطلق والمُقيّد، والعام والخاص، وأسباب النزول، وغير ذلك مما تَمَسُّ حاجة المُفسِّر إليه من علوم القرآن، وأصول التفسير، وأصول الفقه].

الاختلاف في جواز التفسير بالرأي:

يختلف العلماء في التفسير بالرأي بين مُجيز ومانع. والتحقيق ما قدّمناه بين يديك من الجواز بشروطه، والمنع عند عدم توافر شروطه. وأن ذلك في غير أدنى مراتب التفسير. أما هذا الأدنى فهو جائز من غير اعتبار تلك الشروط؛ لأن الله يَسِّرُه حتّى للعامة كما أسلفنا.

ونسوق إليك هنا أدلة المانعين والمجيزين؛ لتزداد بصيرة وتَنَوَّرًا في هذا الموضوع:

أدلة المانعين:

يستدل المانعون بأدلة:

الأول: أن التفسير بالرأي قول على الله بغير علم، والقول على الله بغير علم منهي عنه، فالتفسير بالرأي منهي عنه.

دليل الصُغْرَى: أن المُفسِّر بالرأي ليس مُتيقنًا أنه مُصيب، وقُصارى أمره أنه يظن، والقائل بالظن قائل على الله بغير علم. ودليل الكُبرى: قوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، المعطوف على ما قبله من المُحرّمات في قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

لكن أجاب المُجيزون عن هذا الدليل بمنع الكبرى^(١)؛ لأنَّ القائل بالظن فيما لا يوجد عليه نصُّ قاطع، ولا دليل عقلي، إنما يَسْتَنِدُ إلى علم من الله، أي: إلى دليل قطعي منه سبحانه على صحة العمل بهذا الظن، كقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وكقوله ﷺ: "... [إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر] "^(٢).
والدليل الثاني: الحديثان الآتيان:

(١) ما يرويه الترمذي، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: "اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَلَيَّ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ" ^(٣).

(٢) ما يرويه أبو داود، عن جندب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ" ^(٤).

(١) "رَدُّ الْمُجِيزُونَ هَذَا الدَّلِيلَ فَقَالُوا: تَمَنَعُ الصَّغَرَى؛ لِأَنَّ الظَّنَّ نَوْعٌ مِنَ الْعِلْمِ؛ إِذْ هُوَ إِدْرَاكُ الطَّرْفِ الرَّاجِحِ، وَعَلَى فَرَضِ تَسْلِيمِ الصَّغَرَى فَإِنَّا نَمْنَعُ الْكَبْرَى؛ لِأَنَّ الظَّنَّ مَنْهِي عَنْهُ إِذَا أَمَكْنَ الْوَصُولَ إِلَى الْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ الْقَطْعِيِّ، بَأَن يُوْجَدَ نَصٌّ قَاطِعٌ مِنْ نصوصِ الشَّرْعِ، أَوْ دَلِيلٌ عَقْلِي مُوْصِلٌ لَذَلِكَ. أَمَّا إِذَا لَمْ يُوْجَدِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَالظَّنُّ كَافٍ هُنَا؛ لِاسْتِنَادِهِ إِلَى دَلِيلٍ قَطْعِيٍّ مِنْ اللَّهِ ﷻ عَلَى صَحَّةِ الْعَمَلِ بِهِ إِذْ ذَاكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]" ... إلخ ما ذكر من الأدلة. التفسير والمفسرون (١/ ١٨٤).

(٢) رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.
(٣) أخرجه أبو داود [كما في تحفة الأشراف (٤/ ٤٢٣)، (٥٥٤١)]، ليس في النسخة المطبوعة من السنن؛ لأنها من رواية اللؤلؤي، وما في التحفة من رواية ابن العبد، كما ذكر العراقي في تخريج الإحياء (١/ ٤٨)، والترمذي (٢٩٥١) بلفظ: "(ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار)."

وأخرجه أيضاً (٢٩٥٠) بلفظ: "(ومن قال في القرآن بغير علم)".
وأخرجه أحمد (٣٠٢٤) بلفظ: "(ومن كذب على القرآن بغير علم)".
وأخرجه أيضاً (٢٩٧٦) بلفظ: "(ومن كذب في القرآن بغير علم)".

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٢٣٩٢)، (٣٥/ ١٢) بلفظ: "(من قال في كتاب الله بغير علم)".
وقد قال عنه الترمذي (٥/ ١٩٩): "حسن صحيح"، كما حسنه البغوي في شرح السنة (١/ ٢٥٧، ٢٥٨)، وضعف ابن القطان إسناده عند الترمذي، لكنه صححه من طريق آخر، كما في بيان الوهم والإيهام (٥/ ٢٥٢).
والحديث ضعفه أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٢٠٦٩، ٢٤٢٩، ٢٩٧٦، ٣٠٢٥)، والألباني كما في ضعيف الترمذي (٥٦٩، ٥٧٠)، والسلسلة الضعيفة (١٧٨٣)، وضعيف الجامع (١١٤).

ورواه ابن أبي شيبة (١٠/ ٥١٢)، وابن جرير (٧٦، ٧٧)، (٧٨/ ٧٨)، والمستغفري في فضائل القرآن (٣٠٧)، ص ٢٩٩، موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه. وكذا عند ابن بطة في الإبانة الكبرى (٤٢٢) وفي آخره "الجم يوم القيامة بلجام من نار".

(٤) رواه أبو داود (٣٦٣٥)، والترمذي (٢٩٥٢) واللفظ له.
والحديث قال عنه البغوي في التفسير (١/ ٦٧): "غريب". وذكره الألباني في ضعيف الترمذي (٥٧١)، وضعيف الجامع (٥٧٣٦).

وأجيب عن هذين الحديثين بأجوبة ثلاثة^(١):

أولها: أنهما محمولان على مَنْ قال برأيه في نحو مُشْكِل القرآن ومُتَشَابِهه مما لا يُعلم إلا من طريق النقل عن النبي ﷺ وأصحابه.

ثانيها: أنهما محمولان على مَنْ قال في القرآن قولاً وهو يعلم أنَّ الحق خلافه، كأصحاب المذاهب الفاسدة الذين يَتَأَوَّلون على وَفْق هواهم؛ ليحتجُّوا على صحة آرائهم.

ثالثها: أنهما محمولان على قول مَنْ يأخذ بظاهر الكلام، من غير أن يستند إلى نقل أو يكلف نفسه البحث عن مُبْهِمَات القرآن وما فيه من حذف وإضمار وتقديم وتأخير ونحو ذلك... فالنقل لا بدَّ منه لكل مفسر؛ كيلا يقع في الخطأ. أما التوسُّع في الفهم، واستنباط صحيح الآراء فهو خطوة أُخرى بعد النقل؛ لأنَّ الأخذ بظاهر العربية وحده غير كافٍ ولا سديد. تأمل قوله سبحانه: ﴿وَأَتَيْنَا ثُمُودَ النَّاقَةَ مَبْصُرَةً فَظَلَمُوا بِهَا﴾ [الإسراء: ٥٩]، فإنَّ معناه: وآتينَا ثمود الناقة معجزة واضحة، وبينه لائحة، تدلهم على صِدْق صالح ﷺ، وصدق ما جاء به، فظلموا بعقرها أنفسهم.

والواقف عند ظاهر اللغة العربية يظن أنَّ المراد من الإبصار نظر العين، ولا يدري بماذا ظلموا؟ ولا مَنْ ظلموا؟ أظلموا أنفسهم أم غيرهم؟...

ويجاب عن حديث جندب زيادة على سابقه بأنه حديث لم تثبت صحته، وعلى فرض صحته فإنه يحتمل أن يكون معناه: "فقد أخطأ طريق التماس المعنى"؛ ذلك لأنَّ السبيل في معرفة ألفاظ القرآن إنما هي اللغة وعلومها، والسبيل إلى معرفة أسباب نزوله، وتمييز ناسخه ومنسوخه ونحو ذلك إنما هو النقل الصحيح، والسبيل إلى القَطْع بمراد الله هو الوارد عن النبي ﷺ، فإنَّ لم يظفر بوارد فلا بأس من أن يقيس، ويجتهد، ويستدل بما ورد على ما لم يرد.

الدليل الثالث: ما ورد عن الصحابة والتابعين من أنهم كانوا يتحرَّجون عن القول في القرآن بأرائهم. من ذلك ما رُوي عن الصديق رضي الله عنه قال: "أيُّ سماء تظلني، وأيُّ أرض

(١) انظر في ذلك: تفسير ابن جرير (١/ ٧٨-٧٩)، شعب الإيمان للبيهقي (٣/ ٥٤٠)، العدة لأبي يعلى (٣/ ٧١١-٧١٢)، الفقيه والمتفقه (١/ ١٩٩-٢٠٠)، تفسير القرطبي (١/ ٣٢)، مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص ٤٩-٥٠، البحر المحيط في التفسير (١/ ٢٥)، تفسير ابن كثير (١/ ٥)، البرهان للزركشي (٢/ ١٦١-١٦٨)، الإتيان للسيوطي (٤/ ١٨٣).

تَقْلَنِي، إِذَا قُلْتُ فِي الْقُرْآنِ بَرَأَيْي أَوْ بَمَا لَا أَعْلَمُ؟" ^(١). وما ورد عن سعيد بن المسيب أنه كان إذا سُئِلَ عن تفسير آية من القرآن قال: أنا لا أقول في القرآن شيئاً ^(٢).

ورُوي عن الشعبي أنه قال: ثلاث لا أقول فيهن حتى أموت: القرآن، والروح، والرؤى ^(٣) - أي: تأويل الأحلام -.

إِلَيَّ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِهِمْ مِنْ أَنْ يَقُولُوا فِي الْقُرْآنِ بَرَائِهِمْ. وَأَجِيبَ عَنْ ذَلِكَ:

أولاً: بَأَنَّ إِحْجَامَهُمْ عَنِ الْقَوْلِ فِي الْقُرْآنِ كَانَ وَرَعًا؛ خَشْيَةً أَلَّا يُصِيبُوا عَيْنَ الْيَقِينِ. و[من] الورع: تَرَكَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِمَا بِهِ بَأْسٌ.

ثانياً: أَنَّ إِحْجَامَهُمْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا لَمْ يَعْرِفُوا وَجْهَ الصَّوَابِ فِيهِ. أَمَا إِذَا عَرَفُوا وَجْهَ الصَّوَابِ فَإِنَّهُمْ لَا يَمْتَنِعُونَ وَلَوْ كَانَ وَجْهَ الصَّوَابِ ظَنًّا لَا قِطْعًا. هَذَا أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ يَفْتِي فِي

(١) رواه عن أبي بكر رضي الله عنه جماعة مرسلًا، فمن ذلك:

(١) إبراهيم التيمي عن أبي بكر رضي الله عنه. رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (٦٨٧)، وابن أبي شيبه (١٠ / ٥١٣)، وعبد بن حميد [كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (١٤٥٧)، والثعلبي في التفسير (١٠ / ١٣٤)، والمستغفري في فضائل القرآن (٣٣٣)، (١ / ٣٠٧)].

قال الحافظ ابن كثير في التفسير (٤ / ٤٧٣): "وهذا منقطع بين إبراهيم التيمي والصدِّيق رضي الله عنه"، وانظر أيضًا: (١ / ٥). وكذا قال الحافظ في الفتح (١٣ / ٢٧١)، لكنه قال عنه وعن مرسل النخعي: "لكن أحدهما يقوي الآخر" اهـ. وانظر: تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (٤ / ١٥٨).

(٢) إبراهيم النخعي عن أبي معمر عن أبي بكر رضي الله عنه. رواه مسدد في مسنده [كما في إتحاف الخيرة المهرة (٥٩٨٧)، والمطالب العالية (٣٥١٢)، وابن جرير (٧٨، ٧٩)، (١ / ٧٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٥٦١)]. وهو منقطع أيضًا؛ قال البزار (٩٠): "ولا أحسب أبا معمر هذا سمع من أبي بكر" اهـ. وقال الحافظ في التهذيب (٥ / ٢٠٢): "وأرسل عن أبي بكر" اهـ.

(٣) ابن أبي مُثَنَّى عن أبي بكر رضي الله عنه. أخرجه سعيد بن منصور (٣٩)، وابن بطة [كما في طبقات الحنابلة لأبي يعلى، وساق إسناده عند ابن بطة (٢ / ١٤٨)]، والمستغفري في فضائل القرآن (٣١٢)، والبيهقي في المدخل (٧٩٢)، والشعب (٢٠٨٢)، وقال بأنه مرسل.

(٤) الشعبي عن أبي بكر رضي الله عنه. رواه ابن أبي شيبه (١٠ / ٥١٢)، والخطيب في الجامع (١٥٨٥)، وهو منقطع.

(٥) إبراهيم النخعي عن أبي بكر رضي الله عنه. عزاه الحافظ في الفتح (١٣ / ٢٧١) لعبد بن حميد في تفسيره. وعقبه الحافظ بقوله: "وهذا منقطع بين النخعي والصدِّيق" اهـ.

(٦) ميمون بن مهران عن أبي بكر رضي الله عنه. رواه المستغفري في فضائل القرآن (٣١١). وهو منقطع.

(٧) يحيى بن سعيد عن أبي بكر. رواه مالك في الموطأ [رواية أبي مصعب الزهري (٢٠٧٩)]. وهو منقطع. وللتوسع في الكلام على عامة هذه الروايات: راجع كلام المحقق على سنن سعيد بن منصور (١ / ١٦٨).

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٦٩١)، وابن سعد في الطبقات (٢ / ٢٩١)، (٥ / ١٠٤)، وابن جرير (٩٣ / ٩٤)، (١ / ٨٥). قال الذهبي في السير (٤ / ٢٤٢) تعقيباً على هذا الأثر: "ولهذا قل ما نُقِلَ عنه في التفسير" اهـ.

(٣) أخرجه ابن جرير (١٠٣)، (١ / ٨٧). وفي إسناده رجل مُبْتَهَم.

الكَلَالَة حين سُئِل عنها في الآية الكريمة: ﴿سَتَفْتُنَكَ قَالَ اللَّهُ بُقِيَّتِكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، إلخ. ويقول: أقول فيها برأيي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان غير ذلك فمني ومن الشيطان. الكَلَالَة: كذا وكذا^(١). ومثل هذا ورد عن علي وابن عباس وغيرهما من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم^(٢).

(١) أخرجه الدارمي (٣٢١٤) من طريق الشَّعْبِي عن أبي بكر. وهو منقطع.

وساقه الحافظ في التلخيص (٤/ ٤٧٢)، عن ابن سيرين عن أبي بكر رضي الله عنه. ثم قال: "أخرجه قاسم بن محمد في كتاب الحجّة والرد على المقلدين. وهو منقطع" اهـ.

(٢) قال الحافظ في التلخيص (٤/ ٤٧٢) عقب كلامه المتقدم على قول أبي بكر رضي الله عنه في الكَلَالَة: "أقول فيها برأيي"، قال الحافظ: "قوله: (وروي عن عمر وعلي وابن مسعود مثله في وقائع مختلفة). أما عمر: ففي البيهقي من طريق الثوري عن الشيباني عن أبي الضحى عن مسروق قال: كتب كاتب لعمر: هذا ما أرى الله أمير المؤمنين عمر. فانتهره وقال: لا، بل اكتب: هذا ما رأي عمر؛ فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمن عمر. إسناده صحيح. وأما علي: ففي قصة أمهات الأولاد نحوه كما سيأتي. وأما ابن مسعود: ففي قصة بروع بنت واشق. رواه النسائي وغيره..." اهـ. هذا ما ذكره الحافظ رضي الله عنه، ولمزيد من الإيضاح والبيان، يقال:

أما أثر علي رضي الله عنه: فذلك ما جاء عن عبيدة السلماني رضي الله عنه قال: سمعت علياً يقول: اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد الآيئين، قال: ثم رأيْتُ بعدُ أن يُبْعَن. قال عبيدة: فقلتُ له: فأريك ورأي عمر في الجماعة أحب إلي من رأيك وحدك في الفرقة - أو قال: في الفتنة - قال: فضحك علي."

أخرجه عبد الرزاق (١٣٢٤٤)، وسعيد بن منصور في التفسير (٦٥٨)، وفي السنن (٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨)، وابن أبي شيبه (٤٣٦/ ٦)، وابن شبة في تاريخ المدينة (٢/ ٧٢٩، ٧٣٠)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٤٢)، وابن أبي خيثمة في التاريخ (٤١٧٦، ٤١٧٧)، (٣/ ١٤١-١٤٢)، ووكيع الضبي في أخبار القضاة (٢/ ٣٩٩)، وابن الأعرابي في المعجم (٤٩٥)، (١/ ٢٦٨)، والبيهقي (١٠/ ٥٨٣)، وفي السنن الصغرى (٣٤٩١)، وفي المدخل (٨٦)، وفي المعرفة (٢٠٧٩٥، ٢٠٧٩٦).

وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٦١٦)، وابن الجوزي في التحقيق (٢٠٧٢). وقال الحافظ في التلخيص (٤/ ٥٢٢) بعد ما ساق إسناده عند عبد الرزاق: "وهذا الإسناد معدود في أصح الأسانيد" اهـ. وانظر: الدراية (٢/ ٨٨)، وصححه الألباني في الإرواء (١٧٧٨).

وجاء عن علي رضي الله عنه أثر آخر أشبه بقول أبي بكر رضي الله عنه المتقدم في الكَلَالَة، وهو قوله: "ما عهد إلينا في الإمارة عهداً نأخذ به، إنما هو شيء رأيته؛ فإن يك صواباً فمن الله، وإن يك خطأ فمن قبل أنفسنا". أخرجه أحمد (٩٢١). وقد ضعف إسناده الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٢/ ١٨١).

وأما أثر ابن عباس رضي الله عنه: فذلك حين سأل عمر رضي الله عنه عن ليلة القدر، فقال ابن عباس رضي الله عنه: "أقول فيها برأيي..." إلخ.

وقد أخرجه عبد الرزاق (٧٦٧٩)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٢٠)، والمروزي في قيام الليل ص ٥٢٢، وابن خزيمة في صحيحه (٣١٢، ٣١٣)، والطبراني في الكبير (١٠٦١٨)، (١٠/ ٣٢٢)، والحاكم (٣/ ٥٣٩)، والبيهقي (٦/ ٣٦٦)، وفي فضائل الأوقات (١٠٣)، ص ٢٤٢، وفي الشعب (٣٤١٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٢/ ٢١٢)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٧٧). وصححه الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة (٣/ ٣٢٢، ٣٢٤).

ثالثاً: أن إجماعهم يحتمل -أيضاً- التقييد بما كان من التفسير على وجه قاطع فيما لم يَقم فيه دليل قاطع.

رابعاً: أن إجماعهم يحتمل -أيضاً- التقييد بما إذا قام غيرهم عنهم بواجب تفسير القرآن وبيانته. أما إذا انحصرت المسؤولية فيهم فمعقول أنهم لا يمتنعون وقتئذ، وإلا كانوا كاتمين للعلم وأثمين. حاشاهم من ذلك حاشاهم. رحمهم الله وأحسن جزاءهم ومثواهم.

أدلة المجيزين للتفسير بالرأي؛

استدل المجيزون للتفسير بالرأي استدلالات عدة -أيضاً-:

أولها: أن الله تعالى يقول: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَأْمُرْ عَلَى قُلُوبِ أَهْلِهَا ﴾ [محمد: ٢٤]، ويقول: ﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا لِيَذَّبَ وَأُتِيَهُ. وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩]. وجه الاستدلال: أن الله تعالى حث على تدبر القرآن والاعتبار بآياته، والاعتناظ بمواعظه، وهذا يدل على أن أولي الأبواب بما لهم من العقل السليم واللُب الصافي عليهم أن يتأولوا ما لم يستأثر الله بعلمه؛ إذ التدبر والاعتناظ فرع الفهم والتفقه في كتاب الله. والآية الكريمة تدل على أن في القرآن ما يستنبطه -أي: يستخرجه- أولو الأبواب والفهم الثاقب.

ثانيها: أن الرسول ﷺ قال في دعائه لابن عباس ؓ: "اللَّهُمَّ فَقهْهُ في الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ" (١)، فلو كان التأويل مقصوراً على السماع والنقل للفظ التنزيل لما كان هناك فائدة لتخصيصه؛ فدل على أن التأويل خلاف النقل. وإذن فهو التفسير، [ويدخل فيه ما يكون] بالاجتهاد والرأي.

= وأما أثر عمر ؓ الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر ؓ، فقد أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ، والطحاوي في مشكل الآثار، وأبو نعيم في الحلية، وابن حزم في الأحكام، والبيهقي، وابن عساكر في تاريخه، والهروي في ذم الكلام.

ولعمر ؓ أثر آخر في أمهات الأولاد قال فيه: "إني قد كنتُ أمرت في أمهات الأولاد بأمر قد علمتموه، ثم قد حدث لي رأي غير ذلك". أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ، والبيهقي.

ويشبه قول أبي بكر ؓ في الكلاله: قول ابن مسعود ؓ لما سئل عن رجل تزوج امرأة فمات قبل الدخول بها ولم يفرض لها صداقاً. فقال ابن مسعود ؓ: "أقول فيها برأبي، فإن يك خطأ فمني ومن الشيطان، وإن يك صواباً فمن الله".

وقد أخرجه أحمد وأصحاب السنن وغيرهم.

ثالثها: لو كان التفسير بالرأي غير جائز لتعطل كثير من الأحكام. واللازم باطل. ووجه الملازمة: أن النبي ﷺ لم يذكر تفسير كل آية. والمجتهد مأجور وإن أخطأ، ما دام أنه قد استفرغ وسعته، ولم يهمل الوسائل الواجبة في الاجتهاد، وكان غرضه الوصول إلى الحق والصواب.

ويمكن أن يجعل الخلاف لفظيًا بأن يُحمل كلام المُجيزين للتفسير بالرأي على التفسير بالرأي المُستوفي لشروطه الماضية؛ فإنه يكون حينئذ موافقًا لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وكلام العرب. وهذا جائز ليس بمذموم ولا منهي عنه. ثم يُحمل كلام المانعين للتفسير بالرأي على ما فقدت شروطه السابقة؛ فإنه يكون حينئذ مخالفًا للأدلة الشرعية واللغة العربية. وهذا غير جائز، بل هو محطُّ النهي، ومَصَّبُ الذم. وعليه يُحمل كلام ابن مسعود رضي الله عنه، إذ قال: "ستجدون أقوامًا يدعونكم إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم، وإياكم والتبذع، وإياكم والتنطع" (١).

وكذلك يُحمل قول عمر رضي الله عنه -أيضًا-: "إنما أخاف عليكم رجلين: رجلًا يتأول القرآن على غير تأويله، ورجلًا يُنافس المُلْك على أخيه" (٢).

وقول عمر -أيضًا-: "ما أخاف على هذه الأمة من مؤمن ينهاه إيمانه، ولا من فاسق يبين فسقَه، ولكني أخاف عليها رجلًا قد قرأ القرآن حتى أذلَّقه بلسانه، ثم تأوله على غير تأويله" (٣).

فكل هذا محمول على ما لم يُوافق تفسيره الأدلة الشرعية، ولا قواعد اللغة العربية.

(١) رواه عن ابن مسعود رضي الله عنه جماعة، فمن ذلك:

(١) أبو قلابة: أخرجه الدارمي (١٥٣). وأبو قلابة لم يسمع من ابن مسعود رضي الله عنه، كما قال الهيثمي في المجمع (١/ ١٢٦).

(٢) عائذ الله بن عبد الله أبو إدريس الخولاني عن ابن مسعود رضي الله عنه. أخرجه البيهقي في المدخل (٣٨٨)، وابن عساکر في تاريخه (٣٣/ ٥٢)، (٤٣/ ٣١٥).

(٣) عائذ الله عن عمارة بن سلمان عن ابن مسعود رضي الله عنه. أخرجه ابن عساکر في تاريخه (٤٣/ ٣١٥). (٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٣٦٤)، فيه انقطاع؛ لأن الذي رواه عن عمر رضي الله عنه هو عمرو بن دينار، ولم يسمع من عمر كما قال الهيثمي في المجمع (١/ ١٩٠).

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٣٦٨) معلقًا، حيث قال: "وقال ابن الأعرابي أيضًا: ثنا موسى...". وفي إسناده سويد بن سعيد الهروي، متكلم فيه، كما أن راويه عن عمر رضي الله عنه هو أبو حازم سلمة بن دينار، ولم يسمع من عمر.

ولا يخفى أنّ القول في القرآن بالرأي معناه أنّ الله أراد بكلامه كذا. وهذا أمرٌ له خطره الخطير، ومسؤوليته الجسيمة، نسأل الله تعالى السلامة.



ل- منهج المفسرين بالرأي:

وخلاصة ما مضى: أنه يجب على مَنْ يحاول أعلى مراتب التفسير بالرأي أن يأخذ حذره، وأن يتذرّع بكل العلوم التي نوهنا بها؛ ليكون قد أصاب المراد أو كاد. ووجب عليه أن ينهج منهج الصواب والسداد باتباع ما يأتي:

أولاً: أن يطلب المعنى من القرآن، فإن لم يجده طلبه من السنّة؛ لأنها شارحة للقرآن، فإن أعياه الطلب رجع إلى قول الصحابة؛ فإنهم أدركوا بالتنزيل وظروفه، وأسباب نزوله. شاهدوه حين نزل، فوق ما امتازوا به من علم وعمل. (وخير ما فسّرت بالوارد)، [مع الاستئارة بما نُقل عن التابعين في التفسير، مع التعرف على مواطن الإجماع كي يتوقى مخالفته].

ثانياً: إن لم يظفر بالمعنى في الكتاب والسنّة ومأثورات الصحابة، وجب عليه أن يجتهد وسعه مُتبعاً ما يأتي:

(١) البدء بما يتعلق بالألفاظ المفردة من اللغة والصرف والاشتقاق، ملاحظاً المعاني التي كانت مُستعملة زمن نزول القرآن الكريم.

(٢) إرداف ذلك بالكلام على التراكيب من جهة الإعراب والبلاغة، على أن يتذوّق ذلك بحاسته البيانية.

(٣) تقديم المعنى الحقيقي على المجازي، بحيث لا يُصار إلى المجاز إلا إذا تعذّرت الحقيقة.

(٤) ملاحظة سبب النزول؛ فإنّ لسبب النزول مدخلاً كبيراً في بيان المعنى المراد، كما سبق تحقيقه في مبحث أسباب النزول.

(٥) مُراعاة التناسب بين السابق واللاحق، بين فقرات الآية الواحدة، وبين الآيات بعضها وبعض.

(٦) مُراعاة المقصود من سياق الكلام.

(٧) مُطابقة التفسير للمفسّر من غير نقص ولا زيادة.

(٨) مُطابقة التفسير لما هو معروف من علوم الكون، وسنن الاجتماع، وتاريخ البشر العام وتاريخ العرب الخاص أيام نزول القرآن.

(٩) مُطابقة التفسير لما كان عليه النبي ﷺ في هُديهِ وسيرته؛ لأنه ﷺ هو الشارح المعصوم للقرآن بسنته الجامعة لأقواله وأفعاله وشمائله وتقريراته.

(١٠) ختام الأمر ببيان المعنى المراد، والأحكام المُستنبطة منه في حدود قوانين اللغة والشرعة والعلوم الكونية.

(١١) رعاية قانون الترجيح عند الاحتمال، وهو ما يأتي:

م- قانون الترجيح عند الاحتمال:

قال السيوطي في الإتقان^(١)...: "كلّ لفظ احتمل معنيين فصاعداً، فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه. وعليهم اعتماد الدلائل دون مُجرّد الرأي.

فإن كان أحد المعنيين أوضح وجب الحمل عليه، إلا أن يقوم الدليل على إرادة غيره. وإذا تساوى والاستعمال فيهما حقيقة، لكن في أحدهما لغوية أو عرفية، وفي الآخر شرعية، فالحمل على الشرعية أولى، إلا أن يدل الدليل على إرادة اللغوية، كما في قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وإن كانت في أحدهما عرفية والآخر لغوية، فالحمل على العرفية أولى.

وإن اتفقا في ذلك -أيضاً- فإن تنافى اجتماعهما، ولم يكن إرادتهما باللفظ الواحد، كالقرء للحيض والطهر، اجتهد في المراد منهما بالأمارات الدالة عليه...

وإن لم يظهر له شيء فهل يتخير، أو يأخذ بالأغلظ، أو بالأخف؟ أقوال. وإن لم يتنافى، وجب الحمل عليهما عند المحققين. ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة، إلا إن دلّ دليل على إرادة أحدهما" اهـ^(٢).

(١) الإتقان (٤/ ١٩٠) مع شيء من الاختصار والتصرف.

(٢) للاستزادة: راجع: قواعد التفسير (٢/ ٨٠٧).

ن- أوجه بيان السنة للقرآن^(١):

سبق غير مرة أن بيَّنا أنَّ السنة شارحة للقرآن؛ لأنَّ الرسول ﷺ وظيفته التبليغ والبيان، بمثل قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ومثل قوله ﷺ: "أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ - وَجَاءَ فِي رِوَايَةٍ: مُتَّكِئٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ -، يَقُولُ: عَلَيْكُمْ هَذَا الْقُرْآنُ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ الْخ" ^(٢).

ومعنى قوله ﷺ: "لَقَدْ أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ" أنه أُوتي من الوحي غير المتلو مثل الوحي المتلو، تبييناً له وتوضيحاً، وكلُّ من عند الله. قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٢) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤].

وقوله في هذا الحديث: "يُوشِكُ رَجُلٌ الْخ" يدل على أنه سيأتي قوم يتمسكون بظاهر القرآن، كالروافض والخوارج [وما يسمى اليوم بالقرآنيين]، ويتركون الاستدلال بالسنة المبيَّنة للقرآن، فضلُّوا وأضلُّوا.

والمُرَاد بقوله: على أَرِيكَتِهِ - وهي السرير -: أنه ممن أَطْعَمَهُ النَّعْمَةَ، وَالْهَتَهُ عن السعي في طلب العلم، والبحث عن أحاديث الرسول ﷺ.

وهذا لحديث يدل على أنَّ ما صحَّ ثبوته عن النبي ﷺ قولاً أو فعلاً فهو حجة بنفسه كالقرآن الكريم.

ثم إنَّ بيان السنة على وجوه شتى:

أحدها: بيان المُجْمَل في القرآن، كبيان مواقيت الصلوات الخمس، وعدد ركعاتها، وكيفية ركوعها وسجودها وغير ذلك، وبيان مقادير الزكاة وأوقاتها وأنواعها، وبيان مناسك الحج، ونحوها مما ورد في القرآن مُجْمَلًا وبينته السنة؛ ولذا قال ﷺ: "خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ" ^(٣)، وقال: "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي" ^(٤).

(١) للاستزادة: راجع: قواعد التفسير (١/ ١٣٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

قال أحمد بن حنبل: "السنة تُفسّر الكتاب وتُبينه" ^(١).

ثانيها: بيان أحكام زائدة على ما جاء به القرآن: كتحریم نكاح المرأة على عمتها وخالتها ^(٢)، وتحریم أكل الحُمُرِ الأهلية ^(٣)، وكل ذي ناب من السباع ^(٤)، والقضاء باليمين والشاهد ^(٥)، وغير ذلك مما هو مُقرّر في علم الأصول والفقه.

ثالثها: بيان معنى لفظ أو مُتعلّقه، كتفسير (المغضوب عليهم) باليهود، و(الضالّين) بالنصارى ^(٦)، ... وتفسير قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩]، بأنهم يزحفون على أستاههم ويقولون: حبة في شعيرة ^(٧)، بدلاً من امتثال قوله تعالى لهم: ﴿وَأَذْخُلُوا أَبَابَ سُجْدًا وَّقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]. وغير ذلك مما خُصّص به العام، أو قيّد به المطلق، وهو كثير في كتب السنة.

س- أهم كتب التفسير بالرأي:

قد علّم مما سبق أنّ التفسير بالرأي منه الممدوح الجائز، ومنه المذموم غير الجائز. وهاك بياناً بأشهر من ألف في القسم الأول من أهل السنة ومؤلفاتهم ^(٨)، ... [على سبيل الإيجاز.

- (١) مسائل الإمام أحمد لأبي داود (ص ٣٦٨)، جامع بيان العلم (٢٣٥٤)، الكفاية للخطيب ص ١٥، ذم الكلام للهروي (٢١٣)، (٢/ ٥٩)، الطيوريات (١٣٤٢)، طبقات الحنابلة لأبي يعلى (١/ ٢٥٢).
 - (٢) للوقوف على أحاديث في الباب عن جماعة من الصحابة عليهم السلام: انظر: جامع الأصول (١١/ ٤٩٤)، مجمع الزوائد (٤/ ٢٦٣).
 - (٣) للوقوف على أحاديث في الباب عن جماعة من الصحابة عليهم السلام: انظر: جامع الأصول (٧/ ٤٥٦ وما بعدها)، مجمع الزوائد (٥/ ٤٧).
 - (٤) للوقوف على أحاديث في الباب عن جماعة من الصحابة عليهم السلام: انظر: جامع الأصول (٧/ ٤٥٤)، مجمع الزوائد (٤/ ٣٩).
 - (٥) للوقوف على أحاديث في الباب عن جماعة من الصحابة عليهم السلام: انظر: جامع الأصول (١٠/ ١٨٤)، مجمع الزوائد (٤/ ٢٠٢).
 - (٦) للوقوف على الأحاديث في تفسيرها: انظر: ابن جرير (١/ ١٨٥-١٨٨)، الدر المنثور (١/ ٤٢).
 - (٧) للوقوف على الأحاديث في تفسيرها: انظر: ابن جرير (٢/ ١١٢-١١٥)، الدر المنثور (١/ ١٧٣-١٧٤).
 - (٨) ذكر المؤلف عليه السلام في هذا النوع عدداً من كتب التفسير التي جرى مؤلفوها على عقيدة الأشاعرة ونحوهم، كتفسير الجلالين، وتفسير البيضاوي، والرازي، وأبي السعود، والألوسي، والنيسابوري، والخطيب الشربيني، والنسفي، والخازن. (أوردتهم حسب ترتيب المؤلف).
- ولكون هذه التفسيرات لم تُبنّ على أصول أهل السنة في الاعتقاد استبعدتها إلى موضع آخر يذكر فيه المؤلف تفاسير أهل الكلام، إذ هي بذلك أعلّق.

تنوعت طُرُق التأليف والكتابة في هذا الضَّرْب من التفسير إلى نوعين:

النوع الأول: التفسير الإجمالي:

والمقصود بذلك: ذِكر المعنى العام للآية، دون الوقوف عند كل جزء منها. وعند النظر في الكتب المؤلفة على هذه الطريقة نجد أنها تتنوع أيضًا بحسب طريقة مؤلفيها في تناول التفسير.

ويمكن على سبيل العموم أن نجعل ذلك على منحين في الجملة، هما:
الأول: ذِكر المعنى الإجمالي للآية مُضَمَّنًا معنى الغريب من الألفاظ، بحيث يحصل للقارئ الأمران معًا.

ومن المؤلفات في هذا النوع:

(١) تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، المولود سنة (١٣٠٧هـ)، والمتوفى سنة (١٣٧٦هـ)^(١).
ومن أبرز مزايا هذا الكتاب:

♦ "الاختيارات الموفقة لأقوال السلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة الواردة في التفسير، فكان المؤلف رحمه الله جمع الأقوال الواردة في تفسير الآية ثم صاغها بعبارة المعروفة.

♦ سهولة ألفاظه، وعبارة الواضحة، فلا تكلّف فيه ولا تعقيد، ولا إسهاب ولا إطناب، على وجه يحصل به الفهم لأهل العلم ومن هم دونهم.

♦ حُسن التأليف وربط الكلام ببعضه برقاب بعض، دون عناء في سبك العبارة. وهذه سمة بارزة في الكتاب.

♦ اشتمل الكتاب على جُملة من الفوائد العلمية والتربوية المُستنبطة من كتاب الله، أشار إليها المؤلف في أثناء تفسيره، وهي فوائد متنوعة في التوحيد والفقه والسيرة والمواظ والأخلاق وغير ذلك من الفوائد.

= وقد جرى كثير من المؤلفين في علوم القرآن وأصول التفسير ومناهج المفسرين على طريقة المؤلف، وعدّوا هذه الكتب ونظائرها من جملة كتب التفسير بالرأي المحمود. وهذا غير صحيح.

وإنما المُعتبر في هذا الباب: أن كل من التزم أصلاً بدعيًا يحاكم إليه النصوص - كالتأويل المذموم - فتفسيره من جملة تفاسير أهل البدع (الرأي المذموم).

بخلاف من سلّم من ذلك، وإن وقع في بعض الأخطاء أو التأويل في بعض المواضع. والله أعلم.

(١) انظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٣٤٠).

❖ سلامة الكتاب من التأويلات الفاسدة والأهواء والبِدَع والإسرائيليات" (١).

❖ "تَجَنَّبَ الْحَشْوُ وَالتَّطْوِيلُ.

❖ تَجَنَّبَ ذِكْرَ الْخِلَافِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ قُوًى تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ.

❖ دِقَّةُ الْاسْتِنْبَاطِ فِيمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْآيَاتُ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْأَحْكَامِ وَالْحُكْمِ" (٢).

(٢) التفسير الميسر: إعداد: نخبة من العلماء. من إصدار مُجَمِّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. وهو من أحسن التفاسير المؤلفة في هذا النوع.

ومن أبرز مزاياه:

❖ اعتماد عقيدة أهل السنة والجماعة، وهي عقيدة السلف الصالح عليهم السلام.

❖ سهولة العبارة.

❖ التعبير عن المعنى بعبارات وافية، تَنْتَظِمُ عبارات السلف التي قيلت في تفسيرها، مما يمكن أن يكون داخلاً في معنى الآية.

❖ الإعراض عن كل ما هو خارج عن نطاق التفسير للآية.

(٣) المختصر في التفسير:

كتبه: الشيخ سيدي بن محمد المختار الشنقيطي. وراجعته: لجنة علمية، بإشراف: مركز تفسير للدراسات القرآنية.

ومن أبرز مزايا هذا الكتاب:

❖ "وضوح العبارة وسهولتها، بعيداً عن الحشو والتعقيد اللفظي.

❖ الاقتصاد على تفسير الآيات وبيان معانيها دون دخول في مسائل القراءات والإعراب والفقه ونحو ذلك.

❖ شرح المفردات القرآنية أثناء التفسير، وتلوين الشرح بلون مختلف؛ ليسهل الوقوف عليه لمن أراد.

❖ انتهاج منهج سلف الأمة رضوان الله عليهم باتِّباع ما دَلَّ عليه القرآن والسنة.

❖ تحري المعنى الأرجح عند الاختلاف، مع مراعاة ضوابط التفسير وقواعد الترجيح.

(١) مقدمة تفسير السعدي للصميلي ص ٩ (ط. ابن الجوزي). باختصار وتصرف يسير.

(٢) مقدمة ابن عثيمين على تفسير السعدي ص ٦ (ط. ابن الجوزي). باختصار وتصرف يسير.

♦ سياق جُملة من هدايات الآيات وفوائدها بما يُعين على تدبّرها وتمام الانتفاع بها، تحت عنوان مستقل: (من فوائد الآيات).

♦ التقديم بين يدي كل سورة ببيان مقصدها ومحورها العام الذي تدور حوله^(١).

الثاني: ذُكر المعنى الإجمالي على حدة، وذُكر معاني الغريب أيضًا، لكن تحت عنوان مستقل.

ومن أبرز المؤلفات في هذا النوع:

أيسر التفاسير. للشيخ أبي بكر الجزائري.

فقد ذكر الجانبيين السابقين، وأضاف إلى ذلك ما يُستنبط من الهدايات من الآية الكريمة. وجعل ذلك تحت عنوان مستقل.

ومن أبرز مزايا الكتاب:

♦ صحة الاعتقاد.

♦ سهولة العبارة.

♦ الإعراض عن ذُكر الأقوال والخلاف في التفسير.

♦ الإعراض عن الاشتغال بالأعاريب والقضايا البلاغية ونحوها.

♦ ذُكر الهدايات التي دلت عليها الآية.

النوع الثاني: التفسير التحليلي:

ولعلي أكتفي بِذُكر كتابين من الكتب المصنفة في هذا النوع من التفسير:

١- محاسن التأويل (تفسير القاسمي). لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن

قاسم القاسمي، المولود سنة (١٢٨٣هـ)، وتوفي سنة (١٣٣٢هـ)^(٢).

ومن أهم مميزات هذا الكتاب:

(١) صحة الاعتقاد، والسلامة من البدع والأهواء.

(٢) اشتماله على جوانب مختلفة مما له تعلقٌ بالتفسير، من ذُكر المناسبات والقراءات وتوجيهها، وبيان المكي والمدني، وعدد الآيات لكل سورة، وأسماء السور، وأسباب

(١) مقدمة المختصر في التفسير.

(٢) انظر: الأعلام للزركلي (٢/ ١٣٥-١٣٦).

التسمية، والناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، وبيان المفردات، والإعراب، والنواحي البلاغية، وما قد يرد من السؤالات والإشكالات، ويجب عنها، كما يتعرض لبيان الأحكام الفقهية، إضافة إلى كثرة النقول، لاسيما عن شيخ الإسلام وتلميذه الحافظ ابن القيم رحمهما الله تعالى.

والكتاب يغلب عليه النقل، ولم يكن مؤلفه على طريقة مُطَرِّدة فيما يذكره من التفسير والكلام على معنى الآيات القرآنية، فتارة يتوسّع، ويكثر من النقول، وتارة يأتي الكلام في غاية الإيجاز.

٢- تفسير القرآن الكريم. للشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمته الله.

وقد صدر منه أجزاء متفرقة، من أول القرآن، ووسطه، وآخره. وليس من مؤلفات الشيخ رحمته الله، وإنما هو دروس صوتية مفرغة.

ومن أبرز مميزات هذا التفسير:

♦ سلامة الاعتقاد.

♦ سهولة العبارة.

♦ كثرة الفوائد المُستنبطة من الآية، مما لا نجد أكثره في كتب التفسير المتنوعة [.

ع- تفاسير الفرق المختلفة...

مُنيت الأمة بأن تَفْتَرَق أكثر من سبعين فرقة، وأن يلبسها الله شيعًا، ويُذيق بعضها بأس بعض، وإن كانت لا تزال طائفة من هذه الأمة ظاهرين على الحق لا يضرهم مَنْ خالفهم، حتى يأتي أمر الله.

وقد تناولت كلّ طائفة كتاب الله تُفسّره بما ارتضته لنفسها من... [المذاهب والعقائد]، فظهرت مجموعة التفاسير، كالمرايا المَجْلولة، تنطبع فيها صور المفسرين لها على اختلاف مشاربهم، وتباين مَنَازِعهم. ولا غرو، فكل إناء بما فيه ينضح، وكلُّ يُغْنِي على ليله.

ومن هنا تجد تفاسير أهل السنة تظهر فيها عقيدة أهل السنة، وتفاسير المعتزلة تظهر فيها عقيدة الاعتزال، والشيعة تظهر في تفاسيرهم عقيدة الشَّيع، وهلمَّ وهلمَّ.

وقد تكلمنا تحت العنوان السابق على نماذج من تفاسير أهل السنة، فلتكلم هنا على نماذج من تفاسير الفرق المختلفة.

تفاسير المعتزلة:

ولنبداً بكتاب الكشاف للزمخشري، ثم كتاب تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار، وهما نموذجان من تفاسير أهل الكلام من المعتزلة.
كتاب الكشاف^(١):

أما كتاب الكشاف فصاحبه هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر النحوي اللغوي المعتزلي، الملقب بجار الله. وُلد سنة (٤٦٧هـ) سبع وستين وأربعمائة. وتوفي سنة (٥٣٨هـ) ثمان وثلاثين وخمسمائة، بعد أن برّع في اللغة والأدب والنحو ومعرفة أنساب العرب حتى فاق أقرانه، ثم تظاهر بالاعتزال، ودعا إليه... وكتابه... من... الكتب التي يُرجع إليها في التفسير من ناحية البلاغة، رغم نزعة الاعتزالية. وأغلب التفاسير [التي عُنيت بهذا الجانب] من بعده أخذت منه، واعتمدت عليه^(٢).

ويمتاز الكشاف بأمور:

- لها منها: خلّوه من الحشو والتطويل.
- لها ومنها: سلامته من القصص والإسرائيليات.
- لها ومنها: اعتماده في بيان المعاني على لغة العرب وأساليبهم.
- لها ومنها: عنايته بعلمي المعاني والبيان والنكات البلاغية، تحقيقاً لوجه الإعجاز.
- لها ومنها: سلوكه فيما يقصد إيضاحه طريق السؤال والجواب كثيراً. ويُعنون السؤال بكلمة: (إن قلت)، بفتح التاء. ويُعنون الجواب بكلمة (قلت)، بضم التاء.

وللكشاف حواش كثيرة^(٣)، منها: حاشية ابن كمال باشا زاده^(٤)، وحاشية علاء الدين

(١) انظر: الفتاوى الكبرى (٥/ ٨٤-٨٥)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٤، ٣٨٥).

(٢) انظر: وفيات الأعيان (٥/ ١٦٨ وما بعدها)، تاريخ الإسلام (١١/ ٦٩٧).

(٣) انظر: كشف الظنون (٢/ ١٤٧٧-١٤٨٣).

(٤) شمس الدين، أحمد بن سليمان، بن كمال باشا، الرومي الحنفي، عالم مُتَفَنٍّ، صنّف في علوم كثيرة جداً، ولي القضاء، وهو تركي الأصل، توفي سنة (٩٤٠هـ). انظر: طبقات المفسرين للأدنه وي ص ٣٧٣، كشف الظنون (٢/ ١٤٨١)، ديوان الإسلام (٤/ ٨٤)، الأعلام (١/ ١٣٣).

المعروف بالبهلوان^(١)، وحاشية... [الطَّبَّي، المُسَمَّاة بِـ(فُتُوحُ الْغَيْبِ فِي الْكَشْفِ عَنْ قِنَاعِ الرَّيْبِ)]^(٢).

وإليك مواضع من كتابه ينحو فيها نحو الاعتزال، ويُقرّر عقيدة القول بالمنزلة بين المنزلتين، وبأن أفعال العباد مخلوقة لهم، وبأن رؤية الله في الدار الآخرة مُستحيلة.

(١) يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، ما نصه: "فإن قلت: ما الإيمان الصحيح؟

قلت: أن يعتقد الحق، ويعرب عنه بلسانه، ويصدق به عمله. فمن أخلّ بالاعتقاد وإن شهد وعمل فهو منافق، ومن أخلّ بالشهادة فهو كافر، ومن أخلّ بالعمل فهو فاسق" اهـ^(٣).

فأنت تراه فَسَّرَ ... [الآية] بما يُثبت به المنزلة بين المنزلتين، وهي منزلة (الفاسق) بين منزلة (المؤمن) ومنزلة (الكافر). ...

(٢) ويقول في تفسير قوله سبحانه: ﴿وَمَنَازِقَهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ما نصه: "وإسناد الرزق إلى نفسه للإعلام بأنهم يُنْفِقُونَ الحلال المطلق الذي يَسْتَأْهِلُ أن يُضَافَ إلى الله" اهـ^(٤).

وهذا منه إيماء ورَّمز إلى أن الرزق الحلال من الله، وأن الرزق الحرام من العبد.

وَيَرُدُّ عليه أهل السنة بقوله سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِندَ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣]، فالله هو الخالق الرازق لا غيره، سواء أكان الرزق حلالاً أم حراماً.

(٣) ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] إلخ ما نصّه: "فإن قلت: لم أُسْنِدِ الْخَتَمَ إلى الله تعالى؟ وإسناده إليه يدل على المنع من قبول الحق والتوصل إليه بطُرُقِهِ، وهو قبيح. والله ... [يَتَعَالَى] ... عن فعل القبيح ... [لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ، وَعِلْمِهِ بِغِنَاهِ

(١) علاء الدين علي، المعروف بـ(بهلوان). انظر: طبقات المفسرين للأدنه وي ص ٤١٣، كشف الظنون (٢/ ١٤٨٢).

(٢) الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، الشافعي، عالم بالحديث والتفسير والبيان، من أهل توريث، من عراق العجم، أنفق ثروته في وجوه البر، حتى افتقر في آخر عمره، وكان مشهوراً بالغوص في استخراج المعاني الدقيقة. وحاشيته المشار إليها من أنفع حواشي الكشاف، وأكثرها فائدة. وقد حُققَت في عدد من الرسائل الجامعية في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية. انظر: كشف الظنون (٢/ ١٤٧٨)، الأعلام (٢/ ٢٥٦).

(٣) الكشاف (١/ ٣٩).

(٤) السابق (١/ ٤٠).

عنه. وقد نصّ على تنزيه ذاته بقوله: ﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] إلخ ما قال^(١). ثم أول إسناده الختم إلى الله بأن الكلام استعارة أو مجاز، على معنى أن الشيطان هو الخاتم أو الكافر، وأسند إلى الله تعالى لأنه هو الذي أقدره ومكّنه. وهذا المذهب يلزمه في نظر أهل السنة أمور كلها باطلة: ...

منها: مخالفة الدليل النقلي، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]. ومنها: القول بأن هذه الأشياء نفذ فيها مُراد الشيطان أو الكافر، ... [وتخلف] مُراد الله [الكوني]. وهذا أشنع ما يُقال. ومنها: قياس الغائب على الشاهد، إذ جعلوا المنع من قبول الحق قبيحاً من الله قياساً على قبحه منا.

ومنها: الجهل بحقيقة الظلم. وحقيقته أنه [وَضَعَ الشيء في غير موضعه] ...، فلا ظلم في فعله تعالى على أي وجه كان.

ومنها: أن ما تمسكوا به من أفعال العباد لو كانت مخلوقة لله تعالى لَمَّا نعاها عليهم، ولَمَّا عاقبهم بها، ولَمَّا قامت له حجة عليهم. كل ذلك مبني على قاعدتهم الخاطئة من التحسين والتقيح العقليين، وعلى قياسهم الغائب على الشاهد كما سبق، وكلا هذين لا يُسلم لهما ...

٤) ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ذُخِرَ عَنِ التَّكْوِينِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ما نصّه: "ولا غاية للفوز وراء النجاة من سخط الله والعذاب السرمدي، ونيل رضوان الله، والنعيم المُخلد" اهـ^(٢).

وأنت ترى أنّ في ذلك تعريضاً بإنكار رؤية الله؛ إذ يصرّح بأن النجاة والرضوان والنعيم لا غاية للفوز وراءها، مع أنه لم يذكر الرؤية. وقد صرّح بإنكارها في سورة الأنعام إذ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ما نصّه: "البصر: هو الجوهر اللطيف الذي ركبّه الله في حاسة النظر؛ به تُدْرِكُ المُبْصَرات.

(١) السابق (١/ ٤٩-٥٠).

(٢) السابق (١/ ٤٤٩).

فالمعنى: أنَّ الأبصار لا تتعلق به ولا تدركه؛ لأنه مُتَعَالٍ أن يكون مُبْصَرًا في ذاته؛ ... [لأنَّ] الأبصار إنما تتعلق بما كان في جهة... [أصلًا أو تابعًا] كالأجسام والهيئات" اهـ^(١).
وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَهْلُ السَّنَةِ:

أولاً: بأن الإدراك المنفي عبارة عن الإحاطة. ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَذْرَكَهُ الْفَرْقُ﴾ [يونس: ٩٠]، أي: أحاط به. وقوله سبحانه حكاية عن قوم موسى: ﴿إِنَّا لَمَذْكُورُونَ﴾ [الشعراء: ٦١]، أي: مُحَاطٌ بنا. فالمنفي إذن عن الإبصار إحاطتها به ﷺ، لا مجرد الرؤية. ومن المعلوم أنه تعالى لا تحيط به الأفهام؛ وهذا لا يمنع أن تعرفه. فالإحاطة للعقل منفية كنفى الإحاطة للبصر. وما دون الإحاطة من المعرفة للعقل والرؤية للبصر ثابت غير منفي.

ثانياً: أنَّ الزمخشري لم يذكر على... [إحالة] الرؤية عقلاً دليلاً ولا شبه دليل...
وحسبنا هذا، فحبل النقاش بين أهل السنة والمعتزلة طويل، وميدان الأخذ والرد بينهما علم... [العقائد]، فارجع إليه إن شئت المزيد. عصمني الله وإياك من الزلل، ووفقنا للقصد في الاعتقاد والعمل، آمين.
كتاب تنزيه القرآن عن المَطَاعِن:

مُؤَلَّفُهُ: هو القاضي عبد الجبار بن أحمد بن الخليل. وكنيته: أبو الحسن البغدادي. برع في علم الكلام، ... وإليه انتهت رئاسة المعتزلة ومشيختها، فصاروا يأخذون برأيه، ويعتمدون على كتبه، إلى أن توفي سنة (٤١٥) خمس عشرة وأربعمئة. وله مصنفات كثيرة، ومن أهمها كتابه هذا: (تنزيه القرآن عن المَطَاعِن)^(٢).

وهو مُرتَّب على مسائل، كل مسألة تتضمن سؤالاً وجوابه، ولم تكن هيئته تفسير القرآن، بل كان كل همه موجهاً نحو تأييد مذهبه؛ لذلك تراه لم يُفسر جميع القرآن، بل يذكر من السورة الآية التي يستطيع أن يؤولها على مقتضى عقيدته، ويؤيد بها مذهب المعتزلة على نمط ما فعل الزمخشري في الأمثلة التي بين يديك...

(١) السابق (٢/ ٥٤).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام (٩/ ٢٥٤)، طبقات المفسرين للسيوطي ص ٤٨.

تفاسير الباطنية^(١):

الباطنية قوم رفضوا الأخذ بظاهر القرآن، وقالوا: للقرآن ظاهر وباطن، والمُراد منه باطنه دون ظاهره. ويستدلون بقوله تعالى: ﴿فَضْرِبَ بَيْنَهُمُ سُورَ لَّهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرِّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾ [الحديد: ١٣]. وهم فَرَقَ متعددة على المثال الآتي:

(١) القرامطة: نسبة إلى حمدان قَرْمِط^(٢)، ... وهو [أحد دعائهم في الابتداء].
(٢) الإسماعيلية: نسبة إلى إسماعيل، أكبر أولاد جعفر الصادق^(٣)؛ وذلك لأنهم كانوا يعتقدون الإمامة فيه. وقيل: إنهم سُمُوا إسماعيلية، لانتسابهم إلى محمد بن إسماعيل^(٤).
[ويزعمون أن أدوار الإمامة انتهت به، إذ كان هو السابع من محمد ﷺ]. وأدوار الإمامة سبعة عندهم.

(٣) السَّبعِيَّة: نسبة إلى عدد السبعة؛ ذلك لأنهم يعتقدون أن... [أدوار الإمامة سبعة، وأن الانتهاء إلى السابع هو آخر الدور، وهو المراد بالقيامة عندهم]^(٥).

(٤) الخُرَّمِيَّة: ... وذلك لأنهم يستبيحون الخُرَّمات. [وحاصل مذهبهم يرجع إلى طَيِّ سَاطِ التَّكْلِيف، وتَسْلِيْطِ النَّاسِ عَلَى اتِّبَاعِ الشَّهْوَاتِ؛ وَلَفْظِ (خُرَّم) أَعْجَمِي، يَدُلُّ عَلَى الشَّيْءِ الْمُسْتَكْذَبِ الْمُسْتَطَابِ الَّذِي يَهْتَزُّ الْإِنْسَانُ لِرُؤْيَتِهِ..

(٥) البابكية: نسبة إلى زعيمهم بابك الخُرَّمي^(٦) الذي خرج بأذربيجان^(٧).

(١) لم يذكر المؤلف شيئاً من كتبهم.

(٢) حمدان بن الأشعث، قيل: لُقِبَ بِ(قَرْمِط) لِقَصْرِ كَانَ فِيهِ. وقال البغدادي: "لِقَرْمِطَةٍ فِي خَطِّهِ أَوْ فِي خَطِّهِ، وَكَانَ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ أَكْثَرًا مِنْ أَكْثَرِ سَوَادِ الْكُوفَةِ، وَإِلَيْهِ تَنَسَّبَ الْقَرْمِطَةُ". وقد ظهرت دعوته في أواخر القرن الثالث الهجري. انظر: الفرق بين الفرق ص ٢٦٦-٢٦٧، فضائح الباطنية ص ١٢، الحركات الباطنية في العالم الإسلامي ص ١٣٥.

(٣) إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر، مات شاباً في حياة أبيه، سنة (١٣٨هـ)، وقيل غير ذلك. وله من الولد: محمد، وعلي، وفاطمة. انظر: سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (٦/ ٢٦٩)، والأعلام (١/ ٣١١).

(٤) محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق. وتلقَّبَهُ الْإِسْمَاعِيلِيَّة بِ(المَكْتُوم)، وهو عندهم أول الأئمة المكتومين، ويليهِ ابْنُهُ جَعْفَرُ (المُضْطَّق)، ثم مُحَمَّدُ (الحَبِيب). مع أنه لا يُعْرَفُ عَقِبَ لِمَحَمَّدٍ صَاحِبِ التَّرْجَمَةِ. وكانت وفاته في حدود سنة (١٩٨هـ). انظر: فضائح الباطنية ص ١٦، والأعلام (٦/ ٣٤)، والحركات الباطنية وأثرها في العالم الإسلامي ص ٥٧.

(٥) للوقوف على أسباب التسمية: انظر: فضائح الباطنية ص ١٦.

(٦) للوقوف على أسباب التسمية: انظر: السابق ص ١٧.

(٧) جاء في كتاب البدء والتاريخ (٦/ ١١٤) عن بَابِكِ الْخُرَّمِيِّ: أَنَّهُ كَانَ لَغَيْرِ رَشْدَةٍ، وَأَنَّ أُمَّهُ كَانَتْ امْرَأَةً عَوْرَاءَ فَقِيرَةٍ مِنْ قَرَى أَذَرْبَيْجَان، فَشَعَفَ بِهَا رَجُلٌ مِنْ نَبَطِ السَّوَادِ... فَحَمَلَتْ مِنْهُ، وَقُتِلَ الرَّجُلُ وَبَابِكُ حَمَلٌ، فَوَضَعَتْهُ أُمُّهُ وَجَعَلَتْ تَكْتَسِبُ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ بَلَغَ مِثْلَ السَّعْيِ... وَكَانَ فِي تِلْكَ الْجِبَالِ قَوْمٌ مِنَ الْخُرَّمِيَّةِ وَعَلَيْهِمْ رَيْسَانُ يَتَكَافَحَانِ وَيَخَالِفُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: جَاوِيزَان، وَالْآخَرُ عَمْرَان، فَمَرَّ جَاوِيزَان... =

٦) الْمُحَمَّرَةُ: سُمُّوا بذلك... [لأنهم صبغوا ثيابهم بالحُمْرة أيام بابل، وكان ذلك شعارًا لهم. وقيل غير ذلك]^(١).

ومذهب الباطنية على عموميه وباء، انتقل إليهم بطريق العدوى من المجوس.

ومن تأويلاتهم الفاسدة في القرآن^(٢): أنهم يقولون في تفسير قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦]: إِنَّ الإِمَامَ عَلِيًّا وَرِثَ النَّبِيَّ فِي عِلْمِهِ.

ويقولون: معنى الجنابة: أنها مُبَادَرَةُ المُسْتَجِيبِ بِإِفْشَاءِ السَّرِّ قَبْلَ أَنْ يَنَالَ رَتْبَةَ الاستحقاق.

ومعنى الغُسل: تجديدُ العهد على مَنْ فَعَلَ ذلك.

ومعنى الطهارة: التبرِّي من اعتقاد كُلِّ مذهب سوى مُتَابَعَةِ الإِمَامِ.

ومعنى التِيَمُّم: الأَخْذُ مِنَ الْمَأْذُونِ إِلَى أَنْ يَشَاهِدَ الدَّاعِي الإِمَامَ.

ومعنى: الصيام: الإمساك عن كشف السر.

ويقولون: إن (الكعبة) هي النبي ﷺ، (والباب) علي، (والصفا) هو النبي، (والمروة) علي، (ونار إبراهيم) هي غضب النمرود عليه، (وعصا موسى) هي حجته. إلى غير ذلك من الخرافات التي لا يقبلها عقل، ولا يُؤَيِّدُهَا نَقْلٌ.

وهذه التأويلات الفاسدة من أشد وأنكى ما يُصَابُ بِهِ الإِسْلَامُ وَالْمُسْلِمُونَ؛ لِأَنَّهَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْضِ بِنَاءِ الشَّرِيعَةِ حَجَرًا حَجَرًا، وَإِلَى الْخُرُوجِ مِنْ رِبْقَةِ الإِسْلَامِ وَحَلِّ غُرَاهِ عُرُوءَ عُرُوءٍ؛ وَلِأَنَّهَا تَجْعَلُ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ فَوْضَى فَاحِشَةٍ يُقَالُ فِيهِمَا مَا شَاءَ الْهَوَى أَنْ يُقَالَ، كَأَنَّهُمَا لَغْوٌ مِنَ الْكَلَامِ، أَوْ كَلَامٌ مُبَاحٌ لِلْبَهَائِمِ وَالْأَنْعَامِ. وَأَخِيرًا يَنْفَرُطُ عَقْدُ الْمُسْلِمِينَ، وَيَكُونُ بِأَسْهَمِ بَيْنَهُمْ مِنْ جَرَاءِ هَذَا الْعَبَثِ بِتِلْكَ الضُّوَابِطِ الدِّينِيَةِ الْكَبْرَى، وَالْحَوَافِظِ الْأَدْبِيَةِ الْعَظْمَى. وَمَا دَامَ لِكُلِّ وَاحِدٍ أَنْ يَفْهَمَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا شَاءَ لَهُ الْهَوَى وَالشَّهْوَةُ دُونَ

= بقرية بابل، فرآه فَتَقَرَّسَ فِيهِ الْجِلَادَةُ، فَاسْتَأْجَرَهُ مِنْ أُمِّهِ، وَحَمَلَهُ إِلَى نَاحِيَتِهِ. قَالُوا: فَمَالَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ جَاوِيزَانٌ وَأَفْشَتْ إِلَيْهِ أَسْرَارَ زَوْجِهَا، وَأَطْلَعَتْهُ عَلَى دَفَائِنِهِ وَكُنُوزِهِ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا قَلِيلًا حَتَّى وَقَعَتْ حَرْبٌ بَيْنَ جَاوِيزَانَ وَعِمْرَانَ، فَأَصَابَتْ جَاوِيزَانَ جَرَاخَةٌ فَمَاتَ مِنْهَا، فَزَعَمَتْ امْرَأَةٌ جَاوِيزَانَ أَنَّ بَابَكَ قَدْ اسْتَخْلَفَ هَذَا عَلَى أَمْرِهِ، وَتَحَوَّلَ رُوحُهُ إِلَيْهِ... "حَتَّى صَدَّقُوهَا وَأَطَاعُوهُ، وَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ. انْظُرْ: الْبَدْءُ وَالتَّارِيخُ (٦/ ١١٤)، التَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ (١/ ١٣٥)، فَضَائِحُ الْبَاطِنِيَّةِ ص ١٤.

(١) انْظُرْ: فَضَائِحُ الْبَاطِنِيَّةِ ص ١٧.

(٢) فِي هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ: انْظُرْ فَضَائِحُ الْبَاطِنِيَّةِ ص ٥٥، الْمُنْتَظَمُ (١٢/ ٢٩٦)، الْمَوْافِقَاتُ (٤/ ٢٣١-٢٣٢).

اعتصام بالشرعية، ولا التزام لقواعد اللغة، لم يُعد القرآن قرآنًا، وإنما هما الهوى والشهوة فحسب.

لهذا شَرَطْنَا في التفسير ما شَرَطْنَا. وفي مقدمة شروطه: التزام قوانين الشرعية، والالتزام بقواعد اللغة العربية. أما قوانين الشرعية: فلكيلا تتهاافت النصوص، وتتناقض التعاليم. وأما التزام قواعد اللغة: فلأن القرآن نزل بلسان عربي مبين. ويقول منزله جلَّ شأنه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقضية عربيته هذه أن يُفهم على قوانين لغة العرب، وإلا فلا يُرجى أن يُعقل ما فيه، ولا أن يُفهم ما يحويه. وذلك معنى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ بعد قوله: ﴿عَرَبِيًّا﴾.

تفاسير [الرافضة]: ...

... مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار^(١):

مؤلفه يُدعى ... عبد اللطيف ... [الكازراني] من النَّجَف^(٢).

وهذا التفسير مشتمل على تأويلات تشبه تأويلات الباطنية السابقة. فالأرض يفسرها بالدين، وبالائمة... وبالشيعة، وبالقلوب التي هي محل العلم وقَرَارُهُ، وبأخبار الأمم الماضية إلخ. فيقول في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧]، المُراد: دين الله، وكتاب الله، ويقول في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠٩]، المُراد: أو لم ينظروا في القرآن إلخ. فأنت ترى أنه قد حَمَلَ اللفظ الذي لا يجهله أحد على معانٍ غريبة من غير دليل. وما حمّله على ذلك إلا مَرَكَبُ الهوى والتعصب الأعمى لمذهبه، وذلك لا شك ضلال لا يقل عن ضلال الباطنية ولا البهائية^(٣): ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [غافر: ٣٣].

(١) انظر: التفسير والمفسرون (٢/ ٤٢).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) حركة نَبَعَتْ من المذهب الشيعي الشّيخي، سنة (١٢٦٠هـ) على يد الميرزا علي محمد رضا الشيرازي، تحت رعاية الاستعمار الروسي واليهودية العالمية والاستعمار الإنجليزي، بهدف إفساد العقيدة الإسلامية، وتفكيك وحدة المسلمين. ومن عقائدهم: الحلول والاتحاد والتناسخ وخلود الكائنات، وأن الثواب والعقاب إنما يكونان للأرواح على وجه يشبه الخيال، ويقولون بنبوّة بوذا وغيره من حكماء الهند والصين والفرس، ويوافقون اليهود والنصارى بالقول بصلب المسيح، ويؤوّلون القرآن تأويلات باطنية، وغيرها من العقائد الباطلة. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/ ٤٠٩-٤١٥).

التفسير الإشاري:

[هذا النوع من التفسير يُعرِّفه أصحابه بأنه] ... تأويل القرآن بغير ظاهره؛ لإشارة خفية تظهر لأرباب ... التصوف، و[قد] يمكن الجمع بينها وبين الظاهر المراد أيضًا. وقد اختلف العلماء في التفسير المذكور، فمنهم مَنْ أجازوه، ومنهم مَنْ منعه. وإليك شيئاً من أقوال العلماء لتعرف وجه الحق في ذلك.

قال الزركشي في البرهان^(١): "كلام الصوفية في تفسير القرآن قيل: إنه ليس بتفسير، وإنما هو معانٍ ومواجيد يجدونها عند التلاوة، كقول بعضهم في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا فَاتْلُوهَا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣]: إن المراد: النفس. يريدون أن علة الأمر بقتال من يلينا هي القرب، وأقرب شيء إلى الإنسان نفسه.

وقال ابن الصلاح^(٢) في فتاويه^(٣): وجدتُ عن الإمام أبي الحسن الواحدي^(٤) المفسر أنه قال: "صَنَّفَ أبو عبد الرحمن السُّلَمي^(٥) حقائق التفسير، فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر".

قال ابن الصلاح: "وأنا أقول: الظن بمن يُوثق به منهم إذا قال شيئاً من ذلك أنه

(١) البرهان (٢/ ١٧٠-١٧١). وفي ضمنه النقل الذي بعده عن ابن الصلاح (باختصار وتصرف يسير).

(٢) الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن المُفتي صلاح الدين الكردي الشَّهْرَزُورِي الموصلي الشافعي، وُلِدَ سنة (٥٧٧هـ)، وأخذ العلم عن كثيرين، وبرَّع في الحديث وعلومه، وله مشاركة في فنون عدة، وكان ورعاً، وافر العقل، حسن السُّنن، كثير العبادة، وكان ذا جلال وهيبة ووقار، وفصاحة وعلم. توفي سنة (٦٤٣هـ)، وصُلِّي عليه بجامع دمشق، وعاش ستاً وستين سنة. السير (٢٣/ ١٤٠).

(٣) فتاوى ابن الصلاح، ص ١٩٦-١٩٧. (بتصرف يسير). وانظر: السير (١٧/ ٢٥٥)، (١٨/ ٣٤١، ٣٤٢).

(٤) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد علي الواحدي النيسابوري، الشافعي، لزم أبا إسحاق الثعلبي وأكثر عنه، وصَنَّفَ التفاسير الثلاثة (البيسط)، و(الوسيط)، و(الوجيز)، وله مصنفات أخرى متنوعة، وكانت وفاته في نيسابور سنة (٤٦٨هـ). السير (١٨/ ٣٣٩).

(٥) محمد بن الحسين بن محمد الأزدي، أبو عبد الرحمن السُّلَمي، من كبار الصوفية، وهو حافظ مُحدِّث، وُلِدَ سنة (٣٢٥هـ)، قال الذهبي في السير (١٧/ ٢٥٢): "وفي الجملة ففي تصانيفه أحاديث وحكايات موضوعة، وفي (حقائق تفسيره) أشياء لا تسوغ أصلاً، عدّها بعض الأئمة من زندقة الباطنية، وعدّها بعضهم عِرْفَاناً وحقيقة. نعوذ بالله من الضلال، ومن الكلام بهوى؛ فإن الخير كل الخير في متابعة السنة، والتمسك بهدي الصحابة والتابعين عليهم السلام". اهـ.

وقال بعده ص ٢٥٥: "وقيل: بلغت تأليف السُّلَمي ألف جزء، و(حقائقه) قَرْمَطَة، وما أظنه يتعمد الكذب، بلى! [لعلها: بل] يروي عن محمد بن عبد الله الرازي الصوفي أباطيل، وعن غيره" اهـ. توفي سنة (٤١٢هـ). السير (١٧/ ٢٤٧).

لم يذكره تفسيراً، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة؛ فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية، وإنما ذلك منهم تنظير لما ورد به القرآن؛ فإنّ النظر يذكر بالنظر. ومع ذلك فيا ليتهم لم يتساهلوا بمثل ذلك؛ لما فيه من الإبهام والالتباس".

وقال النسفي^(١).... "النصوص على ظواهرها، والعدول عنها إلى معانٍ يدّعيها أهل الباطن إلحاد" اهـ^(٢)...

شروط قبول التفسير الإشاري^(٣)؛

... التفسير الإشاري لا يكون مقبولا إلا بشروط خمسة، وهي:

- (١) ألا يتنافى مع ما يظهر من معنى النظم الكريم.
 - (٢) ألا يدّعى أنه المراد وحده دون الظاهر.
 - (٣) ألا يكون تأويلاً بعيداً سخيلاً، كتفسير بعضهم قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، بجعل كلمة (لَمَعَ) فعلاً ماضياً. وكلمة: (المحسنين) مفعوله.
 - (٤) ألا يكون له مُعارض شرعي أو عقلي.
 - (٥) أن يكون له شاهد شرعي يؤيّده.
- كذلك اشترطوا، بيد أن هذه الشروط متداخلة، فيمكن الاستغناء بالأول عن الثالث، وبالخامس عن الرابع. ويَحْسُن ملاحظة شرطين بدلتهما:
- أحدهما: بيان المعنى الموضوع له اللفظ الكريم أولاً.
- ثانيهما: ألا يكون من وراء هذا التفسير الإشاري تشويش على المُفسّر له. وسيأتيك في نصيحتي... ما يقرّر هذين الشرطين.

ثم إن هذه شروط لقبوله، بمعنى عدم رفضه فحسب، وليست شروطاً لوجوب اتباعه والأخذ به؛ ذلك لأنه لا يتنافى وظاهر القرآن، ثم إن له شاهداً يعضده من الشرع، وكل ما كان كذلك لا يُرفض. وإنما لم يجب الأخذ به لأنّ النظم الكريم لم يُوضع للدلالة

(١) أبو حفص، عمر بن محمد بن أحمد النَّسْفِي الحنفي، السَّمَرْقَنْدِي، وُلِدَ نحو سنة (٤٦١هـ)، وهو صاحب فنون، وله نحو من مئة مُصَنَّف. وتوفي بسمرقند سنة (٥٣٧هـ). السير (٢٠ / ١٢٦).

(٢) شرح العقائد النسفية ص ٣٤٨-٣٤٩، بتصرف يسير.

(٣) انظر: جامع المسائل لابن تيمية (٤ / ٦٥)، مجموع الفتاوى (٢ / ٢٧-٢٨)، (٦ / ٣٧٦-٣٧٧)، (١٠ / ٧٨)،

(١١ / ٤٢)، مجموعة الرسائل والمسائل (١ / ٢٩)، التبيان في أقسام القرآن (ص ٧٩)، الموافقات (٤ / ٢٣١-٢٣٢)،

٢٣٢، ٤٤٣-٤٤٤).

عليه، بل هو من قبيل... [الشيء بالشيء يُذكر، وأن ذلك في أحسن أحواله يكون من قبيل الاعتبار، ثم إن ما يمكن أن تنطبق عليه هذه الشروط قليل جدًا. والله أعلم].

أهم كتب التفسير الإشاري:

وأهم كتب التفسير الإشاري أربعة: تفسير النيسابوري، وتفسير الألوسي، وتفسير التستري، وتفسير محيي الدين بن عربي.

١- أما تفسير النيسابوري: ... [فسيأتي] الكلام عليه، ... [لكن نشير هنا إلى] أنه بعد أن يُوفِّي الكلام على ظاهر معنى الآية أو الآيات يقول: قال أهل الإشارة. أو يقول: التأويل: ثم يسوق المعنى الإشاري لتلك الآية أو الآيات تحت هذا العنوان. مثال ذلك: أنه قال بعد التفسير الظاهر لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] الآيات. قال ما نصه: "التأويل: ذبح البقرة إشارة إلى ذبح النفس البهيمية؛ فإن في ذبحها حياة القلب الروحاني، وهو الجهاد الأكبر. مُوتُوا قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا.

اقْتُلُونِي يَا ثِقَاتِي إِنَّ فِي قَتْلِي حَيَاتِي
وَحَيَاتِي فِي مَمَاتِي وَمَمَاتِي فِي حَيَاتِي
مُتْ بِالْإِرَادَةِ تَحِيًا بِالطَّبِيعَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مُتْ بِالطَّبِيعَةِ تَحِيًا بِالْحَقِيقَةِ.

﴿مَا هِيَ؟ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ﴾، نَفْسٌ تَصْلَحُ لِلذَّبْحِ بِسَيْفِ الصِّدْقِ.

﴿لَا فَارِضٌ﴾ في سن الشيخوخة؛ فيعجز عن وظائف سلوك الطريق لضعف القوى البدنية، كما قيل: الصوفي بعد الأربعين بارد.

﴿وَلَا يَكُرُّ﴾ في سن شَرِّخِ الشَّبَابِ، يَسْتَهْوِيهِ سُكْرُهُ.

﴿عَوَانُ بَيْنِكَ ذَلِكَ﴾؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: ١٥].

﴿بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ﴾ [البقرة: ٦٩] إشارة إلى صُفْرَةِ وَجْهِ أَصْحَابِ الرِّيَاضَاتِ.

﴿فَاقْعُ لَوْنُهَا﴾، يريد أنها صُفْرَةُ زَيْنٍ، لا صُفْرَةُ شَيْنٍ؛ فَإِنَّهَا سِيَمَا الصَّالِحِينَ.

﴿لَا دُولُ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٧١] لا تَحْتَمِلُ ذِلَّةَ الطَّمَعِ، ولا تُثِيرُ بَالَةَ الْحَرَصِ أَرْضَ الدُّنْيَا

لَطَلَبِ زَخَارِفِهَا وَمُشْتَهَاتِهَا.

﴿وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ ولا يسقي حَرْثَ الدُّنْيَا بِمَاءِ وَجْهِهِ عِنْدَ الْخَلْقِ، وبِمَاءِ وَجَاهَتِهِ عِنْدَ

الْخَالِقِ؛ فَيَذْهَبُ مَأْوُهُ عِنْدَ الْحَقِّ وَعِنْدَ الْخَلْقِ.

﴿مُسَلَّمَةٌ﴾ من آفات صفاتها، ليس فيها علامة طلب غير الله.

﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، بمقتضى الطبيعة، لولا فضل الله وحسن توفيقه.

﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا﴾ [البقرة: ٧٢]، يعني: القلب.

﴿فَأَذَرَتْهُمُ﴾، فاختلقتم أنه كان من الشيطان، أم من الدنيا، أم من النفس الأمارة.

﴿قَتَلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾ [البقرة: ٧٣]، ضَرَبَ لسان البقرة المذبوحة بسكين الصدق على

قتيل القلب بمداومة الذكر؛ فيحيي بإذن الله، وقال: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

﴿وَأَنَّ مِنَ الْجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٧٤]، مراتب القلب في القسوة مختلفة:

فالتى يتفجّر منها الأنهار: قلوب يظهر عليها -لغليان أنوار الروح بترك اللذات والشهوات- بعض الأشياء المشبهة بخرق العادات، كما يكون لبعض الرهبان والهنود.

والتي تشقّق فيخرج منها الماء: هي التي ظهر عليها في بعض الأوقات عند انخراق الحُجُب البشرية من أنوار الروح، فيُريه بعض الآيات والمعاني المعقولة، كما يكون لبعض الحكماء.

والتي تهبط من خشية الله: ما يكون لبعض أهل الأديان والمِلَل من قبول عكس أنوار الروح من وراء الحُجُب، فيقع فيها الخوف والخشية.

وهذه المراتب مُشتركة بين المسلمين وغيرهم. والفرق أنها في المسلمين مُؤيَّدة بنور الإيمان، فيزيدون في قُرْبهم وقلوبهم ودرجاتهم. ولغيرهم ليست مُؤيَّدة بالإيمان، فيزيدوا في غرورهم وعُجبهم وبُعدهم واستدراجهم. والمسلمون مُختصّون بكرامات وِفَراسات تظهر لهم من تجلّي أنوار الحق ورؤية برهانه.

فإراءة الآيات للخواص: ﴿سَأُريهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [فصلت: ٥٣].

﴿وَرِيبِكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣]، لكن إرادة البرهان لأخصّ الخواص كما جاء

في حق يوسف: ﴿لَوْلَا أَن رَّآهُ بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤].

سُئل الحسن بن منصور^(١) عن البرهان فقال: وإِردَاتُ تَرِدُ عَلَى الْقُلُوبِ، فتعجز

القلوب عن تكذيبها. والله أعلم" اهـ^(٢).

(١) لعله الحسن بن منصور بن إبراهيم، ويقال: الحُسَيْن بن منصور، أبو علي البَغْدَادِيُّ الشَّطَوِيُّ الصُّوفِيُّ. ويُعرَف بأبي عَلَوِيه. انظر: تاريخ بغداد (٨/ ٤٦٤)، تاريخ الإسلام (٦/ ٧١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٧٨).

(٢) غرائب القرآن (١/ ٣١٥) (بتصرف يسير).

مثال ثانٍ: قال النيسابوري -أيضاً- بعد تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [البقرة: ١١٤]، ما نصه: "التأويل: مساجد الله التي يُذكر فيها اسمه عند أهل النظر: النفس، والقلب، والروح، والسر، والخفي، وهو سر السر. وذكر كل مسجد منها مناسب لذلك المسجد. فذكر مسجد النفس: الطاعات، والعبادات. ومنع الذكر فيه: بترك الحسنات وملازمة السيئات. وذكر مسجد القلب: التوحيد والمعرفة. ومنع الذكر فيه: بالتمسك بالشبهات، والتعلق بالشهوات... فإن القلوب المُعلَّقة بالشهوات عقولها عني محجوبه. وذكر مسجد الروح: بالشوق والمحبة. ومنع الذكر فيه: بالحفظ والمُسكِّنات. وذكر مسجد السر: المراقبة والشهود. ومنع الذكر فيه: بالركون إلى الكرامات. وذكر مسجد الخفي -وهو سر السر-: بذل الوجود، وترك الموجود. ومنع الذكر فيه: بالالتفات إلى المُشاهدات والمُكاشفات" إلى آخر ما قال^(١)، [وهذا والذي قبله -كما ترى- نوع قَرْمَطة وتحريف يُنزّه عنه القرآن].

٢- وأما تفسير الألوسي: فاسمه (رُوح المعاني).

ومؤلفه: ... شهاب الدين السيد محمد الألوسي البغدادي، مفتي بغداد، المتوفى سنة (١٢٧٠) سبعين ومائتين وألف^(٢). وهذا التفسير... أُلّف فيه بين ما يفهم بطريق العبارة، وما يفهم بطريق الإشارة -رحمه الله، وتجاوز عنه-.

ومما قاله في التفسير الإشاري بعد أن فسّر قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّعِقَةُ وَأَنْتُمْ نُنْظَرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥] إلى آخر الآيات بعدها. قال ما نصه: "ومن مقام الإشارة في الآيات: وإذا قلت: يا موسى القلب، لن نؤمن الإيمان الحقيقي حتى نصل إلى مقام المُشاهدة والعيان. فأخذتكم صاعقة الموت -الذي هو الفناء في التجلي الذاتي- وأنتم تُراقبون أو تُشاهدون. ثم بعثناكم بالحياة الحقيقية، والبقاء بعد الفناء؛ لكي تشكروا نعمة التوحيد والوصول بالسلوك في الله ﷻ وظللنا عليكم غمام تجلي الصفات؛ لكونها حُجُبُ شمس الذات" إلى آخر ما قال^(٣).

(١) السابق (١/ ٣٨٠)؛ بتصرف.

(٢) انظر: الأعلام للزركلي (٧/ ١٧٦).

(٣) روح المعاني (١/ ٢٦٩).

مثال ثانٍ: قال بعد تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٦٣]، قال ما نصّه: "﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ المأخوذ بدلائل العقل بتوحيد الأفعال والصفات، ورفعنا فوقكم طور الدماغ؛ للتمكن من فهم المعاني وقبولها. أو أشار سبحانه بالطور إلى موسى القلب، ورفعه إلى علوه واستيلائه في جو الإرشاد، [وقلنا: خذوا، أي: اقبلوا] ﴿مَا آتَيْنَاكُمْ﴾ من كتاب العقل الفرقاني بجد، وعُوا ما فيه من الحكّم والمعارف والعلوم [والشرائع؛ لكي تتقوا الشرك والجهل والفسق، ثم أعرضتم بإقبالكم إلى الجهة السلفية بعد ذلك. فلولا حكمة الله تعالى بإمهاله، وحكمه بإفضاله؛ لعاجلتكم العقوبة، ولحلّ بكم عظيم المصيبة.

إلى الله يُدعى بالبراهين مَنْ أْبِيغَانُ لَمْ يُجِبْ بِأَذْنِهِ بِيضُ الصَّوَارِمِ" اهـ^(١)...

[وهذا -أيضاً- من التفسير الباطل، وتحريف للكلم عن مواضعه]^(٢).

٣- تفسير التُّسْتَرِي^(٣): هو أبو محمد سهل بن عبد الله التُّسْتَرِي، المتوفى سنة (٣٨٣هـ) ثلاث وثمانين وثلاثمائة^(٤). وتفسيره هذا لم يَسْتَوْعِبْ كل الآيات، وإن استوعب السور، وقد سلك فيه مسلك الصوفية، مع موافقته لأهل الظاهر [في بعض المواضع].

وإليك نموذجاً منه إذ يقول في تفسير البسملة ما نصّه: "(الباء): بهاء الله ﷻ، (والسين): سناء الله ﷻ، (والميم): مجد الله ﷻ، (والله): هو الاسم الأعظم الذي حوى الأسماء كلها. وبين الألف واللام منه حرف مكْنَى [غيب من] غيب إلى غيب، وسِر من سِر إلى سِر، وحقيقة من حقيقة إلى حقيقة. لا ينال فهمه إلا الطاهر من الأدناس، الآخذ من الحلال قواماً ضرورة الإيمان.

(والرحمن): اسم فيه خاصة من الحرف المكْنَى بين الألف واللام.

(١) السابق (١/ ٢٨٢).

(٢) نَظَّار ذلك في هذا الكتاب كثير، وإذا أردت الوقوف على أمثلة كثيرة: فيمكن استدعاء ذلك بواسطة نسخة إلكترونية، عند كتابة (ومن باب الإشارة).

(٣) الناظر في هذا الكتاب يجد في مضامينه روايات محكمة من سيرة سهل وزهده، وليست من كلامه؛ الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن هذا التفسير من جهة كونه مؤلفاً لسهل أم أنه من جمع أحد المعتنين بكلامه. وللوقوف على نماذج من ذلك: راجع مقدمة التحقيق ص ١٢-١٣.

(٤) وفيات الأعيان (٢/ ٤٢٩)، تاريخ الإسلام (٦/ ٧٥٦).

(والرحيم): هو العاطف على عباده بالرزق في الفرع، والابتداء في الأصل، رحمة لسابق علمه القديم. قال أبو بكر^(١): أي: بنسيم روح الله اخترع من ملكه ما شاء رحمة لأنه رحيم. وقال علي بن أبي طالب عليه السلام: الرحمن الرحيم: اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر. فنفى الله [تعالى] بهما القنوط عن المؤمنين من عباده "اه"^(٢).

ومن تفسيره بما هو قريب من المعنى الظاهر قوله في تفسير الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] إلخ، ما نصّه: "أفكان شاكاً في إيمانه حتى سأل ربه أن يريه آية معجزة ليصح معها إيمانه؟ فقال سهل: لم يكن سؤاله ذلك عن شك، وإنما كان طالباً لزيادة اليقين، يقيناً في قدرة الله، وتمكيناً في خلقه، ألا تراه كيف قال: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى﴾، فلو كان شاكاً لم يُجب: بـ(بلى). ولو علم الله منه الشك -وهو أخبر بـ(بلى) وسُتر الشك-؛ لكشف الله ذلك. إذ كان مثله مما لا يخفى" اه"^(٣).

وهذا الكتاب صغير الحجم، ... يقع في نحو من (٣١٤) أربع عشرة وثلاثمائة صفحة، وهو مطبوع بمصر.

٤- تفسير ابن عربي: هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله، محيي الدين بن عربي، الحاتمي، الصوفي، [من أشهر القائلين بعقيدة وحدة الوجود] ... ولد بمرسية سنة (٥٦٠) ستين وخمسائة، وتوفي في دمشق سنة (٦٣٨) ثمان وثلاثين وستمائة^(٤).

ومن مصنفاته: كتاب (الجمع والتفصيل في إبداء معاني التنزيل)، ومنها: (إيجاز البيان في الترجمة عن القرآن). وقد طُبِعَ تفسيره في جزئين بالمطبعة الأميرية سنة (١٢٨٧) سبع وثمانين ومائتين بعد الألف، وقد قال في خطبته ما نصّه: "وقد تذكرت خبراً قد أتاني فازدهاني، مما وراء المقاصد والأمان، قول النبي الأمي الصادق عليه أفضل الصلوات من كل صامت وناطق: "ما من القرآن آية إلا ولها ظهر وبطن، ولكل حرف حدّ،

(١) أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن أبي النضر البلوي النسفي، وكان محدثاً، ولد سنة (٤٢٣هـ)، وتوفي سنة (٥٥٥هـ). انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٣٥/ ٩٩-١٠٠). وهو من المعتنين بكلام سهل، وقد روى عنه هذا الكتاب. وربما يكون قد جمع ما حصل له من الروايات عنه، وأضاف إليها بعضاً من أحواله.

(٢) تفسير التستري، ص ٢٢.

(٣) تفسير التستري، ص ٣٧ (باختصار وتصرف يسير).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٤٨)، الوافي بالوفيات (٤/ ١٢٤).

ولكل حَدَّ مَطْلَعٌ" ^(١). وفهمتُ منه أَنَّ الظَّهْرَ: هو التفسير، والبطن: هو التأويل، والحَدُّ: ما يتناهى إليه المفهوم من معنى الكلام، والمَطْلَعُ: ما يصعد إليه منه فيطلع على شهود المَلِكِ العَلَّامِ.

وقد نُقِلَ عن الإمام المُحَقِّق السابق، جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أنه قال: "لقد تجلَّى الله تعالى لعباده في كلامه، ولكن لا يُبْصَرُونَ" ^(٢). ورُوي عنه عليه السلام أنه خَرَّ مَغْشِيًّا عليه وهو في الصلاة، فُسِّلَ عن ذلك فقال: "ما زلت أُرَدِّد الآية حتى سمعتها من المُتَكَلِّمِ بها" ^(٣).

قال: "فرايتُ أن أُعَلِّقَ بعض ما يَسْنَحُ لي في الأوقات من أسرار حقائق البطون، وأنوار شوارق الكائنات، دون ما يتعلَّق بالظواهر والحدود؛ فإنها قد عَيَّنَ لها حَدٌّ محدود. وقد قيل: "مَنْ فسر القرآن برأيه فقد كفر" ^(٤)، وأما التأويل فلا يُقْيِي ولا يَدْرُ؛ فإنه باختلاف أحوال المُسْتَمِعِ وأوقاته، في مراتب سلوكه وتفاوت درجاته. وكلما تَرَقَّى عن مقام انفتح له باب فهم جديد، وأطَّلَعَ به على لطيف معنى عتيد". إلى أن قال: "وكل ما لا يقبل التأويل عندي، أو لا يُحْتَاجُ إليه فما أوردته أصلاً" إلخ اهـ ^(٥).

ومن تفسيره الإشاري لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] ما نصَّه: "﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] هي النفس الحيوانية، وذَبَحَها قَمَعَ هواها الذي هو حياتها، وَمَتَّبَعَهَا من الأفعال الخاصة بها، بِشَفْرَةِ سكين الرياضة" ^(٦). وقال في

(١) أخرجه ابن جرير (٢٢ / ١)، وابن حبان (٧٥) مختصراً، كلاهما عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، وأخرجه البيهقي في شرح السنة (١٢٢) عن الحسن مرسلاً، والطبراني في الكبير (٨٦٦٧) موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه.
والحديث أعله البيهقي وابن حزم في الإحكام (١٦ / ٣) بالإرسال، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١٣٣٨)، وصححه ابن حبان وأحمد شاكر في تعليقه على تفسير الطبري (٢٢ / ١) دون زيادة "ولكل حرف حد، ولكل حد مَطْلَعٌ".

(٢) ذكره أبو طالب المكي في قوت القلوب (١ / ٨٨).

(٣) السابق.

(٤) روي مرفوعاً من حديث جندب بن جنادة رضي الله عنه بلفظ: "من قال في كتاب الله تعالى برأيه فأصاب فقد أخطأ"، وزاد رزين زيادة غير موجودة في الأصول: "ومن قال برأيه فأخطأ فقد كفر". انظر: جامع الأصول (٢ / ٣)، وروي أيضاً مرفوعاً من حديث عن ابن عباس رضي الله عنه بلفظ: "من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار"، وقد تقدم تخريجهما.

(٥) تفسير ابن عربي (١ / ٣-٤)؛ بتصرف.

(٦) السابق (١ / ٤٢).

تفسير آية: ﴿وَلَسْلَيْمَنَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ إلى قوله: ﴿وَذَكَرَى لِلْعِيدِينَ﴾ من سورة الأنبياء [٨١-٨٤]، قال ما نصّه: "﴿وَلَسْلَيْمَنَ الرِّيحَ﴾ [الأنبياء: ٨١] أي: سخرنا لسليمان العقل العملي والتممكن على عرش النفس في الصدر، ريح الهوى، ﴿عَاصِفَةً﴾ في هبوبها. ﴿تَجْرِي بِأَمْرِ﴾ مطيعة له، ﴿إِلَى الْأَرْضِ﴾ أرض البدن المُتَدَرَّب بالطاعة والأدب. ﴿الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا﴾ بتميز الأخلاق والمملكات الفاضلة والأعمال الصالحة. ﴿وَكُنَّا يَكُلُ شَيْءٍ﴾ من أسباب الكمال ﴿عَلِيمِينَ﴾. ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ﴾ شياطين الوهم والتخيل، ﴿مَنْ يَغُصُّونَ لَهُ﴾ في بحر الهَيُولَى^(١) الجثمانية، وَيَسْتَخْرِجُونَ دُرَرَ المعاني الجزئية. ﴿وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ﴾ من التركيب والتفصيل والمصنوعات، وتهيج الدواعي المكسوبات وأمثالها. ﴿وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ﴾ عن الزيف والخطأ والتسويل الباطل والكذب. ﴿وَأَيُّوبَ﴾ النفس المطمئنة الْمُتَحَنِّة بأنواع البلاء في الرياضة، البالغة كمال الزكاء في المُجَاهِدة. ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ﴾ عند شدة الكرب في الجِدِّ، وبلوغ الطاقة والوُسْع في الجهد. ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ﴾ من الضعف والانكسار والعجز. ﴿وَأَنْتَ أَزْكَمُ الْبَصَرِ﴾ بالتوسعة والروح. ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ﴾ بِرُوح الأحوال عن كدِّ الأعمال، عند كمال الطمأنينة ونزول السكينة. ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرِّهِ﴾ من ضرِّ الرياضة بنور الهداية، ونفّسنا عنه ظُلْمة الكرب، بإشراق نور القلب. ﴿وَأَتَيْنَاهُ أَهْلَهُ﴾ القوى النفسية التي ملكناها وأمتنّاها بالرياضة، بإحيائها بالحياة الحقيقية. ﴿وَمَثَلَهُمْ مَعَهُمْ﴾ من إمداد القوى الروحانية وأنوار الصفات القلبية، ووفرنا عليهم أسباب الفضائل الخُلُقِيَّة، وأحوال العلوم النافعة الجزئية. ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذَكَرَى لِلْعِيدِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٤] اهـ^(٢).

[وهذا تفسير صوفي فلسفي بعيد كل البعد عن المعاني التي دلّ عليها القرآن].

(١) الهَيُولَى (بضم الياء مخففة أو مشددة): لفظ يوناني بمعنى: الأصل والمادة. وفي الاصطلاح: "مادة الشيء التي يُصنع منها، كالخشب للكرسي، والحديد للمسمار، والقطن للملابس القُطْنِيَّة. و(عند القدماء) مادة ليس لها شكل ولا صورة معينة، قابلة للتشكيل والتصوير في شَتَّى الصور". المعجم الوسيط (٢/ ١٠٠٤)، وانظر: مفاتيح العلوم (ص ١٥٨)، التعريفات للجرجاني ص ٢٥٧.

(٢) السابق (ص ٤٧-٤٨) بتصرف يسير.

نصيحة خالصة:

بيد أن هذا التفسير - كما ترى - جاء كله على هذا النمط دون أن يتعرّض لبيان المعاني الوضعية للنصوص القرآنية، وهنا الخطر كل الخطر؛ فإنه يخاف على مطالعته أن يفهم أن هذه المعاني الإشارية هي مُراد الخالق إلى خلقه في الهداية إلى تعاليم الإسلام، والإرشاد إلى حقائق هذا الدين الذي ارتضاه لهم.

ولعلك تلاحظ معي أن بعض الناس قد فُتِنُوا بالإقبال على دراسة تلك الإشارات والخواطر، فدخل في روعهم أن الكتاب والسنة، بل الإسلام كله ما هي إلا سوانح وواردات، على هذا النحو من التأويلات والتوجيهات!! وزعموا أن الأمر ما هو إلا تخيلات، وأن المطلوب منهم هو الشطح مع الخيال أينما شطح، فلم يتقيدوا بتكاليف الشريعة، ولم يحترموا قوانين اللغة العربية في فهم أبلغ النصوص العربية، كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

والأذهى من ذلك أنهم يتخيّلون ويُخيّلون إلى الناس أنهم هم أهل الحقيقة الذين أدركوا الغاية، واتصلوا بالله اتصالاً أسقط عنهم التكليف، وسَمّا بهم عن حضيض الأخذ بالأسباب، ما داموا في زعمهم مع ربّ الأرباب. وهذا - لعمر الله - هو المصّاب العظيم الذي عمل له الباطنية وأضرابهم من أعداء الإسلام؛ كيما يهدموا التشريع من أصوله، ويأتوا بنيانه من قواعد. ﴿تُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].

فواجب النصّح لإخواننا المسلمين يقتضينا أن نحذّرهم الوقوع في هذه الشبّاك، ونُشير عليهم أن يَنْفَضُوا أيديهم من أمثال تلك التفاسير الإشارية المُلتوية، ولا يُعَوّلُوا على أشباهها مما ورد في كلام القوم بالكتب الصوفية؛ لأنها كلها أذواق ومَوَاجيد خارجة عن حدود الضبط والتقييد. وكثيراً ما يختلط فيها الخيال بالحقيقة، والحقّ بالباطل. وإذا تجرّدت من ذلك فقلّماً يظهر منها مُراد القائل، وإذا ظهر فقد يكون من الكُفريات الفاحشة، التي تستبعد صدورها من... صادقي عامة المسلمين...

فالأخرى بالفطن العاقل أن ينأى بنفسه عن هذه المزالق، وأن يفرّ بدينه من هذه الشبهات، وأمامه في الكتاب والسنة وشروحهما على قوانين الشريعة واللغة رياض وجنات. ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾! [البقرة: ٦١].

قال عليه السلام: "فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه" ^(١)، وقال عليه السلام: "دع ما يريبك إلى ما يريك" ^(٢)، وبالله تعالى توفيقى وتوفيقك. نسأله تعالى أن يخرجنا من ظلمات الأوهام، وأن يُحققنا بحقائق الدين وتعاليم الإسلام، آمين. ...

[قال أبو حامد الغزالي]: "وأما الشطح فنعني به صنفين من الكلام، أحدهما بعض الصوفية. [ثم ذكر الصنف الثاني فقال:] ...

الصنف الثاني من الشطح: كلمات غير مفهومة، لها ظواهر رائقة، وفيها عبارات هائلة. وليس وراءها طائل. وتلك إما أن تكون غير مفهومة عند قائلها، بل يُصدرها عن خبط في عقله، وتشويش في خياله؛ لقلة إحاطته بمعنى كلام قرع سمعه - وهذا هو الأكثر - وإما أن تكون مفهومة له، ولكنه لا يقدر على تفهيمها وإيرادها بعبارة تدل على ضميره؛ لقلة مُمارسته للعلم، وعدم تعلّمه طريق التعبير عن المعاني بالألفاظ الرشيقة. ولا فائدة لهذا الجنس من الكلام إلا أنه يُشوِّش القلوب، ويدهش العقول، ويَحَيِّر الأذهان، أو يَحْمِل على أن يُفهم منها معاني ما أُريدت، ويكون فهم كل واحد على مُقتضى هواه وطبعه. وقد قال عليه السلام: "ما حدّث أحدكم قومًا بحديث لا يفقهونه إلاّ كان فتنة عليهم" ^(٣)، وقال عليه السلام: "كلّموا الناس بما يعرفون، ودعوا ما يُنكرون، أتريدون، أن يُكذّب الله ورسوله" ^(٤)، وهذا يفهمه صاحبه ولا يبلّغه عقل المستمع، فكيف فيما لا يفهمه قائله؟ فإن كان يفهمه القائل دون المُستمع فلا يحلّ ذكره...

وأما الطامات: فيدخلها ما ذكرناه في الشطح، وأمر آخر يخصّها: وهو صرّف ألفاظ الشرع عن ظواهرها المفهومة إلى أمور باطنة لا يسبق منها إلى الأفهام فائدة، كدأب

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) واللفظ له، من حديث النعمان بن بشير.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٥٧١١) من حديث الحسن بن علي عليه السلام، وصححه الترمذي، وابن خزيمة (٢٣٤٨)، وابن حبان (٧٢٢)، والحاكم (١٣ / ٢)، والذهبي، وابن حجر في تغليق التعليق (٣ / ٢١١)، والألباني في الإرواء (١٢) وغيره.

(٣) أخرجه العقيلي في الضعفاء (٣ / ٢٠١) من حديث ابن عباس عليه السلام بلفظ: قالوا: يا رسول الله، ما نسمع منك نُحدّث به كله؟ فقال: "نعم، إلاّ أن تُحدّثوا قومًا حديثًا لا تُدرّكه عقولهم فيكون على بعضهم فتنة"، وعزاه العراقي في مغني الأسفار (ص ٤٧) لابن السني وأبي نعيم في الرىاء، وصعّف إسناده.

وأخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١٢) موقوفًا على ابن مسعود عليه السلام، وصحح إسناده ابن الملقن في التوضيح (٣ / ٦٥٥)، وضعفه ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢ / ٨٧)، والألباني في ضعيف الجامع (٥٠٢٣).

(٤) أخرجه البخاري عن علي موقوفًا (١٢٧)، ورفعه الذّيل في مسنده: الفردوس، من طريق أبي نعيم (٥ / ١٧) عن ابن عباس عليه السلام.

الباطنية في التأويلات. فهذا -أيضاً- حرام، وضرره عظيم؛ فإنَّ الألفاظ إذا صُرفت عن مقتضى ظواهرها من غير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشرع، ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ، وسَقَطَ به منفعة كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ؛ فإنَّ ما يَسْبِقُ منه إلى الفهم لا يُوثق به، والباطن لا ضبط له، بل تتعارض فيه الخواطر، ويمكن تنزيله على وجوه شتى. وهذا -أيضاً- من البدع الشائعة العظيمة الضرر، وإنما قصد أصحابها الإغراب؛ لأنَّ النفوس مائلة إلى الغريب ومُستلذَّة له، وبهذا الطريق توَصَّل الباطنية^(١) إلى هَدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها، وتنزيلها على رأيهم، كما حكيناه من مذاهبهم في كتاب المستظهري المُصنَّف في الرد على الباطنية^(٢).

ومثال تأويل أهل الطامَّات: قول بعضهم في تأويل قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ [طه: ٤٣] إنه إشارة إلى قلبه، وقال: هو المراد بفرعون، وهو الطاغى على كل إنسان!! وفي قوله تعالى: ﴿وَأَن أَلْقَىٰ عَصَاكَ﴾ [القصص: ٣١]، أي: كل ما يُتَوَكَّأ عليه ويُعْتَمَد مما سوى الله ﷻ فينبغي أن يلقيه.

وفي قوله ﷻ: "تسحروا؛ فإنَّ في السَّحور بركة"^(٣)، أراد به الاستغفار في الأسحار!! وأمثال ذلك، حتى ليحرِّفون القرآن من أوله إلى آخره عن ظاهره، وعن تفسيره المنقول عن ابن عباس وسائر العلماء. وبعض هذه التأويلات يُعلم بطلانها قطعاً، كتنازل فرعون على القلب^(٤)، فإنَّ فرعون شخص محسوس تواتر إلينا النقل بوجوده ودعوة موسى له، كأبي جهل وأبي لهب وغيرهما من الكفار. وليس من جنس الشياطين والملائكة مما لم يُدرك بالحس حتى يتطرَّق التأويل إلى ألفاظه. وكذلك حمل السَّحور على الاستغفار؛ فإنه كان ﷻ يتناول الطعام^(٥) ويقول: "تسحَّروا"، "وهَلُمُّوا إلى الغداء المبارك"^(٦).

(١) تقدم التعريف بها.

(٢) من مطبوعات: مؤسسة دار الكتب الثقافية - الكويت، بتحقيق: عبد الرحمن بدوي.

(٣) أخرجه البخاري (١٩٢٣)، ومسلم (١٠٩٥)، من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٤) انظر: تفسير القرطبي (١/ ٣٣)، تفسير النيسابوري (١/ ٦١).

(٥) لم يرد المؤلف أن هذا من سياق الرواية، إنما القصد أن النبي ﷺ كان يتسحر وكان يأمر أصحابه بذلك.

(٦) أخرجه أبو داود (٢٣٤٤)، والنسائي (٢١٦٣) واللفظ له، من حديث العرياض بن سارية ﷺ، ولفظ أبي داود: دعاني رسول الله ﷺ إلى السَّحور في رمضان، فقال: "هَلُمُّوا إلى الغَدَاءِ المُبَارِكِ"، والحديث صححه ابن خزيمة (١٩٣٨)، وابن حبان (٣٤٦٥)، والألباني في الصحيحة (٢٩٨٣).

فهذه أمور يُدرك بالتواتر والحسّ بطلانها نقلاً، وبعضها يُعلم بغالب الظن، وذلك في أمور لا يتعلق بها الإحساس، فكل ذلك حرام وضلالة وإفساد للدين على الخلق، ولم يُنقل شيء من ذلك عن الصحابة ولا عن التابعين ولا عن الحسن البصري مع إكبابه على دعوة الخلق ووعظهم. فلا يظهر لقوله ﷺ: "من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار" (١) معنى إلا هذا النمط. وهو أن يكون غرضه ورأيه تقرير أمر وتحقيقه، فيستجّر شهادة القرآن إليه، ويحمله عليه، من غير أن يشهد لتنزيله عليه دلالة لفظية لغوية أو نقلية.

ولا ينبغي أن يفهم منه أنه يجب ألا يُفسّر القرآن بالاستنباط والفكر؛ فإن من الآيات ما نُقل فيها عن الصحابة والمفسرين خمسة معانٍ ستة وسبعة، وعلم أن جميعها غير مسموع من النبي ﷺ؛ فإنها قد تكون متنافية لا تقبل الجمع، فيكون ذلك مُستنبطاً بحسن الفهم وطول الفكر؛ ولهذا قال ﷺ لابن عباس رضى الله عنهما: "اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل" (٢).

ومن يستحيز من أهل الطامات مثل هذه التأويلات مع علمه بأنها غير مُرادة بالألفاظ، ويزعم أنه يقصد بها دعوة الخلق إلى الخالق، يضاهي من يستحيز الاختراع والوضع على رسول الله ﷺ لما هو في نفسه حق، ولكن لم ينطق به الشرع. كمن يضع في كل مسألة يراها حقاً حديثاً عن النبي ﷺ؛ فذلك ظلم وضلال ودخول في الوعيد المفهوم من قوله ﷺ: "من كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ" (٣). بل الشر في تأويل هذه الألفاظ أطم وأعظم؛ لأنه مُبطل للثقة بالألفاظ، وقاطع طريق الاستفادة والفهم من القرآن بالكلية. فقد عرفت كيف صرّف الشيطان دواعي الخلق عن القوانين المحمودة إلى المذمومة. فكل ذلك من تليس علماء السوء بتبديل الأسامي. فإن اتبعت هؤلاء اعتماداً على الاسم المشهور من غير التفات إلى ما عُرف في العصر الأول كنت كمن طلب شرف الحكمة باتباع من يُسمى حكيمًا؛ فإن اسم الحكيم يُطلق على الطبيب والشاعر والمُنجم في هذا العصر. وذلك بالغفلة عن تبديل الألفاظ".

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

ثم قال: "اللفظ الخامس - أي: من الألفاظ التي وقع فيها التلبيس - لفظ الحِكْمَة: فإنَّ اسم الحكيم صار يُطلق على الطبيب والشاعر والمُنَجِّم، حتى على الذي يُدَحِّج القُرْعَة على أكف السَّوَادِيَةِ في شوارع الطُّرُق!! والحِكْمَة هي التي أثنى الله ﷻ عليها فقال: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩] ...

فانظر ما الذي كانت الحِكْمَة عبارة عنه؟ وإلى ماذا نُقِل؟ وقَسْ به من بقية الألفاظ، واحترز عن الاغترار بتليسات علماء السوء؛ فإنَّ شرهم على الدين أعظم من شر الشياطين، إذ الشيطان بواسطتهم يتدرَّج إلى انتزاع الدين من قلوب الخلق...

فقد عرفت العلم المحمود والعلم المذموم ومثار الالتباس. وإليك الخيرة في أن تنظر لنفسك فتقتدي بالسلف، أو تتدلَّى بحبل الغرور، وتتَّشَبَّه بالخلف. فكل ما ارتضاه السلف من العلم قد اندرس، وما أكبَّ الناس عليه فأكثره مُبتَدَع ومُحدَث، وقد صحَّ عن رسول الله ﷺ: "بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود غريبًا كما بدأ، فَطُوبَى للغرباء" ^(١)...

وقد صارت تلك العلوم غريبةً بحيث يُمَقَّت ذكراها؛ ولذلك قال الثوري رحمه الله: "إذا رأيت العالم كثير الأصدقاء فاعلم أنه مُخَلَّط" ^(٢)؛ لأنه إن نطق بالحق أبغضوه" انتهى كلام... الغزالي ^(٣)...

تفاسير أهل الكلام:

كلَّ إنسان تغلب عليه نزعتة في كتابته، وتلوح عقيدته من خلال تأليفه وتحديثه كما قلنا، وذلك هو الشأن في [العلماء]... حيث تصدَّوا لتفسير كتاب الله. فالسنِّي لاحت على تفسيره أنوار أهل السنة، [والأشعري أو الماتريدي ملأ كتابه بتأويلات المتكلمين، وتناقضاتهم وآرائهم المضطربة]، والمُعْتَزِّلِي فاحت من جوانب بيانه روائح الاعتزال،... [والرافضي] هبَّت من نواحي تأويله ريح [الرَّفُض]... وهكذا.

بيد أن الفرق بينهم كبير، في التَّعَصُّب أو القَصْد، وفي الإيجاز أو البَسْط. وقد مضى بك الحديث في تفاسير المعتزلة [والرافضة]... ورأيت كيف كان الزمخشري في اعتزاله... مُسْتَخْفِيًا؟ وكيف كان القاضي عبد الجبار... مُسْتَعْلِنًا؟ وكيف كان المولى عبد اللطيف مُشْيِعًا مُسْرِفًا...

(١) أخرجه مسلم (١٤٥) بلفظ مُقَارِب.

(٢) قوت القلوب (١/ ٢٤٨).

(٣) إحياء علوم الدين (١/ ٣٦-٣٨) (بتصرف يسير).

[وسأذكر هنا جملة من كتب التفسير التي سلك مؤلفوها منهج المتكلمين من الأشاعرة أو الماتريدية في تقرير مسائل الاعتقاد^(١)]:

١- تفسير الفخر الرازي: المعروف بـ(التفسير الكبير).

ومؤلفه هو: محمد بن ضياء الدين عمر، المشهور بخطيب الرّي. المولود سنة (٥٤٤هـ)، وكانت وفاته سنة (٦٠٦هـ)^(٢).

وفي هذا الكتاب نجد المؤلف قد [شَنّها حرباً شعواء في كل مُناسبة على... [المخالفين له في] العقيدة.

وقد سلك في تفسيره... مَسْلَكَ الحُكَماء [- الفلاسفة -] الإلهيين، فصاغ أدلته في مباحث الإلهيات على نَمَط استدلالاتهم العقلية...

كما أنه سلك طريقة الطبيعيين في الكونيات، فتكلّم في الأفلاك والأبراج، وفي السماء والأرض، وفي الحيوان والنبات، وفي أجزاء الإنسان، وغير ذلك مما جرّ إليه الاستدلال على وجود الله ﷻ... [مع أنها مسألة من الواضح بمكان!!].

{٢- تفسير البيضاوي: [المعروف بـ(أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

ومؤلفه: هو ناصر الدين بن سعيد البيضاوي، المتوفى سنة (٦٨٥هـ)^(٣)].

وأما تفسير البيضاوي فهو كتاب... دقيق، جمع بين التفسير والتأويل على قانون اللغة العربية، ... وقد التزم أن يختم كل سورة بما يُروى في فضلها من الأحاديث، غير أنه لم يتحرّر فيها الصحيح.

وأحسن حواشيه المُتداولة: حاشية الشَّهاب الخفاجي^(٥)، وإن كان له حواشٍ أخرى

(١) ما ذكر هنا من المؤلفات لا يمثل إلا القليل من تفاسير أهل الكلام، إضافة إلى أن الكلام على كل مؤلّف مما ذكر هنا جاء على سبيل الإيجاز، كل ذلك جُزئاً مع المؤلف فيما ذكر.

(٢) انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٤٨-٢٥٢)، تاريخ الإسلام (١٣/ ١٣٧).

(٣) ما بين الأقواس {} من كلام المؤلف، مع تصرف بتقديم وتأخير بعض العبارات والفقرات (المناهل: ١/ ٥٣٤-٥٣٦).

(٤) انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٨/ ١٥٧)، الأعلام للزركلي (٤/ ١١٠-١١٠).

(٥) أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري. نسبته إلى قبيلة خفاجة. ولد ونشأ بمصر، ورحل إلى بلاد الروم، واتصل بالسلطان مراد العثماني فولاه قضاء سلانيك، ثم قضاء مصر. ثم عزل عنها فرحل إلى الشام، وحلّب، وعاد إلى بلاد الروم، فنفي إلى مصر وولي قضاء يعيش منه فاستقر إلى أن توفي سنة (١٠٦٩هـ). انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٢٣٨).

كثيرة^(١)...

٣- تفسير النَّسْفِي: [المعروف بـ(مدارك التنزيل وحقائق التأويل)].

ومؤلفه: هو أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، المتوفى سنة (٧١٠هـ)^(٢). [٢].

كتاب... مُتداول مشهور، سَهْل ودقيق. قال فيه صاحب كشف الظنون: "هو كتاب وسط في التأويلات، جامع لوجوه الإعراب والقراءات، متضمن لدقائق علم البديع والإشارات... ليس بالطويل المُمَل، ولا بالقصير المُمَل" اهـ^(٣).

٤- تفسير النيسابوري: [المعروف بـ(غرائب القرآن ورغائب الفرقان)].

ومؤلفه: هو نظام الدين، الحسن محمد النيسابوري، المتوفى سنة (٧٢٨هـ)^(٤).

وتفسيره هذا [يمتاز بسهولة عبارته، ...، مع قَصْد وخُلُو من الحَشْو. وقد عُنِيَ بأمرين يلتزمهما: الكلام على القراءات والأوقف في أول كل مرحلة من مراحل التفسير. والكلام على التأويل الإشاري في آخر كل مرحلة من تلك المراحل، ... وهو مختصر لتفسير الفخر الرازي مع تهذيب كبير.

٥- تفسير الجلالين:

[ومؤلفاه هما: جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي، المولود سنة (٧٩١هـ)، والمتوفى سنة (٨٦٤هـ)^(٥). وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المولود سنة (٨٤٩هـ)، والمتوفى سنة (٩١١هـ)^(٦). و] أما تفسير الجلالين فكتاب... سَهْل المأخذ إلى حدٍّ ما، مختصر العبارة كثيرًا، يكاد يكون أعظم التفاسير انتشارًا... وإن كان أصغرها

(١) انظر: كشف الظنون (١/ ١٨٦ وما بعدها)، هدية العارفين (١/ ٢٦، ٣٢، ١٢٢، ١٤٨، ١٥٩، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٥، ٢٠٢، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٧، ٣٢١، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٨٦، ٤٢٥، ٤٧٧، ٤٨٣، ٤٩٢، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٤٠، ٥٥٠، ٥٥٣).

(٢) انظر: الجواهر المضيئة (١/ ٢٧٠-٢٧١)، الأعلام للزركلي (٤/ ٦٧).

(٣) كشف الظنون (٢/ ١٦٤٠).

(٤) انظر: طبقات المفسرين للأذنه وي ص ٤٢٠، الأعلام للزركلي (٢/ ٢١٦).

(٥) انظر: طبقات المفسرين للأذنه وي ص ٣٣٦، الأعلام للزركلي (٥/ ٣٣٣).

(٦) انظر: حسن المحاضرة (١/ ٣٣٥ وما بعدها)، الأعلام للزركلي (٣/ ٣٠١-٣٠٢).

أو من أصغرها شرحًا وحجماً، تداولته طبقات مختلفة من أهل العلم وغيرهم، وطبع طبعات كثيرة متنوعة، ... وأوسع حواشيه حاشية الجَمَل. والعجيب أن كثيراً من... العلماء كانوا يختارونه لأعلى دراسة عُرفت في التفسير، كمادة أساسية يدورون حولها؛ ويستلهمون وحيها. ...

٦- تفسير الخطيب: [المعروف بـ(السراج المنير في الإعانة على معرفة كلام ربنا الخبير)].

ومؤلفه: هو محمد بن أحمد الشرييني الخطيب، المتوفى سنة (٩٧٧هـ)^(١). وهذا الكتاب [... يُعنى بثلاثة أشياء: تقرير الأدلة وتوجيهها، والكلام على المناسبات بين السور والآيات، وسرد كثير من القصص والروايات].

[٧- تفسير أبي السعود: المعروف بـ(إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)]. ومؤلفه: هو أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، المولود سنة (٨٩٨هـ)، والمتوفى سنة (٩٨٢هـ)^(٢).

وتفسيره هذا يعنى بتجلية بلاغة القرآن وبيان إعجازه، مع البعد عن الحشو والتطويل. وفي هذا الكتاب انتقى المؤلف ما استحسنه من الكشف وأنوار التنزيل، وزاد عليه كما أشار في مقدمته].

٨- تفسير الألوسي: المعروف بـ(روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني). ومؤلفه: هو شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، المولود سنة (١٢١٧هـ)، والمتوفى سنة (١٢٧٠هـ)^(٣).

وقد مضى التعريف بالكتاب عند الكلام على التفسير الإشاري].



(١) انظر: الأعلام للزركلي (٦ / ٦).

(٢) انظر: الأعلام للزركلي (٧ / ٥٩).

(٣) انظر: الأعلام للزركلي (٧ / ١٧٦).

ف- مزج العلوم الأدبية والكونية وغيرها بالتفسير، وسبب ذلك، وأثره:

القرآن كتاب هداية وإعجاز، وهدايته وإعجازه يُصَوِّرُهما المُفَسِّرُ ويشرحهما في تفسيره على قدر ما فيه من استعداد ومقدرة، وعلى قدر ما عند الناس من علوم ومعارف وأفكار.

ولقد مرّت على القرآن الكريم منذ نزوله إلى الآن عصور وقرون، وأمم وأجيال والقرآن - كما كان وكما سيبقى - كتابٌ ينشر نور الهداية، ويُرْفَعُ لواء الإعجاز. وكان الذين شُوْفُوْهُوا به لأول مرة عَرَبًا، اكتملت فيهم خصائص العروبة، وإن كانوا مع ذلك أُمِّيِّينَ لا إمام لهم بالقراءة والكتابة، ولا شأن لهم بعلوم تُدرَس، ولا بكتب تُقرأ.

لهذا وذاك كان فَهْمُهم لهداية هذا الكتاب وإعجازه، وتصويرهم لهما بالتفسير والبيان من الأمور الهينة السهلة الجارية على الفطرة والبساطة، لا يحتاجون في ذلك إلى اصطلاحات فنية، ولا إلى قواعد نحوية وبلاغية، ولا إلى نظريات علمية. أما إعجازه: فكان معروفًا لهم بِمَحْضِ السَّلِيْقَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّلِيْمَةِ، والذَّوقِ الْبَلَاغِيِّ الرقيق.

وأما هدايته: فكانوا يفهمونها كذلك بعقولهم الصافية، وذكائهم الموهوب، ولغتهم العربية الفصحى التي نزل بها القرآن.

وإذا استعانوا فبالنظر في كتاب الكون وآيات الله في الآفاق، وبما خَلَقَ الله فيهم وحولهم من عجائب السموات والأرض، ثم بما يسمعون من بيان رسول الله ﷺ.

مضى الأمر على ذلك مدة. ثم جاء نصر الله والفتح، ووطأت الأرض أكنافها للمسلمين، وأظلت راية الإسلام أممًا وشعوبًا لم تكن تعرف العربية، ولكنها كانت على ثقافة في العلوم والفنون... وقد اختلطت هذه الأمم المفتوحة بتلك الأمم الفاتحة، فكان من نتائج هذا الاتصال مع امتداد الزمان أمران:

أحدهما: أن فسدت اللغة العربية، وأصبح الجميع بحاجة إلى ضوابط تضبطها وتضمن سلامتها، وتُعصم الناس من الخطأ في فهم الكتاب والسنة؛ فنشأت بسبب ذلك العلوم الأدبية، أو علوم اللغة العربية.

ثانيهما: أن تُرجمت علوم هذه الأمم الداخلة في الإسلام وهُدِّبَتْ ونُقِّحَتْ، وذاعت ثقافتها بين المسلمين على اختلاف أجناسهم...

بهذه الأسباب بدأت العلوم الأدبية والعلوم الكونية تتدخل في تفسير القرآن وتمتزج به.

أما علوم اللغة والأدب: فلأن بها يُعرف ضبط الكلمات؛ أبنيتها وهيئاتها وأواخرها، ومدلولات الألفاظ على اختلاف أنواعها، والإحاطة بمعاني التراكيب، والتمييز بين العالي والنازل من الأساليب. ولا ريب أن إدراك معاني القرآن، وذوق بلاغته وإعجازه لا يتأتى لغير العرب الخُص إلا عن هذا الطريق.

وأما العلوم الكونية: فلأن الله تعالى دعا الناس كثيرًا أن ينظروا في هذا الكون، وحَضَّهم بقوة أن يقرؤوا صحيفة هذا الوجود؛ ليصلوا من الكون إلى مُكوِّنه، وليستدلوا بالوجود على وحدانية مُوجِّده؛ وليستفَعوا أبلغ انتفاع بتلك القوى العظيمة التي خلقها لأجلهم، وسَخَّرَها لنفعهم. قال تعالى في سورة الجاثية: ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الجاثية: ١٢، ١٣].

فلا عَجَب إذا فهموا تلك الألفاظ الكونية التي في القرآن على النحو الذي هداهم إليه، ... [وصار بعض ما عرفوه معيَّنًا على زيادة في الفهم]

هذه هي الأسباب التي جعلت التفسير يمتزج بالعلوم الأدبية والكونية وغيرها، وجعلت العلوم الأدبية والكونية تحتل مكانها في كتاب التفسير. وإن كان هذا الامتزاج يختلف ضعفًا وقوة، وقلة وكثرة، وتوفيقًا وخذلانًا، باختلاف مواهب المفسرين واستعداد الجمهور، وتقَدُّم الزمان وتأخره في هذه العلوم.

فتفاسير الزجاج^(١) وأبي حيان^(٢) وأضرابهما مليئة بالمباحث النحوية، وتفاسير الزمخشري^(٣) وأبي السعود^(٤) وأشباههما مليئة بالمباحث البلاغية، وتفسير الخازن^(٥)

(١) إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، لغوي، نحوي، مفسر، ولد ومات ببغداد، كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو فعلمه المبرد، من كتبه معاني القرآن، توفي سنة (٣١١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١/٤)، الأعلام للزركلي (١/٤٠).

(٢) أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي، عالم بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، ولد في غرناطة، ورحل إلى مالقة، وتوفي في القاهرة سنة (٧٤٥هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٧/١٥٢).

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) تقدمت ترجمته.

(٥) تقدمت ترجمته.

وَمَنْ لَفَّ لَفَّهُ مَلِيءٌ بِالْأَخْبَارِ وَالْقِصَصِ، وَتَفْسِيرِ الْجَوَاهِرِ... لَطْنَطَاوِي جَوْهَرِي^(١) مَلِيءٌ بِالْعُلُومِ الْكُونِيَّةِ، وَهُوَ تَفْسِيرُ حَدِيثٍ، يَشْتَمِلُ -كَمَا قَالَ صَاحِبُهُ- عَلَى عَجَائِبِ بَدَائِعِ الْمَكُونَاتِ، وَغَرَائِبِ الْآيَاتِ الْبَاهِرَاتِ. يَقَعُ فِي خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ مَجْلَدًا، وَقَدْ تَمَّ طَبْعُهُ بِمِصْرَ عَامَ (١٣٥٢) اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثُمِائَةً وَأَلْفَ لِلْهَجْرَةِ، ... [وَقَدْ قَالَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٢): "فِيهِ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا التَّفْسِيرَ!!"]^(٣).

آثار هذا الامتزاج:

أما آثار امتزاج العلوم الأدبية بالتفسير: فيمكن تلخيصها فيما يأتي:

- (١) بيان معاني القرآن وهداياته.
 - (٢) إظهار فصاحة القرآن وبلاغته.
 - (٣) الدلالة على وجوه إعجاز القرآن، من ناحية الأسلوب والبيان.
- شروط لا بد منها:

تلك الآثار الجليلة التي ألمعنا إليها لا تتحقق جلالتها إلا إذا رُوِّعَتْ فِيهَا الْأُمُورُ الْآتِيَّةُ:

- (١) ألا تَطْغَى تلك المباحث عن المقصود الأول من القرآن، وهو الهداية والإعجاز. أما إنْ أَسْرَفَ الْمُفَسِّرُ وَاشْتَغَلَ بِتَفْرِيعَاتِ الْعُلُومِ الْأَدْبِيَّةِ، وَنَظَرِيَّاتِ الْفُنُونِ الْكُونِيَّةِ فَقَدْ انْعَكَسَتْ الْآيَةُ، وَلَمْ يَعِدِ التَّفْسِيرَ تَفْسِيرًا، بَلْ يَكُونُ أَشْبَهَ بِكُتُبِ الْعُلُومِ وَالْفُنُونِ مِنْهُ بِكُتُبِ التَّفْسِيرِ. كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الظُّرَفَاءِ يَصِفُ تَفْسِيرًا مَشْهُورًا بِالِاسْتِطْرَادِ وَالتَّطْوِيلِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعُلُومِ، قَالَ: "لَقَدْ حَوَى هَذَا التَّفْسِيرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا التَّفْسِيرَ"^(٣)...
- (٢) [أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ وَالسِّيَاقُ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَذْكُورَ.
- (٣) أَنْ تَكُونَ الْقَضَايَا الْمَذْكُورَةُ مِنْ قَبِيلِ الْحَقَائِقِ الْعِلْمِيَّةِ الثَّابِتَةِ، وَلَيْسَتْ مَجْرَدَ نَظَرِيَّةٍ لَمْ تَثْبُتْ بَعْدَ.

(١) طنطاوي بن جوهري المصري، باحث، له اشتغال بالتفسير والعلوم الحديثة. ولد في قرية عوض الله حجازي من قرى الشرقية بمصر، وتعلم بالأزهر وتخرج بدار العلوم. من تصانيفه: الجواهر في تفسير القرآن الكريم، نحافه منحى خاصاً، ابتعد في أكثره عن معنى التفسير. توفي سنة (١٣٥٨هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٣: ٢٣٠).

(٢) نسبها الصفدي في الوافي بالوفيات (٤/ ١٧٩) لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(٣) تقدم قريبا.

٤) أن لا يعود تقريرها في تفسير الآية على أقوال السلف بالإبطال، وإنما يكون ذلك من باب زيادة الشرح والإيضاح.

٥) أن لا تذكر على سبيل الجزم والقطع إذا كانت توافق أحد المعاني التي تحتملها الآية وقال بها بعض السلف، وإنما تذكر على أن المعنى يحتملها فحسب.

٦) أن لا يتكلم في شيء من ذلك إلا من كان من أهل العلم بالتفسير، وأما من لا بصر له بذلك فإنه يعرض ما يلوح له في هذا الباب على أهل العلم.



كلمة ختامية

لا تحسبن أن ما نوّهنّا به في هذا المبحث قد أحاط بما كُتب من تفاسير القرآن، ولا تحسبن أن ما كُتب من جميع التفاسير قد أحاط بكل ما أودعه الله القرآن من أحكام وحكم ومعارف وأسرار. بل إن ما ذكرناه هنا من التفاسير قُلٌّ من كثر، ثم إن ما حوته تلك الموسوعات التفسيرية على كثرتها لم تأخذ من القرآن إلا كما يأخذ المخيط إذا أُدخل البحر. ويروني ما قال بعض الأعلام حيث سُئل: ما خير تفسير للقرآن؟ فأجاب: الدهر. يعني: أن العلوم والمعارف والأفكار والحوادث والتجارب التي تجد في الزمن عوامل مهمة في شرح القرآن. وكل حقبة من سلسلة هذه الأزمان الطويلة تكشف عن بعض مخبوءات أسرارها التي لم تكن معروفة من قبل.

وإن كنت في شك فهكّ دور الكتب ومكتبات العالم؛ فإنها لا تزال -على كثرة ما ضاع واندثر- زاخرة بأموال كالجبال في التفاسير، مما لا يمكن أن يُحيط به إلا العليم الخبير. وإنه ليُعْييك استقصاء أسمائها، فضلاً عن استقراء مُسمياتها. وإنك لتجد فيها فنوناً وألواناً وشؤوناً مما فتح الله على العلماء في بيان كتابه؛ منها تفاسير بالمأثور، وتفاسير بالرأي، ومنها تفاسير يغلب عليها صنعة الكلام، وأخرى يغلب عليها صنعة البلاغة، وثالثة يغلب عليها النحو والإعراب، ورابعة يغلب عليها تفاريع الأحكام، وخامسة يغلب عليها علوم الكون، إلى غير ذلك. ومنها تفاسير كل القرآن، وتفاسير جزء منه، أو سورة، أو آية.

ولقد اطلعتُ -وأنا قصير الباع قليل الاطلاع- على فهارس تفاسير خاصة^(١) بكل مما يأتي، وقد يكون مع ذلك تنوّع التأليف وتعدّد المؤلفين في الشيء الواحد:

منها: تفاسير لجزء عم^(٢)، ولجزء تبارك^(٣)، ولسورة الفاتحة^(٤)، ولسورة يوسف^(٥)،

(١) يراجع: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم، الذي أعدّه مُجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومعجم مصنفات القرآن الكريم (٣/ ١٦-٤٤).

(٢) تفسير جزء عم لمحمد بن مصطفى الأكراني، مخطوط بمكتبة الحرم المكي، رقم (٣٤١). انظر: معجم مصنفات القرآن الكريم (٣/ ٣٣).

(٣) تفسير جزء تبارك لعبد القادر المغربي (ت ١٣٧٥). انظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٤٧).

(٤) تفسير الفاتحة لابن جبريل البكري (٧٢٤هـ). انظر: كشف الظنون (١/ ٤٥٥).

(٥) تفسير سورة يوسف لبهاء الدين الواعظ (ت ١٠٠٠هـ). انظر: المصدر السابق (١/ ٤٥١).

ولسورة الرعد، ولسورة الكهف^(١)، ولسورة النور^(٢)، ولسورة يس^(٣)، ولسورة الحجرات^(٤)، ولسورة الحديد^(٥)، ولسورة القدر^(٦)، ولسورة الفيل، ولسورة التكاثر^(٧)، ولسورة الكوثر^(٨)، ولسورة الإخلاص وحدها^(٩)، ولسورة الإخلاص مع المعوذتين^(١٠).
ومنها تفاسير للبسملة^(١١)، ولآية الكرسي^(١٢)، ولأول سورة الأنبياء^(١٣)، ولأول سورة الفتح^(١٤)، ولحروف المعجم في فواتح السور^(١٥)، ولآية: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ [الأحزاب: ٧٢]^(١٦)، ولآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]^(١٧)، ولآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان: ١٨]^(١٨)، ولآية: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ١٨]^(١٩)، ولآية: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْأَهْدَى﴾ [البقرة: ١٦]، ولآية:

- (١) إغاثة اللهف في تفسير سورة الكهف لعمر بن يونس الحنفي. انظر: المصدر السابق (١/ ٨١).
(٢) تفسير سورة النور لأبي الأعلى المودودي (ت ١٣٩٩هـ)، من مطبوعات مؤسسة الرسالة.
(٣) تفسير سورة يس لمحمد بن أوكماش الشبكي (كان حيا سنة ٨٨٠هـ). ذكره في إيضاح المكنون (٣/ ٣٠٨).
(٤) تفسير سورة الحجرات لمصطفى المراغي (ت ١٣٦٤). انظر: الأعلام للزركلي (٧/ ١٠٣).
(٥) تفسير سورة الحديد لمصطفى المراغي (ت ١٣٦٤). انظر: المصدر السابق.
(٦) تفسير سورة القدر لعبد الرحمن الأماسي (ت ٩٢٢هـ). انظر: كشف الظنون (١/ ٤٥١).
(٧) تفسير سورة التكاثر لصفر شاه الحنفي (فرغ منها سنة ٩١٩هـ). انظر: المصدر السابق (١/ ٤٥١).
(٨) عقد الجواهر في الكلام على سورة الكوثر لابن نجيم المصري (ت ١٠٠٥هـ). انظر: المصدر السابق (١/ ٤٥١).
(٩) تفسير سورة الإخلاص لابن الدهان النحوي (ت ٥٦٩هـ). انظر: المصدر السابق (١/ ٤٤٩).
(١٠) تفسير سورة الإخلاص والفلق والناس لابن سينا الفيلسوف (٤٢٨هـ) (مطبوع بعنوان: تفسير المعوذتين). انظر: المصدر السابق (١/ ٤٥١).
(١١) شرح البسملة لمحمد بن سعيد اليميني (ت ٨٤٢هـ). انظر: المصدر السابق (٢/ ١٠٣٥).
(١٢) تفسير آية الكرسي للمغولي (ت ٩٤٠هـ). انظر: المصدر السابق (١/ ٤٤٣).
(١٣) رسالة في الكلام على أول سورة الأنبياء، للحسين السوائي (ت ٥٧٩هـ). انظر: معجم المؤلفين (٤/ ٦٧)، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (٢/ ٩٤١).
(١٤) تفسير سورة الفتح لابن أبي مريم (ت ١٠١٤هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٦١).
(١٥) فواتح السور للغزالي (ت ٥٠٥هـ). انظر: كشف الظنون (٢/ ١٢٩٣).
(١٦) تفسير آية قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ لصلاحي الرومي (ت ١١٩٧هـ). انظر: هدية العارفين (١/ ٤٨٥).
(١٧) رسالة في تفسير آية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ...﴾. انظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (٢/ ٩٦٢).
(١٨) رسالة لابن تيمية، مخطوط، بمكتبة الأسد، برقم (٣٧٧٥٣).
(١٩) القول الفاخر في بعض ما يتعلّق بآية: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لبغليش (ت ١٢٩٩هـ). انظر: هية العارفين (٢/ ٣٨٣).

﴿فَإِنْ اعْتَرَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾ [النساء: ٩٠]^(١)، ولآية: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]^(٢)،
ولآية: ﴿لَيْثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣]^(٣)، ولآية: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥]،
ولآية: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]^(٤)، ولآية: ﴿وَأَيُّ لَّهُمْ أَلِيلٌ نَسْلَخُ مِنْهُ
النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]^(٥)، ولآية: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]^(٦)،
ولآية: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]^(٧)، ولآية: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا
مُؤْمِنَةٍ﴾ [الأحزاب: ٣٦]^(٨)، ولآية: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ﴾ [الأحزاب: ٣٨]^(٩)...
وإن تعجب فهناك رسالة في معنى حرف الواو، أو وجه ثبوت الواو في قوله تعالى:
﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ من أواخر سورة الزمر [آية: ٧٣].

أرأيت ذلك وأضعاف ذلك! إنه قَبَسٌ من نور القرآن، وشُعاعٌ من شمس الحقيقة
الكبرى، وبصيص من تجليات هدايات الله لبعض عباده!...



-
- (١) تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ اعْتَرَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ...﴾ للكليسي، (مخطوط) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن، (٢/ ٥١٧).
- (٢) تفسير آية: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ لأبي السعود، مخطوط في المكتبة المركزية رقم: (٦٤٥٩١).
- (٣) تفسير آية: ﴿لَا يَثِينُ فِيهَا أَحْقَابًا﴾، لسعدي جلبي (مخطوط)، انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن (١/ ٢٢٢).
- (٤) بلوغ السؤل بتفسير لقد جاءكم رسول لأحمد رافع الطهطاوي. انظر: إيضاح المكنون (٣/ ١٩٦).
- (٥) هناك تأليف لابن الحاج في هذه الآية، (مخطوط). انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن (١/ ١٣٣).
- (٦) رسالة في الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ لمولانا صادق، (مخطوط)، انظر: المصدر السابق (٢/ ٨٨٧).
- (٧) رسالة في الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ...﴾ لشمس الدين البابلي، (مخطوط)، انظر: معجم المؤلفين (٩/ ٨٤)، فهرست مصنفات تفسير القرآن، (٢/ ٨٨٧).
- (٨) تفسير آية: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ...﴾ للطرابلسي، انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن (١/ ٢٢٩).
- (٩) تفسير قوله ﷺ: ﴿ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له﴾ لعبد الحليم الشهير بأخي زاده (١٠١٣هـ). انظر: كشف الظنون (١/ ٨٥٥)، هدية العارفين (١/ ٥٠٤).

المبحث... [الثاني] عشر

في

ترجمة القرآن وحكمها تفصيلاً

أهمية هذا البحث:

نُوجّه الأذهان في فاتحة هذا المبحث إلى أهميته وخطّره، من نواح ثلاث:
أولاهها: دِقّته وغموضه إلى حدّ جعل علماءنا يختلفون فيه قديماً وحديثاً.

ثانيها: أنّ كثيراً من الناس قاموا في رَعْمهم بنقل القرآن إلى لغات كثيرة، وترجمات متعددة، بلغت بإحصاء بعض الباحثين مائة وعشرين ترجمة، في خمس وثلاثين لغة، ما بين شرقية وغربية، وتكرّر طَبَع هذه التّرجمات حتى إنّ ترجمة واحدة هي ترجمة جُورج سِيل الإنجليزي^(١)، طُبعت أربعاً وثلاثين مرة.

وأوفر هذه الترجمات وأكثرها طبعاً هي الترجمات الإنكليزية، فالفرنسية، فالألمانية، فالإيطالية. وهناك خمس ترجمات في كلٍّ من اللغتين الفارسية والتّركية، وأربع ترجمات باللغة الصّينية، وثلاث باللّاتينية، واثنان بالأفغانية، وواحدة بالجاوية، وأخرى بالأوردية^(٢).

ومن هؤلاء الذين ترجموه مَنْ يحمل للإسلام عداوة ظاهرة، ومنهم مَنْ يَحْمِلُ حُبّاً له، ولكنه جاهل به، (وعدو عاقل خير من صديق جاهل).

(١) هو مُسْتَشْرِق ومحامى إنجليزى، ولد سنة (١٠٩١هـ)، بمدينة كانتربري بإنجلترا، تلقى التعليم في مدرسة الملك بكانتربري، ثم أصبح طالباً في المعهد الداخلى -جمعية متخصصة لتخريج المحامين والقضاة-. اهتم بدراسة اللغات الشرقية وغيرها. وقد أمضى (٢٥) سنة في جزيرة العرب، تعلّم خلالها اللغة العربية وبعض العادات. توفى مُتَأَثِّراً بالحمى سنة (١١٤٩هـ). انظر: موسوعة ويكيبيديا، ومعجم أسماء المستشرقين ص ٧١٠-٧١١.

(٢) هذا في وقت المؤلف، أما في هذا الوقت فقد تضاعفت هذه الترجمات.

ثالثها: وقوع أغلاط فاحشة في هذه التي سَمَّوها تَرْجمات، وكان وجودها مِعْوَلًا هَدَامًا لبناء مَجْد الإسلام، ومحاولة سيئة لزلزلة الوحدة الدينية واللغوية والاجتماعية لأمتنا الإسلامية (صانها الله).

أمام هذه الوقائع القائمة، والحقائق الماثلة، والمحاولات الخطيرة ما كان ينبغي لنا أن نَقِف مكتوفي الأيدي، مُكَمَّمِي الأفواه، كأن الأمر لا يَعْنِينَا في قليل ولا كثير، على حين أن الذي وَضَعَ منهم فكرة هذه الترجمة، وتَوَلَّى كِبَر هذه المؤامرة رجل من رجال دينهم، ومِطْرَان من مِطَارِنْتهم يُدْعَى يعقوب بن الصليبي^(١)، إذ خَيَّلَ إلى قومه أنه تَرْجَم آيات جَمَّة من القرآن باللسان السَّرياني في القرن الثاني عشر الميلادي، ثُمَّ نُشِرَت خلاصتها في هذا القرن سنة (١٩٢٥) خمس وعشرين وتسعمائة وألف ميلادية^(٢)، نَقْلًا عن نُسخة مخطوطة بالمتحف البريطاني بلندن، مشفوعة بترجمة إنكليزية لها، وتابع هذا المِطْرَان أبحار ورُهبان كانوا أسبق من غيرهم في هذا الميدان. وأنت خبير بما يُريدون، (والله أعلم بما يُبَيِّتون).

... ثم انظر ما كتبه... أبو عبد الله الزنجاني^(٣) في كتابه: تاريخ القرآن^(٤) إذ يقول: "ربما كانت أول تَرْجمة إلى اللغة اللاتينية لغة العلم في أوروبا، وذلك سنة (١١٤٣م) بقلم (كنت)^(٥) الذي استعان في عمله ببطرس الطليطلي^(٦) وعالم ثان عربي^(٧)، فيكون القرآن قد دخل إلى أوروبا عن طريق الأندلس، وكان الغرض من تَرْجمته عرضه على دي كلوني^(٨) بقصد الرد عليه.

(١) مار ديونيسيوس يعقوب الملطي مطران، المشهور بابن الصليبي، الملقب بالمنطقي، أحد ملافة الكنيسة السريانية. توفي سنة (٧٠٨م).

(٢) انظر: (https://goo.gl/qWdE1c).

(٣) أبو عبد الله بن نصر الله الزنجاني، من علماء إيران. وُلِدَ في زنجان، وانتُخِبَ عضوًا مُرَاسِلًا بالمجمع العلمي العربي بدمشق، وتوفي في طهران سنة (١٣٦٠هـ). من تصانيفه: ترجمة المولى صدر الدين الشيرازي، وتاريخ القرآن، وكتاب في علوم القرآن الاجتماعية، ورسالة في لزوم الحجاب، ورسالة في التصوف. معجم المؤلفين (٦/ ١٥٩).

(٤) ص ١٠٩.

(٥) روبرت أوف تشستر، ويعرف بروبرت الرتيبي، راهب ومستشرق أنجليزي، من أهالي كيتون، تلقى العلم في تشستر، وعاش في الجزيرة الإيبيرية في القرن الثاني عشر. انظر: معجم أسماء المستشرقين ص ٥٩٧.

(٦) من عائلة نصاريٍّ مُستَعَرِبِينَ، كان يُقَفِّن العربية، وشارك في ترجمة القرآن إلى اللاتينية.

(٧) يُدْعَى محمد، لا يُعرَف له لَقَب ولا كُنْيَة ولا اسم آخر. انظر: موسوعة المستشرقين ص ١١٠.

واحتمل بعض الباحثين أنه شَخْصِيَّةٌ وَهْمِيَّةٌ؛ حيث دأب القوم على وَصْف بعض الكتب بأن مؤلَّفها مسلم ارتد إلى المسيحية؛ لإعطاء الكتاب توثيقًا أكبر. انظر: (https://goo.gl/VKrWG8).

(٨) لعلها (ذير كلوني)، و(الدَّير) مفرد أديار وأديرة وذُيُورة، وهو مبنئ مُعَدَّ لسكنى الرُّهبان النصاري، و(كلوني) مدينة فرنسية. انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٧٩٤).

ونجد فيما بعد أن القرآن تُرجم ونُشر باللاتينية (١٥٠٩م)، ولكن لم يُسمح للقراء أن يَقتنوه ويتداولوه؛ لأن طبعته لم تكن مصحوبة بالردود. وفي عام (١٥٩٤م) أصدر هنكلمان^(١) تَرجمته، وجاءت على الأثر (١٥٩٨م) طبعة مراتشي، مصحوبة بالردود" انتهى ما أردنا نقله.

أفلا ترى معي أنه يجب علينا بإزاء ذلك أن نُدلي برأي سديد في هذا الأمر الجَلَل؟ لنعلم ما يُراد بنا وبقرآنا، ولننظر إلى أي طريق نحن مُسوقون؟ عسى أن يدفعنا هذا التَحَرِّي والتَّكَبُّت إلى اتخاذ إجراء حازم نَتَّصِف فيه للحق من الباطل، ونُؤدي به رسالتنا في نُشر هداية الإسلام والقرآن على بصيره ونور!

ثم ألا ترى معي أنه يجب علينا بإزاء ذلك -أيضاً- أن نتجرّد في هذا البحث عن العصبية والغايات الشخصية، فنَمسّه مَسًّا رَقيقًا هادئًا، ونُدْرسه دراسة واسعة مُنظَّمة، ونلتزم فيه أدب البحث وإنصاف الباحث، ونجعل الله وحده غايتنا فيما نُحاول ونُعالج؟ ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤٤].

ولنبداً الكلام ببيان معنى الترجمة لغة وعُرفاً، ثم بتقسيمها إلى حرفية وتفسيرية، ثم ببيان الفرق بين التَرجمة والتفسير؛ فإنَّ تحديد معاني الألفاظ، وتحقيق المُراد منها مجهود مُهم ومُفيد، لا سيّما ما كان من البَحَاث الخلافية، كهذا البحث الذي نُعانيه. فلقد هدانا الاستقراء إلي أن تحديد معاني الأمور الخلافية، أو تحرير مَحَلِّ النِّزاع... كثيراً ما قَرَّب بين وَجْهات النَّظَر المختلفة، وطالما أظهر أنَّ خلاف المُختلفين كان لفظياً لا حقيقياً؛ لأن النفي والإثبات بينهم لم يتواردا على أمر واحد، بل إن ما أثبتته بعضهم لم يُخالف أحد في إثباته بالمعني الذي أراده، وما نفاه البعض الآخر لم يُخالف أحد في نَفْيهِ بالمعني الذي أراده كذلك، ورجع الأمر أخيراً إلى مُجرّد اختلاف في العبارات لاختلاف في الاعتبارات. ولو أنهم اتفقوا بادئ ذي بدء على هذا الاعتبار لما اختلفت العبارات، ولما حَدث خلاف البتة.

إذن فإننا نستطيع قارئنا الكريم عذراً إذا أطنبنا في توضيح المعني المُراد الذي يدور عليه الكلام في هذا الموضوع، وإذا استطرّدنا ببيان ما اشتبه به وكان سبباً في النزاع. فنذكر أن لفظ (ترجمة) يُطلق على معانٍ مُتعددة، بعضها لغوي، وبعضها عُرفي عام.

(١) مستشرق ألماني ينتمي إلى الطائفة البروتستنتية.

الترجمة في اللغة:

وُضِعَتْ كلمة (ترجمة) في اللغة العربية، لتدلّ على أحد معان أربعة:

أولها: تبليغ الكلام لمن لا يبلغه. ومنه قول الشاعر^(١):

إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلُّغَتْهَا - قَدْ أَخَوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ

ثانيها: تفسير الكلام بلغته التي جاء بها. ومنه قيل في ابن عباس (رضي الله عنه): [إِنَّهُ تَرْجُمان القرآن، ولعلّ الزمخشري في كتابه أساس البلاغة^(٢) يَقْصِدُ هذا المعنى، إذ يقول: "كلّ ما تَرْجَم عن حال شيء فهو تَفْسِيرُهُ".

ثالثها: تفسير الكلام بلغة غير لغته. جاء في لسان العرب^(٣)، وفي القاموس^(٤): أَنَّ التَرْجُمان هو الْمُفَسِّرُ للكلام، وقال شارح القاموس ما نصه: "وقد تَرْجَمَهُ وتَرْجَمَ عنه إذا فَسَّرَ كلامه بلسان آخر. قاله الجوهري^(٥)" اهـ^(٦).

رابعها: نَقْلُ الكلام من لغة إلى أخرى. قال في لسان العرب: "التَرْجُمان - بالضم والفتح^(٧) - هو الذي يُتَرْجَمُ الكلام، أي: يَنْقَلُهُ من لغة إلى أخرى، والجمع: تراجم^(٨)" اهـ^(٩).

وشارح القاموس - بعد أن أورد المعنى السابق في تَرْجَمَهُ وتَرْجَمَ عنه - قال: "وقيل: نَقَلَهُ من لغة إلى أخرى" اهـ^(١٠).

ولكون هذه المعاني الأربعة فيها بيان جاز على سبيل التَّوَسُّعِ إطلاق التَّرجمة على كلّ

(١) هو عوف بن محلم. انظر: فقه اللغة للثعالبي، ص ٢٧٨.

(٢) ص ٣٤١.

(٣) انظر: باب الميم، فصل التاء، (مادة: ترجم)، (١٢ / ٦٦).

(٤) انظر: باب الميم، فصل التاء، (مادة: ترجم)، ص ١٠٨٢.

(٥) انظر: الصحاح، باب الميم، فصل التاء، (مادة: رجم)، (٥ / ١٩٢٨).

(٦) تاج العروس، باب الميم، فصل التاء، (مادة: ترجم)، (٣١ / ٣٢٧).

(٧) عبارة القاموس تدل على أنه يُضَبِّطُ بضم التاء والجيـم ويفتحهما، ويفتح التاء وضم الجيم (زرقاني).

(٨) وهذا خلاف ما ذاع على الألسنة من استعمال (تراجم) جمعاً لترجمة. فاحفظ ذلك (زرقاني).

(٩) لسان العرب، باب الميم، فصل التاء، (مادة: ترجم)، (١٢ / ٦٦)، (بتصرف يسير).

(١٠) تاج العروس، باب الميم، فصل التاء، (مادة: ترجم)، (٣١ / ٣٢٧).

ما فيه بيان مما عدا هذه الأربعة، فقل: تَرْجَمَ لهذا الباب بكذا، أي: عَنَوَنَ له. وتَرْجَمَ لفلان، أي: بَيَّنَّ تاريخه. وتَرْجَمَ حياته، أي: بَيَّنَّ ما كان فيها. وتَرْجَمَ هذا الباب كذا، أي: بيان المقصود منه. وهَلُمَّ جَرًّا.

الترجمة في العُرف:

نريد بالعُرف هنا: عُرف التخاطب العام، لا عُرف طائفة خاصة، ولا أمة مُعَيَّنَة. جاء هذا العُرف الذي تواضع عليه الناس جميعاً، فخصَّ التَّرجمة بالمعني الرابع اللُّغوي في إطلاقات اللغة السابقة، وهو نَقْلُ الكلام من لغة إلى أُخْرَى.

ومعنى نَقْلُ الكلام من لغة إلى أُخْرَى: التعبير عن معناه بكلام آخر من لغة أُخْرَى، مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده، كأنك نَقَلْتَ الكلام نفسه من لغته الأولى إلى اللغة الثانية. وهذا هو السرُّ في تعبيرهم بنقل الكلام، مع العلم بأنَّ الكلام نفسه لا يُنقل من لغته بحال.

ويمكننا أن نُعرِّف الترجمة في هذا العُرف العام بعبارة مبسطة فنقول: هي التعبير عن معنى كلام في لغة بكلام آخر من لغة أُخْرَى، مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده^(١)...

وقولنا: (من لغة أُخْرَى) يخرج به التفسير بلغة الأصل، ويخرج به -أيضاً- التعبير بمُرادف مكان مُرادفه، أو بكلام بدل آخر مُساو له، على وجه لا تفسير فيه، واللغة واحدة في الجميع.

وقولنا: (مع الوفاء بجميع معاني الأصل ومقاصده) يخرج به تفسير الكلام بلغة غير لغته، فإنَّ التفسير لا يُشترط فيه الوفاء بكلِّ معاني الأصل المُفسَّر ومقاصده، بل يكفي فيه البيان ولو من وَجْه. وسنوافيك قريباً بتفصيل ذلك.

تقسيم الترجمة:

وتنقسم الترجمة بهذا المعنى العُرفي إلى قسمين: حرفية وتفسيرية، فالترجمة الحرفية: هي التي تُراعى فيها مُحاكاة الأصل في نَظْمه وترتيبه. فهي تُشبه وضع المُرادف مكان مُرادفه. وبعض الناس يُسمِّي هذه الترجمة ترجمة لفظية، وبعضهم يسميها مُساوية. [وهذا غير ممكن كما سيأتي].

(١) وسيأتي للمؤلف أن ذلك لا يتأتَّى في ترجمة القرآن الكريم.

والترجمة التفسيرية هي التي لا تراعى فيها تلك المحاكاة، أي: مُحَاكاة الأصل في نَظْمه وترتيبه، بل المَهم فيها حُسْنُ تَصْوِير المعاني والأغراض كاملة؛ ولهذا تُسَمَّى أيضًا بالترجمة المعنوية. وُسِّمَتْ (تفسيرية)؛ لأن حُسْنَ تصوير المعاني والأغراض فيها جعلها تُشبه التفسير، وما هي بتفسير كما يَتَبَيَّن لك بعد.

فالمُترجم تَرْجمة حرفية يَقْصِد إلى كُلِّ كلمة في الأصل فيفْهَمها، ثم يَسْتَبْدِل بها كلمة تُساويها في اللغة الأخرى مع وَضْعها مَوْضِعها، وإِحْلالها مَحَلَّها، وإن أدَّى ذلك إلى خفاء المعنى المُراد من الأصل، بسبب اختلاف اللغتين في مَوْقع استعمال الكلام في المعاني المُرادَة إلْفًا واستحسانًا.

أما المُترجم تَرْجمة تَفْسيرية، فإنه يعمد إلى المعنى الذي يدل عليه تَرْكيب الأصل فيفْهَمه، ثم يَصُبّه في قَالِب يُودِيه من اللغة الأخرى مُوَافَقًا لِمُراد صاحب الأصل، من غير أن يُكَلِّف نفسه عَناء الوقوف عند كُلِّ مفرد، ولا استبدال غيره به في مَوْضِع.

ولنَضْرِب مثلاً للترجمة بنوعها -على فَرَض إمكانها- في آية من الكتاب الكريم: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، فإنك إذا أردت تَرْجَمَتهَا تَرْجمة حَرْفِيَّة أتيت بكلام من لغة التَّرْجمة يدل على النهي عن ربط اليد في العُنُق، وعن مَدّها غاية المَدّ، مع رعاية تَرْتيب الأصل ونِظَامه، بأن تأتي بأداة النهي أولاً، يليها الفعل المنهي عنه مُتَّصِلًا بمفعوله ومضمراً فيه فاعله وهكذا. ولكن هذا التعبير الجديد قد يَخْرُج في أسلوب غير معروف ولا مألوف في تفهيم المُترجم لهم ما يَرْمِي إليه الأصل من النهي عن التقتير والتبذير. بل قد يَسْتَنكر المُترجم لهم هذا الوَضْع الذي صِيغ به هذا النهي، ويقولون: ما باله ينهي عن رَبْط اليد بالعُنُق، وعن مَدّها غاية المَدّ؟! وقد يُلْصِقُون هذا العيب بالأصل ظُلْمًا، وما العيب إلَّا فيما يزعمونه ترجمة للقرآن من هذا النوع.

أما إذا أردت تَرْجمة هذا النَظْم الكريم تَرْجمة تفسيرية، فإنك بعد أن تَفْهَم المُراد -وهو النهي عن التقتير والتبذير في أَبْشَع صورة مُتَفَرِّقة منها- تَعْمَد إلى هذه التَّرْجمة فتأتي منها بعبارة تدل على هذا النهي المُراد في أسلوب يَتْرَك في نفس المُترجم لهم أكبر الأثر في استبشاع التَّقْتِير والتبذير، ولا عليك من عدم رعاية الأصل في نَظْمه وترتيبه اللفظي.

وإنما قلنا عند عَرَض هذا المثال: "على فرض إمكانها" لما سَتَعَرَفه بعدُ من اسْتِحْالَة التَّرْجمة بهذا المعنى العُرْفِي في القرآن الكريم، والمثال لا يُشْترط صحته كما هو معلوم.

ما لا بد منه في الترجمة مطلقاً:

لا بدّ لتحقيق معنى الترجمة مطلقاً - حرفية كانت أم تفسيرية - من أمور أربعة:

أولها: معرفة المترجم لأوضاع اللغتين: لغة الأصل ولغة الترجمة.

ثانيها: معرفته لأساليبها وخصائصها.

ثالثها: وفاء الترجمة بجميع معاني الأصل ومقاصده على وجه مُطْمَئِن.

رابعها: أن تكون صيغة الترجمة مُستقلة عن الأصل، بحيث يمكن أن يُستغنى بها عنه،

وأن تحلّ محلّه، كأنه لا أصل هناك ولا فرع. وسيأتي بيان ذلك في الفروق بين الترجمة والتفسير.

ما لا بد منه في الترجمة الحرفية:

ثم إنّ الترجمة الحرفية تتوقّف بعد هذه الأربعة على أمرين آخرين:

أحدهما: وجود مُفردات في لغة الترجمة مُساوية للمفردات التي تألّف منها الأصل،

حتى يمكن أن يحلّ كلّ مُفرد من الترجمة محلّ نظيره من الأصل، كما هو ملحوظ في معنى الترجمة الحرفية.

ثانيها: تشابه اللغتين في الضمائر المُستترة، والروابط التي تربط المفردات لتأليف

التركيب، سواء في هذا التشابه ذوات الروابط وأمكنتها. وإنما اشترطنا هذا التشابه؛ لأنّ

محاكاة هذه الترجمة لأصلها في ترتيبه تَقْتَضِيهِ. ثم إن هذين الشرطين عسيران، وثانيهما

أعسر من الأول!! فهيهات أن تجِد في لغة الترجمة مفردات مُساوية لجميع مفردات

الأصل. ثم هيهات هيهات أن تظفر بالتشابه بين اللغتين؛ المنقول منها والمنقول إليها في

الضمائر المُستترة، وفي دوال الروابط بين المفردات؛ لتأليف المُركّبات.

ومن أجل هذه العزّة والنُدرة قال بعضهم: إنّ الترجمة الحرفية مُستَحِيلَة. وقال

آخرون: إنّها ممكنة في بعض الكلام دون بعض. ولقد علمت أنها بعد هذه الصّعوبات

يَكْتَنِفُهَا الغُمُوض وخفاء المعنى المقصود كما مرّ في المثال السابق. أما الترجمة التفسيرية

فميسورة فيما لا يعجز عنه البشر، والمعاني المُرادَة من الأصل واضحة فيها غالباً؛ ولهذا

اعتمدوا عليها في الترجمات الزمّينية، وفصلها التراجم والمُشتغلون بالترجمات على

فَسِمَتِهَا الترجمة الحرفية.

فروق بين الترجمة والتفسير:

ومهما تكن الترجمة حَرْفِيَّةً أو تَفْسِيرِيَّةً فإنها غير التفسير مُطْلَقًا، سواء أكان تفسيرًا بلغة الأصل، أم تفسيرًا بغير لغة الأصل. وقد أشرنا إلى ذلك إجمالًا في شَرْح تعريف الترجمة آنفًا. ولكن كثيرًا من الكاتِبِينَ اشتبه عليهم الأمر، فحسبوا أن الترجمة التفسيرية هي التفسير بغير لغة الأصل، أو هي ترجمة تفسير الأصل.

ثم رَتَّبُوا على ذلك أن خَلَعُوا حُكْمَهَا على تَرْجَمَةِ الأصل نفسه، وكان لهذا اللَّبْس والاشتباه مَدْخَلٌ في النَّزاع والخِلاف؛ لهذا نَسْتَبِيح لأنفسنا أن نَقِفَ هنا وقفة طويلة نرسم فيها فروقًا أربعة - لا فَرْقًا واحدًا - بين هذين المُشْتَبِهَيْنِ في نَظَرِهِم.

الفارق الأول: أن صيغة الترجمة صيغة استقلالية يُراعي فيها الاستغناء عن أصلها وحلولها محلّه. ولا كذلك التفسير؛ فإنه قائم أبدًا على الارتباط بأصله، بأن يُؤْتَى مثلاً بالمفرد أو المُرَكَّب، ثم يُشرح هذا المفرد أو المُرَكَّب شرحًا مُتصلاً به اتصالاً يُشْبِه اتصال المبتدأ بخبره إن لم يكن إياه، ثم ينتقل إلى جُزء آخر مفرد أو جملة، وهكذا من بداية التفسير إلى نهايته، بحيث لا يمكن تَجْرِيد التفسير وقُطْع وشائج اتصاله بأصله مُطْلَقًا. ولو جُرِّدَ لَتَفَكَّكَ الكلام وصار لغوًا أو أشبه باللغو، فلا يُؤْدي معنىً سليمًا، فضلًا عن أن يحلَّ في جُمْلته وتفصيله محلَّ أصله.

الفارق الثاني: أن التَّرجمة لا يجوز فيها الاستطراد، أما التفسير فيجوز، بل قد يَجِبُ فيه الاستطراد؛ وذلك لأنَّ الترجمة مفروض فيها أنها صورة مُطَابِقة لأصلها، حاكية له، فمن الأمانة أن تُساويه بِدَقَّةٍ من غير زيادة ولا نقص، حتى لو كان في الأصل خطأ لوجب أن يكون الخطأ عَيْنَه في الترجمة، بخلاف التفسير؛ فإنَّ المفروض فيه أنه بيان لأصله، وتوضيح له، وقد يَقْتَضِي هذا البيان والإيضاح أن يذهب المُفسِّر مَذاهبَ شَتَّى في الاستطراد، توجيهًا لشرحه، أو تنويرًا لمن يُفَسِّر لهم على مقدار حاجتهم إلى استطراده. ويظهر ذلك في شرح الألفاظ اللغوية خصوصًا إذا أُريد بها غير ما وُضعت له، وفي المواضع التي يَتَوَقَّفُ فُهْمُهَا أو الاقْتِناعُ بها على ذِكْر مصطلحات، أو سَوْق أدلة، أو بيان حِكْمَةٍ.

وهذا هو السَّرُّ في أن أكثر تفاسير القرآن الكريم تشتمل على استطرادات متنوعة في علوم اللغة، وفي العقائد، وفي الفقه وأصوله، وفي أسباب النزول، وفي النَّاسخ والمنسوخ، وفي العلوم الكونية والاجتماعية، وغير ذلك.

ومن ألوان هذا الاستطراد: تنبيهه على خطأ الأصل إذا أخطأ، كما نلاحظ ذلك في شروح الكتب العلمية. ويستحيل أن تجد مثل هذا في الترجمة، وإلا كان خروجاً عن واجب الأمانة والدقة فيها.

والفارق الثالث: أن الترجمة تتضمن عُرْفاً دَعَوَى الوفاء بجميع معاني الأصل ومقاصده، ولا كذلك التفسير؛ فإنه قائم على الإيضاح كما قلنا، سواء أكان هذا الإيضاح بطريق إجمالي أو تفصيلي، مُتناوِلاً كافة المعاني أو مُقتصرًا على بعضها دون بعض، طَوْعاً للظروف التي يخضع لها المُفسِّر ومن يُفسِّر لهم.

والدليل على هذا الفارق هو حكم العُرف العام الذي نتحدث الآن بلسانه، وإليك مثلاً من أمثاله: رجل عثر في مُخَلَّفَات أبيه على صحيفتين مخطوطتين بلغة أجنبية، وهو غير عالم بهذا اللسان الأجنبي، فدفعهما إلى خبير باللغات، يَسْتَفِسه عنهما. وإذا الخير يُجيبه قائلاً: إنَّ الصحيفة الأولى خطاب تَأْفِه من مُعَوِّز أجنبي، يَسْتَجِدِي أباك فيه وَيَسْتَعِينه، أما الثانية فوثيقة بدين كبير لأبيك على أجنبي. هناك مَزَق الرجل خطاب الاستجداء ولم يحفل به، أما الوثيقة فاعتدَّ بها، وطلب من هذا المُتمكن في اللغات أن يترجمها له؛ ليقضي المدين أمام محكمة لغتها لغة الترجمة.

أليس معنى هذا أن التفسير لم يَكْفِه؟ بدليل أنه طلب الترجمة من المترجم، علماً بأنها هي التي تفي بكل ما تَصَمَّنَتْه تلك الوثيقة، وبكل ما يُقْصَد منها، فلا تَضَعف له بها حجة، ولا يَضِيع عليه الحق؟

ثم ألسنت ترى في هذا المثال أيضاً أن العُرف يَحْكُم بأن التفسير لا يُشْتَرَط أن يعرض لجميع التفاصيل، بل يكفي فيه بيان المضمون، على حين أنه يرى الترجمة صورة مُطابِقة لأصلها، وافية بكافة معانيه ومقاصده؟.

الفارق الرابع: أن الترجمة تتضمن عُرْفاً دَعَوَى الاطمئنان إلى أن جميع المعاني والمقاصد التي نقلها المُترجم هي مدلول كلام الأصل، وأنها مُراداة لصاحب الأصل منه. ولا كذلك التفسير، بل المُفسِّر تارة يدَّعي الاطمئنان، وذلك إذا توافرت لديه أدلته. وتارة لا يدَّعيه، وذلك عندما تُعَوِّزه تلك الأدلة. ثم هو طَوَّراً يُصَرِّح بالاحتمال، ويذكر وجوهاً مُحتملة مُرجَّحاً بعضها عن بعض، وطَوَّراً يَسْكُت عن التصريح أو عن الترجيح، وقد يبلغ به الأمر أن يُعلن عَجْزه عن فهم كلمة أو جُملة، ويقول: رَبُّ الكلام أعلم بمُراده. على نحو ما نَحْفَظُه لكثير من المُفسِّرين إذا عرضوا المُتشابهات القرآن، ولفواتح السور المعروفة.

ودليلنا على أنَّ الترجمة تتضمن دعوى الاطمئنان إلى ما حوت من معان ومقاصد: هو شهادة العُرف العام -أيضاً- بذلك، وجريان عَمَل الناس جميعاً في التَرْجَمَات على هذا الاعتبار. فَهُمْ يُحِلُّونَهَا مَحَلَّ أَصُولِهَا إِذَا شَاؤُوا، ويستغنون بها عن تلك الأصول. بل قد ينسون هذه الأصول جملة، ويغيب عنهم أنَّ الترجمات تَرْجَمَات، فيحذفون لفظ (ترجمة) من الاسم، ويطلقون عليها اسم الأصل نفسه، كأنما الترجمة أصل، أو كأنه لا أصل هناك ولا فَرْع.

وإن كنت في ريب فاسأل ما بَيْن أيدينا من تَرْجَمَات عربية لطائفة من كُتُبهم التي يُقَدِّسونها، ويطلقون على بعضها اسم: تَوْرَة، وعلى بعضها اسم: إنجيل، وما هما بالتوراة ولا بالإنجيل، إنما هما تَرْجَمَاتان عربيتان لأصليين غير عربيين باعترافهم، ولكنَّهم أسقطوا وأسقط العُرف العام معهم لفظ (تَرْجمة) من العِنَوَانِين الاثنَين. وما ذاك إلا لما وقر في النفوس من أنَّ الترجمة صورة مُطَابَقَة للأصل، مُطَمِّئَة إلى أنها تُؤَدِّي جميع مُؤَدَاه، لا فَرْق إلا في القشرة اللفظية. وقل مثل ذلك فيما نَعْرِفه من تَرْجَمَات للقوانين والوثائق الدَّولية والشخصية، ومن تَرْجَمَات للکُتُب العلمية والفنِّية والأدبية، وهي كثيرة، غَنِيَّة عن التنويه والتَّمثِيل.

يُقال كَلَّ هذا في التَرْجَمَات، ولا يمكن أن يُقال مثله في التفسير؛ فإننا ما سمعنا ولا سَمِعَ الدَّهر أن كلمة تفسير أُسْقِطت من عنوان كتاب من كُتُبِهِ، بل المعروف عكس ذلك. فكثيراً ما يَسْقِط في الاستعمال اسم الأصل المُفَسِّر، على حين أنَّ لفظ التفسير لا يَسْقِط بحال. ويدل على هذا تلك الاطلاقات الشائعة: تفسير البيضاوي، تفسير النسفي، تفسير الجلالين، وما أشبهها من تفسيرات القرآن الكريم، ألم يكف بهذا سنداً على أنَّ التفسير مُراعى فيه أنه بيان لا يمكن أن يقوم مقام المُبَيِّن، ولا أن يُدَّعى فيه الاطمئنان إلى أنه واف بجميع أغراضه ومعانيه.

الترجمة والتفسير الإجمالي بغير لغة الأصل:

بيد أن هنا دقيقة تُرشدك إليها: هي أنَّ التفسير بغير لغة الأصل يُشبه التَرْجمة التفسيرية شَبْهًا قَرِيبًا. إذا كان هذا التفسير إجمالياً قائماً على اختيار معنى واحد من المعاني المُحتملة. ولعل هذا التَّشَابُه هو الذي أوقع بعضهم في الاشتباه ودعوى الاتحاد بين التَرْجمة التفسيرية وتَرْجمة التفسير، أو التفسير بغير لغة الأصل، ولكن النَّظَر الصحيح لا يزال يقضي بوجود الفوارق الأربعة السابقة بين هذين النوعين أيضاً، فالمُفَسِّر يقتضيه واجب البيان ألا يسوق المعنى الإجمالي المُختار من بين عدَّة معانٍ مُختلفة حتى يُوَجِّه

هذا الاختيار، وهذا التوجيه مُحَقَّقٌ للاستطراد الزائد على مَذْلُولِ الأصل. ثم إنَّ صَنِيْعَهُ هذا سيُشْعِرُ القارئ أنَّ للأصل معاني أخرى قد يكون هذا الذي اخْتِيَرَ من بينها غير سديد، وقد يَتَوَقَّفُ المُفَسِّرُ جُمْلَةً وَيُعْلِنُ عجزه إذا ما أَشْكَلَ عليه المعنى، ورأى أن يلوذ بالصَّمْتِ. وهذا مُحَقَّقٌ لعدم الوفاء بجميع معاني الأصل، ولعدم الاطمئنان الذي نَوَّهْنَا به. ثم إنَّ صِيْغَةَ هذا التفسير لا بدَّ من أن ترتبط بالأصل ولو بالإشارة والتلويح، فيقال: معنى هذه الآية أو الجملة هو كذا. أو يقال: معنى الآية المَرْمُوقَةِ بِرَقْمِ كذا من سورة كذا هو كذا وكذا، وذلك مُحَقَّقٌ لعدم استقلال الصِّيْغَةِ، بِخِلَافِ التَّرْجُمَةِ في ذلك كله.

فإن افترضت أنَّ هذا المُفَسِّرَ سِيْرَكَ وَجْهَ الاختيار، وسيَقْطَعُ الصِّلَةَ قُطْعًا بين التفسير وأصله، أجبناك بأنَّ التصرف في الحقيقة لا تفسير ولا ترجمة، بل هو ذنبذبة خرج منها الكلام عما يجب في التفسير وفي الترجمة جميعاً؛ لأنه لم يشرح ولم يُبَيِّنْ حتى يكون مُفَسِّرًا كما يجب، ولم يُصَوِّرْ معاني الأصل ومقاصده كلها حتى يكون مُترجِّمًا كما يجب. فإن أدَّى ذلك إلى الناس بعنوان أنه ترجمة للأصل، فإما أن يكون صادراً في هذا الأداء عن قصور أو عن تقصير. فإن كان عن قصور فهو العجز والجهالة، وإن كان عن تقصير فهو تضليل للناس، وإيهام لهم أنَّ ما أتاه ترجمة، وما هو بترجمة. وتلك خيانة لهم ولما زعم ترجمته، والله لا يهدي كيد الخائنين.

تنبيهان مفيدان:

أولهما: أنه لا فَرْقَ بين الترجمة الحرفية والتفسيرية من حيث الحقيقة، فكلتاها تعبير عن معنى كلام في لغة بكلام آخر من لغة أخرى، مع الوفاء بجميع معاني الأصل ومقاصده. وما الفرق بينهما إلا شكلي، وهو أن يحل كل مُفْرَدٍ في الترجمة الحرفية مَحَلَّ مُقَابِلِهِ من الأصل، بخلاف التفسيرية كما بيَّنَّا. فلا تظن بعد هذا أن كلمة (ترجمة) تنصرف إلى الحرفية أكثر مما تنصرف إلى التفسيرية كما يظن بعض الناس. بل التفسيرية أثبت قَدَمًا، وأغرق وُجُودًا، وأقرب إلى الأذهان عند الإطلاق؛ لأنها هي الميسورة، وهي الواضحة، وهي التي يتداولها المُتَرَجِّمون والقراء جميعاً. أما الحرفية فإنها تكاد تكون نظرية بَحْتَةٍ، وذلك من تَعَسَّرِها أو تَعَذُّرِها، ومن غموضها وخفائها أحياناً، ومن نُذْرَةِ إقبال التراجع والقراء عليها كما سبق.

ثانيها: أنَّ تفسير الأصل بلغته يساوي تفسيره بغير لغته فيما عدا القشرة اللفظية. ألا ترى أنك إذا قرأت دَرَسَ تفسير للخاصة كاشفاً فيه عن معانٍ مُعَيَّنَةٍ باللغة العربية، ثم

قرأت هذا الدرس عينه للعامة كاشفاً عن هذه المعاني نفسها، ولكن بلغة المخاطبين العامة، فهل تشك في مُساواة هذا التفسير لذلك في بيان المعاني المُعَيَّنة التي فهِمَتها من الأصل؟ وهل تجد بينهما خلافاً إلا في لغة التعبير وقِشْرَة اللفظ؟

إذا لاحظنا ذلك أمِّناً الاشتباه من هذه الناحية، وأمكن أن نَسْتَغْنِي في بحثنا هذا بِذِكْرِ المُساوي عن ذِكْرِ مُساويه، ثقة بأن ما يُقال في أحدهما يُقال مثله في الآخر. فتنبه إلى ذلك دائماً، وبالله توفيقى وتوفيقك.

الترجمة ليست تعريفاً منطقياً:

أوجس بعض الباحثين خيفة من أن يَظُنَّ أحد أن الترجمة من قبيل التعريف اللفظي. ولكننا إذا أَنْعَمْنَا النَّظَرَ رأينا أن الترجمة بالمعنى العُرفي الذي قَرَّرناه لا يمكن أن تكون تعريفاً لفظياً ولا حقيقياً، وذلك من وجهتين:

أحدهما: أن التعاريف كلها من قبيل التصورات، أما الترجمة فكلام تام، وقضايا كاملة، وهي بلا شك من قبيل التّصديقات.

ثانيها: أن صيغة التعريف مُرتبطة دائماً بالمُعَرَّف؛ لأنها قولٌ شارح له، والشرح والبيان مُرتبط في صيغته بالمشروح والمُبَيَّن، أما الترجمة فقد فرغنا من أن صيغتها مُستقلة عن الأصل المُترجم؛ لأن الغرض منها أن تقوم بدلاً منه، وأن يُسْتَغْنَى بها عنه، فلا معنى لِأَنْ يجتمع فيها البدل والمُبدل منه...



القرآن ومعانيه ومقاصده:

الآن وقد انتهينا من الكلام على أول المُتضايفين في لفظ (ترجمة القرآن)، نقف معك وقفة أخرى بجانب ثاني هذين المُتضايفين، وهو القرآن نفسه؛ لِنَسْتَبِينَ المُراد به هنا، وَلِنَعْرِفَ أنواع معانيه ومقاصده تمهيداً للحكم الصحيح عليه بأنه يُمكن ترجمته أو لا يُمكن.

المُراد بالقرآن هنا:

ولقد سبقت كلمتنا في بيان مدلول القرآن... بالمبحث الأول... من هذا الكتاب. فارجع إليه إن شئت...

معاني القرآن نوعان :

وبما أنّ الترجمة ملحوظ فيها الإحاطة بمعاني الأصل كلّها، نحيطك علماً بأنّ القرآن الكريم - بل أي كلام بليغ - لا بد أن يحتوي ضربين من المعاني: هما المعاني الأوّلية، والمعاني الثانوية، أو المعاني الأصلية والمعاني التابعة. فالمعنى الأوّلي لأي كلام بليغ هو ما يُستفاد من هذا الكلام ومن أي صيغة تُؤدّيه سواه، ولو بلغة أخرى. كمُجرّد إسناد محكوم به إلى محكوم عليه. وسُمّي معنى أوّلياً؛ لأنه أول ما يُفهم من اللفظ. وسُمّي أصلياً؛ لأنه ثابت ثبات الأصول، لا يختلف باختلاف المتكلمين ولا المخاطبين ولا لغات التّخاطب، بل هو مما يستوى فيه العربي والعجمي، والحضري والبدوي، والدّكي والغبي.

أما المعنى الثانوي فهو ما يُستفاد من الكلام زائداً على معناه الأوّلي. وسُمّي ثانوياً؛ لأنه متأخّر في فهمه عن ذلك. وسُمّي تابعاً؛ لأنه أشبه بقيد فيه، والقيد تابع للمقيّد. أو لأنه يتغير بتغير التّوابع، فيختلف باختلاف أحوال المخاطبين، وباختلاف مقدرة المتكلمين، وباختلاف الألسنة واللغات، عكس ما تقدم. ولنضرب لك أمثالا تُوضّح هذين النوعين.

إذا أردت أن تُخبر عن حاتم بالجود قلت: (جَادَ حاتم) إن كنت تُخاطب خالي الذهن من هذا الخبر. وقلت: (حاتم جواد) إذا كنت تُخاطب شاكاً مُتردداً فيه. وقلت: (إن حاتماً جواد) إذا كنت تُخاطب مُنكراً غير مُسرف في إنكاره. وقلت: (والله إن حاتماً لجواد) إذا كان مُخاطبك مُسرفاً في الإنكار. وقلت: (حاتم سخي جواد، كريم معطاء) إذا كان المقام مقام مدح. وقلت: (ما جوادٌ إلا حاتم) إذا كان مُخاطبك يعتقد العكس، وأنّ غير حاتم هو الجواد. وقلت: (حاتم ممدود السّماط. أو: كان في بني طيء بحر كثير الفيضان) إذا كان مُخاطبك على شيء من الذكاء. وقلت: (حاتم مهزول الفصيل. أو: عمّر حاتم بإنعامه الأنعام) إذا كان مُخاطبك على جانب عظيم من الذكاء.

فأنت ترى أنّ هذه الأمثلة دارت على معنى واحد استوت جميعها في أدائه، هو نسبة الجود إلى حاتم، فذلك هو المعنى الأوّلي أو الأصلي. ثم ترى بعد ذلك أنّ المعنى الأوّلي زيدت عليه خصوصيات مختلفة، ومزايا مُتغايرة بتغاير هذه الأمثلة، ففي المثال الأول: تجرّد من مؤكّدات الحكم؛ لأنّ المُخاطب خالي الذهن. وفي الثاني: تأكيد باسمه الجملة استحساناً؛ لأنّ المُخاطب شاك. وفي الثالث: تأكيد بمؤكّدين: اسمية الجملة، (وإن)؛ لأنّ المُخاطب مُنكر إنكاراً يقتضيهما. وفي الرابع: تأكيد بمؤكّدات أربعة: اسمية

الجملة، و(إن)، واللام، والقسم؛ لأن المُخاطَب مُسرف في الإنكار. وفي الخامس: إطناب^(١)؛ لأن المقام للمدح، وهو يقتضي الإطناب. وفي السادس: قَصْرٌ للجود على حاتم، لأن المُخاطَب يعتقد العكس، فقَصَرَتْ أَنْتَ قَصَرَ قَلْبٍ^(٢)؛ لتعكس مُرادَه عليه. وفي السَّابع تَجَوَّز في التعبير بكناية قريبة واستعارة تصريحية^(٣)؛ لأن المُخاطَب على شيء من الذكاء. وفي الثامن: تَجَوَّز في التعبير بكناية بعيدة واستعارة مَكْنِيَّة^(٤)؛ لأن المُخاطَب على جانب عظيم من الذكاء، بحيث تكفيه الإشارة الخَفِيَّة، واللَّمحة القَصِيَّة. ثم إنَّ هذه التَّكات البلاغية، والاعتبارات الزائدة يختص بها اللسان العربي، كما أنَّ لكل لغة خصائصها.

وهذه الاعتبارات مع فصاحة المفردات هي مَنَاط بلاغة الكلام والمتكلم. وعلوم البلاغة -على سعتها، ووفرة مباحثها، وحُسن بلاء الباحثين فيها- لا تكفي وحدها لتَصِل بدارِسها إلى مَصَافِّ البُلْغاء، وذوي اللِّسَن والبيان، بل غايتها أن يُعرف بها أنَّ هذه الحال تقتضي هذا الاعتبار، وأنَّ تلك الحال تقتضي ذلك الاعتبار، وهكذا. أما التطبيق والقُدرة على الصِّياغة البلاغية فشاؤٌ بعيد، يتوقَّف على أمور كثيرة: منها الإلمام بظروف الكلام وأحوال المُخاطَبين، ومنها الإحاطة بدرجة تلك الأحوال قوة وضعفًا، ومنها الإتيان بالخصوصيات المُناسبة لهذا الأحوال والمقامات، ومنها الذُّوق البلاغي أو الحاسة البيانية التي تُكسَّب بممارسة كلام البُلْغاء وأساليبهم، وترويض النفس على مُحَاكاتهم وتقليدهم. وإلَّا فكم رأينا من مَهَرَّة في علوم اللسان ولا يُحسنون صناعة الكلام، ولا يستطيعون حيلة إلى أَقَلِّ درجات البيان، فضلًا عن أن يبرزوا في هذا الميدان؟!.

والكلام البليغ يتفاوت تَفَاوُتًا بعيد المدى تبعًا لدرجة تَوَافُر هذه الأمور فيه كُلًّا أو بعضًا. ولم تَعْرِف الدنيا ولن تَعْرِف كلامًا بلغ الطَّرْف الأعلى والنهاية العظمى في الإحاطة بكلِّ الخواص البلاغية سوى القرآن الكريم، الذي انقطعت دونه أعناق الفُحول من البُلْغاء، وانبهرت في حَلَبَتِه أنفاس الموهوبين من الفُصحاء، حتى شهدوا على أنفسهم بالعجز حين شاهدوا روائع الإعجاز...

(١) الإطناب: زيادة اللفظ على المعنى لفائدة. انظر: جواهر البلاغة، ص ٢٠٩.

(٢) قصر القلب: هو أن يعتقد المخاطب فيه العكس. انظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص ٣٧.

(٣) الاستعارة التصريحية: هي ما صُرِّح فيها بلفظ المشبَّه به. انظر: جواهر البلاغة ص ٢٦٠.

(٤) الاستعارة المكنية: هي ما حُذِف فيها المشبَّه به، ورُمِز له بشيء من لوازمه. انظر: المصدر السابق.

مقاصد القرآن الكريم:

بما أن الترجمة عُرِفَ لا بد أن تتناول مقاصد الأصل جميعاً، فلأننا نفك على أن الله تعالى في إنزال كتابه العزيز ثلاثة مقاصد رئيسية: أن يكون هداية للثقلين، وأن يقوم آية لتأييد النبي ﷺ، وأن يتعبد الله خلقه بتلاوة هذا الطراز الأعلى من كلامه المقدس.

هداية القرآن:

وهداية القرآن تمتاز بأنها عامة، وتامة، وواضحة.

أما عمومها: فلأنها تنتظم الإنس والجن في كل عصر ومصر، وفي كل زمان ومكان. قال الله سبحانه: ﴿وَأَرْسِلْ إِلَى هَذَا الْقُرْآنُ لِأَنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ٩١]. وقال جلّت حكمته: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الأنعام: ٩٢]، وقال عز اسمه: ﴿قُلْ يَتَّيْبُهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال عمّت رحمته: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ ﴿٢١﴾ قَالُوا يَنْقُومُنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٢٢﴾ يَنْقُومُنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرَكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٣﴾ وَمَنْ لَا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأحقاف: ٢٩-٣٢].

وأما تمام هذه الهداية: فلأنها احتوت أرقى وأوفى ما عرفت البشرية وعرف التاريخ من هدايات الله والناس، وانتظمت كل ما يحتاج إليه الخلق في العقائد والأخلاق والعبادات والمعاملات على اختلاف أنواعها، وجمعت بين مصالح البشر في العاجلة والآجلة، ونظمت علاقة الإنسان بربه وبالكون الذي يعيش فيه، ووقفت بطريقة حكيمة بين مطالب الروح والجسد. اقرأ - إن شئت - قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤَفَّقُ يَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقال ﷺ: ﴿يَتَّيْبُهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَى اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]،

وقال عزّ من قائل: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وقال تعالت حكمته: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَبِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: ١٠] إلى غير ذلك من آيات كثيرة.

وأما وضوح هذه الهداية: فلعرّضها عرّضاً مؤثراً توافرت فيه كل وسائل الإيضاح وعوامل الإقناع: أسلوب فذٌّ معجز في بلاغته وبيانه، واستدلال بسيط عميق يستمد بساطته وعمقه من كتاب الكون الناطق، وأمثال خلّابة تُخرج أدقّ المعقولات في صورة أجلى الملموسات، وحكم بالغات تُبهر الأبواب بمحاسن الإسلام وجلال التشريع. وقصص حكيم مُختار يُقوّي الإيمان واليقين، ويَهْدِبُ النفوس والغرائز، ويَضَقِّلُ الأفكار والعواطف، ويدفع الإنسان دفعاً إلى التضحية والنهضة ويصوّر له مستقبل الأبرار والفجار تصويراً يجعله كأنه حاضر تراه الأبصار في رابعة النهار. والأمثلة على ذلك كثيرة في القرآن، يُخْرِجُنَا استعراضها عما نحن بسبيله الآن.

والمهم أن نعلم في هذا المقام أنّ الهدايات القرآنية الكريمة منها ما استُفيد من معاني القرآن الأصلية، ومنها ما استُفيد من معانيه التّابعة.

أما القسم الأول فواضح لا يحتاج إلى تمثيل، وهو موضع اتفاق بين الجميع. وأما القسم الثاني ففيه دقة جعلت بعض الباحثين يُجادل فيه، وإنّا نوضحه لك بأمثلة نستمدّها من فاتحة الكتاب العزيز:

منها: استفادة أدب الابتداء بالبسملة في كلّ أمر ذي بال، أخذاً من ابتداء الله كتابه بها، ومن افتتاحه كلّ سورة من سورّه بها عدا سورة التوبة.

ومنها: استفادة أنّ الاستعانة في كل شيء لا تُستمدّ إلا من اسم الله وحده، أخذاً من إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة موصوفاً بالرحمن الرحيم، ومن القصر المفهوم من البسملة على تقدير عامل الجار والمجرور مُتأخّراً، ومن تقدير هذا العامل عامّاً لا خاصّاً.

ومنها: استفادة الاستدلال على أنّ الحمد مُستحقّ لله بأمور ثلاثة: تربيته تعالى للعوالم كلّها، ورحمته الواسعة التي ظهرت آثارها، وتواصل اتّصافه تعالى بها، وتصرّفه وخُده بالجزاء العادل في يوم الجزاء، وذلك أخذاً من جرّيان هذه الأوصاف على اسم الجلالة في مقام حمده بقوله سبحانه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ① الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ② تِلْكَ

يَوْمَ الدِّينِ ③ [الفاتحة: ٢-٤].

ومنها: استفادة التوحيد بنوعيه: توحيد الألوهية، وتوحيد الربوبية من القصر المائل في قوله سبحانه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ④ [الفاتحة: ٥].

ومنها: استفادة دليل هذا التوحيد من الآيات السابقة عليه، ووقوعه هو في سياقها عقيبتها كما تقع النتيجة عقب مُقَدِّماتها.

ومنها: استفادة أن الهداية إلى الصراط المستقيم هي المَطْمَعُ الأسمى الذي يجب أن يَرْمِي إليه الناس، وَيَتَنَافَس فيه المتنافسون. يدلّ على ذلك: اختيارها، والاقتصار على طلبها، والدعاء بها، ثم انتهاء سورة الفاتحة بها كما تنتهي البدايات بمقاصدها.

ومنها: استفادة أنّ الهداية لا يُرْجى فيها إلاّ الله وحده؛ لأنها انتظمت مع آيات التوحيد قبلها في سَمَط واحد.

ومنها: استفادة أدب من الآداب، هو أن يُقَدِّم الداعي ثناء الله على دعائه، استنتاجاً من ترتيب هذه الآيات الكريمة، حيث تقدّم فيها ما يتصل بحمد الله وتمجيده وتوحيده على ما يتّصل بدعائه واستشهدائه.

هذه أمثلة اقتبسناها من سورة الفاتحة، ونحن لا نظن أنّ أحداً يُخاصم فيها. وهاك مثالين مما وقع فيه خلاف العلماء:

المثال الأول: استفادة وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء في الطهارة، أخذاً من مخالفة مُقتضى الظاهر في ذكر هذه الأعضاء بآية الوضوء، إذ يقول الله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُتِلُوا إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَجْزَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]. فأنت ترى أنه -تعالى حكمته- ذكر الرأس وهو ممسوح بين الأعضاء الأخرى وهي مَغْسُولَةٌ، وكان مُقتضى الظاهر أن تتّصل المغسولات بعضها ببعض، وتذكر قبل الممسوح أو بعده؛ لأن المغسولات متماثلة، والعرب لا تَفْصِل بين المُتَمَاطَلات إلاّ لحكمة، والحكمة هنا: هي إفادة وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء في الطهارة على نَمَط الترتيب المائل في هذه الآية.

وثمّة وجه آخر لاستفادة حكم هذا الترتيب أيضاً، ذلك أنّ الآية المذكورة لم تُعَرَض فيها أعضاء الوضوء مُرتبةً ترتيباً تصاعديّاً، ولا ترتيباً تنازليّاً، فلم يُبدَأ فيها بالأعالي متبوعة بالأسفل، لا بالأسفل متبوعة بالأعالي، بل ذكر فيها عالٍ ثم سافل، ثم أعلى ثم أسفل، وذلك خلاف مُقتضى الظاهر، ومثله لا يصدر في لغة العرب إلاّ لحكمة، وما الحكمة هنا فيما نفهم إلاّ إفادة وجود الترتيب في الوضوء. وبهذا قال الشافعية^(١)، والحنابلة^(٢)

(١) انظر: تحفة المحتاج (١/ ٢١١)، نهاية المحتاج (١/ ١٧٥).

(٢) انظر: كشف القناع (١/ ٨٣)، الروض المربع، ص ٢٨.

وإن خالفهم الحنفية^(١) والمالكية^(٢).

المثال الثاني: استفادة... [وجوب] مسح رُبع الرأس في الوضوء [-عند القائلين به-]، أخذًا من مخالفة مقتضى الظاهر -أيضًا- في قوله سبحانه: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] حيث دخلت باء الجر على الرؤوس وهي الممسوحة، مع أن الظاهر كان يقتضي دخولها على آلة المسح وهي راحة اليد، ولكن مخالفة هذا الظاهر في كلام عربي بليغ دللتنا على أنه نزل الرأس منزلة آلة المسح إرشادًا إلى أن اليد توضع على الرأس وتُحرَّك عليه، كأننا مسحنا اليد بالرأس. وبهذه الطريقة تُمسح الناصية عادة، وهي تُقدَّر بربع الرأس، فالواجب إذن [عند هؤلاء] هو مسح رُبع الرأس، وبهذا أخذ الحنفية^(٣)، وإن خالفهم الأئمة الثلاثة^(٤) -رضوان الله عليهم أجمعين-.

ولسنا هنا بصدد مقارنات فقهية، أو موازنات مذهبية، حتى نُنَاصِر رأيًا على رأي، أو نُرجِّح فهمًا على فهم. فحسبنا في هذا الموضوع بيان دلالة نظم القرآن الكريم باعتبار معانيه الثانوية على هدايات مُتنوّعة، من عقائد وأحكام وآداب وأدلة ولطائف، وإن اختلفت الناس في إدراكها على مقدار اختلاف مواهبهم واستعدادهم؛ لأن هذه المعاني الثانوية دقيقة الطُّرُق، لطيفة المسالك، ومن شأن الدقائق واللطائف أن يكون مجال التَّفَاوُت بين الفاهمين لها بعيدًا، بخلاف دلالة نظم القرآن الكريم على هداياته باعتبار معانيه الأصلية، فإنها واضحة قلَّ أن يقع فيها تفاوت أو خلاف؛ لأن هذه المعاني -كما قررنا- يستوى فيها العربي والعجمي، والحَضَري والبدوي، والذكي والغبي.

واعلم أن قرآنية القرآن وامتيازَه ترتبط بمعانيه الثانوية وما استُفيد منها أكثر مما ترتبط بمعانيه الأصلية وما استُفيد منها، للاعتبارات الآتية، ولأن المعاني الأصلية ضيقة الدائرة، محدودة الأفق، أما المعاني الثانوية فبحر زاهر مُتلاطم الأمواج، تتجلَّى فيها علوم الله وحكمته وعظمته الإلهية... [لمن أراد الله] من العلماء العاملين، جعلنا الله منهم بمنه وكرمه. آمين.

(١) انظر: المبسوط (١/ ٥٥)، البناية شرح الهداية (١/ ٢٤٤).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (١/ ١٣٨)، الذخيرة للقرافي (١/ ٢٧٨).

(٣) انظر: المبسوط (١/ ٦٣)، بدائع الصنائع (١/ ٤).

(٤) انظر: الذخيرة للقرافي (١/ ٢٠٢)، الفواكه الدواني (١/ ١٤٢)، تحفة المحتاج (١/ ٢٠٩)، كشف القناع (١/ ٩٨).

إعجاز القرآن:

المقصد الثاني من نزول القرآن الكريم: أن يقوم في فم الدنيا آية شاهدة برسالة سيدنا محمد ﷺ، وأن يبقى على جبهة الدهر معجزة خالدة تنطق بالهدى ودين الحق ظاهراً على الدين كله!.

ووجوه إعجاز القرآن كثيرة نُفَصِّلُها في مبحثها إن شاء الله. بيد أننا نُنَبِّهك هنا إلى أن بلاغته العليا وجهٌ بارز من هذه الوجوه. بل هي أبرز وجوه وجودها، وأعظمها أفراداً؛ لأن كل مقدار ثلاث آيات قصار مُعْجَز، ولو كان هذا المقدار من آية واحدة طويلة [كما هو قول بعض أهل العلم]. فقد تحدَّى الله أئمة البيان أن يأتوا بسورة من مثله، وأقصر سورة هي سورة الكوثر، وآياتها ثلاث قصار.

وإذا كان أئمة البيان في عصر ازدهاره والنباجة فيه قد عجزوا، فسائر الخلق أشدَّ عجزاً.

ولقد فرغنا من أن بلاغة القرآن منوطة بما اشتمل عليه من الخصوصيات والاعتبارات الزائدة، وأنت خبير بأنها سارية فيه سريان الماء في العود الأخضر، أو سريان الروح في الجسم الحي، وأن نظم القرآن الكريم مصدر لهداياته كلها، سواء منها ما كان طريقه هيكل النظم، وما كان طريقه تلك الخصوصيات الزائدة عليه. وهنا يطالعك العجب العجيب حين تجد دليل صدق الهداية الإسلامية قد آخاها، واتحد مطلعها في سماء القرآن فأذاه وأذاها!!.

التعبد بتلاوة القرآن:

المقصد الثالث من نزول القرآن: أن يتعبد الله خلقه بتلاوته، ويُقرَّبهم إليه، ويأجرهم على مُجَرَّد ترديد لفظه ولو من غير فهمه، فإذا ضَمُّوا إلى التلاوة فهماً زادوا أجراً على أجر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تَجَرَّةً لَّنْ تَكُورَ ۖ لِيُوفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۗ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٢٩، ٣٠].

وقال رسول الله ﷺ: "من قرأ حرفاً من كتاب الله تعالى فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: أَلَمْ حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف"^(١)...

ثم إنّ هذه خصيصة امتاز بها القرآن، أما غيره فلا أجر على مُجَرَّد تلاوته، بل لا بد من التفكّر فيه وتدبّره، حتى الصلاة التي هي عماد الدين، ليس للمرء من ثوابها إلاّ بمقدار ما عقل منها.

وإنما انفرد القرآن بهذه المَزيّة لِحِكْمِ سامية، وفوائد ذات شأن:

أولها: توفير عامل مُهم من عوامل المحافظة على القرآن وبقائه مصوناً من التغيير والتبديل اللذين أصابا كُتُب الله من قبل. ذلك أنّ هذا الأجر العظيم الذي وعده الله من يتلو كتابه العزيز -ولو غير مُتفهم لمعانيه- من شأنه أن يُحبّب الناس في قراءة القرآن، ويُدفعهم إلى الإكثار منها، ويحرّكهم إلى استظهاره وحفظه. ولا ريب أنّ انتشار القراءة والقراء والحُفاظ يجعل القرآن كثير الدّوران على الألسنة، واضح المعالِم في جميع الأوساط والطبقات، وهنا لا يجرؤ أحد على تغيير شيء فيه، وإلاّ لقي أشدّ العنت من عارفيه، كما حدث لبعض من حاولوا هذا الإجماع من أعداء الإسلام.

ثانيها: إيجاد وحدة للمسلمين لغوية، تُعزّز وحدتهم الدينية، وتيسّر وسائل التفاهم والتعاون فيما بينهم، فتقوى بذلك صفوفهم، وتُعظم شوكتهم، وتعلو كلمتهم.

وتلك سياسة إلهية عالية فَطِن لها الإسلام على يد هذا النبيّ الأميّ في عهد قديم من عهود التاريخ، ونجحت هذه السياسة نجاحاً باهراً، حتى انطوى تحت اللسان العربي أمم كثيرة مُختلفة اللغات، ونَبَغ منهم نابغون سبقوا كثيراً من العرب في علوم القرآن وعلوم لغة القرآن، بينما أمم كبيرة في هذا العصر الحديث الذي يزعمونه عصر العلم والنور، قد حاوَلت مثل هذه المُحاولة بتقرير لسان عام، ولغة عالمية مُشتركة، أسموها لغة (الأسبرنتو)^(٢)، فكانت محاولة فاشلة، فضلاً عن أنها جاءت مسبقة مُتأخّرة.

ثالثها: استدراج القارئ إلى التدبّر والاهتداء يهدي القرآن عن طريق هذا الترغيب المُشوّق، وبوساطة هذا الأسلوب الحكيم.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) لغة مصطنعة، اخترعها (لودفيغ أليغز زامنهوف) كمشروع لغة اتصال دولية عام (١٨٨٧م)، وهي قريبة من اللغة السلافية، ووثيقة الصلة بالعبرية الحديثة.

فَإِنَّ مَنْ يقرأ القرآن في يومه وهو غافل عن معانيه يقرؤه في غَدِهِ وهو ذاكِرٌ لها، وَمَنْ قرأه في غَدِهِ وهو ذاكِر لها أوشك أن يعمل بعد غدٍ بهدْيِها. وهكذا يَتَنَقَّلُ القارئ من درجة إلى درجة أرقى منها، حتى يصل إلى الغاية بعد تلك البداية. (وكلٌّ مَنْ سار على الدَّرَبِ وَصَلَ)...



حُكْمُ ترجمة القرآن تفصيلاً:

على ضوء هذه المعلومات التي سقناها في تَجْلِيلِ معنى المُتضايين من لفظ ترجمة القرآن، يَسْهَلُ علينا أن نُذكر أن لهذا المُرَكَّب الإضافي أربعة معانٍ رئيسية، منها ثلاثة تُرجع إلى اللغة وحدها، والرابع تَشترك فيه اللغة والعُرف العام الذائع بين الأمم. ولا ريب أن هذا المعنى الرابع هو الجدير بالعناية والاهتمام؛ لأنه المُتبادِر إلى الأفهام، والمقصود في لسان التخاطب العام.

وها نحن أولاء نَسْتَعْرِضُ تلك المعاني الأربعة، مشفوعاً كُلٌّ منها بِحُكْمِهِ المُناسب له، عسى أن تكون هذه الطريقة أبعد عن الخطأ والشَطَط، وأهدى إلى الثواب والاعتدال.

١- ترجمة القرآن بمعنى تبليغ ألفاظه:

تُطْلَقُ ترجمة القرآن إطلاقاً مُسْتَنَدًا إلى اللغة، ويُراد بها: تبليغ ألفاظه. وحُكْمُها حيثُذ أنها جائزة شرعاً. والمُرَاد بالجواز هنا ما يُقابل الحَظَر، فيَصْدَقُ بالوجوب وبالندب. وإن شئتَ دليلاً فها هو ﷺ كان يقرأ القرآن ويُسمعه أوليائه وأعداءه، ويدعو إلى الله به في مولده ومُهاجره، وفي سفره وحضره، والأمة من ورائه نهجت نَهْجَه، فَبَلَّغَتْ أَلْفَاظَ القرآن وتَلَقَّاهُ بعضهم عن بعض فرداً عن فرد، وجماعة عن جماعة، وجيلًا عن جيل، حتى وصل إلينا مُتواتراً. ثم ها هو القرآن نفسه يتوَعَّد كاتِميه ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۖ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ أُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾ [البقرة: ١٥٩، ١٦٠].

والنبي ﷺ يقول: "بَلِّغُوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن

كَذَّبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"^(١)، ... ويقول ﷺ: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"^(٢)...

٢- ترجمة القرآن بمعنى تفسيره بلغته العربية:

هذا هو الإطلاق الثاني المُستند إلى اللغة -أيضاً- كما مرّ، ويُراد به تفسير القرآن بلغته العربية لا بلغة أخرى. وغنيّ عن البيان أنّ حكمه الجواز بالمعنى الأنف. وإن كنت في شك فهالك القرآن نفسه، يقول الله فيه لنبيه ﷺ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. ولقد قام الرسول ﷺ ببيانه العربي خير قيام، حتى اعتبرت السنة النبوية كلّها شارحة له، ونُقل منها التفسير بالمأثور شيء كثير. ولقد تأثر العلماء برسول الله في ذلك منذ عهد الصحابة إلى اليوم، وها هي المكتبات العامة والخاصة زاخرة بالتفاسير العربية للقرآن الكريم على رغم ما اندثر منها، وعلى رغم ما يأتي به المُستقبل من تفاسير يُؤلفها مَنْ لا يَقْنَعون بقديم. ويتلقّاها عنهم مَنْ يجدون في أنفسهم حاجة إلى عرض جديد لعلوم القرآن والدين؛ مما يدل على أنّ القرآن بحر... [خَصَمَ]. وأنّ العلماء جميعاً من قدامى ومُحدّثين لا يَزَالون وقوفاً بساحله، يأخذون منه على قَدَر قرائحهم وفُهومهم. والبحر بعد ذلك هو البحر في فيضانه وامتلائه. والقرآن هو القرآن في ثروته وغناه بعلومه وبأسراره. ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكُمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفِدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

٣- ترجمة القرآن بمعنى تفسيره بلغة أجنبية:

هذا هو الإطلاق الثالث المُستند إلى اللغة -أيضاً- ويُراد به تفسير القرآن بلغة غير لغته، أي: بلغة عَجَمية لا عربية. ولا ريب عندنا في أنّ تفسير القرآن بلسان أعجمي لمن لا يُحسِن العربية يجري في حكمه مجرئ تفسيره بلسان عربي لمن يُحسِن العربية. فكلاهما عَرَض لما يفهمه المُفسّر من كتاب الله بلغة يفهمها مُخاطبُه، لا عَرَض لترجمة القرآن نفسه، وكلاهما حكاية لما يُستطاع من المعاني والمقاصد، لا حكاية لجميع المقاصد. وتفسير القرآن الكريم يكفي في تحقّقه أن يكون بياناً لمُراد الله تعالى بِقَدَر الطاقة البشرية

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

ولو جاء على احتمال واحد؛ لأن التفسير في اللغة هو الإيضاح والبيان، وهما يتحققان ببيان المعنى ولو من وجه، ولأن التفسير في الاصطلاح عِلْمٌ يُنَحِّثُ فِيهِ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ مِنْ حَيْثُ دَلَالَتُهُ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ الْبَشَرِيَّةِ، وهذا يتحقق -أيضاً- بعرض معنى واحد من جملة معانٍ يحتملها التنزيل. وإذا كان تفسير القرآن بياناً لمُرَادِ اللَّهِ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ الْبَشَرِيَّةِ، فهذا البيان يستوي فيه ما كان بلغة العَرَبِ وما ليس بلغة العرب، لأنَّ كلاً منهما مقدور للبشر، وكلاً منهما يحتاجه البشر، بيد أنه لا بد من أمرين: أن يَسْتَوِيَ فِي هَذَا النُّوعِ شُرُوطُ التَّفْسِيرِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ تَفْسِيرٌ، وأن يستوفي شروط الترجمة باعتبار أنه نُقْلٌ لِمَا يُمَكِّنُ مِنْ مَعَانِي اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ بِلُغَةٍ غَيْرِ عَرَبِيَّةٍ. وشروط التفسير ذكرناها في الجزء الأول بالمبحث... [الحادي] عشر من هذا الكتاب، وشروط الترجمة ذكرناها بهذا المبحث عن كُتُب.

أُمُورٌ مُهِمَّةٌ:

وَنَسْتَرَعِي نَظْرَكَ إِلَى أُمُورٍ مُهِمَّةٍ:

أولها: أنَّ عُلَمَاءَنَا حَظَرُوا كِتَابَةَ الْقُرْآنِ بِحُرُوفٍ غَيْرِ عَرَبِيَّةٍ^(١)، وعلى هذا يجب عند ترجمة القرآن بهذا المعنى إلى أي لغة أن تُكْتَبَ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ إِذَا كُتِبَتْ بِالْحُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ، كَيْلَا يَقَعَ إِخْلَالٌ وَتَحْرِيفٌ فِي لَفْظِهِ، فَيَتَّبِعَهَا تَغْيِيرٌ وَفَسَادٌ فِي مَعْنَاهُ.

سُئِلَتْ لَجْنَةُ الْفَتْوَى فِي الْأَزْهَرِ عَنْ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ بِالْحُرُوفِ اللَّاتِينِيَّةِ، فَأَجَابَتْ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِهِ بِمَا نَصَّه^(٢): "لَا شَكَّ أَنَّ الْحُرُوفَ اللَّاتِينِيَّةَ الْمَعْرُوفَةَ خَالِيَةً مِنْ عِدَّةٍ حُرُوفٍ تُوَافِقُ الْعَرَبِيَّةَ، فَلَا تُؤَدِّي جَمِيعَ مَا تُؤَدِّيهِ الْحُرُوفُ الْعَرَبِيَّةُ، فَلَوْ كُتِبَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِهَا عَلَى طَرِيقَةِ النِّظْمِ الْعَرَبِيِّ -كَمَا يُفْهَمُ مِنَ الْاسْتِفْتَاءِ- لَوَقَعَ الْإِخْلَالُ وَالتَّحْرِيفُ فِي لَفْظِهِ، وَيَتَّبِعُهُمَا تَغْيِيرُ الْمَعْنَى وَفَسَادُهُ. وَقَدْ قَضَتْ نصوصُ الشَّرِيعَةِ بِأَنْ يُصَانَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مِنْ كُلِّ مَا يُعَرِّضُهُ لِلتَّبْدِيلِ وَالتَّحْرِيفِ. وَأَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ سَلَفًا وَخَلَفًا عَلَى أَنَّ كُلَّ تَصَرُّفٍ فِي الْقُرْآنِ يُؤَدِّي إِلَى تَحْرِيفٍ فِي لَفْظِهِ أَوْ تَغْيِيرٍ فِي مَعْنَاهُ مَمْنُوعٌ مَعْنًا بَاتًا، وَمُحَرَّمٌ تَحْرِيمًا قَاطِعًا. وَقَدْ التَزَمَ الصَّحَابَةُ -رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ- وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا كِتَابَةَ الْقُرْآنِ بِالْحُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ".

(١) انظر قرار هيئة كبار العلماء في المملكة حول ذلك: أبحاث هيئة كبار العلماء (٧ / ٤٠٦)، وهناك بحث بعنوان: "كتابة المصحف باللاتينية"، من إعداد اللجنة الدائمة للبحوث العلمية في المملكة العربية السعودية. ينظر: المجلد العاشر من مجلة البحوث الإسلامية، ص ١١ وما بعدها، أبحاث هيئة كبار العلماء (٧ / ٣٤٣).

(٢) انظر: المجلد السابع من مجلة الأزهر صفحة ٤٥. (زرقاني).

الأمر الثاني: أن تفاسير القرآن المتداولة بيننا تتناول المُفرد من الأصل، وبجانبه شرحه، ثم تتناول الجملة أو الآية وشرحها مُتَّصِل بها كذلك غالبًا. ومعنى هذا أن ألفاظ القرآن مُنبِثَةٌ في ثنايا التفسير على وَجْه من الارتباط والإحكام، بحيث لو جردنا التفاسير من ألفاظ الأصل لعادت التفاسير لَغَوًا من القول...، ونحن لا نُريد هنا في تفسير القرآن بلغة أجنبية أن تُذكر مفردات القرآن وجمَله مكتوبة بتلك اللغة الأجنبية أو مُترجمة بهذه اللغة، ثم تُشَفَّع بتفسيرها المذكور، فلقد قرَّرنَا أن كتابة القرآن بغير العربية ممنوعة، وسنُقَرِّر أن ترجمته بالمعنى العُرفي مُستَحِيلَة. إنما نُريد هنا نوعًا من التفسير يجوز أن يُصدَّر بطائفة من ألفاظ الأصل على ما هي عليه في عروبتها رسمًا ولفظًا، إذا وُضِع لطائفة من المسلمين. ثم يُذكر عَقِبها المعنى الذي فَهَمه المُفسر غير مُختَلَط بشيء من ألفاظ الأصل ولا ترجمته، بل يكون هذا المعنى كُلّه من كلام المفسر، ويُصاغ بطريقة تدلّ على أنه تفسير لا ترجمة، كأن يقال: معنى الآية المرقومة برقم كذا من سورة كذا هو كذا وكذا. أو يقال في أول كل نوبة من نوبات التفسير: معنى هذه الجملة أو الآية كذا. ثم يُبيِّن في كلتا الطريقتين أن هذا المعنى مقطوع به، أو أنه محتمل، ويُستَطرَد بما يظن أن حاجة المُخاطَبين ماسّة إليه، من التعريف بالمصطلحات الإسلامية، والأسرار والحكَم التشريعية، والتنبيه على الأخطاء التي وَقَعَت فيها التُرجمات المزعومة، ونحو ذلك مما يُوقِع في رُوع القارئ أن ما يقرؤه ليس ترجمة للأصل محيطة بجميع معانيه ومقاصده. إنما هو تفسير فحسب، لم يَحْمَل من معاني القرآن ومقاصده إلا قُلًّا من كثر، وقُطْرَة من بحر. أما القرآن نفسه فأعظم من هذا التفسير بكثير، كيف وهو النَصّ المُعْجَز في ألفاظه ومعانيه من كلام العليم الخبير؟!.

الأمر الثالث: أن ترجمة القرآن بهذا المعنى مُساوية لترجمة تفسيره العربي؛ لأنّ الترجمة هنا لم تتناول في الحقيقة إلا رأي المُفسّر وفَهَمه لِمُرَاد الله على قَدْر طاقته، خطأ كان فهمه أو صوابًا، ولم تتناول كُلّ مُرَاد الله من كلامه قُطْعًا. فكأنّ هذا المُفسّر وَضَعَ أولًا تفسيرًا عربيًا، ثم تَرَجَم هذا التفسير الذي وَضَعَه. وإن شِئْتَ فَقُلْ: إنّه تَرَجَم تفسيرًا للقرآن قام هو به غير أنه لم يُدَوِّنْهُ، وأنت خبير بأن التفسير، سواء أدَوَّنْهُ صاحبه أم لم يُدَوِّنْهُ.

الأمر الرابع: ذهب بعضهم إلى تسمية هذا النوع وما يُشَبِّهه ترجمة تفسيرية للقرآن بالمعنى الحُرْفِي، ونحن -مع علمنا بأن الخلاف في التسمية تافه- لا نستطيع أن نرى رأيهم؛ لشهادة العُرف التي أقمناها، ثم اعتمدنا عليها في رَسْم الفوارق الأربعة بين أي تَرْجُمة وأي تفسير. فترجمة القرآن -على فرض إمكانها- تصوير لكل ما أراد مُنْزله من

معانيه ومقاصده. و ترجمة التفسير: تصوير لكل ما أراد المُفسر من معانيه ومقاصده. والقرآن لا يمكن أن يكون في معانيه المُرادَة لله خطأً أبداً، فإذا صَحَّت ترجمته -على فرض إمكانها- وجب ألاَّ تَحْمِل ولا تُصَوِّر خطأً. أما التفسير فيمكن أن يكون في معانيه المُرادَة للمُفسر خطأً أي خطأً، وعلى هذه فترجمة هذا التفسير ترجمة صحيحة لا بدّ أن تَحْمِل هذا الخطأ وتُصَوِّره، وإلاَّ لما صَحَّ أن تكون ترجمة له؛ لأنَّ الترجمة صورة مُطابقة للأصل، ومرآة حاكية له على ما هو عليه، من صواب أو خطأ، إيمان أو كفر، حق أو باطل.

والقرآن مليء بالمعاني والأسرار الجليّة والحفيّة إلى درجة تُعجز المخلوق عن الإحاطة بها، فضلاً عن قُدْرته على مُحاكاتها وتصويرها بلغة عربية أو عجميّة، أما التفسير فمعانيه محدّدة؛ لأنَّ قُدْرَة صاحبه محدودة. مهما خلّق في سماء البلاغة والعلم. وعلى هذا فعَدَسَة أي مُصوِّر له تستطيع التقاطه وتصويره بالترجمة إلى أية لغة.

الأمر الخامس: يجب أن تُسمّى مثل هذه الترجمة: ترجمة تفسير القرآن، أو تفسير القرآن بلغة كذا. ولا يجوز أن تُسمّى ترجمة القرآن بهذا الإطلاق اللغوي المحض، لما علمت من أن لفظ ترجمة القرآن مُشترك بين معان أربعة، وأنّ المعنى الرابع هو المُتبادر إلى الأذهان عند الإطلاق، نظراً إلى أنّ العرف الأممي العام لا يعرف سواه، ولا يجوز أيضاً أن تُسمّى ترجمة معاني القرآن؛ لأنّ الترجمة لا تُضاف إلّا إلى الألفاظ، ولأنّ هذه التسمية تُوهّم أنها ترجمة للقرآن نفسه، خصوصاً إذا لاحظنا أنّ كل ترجمة لا تتنقل إلا المعاني دون الألفاظ.

الأمر السادس: يَحسن أن يُدَوّن التفسير العربي وتُشفع به ترجمته هذه؛ ليكون ذلك أنفًى للريب، وأهدى للحق، وأظهر في أنه ترجمة تفسير لا ترجمة قرآن، ومن عرف قُدْر القرآن لم يبخل عليه بهذا الاحتياط، لاسيما في هذا الزمن الذي تَمَرّ فيه أعداء الإسلام، وحاربونا فيه بأسلحة مسمومة من كلّ مكان.

الأمر السابع: يجب أن يصدر هذا التفسير المُترجم بمقدمة تنفي عنه في صراحة أنه ترجمة للقرآن نفسه، وتبيّن أن ترجمة القرآن نفسه بالمعنى المُتعارف أمر دونه خَرُط القَتَاد؛ لأنّ طبيعة تأليف هذا الكتاب تأبى أن يكون له نظير يُحاكيه. لا من لغته ولا من غير لغته، وذلك هو معنى إعجازه البلاغي، ومن أراد أن يتصوّر هذا اللون من ألوان إعجازه

فليتقل هو إلى هذا الكتاب ولغته، فيتَذَوِّقه بها وبأساليبها، ومن المَحال أن يتقل هذا الكتاب العزيز تاركًا عرشه الذي بَوَّاه الله إياه، وهو عَرْش اللغة العربية. وماذا يبقى للملِك من عِزَّة وسلطان إذا هو تخلَّى عن عرشه ومُلْكِهِ؟ وهذا القرآن جعله الله مَلِك الكلام، وتوجّه بتاج الإعجاز، واختار لغته العربية مَظْهَرًا لهذا الإعجاز والاعتزاز. ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ (١١) لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿[فصلت: ٤١، ٤٢].

فوائد الترجمة بهذا المعنى:

لترجمة القرآن بهذا المعنى فوائد كَثَا في غنى عن بيانها بما أشرنا إليه من أنها كالتفسير العربي الذي اتفق الجميع على جوازه بشرطه، ولكن بعض الباحثين توقّفوا في جواز هذه الترجمة، كما توقّفوا في جواز الترجمة بالمعنى الآتي مع بُعْد ما بينهما، ثم تذرّعوا بأنه لا فائدة تُرجى منها، وأثاروا شبهات حولها؛ لهذا نَبَسَط القول ببيان فوائد هذه الترجمة، ثم بدّفع الشبهات عنها. أما فوائدها فنشرحها فيما يأتي:

الفائدة الأولى: رَفَع النقاب عن جمال القرآن ومحاسنه لمن لم يستطيع أن يراها بمنظار اللغة العربية من المسلمين الأعاجم، وتيسير فَهْمه عليهم بهذا النوع من الترجمة؛ ليزدادوا إيمانًا مع إيمانهم، ويعظم تقديرهم للقرآن، ويشتدّ شوقهم إليه، فيهدتوا بهديه، ويغترفوا من بحره، ويستمتعوا بما حواه من بُل في المقاصد، وقوة في الدلائل، وسُمُو في التعاليم، ووضوح وعمق في العقائد، وطُهر ورُشد في العبادات، ودَفْع قوي إلى مكارم الأخلاق، ورَدْع زاجر عن الرذائل والآثام، وإصلاح مُعْجَز للفرد وللجموع، واختيار مُوَفَّق لأحسن القصص. وإخبار عن كثير من أنباء الغيب، وكشف عن معجزات أكرم الله بها رسوله وأُمَّته، إلى غير ذلك مما من شأنه أن يسمو بالنفوس الإنسانية، ويملأ العالم حضارة صحيحة ومدنيّة.

وإنك لتستطيع أن ترى هذه الفوائد ماثلة بين عينيك إذا ما شاهدت أستاذًا ممتازًا يُلقَى دَرْسًا من دروس التفسير على العامة، يُجَلِّي معاني القرآن لهم بمهارته، ويتنزّل إلى مُسْتَوَاهُمْ، فيخاطبهم بلغتهم، ويتخيّر من المعاني أصحها وأمسّها بحاجتهم، ويُعالِج عند المُناسِبة ما يعرف من جَهَالَتهم وشُبُهَتهم، والله لكَأَنِّي بهذا المُدْرَس اللَّبِق وقد نفخ فيهم من رُوح القرآن، فأحيا مَوَاتهم، ودأوى أمراضهم، وقادهم إلى النَّهْضَةِ، وجعلهم يؤمنون بهذا الكتاب عن عِلْم وذوق وشعور ووجدان، بعد أن كانوا يؤمنون به إيمانًا أشبه بالتقليد الأعمى، أو بمُحَاكَاة الصبيان.

ولقد دلّتنا التجارب على أنّ كثيراً من هؤلاء الذين أحسّوا جلال القرآن عن طريق تفسيره فكّروا في حفظه واستظهاره ودراسة لغته وعلومه؛ ليرتشفوا بأنفسهم من منْهله الرّوي. ويُسبِعُوا نَهْمَتَهُمْ من غذائه الهني، ما دام هذا التفسير وغيره لا يحمل كلّ معاني الأصل، وما دام ثواب الله يجري على كلّ مَنْ نَظَرَ في الأصل، وما دام ثواب الله يجري على كلّ مَنْ نَظَرَ في الأصل، أو تَلَا نَفْسُ الْفَافِظِ الأصل.

الفائدة الثانية: دَفَعُ الشُّبُهَاتِ التي لَفَّقَهَا أعداء الإسلام وألصقوها بالقرآن وتفسيره كَذِبًا وافتراءً، ثم ضلّلوا بها هؤلاء المسلمين الذين لا يحذقون اللسان العربي في شكل تَرْجُمَاتٍ مزعومة للقرآن، أو مؤلفات علمية وتاريخية للطلاب، أو دوائر معارف للقرّاء، أو دروس ومحاضرات للجمهور، أو صحف ومجلات للعامة والخاصة.

الفائدة الثالثة: تنوير غير المسلمين من الأجانب في حقائق الإسلام وتعاليمه، خصوصًا في هذا العصر القائم على الدّعايات، وبين نيران هذه الحروب التي أوقدها أهل المِلْكِ والنَّحْلِ الأخرى، حتى ضلّ الحق أو كاد يضل في سواد الباطل، وخَفَّتْ صوت الإسلام أو كاد يَخْفُت بين ضجيج غيره من المذاهب المُتطرفة والأديان المُنحرفة.

الفائدة الرابعة: إزالة الحواجز والعوائير التي أقامها الخبثاء الماكرون للحيلولة بين الإسلام وعُشَاقِ الْحَقِّ من الأمم الأجنبية. وهذه الحواجز والعوائير تَرْتَكِزُ في الغالب على أكاذيب افتروها تارة على الإسلام، وتارة أخرى على نبي الإسلام، وكثيرًا ما ينسبون هذه الأكاذيب إلى القرآن وتفسيره، وإلى تاريخ الرسول وسيرته، ثم يدسّونها فيما يزعمونه تَرْجُمَاتٍ للقرآن، وفيما يقرأ الناس ويسمعون بالوسائل الأخرى. فإذا نحن تَرْجَمْنَا تفسير القرآن، أو فسّرنا القرآن بلغة أخرى مع العناية بشروط التفسير وشروط الترجمة، ومع العناية التامة بدَفْعِ الشُّبُهَاتِ والأباطيل الرائجة فيهم عند كلّ مُناسِبة، تزلزلت بلا شك تلك القصور التي أقاموها من الخرافات والأباطيل، وزالت العقبات من طريق طُلّابِ الْحَقِّ وعُشَاقِهِ من كلّ قبيل.

وهاك كلمة يُؤَيِّدُنَا بها الكاتب الإنجليزي الشهير (برنارد شو) إذ يقول: "لقد طَبَعَ رجال الكنيسة في القرون الوسطى دين الإسلام بطابع أسود حالك، إما جهلاً وإما تَعَصُّبًا، إنهم كانوا في الحقيقة مُسَوِّقِينَ بعامل بُغْضِ محمد ودينه، فعندهم أنّ محمداً كان عدواً للمسيح. ولقد درست سيرة محمد الرجل العجيب. وفي رأيي أنه بعيد جداً من أن يكون عدواً للمسيح. إنما ينبغي أن يُدْعَى مُنْقِذَ البشرية. إلى آخر ما قال بِمَجَلَّةِ (ذي مسلم رفيو) ولكن الهند، في جزء مارس، سنة (١٩٣٢م).

الفائدة الخامسة: براءة ذمتنا من واجب تبليغ القرآن بلفظه ومعناه. فإن هذه الترجمة جمعت بين النص الكريم بلفظه ورسمه العربيين، وبين معاني القرآن على ما فهمه المُفسّر وشرحه باللغة الأجنبية، قال السيوطي وابن بطال^(١) والحافظ ابن حجر وغيرهم من العلماء: إن الوحي يجب تبليغه. ولكنه قسمان: قسم تبليغه بنظمه ومعناه وجوباً، وهو القرآن. وقسم يصح أن يُبلّغ بمعناه دون لفظه، وهو ما عدا القرآن، وبذلك يتم التبليغ^(٢).

دفع الشبهات عن هذه الترجمة:

الشبهة الأولى ودفعها:

يقولون: إن المترجم للتفسير مضطر إلى الترجمة العرفية الممنوعة، وهي ترجمة كلّ ما يسوقه في كلّ نوبة للتفسير من آية أو آيات، لأنّ التفسير بيان، فلا بد أن يعرف المُبيّن أولاً، ثم يُعرف البيان، ولأنه إذا ترجم التفسير بدون الآية كانت الترجمة غير مؤدّية للمطلوب؛ لعدم الثامها مع ما قبلها.

ونُجيب على هذا بأننا شرطنا ألا تكون ألفاظ الأصل ولا ترجمتها العرفية مُنبئة بين ثنايا التفسير بلغة أجنبية، بل قلنا: إنّ التفسير يُجزأ أجزاءً، وتُساق الآية أو الآيات في كلّ نوبة من نوبات هذه التّجزئة باللفظ والرّسم العربيين، إن كنّا نترجم هذه الترجمة لطائفة من إخواننا المسلمين، ثم يُشار إليها في تفسيرها، فيقال: معنى هذه الآية أو الآيات كذا. أو يقال: الآية المرقومة برقم كذا من سورة كذا معناها كذا وكذا. بعبارة مُجرّدة من ألفاظ الأصل وترجمتها ترجمة عرفية. ويكفي في ارتباط المُبيّن بيانه أن يكون بأي وجه من وجوه الارتباط. وهو هنا قد ذكر أولاً بلفظه ورسمه العربيين، ثم أُشير إليه باسم إشارة أو بيان رَقمه من السورة واسم سورته من القرآن.

أما الالتئام فمن السّهل رعاية الانسجام بين جُمل التفسير بعضها مع بعض في كلّ نوبة من نوباته. وأمّا انسجام هذه النوبات كلّها بعضها ببعض، بحيث يتألّف منها كلام واحد مترابط كأنه سبيكة واحدة فشيء لم يشترطه أحد في التفسير، ولا يضيرنا فقدّه شيئاً ما دام التفسير كلاماً مُنجّماً على نوبات مُتفرّقة، لا كلاماً واحداً في نوبة واحدة، وأمّا التئام الآيات بعضها ببعض فهو حاصل لا محالة، ولكن ليس من الواجب أن يعرّض له هذا التفسير ولا غيره من التفاسير.

(١) تقدّمت ترجمته.

(٢) انظر: فتح الباري (١٣/ ٥٠٧).

الشبهة الثانية ودفعها:

يقولون: إن تفسير القرآن يَشْتَمِلُ عادة على كيفية نُطق ألفاظه ومدلولات مفرداته، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحْمَلُ عليها حال التركيب، واختلاف المعاني عند الوقف على بعض الكلمات والابتداء بما بعدها، وعند وصل الأولى بالثانية. ويشتمل أيضاً على معرفة السُّنَّة؛ لأنها بيان للقرآن، وعلى أقوال الصحابة والأئمة المجتهدين وغير ذلك، وترجمة مثل هذا مع الاستيفاء أمر مُتَعَذِّر.

ونُجِيب على هذا بأن استيفاء الأمور المذكورة لم يَشْرطه أحد في أَصْل التفسير العربي، فبَدْهِي ألا يَشْتَرط ذلك في ترجمته، وهي صورة له. كيف وقد علمنا أن التفسير هو البيان ولو من وَجْه. وكل ما على المُفَسِّر أن يكون حكيماً، يُلَاحِظ حال من يُفَسِّر لهم على قَدْر طاقته، فيُضَمِّن تفسيره ما يحتاجون إليه، ويُعْفِيهم مما لا تَسَعُهُ عقولهم، وإلا كان فتنه عليهم. ولعل ذلك سِرٌّ من أسرار تنوع التفاسير العربية التي بين أيدينا، ما بين مختصر ومُتَوَسِّط ومُطَوَّل، وما بين تفسير بالمأثور وتفسير بالمعقول. وما بين تفسير مَعْنَى بالناحية البلاغية، وآخر مَعْنَى بالناحية النحوية، وثالث مَعْنَى بالناحية الكلامية، ورابع مَعْنَى بالناحية الفقهية، إلى غير ذلك.

وإذا كان هذا ماثلاً أمام أعيننا في التفاسير العربية، فكيف نذهب إلى إنكاره إذا وَقَعَ مثله في التفاسير بلغة أجنبية؟!.

الشبهة الثالثة ودفعها:

يقولون: لا حاجة إلى هذا التفسير بلسان غير عربي، ولا إلى ترجمة أي تفسير من التفاسير؛ لإمكان الاستغناء عنهما بترجمة تعاليم الإسلام وهداياته.

والجواب: أننا بَيَّنَّا وَجْه الحاجة إليه في الفوائد التي ذكرناها آنفاً. ثم إن ترجمة تفسير القرآن، وتفسير القرآن بلغة أجنبية كلاهما مثل ترجمة تعاليم الإسلام وهداياته. فكُلُّها مَعَارِف دينية، وكُلُّها من كلام البشر لا من كلام الله المُعْجِز. وقد جَوِّزَ ترجمة تعاليم الإسلام وهداياته، فلتجوزوا ترجمة التفسير بلغة أجنبية أيضاً؛ لأن ما جاز على أحد المِثْلِينَ يجوز على الآخر قَطْعاً.

ثم إن الرسائل المُتَحَدِّثَة عن الإسلام وتعاليمه بلغات أجنبية قد تكون ضرورية لا بدَّ منها في بعض الظروف والمُناسبات، ولكنها لا تُغْنِي عن هذا التفسير الذي نحن بصددہ الآن، للفوائد التي شرحنها قريباً فيه، فوجوده شاهد من مشاهد الحق على بطلان ما جاء

في تلك الترجمات الخاطئة يُيسّر على المُنصفين وطلاب الحقائق أن يُحاكِموا تلك الترجمات إلى ما جاء في هذا التفسير، خصوصًا إذا صدر من هيئة إسلامية موثوق بها، وعَرَض عند كلِّ مُناسبة - كما قلنا - لنقض الشبهات التي ضلّت فيها الترجمات الزائغة. يُضاف إلى هذا أن المُسلم الأعجمي يستعين بهذا التفسير على تدبّر كتاب الله وتفهمه لآية آية من آية سورة يريد. والرسائل المُقترحة لا يمكن أن تفي بذلك كله.

وإن أبيتَ إلا مثلاً مما قرره... [العلماء] في ذلك فاستمع إلى جبار الله الزمخشري^(١) عند تفسيره لقوله سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤] إذ يقول ما نصّه: "فإن قلت: لم يُبعث رسول الله ﷺ إلى العرب وحدهم، وإنما بُعث إلى الناس جميعاً، ﴿قُلْ يَتَذَكَّرُ النَّاسُ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، بل إلى الثقلين وهم على ألسنة مختلفة، فإن لم تكن للعرب حجة فلغيرهم الحجة... قلت: لا يخلو: إما أن ينزل بجميع الألسنة، أو بواحد منها. فلا حاجة إلى نزوله بجميع الألسنة؛ لأن الترجمة تنوب عن ذلك، وتكفي التطويل. فبقي أن ينزل بلسان واحد. فكان أولى الألسنة لسان قوم الرسول؛ لأنهم أقرب إليه، وإذا فهموا عنه وبيّنوه وتَنَوَّل عنهم وانتشر قامت التراجم (كذا) ببيانه وتفهمه، كما ترى الحال وتُشاهدُها من نيابة التراجم في كلّ أمة من أُمم العجم، مع ما في ذلك من اتفاق أهل البلاد المُتباعدة، والأقطار المُتنازحة، والأُمم المختلفة، والأجيال المُتفاوتة على كتاب واحد، واجتهادهم في تعلّم لفظه وتعلّم معانيه، وما يتشعّب عن ذلك من جليل الفوائد، وما يتكاثر من إتعاب النفوس وكَدّ القرائح فيه من القُرب والطاعات المُفضية إلى جزيل الثواب؛ ولأنه أبعد من التحريف والتبديل، وأسلم من التنازع والاختلاف، ولأنه لو نزل بألسنة الثقلين كلّها مع اختلافها وكثرتها، وكان مُستقلاً بصفة الإعجاز في كلّ واحد منها، وكَلَّمَ الرسول العربي كلّ أمة بلسانها، كما كَلَّمَ أمته التي هو منها يتلوها عليهم مُعجزاً، لكان ذلك أمراً قريباً من الإلجاء" اهـ باختصار طفيف.

وقوله: "قامت التراجم ببيانه وتفهمه": يُشعر بأنّ مُرادَه تفاسير القرآن بلغات أجنبية، لا ترجمات القرآن نفسه بالمعنى العُرفي؛ وذلك لأن التفسير هو الذي يُبين القرآن ويُفهمه. أما الترجمة فتصوير للأصل فحسب، وليس من وظيفتها البيان والتفهم.

ولو كان مُرادَه بالترجمات ترجمات القرآن نفسه لم يستقم كلامه، لأن الذين فهموا القرآن عن الرسول ﷺ، والذين نقلوه عنه لم يقوموا بترجمة القرآن الكريم إلى الأمم المختلفة، إنما شرحوه لهم بعد أن بلغوهم نفس ألفاظه العربية.

ومما يؤيد ذلك قوله: "مع ما في ذلك من اتفاق أهل... [البلاد] المُتباعدة" إلخ؛ لأن اجتماع الجميع على كتاب واحد لا يتأتى مع وجود ترجمات لنفس الكتاب، بل هو مدعاة إلى الانصراف عن الأصل اكتفاء بالترجمات كما تقدم تفصيل ذلك فتأمل.

٤- ترجمة القرآن بمعنى نقله إلى لغة أخرى:

هذا هو الإطلاق الرابع المُستند إلى اللغة. ثم هو الإطلاق الوحيد في عُرف التَّخاطب الأُممي العام.

ويمكننا أن نُعرِّف ترجمة القرآن بهذا الإطلاق تعريفاً مضبوطاً على نَمَط تعريفهم فنقول: هي نقل القرآن من لغته العربية إلى لغة أخرى. ويمكننا أن نُعرِّفها تعريفاً مبسوطاً فنقول: ترجمة القرآن: هي التعبير عن معاني ألفاظه العربية ومقاصدها بألفاظ غير عربية، مع الوفاء بجميع هذه المعاني والمقاصد.

ثم إن لُوَحِظ في هذه الترجمة ترتيب ألفاظ القرآن فتلك ترجمة القرآن الحرفية أو اللفظية أو المساوية، وإن لم يُلاحظ فيها هذا الترتيب فتلك ترجمة القرآن التفسيرية أو المعنوية.

والناظر فيما سَلَف من الكلام على معنى الترجمة وتقسيمها والفروق بينها وبين التفسير يستغني هنا عن شَرْح التعريف والتمثيل للمُعَرِّف في قسميه، كما يَسْتغْنِي عن التدليل على أن هذا المعنى وحده هو المعنى الاصطلاحي الفريد في لسان التخاطب العام بين الأمم، ويعلم أن ترجمة القرآن بهذا المعنى خلاف تفسيره بلغته العربية، وخلاف تفسيره بغير لغته العربية، وخلاف ترجمة تفسيره العربي ترجمة حرفية أو تفسيرية، فارجع إلى هذا الذي أسلفناه إن شئت.

الحكم على هذه الترجمة بالاستحالة العادية:

أما حكم ترجمة القرآن بهذا المعنى فالاستحالة العادية والشرعية، أي: عدم إمكان وقوعها عادة، وحرمة مُحاولتها شرعاً. ولنا على استحالتها العادية طريقان في الاستدلال: الطريق الأول: أن ترجمة القرآن بهذا المعنى تَسْتَلْزِم المُحال، وكل ما يستلزم المُحال مُحال، والدليل على أنها تستلزم المُحال أنه لا بد في تحقُّقها من الوفاء بجميع معاني القرآن الأولية والثانوية، وبجميع مقاصده الرئيسية الثلاثة، وكلا هذين مُستحيل.

أما الأول: فلأن المعاني الثانوية للقرآن مدلوله لخصائصه العليا التي هي مناط بلاغته وإعجازه كما بيّنا من قبل، وما كان لبشر أن يُحيط بها فضلاً عن أن يُحاكيها في كلام له، وإلا لما تحقّق هذا الإعجاز.

وأما الثاني: فلأن المقصد الأول من القرآن - وهو كونه هداية - إن أمكن تحقيقه في الترجمة بالنسبة إلى كلّ ما يُفهم من معاني القرآن الأصلية فهو لا يمكن تحقيقه بالنسبة إلى كلّ ما يُفهم من معاني القرآن التابعة؛ لأنها مدلوله لخصائصه العليا التي هي مناط إعجازه البلاغي كما سبق.

وكذلك مقصد القرآن الثاني - وهو كونه آية - لا يمكن تحقيقه فيما سواه من كلام البشر عربياً كان أو عجمياً، وإلا لما صح أن يكون آية خارقة، ومعجزة غير مُمكنة حين تتناول هذا المقصد قُدرة البشر. كيف والمفروض أن القرآن آية بل آيات، ومعجزة بل معجزات لا يُقدّر عليها إلا الله وحده جلّ وعلا؟!.

ويجري هذا المجرى مقصد القرآن الثالث، وهو كونه مُتَعَبِّدًا بتلاوته، فإنه لا يمكن أن يتحقّق في الترجمة؛ لأنّ ترجمة القرآن غير القرآن قطعاً. والتعبّد بالتلاوة، إنما ورد في خصوص القرآن وألفاظه عينها بأساليبها وترتيباته نفسها، دون أي ألفاظ أو أساليب أخرى، ولو كانت عربية مُرادفة لألفاظ الأصل وأساليبه.

الطريق الثاني: أن ترجمة القرآن بهذا المعنى مثل للقرآن، وكلّ مثل للقرآن مستحيل. أما أنها مثل له فلأنها جمعت معانيه كلّها، ومقاصده كلّها لم تترك شيئاً، والجامع لمعاني القرآن ومقاصده مثل له أيّ مثل. وأما أن كلّ مثل للقرآن مستحيل، فلأن القرآن تحدّي العرب أن يأتوا بمثل أقصر سورة منه، فعجزوا عن المُعارضة والمُحاكاة، وهم يومئذ أئمة البلاغة والبيان، وأحرص ما يكونون على الغلبة والفوز في هذا الميدان. وإذا كان هؤلاء قد عجزوا وانقطعوا فغيرهم ممن هم دونهم بلاغة وبياناً أشدّ عجزاً وانقطاعاً، وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله. وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صديقين ﴿٢٣﴾ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين ﴿٢٤﴾ [البقرة: ٢٣، ٢٤]. وإذا كان الإنس والجن قد حقّت عليهم كلمة العجز عن أن يأتوا بمثل أقصر سورة منه بلغته العربية، فأحرى أن يكون عجزهم أظهر لو حاولوا هذه المُعارضة بلغة غير عربية؛ لأنّ اتحاد اللغة في المُساجلة بين كلامين من شأنه أن يُقرّب التّشابه والتماثل إذا كانا مُمكنين نظراً إلى أن الخصائص البلاغية واحدة فيما به التحدي وما به المُعارضة.

أما إذا اختلفت لغة التَّحْدِي ولغة المُعارضة فهيهات أن يتحقَّق التشابه والتماثل بدقة؛ لأنَّ الخصائص البلاغية في أحد اللسانين غير الخصائص البلاغية في اللسان الآخر، ويوجد منها في أحدهما ما لا يوجد في الآخر، فيتعيَّن التفاضل ويتعذَّر التماثل قطعاً، ولهذا يُصرَّح كثير من المتمكِّنين في اللغات بأنَّ ترجمة النصوص الأدبية في أية لغة ترجمة دقيقة أمر مستحيل، وأنَّ ما يتداوله الناس مما يزعمونه ترجمات لبعض كتب أدبية فهو مَبْنِي على ضَرْب من التَّسامح في نَقْل معاني الأصل وأغراضه بالتقريب لا بالتحقيق، وذلك غير الترجمات الدقيقة لمثل العلوم والقوانين والوثائق المنضبطة، فإنها ترجمات حقيقية، مبنية على نَقْل معاني الأصل وأغراضه كلها بالتحقيق لا بالتقريب.

ولكي نُوضِّح لك معنى المِثْلِيَّة المستحيلة في ترجمة القرآن بهذا المعنى، نُرشِّدك إلى أنَّ هذه الترجمة لا تتحقَّق إلَّا بأمور بعضها مستحيل وبعضها ممكن، ذلك أنه لا بد فيها - على ضوء ما تقدَّم - من أن تكون وافية بجميع معاني القرآن الأصلية والتابعة على وَجْه مُطْمَئِنٍّ، وأن تكون وافية كذلك بجميع مقاصده الثلاثة الرئيسية، وتلك أمور مُستحيلة التحقق كما سبق بيانه. ثم لا بدَّ فيها - أيضاً - من أن تكون صيغتها صيغة استقلالية، خالية من الاستطراد والتزييد، وتلك أمور ممكنة الوقوع في ذاتها، لكنها إذا أُضيفت إلى سابقتها كان المجموع مُستحيلاً؛ لأنَّ المُؤَلِّف من الممكن والمستحيل مستحيل.

فإذا أُريد بعد ذلك أن تكون ترجمة القرآن هذه حرفية وجب أن يُعتبر فيها أمران زائدان: وجود مفردات في لغة الترجمة مُساوية لمفردات القرآن، ووجود ضمائر وروابط في لغة الترجمة مُساوية لروابط القرآن حتى يمكن أن يحلَّ كلَّ مفرد من الترجمة محلَّ نظيره من الأصل، كما هو المشروط في الترجمة الحرفية، وهذا - لَعَمْرُ اللَّهِ - مما يزيد التَّعذُّر استِغْفالاً، والاستحالة إيغالاً، ومما يجعل هذه الترجمة - لو وُجدت - مثلاً للقرآن يا لَهُ مِنْ مِثْلٍ، وشبيهاً لا يُطاوله شبيهه، ومُعارضاً لا يُغالبه مُعارض!! وقد عرفتَ دليل بطلان كل ما يَصْدُق عليه أنه مِثْل للقرآن. وفي هذا يقول الله سبحانه: ﴿قُلْ لِّينْ أَجْتَمَعَتْ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: ٨٨]، فنَفَى المِثْلِيَّة عن القرآن كما نفى المِثْلِيَّة عن نفسه في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وبالغ في النفي وفي التَّحْدِي، فَجَمَعَ الإنس والجن على هذا العجز، ثم أكَّد هذا النفي وهذا التَّحْدِي مرة أخرى بتقرير عَجْز الثقلين عن المِثْلِيَّة على فَرَض مُعاونة بعضهم لبعض فيها، واجتماع قواهم البيانيَّة والعلمية عليها.

الحكم على هذه الترجمة بالاستحالة الشرعية:

الآن وقد تقرر أن ترجمة القرآن بهذا المعنى العرفي من قبيل المستحيل العادي، ولا تردّد في أن تُقرّر -أيضاً- أنها من قبيل المُستَحِيل الشرعي، أي: المحظور الذي حرّمه الله، وذلك من وجوه ثمانية:

الوجه الأول: أن طلب المستحيل العادي حرّمه الإسلام، أيّا كان هذا الطلب ولو بطريق الدعاء، وأيّا كان هذا المستحيل ترجمة أو غير ترجمة؛ لأنه ضَرْبٌ مِنَ الْعَبَثِ، وتضييع للوقت والمجهود في غير طائل...

يُضاف إلى ذلك أن طلب المستحيل العادي غفلة أو جهل بسنن الله الكونية، وبحكمته في رَبِّط الأسباب بِمُسَبِّبَاتِهَا العاديةِ، تَطْمِينًا لِحَلْفِهِ، ورحمة لعباده، ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ولقد يُعَدَّر بعض الجهلة إذا ظنوا أن بعض المُحَالَات أمور ممكنة فطلبوها، ولكن الذي يُحاول ترجمة القرآن بهذا المعنى لا يُعذر بحال؛ لأن القرآن نفسه أعذر حين أنذر بأنه لا يمكن أن يأتي الجن والأنس بمثله، وإن اجتمعوا له وكان بعضهم لبعض ظهيراً، وبذلك (قطعت جَهِيْزة قول كل خطيب).

الوجه الثاني: أن محاولة هذه الترجمة فيها ادّعاء عمل لا يمكن وجود مثل أو أمثال للقرآن، وذلك تكذيب شنيع لصريح الآية السابقة، ولقوله سبحانه: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنْتَ بِفِرْعَوْنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (١٥) قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿[يونس: ١٥، ١٦].

فإن المُتأمل في هاتين الآيتين يجد فيهما وجوهاً دالة على التحريم، حيث عَنَوَنَ الله عن طُلَّابِ التبديل بأنهم لا يرجون لقاءه، وأمر الرسول ﷺ أن ينفي نفياً عاماً إمكانه تبديله من تلقاء نفسه، كما أمره أن يعلن أن أتباعه مقصور على ما يُوحى إليه نسخاً أو إحكاماً. ومعنى هذا أن التبديل هوئى من الأهواء الباطلة، والرسول لا يتبع أهواءهم، ولا هوئى نفسه، ولا هوئى أحد. ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (٢) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿[النجم: ٣، ٤]، وفي ختام الآية الأولى إشارة إلى أن هذه المحاولة التي يحاولونها عصيان لله تعالى، وأنه

يُخاف منها عذاب يوم عظيم. وفي الآية الثانية إعلام بأن القرآن من مَحْض فضل الله، وأن الرسول ﷺ ما كان يَسْتَطِيع تلاوته عليهم، ولا كان الله يُعَلِّمهم به على لسان رسوله لولا مشيئة الله وإيحاؤه به. ثم حاكمهم إلى الواقع، وهو أن الرسول ﷺ نَشَأ بينهم وعاش عُمراً طويلاً فيهم، حتى عرفوا حديثه وأسلوبه، وأنه مَهْمَا حَلَّقَ في سماء البَلَاغَةِ فَبَيْنَهُ وبين حديث القرآن وأسلوبه بُعْدٌ ما بين مكانة الخالق وأفضل الخَلْق، وأنه ما كان ينبغي أن يفترى الكذب على الله، ويدَّعي أنه أُوْحِيَ إليه ولم يُوْحَ إليه، على حين أنه معروف بينهم بأنه الصادق الأمين، "فما كان ليذر الكذب على الناس ثم يكذب على الله" (١). ثم أعلن القرآن أخيراً أن هذا الطلب إهمال منهم لمقتضى العقل والنظر، وانحطاط إلى دَرَكَه الحيوان والحجر، إذ قال لهم: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٦].

وإذا كان هذا مبلغ نعي القرآن على طلاب بدَل للقرآن أو مثيل له من الرسول الأعظم ﷺ، وهو أفصح الناس لساناً وبياناً، وأعلمهم بمعاني القرآن ومقاصده، وأعرفهم بأسرار الإسلام وروح تشريعه، فما بالك بطلاب هذه الترجمة، والساعين إليها ممن هم أقل شأناً من الرسول ﷺ مهما قيل في علمهم وفضلهم وجلالة قدرهم؟

الوجه الثالث: أن محاولة هذه الترجمة تُشجِّع الناس على انصرافهم عن كتاب ربهم، مكتفين ببذل أو أبدال يزعمونها ترجمات له!! وإذا امتدَّ الزمان بهذه الترجمات فسيذهب عنها اسم الترجمة ويبقى اسم القرآن وحده علماً عليها، ويقولون: هذا قرآن بالإنجليزية، وذلك قرآن بالفرنسية، وهكذا، ثم يحذفون هذا المُتَعَلِّقَ بعد، ويجتزئون بإطلاق لفظ القرآن على التَّرجمة. ومن كان في شكٍّ فليَسْأَلْ مُتَعَارَفَ الأمم فيما بين أيديهم من ترجمات. وما لنا نذهب بعيداً؟ فلنسأل أنفسنا نحن: ما بالنا نقول بملء فمنا: هذه رواية ماجدولين لترجمتها العربية، والأصل فرنسي، وهذا إنجيل برنابا (٢) أو يُوحَنَّا (٣) لترجمتهما العربية والأصل... [غير عربي]، إلى غير ذلك من إطلاقنا الكثيرة على ترجمات شتى في الدين والعلم والأدب والقوانين والوثائق ونحوها.

(١) ما بين القوسين "" جزء من حديث ابن عباس ؓ في خبر أبي سفيان مع هرقل. أخرجه البخاري (٧).

(٢) أحد المسيحيين الأوائل المذكورين في العهد الجديد، وُلِدَ في قبرص لعائلة من اليهود الهيلنستيين. وبرنابا تعني بالعبرية: (ابن الواعظ)، توفي في حدود (٦١م). انظر: موسوعة ويكيبيديا: (https://goo.gl/bsrBf1).

(٣) يوحنا الإنجيلي، ويعرف أيضاً بيوحنا الرائي، ويوحنا الحبيب، كاتب خمسة أسفار من أسفار العهد الجديد: إنجيل يوحنا، ورسائل يوحنا الثلاث، وسفر الرؤيا. انظر: موسوعة ويكيبيديا: (https://goo.gl/5ogTyc).

وهاك شاهداً أبلغ من ذلك كله: جاء في مُلحق لمجلة الأزهر^(١) أن أهالي جاوه المسلمين، يقرؤون الترجمة الأفرنجية، ويقرئونها أولادهم، ويعتقدون أن ما يقرؤون هو القرآن الصحيح. اهـ.

فقل لي -بربك- ما الذي يمنع كل قطر من الأقطار الإسلامية وغير الإسلامية إذن أن يكون له قرآن من هذا الطراز، لو ذهبنا إلى القول بجواز هذه الترجمة؟ وهل تشك بعد ذلك في حرمة كل ما يؤدي إلى صَرْف الناس عن كتاب الله، وإلى تفرقهم عنه وضلالهم في مسماه؟.

الوجه الرابع: أننا لو جَوَزنا هذه الترجمة، ووصل الأمر إلى حد أن يستغني الناس عن القرآن بترجماته لتَعَرَّض الأصل العربي للضياع كما ضاع الأصل... للتوراة والإنجيل. وضياع الأصل العربي نكبة كبرى تُعْري النفوس على التلاعب بدين الله تبديلاً وتغييراً ما دام شاهد الحق قد ضاع، ونور الله قد انطفأ، والمُهيمن على هذه الترجمات قد زال (لا قدر الله). ولا ريب أن كل ما يُعَرِّض الدين للتغيير والتبديل، وكل ما يُعَرِّض القرآن للإهمال والضياع حرام بإجماع المسلمين.

الوجه الخامس: أننا إذا فتحنا باب هذه الترجمات الضالّة تزامح الناس عليها بالمناكب، وعملت كل أمة وكل طائفة على أن تُترجم القرآن في زعمها بلغتها الرسمية والعامية، ونَجَم عن ذلك ترجمات كثيرة لا عِدَاد لها، وهي بلا شك مُختلفة فيما بينها، فينشأ عن ذلك الاختلاف في الترجمات خلاف حتمي بين المسلمين، أشبه باختلاف اليهود والنصارى في التوراة والإنجيل. وهذا الخلاف يصعد بناء المسلمين، ويُفَرِّق شملهم، ويُهيئ لأعدائهم فرصة للنيل منهم، ويُوقِظ بينهم فتنة عمياء كقطع الليل المظلم، فيقول هؤلاء لأولئك: قرأنا خير من قرآنكم، ويرد أولئك على هؤلاء تارة بسب اللسان، وأخرى بحدّ الحسام، ويَخْرُون ضحايا هذه الترجمات، بعد أن كانوا بالأمس إخواناً يُوحّد بينهم القرآن، ويُؤلف بينهم الإسلام. وهذه الفتنة -لا إذن بها الله- أشبه بل هي أشد من الفتنة التي أوجس خيفة منها أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأمر بسببها أن تُحرق جميع المصاحف الفردية، وأن يجتمع المسلمون على تلك المصاحف العثمانية الإجماعية.

(١) الأدلة العلمية على جواز ترجمة معاني القرآن إلى اللغات الأجنبية (ص ١٩).

الوجه السادس: أن قيام هذه الترجمات الآتية يذهب بمقوم كبير من مقومات وجود المسلمين الاجتماعي، كأمة عزيزة الجَنَاب، قوية السَّناد؛ ذلك أنهم سيقنعون غداً بهذه الترجمات كما قلنا، ومتى قنعوا بها فسيستغنون لا محالة عن لغة الأصل وعلومها وآدابها. وأنت تعلم والتاريخ يشهد أنها رباط من أقوى الروابط فيما بينها، وكان لهذا الرِّباط أثره الفَعَّال العظيم في تدعيم وحدة الأمة وبنائها حين كانوا يقرؤون القرآن نفسه، ويُدْرَسون من أجله علوم لغته العربية وآدابها تَدْرُعاً إلى حُسْن أدائه وفهمه، حتى خدموا هذه العلوم ونبغوا فيها، وكَمع في سمائها رجال من الأعجام نابزوا كثيراً من أعلام العرب في خدمتها وخدمة كتاب الله وعلومه بها. وبهذا قامت اللغة العربية لساناً عامّاً للمسلمين، ورابطاً مُشترَكاً بينهم على اختلاف أجناسهم ولغاتهم الإقليمية، بل ذابت كثير من اللغات الإقليمية في هذه اللغة الجديدة لغة القرآن الكريم.

وإن كنت في ريب فسائل التاريخ عن وحدة المسلمين وعزتهم يوم كانت اللغة العربية صاحبة الدولة والسلطان في الأقطار الإسلامية شرقية وغربية، عربية وعجمية، يوم كانت لغة التخاطب بينهم، ولغة المراسلات، ولغة الأذان والإقامة والصلوات، ولغة الخطابة في الجُمع والأعياد والجيوش والحفلات، ولغة المُكاتبات الرسمية بين خلفاء المسلمين وأمرائهم وقوادهم وجنودهم، ولغة مدارسهم ومساجدهم وكتبهم ودواوينهم.

ونحن في هذا العصر الذي زاحمتنا فيه اللغات الأجنبية، وصارت حرباً على لغتنا العربية، حتى تبلبلت ألسنتنا وألسنة أبنائنا وخاصتنا وعامتنا، يتأكد علينا أمام هذا الغزو اللُّغوي الجائح أن نحشد قوانا لحماية لغتنا والدفاع عن وسائل بقائها وانتشارها، وفي مقدمة هذه الوسائل: إبقاء القرآن على عريته، والضرب على أيدي العاملين على ترجمته، وما ينبغي لنا أن نخطب في حبلهم، ولا أن نُسايرهم في قياس ترجمة القرآن بهذا المعنى على ترجمة غيره في الجواز والإمكان، فأين الثرى من الثريا؟ وأين كلام العبد العاجز من كلام الله المُعْجِز؟. وما أشبه هؤلاء بالمفتونين من أمة موسى حين جاوز الله بهم البحر، وأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم، ﴿قَالُوا يَمُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ﴾ (١٢٨) إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَّبِعُونَ مَا هُم فِيهِ وَنَطِلُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿[الأعراف: ١٣٨، ١٣٩]!!

جاء في كتاب الرسالة للشافعي ما خلاصته^(١): "إنه يجب على غير العرب أن يكونوا تابعين للسان العرب، وهو لسان رسول الله ﷺ جميعًا. كما يجب أن يكونوا تابعين له دينًا، وأن الله تعالى قضى أن يُنذَرُوا بلسان العرب خاصة..."

ثم قال: "فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير وأمر به من التَّسْبِيح والتَّشْهيد وغير ذلك، وكلما ازداد من العلم باللسان الذي جعله الله لسان مَنْ ختم به نبوته، وأنزل به آخر كتبه كان خيرًا له"^(٢).

وجاء في كتاب... [الأم]^(٣): أن المِسْوَر بن مَخْرَمَةَ^(٤) رأى رجلاً أعجميَّ اللسان أراد أن يتقدَّم للصلاة، فَمَنَعَهُ المِسْوَر بن مَخْرَمَةَ وقَدَّمَ غيره. ولما سأله عمر رضي الله عنه في ذلك قال له: إن الرجل كان أعجمي اللسان وكان في الحج، فخشيت أن يسمع بعض الحجاج قراءته فيأخذ بعُجْمَتِهِ. فقال له عمر: أصبت^(٥). وقال الشافعي: "لقد أحببتُ ذلك" اهـ.

قال في الكشف^(٦): الأعجمي: من لا يفهم كلامه لِكُنْيَتِهِ، أو لغرابته لُغْتِهِ. فجاز أن يكون لسانه أَلْكَن، أو تكون لغته غريبة.

الوجه السابع: أن الأمة أجمعت على عدم جواز رواية القرآن بالمعنى. وأنت خير بأن ترجمة القرآن بهذا المعنى العرفي تُساوي روايته بالمعنى، فكُلْتَاهُمَا صِيغَةً مُسْتَقْلَةً وَافِيَةً

(١) انظر: ص ٤٦-٤٧.

(٢) الرسالة، ص ٤٨-٤٩. (بتصرف يسير).

(٣) انظر: (١/ ١٩٣).

(٤) المِسْوَر بن مَخْرَمَةَ بن نوفل بن أميِّ بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب القرشي الزُّهري. وأمه الشفاء بنت عوف، أخت عبد الرَّحْمَنِ بن عوف، وُلِدَ بمكة بعد الهجرة بستين، وقَدَّمَ به أبوه المدينة في عَقَبِ ذِي الْحِجَّةِ سنة ثمان، وقُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ وهو ابن ثمان سنين. كان فقيهاً من أهل الفضل والدين. وكان مع ابن الزبير إلى أن أصابه حجر من حجارة المنجنيق، وهو يصلي في الحجر، فقتله، وذلك مستهل ربيع الأول سنة أربع وستين، وصلى عليه ابن الزبير بالحجون. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٣٩٩)، الإصابة (٦/ ٩٣-٩٥).

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٣٨٥٢)، والشافعي في المسند، ص ٥٤، ومن طريقه البيهقي (٥١٢٧).

(٦) انظر: (٣/ ٣٣٦)، (٤/ ٢٠٢)، ونص كلامه "الأعجم: الذي لا يفصح في لسانه عجمة واستعجام، والأعجمي مثله. إلا أن فيه لزيادة بآء النسبة زيادة تأكيد". وفي موضع آخر: "الأعجمي: الذي لا يفصح ولا يفهم كلامه من أي جنس كان" اهـ.

بجميع معاني الأصل ومقاصده، ولا فَرْق بينهما إلّا في القِشْرة اللفظية. فالرواية بالمعني لغتها لغة الأصل، وهذه الترجمة لغتها غير لغة الأصل. وعلى هذا يقال: إذا كانت رواية القرآن بالمعنى في كلام عربي ممنوعة إجمالاً، فهذه الترجمة ممنوعة كذلك، قياساً على هذا المُجمَع عليه، بل هي أحرى بالمنع، للاختلاف بين لغتها ولغة الأصل.

الوجه الثامن: أنّ الناس جميعاً - مسلمين وغير مسلمين - تواضعوا على أنّ الأعلام لا يمكن ترجمتها، سواء أكانت موضوعة لأشخاص من بني الإنسان، أم لأفراد من الحيوان، أم لبلاد وأقاليم، أم لكتب ومؤلفات. حتى إذا وقع عَلم من هذه الأعلام أثناء ترجمة ما، ألفيته هو هو ثابتاً لا يتغيّر، عزيزاً لا يُنال، مُتمتّعاً بحصانته العلمية، ولا تَرزُوه الترجمة شيئاً، ولا تَنال منه مثلاً. وما ذاك إلّا لأنّ واضعي هذه الأعلام قصدوا ألفاظها بذاتها، واختاروها دون سواها للدلالة على مُسمياتها، فكذلك القرآن الكريم عَلم رباني قصد الله سبحانه ألفاظه دون غيرها. وأساليبه دون سواها؛ لتدلّ على هداياته، ولتؤيّد بها رسوله، ولتتعبّد بتلاوتها عبادة. وكان سبحانه حكيماً في هذا التخصيص والاختيار، لمكان الفضل والامتياز في هذه الأساليب والألفاظ المُختارة.

ومن تفقّه في أساليب اللغة العربية، وعرف أنّ لِحْفَةَ الألفاظ على الأسماع وحُسن جَرْسِها في النفوس مَدْخَلاً في فصاحة الكلام وبلاغته، أيقن أنّ القرآن قدّ الألفاذ في بابه، وعَلم الأعلام في بيّانه؛ لأنّ ما فيه من الأساليب البلاغية... أمر فاق كلّ قُوق، وخرج عن كلّ طُوق، ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانَا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمٌ بِهِ الْمَوْتُ بَل لِّلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعاً﴾ [الرعد: ٣١]، فأتى لمخلوق بعد هذا أن يُحاكيه بترجمة مُساوية أو مُماثلة؟ ﴿سُبْحَنَكَ هَذَا مَبْهُتُنَّ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

دفع الشبهات الواردة على منع هذه الترجمة:

الشبهة الأولى ودفعها:

يقولون: إن تبليغ هداية القرآن إلى الأمم الأجنبية واجب؛ لما هو معروف من أنّ الدعوة إلى الإسلام عامة لا تختص بجيل ولا بقبيل، وهذا التبليغ الواجب يتوقّف على ترجمة القرآن لغير العرب بلغاتهم؛ لأنهم لا يحذقون لغة العرب، بينما القرآن عربي، وما لا يَتِم الواجب إلّا به فهو واجب.

ونُجيب على هذه الشبهة:

أولاً: بأن هذا التبليغ لا يتوقف على ترجمة القرآن لهم تلك الترجمة العرفية الممنوعة، بل يمكن أن يحصل بترجمته على المعنى اللغوي السالف، وهو تفسيره بغير لغته على ما شرحناه آنفاً. ويمكن أن يكون تبليغهم هداية القرآن وتعاليمه، ومحاسن الإسلام ومزاياه، ودفع الشبهات التي تعترضهم في ذلك، إما بمُحادثات شفوية، وإما بمؤلفات على شكل رسائل تُنشر، أو مجلات تُذاع، أو كُتُب تُطبع، يختار الداعي من ذلك ما هو أنسب بحال المدعوين، وما هو أيسر له وأنجح لدعوته فيهم.

ثانياً: أن الله تعالى لم يكلّفنا بالمستحيل، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد أشبعنا القول في بيان استحالة ترجمة القرآن بذلك المعنى العرفي استحالة عادية، فواضح ألا يكلّفنا الله إياها.

ثالثاً: أن القول بوجوب هذه الترجمة يستلزم المُحال، وهو التناقض في أحكام الله تعالى: ذلك أن الله حرّمها كما تقرر من قبل، فكيف يستقيم القول بأنه أوجبها، مع أن الحاكم واحد وهو الله، ومحلّ الحكم واحد وهو الترجمة، والمحكوم عليه واحد وهم المكلفون في كل زمان ومكان؟

رابعاً: أن الرسول ﷺ - وهو أعرف الناس بأحكام الله، وأنشط الخلق في الدعوة إلى الله - لم يتخذ هذه الترجمة وسيلة إلى تبليغ الأجنبي، مع أنه قد دعا العرب والعجم، وكاتب كسرى وقيصر، وراسل المقوقس والنجاشي، وكانت جميع كتبه لهم عربية العبارة، ليس فيها آية واحدة مُترجمة، فضلاً عن ترجمة القرآن كله. وكان كل ما في هذه الكتب دعوة صريحة جريئة إلى نبذ الشرك، واعتناق التوحيد، والاعتراف برسالته ﷺ ووجوب طاعته وأتباعه، وكان ﷺ يدفع كتبه هذه إلى سفراء يختارهم من أصحابه فيؤدونها على وجهها، وهؤلاء الملوك والحكام قد يدعون تراجم يفسرونها لهم، وقد يسألون السفراء ومن يتصل بهم عن تعاليم الإسلام، وشمائل نبي الإسلام، وصفات الذين اتبعوه، ومدى نجاح هذه الرسالة مما عساه أن يُلقي ضوءاً على حقيقة الداعي ودعوته.

انظر حديث هِرَقْل في أوائل صحيح البخاري^(١).

خامساً: أن الصحابة -رضوان الله عليهم- وهم مصابيح الهدى، وأفضل طبقة في سَلَف هذه الأمة الصالح، وأحرص الناس على مَرْضاة الله ورسوله، وأعرفهم بأسرار الإسلام وروح تشريعه، لم يفكروا يوماً ما في هذه الترجمة، فضلاً عن أن يحاولوها أو يأتوها، بل كان شأنهم شأن الرسول الأعظم ﷺ يدعون بالوسائل التي دعا بها، على نشاط رائع عجيب في النُّشْر والدعوة والفتح، فلو كانت هذه الترجمة العرفية من مواجب الإسلام لكان أسرع الخلق إليها رسول الله ﷺ وأصحابه، ولو فعلوه لُقِل وتواتر؛ لأن مثله مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره.

الشبهة الثانية ودفعها:

يقولون: إنَّ كتبه ﷺ إلى العظماء من غير العرب يدعوهم إلى الإسلام تَسْتَلْزِم إقراره على ترجمتها؛ لأنها مُشْتَمِلَة على قرآن وهم أعجم، ولأنَّ الروايات الصحيحة ذكرت في صراحة أن هِرَقْل -وهو من هؤلاء المدعوين- دعا تَرْجَمَانِه، فترجم له الكتاب النبوي، وفيه قرآن.

والجواب: أن هذه الكتب النبوية تَسْتَلْزِم إقرار الرسول ﷺ على تلك الترجمة العرفية الممنوعة، بل هي إذا استلزمت فإنما تَسْتَلْزِم الإقرار على نوع جائز من الترجمة، وهو التفسير بغير العربية؛ لأنَّ التفسير بيان ولو من وجه، وهو كاف في تفهْم مضمون الرسائل المُرسَلَة. على أنَّ هذه الرسائل الكريمة لم تشتمل على القرآن كله، ولا على آيات كاملة منه، بل كل ما فيها مُقتبَسات نادرة جداً، ولا ريب أن المُقتبَسات من القرآن ليس لها حكم القرآن.

وهاكم نماذج تتبيّنون منها مبلغ هذه الحقيقة^(٢):

فكتابه ﷺ الذي أرسله مع دِخْية بن خليفة الكلبي^(٣) إلى هِرَقْل، هذا نصّه: "بسم الله الرحمن الرحيم. من محمد عبد الله ورسوله إلى هِرَقْل عظيم الروم. سلامٌ على من اتَّبَعَ الهدى، أما بعد: فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أَسْلِم تَسْلِم، [وَأَسْلِم]

(١) البخاري (٧)، وطرفه في: (٢٩٤٠، ٤٥٥٣، ٦٢٦٠)، ومسلم (١٧٧٣).

(٢) انظر: الجواب الصحيح (١/ ٢٨٢ وما بعدها).

(٣) تقدمت ترجمته.

يؤتك الله أجرك مرتين، وإن تَوَلَّيتْ فإنما عليك إثم الأريسيين (أي: الفلاحين)، ﴿يَتَأْهَلُ
الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ إِلَّا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ
بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤] ^(١).

فأنت ترى أنَّ ما في هذا الكتاب من القرآن لم يبلغ آية تامة؛ لأنَّ الآية مُبْتَدَأَةٌ بقوله
تعالى: ﴿قُلْ يَتَأْهَلُ الْكِتَابُ﴾ [آل عمران: ٦٤] ولكن الكتاب حذف منه لفظ (قل)، وزيد فيه
حرف الواو، والحذف والزيادة دليلان مادَّيان على الاقتباس.

٢- وكتابه ﷺ الذي بعث مع عبد الله بن حذافة ^(٢) إلى كسرى، هذا نصّه: "بسم الله
الرحمن الرحيم. من محمد رسول الله ﷺ [إلى كسرى عظيم الفرس.

سلامٌ على من اتبع الهدى، وآمن بالله ورسوله. أدعوك بدعاية الله، إني أنا رسول الله إلى
الناس كافة، لأنذر مَنْ كان حيًّا ويحقُّ القول على الكافرين. أُسَلِّمُ تَسْلِمًا. فإن توليت فعليك
إثم المجوس" ^(٣).

فأنت ترى في هذه الرسالة النبوية أنها اشتملت على كلمة (لأنذر من كان حيًّا ويحقُّ
القول على الكافرين)، على حين أن نص الآية في القرآن الكريم: ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا﴾،
وهذا دليل الاقتباس.

٣- وقل مثل ذلك في سائر رسائله ﷺ؛ فإن كتابه إلى المقوقس هو نصّ كتابه إلى
هرقل، لا فرق بينهما إلَّا في كلمة (الأريسيين) إذ أبدلت بها كلمة (القبط)، وإلَّا في اسم
المُرسل إليه ومكانته كما هو واضح ^(٤).

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤي القرشي السهمي،
أبو حذافة. أسلم قديماً، وكان من المهاجرين الأولين. هاجر إلى أرض الحبشة الهجرة الثانية مع أخيه قيس
بن حذافة، يقال: شهد بدرًا، شهد فتح مصر. وتوفي بها في أيام عثمان نحو سنة (٣٣هـ). انظر: الاستيعاب في
معرفة الأصحاب (٣/ ٨٨٨-٨٩١)، أسد الغابة (٣/ ٢١٣-٢١٤)، الأعلام للزركلي (٤/ ٧٨).

(٣) أخرجه الطبري في تاريخه (٢/ ٦٥٤) بلفظ مقارب عن يزيد بن أبي حبيب مرسلاً، وأبو عبيد في الأموال عن
سعيد بن المسيب مرسلاً (٥٩)، وحسنه الألباني في فقه السيرة (٣٨٨).

(٤) أخرجه الزبير بن بكار المكي في المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ (١٢).

٤- وكذلك كتابه إلى جيفر وعبد^(١)، مَلِكِي عُمَانَ، ليس فيه إِلَّا كلمة (لأنذر من كان حياً وَيَحِقُّ القولُ عَلَى الكافرين)^(٢). وهي التي في رسالته ﷺ إلى كسرى^(٣).
الشبهة الثالثة ودفعها:

يقولون: إنَّ جميع المحذورات التي تُخشى من الترجمة موجودة في التفسير باللفظ العربي نفسه، وقد أجمعت الأمة على عدم التَّحَاشي عن هذه المحذورات، فيجب ألا يُتَحَاشَى عنها في الترجمة أصلاً، إذ لا فَرْق بين التعبير باللفظ العربي والتعبير باللفظ العَجَمي عن المُرَاد بالآيات، بعد أن يكون المُعَبِّر والمُفَسِّر والمُترجم مُستَكْمِلاً للشروط والمؤهَّلات الواجبة لمن يعرض نفسه للتفسير والترجمة.

والجواب: أنهم إنَّ أرادوا بالترجمة في كلامهم تلك الترجمة العُرفية، فقد بسطنا من وجوه المحذورات فيها ما جعلها حِجْراً محجوراً، وإثماً محظوراً، ورَسْمنا من الفروق ما جعل بينها وبين التفسير بَوْنًا بعيداً، سواء أكانت هي ترجمة حرفية أم تفسيرية، وسواء أكان هو تفسيراً بلغة الأصل أم بغير لغة الأصل.

وإنَّ أرادوا بالترجمة في كلامهم تلك الترجمة اللغوية على معنى التفسير بلغة أجنبية، فكلامهم في محل التسليم والقبول، ولكن لا يجوز أن تُخاطب العرف العَالَمي العام بهذا الإطلاق اللغوي الخاص بنا؛ لأنه لا يعرفه.

الشبهة الرابعة ودفعها:

يقولون: إنَّ الترجمة العرفية للقرآن إذا تعذرت بالنسبة إلى معانيه التابعة، فإنَّها يمكن بالنسبة إلى معانيه الأصلية. وعلى هذا فلنترجم القرآن، بمعنى أننا ننقل معانيه الأصلية وحدها، لا سيما أنها هي المشتملة على الهداية المقصودة منه دون معانيه التابعة.

(١) جيفر وعبد ابنا الجلندي بن المستكبر بن الحراز بن عبد العزى بن معولة بن عثمان بن عمرو بن غنم بن غالب بن عثمان بن نصر بن زهران الأزدي العُماني، كانا رئيسي أهل عُمان. أسلما على يد عمرو بن العاص لما بعثه رسول ﷺ إلى ناحية عُمان، ولم يقدمَا على النبي ﷺ ولم يرياه، وكان إسلامهما بعد خير. انظر: أسد الغابة (١/ ٥٨١)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٢٧٥).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (١/ ٢٠١)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ٨)، وليس فيه نص الرسالة، إنما ذكرها الزُّبَلِي في نصب الراية (٤/ ٤٢٣).

(٣) راجع في ذلك ما كتبه الزرقاني على المواهب... [٣٨/ ٥]، والسيرة الحلبية... [٣/ ٣٤٦، ٣٥٤]، وكتاب العلم من صحيح البخاري (زرقاني).

ونُجيب على هذه الشبهة:

أولاً: بأنَّ نقل معاني القرآن الأصلية لا يُسمى ترجمة للقرآن عُرْفًا؛ لأنَّ مدلول ألفاظ القرآن مؤلَّف من المعاني الأصلية والتابعة، فترجمته: نقل معانيه كلّها لا فرق بين ما كان منها أولياً وما كان ثانوياً، ونقل مقاصده كلّها كذلك. ومُحال نقل جميع هذا كما سبق. وعلى هذا لا يجوز أن يُعتبر مُجَرَّد نقل المعاني الأصلية دون التابعة، ودون بقية مقاصده ترجمة له. اللهم إلا إذا جاز أن تُسمّى يد الإنسان إنساناً، ورجل الحيوان حيواناً.

ثم إنَّ إطلاق الترجمة على هذا المعنى المُراد لو كان مقصوراً على قائله، ولم يتّصل بالعرف العام لهان الخطب وسَهْل الأمر، وأمكن أن يُلتَمَس وجه للتجوّز ولو بعيداً، ولكن العرف الذي نُخاطبه لا يفهم من كلمة ترجمة إلا أنها صورة مطابقة للأصل، وافية بجميع معانيه ومقاصده، ولا فرق بينهما إلا في القشرة اللفظية. فإذا نحن نقلنا المعاني الأصلية للقرآن وحدها، ثم قلنا لأهل هذا العرف العالمي العام: هذه هي ترجمة القرآن، نكون قد ضلّلنا أهل هذا العرف من ناحية، ثم نكون قد بخّسنا القرآن حقّه من الإجلال والإكبار من ناحية أخرى، فزعمنا أنّ له مثلاً يُناصيه، وشبيهاً يُحاكيه، على حين أنّ الذي جئنا به ما هو إلا صورة مُصَغَّرة لجزء منه، وبين هذه الصورة وجلال الأصل مراحل شتى، كالذي يُصوِّر الجزء الأسفل من إنسان عظيم، ثم يقول للناس: هذه صورة فلان العظيم.

ثانياً: أنّ تلك المعاني التابعة الثانوية فيّاضة بهدايات زاخرة، ومعارف واسعة، فلا نُسلم أنّ معاني القرآن الأولية وحدها هي مصدر هداياته. وارجع إلى ما ذكرناه سابقاً في هذا الصدد؛ فإنّ فيه الكفاية.

الشبهة الخامسة ودفعها:

يقولون: إن الذين ترجموا القرآن إلى اللغات الأجنبية غيروا معانيه، وشوّها جمالها، وأخطئوا أخطاء فاحشة، فإذا نحن ترجمنا القرآن بعناية أمكن أن نُصحّح لهم تلك الأخطاء، وأن نردّ إلى القرآن الكريم اعتباره في نظر أولئك الذين يقرؤون تلك الترجمات الضالّة، وأن تُزيل العقبات التي وُضعت في طريقهم إلى هداية الإسلام، وبذلك نكون قد أدبنا رسالتنا في النّشر والدعوة إلى هذا الدين الحنيف.

ونُجيب على هذا: بأنّ الذين زعموا أنهم ترجموا القرآن ترجمة عربية شوّها جمالها، وعَضُّوا مقامه باعترافكم!! فإن أنتم ترجمتم ترجماتهم، وحاولتم محاولتهم فستقعون لا محالة في قريب مما وقعوا فيه، وستمسّون بدوركم عظمة هذا القرآن وجلاله، مهما بالغتم

في الحِجْطَة، وأمعنتم في الدِّقَّة، وَنَبَغْتُمْ في العلم، وتَفَوَّقْتُمْ في الفَهم؛ لأنَّ القرآن أعز وأمنع من أن تناله ريشة أي مُصوّر كان، من إنس أو جان كما بيّنا ذلك أوفى بيان.

أما إذا حاولتم ترجمة القرآن على معنى تفسيره بلغة أجنبية فذلك موقف آخر نُؤيِّدكم فيه، ونُوافيكم عليه، وندعو القادرين معكم إليه.

الشبهة السادسة ودفعها:

يقولون: جاء في صريح السَّنة ما يُؤيِّد القول بجواز ترجمة القرآن، فقد قال... [الشَّرنُبلاي]^(١) في كتابه (النفحة القدسية)^(٢) ما نصّه: "رُوي أنَّ أهل فارس كتبوا إلى سلمان الفارسي أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية، فكتب لهم: "بسم الله الرحمن الرحيم. بنام يزدان يحشايנד" فكانوا يقرؤون ذلك في الصلاة حتى لانت ألسنتهم وبعد ما كُتِب عَرَضَهُ على النبي ﷺ. كذا في المبسوط^(٣). قاله في النهاية والدراية"^(٤).

ونجيب على هذا من وجوه:

أولها: أنَّ هذا خبر مجهول الأصل، لا يُعرف له سند، فلا يجوز العمل به.

ثانيها: أنَّ هذا الخبر لو كان لثِقَل وتَوَاتَرَ؛ لأنه مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره.

ثالثها: أنه يحمل دليل وَهْنه فيه؛ ذلك أنهم سألوه أن يكتب لهم ترجمة الفاتحة فلم يكتبها لهم، إنما كتب لهم ترجمة البَسْمَلَة، ولو كانت الترجمة ممكنة وجائزة لأجابهم إلى ما طلبوا وجوباً، وإلا كان كاتماً، وكاتم العِلْم مُلْعُون.

رابعها: أنَّ المُتأمل في هذا الخبر يُدرك أنَّ البسملة نفسها لم تُترجم لهم كاملة؛ لأنَّ هذه الألفاظ التي ساققتها الرواية على أنها ترجمة للبسملة لم يُؤْتِ فيها بلفظ مُقابل للفظ (الرحمن). وكان ذلك لعجز اللغة الفارسية عن وجود نظير فيها لهذا الاسم الكريم، وهذا دليل مادي على أنَّ المراد بالترجمة هنا: الترجمة اللُّغوية لا العرفية، على فرض ثبوت الرواية.

(١) حسن بن عمار بن علي أبو الإخلاص الشَّرنُبلاي المصري، فقيه حنفي، مكث من التصنيف. نسبته إلى شبرا بلولة (بالمَنوفية)، جاء به والده منها إلى القاهرة وعمره ست سنوات. فنشأ بها، ودرَّس في الأزهر، وأصبح المعول عليه في الفتوى. توفي بالقاهرة، في رمضان، سنة (١٠٦٩هـ). انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/ ٣٨-٣٩)، الأعلام للزركلي (٢/ ٢٠٨).

(٢) الكتاب لا يزال مخطوطاً، والنص في الورقة الرابعة منه، (ب)؛ بتصرف يسير.

(٣) (١/ ٣٧).

(٤) انظر: الأدلة العلمية على جواز ترجمة معاني القرآن إلى اللغات الأجنبية (ص ٥٨، ٦٣).

خامسها: أنه قد وقع اختلاف في لفظ الخبر بالزيادة والنقص، وذلك مُوجب لاضطرابه وردّه، والدليل على هذا الاضطراب: أنّ النووي في المجموع^(١) نقله بلفظ آخر هذا نصّه: "إنّ قومًا من أهل فارس طلبوا من سلمان أن يكتب لهم شيئًا من القرآن، فكتب لهم الفاتحة بالفارسية".

وبين هذا الرواية وتلك مخالفة ظاهرة، إذ إنّ هذه ذكّرت الفاتحة وتلك ذكّرت البِسْملة بل بعض البِسْملة، ثم أنها لم تعرّض لحكاية العرّض على النبي ﷺ، أما تلك فعرضت له.

سادسها: أنّ هذا الرواية -على فرض صحتها- مُعارضَة للقاطع من الأدلة السابقة القائمة على استحالة الترجمة وحُرمتها، ومُعارض القاطع ساقط.

حكم قراءة الترجمة والصلاة بها^(٢):

تكاد كلمة الفقهاء تتفق على منْع قراءة ترْجمة القرآن بأي لغة كانت، فارسية أو غيرها، وسواء أكانت قراءة هذه الترجمة في صلاة أم في غير صلاة. لولا خلاف واضطراب في بعض نقول الحنَفِيَّة.

وإليك بُدًا من أقوال الفقهاء على اختلاف مذاهبهم تتنوّر بها في ذلك:
مذهب الشافعية:

(١) قال في المجموع^(٣).... "مذهبنا -أي: الشافعية- أنه لا تجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب، سواء أمكنته العربية أم عجز عنها، وسواء أكان في الصلاة أم في غيرها. فإن أتى بترجمته في صلاة بدلًا عنها لم تصح صلاته، سواء أحسن القراءة أم لا. وبه قال جماهير العلماء، منهم مالك وأحمد وأبو داود".

(١) (٣/ ٣٨٠)؛ بتصرف.

(٢) قال شيخ الإسلام في الجواب الصحيح (٢/ ٥٦): "وجوّز بعضهم أن يقرأ بغير العربية عند العجز عن قراءته بالعربية: بعضهم جوّزه مطلقًا، وجمهور العلماء منعوا أن يقرأ بغير العربية، وإن جاز أن يُترجم للتفهيم بغير العربية، كما يجوز تفسيره وبيان معانيه. وإن كان التفسير ليس قرآنًا متلّوًا، وكذلك الترجمة" اهـ. وانظر: الصاحبي لابن فارس، ص ٣٣.

(٣) (٣/ ٣٧٩-٣٨٠) (بتصرف).

(٢) وقال الزركشي^(١) في البحر المحيط^(٢): "لا تجوز ترجمة القرآن بالفارسية ولا بغيرها، بل تجب قراءته على الهيئة التي يتعلّق بها الإعجاز؛ لتقصير الترجمة عنه، ولتقصير غيره من الألسن عن البيان الذي خُصّ به دون سائر الألسن".

(٣) وجاء في حاشية ترشيح المستفيدين^(٣): "... من جهل الفاتحة لا يجوز له أن يترجم عنها؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، والعجمي ليس كذلك، وللتعبّد بألفاظ القرآن".

(٤) وجاء في الإتقان للسيوطي^(٤): "لا تجوز قراءة القرآن بالمعنى؛ لأنّ جبريل أدّاه باللفظ، ولم يُبح له إيحائه بالمعنى".

مذهب المالكية:

... جاء في المدوّنة^(٥): "... سألت ابن القاسم^(٦) عن افتتاح الصلاة... [بالعجميّة] وهو لا يعرف العربية: ما قول مالك فيه؟ فقال: سئل مالك عن الرجل يحلف بالعجميّة فكره ذلك، وقال: أما يقرأ؟ أما يُصلي؟ إنكاراً لذلك. أي: لِيَتَكَلَّمَ بالعربية لا بالعجميّة. قال: ... [ف] ما يُدريه [أنّ] الذي قال أهو كما قال؟ أي: الذي حلف به أنه هو الله، ما يُدريه أنه هو أم لا. قال: قال مالك: "أكره أن يدعو الرجل بالعجميّة في الصلاة، ولقد رأيت مالكا يكره العجمي أن يحلف بالعجمي ويستثقله. قال ابن القاسم: وأخبرني مالك أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى عن رطانة الأعاجم، وقال: إنها حَبّ، أي: حُبّ وغش"^(٧).

(١) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين. تُركي الأصل، مصري المولد والوفاة. كَانَ فقيهاً شافعي المذهب أصولياً أدبياً. ولي مشيخة خانقاه، وله تصانيف كثيرة في فنون متنوعة، من أشهرها: البحر المحيط، والبرهان في علوم القرآن. توفي سنة (٧٩٤هـ). انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٣/ ١٦٧ - ١٦٨)، الأعلام للزركلي (٥/ ٣٠٢).

(٢) (١٨٥/ ٢) (بتصرف).

(٣) (ص ٥٩) (بتصرف).

(٤) (١٥٩/ ١) (بتصرف يسير).

(٥) (١/ ١٦١).

(٦) أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العُتَقيّ بالولاء، الفقيه المالكي. جمع بين الزهد والعلم، وتفقه بالإمام مالك رضي الله عنه ونظرائه، وصحب مالكا عشرين سنة، وانتفع به أصحاب مالك بعد موت مالك، وهو صاحب "المدونة" في مذهبهم، وهي من أجل كتبهم، وعنه أخذها سحنون. توفي سنة (١٩١هـ). وفيات الأعيان (٣/ ١٢٩ - ١٣٠)، وانظر: تاريخ الإسلام (٤/ ١١٤٩).

(٧) الأثر أخرجه عبد الرزاق (١٦٠٩)، والبيهقي (١٨٨٦١)، كلاهما بلفظ: "لا تَعْلَمُوا رَطَانَةَ الأعاجم، ولا تدخلوا عليهم في كنائسهم يوم عيدهم؛ فإن السخطة تنزل عليهم". وصحح إسناده ابن كثير في مسند الفاروق (٢/ ٣٤٤).

مذهب الحنابلة:

قال في المغني^(١) "...: "ولا تُجزئه القراءة بغير العربية، ولا إبدال [لفظها بـ] لفظ عربي، سواء أحسن القراءة بالعربية أم لم يُحسن". ثم قال: "فإن لم يُحسن القراءة بالعربية لزمه التعلّم، فإن لم يفعل مع القدرة عليه لم تصح صلاته" اهـ.

[مذهب ابن حزم من الظاهرية:]

وقال ابن حزم... [الظاهري] في كتابه المُحَلَّى^(٢) "...: "من قرأ أم القرآن، أو شيئاً منها، أو شيئاً من القرآن في صلاته مُترجماً بغير العربية، أو بألفاظ عربية غير الألفاظ التي أنزل الله تعالى، عامداً لذلك، أو قدّم كلمة أو آخرها عامداً لذلك، بطلت صلاته، وهو فاسق؛ لأن الله تعالى قال: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وغير العربي ليس عربياً، فليس قرآنًا، وإحالة عربية القرآن تحريف لكلام الله، وقد ذم الله تعالى من فعلوا ذلك فقال: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦].

ومن كان لا يُحسن العربية فليذكر الله تعالى بلغته؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ولا يحل له أن يقرأ أم القرآن ولا شيئاً من القرآن مُترجماً على أنه الذي افترض عليه أن يقرأه؛ لأنه غير الذي افترض عليه كما ذكرنا، فيكون مُفترياً على الله " اهـ.

مذهب الحنفية:

اختلفت نقول الحنفية في هذا المقام، واضطرب النقل بنوع خاص عن الإمام، ونحن نختصر لك الطريق بإيراد كلمة فيها تلخيص للموضوع، وتوفيق بين النقول، اقتطفناها من مجلة الأزهر (ص ٣٢، ٣٣، ٦٦، ٦٧ من المجلد الثالث)، بقلم عالم كبير من علماء الأحناف، إذا جاء فيها باختصار وتصرف ما يلي:

أجمع الأئمة على أنه لا تجوز قراءة القرآن بغير العربية خارج الصلاة، ويُمْنَع فاعل ذلك أشد المنع؛ لأن قراءته بغيرها من قبيل التصرّف في قراءة القرآن بما يخرجها عن إعجازه، بل بما يُوجب الركاكة.

(١) (١٥٨-١٥٩).

(٢) (٢٨٥/٢) (باختصار).

وأما القراءة في الصلاة بغير العربية فتَحَرَّم إجماعاً للمعنى المتقدم، لكن لو فُرض وقرأ المصلي بغير العربية أتصح صلاته أم تفسد؟.

ذَكَرَ الحنفية في كتبهم أَنَّ الإمام أبا حنيفة كان يقول أولاً: إذا قرأ المصلي بغير العربية مع قُدْرَتِهِ عليها اكتفى بتلك القراءة. ثم رجع عن ذلك وقال: (متى كان قادراً على العربية ففرضه قراءة النَّظْم العربي، ولو قرأ بغيرها فسدت صلاته؛ لخلوها من القراءة مع قُدْرَتِهِ عليها، والإتيان بما هو من جنس كلام الناس حيث لم يكن المقروء قرآناً).

ورواية رجوع الإمام هذه تُعزى إلى أقطاب في المذهب، منهم: نُوح بن مريم^(١)، وهو من أصحاب أبي حنيفة، ومنهم علي بن الجعد^(٢)، وهو من أصحاب أبي يوسف، ومنهم أبو بكر الرَّازي^(٣)، وهو شيخ علماء الحنفية في عصره بالقرن... [الخامس].

ولا يخفى أَنَّ المجتهد إذا رجع عن قوله لا يُعَدُّ ذلك المرجوع عنه قولاً له؛ لأنه لم يرجع عنه إلا بعد أن ظهر له أنه ليس بصواب، وحينئذ لا يكون في مذهب الحنفية قول بكفاية القراءة بغير العربية في الصلاة للقادر عليها، فلا يَصَحُّ التمسك به، ولا النَّظَر إليه، ولا سِيَّما أَنَّ إجماع الأئمة - ومنهم أبو حنيفة - صريح في أَنَّ القرآن اسم للفظ المخصوص الدال على المعنى، لا للمعنى وحده.

أما العاجز عن قراءة القرآن بالعربية فهو كالأمي في أنه لا قراءة عليه، ولكن إذا فُرض أنه خالف وأدَّى القرآن بلغة أخرى، فإن كان ما يُؤدِّيه قصة أو أمراً أو نهياً فسَدَتْ صلاته؛ لأنه مُتَكَلِّم بكلام، وليس ذِكْراً. وإن كان ما يُؤدِّيه ذِكْراً أو تنزيهاً لا تفسد صلاته؛ لأنَّ الذِّكْر بأي لسان لا يُفسد الصلاة، لا لأن القراءة بترجمة القرآن جائزة، فقد مضى القول بأنَّ القراءة بالترجمة محظورة شرعاً على كل حال.



(١) نوح بن يزيد (أبي مريم) بن جعونة، أبو عصمة المروزي، القرشي بالولاء، قاضي مرو، ويُلقَّب بالجامع؛ لجمعه علوماً كثيرة، وكان مُرَجِّحاً، مطعوناً في روايته الحديث. توفي سنة (١٧٣هـ). انظر: تهذيب الكمال (٣٠ / ٥٦ - ٦١)، تاريخ الإسلام للذهبي (٤ / ٧٥٧)، الأعلام للزركلي (٨ / ٥١).

(٢) علي بن الجعد بن عبيد، أبو الحسن الهاشمي، مولا هم البغدادي الجوهري، الحافظ، شيخ بغداد في زمانه. روى عنه البخاري. توفي سنة (٢٣٠هـ). انظر: تهذيب الكمال (٢٠ / ٣٤١ - ٣٥٢)، تاريخ الإسلام للذهبي (٥ / ٦٣٢).

(٣) محمد بن إبراهيم بن الحسن، الزاهد، أبو بكر الرازي، الفقيه الحنفي، المفسر، الرجل الصالح، صاحب كرامات، سكن الإسكندرية، وأخذ عن علمائها، وتوفي بها، كان يقعد في داره مستقبل القبلة، وكتبه بين يديه، وهو في وسطها لا يلتذ بسواها. له كتاب في تأويل آيتي القتل في سورة النساء. توفي سنة (٤٩٣هـ). انظر: تاريخ الإسلام (١٠ / ٧٤٥)، الجواهر المضئية (٢ / ٤)، طبقات المفسرين للداوددي (٢ / ٥١ - ٥٢).

توجيهات وتعليقات:

جاء في كلام بعض الأئمة وأقطاب علماء الأمة ما أوقع بعض كبار الباحثين في اشتباه؛ لذلك نرى إتماماً للبحث، وتمحيصاً للحقيقة أن نسوق نماذج من هذا الكلام، ثم نتبعها بما نعتقد توجيهاً لها، أو تعليقاً عليها.

كلمة للإمام الشافعي:

جاء في كتاب الأم للشافعي رحمته الله تحت عنوان (إمامة الأعجمي)^(١)... ما نصّه: "وإذا اتّمّموا به، فإن أقاما معاً أمّ القرآن،... [أو لحنا]، أو نطق أحدهما بالأعجمية أو لسان أعجمي في شيء من القرآن غيرها أجزأته ومن خلفه صلاتهم إذا كان أراد القراءة لما نطق به من عجمة ولحن. فإن أراد به كلاماً غير... [القراءة] فسدت صلاته" اهـ.

قالوا في بيان مُراد الشافعي من كلمته هذه^(٢): ومُراده: أن الإمام والمؤتم إذا أحسنا قراءة الفاتحة، ثم لحن أو نطق أحدهما بلهجة أعجمية، أو لغة أعجمية في شيء من القرآن غير الفاتحة، لا تبطل صلاتهما. والمُراد من الأعجمية: اللهجة، ومن اللسان: اللغة، كما هو استعماله في هذه المواطن. فهذا النص يدلّ على أن اللسان الأعجمي بعد قراءة المفروض عنده -وهو الفاتحة- لا يُبطل الصلاة، وهو مُوافق للحنفية في هذا. اهـ.

ونقول توجيهاً لكلام الشافعي، وتأييداً لما ذهبنا إليه: قد أسلفنا الكلام في مذهب الحنفية، فلا نعيده. أما الذي ذكره من أن هذا هو مُراد الشافعي رحمته الله فمُسَلَّم، بيد أنه يحتاج إلى تكملة لا بد منها، وهي أن عدم بطلان الصلاة في هذه الصورة مشروط بأن تُقصد القراءة، أما إذا كان المقصود كلاماً غير القراءة فإنها تبطل. ثم إن منشأ عدم البطلان ليس هو جواز قراءة غير الفاتحة بالأعجمية كما فهموا، إنما منشؤه أن هذه القراءة بالأعجمية وقّعت في غير رُكن، وفي غير واجب للصلاة، لما هو مُقرّر في مذهب الشافعية، من أن قراءة ما زاد على الفاتحة ليس واجباً في الصلاة بحال^(٣)، وهذا لا يُنافي أن القراءة بالأعجمية مُحَرّمة كما سبق في نصوص الشافعية بين يديك، وكما عُرف من كلام الشافعي نفسه، وقد أسلفناه قريباً. ولهذه المسألة نظائر: منها الصلاة في الأرض المغصوبة؛ فإنها

(١) (٢/ ١٦٤).

(٢) انظر: تفسير المنار (٩/ ٢٨٩).

(٣) انظر: منهاج الطالبين، ص ٢٦، النجم الوهاج (٢/ ١٢٥).

محرمه، ومع حُرمتها فإنها صحيحة، ويُؤيّد حُرمة القراءة بالأعجمية أن الشافعي في كلامه هنا قد سوّى بين اللحن والقراءة بالأعجمية، ونظّمها في سلك واحد مع ما هو معلوم من أن اللحن في القرآن حرام بإجماع المسلمين.

كلمة للمحقق الشاطبي:

قال الشاطبي -وهو من أعلام المالكية-... من كتابه الموافقات، تحت عنوان (مَنع ترجمة القرآن) ما نصّه^(١): "لِلُّغَةِ الْعَرَبِ مِنْ حَيْثُ هِيَ أَلْفَاظٌ دَالَةٌ عَلَى مَعَانٍ نَظَرَانِ: أَحَدُهُمَا: مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهَا أَلْفَاظًا وَعِبَارَاتٍ مُطْلَقَةً، دَالَةٌ عَلَى مَعَانٍ مُطْلَقَةٍ، وَهِيَ الدَّلَالَةُ الْأَصْلِيَّةُ.

والثاني: مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهَا أَلْفَاظًا وَعِبَارَاتٍ مُقَيَّدَةً دَالَةً عَلَى مَعَانٍ خَادِمَةٍ، وَهِيَ الدَّلَالَةُ التَّابِعَةُ.

فالجهة الأولى هي التي تشترك فيها الألسنة، وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين، ولا تختص بأمة دون أخرى؛ فإنه إذا حصل في الوجود فعلاً لزيد مثلاً كالقيام، ثم أراد كل صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام تأتي له ما أراد من غير كلفة. ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين ممن ليسوا من أهل اللغة العربية، وحكاية كلامهم. ويتأتى في لسان العجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها، وهذا لا إشكال فيه.

وأما الجهة الثانية فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار؛ فإن كل خبر يقتضي في هذه الحالة أموراً خادمة لذلك الإخبار، بحسب المُخْبِر عنه والمُخْبَر به، ونفس الإخبار في الحال والمَسَاق، ونوع الأسلوب: ... [من] الإيضاح والإخفاء، والإيجاز والإطناب، وغير ذلك".

وبعد أن مثّل الشاطبي لهذا بنحو ما مثّلنا سابقاً قال: "وبهذا النوع الثاني اختلفت العبارات وكثير من أقاصيص القرآن؛ لأنه يأتي مساق القصة في بعض السور على وجه، وفي بعضها على وجه آخر، وفي ثالثة على وجه ثالث، وهكذا ما تقرر فيه من الإخبار، لا بحسب النوع الأول، إلّا إذا سكّت عن بعض التفاصيل في بعض، ونصّ عليه في بعض. وذلك أيضاً لوجه اقتضاء الحال والوقت: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

ثم قال: "إذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير (أي: الدلالة التابعة) أن يُترجم كلامًا من الكلام العربي بكلام العجم فضلًا عن أن يترجم القرآن، وينقل إلى لسان غير عربي، إلا مع فرض استواء اللسانين في استعمال ما تقدم تمثيله ونحوه. فإذا ثبت ذلك في اللسان المنقول إليه مع لسان العرب، أمكن أن يُترجم أحدهما إلى الآخر. وإثبات مثل هذا بوجه بين عسير".

"وقد نفى ابن قتيبة^(١) إمكان الترجمة في القرآن -يعني: على هذا الوجه الثاني- فأما على الوجه الأول فهو ممكن، ومن جهته صحّ تفسير القرآن وبيان معناه للعامة ومن ليس له فهم يقوى على تحصيل معناه، وكان ذلك جائزًا باتفاق أهل الإسلام، فصار هذا الاتفاق حجة في صحة الترجمة على المعنى الأصلي" انتهى ما أردنا نقله بتصرف طفيف. قالوا: هذا كلام مُدَلَّل، وبحث مُوجَّه من عالم جليل مُحَقِّق، وأصولي نَظَّار مُدَقِّق، وهو ينطق بجواز ترجمة القرآن، مع الدليل والبرهان.

ونحن نقول: إن كلام الشاطبي صريح في أن الممكن هو نقل المعاني الأصلية للقرآن دون التَّابِعة، وعلى هذا فإطلاقه لفظ ترجمة القرآن على ما أدّى تلك المعاني الأصلية وحدها إطلاق لُغَوِي محض لا نُخالف فيه، بل ندعو إليه ونُشجّع عليه، مع التحفّظات التي بسطناها فيما سَلَفَ.

أما الترجمة العرفية -وفيها يُساق الحديث- فإن الشاطبي لا يُريدها قَطْعًا، ولا يذهب إلى القول بها لا في القرآن ولا في غير القرآن من النصوص الأدبية. ولنا على ذلك أدلة خمسة نسوقها إليك:

أولها: أنه قال في لغة الواثق تلك الكلمة الصريحة: "إذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير أن يُترجم كلامًا من الكلام العربي بكلام العجم، فضلًا عن أن يُترجم القرآن، وينقل إلى لسان غير عربي".

ثانيها: أنه نقل في كلمته المذكورة عن ابن قتيبة أنه نفى إمكان الترجمة في القرآن على هذا الوجه الثاني، ثم أقره على هذا النفي بهذا التوجيه.

ثالثها: أنه مالكي المذهب، والمالكية من أشدّ الناس تحرُّجًا من الترجمة، على ما علمت من نصوصهم السابقة.

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن، ص ٢٢.

رابعها: أنه تردّد أثناء بحثه في الترجمة تردّداً يدل على أنه لم يقطع برأي يُخالف مذهبه، إنما هو مُجرّد بحث فحسب. أما الحكم فمُسَلَّم، على حدّ قولهم: البحث وارد والحكم مُسَلَّم، والدليل على تردّده ما جاء في الجزء الثاني من كتابه الموافقات^(١)... إذ يقول: "إذا ثبت أنّ للكلام من حيث دلالته على المعنى جهتين، كان من الواجب أن يُنظر في الوجه الذي تُستفاد منه الأحكام: هل يَخْتَصُّ بجهة المعنى الأصلي أو يعمّ الجهتين؟ أما استفادتها من الجهة الأولى فلا خلاف فيه. وأما استفادتها من الجهة الثانية فهو محلّ تردّد. ولكل واحد من الطرفين وجهة من النّظر".

ثم قال: "قد تبَيَّن تعارض الأدلة في المسألة، وظَهَرَ أنّ الأقوى من الجهتين جهة المانعين استفادة الأحكام منها. لكن بقي فيها نظر آخر: ربما إخال أنّ لها دلالة على معان زائدة على المعنى الأصلي، هي آداب شرعية، وتخلّقات حسنة، فيكون لها اعتبار في الشريعة، فلا تكون الجهة الثانية خالية من الدلالة جملة. وعند ذلك يُشكّل القول بالمنع مطلقاً" انتهى مختصراً.

أرأيت هذا التردّد كلّهُ؟ ثم أرأيت كيف أخطأه التوفيق في أن يجزم كما جزمنا باستفادة أنواع الهدايات الإسلامية من جهة المعاني الثانوية للقرآن الكريم على نحو ما فصلناه تفصيلاً، ومثلنا له تمثيلاً؟ والكمال لله وحده.

خامسها: أنه قال في الجزء الثاني من كتابه الموافقات أيضاً^(٢)...: "إنّ القرآن أنزل بلسان العرب، فَطَلَبُ فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة... ثم قال: "فمن أراد تفهّمه فمن جهة لسان العرب يفهمه، ولا سبيل إلى تفهّمه من غير هذه الجهة".

وذلك بُرهان يدل على أن ترجمة القرآن في نظره لا يمكن أن تفي بهداياته ومقاصده، وأنّ طالب فهمه لا طريق له إلاّ أن ينتقل هو إلى القرآن ولغته فيدرسه على ضوء ما تقرّر من قواعد هذه اللغة وأساليبها، ولا سبيل إلى هذه الدراسة طبعاً إلاّ بحذق هذه اللغة وعلومها.

(١) (٢/ ١٥١-١٦٣) (باختصار وتصرف).

(٢) (٢/ ١٠٢) (بتصرف يسير).

كلمة... [لأبي حامد] الغزالي:

جاء في كتاب المستصفى للغزالي^(١) ما نصّه: "ويدل على جوازه (أي: جواز رواية الحديث بالمعنى للعالم) الإجماع على جواز شرح الشرع للعجم بلسانهم، فإذا جاز إبدال العربية بعجمية تُرادفها، فلأن يجوز إبدال عربية بعربية تُرادفها وتساويها أولى. وكذلك كان سُفراء رسول الله ﷺ في البلاد يُبلغونهم أوامره بلغتهم، وهذا لأننا نعلم ألاّ تعبّد في اللفظ، وإنما المقصود فهم المعنى وإيصاله إلى الخلق، وليس ذلك كالتشاهد والتكبير وما تُعبّد فيه باللفظ" اهـ.

قالوا: إنّ هذه العبارة بعمومها تناول القرآن والسنة؛ لأنهما أساس الشرع، فترجمتها إذن جائزة، والكتاب كالسنة في هذا الجواز.

ونحن نقول: إنّ عبارة الغزالي هذه تأبى هذا الاستنتاج من وجوه:

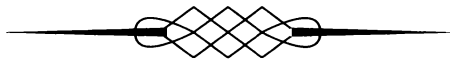
أولها: ما حكاه من الإجماع في هذا المقام، ومعلوم أنّ الإجماع لم ينعقد أبداً على جواز ترجمة القرآن، بل كان ينعقد على عدم الجواز كما مرّ بك قريباً.

ثانيها: أنّ سُفراء الرسول ﷺ - وهم الذين ساقهم الغزالي هنا مساق الاستدلال - لم يُترجموا القرآن للأعاجم، ولو ترجموه لنقل تواتراً؛ لأنه مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره. إنما كانوا يترجمون تعاليم الإسلام وأوامر الرسول ﷺ، كما ذكر الغزالي نفسه.

ثالثها: أنّ الغزالي في عبارته المسطورة قد صرّح بأن ما تعبّدنا الله فيه باللفظ لا تجوز روايته بالمعنى. وعلى هذا لا يجوز أن يُترجم بالأولى. ولا ريب أن القرآن الكريم مُتعبّد بلفظه إجمالاً، فلا يجوز أن يُروى بالمعنى، ولا أن يُترجم أبداً.

رابعها: أنّ عبارة الغزالي في كتابه الوجيز^(٢)... موافقة بالنص لما جاء في كتب الشافعية؛ إذ يقول: "... [أما العاجز فلا يُجزئه ترجمته]".

... وفي كتابه إجماع العوام^(٣)... [يصرح بعدم جواز النطق بألفاظ القرآن بغير العربية.



(١) (١/ ١٣٣-١٣٤) (بتصرف يسير).

(٢) (١/ ١٦٦).

(٣) (ص ٤٧).

موقف الأزهر من ترجمة القرآن الكريم:

منذ بضع سنوات اتجه الأزهر اتجاهًا قويًا إلى بحث موضوع ترجمة القرآن الكريم، وانتهى الأمر بعد طول النقاش والحوار إلى أن قرّرت مشيخته الجلييلة ترجمة تفسيره، وتألفت بالفعل لجنة من خيرة علمائه ورجالات وزارة المعارف لوضع تفسير عربي دقيق للقرآن. تمهيدًا لترجمته ترجمة دقيقة بوساطة لجنة فنية مختارة. وقد اجتمعت لجنة التفسير بضع مرات برئاسة العلامة الباحث مفتي مصر الأكبر، وكان من أثر هذه الاجتماعات أن وضعت دستورًا تلتزمه في عملها...، ثم بعثت بهذا الدستور إلى كبار العلماء والجماعات الإسلامية في الأقطار الأخرى، لتستطلعهم آراءهم في هذا الدستور، رغبة منها في أن يخرج هذا التفسير العربي في صورة ما أجمع عليه إلا يَكُنْه.

وبما أنّ هذا الدستور قد حوّل من ألوان الحِيطَة والحَدَر ما يتفق وجمال الغاية؛ فإنّا نعرض عليك هنا موادّه وقواعده؛ لتضيفها أنت إلى ما أبديناه من التَّحَفُّظَات السابقة. وها هي تلك القواعد كما جاءت في مجلة الأزهر (٦٤٨، ٦٤٩ من المجلد السابع):

(١) أن يكون التفسير خاليًا ما أمكن من المصطلحات والمباحث العلمية، إلّا ما استدعاه فهم الآية.

(٢) ألاّ يُتعرض فيه للنظريات العلمية، فلا يُذكر مثلاً التفسير العلمي للرعد والبرق عند آية فيها رعد وبرق، ولا رأي الفلكيين في السماء والنجوم عند آية فيها سماء ونجوم، إنما تُفسّر الآية بما يدل عليه اللفظ العربي، ويوضح موضع العبرة والهداية فيها.

(٣) إذا مسّت الحاجة إلى التّوسّع في تحقيق بعض المسائل وضعت اللجنة في حاشية التفسير.

(٤) ألاّ تخضع اللجنة إلّا لما تدل عليه الآية الكريمة، فلا تتقيد بمذهب معين من المذاهب الفقهية، ولا مذهب معين من المذاهب الكلامية وغيرها^(١)، ولا تتعسف في تأويل آيات المعجزات وأمور الآخرة ونحو ذلك.

(٥) أن يُفسّر القرآن بقراءة حفص، ولا يُتعرض لتفسير قراءات أخرى إلّا عند الحاجة إليها.

(١) لم يسلم الكتاب من تأويلات المتكلمين كما في الاستواء وغيره.

(٦) أن يُجْتَنَّب التكلّف في ربط الآيات والسور بعضها ببعض.

(٧) أن يُذْكَر من أسباب النزول ما صحّ بعد البحث، وأعان على فهم الآية.

(٨) عند التفسير تُذكر الآية كاملة أو الآيات إذا كانت كلّها مرتبطة بموضوع واحد، ثم تُحرّر معاني الكلمات في دقة، ثم تُفسّر معاني الآية أو الآيات مُسَلَّسَةً في عبارة واضحة قوية، ويُوضّح سبب النزول والربط وما يُؤخذ من الآيات في الوُضْع المناسب.

(٩) ألا يُصار إلى النسخ إلّا عند تعذر الجَمْع بين الآيات.

(١٠) يُوضّح في أوائل كلّ سورة ما تَصِل إليه اللجّة في بحثها في السورة: أمكية هي أم مدنية؟ وماذا في السورة المكية من آيات مدنية، والعكس.

(١١) تُوضّح للتفسير مُقَدِّمة في التعريف بالقرآن وبيان مسلكه في كلّ ما يحتويه من فنونه، كالدعوة إلى الله، وكالتشريع، والقصاص والجدل، ونحو ذلك، كما يُذكر فيها منهج اللجّة في تفسيرها.

طريقة التفسير:

ورأت اللجّة بعد ذلك أن تُضَع قواعد خاصة بالطريقة التي تتبّعها في تفسير معاني القرآن الكريم، ننشرها فيما يلي:

(١) تُبَحِّث أسباب النزول والتفسير بالمأثور، فتُفحص مَروياتها وتُنقذ، ويُدَوّن الصحيح منها بالتفسير، مع بيان وَجْه قوة القوي، وَضَعْف الضّعيف من ذلك.

(٢) تُبَحِّث مفردات القرآن الكريم بِحُثٍّ لُغَوِيًّا، وَخَصَائِص التراكيب القرآنية بِحُثٍّ بلاغيًّا، وتُدَوّن.

(٣) تبَحِّث آراء المفسرين بالرأي والتفسير بالمأثور، ويختار ما تُفسّر الآية به، مع بيان وَجْه ردّ المردود وقبول المقبول.

(٤) وبعد ذلك كلّهُ يُصاغ التفسير مُستوفيًا ما نُصّ على استيفائه في الفقرة الثانية من القواعد السابقة. وتكون هذه الصياغة بأسلوب مُناسب لإفهام جَمْهَرَة المُتعلِّمين، خالٍ من الإغراب والصنعة^(١).

(١) وقد طُبِع هذا التفسير بعنوان: (تفسير المُتَحَبِّ).

فذلكة المبحث:

لقد انتهى بنا هذا المبحث - كما ترى - إلى حقائق مهمة، أعتقد أنها إذا رُوِعت بإنصاف أزالَت خلاف المُختلفين في هذا الموضوع، أو جعلته خلافاً لفظياً لا يليق أن يكون مثاراً لجدال، ولا مجالاً لنزاع: فترجمة القرآن حرفية كانت أو تفسيرية، غير تفسيره بلغة عربية أو أجنبية. وتفسير القرآن بلغة أجنبية يساوي ترجمة التفسير العربي للقرآن الكريم. وترجمة القرآن بالمعنى العُرْفِي العام لا بد لتحققها من الوفاء بجميع معاني القرآن ومقاصده، سواء أكانت ترجمة حرفية أم تفسيرية. وما الفرق بين الحرفية والتفسيرية إلا شكلي، هو مُراعاة ترتيب الأصل ونظامه في الأولى دون الثانية، وترجمة القرآن مُشترك لفظي بين معان أربعة، منها ما اتفقوا على جوازه، وهو ترجمته بمعنى تبليغ ألفاظه، وترجمته بمعنى تفسيره بلغة عربية، ومنها ما يجب أن يتفقوا على منعه، وهو ترجمته بمعنى نقله إلى لغة أجنبية، مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده، ومنها ما اختلف فيه، ولكن الأدلة متضافرة على جوازه، وهو ترجمته بمعنى تفسيره بلغة أجنبية مع استيفاء شروط التفسير والترجمة فيه، ومع التحفظات التي أبديناها وأبدتها ترجمة التفسير الأزهرية من قبل.

وتعجبني لهذه المناسبة كلمة للزرکشي في كتابه (البحر المحيط)^(١)، أسوقها إليك في الختام إذ قال: "مسألة: لا يجوز ترجمة القرآن بالفارسية وغيرها، بل يجب قراءته على هيئته التي يتعلّق بها الإعجاز؛ لتقصير الترجمة عنه؛ ولتقصير غيره من الألسن عن البيان الذي خُصّ به دون سائر الألسن، قال الله تعالى: ﴿يَلْسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]. هذا لو لم يكن مُتحدّئ بنظمه وأسلوبه، وإذا لم تجز قراءته بالتفسير العربي المُتحدّئ بنظمه، فأخرى ألا تجوز بالترجمة بلسان غيره. ومن هنا قال القفال في فتاويه^(٢): "عندي أنه لا يقدر أحد أن يأتي بالقرآن بالفارسية. قيل له: فإذا لا يقدر أحد أن يُفسّر القرآن!! قال: ليس كذلك؛ لأنّ هناك يجوز أن يأتي ببعض مُراد الله ويعجز عن البعض. أما إذا أراد أن يقرأه بالفارسية فلا يمكن أن يأتي بجميع مُراد الله" اهـ.

(١) (٢/ ١٨٥-١٨٦) (بتصرف يسير).

(٢) ص ٥٣.

وفَرَّقَ غيره بين الترجمة والتفسير فقال: يجوز تفسير الألسن بعضها ببعض؛ لأن التفسير عبارة عما قام في النفس من المعنى؛ للحاجة والضرورة، والترجمة هي إبدال اللفظة بلفظة تقوم مقامها في مفهوم المعنى للسامع المُعْتَبَر لتلك الألفاظ، فكأن الترجمة إحالة فَهْم السَّامِع على الاعتبار، والتفسير تعريف السامع بما فَهَم المُتَرْجِم. وهذا فَرق حَسَن "اهـ.

أحسن الله لنا الخاتمة، وجمعنا جميعاً على الحق والرشد، وجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۖ وَأُولَئِكَ هُمْ أُؤْتُوا الْأَلْبَابَ﴾ [الزمر: ١٨].



المبحث ... [الثالث] عشر

في النسخ

أهمية هذا المبحث:

لهذا المبحث أهمية خاصة، وذلك من وجوه خمسة:

أولها: أنه طويل الذيل، كثير التفاريع، مُتَشَعِّب المسالك.

ثانيها: أنه تناول مسائل دقيقة كانت مَثَارًا لخلاف الباحثين من الأصوليين، الأمر الذي يدعو إلى اليقظة والتدقيق، وإلى حُسْن الاختيار مع الإنصاف والتوفيق.

ثالثها: أنَّ أعداء الإسلام من ملاحدة ومُبَشِّرِينَ ومُستشرقين قد اتخذوا من النسخ في الشريعة الإسلامية أسلحة مسمومة طعنوا بها في صدر الدين الحنيف، ونالوا من قُدْسِيَّة القرآن الكريم. ولقد أحكموا شِرَاك شُبُهَاتِهِمْ، واجتهدوا في ترويج مطاعنهم، حتى سَحَرُوا عقول بعض المنتسبين إلى العلم والدين من المسلمين؛ فجحدوا وقوع النسخ وهو واقع، وأمعنوا في هذا الجحود الذي ركبوا له أخشن المراكب، من تَمَحُّلات ساقطة، وتأويلات غير سائغة.

رابعها: أنَّ الإلمام بالناسخ والمنسوخ يَكْشِفُ النُّقَابَ عن سَيْرِ التشريع الإسلامي، ويُطْلِعُ الإنسان على حِكْمَةِ الله في تربيته للخَلْقِ وسياسته للبشر، وابتلائه للناس، مما يدلُّ دلالة واضحة، على أنَّ نفس محمد النبي الأُمِّي لا يمكن أن تكون المصدر لمثل هذا القرآن، ولا المَنْبَع لمثل هذا التَّشْرِيع، إنما هو تنزيل من حكيم حميد.

خامسها: أنَّ معرفة الناسخ والمنسوخ ركن عظيم في فَهْم الإسلام، وفي الاهتمام إلى صحيح الأحكام، خصوصًا إذا ما وُجِدَتْ أدلة مُتَعَارِضَةٌ لا يَنْدَفِعُ التناقض بينها إلا

بمعرفة سابقها من لاحقها، وناسخها من منسوخها؛ ولهذا كان سلفنا الصالح يُعْتَوْنَ بهذه الناحية، يحذقونها، ويُلَفِّتُونَ أنظار الناس إليها، ويحملونهم عليها، حتى لقد جاء في الأثر أن ابن عباس رضي الله عنه فسر الحكمة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، بمعرفة ناسخ القرآن ومنسوخه، ومُحَكِّمِهِ ومُتَشَابِهِهِ، ومُقَدِّمِهِ ومُؤَخَّرِهِ، وحلاله وحرامه^(١). وورد أن علياً رضي الله عنه دخل المسجد فإذا رجل يُخَوِّفُ الناس، فقال: ما هذا؟ قالوا: رجل يُذَكِّرُ الناس. فقال: ليس برجل يُذَكِّرُ الناس، ولكنه يقول أنا فلان بن فلان فاعرفوني!! فأرسل إليه فقال: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا. قال: فاخرج من مسجدنا ولا تُذَكِّرُ فيه^(٢).

وروي أنه -... [عليه السلام] - مرَّ على قاصٍّ فقال: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا قال: هلكت وأهلك^(٣). يريد أنه عرَّض نفسه وعرَّض الناس للهلاك، ما دام أنه لا يَعْرِفُ الناسخ من المنسوخ.

لهذه الوجوه الخمسة التي بَسَطْنَاهَا يَقْتَضِينَا الواجب أن نُعْنِيَ بهذا المبحث، وأن نَسِيرَ فيه بِقَدَرٍ عَلَى حَدَرٍ، مُتَوَسِّعِينَ فيما ينبغي التَّوَسُّعُ فيه، مُقْتَصِدِينَ فيما وراء ذلك. وحَسْبُنَا الله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى.



- (١) أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ، ص ٦، ومن طريقه الحارث المحاسبي في فهم معاني القرآن، ص ٣٤٧، وابن جرير في تفسيره (٥/ ٥٧٦) (٦١٧٧)، وابن أبي حاتم (٢٨١٨)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ، ص ٤٩. وابن المنذر كما في الدر المنثور (٢٢/ ٦٦). وانظر: تحقيق اللاحم للناسخ والمنسوخ للنحاس (١/ ٤١١-٤١٣).
- (٢) أخرجه الزهري في الناسخ والمنسوخ، ص ١٦، والنحاس في الناسخ والمنسوخ، ص ٤٧، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (١/ ١٥٩-١٥٤). وانظر: تحقيق اللاحم للناسخ والمنسوخ للنحاس (١/ ٤١٠).
- (٣) أخرجه الزهري في الناسخ والمنسوخ، ص ١٥، وعبد الرزاق (٥٤٠٧)، وأبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (٤)، ومن طريقه الحارث المحاسبي في فهم القرآن، ص ٣٤٧، وأخرجه أبو خيثمة في العلم (١٣٠) ومن طريقه ابن الجوزي في نواسخ القرآن، (١/ ١٥١)، وأخرجه ابن أبي شيبة (٨/ ٥٥٨)، ومن طريقه ابن أبي عاصم في المذكر والتذكير (١٤)، وأخرجه النحاس في الناسخ والمنسوخ ص ٤٨، والطبراني في الكبير (١٠٦٠٣)، وابن المقرئ في معجمه (١١٦٩)، والبيهقي (٢٠٣٦٠)، والحازمي في الاعتبار، ص ٤-٥، ونسبه السيوطي في الدرر (١/ ٢٥٩) لأبي داود. قال الألباني في تحقيق كتاب العلم (١٣٠): "إسناده صحيح على شرط الشيخين". وانظر: تحقيق اللاحم على الناسخ والمنسوخ للنحاس (١/ ٤١١).

ما النسخ؟

النسخ في اللغة:

يُطلق النسخ في لغة العرب على معنيين^(١):

أحدهما: إزالة الشيء وإعدامه^(٢). ومنه قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]. ومنه قولهم: نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ، ونَسَخَ الشَّيْبُ الشَّبَابَ، ومنه: تَنَاسَخَ القُرُونُ والأزمان.

والآخر: نَقْلُ الشيء^(٣) وتحويله مع بقاءه في نفسه. وفيه يقول السَّجِسْتَانِي من أئمة اللغة^(٤): "والنسخ أن تُحوَّلَ ما في الحَلِيَّةِ من النحل والعسل إلى أخرى، ومنه: تَنَاسَخَ الموارِيثُ بانتقالها من قوم إلى قوم، وتَنَاسَخَ الأنفُسُ بانتقالها من بدن إلى غيره، عند القائلين بذلك. ومنه: نَسَخَ الكتاب؛ لما فيه من مُشَابَهَةِ النُّقْلِ. وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩]. والمُرَادُ به نَقْلُ الأعمال إلى الصُّحُفِ، ومن الصُّحُفِ إلى غيرها" اهـ^(٥).

وقد اختلف العلماء بعد ذلك في تَعْيِينِ المعنى الذي وُضِعَ له لَفْظُ النسخ:

فَقِيلَ: إن لَفْظَ النسخ... [يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ] مِنَ المعنيين... [حَقِيقَةً بِالِاشْتِرَاكِ

(١) انظر: لسان العرب (مادة: نسخ)، (٣/ ٦١)، تاج العروس، فصل النون مع الخاء، (مادة: نسخ)، (٧/ ٣٥٥).

(٢) تفسيره بالإبطال والإزالة قَسَمَهُ بعضهم إلى نوعين:

الأول: مع إحلال غيره مكانه، كَنَسَخَ الشَّمْسُ الظِّلَّ، وسائر الأمثلة التي ذكرها المؤلف.

الثاني: من غير إحلال غيره مكانه، مثل: نسخ الريح الأثر، و﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ وَمَا...﴾ [الحج: ٥٢].

انظر في هذا التقسيم: الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، ص ٦، النسخ والمنسوخ لابن حزم، ص ٧.

(٣) واختاره ابن جرير (٢/ ٤٧٢) (أنه بمعنى النقل).

(٤) الإحكام للأمدى (٣/ ١٠٢) (بتصرف يسير). وانظر: مقاييس اللغة، كتاب النون، باب النون والشين وما يثلثهما، (مادة: نسخ)، (٥/ ٤٢٥).

(٥) وهذا المعنى الثاني؛ (النقل) يمكن أن نجعله على قسمين:

الأول: النقل مع بقاء المنقول في الأصل، وهذا كنسخ الكتاب.

الثاني: النقل مع عدم بقاء الأصل، كتناسخ الموارِيث. راجع في هذا التقسيم: مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٣/ ٥٢٥).

المعنوي]، وهو الظاهر من تبادُر كلا المعنيين بنسبة واحدة عند إطلاق لَفْظ النُّسخ^(١).

وقيل: إنه وُضِعَ للمعنى الأول وحده، فهو حقيقة فيه مجاز في الآخر^(٢). وقيل عكس ذلك^(٣). وقيل: وُضِعَ للقَدْر المُشْتَرَك بينهما^(٤). ولكن هذه الآراء الأخيرة يُعوّزها الدَّلِيل، ولا يخلو تَوْجِيهها من تَكَلُّف وتَأْوِيل.

النُّسخ في الاصطلاح:

لقد عُرِفَ النُّسخ في الاصطلاح بتعاريف كثيرة مختلفة، لا نرى من الحكمة استعراضها، ولا الموازنة بينها ونقدها. وما دام الغَرَض منها كلّها هو تصوير حقيقة النُّسخ في لسان الشَّرْع فإننا نَجْتَزِي بتعريف واحد نراه أقرب وأنسب، وهو: رَفْع الحكم الشرعي بدليل شرعي^(٥).

ومعنى رَفْع الحكم الشرعي: ... [أي: إزالة الحكم على وجه لولاه لبقى ثابتاً].
والحكم الشرعي: هو خطاب الله المُتعلّق ... [بفعل المكلف بالافتضاء أو التخيير أو الوضع]^(٦).

والدليل الشرعي: هو وَحْي الله مُطلقاً مَتَلَوّاً أو غير مَتَلَو، فيشمل الكتاب والسنة، [ويدخل فيه الفِعْل بخلاف] ... القياس والإجماع، ففي نُسْخهما والنُّسخ بهما كلام تَسْتقبله في موضع آخر.

(١) ذهب إليه ابن المنير في شرح الرّهان. انظر: البحر المحيط للزركشي (٥/ ١٩٥). وبيان الاشتراك المعنوي هنا: أن بين نُسْخ الشمس الظِّل، ونُسْخ الكتاب قَدْرًا مُشْتَرَكًا، وهو: الرفع؛ حيث إن الرفع في نُسْخ الظل واضح؛ لأنه زال بظده. أما الرفع في نُسْخ الكتاب فهو مقدر؛ حيث إن الكلام المنقول بالكتابة لم يكن مستفادًا إلا من الأصل، فكان للأصل بالإفادة خصوصية، فإذا نسخت الأصل ارتفعت تلك الخصوصية، وارتفع الأصل والخصوصية سواء في مُسمّى الرَفْع. انظر: المذهب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٥٢٧-٥٢٨).

وذهب القاضي أبو بكر الباقلاني والقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، والغزالي إلى أنه مشترك لفظي. انظر: المستصفى، ص ٨٦، البحر المحيط للزركشي (٥/ ١٩٥).

(٢) وعليه أبو الحسن البصري، والرازي، ونسبه بعضهم إلى الأكثرين. انظر: البحر المحيط للزركشي (٥/ ١٩٥).

(٣) وعليه القفال الشاشي. انظر: البحر المحيط للزركشي (٥/ ١٩٥).

(٤) وهو التغيير، وقد صرح به الجوهرى، ورجحه نجم الدين الطوفي. انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ٢٥٤)، البحر المحيط للزركشي (٥/ ١٩٦).

(٥) انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٢/ ٤٨٩)، مذكرة في أصول الفقه، ص ٧٩.

(٦) انظر: المذهب في علم أصول الفقه المقارن (١/ ١٢٥)، وانظر معه محترزات التعريف.

وقولنا: (رَفَعَ) جنس في التعريف، خرج عنه ما ليس برَفَعَ، كالتخصيص؛ فإنه لا يرفع الحكم، وإنما يقصره على بعض أفرادهِ. وسيأتي بسَطُ الفروق بين النسخ والتخصيص فانتظره.

وقولنا: (الحكم الشرعي) قَيْدٌ أول، خرج به ابتداء إيجاب العبادات في الشرع، فإنه يَرَفَعُ حكم العقل براءة الذمة، وذلك كإيجاب الصلاة، فإنه رافع لبراءة ذمة الإنسان منها قبل ورود الشرع بها، ومع ذلك لا يُقال له: نَسَخَ، وإن رَفَعَ هذه البراءة؛ لأن هذه البراءة حكم عقلي لا شرعي^(١)؛ بمعنى أنه حكم يدل عليه العقل حتى من قبل مجيء الشرع. ولا يَقْدَحُ في كونه حكماً عقلياً أن الشرع جاء يُؤَيِّدُهُ بمثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقولنا: (بدليل شرعي) قيد ثان، ... [احترازاً "من زوال الحكم بدون خطاب، كالموت والجنون؛ لأنه من المعلوم: أن من مات أو جن فإن التكاليف تُرَفَعُ عنه، ولا يُسَمَّى ذلك نَسَخًا؛ لأن رَفَعَ الحكم عنهما لم يكن بخطاب، بل بسبب الموت والجنون"]^(٢).

توجيهات أربعة: وإني أوجِّهُ نَظْرَكَ في هذا التعريف إلى نقاط أربع:
أولاهما: أن التعبير برفع الحكم يفيد أن النسخ لا يمكن أن يتحقق إلا بأمرين:
أحدهما: أن يكون هذا الدليل الشرعي مُتَرَاخِيًا عن دليل ذلك الحكم الشرعي المرفوع.

والآخر: أن يكون بين هذين الدليلين تعارض حقيقي، بحيث لا يمكن الجَمْعُ بينهما وإعمالهما معاً. أما إذا انتفى الأمر الأول ولم يكن ذلك الدليل الشرعي مُتَرَاخِيًا عن دليل الحكم الأول فلا نَسَخَ، وذلك كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوَّاهُ إِلَى الصَّيَامِ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ فإنَّ الغاية المذكورة؛ وهي قوله: ﴿إِلَى اللَّيْلِ﴾ تفيد انتهاء حكم الصوم، وهو وجوب إتمامه بمجرد دخول الليل. ولكن لا يُقال لهذه الغاية الدالة على انتهاء هذا الحكم: إنها نَسَخَ؛

(١) تنبيه: لا يُقَابَلُ بين الشرع والعقل؛ لأن العقل الصحيح من أدلة الشرع، ولكن يقال: العقل والنقل. وليس: الشرع والعقل.

(٢) المذهب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٥٣٢).

وذلك لاتصالها بدليل الحكم الأول، وهو قوله: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ﴾، بل تُعتبر الغاية المذكورة بياناً أو إتماماً لمعنى الكلام وتقديرًا له بمدة أو شرط، فلا يكون رافعاً، وإنما يكون رافعاً إذا وَرَدَ الدليل الثاني بعد أن ورد الحكم مُطلقاً واستقر من غير تقييد، بحيث يدوم لولا الناسخ؛ ولهذا زاد بعضهم تقييد الدليل الشرعي في تعريف الناسخ بالتراخي. وزاد بعضهم كلمة: (على وجه لولاه لكان الحكم الأول ثابتاً)^(١). وقد علمت من هذا الذي ذكرناه أنه لا حاجة إلى هاتين الزيادتين، بل هما تصريح بما عُلِمَ من التعريف بكلمة (رَفَع).

وأما إذا انتفى الأمر الثاني، بأن لم يكن بين الدليلين تَعَارُض حقيقي، فإنه لا نسخ؛ لأنَّ النسخ ضرورة لا يُصار إليها إلا إذا اقتضاها التَعَارُض الحقيقي، دَفْعاً للتناقض في تشريع الحكيم العليم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وحيث لا تَعَارُض هناك على الحقيقة فلا حاجة إلى النسخ؛ لأنه لا تَنَاقُض. ولا ريب أنَّ إعمال الدليلين ولو بنوع تأويل، خير من إعمال دليل وإهدار آخر؛ ولهذا حَكَمَ الغزالي في كتابه المستصفى^(٢) بغلط بغلط من زعموا تعارضاً وتوهموا نَسْخاً بين قوله سبحانه: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وبين الخبر الوارد بقبول شهادة الواحد واليمين، معتمدين على ما ظهر لهم في الآية من أنها تدل على أنه لا حُجَّة للحكم سوى المذكور فيها من شهادة اثنين، مع أنَّ هذا الظاهر لهم غير صحيح؛ لأنَّ الآية لا تدل على كون الشاهدين حجة، وعلى جواز الحكم بقولهما، أما امتناع الحكم بحجة أخرى كما فهموا فلا تدل الآية عليه حتى يكون تَعَارُض بينها وبين الخبر المذكور، بل هو كالحكم بالإقرار. وذَكَرَ حجة واحدة لا يمنع وجود حُجَّة أخرى.

ثانيتهما: أنَّ التعريف المذكور يفيد أنَّ النسخ لا يتوجَّه إلَّا إلى الحكم، وهو كذلك في الواقع ونفس الأمر، وتقسيمهم النَّسخ إلى نَسْخ تلاوة ونَسْخ حكم تقسيم صوري للإيضاح فحسب؛ لأن ما أَسَمَوْه نَسْخ تلاوة لم يخرج عن كونه نَسْخ حكم، إذ إنَّ نسخ تلاوة الآية لا معنى له في الحقيقة إلا نَسْخ حكم من أحكامها، وهو رَفَع الإثابة على مجرد ترتيبها، وصحة الصلاة بها، ونحوهما.

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (١/ ٢٤٤)، اللع في أصول الفقه ص ٥٥، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص ٦، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٣/ ٥٢٧).

(٢) ص ٩٥. وانظر: إعلام الموقعين (١/ ٧٢).

ثالثتها: أن هذا التعريف يشمل النسخ الواقع في الكتاب وفي السنة جميعاً، سواء أكانت السنة قولية أم فعلية أم وصفية أم تقريرية، وسواء منها ما كان نبوياً وما كان قدسياً؛ لأنها كلّها وحي بالفعل أو بالقوة، والرسول ﷺ أقامه الله في محراب الإمامة لخلقها، وجعله الأسوة الحسنة لعباده، وأمر الجميع باتباعه، فهو إذن لا يمكن أن يصدر فيما يشرع لأتمته ابتداءً أو نسخاً إلا عن إحياء الله إليه تصريحاً أو تقريراً.

مثال نسخ الكتاب بالكتاب: قوله سبحانه... ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ رُّكْبَانًا...﴾ [البقرة: ٢٤٠] فإنها نسخت بقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

ومثال نسخ السنة بالسنة: نسخ الوضوء مما مسّت النار^(١) بأكله ﷺ من الشاة ولم يتوضأ^(٢).

رابعتها: أن الإضافة في كلمة "رفع الحكم الشرعي" الواردة في تعريف النسخ، من قبيل إضافة المصدر لمفعوله، والفاعل مضمّر وهو الله تعالى. وذلك يرشد إلى أن الناسخ في الحقيقة هو الله، كما يدلّ عليه قوله سبحانه: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]^(٣). ويرشد أيضاً إلى أن المنسوخ في الحقيقة هو الحكم المرتفع^(٤). وقد يُطلق الناسخ على الحكم الراجع، فيقال: وجوب صوم رمضان نسخ وجوب صوم عاشوراء^(٥). وقد يُطلق النسخ على دليله كذلك، فيقال: آية... [التربص أربعة أشهر وعشراً] نسخت آية... [التربص حولاً كاملاً]. ويُقال: خبر أكل الرسول ﷺ من الشاة ولم يتوضأ، ناسخ لخبر وضوئه ﷺ مما مسّت النار^(٦). وهلم، والخطب في ذلك جدّ يسير.

(١) أخرجه مسلم (٣٥١) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، وأخرجه -أيضاً- من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٣٥٢)، ومن حديث عائشة رضي الله عنها (٣٥٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٧)، ومسلم (٣٥٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنه. وأخرجه البخاري من حديث عمرو بن أمية رضي الله عنه (٢٠٨)، وطرفه في: (٥٤٠٨، ٥٤٢٢، ٥٤٦٢)، ومسلم (٣٥٥)، وأخرجه البخاري -أيضاً- من حديث ميمونة رضي الله عنها (٢١٠)، ومسلم (٣٥٦)، وأخرجه مسلم من حديث أبي رافع رضي الله عنه (٣٥٧).

(٣) انظر: الإحكام للآمدي (٣/ ١٠٨)، البحر المحيط للزركشي (٢٠٥).

(٤) انظر: السابق.

(٥) انظر: السابق.

(٦) انظر: الإحكام للآمدي (١٠٨).

ما لا بد منه في النسخ^(١):

ولعلك تُدرك مما سبق أنه لا بد في تحقّق النسخ من أمور أربعة:

لله أولها: أن يكون المنسوخ حكمًا شرعيًا.

لله ثانيها: أن يكون دليل رَفْع الحكم دليلًا شرعيًا.

لله ثالثها: أن يكون هذا الدليل الرافع مُتَرَاخِيًا عن دليل الحكم الأول، غير متصل به كاتصال القيد بالمُقَيّد والتوقيت بالمُوقَّت.

لله رابعها: أن يكون بين ذينك الدليلين تَعَارُض حقيقي.

تلك أربعة لا بد منها لَتَحَقُّق النسخ باتفاق جمهرة الباحثين، وثَمّة شروط اختلفوا في شرطيتها:

لله منها: أن يكون ناسخ القرآن قرآنًا، وناسخ السنة سنّة.

لله ومنها: كون النسخ مشتملاً على بَدَل للحكم المنسوخ.

لله ومنها: كون الناسخ مُقَابِلًا للمنسوخ مُقَابِلَةً الأمر للنهي، والمُضَيِّق للمُوسِّع.

لله ومنها: كون الناسخ والمنسوخ نَصِّين قاطعين، إلى غير ذلك مما يطول شرحه، وقد يأتيك نبؤه.



الفرق بين النسخ والبَدَاء^(٢):

البَدَاء - بفتح الباء - يطلق في لغة العرب على معنيين مُتقارِبين^(٣):

أحدهما: الظهور بعد الخفاء. ومنه قول الله سبحانه: ﴿وَيَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]، ﴿وَيَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ [الجاثية: ٣٣]. ومنه قولهم: بدا لنا سور المدينة.

(١) انظر: نواسخ القرآن (١/ ١٣٥)، وما بعدها، الإحكام للآمدي (٣/ ١١٤)، البحر المحيط للزركشي (٥/ ٢١٦-٢١٧)، إرشاد الفحول (٢/ ٥٥).

(٢) انظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة ص ٧، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٦٢، التلخيص في أصول الفقه (٢/ ٤٦٢)، نواسخ القرآن (١/ ١١٦)، الإحكام للآمدي (٣/ ١٠٩).

(٣) انظر: القاموس، باب الواو والياء، فصل الباء، ص ١٢٦٢، النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٠٩)، المعجم الوسيط ص ٤٣.

والآخر: نشأة رأي جديد لم يك موجودًا. قال في القاموس^(١): "وبَدَا له في الأمر بَدَوًا، وبَدَاءً، وبَدَاةً: نشأ له فيه رأي" اهـ. ومنه قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُتَنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥] أي: نشأ لهم في يوسف رأي جديد، هو أن يُسجن سجنًا وقتيًا، بدليل قوله: ﴿لِيَسْجُتَنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]. ولعل هذا المعنى الثاني هو الأنسب والأوفق بمذهب القائلين به -قبّحهم الله-؛ ولأن عباراتهم المأثورة عنهم جرت هذا المجرى في الاستعمال دون الاستعمال الأول، كتلك الكلمة التي نسبوها كذبًا إلى جعفر الصادق... [عليه السلام]: "ما بَدَأَ الله تعالى في شيء كما بَدَأَ له في إسماعيل"^(٢).

ذانك معنيان مُتقاربان للبَدَاء، وكلاهما مستحيل على الله تعالى؛ لما يلزمهما من سبق الجهل وحدوث العلم، [وهما مُحالان]...

... [وقد وردت النصوص] فيأضة ناطقة بأنه تعالى أحاط بكل شيء علمًا، وأنه لا تخفى عليه خافية: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]، ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ (٨) ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ (٩) ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِأُتْرُلٍ وَسَارِبٍ بِالنَّهَارِ﴾ [الرعد: ٨-١٠]، إلى غير ذلك من مئات الآيات والأحاديث.

[ولأن النظر الصحيح في هذا العالم دَلَّنَا على أن خالقه ومُدبره مُتَّصِفٌ أَزَلًا وَأَبَدًا بالعِلْم الواسع المُطلَق المُحِيط بكل ما كان وما سيكون وما هو كائن]^(٣).

ولكن على رغم... هذه البراهين الساطعة من... [نقلية وعقلية] ضلّ أقوام سفّهوا أنفسهم، فأغمضوا عيونهم عن النظر في كتاب الكون الناطق، وصمّوا آذانهم عن سماع

(١) باب الواو والياء، فصل الباء، ص ١٢٦٢.

(٢) التوحيد لابن بابويه ص ٣٣٦ (بتصرف يسير).

(٣) ما بين المعقوفين من كلام المؤلف قبل أسطر من هذا الموضع، فقدّمه على الدليل من النقل، إضافة إلى أنه ذكر في ضمنه بعض العبارات التي وافق عليها المتكلمين. فجعلته في هذا الموضع بعد الدليل النقلية، وحذفت العبارات المُشار إليها.

كلام الله وكلام نبيه الصادق، وزعموا أن النسخ ضَرَبَ من البَداء أو مُستلزم للبَداء!... ونسوا أو تناسوا أن الله تعالى حين نَسَخَ بعض أحكامه ببعض، ما ظهر له أمر كان خافياً عليه، وما نشأ له رأي كان يفقده من قبل، إنما كان سبحانه يعلم الناسخ والمنسوخ أزلاً من قبل أن يُشَرَّعهما لعباده، بل من قبل أن يخلق الخلق، وبيراً السماء والأرض. إلا أنه - جلَّتْ حكمته - علم أن الحكم الأول المنسوخ مُنوط بحكمه، أو مصلحة تنتهي في وقت معلوم، وعلم بجانب هذا أن الناسخ يجيء في هذا الميقات المعلوم مُنوطاً بحكمة وبمصلحة أخرى. ولا ريب أن الحكم والمصالح تختلف باختلاف الناس، وتتجدد بتجدد ظروفهم وأحوالهم، وأن الأحكام وحكمها، والعباد ومصالحهم، والنواسخ والمنسوخات كانت كلها معلومة لله من قبل، ظاهرة لديه، لم يخفَ شيء منها عليه. والجديد في النَّسخ إنما هو إظهاره تعالى ما علم لعباده، لا ظهور ذلك له، ... ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

اجتمعت اليهود والرافضة على هذه الضلالة - ضلالة استلزام النسخ للبَداء - لكنهم افترقوا بعد ذلك إلى ناحيتين خطيرتين: فاليهود أنكروا النَّسخ وأسرفوا في الإنكار؛ لاستلزامه - في زعمهم - البَداء وهو مُحال. وسنناقشهم الحساب فيما بعد إن شاء الله. أما الرافضة فأثبتوا النَّسخ، ثم أسرفوا في إثبات هذا البَداء اللازم له في زعمهم، ونسبوه إلى الله في صراحة ووقاحة، ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤٣]. ولقد رأيت كيف أبطلنا مزاعمهم بأدلة عقلية ونقلية؟ ورأيت كيف فَنَدْنَا شُبْهَتَهُم التي زعموها دليلاً وما هي بدليل؟ إن هي إلا خَلْطٌ في أوهام، ومَشْيٌ في غير سبيل. وَشَتَانُ شَتَانٍ بين النَّسخ القائم على الحكمة ورعاية المصلحة، وبين البَداء المُستلزم لسبق الجهل وطُرُو العلم!.

بقي أنهم تَمَسَّحُوا في أمرين:

أولهما: قوله سبحانه: ﴿يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْثِي وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]. والجواب أنه لا مُستند لهم في الآية الكريمة، بل هي ترد عليهم كما وردت على أشباههم ممن عابوا النَّسخ على النبي ﷺ.

ومعناها: أن الله يُغير ما شاء من شرائعه وخلقهِ، على وفق علمه وإرادته وحِكمته، وعِلْمُهُ سبحانه لا يتغير ولا يتبدل، إنما التغير في المعلوم لا في العلم، بدليل قوله: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، أي: وعنده المرجع الثابت الذي لا محو فيه

ولا إثبات، وإنما يقع المَحْو والإثبات على وَفْقِهِ، فيمحو سبحانه شريعة ويثبت مكانها أخرى، ويمحو حُكْمًا ويثبت آخر، ويمحو مرضًا ويثبت صحة، ويمحو فقرًا ويثبت غنى، ويمحو حياة ويثبت موتًا. وهكذا تعمل يد الله في خلقه وتشريعاته تغييرًا وتبديلًا، وهو الحق وحده، لا... يتطرق إلى عِلْمِهِ مَحْو ولا إثبات.

وخلاصة هذا التوجيه: أن النسخ تبديل في المعلوم لا في العلم،...، وكُشِفَ لنا وبيان عن بعض ما سَبَقَ به علم الله... [الأزلي] المحيط بكل شيء؛ ولهذا ذهب... [بعض] من علمائنا إلى تعريف النسخ بأنه بيان انتهاء الحكم الشرعي الذي تَقَرَّرَ في أوهامنا استمراره بطريق التراخي. ثم قالوا توجيهًا لهذا الاختيار: إن في هذا التعريف دَفْعًا ظاهرًا للبَدَاء، وتقريرًا لكون النسخ تبديلًا في حقنا، بيانًا محضًا في حق صاحب الشرع.

الأمر الثاني: أنهم تشبثوا بآثار نسبوها إلى أئمة طاهرين، منها: أن عليًا -... [عليه السلام] - كان يقول: "لولا البَدَاء لحدتكم بما هو كائن إلى يوم القيامة"^(١)، ومنها أن جعفر الصادق -... [عليه السلام] - قال: "ما بدأ الله تعالى في شيء كما بدأ له في إسماعيل"^(٢). ومنها أن موسى بن جعفر قال: "البَدَاء ديننا ودين آبائنا في الجاهلية"^(٣).

وندفع هذا بأنها مُفْتَرِيَات وأكاذيب، كان أول مَنْ حاك شِبَاكها الكذاب الثقفي الذي كان ينتحل لنفسه العِصْمة وعلم الغيب، فإذا ما افتضح أمره، وكذَّبَتِ الأيام قال: إن الله وعدني ذلك غير أنه بدأ له. فإذا أوجس في نفسه خيفة من أن يؤاخذ به الناس وينتقموا منه على هذا الكفر الشنيع، نَسَبَ تلك الكفريات إلى أعلام بيت النبوة وهم منها بَرَاء. وهكذا كان... وأشياعه يحتجون بكفر على كفر، ويستدلّون بكذب على كذب، ويُعالجون داء بداء: ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]. نسأل الله السلامة بمنّه وكرمه. آمين.



(١) الإحكام للآمدي (٣/ ١١٠).

(٢) تقدم قريباً.

(٣) الإحكام للآمدي (٣/ ١١٠). وانظر: التلخيص في أصول الفقه (٢/ ٤٧٠).

الفرق بين النسخ والتخصيص^{(١)(٢)}:

قد عَرَفْنَا النسخ بأنه رَفْعُ الحكم الشرعي بدليل شرعي. وقد عَرَفُوا التخصيص بأنه قَصْرُ العام على بعض أفرادهِ. وبالنظر في هذين التعريفين نلاحظ أنَّ هناك تشابهاً قوياً بين المُعَرَّفَيْنِ؛ فالنسخ فيه ما يُشَبَّه تخصيص الحكم ببعض الأزمان، والتخصيص فيه ما يُشَبَّه رَفْعُ الحكم عن بعض الأفراد. ومن هذا التشابه وقع بعض العلماء في الاشتباه، فمنهم من أنكر وقوع النسخ في الشريعة، زاعماً أنَّ كل ما تُسميه نحن نُسَخًا فهو تخصيص. ومنهم من أدخل صُوراً من التخصيص في باب النسخ، فزاد بسبب ذلك في عِدَاد المنسوخات من غير مُوجِب.

لهذا نُقِيم لك فروقاً... [عشرة] بين النسخ والتخصيص، تهديك في ظلمات هذا الاشتباه، وتعضمك من أن تتورط فيما تورط فيه سواك:

أولها: [أن التخصيص تبقى معه دلالة اللفظ العام على ما تحته حقيقة على رأي الجمهور، بخلاف النسخ فلا يبقى معه دلالة اللفظ على ما تحته]...

ثانيها: أنَّ حكم ما خرج بالتخصيص لم يك مُراداً من العام أصلاً، بخلاف ما خرج بالنسخ، فإنه كان مُراداً من المنسوخ لفظاً.

ثالثها: أنَّ التخصيص لا يتأتَّى أنَّ يأتي على الأمر لمأمور واحد، ولا على النهي لمنهي واحد، أما النسخ فيمكن أن يعرض لهذا كما يعرض لغيره، ومن ذلك نَسَخ بعض الأحكام الخاصة به ﷺ.

رابعها: أنَّ النسخ يُبطل حُجِّيَّة المنسوخ إذا كان رافعاً للحكم بالنسبة إلى جميع أفراد العام، ويُبقي على شيء من حُجِّيَّته إذا كان رافعاً للحكم عن بعض أفراد العام دون بعض. أما التخصيص فلا يُبطل حُجِّيَّة العام أبداً، بل العمل به قائم فيما بقي من أفرادهِ بعد تخصيصه.

خامسها: أنَّ النسخ لا يكون إلا بالكتاب والسنة، بخلاف التخصيص، فإنه يكون بهما وبغيرهما [كالقياس، والقرائن الحالية أو المقالية^(٣)]...

(١) الفروقات التي يذكرها العلماء في ذلك كثيرة ومتفاوتة، فمنها الصحيح، ومنها دون ذلك. وقد ذكر صاحب البحر المحيط للزركشي (٤/ ٣٢٧-٣٣٠) ثمانية عشر فرقاً.

(٢) انظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة ص ٨، التلخيص في أصول الفقه (٢/ ٤٦٢-٤٦٦)، الإحكام للأمدى (٣/ ١١٣-١١٤)، البحر المحيط للزركشي (٤/ ٣٢٧-٣٣٠)، إرشاد الفحول (١/ ٣٥٢-٣٥٤).

(٣) انظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٥٤٢).

سادسها: أنّ النسخ لا يكون إلا بدليل مُتراخ عن المنسوخ، أما التخصيص فيكون بالسابق واللاحق والمُقارن [عند قوم]. وقال قوم: لا يكون التخصيص إلا بمُقارن، فلو تأخر عن وقت العمل بالعام كان هذا المُخصَّص ناسخًا للعام بالنسبة لما تعارضاً فيه. كما إذا قال الشارع: "اقتلوا المشركين" وبعد وقت العمل به قال: "ولا تقتلوا أهل الذمة"، ووجهة نظر هؤلاء أنّ المقصود بالمُخصَّص بيان المرد بالعام، فلو تأخر وقت العمل به لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، وذلك لا يجوز، فلم يبق إلا اعتباره ناسخًا^(١).

سابعها: أنّ النسخ لا يقع في الأخبار، بخلاف التخصيص؛ فإنه يكون في الأخبار وفي غيرها.

[ثامنها: أنه لا يجوز تخصيص شريعة بشريعة أخرى، ويجوز نسخ شريعة بأخرى^(٢).
تاسعها: أن التخصيص لا يكون إلا لبعض أفراد العام، أما النسخ فقد يرفع جميع أفراد العام وقد يرفع بعضها^(٣).

عاشرها: أن التخصيص لا يرد إلا على العام، بخلاف النسخ، فإنه يرد على العام والخاص^(٤).

النسخ بين مُشَبَّهيه ومُنْكَرِيه^(٥):

... [اختلف الناس في النسخ على مذاهب:

المذهب الأول]: أنه جائز عقلاً وواقع سمعاً. وعليه إجماع المسلمين، من قبل أن يظهر أبو مسلم الأصفهاني^(٦) ومن شايعه. وعليه أيضًا إجماع النصاري، ولكن من قبل

(١) انظر: مذكرة في أصول الفقه للشنيطي ص ٨٣.

(٢) انظر: المذهب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٥٤١).

(٣) انظر: السابق.

(٤) انظر: السابق.

(٥) انظر: التلخيص في أصول الفقه (٢/ ٤٦٧ وما بعدها)، نواسخ القرآن (١/ ١٠٩-١١٥)، الأحكام للآمدي

(٣/ ١١٥-١٢٥)، البحر المحيط للزركشي (٥/ ٢٠٨-٢٠٩).

(٦) محمد بن بحر أبو مسلم الأصفهاني، بليغ متكلم جدلي معتزلي، من كبار الكتاب، عالم بالتفسير وبغيره من صنوف العلم، ولي أصفهان وبلاد فارس، من مصنفاته: (جامع التأويل) في التفسير. توفي سنة (٣٢٢هـ). انظر: الوافي بالوفيات (٢/ ١٧٥)، الأعلام للزركلي (٦/ ٥٠).

هذا العصر الذي خرقوا فيه إجماعهم، وركبوا فيه رؤوسهم، وهو كذلك رأي العيسوية^(١)، وهم طائفة من طوائف اليهود الثلاث. ...

واستدلوا على ذلك بأدلة عقلية وسمعية^(٢).

أ- أدلة جواز النسخ عقلاً:

أما أدلة جوازه العقلي: فأربعة إجمالاً، ولا يضير بعضها أن يكون دليلاً على الجواز والوقوع معاً.

الدليل الأول: أن النسخ لا محذور فيه عقلاً، وكل ما كان كذلك جائز عقلاً...

وكيف يكون محظوراً عقلاً؟ ونحن نشاهد أن المصالح تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان والأحوال، فالطبيب يأمر مريضه بتناول الدواء ما دام مريضاً، ثم ينهيه عنه إذا أبُل^(٣) من مرضه وعاد سليماً. والمُرِيَّةُ تُقدَّم إلى طفلها أخف الأغذية من لبن ونحوه دون غيره، فإذا تَرَعَّرَع ودَرَج حَرَمَت عليه المراضع، ثم انتقلت به إلى غذاء غير اللبن ونحوه، وهكذا تنتقل به من الخفيف إلى الثقيل، ومن الثقيل إلى الأثقل، تَبَعاً لَتَدَرَجِهِ في مدارج القوة والنُّضج.

والمعلم يتعهد تلاميذه البادئين بأسهل المعلومات، ثم يَتَدَرَج بهم من الأسهل إلى السَّهْل، ومن السَّهْل إلى الصَّعْب، ومن الصَّعْب إلى الأصعب، حتى يصل بهم إلى أدقَّ النِّظَرِيَّات، مُقْتَفِيًا في ذلك آثار خطاهم إلى السُّمُوِّ الفكري، والكمال العقلي.

كذلك الأُمَم تتقلَّب كما يتقلَّب الأفراد في أطوار شتى؛ فمن الحكمة في سياستها وهدايتها أن يُصاغ لها من التَّشْرِيعَات ما يُنَاسِب حالها في الطَّوَر الذي تكون فيه، حتى إذا

(١) طائفة من اليهود، أتباع أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني، بدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية مروان بن محمد، وزعم أنه نبي، وأنه رسول المسيح المنتظر، وزعم أن للمسيح خمسة من الرسل يأتون قبله واحداً بعد واحد. وزعم أن الله تعالى كلمه، وكلفه أن يُخَلِّص بني إسرائيل من أيدي الأمم العاصين والملوك الظالمين، وكان يعترف بالتلمود، ويقول بنوّة عيسى ومحمد إلى العرب، وقد تبعه كثير من اليهود، وادعوا له آيات ومعجزات، وقد قتل مع أصحابه من قبل جنود المنصور. انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ٨٢)، الملل والنحل (٢/ ٢٠-٢١).

(٢) انظر: الواضح في أصول الفقه (٤/ ٢٠٣-٢١١)، نواسخ القرآن (١/ ١١٣-١١٥)، الإحكام للأمدي (٣/ ١١٥-١٢٥).

(٣) لغة في بَلَّ، أي: صَحَّ. انظر: معجم ديوان الأدب (٣/ ١٦٢)، مختار الصحاح، باب الباب، (مادة: بلل)، ص ٤٠.

انتقلت منه إلى طور آخر لا يُناسبه ذلك التشريع الأول، حتّى أن يُصاغ لها تشريع آخر يتفق وهذا الطّور الجديد، وإلا لاختل ما بين الحكمة والأحكام من الارتباط والإحكام، ولم يجز تدبير الخلق على ما نشهده من الإبداع ودقّة النّظام!.

وإلى هذا الدليل تُشير الآية الكريمة: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، فإنه يفهم منها أنّ كل آية يذهب بها الله تعالى على ما تقتضيه الحكمة والمصلحة من إزالة لفظها أو حكمها أو كليهما معاً، إلى بدل أو غير بدل، فإنه -جلت حكمته- يأتي عباده بنوع آخر هو خير لهم من الآية الذاهبة أو مثلها. والخيرية قد تكون في النفع، وقد تكون في الثواب، وقد تكون في كليهما. أما المثلية فلا تكون إلا في الثواب فقط؛ وذلك لأنّ المماثلة في النفع لا تُتصوّر؛ لأنه على تقدير ارتفاع الحكم الأول فإن المصلحة المَنُوط بها ذلك الحكم ترتفع، ولا تبقى إلا مصلحة الآية المأتي بها، فتكون خيراً من الذاهبة في نفعها لا محالة. وإذا قُدّر بقاء الحكم الأول وكان النسخ للتلاوة وحدها، فالمصلحة الأولى باقية على حالها، لم يحدّ غيرها حتى يكون خيراً منها أو مثلها.

الدليل الثاني: وهو دليل إلزامي للمُنكرين أنّ النسخ لو لم يكن جائزاً عقلاً وواقعاً سمعاً لما جوّزوا أن يأمر الشارع عباده بأمر موقت ينتهي بانتهاء وقته، لكنهم يُجوّزون هذا عقلاً، ويقولون بوقوعه سمعاً، فليجوّزوا هذا؛ لأنه لا معنى للنسخ إلا انتهاء الحكم الأول لميقات معلوم عند الله، بيد أنه لم يكن معلوماً لنا من قبل، ثم أعلمنا الله إياه بالنسخ. وهذا ليس بفارق مؤثر:

فقول الشارع -مثلاً- أول يوم من رمضان: "صوموا إلى نهاية هذا الشهر" مُساوٍ لأنّ يقول أول يوم من رمضان: "صوموا" من غير تقييد بغاية، حتى إذا ما انتهى شهر رمضان قال أول يوم من شوال: "أفطروا". وهذا الأخير نسخ لا ريب فيه. وقد جوّز منكره المثل الأول، فليجوّزوا هذا المثل الثاني؛ لأنه مُساويه، والمُتساويان يجب أن يتحدّ حكمهما، وإلا كما كانا مُتساويين.

الدليل الثالث: أنّ النسخ لو لم يكن جائزاً عقلاً وواقعاً سمعاً لما ثبتت رسالة سيدنا محمد ﷺ إلى الناس كافة، لكن رسالته العامة للناس ثابتة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة التي يطول شرحها، إذن فالشرائع السابقة ليست باقية، بل هي منسوخة بهذه الشريعة الختامية؛ وإذن فالنسخ جائز وواقع.

أما ملازمة هذا الدليل فنبرهن عليها: بأن النسخ لو لم يكن جائزاً وواقعاً لكانت الشرائع الأولى باقية، ولو كانت باقية ما ثبتت رسالته ﷺ إلى الناس كافة.

الدليل الرابع: ما يأتي من أدلة الوقوع السمعي؛ لأن الوقوع يستلزم الجواز وزيادة.

ب- أدلة وقوع النسخ سمعاً:

الأدلة السمعية على وقوع النسخ نوعان:

أحدهما تقوم به الحجة على منكري النسخ من اليهود والنصارى، من غير توقف على إثبات نبوة الرسول لهم.

والآخر تقوم به الحجة على من آمن بنبوته ﷺ كأبي مسلم الأصفهاني من المسلمين، وكالعیسوية من اليهود؛ فإنهم يعترفون برسالته ﷺ، ولكن يقولون: إلى العرب خاصة. وهؤلاء نلزمهم بأنهم متى سلموا برسالته وجب أن يصدقوه في كل ما جاء به، ومن ذلك عموم دعوته، والنسخ الوارد في الكتاب والسنة.

النوع الأول:

أما النوع الأول فأحاده كثيرة، تفيض بها كتبهم الدينية، ونحن نجتزئ منها بما يلي، إلزاماً لهم، وإن كنا لا نؤمن بكل ما آمنوا به [مما دخله التبديل والتحريف].

أولاً: جاء في السُّفَرُ الأول من التوراة^(١): أَنَّ الله تعالى قال لنوح عند خروجه من السفينة: "إني جعلت كل دابة حية مأكلاً لك ولذريتك، وأطلقت ذلك لكم كنبات العُشْب، ما خلا الدم فلا تأكلوه". ثم اعترفوا بعد ذلك بأن الله حَرَّمَ كثيراً من الدواب على أصحاب الشرائع من بعد نوح، ومنهم موسى نفسه، كما جاء في السُّفَرُ الثالث من توراتهم. ثانياً: جاء في التوراة: أَنَّ الله تعالى أمر آدم أن يُزوج بناته من بنيه، وورد أنه كان يُؤكِّد له في كل بطن من البطون ذكر وأنثى، فكان يُزوج توأمه هذا للآخر، ويُزوج توأمه الآخر لهذا، وهكذا، إقامة لاختلاف البطون مقام اختلاف الآباء والأمهات والأنساب^(٢)، ثم حَرَّمَ الله ذلك بإجماع المُتَدَيِّين من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم^(٣).

(١) انظر: سفر التكوين، الإصحاح التاسع.

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٠/ ٢٠٦)، (٣٤١).

(٣) انظر: سفر اللاويين، الإصحاح الثامن عشر، وسفر التثنية، الإصحاح السابع والعشرون.

ثالثًا: أن الله تعالى أمر إبراهيم بذبح ولده -عليهما السلام- ثم قال الله له: لا تذبحه^(١)، وقد اعترف منكرو النسخ بذلك.

رابعًا: أن عمل الدنيا كان مباحًا يوم السبت، ومنه الاصطياد، ثم حَرَّمَ الله الاصطياد على اليهود باعترافهم^(٢).

خامسًا: أن الله أمر بني إسرائيل أن يقتلوا مَنْ عَبَدَ منهم العجل، ثم أمرهم برفع السيف عنهم^(٣).

سادسًا: أن الجَمْع بين الأختين كان مباحًا في شريعة يعقوب، ثم حُرِّم في شريعة موسى -عليهما الصلاة والسلام-^(٤).

سابعًا: أن الطلاق كان مشروعًا في شريعة موسى^(٥)، ثم جاءت شريعة عيسى فحرّمته إلا إذا ثبت الزنا على الزوجة^(٦).

ثامنًا: أنهم نقلوا عن عيسى في إنجيل متى^(٧) أنه قال: "لم أُرسل إلا إلى خِراف بيت إسرائيل الضالة"، فهذا يدل على أن رسالة عيسى محلية خاصة بالإنجيليين. ثم نقلوا عن عيسى نفسه في إنجيل مرقس^(٨) أنه قال: "اذهبوا إلى العالم أجمع، واكرزوا"^(٩) بالإنجيل للخليقة كلها" فإذا أحسنّا النية بالإنجيليين كان لا مناص لنا من القول بنسخ النص الأول بالثاني، وإلا فإن النصين يتناقضان ويتساقطان، ويسقط بسقوطهما الإنجيلان، بل تسقط الأنجيل كلها؛ لأنها مُتِمّالة، وما جاز على أحد الأمثال يجوز على الآخر.

تاسعًا: أن الخِتَان كان فريضة في دين إبراهيم وموسى وعيسى -صلوات الله وسلامه عليهم-^(١٠)، ولكن الحواريين جاؤوا بعد رفع عيسى فنَهَوْا عن الخِتَان، كما ثبت ذلك في

(١) انظر: سفر التكوين، الإصحاح الثاني والعشرون.

(٢) انظر: سفر اللاويين، الإصحاح الثالث والعشرون، وسفر الخروج، الإصحاح الحادي والثلاثون.

(٣) انظر: سفر الخروج، الإصحاح اثنان وثلاثون.

(٤) انظر: سفر التكوين، الإصحاح التاسع والعشرون، وسفر اللاويين، الإصحاح الثامن عشر. وانظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٨٢).

(٥) انظر: سفر التثنية، الإصحاح الرابع والعشرون.

(٦) انظر: إنجيل متى، الإصحاح الخامس.

(٧) إنجيل متى، الإصحاح العاشر. (بتصرف يسير).

(٨) الإصحاح السادس عشر.

(٩) أي: بادروا. انظر: مجمل اللغة، كتاب الكاف، باب الكاف والراء وما يثلثهما، (مادة: كرز)، (١/ ٧٨١).

(١٠) انظر: سفر التكوين، الإصحاح السابع عشر، سفر اللاويين، الإصحاح الثاني عشر، إنجيل لوقا، الإصحاح الثاني.

رسائل الحواريين^(١). فإما أن يكون هذا نَسْخًا، وإما أن يكون افتراء وكذبًا؛ لأنه لم يُؤثر عن عيسى كلمة واحدة تدل على نَسْخِ الختان.

عاشراً: أن أكل لحم الخنزير مُحَرَّم في اليهودية^(٢)، ومضى عهد عيسى دون أن يُعرف عنه ما يدل على إباحته، ولكن الحواريين جاؤوا بعد عروج عيسى -أيضاً- فأباحوا لحم الخنزير على رُغم المسيحيين. فإما أن يكون هذا نَسْخًا، وإما أن يكون افتراء وكذبًا نحو ما سبق.

[وقد أوردنا هذا الأدلة من باب الإلزام كما سبق، وإلا فإن بعضها يحتاج إلى مناقشة].

النوع الثاني:

ذلك هو النوع الأول من أدلة النسخ السَّمعية، أما النوع الثاني فمне ما يأتي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

ثانياً: قوله تعالى: ﴿يَمَحُوهَا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]. وقد أسلفنا الكلام على هاتين الآيتين. ونريدك: أن دلالتهما على وقوع النسخ ملحوظ فيهما أنهما نزلتا ردًا على طعن الطاعنين على الإسلام ونبي الإسلام بوقوع النسخ في الشريعة المطهرة.

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفَتِّرٌ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ١٠١].

ووجه الدلالة في هذه الآية: أن التبديل يتألف من رفع لأصل وإثبات لبدل، وذلك هو النسخ؛ سواء أكان المرفوع تلاوة أم حكماً.

رابعاً: قوله تعالى: ﴿فِظُّظِرْمِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيْبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، ووجه الدلالة فيها أنها تفيد تحريم ما أحل من قبل وما ذلك إلا نسخ. وكلمة ﴿أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠] يُفهم منها أن الحكم الأول كان حكماً شرعياً لا براءة أصلية.

خامساً: أن سلف الأمة أجمعوا على أن النسخ وقع في الشريعة الإسلامية كما وقع بها.

(١) انظر: رسالة بولس، الإصحاح الخامس.

(٢) انظر: سفر اللاويين، الإصحاح الحادي عشر.

سادساً: أن في القرآن آيات كثيرة نُسخَتْ أحكامها.

وهذا دليل في طَيِّه أدلة متعددة؛ لأن كل آية من هذه الآيات المنسوخة تُعتبر مع ناسخها دليلاً كاملاً على وقوع النسخ، إذ الوقوع يكفي في إثباته وجود فرد واحد. وستحدث فيما بعد - إن شاء الله - عن هذه الآيات المنسوخة وما نَسَخَهَا.

[المذهب الثاني: {أنَّ النسخ مُمتنع عقلاً وسمعاً. وإليه جَنَحَ النصارى جميعاً في هذا العصر، وتشيعوا له تشيُّعاً ظهر في حملاتهم المُتكررة على الإسلام؛ وفي طعنهم على هذا الدين القويم من هذا الطريق طريق النسخ. وبهذه الفرية - أيضاً - يقول الشَّعْثُونِيَّة^(١)، وهم طائفة ثانية من اليهود^(٢)].

... [واستدلوا على عدم جوازه عقلاً^(٣) بأدلة، وهي:

دليلهم الأول والجواب عنه:]

يقولون: لو جاز على الله تعالى أن ينسخ حكماً من أحكامه، لكان ذلك إما لحكمة ظهرت له كانت خافية عليه، وإما لغير حكمة. وكل هذين باطل:

أما الأول: فلأنه يَسْتَلْزَم تجويز البداء والجهل بالعواقب على عَلام الغيوب.

وأما الثاني: فلأنه يَسْتَلْزَم تجويز العبث على الحكيم العليم اللطيف الخبير. والبداء والعبث مُستحيلان عليه سبحانه بالأدلة العقلية والنقلية. فما أدّى إليهما وهو جواز النَّسخ مُحال.

... [ويُجاب:] بأن نَسَخَ الله تعالى ما شاء من أحكامه مَبْنِي على حِكْمَةٍ كانت معلومة له أولاً،

ظاهرة لم تَخْفَ عليه ولن تخفى عليه أبداً، غاية الأمر أن مصالح العباد تتجدد بتجدد الأزمان، وتختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، وأسراره وحكمه سبحانه لا تتناهى، ولا يُحيط بها سواه. فإذا نَسَخَ حكماً بحُكْم، لم يَخْلُ هذا الحكم الثاني من حِكْمَةٍ جديدة

(١) الشَّعْثُونِيَّة أو الأسمعية، نسبة إلى شمعون الصديق، من بقايا رجال الكنيس الكبرئ، وهم طائفة مجسمة يعتقدون أن خالقهم في صورة شيخ أبيض الرأس واللحية، وأن له خليفة في السماء الثالثة، يُسَمُّونه: الله الأصغر. انظر: تخجيل من حَرَف التوراة والإنجيل (٢/ ٥٣٠-٥٣١) مع الهامش.

(٢) ما بين الأقواس {} من كلام المؤلف عن مذاهب أهل الأديان في النسخ (المناهل ٢/ ٨٢).

(٣) انظر: قواطع الأدلة (١/ ٤١٩-٤٢٢)، نواسخ القرآن (١/ ١٠٩-١١٥)، الإحكام للأمدى (٣/ ١٢٠-١٢٥)، الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب (٢/ ٤٠٥-٤٠٨)، المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٥٤٦).

غير حِكْمَةِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ، هي مصلحة جديدة للعباد في الحكم الجديد، أو هي غير تلك. وسبحان مَنْ أَحاط بكل شيء علماً. وَإِذْ فَلَا يُسْتَلْزَم نَسْخُ اللَّهِ لأحكامه بَدَاءً وَلَا عَبْثًا.

ولكن هؤلاء الجاحدين غفلوا أو تغافلوا عن هذا، حتى جاء التريديد في شبهتهم ناقصاً، لم يَسْتَوْفِ وجوه الاحتمالات كما ترى. ولو استوفوه لقالوا: النسخ إما أن يكون لحِكْمَةِ ظَهَرَتْ لله كانت خافية عليه، أو لحِكْمَةِ كَانَتْ معلومة له لم تكن خافية عليه، أو لغير حِكْمَةٍ. وأكبر الظن أنهم لم يفتنوا إلى هذا، ولو فطنوا له ما اشتبهوا، ولو اشتبهوا بعد فِطْنَتِهِمْ له لاخرنا الشق الثاني من هذا التريديد، ثم أيدناه بتوافر أدلة العقل والنقل عليه كما قررنا.

... [دليلهم الثاني والجواب عنه]:

يقولون: لو جاز على الله تعالى أن ينسخ حكماً بحكم، للزم على ذلك أحد باطلين: جهله جَلٍّ وعلا، وتحصيل الحاصل.

وبيان ذلك: أَنَّ الله تعالى إما أن يكون قد علم الحكم الأول المنسوخ على أنه مُؤَبَّد، وإما أن يكون قد علمه على أنه مَوْقَّت. فَإِنْ كَانَ قد علمه على أنه مُسْتَمِرٌّ إِلَى الْأَبَدِ، ثُمَّ نَسَخَهُ وَصَيَّرَهُ غير مستمر، انقلب علمه جهلاً، والجهل عليه تعالى مُحَال.

وإِنْ كَانَ قد علمه على أنه مَوْقَّتٌ بوقت معين، ثُمَّ نَسَخَهُ عند ذلك الوقت، وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَوْقَّتَ ينتهي بمجرد انتهاء وقته، فَإِنَّهَا وَهُوَ بِالنَّسْخِ تحصيل للحاصل، وهو باطل.

... [وَيُجَاب]: بَأَنَّ الله تعالى قد سبق في علمه أَنَّ الْحُكْمَ الْمُنْسَوخَ مَوْقَّتٌ لَا مُؤَبَّد، ولكنه علم بجانب ذلك أَنَّ تَوْقِيتَهُ إِنَّمَا هُوَ بِوُرُودِ النَّاسِخِ لَا بِشَيْءٍ آخَرَ، كالتقييد بغاية في دليل الحكم الأول، وَإِذْ فَعِلِمُهُ بِانْتِهَائِهِ بِالنَّاسِخِ لَا يَمْنَعُ النَّسْخَ، بَلْ يُوجِبُهُ، وَوُرُودِ النَّاسِخِ مُحَقِّقٌ لِمَا فِي عِلْمِهِ لَا مُخَالَفَ لَهُ. شَأْنُهُ تَعَالَى فِي الْأَسْبَابِ وَمُسَبِّبَاتِهَا، وَقَدْ تَعَلَّقَ عِلْمُهُ بِهَا كُلِّهَا. وَلَا تَنْسُ مَا قَرَرْنَاهُ ثَمَّةً مِنْ أَنَّ النَّسْخَ بَيَانٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ، رَفْعٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا.

... [دليلهم الثالث والجواب عنه]:

يقولون: لو جاز النسخ للزم أحد باطلين: تحصيل الحاصل، وما هو في معناه:

وبيان ذلك: أَنَّ الْحُكْمَ الْمُنْسَوخَ إما أن يكون دليله قد غِيَاَهُ بغاية ينتهي عندها، أو يكون قد أَبَدَهُ نَصًّا، فَإِنْ كَانَ قد غِيَاَهُ بغاية فإنه ينتهي بمجرد وجود هذه الغاية، وَإِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى إِنْهَائِهِ بِالنَّسْخِ، وَإِلَّا لَزِمَ تحصيل الحاصل. وَإِنْ كَانَ دليل الحكم الأول قد نَصَّ عَلَى تَأْيِيدِهِ، ثُمَّ جَاءَ النَّاسِخُ عَلَى رَغْمِ هَذَا التَّأْيِيدِ، لَزِمَ الْمُحَالُ مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ:

أولها: التناقض؛ لأنّ التأييد يقتضي بقاء الحكم. ولا ريب أنّ النسخ يُنافيه.

ثانيها: تعدّد إفادة التأييد من الله للناس؛ لأنّ كل نص يمكن أن يُفيدة تبطل إفادته باحتمال نسخه، وذلك يفضي إلى القول بعجز الله وعيّه عن بيان التأييد لعباده فيما أبده لهم. تعالى الله عن ذلك.

ثالثها: استلزام ذلك لجواز نسخ الشريعة الإسلامية مع أنها باقية إلى يوم القيامة عند القائلين بالنسخ.

... [ويُجاب]:

أولاً: بأنّ حصر الحكم المنسوخ في هذين الوجهين اللذين ذكرهما المانع، غير صحيح؛ لأنّ الحكم

المنسوخ يجوز ألا يكون مؤقتاً ولا مؤبّداً، بل يجيء مطلقاً عن التوقيت وعن التأييد كليهما. وعليه فلا يستلزم طرؤ النسخ عليه شيئاً من المُحالات التي ذكروها. وإطلاق هذا الحكم كاف في صحة نسخّه؛ لأنه يدل على الاستمرار بحسب الظاهر، وإن لم يعرض له النص.

ثانياً: أنّ ما ذكره من امتناع نسخ الحكم المؤبّد غير صحيح أيضاً، وما استندوا إليه منقوض بوجوه ثلاثة:

أولها: أنّ استدلالهم بأنه يؤدّي إلى التناقض، مدفوع بأنّ الخطابات الشرعية مُقيّدة من أول الأمر بالأمر بالآيّد ناسخ، كما أنها مُقيّدة بأهلية المُكلّف للتكليف، وألا يطرأ عليه جنون أو غفلة أو موت. وإذن فمجيء الناسخ لا يفضي إلى تناقض بينه وبين المنسوخ بحال.

ثانيها: أنّ استدلالهم بأنه يؤدّي إلى أن يتعدّر على الله بيان التأييد لعباده، مدفوع بأنّ التأييد يفهمه الناس بسهولة من مجرد خطابات الله الشرعية المشتملة على التأييد، وهو ما يشعر به كلّ واحد منا؛ وذلك لأنّ الأصل بقاء الحكم الأول وما اتصل به من توقيت أو تأييد، وطرؤ الناسخ احتمال مرجوح، واستصحاب الأصل أمر يميل إليه الطبع، كما يؤيّد العقل والشرع.

ثالثها: أنّ جواز نسخ الشريعة الإسلامية إن لزمنا معاصر القائلين بالنسخ، فإنه يلزمنا على اعتبار أنه احتمال عقلي لا شرعي، بدليل أننا نتكلم في الجواز العقلي لا الشرعي. أما نسخ الشريعة الإسلامية بغيرها من الناحية الشرعية فهو من المُحالات الظاهرة؛ لتضافر الأدلة على أن الإسلام دين عام خالد. ولا يضير المُحال في حكم الشرع أن يكون من

قبيل الجائز في حكم العقل.

... [دليلهم الرابع والجواب عنه]:

يقولون: إنّ النسخ يستلزم اجتماع الضدين، واجتماعهما محال:

وبيان ذلك: أنّ الأمر بالشيء يقتضي أنه حسن وطاعة ومحبوب لله، والنهي عنه يقتضي أنه قبيح

ومعصية ومكروه له تعالى. فلو أمر الله بالشيء ثم نهى عنه، أو نهى عن الشيء ثم أمر به، لاجتمعت هذه الصفات المتضادة في الفعل الواحد الذي تعلّق به الأمر والنهي.

... [ويجاب]: بأنّ الحُسن والقُبْح وما اتصل بهما، ... يختلفان باختلاف الأشخاص والأوقات والأحوال. وبهذا التوجيه ينتفي اجتماع الضدين؛ لأنّ الوقت الذي يكون فيه الفعل حسناً، غير الوقت الذي يكون فيه ذلك الفعل قبيحاً، فلم يجتمع الحُسن والقُبْح في وقت واحد على فعل واحد، [كالطبيب يأمر مريضه بأخذ الدواء في وقت ثم ينهاه عنه في وقت آخر.

وأما استدلالهم على عدم جوازه سمعاً، فسيأتي ضمن المذهب الثالث.

المذهب الثالث: {أنّ النسخ جائز عقلاً مُمتنع سمعاً. وبه تقول العنانيّة^(١) وهي الطائفة الثالثة من طوائف اليهود^(٢)}. .

واستدلوا على إنكاره سمعاً بالتالي^(٣):

١-... [دليل] العنانيّة والشّمْعُونيّة:

يقولون: إنّ التوراة التي أنزلها الله على موسى لم تزل محفوظة لدينا، منقولة بالتواتر فيما بيننا، وقد جاء فيها: "هذه شريعة مُؤَبَّدة ما دامت السموات والأرض"، وجاء فيها

(١) العنانيّة: نسبوا إلى عنان بن داود أحد كبار الأخبار في القرن الثامن الميلادي (كان موجوداً سنة ١٣٦هـ)، يخالفون سائر اليهود في السّبت والأعياد، وينهون عن أكل الطير والظباء والسّمك والجراد، ويذبحون الحيوان على الفقا، ويسمون بـ(القرائين) نسبة لتمسكهم بالعهد القديم وحده -الذي كان يسمى (المقرا)، أي: المقروء- وزعموا أن عيسى ليس نبياً، بل رجل صالح من بني إسرائيل، وأقروا بنوّة محمد ﷺ، ولكنهم زعموا أنه لم ينسخ شريعة التوراة. وقد كان أكثرهم يقيمون في مصر والشام وتركيا والعراق وإيران، وبعض أجزاء من روسيا وأوروبا الشرقية والأندلس. وعددهم قليل بالنسبة إلى اليهود عموماً، ويوجد منهم في هذا العصر نحو عشرة آلاف يتركزون حول الرملة، وعدد معابدهم تسعة. انظر: الملل والنحل (٢٠/٢)، تخجيل من حرف التوراة والإنجيل مع الهامش (٥٣١/٢).

(٢) ما بين الأقواس {} من كلام المؤلف عن مذاهب أهل الأديان في النسخ. (المناهل ٨٣/٢).

(٣) انظر: التقرير والتحبير (٣/٤٦-٤٧)، تيسير التحرير (٣/١٨٤-١٨٣).

أيضًا: "الزموا يوم السبت أبدًا"^(١). وذلك يُفيد امتناع النسخ؛ لأنَّ نُسْخ شيء من أحكام التوراة - لا سيما تعظيم يوم السبت - إبطال لما هو من عنده تعالى.

... [والجواب عن ذلك من وجوه خمسة]:

أولها: أنَّ شبهتهم هذه أقصر من مُدَّعَاهِم قُصُورًا بَيِّنًا؛ لأنَّ قُصَارَى ما تَقْتَضِيهِ - إنَّ سَلِمَتْ - هو امتناع نُسْخ شريعة موسى ﷺ بشريعة أُخْرَى، أما تَنَاسُخ شرائع سواها فلا تدلُّ هذه الشبهة على امتناعه، بل يبعد أن يُنْكَر اليهود انتساخ شرائع الإسرائيليين قبل اليهودية بشريعة موسى. فكان المنظور أن تجيء دعواهم أقصر مما هو مُحْكِي عنهم، بحيث تتكافأ ودليلهم الذي زعموه، أو أن يجيء دليلهم الذي زعموه أعم من هذا حتى يَتَكَافَأ ودعواهم التي ادَّعَوْهَا.

ثانيها: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ لَهُم ما زعموه من أنَّ التوراة لم تزل محفوظة في أيديهم حتى يصحَّ استدلالهم بها، بل الأدلة مُتَضَافِرَةٌ على أنَّ التوراة الصحيحة لم يُعَدَّ لها وجود، وأنه أصابها من التغير والتبديل ما جعلها في خبر كان^(٢).

من تلك الأدلة: أنَّ نُسخة التوراة التي بأيدي السَّامِرِيِّين^(٣) تزيد في عمر الدنيا نحوًا من ألف سنة على ما جاء في نُسخة العَنَانِيِّين، وأنَّ نُسخة النصارى تزيد ألفًا وثلاثمائة سنة. ومنها: أنه جاء في بعض نُسخ التوراة ما يفيد أنَّ نوحًا أدرك جميع آبائه إلى آدم، وأنه أدرك من عهد آدم نحوًا من مائتي سنة. وجاء في بعض نُسخ أُخْرَى ما يُفيد أنَّ نوحًا أدرك من عُمُر إبراهيم ثمانيًا وخمسين سنة. وكل هذا باطل تاريخيًا^(٤).

ومنها: أنَّ نُسخ التوراة التي بأيديهم تحكي عن الله وعن أنبيائه وملائكته أمورًا يُنْكَرُهَا العقل، وَيُضْجُّهَا الطَّبْع، وَيَتَأَذَّى بِهَا السَّمْع، مما يستحيل معه أن يكون هذا الكتاب صادرًا

(١) لم أفق على النصين في التوراة. وقد ذكر الآمدي في الإحكام (٣/ ١٢٤): أن أول من وضع ذلك لهم ابن الراوندي؛ ليعارض به دعوى الرسالة.

(٢) انظر: هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى (٢/ ٤١٦-٤٢٢)، إظهار الحق (٢/ ٤٢٥ وما بعدها).

(٣) السامريون: طائفة من المتهودين الذين دخلوا اليهودية من غير بني إسرائيل، كانوا يسكنون جبال بيت المقدس، أثبتوا نبوة موسى وهارون ويوشع بن نون، دون نبوة من بعدهم. ظهر فيهم رجل، يقال له: (الألفان)، ادَّعى النبوة، وذلك قبل المسيح بمائة سنة. وقد تفرقوا إلى دوستانية، وهم الألفانية، وإلى كوستانية، أي: الجماعة المتصوفة. وقبلة السامرة إلى جبل يقال له: (غريزيم)، بين بيت المقدس و نابلس، ولغتهم غير لغة اليهود العبرانية. الموسوعة الميسرة في الأديان (١/ ٥٠٠).

(٤) انظر: تيسير التحرير (٣/ ١٨٤).

عن نَفْسٍ بشرية مؤمنة طاهرة... فضلًا عن أن يُنسب إلى نبي، فضلًا عن أن يُنسب إلى الله رب العالمين.

من ذلك: أن الله ندم على إرسال الطوفان إلى العالم، وأنه بكى حتى رمدت عيناه، وأن يعقوب صَارَعَهُ^(١)! جلَّ الله عن ذلك كله.

ومن ذلك: أن لوطًا شَرِبَ الخمر حتى ثَمِلَ^(٢) وزنى بابتتيه^(٣)!.

ومنه: أن هارون هو الذي اتَّخَذَ الْعِجْلَ لبني إسرائيل، ودعاهم إلى عبادته من دون الله^(٤).

ومن الأدلة -أيضًا- على فساد دعوى بقاء التوراة وحفظها: ما ثبت بالتواتر عند المؤرِّخين، بل عند اليهود أنفسهم، من أن بني إسرائيل -وهم حَمَلَةُ التوراة وحُفَظَها- قد ارتدوا عن الدين مرات كثيرة، وعبدوا الأصنام^(٥)، وقتلوا أنبياءهم شرَّ تقتيل^(٦). ولا ريب أن هذه مطاعن شنيعة جارحة، لا تُبْقِي لأي واحد منهم أي نصيب من عدالة أو ثقة، ولا تجعل لهذه النسخ التي زعموا أنها التوراة أقل شيء من القيمة أو الصحة، ما داموا هم رواتها وحُفَظَها، وما دامت هي لم تُعَرَفْ إلا عن طريقهم وبروايتهم.

ثالثها: أن هذا التواتر الذي خلعه على التوراة لا يُسَلِّمُ لهم -أيضًا-؛ لأنها لو كانت متواترة لحاجوا بها أفضل الرسل ﷺ، ولعارضوا دعواه عموم رسالته بقول التوراة التي يؤمن بها ولا يجحدها، بل يجهر بأنه جاء مُصَدِّقًا لها، ويدعو المسلمين أنفسهم إلى الإيمان بها. ولكن ذلك لم يكن، ولو كان لُنُقِلَ واشتُهِر. بل الذي نُقِلَ واشتُهِر هو أن كثيرًا من أحبار اليهود وعلمائهم كعبد الله بن سلام وأضرابه قد ألقوا القِيَادَ لرسول الله مؤمنين، ودانوا لشرعيته مسلمين، واعترفوا بأنه الرسول الذي بَشَّرَتْ به التوراة والإنجيل.

رابعها: أن لفظ التأييد الذي اعتمدوا عليه فيما نقلوه لا يصلح حجة لهم؛ لأنه يُستعمل كثيرًا عند اليهود معدولًا به عن حقيقته. من ذلك ما جاء في البقرة التي أمروا

(١) سفر التكوين، الإصحاح الثاني والثلاثون، وانظر: الملل والنحل (٢/ ٢٢).

(٢) أي: أخذ منه الشراب والسكر. انظر: النهاية في غريب الحديث، باب الثاء مع الميم، (مادة: ثمل) (١/ ٢٢٢).

(٣) انظر: سفر التكوين، الإصحاح التاسع عشر.

(٤) انظر: سفر الخروج، الإصحاح الثاني والثلاثون.

(٥) انظر: سفر الملوك الثاني، الإصحاح السابع عشر.

(٦) انظر: سفر الملوك الأول، الإصحاح التاسع عشر.

بذبحها: "هذه سُنَّةٌ لكم أبداً"^(١)، وما جاء في القربان: "قربوا كل يوم خروفين قرباناً دائماً"^(٢)، مع أنَّ هذين الحكمين منسوخان باعتراف اليهود أنفسهم، على رغم التصريح فيهما بما يُفيد التأييد كما ترى.

خامسها: أنَّ نُسْخَ الحكم المؤبَّد لفظاً جائز على الصحيح، كما أشرنا إلى ذلك قبلاً. فلتكن هاتان العبارتان اللتان اعتمدوا عليهما منسوختين أيضاً. وشبهة التناقض تَدْفَعُ بأن التأييد مشروط بعدم ورود ناسخ، فإذا وَرَدَ الناسخ انتفى ذلك التأييد، وتبين أنه كان مُجَرَّدَ تأييد لفظي للابتلاء والاختبار فتأمل.

٢-... [دليل] النصارى:

يقولون: إنَّ المسيح ﷺ قال: "السماء والأرض تزولان، ولكن [كلامي لا يزول]"^(٣). وهذا يدل على امتناع النسخ سَمْعاً.

... [والجواب:]

أولاً: بأنَّ لا نُسَلِّمُ أن الكتاب الذي بأيديهم هو الإنجيل الذي نزل على عيسى، إنَّ هو إلا قِصَّةٌ تاريخية وضعها بعض المسيحيين، يُبَيِّنُ فيها حياة المسيح وولادته، ونشأته ودعوته والأماكن التي تنقل فيها، والآيات التي ظهرت على يديه، ومواعظه ومناظراته، كما يتحدَّثُ فيها عن ذلك الحادث الخيالي حادث الصَّلْب. وعلى رغم أنها قصة فقد عجزوا عن إقامة الدليل على صحتها وعدالة كاتبها وأمانته وضبطه، كما أعياهم اتصال السَّنَدِ وسلامته من الشذوذ والعِلَّة. بل ثبت علمياً تناقض نُسْخِ هذه القصة التي أَسْمَوْها الإنجيل، مما يدل على أنها ليست من عند الله، ولو كانت من عند الله ما أتاها الباطل من بين يديها ولا من خلفها. وصدق الله في قوله عن القرآن: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

ثانياً: أنَّ سياق هذه الكلمة في إنجيلهم يدل على أنَّ مُرادَه بها تأييد تَبَيُّنَاتِه، وتأكيدها أنها ستقع لا محالة، أما النسخ فلا صلة لها به نَفْيًا ولا إثباتًا؛ وذلك لأنَّ المسيح حَدَّثَ أصحابه بأمور مُسْتَقْبَلَة، وبعد أن انتهى من حديثه هذا أتى بهذه الجملة التي تَشَبَّهَتْ بها:

(١) روضة الناظر (٣/ ١٢٥).

(٢) السابق.

(٣) إنجيل لوقا، الإصحاح الحادي والعشرون.

"السماء والأرض تزولان وكلامي لا يزول". ولا ريب أن لسياق الكلام تأثيره في المُراد منه. وهكذا شرحها المفسرون منهم للإنجيل، وقالوا: إِنَّ فَهْمَهَا عَلَى عُمومها لا يتفق وتصريح المسيح بأحكام، ثم تصريحه بما يخالفها. من ذلك أنه قال لأصحابه - كما جاء في إنجيل مَتَّى ^(١) -: "إلى طريق أُمم لا تمضوا، ومدينة للسامرين لا تدخلوا، بل اذهبوا بالجري إلى خراف بيت إسرائيل الضالة". وهذا اعتراف بخصوص رسالته لبني إسرائيل. ثم قال مرة أخرى - كما جاء في إنجيل مَرْقُس ^(٢) -: "اذهبوا إلى العالم أجمع. واكرزوا بالإنجيل للخليقة". فالقول الثاني ناسخ للأول.

ثالثاً: أن هذه الجملة - على تسليم صحتها وصحة رُواتها وكتابها الذي جاءت فيه - لا تدل على امتناع النَّسخ مُطلقاً، إنما تدل على امتناع نَسْخ شيء من شريعة المسيح فقط. فشبَّهتهم - على ما فيها - قاصرة قصوراً بيّناً عن مُدَّعاهم.

[المذهب الرابع: أنه جائز عقلاً وواقع سمعاً، بيد أنهم يُنكرون أن الشريعة الإسلامية ناسخة لليهودية: وهم العيسوية ^(٣) تمام فرق اليهود الثلاث].
... [دليل] العيسوية ^(٤):

يقول هؤلاء اليهود أتباع أبي عيسى الأصفهاني ^(٥): لا سبيل إلى إنكار نبوة محمد ﷺ؛ لأنَّ الله تعالى قد أيّده بالمعجزات الكثيرة القاهرة؛ ولأنَّ التوراة قد بشرت بمجيئه، ولا سبيل - أيضاً - إلى القول بعموم رسالته؛ لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلى انتساخ شريعة إسرائيل بشريعته، وشريعة إسرائيل مُؤبَّدة، بدليل ما جاء في التوراة ^(٦) من مثل: "هذه شريعة مُؤبَّدة عليكم ما دامت السموات والأرض"، وإنما هو رسول إلى العرب خاصة.

(١) تقدم ذلك.

(٢) تقدم ذلك.

(٣) مضى التعريف بها.

(٤) مضى التعريف بها.

(٥) إسحاق بن يعقوب الأصفهاني أبو عيسى، من مواليد أصفهان ببلاد فارس، وإليه تنسب العيسوية. ابتدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية: مروان بن محمد. وادَّعى النبوة، وأنه رسول المسيح المنتظر، ثم زعم أنه هو المسيح المنتظر لليهود، وأن الله كلمه وأرسله ليُخلِّص بني إسرائيل من السيِّ، فلذلك جَمَعَ جيشاً قوامه عشرة آلاف رجل لتحقيق أهدافه، إلّا أنه انهزم في معركة الري وقتل فيها. انظر: الملل والنحل (٢/ ٢٠).

(٦) تقدم قريباً.

وعلى هذا فالخلاف بينهم وبين مَنْ سبقهم: أن دعواهم مقصورة على مَنْع انتساخ شريعة موسى بشريعة محمد ﷺ. وشُبّهتهم التي ساقوها مُتكافئة مع دعواهم هذه، ويُفهم من اقتصارهم على هذا أنهم يُجَوِّزون أن تتناسخ الشرائع سَمْعًا، فيما عدا هذه الصورة.

ونَدَفَعُ شُبْهَهُمْ هذه بأمرين:

أولهما: أن دليلهم الذي زعموه، هو دليل العَنَائِيَّةِ والشَّمْعُونِيَّةِ من قبلهم، ولقد أشبعناه تزييفًا وتوهينًا بالوجوه الستة التي أسلفناها آنفًا. فالدفع هنا هو عين الدفع هناك، فيما عدا الوجه الأول.

ثانيهما: أن اعترافهم بأنَّ محمدًا ﷺ رسول أيده الله بالمعجزات، وجاءت البشارة به في التوراة، يقضي عليهم لا محالة أن يُصدِّقوه في كلِّ ما جاء به، ومن ذلك أن رسالته عامة، وأنها ناسخة للشرائع قبله، حتى شريعة موسى نفسه، الذي قال فيه ﷺ بخصوصه: "لو كان أخي موسى حيًّا ما وسعه إلا أتباعي"^(١)، أما أن يؤمنوا برسالته ثم لا يُصدِّقوه في عموم دعوته، فذلك تناقض منهم لأنفسهم، ومُكابرة للحجة الظاهرة لهم، ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦]... .

[المذهب الخامس: مذهب أبي مسلم الأصفهاني^(٢)] والنقل... [عنه] مضطرب، فمن قائل: إنه يمنع وقوع النسخ سَمْعًا على الإطلاق. ومن قائل: إنه يُنكر وقوعه في شريعة واحدة. ومن قائل: إنه يُنكر وقوعه في القرآن خاصة.

ورجّحت هذه الرواية الأخيرة بأنها أصح الروايات، وبأنّ التأويلات المنقولة عنه لم تخرج عن حدود ما نُسخ من القرآن. وأبعد الروايات عن الرجل هي الرواية الأولى...، اللهم إلا إذا كانت المسألة ترجع إلى التسمية فقط، فإنها تهون حينئذ، على معنى أن ما نُسمِّيه نحن نسخًا، يُسميه هو تخصيصًا بالزمان مثلاً. وإلى ذلك ذهب بعض المحققين، قال التاج السبكي: ... [الإنصاف أن الخلاف بين أبي مسلم والجماعة لفظي، وذلك أن أبا مسلم يجعل ما كان مُغيًّا في علم الله تعالى كما هو مُغيًّا باللفظ، ويُسمِّي الجميع تخصيصًا] اهـ^(٣).

(١) أخرجه أحمد (١٥١٥٦)، وحسنه الألباني في الإرواء (١٥٨٩).

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) رفع الحاجب (٤/ ٤٧). وانظر: البحر المحيط للزركشي (٥/ ٢٠٨)، إرشاد الفحول (٢/ ٥٣)، المذهب في

علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٥٤٧-٥٤٨).

احتج أبو مسلم بقوله سبحانه: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وشبهته في الاستدلال: أَنَّ هذه الآية تفيد أَنَّ أحكام القرآن لا تبطل أبدًا. والنسخ فيه إبطال لحكم سابق.

ونُدفع مذهب أبي مسلم وشبهته بأمور أربعة:

أولها: أنه لو كان معنى الباطل في الآية هو متروك العمل به مع بقاء قرآنيته، لكان دليhle قاصرًا عن مُدّعه؛ لأنَّ الآية لا تفيد حينئذ إلا امتناع نوع خاص من النسخ، وهو نسخ الحكم دون التلاوة؛ فإنه وحده هو الذي يترتب عليه وجود متروك العمل في القرآن. أما نسخ التلاوة مع الحكم، أو مع بقائه فلا تدل الآية على امتناعه بهذا التأويل.

ثانيها: أَنَّ معنى الباطل في الآية: ما خالف الحق، والنسخ حق. ومعنى الآية: أَنَّ عقائد القرآن مُوافقة للعقل، وأحكامه مُسيرة للحكمة، وأخباره مُطابقة للواقع، وألفاظه محفوظة من التغيير والتبديل، ولا يمكن أن يتطرق إلى ساحته الخطأ بأي حال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥].

ولعلك تُدرك معي أَنَّ تفسير الآية بهذا المعنى يجعلها أقرب إلى إثبات النسخ ووقوعه، منها إلى نفيه وامتناعه؛ لأنَّ النسخ - كما قررنا - تصرّف إلهي حكيم، تقتضيه الحكمة، وترتبط به المصلحة.

ثالثها: أَنَّ أبا مسلم على فرض أَنَّ خلافه مع الجمهور لفظي لا يعدو حدود التسمية، نأخذ عليه أنه أساء الأدب مع الله في تحمّسه لرأي قائم على تحاشي لفظ اختاره - جلّت حكمته - ودافع عن معناه بمثل قوله: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، وهل بعد اختيار الله اختيار؟ وهل بعد تعبير القرآن تعبير؟ ﴿سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢].

رابعها: أَنَّ هناك فروقًا بين النسخ والتخصيص، وقد فصلناها فيما سبق، فارجع إليها إن شئت، حتى تعلم شطط صاحبنا فيما ذهب إليه. جنبنا الله الشطط وطريق العوج...



{^(١) حِكْمَةُ اللَّهِ فِي النَّسْخِ:^(٢)}

الآن وقد عرفنا النسخ، وفرقنا بينه وبين ما يلتبس به، وأيدناه بالأدلة، يجدر بنا أن نُبيِّن حِكْمَةَ اللَّهِ تعالى فيه؛ لأنَّ معرفة الحِكْمَةِ تُريح النَّفْسَ، وتُزيل اللَّبْسَ، وتَعْصِمُ مِنَ الوسوسة والدَّسِّ، خصوصًا في مثل موضوعنا الذي كثر مُنْكَرُوه، وتصيّدوا الإنكاره الشبهات من هنا وهناك.

ولأجل تفصيل القول في الحِكْمَةِ نذكر أنَّ النَّسْخَ وقع بالشرعية الإسلامية ووقع فيها. على معنى أنَّ اللَّهَ نَسَخَ بالإسلام كل دين سبقه، ونسخ بعض أحكام هذا الدين ببعض.

أما حكمته في أنه نسخ به الأديان كلها: فترجع إلى... [أن الأعمال إذا واطب عليها الخَلْقُ خَلْفًا عن سَلَفٍ صارت كالعادة، وظنوا أن أعيانها مطلوبة لذاتها، ومنَعَهُمْ ذلك من الوصول إلى المقصود، وهو معرفة الله وتمجيده، فإذا غُيِّرَ ذلك الطريق إلى نوع من الأنواع، وتبيَّن أن المقصود من هذه الأعمال رعاية أحوال القلب والأرواح في المعرفة والمحبة انقطعت الأوهام عن الاشتغال عن تلك الصور والظواهر إلى عَلامِ السرائر.

ومنها: أن الخَلْقَ طَبِعُوا على المَلَالَةِ من الشيء، فوُضِعَ في كل عَصْرٍ شريعة جديدة لِيَنْشَطُوا في أدائها.

ومنها: بيان شَرَفِ نَبِيِّنا ﷺ، فإنه نسخ بشريعته شرائعهم، وشريعته لا ناسخ لها.

ومنها: ما فيه من حِفْظِ مصالح العباد، كطبيب يأمر بدواء في يوم وفي اليوم الثاني بخلافه للمصلحة.

ومنها: ما فيه من البشارة للمؤمنين بَرَفْعِ الخِدْمَةِ ومُؤْنَتِها عنهم في الجنة، فجريان النَّسْخِ عليها في الدنيا يُؤْذَنُ بَرَفْعِها في الجنة"^(٣).

وأما حِكْمَةُ اللَّهِ في أنه نَسَخَ بعض أحكام الإسلام ببعض: فترجع إلى سياسة الأمة وتعهُّدها بما يُرَقِّئُها ويُمَحِّصُها، وبيان ذلك أنَّ الأمة الإسلامية في بدايتها حين صدعها

(١) ما بين الأقواس {} من كلام المؤلف عن حكمة الله في النسخ (المناهل ٢/ ٩٠-٩٣).

(٢) انظر: الرسالة للشافعي ص ١٠٦، البحر المحيط للزركشي (١٥/ ٢١٤)، الفكر السامي في تاريخ الفقه (٢/ ٩٢-٩٣)، إرشاد الفحول (٢/ ٥٣-٥٤)، الأصول من علم الأصول ص ٥٦، الجامع لمسائل أصول الفقه ص ١٤٥، معالم أصول الفقه ص ٢٥٣-٢٥٥، تيسير علم أصول الفقه ص ٣٥٦-٣٥٧.

(٣) البحر المحيط للزركشي (٥/ ٢١٥-٢١٥) (باختصار وتصرف).

الرسول ﷺ بدعوته، كانت تُعاني فترة انتقال شاق، بل كان أشق ما يكون عليها في ترك عقائدها وموروثاتها وعاداتها خصوصاً مع ما هو معروف عن العرب الذين شوفوها بالإسلام من التَّحَمُّس لما يعتقدون أنه من مفاخرهم وأمجادهم، فلو أخذوا بهذا الدين الجديد مرة واحدة؛ لَأَدَّى ذلك إلى نقيض المقصود، ومات الإسلام في مهده، ولم يجد أنصاراً يعتقدونه ويُدافعون عنه؛ لأنَّ الطُّفْرَةَ من نوع المُستحيل الذي لا يُطِيقه الإنسان. من هنا جاءت الشريعة إلى الناس تمشي على مهل، مُتَأَلِّفة لهم، مُتَلَفِّة في دعوتهم، مُتَدَرِّجَة بهم إلى الكمال رويداً رويداً، صاعدة بهم في مدارج الرُّقي شيئاً فشيئاً، مُتَّهِّزَة فرصة الإلف والمِران والأحداث الجادَّة عليهم؛ لتَسِيرَ بهم من الأسهل إلى السَّهل، ومن السَّهل إلى الصَّعب، ومن الصَّعب إلى الأصعب، حتى تَمَّ الأمر ونجح الإسلام نجاحاً لم يُعرف مثله في سرعته وامتزاج النفوس به، ونَهْضَة البشرية بسببه!

تلك الحِكْمَة على هذا الوجه تتجلَّى فيما إذا كان الحُكْمُ الناسخ أصعب من المنسوخ، كموقف الإسلام في سُمُوِّهِ وُبُلْهِ مِنْ مُشْكَلَةِ الخمر في عَرَبِ الجاهلية بالأمس، وقد كانت مُشْكَلَة مُعَقَّدة كَلَّ التعقيد، يَحْتَسُونَهَا بصورة تكاد تكون إجماعية، ويأتونها لا على أنها عادة مُجَرَّدة، بل على أنها أمانة القوة، ومظهر الفُتُوَّة، وعنوان الشَّهامة! فقل لي -بربك- هل كان معقولاً أن ينجح الإسلام في فِطَامَتِهِمْ عنها، لو لم يَتَأَلَّفَهُمْ وَيَتَلَطَّفَ بِهِمْ، ... إلى حدِّ أنه أبى أن يُحَرِّمَهَا عليهم في وقت استعدت فيه بعض الأفكار لتَسْمَعَ كلمة تحريمه، حين سأله ﷺ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩] ^(١).

أما الحِكْمَة في نَسْخِ الحُكْمِ الأصعب بما هو أسهل منه ^(٢): فالتخفيف على الناس؛ ترفيهاً عنهم، وإظهاراً لفضل الله عليهم ورحمته بهم، وفي ذلك إغراء لهم على المُبالغة في شكره وتمجيده، وتحبيب لهم فيه وفي دينه.

وأما الحِكْمَة في نسخ الحكم بمساويه في صعوبته أو سهولته ^(٣): فالابتلاء والاختبار؛ ليظهر المؤمن فيفوز، والمنافق فيهلك؛ ليميز الله الخبيث من الطيب.

(١) انظر: المذهب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٥٨٨-٥٨٩)، الجامع لمسائل أصول الفقه ص ١٤٥.

(٢) انظر: الرسالة للشافعي ص ١٠٦، معالم أصول الفقه ص ٢٥٣.

(٣) انظر: الواضح في أصول الفقه (٥/ ٢٤٤)، معالم أصول الفقه ص ٢٥٤.

يبقى الكلام في حكمة بقاء التلاوة مع نسخ الحكم، وفي حكمة نسخ التلاوة مع بقاء الحكم:

أما حكمة بقاء التلاوة مع نسخ الحكم^(١): فتسجيل تلك الظاهرة الحكمية، ظاهرة سياسة الإسلام للناس، حتى يشهدوا أنه هو الدين الحق، وأن نبيه نبي الصدق، وأن الله هو الحق المبين، العليم الحكيم، الرحمن الرحيم.

يُضاف إلى ذلك ما يكتسبونه من الثواب على هذه التلاوة، ومن الاستمتاع بما حوته تلك الآيات المنسوخة من بلاغة، ومن قيام معجزات بيانية أو علمية أو سياسية بها.

وأما نسخ التلاوة مع بقاء الحكم^(٢): فتحكمته تظهر في كل آية بما يناسبها. وإنه لتبدو لنا حكمة رائعة في مثال مشهور من هذا النوع.

ذلك أنه صح في الرواية عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب أنهما قالوا: كان فيما أنزل من القرآن: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة"^(٣). أي: كان هذا النص آية تتلى، ثم نسخت تلاوتها وبقي حكمها معمولاً به إلى اليوم. والسرّ في ذلك أنها كانت تُتلى أولاً لتقرير حكمها، ردّاً لمن تُحدثه نفسه أن يتلّطّخ بهذا العار الفاحش من شيوخ وشيخات. حتى إذا ما تقرر هذا الحكم في النفوس، نسخ الله تلاوته لحكمة أخرى، هي الإشارة إلى شناعة هذه الفاحشة، وبشاعة صدورها من شيخ وشيخة، حيث سلكها مسلك ما لا يليق أن يُذكر فضلاً عن أن يُفعل، وسار بها في طريق يُشبه طريق المُستحيل الذي لا يقع، كأنه قال: نَزَّهوا الأسماع عن سماعها، والألسنة عن ذكرها، فضلاً عن الفرار منها ومن التلوث برجسها^(٤). "كتب الله لنا الحفظ والعصمة، إنه ولي كل نعمة وتوفيق".

(١) انظر: البرهان للزركشي (٢/ ٣٩)، الإتيان (٣/ ٧٧)، مذكرة في أصول الفقه ص ٨٥، الأصول من علم الأصول ص ٥٤.

(٢) انظر: الإتيان (٣/ ٨١)، الأصول من علم الأصول ص ٥٥.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٥٥٣)، وأصله في البخاري (٦٨٢٩، ٦٨٣٠)، ومسلم (١٦٩١) من غير ذكر لفظ الآية. والحديث صححه الألباني في الصحيحة (٢٩١٣). وفي الباب عن زيد بن ثابت وأبي بن كعب والعجماء خالة أبي أمامة بن سهل.

(٤) انظر: الإتيان في علوم القرآن (٣/ ٨٦-٨٧). وهذا مجرد احتمال، والعلم عند الله تعالى.

طرق معرفة النسخ^(١):

لا بد في تحقق النسخ - كما علمت - من ورود دليلين عن الشارع، وهما متعارضان تعارضاً حقيقياً لا سبيل إلى تلافيه بإمكان الجمع بينهما على أي وجه من وجوه التأويل. وحينئذ فلا مناص من أن نعتبر أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، دفعاً للتناقض في كلام الشارع الحكيم. ولكن أي الدليلين يتعين أن يكون ناسخاً، وأيهما يتعين أن يكون منسوخاً؟ هذا ما لا يجوز الحكم فيه بالهوى والشهوة، بل لا بد من دليل صحيح يقوم على أن أحدهما متأخر عن الآخر. وإذن فيكون السابق هو المنسوخ، واللاحق هو الناسخ. ولنا إلى هذا الدليل مسالك ثلاثة:

أولها: أن يكون في أحد النصين ما يدل على تعيين المتأخر منهما، نحو قوله تعالى: ﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقْتُمْ فَأَذِنُوا فَفَعَلُوا وَأَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [المجادلة: ١٣]، ونحو قوله: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ونحو قوله ﷺ: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها، ولا تقولوا هُجراً"^(٢)^(٣).

ثانيها: أن ينقد إجماع من الأمة في أي عصر من عصورها على تعيين المتقدم من النصين والمتأخر منهما.

ثالثهما: أن يرد من طريق صحيحة عن أحد من الصحابة ما يفيد تعيين أحد النصين المتعارضين للسبق على الآخر أو التراخي عنه. كأن يقول: نزلت هذه الآية بعد تلك الآية، أو نزلت هذه الآية قبل تلك الآية، أو يقول: نزلت هذه عام كذا، وكان معروفاً سبق نزول الآية التي تعارضها، أو كان معروفاً تأخرها عنها.

(١) انظر: جامع الأصول (١/ ١٥٠-١٥٢)، الإحكام للآمدي (٣/ ١٨١)، البحر المحيط للزركشي (٥/ ٣١٨ وما بعدها)، مذكرة في أصول الفقه ص ١١٠، الجامع لمسائل أصول الفقه ص ١٥٩-١٦٠.
(٢) أي: فحشا. النهاية في غريب الحديث، باب الهاء مع الجيم، (مادة: هجر)، (٥/ ٢٤٥).
(٣) أخرجه مسلم (٩٧٧، ١٩٧٧) من حديث بريدة رضي الله عنه. من غير زيادة: (ولا تقولوا هجراً)، وقد رواها النسائي (٢٠٣٣)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٤٦٩).

أما قول الصحابي: هذا ناسخ وذاك منسوخ، فلا ينهض دليلاً على النسخ؛ لجواز أن يكون الصحابي صادراً في ذلك عن اجتهاد أخطأ فيه فلم يُصب فيه عين السابق ولا عين اللأحق خلافاً لابن الحَصَّار^(١).

وكذلك لا يُعتمد في معرفة الناسخ والمنسوخ على المسالك الآتية:

- (١) اجتهاد المُجتهد من غير سند؛ لأنَّ اجتهاده ليس بحجة.
- (٢) قول المُفسِّر: هذا ناسخ أو منسوخ من غير دليل؛ لأنَّ كلامه ليس بدليل.
- (٣) ثبوت أحد النصين قبل الآخر في المصحف؛ لأن ترتيب المصحف ليس على ترتيب النزول.

(٤) أن يكون أحد الراويين من أحداث الصحابة دون الراوي للنص الآخر، فلا يُحكم بتأخر حديث الصغير عن حديث الكبير؛ لجواز أن يكون الصغير قد روى المنسوخ عن تقدمت صحبته؛ ولجواز أن يسمع الكبير الناسخ من الرسول ﷺ بعد أن يسمع الصغير منه المنسوخ، إما إحالة على زمن مضى، وإما لتأخر تشريع الناسخ والمنسوخ كليهما.

(٥) أن يكون أحد الراويين أسلم قبل الآخر، فلا يُحكم بأن ما رواه سابق الإسلام منسوخ، وما رواه المتأخر عنه ناسخ؛ لجواز أن يكون الواقع عكس ذلك.

(٦) أن يكون أحد الراويين قد انقطعت صحبته؛ لجواز أن يكون حديث مَنْ بقيت صحبته سابقاً حديث من انقطعت صحبته.

(٧) أن يكون أحد النصين مُوافقاً للبراءة الأصلية دون الآخر، فربما يُتوهم أنَّ الموافق لها هو السابق، والمتأخر عنها هو اللاحق، مع أن ذلك غير لازم؛ لأنه لا مانع من تقدّم ما خالف البراءة الأصلية على ما وافقها. مثال ذلك: قوله ﷺ: "لا وضوء مما مست النار"^(٢)؛ فإنه لا يلزم أن يكون سابقاً على الخبر الوارد بإيجاب الوضوء مما مست

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٧٥٤٨) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، بلفظ: "كان رسول الله ﷺ لا يتوضأ مما مست النار"، وأخرجه البيهقي (٧٣٣) موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه. ونسخ الوضوء مما مست النار ثابت في الصحيحين، وقد تقدم تخريجه.

النار^(١)، ولا يخلو وقوع هذا من حكمة عظيمة، هي تخفيف الله عن عباده بعد أن ابتلاهم بالتشديد.

قانون التعارض^(٢):

وعلى ذكر التعارض في هذا الباب، نُبين لك أن النصين المتعارضين إما أن... [يُعلم] تأخر أحدهما بطريق من تلك الطرق الثلاث المُعتمدة، فهو الناسخ والآخر المنسوخ. وإن لم يدل عليه واحد منها وجب... [الترجيح].

هذا كله إذا لم يمكن الجمع بين النصّين بوجه من وجوه التخصيص والتأويل، وإلا وَجَبَ الْجَمْعُ؛ لأن أعمال الدليلين أولى من أعمال دليل وإهدار آخر؛ ولأن الأصل في الأحكام بقاؤها وعدم نسخها، فلا ينبغي أن يُترك استصحاب هذا الأصل إلا بدليل بَيِّن.



ما يتناوله النسخ^(٣):

إن تعريف النسخ بأنه رَفْعُ حكم شرعي بدليل شرعي، يُفيد في وضوح أن النسخ لا يكون إلّا في الأحكام، وذلك موضع اتفاق بين القائلين بالنسخ، لكن في خصوص ما كان من فروع العبادات والمعاملات، أما غير هذه الفروع من العقائد، وأمّهات الأخلاق، وأصول العبادات والمعاملات، ومدلولات الأخبار المحضة فلا نَسْخَ فيها على الرأي السديد الذي عليه جمهور العلماء.

أما العقائد: فلأنها حقائق صحيحة ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل، فبدهي ألا يتعلق بها نَسْخ.

وأما أمّهات الأخلاق: فلأن حكمة الله في شرعها، ومصلحة الناس في التخلّق بها أمر ظاهر لا يتأثر بمرور الزمن، ولا يختلف باختلاف الأشخاص والأمم، حتى يتناولها النسخ بالتبديل والتغيير.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: اللمع للشيرازي ص ٨٣، المسودة في أصول الفقه ص ١٤٢، الإبهاج شرح المنهاج (١/ ٢١٣)، الأصول من علم الأصول ص ٨٢.

(٣) انظر: اللمع للشيرازي ص ٥٦-٥٧، قواطع الأدلة (١/ ٤٢٣-٤٢٤)، علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ٢٢٦، الأصول من علم الأصول ص ٥٣، الجامع لمسائل أصول الفقه ص ١٤٦.

وأما أصول العبادات والمعاملات: فلو ضوح حاجة الخلق إليهما باستمرار؛ لتزكية النفوس وتطهيرها، ولتنظيم علاقة المخلوق بالخالق والخلق على أساسيهما، فلا يظهر وجه من وجوه الحكمة في رفعها بالنسخ.

وأما مدلولات الأخبار المحضة: فلأن نسخها يؤدي إلى كذب الشارع في أحد خبريه الناسخ والمنسوخ، وهو مُحال عقلاً ونقلاً. أما عقلاً: فلأن الكذب نقص، والنقص عليه تعالى مُحال. وأما نقلاً: فلمثل قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧].

نعم إن نسخ لفظ الخبر دون مدلوله جائز بإجماع مَنْ قالوا بالنسخ، ولذلك صورتان: إحداهما: أن تنزل الآية مخبرة عن شيء ثم تُنسخ تلاوتها فقط. والأخرى: أن يأمرنا الشارع بالتحدث عن شيء ثم ينهانا أن نتحدث به. وأما الخبر الذي ليس محضاً؛ بأن كان في معنى الإنشاء، ودل على أمر أو نهي مُتَصِلَيْن بأحكام فرعية عملية، فلا نزاع في جواز نسخة والنسخ به؛ لأن العبرة بالمعنى لا باللفظ. مثال الخبر بمعنى الأمر قوله تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾ [يوسف: ٤٧] فإن معناه: ازرعوا.

ومثال الخبر بمعنى النهي قوله سبحانه: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣] فإن معناه: لا تنكحوا مشركة ولا زانية (بفتح التاء)، ولا تُنكحوهما (بضم التاء)، لكن على بعض وجوه الاحتمالات دون بعض.

والفرق بين أصول العبادات والمعاملات وبين فروعها: أن فروعها: هي ما تعلق بالهيئات والأشكال والأمكنة والأزمنة والعدد، أو هي كمياتها وكيفياتها. وأما أصولها: فهي ذوات العبادات والمعاملات بقطع النظر عن الكم والكيف.

واعلم أن ما قرناه هنا من قَصْر النَّسخ على ما كان من قبيل الأحكام الفرعية العلمية دون سواها، هو الرأي السائد الذي تراح إليه النفس، ويؤيده الدليل، وقد نازع في ذلك قوم لا وجه لهم، فلنضرب عن كلامهم صفحاً.

وليس كل خلاف جاء مُعْتَبَرًا إلا خلاف له حظ من النَّظَر^(١)

(١) البيت لابن الحصار ضمن كتابه الناسخ والمنسوخ. انظر: الإتيان (١/ ٤٤).

ويتصل بما ذكرنا: أن الأديان الإلهية لا تتأسخ بينها فيما بيّناه من الأمور التي لا يتناولها النسخ. بل هي متّحدة في العقائد، وأمّهات الأخلاق، وأصول العبادات والمعاملات، وفي صدق الأخبار المحضّة فيها صدقاً لا يقبل النسخ والنقض. وإن شئت أدلة فهناك ما يأتي من القرآن الكريم:

(١) ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

(٢) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

(٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣].

(٤) ﴿وَإِذْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج: ٢٧].

(٥) ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَى آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧].

(٦) ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَاللسنَ بِاللسنِ والجروحَ قصاصُ﴾ [المائدة: ٤٥].

(٧) ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِنَبِيِّ إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ﴾ [آل عمران: ٩٣].

(٨) ﴿وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَي هَاطِرٍ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧].

(٩) ﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتِ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠].

(١٠) ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِابْنِهِ: وَهُوَ يَعِظُهُ، يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، إلى آخر ما جاء في قصة لقمان.



أنواع النسخ في القرآن^(١):

النسخ الواقع في القرآن يتنوع إلى أنواع ثلاثة: نسخ التلاوة والحكم معاً، ونسخ الحكم دون التلاوة، ونسخ التلاوة دون الحكم.

١- أما نسخ الحكم والتلاوة جميعاً: فقد أجمع عليه القائلون بالنسخ من المسلمين^(٢)، ويدل على وقوعه سمعاً ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "كان فيما أنزل من القرآن: عشر رضعات معلومات يُحرَّم من، ثم نُسخن بخمس معلومات، وتوفي رسول الله ﷺ وهُنَّ فيما يُقرأ من القرآن"^(٣). وهو حديث صحيح. وإذا كان موقوفاً عن عائشة رضي الله عنها فإن له حكم المرفوع؛ لأن مثله لا يُقال بالرأي، بل لا بد فيه من توقيف. وأنت خير بأن جملة: "عشر رضعات معلومات يُحرَّم من"، ليس لها وجود في المصحف حتى تُتلى، وليس العمل بما تُفيده من الحكم باقياً، وإذن يثبت وقوع نسخ التلاوة والحكم جميعاً. وإذا ثبت وقوعه ثبت جوازه؛ لأن الوقوع أول دليل على الجواز. وبطل مذهب المانعين لجوازه شرعاً، كأبي مسلم وأضرابه.

٢- وأما نسخ الحكم دون التلاوة: فيدل على وقوعه آيات كثيرة:

منها: أن آية تقديم الصدقة أمام مناجاة الرسول ﷺ، وهي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَنكُمْ صَدَقَةٌ﴾ [المجادلة: ١٢] منسوخة بقوله سبحانه: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَنَّ تُفَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَنكُمْ صَدَقَتٌ فَإِذْ لَمْ تُفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ١٣]. على معنى أن حكم الآية الأولى منسوخ بحكم الآية الثانية، مع أن تلاوة كليهما باقية.

ومنها: أن قوله سبحانه: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] منسوخ بقوله سبحانه: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]. على معنى: أن حكم تلك منسوخ بحكم هذه، مع بقاء التلاوة في كليهما كما ترى.

(١) انظر: تقويم الأدلة ص ٢٣١، الأصول من علم الأصول ص ٥٤-٥٥، معالم أصول الفقه عند أهل السنة ص ٢٦٣-٢٥٥.

(٢) انظر: الإحكام للإمامي (٣/ ١٤١).

(٣) رواه مسلم (١٤٥٢).

٣- وأما نسخ التلاوة دون الحكم: فيدل على وقوعه ما صحت روايته عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب رضي الله عنهما أنهما قالوا: "كان فيما أنزل من القرآن: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة" ^(١). وأنت تعلم أن هذه الآية لم يُعد لها وجود بين دفتي المصحف ولا على ألسنة القراء، مع أن حكمها باق على إحكامه لم يُنسخ.

ويدل على وقوعه -أيضاً- ما صح عن أبي بن كعب رضي الله عنه أنه قال: "كانت سورة الأحزاب تُوازي سورة البقرة أو أكثر" ^(٢)، مع أن هذا القدر الكبير الذي نُسخت تلاوته لا يخلو في الغالب من أحكام اعتقادية لا تقبل النسخ.

ويدل على وقوعه -أيضاً- الآية الناسخة في الرضاع؛ وقد سبق ذكرها في النوع الأول. ويدل على وقوعه -أيضاً- ما صح عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنهم كانوا يقرؤون سورة على عهد رسول الله ﷺ في طول سورة براءة، وأنها نُسيت إلا آية منها، وهي: "ولو كان لابن آدم واديان من مال لا بتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب" ^(٣).

وإذا ثبت وقوع هذين النوعين -كما ترى- ثبت جوازهما؛ لأن الوقوع أعظم دليل على الجواز كما هو مُقرر. وإذن بطل ما ذهب إليه المانعون له من ناحية الشرع، كأبي مسلم ومن لفّ لفّه. ويبطل كذلك ما ذهب إليه المانعون له من ناحية العقل، وهم فريق من المعتزلة شدّ عن الجماعة، فزعم أن هذين النوعين الآخرين مُستحيلان عقلاً.

ويمكنك أن تُفحم هؤلاء الشُّدّاذ من المعتزلة بدليل على الجواز العقلي الصّرف لهذين النوعين فتقول: إن ما يتعلق بالنصوص القرآنية من التّعبد بلفظها، وجواز الصلاة بها، وحُرمتها على الجُنُب في قراءتها [-عند القائل به-] ومسها، شبيه كل الشّبّه بما يتعلق بها من دلالتها على الوجوب والحُرمة ونحوهما، في أن كُلاً من هذه المذكورات حكم شرعي يتعلّق بالنص الكريم، وقد تقتضي المصلحة نسخ الجميع، وقد تقتضي نسخ بعض هذه المذكورات دون بعض، وإذن يجوز أن تُنسخ الآية تلاوة وحكمًا، ويجوز أن

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٢١٤٠٦)، واللفظ لابن حبان، وصححه ابن حبان (٢١٢٠٧)، والحاكم (٤١٥ / ٢)، والذهبي، وابن حجر في الفتح (٩ / ٦٥)، والألباني في الصحيحة (٢٩١٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٠٥٠) بلفظ مقارب، وأخرجه البخاري (٦٤٣٦، ٦٤٣٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ومن حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه (٦٤٣٨)، وأخرجه أيضاً البخاري (٦٤٣٩)، ومسلم (١٠٤٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

تُنسخ تلاوة لا حكمًا، ويجوز أن تُنسخ حكمًا لا تلاوة. وإذا ثبت هذا بطل ما ذهب إليه أولئك الشُّذاذ من الاستحالة العقلية للنوعين الآخرين.

... [أدلة المانعين والجواب عنها:

الدليل الأول:]

يقولون: إن الآية والحكم المستفاد منها مُتلازمان تلازم المنطوق والمفهوم، فلا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر.

والجواب: أنَّ التَّلَازُم بين الآية وحكمها مشروط فيه انتفاء المُعَارِض، وهو الناسخ، أما إذا وُجد الناسخ فلا تَلَازُم، والأمر حينئذٍ للناسخ، إن شاء رفع الحكم وأبقى على التلاوة، وإن شاء عكس، وإن شاء رفعهما معًا، على حسب ما تقتضيه الحكمة أو المصلحة. ونظير ذلك أنَّ التَّلَازُم بين منطوق اللفظ ومفهومه مشروط فيه انتفاء المُعَارِض. أما إذا وُجد منطوق مُعَارِض للمفهوم؛ فإنَّ المفهوم حينئذٍ يُعْطَل، ويبقى العمل بالمنطوق وحده.

... [الدليل الثاني:]

ويقولون: إن نسخ الحكم دون التلاوة يَسْتَلْزِم تعطيل الكلام الإلهي وتجريده من الفائدة. وهذا عيب لا يرضى به عاقل لأقل نوع من كلامه، فكيف يرضى به الله لأفضل كلامه؟

والجواب: أنَّنا لا نُسَلِّم هذا اللزوم. بل الآية بعد نسخ حكمها دون تلاوتها، تبقى مفيدة للإعجاز، وتبقى عبادة للناس، وتبقى تذكيرًا بعناية الله ورحمته بعباده حيث سَنَّ لهم في كل وقت ما يُسَير الحكمة والمصلحة من الأحكام. يُضاف إلى ذلك: أنَّ الآية بعد نسخ حكمها لا تخلو غالبًا من دعوة إلى عقيدة، أو إرشاد إلى فضيلة، أو ترغيب في خير؛ ومثل ذلك لا يُنسخ بنسخ الحكم، بل تبقى مفيدة له؛ لأنَّ النسخ لا يتعلق به كما مرَّ.

... [الدليل الثالث:]

يقولون: إن بقاء التلاوة بعد نسخ الحكم يُوقِع في رُوع المكلف بقاء هذا الحكم، وذلك تلبيس وتوريط للعبد في اعتقاد فاسد، ومُحال على الله أن يُشكِّك أو يُورِّط عبده.

والجواب: أنَّ ذلك التلبيس وهذا التوريط كان يصح ادعاؤهما واستلزام نسخ الحكم دون التلاوة لهما، لو لم يُنْصَب الله دليلًا على النسخ. أما وقد نَصَّب عليه الدلائل، فلا عذر لجاهل، ولا محل لتوريط ولا تلبيس؛ لأنَّ الذي أعلن الحكم الأول بالآية وشرعه هو الذي أعلن بالناسخ أنه نسخه ورَفَعَه...

... [الدليل الرابع:]

يقولون: إنّ الآية دليل على الحكم، فلو نُسخَت دونه لأشعر نُسْخَها بارتفاع الحكم، وفي ذلك ما فيه من التلبّيس على المُكَلَّف والتوريط له في اعتقاد فاسد.

... [والجواب:] بأنّ تلك اللوازم الباطلة تحصل لو لم يَنْصِب الشارع دليلاً على نسخ التلاوة، وعلى إبقاء الحكم. أما وقد نَصَب الدليل على نسخ التلاوة وحدها، وعلى بقاء الحكم وتقرير استمراره كما في رَجْم الزَّناة المُحْصَنِينَ، فلا تَلْيِيس من الشارع على عبده ولا توريط.

... [الدليل الخامس:]

يقولون: إنّ نسخ التلاوة مع بقاء الحكم عَبَث لا يليق بالشارع الحكيم؛ لأنه من التّصرفات التي لا تُعقل لها فائدة.

... [ويُجاب عن هذا الدليل] بجوابين:

أحدهما: أنّ نسخ الآية مع بقاء الحكم ليس مُجرّداً من الحِكْمة، ولا خالياً من الفائدة، حتى يكون عبثاً، بل فيه فائدة أي فائدة. وهي حَضْر القرآن في دائرة محدودة تُيسّر على الأمة حِفْظه واستِظهاره، وتُسَهِّل على سواد الأمة التَّحَقُّق فيه وعرفانه، وذلك سُور مُحْكَم، وسِيَّاح مَنِيْع، يَحْمِي القرآن من أيدي المُتْلَعِينَ فيه بالزيادة أو النّقص؛ لأنّ الكلام إذا شاع وذاع وملاً البقاع ثم حاول أحد تحريفه سرعان ما يُعرف، و... يُقَابَل بالإنكار، وبذلك يبقى الأصل سليماً من التّغيير والتبديل، مصداقاً لقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

والخلاصة: أنّ حِكْمة الله قَضَتْ أن تنزل بعض الآيات في أحكام شرعية عملية، حتى إذا اشتهرت تلك الأحكام، نسخ سبحانه هذه الآيات في تلاوتها فقط، رجوعاً بالقرآن إلى سيرته من الإجمال، وطرداً لعاداته في عَرْض فروع الأحكام من الإقلال؛ تيسيراً لحِفْظه وضمائناً لِصَوْنِهِ، ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

ثانيهما: أنه على فرض عدم علمنا بحِكْمة ولا فائدة في هذا النوع من النسخ، فإنّ عدم العلم بالشيء لا يصلح حُجّة على العلم بَعْدَم ذلك الشيء، وإلا فمتى كان الجهل طريقاً من طُرُق العلم؟

ثم إنَّ الشأن في كلِّ ما يصدر عن العليم الحكيم الرحمن الرحيم، أن يصدر لحكمة أو لفائدة نؤمن بها وإن كُنَّا لا نعلمها على التعيين. وكَم في الإسلام من أمور تعبدية استأثر الله بعلم حكمتها، أو أطلع عليها بعض خاصته من المُقرَّبين منه والمُحِبِّين لديه: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿وَمَا أَوْتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

ولا يدع في هذا، فَرُبَّ البيت قد يأمر أطفاله بما لا يُدركون فائدته لنقص عقولهم، على حين أنه في الواقع مُفيد، وهم يأتَمرون بأمره وإن كانوا لا يُدركون فائدته. والرئيس قد يأمر مرؤوسيه بما يعجزون عن إدراك سرِّه وحِكمته، على حين أن له في الواقع سرًّا وحِكمة وهم يُنفِّذون أمره وإن كانوا لا يفهمون سرِّه وحِكمته.

كذلك شأن الله مع خلقه فيما خفي عليهم من أسرار تشريعه، وفيما لم يُدرِكوا من فائدة نسخ التلاوة دون الحكم، ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠].



النسخ ببدل وبغير بدل^(١):

الحكم الشرعي الذي ينسخه الله إما أن يُحل - سبحانه - محلَّه حكمًا آخر أو لا. فإذا أحلَّ محلَّه حكمًا آخر فذلك هو النسخ ببدل. وإذا لم يُحلَّ محلَّه حكمًا آخر فذلك هو النسخ بغير بدل، وكلاهما جائز عقلاً وواقع سمعًا على رأي الجمهور.

مثال النسخ ببدل: أن الله تعالى نهى المسلمين أول الأمر عن قتال الكفار، ورغَّبهم في العفو والصفح؛ بمثل قوله سبحانه: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٩].

ثم نسخ الله هذا النهي... [وأذن لهم] بالجهاد فقال: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ (٣١) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَلَدَّتْ صَوْلَاتُ وَيْعٍ وَصَلَاتُ وَمَسْجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ (١٠) الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ

(١) انظر: الواضح في أصول الفقه (٤/ ٢٣٨-٢٣٩)، اللمع للشيرازي ص ٥٨، الإحكام للأمدى (٣/ ١٣٥-١٣٦)، مذكرة في أصول الفقه ص ٣٣، المذهب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٥٨٥).

أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴿الحج: ٣٩-٤١﴾.

ثم شدد الله وعزم عليهم في النفي للقتال، وتوعدهم إن لم ينفروا فقال: ﴿إِلَّا نَنفِرُوا يُعَذِّبَكُمُ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ إِلَّا نَضُرُّوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَاقِبًا أَتَيْنَ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا نَكْفِيكَ اللَّهُ مَعَنَا فَاَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْغَالِيَةُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿التوبة: ٣٩، ٤٠﴾.

ومثال النسخ بلا بدل: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِتَقْدِيمِ الصَّدَقَةِ بَيْنَ يَدَيْ مُنَاجَاةِ الرَّسُولِ ﷺ فقال: ﴿يَتَأْتِيهِ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَةً﴾ [المجادلة: ١٢]، ثم رَفَعَ هذا التكليف عن الناس من غير أن يُكَلِّفَهُمْ شَيْءًا مَكَانَهُ، بَلْ تَرَكَهُمْ فِي حِلٍّ مِنْ تَرْكِ الْحَكْمِ الْأَوَّلِ دُونَ أَنْ يُوجِبَهُ إِلَيْهِمْ حَكْمًا آخَرَ، فقال: ﴿أَسْأَلُكُمْ أَنْ تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَةً فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا تَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ١٣].

... ذلك مذهب الجمهور من العلماء^(١)، ولكن بعض... [العلماء] يقولون: إن النسخ بغير بدل لا يجوز شرعاً،... [بدليل] أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]. وَوَجْهٌ اشْتِبَاهُهُمْ: أَنَّ الْآيَةَ تُفِيدُ أَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يُؤْتَى مَكَانَ الْحَكْمِ الْمَنْسُوخِ بِحَكْمٍ آخَرَ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ أَوْ مِثْلُهُ^(٢). وَلَكِنِهَا شُبْهَةٌ مَدْفُوعَةٌ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ النَّصِّينِ السَّابِقِينَ فِي تَقْدِيمِ الصَّدَقَةِ بَيْنَ يَدَيْ الرَّسُولِ ﷺ.

واحتجاجهم بآية: ﴿مَا نَنْسَخْ﴾ [البقرة: ١٠٦] على الوجه الذي ذكروه احتجاجاً... [مردود]؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا نَسَخَ حَكْمَ الْآيَةِ بِغَيْرِ بَدَلٍ، فَهَمُنَا بِمَقْتَضَى حَكْمَتِهِ أَوْ رِعَايَتِهِ لِمَصْلَحَةِ عِبَادِهِ أَنْ عَدَمَ الْحَكْمِ صَارَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ الْحَكْمِ الْمَنْسُوخِ فِي نَفْعِهِ لِلنَّاسِ، وَصَحَّ أَنْ يُقَالَ حِينَئِذٍ: إِنَّ اللَّهَ نَسَخَ حَكْمَ الْآيَةِ السَّابِقَةِ، وَأَتَى بِخَيْرٍ مِنْهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى عَدَمِ

(١) انظر: الإحكام للآمدي (٣/ ١٣٥-١٣٦)، مذكورة في أصول الفقه ص ٩٣-٩٤، المذهب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٥٨٥).

(٢) للاستزادة يراجع كلام شيخ الإسلام في تقرير هذا المعنى في مجموع الفتاوى (١٧/ ١٨٨ وما بعدها).

الحكم الذي بات في وقت النسخ أنفع للناس وخيرًا لهم من الحكم المنسوخ. ومعنى آية ﴿مَا نَنْسَخْ﴾ [البقرة: ١٠٦] لا يأبى هذا التأويل، بل يتناوله كما يتناول سواه، والنسخ فيها أعم من نسخ التلاوة والحكم مُجْتَمَعِينَ ومُنْفَرِدِينَ، ببدل وبغير بَدَل، والخيرية والمِثْلِيَّة فيها أعم من الخيرية والمِثْلِيَّة في الثواب وفي النفع. وقد مرَّ بيان ذلك فيما سبق عند الكلام على أدلة النسخ عقلاً.

نَسَخَ الحكم ببدل أخفَّ أو مُساوٍ أو أثقل^(١):

النسخ إلى بدل يتنوع إلى أنواع ثلاثة:

أولها: النسخ إلى بدل أخفَّ على نَفْسِ الْمُكَلَّفِ من الحكم السابق: كنسخ تحريم الأكل والشرب والجماع بعد النوم في ليل رمضان بإباحة ذلك؛ إذ قال سبحانه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَشِّرُوهُمْ وَأَبْشِرُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ثانيها: النسخ إلى بدل مُساوٍ للحكم الأول في خِفَّتِهِ أو ثِقَلِهِ على نَفْسِ الْمُكَلَّفِ: كنسخ وجوب استقبال بيت المقدس بوجوب استقبال الكعبة في قوله سبحانه: ﴿قَدْ رَأَى ثَقُلُ ب وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]^(٢).

وهذان النوعان لا خلاف في جوازهما عقلاً ووقوعهما سَمْعًا عند القائلين بالنسخ كافة.

ثالثها: النَّسَخُ إلى بدل أثقل من الحكم المنسوخ. وفي هذا النوع يُدَبِّ الخُلاف.

فجمهور العلماء يذهبون إلى جوازه عقلاً وسمْعًا، كالنوعين السابقين^(٣)، ويستدلون على هذا بأُمثلة كثيرة تُثبت الوقوع السَّمْعِي، وهو أدلُّ دليل على الجواز العقلي كما علمت. من تلك الأمثلة: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَسَخَ إِبَاحَةَ الْخَمْرِ بِتَحْرِيمِهَا.

(١) انظر: الإحكام للآمدي (٣/ ١٣٧-١٣٨)، البحر المحيط للزركشي (٥/ ٢٤٠)، مذكرة في أصول الفقه ص ٩٣-٩٤، الجامع لمسائل أصول الفقه ص ١٥٢، معالم أصول الفقه عند أهل السنة ص ٢٥٦.

(٢) سيأتي تخريجه.

(٣) انظر: الواضح في أصول الفقه (٤/ ٢٢٩-٢٣٩)، الإحكام للآمدي (٣/ ١٣٧-١٤٠).

ومنها: أنه تعالى نَسَخَ ما فَرَضَ من مُسَالَمَةِ الكفار المُحَارِبِينَ بما فَرَضَ من قتالهم: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

ومنها: أَنَّ حَدَّ الزَّنى كان في فجر الإسلام لا يَعْدُو التَّعْنِيفَ والحبس في البيوت، ثم نَسَخَ ذلك بالجلد والتَّفْيِ في حقِّ البكر، وبالرَّجْم في حقِّ الشَّيب.

ومنها: أَنَّ الله تعالى فَرَضَ على المسلمين أولاً صوم يوم عاشوراء، ثم نَسَخَهُ بفرض صوم شهر رمضان كله مع تخيير الصحيح المقيم بين صيامه والفدية، ثم نَسَخَ سبحانه هذا التخيير بتعيين الصوم على هذا الصحيح المُقِيم إلزاماً.

... ذلك ما ارتآه الجمهور. ولكن قومًا شَطَّوا فَمَنَعُوا هذا النوع الثالث عقلاً. وآخرون أسرفوا فَمَنَعُوهُ سَمْعاً. وكلَّهم مَحْجُوجُونَ بما ذكرنا من الأدلة. غير أنَّنا لا نكتفي بذلك، بل نعرض عليك [أدلتهم والجواب عنها]: ...

... [دليل المانعين لنسخ الأخف بالأثقل عقلاً]:

يقول المانعون لهذا النوع عقلاً: إِنَّ تكليف الله لعباده لا بد أن يكون لمصلحة راجعة إلى العِبَاد... ومُحال أن يكون لغير مصلحة، وإلاَّ كان الله سبحانه عابثاً... وإذا كان التكليف راجعاً لمصلحة العباد... فلا بد أن يكون على حالة تدعو إلى امتثالهم، وليس في نقل العباد من الأخف إلى الأشدَّ داعية إلى امتثالهم. بل هو العكس من ذلك: فيه ترهيد لهم في الطاعة، وتثبيط لهم عن الواجب، وكل ما كان كذلك يمتنع أن يصدر من الله عقلاً. ... [والجواب:]

أولاً: بأنَّ هذه سَفَسَطَات مفضوحة، ومُغالطات مكشوفة، عَمِي فيها هؤلاء أو تَعَامَوْا عن الحقائق الواقعة في التشريع، وهي نقل العباد فعلاً من أحكام خفيفة إلى أحكام أشدَّ منها، كما مثلنا آنفاً.

ثانياً: أننا نَقْلِبُ حُجَّةَ هؤلاء عليهم، ... ونقول لهم: إِنَّ مصلحة العباد التي هي مقصود الشارع الحكيم الرحيم تقتضي أن يكون تكليفه إياهم على حالة تدعو إلى امتثالهم، وذلك بأن يتدرَّج بهم، فيَمَهِّد وَيُمَهِّد للتكليف الخفيف بتكليف أخفَّ منه، وَيُمَهِّد للتكليف الثقيل بتكليف خفيف، وللتكليف الأثقل بتكليف ثقيل؛ لأنَّ الناس لو بُوْغِتُوا من أول الأمر بالثقل مثلاً لعجزوا ونفروا وانعكس المقصود من هدايتهم؛ ولذلك نُشَاهِدُ حكماء المُرَبِّين، وساسة الأُمَم القادرين يَبْتَدِئُونَ في تَرْبِيَتِهِمْ وسياستهم بِأَيْسَرِ الأمور، ثم بعد ذلك يَتَدَرَّجُونَ ولا يَطْفِرُونَ.

ثالثاً: أن دليلهم هذا منقوض بما لا يسعهم إنكاره، وهو تكليف الله عباده ابتداء ونقلهم من الإباحة المطلقة أو البراءة الأصلية إلى مشقة التكليف المتنوعة. فما يكون جواباً لهم عن هذه يكون جواباً لنا عما منعه هنا.

رابعاً: أنهم متناقضون؛ فإن مصلحة العباد التي جعلوها منافع شبهتهم تأبى مفاجأة الناس بالأشد من غير تهديد بالأخف، ومذهبهم لا يأبى التكليف من أول الأمر بالأشد دون تهديد بالأخف!

خامساً: أننا لا نسلم أن مقصود الشارع من التكليف هو مجرد مصالح الناس، بل تارة يكون المقصد هو المصلحة، وتارة يكون المقصد هو الابتلاء والاختبار؛ ليميز الله الخبيث من الطيب، حتى لا يكون لأحد بعد تمايز الناس بابتلائه حجة^(١). وقد أعلن الله هذا المقصد الثاني في آيات كثيرة، منها قوله سبحانه: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١]، ومنها قوله -عز اسمه-: ﴿وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، ومنها قوله -جلت حكمته-: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

وإذن فنسخ الحكم بأشد قد يكون ابتلاء للعباد، إن لم يكن مصلحة لهم. وذلك حكمة بالغة تنفي عن الله العيب.

سادساً: أن الحكم الأشد الناسخ قد يكون هو المصلحة للعباد، دون الحكم الأخف المنسوخ؛ لأنه على رغم شدته ونقله يشتمل على داعية لامتناله لا توجد في الحكم الأول وقت النسخ، من ترغيب أو ترهيب، أو تجلية لمزايا وفوائد من وراء الحكم الجديد في الدنيا أو في الآخرة. تأمل آيتي التحريم النهائي للخمر وما انطوتا عليه من هذه الألوان، ثم تأمل آيات مشروعية الجهاد وما فيها من ضروب الترغيب والترهيب وتحريك العزائم إلى السخاء بالنفوس والأموال، إلى غير ذلك مما تدركه في الأحكام الناسخة بأقل تبصر وإمعان.

... [أدلة المانعين لنسخ الأخف بالأثقل سمعاً:]

[الدليل الأول:] يقول المانعون لنسخ الأخف بالأثقل سمعاً فقط: إن الله تعالى يقول:

﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. ومعنى هذا: أن الشدائد

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٣٣ وما بعدها، ٢٠٨-٢٠٩)، (١٦/ ١٣٣)، التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية

التي كانت على مَنْ قبلنا رَفَعَهَا اللهُ عَنَّا. وَنَسَخَ الْأَخْفَ بِالْأَشَدِّ مُخَالَفَ لِهَذَا الْوَعْدِ الصَّرِيحِ، فَهُوَ مَمْنُوعٌ سَمْعًا.

... [والجواب]: أَنَّ قُصَارَى مَا تُفِيدُهُ هَذِهِ الْآيَةُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْفَى هَذِهِ الْأُمَّةَ ... مِنْ أَنْ يُكَلِّفَهَا بِمَا يَصِلُ فِي شِدَّتِهِ إِلَى تِلْكَ الْأَحْكَامِ الْقَاسِيَةِ الَّتِي فَرَضَهَا عَلَى الْأُمَّةِ الْمَاضِيَةِ، وَالَّتِي أَلْزَمَهُمْ بِهَا إِلْزَامًا كَأَنَّهَا أَغْلَالٌ فِي أَعْنَاقِهِمْ. وَهَذَا لَا يَنْفِي أَنْ تَكُونَ بَعْضُ الْأَحْكَامِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَةِ أَشَدَّ مِنْ بَعْضٍ، وَأَنْ يَنْسَخَ اللَّهُ فِيهَا حَكَمًا أَخْفَ بِحَكْمٍ أَثْقَلَ مِنْهُ، وَلَكِنْ لَا يَصِلُ فِي شِدَّتِهِ وَصَرَامَتِهِ إِلَى مِثْلِ أَحْكَامِ الْمَاضِينَ فِي شِدَّتِهَا وَصَرَامَتِهَا. فَوَعْدُ اللَّهِ بِالتَّخْفِيفِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ حَقٌّ، وَنَسْخُهُ حَكَمًا بِمَا هُوَ أَثْقَلُ مِنْهُ حَقٌّ.

وَخِلَاصَةُ الْجَوَابِ: أَنَّ شِدَّةَ بَعْضِ الْأَحْكَامِ الْإِسْلَامِيَةِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَعْضِهَا الْآخَرِ، أَمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَحْكَامِ الشَّرَائِعِ الْآخَرَى فَهِيَ أَخْفَ مِنْهَا قَطْعًا.

... [الدليل الثاني]: يَقُولُ هَؤُلَاءِ أَيْضًا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَيَقُولُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨] وَلَا تَيْسِيرَ وَلَا تَخْفِيفَ فِي نَقْلِنَا مِنَ الْأَخْفِ إِلَى الْأَثْقَلِ.

... [والجواب]:

أَوَّلًا: بَأَنَّ قُصَارَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَانِ النَّصَّانِ الْكَرِيمَانِ هُوَ أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ كُلَّهَا مُيسَّرةٌ مُخَفَّفةٌ فِي ذَاتِهَا، لَا إِرْهَاقَ فِيهَا لِلْمُكَلَّفِينَ، وَإِنْ كَانَتْ فِيمَا بَيْنَهَا مُتَفَاوِتَةً، فَبَعْضُهَا أَثْقَلُ أَوْ أَخْفَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَعْضٍ.

ثَانِيًا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَفْهُومُ الْآيَةِ هُوَ مَا فَهَمُوا مِنَ التَّيْسِيرِ وَالتَّخْفِيفِ الْمُطْلَقَيْنِ لَانْتَقَضَ ذَلِكَ بِأَصْلِ التَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ إِلْزَامٌ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ.

ثَالِثًا: أَنَّ النَّصَّ الْأَوَّلَ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] قَدْ سَبَقَ فِي مَعْرُضٍ خَاصٍّ، هُوَ التَّرْخِيفُ لِلْمَرْضَى وَالْمَسَافِرِينَ أَنْ يَفْطَرُوا وَيَقْضُوا عِدَّةَ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ. وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَاهُ: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ فِي تَرْخِيفِهِ لِلْمَرْضَى وَالْمَسَافِرِينَ أَنْ يَفْطَرُوا رَمَضَانَ وَيَقْضُوا عِدَّةَ مَا أَفْطَرُوا. وَكَذَلِكَ النَّصُّ الثَّانِي: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨] قَدْ سَبَقَ فِي مَعْرُضٍ خَاصٍّ، هُوَ إِبَاحَةُ اللَّهِ لِعِبَادِهِ أَنْ يَتَزَوَّجُوا الْفَتَيَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ مِنَ الْإِمَاءِ إِذَا لَمْ يَسْتَطِيعُوا طَوَّلًا أَنْ يَتَزَوَّجُوا الْحَرَائِرَ مِنَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ، وَبَشَرَطَ أَنْ يَخْشُوا الْعَنْتَ، أَيْ: يَخَافُوا الْوُقُوعَ فِي الزَّانَا.

وَعَلَى هَذَا فَالتَّخْفِيفُ الْمَذْكُورُ فِي هَذَا السِّيَاقِ، مَعْنَاهُ التَّخْفِيفُ بِالتَّرْخِيفِ لَهُؤُلَاءِ الْفُقَرَاءِ الْخَائِفِينَ مِنَ الْعَنْتِ أَنْ يَتَزَوَّجُوا إِمَاءَ اللَّهِ الْمُؤْمِنَاتِ.

... [الدليل الثالث:]

يقول هؤلاء أيضًا: إِنَّ قوله سبحانه: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] يفيد أن النسخ لا يكون إلّا بالأخف؛ لأنه الخير، أو بالمساوي؛ لأنه المثل. أما الأثقل فلا.

... [والجواب:] أن الخيرية والمثلية في الآية الكريمة ليس المراد منهما ما فهموا من الخِفة عن الحكم أو المساواة به. بل المراد بهما الخيرية والمثلية في النفع والثواب، على ما مرّ تفصيله. وعلى هذا فما المانع من أن يكون الأثقل الناسخ أكثر فائدة في الدنيا، وأعظم أجرًا في الآخرة من الأخف المنسوخ؟ أو يكون مساويًا له في الثواب ومماثلًا له في الأجر؟

نسخ الطلب قبل التمكن من امتثاله^(١):

علماؤنا اتفقوا على أن نسخ الطلب قبل التمكن من العلم به مُمتنع، كما اتفقوا على أن نسخه بعد تَمَكُّن المكلّف من امتثاله جائز، لم يخالف في ذلك إلّا [بعض من لا يُعتد بخلافه] أما نسخ الطلب بعد التَمَكُّن من العلم وقبل التَمَكُّن من الامتثال، ففيه اختلاف العلماء: [فذهب الجمهور] ... إلى جوازه، ... مثال ذلك قوله سبحانه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، فإن [الجمهور] يُجَوِّزون نسخ وجوب الوصية المذكور في هذه الآية بعد التَمَكُّن من العلم به وقبل أن يحضر الموت أحدًا من المكلّفين، ... [وهي مسألة لا يترتب عليها عمل بالنسبة إلينا، ومن ثمّ فإن الاشتغال بذلك اشتغال بما لا ثمرة تحته. والله أعلم^(٢)].

(١) انظر: الإحكام للأمدى (٣/ ١٢٦-١٣٣)، البحر المحيط للزركشي (٥/ ٢٢٠ وما بعدها)، مذكرة في أصول الفقه ص ٨٧، المذهب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٥٥٨-٥٧٢).

(٢) وقد أطال المؤلف في ذكر أدلة المجيزين، والمانعين مع مناقشتها.

النسخ في دوراته بين الكتاب والسنة:

النسخ في الشريعة الإسلامية قد يرد به القرآن، وقد ترد به السنة. والمنسوخ كذلك قد يرد به القرآن، وقد ترد به السنة. فالأقسام أربعة.

١- نسخ القرآن بالقرآن^(١):

القسم الأول: نسخ القرآن بالقرآن: وقد أجمع القائلون بالنسخ من المسلمين على جوازه ووقوعه. أما جوازه فلأن آيات القرآن متساوية في العلم بها وفي وجوب العمل بمقتضاها. وأما وقوعه فلما ذكرنا وما سنذكر من الآيات الناسخة والمنسوخة. وهذا القسم يتنوع إلى أنواع ثلاثة: نسخ التلاوة والحكم معاً، ونسخ الحكم دون التلاوة، ونسخ التلاوة دون الحكم. وقد أشبعنا الكلام عليها فيما سبق.

٢- نسخ القرآن بالسنة^(٢):

القسم الثاني: نسخ القرآن بالسنة: وقد اختلف العلماء في هذا القسم بين مُجَوِّز ومانع. ثم اختلف المُجَوِّزون بين قائل بالوقوع وقائل بعدمه. وإذن يجري البحث في مقامين اثنين: مقام الجواز ومقام الوقوع.

أ- مقام الجواز:

القائلون بالجواز هو مالك وأصحاب أبي حنيفة وجمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة^(٣).

وحجتهم: أن نسخ القرآن بالسنة ليس مُستحيلاً لذاته ولا لغيره. أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن السنة وَحْي من الله، كما أن القرآن كذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ (٢) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، ولا فارق بينهما إلا أن ألفاظ القرآن من [كلام الله]...؛ وألفاظ السنة من ترتيب الرسول ﷺ وإنشائه، والقرآن له خصائصه وللسنة خصائصها. وهذه الفوارق لا أثر لها فيما نحن بسبيله ما دام أن الله هو الذي يَنْسَخُ وحيه

(١) انظر: نواسخ القرآن (١/ ١٣٩)، الإحكام للآمدي (٣/ ١٤٦).

(٢) انظر: نواسخ القرآن (١/ ١٣٩-١٤٣)، التلخيص في أصول الفقه (٢/ ٥١٥-٥٢١)، معالم أصول الفقه عند أهل السنة ص ٢٥٨-٢٦٠.

(٣) انظر: أصول السرخسي (٢/ ٦٧)، تقويم الأدلة ص ٢٣٩، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٣، الإحكام للآمدي (٣/ ١٥٣)، البحر المحيط للزركشي (٥/ ٢٦١-٢٦٢).

بَوْحِيهِ. وحيث لا أثر لها فَنَسَخَ أحد هذين الوحيين بالآخر لا مانع يَمْنَعُهُ عقلاً، كما أنه لا مانع يمنعه [نَقْلًا] ... أيضًا، فَتَعَيَّنَ جوازه عقلاً [ونَقْلًا] ...

هذه حجة المجيزين. أما المانعون - وهم الشافعي^(١)، وأحمد في إحدى روايتين عنه^(٢)، وأكثر أهل الظاهر^(٣) - فيستدلون على المنع بأدلة خمسة^(٤)، وها هي ذي مشفوعة بوجوه نقضها:

دليلهم الأول: أن الله تعالى يقول لنبيه ﷺ: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. وهذا يُفيد أن وظيفة الرسول ﷺ مُنْهَصِرَةٌ في بيان القرآن. والسنة إن نَسَخَتْ القرآن لم تكن حينئذ بيانًا له، بل تكون رافعة إياه. وَتَنْقُضُ هذا الاستدلال:

أولاً: بأن الآية لا تدل على انحصار وظيفة السنة في البيان؛ لأنها خالية من جميع طُرُق الحَضَر. وكل ما تدل عليه الآية هو أن سنة الرسول ﷺ مُبَيَّنَةٌ للقرآن، وذلك لا ينفي أن تكون ناسخة له. ونظير هذه الآية قوله سبحانه: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، فإنه يفيد أنه ﷺ نذير للعالمين، ولا تنفي عنه أنه بشير - أيضًا - للعالمين.

ثانيًا: أن وظيفة السنة لو انحصرت في بيان القرآن، ما صح أن تَسْتَقِلَّ بالتشريع من نحو إيجاب وتحريم، مع أن إجماع الأمة قائم على أنها قد تَسْتَقِلَّ بذلك، كتحريمه ﷺ كل ذي مِخْلَب من الطيور، وكل ذي ناب من السباع^(٥)، وكَحَظَرَهُ أن يُورَثَ بقوله: "نحن معاشر الأنبياء لا نُورَث، ما تركناه صدقة"^(٦).

(١) انظر: الرسالة ص ١٠٨، الإحكام للآمدي (٣/ ١٥٣)، البحر المحيط للزركشي (٥/ ٢٦١-٢٦٢).

(٢) انظر: روضة الناظر (١/ ٢٥٨)، المسودة في أصول الفقه ص ٢٠٢.

(٣) انظر: الإحكام للآمدي (٣/ ١٥٣)، البحر المحيط للزركشي (٥/ ٢٦١-٢٦٢).

(٤) تنبيه: ما سيذكر من الأدلة هي جملة ما يحتاج به أصحاب هذا القول، وليس المراد أن هؤلاء الأئمة الذين سماهم قد احتجوا بكل ما ذكر.

(٥) أخرجه مسلم (١٩٣٤) من حديث ابن عباس رضيهما، ورواه أيضا مختصرا (١٩٣٢) من حديث أبي ثعلبة الخشني، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه (١٩٣٣).

(٦) أخرجه البخاري (٣٠٩٢، ٣٧١١، ٤٠٣٥، ٤٢٤٠، ٦٧٢٥) من حديث أبي بكر رضي الله عنه، ومسلم (١٧٥٩)، وأخرجه أيضًا البخاري عن عمر رضي الله عنه (٣٠٩٤، ٤٠٣٣، ٥٣٥٨، ٦٧٢٨، ٧٣٠٥) ومسلم (١٧٥٧)، وأخرجه أيضا البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها (٦٧٣٠، ٦٧٢٧)، ومسلم (١٧٥٨)، وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (١٧٦١).

ثالثها: أن السنة نفسها نصّت على أنها قد تستقل بالتشريع وإفادة الأحكام، [كما في حديث المقدام بن معدى كرب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه. ألا يؤشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه. ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السباع..." الحديث^(١)].

رابعاً: أنه على فرض دلالة الآية على الحصر، فالمراد بالبيان فيها التبليغ لا الشرح. ولقد بلغ الرسول ﷺ كل ما أنزله الله إلى الناس، وهذا لا يُنافي أنه نسخ ما شاء الله نسخاً بالسنة.

خامساً: أنه على فرض دلالة الآية على الحصر، ودلالة البيان على خصوص الشرح، فإن المراد بما أنزل إلى الناس هو جنسه الصادق ببعضه، وهذا لا يُنافي أن تكون السنة ناسخة لبعض آخر، فيكون الرسول مُبيناً لما ثبت من الأحكام، وناسخاً لما ارتفع منها.

دليلهم الثاني: أن القرآن نفسه هو الذي أثبت أن السنة النبوية حجة، فلو نسخته السنة لعادت على نفسها بالإبطال؛ لأنّ النسخ رَفَع، وإذا ارتفع الأصل ارتفع الفرع. والدليل على أن القرآن هو الذي أثبت حجية السنة ما نقرّوه فيه من مثل قوله سبحانه: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١].

وننقُض هذا الاستدلال:

أولاً: بأنّ كلامنا ليس في جواز نسخ السنة لنصوص القرآن الدالة على حُجيتها حتى ترجع على نفسها بالإبطال، بل هو في جواز نسخ ما عدا ذلك مما يصحّ أن يتعلّق به النسخ.

ثانياً: أن ما استدلوا به حجة عليهم؛ لأن وجوب طاعة الرسول واتباعه يقضي بوجوب قبول ما جاء به على أنه ناسخ.

دليلهم الثالث: أن قوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢] قد جاء ردّاً على مَنْ أنكروا النسخ وعابوا به الإسلام ونبي الإسلام، بدليل قوله سبحانه

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢)، وصححه ابن حبان (١٢)، والألباني في الصحيحة (٢٨٧٠). وفي الباب عن العرياض بن سارية، وأبي رافع رضي الله عنه.

قبل هذه الآية: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزِيلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ١٠١]. ومعلوم أن روح القدس إنما ينزل بالقرآن. وإذن فلا يُنسخ القرآن إلا بقرآن.

وننقض هذا الاستدلال: بأن الكتاب والسنة كلاهما وحي من الله، وكلاهما نزل به روح القدس، بدليل قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَطِّقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِن هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، فالذهاب إلى أن ما ينزل به روح القدس هو خصوص القرآن باطل.

دليلهم الرابع: أن الله تعالى يقول: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّكَ بَقَرَةٌ غَيْرُ هَذَا أَوْ بَدَلُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥]، وهذا يفيد أن السنة لا تنسخ القرآن؛ لأنها تابعة من نفس الرسول ﷺ.

وندفع هذا الاستدلال: بمثل ما دفعنا به سابقه، وهو أن السنة ليست تابعة من نفس الرسول ﷺ على أنها هوى منه وشهوة، بل معانيها موحاة من الله تعالى إليه، وكل ما استقل به الرسول أنه عبر عنها بألفاظ من عنده، فهي وحي يوحى، وليست من تلقاء نفسه على هذا الاعتبار، وإذن فليس نسخ القرآن بها تبديلاً له من تلقاء نفسه، إنما هو تبديل بوحي.

دليلهم الخامس: أن آية: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] تدل على امتناع نسخ القرآن بالسنة، من وجوه ثلاثة:

أولها: أن الله تعالى قال: ﴿نَأْتِي بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، والسنة ليست خيراً من القرآن ولا مثله.

ثانيها: أن قوله: ﴿نَأْتِي﴾ يفيد أن الآتي هو الله. والسنة لم يأت بها الله، إنما الذي أتى بها رسوله.

ثالثها: أن قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٠١] ألم تعلم أنك الله له، ملك السموات والأرض وما لك من دونه الله من ولي ولا نصير؟ [البقرة: ١٠٦، ١٠٧] يفيد أن النسخ لا يصدر إلا عمن له الاقتدار الشامل، والملك الكامل، والسلطان المطلق، وهو الله وحده. وندفع الوجه الأول من هذا الاستدلال: بأن النسخ في الآية الكريمة أعم من أن يكون في الأحكام أو في التلاوة، والخيرية والمثلية أعم من أن يكونا في المصلحة أو في الثواب،

وقد سبق بيان ذلك. وإذن فقد تكون السنة الناسخة خيرًا من القرآن المنسوخ من هذه الناحية، وإن كان القرآن خيرًا من السنة من ناحية امتياز به خصائصه العليا دائمًا.

ونُدفع الوجّه الثاني: بأنّ السنة وحي من الله، وما الرسول إلا مُبلّغ ومُعبر عنها فقط. فالآتي بها على الحقيقة هو الله وحده.

ونُدفع الوجّه الثالث: بأنّا نقول بموجبه وهو أنّ الناسخ في الحقيقة هو الله وحده، والسنة إذا نُسختها فإنما تَنسخه من حيث إنها وحي صادر منه سبحانه.

... [هذا وللقائل أن يقول: إنّ من السنة ما يكون ثمرة لاجتهاده ﷺ، وهذا ليس وحيًا أُوحى إليه به، بدليل العتاب الذي وجهه القرآن إلى الرسول في [بعض المواضع]... فكيف يستقيم بعد هذا أن نقول: إنّ السنة وحي من الله؟]

والجواب: أن مُرادنا هنا بالسنة: ما كانت عن وحي جلي أو خفي، أما السنة الاجتهادية فليست مُرادة هنا البتة؛ لأنّ الاجتهاد لا يكون إلا عند عدم النص، فكيف يُعارضه ويرفعه؟ ...

ب- مقام الوقوع:

ما أسلفناه بين يديك كان في الجواز. أما الوقوع فقد اختلف المُجَوِّزون فيه: منهم من أثبتهم ومنهم من نفاه، ﴿وَلِكُلِّ وُجْهٍ هُومُولِيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨]، وهاك وجهة كل من الفريقين ... استدلل المثبتون على الوقوع بأدلة أربعة:

الدليل الأول: أنّ آية الجلد وهي: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢٠]

تشمل المُحَصِّنِينَ وغيرهم من الزناة. ثم جاءت السنة فنسخت عمومها بالنسبة إلى المُحَصِّنِينَ، وحكمت بأنّ جزاءهم الرّجم.

وقد ناقش النافون هذا الدليل بأمرين:

أحدهما: أنّ الذي ذكره تخصيص لا نسخ.

والآخر: أنّ آية "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة" ^(١) هي المُخْرِجة لصور التخصيص، وإن جاءت السنة مُوافقة لها. وقد سبق الكلام على آية "الشيخ والشيخة" في عداد ما نُسخت تلاوته وبقي حكمه، فلا تغفل.

الدليل الثاني: أن قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠] منسوخ بقوله ﷺ: "لا وصية لوارث"^(١).

وقد ناقشه النافون بـ...: أن الحديث بتمامه يفيد أن الناسخ هو آيات المواريث، لا هذا الحديث. وإليك النص الكامل للحديث المذكور: "إن الله أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث".

ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود^(٢)... ونصه: "عن ابن عباس ؓ في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، وكانت الوصية كذلك حتى نسختها آية المواريث".

[ومن أهل العلم من يقول بأن الآية غير منسوخة، وأن المراد بالوالدين والأقربين: من غير الوارثين^(٣)].

الدليل الثالث: أن قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَجْشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّهِنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥] منسوخ بقول ﷺ: "خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام. والثيب بالثيب جلد مائة والرجم"^(٤).

وقد ناقشه النافون:

أولاً: بأن الناسخ هنا هو آية الجلد وآية الشيخ والشيخة، ولو جاء الحديث موافقاً لهما.

ثانياً: بأن ذلك تخصيص لا نسخ؛ لأن الحكم الأول جعل الله له غاية هو الموت أو صدور تشريع جديد في شأن الزانيات. وقد حققنا أن رفع الحكم ببلوغ غايته المضروبة في دليله الأول ليس نسخاً.

(١) سبق تخريجه.

(٢) برقم: (٢٨٦٩)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٢٨٦٩).

(٣) انظر: تفسير الطبري (٣/ ٣٨٤-٣٨٨).

(٤) أخرجه مسلم (١٦٩٠) عن عبادة بن الصامت ؓ.

الدليل الرابع: أنّ نبيه ﷺ عن كلّ ذي ناب من السباع، وكلّ ذي مخلب من الطيور^(١)،
ناسخ لقوله سبحانه: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً
أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وقد ناقشه النافون: بأنّ الآية الكريمة لم تتعرض لإباحة ما عدا الذي ذكر فيها، إنما هو
مباح بالبراءة الأصلية، والحديث المذكور ما رَفَعَ إلّا هذه البراءة الأصلية، ورفَعُها لا
يُسمى نسخًا كما سلف بيانه.

من هذا العَرَضِ يَخْلُصُ لنا أنّ نسخ القرآن بالسنة لا مانع يمنعه عقلاً ولا [نقلًا] ...
غاية الأمر أنه [هل وقع؟] لعدم سلامة أدلة الوقوع كما رأيت.

٣- نسخ السنة بالقرآن^(٢):

هذا هو القسم الثالث، وفيه خلاف العلماء أيضًا بين تجويز ومنع على نمط ما مرّ في
القسم الثاني، بيد أن صوت المانعين هنا خافت، ... أما المُثَبِّتُونَ فيؤَيِّدُهُم دليلاً الجواز،
كما يُسَعِّفُهُم برهان الوقوع؛ ولهذا نجد في صفّ الإثبات جماهير الفقهاء والمتكلمين،
ولا نرى في صفّ النفي سوى الشافعي رحمه الله في أحد قوليه^(٣) ومعه... [جماعة] من
أصحابه، ومع ذلك فنَقُلْ هذا عن الشافعي فيه شيء من الاضطراب أو إرادة خلاف
الظاهر.

دليل الجواز:

استدل المُثَبِّتُونَ على الجواز هنا بمثل ما استدلوا على القسم السالف، فقالوا: إن
نسخ السنة بالقرآن ليس مستحيلاً لذاته ولا لغيره. أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن السنة
وَحْي، كما أنّ القرآن وحي، ولا مانع من نَسْخِ وَحْيٍ بوحْيٍ؛ لمكان التَّكَافُؤِ بينهما من هذه
الناحية.

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) انظر: الملع للشيرازي ص ٥٩، الإحكام للأمدى (٣/ ١٥٠-١٥٣)، البحر المحيط للزركشي (٥/ ٢٧٢-٢٨٢)،
معالم أصول الفقه عند أهل السنة ص ٢٦٠-٢٦٢.

(٣) انظر: الرسالة ص ١١٠-١١١.

أدلة الوقع والجواز:

واستدلوا على الوقوع بوقائع كثيرة، كل واقعة منها دليل على الجواز، كما هي دليل على الوقوع، لما علمت من أن الوقوع يدل على الجواز وزيادة.

من تلك الوقائع: أن استقبال بيت المقدس في الصلاة لم يُعرف إلا من السنة^(١)، وقد نسخه قوله تعالى: ﴿قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

ومنها: أن الأكل والشرب والمباشرة كان مُحَرَّمًا في ليل رمضان على مَنْ صام^(٢)، ثم نسخ هذا التحريم بقوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ نَشِئْهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ومنها: أن النبي ﷺ أبرم مع أهل مكة عام الحديبية صلحًا كان من شروطه: أن مَنْ جاء منهم مسلمًا رده عليهم. وقد وَفَّى بعده في أبي جندل^(٣) وجماعة من المكيين جاؤوا مسلمين. ثم جاءت امرأة فهِمَّ أن يردها، فأنزل الله: ﴿يَأْتِيَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]^(٤).

(١) وذلك فيما رواه البخاري (٤٠، ٣٩٩، ٤٤٨٦، ٤٤٩٢، ٧٢٥٢)، ومسلم (٥٢٥) واللفظ له، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «صليتُ مع النبي ﷺ إلى بيت المقدس ستة عشر شهرًا» حتى نزلت الآية التي في البقرة ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]... الحديث.

(٢) وذلك فيما رواه البخاري (١٩١٥) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: "كان أصحاب محمد ﷺ إذا كان الرجل صائمًا، فحضر الإفطار، فنام قبل أن يُفْطِر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يُمسي، وإن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائمًا، فلما حضر الإفطار أتى امرأته، فقال لها: أعندك طعام؟ قالت: لا ولكن أنطلق فأطلب لك، وكان يومه يعمل، فغلبته عيناه، فجاءته امرأته، فلما رآته قالت: خيبة لك، فلما انتصف النهار غشي عليه، فذكر ذلك للنبي ﷺ فنزلت هذه الآية: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَّارِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ففَرِحُوا بها فرحًا شديدًا، وَنَزَلَتْ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(٣) أبو جندل بن سهيل بن عمرو القرشي العامري، واسمه العاص، من خيار الصحابة، أسلم قديما بمكة فحبسه أبوه وأوقفه ومنعه الهجرة، ثم أفلت بعد الحديبية والتحق بأبي بصير بالعيص. توفي بطاعون عمواس سنة (١٨هـ). انظر: الطبقات الكبرى (٧/ ٢٨٤)، الثقات لابن حبان (٣/ ٤٥٢).

(٤) الحديث ورد بروايتين مختلفتين، وكلتاها في البخاري: الأولى (٢٧١١، ٤١٨٠) بلفظ: "... أنه لا يأتيك مِنَّا (أحد) وإن كان على دينك إلا رددته إلينا"، والثانية (٢٧٣١) بلفظ: "... أنه لا يأتيك منا (رجل) وإن كان على دينك إلا رددته إلينا"، والنسخ لا يتأتى إلا على الرواية الأولى؛ لأن المرأة غير داخلية في لفظ (رجل) كما في الرواية الثانية.

[اعتراض المانعين والجواب عنه: ...]

أورد المانعون على هذا الاستدلال الْمُعْتَمِدَ عَلَى تلك الوقائع شبهة، قالوا في تصويرها: يجوز أن يكون النسخ فيما ذكرتم ثابتاً بالسنة، ثم جاء القرآن مُوَافِقاً لها، وبهذا يؤول الأمر إلى نسخ السنة بالسنة. ويجوز أن الحكم المنسوخ كان ثابتاً أولاً بقرآن نُسخَتْ تلاوته، ثم جاءت السنة مُوافقة له، وبهذا يؤول الأمر إلى نسخ قرآن بقرآن.

ونُدفع هذه الشبهة: بأنها قائمة على مجرد احتمالات... لا يُؤَيِّدها دليل، ولو فتحنا بابها وجعلنا لها اعتباراً لما جاز لفقهاء أن يحكم على نَصِّ بأنه ناسخ لآخر إلا إذا ثبت ذلك صريحاً عن رسول الله ﷺ. ولكن ذلك باطل بإجماع الأمة على خلافه، واتفاقها على أن الحكم إنما يُسند إلى دليله الذي لا يُعرف سواه بعد الاستقراء الممكن.

أدلة المانعين ونقضها:

١- قالوا: إنَّ قوله ﷺ: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] يُفيد أن السُّنة ليست إلا بياناً للقرآن، فإذا نَسَخَهَا القرآن خرجت عن كونها بياناً له.

وننقض هذا: بأن الآية ليس فيها طريق من طُرُق الحَضَر. وعلى فرض وجود الحَضَر فالمراد بالبيان في الآية التبليغ لا الشرح، ولا ريب أن التبليغ إظهار. وعلى فرض أن الآية حاصرة للسنة في البيان بمعنى الشرح لا التبليغ فبيانها بعد النسخ باقٍ في الجملة، وذلك بالنسبة لما لم يُنسخ منها، وأنت تعلم أن بقاء الحكم الشرعي مشروط بعدم ورود ناسخ. فتدبر ولا حظ التفصيل الذي ذكرناه هناك في نقض الدليل لمانعي نسخ القرآن بالسنة؛ فإنه يُفيدك هنا.

٢- قال المانعون أيضاً: إنَّ نسخ السنة بالقرآن يُلبِّس على الناس دينهم ويُزعزع ثقتهم بالسنة، ويُوقع في رُوعهم أنها غير مَرْضِيَّة لله، وذلك يُفَوِّت مقصود الشارع من وجوب اتباع الرسول ﷺ وطاعته واقتداء الخلق به في أقواله وأفعاله. ولا ريب أن هذا باطل، فما استلزمه وهو نسخ السنة بالقرآن باطل.

وننقض هذا الاستدلال:

أولاً: بأن مثله يمكن أن يُقال في أي نوع آخر من أنواع النسخ التي تقولون بها. فما يكون جواباً لكم يكون مثله جواباً لنا.

ثانيًا: أن ما ذكره من استلزام نسخ السنة بالقرآن لهذه الأمور الباطلة غير صحيح؛ لأن أدلة القرآن متوافرة على أن الرسول ﷺ لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى. وذلك يَمْنَعُ لزوم هذه المُحاولات الفاسدة، ويجعل نسخ السنة بالقرآن كنسخ السنة بالسنة، والقرآن بالقرآن في نظر أي مُنصف كان.

٤- نسخ السنة بالسنة^(١) :

[وقد ذكرته تكملة للقسمه وإلا فمحله كتب مصطلح الحديث وأصول الفقه، ولا مدخل له في علوم القرآن. فمن أراد الوقوف على كلام العلماء في هذا القسم فليراجع مُصَنَّفَات تلك الفنون^(٢)] ...

نسخ القياس والنسخ به^(٣) :

وقد اختلف فيه علماؤنا^(٤)؛ فمنهم من مَنَعَ نسخ القياس والنسخ به مطلقًا، ومنهم من جَوَّزه مطلقًا، ومنهم من فصل؛... [فقالوا بجواز] نسخه والنسخ به إن كان قطعياً، وعلى منعه إن كان ظنيًا^(٥). والقطعي: ما قُطِع فيه بنفي الفارق، كقياس صب البول في الماء الراكد على البول فيه، فيأخذ حكمه...

أدلة المانعين مطلقًا:

وقد استدل القائلون بمَنَعَ نسخ القياس مطلقًا بأنَّ نَسْخَه يقتضي ارتفاع حكم الفرع مع بقاء حكم الأصل. وهذا لا يقبله العقل؛ لأنَّ العلة التي رتب عليها الشارع حُكْم الأصل موجودة في الفرع، وهي قاضية ببقاء الحكم في الفرع ما دام باقياً في الأصل.

(١) انظر: اللمع للشيرازي ص ٥٩، التلخيص في أصول الفقه (٢/ ٥١٤)، مذكرة في أصول الفقه ص ٣٤، الأصول من علم الأصول ص ٥٥.

(٢) وقد فصل المؤلف في هذا النوع أيضًا، فيمكنك مراجعته.

(٣) انظر: الإحكام للأمدى (٣/ ١٦٣-١٦٥)، الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ٢٥٤-٢٥٦)، البحر المحيط للزركشي (٥/ ٢٨٩ وما بعدها)، الجامع لمسائل أصول الفقه ص ١٥٧.

(٤) انظر: الإحكام للأمدى (٣/ ١٦٣-١٦٥)، البحر المحيط للزركشي (٥/ ٢٨٩ وما بعدها).

(٥) نسب المؤلف هذ القول للجمهور، وقد ذكر الزركشي والشوكاني ومحمد الأمين وغيرهم أن قول الجمهور المنع مطلقا. انظر: البحر المحيط للزركشي (٥/ ٢٨٩)، إرشاد الفحول (٢/ ٧٦)، مذكرة أصول الفقه ص ١٠٧.

ونوقش هذا الاستدلال بأمرين:

أحدهما: أنَّ نَسْخَ القياس لا يقتضي ما ذكره، بل يقتضي ارتفاع حكم الأصل تبعًا لارتفاع حكم الفرع، على معنى أنَّ نسخ حكم الفرع يدل على أنَّ الشارع قد ألغى العلة التي رتب عليها حكم الأصل، وإلغاؤها يقتضي ارتفاع حكمه.

والآخر: أنه لا مانع عقلاً من أن ينسخ الشارع الفرع بناء على أنه اعتبر قيداً في العلة لم يكن معتبراً من قبل، وهذا القيد موجود في الأصل وليس موجوداً في الفرع.

هذا دليل المانعين لجواز نسخ القياس مطلقاً مع مناقشته.

أما الدليل على منعه جواز النسخ به مطلقاً: فيتلخص في أنَّ المنسوخ به إما أن يكون نصّاً أو إجماعاً أو قياساً. لا جائز أن يكون نصّاً؛ لأنَّ دلالة أقوى من دلالة القياس، والضعيف لا يرفع ما هو أقوى منه. ولا جائز أن يكون المنسوخ به إجماعاً؛ لأنَّ الإجماع لا يصلح أن يكون ناسخاً ولا منسوخاً، كما سيأتي تحقيقه. ولا جائز أن يكون قياساً؛ لأنه يشترط لصحة القياس أن يسلم من المعارض المساوي له والأرجح منه، وهذا القياس المتأخر مفروض أنه أرجح من الأول، وإذن يتبين بظهوره بطلان القياس الأول. وإذا تبين بطلانه بطل القول بنسخه؛ لأنَّ النسخ رفع لحكم ثابت من قبل. وهذا قد تبين خطؤه وعدم ثبوته.

ونوقش هذا الاستدلال بأن إطلاق القول بأن النص أقوى دلالة من القياس غير مُسَلَّم، فإنَّ هناك من النصوص ما تخفى دلالاته حتى لا يفقهها إلا الخواص، على حين أنَّ هناك من الأقيسة ما تظهر دلالاته لكل باحث منصف، ثم إن دعواهم أن الأضعف لا ينسخ الأقوى دعوى باطلة لا دليل عليها. كما أن القياس الذي أجاز الجمهور نسخه والنسخ به هو "القياس في معنى الأصل"، ويسميه بعض العلماء: "القياس الجلي"، وهذا النوع في القياس أكثره قطعي، بل إن بعضهم لا يسميه قياساً، حتى إن نفاة القياس من الظاهرية أثبتوه وأقروه وإن كانوا لا يسمونه قياساً].

دليل المُجَوِّزين مطلقاً:

واستند المُجَوِّزون لنسخ القياس والنسخ به مطلقاً إلى أنَّ القياس دليل شرعي لم يقم دليل عقلي ولا نقلي على امتناع نسخه أو النسخ به.

ونوقش هذا الاستدلال: بأن إطلاقهم هذا يستلزم التسوية بين ظني القياس وقطعيه، ويستلزم جواز ارتفاع القطعي منه بالظني، وكلاهما غير مقبول...

دليل الجمهور:

واستدل الجمهور على جواز نسخه والنسخ به إن كان قطعياً بأن القياس القطعي لا يستلزم نسخه ولا النسخ به محالاً عقلياً ولا [نقلياً]...، واستدلوا على عدم جواز نسخه والنسخ به إن كان ظنياً، بأن جواز ذلك يستلزم المحال. أما بيانه بالنسبة لعدم جواز نسخه: فهو أن الناسخ له إما أن يكون قطعياً أو ظنياً، وكلا هذين مبطل للقياس الأول، والباطل لا ثبوت له حتى ينتسخ. ويستدلون على أن كلا هذين مبطل للقياس الأول: بأن اقتضاء القياس للحكم مشروط بالألا يظهر له معارض مساو له أو أرجح منه. ولا ريب أن القياس القطعي المتأخر أقوى من الأول، وأن الظني أرجح منه حتى يعقل نسخه له، فبظهور أحدهما يتبين بطلان ذلك القياس الأول، وإذن فلا نسخ. ودليلهم على عدم جواز النسخ به: هو أن المنسوخ بالقياس الظني إما أن يكون قطعياً أو ظنياً. لا جائز أن يكون قطعياً؛ لأن الظن لا يقوى على رفع اليقين. ولا جائز أن يكون ظنياً؛ لأن اقتضاء القياس الظني للحكم مشروط بالألا يظهر له معارض مساو له أو أرجح منه. وفي هذه الصورة قد ظهر له معارض وهو القياس المتأخر عنه الذي لا بد أن يكون أرجح منه، حتى يعقل نسخه له. وعلى هذا يكون القياس المتأخر مبيّناً بطلان اقتضاء القياس المتقدم للحكم، لا ناسخاً له.

نسخ الإجماع والنسخ به^(١):

جمهور الأصوليين على أن الإجماع لا يجوز أن يكون ناسخاً ولا منسوخاً، واستدلوا على أنه لا يجوز أن يكون ناسخاً: بأن المنسوخ به إما أن يكون نصاً أو إجماعاً أو قياساً. لا جائز أن يكون نصاً؛ لأن الإجماع لا بد أن يكون له نص يستند إليه، خصوصاً إذا انعقد على خلاف النص، وإذن يكون الناسخ هو ذلك النص الذي استند إليه الإجماع لا نفس الإجماع..

ولا جائز أن يكون المنسوخ بالإجماع إجماعاً؛ لأن الإجماع لا يكون إلا عن مستند يستند إليه من نص أو قياس، إذ الإجماع بدون مستند قول على الله بغير علم، والقول على

(١) انظر: اللمع للشيرازي ص ٦٠، الإحكام للآمدي (٣/ ١٦١-١٦٢)، البحر المحيط للزركشي (٥/ ٢٨٤-٢٨٩)، الجامع لمسائل أصول الفقه ص ١٥٦-١٥٧.

الله بغير علم ضلالة، والأمة لا تجتمع على ضلالة. ومُستند الإجماع الثاني لا بد أن يكون نصًا حدث بعد الإجماع الأول؛ لأن ذلك النص لو تحقق قبل الإجماع الأول ما أمكن أن يُنْعَد الإجماع على خلافه، ولا ريب أن حدوث نص بعد رسول الله ﷺ مُحال، فما أدّى إليه وهو نسخ الإجماع بالإجماع مُحال.

ولا جائز أن يكون المنسوخ بالإجماع قياسًا؛ لأن الإجماع على خلاف القياس يقتضي أحد أمرين: إما خطأ القياس، وإما انتساخه بمستند الإجماع، وعلى كلا التقديرين فلا يكون الإجماع ناسخًا.

واستدلوا: على أنه لا يجوز أن يكون الإجماع منسوخًا: بأن الإجماع لا يُعتبر حجة إلا بعد رسول الله ﷺ. وإذن فالناسخ له إما أن يكون نصًا أو قياسًا أو إجماعًا. لا جائز أن يكون نصًا؛ لأن الناسخ متأخر عن المنسوخ! ولا يُعقل أن يحدث نص بعد رسول الله ﷺ. ولا جائز أن يكون الناسخ للإجماع قياسًا؛ لأن نسخ الإجماع بالقياس يقتضي أن يكون الحكم الدال على الأصل حادثًا بعد الرسول وهو باطل. ولا جائز أن يكون الناسخ للإجماع إجماعًا؛ لما سبق. وأما قولهم: هذا الحكم منسوخ إجماعًا، فمعناه أن الإجماع انعقد على أنه نسخ بدليل من الكتاب أو السنة، لا أن الإجماع هو الذي نَسَخه.

المُجَوِّزُونَ ومُنَاقِشَتُهُمْ:

ما تقدّم هو مذهب الجمهور، ولكن بعض المعتزلة وآخرين جَوَّزُوا أن يكون الإجماع ناسخًا لكل حكم صلح النص ناسخًا له. واستدلوا بأدلة: منها أن نصيب المؤلفة قلوبهم من الزكوات ثابت بصريح القرآن، وقد نُسخ بإجماع الصحابة في زمن الصديق على إسقاطه^(١) (٢).

(١) نقل إجماع الصحابة على ذلك الأحناف. انظر: الهداية في شرح بداية المبتدي (١/ ١١٠)، البحر الرائق (٢/ ٢٥٨)، خلافاً لجمهور العلماء؛ من المالكية والشافعية والحنابلة القائلين ببقاء سهم المؤلفة قلوبهم. انظر: التاج والإكليل لمختصر خليل (٣/ ٢٣١)، روضة الطالبين (٢/ ٣١٣-٣١٤)، كشاف القناع (٢/ ٢٧٨)، الموسوعة الكويتية (٢٣/ ٣١٩).

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٣)، وابن جرير في تفسيره عن جابر عن عامر قال: "إنما كانت المؤلفة قلوبهم على عهد النبي ﷺ، فلما ولي أبو بكر رحمة الله تعالى عليه انقطعت الرُّشَا"، وأخرجه ابن أبي حاتم (١٠٣٧٨) عن الشعبي بنحوه. وفي الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (٢/ ١٢٨): "أن المؤلفة جاءت إلى أبي بكر ﷺ، وطلبوا منه أن يكتب لهم بعادتهم، فكتب لهم، فذهبوا بالكتاب إلى عمر ﷺ؛ ليأخذوا خطّه على الصحيفة، فمزّقها وقال: لا حاجة لنا بكم؛ فقد أعز الله الإسلام وأغنى عنكم، إما أسلمتم وإلا فالسيف بيننا وبينكم، فرجعوا إلى أبي بكر فقالوا له: أنت الخليفة أم هو؟ فقال: هو إن شاء الله، وأمضى ما فعله عمر". والخبر أخرجه ابن أبي حاتم (١٠٣٧٧) مختصرًا.

ونُوقش هذا بوجوه:

أولها: أنَّ الإجماع المذكور لم يثبت، بدليل اختلاف الأئمة المجتهدين في سُقوط نصيب هؤلاء.

ثانيها: أنَّ العلة في اعتبار المؤلفة قلوبهم من مَصَارِف الزكاة هي إعزاز الإسلام بهم. وفي عهد أبي بكر اعتر الإسلام فعلاً بكثرة أتباعه، واتَّسع رقعته، فأصبح غير مُحتاج إلى إعزاز، وسقط نصيب هؤلاء المؤلفة لسقوط علته.

ثالثها: أنه على فَرَض صحة هذا الإجماع، فإنَّ الإجماع لا بد له من مُستند، وإذن فالناسخ هو هذا المُستند، لا الإجماع نفسه.



موقف العلماء من الناسخ والمنسوخ:

العلماء في موقفهم من الناسخ والمنسوخ يختلفون، بين مُقَصِّر ومُقْتَصِد وغال، فالمقصرون هم الذين حاولوا التَّخْلَص من النَّسخ إطلاقاً سالكين به مسلك التأويل بالتخصيص ونحوه، كأبي مسلم ومَنْ وافقه. وقد بينا الرأي في هؤلاء سابقاً.

والمُقْتَصِدُونَ هم الذين يقولون بالنسخ في حدوده المعقولة، فلم ينفوه إطلاقاً كما نفاه أبو مسلم وأضرابه، ولم يتوسعوا فيه جُزْأً كالغالين، بل يقفون به موقف الضرورة التي يَتَضَيِّعُها وجود التَّعارض الحقيقي بين الأدلة، مع معرفة المُتَقَدِّم منها والمتأخر.

والغالون هم الذين تَزَيَّدُوا، فأدخلوا في النَّسخ ما ليس منه، ... ومن هؤلاء: أبو جعفر النحاس في كتابه (الناسخ والمنسوخ)، وَهَبَةُ اللَّهِ بن سلامة^(١)، وأبو عبد الله محمد ابن حزم^(٢)، وغيرهم؛ فإنهم أَلْفَوْا كُتُباً في النَّسخ، أَكْثَرُوا فيها من ذِكر النَّاسخ والمنسوخ، ... ومنشأ تَزَيَّدَهُمْ هذا أنهم... [أخذوا] بكلِّ ما نُقِلَ عن السلف أنه منسوخ، وفاتهم أنَّ السلف لم يكونوا يقصدون بالنسخ هذا المعنى الاصطلاحي، بل كانوا يقصدون به ما هو أعم منه، مما يشمل بيان المُجْمَل وتقييد المطلق ونحوها.

(١) هبة الله بن سلامة أَبُو الْقَاسِمِ الْمُقَرِّبِ الضَّرِيرِ الْمُفَسِّرِ، كَانَ مِنْ أَحْفَظِ النَّاسِ لِلتَّفْسِيرِ وَالنَّحْوِ وَالْعَرَبِيَّةِ، وَكَانَتْ لَهُ حَلَقَةٌ بِجَامِعِ الْمَنْصُورِ فِي بَغْدَادَ. وَتُوفِيَ سَنَةَ (٤١٠هـ). الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ (٢٧/ ١٦٣)، وَانْظُرْ: الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ (٨/ ٧٢).

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَزْمَ بْنِ تَمَّامَ بْنِ مَصْعَبَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُمَيْرَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْدَلُسِيِّ، مَحْدُثٌ، مَاتَ قَرِيباً مِنْ سَنَةِ (٣٤٠هـ). انْظُرْ: تَارِيخُ ابْنِ يُونُسَ (٢/ ١٨٨)، جَذْوَةُ الْمُقْتَبَسِ ص ٣٩.

منشأ غَلَطَ الْمُتَزَيِّدِينَ تَفْصِيلاً^(١):

ونستطيع أن نَرُدَّ أسباب هذا الغَلَطِ إلى أمور خمسة:

أولها: ظَنُّهُمْ أَنَّ ما شُرِعَ لسبب ثم زال سببه من المنسوخ. وعلى هذا عدوا الآيات التي وردت في الحث على الصبر، وتحمل أذى الكفار أيام ضَعْفِ المسلمين وَقِلَّتِهِم منسوخة بآيات القتال، مع أنها ليست منسوخة، بل هي من الآيات التي درأت أحكامها على أسباب، فالله أمر المسلمين بالصبر وعدم القتال في أيام ضَعْفِهِم وَقِلَّةِ عددهم؛ لعدة الضعف والقلة، ثم أمرهم بالجهاد في أيام قوتهم وكثرتهم؛ لعدة القوة والكثرة. وأنت خير بأن الحكم يدور مع علته وجوداً وَعَدَمًا، وأن انتفاء الحكم لانتفاء علته لا يُعَدُّ نسخاً، بدليل أن وجوب التَّحَمُّلِ عند الضعف والقلة لا يزال قائماً إلى اليوم، وأن وجوب الجهاد والدفاع عند القوة والكثرة لا يزال قائماً كذلك إلى اليوم.

ثانيها: تَوَهُّمُهُمْ أَنَّ إبطال الإسلام لما كان عليه أهل الجاهلية من قبيل ما نَسَخَ الإسلام فيه حكماً بحكم، كإبطال نكاح نساء الآباء، وكحُضْرِ عدد الطلاق في ثلاث، وعدد الزواج في أربع، بعد أن لم يكونا محصورين، مع أن هذا ليس نسخاً؛ لأنَّ النسخ رَفَعَ حكم شرعي، وما ذكره من هذه الأمثلة ونحوها رَفَعَ الإسلام فيه البراءة الأصلية، وهي حكم عقلي لا شرعي.

ثالثها: اشتباه التخصيص عليهم بالنسخ، كآيات التي خُصِّصَتْ باستثناء أو غاية، مثل قوله سبحانه: ﴿وَالشُّعْرَاءَ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [٣٣٤] أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٣٣٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٣٣٦﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا ﴿٣٣٧﴾ [الشعراء: ٢٢٤-٢٢٧]، ومثل قوله: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرٍ﴾ [البقرة: ١٠٩].

رابعها: اشتباه البيان عليهم بالنسخ في مثل قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦]؛ فإن منهم من توهم أنه ناسخ لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، مع أنه ليس ناسخاً له، وإنما هو بيان لما ليس بظلم، وبيان ما ليس بظلم يُعَرَفُ الظلم، (وبضدها تتميز الأشياء).

(١) انظر: الإتيان في علوم القرآن (٣/ ٧١-٧٢).

خامسها: توهمهم وجود تعارض بين نصين، على حين أنه لا تعارض في الواقع، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [المنافقون: ١٠]، وقوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]؛ فإن بعضهم توهم أن كلتا الآيتين منسوخة بآية الزكاة؛ لتوهمه أنها تعارض كلًّا منهما. على حين أنه لا تعارض ولا تنافي؛ لأنه يصح حمل الانفاق في كلتا الآيتين الأوليين على ما يشمل الزكاة وصدقة التطوع ونفقة الأهل والأقارب ونحو ذلك، وتكون آية الزكاة معهما من قبيل ذكر فرد من أفراد العام بحكم العام. ومثل هذا لا يقوى على تخصيص العام، فضلًا عن أن ينسخه؛ وذلك لعدم وجود تعارض حقيقي لا بالنسبة إلى كل أفراد العام حتى يكون ناسخًا، ولا بالنسبة إلى بعضها حتى يكون مخصصًا.

الآيات التي اشتهرت بأنها منسوخة:

قد عرفت أن... [أهل العلم] أكثروا القول بالآيات المنسوخة غلطًا منهم واشتباهاً. ونزידك هنا أن بعض... العلماء تعقب هؤلاء... بالنقد، كالقاضي أبي بكر ابن العربي^(١)، وكجلال الدين السيوطي^(٢)، الذي حصر ما يصلح لدعوى النسخ من آيات القرآن في اثنتين وعشرين آية، ثم ذكر أن الأصح في آيتي الاستئذان والقِسْمة الإحكام لا النسخ. وها هي ذي مشفوعة بالتعليق عليها، مرتبة بترتيب المصحف الشريف:

الآية الأولى^(٣):

لِلَّهِ ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

قيل^(٤): إنها منسوخة بقوله سبحانه: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ

(١) في كتابه الناسخ والمنسوخ، انظر على سبيل المثال (٢/ ١٥، ١٨، ٣٠٤ وما بعدها، ٣٨١) وغيرها من المواضع تجدها مبثوثة في بطون الكتاب.

(٢) انظر: الإتقان (٣/ ٧١-٧٧).

(٣) انظر: الناسخ والمنسوخ للزهري ص ١٨، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٧٦-٧٨، الناسخ والمنسوخ للمقري ص ٣٣-٣٦.

(٤) وهو مروى عن ابن عباس -في رواية-، وقتادة، وابن زيد، وأبي العالية، والحسن، وعطاء الخراساني، وعكرمة، والسدي، وزيد بن أسلم، والزهري. انظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة ص ٣٢، الناسخ والمنسوخ للزهري ص ١٨، تفسير الطبري (٢/ ٥٢٩)، تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢١٢)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٧٦.

قُولُوا وَجُوهَكُمْ سَطْرُهُ ﴿البقرة: ١٤٤﴾؛ لأن الآية الأولى تفيد جواز استقبال غير المسجد الحرام في الصلاة، ما دامت الآفاق كلها لله، ... والثانية تُفيد عدم جواز استقبال ... [غير المسجد الحرام] فيها، ما دامت تُحْتَم استقباله ... في أي مكان نكون فيه. ... [ومن العلماء من قال]: إن الآية المذكورة ليست منسوخة، وإنما هي محكمة. وهذا ما نرجّحه.

[ثم اختلفوا في توجيه ذلك، فمن قائل^(١): إنها] ... نزلت ردًا على قول اليهود حين حَوَّلَت القبلة إلى الكعبة: ﴿مَا وَلَّهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٤]. إذن فهي متأخرة في النزول عن آية التحويل، كما قال ابن عباس^(٢). وليس بمعقول أن يكون الناسخ سابقًا على المنسوخ. ثم معناها هكذا: إن الآفاق كلها لله، ... وإذن فله أن يأمر عباده باستقبال ما يشاء من الجهات في الصلاة، وله أن يحوّلهم من جهة إلى جهة. وهذا المعنى - كما ترى - لا يتعارض وأن يأمر الله عباده وجوبًا باستقبال الكعبة دون غيرها، بعد أن أمرهم باستقبال بيت المقدس، وحيث لا تعارض فلا نسخ، بل الآيتان مُحْكَمَتَان. ويُؤيد إحكام هذه الآية: أن جملة: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥] وردت بنصها في سياق الآيات النازلة في التحويل إلى الكعبة، ردًا على مَنْ طعنوا فيه. اقرأ - إن شئت - قوله سبحانه: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وبعضهم يمنع التعارض ويدفع النسخ بأن آية: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥] تفيد جواز التوجّه إلى غير الكعبة في خصوص صلاة النافلة سفرًا على الدابة، ويقول: إن هذا الحكم باق لم يُنسخ. أما الآية الثانية فتفيد وجوب استقبال الكعبة في الفرائض^(٣). [وذهب آخرون إلى أنها نزلت "في قوم عميت عليهم القبلة، فلم يعرفوا شطرها، فصلوا على أنحاء مختلفة"^{(٤)(٥)}].

(١) وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنه كما سيأتي.

(٢) أخرجه البيهقي (٢٢٤٥، ٢٢٤٦).

(٣) وهذا مروي عن ابن عمر رضي الله عنه، ورجحه ابن جرير الطبري. انظر: تفسير الطبري (٢/ ٥٣٠، ٥٣٣)، تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢١٢).

(٤) تفسير الطبري (٢/ ٥٣١)، وانظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٧٧.

(٥) وهو مروي عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه، وقول إبراهيم النخعي. انظر: تفسير الطبري (٢/ ٥٣٢).

وبعضهم يحمل الآية الأولى على التوجه في الدعاء، والثانية على التوجه في الصلاة^(١). وإذن لا تعارض على [هذه الاحتمالات]...، وحيث لا تعارض فلا نسخ... نعم إن آية: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ناسخة لما كان واجبا بالسنة من وجوب استقبال بيت المقدس^(٢)، على رأي مَنْ لا يمنع نسخ السنة بالقرآن.

الآية الثانية^(٣):

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

فإنها تفيد أن الوصية للوالدين والأقربين فرض مكتوب، وحق واجب على مَنْ حضره الموت من المسلمين. وقد اختلف في نسخ هذه الآية وفي ناسخها:

فالجمهور: على أنها منسوخة، وأن ناسخها آيات الموارث^(٤).

(١) قال ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق ص ٤١٤: "حمل الآية على استقبال المسافر في التنفل على الرحلة [أو] على حال الغيم ونحوه بعيد جدا عن ظاهر الآية وإطلاقها وعمومها وما قصد بها؛ فإن (أين) من أدوات العموم، وقد أكد عمومها بـ (ما) إرادة لتحقيق العموم، كقوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]، والآية صريحة في أنه أينما وُلِّيَ العبد فُتِمَ وَجْهه الله من حضر أو سفر، في صلاة أو غير صلاة؛ وذلك أن الآية لا تعرض فيها للقبلة ولا لحكم الاستقبال، بل سياقها لمعنى آخر وهو بيان عظمة الرب تعالى وسعته، وأنه أكبر من كل شيء، وأعظم منه، وأنه محيط بالعالم العلوي والسفلي... فالآية باقية على عمومها وإحكامها، ليست منسوخة ولا مخصصة، بل لا يصح دخول النسخ فيها؛ لأنها خبر عن ملكه للمشرق والمغرب، وأنه أين ما وُلِّيَ الرجل وَجْهه فُتِمَ وَجْهه الله، وعن سعته وعلمه، فكيف يمكن دخول النسخ والتخصيص في ذلك" اهـ.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ٢٣٠-٢٣٧، تفسير الطبري (٣/ ٣٨٥-٣٩٢)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٨٨-٨٨، نواسخ القرآن لابن الجوزي (١/ ٢١٩-٢٢٩).

(٤) قال ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (١٧/ ١٩٨): "والوصية للوالدين والأقربين منسوخة بآية الموارث كما اتفق على ذلك السلف" اهـ.

وقال الشنقيطي في المذكرة ص ١٠٣-١٠٤: "وأما آية الوصية للوالدين والأقربين فالتحقيق أنها منسوخة بآية الموارث، والحديث بيان للناسخ، وبيان المتواتر لا يشترط فيه التواتر كما تقدم، والحديث يشير إلى أن الناسخ لها آيات الموارث؛ لأن ترتيبه رحمه الله نفى الوصية للوارث بالفاء على إعطاء كل ذي حق حقه -يعني الميراث في قوله ﷺ: (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث)- يدل على ذلك". وانظر: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص ٢٩.

وهذا القول نسبته ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٢٩٩) لابن عمر، وأبي موسى الأشعري، وسعيد بن المسيب، والحسن، ومجاهد، وعطاء، وسعيد بن جبير، ومحمد بن سيرين، وزيد بن أسلم، والربيع بن أنس، وقتادة، والسدي، ومقاتل بن حيان، وإبراهيم النخعي، وشريح، والضحاك، والزهري، ونسبه الثعلبي في تفسيره (٢/ ٥٧)، لعلي وعائشة رضي الله عنهما. واختاره ابن القيم في مفتاح دار السعادة (٢/ ٣٣)، وابن كثير في تفسيره (١/ ٢١١).

وقيل: إنها منسوخة بالسنة، وهي قوله ﷺ: "لا وصية لوارث"^(١).
وقيل: منسوخة بإجماع الأمة على عدم... ["جواز الوصية لوارث إلا عند رضا الورثة"]^(٢).

وقيل: إنها محكمة لم تُنسخ^(٣).

ثم اختلف هؤلاء القائلون بالإحكام، فبعضهم يحملها على مَنْ حُرِمَ الإرث من الأقربين^(٤)، وبعضهم يحملها على مَنْ له ظروف تقضي بزيادة العطف عليه، كالعجزة وكثيري العيال من الورثة.

... [والأقرب] أن الحق مع الجمهور، في أن الآية منسوخة، وأن ناسخها آيات الموارث. أما القول بإحكامها فتكلّف ومشّي في غير سبيل؛ لأنّ الوالدين - وقد جاء ذكرهما في الآية - لا يُحرمان من الميراث بحال. ثم إن أدلة السنة متوافرة على عدم جواز الوصية لوارث، محافظة على كتلة الوارثين أن تتفتّت، وحماية للرحم من القطيعة التي نرى آثارها السيئة بين من زين الشيطان لمورّثهم أن يزرع لهم شجرة الضغينة قبل موته بمفاضلته بينهم في الميراث عن طريق الوصية.

وأما القول بأن الناسخ السنة، ... [فهذا كما سبق في الكلام على نسخ السنة للقرآن].

وأما القول بأن الناسخ هو الإجماع فيدفعه ما بيناه من عدم جواز نسخ الإجماع والنسخ به. نعم إن نسخ آية الوصية بآيات الموارث فيه شيء من الخفاء والاحتمال، ولكن السنة النبوية أزال الخفاء ورفعت الاحتمال حين أفادت أنها ناسخة، إذ قال ﷺ

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٨٨، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص ٢٦.

(٣) انظر: الناسخ والمنسوخ لابن العربي (٢/ ١٧-١٨)، تفسير المظهر ص ١٨٦.

(٤) روي عن الضحّاك، ومسروق، وعبد الله بن معمر، وأبي مجلز، ولاحق بن حميد، والحسن، وجابر بن زيد، وعبد الملك بن يعلى، وطاوس. واختاره ابن جرير. انظر: تفسير الطبري (٣/ ٣٨٤-٣٨٨).

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣/ ٣٨٦، ٣٨٨-٣٩٠) عن ابن عباس، وقتادة، وطاوس، والحسن، ومسروق، والربيع. وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٠٠) عن أبي العالية، ونسبه لسعيد بن جبير، والضحاك، ومقاتل بن حيان، والزهرى.

بعد نزول آية المواريث: "إن الله أعطى كل ذي حقَّ حَقَّهُ، فلا وصية لوارث" ^(١). وفي هذا المعنى يُنقل عن الشافعي ما خلاصته: إن الله تعالى أنزل آية الوصية وأنزل آية المواريث، فاحتمل أن تكون الوصية باقية مع المواريث، واحتمل أن تكون المواريث ناسخة للوصية. وقد طلب العلماء ما يرجح أحد الاحتمالين، فوجدوه في سنة رسول الله ﷺ: "لا وصية لوارث" ^(٢)...

هذا، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الشعبي والنخعي ^(٣) ذهبوا إلى عدم نسخ آية الوصية مُستندين إلى أن حكمها هو النذب لا الوجوب، فلا تعارض بينها وبين آية المواريث، كما لا تعارض بينها وبين حديث: "لا وصية لوارث"؛ لأنَّ معناه، لا وصية واجبة، وهو لا ينافي نذب الوصية، وحيث لا تعارض فلا نسخ. ولكن هذا الرأي... [ضعيف]؛ لأنه خلاف الظاهر المُتبادر من لفظ (كتب) المعروف في معنى الفرضية، ومن لفظ (حقاً على) المتقين) المعروف في معنى الإلزام. ومن شواهد السنة الناهية عن الوصية لوارث.

الآية الثالثة ^(٤):

﴿وَالَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٨٤).

فإنها تفيد تخيير من يطيق الصوم بين الصوم والإفطار مع الفدية، وقد نُسخ ذلك بقوله سبحانه: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: ١٨٥) المفيد لوجوب الصوم دون تخيير على كل صحيح مقيم من المسلمين.

وقيل: إنَّ الآية محكمة لم تُنسخ ^(٥)؛ لأنها على حذف حرف النفي، والتقدير: "وعلى الذين لا يطيقونه فدية طعام مسكين". ويدل على هذا الحذف قراءة "يُطَوَّقُونَهُ" بتشديد

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: الرسالة للشافعي ص ١٣٨-١٣٩.

(٣) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٨٨.

(٤) انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ٤٢ وما بعدها، تفسير الطبري (٣/ ٤١٨-٤٣٧)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٩٤-٩٥.

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣/ ٤٢٧-٤٣٤) عن ابن عباس، وابن عمر -في رواية عنهما-، وعلي، وعائشة رضي الله عنهم، والسدي، وسعيد بن المسيب، وعكرمة، وسعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد، وطاوس، والضحاك.

الواو وفتحها^(١)، والمعنى: يطيقونه بجُهد ومشقة. وإذن لا تعارض ولا نسخ^(٢). ويرد هذا الرأي:

أولاً: بأنه مبني على أنّ في الآية حذفاً، ولا ريب أنّ الحذف خلاف الأصل. أما قراءة "يُطَوَّقُونَهُ" بالتشديد، فلا تدل على مشقة تصل بصاحبها إلى جواز الفطر بعد إيجاب الصوم من غير تخيير، بل تدل على مشقة ما، ولا شك أنّ كلّ صوم فيه مشقة ما خصوصاً أول مشروعيته.

ثانياً: أنّ أبا جعفر النحاس^(٣) روى في كتابه الناسخ والمنسوخ^(٤) عن سلمة بن الأكوع أنه قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] كان من شاء منا صام ومن شاء أن يفتدي فعل، حتى نسختها الآية بعدها.

[وروي مثله عن معاذ بن جبل^(٥)، وابن عمر^(٦) وابن عباس رضي الله عنهم^(٧)].

(١) وهي قراءة ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما، وقرأ بها عكرمة، وسعيد بن جبيرة، ومجاهد، وغيرهم. انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ٤٦-٤٧، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات (١/ ١١٨).

(٢) قال ابن تيمية رحمته الله في بيان تلبس الجهمية (٨/ ٥١٦): "... كان الصحابة ومن بعدهم من العلماء يقولون في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ فَمَنْ نَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، ﴿[البقرة: ١٨٤]، دَلَّ عَلَى أَنَّ المقيم المطيق يختير بين الصيام والافتداء وهو منسوخ بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وهذا معلوم بالتواتر وإجماع الأمة: أن الصيام واجب على المقيم القادر لا يختار بينه وبين الافتداء كما كان في أول الأمر. وقد قال كثير من السلف: هذه الآية ليست منسوخة، وأرادوا أن فيها أحكاماً غير منسوخة كما قد يُستدل بها على افتداء العاجز والمرضع والحامل، لكن الحكم الأول قد اتفقوا على نسخه "اهـ.

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) ص ٩٤، وقد أخرجه البخاري (٤٥٠٧)، ومسلم (١١٤٥).

(٥) أخرجه أبو داود (٥٠٧)، وصححه الحاكم (٢/ ٢٧٤)، والذهبي، والألباني في صحيح أبي داود (٥٢٤).

(٦) أخرجه البخاري (١٩٤٩)، (٤٥٠٦).

(٧) أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ ص ٤٣، والنحاس ص ٩٥.

(٨) وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٣/ ٤١٩-٤٢٤) عن علقمة، وإبراهيم النخعي، وعبيدة السلماني، والضحاك، وعامر الشعبي، وعكرمة، والحسن البصري، وقتادة، والربيع بن أنس.

كما أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢/ ٦٨٨)، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٠٨)، عن محمد بن كعب، وعلقه عن عطاء الخراساني (١/ ٣٠٨).

وأخرجه وكيع وعبد بن حميد -كما في الدر المنثور (١/ ٤٣٢)- عن عطاء بن أبي رباح.

وأخرجه عبد الله بن وهب في جامعه (٣/ ٦٥) عن زيد بن أسلم.

وهو قول مقاتل بن سليمان، والزهري، واختيار ابن جرير، والنحاس، ومحمد الأمين الشنقيطي. انظر: تفسير

مقاتل (١/ ١٦٠)، الناسخ والمنسوخ للزهري ص ١٩. تفسير الطبري (٣/ ٤٣٤)، الناسخ والمنسوخ للنحاس

ص ٩٤، أضواء البيان (٢/ ٤٤٨)، دفع إيهام الاضطراب ص ٣٠.

الآية الرابعة^(١):

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾
[البقرة: ١٨٣].

فإن هذا التشبيه يقتضي موافقة من قبلنا كانوا عليه من تحريم الوطء والأكل بعد النوم ليلة الصوم. وقد نُسخ ذلك بقوله سبحانه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

كذلك قالوا، ولكنك تعلم أن التشبيه لا يجب أن يكون من كل وجه، وإذن فالتشبيه في الآية الأولى لا يقضي بما ذكروه من وجوب موافقة أهل الكتاب فيما كانوا عليه في صومهم، استدلالاً بالتشبيه في قوله: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وعلى هذا فلا تعارض بين الآيتين، وحيث انتفى التعارض انتفى النسخ^(٢).

(١) انظر: النسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ٣٨-٤٢، النسخ والمنسوخ للنحاس ص ٩٢، نواسخ القرآن (١/ ٢٣٠-٢٣٢).

(٢) ذكر ابن الجوزي في نواسخ القرآن (١/ ٢٣٠-٢٣٧): أن في كاف التشبيه في قوله: (كما) ثلاثة أقوال:

الأول: أنها ترجع إلى حكم الصوم وصفته لا إلى عدده. وعلى هذا القول تكون الآية منسوخة.

ويشهد لذلك ما رواه البخاري (١٩١٥) عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: "كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر، لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي، وإن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً، فلما حَضَرَ الإفطار أتى امرأته، فقال لها: أعندك طعام؟ قالت: لا، ولكن أنطلق فأطلب لك، وكان يومه يعمل، فغلبته عيناه، فجاءته امرأته، فلما رآته قالت: خَيِّبَ لك، فلما انتصف النهار غُشي عليه، فَذَكَرَ ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فنزلت هذه الآية: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ففرحوا بها فرحاً شديداً، ونزلت: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وكذلك ما رواه أبو داود (٢٣١٣)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٢٠٠٣)، عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]، كان الناس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلوا العتمة حَرَّمَ عليهم الطعام والشراب والنساء، وصاموا إلى القابلة، فاختار رجل نفسه، فجامع امرأته، وقد صلى العشاء، ولم يُفطر، فأراد الله تعالى أن يجعل ذلك يُسْراً لمن بقي ورُخصةً ومنفعةً، فقال سبحانه: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] الآية، وكان هذا مما نفع الله به الناس ورَخَّصَ لهم وَيَسَّرَ".

وروي مثله: عن معاذ بن جبل، وكعب بن مالك، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن أبي ليلى، ومجاهد، وعكرمة، وقتادة، وأبي العالية، وسعيد بن جبیر، والسدي، وعطاء الخراساني، وغيرهم. واختاره ابن العربي. ينظر: النسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ٣٨، تفسير الطبري (٣/ ٤٩٤-٥٠٣)، تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣١٦)، النسخ والمنسوخ للنحاس ص ٩٢، ١٠٠، النسخ والمنسوخ لابن العربي (٢/ ٢٥)، الدر المنثور (١/ ٤٧٥-٤٧٦).

الثاني: أنها ترجع إلى وقت الصوم ومقداره لا إلى صفته. وعليه فتكون الآية محكمة غير منسوخة.

وهذا مروي عن قتادة، والشعبي، واختاره ابن جرير رضي الله عنه. انظر: تفسير ابن جرير (٣/ ٤١٠، ٤١٢)، تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٠٤-٣٠٥).

الآية الخامسة^(١):

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ فَقَالَ فِيهِ قُلٌ قَتَالَ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧].

فإنها تفيد حرمة القتال في الشهر الحرام. وقد روى ابن جرير عن عطاء بن ميسرة^(٢) أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَقَتِّلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يَقْتُلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]^(٣). ونقل أبو جعفر النحاس^(٤) إجماع العلماء ما عدا عطاء [بن أبي رباح] على القول بهذا النسخ. ووجه ذلك: أن آية: ﴿وَقَتِّلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] أفادت الإذن بقتال المشركين عموماً، والعموم في الأشخاص يستلزم العموم في الأزمان. وأيدوا ذلك بأن رسول الله ﷺ قاتل هوازن بحنين، وثقيفاً بالطائف في شوال وذو القعدة سنة ثمان من الهجرة. ولا ريب أن ذا القعدة شهر حرام.

وقيل: إن النسخ لم يقع بهذه الآية، إنما وقع بقوله سبحانه: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]^(٥)؛ فإن عموم الأمانة يستلزم عموم الأزمنة.

= الثالث: أن التشبيه راجع إلى نفس الصوم لا إلى صفته ولا إلى عدده. وبيان ذلك: أن قوله تعالى: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ لا يدل على عدد ولا صفة ولا وقت، وإنما يشير إلى نفس الصيام. وعلى هذا القول لا تكون الآية منسوخة. وهذا القول اختاره ابن الجوزي، وابن القيم في جلاء الأفهام ص ٢٨٤.

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ٢٠٥-٢٠٧، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ١٢١-١٢٣، نواسخ القرآن (١/ ٢٦٨-٢٧١).

(٢) عطاء بن أبي مسلم، (واسم أبيه: ميسرة، وقيل: عبد الله)، الخراساني البلخي، أبو أيوب، مولى المهلب بن أبي صفرة، نزيل الشام. توفي بأريحا سنة (١٣٥هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ١٩٠)، طبقات المفسرين للدواودي (١/ ٣٨٥).

(٣) أخرجه ابن جرير عن ابن عباس، وعطاء بن ميسرة، والزهري، وأخرجه ابن أبي حاتم عن سفيان الثوري، وأخرجه النحاس عن قتادة، ونسبه إلى سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، والأوزاعي، وهو اختيار ابن جرير. ينظر: تفسير الطبري (٤/ ٣١٤)، تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٣٨٥)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ١٢١-١٢٣.

(٤) في الناسخ والمنسوخ ص ١٢١.

(٥) رواء النحاس في الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ١٢٢-١٢٣، عن ابن عباس و قتادة، واختاره محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله؛ حيث يقول: "تحريم الأشهر الحرم منسوخ بعموم آيات السيف، ومن يقول بعدم النسخ يقول: هو مخصص لها، والظاهر أن الصحيح كونها منسوخة، كما يدل عليه فعل النبي ﷺ في حصار ثقيف في الشهر الحرام، الذي هو ذو القعدة، كما ثبت في الصحيحين... وهذا القول هو المشهور عند العلماء، وعليه فقله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ ناسخ لقوله منها: ﴿أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾، وقوله: ﴿لَا تَحْلُوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾، وقوله: ﴿الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ الآية.

والمنسوخ من هذه ومن قوله: ﴿أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾، هو تحريم الشهر في الأولى، والأشهر في الثانية فقط دون ما تضمنته من الخبر؛ لأن الخبر لا يجوز نسخه شرعاً". دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص ١١٠-١١١.

ذلك رأي الجمهور. وهو محجوج فيما نفهم بما ذهب إليه عطاء وغيره^(١)، من أن عموم الأشخاص في الآية الأولى، وعموم الأمكنة في الآية الثانية لا يستلزم واحد منهما عموم الأزمنة. وإذن فلا تعارض ولا نسخ. بل الآية الأولى نهت على العموم في الأشخاص، والثانية نهت على العموم في الأمكنة. وكلاهما غير مناف لحرمة القتال في الشهر الحرام؛ لأن عموم الأشخاص وعموم الأمكنة يتحققان في بعض الأزمان الصادق بما عدا الأشهر الحرم. ويؤيد ذلك أن حرمة القتال في الشهر الحرام لا تزال باقية، اللهم إلا إذا كان جزاء لما هو أشد منه، فإنه يجوز حينئذ لهذا العارض، كما دل عليه قول الله في الآية نفسها: ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ. وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

الآية السادسة^(٢):

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].
فإنها منسوخة بقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَبِّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤]؛ لأن الآية الأولى أفادت أن من توفى عنها زوجها يوصى لها بنفقة سنة وبسكنى مدة حول ما لم تخرج، فإن خرجت فلا شيء لها^(٣). وأما الثانية فقد أفادت وجوب انتظارها أربعة

(١) واختاره ابن القيم في زاد المعاد (٣/ ٣٠٢)؛ حيث يقول: "قال الله تعالى في سورة المائدة، وهي من آخر القرآن نزولا، وليس فيها منسوخ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا يُلْهَوْنَ أَشْغَارَ اللَّهِ وَلَا شَعْبَرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ﴾ [المائدة: ٢]، وقال في سورة البقرة: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فهاتان آيتان مدينتان بينهما في النزول نحو ثمانية أعوام، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ناسخ لحكمهما، ولا أجمعت الأمة على نسخه، ومن استدلل على نسخه بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] ونحوها من العمومات، فقد استدلل على النسخ بما لا يدل عليه، ومن استدلل عليه بأن النبي ﷺ بعث أبا عامر في سرية إلى أوطاس في ذي القعدة، فقد استدلل بغير دليل؛ لأن ذلك كان من تمام الغزوة التي بدأ فيها المشركون بالقتال، ولم يكن ابتداء منه لقتالهم في الشهر الحرام". وللاستزادة راجع كلامه في زاد المعاد (٣/ ٣٤٤-٣٤٥)، أحكام أهل الذمة (٢/ ٨٩٠-٨٩٢).

(٢) انظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة ص ٣٦، الناسخ والمنسوخ للنحاس ٢٣٩-٢٥٣، نواسخ القرآن (١/ ٢٩٣-٢٩٦).

(٣) انظر: تفسير البغوي (١/ ٣٢٧).

أشهر وعشرا. ولازم هذا أنه لا يجوز لها أن تخرج في هذه المدة أو تتزوج^(١).
وقيل: إن ذلك تخصيص لا نسخ؛ فإن المرأة قد تكون عدتها سنة كاملة إذا كانت حاملا. ويُردّ هذا بأن الآية الأولى تفيد اعتداد المرأة حولًا كاملاً إذا كانت غير حامل، أو كانت حاملاً ولم يمكث حملها سنة. والآية الثانية قد رَفَعَتْ هذا جَزْماً، وذلك مُحَقِّقٌ للنسخ. على أن الاعتداد حولًا كاملاً فيما إذا كانت المرأة حاملاً ليس لدلالة الآية الأولى عليه، بل لآية ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، وهذا لا يتقيد بعام، بل ربما يزيد أو ينقص.

وقيل: إن الآية الأولى محكمة، ولا مُنافاة بينها وبين الثانية؛ لأن الأولى خاصة فيما إذا كان هناك وصية للزوجة بذلك ولم تخرج ولم تتزوج. أما الثانية ففي بيان العدة والمدة التي يجب عليها أن تمكثها. وهما مقامان مختلفان^(٢).

ويُردّ هذا بأن الآية الأولى تجعل للمتوفى عنها حق الخروج في أي زَمَنٍ، وحق الزواج، ولم تُحَرِّم عليها شيئاً منهما قبل أربعة أشهر وعشر. وأما الثانية فقد حرمتها، وأُوجبت عليها الانتظار دون خروج وزواج طول هذه المدة، فالحق هو القول بالنسخ^(٣)، وعليه جمهور العلماء^(٤).

(١) ويشهد لذلك ما رواه البخاري (٤٥٣٠) عن ابن الزبير قال: قلت لعثمان بن عفان: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] قال: قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها؟ أو تدعها؟ قال: «يا ابن أخي لا أغير شيئاً منه من مكانه».

وومن روي عنهم القول بالنسخ أيضاً: ابن عباس رضي الله عنهما، وقادة، والضحاك، والربيع، وعبد الرحمن بن زيد، ومقاتل بن سليمان، والحسن البصري، واختاره ابن جرير، والشنقيطي. انظر: تفسير مقاتل (١/ ٢٠٢)، تفسير الطبري (٥/ ٢٥٤-٢٥٧)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٢٤٠، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص ٣٥. ونسبه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٤٥٢) إلى مجاهد، وعكرمة، والربيع بن أنس، ومقاتل بن حيان.
(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٢٥٨) عن مجاهد، وقال ابن كثير في تفسيره (١/ ٢٩٦): (هذا القول له اتجاه، وفي اللفظ مساعدة له، وقد اختاره جماعة، منهم الإمام أبو العباس ابن تيمية).

(٣) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: "الصواب أن نسخ العدة لكلا الحكمين نسخ لإيجاب الزيادة، ولتحريم نكاح الأزواج، فهو نسخ لبعض موجب الخطاب الذي أريد وإبقاء لبعضه، وهو كتخصيص العموم الذي استقر وأبد كآية اللعان ونحوها" المستدرك على مجموع الفتاوى (٢/ ٣٢).

(٤) انظر: تفسير الطبري (٥/ ٢٥٤-٢٥٦)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٢٣٩، تفسير ابن كثير (١/ ٢٩٦).

الآية السابعة^(١) :

﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

.. [قيل] منسوخة بقوله سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ لأن الآية الأولى... [قد يفهم من ظاهرها] أن الله يُكَلِّفُ العباد حتى بالخطرات التي لا يملكون دفعها، والآية الثانية تُفيد أنه لا يُكَلِّفهم بها؛ لأنه لا يكلف نفسًا إلا وُسْعها^(٢).

والذي يظهر لنا أن الآية الثانية... [مُبَيَّنَة] للأولى وليست ناسخة؛ لأن إفادة الأولى لتكليف الله عباده بما يستطيعون مما أبدوا في أنفسهم أو أخفوا، لا تزال هذه الإفادة باقية، وهذا لا يُعارض الآية الثانية حتى يكون ثمة نسخ^(٣).

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة ص ٣٧، الناسخ والمنسوخ للزهرى ص ٢١-٢٢، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٢٧٣-٢٧٦.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٩٩٠) عن علي، وأخرجه ابن جرير في تفسيره (١٠٣-١١٨) عن ابن مسعود، وأبي هريرة، وعائشة، وابن عباس - من رواية سعيد بن جبيرة - رضي الله عنه، وسعيد بن جبيرة، ومجاهد بن جبر، والشعبي، والحسن البصري، وقتادة، والسدي.

وأخرجه أبو عبيد في ناسخه ص ٢٧٧، عن إبراهيم النخعي. وهو قول الزهري، ومقاتل بن سليمان. انظر: الناسخ والمنسوخ للزهرى ص ٢١-٢٢، تفسير مقاتل (١/ ٢٣١). واختاره محمد الأمين الشنقيطي في دفع إيهام الاضطراب ص ٣٧.

(٣) والقول بأنها محكمة مروى عن عائشة، وابن عباس - في رواية -، والضحاك، والربيع، والحسن، وغيرهم، واختاره ابن جرير، والنحاس، وابن تيمية؛ إذ يقول: "وحقيقة الأمر: أن قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ﴾ لم يدل على المؤاخذه بذلك؛ بل دل على المحاسبة به، ولا يلزم من كونه يُحَاسَبُ أن يُعَاقَب؛ ولهذا قال: ﴿فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾، لا يَسْتَلْزَمُ أنه قد يغفر ويعذب بلا سبب ولا ترتيب، ولا أنه يغفر كل شيء أو يعذب على كل شيء، مع العلم بأنه لا يعذب المؤمنين وأنه لا يغفر أن يشرك به إلا مع التوبة. ونحو ذلك. والأصل أن يُفَرَّقَ بين ما كان مجامعا لأصل الإيمان وما كان مُثَاقِلًا له، ويُفَرَّقَ أيضا بين ما كان مقدورا عليه فلم يفعل وبين ما لم يترك إلا للعجز عنه، فهذان الفَرْقان هما فَضْلٌ في هذه المواضع المُشْتَبِهَةِ" اهـ.

وقال ابن رجب: "لمَّا نزل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، شَقَّ ذلك على المسلمين، وظنوا دُخُولَ هذه الخواطر فيه، فنزلت الآية التي بعدها، وفيها قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِطِلْنَا مَا لَأَطَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فَبَيَّنَتْ أن ما لا طاقة لهم به، فهو غير مؤاخذ به، ولا مكلف به، وقد سَمَّى ابنُ عباس، وغيره ذلك نسخًا، ومرادهم: أن هذه الآية أزالَت الإيهام الواقع في النفوس من الآية الأولى، وَبَيَّنَتْ أن المراد بالآية الأولى العزائم المصمَّم عليها، ومثل هذا كان السَّلَفُ يَسْمُونَهُ نسخًا" اهـ. انظر: تفسير الطبري (٦/ ١١٣-١١٨)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٦٦، مجموع الفتاوى (١٠/ ٧٦٢)، جامع العلوم (٣/ ١٠٤٨).

وقال بعضهم: إن الآية محكمة؛ لأنها خاصة بكتمان الشهادة وإظهارها^(١). ويردّه أنه لا دليل على هذا التخصيص.

وقال بعضهم: إنها محكمة مع بقائها على عمومها، والمعنى: أن الله يُحاسب المؤمنين والكافرين بما أبدوا وبما أخفوا، فيغفر للمؤمنين ويعذب الكافرين والمنافقين^(٢). ويردّه أن هذا العموم لا يُسلم بعد ما تقرر من أن الله لا يُكلف نفساً إلا وسعها، سواء أكانت نفساً مؤمنة أم كافرة؛ لأن لفظ (نفساً) نكرة في سياق النفي فيعمّ.

الآية الثامنة^(٣):

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

قال السيوطي^(٤): "ليس في آل عمران آية يصح فيها دعوى النسخ إلا هذه الآية. فقد قيل: إنها منسوخة بقول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] اهـ^(٥).

والذي يبدو لنا أنها غير منسوخة^(٦)؛ لأن التعارض الحقيقي بين الآيتين غير مُسلم؛ فإن تقوى الله حقّ تقواه المأمور بها في الآية الأولى معناها الإتيان بما يستطيعه المكلفون من هداية الله، دون ما خرج عن استطاعتهم، وقد ورد تفسيرها بأن... [يُطَاع فلا يُعصى، ويُذكر فلا يُنسى، ويُشكر فلا يُكفر^(٧)]. ولا ريب أن ذلك مُستطاع بتوفيق الله. فإذا لا تعارض بينها وبين قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وحيث لا تعارض فلا نسخ^(٨).

(١) وهذا مروى عن ابن عباس -من رواية مجاهد وغيره- وعكرمة، والشعبي. انظر: تفسير الطبري (٦/ ١٠٢)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٢٧٣.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٦/ ١١٣) عن ابن عباس ؓ -في رواية-، وانظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٢٧٣.

(٣) انظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة ص ٣٨، الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ٢٦٠-٢٦١، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٢٨١-٢٨٣، نواسخ القرآن (١/ ٣٢٨-٣٣٢).

(٤) الإتيان (٣/ ٧٤)، بتصرف.

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٧/ ٦٨-٦٩) عن قتادة، والربيع بن أنس، والسدي، وابن زيد. وأخرجه عبد بن حميد -كما في الدر المنثور (٢/ ٢٨٣)- عن ابن عباس.

وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٧٢٢) عن سعيد بن جبير. وأخرجه ابن إسحاق المالكي في أحكام القرآن ص ٢٢٦، عن زيد بن أسلم. وهو قول مقاتل بن سليمان كما في تفسيره (١/ ٢٩٢).

(٦) وهو قول ابن عباس -في رواية-، وطاوس، واختيار ابن تيمية وسيأتي النقل عنه قريباً، وعزاه مكي إلى أكثر العلماء. انظر: تفسير الطبري (٧/ ٦٨)، الإيضاح ص ٢٠٣.

(٧) انظر: تفسير الطبري (٧/ ٦٤-٦٧).

(٨) قال ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٨/ ٤٥٧): "قوله: (مَا اسْتَطَعْتُمْ) مفسر لقوله: (حَقَّ تَقَاتِهِ)، ورافع لظن من يظن أن الله أمر الناس بحق تقاته الذي لا يستطيعونه. وهذا هو الذي أراد من قال من المتقدمين: =

الآية التاسعة^(١) :

﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْضُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ [النساء: ٨].

قيل: إنها منسوخة بآيات المواريث^(٢). والظاهر أنها محكمة^(٣)؛ لأنها تأمر بإعطاء أولي القربى واليتامى والمساكين الحاضرين لقسمة التركة شيئاً منها، وهذا الحكم باق على وجه النذب ما دام المذكورون غير وارثين، ولا تعارض ولا نسخ. نعم لو كان حكم إعطاء هؤلاء هو الوجوب، ثم رُفِعَ بآيات المواريث، وتقرر النذب بدليل آخر بَدَلًا من الحكم الأول، فلا مَقَرَّ من القول بالنسخ، ولكن المأثور عن ابن عباس^(٤) أن الآية محكمة غير أن الناس تهاونوا بالعمل بها. وهذا يجعلنا نرجح أن الأمر في الآية كان للنذب لا للوجوب من أول الأمر، حتى يتأتى القول بإحكامها؛ فتأمل^(٥).

= إن هذه ناسخة لتلك، أرادوا أنها ناسخة للظن الفاسد من معناها، ولم يُريدوا أن الله أمر الناس بما لا يستطيعونه من تقواه ثم نَسَخَ ذلك... ولكن من الناس من لم يعرف مُرادهم بلفظ النسخ، وعادتهم واصطلاحهم فيه، فيظنّ أنهم أرادوا به معناه الخاص، فيكون قد أمر بما لا يستطيعه العباد، وهذا لم يقع في الشريعة قط، ولا عُرِفَ أن السلف رحمهم الله تعالى فهموا هذا من الآية" اهـ.

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة ص ٣٨-٣٩، تفسير الطبري (٧/ ٧-١٢)، نواسخ القرآن (٢٣٤٢-٣٤٨).

(٢) وهذا مروى عن ابن عباس، وسعيد بن المسيب، وأبي مالك غزوان الغفاري، والضحاك. انظر: تفسير الطبري (٧/ ٩-١٠).

وعلقه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٨٧٥) عن عكرمة، وجابر بن زيد، والقاسم بن محمد، وعطاء الخراساني، وربيع بن أبي عبد الرحمن، ومقاتل بن حيان.

(٣) وهذا مروى عن ابن مسعود، وعائشة، وابن عباس -في رواية-، وسعيد بن المسيب -في رواية-، وسعيد بن جبير، والنخعي، والشعبي، والحسن البصري، والزهرى، ويحيى بن يعمر، وعروة بن الزبير، ومجاهد بن جبر. انظر: تفسير الطبري (٧/ ٧-٩)، تفسير ابن المنذر (٢/ ٥٨٠-٥٨١)، معجم الشيوخ لابن جميع ص ٢٨١-٢٨٢.

وعلقه بن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٨٧٥) عن أبي العالية، وابن سيرين، ومكحول، وعطاء.

وهو اختيار ابن جرير الطبري في تفسيره (٧/ ١٩٨)، ومكي في الإيضاح ص ٢١١، وعزاه إلى أكثر العلماء، واختاره أيضًا الشنقيطي في الأضواء (٩/ ١٩٨).

(٤) أخرجه البخاري (٢٧٥٩، ٤٥٧٦).

(٥) قال ابن جرير الطبري في تفسيره (٧/ ١٢): "وأولئ الأقوال في ذلك بالصحة قول من قال: هذه الآية محكمة غير منسوخة، وإنما عنى بها الوصية لأولي قربي الموصي، وعنّى باليتامى والمساكين: أن يقال لهم قول معروف.

وإنما قلنا ذلك أولئ بالصحة من غيره... لأن شيئاً من أحكام الله تبارك وتعالى التي أثبتّها في كتابه أو بيّنها على لسان رسوله ﷺ، غير جائز فيه أن يقال له: ناسخ لحكم آخر، أو منسوخ بحكم آخر، إلا والحكمان اللذان قضى لأحدهما بأنه ناسخ والآخر بأنه منسوخ ناف كل واحد منهما صاحبه، غير جائز اجتماع الحكم بهما في وقت واحد بوجه من الوجوه، وإن كان جائزاً صَرَفَهُ إلى غير النسخ أو تقول بأن أحدهما ناسخ والآخر منسوخ، حجة يجب التسليم لها.

الآية العاشرة^(١):

﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾ [النساء: ٣٣].

نسخها قول الله: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأفقال: ٧٥].

وقيل: إنها غير منسوخة؛ لأنها تدل على توريث مولى الموالاة، وتوريثهم باق غير أن رُتبتهم في الإرث بعد رتبة ذوي الأرحام. وبذلك يقول فقهاء العراق^(٢).

= وإذ كان ذلك كذلك...، وكان قوله تعالى ذكره: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقَرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾، محتملاً أن يكون مراداً به: وإذا حضر قسمة مال قاسم ماله بوصية، أو لو قرابته واليتامى والمساكين، فأرزقوهم منه - يراد: فأوصوا لأولي قرابتكم الذين لا يرثونكم منه، وقولوا لليتامى والمساكين قولاً معروفاً، كما قال في موضع آخر: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٠]، ولا يكون منسوخاً بآية الميراث لم يكن لأحد صَرفه إلى أنه منسوخ بآية الميراث، إذ كان لا دلالة على أنه منسوخ بها من كتاب أو سنة ثابتة، وهو محتمل من التأويل ما بينا. وإذ كان ذلك كذلك، فتأويل قوله: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾، قسمة الموصي ماله بالوصية، أو لو قرابته ﴿وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾، يقول: فاقسموا لهم منه بالوصية، يعني: فأوصوا لأولي القربى من أموالكم ﴿وَقُولُوا لَهُمْ﴾، يعني: الآخرين، وهم اليتامى والمساكين ﴿قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾، يعني: يُدعى لهم بخير".

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة ص ٣٩-٤٠، الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ٢٢٥-٢٢٧، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٣٣١-٣٣٤، نواسخ القرآن (١/ ١١٥-١١٧).

(٢) خلاف أهل العلم في نسخ هذه الآية مبني على اختلافهم في المراد بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾، ويمكن أن نجمل أقوالهم في الآتي:

القول الأول: أنها منسوخة، والقائلون به اختلفوا في المراد بالآية على أقوال:

الأول: أن المراد بهم الأديعاء، وهم الأبناء بالتبني، وكانوا يتوارثون بذلك السبب، ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأفقال: ٧٥]. وهذا مروى سعيد بن المسيب. انظر: تفسير الطبري (٨/ ٢٨٠-٢٨١).

الثاني: أن المراد بهم إخوان المؤاخاة، وقد كان النبي ﷺ يؤاخي بين الرجلين من أصحابه، وتكون المؤاخاة سبباً في التوارث، ثم نسخ ذلك بآية الأنفال. وهذا مروى عن ابن عباس ؓ - من طريق سعيد بن جبيرة - ونسبه الثعلبي لعبد الرحمن بن زيد. انظر: تفسير الطبري (٨/ ٢٧٧)، تفسير الثعلبي (٣/ ٣٠١).

الثالث: أن المراد بهم الحلفاء، وهم موالى الموالاة، وكان لهم نصيب من الميراث، ثم نسخ، وهذا مروى عن ابن عباس - في رواية -، والضحاك، وعكرمة، والحسن البصري، وقتادة، وزيد بن أسلم، ومقاتل بن سليمان واختاره محمد الأمين الشنقيطي. انظر: تفسير مقاتل (١/ ٣٦٩)، تفسير ابن وهب (٢/ ٦٩)، تفسير الطبري (٨/ ٢٧٤-٢٧٦)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص ٦٣.

القول الثاني: أنها محكمة غير منسوخة، واختلف أصحاب هذا القول في المراد بالآية على أقوال:

الأول: أن المراد بهم الحلفاء، يؤتون نصيبهم من النصرة والنصح وحسن العشرة. وهذا مروى عن ابن عباس - في رواية -، ومجاهد، وعطاء، والسدي، واختاره ابن جرير الطبري. انظر: تفسير الطبري (٨/ ٢٨٠).

الثاني: أن المراد بهم الحلفاء، وهم موالى الموالاة، وأن آية ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ لم ينسخ هذا الحكم، إنما حدث وارث آخر هو أولى من مولى الموالاة.

الآية الحادية عشرة^(١):

﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَدْحِشَةُ مِنْ إِسْكَائِكُمْ فَاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ۝﴾ (النساء: ١٥، ١٦).

فإنها منسوخة بآية النور^(٢)، وهي: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَدَايُهَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۝﴾ [النور: ٢]، وذلك بالنسبة إلى البكر رجلاً كان أو امرأة، أما الثيب من الجنسين فقد نُسخ الحكم الأول بالنسبة إليهما، وأبدل بالرجم الذي دلت عليه تلك الآية المنسوخة التلاوة، وهي "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة"^(٣)، وقد دلت عليه السنة أيضاً.

وبعضهم يقول بالإحكام وعدم النسخ، ذاهباً إلى أن الآية الأولى جاءت فيمن أتين مواضع الرِّيب والفسوق ولم يتحقق زناهن. أما الثانية فإنها فيمن تحقق زناهن. ولكن هذا مردود من وجهين:

أحدهما: أنه تأويل يصادم الظاهر بدون دليل؛ لأنّ قوله: ﴿يَأْتِيكِ الْفَدْحِشَةُ﴾ [النساء: ١٥] يَتَبَادَرُ منه مُقَارَفَتُهُنَّ نَفْسُ الْفَاحِشَةِ، لا مُجَرَّدُ غَشْيَانِ مَكَانِهَا وَالْأَخْذُ بِأَسْبَابِهَا.

والآخر: قوله ﷺ: "خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم"^(٤).

[وذهب بعضهم إلى أنه لا نسخ في الآية بناء على "أن الحكم الأول جعل الله له غاية هو الموت، أو صدور تشريع جديد، ورفع الحكم ببلوغ غايته المضروبة في دليله الأول ليس نسخاً"^(٥)].

= الثالث، وهو رأي الأصم: أن المقصود بهم الحلفاء، يُؤْتَوْنَ مِنَ التَّرْكَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّحْفَةِ وَالْهَدِيَةِ بِالشَّيْءِ الْقَلِيلِ. انظر: تفسير الطبري (٨/ ٢٧٤-٢٨١)، التفسير المنير (٥/ ٤٩-٥٠).

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة ص ٣٩، الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ١٣٢-١٤٥، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٣٠٦-٣١٤، نواسخ القرآن (٢/ ٣٥٤-٣٥٨).

(٢) وهذا مروى عن ابن عباس، وسعيد بن جبیر، ومجاهد، والسدي، وعكرمة، والحسن البصري، وقتادة، ومقاتل بن سليمان، وعبد الرحمن بن زيد، وعلقه ابن أبي حاتم عن زيد بن أسلم، وعطاء الخراساني، والضحاك. وحكى فيه ابن كثير الاتفاق. انظر: تفسير مقاتل (١/ ٣٦٣)، تفسير الطبري (٨/ ٨٦-٨٧)، تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٨٩٢-٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٦)، تفسير ابن كثير (١/ ٤٦٢).

(٣) تقدمت.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) مناهل العرفان (٢/ ١٣٩) باختصار. وانظر: أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٤٥٧)، دفع إيهام الاضطراب ص ٥٦. =

الآية الثانية عشرة^(١) :

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا يُلَاحِظُوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢].

قيل: إن قوله: ﴿وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] منسوخ بمقتضى عموم قوله: ﴿وَقَدِّلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]^(٢)، وقد سبق القول في هذا^(٣)، فالحق عدم النسخ.

الآية الثالثة عشرة^(٤) :

﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢].

.. [قيل: منسوخة بقوله: ﴿وَأِنْ أَحْكَم بَيْنَهُمْ يَمَّا أَنْزَلَ﴾ [المائدة: ٤٩]^(٥). وقد قيل بعدم النسخ، وأن الآية الثانية مُتَمِّمَةٌ لِلأُولَى^(٦)، فالرسول مُخَيَّرٌ بمقتضى الآية الأولى بين أن يحكم بينهم وأن يُعْرِضَ عنهم، وإذا اختار أن يَحْكُمَ بينهم وجب أن يحكم بما أنزل الله

= قال ابن تيمية رحمته الله: "مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّعَ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾، وقال النبي ﷺ: "قد جعل الله لهم سبيلاً"، فبعض الناس يُسَمِّي ذلك نَسْخًا وبعضهم لا يسميه نسخًا، والخلاف لفظي".

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة ص ٤١، الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ١٣٦-١٣٧، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٣٥٩-٣٦٠، نواسخ القرآن (٢/ ٣٩٦-٤٠٠).

(٢) رُوي عن قتادة، ومقاتل بن سليمان، وعبد الرحمن بن زيد، والشعبي، والضحاك أنه منسوخ، مع اختلاف في النسخ، واختاره الطبري، ورُوي عن مجاهد خلاف ذلك. انظر: تفسير مقاتل (١/ ٤٤٩)، تفسير الطبري (٩/ ٤٧٩-٤٧٥).

(٣) عند الحديث عن الآية الخامسة.

(٤) انظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة ص ٤٢، الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ٢٤١-٢٤٢، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٣٩٦-٤١٦، نواسخ القرآن (٢/ ٤١٠ وما بعدها).

(٥) وهذا القول روي عن ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، والحسن البصري، وقتادة -في رواية-، والسدي، وزيد بن أسلم، والزهري، وعمر بن عبد العزيز، واختاره محمد الأمين الشنقيطي. انظر: تفسير ابن وهب (٣/ ٦٨)، تفسير الطبري (١٠/ ٣٣٠-٣٣٢)، تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١١٣٥-١١٣٦)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص ٨٦.

وذهب الشافعي في الأم (٤/ ٢٢٣) إلى أنه لا خيار؛ مستدلاً بقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]. قال النحاس في ناسخه (٣٩٨): "وهذا من أصح الاحتجاجات؛ لأنه إذا كان معنى: ﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ أن تجري عليهم أحكام المسلمين وجب ألا يُرَدُّوا إلى حكمهم، فإذا وجب هذا فالآية منسوخة".

(٦) وبهذا قال إبراهيم النخعي، والشعبي، وعطاء بن أبي رباح، وقتادة -في رواية-، واختاره ابن جرير، وابن العربي ومكي ابن أبي طالب. انظر: تفسير الطبري (١٠/ ٣٢٩-٣٣٣)، الإيضاح لمكي ص ٢٧٢، ٢٧٣، الناسخ والمنسوخ لابن العربي (٢/ ٢٠٢).

بمقتضى الآية الثانية. وهذا ما نرجحه؛ لأن النسخ لا يَصِحُّ إلا حيث تعذر الجَمْع^(١).

الآية الرابعة عشرة^(٢) :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦].

فإن قوله: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾... [قيل: إنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وتحرير ذلك: أن لأهل العلم في معنى قوله تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ قولين:

القول الأول: من غير عشيرتكم وقبيلتكم، وهم مسلمون أيضًا^(٣)، وعليه فلا نسخ في الآية أصلاً.

القول الثاني: من غير ملتكم ودينكم، وهم أهل الكتاب^(٤). والقائلون بهذا اختلفوا في

(١) قال ابن جرير الطبري (١٠/ ٣٣٣-٣٣٤): "الصواب قول من قال: إن حكم هذه الآية ثابت لم ينسخ، وأن للحكام من الخيار في الحكم بين أهل العهد إذا ارتفعوا إليهم فاحتكموا، وترك الحكم بينهم والنظر، مثل الذي جعله الله لرسوله ﷺ من ذلك في هذه الآية.

وإنما قلنا ذلك... لأن القائِلين: إن حكم هذه الآية منسوخ، زعموا أنه نُسخ بقوله: (وَأَن اخْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ) [سورة المائدة: ٤٩]، وقد دللنا... أن النسخ لا يكون نسخًا، إلا ما كان نفيًا لحكم غيره بكل معانيه، حتى لا يجوز اجتماع الحكم بالأمرين جميعًا على صِحتِهِ بوجوه من الوجوه...

وإذ كان ذلك كذلك - وكان غير مستحيل في الكلام أن يقال: (وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ)، ومعناه: وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ إذا حكمت بينهم باختيارك الحكم بينهم إذا اخترت ذلك، ولم تختَر الإعراض عنهم، إذ كان قد تقدّم إعلام المقول له ذلك من قائله: إن له الخيار في الحكم، وترك الحكم - كان معلومًا بذلك أن لا دلالة في قوله: "وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ"، أنه ناسخ قوله: (فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئًا وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط)؛ لما وصفنا من احتمال ذلك ما بيننا، بل هو دليل على مثل الذي دل عليه قوله: (وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط).

وإذ لم يكن في ظاهر التنزيل دليل على نسخ إحدى الآيتين الأخرى، ولا نفي أحد الأمرين حكم الآخر، ولم يكن عن رسول الله ﷺ خبر يصح بأن أحدهما ناسخ صاحبه، ولا من المسلمين على ذلك إجماع، صح ما قلنا من أن كلا الأمرين يؤيد أحدهما صاحبه، ويوافق حكمه حكمه، ولا نسخ في أحدهما للآخر" اهـ.

(٢) انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ١٥٥-١٦٥، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٤٠٣-٤٠٩، نواسخ القرآن (٢/ ٤١٩-٤٢١).

(٣) روي هذا عن الحسن البصري، وعكرمة، وعبيدة السلماني - في رواية -، والزهري، وروي عن الشعبي أن المقصود: "من غير المصلين"، انظر: تفسير الطبري (١١/ ١٦٠) وما بعدها، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٤٠٣.

(٤) وقد روي هذا عن أبي موسى الأشعري، وابن عباس، سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وابن زيد، وزيد بن أسلم، وأبي مجلز، وإبراهيم النخعي، ويحيى بن يعمر، وشريح القاضي، وعبيدة السلماني =

نسخ الآية على قولين:

الأول: أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].^(١)

الثاني: أنها محكمة^(٢) - وهو الأقرب -، وحجتهم في ذلك: [... أَنَّ الآية الأولى خاصة بما إذا نزل الموت بأحد المسافرين، وأراد أن يوصي؛ فَإِنَّ الوصية تَبُتْ بِشهادة اثنين عدلين من المسلمين أو غيرهم تَوْسِعةً على المسافرين؛ لأنَّ ظروف السفر ظروف دقيقة، قد يَتَعَسَّرُ أو يتعذر وجود عدلين من المسلمين فيها، فلو لم يُبَحَّ الشارع إَشْهاد غير المسلمين لضاق الأمر، وربما ضاعت الوصية. أما الآية الثانية فهي القاعدة العامة في غير ظروف السفر.

الآية الخامسة عشرة^(٣):

﴿إِنْ يَكُنْ مِّنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِّنْكُمْ مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥].

فإنها منسوخة بقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ عَزَمَ عَلَيْكُمْ وَأَنَّ فِيكُمْ صَعَقًا فَإِنْ يَكُنْ مِّنْكُمْ مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِّنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦].

ووجه النسخ: أَنَّ الآية الأولى أفادت وجوب ثبات الواحد للعشرة، وأنَّ الثانية أفادت

= - في رواية -، وابن سيرين، وأبي إسحاق السبيعي، وعلقه ابن أبي حاتم عن الشعبي والسدي، ومقاتل بن حيان. انظر: تفسير الطبري (١١/ ١٦٦ وما بعدها)، تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٢٩) الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٤٠٣.

(١) وهذا مروى عن زيد بن أسلم. انظر: تفسير الطبري (١١/ ١٦٦)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٤٠٤.

(٢) وهذا مروى عن أبي موسى الأشعري، وابن عباس رضي الله عنهما، ويحيى بن يعمر، وشريح، وإبراهيم النخعي. انظر: تفسير الطبري (١١/ ١٦١، ١٦٢، ١٦٥)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٤٠٤.

ونسبه النحاس في ناسخه ص ٤٠٤، لشريح، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وعبيدة السلماني، ومحمد بن سيرين، والشعبي، وقتادة، والسدي، وسفيان الثوري، وعبيدة السلماني.

واختاره أبو عبيد القاسم بن سلام، والطبري، وابن تيمية، وابن القيم، وهو ظاهر كلام ابن كثير، واختاره الشنقيطي. انظر: تفسير الطبري (١١/ ١٥٧)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٤٠٣-٤٠٤، تفسير ابن كثير

(٢/ ١١١)، مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٩٩)، إعلام الموقعين (١/ ٧٢)، الطرق الحكمية ص ١٥٦، أضواء البيان (٥/ ٣٧٥)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص ٢٧.

(٣) انظر: الناسخ والمنسوخ للزهري ص ٢٦-٢٦، الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ١٩٣-١٩٣، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٤٧٠-٤٧٠، نواسخ القرآن (٢/ ٤٥٢-٤٥٤).

وجوب ثبات الواحد للآخرين، وهما حُكمان مُتعارضان. فتكون الثانية ناسخة للأولى^(١).

وقيل: لا تَعَارُضُ بين الآيتين ولا نسخ؛ لأنَّ الثانية لم تَرَفَعِ الحكم الأول، بداهة أنه لم يقل فيها: لا يقا تل الواحد العشرة إذا قدر على ذلك. بل هي مُخَفَّفَةٌ فحسب^(٢)، على معنى أن المُجاهد إن قَدَرَ على قتال العشرة فله الخيار رخصة من الله له بعد أن اعتر المسلمون. ولكنك ترى أن النسخ على هذا الوجه لا مَفَرَّ منه أيضًا؛ لأن الآية الأولى عَيَّنَتْ على المُجاهد أن يثبت لعشرة، والثانية خيَّرته بين الثبات لعشرة، وعدم الثبات لأكثر من اثنين. ولا ريب أن التخيير يُعارض الإلزام على وجه التعيين^(٣).

(١) وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنه، وسعيد بن جببر، وعطاء، وعكرمة، والحسن، ومجاهد، وابن أبي نجيح، وقتادة، والسدي، والضحاك، وزيد بن أسلم. انظر: تفسير ابن وهب (٣/ ٧٣)، تفسير الطبري (١٤/ ٥١-٥٦). وهو ما ذهب إليه: أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن جرير، وابن كثير، ومحمد الأمين الشنقيطي. انظر: النسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ١٩٢، تفسير الطبري (١٤/ ٥١)، تفسير ابن كثير (٢/ ٣٢٤)، أضواء البيان (٢/ ٤٤٨)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص ١٠٧.

قال الطبري رحمته الله: "هذه الآية... إن كان مخرجها مخرج الخبر، فإن معناها الأمر. يدل على ذلك قوله: (الآن خفف الله عنكم)، فلم يكن التخفيف إلا بعد التثقيل، ولو كان ثبوت العشرة منهم للمنة من عدوهم كان غير فرض عليهم قبل التخفيف، وكان ندبًا، لم يكن للتخفيف وجه؛ لأن التخفيف إنما هو ترخيص في ترك الواحد من المسلمين الثبوت للعشرة من العدو، وإذا لم يكن التشديد قد كان له متقدمًا، لم يكن للترخيص وجه؛ إذ كان المفهوم من الترخيص إنما هو بعد التشديد، وإذا كان ذلك كذلك فمعلوم أن حكم قوله: (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا)، ناسخ لحكم قوله: (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مئتين وإن يكن منكم مئة يغلبوا ألفًا من الذين كفروا). و... كل خبر من الله وَعَدَ فيه عباده على عملٍ ثوابًا وجزاء، وعلى تركه عقابًا وعذابًا، وإن لم يكن خارجًا ظاهره مخرج الأمر، ففي معنى الأمر".

(٢) أخرج الطبري في تفسيره (١٤/ ٥٣) عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "ذلك أنه كان جُعِلَ على كل رجل من المسلمين عشرة من العدو يؤسَّبهم -يعني: يغريهم- بذلك، لِيُوطَّنُوا أنفسهم على الغزو، وأن الله ناصرهم على العدو، ولم يكن أمرًا عزمه الله عليهم ولا أوجبه، ولكن كان تحريضًا ووصية أمر الله بها نبيه، ثم خَفَّفَ عنهم فقال: (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا)، فجعل على كل رجل رجلين بعد ذلك، تخفيفًا، ليعلم المؤمنون أن الله بهم رحيم، فتوكلوا على الله وصبروا وصدقوا، ولو كان عليهم واجبًا كفروا إذن كل رجل من المسلمين [نكل] عن لقي من الكفار إذا كانوا أكثر منهم فلم يقاتلوهم...".

(٣) قال شيخ الإسلام رحمته الله: "قالوا: إن ما أمر به من مصابرة الضعف في هذه الآية ناسخ لما أمر به قبل ذلك من مصابرة عشرة الأمثال.

قيل: هذا أكثر ما فيه أنه لا تجب المصابرة لما زاد على الضعف، ليس في الآية أن ذلك لا يُسْتَحَبَّ ولا يجوز. وأيضًا: فللفظ الآية إنما هو خبر عن النصر مع الصبر، وذلك يتضمن وجوب المصابرة للضعف ولا يتضمن سقوط ذلك عما زاد عن الضعف مطلقًا، بل يقتضي أن الحكم فيما زاد على الضعفين بخلافه، فيكون أكمل فيه، فإذا كان المؤمنون ظالمين لم تجب عليهم أن يصابروا أكثر من ضعفيهم، وأما إذا كانوا هم المظلومين وقاتلهم قاتل وقع عن أنفسهم فقد تجب المصابرة كما وجبت عليهم المصابرة يوم أحد ويوم الخندق مع أن العدو كانوا أضعافهم.

الآية السادسة عشرة^(١) :

﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١].

فإنها نُسخَت بآيات العُدْر، وهي قوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُبْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١]، وقوله: ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]^(٢).

[وذهب بعضهم إلى أنه لا نسخ^(٣)، ثم اختلفوا في توجيه ذلك:

ف قيل: إن كل آية يُعمل بها بحسب الظرف الحربي المُلائم لها، "إحداها في الوقت الذي يُحتاج فيه إلى تعيّن الجميع، والأخرى عند الاكتفاء بطائفة دون غيرها"^(٤).

وقيل: "إن عدم الوجوب في الآية ليس على الأعيان، بل من فروض الكفايات، بدليل أن الآيات نزلت في غزوة تبوك، وخَلَفَ الرسول ﷺ فيها النساء، وخَلَفَ من الرجال أقوامًا. وأيضًا فقوله: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٢] دليل على أن قوله: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ إنما يتناول من كان قادرًا مُتَمَكِّنًا؛ إذ لو لم تكن الاستطاعة مُعْتَبَرَةً في ذلك التكليف لما أمكنهم جعل عدم الاستطاعة عُذْرًا في التَّخَلُّف، فدلَّ على عدم النسخ فيها"^(٥).

= وذم الله المنهزمين يوم أحد والمعرضين عن الجهاد يوم الخندق في سورة آل عمران والأحزاب بما هو ظاهر معروف.

وإذا كانت الآية لا تبقى وجوب المصابرة ما زاد على الضعفين في كل حال، فإنه لا يُبقي الاستحباب الجواز مطلقًا أولى وأحرى". قاعدة في الانغماس في العدو ص ٥٧-٥٩.

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ٢٥، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ١١٧-١٢٠، نواسخ القرآن (٤٧١/٢-٤٧٢).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعلقه عن عطاء الخراساني، ومحمد بن كعب القرظي، ونسبه ابن كثير إلى الحسن وزيد بن أسلم، واختاره محمد الأمين الشنقيطي. انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٠٣-١٨٠٤)، تفسير ابن كثير (٢/ ٣٥٩)، أضواء البيان (٢/ ١٤٥)، ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص ١١٣.

(٣) وهو اختيار ابن جرير، والنحاس. انظر: تفسير الطبري (١٤/ ٢٦٩)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ١١٨، تفسير ابن كثير (٢/ ٣٥٩).

(٤) تفسير القرطبي (٥/ ٢٧٥).

(٥) اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ٩٩) بتصرف واختصار.

وقيل: إنّ الآية الأخيرة في النّفَر للتعليم والتّفقه لا للحرب، والآيتان قبلها مُخَصَّصتان لناسختان للآية الأولى، كأنه قال من أول الأمر: لينفر منكم خِفافاً وثِقَالاً كلّ من احتيج إليه وهو قادر لا عذر له.

الآية السابعة عشرة^(١)؛

﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣].

[قيل:] منسوخة بقوله سبحانه: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢]؛ لأنّ الآية خبر بمعنى النهي، بدليل قراءة "لا يَنْكِحُ" بالجزم^(٢)، والقراءات يُفسَّر بعضها بعضاً^(٣).

وقيل بعدم النسخ، واختلف القائلون بذلك في توجيه الآية.

ف قيل: إنه لا نسخ؛ تفسيراً للآية الأولى بأنّ الزاني المعروف بالزنا لا يستطيع أن ينكح إلا زانية أو مشركة؛ لنفور المحصنات المؤمنات من زواجه. وكذلك المرأة المعروفة بالزنا لا يرغب في نكاحها إلا زانٍ أو مشرك؛ لنفور المؤمنين الصالحين من زواجها.

[وقيل: إن المراد بالآية أن الزاني لا يفعل الزنا إلا بامرأة زانية مثله أو مشركة، والزانية لا يزني بها إلا رجل زان أو مشرك^(٤).]

وقيل: بل المراد أنه يحرم الزّواج من زانية والعكس^{(٥)(٦)}.

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ١٠٠، تفسير الطبري (١٧/ ١٥٩-١٦٠)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٥٨٢.

(٢) وهي قراءة عمرو بن عبيد كما في الكشاف (٣/ ٢١٣)، والبحر المحيط في التفسير (٨/ ١١).

(٣) وهذا مروى عن سعيد بن المسيب. انظر: تفسير الطبري (١٧/ ١٦٠)، تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٢٤).

(٤) وهو مروى عن ابن عباس، وسعيد بن جبیر، ومجاهد بن جبر، وعكرمة، وابن زيد، ونسبه ابن كثير لعروة بن الزبير، والضحاك، ومكحول، ومقاتل بن حيان، واختاره ابن جرير، وابن كثير. انظر: تفسير الطبري (١٧/ ١٥٧-١٦٠)، تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٢١-٢٥٢٢)، تفسير ابن كثير (٣/ ٦٦٢).

(٥) وهذا مروى عن عبد الله بن عمرو، وابن عباس -في رواية-، ومجاهد، والزهرى، وقتادة، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبیر -في رواية عنهما-، وغيرهم. انظر: تفسير الطبري (١٧/ ١٥٠-١٥٧).

(٦) خلاصة الكلام أنه اختلف في تفسير النكاح في قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً...﴾ [النور: ٣] هل المراد به الوطء أم العقد؟ وعلى القول بأن المراد به الوطء فإنه لا تعارض بين الآيتين؛ فإن الأولى في الوطء والثانية في العقد، وعلى القول بأن المراد به العقد لا يلزم النسخ؛ وإنما يكون قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً...﴾ [النور: ٣] مخصّصاً للعموم في قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]. انظر: تعليق

= ولابن القيم رحمه الله كلام جدير بالنقل. يقول في إغاثة اللهفان (١/ ٦٥): "الصواب: القول بأن هذه الآية مُحْكَمَةٌ يعمل بها، لم يَنْسَخْهَا شيء. وهى مُشْتَمِلَةٌ عَلَى خَبَرٍ وَتَحْرِيمٍ، ولم يَأْتِ مَنْ ادَّعَى نَسْخَهَا بِحُجَّةٍ بَتَّةً، والذي أَشْكَلَ مِنْهَا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ وَاضِحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُمْ أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣]: هل هو خبر أو نهي، أو إباحتها؟ فإن كان خبراً فقد رأينا كثيراً من الزَّانِيَةِ يَنْكِحُ عَقِيفَةً، وإن كان نهيًا فيكون قد نَهَى الزَّانِي أَنْ يَتَزَوَّجَ إِلَّا بِزَانِيَةٍ أَوْ مُشْرِكَةٍ، فيكون نهيًا له عن نكاح المؤمنات العفاف، وإباحتها له في نكاح المشركات والزواني، والله سبحانه لم يُرِدْ ذَلِكَ قَطْعًا. فلما أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ طَلَبُوا لِلآيَةِ وَجْهًا يَصِحُّ حَمْلُهَا عَلَيْهِ.

فقال بعضهم: المراد من النكاح الوطء والزنا، فكأنه قال: الزاني لا يزني إلا بزانية أو مشركة. وهذا فاسد؛ فإنه لا فائدة فيه، ويُضَاهِي كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ حَمْلِهِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، فإنه من المعلوم أن الزاني لا يزني إلا بزانية، فأَيُّ فائدة في الإخبار بذلك؟ ولما رأى الجمهور فساد هذا التأويل أعرضوا عنه.

وقالت طائفة: بل الآية منسوخة بقوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّتَى مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، وهذا أفسد من الكل؛ فإنه لا تعارض بين هاتين الآيتين، ولا تَنَاقُضٌ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، بل أَمَرَ سَبْحَانَهُ بِالنِّكَاحِ الْأَيَّامِيِّ، وَحَرَّمَ نِكَاحَ الزَّانِيَةِ، كَمَا حَرَّمَ نِكَاحَ الْمُعْتَدَةِ وَالْمُحَرَّمَةِ، وَذَوَاتِ الْمَحَارِمِ، فَأَيْنَ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ فِي هَذَا؟.

فإن قيل: فما وَجْهُ الآية؟ قيل: وجهها -والله أعلم- أن المتزوج أمر أن يَتَزَوَّجَ الْمُحْصَنَةَ الْعَقِيفَةَ، وإنما أُبِيحَ لَهُ نِكَاحُ الْمَرْأَةِ بِهَذَا الشَّرْطِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ سَبْحَانَهُ فِي سُورَتِي النِّسَاءِ وَالْمَائِدَةِ، وَالْحُكْمُ الْمُعْلَقُ عَلَى الشَّرْطِ يَنْتَفِي عِنْدَ انْتِفَائِهِ، وَالْإِبَاحَةُ قَدْ عُلِّقَتْ عَلَى شَرْطِ الْإِحْصَانِ، فَإِذَا انْتَفَى الْإِحْصَانُ انْتَفَتْ الْإِبَاحَةُ الْمَشْرُوطَةُ بِهِ، فَالْمُتَزَوِّجُ إِذَا لَمْ يَلْتَزِمِ حُكْمَ اللَّهِ وَشَرْعَهُ الدِّينِ شَرَعَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، أَوْ لَا يَلْتَزِمُهُ، فَإِنْ لَمْ يَلْتَزِمُهُ فَهُوَ مُشْرِكٌ لَا يَرْضَى بِنِكَاحِهِ إِلَّا مَنْ هُوَ مُشْرِكٌ مِثْلُهُ، وَإِنْ التَزَمَهُ وَخَالَفَهُ وَنَكَحَ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ، لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ، فَيَكُونُ زَانِيًا" اهـ.

ولشيخه ابن تيمية رحمه الله كلام لا يخالفه. يقول في مجموع الفتاوى (٣٢/ ١١٣-١١٥): "الذين لم يعملوا بهذه الآية -يعني: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣]- ذكروا لها تأويلًا ونسخًا.

أما التأويل: فقالوا المراد بالنكاح الوطء، وهذا مما يظهر فساده بأدنى تأمل. أما أولًا: فليس في القرآن لفظ نكاح إلا ولا بد أن يُرَادَ بِهِ الْعَقْدُ، وَإِنْ دَخَلَ فِيهِ الْوَطْءُ أَيْضًا. فأما أن يُرَادَ بِهِ مُجَرَّدُ الْوَطْءِ فَهَذَا لَا يُوجَدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَطْ.

وثانيها: أن سبب نزول الآية إنما هو استفتاء النبي ﷺ في التزوج بزانية، فكيف يكون سبب النزول خارجًا من اللفظ؟!.

الثالث: أن قول القائل: الزاني لا يطأ إلا زانية، أو الزانية لا يطؤها إلا زان؛ كقوله: الأكل لا يأكل إلا مأكولا والمأكول لا يأكله إلا أكل، والزواج لا يتزوج إلا بزوجة والزوجة لا يتزوجها إلا زوج؛ وهذا كلام يُنَزَّهُ عَنْهُ كَلَامُ اللَّهِ.

الرابع: أن الزاني قد يَسْتَكْرِهُ امْرَأَةً فَيَطْوَها، فيكون زانِيًا وَلَا تَكُونُ زَانِيَةً، وكذلك المرأة قد تزني بنائم ومُكْرَهٍ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَلَا يَكُونُ زَانِيًا.

الخامس: أن تحريم الزنا قد عَلِمَهُ الْمُسْلِمُونَ بِآيَاتٍ نَزَلَتْ بِمَكَّةَ، وَتَحْرِيمُهُ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ تَنْزِلَ هَذِهِ الْآيَةُ بِتَحْرِيمِهِ.

السادس: قال: (لا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ)، فَلَوْ أُريدَ الْوَطْءُ لَمْ يَكُنْ حَاجَةً إِلَى ذِكْرِ الْمَشْرِكِ؛ فَإِنَّهُ زَانٍ، وَكَذَلِكَ الْمَشْرِكَةُ إِذَا زَنَى بِهَا رَجُلٌ فِيهَا زَانِيَةٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْسِيمِ.

السابع: أنه قد قال قبل ذلك: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)، فأَيُّ حَاجَةٍ إِلَى أَنْ يَذْكَرَ تَحْرِيمَ الزنا بعد ذلك؟

الآية الثامنة عشرة^(١) :

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَفْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَوةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَوةِ الْعِشَاءِ﴾ [النور: ٥٨].

قيل: إن هذه الآية منسوخة^(٢). لكن لا دليل على نسخها. فالحق أنها محكمة^(٣)، وهي أدب عظيم يلزم الخدم والصغار البعد عن مواطن كشف العورات، حماية للأعراض من الانتهاك، وحفظاً للأنظار أن ترى ما لا تليق رؤيته في أوقات التبذل^(٤).

الآية التاسعة عشرة^(٥) :

﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ [الأحزاب: ٥٢].

نسخها قول الله: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَعْلَنَّا لَكَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَلِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَلْلِكَ النَّبِيِّ هَاجِرَنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

= وأما النسخ: فقال سعيد بن المسيب وطائفة: نَسَخَهَا قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى مِنْكُمْ﴾... [وهو] في غاية الضعف؛ فإن كونها زانية وُصِفَ عارض لها يُوجِبُ تحريماً عارضاً، مثل كونها مُحَرَّمَةً ومعتدة ومنكوحة للغير؛ ونحو ذلك مما يُوجِبُ التحريم إلى غاية، ولو قُدِّرَ أنها مُحَرَّمَةٌ على التأبيد لكانت كالوثنية، ومعلوم أن هذه الآية لم تَتَعَرَّضْ للصفات التي بها تحَرَّمَ المرأة مُطْلَقاً أو مُؤَقَّتاً؛ وإنما أمر بإنكاح الأيايمى من حيث الجملة؛ وهو أمر بإنكاحهن بالشروط التي بيَّنها، وكما أنها لا تُنْكَحُ في العِدَّة والإحرام لا تُنْكَحُ حتى تتوب "اهـ".
 وذهب ابن كثير إلى أن المراد بالنكاح هنا الوطء، يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ (٣/ ٢٦٢): "هذا خبر من الله تعالى بأن الزاني لا يوطئ إلا زانية أو مشركة، أي: لا يُطَاوَعُ على مُرَادِهِ من الزنا إلا زانية عاصية أو مشركة، لا ترى حرمة ذلك، وكذلك: (الزانية لا ينكحها إلا زان) أي: عاص بزناه، (أو مشرك) لا يعتد تحريمه".

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ٢١٩-٢٢٣، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٥٩١-٥٩٥، نواسخ القرآن (١/ ١٧٦).

(٢) وهذا مروى عن سعيد بن المسيب. انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٥٩١.

(٣) رُوي عن الشعبي، وسعيد بن جبير، والقاسم بن محمد، وهو قول أكثر أهل العلم، ورجحه ابن كثير، والشنقيطي. انظر: تفسير الطبري (١٧/ ٣٥٤-٣٥٥)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٥٩٣، الإيضاح لمكي ص ٣٦٧، تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٣)، أضواء البيان (٩/ ١٩٨).

(٤) قال ابن كثير في تفسيره (٣/ ٣٠٣): "ومما يَدُلُّ على أنها محكمة لم تنسخ قوله: ﴿كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" اهـ.

(٥) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٦٢٧-٦٢٨، نواسخ القرآن (٢/ ٥٤٥-٥٤٧).

واعلم أنّ هذا النسخ لا يستقيم إلا على أنّ هذه الآية متأخرة في النزول عن الآية الأولى، وأنّ الله قد أحلّ للرسول ﷺ في آخر حياته ما كان قد حرّمه عليه من قبل، في قوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾ إلخ [الأحزاب: ٥٢].

وذلك مروى عن علي... وابن عباس... وأم سلمة [وعائشة]... [ﷺ]، والضحاك [ﷺ]^(١). أخرج أبو داود في ناسخه^(٢)، والترمذي وصححه، والنسائي، والحاكم وصححه -أيضاً-، وابن المنذر وغيرهم، عن عائشة [ﷺ] قالت: "لم يمت رسول الله ﷺ حتى أحلّ الله تعالى له أن يتزوج من النساء ما شاء إلا ذات مَحْرَمٍ" إلخ^(٣). والسّرّ في أنّ الله حرّم على الرسول ﷺ أولاً ما عدا أزواجه، ثم أحلّ له من حرّمه عليهن هو أنّ التحريم الأول فيه تطيب لقلوب نسائه، ومكافأة لهنّ على اختيارهنّ الله ورسوله والدار الآخرة بعد أن نزلت آيات التخيير في القرآن، ثم إنّ إحلال هذا الذي حرّم على رسوله ﷺ، مع عدم زواج الرسول من غيرهنّ بعد هذا الإحلال -كما ثبت ذلك- فيه بيان لفضله ﷺ ومكرمه عليهن، حيث قصر نفسه ولم يتزوج بغيرهن، مع إباحة الله له ذلك.

وقد جاءت روايات أخرى في هذا الموضوع تُخالف ما ذكرناه^(٤)، لكن لم يثبت لدينا صحة شيء منها؛ ولهذا رجحنا ما بسطناه. ولا يُعكّر صفو القول بالنسخ هنا ما نُلاحظه من تأخر الآية المنسوخة عن الناسخة في المصحف؛ لأنّ المدار على ترتيب النزول لا على ترتيب المصحف كما تعلم^(٥).

(١) أخرجه عنهم ابن سعد في الطبقات الكبرى (٨ / ١٥٧-١٥٨).

(٢) كما في الدر المنثور (٦ / ٦٣٧).

(٣) أخرجه الترمذي، بلفظ: "ما مات رسول الله ﷺ حتى أحلّ له النساء"، وقال: "حديث حسن صحيح"، وقال الحاكم (٢ / ٤٣٧): "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، والألباني في الصحيحة (٣٢٢٤).

(٤) انظر: نواسخ القرآن (٢ / ٥٤٦-٥٤٧)، الدر المنثور (٦ / ٦٣٦-٦٣٨)، الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور (٤ / ١٣٨)، موسوعة التفسير المأثور (١٨ / ٨٠-٨٥).

(٥) اختلف أهل العلم في قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾ الآية: أنسخت أم لا على قولين: الأول: أنها منسوخة، وهذا روي عن علي، وابن عباس، وأم سلمة، والضحاك كما ذكر المصنف، ثم اختلفوا في الناسخ:

الآية العشرون^(١):

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَةً﴾ [المجادلة: ١٢].

فإنها نُسخَتْ بقوله سبحانه عقب تلك الآية: ﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَتٍ فَإِذَا لُمْتُمْ لَعَلَّوْا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَاقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ١٣]^(٢).

وقيل: لا نسخ، بحجة أن الآية الثانية بيان للصدقة المأمور بها في الأولى، وأنه يصح أن تكون صدقة غير مالية، من إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وطاعة الله ورسوله. وأنت خير بأن هذا ضَرْبٌ من التَّكَلُّفِ في التأويل يأباه ما هو معروف من معنى الصدقة، حتى أصبح لفظها حقيقة عُرفية في البَدَلِ المالي وحده.

وقيل: إن وجوب تقديم الصدقة إنما زال بزوال سببه، وهو تمييز المنافق من غيره. وهذا مردود بأن كل حكم منسوخ فإنما نَسَخَهُ اللهُ لِحِكْمَةٍ، من نحو مصلحة أو سبب كان يرتبط به الحكم الأول، ثم زالت تلك المصلحة أو ذلك السبب^(٣).

= فقيل: هو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ...﴾ الآية، اختاره محمد الأمين الشنقيطي في دفع إيهام الاضراب ص ١٨٨.

وقيل: بل قوله تعالى: ﴿تُرْجَى مَن نَّشَاءُ مِنْهُمْ...﴾ الآية.

الثاني: أنها محكمة، ثم اختلفوا في توجيه الآيتين:

فقيل: المعنى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءَ مِنْ بَعْدُ﴾، أي: من بعد النساء التي أحلهن الله لك في قوله: ﴿إِنَّا أَعْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ...﴾ الآية. وهذا مروى عن أبي بن كعب، وعكرمة، والضحاك، وأبي صالح، وأبي رزين، ومجاهد - في رواية عنهما - وغيرهم، واختاره ابن جرير، وابن تيمية، وجَوَّدَهُ ابن كثير.

وقيل: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءَ مِنْ بَعْدُ﴾، أي: من بعد نسائك التسع، ولم ينسخ ذلك. وهذا مروى عن ابن عباس، وأنس بن مالك، وثعلبة بن أبي مالك، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وأبي أمامة، وعكرمة، والحسن. وقيل: إن المراد بالنساء هنا الكافرات، وهذا روي عن مجاهد، وأبي رزين، وسعيد بن جبيرة.

انظر: تفسير عبد الرزاق (٣/ ٤٧)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٨/ ١٥٨)، تفسير الطبري (١٩/ ١٤٦) وما بعدها، نواسخ القرآن (٢/ ٥٤٥-٥٤٧)، مجموع الفتاوى (٣٢/ ٦٤-٦٥)، تفسير ابن كثير (٣/ ٥٠٢)، الدر المنثور (٦/ ٦٣٦-٦٣٩)، دفع إيهام الاضطراب ص ١٨٧-١٨٩.

(١) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ٢٥٨، ٢٥٩، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٧٠١-٧٠٠، نواسخ القرآن (٢/ ٥٩٩-٥٩٦).

(٢) وهو مروى عن علي، وابن عباس، وقتادة، وعكرمة، والحسن البصري، ومجاهد، واختاره ابن كثير، والشنقيطي، انظر: تفسير الطبري (٢٢/ ٤٨٢-٤٨٥)، تفسير ابن كثير (٤/ ٣٢٦)، أضواء البيان (٢/ ٤٤٨).

(٣) ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله إلى أنه نسخ الوجوب إلى الاستحباب ولم يبطل الحكم بالكلية. انظر: المستدرک علی مجموع الفتاوى (٣/ ١٢٤).

الآية الحادية والعشرون^(١) :

﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾
[الممتحنة: ١١].

قيل: نسختها آية الغنيمة^(٢)، وهي قوله سبحانه: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]، وبيان ذلك: أن الآية الأولى تفيد أن زوجات المسلمين اللاتي ارتددن ولحقن بدار الحرب يجب أن يُدفع إلى أزواجهن مثل مُهورهن من الغنائم التي يغنمها المسلمون، ويُعاقبون العدو بأخذها^(٣). والآية الثانية تفيد أن الغنائم تُخمس أحماسًا، ثم تُصرف كما رَسَم الشارع. ولكنك بالتأمل تَسْتَظْهر مَعْنَا أنه لا نسخ؛ لأن الآيتين لا تتعارضان، بل يمكن الجمع بينهما، بأن يُدفع من الغنائم أولًا مثل مُهور هذه الزوجات المرتدات اللاحقات بدار الحرب، ثم تُخمس الغنائم بعد ذلك أحماسًا وتُصرف في مصارفها الشرعية.

الآية الثانية والعشرون^(٤) :

﴿يَتَأْتِيَ الْمُزْمَلُ ۚ قُلْ أُتِلَ لِيَ قَلِيلًا ۚ ۞ يَضَعُهُ أَوْ يُقْضَىٰ مِنْهُ قَلِيلًا ۚ ۞ أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَزَقَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ۚ﴾
[المزمل: ١-٤].

فإنها منسوخة بقوله سبحانه في آخر هذه السورة: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثِي اللَّيْلِ وَيَضَعُهُ وَلُتُّهُ، وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَّنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكَ فَاقْرَأْ وَمَا يَنْسَرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠]. وبيان ذلك: أن الآية الأولى أفادت وجوب قيامه ﷺ من الليل

(١) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ٢٥٨، ٢٥٩، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٧٤٢-٧٤٣، تفسير ابن أبي زمنين الإلبيري (٤/ ٣٨٠)، الناسخ والمنسوخ لابن حزم ص ٦٠، الناسخ والمنسوخ للسيوطي ٣/ ٧٦.

(٢) وروي عن قتادة، ومقاتل بن سليمان أنها نسخت بآية السيف. انظر: تفسير مقاتل (٤/ ٣٠٦)، تفسير الطبري (٢٢/ ٥٩٢)، الناسخ والمنسوخ لابن العربي (٢/ ٣٨٦)، الدر المنثور (٨/ ١٣٤)، أضواء البيان (٩/ ١٩٨).

(٣) للمفسرين قولان في معنى الآية، أحدهما ما ذكر، والآخر: أنها في الكفار الذين ليس لهم عهد، إذا فرت إليهم امرأة أحد المسلمين، ولم يُعطوا زوجها شيئًا، فإنه لا يُعطى زوج مَن جاءت منهم إلى المسلمين شيئًا حتى يعطوا زوج الذاهبة إليهم مثل ما أنفق عليها. ويمكن أن تحمل الآية على المعنيين، فإن دفع الكفار لزوجها شيئًا، وإلا أعطي من الغنائم التي تؤخذ من أيدي الكفار. وهذا ما اختاره ابن جرير، ومال إليه ابن كثير رحمهما الله. انظر: تفسير الطبري (٢٣/ ٣٣٩)، تفسير ابن كثير (٤/ ٣٥٢).

(٤) الناسخ والمنسوخ للزهري ص ٣٤-٣٦، الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ص ٢٥٦-٢٥٧، تفسير الطبري (٢٣/ ٣٥٨-٣٦٢)، الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٧٥١.

نِصْفَهُ، أَوْ أَنْقَصَ مِنْهُ قَلِيلًا، أَوْ أَزِيدَ عَلَيْهِ. أَمَّا الثَّانِيَةُ فَقَدْ أَفَادَتْ أَنَّ اللَّهَ تَابَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فِي هَذَا، بِأَنْ رَخَّصَ لَهُمْ فِي تَرْكِ هَذَا الْقِيَامِ الْمُقَدَّرِ، وَرَفَعَ عَنْهُمْ كُلَّ تَبِعَةٍ فِي ذَلِكَ التَّرْكِ، كَمَا رَفَعَ التَّبِعَاتِ عَنِ الْمُذْنِبِينَ بِالتَّوْبَةِ إِذَا تَابُوا.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ الثَّانِي رَافِعٌ لِلْحُكْمِ الْأَوَّلِ، فَتَعَيَّنَ النَّسْخُ^(١).
وَقَدْ قِيلَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَاتِ كَلَامٌ كَثِيرٌ، لَا نَرَى حَاجَةً إِلَى ذِكْرِهِ.



(١) وَهُوَ مَرْوِي عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعُكْرَمَةَ، وَالْحَسَنِ، وَقَتَادَةَ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، وَالزَّهْرِيِّ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَاخْتَارَهُ الطَّبْرِيُّ، وَمَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَالشَّنْقِيطِيُّ. انْظُرْ: النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ لِلزَّهْرِيِّ ص ٣٤، تَفْسِيرَ ابْنِ وَهْبٍ (٣ / ٨٢)، تَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ (٢٣ / ٣٥٨-٣٦٢)، الْإِيضَاحَ لِنَاسِخِ الْقُرْآنِ وَمَنْسُوخِهِ ص ٤٤٢، نَوَاسِخَ الْقُرْآنِ (٢ / ٦١٥-٦١٧)، مَجْمُوعَ الْفَتَاوَى (٢٣ / ٦٠)، دَفْعَ إِيْهَامِ الْاضْطِرَابِ ص ٢٤٦.

المبحث... [الرابع] عشر في مُحْكَم القرآن، ومُتَشَابِهه

المعنى اللغوي^(١):

لهذين اللفظين إطلاقات في اللغة وإطلاقات في الاصطلاح. فاللغويون يَسْتَعْمِلُونَ مادة الإحكام (بكسر الهمز) في معان متعددة، لكنها مع تَعَدُّدها تُرْجَع إلى شيء واحد، هو: المنع^(٢). فيقولون: أحكم الأمر، أي: أتقنه وَمَنَعَهُ عن الفساد. ويقولون: أحكمه عن الأمر، أي: رجع عنه وَمَنَعَهُ منه. ويقولون: حكم نفسه وحكم الناس، أي: مَنَعَ نفسه وَمَنَعَ الناس عما لا ينبغي. ويقولون: أحكم الفرس، أي: جَعَلَ له حَكَمَةً (بفتحات ثلاث). والحَكَمَةُ: ما أحاط بِحَنَكِي الفرس من لجامه تَمْنَعُهُ من الاضطراب. وقيل: "آتاه الله الحكمة" أي: العدل أو العلم أو الحلم أو النبوة أو القرآن؛ لما في هذه المذكورات من الحواظ الأدبية الرَّادعة عما لا يَلِيْقُ^(٣).

(١) انظر: الصحاح، باب الميم، فصل الحاء، (مادة: حكم)، (٤/ ١٩٠١)، مقاييس اللغة، كتاب الحاء، باب الحاء والكاف وما يثلثهما، (مادة: حكم)، (٢/ ٩٢).

(٢) ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله إلى أن المنع جزء من معنى الإحكام وليس كل معناه، وفي ذلك يقول كما في مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٧٤): "الإحكام تارة يكون في التَّنْزِيل... فالمحكم المنزل من عند الله، أَحْكَمَهُ الله أي: فَصَّلَهُ من الاشتباه بغيره، وَفَصَّلَ منه ما ليس منه؛ فإن الإحكام هو الفصل والتمييز والفرق والتَّحْدِيد الذي به يَتَحَقَّقُ الشيء وَيَحْصُلُ إِتْقَانُهُ؛ ولهذا دخل فيه معنى المنع كما دخل في الحَدِّ، فالمنع جُزْءٌ من معناه لا جميع معناه. وتارة يكون الإحكام في إبقاء التنزيل عند من قابله بالنسخ".

(٣) قال شيخ الإسلام في بيان معنى الإحكام: "الحُكْم هو الفَصْل بين الشَّيْئَيْنِ، والحاكم يَفْصِلُ بين الخَصْمَيْنِ، والحُكْم فَصْلٌ بين المُشْتَبِهَاتِ عِلْمًا وَعَمَلًا، إذا مُيِّزَ بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضار، وذلك يتضمن فِعْلَ النَّافِعِ وَتَرْكَ الضَّارِّ، فيقال: حَكَمْتُ السَّفِيهَ وَأَحْكَمْتُهُ إذا أَخَذْتُ عَلَى يَدَيْهِ، وَحَكَمْتُ الدَّابَّةَ وَأَحْكَمْتُهَا إذا جَعَلْتُ لَهَا حَكَمَةً وهو ما أحاط بِالْحَنَكِ من اللِّجَامِ. وإحكام الشيء إِتْقَانُهُ، فإحكام الكلام إِتْقَانُهُ بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرُّشْد من الغَيِّ في أوامره. والقرآن كله مُحْكَمٌ بمعنى الإِتْقَانِ" التدمرية (١٠٢-١٠٣).

وكذلك يستعمل اللغويون مادة التشابه فيما يدل على المشاركة في المماثلة والمشكلة، المؤدّية إلى الالتباس غالبًا. يقال: تشابها واشتبهأ، أي: أشبه كل منهما الآخر حتى التباسا. ويقال: أمور مُشْتَبِهَةٌ ومُشَبَّهَةٌ -على وزان مُعْظَمَةٍ- أي: مُشْكِلَةٌ. والشُّبْهَةُ بالضم: الالتباس والمثل. ويقال: شُبّه عليه الأمر تشبيهاً، أي: لُبس عليه (بضم الأول وتشديد الثاني مع كسره في الفعلين). ومنه قول الله سبحانه وَصَفًا لِرِزْقِ الْجَنَّةِ: ﴿وَأَنْتَوُا بِهِ مُتَشَبِّهًا﴾ [البقرة: ٢٥]. ومنه قوله حكاية عن بني إسرائيل: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَّهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]. انظر القاموس في هاتين المادتين^(١).

القرآن مُحْكَمٌ ومُتَشَابِهٌ^(٢):

ولقد جاء في القرآن الكريم ما يدلّ على أنّه كلّهُ مُحْكَمٌ، إذ قال سبحانه: ﴿كِتَابٌ أُخْرِجَتْ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١]. وجاء فيه ما يدلّ على أنّه كلّهُ مُتَشَابِهٌ، إذ قال جلّ ذكره: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِّهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، وجاء فيه ما يدلّ على أنّ بعضه مُحْكَمٌ وبعضه مُتَشَابِهٌ، إذ قال عزّ اسمه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِّهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. ولا تعارض بين هذه الإطلاقات الثلاثة؛ لأنّ معنى إحكامه كلّهُ: أنّه مُنظَّمٌ رَصِينٌ، مُتَقَنٌ مَتِينٌ، لا يَتَطَرَّقُ إليه خلل لفظي ولا معنوي، كأنه بناء مُشَيَّدٌ مُحْكَمٌ يتحدّى الزّمن، ولا يتناهب تَصَدُّعٌ ولا وَهْنٌ. ومعنى كونه كلّهُ مُتَشَابِهًا: أنّه يُشَبّه بعضه بعضًا في إحكامه وحُسْنِهِ، وبلوغه حدّ الإعجاز في ألفاظه ومعانيه، حتى إنك لا تستطيع أن تُفاضل بين كلماته وآياته في هذا الحُسْنِ والإحكام والإعجاز، كأنه حلقة مُفرّغة لا يُدْرَى أين طرفاها. وأما أنّ بعضه مُحْكَمٌ وبعضه مُتَشَابِهٌ: فمعناه أنّ من القرآن ما اتّضحت دلالاته على مُراد الله تعالى منه، ومنه ما خفيت دلالاته على هذا المُراد الكريم. فالأول هو المُحْكَمٌ، والثاني هو المُتَشَابِهٌ، على خلاف يأتي بين العلماء في ذلك. بيد أنّ الذي اتفقوا عليه ولا يمكن أن يختلفوا فيه: هو أنّه لا تنافي بين كون القرآن كلّهُ مُحْكَمًا أي مُتَقَنًا، وبين كونه كلّهُ مُتَشَابِهًا، أي: يُشَبّه بعضه بعضًا في هذا الإتقان والإحكام، وبين كونه مُنقسمًا إلى ما اتضحت دلالاته على مُراد الله وما خفيت دلالاته، بل إنّ انقسامه هذا الانقسام مُحَقَّقٌ لما

(١) باب الميم، فصل الحاء، ص ١٠٩٥، وباب الهاء، فصل الشين (١٢٤٧).

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن (٢/ ٦٨-٦٩)، الإتقان (٣/ ٣-٥)، التدرية (١٠١-١٠٥).

فيه كَلَمَة من إْحْكَام وتَشَابَه بالمعنى السابق. وسيأتيك نَبَأ ذلك في بيان الحِكْمَة من وجود مُتَشَابِهات خَفِيَّة إلى جانب واضحات ظاهرة في القرآن الكريم.

ويمكنك أن تُرجع هذه التأويلات إلى الإطلاقات اللغوية السالفة. فالقرآن كَلَمَة مُحْكَم أي مُتَقَن؛ لأنَّ الله صاغه صياغة تَمْنَع أن يتطَرَّق إليه خلل أو فساد في اللفظ أو المعنى، والقرآن مُتَشَابِه؛ لأنه يُمَاطِل بعضه بعضًا في هذا الإحْكَام مُمَاطِلَة مُفَضِّية إلى التباس التمييز بين آياته وكلماته في ذلك، والقرآن منه مُحْكَم، أي: واضح المعنى المراد وضوحًا يَمْنَع الخفاء عنه، ومنه مُتَشَابِه فيه وجوه مختلفة من المُمَاطِلَة مُسْتَلْزِمَة لخفاء هذا المعنى المُراد.

المعنى الاصطلاحي:

يُطلق المُحْكَم في لسان الشرعيين على ما يُقَابِل المنسوخ تارة، وعلى ما يُقَابِل المُتَشَابِه تارة أخرى. فيُراد به على الاصطلاح الأول: الحكم الشرعي الذي لم يتطرق إليه نَسْخ. ويُراد به على الثاني: ما ورد من نصوص الكتاب أو السنة دالًّا على معناه بوضوح لا خفاء فيه، على ما سيأتي تفصيله.

وموضوع بحثنا هنا هو هذا الاصطلاح الثاني. أما الأول فقد بيَّناه في المبحث السابق، حيث عَرَّفْنَا النسخ، وبَسَطْنَا أدلته وأحكامه وما قيل فيه، ومنه يُعرف مُقَابِلُه وهو المُحْكَم، (وبضدها تتميز الأشياء). وعلى هذا الاصطلاح يُحمل ما [رُوي] ... عن الضحاك، قال: "المُحْكَمَات ما لم يُنسخ، والمُتَشَابِهَات ما قد نُسَخ" (١).

آراء العلماء في معنى المُحْكَم والمُتَشَابِه (٢):

يختلف العلماء في تحديد معنى المُحْكَم والمُتَشَابِه اختلافات كثيرة (٣): ... منها: أنَّ المُحْكَم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان، أما المُتَشَابِه فهو الذي لا يستقل بنفسه، بل يحتاج إلى بيان، فتارة يُبَيِّن بكذا، وتارة يُبَيِّن بكذا، لحصول الاختلاف في تأويله، ويُحكى هذا القول عن الإمام أحمد رحمته الله (٤) ...

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٧٦ / ٦) (٦٥٨٠-٦٥٨٤)، وابن المنذر في تفسيره (٢٢٤) بلفظ مُقَابِل.

(٢) تفسير الطبري (١٧٤-١٨٢)، البرهان في علوم القرآن (٦٨-٦٩)، الإتيان (٣ / ٣-٥).

(٣) ذكر المؤلف أحد عشر قولاً، وقد اقتصر على ما هو الأقرب.

(٤) ذكره القاضي أبو يعلى في العدة في أصول الفقه (٢ / ٦٨٤).

ومنها: أن المُحْكَم هو السديد النَّظْم والترتيب، الذي يفضي إلى إثارة المعنى المستقيم من غير مُناف، أما المُتَشَابِه فهو الذي لا يُحِيط العلم بمعناه المطلوب من حيث اللغة، إلا أن تَقْتَرَن به أَمارة أو قرينة. وَيَنْدَرِج المُشْتَرَك في المتشابه بهذا المعنى. وهو منسوب إلى إمام الحرمين. [وهو قريب من الذي قبله ...

وهكذا قول بعضهم: ب] أن المُحْكَم هو الواضح المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال، مأخوذ من الإحكام وهو الإتقان. أما المُتَشَابِه فنقيضه. وينتظم المحكم على هذا ما كان نَصًّا وما كان ظاهرًا. وينتظم المُتَشَابِه ما كان من الأسماء المُشْتَرَكَة... وقد نُسِبَ هذا القول إلى بعض المتأخرين، ولكنه في الحقيقة رأي الطيبي^(١)، إذ قال....: "المراد بالمُحْكَم ما اتضح معناه، والمتشابه بخلافه؛ لأنَّ اللفظ الذي يُقبل معنى، إما أن يحتمل غيره أو لا. الثاني: النص، والأول: إما أن تكون دلالاته على ذلك الغير أرجح أو لا. الأول: الظاهر، والثاني: إما أن يكون مُساويه أو لا. الأول: هو المُجْمَل، والثاني: المؤوَّل. فالْمُشْتَرَك بين النص والظاهر هو المُحْكَم، والمُشْتَرَك بين المُجْمَل والمؤوَّل هو المُتَشَابِه.

ويؤيد هذا التقسيم أنه تعالى أوقع المُحْكَم مُقابلاً للمُتَشَابِه. فالواجب أن يُفسَّر المُحْكَم بما يُقابله. ويعضد ذلك أسلوب الآية، وهو الجمع مع التقسيم؛ لأنه تعالى فَرَّق ما جُمِعَ في معنى الكتاب، بأن قال: ﴿مِنْهُ مَا يَكُنُّ مُحْكَمًا هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَةٌ﴾ [آل عمران: ٧]، وأراد أن يُضيف إلى كُلِّ منهما ما شاء فقال أو لا: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧] إلى أن قال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧]، وكان يمكن أن يُقال: (وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ استقامةٌ فيتبعون المُحْكَم)، لكنه وَضَعَ موضع ذلك: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ لإتيان لفظ الرسوخ؛ لأنه لا يحصل إلا بعد التَّكَبُّت العام والاجتهاد البالغ. فإذا استقام القلب على طريق الرشاد ورسخ القَدَم في العلم، أفصح صاحبه النطق بالقول الحق، وكفى بدعاء الراسخين في العلم: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨] شاهدًا على أن ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ مقابل لقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ اهـ^(٢)...".

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) شرح المشكاة (٢/ ٦١٩) (بتصرف واختصار).

وهو كلام نفيس كما تراه: ...

[وبنحوه قول من قال:] بأنَّ المُحْكَم ما كانت دلالاته راجحة، وهو النص والظاهر، أما المُتَشَابِه فما كانت دلالاته غير راجحة، وهو المُجْمَل والمُؤَوَّل والمُشْكَل. ويُعزى هذا الرأي إلى... الرازي، واختاره كثير من المحققين. وقد بسطه... [الرازي] فقال ما خلاصته:

اللفظ الذي جُعِلَ موضوعًا لمعنى، إما ألا يكون مُحتملاً لغيره، أو يكون مُحتملاً لغيره. الأول: النص، والثاني: إما أن يكون احتمالاً لأحد المعاني راجحاً ولغيره مرجوحاً، وإما أن يكون احتمالاً لهما بالسوية. واللفظ بالنسبة للمعنى الراجح يُسمى ظاهراً، وبالنسبة للمعنى المرجوح يُسمى مُؤَوَّلاً، وبالنسبة للمعنيين المتساويين أو المعاني المتساوية يُسمى مُشْتَرَكاً، وبالنسبة لأحدهما على التعيين يُسمى مُجْمَلاً. وقد يُسمى اللفظ مُشْكِلاً إذا كان معناه الراجح باطلاً، ومعناه المرجوح حقاً.

إذا عرفت هذا فالمُحْكَم ما كانت دلالاته راجحة، وهو النص والظاهر؛ لاشتراكهما في حصول الترجيح، إلّا أنَّ النص راجح مانع من الغير، والظاهر راجح غير مانع منه. أما المُتَشَابِه فهو ما كانت دلالاته غير راجحة، وهو المُجْمَل والمُؤَوَّل والمُشْكَل؛ لاشتراكها في أنَّ دلالة كُلِّ منها غير راجحة. وأما المُشْتَرَك فإن أُريد منه كُلُّ معانيه فهو من قبيل الظاهر، وإن أُريد بعضها على التعيين فهو مُجْمَل^(١).

نظرة في هذه الآراء:

نحن إذا نظرنا في هذه الآراء، لا نجد بينها تناقضاً ولا تعارضاً، بل نلاحظ بينها تشابهاً وتقارباً...؛ لأنَّ أمر الأحكام والتشابه يرجع فيما نفهم إلى وضوح المعنى المراد للشارع من كلامه وإلى عدم وضوحه... .

منشأ التشابه وأقسامه وأمثله^(٢):

نعلم مما سبق أنَّ منشأ التشابه إجمالاً هو خفاء مُراد الشارع من كلامه. أما تفصيلاً فنذكر أن منه ما يرجع خفاؤه إلى... المعنى، ومنه ما يرجع خفاؤه إلى... [الحقيقة والكُنْه].

(١) انظر: مفاتيح الغيب (٧/ ١٣٨-١٣٩). البرهان في علوم القرآن (٢/ ٦٨-٦٩)، الإتيان (٣/ ٣-٥)

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن (٢/ ٦٩-٧١)، الإتيان (٣/ ١٠-١٣).

فالقسم الأول: وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء في... [المعنى؛ وذلك على نوعين:

الأول: ما يرجع إلى اللفظ؛ إذ اللفظ [منه مفرد ومركب، والمفرد قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة غرابته أو من جهة اشتراكه. والمركب قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة اختصاره، أو من جهة بسطه، أو من جهة ترتيبه.

مثال التشابه في المفرد بسبب غرابته ونُدرة استعماله: لفظ (الأب) بتشديد الباء في قوله سبحانه: ﴿وَفَكَهَأَ وَأَبَا﴾ [عبس: ٣١]، وهو ما ترعاه البهائم. بدليل قوله بعد ذلك: ﴿مَنْعَا لَكَرُ وَلَا تَنْعِمَكَرُ﴾ [عبس: ٣٢].

ومثال التشابه في المفرد بسبب اشتراكه بين معانٍ عدة: لفظ (اليمين) في قوله سبحانه: ﴿فَرَأَ عَلَيْهِمْ صَرِيًّا بِالْيَمِينِ﴾ [الصفات: ٩٣] أي: فأقبل إبراهيم على أصنام قومه ضارباً لها باليمين من يديه لا بالشمال، أو ضارباً لها ضرباً شديداً بالقوة؛ لأنَّ اليمين أقوى الجارحتين، أو ضارباً لها بسبب اليمين التي حَلَفَها ونَوَّه بها القرآن إذ قال: ﴿وَتَأَلَّه لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدْرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧]. كل ذلك جائز. ولفظ اليمين مُشْتَرَكٌ بينها.

ومثال التشابه في المركب بسبب اختصاره: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]؛ فإن خفاء المُراد فيه جاء من ناحية إيجازه. والأصل: وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى لو تزوجتموهن، فانكحوا من غيرهن ما طاب لكم من النساء. ومعناه:

أنكم إذا تحرّجتم من زواج اليتامى مخافة أن تظلموهن؛ فأمامكم غيرهن فتزوجوا منهن ما طاب لكم.

وقيل^(١): إن القوم كانوا يتحرّجون من ولاية اليتامى ولا يتحرّجون من الزنا، فأنزل الله الآية. ومعناها:

إن خفتم الجور في حق اليتامى فخافوا الزنا أيضاً، وتبدّلوا به الزواج الذي وسّع الله عليكم فيه؛ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع.

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٥٣٩ / ٧) (٨٤٧٥) عن مجاهد.

ومثال التشابه يقع في المُرْكَب بسبب بَسْطِهِ والإطناب فيه: قوله جَلَّتْ حِكْمَتُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ فإن حرف الكاف لو حُذِفَ وقيل: (ليس مثله شيء) كان أظهر للسامع من هذا التركيب الذي يَنْحَلُّ إلى: (ليس مثل مثله شيء)، وفيه من الدقة ما يعلو على كثير من الأفهام.

ومثال التشابه يقع في المُرْكَب لترتيبه ونظمه: قوله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١، ٢]؛ فإن الخفاء هنا جاء من جهة الترتيب بين لفظ (قَيِّمًا) وما قبله. ولو قيل: أنزل على عبده الكتاب قَيِّمًا ولم يجعل له عوجًا. لكان أظهر أيضًا.

واعلم أن في مقدمة هذا القسم فواتح السور المشهورة؛ [على القول بأن لها معنى في نفسها]؛ لأن التشابه والخفاء في المُرَاد منها جاء من ناحية ألفاظها لا محالة...

[الثاني]: وهو ما كان التشابه فيه راجعًا إلى اللفظ والمعنى معًا، له أمثلة كثيرة، منها: قوله عز اسمه: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]؛ فإن من لا يعرف عادة العرب في الجاهلية لا يستطيع أن يفهم هذا النص الكريم على وجهه. وَرَدَ أَنْ نَاسًا من الأنصار كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم حائطًا ولا دارًا ولا فسطاطًا من باب. فإن كان من أهل المَدَرِ نَقَبَ نَقْبًا في ظهر بيته، يدخل ويخرج منه، وإن كان من أهل الوَبَرِ خرج من خَلْفِ الخباء، فنزل قول الله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَىٰ وَأَتَىٰ الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩] ^(١).

فهذا الخفاء الذي في هذه الآية يرجع إلى اللفظ بسبب اختصاره، ولو بُسِطَ لقليل: وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها إذا كنتم مُحْرَمِينَ بحج أو عمرة. ويرجع الخفاء إلى المعنى أيضًا؛ لأن هذا النص

على فَرَضِ بَسْطِهِ كما رأيت، لا بدَّ معه من معرفة عادة العرب في الجاهلية وإلا لتعذر فهمه.

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ص ٥٥، بلفظ مُقَارِب، وأصله في البخاري (١٨٠٣، ٤٥١٢)، ومسلم (٣٠٢٦) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: "نزلت هذه الآية فينا، كانت الأنصار إذا حجوا فجاءوا، لم يدخلوا من قِبَلِ أبواب بيوتهم، ولكن من ظهورها، فجاء رجل من الأنصار، فدخل من قِبَلِ بابه، فكأنه غَيَّرَ بذلك، فنزلت: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَىٰ وَأَتَىٰ الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]."

{والقسم الثاني: هو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء [الحقيقة والكُنْه] ...: مثاله كل ما جاء في القرآن الكريم وصفاً لله تعالى، أو لأهوال القيامة، أو لنعيم الجنة وعذاب النار، فإنَّ العقل البشري لا يمكن أن يُحيط بحقائق صفات الخالق، ولا بأهوال القيامة، ولا بنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار. وكيف السبيل إلى أن يحصل في نفوسنا صورة مالم نُحسّه، وما لم يكن فينا مثله ولا جنسه؟ [فالنصوص التي تُخبر عن هذه الأمور الغيبية مُحْكَمَة من جهة المعنى، ومُتَشابهة من جهة الكُنْه والحقيقة والكيف] ...} ^(١).

[وقد ذكر الراغب نحواً مما سبق، ثم قال: "والمُتَشابه من جهتهما ^(٢): خمسة أضرب.

الأول: من جهة الكمية، كالعموم والخصوص، نحو: ﴿فَأَقْضُوا الْفُسْكَانَ﴾ [التوبة: ٥].

والثاني: من جهة الكيفية، كالوجوب والندب، نحو: ﴿فَأَنْكِحُوا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾

[النساء: ٣].

والثالث: من جهة الزمان، كالناسخ والمنسوخ، نحو: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران:

١١٠٢] ^(٣).

والرابع: من جهة المكان والأمر التي نزلت فيها: نحو: ﴿وَلَيْسَ إِلَهٌ بِأَن تَأْتُوا

أَبْيُوتَ مِنْ ظُهُورِهِمَا﴾ [البقرة: ١٨٩] ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧]؛ فَإِنَّ مَنْ لَا يعرف عاداتهم في الجاهلية يتعذّر عليه تفسير هذه الآية.

الخامس: من جهة الشروط التي يصح بها الفعل ويُفسد، كشروط الصلاة والنكاح...

وهذه الجملة إذا تُصَوِّرَتْ عِلْمٌ أن كل ما ذكره المفسرون في تفسير المُتَشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم "اهـ" ^(٤).

وهو كلام جيد، غير أن في بعضه شيئاً.



(١) ما بين {} من كلام المؤلف، تم تأخيرهُ مراعاةً لترايط الكلام (المناهل ٢ / ١٧٥).

(٢) أي: اللفظ والمعنى.

(٣) على القول بنسخها، وقد عرفت ما فيه.

(٤) المفردات في غريب القرآن ص ٤٤٤، بتصرف يسير.

أنواع المتشابهات^(١):

يمكننا أن نُنَوِّع المتشابهات -على ضوء ما سبق- ثلاثة أنواع:
النوع الأول [وهو المتشابه المطلق، وهو]: ما لا يستطيع البشر جميعاً أن يصلوا إليه، ... [كالإحاطة بذات الله وحقائق صفاته، وكالعلم بوقت القيامة ونحوه من الغيوب التي استأثر الله تعالى بها: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤].

... [النوع الثاني: المتشابه النسبي، وهو قسمان: الأول: ما يستطيع كل إنسان أن يعرفه عن طريق البحث والدرس، كالمُتَشَابِهات التي نَشَأُ التَّشَابِهَ فيها من الإجمال والبَسْط والترتيب ونحوها مما سبق.

... [الثاني]: ما يعلمه خَوَاصُّ العلماء دون عامتهم؛ ولذلك أمثلة كثيرة من المعاني العالية التي تفيض على قلوب أهل ... الاجتهاد عند تدبرهم لكتاب الله.
قال الراغب: "المتشابه على ثلاثة أضرب: ضَرْبٌ لا سبيل إلى الوقوف عليه، كوقت الساعة وخروج الدابة ونحو ذلك.

وَضَرْبٌ لِلْإِنْسَانِ سَبِيلٌ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، كالألفاظ الغريبة والأحكام الغَلِيقَةِ.
وَضَرْبٌ مَرْدَدٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ يَخْتَصُّ بِهِ بَعْضُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ وَيَخْفَى عَلَى مَنْ دُونِهِمْ. وهو المُشَارُ إِلَى بَقُولِهِ ﷺ لابن عباس: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل"^(٢) اهـ^(٣).

هل في ذكر المتشابهات من حِكْمَةٍ^(٤):

عرفنا أنَّ المتشابهات أنواع ثلاثة، ونزيدك هنا أنَّ لهذه المتشابهات المتنوعة حِكْمَةٌ بل حِكْمًا في ذِكْرِ الشارح إياها.
فالنوع الأول -وهو ما استأثر الله بعلمه- تُلَوِّحُ لَنَا فِيهِ حِكْمٌ [ثلاث] ...

(١) انظر: الإتيان (٣/ ١٣).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) المفردات ص ٤٤٤-٤٤٥، (باختصار وتصرف يسير).

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن (٢/ ٧٥-٧٦)، الإتيان في علوم القرآن (٣/ ٣٥-٣٧)، أصول في التفسير ص ٤٥،

ص ٤٥، مذكرة في أصول الفقه ٧٨.

أولاهما: رحمة الله بهذا الإنسان الضعيف الذي لا يُطيق معرفة كل شيء. وإذا كان الجبل حين تجلّى له ربه جعله ذكاً وخرّ موسى صَعَقاً، فكيف لو تجلّى سبحانه بذاته وحقائق صفاته للإنسان؟.

ومن هذا القبيل أخفى الله على الناس معرفة الساعة رحمة بهم كي لا يتكاسلوا ويُقعدوا عن الاستعداد لها، وكذا يفتك بهم الخوف والهلع لو أدركوا بالتحديد شدة قربها منهم. ولمثل هذا حجب الله عن العباد معرفة آجالهم؛ ليعيشوا في بحبوحة من أعمارهم، فسبحانه من إله حكيم، رحمن رحيم.

ثانيتهما: الابتلاء والاختبار: أي من البشر بالغيب ثقة بخبر الصادق أم لا؟ فالذين اهتدوا يقولون: آمنا وإن لم يعرفوا على التعيين. والذين في قلوبهم زيغ يكفرون به، وهو الحق من ربهم، ويتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة والخروج من الدين جملة...

... [ثالثتها]: إقامة دليل على عجز الإنسان وجهالته مهما عظم استعداده وعُزُر علمه، وإقامة شاهد على قدرة الله الخارقة، وأنه وحده هو الذي أحاط بكل شيء علماً، وأن الخلق جميعاً لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء. وهناك يخضع العبد ويخشع، ويُطامن من كبريائه ويخضع، ويقول ما قالت الملائكة بالأمس: ﴿سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢].

وأما النوع الثاني من المُشابهات: فتلوح لنا في ذكره واشتمال القرآن عليه [حكمتان] - أيضاً -:

أولاهما: تحقيق إعجاز القرآن؛ لأن كل ما استتبع فيه شيئاً من الخفاء المؤدّي إلى التَّشابه، له مدخل عظيم في بلاغته وبلوغه الطَّرف الأعلى في البيان. ولو أخذنا في شرح هذا لضاق بنا المقام، وخرجنا جملة من هذا الميدان إلى ميدان علوم البلاغة وما حوت من خواص وأسرار، للإيجاز والإطناب والمساواة، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف،... ونحو ذلك.

ثانيتهما: تيسير حفظ القرآن والمحافظة عليه؛ لأن كل ما احتواه من تلك الوجوه المُستلزمة للخفاء دال على معان كثيرة زائدة على ما يُستفاد من أصل الكلام، ولو عبّر عن هذه المعاني الثانوية الكثيرة بالفاظ، لخرج القرآن في مجلدات واسعة ضخمة يتعذر معها حفظه والمحافظة عليه: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكُمِتَ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَنفَذَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

وكذلك يُدْرِك القارئ لدقة القرآن وعلو أسلوبه روعةً ولذة تُغريه على قراءته،
وتُشجّعه على استظهاره وحفظه...

[المحكم والمتشابه في آية آل عمران^(١)]:

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧].

اختلف العلماء في المراد بالمتشابه في هذه الآية تبعاً لاختلافهم في نوع الواو في قوله:
(والراسخون) على قولين:

القول الأول: أن الواو عاطفة، وأن المتشابه هنا مما يعلمه الراسخون في العلم، وليس
مما استأثر الله بعلمه. وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يقول: "أنا ممن يعلم
تأويله"^(٢). واحتجوا لذلك بأنه "يُبعد أن يُخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق
إلى معرفته"^(٣).

وقالوا أيضاً: لو كان الراسخون في العلم لا يعلمون المتشابه لما كان لهم على العامة
فضيلة ومزية؛ لأن كلاً من الراسخين في العلم والعامة يقولون: آمنا به.

القول الثاني، وهو قول جمهور أهل العلم^(٤): أن الواو للاستئناف، وأن المتشابه هنا
مما استأثر الله بعلمه، واستدلوا لذلك بأمور، منها:

أولاً: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه^(٥) وغيره أنه كان يقرأ: (ويقول الراسخون في العلم
آمنا به) بالواو.

ثانياً: "أن في الآية قرائن تدل على أن الواو استئنافية، وأن الوقف الصحيح على قوله:
(وما يعلم تأويله إلا الله)، لفظاً ومعنى:

أما اللفظ: فلأنه لو أراد العطف لقال: (ويقولون آمنا به) بالواو.

(١) انظر: تفسير الطبري (٦/ ٢٠١-٢٠٤)، البحر المحيط للزركشي (٢/ ١٩١-٢٠٠).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/ ٢٠٣) (٦٦٣٢)، وابن المنذر في تفسيره (٢٥٧).

(٣) ما بين "" من كلام النووي في شرح صحيح مسلم (١٦/ ٢١٨).

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي (٢/ ١٩٤).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣٧٧)، ومن طريقه ابن جرير في تفسيره (٦/ ٢٠٢) (٦٦٢٧).

وأما المعنى: فلأنه ذم مبتغي التأويل، ولو كان ذلك للراسخين معلومًا لكان مُبتغى التأويل ممدوحًا لا مذمومًا.

ولأن قولهم (أما به) يدل على نوع تفويض وتسليم لشيء لم يقفوا على معناه. ولأن لفظة (أما) لتفصيل الجمل، فذكره لها في (الذين في قلوبهم زيغ) مع وصفه إياهم لا ابتغاء المُتَشابه، وابتغاء تأويله، يدل على قسَم آخر يُخالفهم في هذه الصفة، وهم الراسخون، ولو كانوا يعلمون تأويله لم يُخالفوا القسم الأول في ابتغاء التأويل^(١). وأجابوا عن أنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته، بأنه "يجوز أن يُكَلِّف الله عباده بما لا يَطْلَعُونَ على تأويله؛ ليختبر طاعتهم، كما قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ﴾ [محمد: ٣١]، ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ...﴾ [البقرة: ١٤٣]"^(٢).

وأما قولهم: لو كان الراسخون لا يعلمون المُتَشابه لما كان لهم على العامة مزية؛ فيجواب عنه بأن "الله تعالى قد جعل للراسخين في العلم فضيلة ومزية عن طريق علمهم بالآيات المحكمة وفهمهم لها، وتوضيح ما التبس منها"^(٣).

هذا ويمكن أن يُصَحَّح الوقف على لفظ الجلالة، وكذا الوصل باعتبار أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله، بمعنى أنهم يعلمون ظاهره لا حقيقته وكُنْهه، وأما الوقف فباعتبار أنهم لا يعلمون تأويله، أي: أنهم لا يعلمون حقيقته وكُنْهه^(٤).



(١) ما بين الأقواس "" من كلام ابن قدامة في روضة الناظر (١/ ٢١٧) بتصرف واختصار.

(٢) السابق (بتصرف يسير).

(٣) ما بين الأقواس "" من تهذيب علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٥١٨) باختصار يسير.

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي (٢/ ١٩٧)، المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٥١٨).

المبحث... [الخامس] عشر

في

أسلوب القرآن الكريم

الأسلوب في اللغة^(١):

يُطلق الأسلوب في لغة العرب إطلاقات مختلفة: فيقال للطريق بين الأشجار، وللفنّ، وللوجه، وللمذهب، وللشموخ بالأنف، ولعُنق الأسد. ويُقال لطريقة المتكلّم في كلامه أيضًا، وأنسب هذه المعاني بالاصطلاح الآتي هو المعنى الأخير، أو هو الفنّ أو المذهب لكن مع التقييد.

الأسلوب في الاصطلاح^(٢):

تواضع المتأدّبون وعلماء العربية على أنّ الأسلوب هو الطريقة الكلامية التي يسلكها المتكلّم في تأليف كلامه واختيار ألفاظه.

أو: هو المذهب الكلامي الذي انفرد به المتكلّم في تأدية معانيه ومقاصده من كلامه.

أو: هو طابع الكلام أو فنه الذي انفرد به المتكلّم كذلك.

معنى أسلوب القرآن:

وعلى هذا فأسلوب القرآن هو طريقته التي انفرد بها في تأليف كلامه واختيار ألفاظه، ولا غرابة أن يكون للقرآن للكريم أسلوب خاص به؛ فإنّ لكلّ كلام إلهي أو بشري أسلوبه الخاص به. وأساليب المتكلّمين وطرائقهم في عرض كلامهم من شعر أو نثر، تتعدّد بتعدّد أشخاصهم، بل تتعدّد في الشخص الواحد بتعدّد الموضوعات التي يتناولها، والفنون التي يُعالجها.

(١) انظر: لسان العرب، حرف الباء، فصل السين، (مادة: سلب) (١/ ٤٧٣)، تاج العروس، فصل الزاي، (مادة: سلب)، (٣/ ٧١-٧٢).

(٢) انظر: الأسلوب (دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية) (ص ٤٤)، خصائص القرآن الكريم لفهد الرومي (ص ١٨)، وهناك كتاب اسمه الأسلوب لأحمد الشايب، راجع ص ٤٠ فما بعدها.

الأسلوب غير المفردات والتراكيب:

وُئِلْتُ نَظْرَكَ إِلَى أَنَّ الأسلوب غير المفردات والتراكيب التي يتألف منها الكلام، وإنما هو الطريقة التي انتهجها المؤلف في اختيار المفردات والتراكيب لكلامه.

وهذا هو السر في أَنَّ الأساليب مختلفة باختلاف المتكلمين من ناثرين وناظمين، مع أَنَّ المفردات التي يستخدمها الجميع واحدة، والتراكيب في جملتها واحدة، وقواعد صوغ المفردات وتكوين الجمل واحدة، وهذا هو السر -أيضاً- في أَنَّ القرآن لم يخرج عن معهود العرب في لغتهم العربية، من حيث ذوات المفردات والجمل وقوانينها العامة، بل جاء كتاباً عربياً جاريّاً على مألوف العرب من هذه الناحية، فمن حروفهم تألفت كلماته، ومن كلماتهم تألفت تراكيبه، وعلى قواعدهم العامة في صياغة هذه المفردات وتكوين التراكيب جاء تأليفه، ولكن المعجز والمدهش والمثير لأعجب العجب أنه مع دخوله على العرب من هذا الباب الذي عهدوه، ومع مجيئه بهذه المفردات والتراكيب التي توافروا على معرفتها، وتنافسوا في حليتها، وبلغوا الشأواً الأعلى فيها نقول: إِنَّ القرآن مع ذلك كله، وبرغم ذلك كله قد أعجزهم بأسلوبه الفذ، ومذهبه الكلامي المعجز! ولو دخل عليهم من غير هذا الباب الذي يعرفونه لأمكن أن يُلْتَمَسَ لهم عُذر أو شبه عُذر، وأن يُسَلَّمَ لهم طعن أو شبه طعن: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَجَبًا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ۖ إِنَّهُمْ عَجَجُوا وَعَجَزُوا﴾ [فصلت: ٤٤]، ولهذا المعنى وصف الله كتابه بالعروبة في غير آية، فقال جلَّ ذِكْرُه في سورة يوسف: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقال في سورة الزخرف: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، وقال في سورة الزمر: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَنْفَعُونَ﴾ [الزمر: ٢٨].

مثال لهذا الفارق:

وبما أَنَّ الأمر قد اشتبه على بعض الناس حتى ضلّوا فيه أو كادوا، نُثَمِّلُ للفرق بين الأسلوب وبين المفردات والتراكيب بمثالين حسيّين: أحدهما: صناعة الخياطة، والآخر: صناعة الصيدلة أو تحضير العقاقير والأدوية. فالخياطون يختلفون فيما بينهم اختلافاً بعيداً، ما بين خامل ونابٍ في صنعته، وضعيف وبارع في حرفته. وهذا الاختلاف لم يجرى من ناحية مواد الثياب المَخِيطة، ولا من ناحية الآلات والأدوات والطرق العامة التي تُستخدم في الخياطة، إنما جاء الاختلاف من جهة الطريقة الخاصة التي اتبعت في اختيار

هذه المواد وتأليفها واستخدام قواعد هذه الصناعة في شكلها وهندستها. وكذلك الصيادلة يختلفون فيما بينهم نباهة وخمولاً، وبراعة وقصوراً، لا من حيث مواد الأدوية وعناصرها، ولا من حيث القواعد الفنية العامة في تركيبها، بل من حيث حُسن اختيار هذه المواد، ودقة تطبيق هذه القواعد في تحضير العقاقير والأدوية، حتى لقد نُشاهد أن مزاج الجيد منها وأثره ونفعه يختلف بوضوح عن مزاج الرديء منها وأثره وضرره. وقل مثل هذا في كل ما حولك من صناعات يختلف فيها الصنّاعون ومصنوعاتهم جودة ورداءة مع اتحاد مواد الصناعة الأولى وقواعدها العامة في الجميع.

كذلكم البيان اللغوي في أية لغة ما هو إلا صناعة، موادها وقواعدها واحدة في المفردات والتراكيب، ولكن البيان يختلف بعد ذلك باختلاف الطرائق والأساليب، وإن شئت فقل: يختلف باختلاف الأذواق والمواهب التي انتقت هذه المفردات اللغوية، واضطفت تلك الجُمْل التركيبية. حتى إنك لترى أهل اللغة الواحدة يؤدّدون الغرض الواحد بوجوه مختلفة من المفردات، ومذاهب شتى من التراكيب، يتفاوت حظّها من الجودة والرداءة، ومن الحُسن والدّامة، ومن القبول والردّ بمقدار ما بينهم من اختلاف في طرائق اختيارهم لما اختاروه من مواد اللغة أفراداً وتركيباً، ولما لاحظوه من المناسبات مع هذا الاختيار، فإذا سلّم ذوق المتكلم وسَمّت حاسته البيانية، حُسن اختياره، وسما كلامه سُمواً قد يأخذ عليك حِسك، ويملك قلبك ولُبك. وإذا فسد ذوق المتكلم، وانحطّت حاسته البيانية ساء اختياره، ونزل كلامه، نزولاً قد تتفَرّز معه نفسك، ويتأذى به سمعك، وربما فررت منه وأنت تتمثّل بقول الشاعر^(١):

عوى الذئب فاستأنست بالذئب إذعوى وصوت إنسان فكدت أطيّر
بيان ذلك في اللغة العربية:

بيان ذلك في لغتنا المحبوبة العربية أن مفرداتها منها مُتآلف في حروفه ومُتنافر، وواضح مُستأنس، وخفي غريب، وريق خفيف على الأسماع، وثقيل كربه تَمَجّه الأسماع، وموافق لقياس اللغة ومُخالف له. ثم من هذه المفردات عام وخاص، ومُطلق ومُقيد، ومُجمل ومُبين، ومُعَرّف ومُنكّر، وظاهر ومُضمّر، وحقيقة ومجاز. وكذلك التراكيب العربية، منها ما هو حقيقة ومجاز، ومنها مُتآلف الكلمات ومُتنافرها، وواضح

(١) وهو الأحيمر السعدي. انظر: الحيوان للجاحظ (١/ ٢٥٩).

المعاني ومُعَقِّدها، وموافق للقياس اللغوي والخارج عليه، ومنها الاسمية والفعلية، والخيرية والإنشائية، وفيها النفي والإثبات، والإيجاز والإطناب، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل، إلى غير ذلك مما هو مُفَصَّل في علوم اللغة وكتبها.

ثم إنَّ ما يُؤَيِّده معهود اللغة من المتنوعات المذكورة وما أشبهها، هو المسلك العام الذي ينفذ منه المتكلمون إلى أغراضهم ومقاصدهم. ولكن ليس شيء من هذه المتنوعات بالذي يحسن استعماله إطلاقاً، ولا شيء منها بالذي يسوء استعماله إطلاقاً، أي في كافة الأحوال وجميع المقامات، بل لكل مقام مقال، فما يَجْمُلُ في موطن قد يَقْبَحُ في موطن آخر، وما يجب في مقام قد يمتنع في مقام آخر، ولولا هذا لكان الوصول إلى الطَّرَفِ الأعلى من البلاغة هَيْئاً، ولأصبح كلام الناس لوناً واحداً وطَعْماً واحداً. ولكن الأمر يرجع إلى حُسْن الاختيار من هذه المتنوعات بحسب ما يُناسِبُ الأحوال والمقامات، فخطاب الأذكياء غير خطاب الأغبياء، وموضوع العقائد التي يَتَحَمَّسُ لها الناس غير موضوع القصص، وميدان الجدال الصاحب غير مجلس التعليم الهادئ، ولغة الوعد والتبشير غير لغة الوعيد والإنذار، إلى غير ذلك مما يجعل اختيار المناسبات عسيراً ضرورة أنَّ الإحاطة بجميع أحوال المخاطبين قد تكون مُتَعَسِّرة أو مُتَعَذِّرة، ومما يجعل اللفظ الواحد في موضع من المواضع كأنه نَجْمَةٌ وضاء لامعة، وفي موضع آخر كأنه نُكْتَةٌ سوداء مظلمة.

ولعلمائنا -أكرمهم الله- أذواق مختلفة في استنباط الفروق الدقيقة بين استعمال حرف أو كلمة مكان حرف أو كلمة. ومن السابقين في حَلَبَةِ هذا الاستنباط الخطيب الإسكافي^(١) المتوفى سنة... [٤٢٠هـ] في كتابه (درة التنزيل وغرّة التأويل). وهاك مثلاً منه يُفيدنا فيما نحن فيه، إذ يَتَحَدَّثُ عن سرّ التعبير بالفاء في لفظ (كلوا) من قوله سبحانه في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا أَذْخُلُوا هَذِهِ الْفَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] وعن سرّ التعبير بالواو لا بالفاء في لفظ: (كلوا) -أيضاً-، لكن من قوله سبحانه في سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْفَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١] مع أن القصة

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله اللغوي، الخطيب البغدادي، المعروف بالإسكافي، صاحب التصانيف. كان من أهل أصفهان، وخطيباً بالري، أحد أصحاب الصاحب بن عباد. توفي سنة (٤٢٠هـ)، وقيل: (٤٢١هـ). انظر: الوافي بالوفيات (٣/ ٢٧١)، هدية العارفين (٢/ ٦٤).

واحدة، ومدخول الحرف واحد. قال ﷺ: "الأصل أن كل فعل عطف عليه ما تعلّق به تعلّق الجواب بالابتداء، وكان الأول مع الثاني بمعنى الشرط والجزاء، فالأصل فيه عطف الثاني على الأول بالفاء، ومنه ﴿وَإِذْ قُلْنَا أَذْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا﴾ [البقرة: ٥٨]، فإنّ وجود الأكل مُتعلّق بالدخول، والدخول مُوصِل إلى الأكل، فالأكل وجوده مُعلّق بوجوده، بخلاف ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا﴾ [الأعراف: ١٦٦]؛ لأن السكنى مقام مع طول لبث، والأكل لا يختص بوجوده؛ لأنّ من يدخل بستاناً قد يأكل منه [وإن كان] مُجتازاً. فلما لم يتعلّق الثاني بالأول تعلّق الجواب بالابتداء وَجَب العطف بالواو دون الفاء" اهـ^(١).

تفاوت القوى والقدر:

ولا ريب أنّ القوى والقدر تتفاوت تفاوتاً بعيداً فيما نعرف من الأحوال ومُناسباتها، وأنّ ميدان الاختيار فسيح مليء بشتى الألوان والصور للمفردات ومركّباتها، فماذا عسى أن تبلغ قدرة الإنسان في استعراض كلّ هذه الألوان والصور، وفي إقامة ميزان دقيق بينها تمهيداً لحسن الاختيار، على ضوء تلك الأحوال المقتضية لما ينبغي أن يكون منها! هنا ينفس المجال ثم ينفسح، فما يهتدي إليه متكلم قد يغفل عنه متكلم، وما يتيقظ له كاتب قد يغفل عنه كاتب، وما يدركه شاعر قد يفوت شاعراً آخر، بل ما يدركه الإنسان الواحد في موضع قد يخطئه في موضع سواه، وهكذا.

وليس من غرضنا هنا أن نستقصي الأحوال والمُناسبات، ولا أن نضرب الأمثال والشواهد لكل حال وما يُناسبها، فلذلك محلّه من علوم اللغة وكتبها كما قلنا. ولكن الذي نريد أن نضع يدك عليه في هذا المقام: هو أنّ أسلوب أي كلام بليغ معناه صورته الفنية أو طابعه الخاص، أو مزاجه الشخصي الذي تهياً له برعاية صاحبه لجُملة الأحوال ومُناسباتها في هذا الكلام. وأنه على حسب ما تحتوي أساليب الكلام من الأحوال والمُناسبات يتفاوت هذا الكلام في درجات البلاغة علواً ونزولاً، وفي حظه عند السامعين رداً وقبولاً. وأنه لم يظفر الوجود بكلام إلهي ولا بشري ببلغ الطّرف الأعلى في البلاغة، ووصل إلى قمة الإعجاز من هذه الناحية، غير القرآن الكريم؛ لأنّ [مُنزل] ... هذا الكتاب هو وحده الذي تعلّقت إرادته بأن تكون معجزة نبي الإسلام من هذا الطّراز لحكمة

شرحناها، وقد نعرض لها فيما يأتي؛ ولأنه سبحانه هو الذي انتهت إليه الإحاطة بجميع أحوال الخلق وحده؛ ولأنه عز سلطانه هو القادر وحده على تضمين كلامه كل المناسبات التي اقتضتها تلك الأحوال الكثيرة التي لم يحيط ولن يحيط بها سواه! ومن الذي يستطيع أن يحيط بكل أحوال الخلق وفيها الخفي الذي لا يعلمه إلا من يعلم السر وأخفى؟ ثم من ذا الذي يستطيع أن يحيط بكل أحوال الخلق، وهم أجيال متعددة، منهم من لم يخلقوا وقت نزول القرآن، ومنهم من لم يعرفوا لنا إلى الآن؟ بعد بضعة عشر قرناً من نزول هذا القرآن. وأنت خبير بأن القرآن هو كتاب الساعة الذي يخاطب الأجيال كافة حتى يرث الله الأرض ومن عليها. فلا غرو أن يضمّنه منزله كل ما تحتاج إليه الأمم على اختلاف أجيالها من المناسبات الملائمة لأحوالهم، وليس ذلك في قدرة أحد إلا العليم بأسرار الخلق وخفيات السموات والأرض، ﴿قُلْ أَنزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٦] ﴿تَزِيلًا مِّنْ خَلْقِ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى ۖ (١) الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ۚ (٥) لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ۚ﴾ [طه: ٤-٦] .

ولعل لنا عودة لمثل هذا الكلام في فرصة أخرى، فلنمسك القلم عن الجولان في هذا الميدان، ولنرجع عوداً على بدء إلى أسلوب القرآن، ولنذكر شيئاً من خصائص أسلوب القرآن ومزاياه التي انفرد بها، وكانت هي السر في إعجازه اللغوي أو البلاغي أو الأسلوبية.

خصائص أسلوب القرآن:

إن الخصائص التي امتاز بها أسلوب القرآن، والمزايا التي توافرت فيه حتى جعلت له طابعاً معجزاً في لغته وبلاغته، أفاض العلماء فيها بين مُقَلٍّ ومُكثِّر، ولكنهم بعد أن طال بهم المطاف، وبعد أن دُميت أقدامهم، وحفيت أقدامهم لم يزدوا على أن قدّموا إلينا قليلاً من كثر، وقطرة من بحر، مُعترفين بأنهم عجزوا عن الوفاء، وأن ما خفي عليهم فلم يذكروه أكثر مما ظهر لهم فذكروه، وأنهم لم يزدوا على أن قربوا لنا البعيد بضرب من التمثيل رجاء الإيضاح والتبيين. أما الاستقصاء والإحاطة بمزايا الأسلوب القرآني وخصائصه على وجه الاستيعاب فأمر استأثر به منزله الذي عنده علم الكتاب.

وإذن فلنذكر نحن بدورنا شيئاً من خصائص أسلوب القرآن على وجه التمثيل والتقريب -أيضاً-، وما لا يدرك كله لا يترك أقله.

الخاصة الأولى: مسحة القرآن اللفظية:

فإنها مسحة خَلَّابة عجيبة، تتجَلَّى في نظامه الصوتي، وجماله اللغوي.

ونُريد بنظام القرآن الصوتي: اتِّساق القرآن واثتلافه في حركاته وسكناته، ومَدَّاته وُعُنَّاته، واتصالاته وسكناته اتِّساقًا عجيبًا، واثتلافًا رائعًا يَسْتَرعي الأسماع، وَيَسْتَهوي النفوس بطريقة لا يمكن أن يصل إليها أيُّ كلام آخر من منظوم ومثور. وبيان ذلك: أن مَنْ ألقى سمعه إلى مجموعة القرآن الصوتية، وهي مُرسلة على وَجْه [عَفوي] ... في الهواء، مُجَرَّدة من هَيْكل الحروف والكلمات، كأن يكون السامع بعيدًا عن القارئ المُجَوِّد، بحيث لا تبلغ إلى سَمعه الحروف والكلمات مُتميِّزًا بعضها عن بعض، بل يبلغه مُجَرَّد الأصوات ... المؤلفة من المَدَّات والُعُنَّات، والحركات والسكنات، والاتصالات والسكنات، نقول: إنَّ مَنْ ألقى سمعه إلى هذه المجموعة الصوتية ... يشعر من نفسه - ولو كان أعجميًا لا يعرف العربية - بأنه أمام لَحْن غريب، وتوقيع عجيب، يفوق في حُسْنه وجماله كلَّ ما عرف من توقيع ... وترنيم ... لأن [الإيقاعات الأخرى] ... تتشابه أجراسها، وتَتقارب أنغامها، فلا يَفْتَأ السَّمْع أن يملَّها، والطَّبْع أن يمجَّها، ... [كما أن] الشعر تَتحد فيه الأوزان وتتشابه القوافي في القصيدة الواحدة غالبًا وإن طالت، على نَمَط يُورث سامعه السَّامة والملل، بينما سامع لَحْن القرآن لا يَسْأَم ولا يَمَلُّ؛ لأنه يتنقل فيه دائما بين [إيقاعات] ... متنوعة، ... [وترنيمات] مُتَجَدِّدة، على أوضاع مختلفة يهزُّ كلَّ وَضْع منها أوتار القلوب، وأعصاب الأفتدة.

وهذا الجمال الصوتي، أو النظام التوقيعي هو أول شيء أَحَسَّته الأذان العربية أيام نزول القرآن، ولم

تكن عَهِدت مثله فيما عَرَفَتْ من مثور الكلام، سواء أكان مرسلًا أم مسجوعًا، حتى خُبِّل إلى هؤلاء العَرَب أن القرآن شِعْر؛ لأنهم أدركوا في إيقاعه وترجييعه لذة، وأخذتهم من لَذَّة هذا الإيقاع والترجييع هَزَّة لم يعرفوا شيئًا قريبًا منها إلَّا في الشَّعر، ولكن سَرعان ما عادوا على أنفسهم بالتخطئة فيما ظنوا، حتى قال قائلهم - وهو الوليد بن المغيرة -: "وما هو بالشَّعر" ^(١)، مُعلِّلًا ذلك بأنه ليس على أعاريض ^(٢) الشَّعر في رَجْزه ^(٣)، ولا في قَصيده.

(١) أخرجه البيهقي في الاعتقاد ص ٢٦٧، والشعب (١٣٤)، والحديث بمعناه في المستدرک (٢/ ٥٠٦)، كما سيأتي قريباً.

بيد أنه تورط في خطأ أفحش من هذا الخطأ حين زعم في ظلام العناد والحيرة أنه سحر؛ لأنه أخذ من النثر جلاله وروعته، ومن النظم جماله ومُتَعَتِهِ، ووقف منهما في نُقْطَةٍ وَسَطٍ خارقة لحدود العادة البشرية بين إطلاق النثر وإرساله، وتقييد الشعر وأوزانه. ولو أنصف هؤلاء لعلموا أنه كلام منثور لكنه معجز ليس كمثله كلام؛ لأنه صادر من متكلم قادر ليس كمثله شيء. وما هو بالشعر ولا بالسحر؛ لأنّ الشعر معروف لهم بتقفيته ووزنه وقانونه ورسمه، والقرآن ليس منه؛ ولأنّ السحر محاولات خبيثة لا تصدر إلا من نفس خبيثة، ولقد علّمت قريش أكثر من غيرهم طهارة النفس المحمدية وسُمُوها ونُبُلها؛ إذ كانوا أعلم الناس به، وأعرفهم بحُسن سيرته وسلوكه، وقد نشأ فيهم وشبّ وشاب بينهم. هذا إلى أن القرآن كلّ ما هو إلا دعوة طيبة لأهداف طيبة، لا محلّ فيها إلى خُبث ورجس، بل هي تُحارب السحر وخبثه ورجسه، وتسميه بأنه كفر، إذ قال: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِأَبْلِ هَٰرُوتَ وَمَرْوَتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ثم إنّ السحر معروف المُقَدِّمات والوسائل، فليس بمُعْجَز، ولا يمكنه ولن يمكنه أن يأتي في يوم من الأيام بمثل هذا الذي جاء به القرآن.

عن ابن عباس رضي الله عنه أن الوليد بن المغيرة جاء إلى رسول الله ﷺ، فلما قرأ عليه القرآن كأنه رق له، فبلغ ذلك أبا جهل، فأتاه فقال له: يا عم، إنّ قومك يريدون أن يجمعوا لك مالاً ليُعْطُوكه؛ فإنك أتيت محمداً لتُعْرضَ لما قبّله - بكسر القاف وفتح الباء - قال الوليد: لقد علّمت قريش أي من أكثرها مالاً!! قال: فقل فيه قولاً يبلغ قومك أنك مُنْكَرٌ له وكاره. قال: وماذا أقول؟ فوالله ما فيكم من رجل أعلم مني بالشعر، لا يَرْجِزه ولا بقصيده، ولا بأشعار الجن، والله ما يُشبهه الذي يقوله شيئاً من هذا!! والله إنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنه لمُنِيرٌ أعلاه، مُشْرِقٌ أسفله، وإنه ليعلوا ولا يُعلَى، وإنه ليحْطِمُ ما تحته! قال أبو جهل للوليد: لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه. فقال الوليد: دعني أفكر. فلما فكر قال: هذا سحر يأثره عن غيره. وفي ذلك نزل قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١﴾

(١) جمع عروض على غير قياس، كأنهم جمعوا عريضاً. وهو ميزان الشعر، أو الجزء الذي في آخر النصف الأول من البيت. مختار. (زرقاني).

(٢) الرَّجَزُ: ضَرْبٌ من الشعر وزنه مستفعلن ست مرات. وزعم الخليل أنه ليس بشعر، وإنما هو أنصاف أبيات أو أثلاث، قاموس. (زرقاني).

وَجَعَلَتْ لَهُ، مَا لَا مَعْدُودًا ﴿١٢﴾ وَبَيْنَ شُهُودًا ﴿١٣﴾ وَمَهَّدَتْ لَهُ، تَهْيِيدًا ﴿١٤﴾ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَرِيدَ ﴿١٥﴾ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِأَيَّدِنَا عِينِدًا ﴿١٦﴾ سَأَرْهَقُهُ، صَعُودًا ﴿١٧﴾ إِنَّهُ، فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَٰهٌ غَرُوبٌ ﴿٢٤﴾ إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ [المدر: ١١-٢٥] رواه الحاكم وقال: صحيح على شرط البخاري ^(١).

فانظر إلى الرجل حين أرسل نفسه على سَجِيَّتِهَا العربية، وبديعتها الفِطْرِيَّة كيف أنصف في حكمه حين تجرَّد ساعة من عناده وكفره، وقال: والله ما يُشَبِّه الذي يقوله شيئاً من هذا، إلى أن قال: وإِنَّه لِيُحْطَم ما تحته. ثم انظر إلى الرجل حين غلبت عليه شِقْوَتُهُ، وعَاوَدَه عناده وتَعَصَّبَه، كيف قاوم فطرته وأكره نفسه على مُخَالَفَةِ شعوره ووجدانه وقال ما قال بعد أن حار وذهب كلُّ مذهب في ضلاله وخيرته، على نحو ما يُصَوِّر القرآن تلك الحَيْرَةَ والمُقَاوَمَةَ والاستكراه بقوله: ﴿إِنَّهُ، فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾ إلخ [المدر: ١٨]. نسأل الله الحماية والهداية بمنّه وكرمه. آمين.

ونريد بجمال القرآن اللغوي: تلك الظاهرة العجيبة التي امتاز بها القرآن في رَصْفِ حروفه، وترتيب كلماته ترتيباً دونه كلُّ ترتيب ونظام تعاطاه الناس في كلامهم. وبيان ذلك: أنك إذا استمعت إلى حروف القرآن خارجة من مخارجها الصحيحة تشعر بلذة جديدة في رَصْفِ هذه الحروف بعضها بجانب بعض في الكلمات والآيات، وهذا يُنْقَرُ وذاك يُصَفَّر. وهذا يُخْفَى وذاك يُظْهَر، وهذا يُهْمَسُ وذاك يُجْهَر، إلى غير ذلك مما هو مُقرر في باب مخارج الحروف وصفاتها في علم التجويد. ومن هنا يتجلَّى لك جمال لغة القرآن حين خرج إلى الناس في هذه المجموعة المختلفة المُؤْتَلَفَةِ، الجامعة بين اللين والشَّدة، والخشونة والرَّقة، والجهر والخِفية، على وَجْهٍ دقيق مُحْكَم، وَضَعُ كُلًّا من الحروف وصفاتها المُتْقَابِلَةِ في موضعه بميزان حتى تألف من المجموع قَالِبٌ لَفْظِي مُدْهِش، وقشرة سَطْحِيَّةٌ أَخَاذَةٌ امْتَرَّجَتْ فيها جَزَالَةُ الْبَدَاوَةِ في غير حُشُونَةٍ، بَرَقَةُ الْحَضَارَةِ من غير مِئْوَعَةٍ، وتلاقَت عندها أذواق القبائل العربية على اختلافها بكلِّ يُسْرٍ وسهولة. ولقد وصل هذا الجمال اللغوي إلى قِمَّةِ الإعجاز، بحيث لو دخل في القرآن شيء من كلام الناس لاعتلَّ مَذَاقُهُ في أفواه قارئيه، واختلَّ نِظَامُهُ في آذان سامعيه.

(١) أخرجه الحاكم (٥٠٦/٢) واللفظ له، ومن طريقه البيهقي في الشعب (١٣٣)، والواحد في أسباب النزول (ص ٤٤٧)، وقال الحاكم: "صحيح الإسناد على شرط البخاري"، ووافقه الذهبي، وذكره الألباني في صحيح السيرة النبوية ص ١٥٨.

ومن عجيب أمر هذا الجمال اللغوي، وذاك النظام الصوتي أنهما كما كانا دليل إعجاز من ناحية، كانا سُورًا منيعًا لحفظ القرآن من ناحية أخرى؛ وذلك أن من شأن الجمال اللغوي والنظام الصوتي أن يَسْتَرعي الأسماع، ويثير الانتباه، ويحرك داعية الإقبال في كل إنسان إلى هذا القرآن الكريم. وبذلك يبقى أبد الدهر سائدًا على ألسنة الخلق وفي آذانهم، ويُعرف بذاته ومزياه بينهم، فلا يجروا أحد على تغييره وتبديله مصداقًا لقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

الخاصة الثانية: إرضاءه العامة والخاصة:

ومعنى هذا أن القرآن الكريم إذا قرأته على العامة أو قرئ عليهم، أحسوا جلاله، وذاقوا حلاوته، وفهموا منه على قدر استعدادهم ما يرضي عقولهم وعواطفهم. وكذلك الخاصة إذا قرؤوه أو قرئ عليهم أحسوا جلاله، وذاقوا حلاوته، وفهموا منه أكثر مما يفهم العامة، ورأوا أنهم بين يدي كلام ليس كمثله كلام لا في إشراق ديباجته، ولا في امتلائه وثروته، ولا كذلك كلام البشر؛ فإنه إن أرضى الخاصة والأذكياء لجَنُوحه إلى التَّجَوُّز والإغراب والإشارة، لم يَرْض العامة؛ لأنهم لا يفهمونه، وإن أرضى العامة لجَنُوحه إلى التصريح والحقائق العارية المكشوفة، لم يَرْض الخاصة؛ لنزوله إلى مستوى ليس فيه متاع لأذواقهم ومشاربهم وعقولهم.

الخاصة الثالثة: إرضاءه العقل والعاطفة:

ومعنى هذا: أن أسلوب القرآن يُخاطب العقل والقلب معًا، ويَجْمَع الحق والجَمال معًا.

انظر إليه -مثلاً- وهو في مَعَمَّان الاستدلال العقلي على البعث والإعادة في مواجهة منكريهما كيف يَسُوق استدلاله سَوَاقًا يَهْزُّ القلوب هَزًّا، ويُمَتِّع العاطفة إِمْتَاعًا، بما جاء في طَيِّ هذه الأدلة المُسَكِّتة المُقْنَعَة، إذ قال الله سبحانه في سورة فصلت: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّهُ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتِ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فصلت: ٣٩]، وإذ قال في سورة ق: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ۝ (٦) وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ۝ (٧) تَبْصِرَةٌ وَذِكْرٌ لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ ۝ (٨) وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ۝ (٩) وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَعْمٌ نَضِيدٌ ۝ (١٠) زَرْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَاهُ بِهِ بَلَدَهُ مِثْلَ كَذَلِكَ الْخُرُوجِ﴾ [ق: ٦-١١].

تأمل في هذا الأسلوب البارع، الذي أقنع العقل وأمتع العاطفة في آن واحد، حتى في الجملة التي هي بمثابة النتيجة من مقدمات الدليل، إذ قال في الآية الأولى: ﴿إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِ الْمَوْتِ﴾، وفي الآيات الأخيرة: ﴿كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾، يا للجمال الساحر، ويا للإعجاز الباهر الذي يستقبل عقل الإنسان وقلبه معاً بأنصح الأدلة وأمتع المعروضات في هذه الكلمات المعدودات!.

ثم انظر إلى القرآن وهو يسوق قصة يوسف -مثلاً- كيف يأتي في خلالها بالعظات البالغة، ويطلع من خلالها بالبراهين الساطعة على وجوب الاعتصام بالعفاف والشرف والأمانة، إذ قال في فصل من فصول تلك الرواية الرائعة: ﴿وَرَوَدَتْهُ الْمَتَى هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَعَلَقَتْ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [يوسف: ٢٣].

فتأمل في هذه الآية كيف قُوِّلت دواعي الغواية الثلاث بدواعي العفاف الثلاث، مُقابِلة صَوِّرت من القصص المُمْتِع جداً عَنِيفاً بين جُند الرحمن وجند الشيطان، ووضعتهما أمام العقل المُنْصِف في كَفْتِي ميزان! وهكذا تجد القرآن كله مزيجاً حلواً سائغاً، يُخَفِّف على النفوس أن تجرّع الأدلة العقلية، ويُرفِّه عن العقول باللفتات العاطفية، ويُوْجِّه العقول والعواطف معاً جنباً إلى جنب لهداية الإنسان وخير الإنسانية!.

وهل تَسْعَد بمثل هذا في كلام البشر؟ لا، ثم لا. بل كلامهم إن وَفَّى بحق العقل بَخَس العاطفة حقها، وإن وَفَّى بحق العاطفة بَخَس العقل حقّه، وبمقدار ما يُقَرَّب من أحدهما يَبْعَد عن الآخر، حتى لقد بات العُرف العام يُقَسِّم الأساليب البشرية إلى نوعين لا ثالث لهما: أسلوب علمي، وأسلوب أدبي. فطلاب العلم لا يُرضيهم أسلوب الأدب، وطلاب الأدب لا يُرضيهم أسلوب العلم. وهكذا تجد كلام العلماء والمُحَقِّقين فيه من الجفاء والعري ما لا يَهْزُّ القلوب ويُحَرِّك النفوس، وتجد في كلام الأدباء والشعراء من الهُزال والعُقم العلمي ما لا يُغْذِّي الأفكار ويُقْنِع العقول؛ ذلك لأنَّ القوَّى العاقلة والقوَّى الشَّاعرة في بني الإنسان غير مُتكَافئة. وعلى فرض تكافئهما في شخص فإنهما لا تعملان دفعة واحدة، بل على سبيل البَدَل والمُنَاوَبَة. فكلام الشخص إما وَلِيد فكرة، وإما وَلِيد عاطفة، وإما ثوب مُرَقَّع يتألف من جُمَل نظرية تكون ثمرة للتفكير، ومن جُمَل عاطفية تكون ثمرة للشعور. أما أن تأتي كل جملة من جُمَله جامعة للغايتين معاً فدون ذلك صعود السماء!! وكيف يتسنى ذلك للإنسان وهو لم يُوهَب القوَّتين مُتكَافئتين، ولو تكافأتا لديه

فإنه لا يستطيع أن يُوجَّههما اتجاهًا واحدًا في آن واحد مُتقارنتين: ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ [الأحزاب: ٤]. أما القرآن فإنه انفرد بهذه الميزة بين أنواع الكلام؛ لأنه تنزيل من القادر الذي لا يَشْغله شَأْن عن شَأْن، والذي جَمَعَ بين الروح والجسد في قرآن، ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [غافر: ٦٤].

الخاصة الرابعة: جُودة سَبْك القرآن وإحكام سَرده^(١):

ومعنى هذا أن القرآن بلغ من ترابط أجزائه، وتماسك كلماته وجُمَله وآياته وسُوره، مبلغًا لا يُدانيه فيه أي كلام آخر، مع طول نَفْسه، وتنوع مقاصده، وافتتانه وتلويحه في الموضوع الواحد. وآية ذلك أنك إذا تأملت في القرآن الكريم وجدت منه جسمًا كاملاً تربط الأعصاب والجلود والأغشية بين أجزائه، ولَمَحْتَ فيه رُوحًا عامًا يَبْثُ الحياة والحسَّ على تشابك وتساند بين أعضائه، فإذا هو وَحْدَةٌ مُتَماسكة مُتألَفة، على حين أنه كَثْرَةٌ متنوعة مُتخالفة. فبين كلمات الجُملة الواحدة من التآخي والتناسق ما جعلها رائعة التَّجانس والتَّجاذب، وبين جُمَل السورة الواحدة من التشابك والترابط ما جعلها وحدة صغيرة مُتأخذة الأجزاء، مُتعانقة الآيات. وبين سور القرآن من التَّناسب ما جعله... ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ [الزمر: ٢٨]، فكأنما هو سبيكة واحدة تأخذ بالأبصار، وتُلعب بالعقول والأفكار، على حين أنها مُؤَلَّفة من حلقات، لكل حلقة منها وحدة مستقلة في نفسها ذات أجزاء، ولكل جزء وَضْع خاص من الحلقة، ولكل حلقة وَضْع خاص من السَّيِّكة، لكن على وَجْه من جُودة السَّبْك وإحكام السَّرْد جعل من هذه الأجزاء المنتشرة المتفرقة وحدة بديعة متألَفة تُريك كمال الانسجام بين كل جزء وجزء، ثم بين كل حلقة وحلقة، ثم بين أوائل السَّيِّكة وأواخرها وأواسطها.

يعرف هذا الإحكام والترابط في القرآن كلٌّ من ألقى باله إلى التناسب الشائع فيه، من غير تفكُّك ولا تخاذل، ولا انحلال ولا تنافر، بينما الموضوعات مختلفة متنوعة، فمن تشريع إلى قصص إلى جدل إلى وَصْف إلى غير ذلك، وكتب التفسير طافحة ببيان المُناسبات، فنحيلك عليها، ونكتفي بمثل واحد نُضربه مع الاختصار والاقتصاد:

(١) يقال: ذرع مُسرَّدة ومسرودة، أي: منسوجة مُتداخلة حلَقها بعضها في بعض. فالمراد هنا: أن القرآن مُترابط الأجزاء مُتناسب مُناسبًا قويًا. (زرقاني).

هذه سورة الفاتحة: تأمل كيف ترابط وتتناسق في حُسن تَخْلُص من معنى إلى معنى، ومن مقصد إلى مقصد، لقد افْتُتِحَتْ مُتَوَجَّةً (باسم الله)...، ثم انتقل الكلام فيها سريعاً إلى الاستدلال على أنّ الاستعانة إنما هي به تعالى وحده، وذلك بإضافة الاسم إلى لفظ الجلالة الذي هو اسم الذات الجامع لصفات الكمال، ويُوَصِّف لفظ الجلالة بأنه (الرحمن الرحيم). ثم انتقل الكلام إلى إعلان أنه تعالى مُسْتَحَقُّ للمحامد كلّها، ما دام أنه المُسْتَعَان وحده بالدليل. ثم انتقل الكلام إلى تدعيم هذا الاستحقاق بأدلة ثلاثة جرت على اسم الجلالة مجرى الأوصاف في مقام حمده: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣) مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ (٤).

ثم انتقل الكلام إلى إعلان وحدانيته في ألوهيته وربوبيته: ﴿يَاكَ نَعْبُدُ وَيَاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ما دام أنه هو المُعِين وحده، ومُسْتَحَقُّ المَحَامِدِ كلّها وحده. ثم انتقل الكلام في براعة إلى بيان المَطْمَاحِ الأعلى للإنسان، وأنّ هذا المَطْمَاحِ الأعلى هو الهداية إلى الصراط المستقيم، وأنه لا سبيل إلى الوصول إلى هذا المَطْمَاحِ عن طريق أحد إلا عن طريق الله وحده، بقرينة ما سبق من أدلة التوحيد والتمجيد قبله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾. ثم انتقل الكلام من حيث لا تُشْعِرُ أو من حيث تُشْعِرُ، إلى تقسيم الخلق بالنسبة إلى هذه الهداية ثلاثة أقسام، تنبيهاً وإغراء على المقصود، وتحذيراً وتنفيراً من الوقوع في نقیض هذا المقصود: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، وإذا الناس أمام عينيك بين مُنْعَمٍ عليه بمعرفة الحق واتباعه، ومغضوب عليه بمخالفة الحق مع العلم به، وضالّ رضي أن يعيش عيشة الأنعام في مَتَاهَةِ الجَهَالَةِ والحيرة والضلال، لا يكلف نفسه عناء البحث عن الحق ليتشرف بمعرفته ويسعد باتباعه. ثم تنظر في سورة البقرة فإذا هي وما بعدها تَرْتَبِطُ بالفاتحة ارتباط المُفْصَلِ بالمُجْمَلِ. فالهداية إلى الصراط المستقيم صراط مَنْ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين تُشْرَحُها سورة البقرة وما وُليها من سور القرآن، حيث جاءتنا بتفاصيل هذه الهداية في بيان كامل، وعَرَضُ شامل.

أما بعد، فقد يَظُنُّ بعض الجهلة أنّ هذه الوَحْدَةَ القَيْيَّةَ البيانية في القرآن أَمْرٌ تَافِهٌ هَيِّنٌ، لا يَسْمُو إلى حَدِّ التنويه به، فضلاً عن أن يُنْظَمَ في عِدَادِ ما هو مَنَاطٌ للإعجاز! ولأجل الردّ على هؤلاء نَطْلُبُ منهم أن ينظروا نظرة فاحصة في كلام البُلْغَاءِ وَحَمَلَةِ الأَقْلَامِ. فإن لم يكن عندهم نَظَرٌ ولا ذَوْقٌ فليستمعوا إلى حُكْمِ نَقْدَةِ البَيَانِ وَصَيَّارْفَتِهِ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يُخْطِئُونَ في تنظيم أغراضهم إذا قالوا، بل يأتون بها شَتِيتًا مُتَفَكِّكًا غير مُتَمَاسِكٍ

ولا مُتَجَاذِب، مما يُعَاب الشعراء من أجله بسوء التَّخَلُّص حين ينتقلون من غَرَضٍ إلى غَرَضٍ في القصيدة الواحدة، ومما يضطر الكُتَّاب والعلماء والمُؤَلِّفِينَ إلى تلافي هذا النقص بما يَسْتَخْدَمُونَ في تَنَقُّلاتهم بين أغراضهم من أسماء الإشارة، وأدوات التنبيه، والحديث عن النفس، وكثرة التقسيم والترقيم والتبويب والعنونة، ولفظ (أما بعد) نحو: (هذا)، (وإن)، (ألا)، (وإن قلنا كذا)، (ونقول كذا)، ينقسم الكتاب إلى مباحث: المبحث الأول في كذا الخ، ينقسم هذا المبحث إلى نقاط: أولها كذا الخ. (ملاحظة)، (تنبيه)، (فذلكة). (أما بعد) الخ.

هذا في كلام البشر، أما كلام مالك القوي والقدر فإنه على تنوع أغراضه، ... [وتوسُّعه] في سُورِهِ وآيَاتِهِ ينتقل من مَقْصِدٍ إلى مَقْصِدٍ، وَيَنْقُلُكَ أَنْتَ مَعَهُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَقَاصِدِ غَيْرِ مُسْتَعِينٍ بِوَسَائِلِ الْعَجْزِ الْمَذْكُورَةِ، بَلْ بِطَرِيقَةِ [أَخَاذَةٍ] ... قَدْ تَشْعُرُ بِهَا وَقَدْ لَا تَشْعُرُ. وَحَسْبُكَ أَنْ تَنْظُرَ فِي الْمِثَالِ الْأَنَفِ الَّذِي قَدَمَانَهُ لَكَ فِي سُورَةِ الْفَاتِحَةِ، وَحَبَّذَا أَنْ تَنْظُرَ فِي أَطْوَلِ سُورِ الْقُرْآنِ وَهِيَ سُورَةُ الْبَقَرَةِ؛ فَإِنَّكَ سَتَتَرْبُّ وَتَعَجَّبُ، وَسَيَذْهَبُ بِكَ الطَّرَبُ وَالْعَجَبُ إِلَى حَدِّ الذَّوْقِ الْبَالِغِ لِهَذَا اللَّوْنِ مِنَ الْإِعْجَازِ الْقَاهِرِ. وَأَدْلَكَ عَلَى كِتَابِ (النَّبَأِ الْعَظِيمِ)^(١)، فَقَدْ أَجَادَ فِي بَيَانِ هَذَا اللَّوْنِ وَأَبْدَعَ، وَأَشْبَعَ الْعُقُولَ وَالْقُلُوبَ وَأَمْتَعَ بِمَا عَرَّضَ مِنَ التَّنَاسُبِ وَالتَّرَابُطِ بَيْنَ أَحَادِ هَذِهِ السُّورَةِ!

الخاصة الخامسة: براعته في تصريف القول وثروته في أفانين الكلام:

ومعنى هذا أنه يُورِدُ المعنى الواحد باللفاظ وبطرق مختلفة، بِمَقْدِرَةٍ فَائِقَةٍ خَارِقَةٍ تَنْقَطِعُ فِي حَلَكَتِهَا أَنْفَاسُ الْمُوهَبِينَ مِنَ الْفَصَحَاءِ وَالْبُلْغَاءِ. وَلَسْنَا هُنَا بِسَبِيلِ الْإِسْتِيعَابِ وَالِاسْتِقْرَاءِ، وَلَكِنَّا أَمْثَلَةٌ تَهْدِيكَ، وَنَمَازِجُ تَكْفِيكَ:

أ- منها تعبيره عن طَلَبِ الْفِعْلِ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ بِالْوَجْهِ الْآتِيَةِ:

(١) الْإِتْيَانُ بِصَرِيحِ مَادَةِ الْأَمْرِ، نَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

(٢) وَالْإِخْبَارُ بِأَنَّ الْفِعْلَ مَكْتُوبٌ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ، نَحْوُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣].

(١) كتاب النبأ العظيم (نظرات جديدة في القرآن الكريم)، من تأليف الشيخ محمد عبد الله دراز، وهو من أجل المؤلفات التي كتبت حول القرآن الكريم. تكلم فيه مؤلفه عن تحديد معنى القرآن وبيان مصدره وإعجازه. وللمزيد حول الكتاب انظر الرابط: (https://goo.gl/T5GKWp).

٣) والإخبار بكونه على الناس، نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

٤) والإخبار عن المُكَلَّف بالفعل المطلوب منه، نحو: ﴿وَالْمُطَلَقَتُ يَرَبِّصْنَ أَنْ يُرَبَّصْنَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، أي: مطلوب منهن أن يَرَبَّصْنَ.

٥) والإخبار عن المبتدأ بمعنى يُطَلَب تحقيقه من غيره، نحو: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، أي: مطلوب من المخاطبين تأمين مَنْ دخل الحرم.

٦) وطلب الفعل بصيغة فعل الأمر، نحو: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، أو بلام الأمر، نحو: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

٧) والإخبار عن الفعل بأنه خير: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّتِي قُلْتَ لِصَاحِبِهِمْ حَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

٨) ووصف الفعل وَصْفًا عنوانيًا بأنه برّ، نحو: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾ [البقرة: ١٨٩].

٩) ووصف الفعل بالفرضية، نحو: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، أي: مِنْ بَذَلِ الْمُهُورِ وَالنَّفَقَةِ.

١٠) وترتيب الوَعْدِ والثواب على الفعل، نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ، وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: ١١].

١١) وترتيب الفعل على شرط قبله، نحو: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

١٢) وإيقاع الفعل مَنْفِيًّا معطوفًا عَقِبَ استفهام، نحو: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، أي: تذكروا.

١٣) وإيقاع الفعل عَقِبَ تَرْجٍ، نحو: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

١٤) وترتيب وَصْفٍ شَنِيعٍ على تَرْكِ الفعل، نحو: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

ب- ومنها تعبيره عن النهي بالوسائل الآتية:

(١) الإتيان في جانب الفعل بمادة النهي، نحو: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾ [المتحنة: ٩].

(٢) والإتيان في جانبه بمادة التحريم، نحو: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

(٣) ونفي الجَلِّ عنه، نحو: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ [النساء: ١٩].

(٤) والنهي عنه بلفظ لا، نحو: ﴿وَلَا تُقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

(٥) ووصفه بأنه ليس براً، نحو: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩].

(٦) ووصفه بأنه شر، نحو: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنْفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لِمِمَّا بَخَلُوا﴾ [آل عمران: ١٨٠].

(٧) وذكر الفعل مقروناً بالوعيد، نحو: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤].

(٨) وذكر الفعل منسوباً إليه الإثم، نحو: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨١].

(٩) ١٥ ونظم الأمر في سلك ما هو بالغ الإثم والحُرمة، والإخبار عن الفعل بأنه رِجْس، ووصفه بأنه من عمل الشيطان، والأمر باجتنابه، ورجاء الفلاح في تركه، وترتيب مَضَارٍّ مُؤْذِيَةٍ عَلَىٰ فعله، والأمر بالانتهاء عنه في صورة الاستفهام. وتُمَثِّلُ لهذه الطرق كلها بتحريم الخمر والميسر في قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة: ٩٠، ٩١].

ج - ومنها تعبيره عن إباحة الفعل بالطرق الآتية:

- (١) التصريح في جانبه بمادة الجِل، نحو: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ [المائدة: ١].
- (٢) والأمر به مع قرينة صارفة عن الطلب، نحو: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [البقرة: ١٨٧].
- (٣) ونفي الإثم عن الفعل، نحو: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].
- (٤) ونفي الحرج عنه، نحو: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١]، أي: في ترك القتال. أو: في الأكل من البيوت^(١).
- (٥) ونفي الجُنَاح عنه في غير ما ادَّعى فيه الحرمة، نحو: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الحج^(٣): ٩٣]. أما ما ادَّعى فيه الحرمة فإن نفي الجُنَاح عنه يصدق بوجوبه، نحو: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].
- (٦) وإنكار تحريمه في صورة استفهام، نحو: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢].
- (٧) والامتنان بالشيء ووصفه بأنه رِزْقٌ حَسَنٌ، نحو: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَخِدُّونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧].

(١) "وقيل: لا حرج عليهم في الأكل مع غيرهم من الأصحاء. وقيل: لا حرج على الأصحاء في الأكل مع هؤلاء. وقيل: لا حرج عليهم في ترك أي عمل تحول هذه الأعداء بينهم وبينه، أو تكون سبباً لنقصه أو الإخلال فيه". انشراح الصدور في تدبر سورة النور ص ٣٤١، باختصار. وانظر: تفسير الطبري (١٧/ ٣٦٦ فما بعدها)، زاد المسير (٣/ ٣٠٦-٣٠٧).

(٢) تجد هذا النص الكريم في سورة الفتح عَقِبَ تَوَعَّدَ مَنْ يَتَخَلَّفَ عَنِ الْقِتَالِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُنُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ﴾ إلخ. ثم تجد هذا النص الكريم أيضاً في سورة النور نازلاً بسبب: وهو أَنَّ المسلمين كانوا إذا خرجوا إلى الغزو ووضعوا مفاتيح بيوتهم عند الأعمى والمريض والأعرج وعند أقاربهم، ويؤذنونهم أن يأكلوا من بيوتهم، فكانوا يتحرجون ويقولون: نخشى ألا تكون نفوسهم بذلك طيبة. (زرقاني). (أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢٠٦٤)، وابن جرير في تفسيره (١٩/ ٢٢٠)، وأبو داود في مراسيله (٤٥٩)).

(٣) نزلت فيمن تعاطى شيئاً من الخمر قبل التحريم، فقرر لهم أَنَّ ذلك كان مباحاً لهم. (زرقاني). وذلك لما حُرِّمَتِ الخمر قال بعضهم: قتل فلان، قتل فلان وهي في بطونهم، فأنزل الله ﷻ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ "أخرجه مسلم (١٩٨٠).

وهكذا تجد القرآن يَفْتَنُ في أداء المعنى الواحد بألفاظ وطُرُق مُتَعَدِّدة، بين إنشاء وإخبار، وإظهار وإضمار، وتكلم وغيبة وخطاب، ومُضِي وحُضور واستقبال، واسمية وفِعْلِيَّة، واستفهام وامتنان، ووَصْف، ووَعْد ووَعِيد، إلى غير ذلك. ومن عَجَب أنه في تحويله الكلام من نَمَط إلى نَمَط، كثيرًا ما تَجِدُه سريعًا لا يُجَارَى في سرعته. ثم هو على هذه السُرعة الخارقة لا يمشی مُكَبًِّا على وجهه، مُضطربًا أو مُتَعَثِّرًا، بل هو مُحْتَفِظ دائمًا بمكانته العليا من البلاغة: ﴿يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الملك: ٢٢].

ولقد خَلَعَ هذا التَّصَرَّف والافتنان لباسًا فضفاضًا من الجِدَّة والرَّوْعَة على القرآن، ومَسَحَه بطابع من الحلاوة والطلاوة، حتى لا يَمَلُّ قارئه، ولا يَسَام سامعه مهما كثرت القراءة والسماع. بل يَتَنَقَّل كُلُّ منهما من لَوْن إلى لَوْن، كما يَتَنَقَّل الطائر في رَوْضَة غَنَاء من فَنَن؛ ومن زَهْر إلى زَهْر.

واعلم أنَّ تصريف القول في القرآن على هذا النحو كان فَنًا من فنون إعجازه الأسلوبية كما ترى، وكان في الوقت نفسه مِنة يَمُنُّها الله على النَّاس؛ ليستفيدوا عن طريقها كثرة النظر في القرآن والإقبال عليه قراءة وسماعًا، وتدبُّرًا وعمَلًا، وأنه لا عُذْر معها لمن أهمل هذه النُّعمة وسَفِهه. اقرأ إن شئت قوله سبحانه في سورة الإسراء: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩]، وقوله سبحانه في سورة الكهف: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، وقوله سبحانه في سورة الرعد: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

الخاصة السادسة: جَمَعَ القرآن بين الإجمال والبيان:

مع أنهما غايتان مُتَقَابِلَتان لا يَجْتَمِعَان في كلام واحد للناس! بل كلامهم إما مُجْمَل وإما مُبَيَّن^(١)؛ لأنَّ الكلمة إما واضحة المعنى لا تحتاج إلى بيان، وإما خَفِيَّة المعنى تحتاج إلى بيان، ولكن القرآن وحده هو الذي انخرقت له العادة، فَتَسْمَع الجملة منه وإذا هي بَيِّنَة مجملَة في آن واحد، أما أنها بيّنة أو مُبَيِّنَة -بتشديد الياء وفتحها- فلا أنها واضحة المَعْرِى

(١) المُجْمَل: ما له دلالة غير واضحة، فخرج المُهْمَل والمُبَيَّن. والمُبَيَّن: ما لا خفاء فيه لا ما وقع إليه السياق. مثال الأول: لفظ القُرء، ولفظ مُختار، قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا يَتْلُو عَلَيْكُمْ﴾ لأنَّ الأول مُتردّد بين الحيض والطهر، والثاني بين الفاعل والمفعول، والثالث مجهول معناه قبل نزول آية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾ والمُبَيَّن نحو ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا﴾، و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾. (زرقاني).

وضوحاً يُريح النَّفس من عَناء التَّنقيب والبحث لأول وهلة، فإذا أَمَعَت النَّظَر فيها لاحَت منها معان جديدة كُلُّها صحيح أو مُحتمل لأن يكون صحيحاً، وكلما أَمَعَت فيها النَّظَر زادتكَ من المعارف والأسرار بِقَدَر ما تُصيب أنت من النَّظَر وما تَحْمِل من الاستعداد على حد قول القائل^(١):

يزيدُك وجهُه حُسناً إذا ما زِدْتَه نظراً

ولهذا السَّر وَسِعَ كتاب الله جميع أصحاب المذهب الحَضَر من أبناء البشر، ووجد أصحاب هذه المذاهب المختلفة والمشارب المتباينة شفاء أنفسهم وعقولهم فيه، وأخذت الأجيال المُتعاقة من مَدَدَه الفَيَّاض ما جعلهم يَجْتَمعون عليه وَيَدِينون به. ولا كذلك البشر في كلامهم؛ فإنهم إذا قصدوا إلى توضيح أغراضهم، ضاقت ألفاظهم ولم تَسع لاستنباط وتأويل. وإذا قصدوا إلى إجمالها لم يَتَّضح ما أرادوه، وربما التَّحَقَّ عندئذ بالالغاز وما لا يُفِيد.

والأمر في هذه الخاصة ظاهر غَنِيّ بظهوره عن التمثيل. وحسبك أن تَرَجع إلى كتب التفسير، ففيها من ذلك الشيء الكثير، ﴿وَلَا يَنْبُتُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾ [فاطر: ١٤].

الخاصة السابعة: قَصْد القرآن في اللفظ مع وفائه بالمعنى:

ومعنى هذا: أنك في كُلِّ من جُمِل القرآن تجد بياناً قاصداً مُقَدَّراً على حاجة النفوس البشرية من الهداية الإلهية، دون أن يزيد اللفظ على المعنى، أو يَقْصُر عن الوفاء بحاجات الخلق من هداية الخالق. ومع هذا القَصْد اللفظي البريء من الإسراف والتَّقْصير، تجده قد جَلَّى لك المعنى في صورة كاملة، لا تنقص شيئاً يُعْتَبَر عنصراً أصلياً فيها، أو حِلية مُكَمِّلة لها، كما أنها لا تزيد شيئاً يُعْتَبَر دخيلاً فيها وغريباً عنها، بل هو كما قال الله: ﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [هود: ١].

ولا يمكن أن تَظفر في غير القرآن بمثل هذا الذي تَظفر به في القرآن، بل كُلُّ مُنْطِق بليغ مهما تَفَوَّق في البلاغة والبيان تجده بين هاتين الغائيتين كالزوج بين ضَرَّتَيْن: بمقدار ما يُرْضِي إحداهما يُعْضِب الأخرى. فإن ألقى البليغ باله إلى القصد في اللفظ وتخليصه مما عسى أن يكون من الفضول فيه، حَمَلَه ذلك في الغالب على أن يَغْض من شأن المعنى،

فتجيء صورته ناقصة خفية، ربما يصل اللفظ معها إلى حدّ الإلغاز والتعمية. وإذا ألقى البليغ باله إلى الوفاء بالمعنى وتجليه صورته كاملة، حمّله ذلك على أن يخرج عن حدّ القصد في اللفظ، ركباً متنّ الإسهاب والإكثار، حرصاً على ألا يفوته شيء من المعنى الذي يقصده، ولكن يندر حينئذ أن يسلم هذا اللفظ من داء التّخمة في إسرافه وفضوله، تلك التّخمة التي تذهب ببهائه ورونقه، وتجعل السامع يتعثّر في ذيوله، لا يكاد يميّز بين زوائد المعنى وأصوله.

وإذا افترضنا أنّ بليغاً كتب له التوفيق بين هاتين الغائيتين - وهما القصد في اللفظ مع الوفاء بالمعنى - في جملة أو جملتين من كلامه، فإنّ الكلال والإعياء لا بد لاحقاً به في بقية هذا الكلام، ونذر أن يُصادفه هذا التوفيق مرة ثانية، إلا في الفينة بعد الفينة، كما تُصادف الإنسان قطعة من الذهب أو الماس في الحين بعد الحين وهو يبحث في التراب، أو يُنقب بين الصخور.

وإن كنت في شك فسائل أئمة البيان وصياريته: هل ظفرتم بقطعة من النثر، أو بقصيدة من الشعر كانت كلّها أو أكثرها جامعاً بين وفاء المعنى وقصد اللفظ؟ ها هم أولاء يُعلنون حكمهم صريحاً بأن أبرع الشعراء لم يكتب له التّبريز والإجادة، والجمع بين المعنى النَّاصع واللفظ الجامع إلا في أبيات معدودة من قصائد محدودة، أما سائر شعرهم بعد فبين مُتوسط ورديء. وها هم أولاء يُعلنون حكمهم هذا نفسه أو أقل منه على النثرين من الخطباء والكتاب.

وإن أردت أن تلمس بيدك هذه الخاصة فافتح المصحف الشريف مرة، واعمد إلى جملة من كتاب الله، وأخصّها عدداً، ثم خذ بعدد تلك الكلمات من أي كلام آخر، وقارن بين الجملتين، ووازن بين الكلامين، وانظر أيهما أملاً بالمعاني مع القصد في الألفاظ؟ ثم انظر أي كلمة تستطيع أن تُسقطها أو تُبدلها بما هو خير منها في ذلك الكلام الإلهي؟ وكلمة يجب أن تُسقطها أو تُبدلها في ذلك الكلام البشري؟ إنك إذا حاولت هذه المحاولة، فستنتهي إلى هذه الحقيقة التي أعلنها ابن عطية... وهو يتحدث عن القرآن الكريم إذ يقول: "لو نزعنا منه لفظة، ثم أدير لسان العرب على لفظة أحسن منها لم توجد" اهـ^(١). وذلك بخلاف كلام الناس مهما سمّا وعلا، حتى كلام رسول الله ﷺ الذي أوتي جوامع

الكلم، وأشرقت نفسه بنور النبوة والوحي، وصيغ على أكمل ما خلق الله، فإنه مع تحليقه في سماء البيان، وسُموه على كلام كل إنسان، لا يزال هناك بونٌ بعيد بينه وبين القرآن. وسبحان الله وبحمده سبحانه الله العظيم!

تعليق وتمثيل:

يحلولي أن أسوق إليك هنا كلمة قيمة، فيها تعليق وتمثيل لما نحن بصددده، وهي لصديقنا العلامة الجليل الشيخ محمد عبد الله دراز^(١) في كتابه (النبا العظيم) الذي اقتبسنا منه فيما يتصل بإعجاز القرآن كثيرًا.

"قلنا: إن القرآن الكريم يستثمر دائمًا برفق أقل ما يمكن من اللفظ، في توليد أكثر ما يمكن من المعاني. أجل: تلك ظاهرة بارزة فيه كله، يستوي فيها مواضع إجماله التي يُسميها الناس مقام الإيجاز، ومواضع تفصيله التي يُسمونها مقام الإطناب؛ ولذلك نُسَميه إيجازًا كله؛ لأننا نراه في كلا المقامين لا يُجاوز سبيل القصد، ولا يميل إلى الإسراف مِيلًا ما. ونرى أن مراميهِ في كلا المقامين لا يمكن تأديتها كاملة العناصر والحلى بأقل من ألفاظه ولا بما يُساويها، فليس فيه كلمة إلا هي مفتاح لفائدة جليلة، وليس فيه حرف إلا جاء لمعنى.

دع عنك قول الذي يقول في بعض الكلمات القرآنية: إنها (مُتَحَمَّة)، وفي بعض حروفه: إنها (زائدة) زيادة معنوية!! ودع عنك قول الذي يَسْتَحِفُّ كلمة التأكيد فيرمي بها في كل موطن يظن فيه الزيادة، ولا يبالي أن تكون تلك الزيادة فيها معنى المزيد عليه فتصلح لتأكيدهِ أو لا تكون، ولا يبالي أن يكون بالموضع حاجة إلى هذا التأكيد أو لا حاجة له به. أجل: دع عنك هذا وذاك؛ فإن الحكم في القرآن بهذا الضرب من الزيادة أو شبهها إنما هو ضرب من الجهل -مستورًا أو مكشوفًا- بدقة الميزان الذي وضع عليه أسلوب القرآن. وخُذ نفسك أنت بالغوص في طلب أسرارهِ البيانية على ضوء هذا المصباح، فإن عَمِي عليك وجه الحكمة في كلمة منه أو حرف فإياك أن تعجل كما يعجل هؤلاء الظانون، ولكن قل قولاً سديدًا هو أدنى إلى الأمانة والإنصاف، قل: "الله أعلم بأسرار كلامه، ولا علم لنا إلا بتعليمه"، ثم إياك أن تركز إلى راحة اليأس فتقعد عن

(١) محمد بن عبد الله دراز، فقيه متأدب مصري أزهرى، كان من هيئة كبار العلماء في الأزهر، توفي فجأة بباكستان سنة (١٣٧٧هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٢٤٦).

استَجَلَاء تلك الأسرار قائلاً: "أين أنا من فلان وفلان؟" كلا، قُرْب صغير مفضل قد فُطِنَ إلى ما لم يَفْطِن له الكبير الفاضل، ألا ترى إلى قصة ابن عمر في الأُحْجِيَّة المشهورة^(١)، فَجَدَّ في الطَّلَب، ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، فعسى الله أن يفتح لك باباً من الفهم تَكْشِف به شيئاً مما عَمِيَ على غيرك، والله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور.

ولنضرب لك مثلاً: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

أكثر أهل العلم قد ترادفت كلمتهم على زيادة الكاف، بل على وجوب زيادتها في هذه الجملة، فراراً من المُحال العقلي الذي يُفْضِي إليه بقاؤها على معناها الأصلي من التشبيه؛ إذ رأوا أنها حينئذ تكون نافية التشبيه عن مثل الله، فتكون تسليماً بثبوت المثل له سبحانه، أو على الأقل مُحتملة لثبوته وانتفاءه؛ لأنَّ السَّالِبَة كما يقول علماء المنطق تُصَدِّق بعدم الموضوع^(٢)، أو لأنَّ النفي - كما يقول علماء النحو - قد يُوجِّه^(٣) إلى المُقَيَّد وقِيده جميعاً^(٤). تقول: "ليس لفلان ولد يُعَاوَنه"، إذا لم يكن له ولد قط، أو كان له ولد لا يُعَاوَنه. وتقول: "ليس محمد أخاً لعلي"، إذا كان أخاً لغير علي، أو لم يكن أخاً لأحد. وقليل منهم من ذهب إلى أنه لا بأس ببقائها على أصلها؛ إذ رأى أنها لا تُؤَدِّي إلى ذلك المُحال لا نصّاً ولا احتمالاً؛ لأنَّ نفي مثل المِثْل يُتْبِعُه العقل نفي المِثْل - أيضاً، وذلك أنه لو كان هناك مِثْل لله، لكان لهذا المِثْل مثل قطعاً وهو الإله الحق نفسه؛ فإنَّ كل متماثلين يُعَد كلاهما مثلاً لصاحبه، وإذا لا يَتِم انتفاء مثل المِثْل إلا بانتفاء المِثْل، وهو المطلوب.

وقصارى هذا التوجيه - لو تأملته - أنه مُصَحِّح لا مُرْجِّح، أي: أنه ينفي الضرر عن هذا الحرف، ولكنه لا يثبت فائدته، ولا يُبَيِّن مَسِيس الحاجة إليه. ألست ترى أن مُؤَدِّي الكلام معه كمؤداه بدونه سواء، وأنه إن كان قد ازداد به شيئاً فإنما ازداد شيئاً من التكلّف

(١) ... [عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ ... قال: "إنَّ من الشجر شجرة لا يسقط ورقها، وإنَّها لمثل المسلم فحدّثوني ما هي؟ فخفي على القوم علمها، وجعلوا يذكرون أنواعاً من شجر البادية. وفهم ابن عمر أنها النخلة، وكان عاشر عشرة هو أحدثهم سنّاً، وفهم أبو بكر وعمر. فقال النبي ﷺ: "هي النخلة". الحديث رواه الشيخان. وفي القرآن: ﴿فَفَهَّمْنَهَا سَلِيمًا﴾ [آية ٧٩ من سورة الأنبياء ٢١] (زرقاني).

(٢) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (١/ ٣١١)، (٢/ ٢٣٥، ٣٤٤).

(٣) لعل تمام الكلام: أو لأنَّ النفي - كما يقول علماء النحو - قد يُوجِّه إلى القيد وحده، وقد يُوجِّه إلى المقيد وقِيده جميعاً إلخ. (زرقاني).

(٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٤٢).

والدَّوران وَضَرْبًا من التَّعْمِية والتَّعْقِيد، وهل سبيله إِلَّا سبيل الذي أراد أن يقول: هذا أخو فلان. فقال: هذا ابن أخت خالة فلان؟ فمآله إِذَا إلى القول بالزيادة التي يَسْتَرُونَهَا باسم التأكيد. ذلك الاسم الذي لا نَعْرِف له مسمى هاهنا، فإن تأكيد المماثلة ليس مقصودًا البتة، وتأكيد النَّفي بحرف يدل على التشبيه هو من الإحالة بمكان.

ولو رجعت إلى نفسك قليلًا لرأيت هذا الحرف في موقعه مُحْتَفَظًا بقوة دلالتة، قائمًا بِقِسْط جليل من المعنى المقصود في جملته، وأنه لو سقط منها لسقطت معه دعامة المعنى، أو لتهلَّط ركن من أركانه. ونحن نبين لك هذا من طريقين أحدهما أدقّ مَسْلَكًا من الآخر:

الطريق الأول: وهو أدنى الطريقين إلى فَهْم الجمهور: أنه لو قيل: "ليس مثله شيء" لكان ذلك نفيًا للمثل المُكافئ، وهو المثل التام المماثلة فحسب؛ إذ إن هذا المعنى هو الذي يَنَسَاق إليه الفهم من لفظ المثل عند إطلاقه. وَإِذَا لَدَبَّ إلى النفس دَبِيب الوسواس والأوهام أن لعل هنالك رُتْبَةٌ لا تُضَارِع رُتْبَةَ الألوهية ولكنها تليها، وأن عسى أن تكون هذه المنزلة للملائكة والأنبياء، أو للكواكب...، أو للجن والأوثان والكهّان، فيكون لهم بالإله الحق شَبَه ما في قدرته أو علمه، وشُرْك ما في خَلْقِه أو أمره، فكان وَضَع هذا الحرف في الكلام إقصاء للعالم كلّه عن المماثلة وعما يُشَبِّه المماثلة وما يدنو منها، كأنه قيل: ليس هناك شيء يشبه أن يكون مِثْلًا لله، فضلًا عن أن يكون مِثْلًا له على الحقيقة، وهذا باب من التنبيه بالأدنى على الأعلى، على حد قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمُؤْمِنٍ أَلَّا يَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] نهيًا عن يسير الأدنى صريحًا، وعما فَوْق اليسير بطريق الأحرى.

الطريق الثاني: وهو أدقّ مَسْلَكًا: أن المقصود الأول من هذه الجملة -وهو نفي الشبيه- وإن كان يكفي لأدائه أن يقال: "ليس كالله شيء" أو: "ليس مثله شيء"، لكن هذا القَدْر ليس هو كلّ ما ترمي إليه الآية الكريمة، بل إنها كما تُريد أن تُعطيك هذا الحكم، تُريد في الوقت نفسه أن تُلْقِيتك إلى وَجْه حجته وطريق برهانه العقلي.

ألا ترى أنك إذا أردت أن تنفي عن امرئ نقيصة في خَلْقِه فقلت: "فلان لا يكذب ولا ييخل" أخرجت كلامك عنه مخرج الدعوى المجردة عن دليلها، فإذا زدت فيه كلمة فقلت: "مثل فلان لا يكذب ولا ييخل" لم تكن بذلك مُشِيرًا إلى شخص آخر يُماثلُه مُبَرَّرًا من تلك النقائص، بل كان هذا تبرئة له هو ببرهان كلي، وهو أن من يكون على مثل صفاته وشيَمه الكريمة لا يكون كذلك؛ لوجود التَّنَافِي بين طبيعة هذه الصفات وبين ذلك النقص الموهوم.

على هذا المنهج البليغ وُضِعَت الآية الكريمة الحكمية قائلة: "مثله تعالى لا يكون له مثل"، تعني: أن مَنْ كانت له تلك الصفات الحسنی وذلك المَثَل الأعلى، لا يمكن أن يكون له شبيه، ولا يَتَّسَع الوجود لاثنيين من جنسه؛ فلا جَرَم جِيءَ فيها بلفظين كل واحد منها يُؤدِّي معنى المماثلة ليقوم أحدهما ركنًا في الدعوى، والآخر دعامة لها وبرهانًا. فالتشبيه المدلول عليه (بالكاف) لَمَّا تصوب إليه النفي تأدَّى به أصل التوحيد المطلوب، ولفظ (المثل) المصرَّح به في مقام لفظ الجلالة أو ضميره نبَّه على برهان ذلك المطلوب. واعلم أن البرهان الذي ترشد إليه الآية على هذا الوجه برهان طريف في إثبات [الوحدانية] ... لا نَعْلَم أحدًا من علماء الكلام حام حوله، فكل براهينهم في الوحدانية قائمة على إبطال التعدد بإبطال لوازمه وآثاره العملية...

أما آية الشورى المذكورة، فإنها ناظرة إلى معنى وراء ذلك، يَنْقُضُ فَرَضَ التَّعَدُّدِ مِنْ أساسه، ويُقَرِّرُ استحالته الذاتية في نفسه بَقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تلك الآثار، فكأننا بها نقول لنا: إن حقيقة الإله ليست من تلك الحقائق التي تقبل التعدد والاشتراك والتماثل في مفهومها. كلاً، فإن الذي يقبل ذلك إنما هو الكمال الإضافي الناقص. أما الكمال التام المطلق الذي هو قوام معنى الألوهية، فإن حقيقته تأبى على العقل أن يقبل فيها المُشابهة والاثنية؛ لأنك مهما حَقَّقْتَ معنى الإلهية حَقَّقْتَ تقدِّمًا على كل شيء، وإنشاء لكل شيء، ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠١]، وحَقَّقْتَ سلطانًا على كل شيء، وعلوًا فوق كل شيء، ﴿لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٣]، فلو ذهبتَ تَفَتَّرُضُ اثنيين يَشْتَرِكَانِ فِي هذه الصفات لتناقضتَ، إذ تجعل كل واحد منهما سابقًا مسبوقًا، ومُنْشَأً مُنْشَأً، ومُسْتَعْلَى مُسْتَعْلَى عليه، أو لَأَحَلَّتْ الكمال المطلق إلى كمال مُقَيَّدَ فيهما، إذ تجعل كل واحد منهما بالإضافة إلى صاحبه ليس سابقًا ولا مُسْتَعْلَى، فأنَّى يكون كل منهما إلهًا، وللإله المثل الأعلى؟!.

أرأيت كم أفدنا من هذه (الكاف) وجوها من المعاني كلها شاف كاف. فاحفظ هذا المثال، وتعرّف به دِقَّةَ الميزان الذي وضع عليه النظام الحكيم حرفًا حرفًا "هـ" (١). وهو كلام جدّ نفيس، فاحرص عليه.



المبحث... [السادس] عشر

في

إعجاز القرآن وما يتعلق به

(إعجاز القرآن) مُرَكَّب إضافي، معناه بحسب أصل اللغة: إثبات القرآن عَجَزَ الخَلْق عن الإتيان بما تحداهم به، فهو من إضافة المصدر لفاعله، والمفعول وما تعلّق بالفعل محذوف للعلم به. والتقدير: إعجاز القرآن خَلَقَ الله عن الإتيان بما تحداهم به، ولكن التعجيز المذكور ليس مقصودًا لذاته، بل المقصود لازمه، وهو إظهار أن هذا الكتاب حق، وأن الرسول ﷺ الذي جاء به رسول صِدْق. وكذلك الشَّأن في كلِّ معجزات الأنبياء، ليس المقصود بها تعجيز الخلق لذات التعجيز، ولكن لِلاِزْمِهِ وهو دلالتها على أنهم صادقون فيما يُبَلِّغون عن الله. فينتقل الناس من الشعور بعجزهم إزاء المعجزات إلى شعورهم وإيمانهم بأنها صادرة عن الإله القادر، لحكمة عالية، وهي إرشادهم إلى تصديق من جاء بها ليسعدوا باتباعه في الدنيا والآخرة.

ولقد تناولنا في المبحث [الثاني]... من هذا الكتاب الكلام على المعجزة ما هي؟ وعلى الفرق بينها وبين السحر وغيره، وعلى وَجْه دلالتهما على تأييد الحق وتصديق الرسل، مع ضرب الأمثال... فارجع إلى ذلك هناك...

وقبل أن نخوض في موضوعنا هذا نُنبِّهك إلى أننا سَنَخْتَصُّ سيدنا محمدًا ﷺ بالذكر في نَفْيِ نسبة القرآن إليه، وذلك للتنقيص من أول الأمر على ما يُشبه مَحَلَّ النزاع أو موضع الاشتباه عند كثير من أشباه الناس؛ ولأنه إذا كانت طبيعة القرآن تأبى أن يُنسب إلى أفضل الخلق على أنه من تأليفه، فأحر بها أن تأبى نسبته إلى غيره بالطريق الأولي.

ومتى سَلِمَ الدليل على أن القرآن كلام الله وحده، سَلِمَتِ نبوة نبي الإسلام، وسَلِمَ كلُّ ما جاء به القرآن، وسَلِمَ الإسلام كله، بل سَلِمَتِ الأديان الصحيحة والكتب الإلهية كلها؛ لأنه لم يَبْقَ على وَجْه الأرض شاهد مقبول الشهادة إلا هذا الكتاب الذي أنزله الله مُقَرَّرًا لنبوة الأنبياء السابقين وأديانهم، ومُصَحَّحًا لأغلاط اللاغطين فيها والمُحَرِّفين لها:

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

الله أكبر إن دين محمد وكتابه أهدي وأقوم قىلا
لا تذكروا الكتب السوالف عنده طلع الصباح فأطفي القنديلا^(١)
وجوه إعجاز القرآن^(٢):

الناظر في هذا الكتاب الكريم بإنصاف تراءى له وجوه كثيرة مختلفة من الإعجاز، كما تراءى للناظر إلى قطعة من الماس ألوان عجيبة متعددة بتعدد ما فيها من زوايا وأضلاع، ومختلفة باختلاف ما يكون عليه الناظر، وما تكون عليه قطعة الماس من الأوضاع. وسنبداً بما نراه سليماً من المطاعن، ثم نُقَفِّي بما لا يسلم في نظرنا من طعن.



الوجه الأول: لغته وأسلوبه:

أما الوجه الأول: فلغته وأسلوبه على نحو ما فصلناه في المبحث السابق. وبيان ذلك: أن القرآن جاء بهذا الأسلوب الرائع الخلاب، الذي اشتمل على تلك الخصائص العليا التي تحدثنا عنها، والتي لم تجتمع بل لم توجد خاصة واحدة منها في كلام على نحو ما وجدت في القرآن، وكل ما كان من هذا القبيل فهو لا شك مُعْجَز، خصوصاً أن النبي ﷺ تحدى به، فأعجز أساطين الفصحاء، وأعياء مقاولي البلغاء، وأخرس ألسنة فحول البيان من أهل صناعة اللسان، وذلك في عصر كانت القوى فيه قد توافرت على الإجادة والتبريز في هذا الميدان، وفي أمة كانت مواهبها محشودة للتفوق في هذه الناحية! وإذا كان أهل الصناعة هؤلاء قد عجزوا عن مُعارضة القرآن، فغيرهم أشدَّ عجزاً وأفحش عيًّا.

وها قد مرّت على اللغة العربية من عهد نزول القرآن إلى عصرنا هذا أدوار مختلفة بين علو ونزول، واتساع وانقباض، وحركة وجُمُود، وحضارة وبدَاوَة، والقرآن في كل هذه الأدوار واقف في عليّائه، يُطلّ على الجميع من سَمَائِهِ، وهو يُشعُّ نوراً وهداية، ويُفيض عذوبة وجلالة، ويسيل رِقَّةً وجزالة، ويرف جِدَّةً وطلاوة. ولا يزال كما كان غَضًّا طَرِيًّا يَحْمِلُ راية الإعجاز، ويتحدى أُمَمَ العالم في يقين وثقة قائلًا في صراحة الحق وقوّته،

(١) ديوان البوصيري ص ١٨٢. مع إسقاط بيتين بينهما.

(٢) انظر: إعجاز القرآن للباقلاني ص ٣٣، الوسيلة إلى كشف العقيلة ص ٤٠ وما بعدها، الطراز لأسرار البلاغة

(٣٢٢٤) وما قبلها وما بعدها، مُعْتَرَك الأقران (١/ ١٢).

وسلطان الإعجاز وصولته: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

القدر المعجز من القرآن^(١):

ومن عجيب أمر هذا القرآن وأمر هؤلاء العرب، أنه طأوا لهم في المعارضة، و... التحدي ... [فطال بهم] ﴿أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ﴾، أو أن يأتوا ﴿بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾، أو أن يأتوا ﴿بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ﴾، ... [أو أن يأتوا] بسورة واحدة من مثله، وهم على رغم هذه المطاولة ينتقلون من عجز، إلى عجز، ومن هزيمة إلى هزيمة، وهو في كل مرة من مرات هذا التحدي وهذه المطاولة ينتقل من فوز إلى فوز، ويخرج من نصر إلى نصر.

تصور أنه قال لهم في سورة الطور: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٣٣﴾ فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صدقين ﴿[الطور: ٣٣، ٣٤]، وقال في سورة هود: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَاذْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ﴿١٣﴾ فَإِنَّهُمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّما أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنَّ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٣، ١٤]، وقال في سورة البقرة: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ﴿٢٣﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٣، ٢٤]، فكان عجزهم بعد ذلك أشنع وأبشع، وسجل الله عليهم الهزيمة أبد الدهر، فلم يفعلوا ولن يفعلوا، ودحضت حجَّتْهم، وافتضح أمرهم، وظهر أمر الله وهو كارهون.

بهذا يتبين لك أنَّ القدر المعجز من القرآن هو ما يُقدَّر بأقصر سورة منه، وأنَّ القائِلين بأنَّ المعجز هو كلُّ القرآن لا بعضه - وهم المعتزلة -، والقائلين بأنَّ المعجز كلُّ ما يصدق عليه أنه قرآن ولو كان أقلَّ من سورة، كل أولئك بمنأى عن الصواب. وهم مخجَّجون بما بين يديك من الآيات.

[تنبيه: جرَّت عادة الكاتبين في التحدي بالقرآن ومراحله - ومنهم المؤلف رحمه الله - أن يذكروا أن التحدي وقَّع أولاً بالقرآن كاملاً، ثم تحدَّاهم بعد عجزهم بعشر سور، ثم تحدَّاهم بعد عجزهم بسورة منه.

وهذا القول يرد عليه أمور، منها:

(١) أن الآيات التي قالوا بأنها دالة على التحدي بجميع القرآن قد لا تدل على ذلك أصلاً؛ فآية الإسراء - وهي مكية -: ﴿بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ﴾، لا تدل على مطالبة بالإتيان بمثل جميعه، وإنما المجيء بكلام يكون نظيراً له في فصاحته وبلاغته وجزالة ألفاظه مع وفرة معانيه.

وهكذا آية الطور - وهي مكية -: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾، كما أن لفظة (حديث) في الآية نكرة في سياق الإثبات، فلا تعم، فيصدق ذلك من حيث دلالة اللفظ على ما يصدق عليه مُسمّى الحديث ولو قل، فإذا حملنا هذا المطلق على المُقَيّد - وهو الإتيان بعشر سور أو بسورة - فالمعنى ظاهر.

وعلى فرض حمله على العموم من جهة المعنى فكما قلنا في آية الإسراء، إضافة إلى أن العموم هنا يتوجه إلى المناحي المختلفة، من حيث الكم - بسورة أو أكثر - ومن حيث النوع، أي: في القصص أو الأحكام العملية، أو العلمية، أو الأخبار الغيبية التي تضمنها، إلى غير ذلك.

(٢) أن القرآن وقت نزول هذه الآيات في مكة لم يكتمل نزوله كما لا يخفى، فكيف يُحمل التحدي في هذه الآيات على ما ذكر من المطالبة بالإتيان بمثل القرآن كاملاً؟!

لا سيما أن التحدي بصورة الثلاث - التي يسمونها: مراحل التحدي - كله قد جاء في سورة مكية؛ فالمطالبة بمثله جاءت في سورتي الإسراء والطور، كما أن التحدي بعشر سور قد جاء في سورة هود، أما التحدي بسورة فذلك في قوله في سورة يونس - وهي مكية أيضاً -: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [يونس: ٣٨]، مع وُروده في سورة البقرة، وهي من أوائل ما نزل في المدينة.

(٣) أنه على فرض أن مطالبتهم بالمجيء بمثله تعني التحدي به كاملاً، فليس هناك ما يثبت أن ذلك نزل أولاً، ثم نزل بعد ذلك التحدي بعشر، ثم بسورة؛ لأن الروايات الواردة في ترتيب سور القرآن من حيث النزول لا تصح من جهة الإسناد، ومن ثم لا يصح بناء حكم عليها. والله أعلم.

مُعَارَضَةُ الْقُرْآن:

وهل أتاك نبأ الخصم إذ همُّوا أن يُعَارِضُوا القرآن؟ فكان ما أتوا به باسم المُعَارَضَةِ لا يخرج عن أن يكون محاولات مُضْحِكَةٌ مُخْجَلَةٌ، أخجلتهم أمام الجماهير وأضحكت الجماهير منهم. فباؤوا بغضب من الله وسَخَط من الناس، وكان مصرعهم هذا كسبًا جديدًا للحق، وبرهانًا ماديًا على أن القرآن كلام الله القادر وحده، لا يستطيع مُعارضته إنسان ولا جان. ومن ارتاب فأمامه الميدان.

يذكر التاريخ أن مسيلمة الكذاب زعم أنه أُوحي إليه بكلام كالقرآن^(١)، ثم طَلَعَ على الناس بهذا الهذر: "إنا أعطيناك الجماهر * فَصَلَّ لربك وجَاهِر"، وبهذا السُّخف: "والطاحنات طحنًا، والعاجنات عجنًا، والخابزات خبزًا"^(٢). وأنت خير بأن مثل ذلك الإسفاف ليس من المُعَارَضَةِ في قليل ولا كثير، وأين مُحَاكَاة البَيَّغَاء من فصاحة الإنسان؟! وأين هذه الكلمات السُّوقِيَّة الركيكة من ألفاظ القرآن الرفيعة ومعانيه العالية؟! وهل المُعَارَضَةُ إلا الإتيان بمثل الأصل في لغته وأسلوبه ومعانيه، أو بأرقى منه في ذلك؟! يقول حُجَّةُ الأدب العربي، فقيدنا الرافعي^(٣) عليه سحائب الرحمة: إنَّ مسيلمة لم يُرد أن يعرض للقرآن من ناحية الصناعة البَيَانِيَّة؛ إذ كانت هذه الناحية أوضح من أن يَلْتَبِس أمرها عليه، أو أن يَسْتَطِيع تَلْيِيسُهَا على أحد من العرب، وإنما أراد أن يَتَّخِذ سَبِيلَهُ إلى استهواء قومه من ناحية أخرى ظنَّها أهون عليه وأقرب تأثيرًا في نفوسهم؛ ذلك أنه رأى العرب تُعَظِّم الكُفَّان في الجاهلية، وكانت عامة أساليب الكهان من هذا السَّجْع القَلِق الذي يزعمون أنه من كلام الجن، كقولهم: "يا جَلِيج، أَمْرٌ نَجِيج، رَجُلٌ فَصِيج يقول: لا إله إلا الله" (البخاري في المناقب: إسلام عمر^(٤))، فكَذَلِكَ جَعَلَ يَطْبِع مثل هذه الأسجاع في مُحَاكَاة القرآن، لِيُوهِمَهُمْ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ كَمَا يُوحَى إِلَى مُحَمَّد ﷺ، كأنما النبوة والكهانة ضَرْب واحد. على أنه لم يُفْلَح في هذه الحِيلَة -أيضًا-، فقد كان كثيرون من أشياعه يعرفونه بالكذب والحَمَاقَة، ويقولون: إنه لم يكن في تَعَاطِيهِ الكهانة حاذقًا ولا في

(١) انظر: الكامل في التاريخ (٢/ ٢١٥)، المفصل في تاريخ العرب (١٥/ ١٤١).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١/ ١٠)، دلائل الإعجاز للجرجاني ص ٣٨٧.

(٣) مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي، أديب شاعر، من كبار الكتاب. أصله من طرابلس الشام، وولد في بهتيم بمصر، أصيب بصمم فكان يَكْتَبُ له ما يرد مخاطبته به، وله العديد من المصنفات. توفي في طنطا بمصر سنة (١٣٥٦هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٢٣٥).

(٤) البخاري (٣٨٦٦).

دعوى النبوة صادقاً، وإنما كان أتباعهم إياه كما قال قائلهم: "كذاب ربيعة أحب إلينا من صادق مُضَرَّ (١) اهـ" (٢).

ويروي التاريخ أن أبا العلاء المَعَرِّي (٣) (٤) وأبا الطيب المتنبي (٥) وابن المُقَفَّع (٦) (٧)، حدثتهم نفوسهم مرة أن يُعَارِضُوا القرآن، فما كادوا يبدؤون هذه المحاولة حتى انتهوا منها بتكسير أعلامهم وتمزيق صحفهم؛ لأنهم لَمَسُوا بأنفسهم وُغُورَةَ الطريق واستحالة المحاولة (٨) ...

وَتُحَدِّثُنَا الأيَّامُ القَريبَةُ أنَّ زعماء البَهَائِيَّةِ (٩) والقاديانية (١٠) وضعوا كُتُبًا يزعمون أنهم

(١) البخاري (٣٨٦٦).

(٢) انظر: إعجاز القرآن ص ١٢١.

(٣) أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان بن أحمد بن سليمان القحطاني ثم التنوخي المعري، يلقب بالساطع لجماله، شاعر فيلسوف، اتهم في نَحْلَتِهِ، وأصيب بالجذري وهو صغير فعمي. ولد بمعرة النعمان ببلاد الشام، وتوفي بها سنة (٤٤٩هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٨ / ٢٣ - ٣٩).

(٤) انظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (١٦ / ٢٤)، معجم الأدباء (١ / ٣٠٥).

(٥) انظر: نشوار المحاضرة (٨ / ١٩٨).

(٦) عبد الله بن المُقَفَّع، الكاتب المشهور بالبلاغة، رأس الكتاب، وصاحب الرسائل البديعة. كان مجوسياً فأسلم، وكان مع سعة فضله وفرط ذكائه يتهم بالزندقة، أول من عني في الإسلام بترجمة كتب المنطق. توفي سنة (١٤٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٦ / ٢٠٨ - ٢٠٩)، الأعلام للزركلي (٤ / ١٤٠).

(٧) يقول الباقلاني في إعجاز القرآن ص ٣٢: "وقد ادَّعى قوم أن ابن المقفع عَارَضَ القرآن، وإنما فَرَعُوا إلى (الدرة) و(التيمة).

وهما كتابان: أحدهما يَتَضَمَّنُ حِكْمًا منقولة، تُوجَدُ عند حكماء كل أمة مذكورة بالفضل، فليس فيها شيء بديع من لفظ ولا معنى.

والآخر في شيء من البيانات، وقد تَهَوَّس فيه بما لا يخفى على مُتأمل...

فليس يُوجَدُ له كتاب يدعي مُدَّع أنه عَارَضَ فيه القرآن، بل يزعمون أنه اشتغل بذلك مُدَّة، ثم مَزَّقَ ما جَمَعَ، واستحيا لنفسه من إظهاره.

فإن كان كذلك، فقد أصاب وأبصر القَصْد، ولا يمتنع أن يَشْتَبَه عليه الحال في الابتداء ثم يلوح له رشد، وَيَتَبَيَّن له أمره، وَيَنكُشِفَ له عجزه" اهـ.

(٨) وللإطلاع على حقيقة معارضتهم انظر:

(https://goo.gl/nVKxGv)، (https://goo.gl/zd4umr).

(٩) تقدم التعريف بها.

(١٠) حركة نشأت سنة (١٩٠٠م) بتخطيط من الاستعمار الإنجليزي في القارة الهندية، على يد مرزا غلام أحمد القادياني، بهدف إبعاد المسلمين عن دينهم وعن فريضة الجهاد بشكل خاص. ومن عقائدهم: أن غلام أحمد نبي ومن لم يؤمن بنبوته كافر، وأن الله يصوم ويصلي وينام تعالى الله عن ذلك، ويعتقدون أنه لا قرآن إلا الذي قدمه المرزا غلام أحمد، ولا حديث إلا ما يكون في ضوء تعليماته، ولا نبي إلا تحت سيادته. ويبيحون الخمر والمخدرات، ونادوا بإلغاء عقيدة الجهاد، كما أنهم ألغوا الحج إلى مكة وحولوه إلى قاديان. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١ / ٤١٦ - ٤٢٠).

يُعارضون بها القرآن، ثم خافوا وخجلوا أن يُظهروها للناس، فأخفوها، ولكن على أمل أن تتغير الظروف ويأتي على الناس زمان تروج فيه أمثال هذه السِّفَاسِف، إذ ما استَحَرَّ فيهم الجهل باللغة العربية وآدابها، والدين الإسلامي وكتابه. ألا خيَّبهم الله وخيَّب ما يأملون.

في القرآن آلاف المعجزات:

عَلِمْنَا من قبل أن القرآن يزيد على مائتي آية وستة آلاف آية، وعَلِمْنَا اليوم أن جبل التَّحْدِي قد طال حتى صار بسورة، وأن السورة تُصدق بسورة الكوثر، وهي ثلاث آيات قصار، وأن مقدارها من آية أو آيات طويلة له حكم السورة [على قول بعض أهل العلم^(١)] وأن لأسلوب التنزيل سبع خواص لا توجد واحدة منها على كمالها في أي كلام آخر، كما بسطنا القول في ذلك بالمبحث الآنف.

فِيخْلَص لنا في ضوء هذه الحقائق: أن القرآن مُشْتَمِل على آلاف من المعجزات لا معجزة واحدة كما يبدو لبعض السُّدَّج والسَّطْحِيِّين. وإذا أضفنا إلى هذا ما يَحْمِل القرآن من وجوه الإعجاز التالية، تراءت لنا معجزات متنوعة شتى تَجَلُّ عن الإحصاء والتَّعْدَاد، وسبحان من يجعل من الواحد كثرة، ومن الفرد أمة! ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿لَوْ أَنْزَلْنَاهُ الْفُرْقَانَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَشِيعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُفِّرَ بِهِ الْمَوْتَى﴾ [الرعد: ٣١]، أي: لكان هذا القرآن!.

معجزات القرآن خالدة:

وهنا نُلِفَت النظر إلى أن القرآن بما اشتمل عليه من هذه المعجزات الكثيرة قد كُتِب له الخلود، فلم يذهب بذهاب الأيام، ولم يمُت بموت الرسول ﷺ، بل هو قائم في فَم الدنيا يُحَاج كلُّ مُكذِّب، ويتحدَّى كلُّ مُنْكَرٍ، ويدعو أُمَّمَ العالم جمعاء إلى ما فيه من هداية الإسلام وسعادة بني الإنسان. ومن هذا يظهر الفرق جلياً بين معجزات نبي الإسلام ﷺ ومعجزات إخوانه الأنبياء عليهم أزكى الصلاة وأتم السلام، فمعجزات محمد في القرآن وحده آلاف مؤلَّفة، وهي مُتَمَتِّعة بالبقاء إلى اليوم، وإلى ما بعد اليوم حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

(١) وهو مذهب عامة الأشاعرة. انظر: إعجاز القرآن للباقلاني ص ٨٥، البرهان للزركشي (٢/ ١٠٨).

أما مُعْجَزَات سائر الرسل فمحدودة العَدَد، قصيرة الأَمَد، ذهبت بذهاب زمانهم، وماتت بموتهم، ومن يَطْلُبها الآن لا يَجِدُها إلا في خَبَر كان، ولا يَسْلَم له شاهد بها إلا هذا القرآن. وتلك نعمة يَمُنُّها القرآن على سائر الكتب والرسل وما صَحَّ من الأديان كافة. قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، وقال عز اسمه: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّاتِهِ وَكُتُبِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

حِكْمَةُ الْبَالِغَةِ فِي هَذَا الْاِخْتِيَارِ:

وهنا نَقِفْ هُنيهة لنعلم أَنَّ حكمة الله البالغة قضت أن تكون معجزة الإسلام باقية بجانبه تُوَيِّدُهُ وتُعَزِّزُهُ إلى قيام الساعة، حتى لا يكون لأحد عُذْر في تَرْك هذا الدين الأخير الذي هو خاتمة الأديان والشرائع؛ لذلك اختار سبحانه أن تكون معجزة الإسلام شيئاً يصلح للبقاء، فكانت دون سواها كلاماً يُتْلَى في أذن الدهر، وحديثاً يُقْرَأ على سَمْع الزمان. وكان من أسرار الإعجاز فيه: بلوغه من الفصاحة والبيان مَبْلَغاً يُعْجِز الخلق أجمعين. وكان من عَدْلِهِ تعالى ورحمته أَنَّ اللغة التي صِيغت بها هذه المعجزة هي اللغة العربية دون غيرها من اللغات؛ لأنَّ اللغة العربية حين مبعث الرسول ﷺ كانت قد بَلَغَتْ لدى الشعب العربي أَوْجَ عظمتها من الاعتناء بها، والاعتداد بالناغبين فيها، والاعتزاز بالجيّد منها. وكان هذا الشعب العربي قد اسْتَكْمَلَتْ له حينذاك مَلَكَةٌ في النَّدِّ والمُفَاضَلَةِ تُوَهِّلُهُ بسهولة ويُسر للحُكْم على جيّد الكلام ورَفِيفه، ووضع كلّ كلام في درجته من العُلُو أو النزول. وترجع براعتهم في هذه الناحية إلى أنهم كانوا قد وقفوا عليها حياتهم، والتمسوا من ورائها عظمتهم، وعلّقوا عليها آمالهم.

ولا يَغِيبَنَّ عَنْكَ أَنَّ هذا الشعب العربي كان مطبوعاً أيامئذ على الصراحة في الرأي، لا يعرف النفاق ولا الدُّبْذَبَةَ، وكانوا فوق ذلك شجعاناً يَأْنُقُونَ الدَّلَّ وَيَعَافُونَ الضَّيْمَ مهما كَلَّفَتْهم سَجَاياهم هذه مِنْ بَذْل مال وسَفْكَ دَم. فلما نزل القرآن لم يَسَع هذا الشعب الحرّ الصريح الأبّي المُتَمَهِّر في لغته إلا أن يُلْقِيَ السلاح من يده، وَيَخْضَع لسلطان هذا التنزيل وبلاغته، وَيَدِين له وَيُؤْمِن به عن إدراك ووجدان، بعد أن ذاق حلاوته، وَلَمَس إعجازه، وَحَكَم بِمَلَكَّتِهِ العربية الناقدة، وصراحتة المعروفة السافرة، وشجاعته النادرة الفائقة أَنَّ هذا الذِّكْر الحكيم لا يمكن أن يكون كلام مخلوق من البشر ولا غير البشر، إنما هو تنزيل من حكيم حميد.

بهذه الشهادة ينجح العالم كله:

شهادة هذا شأنها، وهذا شأن من شهد بها، جديرة أن ينجح بها العالم حين يتلقاها بالقبول، كما يتلقى بالقبول شهادة لجان التحكيم في هذا العصر، ثقة منه بأنهم فنيون يحسنون المقارنة والموازنة، واطمئناناً إلى أنهم عادلون لا يعرفون المحاباة والمُداينة، بل شهادة أولئك العرب أذكى وأطهر، وأحكم وأقوم؛ لأنها صدرت عن أعداء القرآن حين نزوله، بعد محاولات ومُحاولات مَخَصَّتْهم مَخَصّاً عنيفاً، وأفحمتهم إفحاماً مريراً. والفضل ما شهدت به الأعداء".

أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي:

ومما يُفيد في هذا المقام ويدفع التلّيس: أن تعرف بُعد ما بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي الشريف. ولا أدل على ذلك من أن بين يدي التاريخ إلى يوم الناس هذا آلافاً مؤلفة من كُتُب السنة، تملأ دُور الكتب في الشرق والغرب، وتُنادي كل من له إلمام وذوق في البيان العربي: أن هَلُم لتُحس بحاستك البَيانية المدى البعيد بين أسلوبَي القرآن والحديث، ولتؤمن عن وجدان بأن أسلوب التنزيل أعلى وأجل من أسلوب الأحاديث النبوية علُوّاً خارقاً للعادة، خارجاً عن محيط الطاقة البشرية، وإن بلغ كلام الرسول ﷺ في جودته وزوعته وجلالته ما جعله خير بيان لخير إنسان.

غير أن هذه الفوارق - كما قلنا - فوارق فنية لا يُدرکہا إلا الذين أوتوا حظاً عظيماً من معرفة اللسان العربي والدُّوق العربي. ولقد نزل القرآن أول ما نزل على أمة العرب، وهم مطبوعون على اللغة الفصحى، مُنقطِعون لإحيائها وترقيتها. وكانوا يتفاضلون بينهم بالتفوق في علُو البيان وفصاحة اللسان، حتى بلغ في تقديسهم لهذا أنهم كانوا يُقيمون المعارض العامة للتفاخر والتفاضل بفصيح المنظوم وبلغ المثنو، وحتى إن القبيلة كان يرفعها بيت واحد من الشعر يكون رائعا في مدحها، ويضعها بيت يكون لاذعاً في دَمها. ولقد كان هؤلاء العرب يعرفون نبي الإسلام ويعرفون مقدرته الكلامية من قبل أن يُوحى إليه، فلم يخطر ببال مُنصف منهم أن يقول: إن هذا القرآن كلام محمد ﷺ؛ وذلك لما يرى من المُفارقات الواضحة بين لغة القرآن ولغة الرسول ﷺ.

يُضاف إلى هذا أنه لم يُعرَف في نشأته بينهم بالخطابة ولا بالكتابة ولا بالشعر، ولم يُؤثر أنه شاركهم في معارضهم وأسواقهم العامة التي كانوا يُقيمونها للتسابق في البيان، بل كان مُقبلاً على شأنه، زاهداً في الظهور، ميّالاً إلى العزلة. وكل ما اشتهر به قبل النبوة أنه

كان صادقاً لم يُجَرَّبُوا عليه كَذِباً، أميناً ما خان أبداً، ميمون النقيية، عالي الأخلاق علواً ممتازاً! فهل يُعَقَّلُ أن رجلاً سَلَخَ عَهْدَ شبابه وكَهُولته على هذا النَّمَطِ، يجيء في سِنِّ الشَّيْخُوخة فينَافِسُ العالم كله ويتحداه بشيء من لَدُنْه، وهو الذي ما نَافَسَ أحداً قبل ذلك ولا تحداه، بل كان من خُلُقِهِ الحياء والتواضع وعدم الاستطالة على خَلْقِ الله؟ ثم هل يُتَصَوَّرُ أن هذا الإنسان الكامل يتورع عن الكذب على الناس في صباه وشبابه وكهولته، ثم يجيء في سِنِّ الشَّيْخُوخة فيكذب أفطع الكذب على الله؟ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣].

ألا إن وجود القرآن كلاماً متلوّاً لم يَنْقُصْ كلمة ولا حرفاً، لَرَحْمَةٍ واسعة من الله بعباد لم تَسَنَّ لأي كتاب في أمة غير هذا الكتاب الذي ينهل الظامئون من بَحْرِهِ الرُّوي في كلِّ عصر، ويأوي المنصفون إلى هُدْيِهِ الرباني في كلِّ مِصْرٍ، وَيَكْتَسِبُ بما فيه من سِمَاتِ الألوهية أتباعاً في كلِّ أَفْقٍ، مصداقاً لقوله سبحانه: ﴿سَتَرِيهِنَّ ءَايَتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، ولقوله ﷺ: "ما من نبي من الأنبياء إلا أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله تعالى إليّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة" رواه الشيخان^(١).

الوجه الثاني: طريقة تأليفه:

وبيان ذلك: أن القرآن لم ينزل جملة واحدة، وإنما نزل مُفْرَقاً مُنْجِماً على أكثر من عشرين عاماً، على حسب الوقائع والدواعي المُتَجَدِّدة، كما تقدم بيانه في المبحث... [الثاني] من هذا الكتاب، وكان الرسول ﷺ كلما نزل عليه نَجْمٌ من تلك النجوم قال: ضعوه في مكان كذا من سورة كذا. وهو بَشَرٌ لا يدري (طبعاً) ما ستجيء به الأيام، ولا يعلم ما سيكون في مستقبل الزمان، ولا يُدْرِك ما سيحدث من الدواعي والأحداث، فضلاً عما سينزل فيها. ثم مضى العمر الطويل والرسول على هذا العهد، وإذا القرآن كله بعد ذلك يَكْمُلُ وَيَتِمُّ، وَيَنْتَظِمُ وَيَتَأَخَى وَيَأْتَلَفُ وَيَنْسَجِمُ، ولا يُؤْخَذُ عليه شيء من التخاذل والتفاوت، بل كان من ضروب إعجازه ما فيه من انسجام ووحدة وترابط، حتى إن الناظر

(١) أخرجه البخاري (٤٩٨١، ٧٢٧٤)، ومسلم (١٥٢) بلفظ مقارب، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فيه دون أن يعلم بتنجيم نزوله لا يخطر على باله أنه نَزَلَ مُنْجَمًا، وحتى إنك مهما أمعت النَّظَرَ وبحث لا تستطيع أن تجدَ فَرْقًا بين السور التي نزلت جملة والسور التي نزلت مُنْجَمَةً من حيث إحكام الربط في كل منهما.

فسورة البقرة -مثلاً- وقد نزلت بضعة وثمانين نجمًا في تسع سنين^(١) لا تجدَ فَرْقًا بينها وبين سورة الأنعام التي نزلت دَفْعَةً واحدة^(٢) -كما يقول الجمهور- من حيث نظام المبنى، ودِقَّة المعنى، وتمام الوَحْدَةِ الفَتِيَّة. وإذا قرأت سورة الضحى وسورة اقرأ وسورة الماعون، لا تَشْعُرُ بفارق بينها وبين كثير من السور القصار مثلها من حيث الإحكام والوَحدَةِ والانسجام كذلك، على حين أن تلك السور الثلاث نزلت كُلُّ واحدة منها مفرقة على نجمين^(٣)! فقل لي بربك: هل يجوز في عقل عاقل أن يكون هذا القرآن كلام محمد ﷺ أو

(١) "وجه نزولها في تسع سنين: أنها جمعت بين ما نزل في مبادئ السنة الثانية للهجرة، كآيات تحويل القبلة، وآيات تشريع صوم رمضان، وبين آخر القرآن نزولاً على الإطلاق، وهو آية: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ التي ورد أنها نزلت قبل وفاته بتسع ليالي فقط (زرقاني).

(٢) رواه الطبراني موقوفاً على ابن عباس، ورواه أبي بن كعب مرفوعاً بسند ضعيف (زرقاني). أما أثر ابن عباس ﷺ فأخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن ص ٢٤٠، ٣٦٦، وابن الضريس في فضائل القرآن (١٩٦)، والطبراني في الكبير (١٢٩٣٠) كلهم موقوفاً عليه، وحسنه ابن حجر في نتائج الأفكار (٣/ ٢٢٧)، وصحح إسناده أحمد شاكر في عمدة التفسير (١/ ٧٦١)، وأما حديث أبي بن كعب ﷺ فأخرجه الثعلبي في تفسيره (٤/ ١٣١)، من طريق أبي عصمة، وهو مُتَّهَمٌ بالكذب"، والواحد في الوسيط (٢/ ٢٥٠)، قال ابن الصلاح في فتاويه (١/ ٢٤٩): "في إسناده ضَعْفٌ، ولم نَرُ له إسناداً صحيحاً، وقد رُوِيَ ما يُخَالِفُه، فروي أنها لم تنزل جملة واحدة".

وأخرجه الطبراني في الصغير (٢٢٠) عن ابن عمر ﷺ مرفوعاً. قال الهيثمي في المجمع (٧/ ٢٠): "فيه يوسف بن عطية الصفار وهو ضعيف".

وأخرجه إسحاق في مسنده (٥/ ١٧٤)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ١٧٨) (٤٤٩) عن أسماء بنت يزيد ﷺ. قال الحافظ في نتائج الأفكار (٣/ ٢٢٩): "أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده، عن جرير، عن ليث بن أبي سليم... وأخرجه الطبراني -من رواية سفيان الثوري- عن ليث، وليث فيه ضعف، وشيخه فيه مقال" اهـ. وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ٢٠): "فيه شهر بن حوشب وهو ضعيف وقد وثق".

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢٢١١) عن علي ﷺ. قال الذهبي في الميزان ص ٣٠٨: "موضوع".

(٣) لم أجد من نص على هذا، ولكن هناك روايات تدل على أنها نزلت مجزأة، ومن ذلك:

أخرج البخاري (٤٩٥٠، ٤٩٨٣)، ومسلم (١٧٩٧) عن جندب الجلي قال: "أبطأ جبريل على رسول الله ﷺ، فقال المشركون: قد ودع محمد، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَالضُّحَى ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٢]".

أخرج الطبراني عن ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "عَرِضَ عَلَيَّ ما هو مفتوح لأمتي بعدي، فسرني"، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا خَيْرَ لَكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى: ٤] إلى قوله: ﴿فَرَحَى﴾. والحديث حسنه السيوطي في لباب النقول ص ٢١٣، وصححه الألباني في الصحيحة (٢٧٩٠).

غير محمد، مع ما علمت من هذا الانفصال الزماني البعيد بين أول ما نزل وآخره، ومع ما علمت من ارتباط كلّ نَجْمٍ بحادثة من أحداث الزمن ووقائعه، ومع ما علمت من أنّ ترتيب هذه النجوم في القرآن ليس على ترتيب هذا النزول الخاضع للحَدَثَان، بدليل أنّ أول ما نزل من القرآن إطلاقاً -وهو صدر سورة اقرأ- مُدَوَّنٌ بالمصحف في أواخره، وبدليل أنّ آخر ما نزل منه إطلاقاً -وهو... [الآيات الثلاث من أواخر سورة البقرة]- مُدَوَّنٌ بالمصحف في أوائله؟؟

إن كنت في شك من أنّ هذا الكتاب المُحَكَّم الرصين قد جاء في طريقة تأليفه معجزة، فاجمع أهل الدنيا يُظَاهِر بعضهم بعضاً، واطلب إليهم أن يُؤَلِّفُوا لك كتاباً في حجم سورة البقرة لا في حجم سور القرآن كله، لكن على شَرَط أن تكون طريقة تأليفه هي الطريقة التي خضعت لها سورة البقرة، من الارتباط بأحداث الزمن ووقائعه، ومن وَضَع هذه النجوم مُبَعَثَةٌ غير مُرتَّبة في الكتاب بترتيب الأحداث والوقائع، ثم من تمام هذا الكتاب أخيراً على وَحْدَةٍ فَنِيَّةٍ تَرْبِط بين بداياته ونهاياته وأواسطه وسائر أجزائه، فإن لم يفعلوا ولن يفعلوا؛ فاطلب إليهم أن يعمدوا مثلاً إلى حديث النبي ﷺ، وهو ما هو في روعته وبلاغته وطهره وسُموّه، وقد قاله الرسول ﷺ في أوقات مختلفة، واسألهم بعد ذلك: هل في مكتبتهم أن يَنْظُمُوا من هذا السَّرْدِ الشَّتِيت المَائِلِ أمامهم كتاباً واحداً يَصْقِلُه الاسترسال والوَحدة كالقرآن، من غير أن ينقصوا منه أو يزيّدوا عليه أو يتصرفوا فيه؟؟ ذلك ما لن يكون ولا يمكن أن يكون، ومن حاوله من الخلق فإنما يحاول العبث العابث، وسيخرج إلى الناس من هذه المحاولة بثوب مُرَقَّع، وكلام مُشَوَّش، يَنْقُصُه الترابط والانسجام، وتُعَوِّزُه الوَحْدَةُ والاسترسال، وتَمَجُّهُ الأسماع والأفهام!

= وجاء في صحيح البخاري (٤٩٥٣) في حديث بدء الوحي، وفيه "فأخذني الفعْطَنِي الثالثة حتى بلغ مِنِّي الجَهِدُ، ثم أرسلني، فقال: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ① خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ② اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ③ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ④ الْآيَاتِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥]".

أما سورة الماعون فباعبار أن (أرأيت الذي يكذب بالدين) نزلت بمكة كما رُوِيَ عن ابن عباس وابن الزبير وغيرهما، وأن المراد: يكذب بالحساب كما قال ابن جريج، وهو الكافر كما قال الحسن. وأن (فويل للمصلين) في المنافق كما قاله جماعة من السلف. (ويمنعون الماعون) يمنعون الزكاة كما جاء عن جماعة من السلف. وكثيرون يقولون بأن الزكاة فُرِضَتْ بمكة. لا سيما أن المقصود بهم عند جماعة من السلف: المنافقون، وقد جاء في ذلك رواية عن ابن مسعود رضي الله عنه أنها نازلة بسبب منع المنافقين... انظر: تفسير الطبري (٢٤/ ٦٥٧، ٦٦١، ٦٦٥ وما بعدها)، الدر المنثور (٨/ ٦٤١-٦٤٥).

إذن فالقرآن الكريم تَنطِق طريقة تأليفه، بأنه لا يمكن أن يكون صادراً إلا ممن له السلطان الكامل على الفلك ودورته، والعلم المحيط بالزمن وحوادثه، والبقاء السرمدي حتى يُبْلَغ مُرادُه ويُنفَّذ مشيئته. ذلكم الله وحده الذي يُدبِّر الأمر من السماء إلى الأرض، والذي يعلم الغيب في السموات وفي الأرض، والذي لا يذوق الموت ولا تأخذه سنة ولا نوم، لا راداً لقضائه، ولا مُعَقِّبَ لحكمه، ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

الوجه الثالث: علومه ومعارفه:

بيان ذلك: أنَّ القرآن قد اشتمل على علوم ومعارف في هداية الخلق إلى الحق، بلغت من نبالة القصد، ونصاعة الحجة، وحُسن الأثر، وعموم النفع مبلغاً يستحيل على محمد ﷺ وهو رجل أُمِّي نشأ بين الأميين أن يأتي بها من عند نفسه، بل يستحيل على أهل الأرض جميعاً من علماء وأدباء وفلاسفة ومُشرّعين وأخلاقين، أن يأتوا من تلقاء أنفسهم بمثلها.

هذا هو التنزيل الحكيم، تقرأه فإذا بحر العلوم والمعارف مُتلاطم زاهر، وإذا روح الإصلاح فيه قوي قاهر. ثم إذا هو يَجْمَع الكمال من أطرافه. فبينما تراه يُصْلِح ما أفسده الفلاسفة بفلسفتهم، إذ تراه يهدم ما تَرَدَّى فيه الوثنيون بشركهم. وبينما تراه يُصَحِّح ما حرّفه أهل الأديان في دياناتهم، إذ تراه يُقَدِّم للإنسانية مَزِيجا صالحاً من عقيدة راشدة تَرَفِّع هِمّة العبد، وعبادة قويمه تُطَهِّر نفس الإنسان، وأخلاق عالية تُؤَهِّل المرء لأن يكون خليفة... في الأرض، وأحكام شخصية ومدنية واجتماعية تُكفل حماية المجتمع من الفوضى والفساد، وتضمن له حياة الطمأنينة والنظام والسلام والسعادة. ديناً قيماً يُسَاقِ الفطرة، ويُوَافِق طبيعتها، ويُشبع حاجات القلب والعقل، ويُوفِّق بين مطالب الروح والجسد، ويُؤَلِّف بين مصالح الدين والدنيا، ويَجْمَع بين عِزِّ الآخرة والأولى! كل ذلك في قَصْد واعتدال، وبراهين واضحة مُقْنِعة تُبْهِر العقل وتَمْلِك اللب. والكلام على هذه التفاصيل يَسْتَنفِد مجلداً بل مجلدات، فلنجتزئ هنا بأمثلة وإشارات، ولنختارها في موضوع العقائد التي هي واحدة في جميع أديان الله بحسب أصلها قبل التحريف، ولنتعرّض في هذه الأمثلة إلى شيء من المُقارنة بين تعاليم الإسلام وتعاليم واليهود والنصارى على عهد نزوله، ثم إلى شيء من ردّ القرآن عليهم، وتصحيحه لأغلاطهم،

وفضحه لأبائهم، ومقصدا من هذا: قَطَعَ ألسنة خِراسَة، زعم أصحابها أن تعاليم القرآن استمدّها محمد ﷺ من بعض أهل الكتاب في عصره ثم نسبها إلى ربه؛ لِيَسْتَمِدَّ من هذه النسبة قُدسيتها، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

أ- أمثلة من عقيدة الإيمان بالله:

(١) جاء في القرآن بالعقيدة في الله بيضاء نقية، نزهه فيها عن جميع النقائص، نصّ على استحالة الولد وكلّ ما يُشعر [بِمُثَالَةٍ] الخالق بالمخلوق. ووَصَفَ الله بالكمال المُطلق، ونصّ على وحدانيته في ربوبيته، ووحدانيته في ألوهيته، [ووحدانيته في أسمائه وصفاته]، بمعنى أنه أَحَدٌ في تدبير خلقه، وأحد في استحقاقه العبادة دون غيره، [وأحد في أسمائه وصفاته، فلا مثل له ولا ند]. ألم تر أنه يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ويقول: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْذُ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكِبَرُهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]، ويقول: ﴿قُلْ أَغْبَرُ اللَّهُ أَخْبَدُ وَلِيًّا فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يَطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]، ويقول: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، ويقول: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، ويقول: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [١٦] وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ يَضُرَّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٦، ١٠٧]، ويقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]، ويقول: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، ويقول: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ فِطْمِيرٍ﴾ [١٣] إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكِكُمْ وَلَا يَنْبِتُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [١٤] يَتَأَيَّأُ النَّاسُ أَنْتُمْ أَفْقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٣-١٥]، ويقول: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [٥٦] أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧]؟ إلى غير ذلك وهو جدّ كثير.

(٢) وَضَلَّ اليهودُ بعد موسى فعبدوا بَعْلًا، وزعموا في عهدٍ من عهودهم ما زعمت النصراني من أن الله ابنًا، وشبّهوا الله تعالى بالإنسان فنعته بأنه تَعِبَ من خَلْقِ السماوات والأرض فاستراح يوم السبت، وركبوا رؤوسهم فقالوا: إنه سبحانه ظَهَرَ في شَكْلِ إنسان

وصارع إسرائيل فلم يقدر على التفلت منه حتى باركه فأطلقه!! إلى غير ذلك من [إفكهم]... وفضائحهم.

٣) وَضَلَّ النصارى بعد عيسى، فذهبوا إلى عقيدة مُعَقَّدة من التثليث، وصارت كنائسهم من عهد قُسْطَنْطِين كَهَيَاكِل الوثنية الأولى، وَخَلَعُوا على رجال كَهَنُوتهم ما هو حق الله وحده من التشريع والتحليل والتحریم، حتى تَعَزَّى بهم وثنيو العرب، ورأوا أنهم أمثل من هؤلاء... [النصارى] في الوثنية: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوا ءَالِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف: ٥٧، ٥٨]، ثم احتجوا على شُرْكهم بأنهم ما سمعوا دعوة التوحيد الذي جاء به الإسلام في الملة الآخرة، ﴿وَأَنطَلَقُ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى ءَالِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ ﴿٦١﴾ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ﴾ [ص: ٦، ٧] أي: بالنصرانية.

٤) فانظر مدى البون الشاسع بين الحق الذي جاء به القرآن في هذا الباب، وبين الباطل الذي جاء به هؤلاء وهؤلاء على أن كتاب الله لم يكتف بذلك، بل ردَّ على المُبْطِلين ببراهينه الساطعة، وأدلتها القاطعة. استمع إليه وهو يقول: ﴿قُلْ يَتَّأَهَّلُ الْكَتَّابُ إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَقْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، ويقول: ﴿يَتَّأَهَّلُ الْكَتَّابُ لَا تَعْلَمُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿٧١﴾ لَنْ يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِي وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْضَرُهُمْ إِلَيَّ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧١، ١٧٢]، ويقول: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انْظُرْ كَيْفَ بُيِّنْتُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انْظُرْ أَنَّي يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾ قُلْ مَنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٧٦﴾ قُلْ يَتَّأَهَّلُ الْكَتَّابُ لَا تَعْلَمُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٥-٧٧]، ويقول: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، ويقول في نفْي التَّعَب الذي افتراه اليهود على الله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ

أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴿٣٨﴾ [ق: ٣٨]، ويقول نَعِيًا عَلَيْهِمْ فِي عِبَادَةِ بَعْلٍ: ﴿أَنْدَعُونَ بَعْلًا
وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴿١٢٥﴾ اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥، ١٢٦]، ويقول:
نَعِيًا عَلَيْهِمْ فِي فِرْيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ
يُفِيقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، ويقول فِي نَفْيِ الْبُتُوَّةِ الَّتِي زَعَمُوهَا اللَّهُ هُمْ وَالنَّصَارَى:
﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ
بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ فَسَلِّهِمْ اللَّهُ أَنْ يُوَفَّكَوْنَ
﴿٣٠﴾ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا
أُمُورُهُمْ إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾
يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿٣٢﴾
[التوبة: ٣٠-٣٢].

ب- أمثلة من عقيدة البعث والجزاء:

(١) جاء القرآن بعقيدة البعث بعد الموت واضحة شاملة للروح والجسد، عادلة لا ظلم
فيها ولا محاباة، مُقَسِّطَةٌ لا شفاعة هناك بالمعنى الفاسد ولا فداء، عامة لا فَضْلٌ لِجِنْسٍ
ولا لطائفة ولا لشخص إلا بالتقوى. اقرأ إن شئت قوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا
﴿٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٧، ١٨]، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُنْ
نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُنْفَخُ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى ﴿٣٨﴾ فَعَلَ مِنْهُ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ
الْمُتَوَفَّى﴾ [القيامة: ٣٦-٤٠]، وقوله: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ
كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقوله: ﴿فَمَنْ
يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]،
وقوله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفْعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿١٢٣﴾
[البقرة: ١٢٣]، وقوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَسْأَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١].

(٢) وَضَلَّ الْيَهُودُ فزعموا أنهم الشعب المختار من بين شعوب الأرض، وأنهم أبناء الله
وأحبَّاءه، وأن الدار الآخرة خالصة لهم من دون الناس، وأن النار لن تَمَسَّهُمْ إِلَّا أَيَّامًا
معدودة هي مدة عبادتهم العجل أربعين يومًا.

(٣) وَضَلَّ النَّصَارَى فَرَعَمُوا - أَيْضًا - أَنَّهُمْ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاءُهُ، وَذَهَبُوا مَذْهَبَ الْهِنُودِ فِي كَرِشْنَةٍ^(١) أَنَّهُ قُتِلَ وَصُلِبَ لِيُخَلَّصَ الْإِنْسَانُ وَيُقَدِّمَهُ مِنَ الْخَطِيئَةِ، فَهُوَ الْمُخَلَّصُ الْفَادِي الَّذِي يُخَلَّصُ النَّاسَ مِنْ عَقُوبَةِ الْخَطَايَا وَيُقَدِّمُهُمْ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ الْأَقْنُومُ الثَّانِي مِنَ الثَّالُوثِ الْإِلَهِيِّ الَّذِي هُوَ عَيْنُ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا عَيْنُ الْآخِرِ. كَذَلِكَ قَالَ الْهِنُودُ فِي كَرِشْنَةٍ، ثُمَّ جَاءَ مُحَرِّفَةُ النَّصَارَى فَتَابَعُوهُمْ عَلَى هَذَا الْخِيَالِ الْفَاسِدِ، الَّذِي تَأْبَاهُ الْعُقُولُ وَالطَّبَاعُ، وَلَا يَتَّفَقُ وَعَدْلُ اللَّهِ وَحِكْمَتُهُ فِي الْجَزَاءِ وَالْمَسْئُولِيَّةِ. وَلَمْ يَسْتَطِعِ الْخَابِطُونَ فِي الضَّلَالِ أَنْ يُرَوِّجُوهُ فِي ضَحَايَاهُمْ إِلَّا بِتَرْوِيضِهِمْ عَلَيْهِ مِنْ عَهْدِ الصَّغَرِ، وَتَنْشِئَتِهِمْ عَلَى سَمَاعِهِ وَاعْتِقَادِهِ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ وَلَا نَظَرٍ، بَلْ قَالُوا: "اعْتَقِدْ وَأَنْتِ أَعْمَى".

(٤) وَضَلَّ نُسَاكُ النَّصَارَى فَتَابَعُوا الْهِنُودَ - أَيْضًا - فِي احْتِقَارِ اللَّذَاتِ الْمَادِيَةِ، وَفِي تَرْبِيَةِ النُّفُوسِ عَلَى الْحَرَمَانِ وَتَعْذِيبِ الْجَسَدِ، وَزَادُوا الطِّينَ بِلَّةً فَقَالُوا: إِنَّ الْبَعْثَ رُوحَانِي مُجَرَّدٌ عَنْ إِعَادَةِ الْجِسْمِ، مَخْدُوعِينَ بِتِلْكَ النَّظَرِيَّةِ الْفَلْسَفِيَّةِ الْخَاطِئَةِ: وَهِيَ احْتِقَارُ اللَّذَاتِ الْمَادِيَةِ، وَذَمُّهُنَّ إِيَّاهَا بِأَنَّهَا حَيَوَانِيَّةٌ. وَغَابَ عَنْهُمْ أَنَّهُ لَا تَكُونُ نَقْصًا إِلَّا إِذَا سَخَّرَ الْإِنْسَانُ عَقْلَهُ وَقَوَاهُ لَهَا، وَأَسْرَفَ فِيهَا إِسْرَافًا يَشْغُلُهُ عَنِ اللَّذَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَالرُّوحِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْعِلْمِ النَّافِعِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ. أَمَا إِذَا اعْتَدَلَ فِيهَا وَوَفَّقَ بَيْنَ الْمَطَالِبِ الرُّوحِيَّةِ وَالْجِسْمِيَّةِ، فَتِلْكَ مَفْخَرَةٌ لِلْإِنْسَانِ وَمِيزَةٌ لِنَوْعِ الْإِنْسَانِ، بَهَا صَارَ عَالَمًا عَجِيبًا، جَمَعَ بَيْنَ رُوحَانِيَّةِ الْمَلَائِكَةِ وَجُسْثَانِيَّةِ الْحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ، وَقَدْ خَلَقَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ إِبْدَاعِهِ وَاقْتِدَارِهِ، فَكَيْفَ يُنْقَصُ مَلَكُوتُ الْآخِرَةِ هَذَا الْمَظْهَرُ الْعَجِيبُ، عَلَى حِينِ أَنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْعَجَائِبِ وَالْغَرَائِبِ، "فِيهَا مَا لَا عَيْنَ رَأَتْ، وَلَا أَذْنَ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ؟!" ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِىَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

(٥) وَكَذَلِكَ ضَلَّ مُتَطَرِّفَةُ الْيَهُودِ فَعَكَسُوا الْأَمْرَ، وَأَفْرَطُوا فِي حُبِّ الْمَادَةِ حَتَّى أَحَلُّوا لَأَنْفُسِهِمْ جَمْعَهَا مِنْ أَيِّ طَرِيقٍ، وَبِالْغَا فِي اسْتِزَافِ دِمَاءِ الْعَالَمِ بِالرِّبَا وَأَكَلَ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، وَظَنُّوا أَنَّ لَا جَنَاحَ عَلَيْهِمْ إِذَا رَزَّوْا أَيْ عُنْصَرَ غَرِيبَ عَنْهُمْ، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُوتِ سَكِيلٌ﴾ [آل عمران: ٧٥].

(٦) وَلَكِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ جَاءَ يَرْدَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ إِلَى جَادَةِ الْاِعْتِدَالِ، وَوَقَفَ مَوْقِفًا وَسَطًا يَرْجِعُ

(١) كَرِشْنَا يَعْنِي الْأَسْوَدَ أَوِ الْمَظْلَمَ، وَهُوَ أَحَدُ أَبْرَزِ كَهْنَةِ الْهِنُودِ، وَلِدَ حَوَالِي سَنَةِ (٤٨٠٠) قَبْلَ الْمِيلَادِ، وَهُوَ فِيلَسُوفٌ حَازِمٌ، تَعْبَدُهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْهِنْدُوسِيَّةِ، وَيَعْتَقِدُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ قَدْ حَلَّ فِيهِ الْإِلَهُ، وَيَتَحَدَّثُونَ عَنْهُ كَمَا تَتَحَدَّثُ النَّصَارَى عَنِ الْمَسِيحِ. انْظُرْ: الْمَوْسُوعَةُ الْمِيسِرَةُ فِي الْأَدْيَانِ (٢/ ٧٢٦، ٧٢٩).

إليه الغالي وينتهي إليه الْمُقَصَّر، فأعلن عقيدته في وضوح على نحو ما ذكرنا، وتناول أخطاءهم المذكورة بالإصلاح والتقويم، فقال في معرض الرد على أنهم الشعب المختار: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٤﴾ وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٤، ٩٥]، وقال في هذا المعرض -أيضا-: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقال أيضا: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٣٣﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣، ١٣٤]، وقال في معرض الرد على فرية أنهم أبناء الله وأحباؤه: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّوهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [المائدة: ١٨]، وقال في تفنيده ما زعموه من أن النار لن تمسهم إلا أياما معدودة: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِبَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٨١﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٠-٨٢]، وقال في تكذيب ما زعموا من قتل عيسى وصلبه: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظُّلُمِ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿١٥٧﴾ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٥٨﴾ وَإِنَّ مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِبُؤْمِنٍ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٥٧-١٥٨]، وقال في دحض عقيدة الفداء: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى جِهَلٍ لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَمَنْ تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [فاطر: ١٨].

وقال: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، ونزلت سورة المسد تُسَجِّلُ العذاب على عَمٍّ من أعمام أفضل الخلق محمد ﷺ، وذكر القرآن ما ذكر في ابن نوح، ولم [يُقرَّ] ... القرآن ... بضلالة "اعتقد وأنت أعمى"، بل حث على النظر والتفكير...، ونعى على المُقلِّدين تقليدا أعمى. والأمر في هذا أظهر من أن تُساق له أمثلة.

وَعَالَجَ الْقُرْآنُ شَبَهَةَ احْتِقَارِ اللِّذَاتِ المَادِيَةِ بِالمَعْنَى الَّذِي أَرَادُوهُ، فَقَالَ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (٨٧) ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَأَنفِقُوا الَّذِي آتَاكُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة: ٨٧، ٨٨]، وَذَمَّ الرِّهَابِيَّةَ وَمَبْتَدِعِيهَا فَقَالَ: ﴿وَرِهَابِيَّةٌ أَبَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧]، وَعَابَ عَلَى الْيَهُودِ خِيَانَتَهُمْ وَظُلْمَهُمْ لِلشُّعُوبِ فَقَالَ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنُ إِنْ تَأَمَّنَتْ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُتِينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (٧٥) بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ (٧٦) إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِسْمَةِ وَلَا يُرَكِّبُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٥-٧٧]، وَقَالَ: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وَقَالَ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٨]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ آيَاتٍ كَثِيرَةٍ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ.

وَالَّذِي تُرِيدُ أَنْ تَفْطَنَ لَهُ هُنَا: هُوَ أَنَّ هِدَايَةَ الْقُرْآنِ كَمَا رَأَيْتَ هِدَايَةَ تَامَةً عَامَةً، صَحَّحَتْ مَعَارِفَ الْفَلَسَفَةِ الْمُكْبِّينَ عَلَى الْبَحْثِ وَالنَّظَرِ، كَمَا صَحَّحَتْ مَعَارِفَ الْأُمِّيِّينَ وَمَنْ لَا يَنْتَمِي إِلَى الْعِلْمِ بِسَبَبٍ. وَصَحَّحَتْ أَغْلَاطَ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ يَهُودٍ وَنَصَارَى، كَمَا صَحَّحَتْ أَغْلَاطَ مُؤَلِّهِةِ الْحَجَرِ وَعَبْدَةِ الْوَتْنِ. وَإِذَنْ فَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا قِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْهِدَايَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ لَيْسَتْ وَحِيًّا مِنَ اللَّهِ، وَإِنَّمَا هِيَ نَابِعَةٌ مِنْ نَفْسِ مُحَمَّدٍ الْأَمِيِّ النَّاشِئِ فِي الْأُمِّيِّينَ. وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا قِيلَ: إِنَّهُ ﷺ قَدْ اسْتَقَى هَذِهِ الْهِدَايَاتِ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِينَ لَقِيَهُمْ فِي الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ!! وَلَوْ صَحَّ هَذَا لَكَانُوا هُمْ أَوْلَىٰ مِنْهُ بِدَعْوَى الرِّسَالَةِ وَالنَّبُوَّةِ. وَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا وَالْقُرْآنُ هُوَ الَّذِي عَلَّمَهُمْ مَا جَهِلُوا مِنْ حَقَائِقِ دِينِهِمْ؟ وَهَلْ فَاقَدَ الشَّيْءُ يُعْطِيهِ؟ وَحَسْبُكَ مَا قَدَمْنَاهُ لَكَ مِنْ تِلْكَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَتَّصِلُ بِأَسَاسِ الْأَدْيَانِ وَصَمِيمِ الْعَقَائِدِ، وَالَّتِي تُرِيكَ بِالْمَنْظَارِ الْمُكْبَّرِ أَنَّ الْقُرْآنَ [مرتفع] ... عَلَى كَرْسِيِّ الْأَسْتَاذِيَّةِ الْعَالِيَةِ لِلْعَالَمِ كُلِّهِ، يَعْلَمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، لَا عَلَى مَقْعَدِ التَّلْمِذَةِ الدُّنْيَا يَتَلَقَّفُ مِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ.

فَإِنْ لَمْ يَكْفِكَ مَا سَمِعْتَ، فَدُونِكَ الْقُرْآنُ تَصَفَّحْهُ وَتَجَوَّلْ فِي أَفَاقِهِ، وَنَاهِيكَ مِثْلَ قَوْلِهِ:

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]، ومثل قوله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩].

وإن شئت أكثر من هذا فتأمل كيف أعلن الحق في صراحة أن بيانه لأهل الكتاب ما اختلفوا فيه هو من مقاصده الأولى، إذ قال في سورة النحل: ﴿وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]، هكذا قدّم أنه بيان لما اختلف فيه الكتابيون، قبل أن يقول: وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ!. وكذلك قال في سورة النمل: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفُضُّ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (٧٦) وَإِنَّهُ هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ (٧٧) إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ (٧٨) فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾ [النمل: ٧٦-٧٩].

لقد لفت القرآن نفسه أنظار الناس إلى هذه الناحية من الإعجاز، وأقام الدليل على أنه كلام الله ولا يمكن أن يكون كلام محمد ﷺ إذ قال جَلَّتْ حُكْمَتُهُ فِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ: ﴿وَكَذَلِكَ أَرْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ﴾ (١٧) وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لِأَنَّكَ تَلَا الْمُبْطُلُوتَ (١٨) بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٧-٤٩]، وإذ قال سبحانه مرة أخرى في سورة الشورى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٥١) صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣].

... [والأمر كما قيل^(١)]:

كفاك بالعلم في الأممي معجزة في الجاهلية والتأديب في اليتم

الوجه الرابع: وفاءه بحاجات البشر:

ومعنى هذا: أن القرآن الكريم جاء بهدايات تامة كاملة، تفي بحاجات البشر في كل عصر ومصر، وفاء لا تظفر به في أي تشريع، ولا في أي دين آخر، ويتجلى لك هذا إذا استعرضت المقاصد النبيلة التي رمى إليها القرآن في هدايته، والتي نعرض عليك من تفاصيلها ما يأتي:

أولاً: إصلاح العقائد عن طريق إرشاد الخلق إلى حقائق [الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر] ...

ثانياً: إصلاح العبادات عن طريق إرشاد الخلق إلى ما يُزَكِّي النفوس، ويُغذي الأرواح، ويُقوِّم الإرادة، ويُفيد الفرد والمجموع منها.

ثالثاً: إصلاح الأخلاق عن طريق إرشاد الخلق إلى فضائلهم وتنفيرهم من رذائلها، في قصد واعتدال، وعند حدٍّ وسَط لا إفراط فيه ولا تفريط.

رابعاً: إصلاح الاجتماع عن طريق إرشاد الخلق إلى توحيد صفوفهم، ومحو العصبية، وإزالة الفوارق التي تُباعِد بينهم، وذلك بإشعارهم أنهم جنس واحد، من نفس واحدة، ومن عائلة واحدة، أبوهم آدم وأمهم حواء، وأنه لا [فضل] ... لأحد على أحد إلا بالقوى، وأنهم مُتساوون أمام الله ودينه وتشريعه، مُتكافئون في الأفضلية وفي الحقوق والتبغات من غير استثناءات ولا امتيازات، وأن الإسلام عقد إخاء بينهم أقوى من إخاء النَّسَب والعَصَب، وأن لسانهم العام هو لسان هذا الدين ولسان كتابه: (لغة العرب)، وأنهم أمة واحدة يُؤلف بينها المبدأ، ولا تفرقها الحدود الإقليمية، ولا الفواصل السياسية والوضعية: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢].

خامساً: إصلاح السياسة أو الحكم الدَّولي، عن طريق تقرير العَدْل المطلق...، ومُراعاة الفضائل في الأحكام والمعاملات من الحق والعَدْل والوفاء بالعهود والرحمة...، واجتناب الرذائل من الظلم والعَدْر ونقض العهود والكذب والخيانة والغش وأكل أموال الناس بالباطل، كالرشوة والربا والتجارة بالدين والخرافات.

سادساً: الإصلاح المالي عن طريق الدعوة إلى الاقتصاد، وحماية المال من التَّلَف والصَّياع، ووجوب إنفاقه في وجوه البرِّ، وأداء الحقوق الخاصة والعامة والسَّعي المشروع.

سابعاً: الإصلاح النسائي عن طريق حماية المرأة واحترامها وإعطائها جميع الحقوق... [الشرعية].

ثامناً: الإصلاح الحربي عن طريق تهذيب الحَرْب ووضعها على قواعد سليمة لخير الإنسانية في مَبْدئها وغايتها، ووجوب التزام الرحمة فيها والوفاء بمعاهداتها، وإيثار السَّلم عليها، والاكتفاء بالجزية [-في بعض الحالات-] عند النَّصْر والظَّفَر فيها.

تاسعاً: ... [ضبط مصادر الرِّق وتحديدّها، والْحَثّ على] تحرير الرقيق الموجود بطُرُق شتّى، منها الترغيب العظيم في تحرير الرقاب، وجعله كفارة لقتل وللظهار، ولإفساد الصيام [بالجماع]...، ولليمين الحائثة، ولإيذاء المملوك بالطم أو الضرب.

عاشراً: تحرير العقول والأفكار، ومنع الإكراه والاضطهاد والسَّيطرة... القائمة على الاستبداد والعُطْرسة: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾ ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: ٢١، ٢٢].

دليل على هذا الوجه من الإعجاز:

والدليل على هذا الوجه من إعجاز القرآن: أن غير المسلمين كانوا ولا يزالون حائرين يبحثون عن النور، ويُتَقَبَّون عما يَفِي بحاجتهم في كثير من نواحي حياتهم، حتى اضطروا تحت ضَغْط هذه الحاجة وبعد طُول المطاف وقسوة التجارب، أن يَرْجِعُوا إلى هداية القرآن من حيث يشعرون أو لا يشعرون، وإليك شواهد على ذلك.

(١) أمريكا حَرَّمت الخمر أخيراً، ولكنها فشلت ولم تنجح^(١)؛ لأنها لم تُوفَّق إلى الطريقة الحكيمة التي اتَّبَعَهَا الإسلام في تحريم الخمر.

(٢) أمريكا أباحت الطلاق، وإن كانت قد أَسْرَفَتْ فيه إلى درجة ضارة.

(٣) إسبانيا أصدرت حكومتها قانوناً بمنع البِغَاء الرَّسْمِي في بلادها، وبِمَنْع النساء من البروز على الشواطئ في ثياب الاستحمام.

(٤) مصلحو أوروبا يرفعون أصواتهم بضرورة الرجوع إلى مبدأ تَعَدُّد الزوجات، حتى بعض نسائهم طالبن بهذا.

(١) انظر: موسوعة ويكيبيديا (خطر الكحوليات في الولايات المتحدة).

٥) اليهود يطالبون -أيضاً- بتعدد الزوجات، وقد تزعم هذه الحركة يهودي اسمه (مورشه ليكفرمان)، وبرهن على أن ذلك من أحكام الدين اليهودي، وطلب إلى اليهود إلغاء قرار (الحاخام غرشون) الذي تعدى حدود الدين اليهودي بإبطاله الزواج بأكثر من واحدة وأصبح له أتباع كثيرون.

٦) زعيم فرنسا نادى غداة هزيمتها في الحرب [العالمية الثانية] ... يقول: إن سبب انهيار دولتهم هو انغماسهم في الشهوات الجنسية، وإسرافهم في المفاسد والمفاتن.

الوجه الخامس: موقف القرآن من العلوم الكونية:

ومعنى هذا أن القرآن رُوِعت فيه بالنسبة إلى العلوم الكونية اعتبارات خمسة، لا يصدر مثلها عن مخلوق، فضلاً عن رجل أمي نشأ في الأميين، وهو محمد ﷺ.

أولها: أنه لم يجعل تلك العلوم الكونية من موضوعه؛ وذلك لأنها خاضعة [للتطور المعرفي] ...، وفي تفاصيلها من الدقة والخفاء ما يعلو على أفهام العامة. ثم إن أمرها بعد ذلك هين بإزاء ما يقصده القرآن من إنقاذ الإنسانية العائرة، وهداية الثقلين إلى سعادة الدنيا والآخرة. فالقرآن -كما أسلفنا في المبحث الأول- كتاب هداية وإعجاز، وعلى هذا فلا يليق أن نتجاوز به حدود الهداية والإعجاز، حتى إذا ذكر فيه شيء من الكونيات، فإنما ذلك للهداية ودلالة الخلق على الخالق. ولا يقصد القرآن مطلقاً من ذكر هذه الكونيات أن يشرح حقيقة علمية في الهيئة والفلك أو الطبيعة والكيمياء، ولا أن يحل مسألة حسابية أو معادلة جبرية أو نظرية هندسية، ولا أن يزيد في علم الطب باباً ولا في علم التشريح فضلاً، ولا أن يتحدث عن علم الحيوان أو النبات أو طبقات الأرض، إلى غير ذلك.

ولكن بعض الباحثين طاب لهم أن يتوسّعوا في علوم القرآن ومعارفه، فنظّموا في سلكها ما بدا لهم من علوم الكون، وهم في ذلك مُخطئون ومُسرفون، وإن كانت نيتهم حسنة وشعورهم نبيلًا، ولكن النية والشعور مهما حسنا لا يسوّغان أن يحكي الإنسان غير الواقع، ويحمل كتاب الله على ما ليس من وظيفته، خصوصاً بعد أن أعلن الكتاب نفسه هذه الوظيفة وحددها مرات كثيرة، منها قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، ومنها قوله جلّت حكمته: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾

يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٥﴾ [المائدة: ١٥، ١٦].

ومما يجب التفتُّن له أن عَظَمَةَ القرآن لا تتوقَّف على أن نتَّحل له وظيفة جديدة، ولا أن نُحَمِّله مُهِمَّة ما أنزل الله بها من سلطان؛ فإنَّ وظيفته في هداية العالم أسمى وظيفة في الوجود، ومُهِمَّته في إنقاذ الإنسانية أعلى مُهِمَّة في الحياة! وما العلوم الكونية بإزاء الهدايات القرآنية؟ أليس العالم الآن يشقى بهذه العلوم وَيَحْتَرِب وَيَتَحَرَّى؟ ثم أليست العلوم الكونية هي التي ترمي الناس في هذه الأيام بالمنايا وتَقْذِفُهُم بِالْحُمَم، وتُظْهِرُ لَهُم على أشكال مخيفة مزعجة، من مدافع رشاشة، ودبابات فتَّاكة، وطائرات أَرَّازة، وقنابل مُهلِكة، وغازات مُحْرِقة، ومُدْمِرَات في البرِّ والبحر وفي الهواء والماء؟ وما أشبه هذه العلوم للإنسان بعد تَجَرَّدِهِ من هَدْيِ الله ووحى السماء، بالأنياب والمخالب للوحوش الضارية والسباع الواغلة في أديم الغبراء!!

ثانيها: أن القرآن دعا إلى هذه العلوم ما دعا إليه من البحث والنَّظَر، والانتفاع بما في الكون من نِعَمٍ وَعِبَر، قال سبحانه: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١]، وقال جلَّ شأنه: ﴿وَسَخَّرْ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الباقية: ١٣].

ثالثها: أن القرآن حين عَرَضَ لهذه الكونيات أشعرنا أنها مربية له تعالى ومقهورة لمُرادِهِ، ونفى عنها ما علق بأذهان كثير من الضالين الذين توهموها آلهة وهي مألوهة، وزعموها ذات تأثير وسلطان بينما هي خاضعة لقدرة الله وسلطانه، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمِصُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١]، وكذلك أشعرنا القرآن أنها هالكة: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَتَّى قَدَرَهُ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨].

رابعها: أن القرآن حين يَعرِّض لآية كونية في مَعرِض من مَعَارِض الهداية، يتحدَّث عنها حديث المُحيط بعلوم الكون، الخبير بأسرار السموات والأرض؛ الذي لا تخفى عليه خافية في البر والبحر، ولا في النجوم والكواكب، ولا في السحاب والماء، ولا في

الإنسان والحيوان والنبات والجماد، وذلك هو الذي بهر بعض المُشتغلين بالعلوم الكونية، وأوقع من أوقع منهم في الإسراف واعتبار هذه العلوم من علوم القرآن.

خامسها: أن الأسلوب الذي اختاره القرآن في التعبير عن آيات الله الكونية أسلوب بارع جَمَعَ بين البيان والإجمال في سِمَطٍ واحد، بحيث يُمَرُّ النَّظْمُ القرآني الكريم على سامعيه في كل جِيلٍ وَقِيلٍ، فإذا هو واضح فيما سَبَقَ له من دلالة الإنسان وهدايته إلى الله، ثم إذا هو مُجْمَلُ التفاصيل، يختلف الخَلْقُ في معرفة تفاريعه ودقائقه باختلاف ما لديهم من مواهب ومسائل وعلوم وفنون.

ولا أَحَبُّ أن نَتَوَسَّعَ في هذا، ... خصوصاً بعد أن تَبَيَّنَ لنا أن العلوم الكونية خاضعة لطبيعة الجَزَرِ والمدِّ، وأن أبحاثاً كثيرة منها لا تزال قَلِقة حائرة بين إثبات ونفي، فما قاله علماء الهيئة بالأمس يَنْقُضُهُ علماء الهيئة اليوم، وما قرره علماء الطبيعة في الماضي يقرّر غيره علماء الطبيعة في الحاضر، وما أثبتهُ المؤرِّخون قديماً يَنْفِيهِ المؤرِّخون حديثاً، وما أنكره الماديون وأسرفوا في إنكاره باسم العلم، أصبحوا يُثْبِتُونَهُ ويُسْرِفُونَ في إثباته باسم العلم أيضاً، إلى غير ذلك مما زَعَزَعَ ثِقَتَنَا بما يسمونه العلم، ومما جَعَلَنَا لَا نَطْمَئِنُّ إلى كل ما قرّره باسم هذا العلم، حتّى لقد ظَهَرَ في عالم المطبوعات كتاب خطير من مصدر علمي مُحترَم عندهم، له خطورته وجلالته وشأنه، فَصَدَّعَ هذا الكتابُ بناءَ علمهم، وزلزل أركانه الثقة به بعد أن نقض بالدليل والبرهان كثيراً من المُقَرَّرَاتِ والمُسَلَّمَاتِ التي يزعمونها يَقِينِيَّةً!! ثم انتهى بقرائه إلى أن هذا الكون غامض مُتَغَلِّغِلٌ في الغموض والخفاء، ومن هنا سمى تَأْلِيْفُهُ (الكون الغامض)، وهذا المؤلف هو السير جيمس جينز^(١).

فهل يليق -بعد ذلك كلّ- أن نبقي مخدوعين مغرورين بعلمهم الذي اصطَلَحُوا عليه وتحاكموا إليه، وقد سجنوه وسجنوا أنفسهم معه في سجن صَيِّقٍ هو دائرة المادة، تلك الدائرة المسجونة هي -أيضاً- في حدود ما تَقْهَمُ عقولهم وتَصِلُ تَجَارِبُهُمْ، وقد تكون عقولهم خاطئة وتَجَارِبُهُمْ فاشلة؟؟! ثم هل يليق بعد ذلك كلّ أن نُحاكِمَ القرآن إلى هذه العلوم المادية القَلِقة الحائرة بينما القرآن هو تلك الحقائق الإلهية العلوية القارّة الثابتة، المتنزلة من... الحق الأعلى الذي يعلم السرّ وأخفى!؟

(١) عالم فلكي بريطاني، عمل في مجال: الفيزياء والرياضيات وعلم الفلك. أنهى دراسته الجامعة في علم الرياضيات، ودُرِّسَ في جامعتي: كامبريدج وبرنستون، وله أبحاث متعددة في مجال الفلك. توفي سنة (١٩٤٦م). انظر: موسوعة ويكيبيديا.

ألا إنَّ القرآن لا يفرّ من وَجْه العلم، ولكنه يهفو إلى العلم، ويدعو إليه، ويُقيم بناءه عليه، فأثبتوا العلم أولاً ووفّروا له الثقة وحَقَّقُوهُ، ثم اطلبوه في القرآن، فإنكم لا شك يومئذ واجدوه. وليس من الحِكْمَة ولا الإنصاف في شيء أن نُحاكم المعارف العُلَيَّا إلى المعارف الدُّنْيَا، ولا أن نَحْبِس القرآن في هذا القَفْص الضَّيِّق الذي انحبست فيه طائفة مخدوعة من البشر، بل الواجب أن نَتَحَرَّر من أغلال هذه المادة المُظْلِمَة، وأن نظير في سموات القرآن حيث نَسْتَشْرِف المعارف [السامية، والهدايات] ... المطلقة، والحقائق [الإيمانية] ... المُشْرِقة، وأن نُوجِّه اهتمامنا دائماً إلى استجلاء عِظَات هذا التنزيل وهداياته الفائقة، وألاً نقطع برأي في تفاصيل ما يُعَرِّض له القرآن من الكونيات إلا إن كان لنا عليه دليل وبرهان لا شك فيه ولا نُكْران، وإلاً وجب أن نتوقّف عن هذه التفاصيل، ونكل علمها إلى العالم الخبير، قائلين ما قالت الملائكة حين أظهر الله لهم على لسان آدم ما لم يكونوا يحسبون: ﴿سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢].



الوجه السادس: سياسته في الإصلاح:

ومعنى هذا: أن القرآن انتهج طريقاً عَجَباً في إصلاحه، وسلك سياسة حكيمة وصل بها من مكان قريب إلى ما أراد من هداية الخلق، فتذرع بجميع الوسائل المؤدّية إلى نجاح هذا الإصلاح الوافي بكلّ ما يحتاج إليه البشر. مما يدلّ بوضوح على أن القرآن في سياسته هذه لا يمكن أن يصدر عن نفس محمد ﷺ ولا غير محمد ﷺ.

وبيان ذلك من وجوه:

أولها: مجيء هذا الكتاب مُنْجَماً ومُخَالَفَته بذلك سائر كتب الله الإلهية، بُعداً بالناس عن الطُّفَرَة، وتيسيراً لتَلَقُّيهِمْ إياه وقبولهم ما جاء به على نحو ما بيّنا في أسرار التنجيم بالمبحث [الثاني] ... من هذا الكتاب.

ثانيها: مجيء هذا الكتاب بذلك الأسلوب الشَّيِّق الرائع الحبيب إلى نفوسهم؛ ليكون لهم من هذا لأسلوب دافع إلى الإقبال عليه، والاستئناس بما جاء من تعاليمه، وإن كانت مُخَالَفة لما مَرَدُّوا عليه من قبل.

ثالثها: مجيء هذا الكتاب على غير المعهود في تأليف القوانين والعلوم والفنون والآداب، من بناء تقسيمها وتبويبها على الموضوعات بحيث يختص كل باب من الكتاب

بموضوع مُعَيَّن، ويختص كل فصل من فصول هذا الباب بمسألة أو مسائل وهكذا. فأنت تجد في الغالب كل سورة من سور القرآن جامعة لمزيج من مقاصد وموضوعات، يشعر الناظر فيها بمُتعة ولذة كلما تنقل بين هذه المقاصد في السورة الواحدة، كما يشعر الأكل باللذة والمُتعة كلما وجد ألواناً شتى من الأطعمة على المائدة الواحدة. وإذن ففي هذا النمط الذي اختاره القرآن فائدتان: دَفْع السَّام والمَلَك عن الناظر في هذا الكتاب، وانقياد النفوس إلى هداياته بِلَبَاقَةٍ من حيث لا تحس بغضاضة. يُضاف إلى هذا ما نلّمحه من الوَحْدَة الفَنِيّة في السورة أو القِطْعة الواحدة، ومن وفاء القرآن بجميع الاصطلاحات البشرية، على رغم هذا الانتشار القاسي في العادة بعدم الانسجام، وبفوات شيء أو أشياء من مقاصد التأليف وأغراض المؤلّفين. حتى يبدو ذلك وَجْهاً جديداً من وجوه الإعجاز، يؤمن به عن خِبرة وإحساس كل من ابتلى بتأليف أو مُزاولة آثار المؤلّفين!.

رابعها: تكرار ما يستحق التكرار من الأمور المهمة، حتى يجد سبيله إلى النفوس النافرة والطباع العَصِيّة، فتسلّس له القيادة، وتلقي إليه السّلم. مثال ذلك: تقرير القرآن لعقيدة التوحيد واستتصاليه لشأفة الشرك، بوساطة الحديث عنهما مراراً وتكراراً: تارة يُصَرِّحُ وأخرى يُلَوِّحُ، وتارة يُوجِزُ وأخرى يُطَيِّبُ، وتارة يَذْكُرُ العقيدة مُرسَلةً وأخرى يَذْكُرُها مُدَلَّلةً، وتارة يَشْفَعُها بدليل واحد وأخرى بجملة أدلة، وتارة يضرب لها الأمثال وأخرى يَسُوقُ فيها القصص، وتارة يقرنها بالوعد وأخرى بالوعيد، وهلمّ.

خامسها: مخاطبة العقول والأفكار، ودعوته إلى إعمال النّظَر وطَلَب الدليل والبرهان، ونَعْيهِ على مَنْ أهملوا العقول واستمروا التقليد الأعمى، وركنوا إلى الجمود. اقرأ قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وقوله: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٢]، وقوله: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَأَلْغَفَةٍ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وهكذا كثيراً ما نسمع في القرآن أمثال قوله سبحانه: ﴿أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴾ [السجدة: ٢٦]، ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣]، ﴿أَفَلَا يَوْفِكُون ﴾ [المائدة: ٧٥]، ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: ١١١]، ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ [الغاشية: ١٧-٢٠]، ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [يونس: ١٠١]، إلى غير ذلك مما يرفع كرامة الإنسان؛ ليصل

المرء من وراء ذلك إلى اقتناع الضمير، واطمئنان القلب، وبرّد اليقين، وحرارة الإيمان!..
سادسها: استغلاله الغرائز النفسية استغلالاً صالحاً بعد أن يهذبها بالدليل ويصقلها بالبرهان. هذه غريزة التقليد والمحاكاة في الإنسان -مثلاً- قد نأى بها القرآن عن احتذاء الأمثلة السيئة من الجهلة والفسقة، وذهب بها إلى مقام أمين، من وجوب اتباع الأمثلة الطيبة، والتأسي بمن أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء الصالحين وحسن أولئك رفيقاً: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]، ﴿قُلْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَقْصَدَ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وهذه غريزة حبّ البقاء والعلو في الإنسان قد نأى بها القرآن -أيضاً- عن الظلم والبغي، وذهب بها إلى حيث [الجهاد في سبيل الله و]الدفاع عن النفس والعرض والدين...، وقاد بهم عباد الله إلى الحق والخير، إذ وعدهم حياة ثانية في الخلود والبقاء، وفيها الملك الواسع والاستعلاء العادل، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢٠].

وهكذا دخل القرآن على الناس من هذا الباب، فقادهم من غرائزهم حتى ناط أوامره بمصالحهم، ونواهيهم بمفاسدهم، وجعل ذلك قاعدة عامة قال فيها: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧].

وإن أردت تفصيلاً وتمثيلاً فانظر إلى تلك المقارنة الرائعة بين المؤمن والمُشرك إذ يقول سبحانه: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٢٩]. فأنت ترى في هذه الآية الكريمة أن المشرك مع معبوديه، مثله مثل عبد اشترك فيه شركاء متشاكسون ورجلًا سَلَمًا لرجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا؟ فهم يتجاذبون ويتعاورونه في أعمال شتى، وهو متحير متعب مجهود لا يدري أيهم يُرضي بخدمته؟ وعلى أيهم يعتمد في حاجاته؟ ولا يدري ممن يطلب رزقه، وممن يَلْتَمِس رِفقه؟. فهم شعاع، وقلبه أوزاع. أما المؤمن فمثله مثل عبد له سيد واحد، فهمه واحد، وقلبه مُجْتَمِع، وضميره مُسْتَرِيح، وعمله مُرِيح: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩].

وإن أردت مثلاً ثانياً فاستمع إلى القرآن وهو يقول في فريضة الصلاة: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا (١٩) إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا (٢٠) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا (٢١) إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ إلخ [المعارج: ١٩-٢٢]. وقوله: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨].

وإن أردت أمثلة أخرى فاقراً قوله سبحانه في فرض الزكاة: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، وفي فرض الصيام: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وفي فرض الحج: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا أَوْ عَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ إلخ [الحج: ٢٧]، وفي عموم الإيمان والعمل الصالح: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

سابعها: ترتيبه الأوامر والنواهي ترتيباً يسع جميع الناس، على تفاوت استعدادهم ومواهبهم. فالأوامر الدينية درجات: ... هذا واجب، وهذا مندوب مؤكد، وهذا مندوب غير مؤكد. والمناهي كذلك درجات: ... هذه كبيرة، وهذه صغيرة، وهذا مكروه تحريماً، وهذا مكروه تنزيهاً وما وراء هذه الأوامر والنواهي فمباحات، لكل أن يأخذ وأن يدع منها ما شاء.

ولا ريب أن وضع التشريع على هذا الوجه فيه مُتَّسَعٌ للجميع، وفيه إغراء للنفوس الضعيفة أن تتشرف باعتناق الإسلام ولو في أدنى درجة من درجاته، حتى إذا انسست به وذوقت حلاوته تدرجت في مدارج الرقي، فمن... أداء واجب إلى أداء مندوب مؤكد، إلى أداء مندوب غير مؤكد، ومن ترك... كبيرة، إلى ترك صغيرة، إلى ترك مكروه تحريماً، إلى ترك مكروه تنزيهاً، إلى ترك ما لا بأس به حذراً مما به بأس، ومن مجرد أداء للنوافل إلى زيادة فيها وإكثار منها، حتى يصل العبد إلى ذلك المقام الذي جاء فيه عن الله تعالى: "ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه" رواه... [البخاري] في صحيحه^(١) عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه.

على ضوء هذه السياسة الشرعية الحكيمة التي نزل بها القرآن، كان ﷺ يتدرّج بالأقوام رويدًا رويدًا... تأليفًا لقلوبهم، واستمالة لهم إلى اعتناق الدين...

والمُراقب لنزول القرآن، وسير التشريع الإسلامي يرى من مظاهر هذه السياسة البارعة المُعجزة شيئًا كثيرًا، وحسبك أن يتبدى الأمر بتقرير عقيدة التوحيد، وألا تفرض الصلوات الخمس إلا بعد عشر سنوات تقريبًا من البعثة^(١)، ثم سائر العبادات بعضها تلو بعض. أما المعاملات فلم يَسْتَبَحِر الأمر فيها إلا بعد الهجرة. وقُل مثل ذلك في المنهيات، ولعلك لم تنس التدرّج الإلهي الحكيم في تحريم الخمر.

ثامنها: مجيء القرآن بمطالب الروح والجسد جميعًا، بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر، وفي ذلك آيات كثيرة تقدم التنويه بها في مناسبات أخرى، ومن أجلها كان المسلمون أمة وسطًا بين من تغلب عليهم المادية والحظوظ الجسدية كاليهود، ومن تغلب عليهم النواحي الروحية وتعذيب الجسد وإذلال النفس كالهندوس والنصارى في تعاليمهم، وإن خالفتهما الكثرة الغامرة منهم.

تاسعها: مجيء القرآن بمطالب الدنيا والآخرة جميعًا، عن طريق التزام تعاليمه وهداياته التي أجملنا مقاصدها فيما سبق، لا عن طريق الاعتقادات الخاطئة، والأمانى الكاذبة، والتواكل، وترك العمل. والآيات في هذا المعنى أظهر من أن تذكر.

عاشرها: مجيء القرآن بالتيشير ورفع الحرج عن الناس: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وهذا باب واسع وضع منه علماءنا قواعد عامة، كقولهم: المشقة تجلب التيسير، والضرورات تُبيح المحظورات. ثم فرعوا عليها فروعًا وسعت ولا تزال تُسع الناس أجمعين. والحمد لله رب العالمين.



الوجه السابع: أنباء الغيب فيه:

ومعنى هذا أنَّ القرآن قد اشتمل على أخبار كثيرة من الغيوب التي لا علم لمحمد ﷺ بها، ولا سبيل لمثله أن يعلمها، مما يدل دلالة بيّنة على أن هذا القرآن المُشتمل على تلك الغيوب لا يُعقل أن يكون نابغاً من نفس محمد ﷺ ولا غير محمد ﷺ من الخلق، بل هو كلام علّام الغيوب، وقَيُّوم الوجود، الذي يملك زمام العالم، ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٥٩].

من ذلك قِصَص عن الماضي البعيد المُتغلغل في أحشاء القِدَم، وقِصَص عن الحاضر الذي لا سبيل لمحمد ﷺ إلى رؤيته ومعرفته فضلاً عن التحدّث به، وقِصَص عن المستقبل الغامض الذي انقطعت دونه الأسباب، وقُصُرَتْ عن إدراكه الفِراسة والألمعية والذكاء. وسرّ الإعجاز في ذلك كلّهُ أنه وقع كما حدّث وما تخلف، وجاء على النحو الذي أخبر به في إجمال ما أجمل وتفصيل ما فصل، وأنه إن أخبر عن غيب الماضي صدّقه ما شهد به التاريخ، وإن أخبر عن غيب الحاضر صدّقه ما جاء به الأنبياء وما يَجِدُ في العالم من تجارب وعلوم، وإن أخبر عن غيب المستقبل صدّقه... ما تجيء به الأيام.

غيب الماضي:

أما غيوب الماضي في القرآن فكثيرة، تتمثل في تلك القِصَص الرائعة التي يفيض بها التنزيل، ولم يكن لعلم محمد ﷺ بها من سبيل.

منها قصة نوح التي قال الله فيها: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ [هود: ٤٩].

ومنها قصة موسى عليه السلام التي يقول الله فيها: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْفَرِّجِ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ ٤٤ ﴿وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ ثَابِتًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ ٤٥ ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَأْتَتْهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٤٤-٤٦].

ومنها قصة مريم وفيها يقول الله: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَهِمْ أَهْلُهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

غيب الحاضر:

أما غيب الحاضر فنزيد به ما يتصل بالله تعالى والملائكة والجنّ والجنة والنار ونحو ذلك، مما لم يكن للرسول ﷺ سبيل إلى رؤيته ولا العلم به، فضلاً عن أن يتحدث عنه على هذا الوجه الواضح الذي أيده ما جاء به الأنبياء وكتبهم -عليهم الصلاة والسلام-. وأمثلة هذا الضرب كثيرة في القرآن، لا تحتاج إلى عرض ولا بيان.

ومنه -أيضاً- ما فضح الله به المنافقين في عصر الرسول ﷺ، مما كان قائماً بهم وخفي أمره عليه، كقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ ۖ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ (البقرة: ٢٠٤، ٢٠٥)، وكقوله في مسجد الضرار الذي بناه المنافقون: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَن حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ وَلِيَحْلِفُنَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧].

وسورة التوبة فيها من هذا الضرب شيء كثير.

ومن غيب الحاضر أو الماضي ما جاء في طي القرآن من حقائق ومنافع ومبادئ لم يكشف عنها إلا العلم الحديث، وسيأتي التمثيل له.

غيب المستقبل:

وأما غيب المستقبل، فنُمثل له بأمثلة عشرة:

المثال الأول: إخبار القرآن عن الروم بأنهم سينتصرون في بضعة سنين من إعلان هذا النبأ الذي يقول الله فيه: ﴿غَلِبَتِ الرُّومُ﴾ (٢) فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ (٣) فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (٤) يَنْصُرُ اللَّهُ يَنْصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ (٥) وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿[الروم: ٢-٦].

وبيان ذلك أنّ دولة الرومان وهي [نصرانية] ... كانت قد انهزمت أمام دولة الفرس وهي وثنية، في حروب طاحنة بينهما سنة ٦١٤م، فاعتمّ المسلمون بسبب أنها هزيمة لدولة [كتابية] ... أمام دولة وثنية، وفرح المشركون وقالوا للمسلمين في شماتة العدو: إنّ الروم يشهدون أنهم أهل كتاب، وقد غلبهم المجوس، وأنتم تزعمون أنكم ستغلبونا بالكتاب الذي أنزل عليكم، فسَنَغْلِبُكُمْ كما غلبت فارس الروم، فنزلت الآيات الكريمة يُبَشِّرُ الله

فيها المسلمين بأن هزيمة الروم هذه سيعقبها انتصار في بضع سنين^(١)، أي: في مدة تتراوح بين ثلاثة سنوات وتسع. ولم يك مظنوناً وقت هذه البشارة أن الروم تنتصر على الفرس في مثل هذه المدة الوجيزة، بل كانت المقدمات والأسباب تأبى ذلك عليها؛ لأن الحروب الطاحنة أنهكتها حتى غُزيت في عقر دارها، كما يدل عليه النص الكريم: ﴿فِي أَذَى الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٣]، ولأن دولة الفرس كانت قوية منيعة، وزادها الظفر الأخير قوة ومنعة، حتى إنه بسبب استحالة أن ينتصر الروم عادة أو تقوم لهم قائمة، راهن بعض المشركين أبا بكر على تحقق هذه النبوة، ولكن الله تعالى أنجز وعده، وتحققت نبوءة القرآن سنة ٦٢٢ م، الموافقة للسنة الثانية من الهجرة المحمدية.

ومما هو جدير بالذكر أن هذه الآية نفسها حملت نبوءة أخرى، وهي البشارة بأن المسلمين سيفرحون بنصر عزيز في هذا الوقت الذي ينتصر فيه الروم: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ④ ﴿يَنْصُرُ اللَّهُ﴾ [الروم: ٤، ٥]، ولقد صدق الله وعده في هذه كما صدقه في تلك، وكان ظفر المسلمين في غزوة بدر الكبرى واقعاً في الظرف الذي صدر فيه الرومان. وهكذا تحققت النبوءتان في وقت واحد، مع تقطع الأسباب في انتصار الروم كما علمت، ومع تقطع الأسباب -أيضاً- في انتصار المسلمين على المشركين على عهد هذه البشارة؛ لأنهم كانوا أيامئذ في مكة في صدر الإسلام والمسلمون في قلة وذلة، يضطهدهم المشركون ولا يزقبون فيهم إلا ولا ذمة، ولكن على رغم هذا الاستبعاد أو هذه الاستحالة العادية، نزلت الآيات -كما ترى- تؤكد البشارتين، وتسوقهما في موكب من التأكيدات البالغة التي تنأى بهما عن التكهنات والتخرصات. وإن كنت في شك فأعد على سمعك هذه الكلمات: ﴿يَنْصُرُ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ ⑤ وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَهُ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ [الروم: ٥، ٦].

ثم ألسنت ترى معي أن هذه العبارة الكريمة: ﴿فِي بَضْعِ سَنِينَ﴾ [الروم: ٤] قد أحاطت هاتين النبوءتين بسياج من الدقة والحكمة، لا يترك شبهة لمُشْتَبِه ولا فرصة لمعانِد؟ لأن البضع كما علمت من ثلاثة إلى تسع، والناس يختلفون في حساب الأشهر والسنين: فمنهم من يوقت بالشمس، ومنهم من يوقت بالقمر. ثم إن منهم من يجبر الكسر ويكمله

(١) أخرجه الترمذي (٣١٩٤)، وقال: "حسن صحيح"، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٣١٩٣)، وأحمد شاکر في تحقيق المسند (٢٧٧٠).

إذا عَدَّ وَحَسَبَ، ومنهم من يُلغيه. يضاف إلى ذلك: أَنَّ زمن الانتصار قد يطول حَبْلُهُ، فتبتدئ بَشَائِرُهُ في عام ولا تنتهي مَوَاقِعُهُ الفاصلة إِلَّا بعد عام أو أكثر، وَنَظَرُ الحَاسِبِينَ يختلف تبعًا لذلك في تعيين وقت الانتصار: فمنهم من يُضيفه إلى وقت تلك البشائر، ومنهم من يُضيفه إلى يوم الفُضْل، ومنهم من يُضيفه إلى ما بينهما؛ لذلك كلَّه جاء التعبير بقوله جَلَّتْ حِكْمَتُهُ: ﴿سَيَغْلِبُونَ﴾ (٢) فِي بَضْعِ سِنِينَ ﴿[الروم: ٣، ٤] من الدقة البيانية والاحتباس البارع، بحيث لا يَدَعُ مجالًا لطاعن ولا حاسب. وظهر أمر الله وَصَدَقَ وَعْدُهُ على كُلِّ اعتبار من الاعتبارات، وفي كل اصطلاح من الاصطلاحات: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢].

المثال الثاني: إنباء القرآن بأنَّ الله عاصِمُ رسوله وحافظه من الناس، لا يَصِلُونَ إليه بقتل، ولا يتمكّنون من اغتيال حياته الشريفة بحال، وذلك في قوله ﷺ: ﴿وَاللَّهُ يَعِصُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، ولقد تحققت نبوءة القرآن هذه، ولم يتمكّن أحد من أعداء الإسلام أن يقتله ﷺ، مع كثرة عَدَدِهِمْ وَوَفْرَةُ استعدادهم، ومع أنهم كانوا يترَبَّصون به الدوائر، ويتحيتون الفُرْصَ للإيقاع به، والقضاء عليه وعلى دعوته؟ وهو أضعف منهم استعدادًا، وأقلَّ جنودًا. فمن الذي يملك هذا الوعد وتنفيذه إذن إلا الله الذي يَغْلِبُ ولا يُغْلَبُ، والذي لا يقف شيء في سبيل تنفيذ مُرادِهِ ﴿وَهُوَ الْفَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]؟ وإن لم تُصَدِّقْنِي فسل التاريخ والمؤرخين: كم من الملوك والأمراء والفراعين ضُرِّجَتْ الأرض بدمائهم، وهم بين جنودهم وخدمهم وحشمهم؟.

فهل يمكن بعد هذا أن يكون القرآن الذي احتوى ذلك الضمان من كلام محمد ﷺ وهو مَنْ قد علمت ضعفه وقوة أعدائه يومئذٍ؟ حتى لقد كان يتخذ الحُرَّاسَ قبل نزول هذه الآية، فلما نزلت إذا ثقتَه واعتداده بها أعظم من ثقتَه واعتداده بمن كانوا يحرسونه. وسرعان ما صَرَفَ حُرَّاسَهُ وَسَرَّحَهُمْ عند نزول الآية قائلًا: "أيها الناس انصرفوا فقد عصمني الله" كما رواه الطبراني^(١) عن أبي سعيد الخدري. وكذلك روى مسلم^(٢) في صحيحه، عن جابر قال: "كنا إذا أتينا في سفرنا على شجرة ظَلِيلَةٍ تركناها لرسول الله ﷺ،

(١) في المعجم الأوسط (٣٥١٠)، والكبير (٤١٨، ٤١٩)، وأخرجه الترمذي (٣٠٤٦) عن عائشة رضي الله عنها، وحسنه الألباني في صحيح الترمذي (٣٠٤٦)، وصححه إسناده أحمد شاكر في عمدة التفسير (٣/ ٧١٠).

(٢) برقم: (٨٤٣)، بلفظ مقارب.

فلما كنا بذات الرِّقَاع نزل نبي الله تحت شجرة وعلّق سيفه فيها. فجاء رجل من المشركين فأخذ السيف فاخترطه وقال للنبي ﷺ: أتخافني؟ قال: لا، قال: من يمنعك مني؟ قال: "الله يمنعي منك!! ضع السيف" فوضعه. ومما يجدر التنبيه له أنّ هذا الأمن كان في الغزوة التي شرّعت فيها صلاة الخوف!.

ومن شواهد حماية الله لرسوله وإنجازه له هذا الوعد: ما ورد عن علي رضي الله عنه قال: "كنا إذا احمرّ البأس وحَمِيَ الوطيس اتقينا برسول الله ﷺ، فما يكون أحد منا أقرب إلى العدو منه" (١).

ومن أبلغ الشواهد على ذلك -أيضاً- ما ثبت من أنه ﷺ في يوم حنين حين أعجبت المسلمين كثرتهم وأدبهم الله بالهزيمة حتى ولّوا مُدْبِرِينَ، أنزل سبحانه سكينته على رسوله، حتى لقد جعل يركض بغلته إلى جهة العدو، والعباس بن عبد المطلب أخذ بلجامها يكفّهما إرادة ألا تُسرّع!! فأقبل المشركون إلى رسول الله ﷺ، فلما غشوه لم يفر ولم يَنْكِصْ، بل نزل عن بغلته كأنما يُمْكِنُهُمْ من نفسه، وجعل يقول: "أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب"، كأنما يتحداهم ويدلهم على مكانه!! فوالله ما نالوا منه نَيْلاً، بل أيده الله بجنده، وكيف أيديهم عنه بيده. رواه الشيخان (٢).

المثال الثالث: ما جاء في مَعْرِضِ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ من قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وقوله: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: ٨٨]، فإن ما تراه في هاتين الآيتين من القطع بانتفاء قُدْرَةِ الْمُخَاطَبِينَ وجميع الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن، قد تناول أطواء المستقبل، (والمستقبل غيب) لا يملكه محمد ﷺ ولا مخلوق غيره، ومع ذلك فقد تحققت نبوءة القرآن ولا تزال مُتَحَقِّقَةً، حيث انقضت طبقة المُخَاطَبِينَ به دون أن يستطيعوا مُعَارَضَةَ أقصر سورة منه، ومَضَتْ بعدهم أجيال وأجيال من عَرَبٍ وأعجام، وكلهم قد باؤوا بالعجز ولم يستطيعوا المُعَارَضَةَ إلى اليوم، مع وجود أعداء للإسلام في هذه العصور المُتَأَخِّرَةِ، أكثر وأقدر وأحرص على هدم بناء هذا الدين من أولئك الأعداء الأولين.

(١) أخرجه أحمد (١٠٤٢)، وهو في مسلم (١٧٧٦) من حديث البراء رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٦٤، ٢٨٧٤، ٢٨٩٠، ٣٠٤٢، ٤٣١٥، ٤٣١٦، ٤٣١٧)، ومسلم (١٧٧٦).

لاحظ مع هذا ما يثيره مثل هذا التحدي الطويل العريض الجريء، من الحمية الأدبية التي تبعث روح المنافسة على أشدها في نفوس من يتحداهم. ثم لاحظ أن المتأخرين من الناقدين لا يعيهم في العادة أن يستدركوا على السابقين، إما نقصاً يُعالجونه بالكمال، أو كملاً يُعالجونه بما هو أكمل منه. وإذا فرضنا أن واحداً قد عجز عن هذا فمن البعيد أن تعجز عنه جماعة، وإذا عجزت جماعة فمن البعيد أن تعجز أمة، وإذا عجزت أمة فمن البعيد أن يعجز جيل، وإذا عجز جيل فمن البعيد أن تعجز أجيال! فكيف يصدر إذن مثل هذا التحدي عن رجل يعرف ما يقول، فضلاً عن رجل عظيم، فضلاً عن رسول كريم، فضلاً عن محمد ﷺ أفضل المرسلين؟! وهل يمكن أن يُفسر هذا التحدي الجريء الطويل العريض إلا بأنه استمداد من وحي السماء، واستناد إلى من يملك السمع والأبصار، وحديث عمن بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يُجَار عليه!.

المثال الرابع: ما جاء من التنبؤ بمستقبل الإسلام ونجاحه نجاحاً باهراً، فقد أخبر القرآن -والمسلمون في مكة قليل مُستضعفون في الأرض يخافون أن يتخطفهم الناس- بأن الإسلام سيظهر ويبقى، وأن كتابه سيكتب له الحفظ والخلود مُنفرداً بهذه الميزة عن سائر كتب الله. اقرأ إن شئت قوله تعالى في سورة الرعد: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]، وفي سورة إبراهيم: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، وفي سورة الحجر: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

أجل، في هذه السور الثلاث المكية قُطِعَ القرآن هذه العهود المؤكدة بتلك اللغة الواثقة، والإسلام يومئذ في مكة مدفوع مضطهد، والمسلمون قليل مُستضعفون في الأرض يخافون أن يتخطفهم الناس، وليس هناك من بواسم الآمال ما يُلقي ضوءاً على نجاح هذا الدين الوليد، ولئن التمسّت هذه الآمال في نفس الداعي من طبيعة دعوته، فما كانت لتصل إلى هذا الحد من اليقين والتأكيد، ولئن وصلت إلى هذا الحد ما دام صاحبها حياً يتعهدا بنفسه ويغذيها بنشاطه، فليس لديه من العوامل ما يجعله يثق بهذا النجاح بعد موته، مع ما هو معروف بأن المستقبل مليء بتشتيت المفاجآت، والليالي من الزمان حبالى مُثقلات، والتاريخ لا يزال يقصّ علينا وعلى الناس نبأ من قُتِلَ من الأنبياء، وما ضاع أو حُرِفَ من كتب الله ووحى السماء، وما حبط من دعوات الحق ونهض من دعوات الباطل. كل ذلك قد كان ومحمد ﷺ لم يكن في يوم من الأيام بالرجل الأخرق الذي

يسير مع الأوهام، أو يطير مع الخيال، أو يطلب المجد عن طريق الأحلام المكذوبة والآمال المعسولة، بل كان معروفاً منذ نشأته بتواضعه ورجاحة عقله واتزانه ودقته، حتى لقد كان يثبت في كلامه ويتحرى إلى أن لقب واشتهر بأنه الصادق الأمين، وجاء القرآن نفسه يشهد بأنه ﷺ كان قبل نبوته لا يطمع في نبوة ولا يأمل في وحي: ﴿وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَىٰ إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصص: ٨٦]، وكذلك لم يكن بعد نبوته بالذي يضمن بقاء هذا الوحي وحفظه: ﴿وَلَنْ شِئْنَا لَنذَهِبَ بِالذِّى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدَ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾ (٨٦) ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَتْ عَلَيْكَ كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٦، ٨٧].

فلا مناص إذن من أن تكون تلك البشارات المؤكدة والعهود المؤثقة صادرة من... [غيره]، آتية من ملك قاهر لا راد لحكمه، مُعبّرة عن مُراد من يملك العالم ويحكمه في ماضيه وحاضره ومستقبله.

ومما يؤيد صدق هذه التنبؤات: أن الإسلام لقي من ضروب العنت مراراً وتكراراً في أزمان متطاولة وعهود مختلفة ما كان بعضه كافياً في محوه وزواله، ولكنه على رغم أنف هذه الأعاصير العاتية بقي ثابتاً يُسامي الجبال، شامخاً يطاول السماء، وكذلك لقي كتابه العزيز ولا يزال يلقي من الهمز واللمز والطعن والسباب والمُحاولات القاتلة ما لا يتصوره إنسان في أي زمان، وما لم يلق كتاب قبله من الكيد والتضليل والبهتان، ومع ذلك كله فالقرآن هو القرآن، لا يزال [في عليائه]...، يمدّ العالم كله بحرارته وضيائه، ولم تتل منه هذه المُحاولات إلا كما ينال بُاح الكلاب من عاليات السحاب.

المثال الخامس: تنبؤ القرآن بأن المستقبل السعيد ينتظر المسلمين في وقت لم تكن عوامل هذا المستقبل السعيد مُواتية، ثم إذا تأويل هذا النبأ يأتي على نحو ما أخبر القرآن، في أقصر ما يكون من الزمان! أجل، إننا لنقرأ في سورة الصافات المكية: ﴿وَإِنْ جُنَدًا لَهُمْ أَغْلِيُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]، وفي سورة غافر المكية أيضاً: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُدُ﴾ [غافر: ٥١]، وكذلك نقرأ في سورة النور المدنية: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥] على حين أن سِجَلَات التاريخ لا تزال تحفظ بين طيّاتها ما يشيب الوليد من ألوان الاضطهاد والأذى الذي أصاب الرسول ﷺ وأتباعه في مكة والمدينة، على عهد نزول هذه الوعود المؤكدة

الكريمة. حتى لقد كان أكبر أماني المسلمين بعد هِجْرَتِهِمْ وتَنَفَّسِهِم الصعداء قليلاً أن يَسْلَمَ لهم دينهم، ويعيشوا آمنين في مُهاجَرِهِمْ، كما يدلّ على ذلك ما صحّحه الحاكم عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: لما قَدِمَ رسول الله ﷺ وأصحابه المدينة وآوتهم الأنصار، رمتهم العَرَبُ عن قوس واحدة، وكانوا لا يبيتون إلّا بالسلاح، ولا يُضَبِّحون إلّا فيه، فقالوا: "أترون أنا نعيش حتى نبني آمنين مطمئنين لا نخاف إلا الله؟" فنزلت الآية ^(١).

وكذلك روى ابن أبي حاتم عن البراء رضي الله عنه قال: "نزلت هذه الآية ونحن في خوف شديد"، أي: قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [النور: ٥٥] ^(٢). هكذا كان حال الصحابة رضي الله عنهم أيام أن وعدهم الله ما وعد، وما أعجل ما تحقّق هذا الوعد الإلهي رغم هذه الحال المُنافية في العادة لما وعد، فدالت الدولة لهم، واستخلفهم في أقطار الأرض، وأورثهم مُلك كسرى وقیصر، ومكّن لهم دينهم الذي ارتضى لهم، وأبدلهم من بعد خوفهم أمناً. يا لها نبوءة تأبى عادة أن يتحدّث بها إلّا من يملك تحقيقها!! ومن يخرق -إن شاء- عادات الكون ونواميسه من أجلها: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]، ﴿وَلْيَنْصُرْكَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠].

المثال السادس: تنبؤ القرآن بأن الرسول ﷺ وأصحابه -وقد كانوا بالمدينة- سيدخلون مكة آمنين مُحلّقين رؤوسهم ومُقصرين، إذ قال سبحانه: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧]، ثم وقع هذا التنبؤ كما أخبر، مع أن ظروفه لم تكن تسمّح به في مجرى العادة، فدلّ ذلك على أن هذا القرآن لا يمكن أن يكون كلام محمد ﷺ ولا مخلوق سواه، بل هو كلام القادر على أن يبلّغ مُرادِهِ ويخرق العادة.

ولزيادة البيان نذكر أن الرسول ﷺ رأى في نومه كأنه هو وأصحابه قد دخلوا مكة آمنين مُحلّقين رؤوسهم ومُقصرين، فقص رؤياه على أصحابه، وفرحوا وحسبوا أنهم داخلوها من عامهم، ثم خرجوا مُخرّمين يسوقون الهدى إلى مكة لا يقصدون حرباً،

(١) أخرجه الحاكم (٢/ ٤٠١)، ومن طريقه الذهبي في الاعتقاد ص ٢٦٥، وأخرجه الواحدي في أسباب النزول ص ٣٢٧-٣٢٨، والضياء المقدسي في المختارة (١١٤٥)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٤٧٦٥).

وإنما يقصدون عمرة ونُسكًا، ولكنهم ما كادوا يبلغون الحديبية حتى صدّتهم قريش وأبت عليهم ما أرادوا، وكادت تكون حرب لولا أنّ الرسول ﷺ رَضِيَ بِصُلْحٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ - وإن كان قاسيًا - إيثَارًا مِنْهُ لِلْمَسَالِمَةِ وَحُبًّا لِلسَّلَامِ العام، ثم قَفَلَ راجعًا على أن يُؤَدِّي نُسكُهُ في العام القابل نزولًا على مواد هذا الصلح القاسي، وعَزَّ ذلك على أصحابه، واتَّخَذَ المنافقون مِنْهُ حَظًّا لِنَفَاقِهِمْ، ومادة لِدَسَّهِمْ وَلَمَزَهُمْ، فقال عبد الله بن أبي رَأْسِهِمْ: والله ما حلّقنا ولا قَصَرْنَا ولا رأينا المسجد الحرام!! ولكن على رغم هذا، وعلى رغم ما هو معروف من غَدْر قريش ونكثهم العهود وتَقْطِيعَهُم الأرحام، نَزَلَت الآية الكريمة تَحْمِلُ هذا الوعد، بل تلك الوعود الثلاثة الْمُؤَكَّدَةُ^(١)، وهي دخول مكة، وأداء النُسك، والأمن على أنفسهم من قريش حتى يَتَحَلَّلُوا وَيَقْفَلُوا راجعين إلى المدينة. وقد أنجز الله وعده فتمَّ الأمر على أكمله في العام الذي بعد عام الحديبية: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَسْمَعَ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].

المثال السابع: تَنَبُّؤُ الْقُرْآنِ بهزيمة جموع الأعداء في وقت لا مجال فيه لفكرة الحَرْبِ، فضلًا عن التَّقاء الجَمْعَيْنِ، وانتصار المسلمين، وانهازم المشركين، وذلك قوله سبحانه في سورة القمر المكية: ﴿سَيَهْرُمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]، وأنت خير بأنّ الجهاد لم يُشرع إلّا في السنة الثانية للهجرة^(٢)، فأين ما يَتَنَبَّأُ به القرآن إذن؟ إنه لا بدّ أن يكون كلامًا تنزّل ممن يعلم الغيب في السموات والأرض. أما محمد ﷺ الرجل الأمي فأتى له ذلك إن لم يكن تلقّاه من لَدُن حَكِيمٍ عليم؟. روى ابن أبي حاتم وابن مردويه أنّ عمر رضي الله عنه جعل يقول حين نزلت هذه الآية: "أي جمع هذا؟ فلما كان يوم بدر رأيتُ رسول الله ﷺ يقولها"^(٣).

(١) أخرج الطبري في تفسيره (٢١/ ٣١٧) عن ابن زيد في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٧] إلى آخر الآية، قال: قال لهم النبي ﷺ: "إني قد رأيتُ أنكم ستدخلون المسجد الحرام مُحَلَّقِينَ رؤوسكم ومُقَصَّرِينَ"، فلما نزل بالحديبية ولم يدخل ذلك العام طَعَنَ المنافقون في ذلك، فقالوا: أين رؤياه؟ فقال الله: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٧] فقرأ حتى بلغ ﴿وَمُقَصَّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧]، إني لم أراه يدخلها هذا العام، وليَكُونَنَّ ذلك.

(٢) على خلاف بين أهل العلم في ذلك.

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٨٢٩) بلفظ مقارب، وقال الهيثمي في المجمع (٦/ ٧٨): "فيه محمد بن إسماعيل بن علي الأنصاري ولم أعرفه" اهـ.

المثال الثامن: تنبؤ القرآن في مكة بهذا المستقبل الأسود الذي ينتظر كفار قريش، ثم وقوع ذلك كما تنبأ. اقرأ قوله سبحانه: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ۝١٠ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١١ رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ۝١٢ أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ۝١٣ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ ۝١٤ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا لِّئَلَّا تُكَذِّبُوا ۝١٥ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْقِمُونَ﴾ [الدخان: ١٠-١٦]، وسبب نزول هذه الآيات أن أهل مكة لما تَمَرَّدُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ واستعصوا، دعا عليهم بسنين كسني يوسف^(١)، أي: بالجوع والقحط الشديدين، عسى أن يتوبوا ويؤمنوا بالله ورسوله. فأجابه الله بهذه الآيات. وفيها عند التأمل خمسة تنبؤات:

أولها: الإخبار بما يغشاهم من القحط وشدة الجوع، حتى ينظر الرجل إلى السماء فيرى بينه وبينها كهية الدخان.

ثانيها: الإخبار بأنهم سيضرعون إلى الله حين تحل بهم هذه الأزمة: ﴿هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١١ رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ [الدخان: ١١، ١٢].

ثالثها: الإخبار بأن الله سيكشف عنهم ذلك العذاب قليلاً.

رابعها: الإخبار بأنهم سيعودون إلى كفرهم وعُتوهم.

خامسها: الإخبار بأن الله سينتقم منهم يوم البطشة الكبرى وهو يوم بدر.

ولقد حقق الله ذلك كله ما انخرم منه ولا نبوءة واحدة، فأصيبوا بالقحط حتى أكلوا العظام، وجعل ينظر إلى السماء فيرى بينه وبينها كهية الدخان من شدة جوعه وجهده، ثم قالوا متضرعين ذلك الذي حكاه الله عنهم: ﴿هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١١ رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ [الدخان: ١١، ١٢]، ثم كشف الله عنهم هذا العذاب قليلاً، ثم عادوا إلى كفرهم وعُتوهم، ثم انتقم الله منهم يوم بدر فبطش بهم البطشة الكبرى حيث قتل منهم سبعون، وأسر سبعون، وأدب للمسلمين منهم!

أرأيت ذلك كله؟ وهل يمكن أن يصدر مثله من مخلوق؟ كلا، بل هو الله العزيز الحكيم...

المثال [التاسع]...: تحدي القرآن لأعداء الله اليهود في شيء يظهر أنه سهل بسيط، وأنه كان في مُتناول قدرتهم، وفي دائرة استطاعتهم، ومع ذلك انصرفوا عنه وعجزوا. فدلّ هذا التحدي مع الانصراف والعجز، على أنّ القرآن كلام من يستطيع تصريف القلوب وتحريك الألسنة، وهو الله وحده. أما محمد -صلوات الله وسلامه عليه- فُمُحال أن يُقامر بنفسه وبدعوته، ويتحدى بهذا الأمر الظاهرة سهولته، وهو بشّر لا يعلم الغيب، ولا يستطيع أن يُقلّب القلوب، ولا أن يَعْقِد الألسنة.

وبيان ذلك أنّ اليهود زعموا أنهم هم الشعب المُختار من بين شعوب الخلق، وادّعوا أن الدار الآخرة وَفَّ عليهم، وخالصة لهم من دون الناس، فخطب الله رسوله في سورة البقرة يرّد عليهم ويتحداهم بقوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، ثم قال: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٤، ٩٥]، فأنت ترى هذا النظم الكريم يُبطل مزاعم اليهود بطلب يبدو لكل ناظر أنه هيّن، وهو أن يتمنوا الموت لو كانوا صادقين في ادعائهم أن نعيم الآخرة وَفَّ عليهم. ولقد كان بمقدور اليهود في العادة أن يقولوا -ولو بالستهم-: نحن نتمنى الموت؛ كي تنهض حجّتهم على محمد ﷺ ويُسكتوه!! لكنهم صرّفوا فلم يقولوا ولم يستطع أحد أن يقول: إني أتمنى الموت. وعلى ذلك قامت الحجة عليهم، وبان كذبهم في كبريائهم وغرورهم، وبلغ من أمر القرآن معهم أنه نفى عنهم هذا التمني نفياً يشمل آباء المستقبل فقال: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] ^(١).

وها قد مضى على نزول القرآن قريب من أربعة عشر قرناً، وما تمنّى أحد منهم الموت لو كانوا صادقين. بل أعلن القرآن في السورة نفسها مَبْلَغ حرصهم على الحياة وأملهم فيها فقال: ﴿وَلَنَجْذِثُنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ

(١) اختلف المفسرون في المراد بتمنى الموت في الآية الكريمة، فذهب فريق من المفسرين إلى أن المعنى: إن كنتم صادقين فتمنوا الموت لتصلوا إلى الجنة دار النعيم؛ فإن الحبيب يتمنى لقاء حبيبه. وبه قال قتادة، وأبو العالية، ومقاتل، وعليه أكثر المفسرين، ومال إليه ابن جرير رحمهم الله.

وذهب فريق آخر إلى أن المعنى: ادعوا بالموت على أي الفريقين أكذب، وأن ذلك من جنس المباهلة، وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنه، وقول ابن إسحاق، ورجحه ابن القيم وابن كثير. انظر: سيرة ابن هشام (١/ ٥٤٢)، تفسير الطبري (٢/ ٣٦١ وما بعدها)، تفسير القرطبي (٢/ ٣٣)، مدارج السالكين (٢/ ٢٦٤-٢٦٥)، تفسير ابن كثير (١/ ١٢٧)، أضواء البيان (٣/ ٤٨٧).

أَلَفَ سَنَةً وَمَا هُوَ بِمُزَجَّجٍ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿البقرة: ٩٦﴾. فكان ذلك عَلَمًا جَدِيدًا من أعلام النبوة؛ لأنه تنويهٌ بغيب حاضر لم يكن يعلمه محمد ﷺ ولا قومه.

خبرني -بريك- هل يتصور عاقل أن محمدًا ﷺ وهو في موقف الخصومة الشديدة من اليهود، تُطَوِّع له نفسه أن يتحداهم هذا التحدي من عنده في لغة الواثق الذي لا يتردد، والأمن الذي لا يخاف المستقبل؟ وهل كان يأمن أن يردّ عليه واحد منهم فيقول: إني أتمنى الموت!! وهنا تكون القاضية، فتقطع -لا قدر الله- حجة الرسول، ويظهر عجزه، وتفشل دعوته أمام قوم هم من أشد الناس عداوة للذين آمنوا، ومن أحرصهم على إفحام الرسول وتعجيزه.

فصدور هذا التَّحْدِي من رجل عظيم كمحمد ﷺ، ثم استخذاء هؤلاء وانصرافهم عن الرد عليه وعن إسكاته وهو في مقدور أقل رجل منهم، ثم تسجيل هذا الاستخذاء عليهم في الحال بقوله: ﴿وَلَنَجْذِثَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِ﴾ [البقرة: ٩٦]، وفي الاستقبال بقوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، كل أولئك أدلة ساطعة على أن القرآن كلام عَلَام الغيوب، قاهر الألسنة ومقلّب القلوب. وهي -أيضا- براهين قاطعة على أن محمدًا ﷺ لا يمكن أن يكون مصدر هذا الكتاب، ولا منبع هذا الفيض، بل قُصَّاراه أنه مهبط هذا التنزيل، وأنه يتلقاه من لدن حكيم عليم.

المثال [العاشر] ... وهو من عجائب هذا الباب، أن القرآن عرض لتعيين بعض أحداث جزئية تقع في المستقبل لشخص مُعَيَّن، ثم تحقق الأمر كما أخبر. هذا هو الوليد بن المغيرة المخزومي يقول الله فيه: ﴿سَنَسِفُهُ عَلَى الْخُرُطُورِ﴾ [القلم: ١٦]، أي: سنجعل له علامة على أنفه يُعرَف بها، وقد كان، ففي غزوة بدر الكبرى خُطِمَ ذلك الرجل بالسيف^(١)، أي: ضُرب به أنفه، وبقي أثر هذه الضربة سِمة فيه وعلامة له! ولعلك لم تتسَّ أن الوليد هو الذي نزل فيه: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١٨] وما بعدها من الآيات التي ذكرناها قبلاً. وهو -أيضا- الذي نزلت فيه هنا هذه الآيات من سورة القلم: ﴿وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝ (١) هَمَّا زِمَنَ مَشَامٍ بَنِيمٍ ۝ (١١) مَنَاجٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَنِيرٍ ۝ (١٢) عَتِلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ ۝ (١٣) أَن كَانَ ذَا مَالٍ

وَبَيِّنَ ﴿١٤﴾ إِذَا تَتَلَّاهُ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٥﴾ سَمِعْتُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ ﴿١٦﴾ [القلم: ١٠-١٦] (١).
نعوذ به تعالى من الكفر والعناد وسوء الأخلاق، ونسأله الإيمان الكامل، والعمل
الصالح، والخُلُقُ الفاضل آمين.

على هامش الوجه السابع:

في هذا الوجه من الإعجاز -على ما شرحنا ومثلنا- معجزات كثيرة لا معجزة واحدة؛
لأنَّ كُلَّ نَبَأٍ من أنباء الغيب معجزة. فانظر ما عِدَّةُ تلك الأنباء، يتبين لك عدد تلك
المعجزات.

وإنه ليروعك هذا الإعجاز إذا لاحظت أنَّ هذه الكثرة الغامرة لم تتخلف منها قط
نبوءة واحدة، بل وقعت كما أنبأ على الحال الذي أنبأ، ولو تخلفت واحدة لقامت الدنيا
وقعدت، وطبَّل أعداؤه ورقصوا فرحًا بالعثور على سَقْطَةٍ لهذا الذي جاءهم من فوقهم،
وتحداهم بما ليس في طَوْقهم، وسَفَهَ معبوداتهم ومعبودات آبائهم، ولو كان ذلك لثَقُلَ
وتواتر ما دامت هذه الدواعي مُتوافرة على نُقْله وتواتره كما ترى.

ويزيد في أمر هذا الإعجاز أنَّ المُتحدِّث بهذه الأنباء الغيبية أُمِّي نشأ في الأميين، وأن
من هذه الأنباء ما كان تحدياً وإجابة لسؤال العلماء من أهل الكتاب، كما سألوهُ ﷺ...
عن الروح (٢) ونحوها، وأجابه عما سألوا وهم يعلمون أنه غيب بالنسبة إليه، ليست لديه
وسيلة عادية للعلم به، ولم يُؤثِّر عنهم أنهم كذَّبوه في شيء مما أخبر تكذيباً يستندون فيه
إلى دليل، بل هو الذي كان يُكذِّبهم فيما حرَّفوه، ويُرشدهم إلى حقيقة ما بدَّلوه،
ويتحداهم بما في أيديهم إذا جادلوه...

يضاف إلى ما ذكرنا: أنَّ النبي ﷺ كان يَخْفَى عليه وجه الصواب في بعض ما يعنيه من
الشؤون ويهمُّه من الأمور، فكان يتوقَّف تارة كما توقف في حديث الإفك (٣) مدة حتى نزل
الوحي ببراءة عائشة وزوجه وبنت صديقه. وكان يجتهد ويُخطئ تارة أخرى، كما حدث في
أسرى بدر على ما سيأتي (٤). فلو كانت هذه الأنباء الغيبية نابعة من نفسه ولم تكن من ربِّه،

(١) انظر: تفسير مقاتل (٤/ ٤٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٥، ٤٧٢١، ٧٢٩٧، ٧٤٥٦، ٧٤٦٢)، ومسلم (٢٧٩٤).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٦١، ٤١٤١، ٤٧٥٠)، ومسلم (٢٧٧٠).

(٤) سيأتي تخريجه.

لكان الأحرى به أن يعرف وَجَه الصواب في أمثال تلك الشؤون والمهام، مع أن أسباب العلم فيها أقرب إلى اليسر والسهولة من تلك الغيبات التي تَقَطَّعت أسبابها العادية جملة، ومع أن الرسول ﷺ قد ألمه ما أصابه من جرّاء عدم علمه بأمثال تلك الشؤون والمهام. وإلى ذلك يشير القرآن في قوله: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْفَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]... (١).

الوجه الثامن: آيات العتاب:

ومعنى هذا أن القرآن سجّل في [بعض] ... آياته [تصويماً لبعض اجتهادات] ... الرسول ﷺ، ووجه إليه بسببها عتاباً...، ولا ريب أن العقل المُنْصِف يحكم جازماً بأن هذا القرآن كلام الله وحده، ولو كان كلام محمد ﷺ ما سجّل على نفسه هذه الأخطاء وهذا العتاب، يتلوها الناس، بل ويتقرّبون إلى الله بتلاوتها حتى يوم المآب.

الخطأ في الاجتهاد ليس معصية:

وننبهك في هذه المناسبة إلى أن هذا الخطأ ليس معصية، ... إنما هو خطأ فحسب، بل هو من نوع الخطأ الذي يَسْتَحَقُّ صاحبه أجراً؛ لأنه صادر عن اجتهاد منه، والاجتهاد الصالح -وهو بذل الجُهد في الاطلاع والبحث والموازنة والاستنتاج- مجهود شاق يبذله صاحبه لغرض شريف، فليس من الإنصاف حرمانه من المكافأة متى كان أهلاً للاجتهاد وإن أخطأ؛ لأنّ الإنسان ليس في وسعه أن يكون معصوماً من الخطأ، بل المجتهد يخطئ بعد أن يبذل وسعه في طلب الصواب وهو يتمنى ألا يخطئ، بل وهو يخشى أشد الخشية أن يخطئ، والله تعالى يقول: ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وعلى هذا قررت شريعتنا السّميحة أن المجتهد له أجر إن أخطأ وأجران إذا أصاب. روى [الشيخان] ... حديث: "إذا حكم الحاكم في شيء فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد" (٢). بل كان النبي ﷺ يعطي أمراء الجيوش والسرايا حقّ الحكم بما يرون فيه المصلحة، ويقول للواحد منهم: "وإذا حاصرت أهل

(١) ذكر المؤلف ﷺ بعد ذلك أنواعاً أخرى من المعجزات تحت عنوان: (معجزات يكشف عنها العلم الحديث).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) بلفظ مقارب، من حديث عمرو بن العاص ﷺ.

حصن فأرادوك على أن تُنزِلهم على حُكم الله فلا تُنزِلهم على حُكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك؛ فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا" (١).

ولا ريب أن الرسول ﷺ كان في موضع الإمامة الكبرى للخلق، فكان من حكمة الله أن يجتهد ليقُلِّده الخلق في الاجتهاد، وأن يخطئ في بعض الأمور لئلا يُصرفهم خوف الخطأ في الاجتهاد عن الاجتهاد، ما دام أفضل الخلق على الإطلاق قد أخطأ، ومع خطئه لم يمتنع عن الاجتهاد، بل عاش طوال حياته يجتهد في كل ما لم ينزل عليه فيه وخي، حتى يتقرر في الناس مبدأ الانتفاع بمواهب العقول وثمار القرائح، ويتحرر الفكر البشري من رِق الجُمود والركود. ثم كان من حكمة الله -أيضاً- أن يقف رسوله على وجه الصواب فيما أعوزه فيه الصواب ليعلم الناس أنه ليس كأحد، ولا أن اجتهاده كاجتهادهم، بل اجتهاده حجة دونهم؛ لأنه ﷺ مؤيد من لدن ربه، يتولاه مولاه دائماً حتى لا يقره على خطأ في الأمور الاجتهادية. وهنا يزداد الذين آمنوا إيماناً به، وثقة بكل ما صدر عنه، ثم يقتدون به في وجوب الخضوع للحق إذا ظهر، كما كان الرسول ﷺ يخضع له ويُعلنه، ويُعلن خطئه فيما أخطأ فيه، لا تأخذه العِزة بالإثم، ولا تلويه العظمة عن حق، بل هنا سِرَّ العظمة وسِرَّ النهضة وسِرَّ تربية الأمة بالقُدوة: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

إنما العار الجارح لكرامة البشر أن يَجْمَد الإنسان فلا يجتهد وهو أهل للاجتهاد، أو يَجْمَد المجتهد على رأيه وإن كان عظيماً بعد أن يستعلن له خطؤه، مع أن الرجوع إلى الحق فضيلة، والرجوع إلى الحق خير من التَّمَادِي في الباطل، والكمال المطلق لله وحده، وفي الحديث: "كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون" (٢).

يضاف إلى ما ذكرنا من الحِكم والأسرار في أخطاء الرسول ﷺ الاجتهادية أمر آخر له قيمته وخطره: وهو إقامة أدلة مادية ناطقة على بشرية الرسول ﷺ وعبوديته، وأنه - وهو أفضل خلق الله - لم يخرج عن أن يكون عبداً من عبيد الله، يُصيبه من أعراض العبودية ما يُصيب العباد، ومن ذلك: خطؤه في الاجتهاد، وبذلك لا يضل المسلمون في

(١) أخرجه البخاري (١٧٣١).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٤٩٩)، وابن ماجه (٤٢٥١). قال الحاكم (٤/ ٢٤٤): "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وقال ابن حجر في بلوغ المرام (١٤٩١): "سنده قوي"، وصححه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥/ ٤١٤)، وابن باز في مجموع الفتاوى (٢/ ٢٧)، وحسنه الألباني في تخريج المشكاة (٢/ ٧٢٤).

إطرائه، ولا يَغْلُون في إجلاله، كما ضلّ النصارى في ابن مريم عليه السلام، ولقد نبّه الرسول ﷺ إلى ذلك فقال: "لا تُطْرُوني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا عبد الله ورسوله" ^(١)...

وقال: "إنما أنا بشرٌ مثلكم، وإن الظن يُخطئ ويصيب، ولكن ما قلتُ لكم: قال الله، فلن أكذب على الله" ^(٢)...، وقال ﷺ: "إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إليّ، فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض؛ فأحسب أنه صادق؛ فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار، فليأخذها أو ليركها" ^(٣)...
وخلاصة القول أنّ في هذا المقام أمورًا ثلاثة:

أولها: أنّ خطأ ﷺ لم يكن من جنس الأخطاء المعروفة التي يتردى فيها كثير من ذوي النفوس الوضيعة، كمخالفة أمر من الأوامر الإلهية الصريحة، أو ارتكاب فعل من الأفعال القبيحة، إنما كان خطؤه ﷺ في أمور ليس لديه فيها نصّ صريح، فأعمل نظره، وأجال فكره، وبَدَل وُسْعَه، ولكن على رغم ذلك كله أخطأ.

ثانيها: أنّ الله تعالى لم يُقرّ رسوله ﷺ على خطأ أبدًا؛ لأنه لو أقرّه عليه لكان إقرارًا ضمنيًا بمساواة الخطأ للصواب، والحق للباطل ما دامت الأمة مأمورة من الله باتّباع الرسول ﷺ فيما يقول ويفعل، ولكان في ذلك تلبّيس على الناس وتضليل لهم عن الحق الذي فرّض الله عليهم اتّباعه، ولكان ذلك مدّعاة إلى التشكُّك فيما يصدر عن الرسول ﷺ ضرورة أنه على هذا الفرض قد يجتهد ويخطئ ولا يرشده الله إلى وجه الصواب فيما أخطأ. وهذه اللوازم كلّها باطلة لا محالة، فبطل ملزومها، وثبت أنّ الحكيم العليم لا يمكن أن يُقرّ القدوة العظمى على خطأ أبدًا، بل لا بد أن يُبين له وجه الصواب. وقد يكون مع هذا البيان لَوْن من ألوان العتاب...، توجيهًا له وتكميلًا، لا عقوبة وتنكيلًا.

ثالثها: أنّ الرسول ﷺ كان يرجع إلى الصواب الذي أرشده مولاه دون أن يُيدي غضاضة، ودون أن يكتنم شيئًا مما أُوحي إليه من تسجيل الأخطاء عليه، وتوجيه العتاب

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٥، ٦٨٣٠) من حديث عمر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٤٧٠)، وأصله في مسلم (٢٣٦١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٣٣٤)، وغيره.

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٥٨، ٢٦٨٠، ٦٩٦٧، ٦٩٦٧، ٧١٨١، ٧١٨٤)، ومسلم (١٧١٣)؛ بلفظ مقارب، من حديث

إليه، وفي ذلك - لا ريب - أنصع دليل على عِظمته وأمانته، وعلى صدقه في كل ما يُبلغ عن ربه، وعلى أن القرآن ليس من تأليفه ووُضعه، ولكن تنزيل العزيز الرحيم.

آيات العِتَاب نوعان:

العِتَاب المُوجَّه للرسول ﷺ في القرآن على نوعين: نوع لطيف لين، ونوع [قوي].
... ولنمثل لهما بأمثلة ثلاثة:

المثال الأول: قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الْإِذْيَبَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَذِيبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وذلك أنه عليه [الصلاة و] السلام كان قد أذن لبعض المنافقين في التخلف عن غزوة تبوك حين جاؤوا يستأذنون ويعتذرون، فقَبِلَ منهم تلك الأعذار أَخْذًا بطواهرهم، ودَفْعًا لأن يُقال: إنه لا يقبل العُذر من أصحاب الأعذار^(١)، ولكن الله تعالى عاتبه كما ترى، وأَمَرَهُ بكمال الثبُت والتحري، وألَّا ينخدع بتلك الظواهر؛ فإن من ورائها أسفل المقاصد، "والله أعلم بما يبيتون"، ولعله لم يخف عليك لُطف هذا العِتَاب بتصدير العفو، فبه خطابًا للرسول من ربّ الأرباب!

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُمْتِخَنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [١٧] ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [١٨] ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٧-٦٩]، وذلك أنه وقع في أسر المسلمين يوم بدر سبعون من أشرف قريش، فاستشار الرسول أصحابه فيهم، فمنهم من اشتدَّ وأبى عليهم إلَّا السيف، ومنهم من رَقَّ لحالهم وأشار بقبول الفداء منهم. وكان الرسول ﷺ مطبوعًا على الرحمة، ما خُير بين أمرين إلَّا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً، فرجَّح بمقتضى طَبْعِهِ الكريم ورحمته الواسعة رأى من أشار بقبول الفداء عسى أن يُسْلِمُوا أو يُخْرِجَ الله من أصلاهم من يعبده ويُمجِّده؛ ولينتفع المسلمون بمال الفدية في شؤونهم الخاصة والعامة، ولكن ما لَبِثَ حتى نزلت الآيات الكريمة المذكورة^(٢)، وفيها تسجيل لخطأ ذلك الاجتهاد المحمدي. فلو كان القرآن كلامه ﷺ ما سجَّلَ على نفسه ذلك الخطأ!

(١) انظر: تفسير الطبري (١٤/ ٢٧٣، ٤٢٦-٤٢٧)، الدر المنثور (٤/ ٢١٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٦٣) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

أمر آخر: في هذه الآيات ظاهرة عجيبة، هي الجمع بين مُتَقَابِلَات لا تجتمع في نفس بشر على هذا الوجه، فَصَدَرُهَا استنكار للفعل: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُتَخَذَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]. وَعَقِبَ هذا الاستنكار عِتَاب قَاسٍ مُرٍّ، وتخويف من العذاب: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ غَزِيرٌ حَكِيمٌ﴾ (٦٧) لَوْلَا كَتَبَ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٧، ٦٨]، وفي أثر هذا الاستنكار والعِتَاب والتخويف إِذْنٌ بِالْأَكْلِ، وَوَصَفَ له بالطيب والحل، وبشارة بالمغفرة والرحمة لمن أكل: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَأَقْبُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٩]، ومثلك يعلم أَنَّ نَظْمَ هذه المُتَقَابِلَات في سِلْكٍ واحد بهذه الصورة لآمر واحد ومأمور واحد، لا يمكن أن يصدر من نفس بشرية هكذا من غير فاصل بين الإنكار والإذن، ولا بين المدح والذم، ولا بين الوعيد والوعد؛ لأنَّ من طبيعة البشر أن يشغلهم شأن عن شأن، ولا يجتمع لهم في أمر واحد ووقت واحد خاطران مُتَقَابِلَان، ولا حالان مُتَنَافِيَان، كالغضب والرضا، والاستهجان والاستحسان، بل إذا تواردا على النفس فإنما يَرْدَان مُتَعَاكِبَيْن في رَمَتَيْن، وإذا تعاقبا فاللاحق منهما يمحو السابق، وإذا محاه لم يَبْقَ معنى لإثباته وتسجيله، بل من الطبيعي تَرْكُهُ والإضراب عنه، خصوصًا إذا كان هذا الخاطر الأول وإعلانًا لتخطئة المتكلم ونَقْدِهِ وَلَوْمِهِ كقبول الفداء في هذا المقام وأكله...

المثال الثالث: قوله ﷺ: ﴿عَسَ وَتَوَلَّى﴾ (١) أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى (٢) وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يُرَى (٣) أَوْ يَذْكُرُ فَنَنْفَعُهُ الذِّكْرَى (٤) أَمَّا مَنْ أَسْتَفْتَى (٥) فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى (٦) وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَرْكَبَ (٧) وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى (٨) وَهُوَ يَخْشَى (٩) فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى (١٠) كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ [عبس: ١-١١]، وذلك أَنَّ النبي ﷺ كان مُشْتَغَلًا ذات يوم بدعوة أشرف من قريش إلى الإسلام، وإذا عبد الله بن أم مكتوم يجيء ويسأل الرسول ﷺ. وكان عبد الله رجلًا أعمى تَشَرَّفَ بهداية الإسلام من قبل، ولم يُقدِّر تشاغله بدعاية هؤلاء الصناديد الذين كان النبي ﷺ حريصًا على هدايتهم كُلِّ الحرص، وكان يَسْتَمِيلُهُمْ وَيَتَأَلَّفُهُمْ إِلَيْهِ طَمَعًا فِي أَنْ يُسَلِّمُوا، فَلَا تَلَبَّثَ جماهير العرب أن تقتدي بهم في إسلامهم. وفي أي شيء جاء هذا الصحابي يسأل؟ إنه مسلم، فطبيعي أنه لم يسأله عن الإسلام، بل جاء يَسْتَزِيدُهُ من الهداية والعلم، ويقول: "يا رسول الله، علمني مما علمك الله".

وجد الرسول ﷺ نفسه بين قوم غلاظ مشركين يدعوهم إلى الإسلام، ورجل وديع مسلم يَسْتَزِيدُهُ من العلم، فأثر الإقبال على أولئك الصناديد، وعبس في وجه ابن أم مكتوم

هذا وأعرض عنه، لا احتقاراً له وغَضاً من شأنه، ولكن حرصاً على هداية هؤلاء، وخوفاً من أن تُفوت هذه الفرصة السانحة لدعوتهم، فأنزل الله على رسوله ﷺ تلك الآيات السالفة يُعاتبه فيها ذلك العتاب...، ويُفهمه أن حرصه على الهداية ما كان ينبغي أن يصل به إلى حدّ الإقبال الشديد على هؤلاء الصناديد وهم عنه مُعْرِضُونَ، ولا إلى حدّ الإعراض العابس في وجه هذا الضعيف الأعمى، وهو عليه مُقبل^(١).

وكأنني بك تُحس معي حرارة هذا العتاب؛ وذلك لتقرير مبدأ من المبادئ العالية، هو الإعراض عن المُعرضين مهما عظم شأنهم، والإقبال على المُقبلين مهما رَقَّ حالهم: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ، وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨]، ولعلك تُلَمِّح معي من وراء هذا العتاب رحمة الرسول ﷺ بأعدائه، وإخلاصه لدعوته، وتَفَانِيهِ في وظيفته، وحرصه على هداية الناس أجمعين. زاده الله شرفاً على شرفه، وعزاً على عزّه. آمين.

الوجه التاسع: ما نزل بعد طول انتظار:

ومعنى هذا أن في القرآن آيات كثيرة تناولت مُهمات الأمور، ومع ذلك لم تنزل إلّا بعد تَلَبُّث وطول انتظار، فدلّ هذا على أن القرآن كلام الله لا كلام محمد ﷺ؛ لأنه لو كان كلام محمد ﷺ ما كان معنى لهذا الانتظار؛ فإنّ الانتظار في ذاته شاق، وتعلّقه بمهمات الأمور يجعله أشقّ، خصوصاً على رجل عظيم يتحدّى قومه، بل تحدّى العالم كلّه!.

وليبيان هذا الوجه نُمثل بأمثلة... [أربعة]:

أولها: حادثُ تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، نزل فيه قول الله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلُوبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]^(٢)، فأنت تفهم معي من هذه الآية أن محمداً ﷺ كان يتحرّق شوقاً إلى تحويل القبلة إلى الكعبة، ومن أجل ذلك كان يُقلِّب وجهه في

(١) أخرجه الترمذي (٣٣٣١) من حديث عائشة رضي الله عنها وصححه ابن حبان (٥٣٥)، وقال الحاكم (٢/ ٥١٤): "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، وصحح إسناده الألباني في صحيح الترمذي (٣٣١/ ٧).

(٢) تقدم تخريجه.

السماء تَلَهَّفًا إلى نزول الوحي بهذا التحويل. ولقد طال به الأمر سنة ونصف سنة وهو يستقبل بيت المقدس^(١)، فلو كان القرآن من وَضَعَهُ لَنَفَسَ عن نفسه وأسعفها بهذا الذي تهفو إليه نَفْسُهُ ويصبو إليه قومه؛ لأنَّ الكعبة - في نظرهم - هي مفخرتهم ومفخرة آبائهم من قبلهم.

ثانيها: حادث الإفك، وهو من أخطر الأحداث وأشنعها، لم ينزل القرآن فيه إلّا بعد أن مضى على الحادث قرابة أربعين يومًا. على حين أنه يتصل بعرض الرسول ﷺ وعرض صديقه الأول أبي بكر ﷺ، وقام على اتهام أم المؤمنين عائشة الصديقة بنت الصديق، ورُميها بأقذر العار وهو عار الزنا. فلو كان القرآن كلام محمد ﷺ ما بخل على نفسه بتلك الآيات التي تُنقِذُ سُمعته وسُمتة زوجه الحصان الطاهرة؛ ولَمَّا انتظر يومًا واحدًا في القضاء على هذه الوشايات الحقيرة الآثمة التي تولّى كِبَرُهَا أعداء الله المنافقون. اقرأ قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ﴾ - إلى قوله: - ﴿وَلَيْكَ مُبْرَءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ في سورة النور [الآية: ١١-٢٦]، ثم حَدَّثَنِي بعد قراءتها: ألم يكن الواجب على محمد ﷺ أن يُعَجِّلَ الحكم بهذه البراءة لو كان الأمر إليه، خصوصًا أنه قد علّم الناس وجوب الدِّفاع عن العِرض ولو بالنفس؟ ثم أخبرني: ألا ترى فارقًا كبيرًا بين هذه اللغة الجريئة القاطعة، المنذرة والمبشرة التي صِيغَتْ بها آيات البراءة، وبين لغة الرسول ﷺ الحَذرة المُتَحَفِّظَة التي رُوِيَتْ عنه في هذه الحادثة؟ إن كنت في شكٍّ فأمامك آيات البراءة، وهاك كلمتين مما أُثِرَ عنه في هذا الأمر الجَلَل: ورد أنه قال حين طال الانتظار وبلغت القلوب الحناجر: "... [ما علمت على أهلي] إلّا خيرًا"^(٢). وورد أنه قال قبيل الساعة التي نزلت فيها آيات البراءة: "يا عائشة، أما إنه قد بلغني كذا وكذا، فإن كنت بريئة فسيبرئك الله، وإن كنت أَلَمْتُ بذنب فاستغفري الله"^(٣).

فهل يجوز في عقل عاقل أن يكون صاحب هذا الكلام هو صاحب آيات البراءة؟ دع عنك الأسلوبين، ولكن تأمل في... الكلامين، [تجد] تَمَيَّزَ السيد من المَسُود، والعابد من المعبود!

(١) في صحيح البخاري (٣٩٩، ٧٢٥٢) من حديث البراء بن عازب ﷺ: "لما قدم رسول الله ﷺ المدينة صلى نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهرًا، وكان يجب أن يوجه إلى الكعبة".

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٦١، ٢٦٦١، ٤١٤١، ٤٧٥٠، ٧٣٦٩)، ومسلم (٢٧٧٠).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٦١، ٤١٤١، ٤٦٩٠، ٤٧٥٠)، ومسلم (٢٧٧٠) من حديث عائشة ﷺ.

... [ثالثها]: ما ورد أنه لما نزل قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ

يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]: انخلعت قلوب الصحابة رضي الله عنهم، وذعروا دُعرًا شديدًا؛ لأنهم فهموا من هذه الآية أن الله تعالى سيحاسبهم على كل ما يجول بخاطرهم ولو كانت خواطر رديئة، ثم سألوا فقالوا: يا رسول الله، أنزلت علينا هذه الآية ولا نطبقها، فقال لهم النبي ﷺ: "أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم: سمعنا وعصينا؛ بل قولوا: سمعنا وأطعنا، غفرانك ربنا وإليك المصير"، فجعلوا يقولونها، ويضرعون إلى الله بها حتى أنزل -تقدّست أسماؤه- الآية الأخيرة من سورة البقرة، وهي: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] إلى آخر السورة^(١). فسكنت نفوسهم واطمأنت قلوبهم، وفهموا أنهم لا يحاسبون إلا على ما يقع تحت اختيارهم، وفي دائرة طاقتهم من... عزم وقول وعمل. أما خلجات الضمائر العابرة، وخطرات السوء -ولو كانت كافرة- فلا يتعلّق بها تكليف؛ لأنها ليست في مقدور العبد، والقرآن يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فأنت ترى أن النبي ﷺ لم يبيّن لهم هذا البيان حين سألوه؛ لأنه لم يُوحَ وقتئذٍ إليه، ولو كان من وحي نفسه كما يقول الأفّاكون لأسّغف أصحابه بالآية الأخيرة، وأنقذهم من هول هذا الخوف الذي أكل قلوبهم، لا سيما أنهم أصحابه وهو نبيّهم، ومن خلّقه الرحمة خصوصًا بهم: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، وأيضًا لو كان يملك هذا الكلام لعاجلهم بالبيان، وإلا كان كاتمًا للعلم...

[رابعها]: ورد أن كبير المنافقين عبد الله بن أبيّ لما توفي قام إليه النبي ﷺ فكفّنه في ثوبه، وأراد أن يستغفر له، فقال له عمر: أستغفر له وتصلّي عليه وقد نهاك ربك؟ فقال ﷺ: إنما خيرني ربّي فقال: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، وسأزيده على السبعين، ثم صلّى عليه، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤]، فترك الصلاة عليهم.

(١) أخرجه مسلم (١٤٥، ١٤٦) من حديث أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم، بلفظ مقارب.

اقرأ الرواية بتمامها في الصحيحين^(١)، ثم نبئني: هل يُعقل أن يكون القرآن كلام محمد ﷺ مع ما ترى من أنه ﷺ فهم في الآية الأولى غير ما فهم عمر، ثم جاءت الآية الثانية... مؤيِّده لعمر؟...



الوجه العاشر: مظهر النبي ﷺ عند هبوط الوحي عليه:

وبيان ذلك: أن النبي ﷺ كان في أول عهده بالوحي يتعجل في تلقُّفه، ويُحرِّك لسانه بالقرآن من قبل أن يفرِّغ أمين الوحي من إيحائه إليه؛ وذلك للإسراع بحفظه والحرص على استظهاره حتى يُبلِّغه للناس كما أنزل. وكان ﷺ يجد من ذلك شِدَّة على نفسه فوق الشدَّة العظمى التي يُحسُّها من نزول الوحي عليه، حتى إن جبينه ليتفصَّد عرقاً في اليوم الشديد البرد^(٢)، وحتى إن جسمه لَيثقل بحيث يُحسُّ ثقله من بجواره، وحتى إن وجهه ليحمرَّ، ويُسمَع له غطيط. روى مسلم^(٣): "أنه ﷺ كان إذا نزل عليه الوحي كُرب لذلك وتربَّد وجهه الشريف"، فاقترضت رحمة الله بمصطفاه أن يُخفِّف عنه هذا العناء فأُنزل عليه في سورة القيامة: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾^(٤)، ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾^(٥)، ﴿إِذَا قَرَأَهُ فَأَنعِقْ قُرْآنَهُ﴾^(٦)، ﴿ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا نَبَإَهُ﴾^(٧) [القيامة: ١٦-١٩]. وهذا اطمأن الرسول ﷺ ثقة بأن الله قد تكفل له بأن يجمع القرآن في صدره، وأن يقرأه على الناس كاملاً لا ينقص كلمة ولا حرفاً، وأن يبين له معناه فلا تخفى عليه خافية منه. وكذلك قال الله في سورة الأعلى: ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنسَى﴾ [الأعلى: ٦]، وقال له مرة ثالثة في سورة طه: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ، وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ [طه: ١١٤].

ألا ترى في هذا كله نوراً يهدي إلى أن القرآن كلام الله وحده، ومُحال أن يكون كلام محمد ﷺ، وإلا لما احتاج إلى هذا العناء الذي كان يُعانيه في نزول القرآن عليه، ولكان الهدوء والسكون والصَّمت أجدي في إنضاج الفكرة وانتقاء ألفاظها لديه، ولما كان ثمة من داع إلى أن يُطمأن على حفظه وتبليغه وبيان معانيه! أضف إلى ذلك أن هذه الحال

(١) البخاري (١٢٦٩، ١٣٦٦، ٤٦٧٠، ٤٦٧١، ٤٦٧٢، ٥٧٩٦)، ومسلم (٤٠٠، ٢٧٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢) عن عائشة رضي الله عنها بلفظ: "ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد، فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصَّد عرقاً".

(٣) برقم: (١٦٩٠، ٢٣٣٤) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٥، ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٥٠٤٤، ٧٥٢٤)، ومسلم (٤٤٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

التي كانت تعرفه ﷺ عند الوحي لم تكن من عادته في تحضير كلامه لا قبل النبوة ولا بعدها، ولم تكن من عادة أحد من قومه، بل كان ديدنهم جميعاً تحضير الكلام في نفوسهم وكفى!



الوجه الحادي عشر: آية المباهلة:

وذلك أنَّ القرآن دعا إلى المُبَاهَلَة، وهي مُفَاعَلَة من الابتهاال والضراعة إلى الله بحرارة واجتهاد، فأبى المدعوون - وهم النصارى من أهل نجران - أن يستجيبوا لها، وخافوها ولاذوا بالفرار منها، مع أنها لا تُكَلِّفُهُمْ شيئاً سوى أن يأتوا بأبنائهم ونسائهم، ويأتي الرسول ﷺ بأبنائه ونسائه، ثم يجتمع الجميع في مكان واحد يبتهلون إلى الله ويضرعون إليه بإخلاص وقوة أن يُنزل لعنته وغضبه على من كان كاذباً من الفريقين. قال سبحانه في سورة آل عمران: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ (١١) إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ [آل عمران: ٦١، ٦٢].

"ورد أنه ﷺ لما دعاهم إلى المُبَاهَلَة قالوا: حتى ننظر!! فقال العاقب وكان ذا رأيهم: والله لقد عرفتم - يا معشر النصارى - أن محمداً نبي مُرْسَل، وما باهل قوم نبياً قط فعاش كبيرهم ولا نبت صغيرهم، ولئن فعلتم لتَهْلِكَنَّ!! فإن أبيتم إلا إلف دينكم فوادعوا الرجل وانصرفوا إلى بلادكم. فأتوا رسول الله ﷺ وقد غدا مُحْتَضِناً للحسين آخذاً بيد الحسن، وفاطمة تمشي خلفه، وعليّ خلفها وهو يقول: "إذا أنا دعوتُ فأْمَنُوا". فقال أسقف نجران: يا معشر النصارى، إني لأرى وجوهاً لو سألوها الله أن يُزيل جبلاً من مكانه لأزاله بها!! فلا تُبَاهِلُوا فتهلكوا، ولا يبقى على وجه الأرض نصراني! فقالوا: يا أبا القاسم، رأينا ألا نبأه لك. فصالحهم النبي ﷺ على ألفي حُلَّة كل سنة. فقال ﷺ: "والذي نفسي بيده، إن الهلاك قد تدلَّى على أهل نجران، ولو لاعنوا المُسِيخُوا قردة وخنازير" (١).

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٦/ ٤٧٩-٤٨٠)، وأبو نعيم في دلائل النبوة (٢٤٥)؛ بلفظ مقارب، وأصله في صحيح البخاري (٤٣٨٠)؛ بلفظ "جاء العاقب والسيد صاحباً نجران إلى رسول الله ﷺ يريدان أن يلاعنا، قال: فقال

وإنما ضَمَّ الأبناء والنساء - وإن كان المُبَاهَلَة مُختصة به وبمن يكذبه - لأن ذلك أكد في الدلالة على ثقته بحاله، واستيقانه بصدقه حتى جَرَّوْهُ عَلَى تَعْرِيضِ أَعَزَّتِهِ وَأَفْلَازِ كِبْدِهِ لذلك، ولم يقتصر على تَعْرِيضِ نفسه له، وعلى ثقته بكذب خَصْمِهِ حتى يهلك خَصْمَهُ مع أحبته وأَعَزَّتِهِ إن تمت المُبَاهَلَة. وخصَّ الأبناء والنساء لأنهم أَعَزُّ الأهل وألصقهم بالقلوب، وقَدَّمهم في الذِّكْر على الأنفس لينبئه على قُرب مكانهم ومنزلتهم. وفيه دليل على صحة نبوة النبي ﷺ لأنه لم يَزِرْ أحد من مُوافق أو مُخالف أنهم أجابوا إلى ذلك " انتهى من تفسير النسفي ^(١).

ونقول: أليس هذا دليلاً مادياً على أن القرآن كلام القادر على إنزال اللعنة وإهلاك الكاذب؟ ثم أليس قبول محمد ﷺ لهذه المُبَاهَلَة مع امتناع أعدائه دليلاً على أن صدقه في نبوته كان أمراً معروفاً مُقرَّراً حتى في نفوس مُخالفيه من أهل الكتاب؟ وإلا فلماذا نكصوا على أعقابهم ولاذوا بالفرار من المُبَاهَلَة؟ (تأمل كلمة العاقب وأسقف نجران في الرواية الأنفة)، لكنه الحقد والكبرياء أكلا قلوبهم، فحسدوه أن آتاه الله النبوة دونهم مع أنه أُمِّي وهم أهل كتاب، وكُبر عليهم أن يُؤْمِنُوا به وَيَدِينُوا له فَتَضِيع رِيَّاسَتِهِمْ، وَتَنْحَطْ مَنْزِلَتُهُمْ في نفوس العامة. والحسد والكبر من الحُجُب الكثيفة التي تحول بين المرء وسعادته، فالחסود لا يَسُود، والمتكبر مخذول لا يَسْتَرشد ولا يتوب: ﴿سَاصِرِفْ عَنْ آيَتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلَّاءَ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغِيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٦]. معاذاً بك اللهم من مقتك وغضبك، ومن كل ما يُؤدِّي إلى مقتك وغضبك، آمين.

الوجه الثاني عشر: عَجَز الرسول ﷺ عن الإتيان ببديل له:

وذلك أن أعداء الإسلام طلبوا من النبي ﷺ أن يأتي بقرآن غير هذا القرآن أو أن يُبدله، فلم يَفْعَلْ، وما ذاك إلا لأن القرآن ليس كلامه، بل هو خارج عن طوقه، أت من

= أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: لَا تَفْعَلْ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ كَانَ نَبِيًّا فَلَا عَنَّا لَا نُفْلِحُ نَحْنُ، وَلَا عَقِبُنَا مِنْ بَعْدِنَا، قَالَا: إِنَّا نُنْطِيقُ مَا سَأَلْتَنَا، وَابْعَثْ مَعَنَا رَجُلًا أَمِينًا، وَلَا تَبْعَثْ مَعَنَا إِلَّا أَمِينًا".

(١) مدارك التنزيل (١/ ٢٦١-٢٦٢) (بتصرف يسير).

فوقه، ولو كان كلامه لاستطاع أن يأتي بغيره، وأن يُبدله حين اقترحوا عليه، وحينئذ يكتسب أنصاراً إلى أنصاره، ويضم أعواناً إلى أعوانه، ويكون ذلك أزوج لدعوته التي يحرص على نجاحها، لكنه أعلن عجزه عن إجابة هذه المُقترحات، وأبدى مخاوفه إن هو أقدم على هذا الذي سألوه، وتصل من نسبة القرآن إليه مع أنه الفخر كل الفخر، وألقمهم حجراً في أفواههم بتلك الحجة التي أقامها عليهم، وهي أنه نشأ فيهم لا يعرف ولا يعرفون عنه ذلك الذي جاء به وهو القرآن.

اقرأ - إن شئت - هاتين الآيتين من سورة يونس: ﴿قَالَ الَّذِي لَّا يَرْجُو لِقَاءَنَا إِنَّهُ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَآئِ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٥، ١٦]، والمعنى: أن القرآن فوق طاقتي وليس من مقدوري، وما أنا إلا ناقل له، أتبع ما يوحي إلي منه، وإني أخاف سطوة صاحب هذا الكتاب إذا أنا تلاعبت بنصوه أو غيرت فيه، فالقرآن كلامه، ولو أراد ألا أكون رسولاً بينه وبينكم ما كانت لي حيلة إلى أن أتلو هذا الكتاب عليكم وتأخذوه عني، فقد نشأت بينكم ومكثت أكثر من أربعين سنة قبل نزوله - وهو عمر طويل - وأنتم لا تعرفون مني هذا الاستعداد الأعلى، ولا تسمعون مني مطلقاً مثل هذا الكلام المِعْجَز، ولم تأخذوا عليّ قط أي كذبت مرة على عبد من عباد الله، فكيف أكذب على الله بعد هذا العمر الطويل؟ ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾؟ يا لها كلمة فيها من لذة التعنيف والتخجيل بمقدار ما فيها من لفت النظر إلى قوة الدليل!!

الوجه الثالث عشر: الآيات التي تجرد الرسول ﷺ من نسبتها إليه:

وذلك أنك تقرأ القرآن فتجد فيه آيات كثيرة تجرد الرسول محمداً ﷺ من أن يكون له فيها حرف أو كلمة، وتصفه بأنه كان قبل نزول القرآن لا يدري ما الكتاب ولا الإيمان، وتمتن عليه بأن الله آتاه الكتاب والحكمة بعد أن كان بعيداً عنهما وغير مُستعد لهما، ولم يكن عنده رجاء من قبل لأن يكون منهّل هذا الفيض، ولا مشرق ذلك النور. اقرأ قوله سبحانه في سورة النساء: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣]، وقوله في ختام سورة الشورى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا

إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ﴿٥٢﴾ [الشورى: ٥٢]، وقوله في سورة القصص: ﴿وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَن يُلْقَىٰ إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٨٦].

بل كان ﷺ يخاف انقطاع هذا المدد الفياض عنه، فإذا فتر الوحي عَراه من الحُزن على فترته والتألف على عودته [ما لا يُقَادَرُ قَدْرُهُ] ... وأكثر من هذا أنه كان يخشى أن يتفَلَّت منه شيء أثناء إيحائه إليه لولا أن طمأنه الله عليه (كما تقدم شرحه في الوجه العاشر). وأكثر من هذا وذاك أنه كان يخاف أن يَنْزِع الله من قلبه ما أنزل عليه وحَفَظَه إياه: ﴿وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا يَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾ (٨٦) إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا ﴿٨٧﴾ [الإسراء: ٨٦، ٨٧].

قل لي - وربك - هل يَتَصَوَّر مُنْصِف على وَجْه الأرض أن القرآن كلام محمد ﷺ؛ بعدما قَصَصْنَا عليك من هذه الآيات التي تُجَرِّده من إنشائه ووضعها، بل تُجَرِّده من رجاء نزوله عليه قبل مَبْعَثِهِ، ومن رجاء بقاءه لديه بعد نزوله عليه؟ وهل يصح في الأذهان أن أحداً يَبْتَكِر بعقريته أمراً هو مَفْخَرَةُ المفاخر، ومعجزة المعجزات، ثم يقول للعالم في صراحة: ليس هذا الفخر فُخْرِي، وما هو من صُنْعِي، وما كان لدي استعداد أن آتي بشيء منه، وأنتم تعرفونني وتعرفون استعدادي من قبل؟

ألا إن هذا يُخَالِف العقل والمنطق، ويُجافي العُرف والعادة، ويُنافي مُقَرَّرَاتِ عِلْم النَّفْس وعلم الاجتماع، فإنَّ النفوس البشرية مجبولة على الرغبة في جلائل الأمور ومعاليلها، مطبوعة على حُبِّ كُلِّ ما يُخَلِّد ذِكْرَهَا ويرفع شأنها، لا سيما إذا كان ذلك نابغاً منها وصادراً عنها، وكان صاحب هذه النَّفْس صدوقاً ما كذب قط، رافعاً عَقِيرَتِهِ بزعامة الناس ودعوتهم إلى الحق. وليس شيء أَجَلَّ شأنًا ولا أخلَدَ ذِكْرًا من القرآن الكريم، الذي جَمَعَ الله به شَمْلَ أمة، وأقام به خير ملة، وأسس به أعظم دولة، فما كان لمحمد ﷺ أن يَزْهَد في هذا المجد الخالد، ولا أن يتنصّل من نسبته إليه لو كان من وَصْفِهِ وَصْنُهُ، وهو يدعو الخلق إلى الإيمان به وبما جاء به!.

وأي وَجْه لمحمد ﷺ في أن يتنصّل من نسبة القرآن إليه وهو صاحبه؟ إنه إن كان يطلب الِوْجَاهَةَ والعُلُوَّ والمجد، فليس شيء أَوْجَهَ له ولا أَعْلَى ولا أَمَجَد من أن يكون هذا القرآن كلامه، وإن كان يطلب هداية الناس، فالناس يَسُرُّهُمْ أن يأخذوا الهداية مُباشرة ممن يُعْجِزُ الجن والإنس بكلامه، ويتحدّى كُلَّ جيل وقبيل ببيانه، ويقهر كُلَّ مُعارض

ومُكابر ببرهانه. ولو كان القرآن من تأليف محمد ﷺ لأُثبت به ألوهيته بدلاً من نبوته؛ لأن هذا القرآن لا يمكن أن يصدر إلا عن إله - كما بينا في الوجوه السالفة للإعجاز - وإذن لكانت تلك الألوهية أبلغ في نجاح دعوته، وأرجى في ترويح ديانتها؛ لأن الناس تبهرهم الألوهية أكثر مما تبهرهم النبوة، ويُسرفهم أنهم أتباع إله أكثر من أن يُسرفهم أنهم أتباع رسول لم يخرج ولن يخرج يوماً من أرض العبودية، ولم يرتق ولن يرتقي يوماً إلى سماء الربوبية.

العبد عبد وإن تعالى والمولى مولى وإن تنزل^(١)

ولهذا كان أعداء الرسل كثيراً ما يعظم عليهم أن يخضعوا لرجل منهم، وكانوا يعجبون أن يوحى إلى بشر مثلهم، ويقترحون أن يروا الله جهرة، أو تنزل لهم الملائكة عياناً. فلو كان محمد ﷺ صاحب هذا التنزيل لخرج عن مستوى الخلق جملة، ولظهر في أفق الألوهية يُطل على العالم بعظمته تنقطع دونها الأعناق، وتخضع لها الرقاب، وأن يُحقق كل ما اقترحه معارضوه من الآيات، ولكنه اعترف بعبوديته حينذاك، وتبرأ من حوله وقوته إزاء هذا الكتاب وغيره من المعجزات وخوارق العادات. اقرأ في سورة الإسراء:

﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا ۝١٠ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ تَحْتِهَا نَاجِيَةٌ ۝١١ أَوْ تَنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةٌ مِنَ السَّمَاءِ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِيَ بِنَا آلِهَةً قَدِ اتَّخَذْتُمُ إِلَٰهِينَ ۝١٢﴾

تَنْزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرؤهٗ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ۝١٣ [الإسراء: ٩٠-٩٣].

الوجه الرابع عشر: تأثير القرآن ونجاحه:

ومعنى هذا: أن القرآن بلغ في تأثيره ونجاحه مبلغاً خرق به العادة في كل ما عُرف من كتب الله والناس، وخرج عن المعهود في سنن الله من التأثير النافع بالكلام وغير الكلام. وبيان ذلك: أن الإصلاح العام الذي جاء به القرآن، والانقلاب العالمي الذي تركه هذا الكتاب، ما حدث ولم يكن ليحدث في أي عهد من عهود التاريخ قديمه وحديثه إلا على أساس من الإيمان العميق القائم على وجدان قوي، بحيث يكون له من السلطان القاهر

(١) أوردها صاحب المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية ص ١١، ولم ينسبها لقائل معين.

على النفوس، والحُكم النافذ على العواطف والميُول ما يَصُدُّ الناس عن نَهْجهم الأول في عقائدهم التي توارثوها، وعبادتهم التي أَلْفُوها، وأخلاقهم التي نشؤوا عليها، وعاداتهم التي امتزجت بدمائهم، وما يحملهم على اعتناق هذا الدين الجديد الذي هدم تلك الموروثات فيهم، وحارب تلك الأوضاع المألوفة لديهم. لا أن تُحْمَلَ على الإيمان والإذعان، وتُدْفَع إلى العمل بوحى هذا الإيمان، وإذا فُرض أن يُؤمن بها أصحاب الاستعداد السليم، فإيمانهم مُجَرَّد حينئذ من قُوَّة الدَّفْع ودَفْعَةِ التَّخْوِيل، ولا سبيل في العادة إلى التأثير بها على الجماهير ونجاحها فيهم نجاحًا عامًّا إلا بأمرين:

أحدهما: تربية الأحداث وترويضهم عليها عِلْمًا وعملاً من عَهْد الطفولة.

والآخر: قوة حاکمة تَحْمِلُ الكبار على احترامها حَمَلًا بالقوة والقهر، ومع هذا وذاك فترية الصغار على هذا الغِرَار هيئات أن تكون تربية استقلالية؛ بل هي تقليدية تفقد الدليل والبرهان، وكذلك إجبار الكبار هيئات أن يَصِلَ إلى موضع الإذعان والوجدان!.

لكن القرآن الكريم وحده، وهو الذي نفخ الإيمان في الكبار والصغار نفخًا وبثه رُوحًا عامًّا، وأشعر النفوس بما جاء فيه إشعارًا، ودَفَعَهَا إلى التَّخَلِّي عن مَوروثاتها ومقدساتها جملة، وَحَمَلَهَا على التحلِّي بهديه الكريم عِلْمًا وعملاً، على حين إنَّ الذي أتى بهذا القرآن رجل أُمي لا دولة له ولا سلطان، ولا حكومة ولا جُنْد، ولا اضطهاد ولا إجبار، إنما هو الاقتناع والرغبة والرضا والإذعان: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. أما السيف ومشروعية الجهاد في الإسلام، فلم يكن لأجل تقرير عقيدة في نَفْس، ولا لإكراه شخص أو جماعة على عبادة، ولكن لدَفْع أصحاب السيوف عن [الوقوف في وَجْهه] ...، وَحَمَلَهُمْ على أن يتركوا دعوة الحق حُرَّة طليقة، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله.

هذا الأساس الذي وَضَعَهُ القرآن وحده هو سِرٌّ نهضته، وإن شئت فقل: ... هو نور هدايته، والرُّوح الساري لإحياء العالم بدعوته، وذلك عن طريق أسلوبه المُعْجَز الذي هَزَّ النفوس والمشاعر، ومَلَكَ القلوب والعقول، وكان له من السلطان ما جعل أعداءه منذ نزوله إلى اليوم يخشون بأسه وصَوْلَتَهُ، ويخافون تأثيره وعمله أكثر مما يخافون الجيوش الفاتحة، والحرب الجائحة؛ لأن سلطان الجيوش والحروب لا يعدو هياكل الأجسام والأشباح، أما سلطان هذا الكتاب فقد امتدَّ إلى حرائر النفوس وكرائم الأرواح، بما لم يعهد له نظير في أية نهضة من النَهْضَات!.

ولقد أشار القرآن نفسه إلى هذا الوجه من وجوه إعجازه، حين سَمَّى الله كتابه رُوحًا من أمره بقوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، وحين سماه نورًا بقوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]، وحين وَصَفَ بالحياة والنور من آمن به في قوله: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وفي قوله: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَوةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]، وفي قوله: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَسْجَابُ أُنْزِلَتْ بِهِ مِنَ السَّمَاءِ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٢٤].

هذا التأثير الخارق، أو النجاح الباهر الذي تَحَدَّثَ فيه، أدركه ولا يزال يُدركه كل مَنْ قرأ القرآن في تدبّر وإمعان ونَصَفَة، حاذقًا لأساليبه العربية، مُلمًّا بظروفه وأسباب نزوله. أما الذين لم يَحَذِّقُوا لغة العرب، ولم يُحِيطُوا بهذه الظروف والأسباب الخاصة فيَكْفِيهِمْ أن يسألوا التاريخ عما حَمَلَ هذا الكتاب من قوة مُحَوِّلة غَيَّرَت صورة العالم، ونقَلَت حدود الممالك عن طريق استيلائها على قلوب المُخاطبين به لأول مرة استيلاء أشبه بالقَهْر وما هو بالقَهْر، وأَفْعَلَ من السَّحَر وما هو بالسَّحَر، سواء في ذلك أنصاره وأعداؤه، ومُحَالِفُوهُ ومُخَالِفُوهُ! وما ذاك إِلَّا لأنهم ذاقوا بسلامة فِطْرَتِهم العربية بلاغته، وكَمَسُوا بِحَاسَّتِهِم البيانية إعجازه، فوجد [كتاب الله] ... موضعًا في نُفوسهم [لِعِظَاتِهِ] ... أو لهطول غيثه وانبلاج أنواره!.

تأثيره في أعدائه:

أما أعداؤه المُشركون فقد ثبت أنه جَذَبَهُم إليه بَقُوته في مَظَاهِر كثيرة، نذكر بعضها على سبيل التمثيل:

المظهر الأول: أَنَّ هَؤُلَاءِ المُشركين مع حَرْبِهِم له، وَنُفُورِهِم مما جاء به، كانوا يَخْرُجُونَ فِي جَنَحِ اللَّيْلِ الْبَهِيمِ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْهِ وَالْمُسْلِمُونَ يُرْتَلُونَ فِي بُيُوتِهِمْ!!^(١) فهل ذاك إِلَّا لأنه اسْتَوَلَى عَلَى مَسَاعِرِهِمْ؟ ولكن أبى عليهم عِنادهم وكبرهم وكراهِتَهُم للحق أن يؤمنوا به: ﴿بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُم لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٠].

المظهر الثاني: أن أئمة الكفر منهم كانوا يجتهدون في صدّ رسول الله ﷺ عن قراءته في المسجد الحرام وفي مجامع العرب وأسواقهم، وكذلك كانوا يمتنعون المسلمين من إظهاره، حتى لقد هالهم من أبي بكر رضي الله عنه أن يُصَلِّيَ به في فناء داره؛ وذلك لأن الأولاد والنساء كانوا يجتمعون عليه يستمتعون بِلَذَّةِ هذا الحديث، ويتأثرون به، ويَهْتَرُونَ له!^(١)

المظهر الثالث: أنهم دُعِرُوا دُعْرًا شديدًا من قوة تأثيره ونُفُوذِهِ إلى النفوس على رغم صدّهم عنه واضطهادهم لمن أذعن له، فتَوَاصَوْا على ألا يسمَعُوهُ، وتَعَاقَدُوا على أن يَلْغُوا فيه إذا سمعوه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَافِیَةُ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [فصلت ٢٦]!

المظهر الرابع: أن بعض شجعانهم وصناديدهم، كان الواحد منهم يَحْمِلُهُ طُغْيَانُهُ وَكُفْرُهُ، وَيُحَمِّسُهُ لموروثه على أن يخرج من بيته شاهرًا سيفه، مُعَلِّنًا غَدْرَهُ، ناوِيًا القضاء على دعوة القرآن ومن جاء بالقرآن، فما يَلْبَثُ حين تُدْرِكُهُ لَمَحَةٌ من لمحات العناية، وينصت إلى صوت القرآن في سورة أو آية، أن يذلل للحق ويخشع، ويؤمن بالله ورسوله وكتابه ويخضع. وإن أردت شاهدًا على هذا فاستعرض قصة إسلام عمر وهي مشهورة^(٢)، أو فتأمل كيف أسلم سعد بن معاذ سيد قبيلة الأوس هو وابن أخيه أسيد بن

(١) أخرجه البخاري (٤٧٦، ٣٩٠٥).

(٢) وردت روايات كثيرة في قصة إسلام عمر رضي الله عنه، وسنقتصر على تخريج ما له تعلق بتأثيره بالقرآن: ما أخرجه أحمد (١٠٧)، عن عمر رضي الله عنه قال: "خرجت أتعرض رسول الله ﷺ قبل أن أسلم، فوجدته قد سبقني إلى المسجد، فمضت خلفه، فاستفتح سورة الحاقة، فجعلت أعجب من تأليف القرآن، قال فقلت: هذا والله شاعر كما قالت قريش، قال: فقرأ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٢﴾﴾. قال: قلت: كاهن، قال: ﴿وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا تَدَّكُرُونَ ﴿٣﴾﴾ نَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤﴾ وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴿٥﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٦﴾ ثُمَّ لَقَطْنَا مِنْهُ الْآلِثِينَ ﴿٧﴾ فَمَا يَنْكُرُونَ أَحَدُهُمْ حَنِيزِينَ ﴿٨﴾﴾ إلى آخر السورة. قال: فوقع الإسلام في قلبي كل موقع". قال الهيثمي في المجمع: "رجاله ثقات، إلا أن شريح بن عبيد لم يدرك عمر" اهـ. وضعفه أحمد شاكر في تحقيق المسند (١٠٤).

وأما القصة المشهورة في ذهابه إلى أخته وختنه سعيد بن زيد، فقد تعددت الروايات في ذلك: رواية أنس رضي الله عنه: أنه قرأ صدرًا من سورة طه. أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/ ٢٠٣)، والحاكم في المستدرک (٤/ ٥٩)، والبيهقي (٤١٣)، وفي الدلائل (٢/ ٢١٩-٢٢٠)، وابن عساكر في تاريخه (٤٤/ ٣٤). والرواية مدارها على القاسم بن عثمان أبي العلاء البصري. قال الذهبي في الميزان (٣/ ٣٧٥): "قال البخاري: له أحاديث لا يتابع عليها". وقال ابن حبان في الثقات (٥/ ٣٠٧): "ربما أخطأ".

رواية أسلم مولى عمر، وهي شبيهة برواية أنس، وفيها أنه قرأ صدرًا من سورة الحديد. أخرجه البيهقي في الدلائل (٢/ ٢١٦)، وابن عساكر في تاريخه (٤٤/ ٣٢)، وابن الأثير في أسد الغابة (٤/ ١٣٧)، وابن سيد الناس في عيون الأثر (١/ ١٤٣). كلهم من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنيني، وهو ضعيف. انظر: ميزان الاعتدال (١/ ١٧٩-١٨٠)، تقريب التهذيب ص ٩٩.

حُضِيرٌ عليه السلام ^(١)، وإليك كلمة قصيرة عن إسلام سعد وأُسيد فيها نفع كثير:

تروي كتب السيرة أن رسول الله ﷺ وهو في مكة قبل الهجرة أرسل مع أهل المدينة الذي جاؤوا وبايعوه بيعة العقبة، مَبْعُوثَيْنِ جليلَيْنِ يعلمانهم الإسلام، وينشرانه في المدينة، هما مصعب بن عمير وعبد الله بن أم مكتوم رضي الله عنهما، وقد نجح هذان في مهمتهما أكبر نجاح، وأحدثا في المدينة [دعوة إسلامية] ... جَزَعَ لها سعد بن معاذ سيد قبيلة الأوس، حتى قال لابن أخيه أُسيد بن حُضير: ألا تذهب إلى هذين الرجلين اللذين أتيا يُسَفِّهان ضعفاءنا فتزجرهما؟! فلما انتهى إليهما أُسيد قال لهما: ما جاء بكما تُسَفِّهان ضعفاءنا؟ ثم هدّدهما، وقال: اعتزلا إن كانت لكما في أنفسكما حاجة!! رضي الله عن مصعب، فقد تغاضى عن هذا التهديد، وقال لأُسيد في وقار المؤمن وثباته: أو تجلس فتسمع؟ فإن رضيت أمراً قبلته، وإن كرهته كَفَفْنَا عنك ما تكره! ثم قرأ مصعب القرآن وأُسيد يسمع، فما قام من مجلسه حتى أسلم، ثم كرّ راجعاً إلى سَعْد فقال له: والله ما رأيت بالرجلين بأساً! فغضب سعد، وذهب هو نفسه ثائراً مُتَاجِراً، فاستقبله مصعب بما استقبل به أُسيداً،

= رواية ثوبان: وفيها أنه "سمع أخته تقرأ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّيْلَ الَّتِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، فقال: والله ما هذا بشعر ولا مهمته...". أخرجه الطبراني في الكبير (١٤٢٨). قال الهيثمي في المجمع (٩/ ٦٢): "فيه يزيد بن ربيعة الرحبي، وهو متروك. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وبقيه رجاله ثقات". ويزيد هذا "قال فيه البخاري: في أحاديثه مناكير، وقال أبو حاتم وغيره: ضعيف، وقال النسائي: متروك". ميزان الاعتدال (٤/ ٤٢٢).

رواية جابر رضي الله عنه، وفيها أنه سمع شيئاً لم يسمع مثله. أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٣٩)، من طريق يحيى بن يعلى الأسلمي، عن عبد الله بن المؤمل. وكلاهما ضعيفان. انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٥١٠)، (٤/ ٤١٥).

رواية ابن عباس رضي الله عنهما، وفيها: "فأخرجوا إلي صحيفة فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم»، قلت: أسماء طاهرة طيبة: ﴿طه﴾ ① مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْفَعَ ﴿طه: ١﴾ إلى قوله: ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [طه: ٨]، فَتَعَظَّمْتُ في صدري، وقلت: من هذا قَرَّتْ قريش؟ ثم شُرح صدري للإسلام...". أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٧٨٩)، وابن عساکر في تاريخه (٤٤/ ٣٠)، والذهبي في تاريخ الإسلام (١/ ١٧٩-١٨٠)، والحديث ضعف إسناده الذهبي في تاريخ الإسلام، فيه إسحاق بن أبي فروة.

رواية الزهري، وهي من مراسيله، وفيها اختلاف كثير عن باقي الروايات. أخرجه عبد الرزاق (٩٧١٩).

مرسل عطاء ومجاهد، وفيها أنه سمع لقراءة النبي ﷺ عند الكعبة، فرق قلبه لذلك وبكى ودخل الإسلام. أخرجه ابن إسحاق كما في سيرة ابن هشام (٢/ ٥١٠-٣٤٧) عن عبد الله بن أبي نجيع المكي، عن أصحابه: عطاء، ومجاهد، أو عمن روى ذلك. وفيها ثلاثة علل: الإرسال، وتدليس ابن أبي نجيع، والإيهام في أصحاب ابن أبي نجيع.

فالذي يظهر من مجموع الطرق: أن سماع عمر للقرآن قبل إسلامه وتأثره بذلك حدث بأي صورة كانت. والله أعلم.

وللمزيد حول قصة إسلام عمر انظر: (<https://goo.gl/Qv6zjM>).

(١) أخرجه ابن إسحاق كما في سيرة ابن هشام (١/ ٤٣٥).

وانتهى الأمر بإسلامه -أيضاً-، ثم كَرَّ راجعاً، فجمَعَ قبيلته وقال لهم: ما تعدُّونني فيكم؟ قالوا: سيدنا وابن سيدنا. فقال سعد: كلام رجالكم ونسائكم عليّ حرام حتى تسلموا. فأسلموا أجمعين!

تأثير القرآن في نفوس أوليائه:

تلك مظاهر لفعل القرآن بنفوس شائثيه، فهل تدري ماذا فعل بهم بعد أن دانوا له وآمنوا به، وأصبحوا من تابعيه ومُحبِّيه؟ لعلَّك لم تنسَ ما فعل القرآن بعمَر وسعد وأُسَيد الذين نَوَّهنا بهم بين يديك. ألم يعودوا من خيرة جنود الإسلام ودُعائه من يوم أسلموا، بل من ساعة أسلموا؟ وهناك مظاهر أربعة لهذا الضرب -أيضاً-:

المظهر الأول: تنافسهم في حفظه وقراءته في الصلاة وفي غير الصلاة، حتى لقد طاب لهم أن يَهْجروا لذيذ منامهم من أجل تَهْجُدَهم به في الأسحار، ومُناجاتهم العزيز الغفار. وما كان هذا حالاً نادراً فيهم، بل ورد أنَّ المارَّ على بيوت الصحابة بالليل كان يَسْمَعُ لها دَوِيًّا كدَوِي النَّحْلِ بالقرآن! وكان التفاضل بينهم بمقدار ما يحفظ أحدهم من القرآن! وكانت المرأة ترضى، بل تغتبط أن يكون مهرها سورة يُعَلِّمها إياها زوجها من القرآن؟.

المظهر الثاني: عمَلُهم به، وتنفِيزُهم لتعاليمه في كلِّ شأن من شؤونهم، تاركين كلَّ ما كانوا عليه مما يُخَالِفُ تعاليمه، ويُجافي هداياته؛ طَيِّبةً بذلك نفوسهم، طَيِّعةً أجسامهم، سَخِيَّةً أيديهم وأرواحهم، حتى صَهَرَهُم القرآن في بَوْتَقَتِهِ، وأخرجهم للعالم خلقاً آخر مستقيم العقيدة، قويم العبادة، طاهر العادة، كريم الخلق، نَبِيل المَطْمَح!.

المظهر الثالث: استنْسَالُهم في نَشْرِ القرآن والدفاع عنه وعن هدايته، فأخلصوا له، وصدَّقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نَحْبَهُ وهو مُدافع عنه، ومنهم من انتظر حتى أتاه اليقين وهو مُجاهد في سبيله، مُضَحِّ بنفسه ونفيسه. ولقد بلغ الأمر إلى حدِّ أنَّ الرسول ﷺ كان يَرُدُّ بعض من يَنْطَوِّع بالجُنْدِيَّة من الشباب لحدَّاثَةِ أسنانهم، وكان كثير من ذوي الأعدار يُؤْلِمُهم التَّخَلُّف عن الغزو حتى يضطر الرسول ﷺ أن يَتَخَلَّف معهم جَبْرًا لخطارهم، ويُرسِل سراياه وبُعوثه بعد أن يُنظِّمها ويُزوِّدها بما تحتاجه ولا يخرج معهم. روى... الشيخان^(١) أنَّ رسول الله ﷺ قال: "والذي نفس محمد بيده، لولا أن أشقَّ على

المسلمين ما قعدتْ خلاف سَرِيَّة تغزو في سبيل الله أبداً، ولكن لا أجد سَعَةً فأحملهم، ولا يجدون سَعَةً، ويشق عليهم أن يَتَخَلَّفُوا عني. والذي نفس محمد بيده، لوددت أن أغزو في سبيل الله فأقتل، ثم أغزو فأقتل ثم أغزو فأقتل!".

المظهر الرابع: ذلك النجاح الباهر الذي أحرزه القرآن في هداية العالم، فقد وُجد قبل النبي ﷺ أنبياء ومصلحون، وعلماء ومُشْتَرِعُونَ، وفلاسفة وأخلاقيون، وحكّام ومُتَحَكِّمُونَ، فما تَسَنَّى لأحد من هؤلاء، بل ما تَسَنَّى لجميعهم أن يُحْدِثُوا مثل هذه النهضة الرائعة التي أحدثها محمد ﷺ في العقائد والأخلاق، وفي العبادات والمعاملات، وفي السياسة والإدارة، وفي كافة نواحي الإصلاح الإنساني. وما كان لمحمد ﷺ ولا لألف رجل غير محمد ﷺ أن يأتوا بمثل هذا الدستور الصالح، الذي أحيّا مَوَات الأمة العربية في أقل من عشرين سنة، ثم نَفَخَ فيهم من رُوحه، فهَبُّوا بعد وفاته يُنْقِذُونَ العالم، فَفَتَحُوا مُلْك كسرى وقيصر، ووضعوا رِجلاً في الشرق ورجلاً في الغرب، وخَفَقَت رايتهم على نِصْف المعمور في أقل من قَرْنٍ ونِصْف قَرْنٍ من الزمان.

أفسح هذا، أم هو برهان عقلي لِمَحَه المُنصفون من الباحثين، فاكتفوا من محمد ﷺ بهذا النجاح الباهر دليلاً على أنه رسول من رب العالمين؟!

هذا فيلسوف من فلاسفة فرنسا يذكر في كتاب له ما زعمه دعاة النصرانية من أن محمداً ﷺ لم يأت بآية على نُبُوته كآيات موسى وعيسى، ثم يُفَنِّد هذا الزعم ويقول: "إن محمداً كان يقرأ القرآن خاشعاً آواها مُتَأَلِّهاً، فتفعل قراءته في جَذْب الناس إلى الإيمان به ما لم تفعله جميع آيات الأنبياء الأولين"^(١)!

أجل، لقد صَدَق الرجل، فإنَّ فِعْل القرآن في نفوس العرب كان أشدَّ وأرقى وأبلغ مما فَعَلَتْ معجزات جميع الأنبياء. وإن شئت مُقارَنة بسيطة فهذا موسى ﷺ قد أتى... بآيات باهرة من عصا يليقها فإذا هي ثعبان مبین، ومن يَدٍ يُخرجها فإذا هي بيضاء للناظرين، ومن انفلاق البحر فإذا هو طريق يابسة يمشون فيها ناجين آمنين، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة في مصر وفي طُور سينا مدة التَّيَّه. فهل تعلم مدى تأثير هذه الهدايات في

(١) الوحي المحمدي لرشيد رضا ص ١١٣ (بتصرف يسير). وقال: "رأيت شيخنا الأستاذ الإمام محمد عبده؛ يطالع في كتاب، قال لي: إنه لأحد فلاسفة فرنسا، وأسمعني منه ما ذكرت خلاصته هنا، ولم أحفظ اسم الكتاب ولا اسم مؤلفه منه".

إيمانهم بالله ووحدايته، وإخلاصهم لدينه ونصرة رسوله ﷺ؟ إنهم ما كادوا يخرجون من البحر بهذه المعجزة الإلهية الكبرى، ويرون بأعينهم عبدة الأصنام والأوثان، حتى كان منهم ما حكاه الله في القرآن: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَمُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾ إِنَّ هَؤُلَاءِ مَتَّبِعُوا هُمْ فِيهِ وَيَبْطِلُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٩﴾ قَالَ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْيَعِيَكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْآلِهَمِ﴾ [الأعراف: ١٣٨-١٤٠].

ثم لما ذهب موسى إلى مُنَاجَاة ربه، واستخلف عليهم أخاه هارون عليهما السلام، نسوا الله تعالى، وحنوا إلى ما وقر في نفوسهم من الوثنية المصرية وخرافاتهما، فعبدا العجل كما تحدثت سورة الأعراف بذلك: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَّهُ خَوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يَكْلِمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴿١٤٨﴾ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨، ١٤٩].

ولما دعاهم موسى إلى قتال الجبارين ودخول الأرض المقدسة التي كتب الله لهم، أبوا وخالفوا وفضلوا القعود والاستخذاء على الجِلاَد والنزول إلى ميادين الجهاد: ﴿قَالُوا يَمُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَدْخُلُهَا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴿١٥٢﴾ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ عَلَيْهِمْ وَ عَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٥٣﴾ قَالُوا يَمُوسَى إِنَّا لَن نَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقُلْنَا إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [المائدة: ٢٢-٢٤]، هؤلاء أصحاب موسى عليه السلام، فانظر إلى أصحاب محمد ﷺ كيف تأثروا بالقرآن، حتى ليحدث التاريخ عنهم أنهم قطعوا شجرة الرضوان^(١)؛ وهي تلك الشجرة التاريخية... التي ورد ذكرها في القرآن. وما هذا إلا لأن الناس تبركوا بها، فخاف عمر رضي الله عنه أن طال الزمان بالناس أن يعودوا إلى وثنياتهم ويعبدوها، فأمر بقطعها، ووافقه الصحابة رضي الله عنهم على ذلك!.

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٧٦)، وابن أبي شيبة (٢/ ٣٧٥)، والفاكهي في أخبار مكة (٢٨١٣)، وصحح إسناده إلى نافع ابن حجر في الفتح (٧/ ٤٤٨)، وضعفه الألباني في تحذير الساجد ص ٩٣-٩٤.

وكذلك يذكر التاريخ أن محمداً ﷺ استشار أصحابه حين عَزَمَ على قتال المشركين في غزوة بدر فقالوا: ... [”لو أمرتنا أن نُخِيضَها البحر لأخضناها، ولو أمرتنا أن نَضْرِبَ أكبادها إلى بَرْكِ الغِمَادِ“^(١) لفعلنا“^(٢)، ”لا نقول كما قال قوم موسى: (اذهب أنت وربك فقاتلا)، ولكننا نقاتل عن يمينك، وعن شمالك، وبين يديك وخلفك“^(٣)].

هكذا كانوا يُفَضِّلُونَ مصافحة المَنَيا في ميادين الجهاد، ويتهافون على الغزو طَمَعًا في الاستشهاد! وهكذا حَرَّضُوا على الموت، فوهبهم الله الحياة، وأتقنوا صناعة الموت، فدانت لهم الملوك، وعنت الكُماة! ﴿وَمَنْ جَاهِدْ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦]، ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠].

وجوه معلولة:

ذكر بعضهم وجوهاً أخرى للإعجاز، ولكنها لا تسلم في نظرنا من طَعْن؛ لأنَّ منها ما يتداخل بعضه في بعض، ومنها ما لا يجوز أن يكون وجهًا من وجوه الإعجاز بحال. ونُمثِّل لهذا الذي ذكروه بتلك الأوجه العشرة التي عدَّها القرطبي، وهي:

- (١) نَظَّمَهُ البديع المُخالف لكل نَظْمٍ معهود.
- (٢) أسلوبه العجيب المُخالف لجميع الأساليب.
- (٣) جَزَّالته التي لا تُمكن لمخلوق.
- (٤) التصرف في الألفاظ العربية على وَجْه لا يستقلُّ به عربي.
- (٥) الوفاء بالوعد المُدْرَك بالحُسن والعِيان، كوعد المؤمنين بالنصر وغير ذلك.
- (٦) الأخبار عن المُغيبات المُستقبلية التي لا يُطَّلَع عليها إلا بالوحي.
- (٧) ما تَضمَّنه القرآن من العلوم المختلفة التي بها قوام الأنام.
- (٨) اشتماله على الحِكم البالغة.

(١) موضع من وراء مكة بخمس ليال بناحية الساحل، وقيل: موضع بأقاصي هجر. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ١٢٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٧٩) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٩٥٢) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

٩) عدم الاختلاف والتناقض بين معانيه.

١٠) الإخبار عن الأمور التي تقدّمت من أول الدنيا إلى وقت نزوله بما لم تجر العادة بصدوره ممن لم يقرأ الكتاب، ولم يتعلّم، ولم يسافر إلى حيث يختلط بأهل الكتاب.

فإنّ المتأمل في هذه الأوجه يلاحظ أنّ أسلوب القرآن العجيب يشمل جرّالته التي لا تمكن لمخلوق، ويشمل التصرف في الألفاظ العربية على وجه لا يستقل به عربي. ويلاحظ -أيضاً- أنّ الوفاء بالوعد المُدرَك بالحسّ والعيان كوعد المؤمنين بالنّصر ينضوي تحت مضمون الإخبار بالمُعْجَبَات، وكذلك الأمور التي تقدمت من أول الدنيا إلى وقت نزوله تننظم في سلك الإخبار بالمُعْجَبَات. ويلاحظ كذلك أنّ الاشتمال على الحُكْم البالغة، وعدم الاختلاف والتناقض بين معانيه، لا يصلح واحد منها أن يكون وجهًا من وجوه الإعجاز؛ لأنهما لا يخرجان عن حدود الطاقة، بل كثيرًا ما نجد كلام الناس مُشتملاً على حُكْم وسليماً من التناقض والاختلاف.

وبعضهم جعل وجه الإعجاز في القرآن هو الفصاحة وحدها، وذلك غير سديد -أيضاً-؛ لأنّ مُجرد الفصاحة دون مُراعاة لمقتضى الحال أمر لا يخرج بالكلام عن المعهود في مقدور البَشَر، فكثيرًا ما يكون الكلام البشري فصيحًا، لكن تعوزه الخصائص والنّكات الزائدة التي هي مناط بلاغته في أقلّ درجاته فضلًا عن إعجازه...^(١)



(١) بعد ذلك رد المؤلف على القائلين بالصّرفَة. ثم أورد شبهات أخرى والجواب عنها.

قائمة المصادر

للاطلاع على فهرس المصادر والمراجع، من خلال الماسح الضوئي



فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
الفَصْرَةُ	٥
نبذة عن كتاب (مناهل العرفان).....	٧
المؤلف	٧
حجم الكتاب	٧
طبغات الكتاب.....	٧
عدد المباحث التي شرحها	٧
مميزاته	٧
طريقة التهذيب المُتَّبَعَة في هذا الكتاب	٨
المنهج العلمي المُتَّبَع في هذا الكتاب	٩
المبحث الأول في ذكر بعض المقدمات الضرورية المتعلقة بهذا الفن.....	١٣
❖ مقدمة	١٣
❖ المقدمة الأولى في تعريف علوم القرآن.....	١٥
❖ المقدمة الثانية في موضوع هذا العلم وفائده وأهميته وغايته.....	٢٨
أولاً: موضوعه	٢٨
ثانياً: فائده	٢٨
ثالثاً: أهميته	٢٩
رابعاً: غايته	٢٩
❖ المقدمة الثالثة في نشأة هذا العلم وتطوره والمراحل التي مرَّ بها.....	٣٠
١- القرن الأول للهجرة:	٣٠
أ- العهد النبوي:	٣٠
ب- عهد الخلفاء الراشدين.....	٣١
ج- مرحلة ما بعد الخلافة حتى نهاية القرن الأول الهجري	٣٣

- ٢- القَرْن الثاني للهجرة ٣٥
- ٣- القَرْن الثالث للهجرة ٣٦
- ٤- القرن الرابع والخامس للهجرة ٣٨
- ❖ المقدمة الرابعة في الكلام على أول ما أُلفَّ في هذا الفن (حسب الاصطلاح المتأخر) .. ٤٦
- المبحث الثاني في الوحي، والمعجزة، ونزول القرآن ٤٩
- ❖ أولاً: الوحي ٤٩
- حاجة الثقلين إلى الوحي ٤٩
- الوحي لغة ٥٥
- استعمالات لفظة (الوحي) في القرآن ٥٧
- الوحي شُرْعاً ٥٩
- أنواع الوحي (صور الوحي بمعناه الخاص) ٦٠
- صور مجيء الملك إلى الرسول ﷺ ٦٥
- الوحي من ناحية العقل: ٧٠
- ثانياً: المُعْجِزَةُ ٧٤
- أسماء المعجزة ٧٤
- حقيقة المعجزة ٧٤
- الفرق بين المعجزات والكرامات ٨٣
- الفرق بين المعجزات وغيرها من الخوارق ٨٥
- أنواع آيات الأنبياء من حيث الظهور والخفاء ٨٦
- أنواع آيات الأنبياء من حيث التعلّق بالزمان ٨٧
- أنواع آيات الأنبياء من حيث الانقضاء والبقاء ٨٧
- دلائل صدق الأنبياء ليست محصورة في المعجزات ٨٨
- ثالثاً: نزول القرآن ٩٢
- ١- معنى نزول القرآن ٩٣
- ٢- تنزّلات القرآن ٩٤
- ٣- مصدر تلقّي جبريل القرآن الكريم ٩٨
- ٤- ما الذي نزل به جبريل ﷺ؟ ٩٩
- ٥- مدّة هذا النزول ١٠٠
- ٦- دليل تنجيم هذا النزول ١٠١
- ٧- الحِكم والأسرار في تنجيم القرآن ١٠٢

- المبحث الثالث في أول ما نزل، وآخر ما نزل من القرآن..... ١١١
- أول ما نزل على الإطلاق ١١٢
- آخر ما نزل على الإطلاق ١١٤
- مثلاًن من أوائل وأواخر مخصوصة ١١٩
- المبحث الرابع في أسباب النزول ١٢٣
- ١- معنى سبب النزول ١٢٤
- ٢- فوائد معرفة أسباب النزول ١٢٦
- ٣- طريق معرفة سبب النزول ١٣١
- ٤- التعبير عن سبب النزول ١٣٢
- ٥- تعدد الأسباب والنازل واحد ١٣٣
- ٦- تعدد النازل والسبب واحد ١٤٠
- ٧- العموم والخصوص بين لفظ الشارع وسببه ١٤٢
- ٨- صورة السبب قطعية الدخول في العام ١٤٧
- المبحث الخامس في نزول القرآن على سبعة أحرف ١٥١
- ١- أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف ١٥٢
- ٢- شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة ١٥٨
- ٣- معنى نزول القرآن على سبعة أحرف ١٧١
- ٤- الوجوه السبعة في المذهب المختار ١٧٢
- ٥- لماذا اخترنا هذا المذهب ١٧٥
- ٦- النسبة بين هذه المذاهب ومذهب الرازي ١٨٠
- ٧- فيما يتعلق ببقاء الأحرف السبعة في المصاحف ١٨٢
- ٨- الأقوال الأخرى ودفعها ١٨٦
- ١٠- ردود إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة ١٩٣
- المبحث السادس في المكي والمدني من القرآن الكريم ١٩٧
- ١- الاصطلاحات في معنى المكي والمدني ١٩٧
- ٢- فائدة العلم بالمكي والمدني ٢٠٠
- ٣- الطريق الموصلة إلى معرفة المكي والمدني ٢٠٠
- ٤- الضوابط التي يُعرف بها المكي والمدني ٢٠١
- ٥- السور المكية، والمدنية، والمختلف فيها ٢٠٤
- ٦- أنواع السور المكية والمدنية ٢٠٥

- وَجُوهٌ تَتَعَلَّقُ بِالْمَكِيِّ وَالْمَدَنِيِّ ٢٠٧
- فُرُوقٌ أُخْرَى بَيْنَ الْمَكِيِّ وَالْمَدَنِيِّ ٢٠٨
- الْمَبْحَثُ السَّابِعُ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ وَتَارِيخِهِ، وَنَمَازِجُ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ ٢١١
- جَمْعُ الْقُرْآنِ بِمَعْنَى حِفْظِهِ فِي الصَّدُورِ ٢١١
- جَمْعُ الْقُرْآنِ بِمَعْنَى كِتَابَتِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٢٢
- جَمْعُ الْقُرْآنِ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٢٢٥
- تَنْفِيزُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْفِكْرَةِ ٢٢٦
- دُسْتُورُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابَةِ الصُّحُفِ ٢٣٠
- جَمْعُ الْقُرْآنِ عَلَى عَهْدِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٢٣٣
- تَنْفِيزُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِقَرَارِ الْجَمْعِ ٢٣٥
- دُسْتُورُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابَةِ الْمَصَاحِفِ ٢٣٥
- تَحْرِيقُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْمَصَاحِفِ وَالصُّحُفِ الْمَخَالَفَةِ ٢٣٧
- فَذَلِكَ ٢٣٩
- الدَّوَاعِي وَالْعَوَامِلُ الَّتِي تَوَافَرَتْ فِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حَتَّى اسْتَظْهَرُوا الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ وَتَثَبَّتَا فِيهِمَا ٢٤٠
- النَّاحِيَةُ الْأُولَى: الدَّوَاعِي وَالْعَوَامِلُ فِي حِفْظِ الصَّحَابَةِ لِلْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَنَقْلِهِمْ لَهَا ... ٢٤٠
- النَّاحِيَةُ الثَّانِيَّةُ: عَوَامِلُ تَثَبَّتِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ ٢٦٠
- الْمَبْحَثُ الثَّامِنُ فِي تَرْتِيبِ آيَاتِ الْقُرْآنِ وَسُورِهِ ٢٧٩
- مَعْنَى الْآيَةِ ٢٧٩
- أ- الْآيَةُ فِي اللُّغَةِ ٢٧٩
- ب- الْآيَةُ فِي الْإِصْطِلَاحِ ٢٨١
- طَرِيقَةُ مَعْرِفَةِ الْآيَةِ ٢٨٢
- عَدَدُ آيَاتِ الْقُرْآنِ ٢٨٥
- أَطْوَلُ آيَةٍ وَأَقْصَرُ آيَةٍ ٢٨٨
- فَوَائِدُ مَعْرِفَةِ الْآيَاتِ ٢٨٨
- تَرْتِيبُ آيَاتِ الْقُرْآنِ ٢٩٠
- تَرْتِيبُ السُّورِ ٢٩٢
- مَعْنَى السُّورَةِ ٢٩٢

٢٩٤.....	حكمة تسوير السور
٢٩٥.....	أقسام السور
٢٩٦.....	المذاهب في ترتيب السور
٣٠٩.....	المبحث التاسع في كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه وما يتعلق بذلك
٣٠٩.....	أ- الكتابة
٣١٠.....	شأن الكتابة في الإسلام
٣١١.....	كتابة القرآن
٣١٢.....	ب- رسم المصحف
٣١٣.....	قواعد رسم المصحف
٣١٣.....	مزايا الرسم العثماني
٣١٦.....	هل رسم المصحف توقيفي؟
٣١٧.....	أقوال العلماء في التزام الرسم العثماني
٣٢٢.....	ج- المصاحف تفصيلا
٣٢٢.....	الحروف السبعة، والمصاحف العثمانية
٣٢٢.....	الصُحف والمصاحف
٣٢٤.....	عدد المصاحف
٣٢٤.....	كيف أنفذ عثمان <small>رضي الله عنه</small> المصاحف العثمانية؟
٣٢٥.....	أين المصاحف العثمانية الآن؟
٣٢٦.....	المصاحف في دور التجويد والتَّحْسِين
٣٢٩.....	شكل المصاحف
٣٣٠.....	حكم نَقَط المصحف وشكله
٣٣٥.....	تجزئة المصحف
٣٣٧.....	احترام المصحف
٣٣٩.....	المبحث العاشر في القراءات والقراء
٣٣٩.....	أ- القراءات
٣٤٠.....	نشأة علم القراءات
٣٤٥.....	أعداد القراءات
٣٤٨.....	فوائد اختلاف القراءات
٣٤٨.....	أنواع اختلاف القراءات

ضابط قبول القراءات.....	٣٤٨
أنواع القراءات من حيث السند.....	٣٦٠
الآراء في القراءات السبع.....	٣٦٣
الآراء في القراءات الثلاث المُتَمِّمة للعشر.....	٣٦٨
التحقيق تواتر القراءات العشر كلّها.....	٣٦٩
ب- القراء.....	٣٨٤
القراء السبعة <small>عليه السلام</small>	٣٨٤
تمام القراء العشرة.....	٣٩١
تمام القراء الأربعة عشر.....	٣٩٢
حكم ما وراء العشر.....	٣٩٤
فذلكة البحث.....	٣٩٨
المبحث الحادي عشر في التفسير والمفسرين وما يتعلق بهما.....	٣٩٩
أ- التفسير.....	٣٩٩
التأويل.....	٤٠٠
التفسير تفسيران.....	٤٠٢
فضل التفسير والحاجة إليه.....	٤٠٢
ب- أقسام التفسير.....	٤٠٥
ج- التفسير المأثور.....	٤٠٧
د- المفسرون من الصحابة <small>عليهم السلام</small>	٤١٢
هـ- تفسير ابن عباس <small>عليه السلام</small>	٤١٥
و- الرواية عن غير ابن عباس من الصحابة <small>عليهم السلام</small>	٤١٩
ز- المفسرون من التابعين.....	٤٢١
طبقاتهم، ونقد المروى عنهم.....	٤٢١
طبقة أهل مكة.....	٤٢١
طبقة أهل المدينة.....	٤٢٣
طبقة أهل العراق.....	٤٢٤
نقد المروى عن التابعين.....	٤٢٧
ح- ضعف الرواية بالمأثور وأسبابه.....	٤٢٧
وقفه مع ثلاثة من أشهر أصحاب الروايات الإسرائيلية.....	٤٣٠
حكم الروايات الإسرائيلية.....	٤٣١

٤٣٢	ط - تدوين التفسير بالمأثور وخصائص الكتب المؤلفة في ذلك
٤٣٣	النوع الأول: ما يقتصر على ذكر الروايات فحسب
٤٣٩	النوع الثاني: ما يجمع بين الرواية (المأثور) والدراية
٤٥١	طرق المفسرين بعد العصر الأول
٤٥٣	التفسير المحمود والتفسير المذموم
٤٥٤	ي - التفسير بالرأي: الجائز منه وغير الجائز
٤٥٦	العلوم التي يحتاجها المفسر
٤٥٩	الاختلاف في جواز التفسير بالرأي
٤٦٤	أدلة المجيزين للتفسير بالرأي
٤٦٦	ل - منهج المفسرين بالرأي
٤٦٧	م - قانون الترجيح عند الاحتمال
٤٦٨	ن - أوجه بيان السنة للقرآن
٤٦٩	س - أهم كتب التفسير بالرأي
٤٧٠	النوع الأول: التفسير الإجمالي
٤٧٢	النوع الثاني: التفسير التحليلي
٤٧٣	ع - تفاسير الفرق المختلفة
٤٧٤	تفاسير المعتزلة
٤٧٨	تفاسير الباطنية
٤٨٠	تفاسير الرافضة
٤٨١	التفسير الإشاري
٤٨٢	شروط قبول التفسير الإشاري
٤٨٣	أهم كتب التفسير الإشاري
٤٩٨	ف - مزج العلوم الأدبية والكونية وغيرها بالتفسير، وسبب ذلك، وأثره
٥٠٥	المبحث الثاني عشر في ترجمة القرآن وحكمها تفصيلاً
٥٠٥	أهمية هذا البحث
٥٠٨	الترجمة في اللغة
٥٠٩	الترجمة في العرف
٥٠٩	تقسيم الترجمة:
٥١١	ما لا بد منه في الترجمة مطلقاً
٥١١	ما لا بد منه في الترجمة الحرفية

٥١٢	فروق بين الترجمة والتفسير
٥١٤	الترجمة والتفسير الإجمالي بغير لغة الأصل:
٥١٦	الترجمة ليست تعريفاً منطقيًا:
٥١٦	القرآن ومعانيه ومقاصده
٥١٦	المُراد بالقرآن هنا
٥١٧	معاني القرآن نوعان
٥١٩	مقاصد القرآن الكريم
٥١٩	هداية القرآن:
٥٢٣	إعجاز القرآن:
٥٢٣	التعبد بتلاوة القرآن
٥٢٥	حُكم ترجمة القرآن تفصيلًا
٥٢٥	١- تَرْجُمة القرآن بمعنى تبليغ ألفاظه
٥٢٦	٢- تَرْجُمة القرآن بمعنى تفسيره بلغته العربية
٥٢٦	٣- ترجمة القرآن بمعنى تفسيره بلغة أجنبية
٥٣٠	فوائد الترجمة بهذا المعنى
٥٣٢	دَفْعُ الشبهات عن هذه الترجمة
٥٣٥	٤- تَرْجُمة القرآن بمعنى نَقْلِهِ إلى لغة أخرى
٥٣٥	الحكم على هذه الترجمة بالاستحالة العادية
٥٣٨	الحكم على هذه الترجمة بالاستحالة الشرعية
٥٤٣	دفع الشبهات الواردة على منع هذه الترجمة
٥٥٠	حكم قراءة الترجمة والصلاة بها
٥٥٤	توجيهات وتعليقات
٥٥٩	موقف الأزهر من تَرْجُمة القرآن الكريم
٥٦١	فذلكة المَبْحَث
٥٦٣	المبحث الثالث عشر في النسخ
٥٦٣	أهمية هذا المبحث
٥٦٥	ما النسخ؟
٥٦٥	النسخ في اللغة
٥٦٦	النَّسخ في الاصطلاح

٥٧٠	ما لا بد منه في النسخ.....
٥٧٠	الفرق بين النسخ والبداء.....
٥٧٤	الفرق بين النسخ والتخصيص.....
٥٧٥	النسخ بين مُنْتَبِهٍ ومُنْكَرٍه.....
٥٩١	حِكْمَةُ اللَّهِ فِي النسخ.....
٥٩٤	طرق معرفة النسخ.....
٥٩٦	ما يتناوله النسخ.....
٥٩٩	أنواع النسخ في القرآن.....
٦٠٣	النسخ ببدل وبغير بدل.....
٦٠٩	نسخ الطلب قبل التمكن من امثاله.....
٦١٠	النسخ في دوراته بين الكتاب والسنة.....
٦١٠	١- نسخ القرآن بالقرآن.....
٦١٠	٢- نسخ القرآن بالسنة.....
٦١٦	٣- نسخ السنة بالقرآن.....
٦١٩	٤- نسخ السنة بالسنة.....
٦١٩	نسخ القياس والنسخ به.....
٦٢١	نسخ الإجماع والنسخ به.....
٦٢٣	موقف العلماء من النسخ والمنسوخ.....
٦٢٥	الآيات التي اشتهرت بأنها منسوخة.....
٦٢٥	الآية الأولى.....
٦٢٧	الآية الثانية.....
٦٢٩	الآية الثالثة.....
٦٣١	الآية الرابعة.....
٦٣٢	الآية الخامسة.....
٦٣٣	الآية السادسة.....
٦٣٥	الآية السابعة.....
٦٣٦	الآية الثامنة.....
٦٣٧	الآية التاسعة.....
٦٣٨	الآية العاشرة.....

- ٦٣٩ الآية الحادية عشرة
- ٦٤٠ الآية الثانية عشرة
- ٦٤٠ الآية الثالثة عشرة
- ٦٤١ الآية الرابعة عشرة
- ٦٤٢ الآية الخامسة عشرة
- ٦٤٤ الآية السادسة عشرة
- ٦٤٥ الآية السابعة عشرة
- ٦٤٧ الآية الثامنة عشرة
- ٦٤٧ الآية التاسعة عشرة
- ٦٤٩ الآية العشرون
- ٦٥٠ الآية الحادية والعشرون
- ٦٥٠ الآية الثانية والعشرون
- ٦٥٣ المبحث الرابع عشر في مُحْكَم القرآن، ومُتَشَابِهه
- ٦٥٣ المعنى اللغوي
- ٦٥٤ القرآن مُحْكَم ومُتَشَابِه
- ٦٥٥ المعنى الاصطلاحي
- ٦٥٥ آراء العلماء في معنى المُحْكَم والمُتَشَابِه
- ٦٥٧ منشأ التشابه وأقسامه وأمثله
- ٦٦١ أنواع المتشابهات
- ٦٦١ هل في ذِكْر المتشابهات من حِكْمَة
- ٦٦٣ المحكم والمتشابه في آية آل عمران
- ٦٦٥ المبحث الخامس عشر في أسلوب القرآن الكريم
- ٦٦٥ الأسلوب في اللغة
- ٦٦٥ الأسلوب في الاصطلاح
- ٦٦٥ معنى أسلوب القرآن
- ٦٦٦ الأسلوب غير المفردات والتراكيب
- ٦٧٠ خصائص أسلوب القرآن
- ٦٨٥ تعليق وتمثيل

٦٨٩	المبحث السادس عشر في إعجاز القرآن وما يتعلق به
٦٩٠	وجوه إعجاز القرآن
٦٩٠	الوجه الأول: لغته وأسلوبه
٦٩١	القَدْر المعجز من القرآن
٦٩٣	مُعَارَضَة القرآن
٦٩٥	في القرآن آلاف المَعْجِزَات
٦٩٥	معجزات القرآن خالدة
٦٩٦	حِكْمَة بالغه في هذا الاختيار
٦٩٧	بهذه الشهادة ينجح العالم كله
٦٩٧	أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي
٦٩٨	الوجه الثاني: طريقة تأليفه
٧٠١	الوجه الثالث: علومه ومعارفه
٧٠٩	الوجه الرابع: وفاؤه بحاجات البشر
٧١١	الوجه الخامس: موقف القرآن من العلوم الكونية
٧١٤	الوجه السادس: سياسته في الإصلاح
٧١٩	الوجه السابع: أنباء الغيب فيه
٧١٩	غيب الماضي
٧٢٠	غيب الحاضر
٧٢٠	غيب المستقبل
٧٣١	على هامش الوجه السابع
٧٣٢	الوجه الثامن: آيات العتاب
٧٣٧	الوجه التاسع: ما نزل بعد طول انتظار
٧٤٠	الوجه العاشر: مظهر النبي ﷺ عند هبوط الوحي عليه
٧٤١	الوجه الحادي عشر: آية المباهلة
٧٤٢	الوجه الثاني عشر: عَجَز الرسول ﷺ عن الإتيان ببديل له
٧٤٣	الوجه الثالث عشر: الآيات التي تُجَرِّد الرسول ﷺ من نسبتها إليه

٧٤٥	الوجه الرابع عشر: تأثير القرآن ونجاحه
٧٤٧	تأثيره في أعدائه
٧٥٠	تأثير القرآن في نفوس أوليائه
٧٥٣	وجوه معلولة
٧٥٥	قائمة المصادر
٧٥٧	فهرس الموضوعات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ